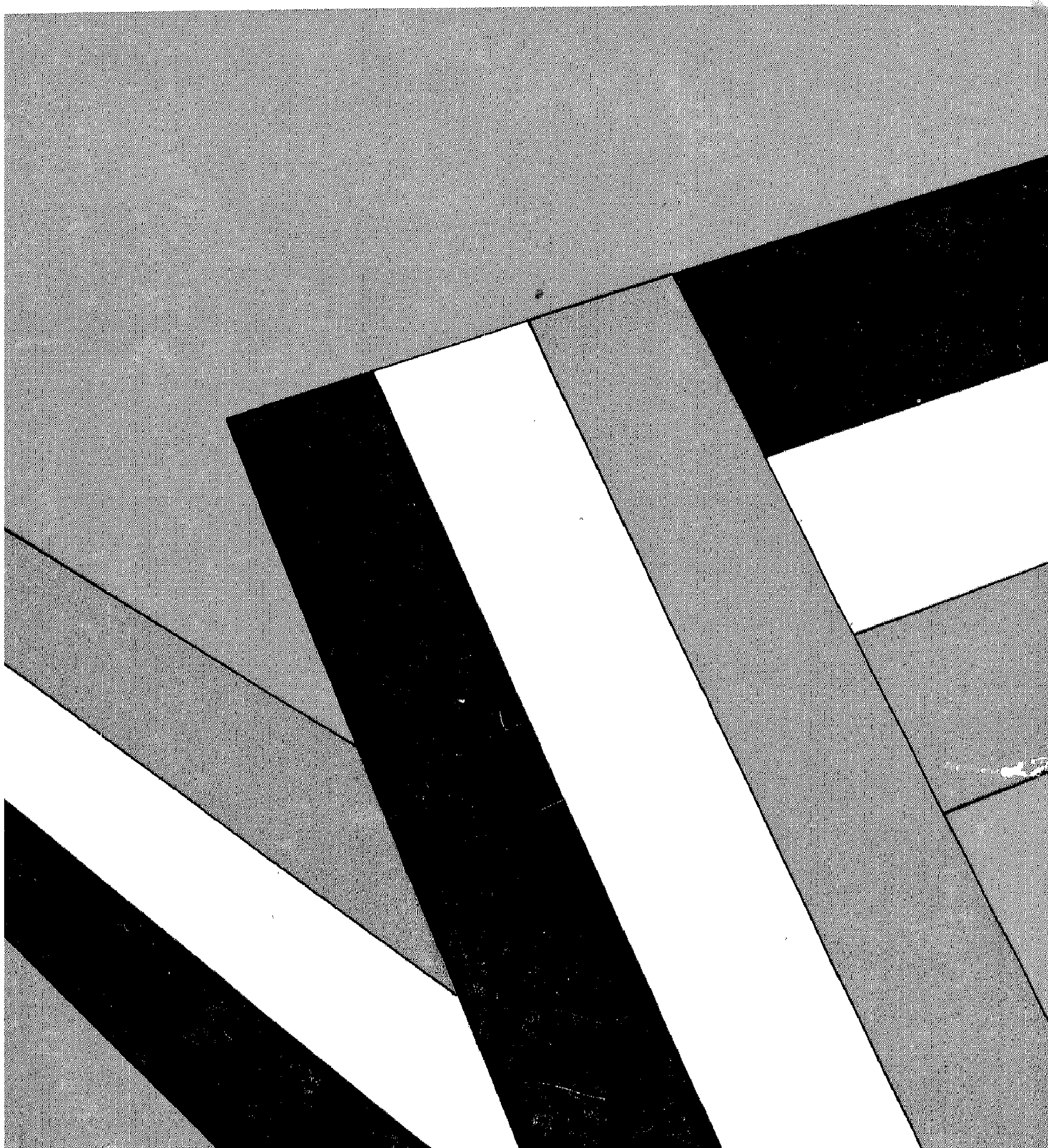
شؤون فلسطينية

٤
ايلول (سبتمبر) ١٩٧١



شؤون فلسطينية

رئيس التحرير: الدكتور انيس صايغ

رقم ٤ — أيلول (سبتمبر) ١٩٧١

دورية فكرية لمعالجة احداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة . تصدر ست مرات في السنة عن مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية .

هيئة التحرير : بلال الحسن ، احمد خليفة ، الحكم دروزه ، د. يوسف شبل ، د. نبيل شعث ، ابراهيم العابد ، د. صادق العظم ، ناجي علوش ، حبيب قهوجي ، د. محمد المجذوب ، عبد الحفيظ محارب .

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين.

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر شارع كولمباني (متفرع من السادات)، رأس بيروت ، بيروت ــ لبنان ، ص.ب ١٦٩١ ، تلفون ٢٩٤٥١٦ ، برقيا مرابحاث ، بيروت .

ثمن العدد ٤ ل.ل. في لبنان او ما يعادلها في الوطن العربي، ٢/١ ٢ دولار في الخارج . الاشتراك السنوي ٢٥ ل.ل. في لبنان او ما يعادلها في الوطن العربي ١٥ دولارا في الخارج (بريد جوي) .

PALESTINE AFFAIRS
A bimonthly journal published in Arabic by the Palestine Research Center
Editor : Dr. Anis Sayegh
Address : P. O. B. 1691, Beirut, Lebanon, Tel. 294516, Cables : MARABHATH
Subscriptions : 25 Lebanese Pounds in the Arab world
and $ 15 abroad (by air mail)

المحتويات

شؤون فلسطينية

الدكتور انيس صايغ

يصادف صدور هذا العدد الرابع من « شؤون فلسطينية » الذكــرى السنوية الاولى لمجزرة الاردن . وكان من الطبيعي أن نفرد قسما من العدد لهذا الحدث الذي ترك آثارا في حركة المقاومة الفلسطينية أكثر من أي حدث آخر منذ انطلاق المقاومة قبل سنوات . فعهدنا الى أحد باحثي مركز الابحاث (الاستاذ خليل هندي ، الذي أعد القسم الاكبر من دراسة عن المجزرة يقوم المركز حاليا بطبعها) بأن يتناول جانبا مهما من الموضوع : وهو التعبئة النفسية التي قامت بها السلطات في الاوساط الاردنية ضد الفلسطينيين والعمل الفلسطيني . كما أوفدنا مراسلتنا المتجولة (السيدة أرليت تسيير) الى الاردن لتقصي نتائج المجزرة بعد مرور عام عليها .

غير ان السلطات التي مهدت بالمجزرة للقضاء على المقاومة الفلسطينية في سبتمبر ١٩٧٠ لم تكن ، في هذه الاثناء ، تنتظر . وبينما كان الباحثــون ينقبون ويدرسون كانت هي ، وخاصة مع مجيء صيف ١٩٧١ ، تدخل المرحلة الثانية ، الحاسمة ، في سعيها لضرب المقاومة . وفي مدى أيام قليلة كانت السلطات قد ضربت ضربتها كاملة ، بمنتهى ما عرفت به من وحشية وغدر . فاستشهد وأسر وأبعد الآلاف مــن أبطالنا ، وصفيت القواعد الفدائية العلنية جميعها في الاردن ، وعادت المقاومة ، بالتالي ، الى العمل مــن تحت الارض لتحرير فلسطين من الصهيونيين في الارض المحتلة ومن حلفائهم في أراض عربية غير محتلة .

لذلك ، والى جانب المقالين عن مجزرة ١٩٧٠ ، أجرت « شؤون فلسطينية » مقابلتين مع اثنين من قــادة المقاومة (الاستاذ خالد الحسن والدكتور جورج حبش) استمعت فيهما الى آرائهما الصريحة حــول أوضاع المقاومة وتطلعاتها للمستقبــل وتفسيرهما للاحداث الاخيرة . ونحن نرجو أن نتابع سلسلة هذه المقابلات في الاعداد المقبلة ، في محاولة من « شؤون فلسطينية » لان تؤدي واجبها كجسر رئيسي في ايصال حقائق الثورة الفلسطينية الى الجماهير العربية . وقد سبق للأخ رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أن أعرب عن أمله ، في المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد مؤخرا في القاهرة ، بأن تكون « شؤون فلسطينية » هي الصوت الشهري الوحيد للثورة الفلسطينية . ونحن ، بقدر ما نسر لهذه الرغبة ونعتز بهــا ، نشعر بخطورتها وبمسؤوليتها ونرجو ان نكون في مستوى هذه الثقة .

الثورة الفلسطينية : الى اين ؟

الدكتور حسام الخطيب

تقوم دعوى هذا البحث على ان السبب الذاتي للنكسة التي منيت بها الثورة الفلسطينية خلال الربع الاخير من عام ١٩٧٠ هو عجز الثورة عن تطوير نفسها من مرحلة النمو الكمي التراكمي الى مرحلة النمو النوعي المنظم باتجاه الهدف الاستراتيجي (التحرير) ، واصرار قياداتها بعناد على التمسك بأهداف وسياسات وتكتيكات تمت الى مرحلة انقضت . كما يطمح هذا البحث الى تقديم منطلقات ومشروع برنامج عمل لمرحلة جديدة من مراحل العمل الثوري الفلسطيني ، وذلك بالاستناد الى التجربة التي خاضتها الثورة خلال السنوات الست الماضية . وتنطلق دعوى هذا البحث من مجموعة من المفهومات سيجري تحديدها من خلال النقاط التالية : ١ — المرض الذاتي للثورة وعلاقته بالاطار العام للقضية الفلسطينية. ٢ — التصور المرحلي للثورة الفلسطينية: أ — المرحلة الاولى (مطلع ١٩٦٥ — منتصف ١٩٦٧) . ب — المرحلة الثانية (منتصف ١٩٦٧ — منتصف ١٩٧٠) . ٣ — طبيعة الازمة ومظاهرها في عام ١٩٧٠ : أ — الاخفاق في تحقيق الوحدة الوطنية . ب — العجز عن تطوير الكفاح المسلح . جـ — التقهقر في الساحة الاردنية . ٤ — منطلقات وبرنامج عمل للمرحلة القادمة .

المرض الذاتي للثورة وعلاقته بالاطار العام للقضية الفلسطينية

تعيش القضية الفلسطينية في جو من العلاقات السياسية المتشابكة ربما كان فريدا من نوعه بين الثورات ، فعلى الجانب العربي هناك الاوضاع السياسية المبلبلة في المنطقة العربية والتيارات المحورية المحلية فيها وهناك ايضا تأثيرات النفوذ الاجنبي التي تزداد خطورة يوما بعد يوم وبسرعة متزايدة جدا نظرا لازدياد وتركز الصراع الدولي في المنطقة ودخول القوى الكبرى الرئيسية في العالم كأطراف في جميع المنازعات المحلية بحيث أصبح أي تحرك سياسي في المنطقة مهما كان حجمه عرضة لان يتأثر الى درجة كبيرة بفعل عوامل الصراع الدولي هذه ، ويتمثل الصراع على الجانب العربي في تناقض دائم طرفه الاول : رغبة الشعب العربي في المنطقة في تقرير مصيره بنفسه والعمل على استغلال موارده وتنمية اقتصاده والاتجاه نحو وحدة قومية من شأنها ان تساعد هذا الشعب الذي يسيطر على منطقة ذات اهمية استراتيجية فائقة سياسيا وعسكريا واقتصاديا على الاحتفاظ بالعناصر الكافية لتأمين وجوده المستقل ووقوفه في وجه التيارات المعادية . والطرف الثاني لهذا التناقض المحاولات الاستعمارية والخارجية المستمرة لاخضاع مصالح شعب المنطقة لمصالح دول اجنبية وتكييف بنائه الاقتصادي والسياسي والعسكري بما يتمشى مع استراتيجياتها سواء بالنسبة للمنطقة العربية ذاتها او بالنسبة لمصالحها في مناطق اخرى مجاورة تعد المنطقة العربية معبرا لها . وتنظر هذه المصالح الاجنبية الى استقلال ارادة الشعب العربي ومصالحه نظرة حذر وتخوف لانها ترى في ذلك تهديدا لاطماعها ومخططاتها القائمة على الاستغلال والنفوذ.

وعلى الجانب المعادي هناك قضايا كثيرة معقدة اولها طبعا العامل الصهيوني الـذي استطاع أن يستغل ظروفا اوروبية تاريخية واجتماعية وسياسية من أجل خلق حركة استعمارية استيطانية لفئات من الناس موزعة على امتداد اقطار العالم كله تجمعها ظاهريا عصبية دينية مشتركة وترتبط قياداتها ومؤسساتها ارتباطا عضويا بمصـالح واستراتيجيات امبريالية ميدانها الاساسي فلسطين والمنطقة العربية المحيطة بها وتمتد لتشمل ميادين اخرى كثيرة في المناطق المجاورة وفي افريقيا بوجه خاص . وقد نجح العامل الصهيوني في تحقيق تحركين ما زالا حتى الان في مرحلة مد ديناميكي : الاول التحالف مع المصالح الاستعمارية في المنطقة دون ارتباط رئيسي مستمر بدولة استعمارية معينـة بحيث أمكن للحركة الصهيونية دائما ان تنقل مركز ثقل التحالف حسب تغيرات الوضع الدولي ، فمنذ مطلع هذا القرن حتى نهاية الحرب العالمية الثانية كانت بريطانيـا هي المفضلة وبعد الحرب العالمية الثانية انتقل مركز الثقل الى اميركا بعد بروز الاخيرة كقوة استعمارية كبرى في العالم ، الا ان مركز الثقل لا يعنـي فك الارتباطات ذات المستوى الادنى. فقد شهدت سنة ١٩٥٦ مثلا تحالفا اسرائيليا بريطانيا فرنسيا ، وقد استطاع راس المال الصهيوني ان يضمن استمرار هذه التحالفات بدرجات متفاوتة من القوة ، وان كانت التناقضات الداخلية بين الدول الراسمالية قد بدأت مجددا تؤثر بشكل أوضح في علاقة دول اوروبا الغربية واسرائيل . على أنه يبقى صحيحا ان ارتباط اسرائيـل بالمصالح الاستعمارية هو ارتباط عضوي يتخذ طابعا خاصا بسبب عوامل كثيرة اهمهـا قوة النفوذ الصهيوني في جميع اقطار المعسكر الاستعماري . أما التحرك الثاني الذي نجحت الحركة الصهيونية في تحقيقه فهو خلـق حقائق بشرية وسياسية واقتصاديـة وعسكرية في المنطقة . ومهما قيل عن العون الخارجي الذي يتلقاه العدو الاسرائيلي ، ومهما قيل عن المساعدات العسكرية التي تغدق له بسخاء،ومهما قيل عن الدعم السياسي الذي تحاط به الدولة الصهيونية في فلسطين فان هناك حقيقة ثابتة يجب ان يعرفها المرء ويعترف بها ويتصرف على أساسها ، وهي أن الجانب الاسرائيلي يحسن الاستفادة من ظروفه الداخلية والخارجية وان أية مساعدة خارجية مهما بلغت لا يمكن ان تصنع انتصارا كالذي حدث في الايام الستة من حزيران ١٩٦٧ . وهكذا نجد على طرف من اطراف الصراع اناسا يخلقون من الباطل حقا ومن الوهم واقعا وعلى الطرف الاخر اناسا يفرطون بحقهم حتى يبدو كالباطل وينحدرون بواقعهم الى درجة الوهم. وتتشابك علاقات كل من الطرفين مع العالم الخارجي كما تتشابك العلاقات الداخلية لكل طـرف بحيث يصبح اي تعميم حول الوضع في المنطقة نوعا من التبسيط القسري الذي يتضمن نسبة كبيرة من الخطأ .

في وسط هذا الجو المعقد وفي بقعة من الارض تتعلق بها مصالح القوى العالمية مـن جهة ، والعواطف الدينية والتاريخية والخرافية لمئات الملايين من سكان الارض من جهة أخرى ، يتحرك شعب صغير مشتت لاستعادة حقه الاساسي ، حقه في ان يعيش فوق ارضه وان يمارس سيادته عليها ضمن الحدود المعقولة لاي شعب صغير ناشىء فـي منطقة مستهدفة اقتصاديا وعسكريا من قبل الامبريالية ، في منطقة ناشئة لم تسمح لها الحملة الامبريالية المستمرة بأن تحقق اي احراز ملموس لمجابهة التحدي الحياتي او العدو المشترك . في مثل هذه المنطقة التي تشعر بانها ما زالت بعيـدة عن تحقيـق اهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية (الاستقلال والوحدة والتطور اللاراسمالي)، في منطقة عانى شعبها من ذل هزائم عسكرية متوالية طوال ربع قرن على يد عدو استهان به في اول الامر ، في مثل هذه المنطقة يغري الفراغ السياسي والنفسي اي تحرك ثوري بتحميل نفسه اكثر مما تحتمله المرحلة ويدفعه دفعا الى تعجل المراحل وحرقها ويعطيه من الدوي والطنين الخاويين ما يجعله هدفا سهلا للتورط والانزلاق والتفتت. الم يكن هذا هو مصير جميع الحركات الثورية العربية خلال ربع القرن الماضي . ان الخط البياني

لهذه الحركات متشابه بل متطابق : نمو سريع واستقطاب للنخبة الشابة المصابة بخيبة أمل محلية او قومية — تمدد باتجاه قطاعات شعبية معينة بفعل تأثيرات خاصة للنخبة لا بفعل وعي هذه القطاعات لمصالحها ، وصول الحركة الثورية الى موقع متقدم من ناحية النفوذ السياسي ، بروز تيارات متصارعة شخصية وشبه ايديولوجية وانتهاء الصراع بالتجزئة والتفتت ، يتلو ذلك طبعا تخبط فكري وسياسي وشعبي يجعل المهمة الاساسية للحركة الدفاع عن وجودها الذاتي لا باعتبارها تيارا بل باعتبارها مجموعة اشخاص ارتبطوا برابطة سياسية معينة ، واخيرا تجد الحركة نفسها عاجزة عن التحرك باتجاه اي هدف سياسي او اجتماعي وفي حالات كثيرة تقع في منزلقات الانحراف التفرقة التي استخدمها الاستعمار . جـ — انقطاع الفلسطينيين عن الممارسة السياسية والسيكلوجية على اعضاء الحركة نفسها وعلى قطاعات واسعة من الجمهور .

وبالنسبة للثورة الفلسطينية بالذات يسهل على المرء ان يتوقع — وقد كان هذا رأيي دائما — ظهور هذه الاعراض المرضية بشكل اعمق بسبب الظروف الخاصة للشعب الفلسطيني . فبالاضافة الى الاطار العام الذي ذكر سابقا يمكن الاشارة الى العوامل التالية : آ — التشتت الفلسطيني وما رافقه من انقسام المجتمع الفلسطيني الى فئات ذات مصالح متباينة تقاطعت مع المصالح الطبقية التقليدية في المجتمع الفلسطيني المتخلف وتداخلت أيضا مع المصالح الطبقية في الاقطار العربية المضيفة . (هذا هو السبب الجوهري من وراء انقسام الحركة الفلسطينية) . ب — ضعف الحركة الوطنية الفلسطينية قبل سنة ١٩٤٨ بسبب حيرتها خلال سنوات الاحتلال البريطاني بين مقارعة السلطة الاستعمارية ومقارعة العدو الاستيطاني الصهيوني وكذلك بسبب وسائل التفرقة التي استخدمها الاستعمار . جـ — انقطاع الفلسطينيين عن الممارسة السياسية بعد ١٩٤٨ بسبب ظروف الحكم في معظم الاقطار العربية وكذلك بسبب الظروف الاجتماعية الصعبة التي وضعوا فيها بحيث اتخذت مواجهة هذه الظروف طابعا فرديا وأسريا بدلا من ان تأخذ طابعا وطنيا او طبقيا. ومن الملاحظ ان الرجعية العربية بالتعاون مع وكالة هيئة الامم المتحدة كانت دائما حريصة على سد الطريق على اي تحرك فلسطيني جماعي مع انها استخدمت الافراد الفلسطينيين الى حد بعيد ومنحتهم امتيازات جيدة شريطة ان يتصرفوا كأفراد منسلخين عن قضية شعبهم . د — انقطاع الصلة الحياتية بين فلسطينيي المنفى وحدة الاجراءات التي ضربت حول تحرك الفلسطينيين من قطر عربي الى اخر ، مما اسهم في خلق زوايا نظرة متعددة الى القضية الفلسطينية . هـ — تحسب الرجعية العربية المتحالفة مع المصالح الاستعمارية وخوفها المستمر من نمو حركة فلسطينية صحيحة يمكن ان تقدح الشرارة القادرة على اشعال المنطقة بأسرها .

يضاف الى ذلك جملة من الاسباب الاخرى الاقل أهمية ، وبالفعل ظهرت اعراض المرض الثوري على الحركة الفلسطينية مبكرة جدا وتطورت هذه الاعراض بسرعة غير طبيعية . ويمكن تلخيص جميع هذه الاعراض بمرض سياسي ظهر جليا بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ ، وهو العجز الفادح عن تحويل النمو الكمي التراكمي الى تعادل نوعي موجه باتجاه الهدف الاستراتيجي . ففي مدى عامين فقط بعد حرب ١٩٦٧ ارتفع عدد العاملين في العمل السياسي والاداري في الثورة الفلسطينية ثلاثين ضعفا على الاقل، اما في المجال العسكري فقد نمت قوات الثورة بمقدار مئة ضعف كتقدير مبدئي ، ومن الناحية المالية والتسليحية لا مجال للمقارنة مطلقا وربما كانت نسبة النمو في حدود ١/٣٠٠ .

ومقابل هذا النمو الكمي كانت الثورة تتخبط سياسيا على جميع المستويات : فعلى المستوى الداخلي كانت التوعية السياسية تحتل اخر الاهتمامات ، وفي الحالات الاستثنائية التي جرى فيها الاهتمام بالتوعية السياسية انحرفت هذه التوعية باتجاه الشحن الانفعالي والايديولوجي غالبا ضد تيارات سياسية منافسة ضمن الحركة

الفلسطينية او ضمن الاطار العربي وكانت التوعية السياسية باتجاه المعركة مع العدو تنال اصغر نصيب من الاهتمام . وعلى المستوى الجماهيري كان التسابق بين المنظمات يتخذ شكل ادانة للمنظمات الاخرى من جهة وشكل التهوين من شأن المعركة مع العدو بدلا من اعداد المواطن العربي والفلسطيني لنضال صعب طويل الامد(١). وعلى مستوى التحرك السياسي في الوطن العربي أقامت الثورة الفلسطينية بعض التحالفات الناجحة ولكنها لم تستطع أن تنتشل نفسها من الوقوع تحت رحى المحاور السياسية المتنافسة في المنطقة العربية ، والانكى من ذلك انها لم تتصرف ازاء الوسط الرسمي العربي تصرف ثورة واحدة بل تصرف اجزاء متنافسة مما سهل على المحاور العربية التحكم بتحرك الثورة بأسرها ، وبوجه عام كان تصرف الثورة ضمن الوسط العربي الرسمي متقلبا ومتصفا بالغرور تارة والخنوع تارة اخرى ، واخفقت الثورة في تحديد موقفها سلبا او ايجابا من أي نظام من الانظمة العربية ولا سيما المجاورة لفلسطين . وعلى مستوى التحرك السياسي الدولي ضد العدو احرزت الثورة انتصارات باهرة في بادىء الامر ، ولكنها فشلت في الاستفادة من هذه الانتصارات سواء لاقامة تحالفات عميقة او لضرب العدو سياسيا ، ويرجع ذلك الى انقسام الثورة وكذلك الى غياب خطها السياسي .

وبوجه عام كانت مواقف الثورة خلال الأعوام الثلاثة الماضية تتجه اتجاها مطردا الى التخبط والتأرجح والتناقض ، هذا بشأن المواقف العملية اما القرارات النظرية فقد فاق تخبطها كل تصور وان نظرة سريعة على محاضر جلسات اللجنة المركزية مثلا ، بما فيها من تداخل وتضارب وتكرار ونقض لا يمكن ان توحي بأنها صادرة عن هيئة واحدة ذات وظيفة مشتركة ، ثم أن القرارات نفسها لا تدل على عملية تسلسل او بناء ومن النادر ان يجد الانسان قرارا مبنيا على قرار سابق او مستكملا لبعض نواحيه،فكانت كل جلسة ليست الا ابتداء من الصفر لا استمرارا لما سبق .

وهكذا ما ان اطل عام ١٩٧٠ حتى كانت اعراض المرض الثوري تهدد الحركة الفلسطينية بالشلل والعجز عن التحرك باتجاه اي هدف . ذلك انه منذ نهاية عام ١٩٦٩ كانت ظروف النمو الكمي تستوجب التحرك باتجاه مرحلة جديدة ولم يعد ممكنا الاستمرار في اهداف المرحلة السابقة وسياساتها وتكتيكها . وكان هناك خياران أمام الحركة الفلسطينية : اما ان تراوح في مكانها وتستمر بعناد في مرحلة النمو الكمي التراكمي مما يجعلها هدفا سهلا لتمزق داخلي او ضربة خارجية . أو أن تثور على نفسها وتطور مؤسساتها باتجاه مرحلة جديدة من مراحل الكفاح .

وكان كل العاملين في الثورة وكل المهتمين بها يشعرون بوجوب عمل شيء ، بوجوب الخروج من المأزق . ولكن هذا الشعور لم يتبلور في أي تحرك عملي باتجاه المرحلة الجديدة بل على العكس من ذلك بدا أن الثورة ممعنة في اتجاهها السابق واصبحت المكاسب المعنوية والمادية التي احرزتها الكوادر ذات الوعي السياسي المتخلف عائقا واضحا امام أي تطوير ، وعاملا من عوامل التشبث بالنمو الكمي التراكمي ، كما أن الشعور بالعجز عن التطوير أضعف مقاومة قادة العمل الفلسطيني للدخول في محاور السياسة العربية والخضوع لها احيانا ولا سيما بعد اعلان مبادرة روجرز في أواخر عام ١٩٦٩ ووقف اطلاق النار وابتداء نشاط سياسي مكثف لحل مشكلة الصراع العربي الاسرائيلي ضمن استراتيجية دولية عليا تحتل فيها قضية الشعب الفلسطيني اعتبارا متواضعا جدا .

وفي خلال ذلك كانت الدوائر الاستعمارية والصهيونية تتربص وتنتظر الفرصة لتوجيه الضربة القاضية للثورة الفلسطينية ولا سيما بعد ان نجحت مخططاتها السياسية للمنطقة

---

١ — اتخذت هذه الظاهرة شكلا تخريبيا (غير مقصود غالبا) في الخارج حيث انهمكت كل منظمة بتفنيد حجج المنظمات الاخرى وتسفيه منطقها الايديولوجي امام رأي عام اجنبي يجهل أبسط حقائق القضية الفلسطينية.

وبعد أن بدا ان الجماهير العربية والفلسطينية اخذت تتردد في اندفاعها لتأييد الثورة بل اخذ البرود يسيطر على تصرفاتها ازاء الثورة (وذلك بفعل اخطاء الثورة من جهة وكذلك بفعل عوامل محلية عربية وتحريض اجنبي) . وكان واضحا ان توجيه الضربة للفدائيين من قبل اسرائيل خطأ عسكري وسياسي بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة بوجه خاص ، واختير نظام الحكم الاردني المعروف بسوابقه في ضرب الثورات والحركات الوطنية ليقوم بضربة همجية يائسة بعد ان هيئت له ظروف عسكرية وداخلية وشعبية وبعد أن لوح له مهندسو السياسة الامبريالية بالحصة المرتقبة من حل سياسي يرسم للمنطقة . وهكذا منذ مطلع عام ١٩٧٠ جرت اتصالات سياسية على أعلى مستوى مع الولايات المتحدة واسرائيل كما جرى تمهيد الجو في المنطقة العربية وتمت بعض المناورات في مطلع العام (العاشر من شباط) وفي منتصفه (تموز) ، وفي مساء السابع عشر من أيلول كان كل شيء معدا لتنفيذ المجزرة . وقد مارست الثورة ضغوطا سياسية عربية شديدة لوقف الكارثة او تأجيلها ولكن ساعة الصفر ــ فيما يبدو ــ كانت قد حددت للنظام الاردني .

وبعيداً عن الاسباب الدولية والعربية والخارجية يمكن القول ان الاسباب الذاتية للثورة هي التي جعلت نكسة عام ١٩٧٠ ممكنة ، اذ يفترض في كل ثورة ان تحسب تحركاتها على أساس العوامل الخارجية والمحلية ، وفعلا لم تكن ضربة أيلول مفاجأة للعاملين في الثورة حتى في توقيتها (وان كان مستوى عنفها فاق كل تصور) . ولقد واجهت الثورة قوات السلطة بشجاعة وصمود جديدين في التاريخ المعاصر للمنطقة ولكن صمودها اتصف بطابع سلبي يعكس عجزها الذاتي عن الحركة من جهة ويذكر من جهة اخرى بالمصير المؤلم لمعظم الحركات الثورية التي أدى توقفها عند مبدأ (الدفاع الذاتي) الى اعطاء الانظمة الرجعية فرصة كافية للاستعداد وتوجيه الضربة الحاسمة في الوقت المناسب . وفي ذلك يقول ريجيس دوبريه : « ان الدفاع الذاتي لا ينجم عن نقص في شجاعة الدافعين اليه ، بل بالعكس عن سخاء في التضحيات المذهلة وتبذير في البطولة لا يؤديان الى شيء ، وانما يؤديان الى كل شيء سوى الاستيلاء على السلطة السياسية »(٢) .

والخلاصة ان الثورة الفلسطينية منذ نشأتها حملت عدوى المرض الثوري المسيطر على المنطقة العربية ذات التيارات السياسية المتشابكة ، وتضخمت تضخما كميا سريعا عجزت عن استيعابه وتحويله الى طاقة توعية بسبب اضطراب الرؤية والضعف التنظيمي ، واخيرا وجدت نفسها اسيرة لمبدأ (الدفاع الذاتي) مما اتاح للنظام الاردني ان يوجه اليها ضربة حاسمة ومما جعلها تبدو ضعيفة ازاء محاولات احتوائها في المنطقة العربية .

في التصور المرحلي للثورة الفلسطينية

بعد مضي ست سنوات على بدء الكفاح الفلسطيني المسلح اصبح من الممكن تطبيق نوع من التصور المرحلي للثورة الفلسطينية ، وهو تصور لا بد منه اذا اراد المرء ان يحدد معالم المرحلة المقبلة التي يجب على الثورة ان تتطور باتجاهها . ويمكن ان نميز حتى عام ١٩٧٠ مرحلتين واضحتين ، المرحلة الاولى (١٩٦٥ ــ منتصف ١٩٦٧) والثانية (منتصف ١٩٦٧ ــ ايلول عام ١٩٧٠) .

المرحلة الاولى : يمكن تسميتها بمرحلة الطفولة ، وتمتد من كانون الثاني ١٩٦٥ الى حزيران ١٩٦٧ ، وفيها تمت سلسلة من العمليات الفدائية سجلت معظمها بلاغات حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) واهم مميزات هذه المرحلة : آ ــ العزلة النسبية عن الجماهير، فعلى الرغم من أن الجماهير الفلسطينية (والعربية أيضا) لم تخف اعجابها

٢ ــ دوبريه ، ريجيس : **ثورة ضمن الثورة** ، ترجمة ابراهيم تريط ، دمشق ، ١٩٦٧ ، ص ٢١ . وفي فصل (الدفاع الذاتي المسلح) من هذا الكتاب نواح كثيرة يمكن الاستفادة منها في فهم أزمة الثورة الفلسطينية .

بالاعمال الفدائية التي قام بها الرواد من حركة (فتح) كان واضحا ان هـذه الجماهير وقفت عند حد التأييد العاطفي ولم تظهر استعدادا عمليا للاقبال علـى العمل الفدائي ومنحه الدعـم المطلوب . ولذلك أسباب كثيرة أهمها ضعف ثقة هذه الجماهير بقـدرة حركة شعبية مستقلة على فتح طريق التحرير وتعويل هذه الجماهـير على الجيـوش العربية النظامية . ب ــ وقوع الكفاح الفلسطيني فريسة لحمـلات التشكيك التـي استطاعت ان تعيق من سرعة تطوره وقد اشتركت في حملات التشكيك انظمة عربية رسمية ومؤسسات حزبية وحركات شعبية ومفكرون مستقلون وقطاعات فلسطينية ، وكان هذا النوع من رد الفعل السلبي امرا طبيعيا لان العمل الفدائي فرض نفسه على الساحتين الفلسطينية والعربية باعتباره نمطا جديدا من الحركة ومن التفكير اصطدم بالجمود المخيم على المنطقة وبافكار المؤسسات القائمة انذاك . جـ ــ وقوف السلطة في معظم الاقطار العربية ضد العمل الفدائي واقدام هذه السلطة في الاراضي الفلسطينية نفسها على مقاومة العمل الفلسطيني بدرجات متفاوتة من القوة . وقد تعدت هـذه القوة في بعض المناطق المجاورة لاسرائيل اجراءات السجن والابعاد الى درجة اطـلاق النار على الفدائيين بل التعاون مع العدو الاسرائيلي لحصر تحركاتهم والقضاء عليهم ، ومن الحقائق الثابتة ان عددا من المجاهدين الاول لـم يسقطوا برصاص العدو بـل بالرصاص العربي الرجعي . د ــ معاناة الكفاح الفلسطيني من الحصار الاعلامـي العربي والاسرائيلي والعالمي بحيث كان صوته خافتـا وغير قادر عـلى الوصول الى اسماع الجماهير الفلسطينية والعربية . هـ ــ عجز الأعمال العسكرية بسبب انحدارها كما وكيفا عن كسر طوق السلبية والتشكيك الذي ضربته الدعاوة الرجعية حول فكرة الثورة المسلحة .

وهذه المرحلة من عمر الثورة شبيهة جدا بمرحلة الطفولة من عمر الانسان ، ففيها تم تثبيت بعض السمات الرئيسية للعمل الفلسطيني بشكله الحالي ومن اهمها : ١ ــ فكرة العمل الفدائي الفلسطيني ، اي تجميع قوات مقاتلة غير نظامية ولكنها محترفة ومتفرغة للعمل العسكري تحت قيادات فلسطينية . وقد كانت هذه الفكرة في ابانها ثورة على المطلب الكلاسيكي الفلسطيني من الدول العربية (جندونا) ، بما يحمله هذا الشعار من اعتماد على القيادات العربية واستعداد للانخراط في الجيوش النظامية . ٢ ــ الانطلاق من قواعد مجاورة للارض المحتلة والعودة المباشرة الى هذه القواعد . وكان هـذا التكتيك ينبع من طبيعة التوزع الفلسطيني خارج السيطرة الصهيونيـة قبـل عدوان حزيران ١٩٦٧ ، الا انه يجب ان يرمز بأنواع جديدة من العمل المسلح بعد ان أصبح نصف الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الصهيوني واضحت جميع ارضه مغتصبـة بالاضافة الى أجزاء لا يستهان بها من اراضي دول عربية مجاورة . ٣ ــ الضعـف التنظيمي وضعف الارتباط بين قطاعات العمـل المختلفة ، ولا شك ان هذه الظاهـرة تعكس التشتت الفلسطيني من جهة والظروف العربية غير المواتية التي واكبت نشأة الحركة الفدائية الفلسطينية السرية . ٤ ــ التركيز على الاقليمية الفلسطينية ، حتى ان الامر بلغ درجة المناداة بانغلاقية فلسطينية على نمط الانغلاقية اليهودية التي استثمرتها وغذتها الحركة الصهيونية . ومن الانصاف ان نذكر هنا ان التركيز علـى الاقليميـة الفلسطينية كان في حينه ردا حاسما وعنيدا علـى الخطط الاستعمارية التي استهدفت اذابة الشخصية الفلسطينية ومن ثم تصفية القضية نهائيا . ثم انه من ناحية اخرى كان يمثل طباقا ردت به الجماهير الفلسطينية ابتداء من البورجوازية الصغيرة وانتهـاء بالبروليتاريا الدنيا(٣) على تنكر البورجوازية الفلسطينية لفلسطينيتها وتهافتها علـى

---

٣ ــ استعمل ايف لاكوست هذا المصطلح في كتابه **البلاد المتخلفة** للدلالة على الطبقة نصف المتعطلة من الفلاحين والعمال غير المهرة في البلدان المتخلفة وهو ينطبق على وضع سكان المخيمات الفلسطينيين .

الحصول على جنسيات دول عربية وغير عربية ، واخفائها ملامحها الفلسطينية من مثل تغيير لهجتها وعاداتها الاجتماعية عمدا .

ان ضعف النشاط العسكري في هذه المرحلة يجب ان لا يقلل من تقدير اهميتها التاريخية، فهي التي وضعت اسس يقظة الشخصية الفلسطينية وعملت على تبديد سحب اليأس من سماء المنطقة العربية لانها دلت الجماهير الناقمة على اسلوب اخر للعمل مختلف عن الاسلوب الرسمي ومتميز بخصائص تضمن له البقاء كالدينامية والجماهيرية والاستقلالية . ولا ننسى ان عدوان حزيران ١٩٦٧ فاجأ هذه المرحلة وهي بعد في مستهلها ولم يتح لها أن تتطور تطورا متدرجا ، وان كان قد فتح امام الثورة الفلسطينية آفاقا اوسع بكثير مما كان في حسبانها كما حملها مسؤوليات جديدة لم تواجه مثلها ثورات كثيرة في العالم .

المرحلة الثانية : وتبدأ في ايلول ١٩٦٧ يوم أذيع اول بلاغ عسكري لفتح بعد حرب حزيران وتنتهي بمطلع عام ١٩٧٠ . وقد تميزت هذه المرحلة بالنمو الكمي التجمعي والتعبئة النفسية والشعبية الشاملة وفيها تضاعفت قوى الثورة بنسب هائلة سواء من الناحية البشرية أو من الناحية المادية (المالية والتسليحية والتموينية) كما برزت منظمات عديدة وتنافست فيما بينها واستطاع عدد منها ان يثبت جدارته في ساحة القتال او على الساحة السياسية وتجمد معظمها عند حدود معينة واظهر عجزا فادحا عن التطور ، حتى اذا ما اتت ضربة ايلول ١٩٧٠ لم يكن لهذه المنظمات اي موقف فعال .

وقد أدت هذه المرحلة وظيفة تاريخية كبرى بالنسبة للقضية الفلسطينية وللثورة العربية وتعتبر من أخصب المراحل في التاريخ المعاصر للشعب الفلسطيني ، ويمكن اجمال اهم مميزاتها فيما يلي : **أ ـــ أعادة الاعتبار للشخصيـــة الفلسطينية** ، فقد ظلت الشخصية الفلسطينية حتى حرب حزيران ١٩٦٧ ممزقة ومنهزمة وغير قادرة على مواجهة نفسها ومواجهة العالم ... وكانت تمارس عملية هرب من نفسها امـــا بالاحتماء بجنسية البلد العربي المضيف أو المهاجرة او بالانتماء الى الحركات السياسية العربية الخ .. وقد رضخت بحكم ظروفها الصعبة للتبعية والاهانة والمحاصرة ، ووجدت نفسها دائما في الدرجة الثانية مواطنة انسانية . ان اول منجزات الكفاح الفلسطيني بل اهمها حتى الآن اعادة ارادة الحياة والكرامة للانسان الفلسطيني الذي يستروح هذه النسمـــات للمرة الاولى في تاريخه الحديث بعد سلسلة من العبودية والاضطهاد امتدت من عصور الانحطاط المظلمة الى الاحتلال البريطاني الى الاستعمار الصهيوني ، الى الانظمـــة العربية الرجعية ، ووكالة الاغاثة الدولية وظروف التشتت والبؤس .

ب ـــ احياء القضية الفلسطينية من جديد وانجلاء كثير من الالتباس الذي احاط بها بعد ان ظلت مدة عشرين عاما ورقة سياسية للمزاودة في سوق السياسة الرسمية العربية. وقد ترتب على ذلك نهوض الشعب العربي الفلسطيني للدفاع عن نفسه وحقه وارضه، ومبادرته الى تحمل تبعات القضية ، واصراره على حقه في مقاومة الوصاية والاحتواء والتبعية ورفض انصاف الحلول والصفقات السياسية والمساومات الدولية التي تستهدف تصفية القضية .

ج ـــ رفع معنويات الشعب العربي بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ والاسهام في الصمود العربي وفي خلق مناخ ثوري لدى الجماهير العربية المتطلعة الى استعادة كرامتهـــا الانسانية واستعادة اراضيها المحتلة . ولعل أهم مظاهر هذا المناخ الثوري ثقة الجماهير المتزايدة بالعنف الشعبي المنظم وسيلة اساسية لتحقيق الاهداف القوميـــة . ان خلق ارادة المواجهة لدى الجماهير العربية يبقى هدفا اساسيا من اهداف الثورة الفلسطينية وحركة التحرر العربي . ولقد اثبت الكفاح الفلسطيني المتعاظم للجماهير العربية أن هزيمة حزيران كانت هزيمة مؤقتة وفوقية ، وان القوى الشعبية لم تنهزم لانها اصلا لم يتح لها ان تشارك في المعركة ، وان هذه القوى وحدها هي القادرة على الصمود في وجه

العدوان الصهيوني الاستيطاني الذي يمثل شكلا خاصا من اشكال الامبريالية .

د ــ **اقلاق العدو في الارض المحتلة** واحباط خططــه في استيعاب المناطق المحتلة بعد حزيران ١٩٦٧ وذلك باضطراره الى اللجوء الى اقصــى انواع العنف كنسف المنازل وفرض العقوبات الجماعية ونظام منع التجول وغير ذلك من التدابير التي تجبر العدو على استبقاء اعداد كبيرة من جنوده تحت السلاح . ان العلاقة الديالكتيكية بين عنف الحاكم وعنف المحكوم ادت الى تصاعد مستمر للتوتر في الارض المحتلة حتى اصبح من الممكن تشبيه الحالة في قطاع غزة بوجه خاص بسنوات الاحتلال الالماني لاوروبا الغربية. وهذا التوتر هو افضل مناخ للثورة وهو المقياس الحقيقــي لمنجزات الكفاح المسلــح الفلسطيني .

هـ ــ **بعث قضية فلسطين من جديد** في المجال الدولي وطرحها سياسيا واعلاميا بالاسلوب الصحيح . وقد سجلت الثورة الفلسطينية انتصارات طيبة في هذا المجال اهم مظاهرها:

١ ــ اعتبر الكفاح المسلح الفلسطيني نفسه جزءا من حركة التحرر الوطني في العالم وعقد صلات ناجحة مع الحركات التحررية والثورات الوطنية والاحزاب التقدمية في انحاء مختلفة من العالم ولا سيما في فيتنام وكوبا واجــزاء اخرى مــن العالم الاشتراكي .

٢ ــ ادى هذا التحرك الى تقليص نسبي للنفوذ الاسرائيلي في مجالات دولية كثيرة والى اثارة تطلعات جديدة باتجاه فهم القضية الفلسطينيــة ، وقد اتجهت معظم الحركات اليسارية والعمالية في العالم بما في ذلك اوروبا الغربية الى انشاء علاقات نضالية مع الحركة التحررية الفلسطينية . ٣ ــ اثار تصاعد الكفاح المسلح الفلسطيني نوعا من اعادة النظر في تقييم دولة اسرائيل شمل معظم انحاء العــالم ما عدا الولايات المتحدة الاميركية ، وقد امحت ، حتى من اذهان مؤيدي الصهيونيــة ، الصورة المثالية لدولة اسرائيل الصغيرة التي ضمت المشردين من يهــود الارض ليكونوا ــ حسب المزاعــم الصهيونية ــ طليعة حضارة وتقدم في المنطقة ، واخذت حقيقــة اسرائيل التوسعية الاستعمارية تتكشف بالتدريج . ان هذا الامر سوف يؤدي يوما بعد يوم الى تصحيح الوضع الدولي الخاطىء الذي استمر مدى السنوات العشرين السابقة اذ كانت اسرائيل تحظى بمناصرة حركات واحزاب ومؤسسات تقدميــة يفترض اصلا ان تقف الى جانب الشعب العربي الفلسطيني . ان هناك ما يشبه عملية الفرز في الساحة الدولية بالنسبة الى الموقف من القضية الفلسطينية ، واذا كنا نتوقع من هذا الفرز ان يثبت مواقعنــا سياسيا واعلاميا في كثير من القطاعات فلا ننسى انه ايضا سوف يجعل التأييد الامبريالي لاسرائيل اصلب واشد شراسة . والمقارنة بين تطور مواقف الدول الاشتراكية من جهة والولايات المتحدة من جهة اخرى بعد حرب حــزيران ١٩٦٧ تظهر سرعة هذا الفرز ومداه . ٤ ــ من الناحية الاعلامية الخالصة ، ونتيجة للجهد العربي والفلسطيني من جهة ، ولتخبط السياسة الاسرائيلية وغطرستها بعد حزيران ١٩٦٧ ، احرز الاعلام العربي انتصارات جيدة وغزا الصهيونية في معاقلها في انكلترا وفرنسا وحتى في الولايات المتحدة ، وذلك بالاضافة الى الانحياز الاعلامي الشامل الذي تم في الدول الاشتراكية تبعا لمواقف هذه الدول من القضية الفلسطينية ومن عدوان ١٩٦٧ . وقد أتيح لوجهة النظر العربية ان تشرح شرحا كافيا في بعض كبريات الصحف الغربية ، كما ظهرت في مثل هذه الصحف مقالات متواصلة تكشف عن غطرسة سلطات الاحتلال الاسرائيلي في الارض المحتلة وترصد عودة الحياة الى الشعب العربي الفلسطيني ، وهذا الموقف غير ناتج طبعا عن اهتداء هذه الصحف فجاة الى الحقيقة بل عن تصاعد الكفاح الفلسطيني وعودة القضية الفلسطينية الى الحياة بحيث لم يعد في مقدور اجهزة الاعلام في اي بلد ان تتجاهل ذلك .

والخلاصة ان الثورة الفلسطينية حتى نهاية عام ١٩٦٩ كانت قــد خاضت مرحلتين ناجحتين حققتا اهدافا مهمة في طريق التحرير . ولكنها اخذت تبدو في عام ١٩٧٠ اسيرة

اوضاعها الذاتية وتراثها الكمي التراكمي وقصورها التنظيمي ، واخذت تراوح في مكانها بدلا من مواجهة مرحلة تطور نوعي تحتاج قدرا من الجرأة النفسية والوضوح والحزم والتضحية يفوق القدر الذي تتطلبه مقارعة العدو وجها لوجه .

طبيعة الازمة ومظاهرها في عام ١٩٧٠

لا بد لاي تصور مرحلي للثورة الفلسطينية من ان يفرد بابا خاصـا للحديث عن عام ١٩٧٠(٤) الذي شهد تأزما شديدا في جميع مستويات العمل الفلسطيني ، كانت نكسة الاردن حصيلته الرئيسية ولكنها لم تكن الوحيدة . ومن اجل فهم تطور الثورة الفلسطينية ووضع مؤشرات للمرحلة القادمة لا بد من الوقوف عند المشكلات الرئيسية التي عانى منها العمل الفلسطيني في عام ١٩٧٠ وتحليلها واستنباط الحلول الناجعة من خلال هذا التحليل . واهم هذه المشكلات بالنسبة لمستقبل العمل الفلسطيني هي : آ ــ الاخفاق في تحقيق الوحدة الوطنية . ب ــ العجز عن تطوير الكفاح المسلح . ج ــ التقهقر في الساحة الاردنية . وفيما يلي تحليل لكل من هذه المشكلات على حـدة في حدود مفهوم ازمة العمل الفلسطيني لعام ١٩٧٠ .

الاخفاق في تحقيق الوحدة الوطنية : ان الوحدة الوطنية شرط لا بد منه لنجاح حركات التحرر الوطني،ولم يسجل التاريخ المعاصر ان هناك اية حركة ثورية استطاعت ان تتقدم باتجاه تحقيق اهدافها وهي منقسمة على نفسها مبعثرة الاتجاهات وكل الثورات التي احرزت النصر انما احرزته بعد ان وحدت صفوفهـا ووجهت العدو ببرنامج سياسي مشترك وبشكل تنظيمي يتيح لها ان تتحرك كمجموعة حية متماسكة .

وبالنسبة للثورة الفلسطينية بوجه خاص تتضاعف اهميـة هذا الشرط الحيوي لعدة عوامل اهمها :

١ ــ انحداد الطاقة البشرية للشعب الفلسطيني الذي لا يتجاوز تعداده مليونين ونصف وصحيح ان تعداد العدو الاسرائيلي اليوم لا يتجاوز هذا الرقـم بكثير الا ان رافد الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة يبقي المجال مفتوحا امام العدو باحراز تفوق عددي من الصعب التنبؤ بنسبته في الوقت الحاضر ، اذ ان هـذا التفوق يخضع لظروف سياسية محلية ودولية معقدة . ومن الواضح ان تعريف القضية بالمفهوم القومي العربي على اسس شعبية سليمة هو المخرج الاساسي الكفيل بقلب الميزان العددي راسا على عقب ، ويجب ان لا تخدعنا تجربة العقدين الماضيين التي اقتصر فيها تقرير القضية الفلسطينية على الاطار الرسمي العربي وكانت نتائجها في منتهى السلبية .

٢ ــ ضخامة التحدي الذي يواجه الشعب الفلسطيني . فمعظم حركات التحرر الوطني كانت تجابه جيشا اجنبيا او نظام حكم عميل او كليهما ، وخصوصية الوضع الفلسطيني تنتج عن طبيعة العدو الصهيوني الذي اقام دولـة في ارض فلسطين واستقدم اليهـا المهاجرين وكثير من هؤلاء ولا سيما من المولدين في فلسطين (الصابرا) لم يعد لديهم خيار سوى

---

٤ ــ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٥ ومن على منبر المركز الثقافي العربي بدمشق ألقيت محاضرة بعنوان : « الثورة الفلسطينية ازمة ام مرحلة انتقال ؟» وكانت الفقرة التالية محور هذه المحاضرة: «هناك ظواهر كثيرة في صلب المسيرة الثورية نفسها يمكن ان تفسر على اساس ان مرحلة معينة من الثورة قاربت ان تستنفد اغراضها لصالح مرحلة جديدة قادمة . والانتقال الى المرحلة الجديدة يمكن أن يتم بشكل عفوي وبطيء ومتشعب ، ويمكن أن يكون تطورا مدروسا وواعيا ومبنيا على اسس نظرية تكفل الاقلال من الخطأ بقدر ما يمكن ، والاسراع في المسيرة بما يتناسب والتحديات التي تواجه الثورة ، وتجنب الثورة الوقوع في المآزق التي تتربص بها ، وان فهم طبيعة الظواهر التي تتصف بها المرحلة الانتقالية الراهنة هو الخطوة الاولى في سبيل وضـع الاسس النظرية للمرحلة القادمة » . وفي هذه المحاضرة جرى التأكيد على ان مظاهـر الازمة ترجع الى التلكؤ في الانتقال الواعي من مرحلة الى مرحلة كما جرى ذكر أهم مؤشرات المرحلة الجديدة ، وقد حملت احداث ايلول وما تلاها مصداقا لهذه النظرة .

التشبث بالارض التي اغتصبوها . ثم ان الكيان الصهيوني في فلسطين مدعوم بملايين اليهود من مجندي الصهيونية المنتشرين في مختلف بقاع العالم . وبسبب ارتباط الكيان الصهيوني بالامبريالية يجب ان تفهم مواجهة اسرائيل على انها مواجهة للجبهة الامبريالية بكاملها . والحقيقة ان هذا الوضع يضع امام الثورة الفلسطينية مسؤوليات عن مستوى هو حتما اكبر من طاقاتها بما لا يقاس ، ولكي تكون المقارنة صحيحة يجب ان نضع في حسابنا ان الثورة الفلسطينية ايضا تستند الى الوطن العربي بموارده العظيمة وطاقته البشرية الهائلة ، كما انها اخذت بالتدريج تقوي اواصرها مع حركات التحرر الوطني العالمية والمعسكر الاشتراكي والقوى المناهضة للاستعمار وهي ، من هذه الزاوية ، في موقف غير ضعيف . وغني عن القول ان عاملي الاطار القومي العربي والاطار التحرري على النطاق الدولي لا يمكن ان يكون لهما الوزن المطلوب اذا بقي الشعب الفلسطيني نفسه مشتت الارادة وموزع الجهود بين فئات متصارعة .

الا ان تحقيق الوحدة الوطنية في شعب كالشعب الفلسطيني ليس بالسهولة التي يتصورها كثير من الناس وقد ثبت حتى الان ان مواجهة التحدي الضخم المشترك لم تكن عاملا كافيا للتوحيد . ذلك ان هناك ظروفا موضوعية وعوامل تاريخية تباعد بين فئات هذا الشعب وتحول دون اجتماع كلمتها ، وما الواقع الحالي من التشتت والانقسام وكثرة عدد التنظيمات والاتجاهات الا محصلة طبيعية لظروف التشتت الفلسطيني . فقد ابتدأ هذا التشتت منذ سنة ١٩٤٨ ولما ينته بعد . وخلال السنوات التي اعقبت الكارثة نشأ جيل فلسطيني جديد تعلم في مدارس الدول المضيفة عربية كانت او غير عربية واكتسب لونها المحلي وتطبع بطابع ثقافتها السياسية والاجتماعية . ثم ان اللاجئين الفلسطينيين الذين مارسوا الحياة وكسب الرزق في الاقطار المختلفة اصبحت لهم ارتباطات ومصالح محلية لا يمكن الاستهانة بها ابدا ، وربما كانت (العودة) ازاء هذه المصالح اهتماما من الدرجة الثانية ولا سيما بالنسبة للبورجوازية الصغيرة وما فوق . (اما بالنسبة لجماهير اللاجئين فلا شك ان العودة هي المصلحة الاولى والقضية الاساسية) . وهكذا حين أتيح للفلسطينيين ان يلتقوا بعد هزيمة حزيران تحت راية العمل التحرري كانوا في الواقع يمثلون مصالح وثقافات ومفهومات غير متطابقة وتحتاج الى شيء من الوقت لكي تتفاعل ، وقد عكست هذه المفهومات في قليل او كثير الاتجاهات المتضاربة التي تمزق الواقع العربي ، وبعض هذه الاتجاهات لم تتم تسويتها حتى الان ولو على سبيل مصالحات مرحلية .

والباحث الموضوعي لا يمكن ان يستهين بالتضارب القائم بين هذه الاتجاهات لان نظرة تحليلية بسيطة تظهر ان كثيرا من هذه الاتجاهات مستند الى عوامل طبقية ومصالح حياتية ليس من السهل تجاوزها . فالخريطة البشرية للشعب الفلسطيني من منظور الشعور بالنكبة والرغبة في التحرير متباينة جدا، اذ انه بالاضافة الى التقسيمات الطبقية المألوفة في المجتمعات الاخذة في التطور هناك تقسيمات ناتجة عن التشتت وظروف النكبة وهي ذات اهمية نوعية من منظور التحرير وتكاد تطغى على الفروق الطبقية العادية ، لان الاخيرة لا تتضمن دائما مفهوم الصراع الطبقي ما دامت علاقات الانتاج غير متوافرة دائما بين البرجوازية الفلسطينية والطبقات الفلسطينية الاخرى ، (الطبقة العاملة الفلسطينية في المنفى غير مستغلة مباشرة من قبل البرجوازية الفلسطينية بل من قبل حليفتها البرجوازية العربية) .

ان أهم الفروق الناجمة عن التشتت هي :

ان الشعب العربي الفلسطيني في الواقع ينقسم الى ثلاث فئات ذات ظروف مختلفة اختلافا واضحا ، **الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال** ، **والشعب الفلسطيني في المنفى** ، **والشعب الفلسطيني الاردني** ، ومع اعترافنا بأن ظروف كل من هذه الفئات ليست من التباين بحيث يستحيل معها ايجاد صيغ مصلحية وتنظيمية ونضالية مشتركة ، يجب ان

نؤكد على اهمية مراعاة هذا التباين عند محاولة ايجاد مثل هذه الصيغ .
ويزيد هذا الامر تعقيدا ارتباط مصالح فئات كبيرة من الشعب الفلسطيني بالمصالح العربية في الاقطار العربية المختلفة وارتباط اتجاهات سياسية كثيرة ارتباطا مباشرا بهذه الجهة العربية او تلك وكذلك وجود مصلحة عربية رسمية مباشرة في مواقع الثورة الفلسطينية مما يجعل التوصل الى صيغة مشتركة للوحدة الوطنية الفلسطينية دائما مهددا بنزعة هذه الجهة العربية او تلك ، وهي نزعات لا تنافي الخط العام للتحرير ولكنها تطرح وجهات نظر لا تتماشى احيانا مع الخط المرحلي للكفاح الفلسطيني .
وقد شهد عام ١٩٧٠ محاولات مستمرة لايجاد صيغة مقبولة وفعالة للوحدة الوطنية بين فصائل العمل الفلسطيني انطلاقا من الشعور بضرورة تطوير الصيغتين اللتين كانتا قائمتين في منتصف ذلك العام وهما : **اولا** : الصيغة السياسية المتمثلة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وهي تضم ممثلين عن حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) ومنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة) والجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين وبعض المستقلين ، وتنضوي تحت امرتها مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بما في ذلك جيش التحرير الفلسطيني والقوات التابعة له . **ثانيا** : الصيغة العسكرية المتمثلة في قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني وقد ضمت ممثلين عن معظم المنظمات الفدائية وكانت تقوم نظريا على اساس التكافؤ .
وكانت هاتان الصيغتان مفرغتين من مضمونهما افراغا تاما بالنسبة لقيادة الكفاح المسلح وتقريبا بالنسبة للجنة التنفيذية واتخذتا مجالا للتندر في كوادر المنظمات المشتركة فيها ، وكانت كل منظمة تتخذها ذريعة لتغطية النواحي السلبية في العمل الفلسطيني بدلا من بذل الجهود لانجاحهما ثم ان الجماهير الفلسطينية والعربية كانت تضغط على قادة المنظمات لخلق صيغ للوحدة الوطنية اكثر فعالية واشد تماسكا . وهكذا حين تعرضت الثورة للمحاولة التصفوية في العاشر من شباط ١٩٧٠ لم يجد قادة المنظمات بدا من الاجتماع والتداول في اسلوب الدفاع عن وجود الثورة ومواجهة تحديات مرحلة جديدة بدأت تطل بوادرها وكان الجميع يحسون بخطورتها ، على تفاوت شديد في ذلك . وقد التقت جميع المنظمات العاملة تحت صيغة مبهمة جدا هي صيغة (القيادة الموحدة) ولم تتفق حتى على التسمية فكانت هناك القيادة الموحدة لحركة المقاومة الفلسطينية والقيادة الموحدة للثورة الفلسطينية والقيادة الموحدة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وغالبا القيادة الموحدة فقط . وظل قادة المنظمات الفدائية في اجتماعات متواصلة منذ شهر شباط حتى مطلع ايار ، وتمخضت هذه الاجتماعات عن بيان (القيادة الموحدة لحركة المقاومة الفلسطينية)(٥) المؤرخ في ٦/٥/١٩٧٠ ، بما احتواه من اجماع على اللقاء الشكلي وعجز عن ايجاد صيغة توحيد فعالة . وفيما يلي اهم نقاط الاتفاق من زاوية الوحدة الوطنية : ١ — اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها اطارا عريضا للوحدة الوطنية تشارك فيه جميع فصائل الثورة . ٢ — انشاء لجنة مركزية تضم جميع اطراف العمل الفلسطيني . ٣ — « القضايا المتفق عليها يلتزم بها جميعا والقضايا التي لم يتفق عليها يمارسها كل فصيل ضمن رؤيته لها » . اما القضايا التي تمس امن الثورة فيلتزم بها جميعا . ٤ — وحدة الشعب في الساحة الاردنية . ٥ — الارض العربية المحيطة باسرائيل هي ميدان مشروع للنضال الفلسطيني مع تاكيد استقلال الثورة عن الانظمة وصلتها بالجماهير العربية .
ومن الواضح ان اتفاق المنظمات على تشكيل لجنة مركزية لقيادة الثورة وعلى الاشتراك في المجلس الوطني الفلسطيني وفي منظمة التحرير الفلسطينية والمؤسسات المنبثقة عنها

---

٥ — عاش الكاتب الفرنسي جان جينيه اكثر من شهرين في عمان والقواعد خلال صيف ١٩٧٠ وحين التقيت به خلال ازمة ايلول تبينت انه يعتقد بوجود ثلاث قيادات موحدة كما تدل التسميات المذكورة اعلاه .

يمكن ان يعتبر خطوة الى الامـــام باتجاه الوحدة الوطنية ، ولكن التوصية الثانية التي نصت على مبدأ عدم الالتزام كانت تعكس رغبة كل مــــن المنظمات بالاحتفاظ بخططها وكيانها التنظيمي ، بل وبرامجها المرحلية الخاصة ، مما افرغ صيغة اللجنة المركزية من مضمونها ، ولا سيما ان النقاط السياسية التي طرحها البيان لم تتضمن اي تطوير واضح لمبادىء الميثاق الوطني الفلسطيني وقرارات المجلس الوطنـــي الفلسطيني في دوراته المتعاقبة ، ذلك انه اريد للبرنامج أن يرضي جميع الاتجاهات وأن يكون صيغة تلفيقية لا تتضمن اية تعديلات او تنازلات او تفاعلات ، وهكذا عكست تجـربة القيادة الموحدة المشكلات الرئيسية التي كانت تتخبط فيها الثورة وهي مسألة العلاقات بين المنظمات ونسب تمثيلها في المجلس الوطني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وحصصها في الجباية المالية ، ومسألة الانضباط العسكري وامن الثورة وبرنامج العمل المشترك وخطط الكفاح المسلح . وقد اجتمع المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة في ٧٠/٥/٣٠ واقر بيان القيادة الموحدة وانشأ اللجنة المركزية (لمنظمة التحرير الفلسطينية ؟) بأسلوب تلفيقي تجميعي ، ولست اذيع سرا اذا قلت ان اللجنة المركزية التي تتألف من ٢٧ عضوا لم تستطع منذ تشكيلها حتى اليوم ان تضع لنفسها نظاما داخليا ينص على الاقل على طريقة الدعوة لانعقادها وعلى اسلوب اتخاذ القرارات والمسائل الاخرى التي لا يمكن ان يجري اي عمل منظم بدونها ، وكانت تهمة البيروقراطية توجه باستمرار الى دعاة وضع نظام داخلي .

ان اللجنة المركزية شأنها شأن اللجنة التنفيذية ظلت قيادة شكلية تدعى وقت الحاجة وفضلت المنظمات ان تتعامل فيما بينها على اساس ثنائي غير ثابت . وقد حدثت خلال ازمة خريف ١٩٧٠ محاولات جادة للوحدة العسكرية في البنى التحتية ، ونشأت قيادات محلية موحدة في عمان استطاعت ان تثبت نسبة جيدة من الفعالية خلال ازمة ١٩٧٠ ، ولكن تدخل القيادات فيما بعد لم يسمح لمفعول هذه المحاولات بأن يتطور تطورا جديا . كما نشأت فيما بعد قيادة عسكرية موحدة للقوات الفلسطينية مارست نسبا متفاوتة من الفعالية في اوقات متباينة ، وحين اجتمع المجلس الوطني الفلسطيني في اذار من هذا العام ١٩٧١ في القاهرة لم يستطع التوصل الى صيغة معينة للوحدة الوطنية على الرغم من اتفاق الاطراف على برنامج سياسي للمرحلة ، وترك للقيادة الراهنـــة مهلة ثلاثة اشهر لاجراء المشاورات من اجل التوحيد العسكري والسياسي .

وعلى الرغم من جميع المحاولات المبذولة ، وعلى الرغم من عمق مأساة الاردن ، وعلى الرغم من اعتراف الجميع بهول الاخطار التي تنتظر الشعب الفلسطيني ، وعلى الرغم من الانهيار الفعلي لعدد من المنظمات بعد احداث الاردن ، وعلى الرغم من ان كثيرا من العقبات قد ازيلت من طريق الوحدة الوطنية ، فان القوى الرئيسية في الثورة تبدو عاجزة عن التحرك الفعال باتجاه التوحيد ، ذلك ان العوامل التي سبقت الاشارة اليها ما زالت اقوى من الشعور بالتحدي ، وان عجز الثورة عن تحقيق الوحدة الوطنية هو مظهر آخر من مظاهر عجزها عن الانتقال من النمو التراكمي التجميعي الـــى النمو النوعي المنظم . وبالطبع ليست هذه الحالة ازلية ، فأوساط الثورة الفلسطينية اليوم تتعرض لهزات وتفاعلات شديدة ، ولا بد ان يتم من خلال التفاعلات فرز عملي وحاسم ، تتسلم بموجبه القوى الفلسطينية العاملة ، صاحبة المصلحة الحقيقية في التحرير ، دورها الطليعي ، وتفرض برنامجها القائم على الممارسة العملية للكفاح المسلح ضمن استراتيجيـــة واضحة ، وعندها ستزول كثير من الاعتبارات المعيقة لعملية الوحدة الوطنية ، الا ان الاعتماد على السرعة الطبيعية للتطور في مثل ظروف العمل الفلسطيني وتحت تهديد الخطط الامبريالية للمنطقة ، قد يمنح الثورة المضادة ذريعة للدعوة السافرة الى الاستسلام ، ولا بد من القيام بخطوات جريئة وحاسمة لتطوير العمل الفلسطيني ، ولن يتم ذلك الا عن طريق انتفاضة ذاتية واعية من داخل الثورة ، تعطي المستوى النوعي الاعتبار الاول وتعمل

على اعادة تنسيق وحشد القوى الفلسطينية بما يتناسب مع متطلبات المرحلة .
مشكلة الكفاح المسلح : الكفاح المسلح بالطبع هو صلب الثورة وهو المقياس الحقيقي لدرجة تصاعدها ، ويمكن القول ان العمل الفلسطيني المسلح حتى منتصف عام ١٩٧٠ **نما نموا مطردا من الناحية الكمية واظهر قصورا نسبيا عن تحويل الزيادة الكمية الى تعادلات كيفية فاعلة ضمن سرعة متناسبة مع مقتضيات المعركة** . ويتضح هذا الامر من الحقائق الراهنة التالية :
١ ـــ نمت قوات الثورة نموا جيدا سواء من ناحية عدد المقاتلين او من ناحية تسليحهم ، واذا كانت السرية تستوجب عدم التفصيل في هذا الموضوع ، فانه لا ضير من التأكيد على ان الطاقة الكمية لقوى الثورة الفلسطينية بلغت أوجها في منتصف عام ٧٠ ، وقد حدث ان وقف احد كبار زعماء الثورة ليعلن امام المجلس الوطني السابع الاستثنائي الذي عقد في عمان بين ٢٧ ـــ ٢٩ آب ١٩٧٠ بأن الثورة الفلسطينية تمتلك ٣٦ الف بندقية ، وبصرف النظر عن مضمون هذا الرقم ودقته ، يمكن القول ان قوات الثورة الفلسطينية بدت في منتصف عام ١٩٧٠ من الضخامة الكمية ، بحيث كادت تشكل خطرا على الثورة نفسها بسبب الهلهلة التنظيمية من جهة ، وكذلك بسبب عدم القدرة على الاستفادة من الطاقة العظيمة لهذه القوات .
٢ ـــ منذ مطلع عام ١٩٦٧ حتى ايلول عام ١٩٧٠ استطاعت عمليات الثورة ، من خارج حدود الارض المحتلة ان تغطي معظم مناطق الحدود ولا سيما شرقا وشمالا ، كما انها تنوعت بين اغارات خاطفة ، وقصف بالصواريخ والمدافع ، وبث للالغام ، وانقضاض على دوريات العدو وغير ذلك من وسائل حرب العصابات . ولا شك ان الوان النشاط العسكري هذه تمثل انجازات طيبة في مجال الاضرار بالعـــدو واشغال قواته اشغالا مستمرا ، مما يسبب لها استنزافا متواصلا بشريا واقتصاديا ونفسيا كذلك ، ولكن هذا الانجاز يظل في المستوى السلبي لانه لا يمثل تقدما متصاعدا في مجال ضرب الوجـــود الحقيقي العسكري والسياسي للعدو في الارض المحتلة من جهة ، ولانه من جهة اخرى يمثل استنزافا لقوى الثورة غير ذي نتيجة ملموسة ، ومن الواضح ان العدو كيف جهازه الدفاعي لمواجهة هذا المستوى من العمليات ، وعلى الرغم من الخسائر التي تلحق به يوميا فانه ـــ كما يتضح من التقارير المختلفة ـــ قادر على التعايش مع هذه النسبة من الخسائر لمدة طويلة . ثم انه من الضروري ان نضع في اعتبارنا ان هذه العمليات على الرغم من تصاعدها ـــ اخذت ، بسبب رتابتها ، تترك آثارا غير مشجعة في نطاق الرأي العام الفلسطيني والعربي ، ومن الغباء التعامي عن الفتور الذي اخذ يدب في صفوف الجماهير والطليعة على السواء ازاء البلاغات العسكرية للمنظمات الفدائية ، مما نتج عنه بالتدريج اتجاه الى التشكيك في دقة الارقام الواردة في هذه البلاغات ، وهو اتجاه خطير لان فقدان قابلية التصديق وضع الثورة في مأزق مع جماهيرها ، وسوف يصعب عليها استعادة قابلية التصديق لدى جماهير عانت دائما من ديماغوجية الحكام ومـــن الاسلوب التضخيمي في الدعاوة ومن خيبات الامل القومية المتلاحقة .
٣ ـــ ويمكن ان يقال الشيء نفسه فيما يتعلق **بالمقاومة الفلسطينية مـــن داخل الارض المحتلة** ، اذ يلاحظ ان العنف ، ولا سيما في قطاع غزة تصاعد في عام ١٩٧٠ تصاعدا جيدا ربما كان في الحقيقة اكثر مما ينتظر من شعب عاش مثل ظروف الشعب الفلسطيني . ولكن هذا التصاعد غير موجه استراتيجيا حتى الان ومساره يشير الى وجود ثغرات تنظيمية تخطيطية كبيرة ، وعلى الرغم من البطولة التي يبديها شعب القطاع فان ما يحدث في القطاع اليوم هو من نوع المقاومة الشعبية السلبية التي لا تحمل مؤشرات نمو ثوري منظم ، وصحيح ان هذه المقاومة تؤدي وظيفة حساسة في اقلاق العدو ورفع الروح المعنوية لدى المواطن الا انها تتصف بالاعراض المرضية التي يتصف بها العمل الفلسطيني بمجمله ، ونموها الكمي يجب ان لا يصرفنا عن الحقيقة المؤلمة وهي القصور عن احداث

تغير نوعي في اسلوب العمليات ، وغني عن القول ان هذا التغير لا يحدث الا بعد توحيد القوى المقاتلة وتنظيمها ووضع برنامج مرحلي لاهدافها العسكرية والسياسية يرافقه برنامج تدريبي وتنظيمي في مستوى الاهداف المرسومة ، واذا لم يتم التحرك بهذا الاتجاه ضمن السرعة والتركيز المطلوبين فعلينا ان لا نتوقع استمرار مقاومة غزة الى الابد ، وان ما حدث في الضفة الغربية من تراجع في مستوى المقاومة السلبية ليس بعيدا عن التوقع بالنسبة للظروف الحياتية والجغرافية الصعبة في غزة .

٤ — وينطبق هذا الامر ايضا على مشكلة **تعدد المنظمات الفدائية** ، والحقيقة ان تعدد المنظمات في حد ذاته تعبير عن التفجر الكمي للثورة وعن الاقبال الجماهيري المتزايد على العمل الفدائي ، ولكنه كأي تراكم كمي آخر يمكن ان يتحول الى طاقة متضاربة ومدمرة اذا لم يتم توجيهه بحيث يتحول الى تعادل كيفي . والمطلوب توجيه جهود هذه المنظمات عن طريق التوحيد او الجبهة المشتركة او برنامج عمل مشترك من اجل القيام بأسلوب جديد في ضرب العدو يكون محصلة للتفاعل الكمي تختلف نوعيا عما يجري حاليا وعما تستطيع كل منظمة على حدة ان تقوم به على المدى الطويل ، وهذا ما نعنيه بترجمة الكم الى تعادل كيفي في هذه النقطة بالذات .

على ان احداث الاردن كانت نقطة فاصلة في تاريخ الكفاح المسلح الفلسطيني ضد العدو الاسرائيلي ، وتفيد تقارير العدو الاسرائيلي ان فترة الربع الاخير من عام ١٩٧٠ كانت فترة هدوء نعمت فيها مستعمرات الحدود الاسرائيلية لاول مرة منذ مطلع ١٩٦٨ بسلام في النهار ونوم طبيعي في الليل . وعلى الرغم من أن الثورة الفلسطينية بدات تستعيد أنفاسها في مطلع هذا العام ١٩٧١ وقامت بعدد من العمليات في الشمال وفي الداخل ، فان نتائج ازمة الاردن تظل نكسة على المستوى الاستراتيجي للكفاح المسلح الفلسطيني، وحتى لو افترضنا ان السلطة الاردنية ستبقي على القواعد الفدائية الموجودة في الاغوار — وهو فرض مستبعد — فانها سوف تكيف حركة هذه القواعد حسب تقلبات الجو السياسي بحيث تصبح استراتيجية الكفاح المسلح الفلسطيني جزءا من التكتيك السياسي للنظام الاردني ، فاذا لاحت في الافق مثلا بوادر تساهل اسرائيلي او وعود اميركية بشأن التسوية طلب الى الفدائيين أن يسكتوا واذا تعكر الجو السياسي وخشي النظام الحاكم من خسارة بعض الاوراق في المفاوضات فقد يتكرم بالسماح للفدائيين بالقيـــام ببعض الضربات ليساوم عليها في اللعبة الدائرة ، والحقيقة ان جميع الدول العربية الداخلة في لعبة الامم في المنطقة كانت باستمرار تسعى الى تحقيق هذا الهدف تحت شعار التنسيق.

وقد قاومت الحركة الفلسطينية هذه المحاولات مقاومة مستميتة ودفعت الثمن غاليا في الاردن وفي غير الاردن ، وليس من المستبعد ان تواجه مصيرا مماثلا في اقطار عربية اخرى مجاورة لساحة المعركة اذا لم تسرع باعادة بناء قوة فدائية ذات مستوى عال من الكفاية والانضباط والالتزام بأهداف الثورة والقدرة على المناورة والتكيف حسب الظروف السياسية الصعبة التي تواجهها الثورة .

مظاهر نكسة عام ١٩٧٠ في الاردن ونتائجها الرئيسية : ما من شك في ان الاحداث المؤلمة التي شهدتها عمان والمناطق الاردنية الاخرى ابتداء من السابع عشر من ايلول ١٩٧٠ كان لها وقع قاس جدا على الثورة الفلسطينية ، وليس مـــن قبيل المبالغة ان توصف سلسلة الاحداث هذه بأنها هزيمة على المستوى الاستراتيجي لانها اصابت الثورة في معقلها العسكري والبشري ، وزعزعت العلاقات الداخلية فيها ، كما اثرت تأثيرا سلبيا جدا في علاقتها مع الجماهير الفلسطينية والعربية وهي العدة الاساسية للثورة والمعين الذي لا تكون بدونه ثورة . الا ان نكسة الاردن لا يجوز ان تفهم في عزلة عن ظروف الانتكاس الاخرى للثورة في عام ١٩٧٠ ، وقد سبقت الاشارة الى أنه قد جرت محاولات عديدة للوحدة الوطنية سواء من خلال المجلس الوطني الفلسطيني او القيادة الموحدة او اللجنة المركزية ، كما جرت محاولات لانشاء نوع من انواع التحرك الوطني المشترك

الاردني الفلسطيني وكل هذه المحاولات ظلت في مجال الصيغ الفارغة ولم تبلغ المستوى المطلوب لمواجهة التحدي . وفي المجال العسكري بدا ان الثورة تكتل قواتها بغير ما هدف مركز وكان النمو الكمي غير مصحوب بفعالية مستهدفة . وعلى المستوى الشعبي كانت الجماهير العربية والفلسطينية رغم تأييدها المطلق للثورة قد بدات تطرح اسئلة حول تعدد المنظمات وحول اهداف الثورة في الاردن وحول صلاحية القيادات وحول ارتباطات فصائل الثورة بالانظمة العربية وحول سلوكية الفدائيين والاتجاه الانتهازي في الثورة ، وموضوعات اخرى كثيرة .

وهكذا لم تكن نكسة الربع الاخير من عام ١٩٧٠ مفاجئة لكثير من المتتبعين لتطورات الثورة الفلسطينية فقد كانت هناك جملة من الظروف توحي بأن الثورة الفلسطينية آيلة الى ورطة كبيرة اذا لم تتدارك نفسها وتتحرك باتجاه التطور المتناسب مع اهدافها . وكانت هناك توقعات كثيرة ذات طابع تحذيري .

على أن نكسة الاردن بقسوتها وعمق نتائجها فاقت معظم التصورات ، تماما كما كانت نتائج حرب ١٩٦٧ اسوأ مما توقعته اية نظرة متشائمة قبل وقوع الحرب ، فقد تعرضت قوات النظام الاردني تعرضا سافرا وبأقصى درجة من العنف لقوات الثورة الفلسطينية وجيشها الشعبي (الميليشيا) وجماهيرها ، وتمخض هذا التعرض الذي ابتدأ في ١٧ ايلول ١٩٧٠ وما زال مستمرا بنسب متفاوتة حتى اليوم عن **انتصار ملموس لقوات النظام الملكي وهزيمة ملموسة بالمقابل لقوات الثورة** ، بعد ان استطاعت الثورة منذ مطلع عام ١٩٦٨ وحتى احداث ايلول ١٩٧٠ ان تحتفظ بنوع فريد من التوازن العسكري بينها وبين قوات النظام فرض تعايشا اجباريا عجيبا قائما على التربص والاستعداد للمواجهة . وقد بدا خلال عامين كاملين على الاقل ان أيا من الطرفين غير قادر على ازالة الاخر بالطريق المباشر او احداث صدع اساسي في بنيانه ، فلا الثورة استطاعت ان تتغلغل في صفوف القوات الملكية الضاربة بحيث تضمن شلل هذه القوات في حالة اخذها الاوامر بالتحرك ضد الفدائيين ، ولا النظام استطاع ان يحدث صدعا او انشقاقا في صفوف المقاومة ، وعلى الرغم من حدة الخلافات التي كانت ناشبة بين صفوف قادة الفدائيين ، وعلى الرغم من محاولات السلطة الاردنية المتكررة والملحة والمتعددة الاساليب من اجل النفاذ من خلال هذه الخلافات عن طريق استعداء بعض أطراف الثورة ضد بعض او عن طريق ضمان سكوت التنظيمات المتنافسة على تصفية خصومها من قبل قوات السلطة او محاولة ايهام بعض التنظيمات القوية بأنها هي المعتمدة وهي الاثيرة وان اعتراض السلطة منصب فقط على الحركات الفلسطينية المتطرفة ، وعلى الرغم من الوسائل المختلفة التي استخدمت في هذا الصدد فان السلطة الاردنية اخفقت اخفاقا كاملا في هذا المجال(٦) . ويجب ان تفسر الضربة الهمجية التي كيلت لمدينة عمان بالذات بأنها نتيجة للاخفاق المطلق الذي منيت به السلطة في محاولاتها لشق صفوف الفدائيين وتصفيتهم على مراحل ، وهنا يجب ان نتذكر انه في معرض الحديث عن الانتصار الملموس للجيش الملكي لا بد من التأكيد المستمر على أن مجرد اضطرار جيش أية حكومة من الحكومات لتدمير عاصمته على نحو يذكر بالدمار الذي حل بمدن أوربا أثناء الحرب العالمية الثانية، انما هو انهزام فعلي وحكم بالاعدام على النظام نفسه مهما

---

٦ ـــ استهدفت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) استهدافا مركزا وقدمت لها الاغراءات المتكررة والتطمينات القوية والضمانات في حالة سكوتها عن تصفية منظمات اخرى ولا سيما تلك المنظمات التي كانت تعتبر على طرف نقيض مع (فتح) ، وكان رفض (فتح) لهذه العروض قاطعا ومؤكدا وفي المستوى المطلوب من الواجب الرفاقي ، بل كان ردها الدائم هو تحذير السلطة الاردنية من التعرض لاية منظمة مهما كان حجمها واتجاهها والتأكيد على ان اي صدام بين المنظمات الاخرى والسلطة معناه تحرك قوات فتح ضد السلطة في مواجهة شاملة .

بدت النتائج المؤقتة في صالحه، كما ان النظام لم يستطع ان يحقق انتصاره الا عن طريق الامعان في الابادة الجماعية للمواطنين دون تمييز ولم يكن يعبأ بارتفاع عدد الاصابات والمنازل المهدمة بل كان ذلك جزءا من خطة لتدمير معنويات القوى المؤيدة للثورة .
ان النتائج التي ترتبت على احداث خريف ١٩٧٠ في الاردن بالغة الخطورة ويمكن ان تعتبر ضربة على المستوى الاستراتيجي ، الا أن فرصة العمل السريع لتفادي جزء كبير منها ما زالت ممكنة ، وابرز هذه النتائج بالنسبة لمصير الثورة الفلسطينية هي :
١ ــ اصيبت الثورة بخسارة كبيرة في الارواح سواء بين صفوف الفدائيين اي المقاتلين المتفرغين او بين صفوف المليشيا الشعبية التي تتألف من مقاتلين غير متفرغين (وظيفتهم اشبه بوظيفة الحرس الوطني)،وكذلكقتل او اصيب عدد ضخم من المدنيين غير المسلحين وطبيعي ان اكثرهم ينتمون الى القوى الشعبية ذات المصلحة في دعم الثورة الفلسطينية، ولعل الخسائر في هذا القطاع فاقت اي قطاع اخر وذلك بسبب القصف الشامل المتواصل لمدينة عمان خلال النصف الثاني من شهر ايلول وكذلك لعدد من مخيمات الفلسطينيين وقد فعلت مدفعية (الهاوتزر) بوجه خاص فعلها في رفع عدد الاصابات بين المدنيين ، وان مجرد استعمال هذا السلاح يدل على ان النظام الملكي كــان يستهدف الابــادة الجماعية لجماهير الشعب الفلسطيني . ومما زاد في الخسائر بين المدنيين ايضا اقدام افراد المقاومة الشعبية (التابعة للمخابرات الاردنية) على ذبح المواطنين الفلسطينيين حيثما اتيحت الفرصة ولا سيما في مدينة المفــرق التي حدثت المجزرة فيها قبل مجزرة اربد ولم يعرف الناس الا بعد زمن طويل ان المقاومة الشعبية الاردنية انقضت علــى منازل الفلسطينيين فيها وقتلت من قتلت ونهبت ما ارادت نهبه ، مع العلم ان المدينــة ليس فيها فدائيون ولا مليشيا .
٢ ــ كانت الخسائر في الامدادات والتموين والاموال هائلة فعلا . اذ كانت الاردن تعتبر القاعدة الخلفية للثورة وكانت مستودعات الذخــيرة والتموين قد اعدت على اســاس الاكتفاء الذاتي لمدة ثلاثة اشهر على الاقل ، وفي حالات عديدة لمدة اطول من ذلك بكثير ، وقد استهدفت المدفعية الملكية مخازن الذخيرة والتموين استهدافا مباشرا ، وقد قدرت لجنة خاصة من منظمة التحرير خسائر الفدائيين حتى اخر ايلول ١٩٧٠ باثني عشر مليون دينار وذلك بناء على كشوف قدمتها المنظمات لهذه اللجنة ، وهذا الرقم تقريبي جدا ولا يمكن اعتماده نهائيا . ثم ان رقم الخسائر ارتفع ارتفاعا واضحا خلال الحوادث التي تلت شهر ايلول ، وما زال النزيف مستمرا .
٣ ــ الا أن ذلك ليس بشيء مقابل الخسارة الاساسية وهي تزعزع قاعدة الثورة فــي الاردن واضطرار الثورة لتوجيه قسم اكبر من مجهودها ــ ان لم يكن القسم الاكبر ــ لاستعادة قاعدتها الرئيسية ، وما يتبع ذلك من انفراج في صفوف العدو . لقد خسرت الثورة في الاردن قاعدة خلفية وساحة تؤهلها عوامل كثيرة لان تكــون ساحــة صدام رئيسية ، واهم هذه العوامل : امتداد الجبهــة الاردنيــة مع العدو على طول ٦١٥ كم ، وغياب الحواجز الطبيعية بين الضفة الغربية والارض المحتلة قبل حزيران ١٩٦٧، ووجود مجال حيوي للثورة في النقب وايلات ، وضعف الكثافة السكانية الاسرائيليــة على الجانب الاخر من الحدود ، والاتصــال البشري بين ضفتي الاردن ، والعمــق الاستراتيجي للجبهة الاردنية جغرافيا وبشريا ، واتصال الاردن بعدد من الاقطــار العربيــة .

ومن الناحية التطبيقية كان وجود الفدائيين والمليشيا الشعبية في الاردن يؤمن وظائف حيوية على مستوى استراتيجية الجبهة الشرقية وكذلك على مستوى الجبهة السياسية الداخلية ، بالاضافة الى تثبيت قاعدة الثورة الاساسية .
آ ــ فعلى المستوى العسكري ، كانت الحركة الفدائية تشكل حماية للمدن الاردنية من اي غزو صهيوني بري او جوي ، وليس يعني هذا ان القوات الفدائية كانت قــادرة

على وقف مؤكد لاي تقدم مفترض للقوات الصهيونية ولكن مجرد وجود قوات مسلحة في المدن كان يستدعي من العدو اعداد قوات تعادل ثلاثة اضعاف القوات التي يمكن ان يعدها لاكتساح منطقة يحميها جيش نظامي كالجيش الاردني تمنع عنه الذخيرة ساعة المعركة ويحرم عليه الدفاع عن شرف الوطن ، لانه في الاصل اعد ليكون قوة قمعية ضد الحركة الشعبية . هل تحتاج هذه النقطة الى براهين ؟ يخيل الى المرء انها من البديهيات ومع ذلك فلنتذكر ان الذي أربك الجيش الالماني في روسيا هو المقاومة الشعبية المسلحة (الانصار) وكذلك في يوغوسلافيا واقطار أوروبية أخرى خلال الحرب العالمية الثانية . ثم ان حادثة الكرامة (آذار ١٩٦٨) برهنت بما لا يدع مجالا للشك ان الجيش الاسرائيلي فقد جزءا كبيرا من فاعليته حين تورط في حرب شوارع مع مقاتلين فدائيين مصرين على المواجهة .

ب ــ وعلى المستوى السياسي كان وجود الميليشيا الشعبية المسلحة في المدن والقرى الاردنية يشكل قوة ضاغطة على النظام الملكي كان من أول مظاهرها التخفيف من وطأة القمع والارهاب الذي ظلت تمارسه اجهزة النظام المختلفة ضد المواطنين طوال ربع القرن الماضي . وفي ظل الثورة الفلسطينية تمتع المواطنون بقسط اوفر من الحرية والحركة وهذا ما يفسر الحقد العارم الذي أظهرته قوات القمع الاردنية ضد الفدائيين والشعب دون تمييز ، اذ أن هذه الاجهزة اعتادت منذ أن انشئت امارة شرق الاردن ان يكون الشعب ماشية حلوبا لها يدفع باستمرار من ماله وحريته وكرامته ، وهنا يجب ان يتم التأكيد على ان قوات القمع من جيش ومخابرات لم تميز بين فلسطيني واردني عند الهجمة الاولى وانما دكت جميع الاحياء الشعبية دون تمييز ، وقد جرى التمييز فيما بعد بشكل متعمد وبناء على أوامر مشددة من السلطة وذلك رغبة في احداث انشقاق بين أفراد الشعب الواحد .

ومن خلال هذا المتنفس الذي اتاحه وجود الميليشيا الشعبية المسلحة جرت محاولات عديدة لبعث الحركة الوطنية الاردنية واعادة تنظيم صفوفها التي مزقها النظام شر ممزق خلال الفترة السابقة ، وكان واضحا ان نقمة النظام كانت تشتد على الحركة الفلسطينية بنسبة مطردة مع ازدياد النشاط الوطني الاردني في العمل الفلسطيني . وكان اشتراك عناصر وطنية اردنية في المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي الذي عقد في عمان بين ٢٧ ــ ٢٩ آب ١٩٧٠ وما أعقبه من عقد اجتماعات للتجمعات المهنية الاردنية في الفترة نفسها عاملا مهما من بين العوامل التي دفعت النظام الاردني الى القيام بمغامرته الهمجية ضد جماهير الشعب والفدائيين .

جـ ــ كان تواجد الميليشيا الشعبية والفدائيين بين جماهير الشعب هو الوضع الطبيعي لان الجماهير هي الادغال الحقيقية التي تنشأ فيها الحركات الثورية ومهما قيل في طبيعة الساحة الاردنية فان الوجود الفدائي كان يشكل قاعدة خلفية لا بد منها للعمل على الجبهة الامامية ، اذ كان التواجد في المدن والقرى يؤمن المواصلات والتسليح والذخيرة والتموين كما انه كان ضروريا من أجل استيعاب الافراد الراغبين في التطوع والتعبئة الشعبية بوجه عام . ثم أن وجود اللجنة التنفيذية واللجنة المركزية فيما بعد كان ضروريا من أجل ممارسة النشاط السياسي والاعلامي بالنسبة للوطن العربي وللعالم الخارجي .

وهنا لا بد من التوقف قليلا لمناقشة النظرة المبالغة في التبسيط التي تقول ما للفدائيين وللمدن والقرى ؟ ليذهبوا الى الحدود فهناك ميدان المعركة الرئيسي والوحيد . ان هذه النظرة متأثرة الى حد بعيد بطبيعة الممارسات الخاطئة للحركة الفدائية ، كما انها متأثرة بتحريفات الدعاوة المعادية . فالقاعدة العامة تقول : ان الثورة لا تنمو الا في تربتها الطبيعية وهي الجماهير وان أية ثورة في العالم تحتاج الى قواعد خلفية . ولنتذكر هنا النشاط الجزائري في تونس والمغرب حيث فرض الجزائريون وجودهم بشتى الوسائل،

مع التحفظ بشأن انطباق هذا المثل على التجربة الفلسطينية ، اذ ان الاردن ليست قاعدة خلفية ، بل هي اقرب الى أن تكون ساحة صدام رئيسية . والغريب أن الذين يوردون حججا اقليمية لاستنكار اعتبار الاردن ساحة صدام ينسون باصرار ان اكثر من نصف سكان الاردن من الفلسطينيين ، وان ربما اخر منهم على الاقل منحدر من أسر فلسطينية استوطنت الاردن قبل النكبة ومن بين مليون ونصف يقطنون الاردن هناك ٩٠٠ الـف فلسطيني و٦٠٠ الف اردني . وعلى اي حال ليست المسألة هوية او جنسية ولكنها مسألة التزام بالثورة والتحرير .
ولكن المسألة تتجاوز القاعدة العامة الى الوضع الخاص للثورة الفلسطينية والى طبيعة المعركة مع العدو الصهيوني . ولاحصر الكلام في موضوع الاردن لانه موضوع الساعة وساحة الصدام الاساسية مع العلم ان تجربة الاردن تنطبق بمقدار متفاوت على الاقطار العربية الاخرى ولا سيما المجاورة لفلسطين المحتلة . **اولا** — ليس الاردن مجرد بلد مجاور لفلسطين ، ولا هي مجرد بلد تجمعه بفلسطين روابط المصلحة القومية العليا او البعيدة او غير المنظورة . ان الاردن بلد يسكنه شعب واحد تجمعه التجربة التاريخية المشتركة والقضية الوطنية الواحدة والعدو الواحد . **ثانيا** — ليس الاردن بلدا محايدا في الصراع مع الصهيونية ولا هو طرف هامشي او ثانوي . ان نصف الكيان السياسي المسمى بالملكة الاردنية الهاشمية واقع فعلا تحت الاحتلال الاسرائيلي وان اتخاذ الثورة للاردن قاعدة لها هو الرد الطبيعي على هذا الاحتلال . وازاء وجود احتلال اجنبي فعلي واحتلال اجنبي كامن ومتوقع لا يجوز ان يجري الحديث عن استتباب الامن وتجريد الناس من السلاح انما الشعار الذي يتوقعه المرء في هذه الحالة هو : مزيدا من السلاح ، مزيدا من التدريب — والمبدأ الطبيعي هنا هو : الشعب المسلح — على نحو ما هو مطبق عند العدو . **ثالثا** — واذا المشكلة ليست مشكلة الاردن او شرقي الاردن او المملكة الاردنية الهاشمية وانما المشكلة في الاردن هي وجود نظام حكم تمنعه طبيعة تركيبه ونشأته التاريخية وارتباطاته من أن يتصدى للدفاع عن الارض أو الشعب . وقد شكل جيشه باستمرار قوة قمعية ضد الشعب ومجموع ممارساته منذ اكثر من ربع قرن حتى اليوم هي في اتجاه منع الشعب من الدفاع عن نفسه في وجه الغاصب المحتل . وفي خلال الاشهر الستة الماضية ادى النظام الاردني لاسرائيل والاستعمار خدمة من نوع نادر لم يكن من السهل على القوة العسكرية الاسرائيلية ان تقوم بها وهي تحطيم جزء من القوة الضاربة للثورة الفلسطينية وجمع السلاح من المدن والقرى وابادة المقاتلين المدربين وتشريدهم وسجنهم وتحطيم معنويات الجماهير الفلسطينية بحيث يضعف صمودها امام المخططات الاستعمارية الرامية الى تصفية القضية .
ومن التجني على الحقيقة تصوير التحرك الاردني الرسمي ضد الفدائيين وجماهير الشعب بأنه نتيجة لاخطاء الفدائيين ، فمنذ ان ابتدأت الحركة الفدائية الفلسطينية في مطلع سنة ١٩٦٥ وقف النظام ضدها بمنتهى الشراسة وقد سقطت الضحايا الاولى من الفدائيين برصاص الجيش الملكي الاردني وكان التعاون بين سلطات القمع الاسرائيلية والاردنية مستمرا بحيث كان الفدائي يضرب ضربته في الاراضي المحتلة ويخرج ليجد قوات القمع الاردنية بانتظاره . وليس من قبيل المصادفة ان اول شهيد لفتح (وهو احمد موسى) سقط برصاص السلطة الاردنية بتاريخ ١٩٦٥/١/٧ ، وان سجون الاردن كانت ملأى بالفدائيين حين نشبت حرب حزيران ١٩٦٧ . ان الفدائيين فرضوا وجودهم فرضا في اعقاب هزيمة ١٩٦٧ ولم يدخلوا الاردن باختيار الملك حسين ورضاه ، ومنذ الاسابيع الاولى التي أعقبت الحرب كان واضحا ان السلطة الاردنية تقف لهم بالمرصاد وانها تعد العدة لمواجهتهم وقمعهم وقد كانت تجري تدريبات الجيش الاردني لاقتحام شوارع عمان بشكل يومي ، اما على الحدود فكثيرا ما كان الفدائيون يقصدون مكانا معينا للعبور ليجدوا في مواجهتهم قوة اردنية تسد عليهم المنافذ ، فالمسألة اذا ليست

مسألة اخطاء فدائية تقابلها تدابير أمن من قبل السلطة ولا هي مشكلة تواجد في المدن لان السلطة لا تسمح بالتواجد لا في المدن ولا على الحدود ، وليست المشكلة ايضا مشكلة السيادة الاردنية على أرض اردنية ولو كان النظام حريصا على السيادة لوجه جهوده لتجهيز الشعب وتسليحه ليدافع عن نفسه ازاء العدوان الاجنبي . ان المسألة تكمن في طبيعة هذا النظام ووظيفته القمعية على مستوى المنطقة كلها لا على مستوى الاردن فحسب . ومن هنا كان على الفدائيين ان يدافعوا عن انفسهم وان ينظموا المليشيا الشعبية لتقف الى جانب الشعب في وجه السلطة ، وليس أمامهم خيار آخر اذا ارادوا ان يستمروا في ثورتهم .

ولكي تتضح الصورة بشكل اوضح لا بد من الاشارة هنا الى ان النظام الاردني حاول قمع الفدائيين عدة مرات منذ سنة ١٩٦٧ منها مثلا محاولة تشرين الثاني ١٩٦٨ ومحاولة شباط ١٩٧٠ ومحاولة تموز ١٩٧٠ . وكانت محاولة ايلول ١٩٧٠ اعنف هذه المحاولات لانها مرتبطة ارتباطا مباشرا بوضع سياسي معين هو تهيئة المنطقة لمشروعات التسوية السياسية . ان مراجعة التصريحات الاسرائيلية في شهري آب وايلول من عام ١٩٧٠ تفيد ان هناك تركيزا على عدم استطاعة اسرائيل التفاوض مع الملك لانه لا يسيطر على ارضه ، واخر هذه التصريحات تصريح لموشي ديان ذكر فيه بسخرية ان سلطة الملك لا تمتد الا بضعة امتار خارج قصره وطبعا كانت هذه التصريحات اشارة للملك بأن فرصته الوحيدة هي في القضاء على الفدائيين ، وقد أقدم النظام على هذه الخطوة اقدام اليائس الذي لم يعد يبالي بأية قيمة او اعتبار ، كما ذكرنا سابقا .

وفي مجال الحديث عن نتائج الازمة الاخيرة في الاردن لا بد من الاشارة الى الاثر السلبي البالغ الذي احدثته الازمة في اوساط الجماهير الفلسطينية والعربية وكذلك في الاوساط الخارجية المؤيدة للثورة الفلسطينية بل ايضا في صفوف الثورة الفلسطينية نفسها وفي صفوف المثقفين الثوريين . ولعل اعمق درس للثورة في ازمة الاردن هو وقوف جزء لا بأس به من جماهير البادية والريف الاردني ضد الفدائيين والى جانب السلطة ، واذا كان صحيحا ان القطاع الاكبر من سكان البادية والريف في الاردن يعتمد اقتصاديا على الجيش ووظائف الحكومة وبالتالي ينتظر أن يتأثر بالموقف الرسمي ، فانه صحيح ايضا ان الثورة قصرت في ربط هذا القطاع بالقضية عن طريق طرح برنامج اجتماعي تقدمي يفتح افاقا جديدة من فرص العيش والتكافؤ امام الجماهير الاردنية . على ان المسألة ليست اقتصادية فحسب ، ففي مجتمع غير مكتمل النمو كالبادية والريف تلعب عوامل الولاء التقليدي والعوامل السيكولوجية والمعنوية دورا عظيما اخفقت الثورة الفلسطينية في معالجته بسبب انهماك قياداتها في التنمية الكمية للقوة العسكرية من جهة وكذلك بسبب فتح صفوفها للجميع دون تمييز حتى اكتظت الصفوف — ولا سيما في مستويات التنظيم الشعبي — بالطامعين والانتهازيين الذين افسحوا بتصرفاتهم غير الموجهة من مسؤولي التنظيم مجالا للهوة التي نجحت الاجهزة المضادة في اصطناعها بين الثورة وقطاعات كبرى من جماهيرها .

وخلاصة القول ان نتائج نكسة الاردن كانت قاسية جدا على الثورة الفلسطينية وسوف يكون من شأنها تأخير خطط الثورة الاساسية لنقل الثقل في المعركة الى الارض المحتلة ، ذلك أن الثورة — شاءت ام ابت — تواجه الان نظاما معاديا لاهداف الثورة الاستراتيجية والمرحلية وكذلك لمصالح جماهير الشعب التي تشكل المعين الاساسي لقوى الثورة العاملة ، وليس أمام الثورة من خيار سوى الدفاع عن وجودها واستمرارها وكذلك الوقوف الى جانب جماهيرها التي تتعرض لحملات التصفية والاذلال . ولكن المواجهة لا تعني فقط الانقضاض الفوري المسلح عن طريق المجابهة العسكرية اذ ان هناك طرقا مختلفة يجب أن تركز الثورة على اكثرها تناسبا مع الظروف الموضوعية والاهداف المرحلية .

وهكذا تكون النتيجة الاساسية لازمة الاردن حسب مصطلحات العلم الثوري اخفاق الثورة في تحييد او تجميد او تطويع التناقض الفرعي (السلطة في الاردن) لصالح التناقض الرئيسي (العدو الاسرائيلي) واضطرارها لتوجيه الجزء الاكبر من جهدها لحل تناقض فرعي استطاع بفعل عوامل كثيرة في راسها اخطاء الثورة ان يصبح بمستوى لا يقل عن مستوى التناقض الرئيسي في المرحلة الحالية .

منطلقات للمرحلة القادمة

لا يفهم أحد من العرض السابق انه يتضمن حكما بالاعدام على الحركة الفلسطينية، وعلى الرغم من السلبيات الخطيرة التي وقعت الثورة ضحية لها فان الوظيفة الحيوية للثورة الفلسطينية ما زالت قائمة بالنسبة للشعب العربي الفلسطيني بل هي شرط أساسي من شروط استمراره في الحياة ، وكل حل اخر غير الاستمرار في الثورة لا بد من ان يتضمن تصفية عامة لقضية هذا الشعب ووجوده ، وان يترك اثارا سلبية عميقة في مصير حركة التحرر العربي .

ان الفهم الصحيح لمراحل نضال هذا الشعب وللظروف العربية والدولية التي تحيط بالقضية الفلسطينية هو الكفيل بابعاد جماهير الشعب ، والمثقفين الثوريين منهم خاصة ، عن منزلق اليأس وفقدان الثقة بمستقبل الحركة الثورية الفلسطينية التي تؤهلها ظروف الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية ان تخدم كطليعة للثورة العربية . وفي مجال تقييم الحركة الثورية الفلسطينية واستشراف مستقبلها لا بد من ان يتذكر المرء انها تمثل الفورة الاولى لشعب صغير تضافرت عوامل محلية ودولية هائلة على قطع الصلة بينه وبين قضيته منذ ان حلت به النكبة سنة ١٩٤٨ . وعلى جميع الملتزمين بالثورة عربا وفلسطينيين ان لا ينسوا ان هذا الشعب تعرض لثلاث غزوات كبرى في مدى عشرين عاما (١٩٤٧ — ١٩٦٧) بالاضافة الى الاغارات المستمرة التي ظل يعاني من وطأتها باستمرار .

ان مجرد عودة هذا الشعب الى الحياة ، مجرد عودته الى التمسك بقضيته ووطنه ، مجرد وعيه لذاته والاستعداد الهائل الذي يبديه باستمرار من اجل افتداء قضيته ، مجرد رفضه لمغريات الاستيطان والتعويض واعادة الاعتبار ، انما هي نواح ايجابية تشكل المعين الذي تغرف منه الثورة في صمودها وفي وضع خطط أشد صلابة وأشد تركيزا .

ومع وجود شعب عظيم كشعبنا لا يكون حل الازمة بالتخلي عن الثورة او اعدامها كما تحاول ابواق الاوساط الاستعمارية ان توحي للناس . انما الحل هو في مزيد من الثورة، مزيد من العنف الثوري ، مزيد من الاصرار على الاستمرار والتصحيح معا بشرط ان لا يكون احدهما بديلا للآخر . فالاستمرار بالممارسة الخاطئة منزلق مميت والانشغال بالتصحيح قد يؤدي الى توقف الثورة وبالتالي الى الغائها . ان المطلوب الان هو ثورة ضمن الثورة ، انتفاضة ذاتية في الثورة تعيد اليها نفسها المفقود وتضمن لها الالتفاف الجماهيري الذي لا بد منه لنجاح اية ثورة . الانتفاضة الذاتية للثورة لا تحدث بمعجزة كما انها لا تتم بمجرد توافر النية او عن طريق الموعظة ، بل تحتاج لعوامل وشروط توعية أهمها الضغط الجماهيري من جهة ووضوح الرؤية من جهة أخرى . وبعد الهزائم التي منيت بها الثورة في الاردن وفي مجالات التطور الذاتي اصبح محتما على المثقفين الثوريين ، على المقاتلين ، على الكوادر السياسية ، على جماهير الشعب الفلسطيني والعربي ان تضغط وتضغط باتجاه التصحيح والاستمرار ، باتجاه الثورة ضمن الثورة. على ان ترافق الضغط رؤية صحيحة وواضحة بقدر ما يمكن ان يتوافر هذا الشرط في منطقة مشحونة بالاحتمالات وبالنسبة لقضية متشابكة العوامل . ان المسألة الراهنة هي مسألة التطوير الذاتي للثورة وليست مسألة احتلال تل ابيب في مدى ٤٨ ساعة او اقصاء الملك حسين بانقلاب سحري . ان التحرير وهو الهدف الاستراتيجي للامة العربية بأجمعها مرهون بعوامل وظروف متشابكة ولن تستطيع الثورة الفلسطينية المساهمة في

خلق الظروف للتحرير او استغلال هذه الظروف إلا اذا كانت قوة فعالة ومتماسكة من الداخل وقادرة على ضبط نفسها وتوجيه طاقاتها بدرجة كافية من المهارة والمرونة وهذه الشروط لا يمكن ان تتوفر الا اذا عملت الثورة على تطوير نفسها تطويرا واعيا من مرحلة التراكم الكمي الى تحولات كيفية باتجاه الاهداف المرحلية المرسومة . وهو أمر بالغ الصعوبة وتعترضه عقبات في صميم بنية الثورة ، الا ان الثورة كانت وما زالت وعيا وتجاوزا .

وفيما يلي محاولة لمعالجة اهم النقاط التي يجدر ان تراعى في هذا التحول(٧)، ضمن الاهداف الاستراتيجية العليا التي يمكن ان تستنتج من الميثاق الوطني الفلسطيني وتعديلاته اللاحقة ، ومن النقاط المشتركة التي التقت عليها قوى الثورة في مناسبات مختلفة والتي يمكن تلخيصها بما يلي : (**استمرار الكفاح المسلح وشتى أنواع النضال السياسي والتعبئة الشعبية في المجال الفلسطيني والعربي بهدف خلق مناخ ملائم لحرب تحرير وطنية شاملة تشترك فيها القوى الشعبية والقوى النظامية الوطنية من اجل التحرير الكامل للتراب الفلسطيني وتثبيت سيادة الشعب الفلسطيني فوق أرضه واقامة دولة ديمقراطية بعيدة عن مختلف اشكال التمييز العنصري والديني ومرتبطة ارتباطا قوميا بالمنطقة العربية**) .

اولا : **الاهداف العامة للمرحلة الحالية :**

١ ــ بلورة مكتسبات المرحلة السابقة وتطويرها : أ ــ الاستمرار في احياء الشخصية الفلسطينية وتنظيم الشعب الفلسطيني وتعبئته وتهيئته سياسيا وعسكريا بما يؤهله للقيام بدوره الطليعي في معركة تحرير فلسطين مع مراعاة الاهداف الخاصة للتجمعات الفلسطينية المختلفة . ب ــ مواصلة طرح القضية الفلسطينية في المجال الدولي على انها قضية تحرير وطني ورفض المساومة على حق الشعب العربي الفلسطيني في استعادة ارضه وممارسة سيادته فيها . جـ ــ الاصرار على حرية العمل الفدائي في الاقطار العربية المجاورة لفلسطين المحتلة على ان توضع في الاعتبار الاول مسألة اقامة صلة تعاطف واع بين الفدائيين والجماهير .

٢ ــ اعطاء الافضلية لتطوير العمل الفدائي والمقاومة الشعبية في داخل الارض المحتلة بهدف خلق مناخ ثوري من جهة وتهديد العدو في مواقعه الحيوية من جهة أخرى .

٣ ــ ابقاء القضية الفلسطينية في المستوى السياسي الاول من اهتمامات الجماهير العربية والشروع في تشكيل هيئات عربية لمساندة الثورة ، والعمل على تطوير اسهامها المالي والقتالي والتنظيمي في الثورة الفلسطينية ، والتأكيد على دورها الصميمي في حرب التحرير الوطنية .

٤ ــ الشروع العملي في تنفيذ مبدأ الوحدة الوطنية على الاسس التالية : آ ــ الاندماج بين المنظمات ذات الايديولوجية المتقاربة . ب ــ اقامة علاقات واضحة ومنظمة بين المنظمات التي لا يمكن اندماجها ، وتوزع الادوار في العمل ضمن برنامج عمل مرحلي . جـ ــ تحديد موقف صارم من المنظمات التي ليس لها نشاط في الارض المحتلة .

ثانيا : **تحديد الاهداف والوسائل النوعية :**

١ ــ في الارض المحتلة : ان الانقاذ الحقيقي للازمة الشديدة التي تمر بها المقاومة هو في احياء العمل في الارض المحتلة لان العمل ضد العدو الاسرائيلي هو المقياس الملموس الذي

---

٧ ــ ينبغي التأكيد هنا على ان المنطلقات المقترحة ليست افضل المقترحات من ناحية المثالية الثورية ولا هي اعمق الاستنباطات الايديولوجية النظرية وانما هي محاولة متواضعة جدا منطلقة من الفهم السابق لتطور الثورة الفلسطينية من جهة ومن مراعاة الواقع العملي للثورة من جهة اخرى وغني عن القول ان اروع الافكار لا يمكن ان تنفذ اذا لم تكن متناسبة مع الظروف الموضوعية وكذلك اذا لم يجر الاتفاق عليها والاقتناع بجدواها . وعلى اي حال هذه النقاط ليست سوى مقترحات للمناقشة .

لا يخطىء سواء عند الجماهير العربية او في المجالات السياسية العربية والدولية . وفيه الاجابة على كل التساؤلات المطروحة اليوم حول هدف الثورة الفلسطينية واتجاهاتها ومدى قوتها ، كما انه يشكل الجسر الاساسي والوحيد بين الثورة والجماهير الفلسطينية والعربية وان الاخفاق الذي منيت به الثورة في الاردن ناجم بوجـــه من الوجوه عـــن عجزها عن تطوير العمل في الارض المحتلة وان سكوت الضفة الغربية عن العدو المحتل هو الذي أعطى المبررات لنجاح الدعاوة المضادة للثورة التي تشنها اجهزة اعلام السلطة الاردنية والاجهزة الاستعمارية بوجه عام .

ومن هنا كان التركيز على العمل في الارض المحتلة يشكل مخرجا مهما من الازمة التي تعانيها الثورة . وفيما يلي الخطوط الكبرى التي يجب ان يرتكز اليها العمل في الارض المحتلة : ــ ١ ــ تقنين النمو الكمي لقوى الثورة العسكرية في المنفى (خارج الاردن وفلسطين) وتخصيص كل الجهود والطاقات والاموال الناجمة عن هذا التقنين من اجل العمليات العسكرية،ومن هنا كان من الضروري انشاء أجهزة سياسية للعمل الوطني في الداخل واعادة تشكيلها بعد تنسيق صلاحياتها كمرحلـــة أولى لتوحيدها مـــع اختيـــار الاشخاص ذوي الكفاءات الثورية العالية من اجل تولي العمل في الارض المحتلة والحرص على ان تكون عناصر العمل في الداخل من ابناء الضفة الغربية او القطاع او من العرب المقيمين في المنطقة المحتلة قبل سنة ١٩٤٨ . ٣ ــ اعطاء الاولوية لاعادة بعث الحركة الثورية في الضفة الغربية وقطاع غزة والاهتمام بانشاء بؤر ثورية مـــن جهة وتغذية الحركة السياسية والوعي الوطني من جهة أخرى ، على ان لا يؤدي ذلك الى اضعاف العمليات العسكرية ومن هنا كان من الضروري انشاء اجهزة سياسية للعمل الوطني في الارض المحتلة تربطها صلة تنظيمية غير مباشرة بالاجهزة العسكرية وذلك لتمكين التوعية السياسية من التحرك الاوسع والاسرع ، والاعداد العسكري من التحرك الاكثر أمنا . ٤ ــ توجيه اهتمام خاص لقطاع غزة وامداده بالمال والسلاح والعمل على تطوير مقاومته وتوجيهها . ٥ ــ وضع برنامج مرحلي للمنجزات المطلوبة تقترحه الاجهـــزة المختصة وتقره القيادة العامة للثورة على ان يتضمن هذا البرنامج نقطتين اساسيتين: آ ــ تطبيق مبدأ الاصطفائية في العمل اي اختيار الاهداف العسكرية والحيوية بتنسيق مع الاهداف الاستراتيجية والمرحلية وعدم بعثرة الجهد في عمليات صغيرة غير هادفة . ب ــ تطوير معايير معينة لقياس مدى تقدم العمل .

٢ ــ في الساحة الاردنية : الجماهير الفلسطينية في الاردن مطالبة بالنضال مع الجماهير الاردنية في سبيل حقوقها الوطنية ، وهي مطالبة في هذه المرحلة بالذات بمقاومة خط السلطة الهادف الى احداث هوة عميقة بين الفلسطيني والاردني، وبالتلاحم مع الجماهير الاردنية للصمود في وجه طغيان السلطة الاردنية من جهة ولأجل ضمان مناخ مناسب للكفاح من جهة أخرى ، والشكل النضالي الذي يحقق هذه الاهداف هو جبهة وطنية اردنية يعمل فيها فلسطينيو الاردن باعتبارهم اردنيين لهم حقوقهم السياسية ومصالحهم الاجتماعية المترتبة على كونهم مواطنين اردنيين يحملون الهوية الاردنية. وفي هذه المرحلة يجب التركيز على الهوية الاردنية لقطع الطريق على المؤامرة الانشقاقية التي تقودها السلطة من جهة ولاعطاء العمل النضالي ضد طغيان السلطة مشروعيـــة أقوى بين الجماهير الاردنية والعربية .

وعلى القادة الفلسطينيين الذين لهم جذور عميقة في الاردن والذين سبق ان اسهموا في الحركة الوطنية الاردنية ان يعملوا من خلال جبهة اردنية تتبنى شعار حماية الثورة وتفرض على الحكم حصارا شعبيا ضاغطا ، على ان يقوم تفاعل وتعاون بين الثورة والجبهة الوطنية ويكون هذا التفاعل مشروطا بعدم التداخل الوظيفي بينهما .

وينبغي العمل بشتى الوسائل على الاستمرار في توجيه الضربات للعدو الاسرائيلي من ارض الاردن وتخصيص قوى معينة لهذا الغرض. وهذه الناحية شديدة الاهمية لسببين:

الاول لئلا يتحول النضال الفلسطيني في الاردن الى نضال مرير وطويل الامد ومعقد ضد السلطة فحسب، والثاني بسبب أهمية العلاقة الديالكتيكية بين الكفاح المسلح ضد العدو الاسرائيلي والنضال ضد النظام الملكي اذ ان كلا من هذين النشاطين يقوي الاخر ويسانده ويغنيه . كما يجب العمل الفوري على اعادة تنسيق قوى الثورة في الاردن بما يتمشى مع خطة العمل الجديدة والا وقعت الثورة في كارثة لا تقل عن كارثة أيلول . وان اي تهاون في المبادرة الى اعادة تنظيم قوات الثورة العسكرية والسياسية يعني فشل الخطة المرسومة لهذه المرحلة .

ثالثا : **التطوير الذاتي للثورة وفق أهدافها العامة والمرحلية** : وهذه النقطة هي اهم تحد يواجه الثورة ، وهو الامتحان الحقيقي لمدى قدرة الثورة على الاستمرار وان قصور الثورة في هذه الناحية بالذات هو السبب في ان القرارات تتخذ ولا تنفذ وان الاهداف ترسم ولا يتم الاتجاه اليها . لقد اقر المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاخيرة (آذار — ١٩٧١) برنامجا سياسيا مرحليا اجمعت عليه كل فصائل الثورة للمرة الاولى في تاريخ العمل الفلسطيني وهو لا يخرج عن النقاط التي سبق تحديدها في هذا البحث ويمكن ان يعتبر خطوة الى الامام ولكنه يظل خطوة نظرية اذا لم يتم تطوير قوى الثورة وطاقاتها باتجاه الاهداف المرسومة للمرحلة . ونظرا لعوامل كثيرة معروفة نجد ان المنظمات والقادة في العمل الفلسطيني يلتقون باستمرار حول برامج ونقاط مشتركة ولكن ممارستهم تتفاوت وتتناقض على اثر كل لقاء ، وليس السبب كما يتراءى للكثيرين هو دائما سوء النية المتعمد او عدم الالتزام النظري ، او حتى الافتقار الى الرؤية المشتركة ، وانما هو العجز المستمر عن تحريك القوى العاملة والاجهزة باتجاه الاهداف التي يتفق عليها وفي كثير من الاحيان هناك عجز عن تحريك القوى باتجاه اي هدف مرسوم ، وهنا يمكن تشبيه الثورة بالسيل الموسمي الذي تجري مياهه على غير هدى وحيثما وجدت منخفضا من الارض واحيانا تتجمع في تضاريس مؤاتية واحيانا اخرى تتشعب ذات اليمين وذات الشمال ، وحين يجلس المرء الى قادة العمل الفلسطيني يخيل اليه انهم في منتهى الحكمة (ليس دائما) ولكنه حين يتتبع ممارساتهم يهوله الفرق بين النظرية والتطبيق ، ويتذكر قول لينين عن الاشتراكيين الديمقراطيين : المهم ما تفعله ايديهم لا ما تقوله افواههم وحتى يصبح عمل الايدي منسجما مع ما تقوله الافواه لا بد من مواجهة مشكلات التطوير النوعي بجرأة ودون هوادة وباستعداد كبير للتضحية .

فالوحدة الوطنية مثلا لا يجوز ان تظل في نطاقها السياسي النظري بل يجب ان تأخذ شكلها العملي المناسب للمرحلة ، لقد اتفقت المنظمات مثلا على شبه مشروع للوحدة العسكرية في المجلس الوطني الفلسطيني الاخير (القاهرة ، آذار ١٩٧١) ولم ينجم عن ذلك اي تغير ملموس . ومن قبل كان قادة المنظمات يجلسون معا في اللجنة المركزية ويتدارسون الامور ويقررون الوحدةالوطنية ثم يصر كل منهم على ممارساته السابقة. ان اللجنة المركزية ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية الاخرى القائمة على المفهوم التجميعي للوحدة الوطنية يجب ان تقوم مقامها مؤسسات قائمة على مفهوم الالتزام بالاهداف التي يتفق عليها ، وعلى الرغم من ان الجماهير تقدر صعوبة العمل للوحدة الوطنية بالنسبة لشعب ممزق كالشعب الفلسطيني فانها ترفض الاستمرار في مواجهة المعركة تحت لواء قيادات متعددة واحيانا متضاربة وليس يعني هذا الدعوة الى تطبيق اسلوب العنف بحق المخالفين واعتقد انه لا توجد حاجة للجوء لمثل هذا الاسلوب ، وانما المطلوب ممارسة عملية مشتركة لمفهوم الوحدة من قبل تنظيمين او اكثر ، المطلوب ايجاد مثل جيد ولن يحتاج الامر بعد ذلك الى تصفيات او فرض اجباري للوحدة ، لان قوى كثيرة في العمل الفلسطيني خرجت من ازمة الاردن مهلهلة وبحكم المنتهية وليس يبقيها على وضعها سوى تقصير القوى الاساسية عن شق الطريق امام الطاقات المتحضرة .

ولكن لماذا تقصر القوى الاساسية ؟ ها هنا صلب المشكلة . ولنقلها بصراحة . ان معظم التنظيمات الاساسية تعكس في داخلها الامراض العامة للثورة فهي من جهة تحتاج الى الوحدة الوطنية في داخلها ، وهي من جهة ثانية تشكو من اعراض الهلهلة التنظيمية والقصور الذاتي . ومن هنا كانت الوحدة الوطنية مسألة سياسية ومسألة تنظيمية في وقت واحد . وعند التحليل النهائي يتبين ان المشكلة الحالية في الثورة الفلسطينية مشكلة تنظيمية وان المرض الاساسي مرض تنظيمي . ان المسألة التنظيمية ليست مسألة شكلية او تكتيكية كما خيل للرواد الاوائل في العمل الفلسطيني . وقد اكد جميع الثوريين على أهمية المسألة التنظيمية (فعند جورج لوكاش مثلا التنظيم هو الشكل الوسيط بين النظرية والممارسة ، بين الهدف والعمل في سبيل الوصول اليه) . ان الشكل التنظيمي لاي حركة يجب ان يكون متلائما مع طبيعتها الايديولوجية واهدافها السياسية وهو الوسيلة لتحويل الطاقة الكمية الى تعادل كيفي . فالثوار ليسوا جنودا نظاميين واعضاء الكوادر السياسية ليسوا موظفين كما هو الحال في معظم مجالات العمل الفلسطيني . ان الموظف والجندي يؤمران فيطيعان وينفذان ضمن حدود ومعايير مرسومة ولكن الثوري انسان ذو قضية يعمل لانه مقتنع ومعبأ فكريا ونفسيا ومثل هذا الانسان لا يمكن ان نقول له اليوم حارب ضد الجيش الاسرائيلي ، وغدا : خذ فترة استجمام من النضال وبعد غد : عدوك النظام الفلاني لا اسرائيل . وبعدها : اتفقنا مع النظام اذهب وصافح الجندي الذي قتلت رفيقه ، هذا ما حدث بالفعل خلال ازمة ايلول وما زال يحدث . ان الثوري مناضل معبأ باتجاه معين ويجب ان ينشأ على فهم معين للامور واهداف واضحة ضمن حدود المرونة التي يتطلبها التكتيك ، ومن المفروض انه يمتاز عن الجندي العادي بقدرته على تحمل المسؤوليات حسب وضعه التنظيمي وكذلك بقدرته على التفاهم مع الجماهير وتعبئتها والاحتماء بها واستثارة تعاطفها وتأييدها . ويجب ان تتم تعبئته وتدريبه حسب الهدف . ان الكوادر التي انشئت على مفهوم مقاتلة العدو الصهيوني وحده ليس من السهل ان تقاتل بفاعلية جيدة ضد نظام رجعي عربي حيث يمكن ان يواجه المقاتل اخا له في القوات النظامية او جارا او صديقا . واساليب مقاومة نظام رجعي هي غير اساليب حرب العصابات ضد محتل اجنبي . كما ان محاربة جيش نظامي رجعي يعتمد على عصبيات اقليمية معينة تحتاج الى اساليب ومناورات مختلفة تماما عن محاربة جيش محتل في ارض معادية ، وهكذا . ثم ان طبيعة العلاقة بين الثوار انفسهم تحددها طبيعة نضالهم واهدافه . ومن هنا كان الابتداء بمعالجة المسألة التنظيمية بما يتناسب مع الاهداف العامة والمرحلية هو الخطوة الاساسية المطلوبة لتحقيق مفهوم ثورة ضمن الثورة . ويجب المباشرة فورا بتعيين النمو الكمي لقوى الثورة العسكرية في المنفى (اي خارج الاردن والارض المحتلة) وتوجيه جميع الجهود من اجل رفع المستوى النوعي للقوات والجهاز الاداري مع الاهتمام الجدي بالنوعية السياسية وبانتقاء العناصر الاكثر صلاحية ، وبتطبيق مبادىء الديمقراطية المركزية اي باشراك المقاتلين في اتخاذ القرارات مع الزامهم بالتنفيذ .

ان الاصرار على النمو الكمي ولا سيما بعد نتائج حرب ١٩٦٧ على المستوى العربي ونتائج نكسة الاردن على المستوى الفلسطيني ليس الا امعانا في العناد والخطأ وتهربا من مواجهة التحدي الحقيقي : تحدي الوعي والمسؤولية والاستمرار والجدية . ومن الان فصاعدا يجب ان تخصص كل طاقة وكل جهد من اجل رفع السوية النوعية لكوادر الحركة الفلسطينية وبدون ذلك يصعب على الحركة الفلسطينية ان تتحرك باتجاه أهدافها ، وفي أحيان كثيرة يبدو فعلا ان المشكلة في الحركة الفلسطينية هي مشكلة علاقات ، وان الحد الادنى من العلاقة التنظيمية او الموضوعية بين العناصر يكاد يكون مفقودا . والامور تنفذ فقط بطريق العلاقة الشخصية ، وربما كان هذا الامر من الاسباب الرئيسية لانكشاف الخلايا الثورية باستمرار في الارض المحتلة .

ان التطوير الذاتي للثورة يتطلب الاقدام بجراة ودون هوادة على اعادة النظر في التركيب الداخلي للثورة بهدف خلق تنظيم فعال وعلاقات موضوعية في كل جهاز من اجهزة الثورة على ان تتناسب هذه العلاقات مع طبيعة المهمة السياسية أو العسكرية التي تناط به ، وهذا الهدف يتطلب التضحية بالعلاقات الشخصية والعشائرية كما انه يتطلب من القيادات الكف عن المنافسات الشخصية والابتعاد عن النزعات والتحالفات الذاتية، وهو أمر لا يمكن ان يتم الا بجهد مشترك ، الا بقناعة من القيادات وضغط مستمر من القواعد ومن الجماهير . ان مشكلة التطوير الذاتي تبدو احيانا كمشكلة تعليق الجرس في رقبة القطة عند مجتمع الفيران وهي مشابهة غير دقيقة وان كانت تتضمن نسبة معينة من الصحة . وتقول القاعدة ان الممارسة المشتركة تخلق قناعات مشتركة ، هذا ما حدث في عمان خلال ازمة ايلول ، وعلى عناصر الثورة الغارقة في الممارسة ان تضغط بهذا الاتجاه باتجاه التطوير الذاتي وان تضغط بمنتهى القوة ، وهذه هي مسؤولياتها لان التطوير الذاتي للثورة سوف يؤدي الى تحسين موقفها وتمتينه ويجب ان تدرك هذه العناصر ان الاجهزة البعيدة عن الممارسة القتالية اميل بطبيعتها الى الابقاء على الوضع الراهن لانها تستطيع ان تؤمن وجودها الذاتي من خلال العلاقات غير الواضحة . وعلى الجماهير الفلسطينية والعربية وعلى المثقفين الثوريين بوجه خاص ، ممارسة ضغط شديد بهذا الاتجاه وذلك بالالحاح الدائم على توضيح المعايير وانشاء العلاقات الموضوعية وطلب تفسير معقول لكل ما يحدث .

وقد يبدو من خلال ما سبق ان المشكلة مشكلة قيادات كما هو الاتجاه السائد الان في اوساط الثورة الفلسطينية حتى ان المرء ليخيل اليه ان تغيير القيادات الراهنة هو الحل المطلوب وهو المنقذ من الضلال وبدونه لا يمكن السعي لتطوير العمل ، وهي نظرة يشارك فيها معظم المهتمين بالثورة او العاملين فيها حتى أصبحت مسألة القيادات تشكل عقدة نفسية في اجهزة الثورة وهنا لا بد للمرء ان يقول رأيه بصراحة وان يحذر من تعليق الاوهام على هذه المسألة بالذات لئلا نصاب بخيبة اكبر كما هو حال الوطن العربي في تمسكه المستمر بنقطة واحدة من جملة نقاط وتركيز الامال فيها ثم اصابته بالهلع اذ يكتشف انه راهن على الحصان الخاطىء . ان مشكلة القيادات مهمة جدا وحساسة ولكنها جزء من مشكلة الثورة ككل والمسألة في جوهرها مسألة علاقات لا مسألة اشخاص . ان التطوير الذاتي يجب ان يتضمن تغييرا في القيادات ولكن يجب ان نحدد اتجاه هذا التغيير ضمن معايير واضحة . وهنا يجب ان نستعين بعاملين : الاول : طبيعة أهداف المرحلة الجديدة التي يتم الاتفاق عليها ، وهي انطلاقا من دعوى هذا البحث — مرحلة تغيير نوعي في القوى والعلاقات واسلوب الممارسة مما يتطلب كفاءات ثورية عالية تختار من بين صفوف القوى الممارسة ويشترط فيها توافر الوعي السياسي .

الثاني : تجارب الثورات الاخرى التي حاولت التوفيق بين الاتجاه السياسي والاتجاه العسكري في الثورة عن طريق قيادة سياسية — عسكرية موحدة . وقد أحسن ريجيس دوبريه معالجة هذه النقطة التي يمكن ان تنطبق بشيء من التعديل على الوضع الحالي للثورة الفلسطينية : يقول في كتابه : (ثورة ضمن الثورة) : « ان الذراع المسلح (اي الجناح العسكري) يقابله ذراع شرعي مسالم (اي الجناح السياسي) ، فكيف نوفق بين عمل الاثنين . وأسوأ من هذا كيف نوفق بين جناحي الجهاز المسلح : العصابات الريفية والمقاومة السرية في المدن ؟ ان قيادة متلاحمة وقوية الشكيمة بشكل ملحوظ ، مسلحة بخطة استراتيجية عقلانية ، طويلة الامد ، يحركها تحليل سياسي لا غبار عليه ، تستطيع وحدها ان توفق بين هذين المظهرين للعمل المباشر . لكن يجب عليها ان تنقذ جلدها . فاذا بقيت القيادة السياسية في المدينة لا بد ان يحطمها القمع او يفككها . والقادة يعرفون ذلك او يشكون فيه . غير ان قوة التقاليد ، والالتصاق الاسفنجي بأشكال تنظيم حددها الزمن وكرسها ومتنها تمنع من كسر بنية قائمة والانتقال الى شكل جديد للنضال

تتطلبه حالة الحرب . وهذه المقاومات هي من الامور العادية فقد سبق أن أصطدم بها الحزب البلشفي ولينين حتى اكتوبر ۱۹۱۷ »(۸).

مرة اخرى ، ان مشكلة القيادات غاية في الاهمية ، ويجب ان تتم معالجتها بما يتناسب مع اهميتها والا كانت النتيجة مزيدا من التعقيد ومزيدا من الخيبة .

وختاما لا بد من التأكيد ثانية على أنه : اذا كانت المرحلة السابقة في العمل الفلسطيني مرحلة تجميع كمي تراكمي فالمرحلة المقبلة يجب ان تكون مرحلة تحويل نوعي واع لجميع طاقات الثورة باتجاه الهدف المنشود ، ففي مجال المنظمات لا بد من ذوبان فعاليات بعض المنظمات في بعض من اجل انتاج فعالية من نوع جديد لا تقوى عليها اية منظمة وحدها، وفي مجال التعبئة الجماهيرية يجب تحديد الاهداف المرحلية للجماهير وتعبئتها بشكل يتناسب مع هذه الاهداف وانهاء موقفها المتفرج وجعلها السياج الحامي للثورة ، وفي مجال النشاط السياسي الدولي يجب ان نكف عن البحث عن التأييد العقلي الكمي بل يجب ان نوجه هذا التأييد باتجاه عزل العدو وضربه في مواقع تحالفاته الاساسية ، وفي مجال التنظيم الذاتي للثورة يجب ان نطبق مفهوم الثورة داخل الثورة وان نسعى لاقامة علاقات تنظيمية لا شخصية متناسبة مع الاهداف المرسومة ، واذا كانت المراحل السابقة قد ركزت على التهيئة للثورة من خارج الارض المحتلة فعلينا الان ان نوجه الجهود لنقل مركز الثقل الى الداخل وتحويل ثورتنا من حركة في المنفى الى ثورة في منابتها الطبيعية ومما لا شك فيه ان ابطاء الثورة الفلسطينية في التحرك الواعي باتجاه المرحلة الجديدة سوف يزيد من طبيعة التعقيدات التي تواجهها اليوم ، وفي منطقة مثل المنطقة العربية معرضة للضغوط الاستعمارية المتواصلة وللمؤامرات الداخلية وغير محصنة بأيديولوجية واضحة بل مفتقرة الى الحد الادنى من المفهومات القومية والوطنية المتبلورة ، هناك خطر دائم في ان تقع الحركة التحررية في المنزلقات العديدة التي تنبع احيانا من طبيعة المرحلة نفسها واحيانا اخرى تكون نتيجة لتخطيط استعماري واع . ويجب ان تبتعد الحركة الوطنية الفلسطينية عن المفهوم الصوفي لحتمية الانتصار وان تضع نصب عينيها ان الانتصار (امكانية) لا تتحقق الا بجهد واع ومتصل ومنظم وفق ما تقتضيه كل مرحلة من مراحل العمل ، وان الحركات الثورية التي اخفقت او توقفت او ظلت تراوح في المراحل الاولى ربما كانت اكثر عددا من تلك التي تكللت جهودها بظفر حاسم . ان الامر الذي يجب التوكيد عليه دائما هو ان الانتقال من مرحلة الى مرحلة لا يجوز ان يترك تحت رحمة التلقائية والتسيب لانهما يتنافيان أصلا مع معنى الثورة الذي يتضمن فيما يتضمن القدرة على التصرف بالاشياء وتبديل الظروف بسرعة غير عادية لصالح المجتمع والانسان .

---

٨ — دوبريه ، ريجيس ، **ثورة ضمن الثورة** ، ص ٧٥ . ومن الملاحظ انه قد جرى الاستشهاد بدوبريه اكثر من مرة في هذا البحث ، وليس يعني ذلك اعتبار كتابه ناسخا لما سبقه من الكتابات الثورية التي لم تجد الاشارة اليها نصا ، وكل ما في الامر ان دوبريه يتحدث عن التجربة الخاصة لثورات معاصرة في منطقة ذات شبه بالمنطقة العربية من نواح عديدة .

التعبئة الاردنية ضد المقاومة الفلسطينية قبل هجمة سبتمبر ١٩٧٠

خليل هندى

شنت السلطة الاردنية حملة تعبئة شديدة ومركزة ومخططـــة ومدروسة ضد حركة المقاومة ، ولئن كانت هذه الحملة قد اشتدت في أواخر العام ١٩٦٩ ، وتصاعدت باطراد الى ان انفجر الصراع حادا ومدمرا في أيلول ١٩٧٠ ، الا أنها كانت قد دخلت مراحلها التمهيدية بعد معركة الكرامة ، حين بدأ واضحا للنظام ان حـركة المقاومة تستقطب اهتمام الجماهير ودعمها بصورة متزايدة ، وان كل يوم جديد من حياة المقاومة يضيف الى قوتها قوة ويشل أكثر فأكثر اجهزة القمع التي يعتمد عليها النظام . ولسنا هنا في معرض التأريخ لهذه الحملة وتحديد مراحل صعودها وهبوطها ، مدها وجزرها . فنحن نهدف فحسب الى تبين الاتجاهات الرئيسية التي تقوم عليها وتتبع منطقها . كما اننا سنحاول دراسة العوامل التي مكنت النظام من النجاح في حملته مما يدفعنا الى القاء نظرة سريعة على التركيب البنيوي لبعض قطاعات السكان وعلاقتها بالنظام.

كان شرق الاردن حتى آب (اغسطس) ١٩٢٠ يشكل جزءا من مملكة فيصل العربية السورية ، لكن قوات الامن المحلية لم تكن قادرة على معالجة القلاقل العشائرية التي اعقبت طرد الفرنسيين لفيصل وحكومته من سوريه في صيف ١٩٢٠ . وحين وصل عبدالله بن الحسين الى معان في جنوب شرق الاردن في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٠ جلب معه كتيبة من المشاة يبلغ عددها ٢٠٠ رجل ، ثم انتقل الى عمان في نهاية شباط (فبراير) ١٩٢١ وصحبته هذه الكتيبة الى هناك . وعندما صارت قوات الامن الموجودة سابقا تحت امرته اصبح لديه القوات التالية : قوات الدرك الثابتة الموزعة على الالوية المنظمة وهي عجلون والبلقاء والكرك ، ويبلغ تعدادها ٤٠٠ رجل ، وكتيبة من الدرك الاحتياطي وعددها ١٥٠ رجلا وقوات الهجانة وعددها ١٠٠ رجل .

بدأ عبدالله يحاول فرض سيطرته على المجتمع العشائري المفتت ، ولما كان زعمـــاء العشائر يملكون قوة يستطيعون استخدامها ، فقد كان على عبدالله ان يؤمن لنفسه قوة مماثلة ان لم تكن متفوقة . ولكن القوات التي كانت في حوزته سرعان ما اثبتت ضعفها. ففي أيار ١٩٢١ نشبت انتفاضة عشائرية في الكورة قرب اربد كانت تعبيرا عن رفض العشائر لمحاولات دمجها في الوية وفرض سيطرة الحكومة المركزية عليها ، ولم تستطع قوى الامن ان تخمد هذه الانتفاضة . فكان لهذا الحادث ردود فعله الهامة ، اذ انه ادى بعبدالله منذ ذلك الحين الى حل مثل هذه المشاكل باسترضاء زعماء العشائر ومحاباتهم، كما انه اقنع سلطات الانتداب وعملاءهم في الاردن بعدم كفاية قوات الامن وبضرورة اعادة تنظيمها وزيادة سيطرتهم عليها ، فكلف الضابط البريطاني بيك بذلك ، فقام باعادة تنظيم القوات وانتهى من ذلك في خريف ١٩٢١ لتصبح قوات الأمن على النحو التالي : ٣

سرايا فرسان وسريتا مشاة وبطارية مدفعية وحظيرة من المدافع الرشاشة وسرية اشارة . وكان هدف هذه القوات واضحا وهو قمع الانتفاضات العشائرية والحوادث الاخرى التي تخل بالامن وتتحدى سلطة عمان اي سلطة الامير ، وكذلك جمع الضرائب. وسرعان ما بدأت القوات العمل فقامت من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢١ الى شباط (فبراير) ١٩٢٢ بقمع انتفاضات في الكرك والطفيلة ، كما قمعت انتفاضة الكورة التي لم يكن عصيانها قد انتهى بعد . وفي صيف ١٩٢٢ قامت هذه القوة بمساعدة البريطانيين في رد هجمات الوهابيين من السعودية ، وفعلت ذلك ثانية في صيفي ١٩٢٣ و١٩٢٤ ، وخلال هذه الفترة كان على هذه القوات ان تعود للعب دورها الاساسي وهو القمع فقمعت ثورة العدوان في منطقة السلط في صيف ١٩٢٣ .

وفي نيسان (ابريل) ١٩٢٣ اعترفت بريطانيه بالاستقلال الذاتي لامارة شرق الاردن ، وفي ايلول (سبتمبر) اعيد تنظيم قوى الامن ودمجت بالقوة النقالة التي كان البريطاني بيك قد انشأها قبل مجيء عبدالله ليتشكل من هذه القوات جميعا الجيش العربي تحت قيادة بيك . وبعد ان سوى عبدالله مسألة العدوان لمصلحته ، اتبع سياسة اقترن فيها استرضاء الوجهاء المحليين والزعماء العشائريين بتعزيز سلطته وتقوية موقفه عن طريق الجيش الذي لعب خلال هذه المرحلة (١٩٢٣ — ١٩٢٦) دور الحفاظ على الامن وفرض النظام وسيطرة الادارة المركزية . وتجدر الملاحظة هنـــا ان المجندين في الجيش كانوا في غالبيتهم الساحقة من الفلاحين القرويين وما تبقى منهم فمن ابناء المدن ، فقد كانت سياسة بيك تقوم على « انشاء قوة من العرب المستقرين والقرويين تستطيع تدريجيا السيطرة على البدو وتسمح لحكومة عربية ان تحكم البلـــد دون ان تخشى الزعماء العشائريين ودون تدخلهم »(١). ولقد بقي البدو بالفعل بعيدين عن الجيش ومعادين له لانهم رأوا فيه اليد الطولى للحاكم المركزي.وظل البدو يمثلون بغاراتهم المتواصلة التهديد الاساسي للدولة ، وعلى الاخص في فترة ١٩٢٨ — ١٩٣٢ التي اشتدت فيها الغارات العشائرية . خلال ذلك وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٠ ، وصل الكابتن جون جلوب، وشرع في تكوين القوة الصحراوية النقالة لمواجهة ضغط القبائل ، فكان ذلك حدثا هاما ترك اثره على التطور اللاحق للجيش الاردني ، فقد خطط لهذه القوة ان تكون عنصرا جديداً بدويا محضا في تركيبه وان يجري التجنيد لها من ابناء العشائر الرحالة وشبه الرحالة ، كما اريد لها ايضا ان تكون قوة ضاربة ذات قدرة علـــى العمل في مناطق الصحراء الشاسعة . وقد نجح جلوب في السنوات العشر التالية في تجنيد البدو وفرض الهدوء عليهم باتباعه سياسة اقترنت فيهـــا الحصافة الدبلوماسية باستعمال القوة العسكرية .

فلما قامت ثورة ١٩٣٦ في فلسطين ادت الى توسيع وتقوية الفيلق (الجيش) العربي واضافة قوة اخرى من البدو اليه عرفت باسم القوة البدوية الميكانيكية . وقد قام الفيلق في الفترة من آذار (مارس) الى نيسان (ابريل) ١٩٣٦ بالتصدي لمجموعات مسلحة قدمت من سوريه الى لواء عجلون واستطاع ان يقمعها، وظل الفيلق يقوم بأعمال «حفظ الامن» الى ان اشترك في الحملة البريطانية السريعة على العراق في آيار (مايو) ١٩٤١ لاسقاط نظام حكم رشيد عالي الكيلاني ، واشترك ايضا في حزيران (يونيو) من السنة ذاتها في الحملة على فرنسه (فيشي) في سوريه ولبنان . ومع اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية توسعت القوة الصحراوية النقالة من لواء الى ثلاثة الوية ونظمت لها قيادة على مستوى فرقة واقيم لها معسكر تدريبي في الازرق وزودت بعدد اكبر من الناقلات . وعند انتهاء الانتداب البريطاني واجه الفيلق العربي الحاجة الملحة الى ضباط مدربين فحلت هذه المشكلة بتدريب وترفيع ضباط الصف الذين كانوا ينتمون في غالبيتهم الى البدو .

وعندما نشبت حرب ١٩٤٨ في فلسطين واشترك فيها الجيش الاردني ، كان حينئذ يتكون من ستة آلاف رجل منهم ٤٥٠٠ يتولون مهام القتال . وفي الفترة من ١٩٤٩ الى ١٩٥٠

ارتفع عدد الجيش من ٦ آلاف الى ١٢ الفا ، وكان عليه في الفترة من العام ١٩٤٨ الى العام ١٩٥٦ ان ينشىء وحدات تقنية متخصصة ووحدات خدمات بعد ان كان في الفترات السابقة يعتمد في ذلك على القوات البريطانية في فلسطين . وكان من الطبيعي ان يجري التجنيد لهذه الوحدات من ابناء المدن ، فهي تحتاج حدا معينا من الثقافة والخبرة التقنية. ومنذ ذلك الحين اصبح تركيب الجيش الاردني كما يلي : البدو والفلاحون ، وخاصة البدو، في المشاة والمدرعات ، وابناء المدن في الوحدات الفنية والادارية ووحدات الادامة، اي ان القوة الصدامية للجيش بقيت بدوية في تركيبها ، مما مكن الجيش من ان يظل يلعب دور القوة القمعية منذ ذلك الحين وحتى وقتنا هذا ، فقام بقمع الحركة الوطنية في فترة ١٩٥٤ — ١٩٥٧ وحمى النظام في تشرين الثاني ١٩٦٦ عندما اجتاحت الاردن موجة من الغضب الجماهيري اثر حوادث السموع وتصدى للعمل الوطني الفلسطيني من تشرين الثاني ١٩٦٨ وحتى المجزرة الاخيرة في أيلول ١٩٧٠ وما بعدها .

تلخيصا نقول ان المهمة التي وقعت على عاتق الجيش الاردني منذ البداية كانت تأمين سلطة الامير عبدالله ومن ثم حفيده حسين على البلاد والوقوف في وجه اي محاولة لتحدي هذه السلطة وحماية العائلة المالكة من اي اخطار داخلية تتهددها . اي ان الجيش الاردني انشىء كقوة قمعية ولا يزال يلعب هذا الدور حتى الان . وبينما حصل الاردن على « استقلاله » عام ١٩٤٦ ، كان الجيش قد شكل ونما وتطور منذ العام ١٩٢١ ، اي ان الجيش قد سبق الدولة في نشوئه ويمكن القول ان الجيش ، بهذا المعنى ، هو الذي خلق الدولة(٢).

البدو والجيش الاردني : قلنا فيما سبق ان القوات الضاربة في الجيش الاردني تتكون في غالبيتها من البدو ، وأوضحنا ان دخول العنصر البدوي حظيرة السلطة بدأ عندما شرع جلوب في تكوين القوة الصحراوية النقالة ، فكيف تسنى لجلوب تهدئة القبائل وما هي الاسس التي اتبعها في ذلك ؟ يرى جلوب ان بدو الصحراء كونوا جيش الفتوحات الاسلامي قبل ١٢٠٠ سنة وما زالوا يحتفظون بالروح القتالية ذاتها(٣) الناجمة عن عدم امتلاك البيت والارض الزراعية وعدم الاستقرار . كما يرى ان قيم المحارب متأصلة في النفس البدوية بفعل التاريخ الطويل من الغزو والغارات التي لا تشكل حاجة معنوية بحد ذاتها بل هي حاجة اقتصادية تنشأ مع الخلاف حول المراعي والبحث عن القوت في سني القحط والمجاعة . بالاضافة الى ذلك يرى جلوب ان عداء البدو للدولة المركزية ناتج عن عدم تمسك الدولة بالتزاماتها تجاههم وسعيها الى فرض الضرائب عليهم وعدم ترك الحرية لهم وعدم مكافأة شيوخ القبائل . وهو يدرك ان البدو برغم عدائهم لبعضهم بعضا وغزواتهم فيما بينهم ، ينظرون الى انفسهم كأحسن اجناس البشر ويحتقرون كل ما عداهم وكل صنوف العمل اليدوي(٤). ولم يحاول جلوب ان يمس البنية التقليدية للمجتمع البدوي وقيم هذا المجتمع ، بل حاول على العكس من ذلك ان يستخدم هذه البنية وهذه القيم استخداما عقلانيا . فاستفاد من سيطرة شيوخ القبائل وابنائهم على افراد القبائل ، فجعل هؤلاء يوطدون الامن دون المساس بالعرف البدوي بل طبقا له .

وعمد الى القضاء على الغزو والغارات بالقضاء على الحاجة الاقتصادية التي تدفع لها وذلك بتأمين مورد مالي دائم للبدو عبر الرواتب التي تدفع لمن يخدمون في الجيش منهم والهبات المالية التي تدفع لشيوخ العشائر . واستغل جلوب ترسخ قيم المحارب في البدوي لخلق الانضباط والطاعة في الجيش بالتدريب الدائم وجعل تمارين التدريب اساسا للترقية والترفيع ، كما أشبع الغطرسة البدوية باسباغ الامتيازات المالية والمعنوية على الجيش وبالباس البدو البسة مزركشة تبهر الانظار خاصة في المجتمع البدوي . ولا تزال هذه السياسة متبعة حتى اليوم مع بعض التعديلات التي ادخلت عليها . ولكن قبل ان نتطرق الى هذه المسألة علينا أن نجيب على السؤال التالي : اذا كان البدو قد شكلوا العمود الفقري للجيش الاردني عندما كان في بداياته ، فكيف تسنى

لهم عدديا ان يظلوا العمود الفقري له عندما تطور واتسع ، خاصة اذا ادركنا انه نما عدديا من ٦٠٠٠ رجل تقريبا عام ١٩٤٨ الى قرابة ٥٨٠٠٠ رجل في القوات المسلحة و٦٢ الفا في القوات المسلحة كلها عام ١٩٧٠(٥) ؟
يتضح من أرقام التعداد العام الوحيد الذي اجري في الاردن ، وهو تعداد عام ١٩٦١ ، ان مجموع عدد بدو الضفة الشرقية (بدو الالوية + بدو البادية) في ذلك العام بلغ ٨٠٤٨٧(٦). ونستطيع ان نقدر عدد البدو في العام ١٩٦٩ اعتمادا على الطريقة التي اتبعتها النشرة الاحصائية السنوية الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة الاردنية للعام ١٩٦٩(٧)، فهي تقدر عدد السكان في كل محافظة من محافظـــات المملكة على اساس معدلات التوالد والوفاة ، فاذا تبنينا معدل الزيادة في عدد سكان محافظة معان واعتبرناه هو ذاته معدل الزيادة في عدد السكان البدو(٨)، لوجدنا ان عدد السكان البدو في العام ١٩٦٩ يمكن تقديره بـــ ٩٦٠٠٠(٩). ولقد بين احصاء عام ١٩٦١ ان نسبة الذكور من سن ١٥ الى ٥٠ سنة بما فيهم الذكور الموجودون وقت الاحصاء في ثكنات الجيش تبلغ ٢١،٥ ٪ من مجموع السكان البدو . فاذا افترضنا ان كل الرجال البدو منخرطون في الجيش ، وهذا أمر مبالغ فيه واعتمدنا النسبة السابقة نسبتهم الى مجموع السكان البدو لكان في الجيش اقل من ٢٠ الف بدوي . وهذا يؤدي بنا الى النتيجة التالية التي اشارت اليها مصادر المقاومة عقب احداث أيلول : ان الجيش الاردني يجند بدوا من السعودية والعراق وسوريه . وهذه هي النتيجة ذاتها التي توصل اليها البروفسور فاتيكيوتس الاستاذ في معهد الدراسات الشرقية والافريقية في جامعة لندن في دراسته عن الجيش الاردني بين العامين ١٩٢١ و١٩٥٧ ، فهو يقول « ان رجال القبائل مـــن جنوب الاردن وصحاري سوريه والعراق الشمالية الشرقية والمناطق الواقعة على الحدود الشرقية مع المملكة العربية السعودية يستمرون في التدفق على الفيلق للانخراط فيه »(١٠). ويلاحظ فاتيكيوتس ان هؤلاء يتركزون كباقـــي البدو في وحـــدات المشاة والمدرعات حتى ان نسبتهم في بعض الالوية فاقت النصف في العام ١٩٥٦ . ويستخلص من ذلك ان « هؤلاء المجندين يشكلون أساسا مجموعة من المرتزقة » ويستدرك قائلا «أن ذلك لا يعني ان الجنود البدو الذين يأتون من الاردن هم بالضرورة أقل ارتزاقا»(١١).
تنقلنا مسألة الارتزاق الى ما يمثل حجر الزاوية في سياسة النظام الاردني تجاه البدو ، الا وهو ربط البدو بالنظام اقتصاديا . فنظرة واحدة على الوضع الاقتصادي الانتاجي لبدو الاردن تكفي لاثبات أن البدو في الجيش الاردني ليسوا بالتأكيد « اقل ارتزاقا » ، وان النظام يشكل فعلا المعيل الاقتصادي للبدو بمجموعهم . ويتضح من احصاء عام ١٩٦١ ان ٨٦٪ من اليد العاملة البدوية تعمل في الزراعة التي تعني هنا في اغلب الاحيان رعي الماشية، وتتوزع النسب الباقية على عدة نشاطات اهمها البناء والمحاجر والخدمات (خصوصا الحراسة) . وبامكاننا ان نفترض دون الكثير من الحذر ان هذا التوزيع لم يطرأ عليه تغيير هام منذ ذلك الحين ، نظرا لان تغيير هذا التوزيع تغييرا ايجابيا يفترض وتيرة نمو اقتصادي مرتفعة يفتقر اليها الاردن وبرامج خاصة لاسكان البدو وتحويلهم الى الزراعة المستقرة وهذا ما لم يقم به الاردن . فاذا اخذنا بعـــين الاعتبار قسوة الاحوال الطبيعية بسبب الظروف الصحراوية وفقر أراضي الرعي تبين لنا ان رعـــي الماشية ، وهو العمل الانتاجي الذي تقوم به غالبية البدو ، لا يمكن ان يكون المورد الاقتصادي الاساسي لهم وتبين لنا مدى اعتمادهم اقتصاديا على السلطة عبر الخدمة في الجيش والهبات التي تقدم لشيوخ العشائر . ويحافظ النظام بل ويعزز موقع الجيش المتميز اقتصاديا واجتماعيا. فراتب الجندي الاردني مرتفع جدا بالمقارنة مع رواتب الجنود في الجيوش العربية الاخرى ولا يفوقه سوى راتب الجندي الكويتي . كما تقدم لافراد الجيش تسهيلات اقتصادية واجتماعية متعددة مثل شراء الحاجيات بأسعار مخفضة من دكان الجندي وتأمين الضمان الصحي لافراد الجيش وعائلاتهم والتسهيلات السكنيـــة

نسبة الانفاق الدفاعي الى الانفاق المحلي الكلي
(ملايين الدنانير الاردنية)

السنة	الانفاق الكلي العام	الانفاق الدفاعي	النسبة المئوية
١٩٥٩ — ٦٠	٣٠٫٧	١٥٫٨	٥٢
١٩٦٠ — ٦١	٣٢٫٨	١٦٫١	٤٨
١٩٦١ — ٦٢	٣٢٫٩	١٦٫٤	٤٨
١٩٦٢ — ٦٣	٣٧٫٥	١٦٫٨	٤٦
١٩٦٣ — ٦٤	٣٩٫٣	١٨٫٥	٤٦
١٩٦٤ — ٦٥	٤٣٫٦	١٨٫٥	٤١
١٩٦٥ — ٦٦	٤٦٫٩	١٨٫٧	٤٠
١٩٦٦	٣٨٫٣	١٤٫٣	٣٧
١٩٦٧	٥٥٫٤	٢٠٫١	٤١
١٩٦٨	٨٤٫٦	٣٥٫١	٤٢

المصدر : Jordan, Budget Department, *Budget Laws*

نقلا عن

Krunful, Fouad, *The Situation of Children and Youth in Jordan: Implications and Prespectives for Development,* Unpublished M. A. Thesis, A.U.B., August 1970.

لعائلات الضباط . وتتضح لنا ضخامة انفاق الجيش الاردني من دراسة الانفاق الدفاعي ونسبته الى الانفاق العام ، كما في الجدول اعلاه . ويتضح من هذا الجدول ان نسبة الانفاق الدفاعي الى الانفاق العام (انمائي + متكرر) تراوحت بين ٥٢٪ و٤١٪ ، اي ان الجيش ينفق او يكاد اكثر من كل وزارات ودوائر ومؤسسات وسلطات الدولة مجتمعة . وبالاضافة الى ذلك « يمكن الافتراض ان الجزء الاكبر من الانفاق الدفاعي يصرف على الاجور وغيرها من المصاريف المحلية »(١٢)، اي ان ضخامة الانفاق الدفاعي تعود الى المستوى المعيشي المرتفع الذي يحرص النظام الاردني على تأمينه للجيش ونخبه المميزة ، ذلك ان المصاريف التسليحية والانمائية للجيش الاردني تأتي عن طريق الهبات الاميركية والمساعدات العربية المخصصة لهذا الغرض . وتكاد المساعدات الاجنبية تذهب كليا للانفاق الدفاعي . وفي هذا الصدد يشير احد تقارير منظمة الزراعة والاغذية الدولية FAO الى ان بريطانيه كانت تقدم للاردن قبل العام ١٩٥٧ معونات مالية « وكانت هذه المعونات المسماة دعما للموازنة تخصص لتمويل الانفاق الدفاعي »(١٣). ويصح الافتراض ان هذا هو الحال بالنسبة للمعونات الاميركية بعد العام ١٩٥٧ ، فالقول بما اذا كان الانفاق الدفاعي يعتمد على العائدات المحلية او المساعدات الاجنبية أمر يعتمد في النهاية على الطريقة التي تنظم بها الدفاتر .

ومن بعد تأمين الامتيازات المادية للجيش ونخبه المميزة يجهد النظام للحفاظ على التوازن الدقيق داخل الجيش وضمان سيطرة العنصر البدوي على الوحدات الضاربة فيه ، فيحاذر النظام من فرض الخدمة الاجبارية لان ذلك يعني تحويل الجيش من قوة منتخبة الى قوة اكثر تمثيلا لمختلف قطاعات الشعب ، ولذا لم تفرض الخدمة الاجبارية الا بعد حرب حزيران ولهدف سياسي محدد وهو محاولة انضاب مورد التمويل البشري لحركة المقاومة بجر الشباب الى الجيش ولكن الخدمة الاجبارية الغيت بعد أزمة حزيران ١٩٧٠ عندما وضح ان هذه الخطوة ادت الى عكس ما قصد منها فأصبح الشباب يفضلون

الالتحاق بالعمل الفدائي على الانضمام للجيش وعندما أخذ النظام يعد نفسه لتفجير الصراع مع المقاومة ، مما دفعه الى الغاء التجنيد ضمانا لاستمرار احكامه لقبضته على الجيش عشية الصدام .
لم يغير انتماء البدو للجيش شيئا من قيمهم ، فبقيت هذه القيم تمارس أثرها على الضباط والجنود البدو في معايير سلوكهم وطريقة تفكيرهم ، ولم تحاول السلطة احداث اي تغيير على هذه القيم ، بل على العكس من ذلك سعت الى تثبيتها والاستفادة منها ، لانها احدى دعائم النظام ، فمحافظة البدو في الجيش وخارجه على قيمهم تعني حفاظهم على انغلاقهم الذي يعزلهم عزلا تاما عن اي تأثيرات سياسية او ايديولوجية ويجعلهم يفسرون كل تحرك سياسي مناهض للنظام او خارج عن اطاره مؤامرة حاقدة من العالم الغريب ، عالم الحضر ، عليهم . ولا ينبثق ولاء البدو للجيش من ضمير مهني نما لديهم عبر انتمائهم للجيش وخدمتهم الطويلة فيه ــ بل ينبثق من تصورهم للجيش قبيلة كبرى تضم كل العشائر في الاردن . ولا يعني هذا ان المجموعات التي تنتمي الى عشائر مختلفة تفقد احساسها بالانتماء للعشيرة لتكرس كل شعورها بالانتماء للجيش ، فروح التماسك بين أفراد العشيرة الواحدة تظل تمارس تأثيرها عليهم ، ولكن هذا لا يؤدي الى توتر بين المجموعات العشائرية المختلفة داخل الجيش بل تصبح العلاقة بين هذه المجموعات بعضها ببعض وبالجيش كعلاقة بطون القبيلة الواحدة ببعضها وبالقبيلة ككل . ويتدرج ولاء البدو صعودا من الجيش الى النظام فالملك الذي يلعب دور زعيم « قبيلة الجيش » وزعيم العشائر جميعا ، كما يلعب دور الجندي الاول والمحارب الشجاع مداعبا في البدو احترامهم للفروسية ، وهذا ما يفسر اهتمام النظام اهتماما شديدا بنشر صور للملك في البزة العسكرية المرصعة بالنياشين والأوسمة وصور له وهو يتدرب على استعمال السلاح ونشر اسطورة الملك ــ الطيار (اي الملك ــ الفارس الحديث) على نطاق واسع ، وكذلك مشاركة الملك لجنوده في اطلاق النار خلال المناورات . ويضيف الملك الى ذلك دور « السيد » الديني ، فهو « ابن بنت رسول الله » وهو « سليل الدوحة الهاشمية » ، ولهذا الامر اثره الكبير على البدو . فعلى الرغم من أن البعض يميل الى التقليل من أثر الدين على البدو ملاحظا انهم ما زالوا يحتفظون بالكثير من المخلفات الوثنية في عاداتهم وتقاليدهم وان الكثير من الامور المتعارف عليها لديهم على تناقض مباشر مع الاسلام الحنيف كالغزو والقتل والسلب والنهب والغزل والتشبيب ، الا ان ذلك كله لا يعني ان البدو غير متدينين ، انه يعني فحسب انهم متدينون كما يفهمون الدين ، اي انهم متدينون على طريقتهم هم .
ولعل احصاءات العام ١٩٦١ عن الامية بين صفوف البدو هي الدليل الابرز على اهتمام السلطة بالابقاء على قيم المجتمع البدوي . اذ يتبين من هذا الاحصاء ان نسبة الامية بين السكان البدو (بدو الوية الضفة الشرقية + بدو الوية الضفة الغربية + بدو مناطق البادية) من سن ١٥ سنة فما فوق تبلغ ٩٦٫٢ ٪ ، اذ تبلغ بين سكان البادية ٩٨٫٥ ٪ وبين البدو من سكان الوية الضفة الشرقية ٩٤ ٪ . ويمكننا ان نفترض دون مجانبة الصواب ان نسبة الامية لم تقل في العام ١٩٦٩ عنها في العام ١٩٦١ بالشيء الكثير . ومما يبرر هذا الافتراض ان السلطة لم تقم خلال هذه الفترة بأي حملة لمحو الامية ، كما ان احصاء العام ١٩٦١ يبين انعدد المدارس والصفوف الدنيا لا يتزايد مع السنين بشكل ملحوظ كما يحدث عندما يكون هناك توسع في الخدمات التعليمية ، ويظهر ذلك واضحا من خلال مقارنة عدد الطلاب في كل سنة دراسية ، اذ ان هذا العدد لا ينمو ، فقد كان عدد الطلاب من عمر ٧ سنوات ٢٧٨ طالبا ومن عمر ٨ سنوات ٣٣٤ طالبا ومن عمر ٩ سنوات ٢٢٨ طالبا ومن عمر ١٠ سنوات ٣٨٥ طالبا ومن عمر ١١ سنة ٣١٦ طالبا ومن عمر ١٢ سنة ٤٢٠ طالبا. ولا تعمل السلطة على ابقاء الامية في صفوف البدو حفاظا منها على القيم البدوية التي توظفها خدمة لها ولمصالحها فحسب ، بل أيضا لان الابقاء

على الامية في صفوف البدو داخل الجيش يعمل على عزل هؤلاء عن اي تأثيرات سياسية خارجية ويجعلهم غير مهتمين اطلاقا بتغيير النظام ، ذلك انهم لوساعدوا على قلب النظام فان موقعهم في أي نظام جديد لن يتحسن ان لم يصبح اسوأ ، وكذلك يضطر البدو بسبب من انتشار الامية بينهم الى اعتبار الجيش ملجأهم الوظيفي الوحيد وبذلك يتعاظم ارتباطهم به وبالتالي بالنظام . ولكن وعلى الرغم من مصلحة النظام الثابتة في ابقاء الامية منتشرة بشكل ساحق بين البدو ، الا ان الجيش الاردني يحتاج الى عدد من المتعلمين الذين يتمتعون بقدرات ثقافية ذات حدود معينة . وبدلا من أن يلجأ النظام الى مصادر تجنيد يتوفر فيها المتعلمون فيهدد بذلك التوازن الدقيق الذي نوهنا عنه داخل الجيش ، لجأ الى تعليم اعداد من البدو ، متبعا في ذلك سياسة تعليمية عبر عنها جلوب باشا بدقة حين قال « يجب ان يكون هناك تعليم ، وكلما كان التعليم اكثر كلما كان افضل ، هذا اذا كان تعليما جيدا ومفيدا وملائما للتلاميذ . ولربما أمكن تعريف التعليم الملائم للبدو بأنه تعليم لا يحطم خلفيتهم الاخلاقية التقليدية ويعمل في الجانب المادي على تاهيل التلاميذ لنوع الحياة التي سيحيونها »(١٤). أي ان هدف هذا التعليم هو ترسيخ القيم والعادات والتقاليد البدوية بين المتعلمين واعدادهم للجيش ، وجعل الجيش جماعة اولية لهم Primary Group .

في اول الامر ، انشىء في العام ١٩٤٨ جناح في مركز التدريب الاساسي للجيش اسمي جناح الثقافة وكان هذا الجناح يقيم الدورات الثقافية للضباط والجنود حسب مستوياتهم ومؤهلاتهم لاعدادهم لمراتب ووحدات الجيش المختلفة(١٥). ثم تطورت مهمة هذا الجناح فأصبح في العام ١٩٥٧ يتقبل الطلاب البدو من عمر ١٠ سنوات ليقضوا في الدراسة سبع سنوات ، ينتقلون بعدها الى الخدمة في الجيش(١٦). بعد ذلك تطورت الخدمات التعليمية التي يقدمها الجيش فانطلقت لهدف أوسع هو توجيه ابناء العسكريين البدو والقبليين عامة بدل ترك هذا التوجيه للمدارس الحكومية او الخاصة حيث يمكن أن يتأثر هؤلاء بقيم « غربية » ، ويتضمن هذا الترتيب تزويد الجيش بملاكات من ابناء العسكريين جيلا اثر آخر مما يخلق عائلات وعشائر تتوارث مهنة الجندية فتصبح مرتبطة ارتباطا وثيقا بالجيش فلا حياة لها خارجه وبلا علاقة معه .

وتغطي مدارس الجيش المراحل التالية : رياض الاطفال والمرحلة الابتدائية والمرحلة الاعدادية والمرحلة الثانوية ، وهناك منرياض الاطفال روضتان واحدة في عمانوالاخرى في الزرقاء ، وهما مختلطتان وطلابهما جميعا من أبناء أفراد الجيش وعلى الاخص ضباطه وهما في الاساس امتياز من امتيازات الضباط . اما المدارس التي تغطي المرحلة الابتدائية فقط فهي جميعا في البادية ومنها ما هو داخلي وطلابها جميعا من أبناء البدو ، وبعد أن ينهي تلاميذ هذه المدارس المرحلة الابتدائية يجندون في اقسام الجيش المهنية والفنية، واما المدارس التي تغطي المرحلتين الابتدائية والاعدادية فطلابها من أبناء البادية وابناء افراد الجيش،ويلتحق خريجو هذه المدارس بمدرسة الميكانيك في الجيش ومدارس الاسلحة الاخرى . أما المدارس الثانوية فيلتحق طلابها بعد تخرجهم بمدرسة المرشحين ليتخرجوا ضباطا(١٧). والملاحظ ان هذه المدارس جميعا موجودة في الضفة الشرقية من الاردن منذ انشائها وحتى الان، مما يؤكد ما اوردناه عن هدف هذه المدارس ، كما يؤكد هذا الامر ايضا ابقاء الجيش على مدارسه رغم التوسع الهائل الذي شهدته مدارس وزارة التربية والتعليم في عددها وقدراتها . وتشير جريدة « الاقصى » الناطقة بلسان القوات المسلحة الاردنية الى الدور الخاص الذي تلعبه هذه المدارس بقولها « تتحمل مدارس القوات المسلحة المسؤولية الكاملة في تعليم ابناء البادية واعدادهم ليكونوا جنودا صالحين ومواطنين منتجين في الاسرة الاردنية ... ومدارس قسم الثقافة في البادية ليست مؤسسة تعليمية فحسب ... فيقوم القسم بدور الوسيط بين سكان البادية وكثير من المؤسسات والدوائر الحكومية والاهلية ... »(١٨). توفر هذه

المدارس اذن الضباط للوحدات الضاربة في الجيش (المشاة والمدرعات) بعد أن تكون قد انشأتهم على الولاء للجيش والنظام ، اما القسم الاخر من الضباط فيوفره الجيش عن طريق ترفيع ضباط الصف الى مرتبة الضباط ، ويكون هؤلاء في العادة قد قضوا عند ترفيعهم الى ضباط صف فترة طويلة في الجيش كثيرا ما تنوف على عشر سنوات ، مما يضمن ولاءهم اذ يفصل خلال هذه المدة الطويلة كل من تبدو عليه دلائل اهتزاز الولاء فلا يصل الى مرتبة ضباط الصف الا من كان ولاؤه موثوقا . ويلعب ضباط الصف دورا هاما في تأمين السيطرة على الجيش فهم يشكلون حلقة الوصل ما بين الضباط والجنود ويحاط الضباط الحضريون او المتعلمون في العادة بضباط صف من البدو فيعمل هؤلاء كحاجز يحول دون الضباط والاتصال المباشر بالجنود .

حملـــة التعبئـــة

١ ـــ الدعاية والتحريض

قامت السلطة بحملة دعاية وتحريض كثيفة ضد المقاومة في صفوف الجيش وبين البدو ، وعلى الرغم من ان هذه الحملة بلغت ذروتها في الفترة ما بين حزيران (يونيو) وأيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ وما بعد احداث ايلول ، الا أنها تعود في اصولها الى الفترة التي تلت حرب حزيران مباشرة ، بل وترجع في بعض هذه الاصول الى ما قبل حرب حزيران . وقد استخدم النظام الاردني في دعايته وتحريضه وسائط متعددة تتراوح ما بين الكلمة المكتوبة والكلمة المحكية والصورة والشائعة ، ويمكن القول أن ابرز هذه الوسائط هي : ١ ـــ **الشائعات** : وهي سلاح طالما استخدمه النظام الاردني ومخابراته بحذق ومهارة وعلى نطاق واسع . يتبجح احد رجال النظام في مقابلة اجريت معه قائلا : « اننـــا نستطيع ان ننشر شائعة في عمان خلال ساعتين فقـــط لتنتقل مـــن ثم الـــى بـــاقي المملكة »(١٩). وتلعب الشائعات دورا فعالا لانها تتوجه الى اوساط تسود فيها الامية ولان البدوي ، والى حد ما الفلاح ، يتقبل الشائعات ويتناقلها فالبدوي محدث بـــارع وتستهويه الرواية ونقل « الاخبار » . ٢ ـــ **الجريدة** : تصدر دائرة التوجيه المعنوي في الجيش الاردني جريدة اسبوعية ظهرت في بعض الاحيان يوميا واسمها « الاقصى ». وقد صدر العدد الاول منها في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩ . وتطبع هذه الجريدة خمسة عشر الف نسخة توزع اربعة الاف نسخة منها خارج الجيش ويوزع الباقـــي داخله . وهي تلاقي اقبالا في القطاعات شبه الامية في الجيش لانها مزدانة بالصـــور الملونة ولانها تتعمد البساطة والسذاجة . ٣ ـــ **المجلة** : تصدر دائرة التوجيه المعنوي مجلة شهرية اغلب موادها دينية وفيها بعض الشعر وهي توزع على قوات الجيش بوصفها قراءة ترفيهية . ٤ ـــ **سلسلة الكتب** : وتصدرها ايضا دائرة التوجيه المعنوي، وقد صدر منها حتى الان ثلاثة كتب عن تاريخ الجيش الاردني كتبها جميعا اللواء معن أبو نوار رئيس الدائرة . واحد هذه الكتب عن اللواء المدرع الاربعين واخر عن معركـــة الكرامة ، كما اصدرت الدائرة ايضا كتابا عن أحداث ايلول (سبتمبر) . ٥ ـــ **البرامج الاذاعية** : يعد الجيش برنامجا يوميا يذاع من اذاعة عمان لمدة خمس عشرة دقيقة . ٦ ـــ **البرامج التلفزيونية** : أعد الجيش حتى الان قرابة عشرين برنامجا تلفزيونيا معظمها عن وحدات الجيش المختلفة ومقابلات مع قادة هذه الوحدات ، ومنها برنامج عن الثورة العربية الكبرى وبرنامج عن القوات الخاصة واخر عن اللواء المدرع الاربعين ، واخر عن « الجيش الشعبي » . ٧ ـــ **المفكرة اليومية الرسمية** : وهي سجل للاحداث يوزع على الضباط في الوحدات ويمكن لهم ان يقرأوه على الجنود كما يفعلون احيانا . ٨ ـــ **الرسائل الداخلية** : وهي رسائل يوجهها الى رتب الجيش جميعا قائد الجيش او رئيس الاركان او الملـــك .

لم تتعرض مواد الاعلام المكتوبة والمذاعة علنا للعمل الفدائي قبل أزمة حزيران ١٩٧٠ . فقد كانت الدعاية المضادة للعمل الفدائي تعتمد حينذاك على الشائعات والمفكرة اليومية

الرسمية والرسائل الداخلية بينما لعبت وسائط الاعلام العلنية دور تعزيز مكانة الجيش ومنزلته الادبية والمعنوية واشباع النهم البدوي الى المديح والشعور بالتفوق . ويمكننا استخلاص الاتجاهات الرئيسية للدعاية والتحريض في الجيش بدراسة جريدة «الاقصى» والرسائل والخطابات الملكية . وابرز هذه الاتجاهات هي : امتداح الجندي ، واستثارة النعرة الاقليمية، ودفع الجنود الى الاحساس بأن كرامتهم مجروحة وذلك بترويج قصص مختلقة في معظمها عن الاهانات التي يوجهها الفدائيون للجنود ولكرامة الجيش ، واستخدام الدين لحقن الجنود بالحقد على العمل الفدائي ، ونشر شائعات عن فظائع مزعومة يرتكبها الفدائيون ، ومحاولة ربط المقاومة بالعدو الاسرائيلي في ذهن الجنود .

آ ــ **امتداح الجنود والبدو** : الجندي البدوي فردي اساسا ويميل الى التفاخر بالنفس ويشكل العطش الى المديح والتفوق المفتاح الاساسي لشخصيته ، وقد كانت حملة التعبئة المعنوية في الجيش تداعب فيه هذه الخصال وتحاول استثارتها واشباعها فتمتدح فيه الانتماء البدوي والخصال البدوية ، فهو قد « تربى في ظل البادية الاردنية فشب بدويا اصيلا يحمل في نفسه كل ما في البداوة من شهامة وشجاعة وفروسية»(٢٠) . و« نشأ نشأة البدوي الأصيل الذي يغار على كرامة امته فيأبى الهوان مهما كان الثمن »(٢١) . وهو من ابناء العشائر « التي قدمت للوطن كثيرا من خيرة ابنائها قربانا على طريق التحرير والعودة »(٢٢) . ويبلغ الامر حد الاسفاف عندما نجد شيئا كالتالي : « ان الذي يقول عن الجندي العربي الاردني كلمة واحدة تحاول ان تقلل من قدره ولو مثقال ذرة منحط بلغ به انحطاطه المستوى الذي لا يستطيع ان يرتفع بعده الى كعب حذاء الجندي الاردني »(٢٣) .

ب ــ **استثارة النعرة الاقليمية** : الاردن بلد الاردنيين ، اما الفلسطينيون فدخلاء ، وهم لا يشعرون بالانتماء للاردن وهم اساس البلاء وسبب الخراب والدمار ! هكذا كانت دعاية السلطة تصور الامور للجندي . فنجد في جريدة « الاقصى » بتاريخ ١٢/١٠/١٩٧٠ في الصفحة الرابعة ما يلي : « من اطفأ النور في عمان ؟ من قتل الحركة في بعض شوارع العاصمة ؟ وجاءني الجواب فورا ، الخفافيش التي تكره النور وتخافه . ابناء الظلام الذين خططوا ورسموا في سراديب جمهورياتهم ... وهنا سطعت من اعماق الظلام حقيقة لن انساها : حقيقة الانتماء . فالذين جذورهم ضاربة في اعماق تربة هذا البلد منذ فجر التاريخ عبر جهدهم وعرقهم لبنائه لن تطاوعهم قلوبهم على كسر قنديل زهرة في ارض هذا البلد .. هؤلاء لن تطاوعهم قلوبهم على كسر قنديل زهرة في السلط ومعان والطفيلة لانهم من تراب هذا البلد جبلوا ومن مائه شربوا وتحت حرارة شمسه نضجوا وترعرعوا » . ولا يقتصر الامر على كون الفلسطينيين دخلاء على الاردن ، بل ان الامر يتعدى ذلك ، فالفلسطيني ايضا لا يتحلى بالخصال الحميدة فهو يقابل المعروف الذي اسداه له الشعب الاردني بالاساءة والاحسان بالجحود ! فنجد في جريدة « الاقصى » بتاريخ ٢٥/١١/١٩٧٠ عمودا بتوقيع « جندي اردني من اصل فلسطيني » يقول : « والله ان هذا الشعب الاردني عظيم ونبيل وشجاع وشهم ... والله انه ما صنع شعب اكثر منه لقضية فلسطين ولم يحب شعب اخر اكثر منه شعب فلسطين » وبعد أن يلفت النظر الى ان الشعب الاردني « اقتسم » مع الشعب الفلسطيني « الخبز والماء والهواء والارض والمأوى والتراب والعمل والرزق والحياة والايام حلوها ومرها ... وقدم له الشهداء الابرار شهيدا بعد شهيد فلم يبق بيت اردني واحد الا ومنه شهيد » يقول « ان الذي وجدناه هنا في الاردن نحن الفلسطينيين لن نجده في اي دولة على وجه هذه الارض . وابسط مبادىء الاخلاق ان لا يسيء احد الى الاردن ... ان من يعتدي على الاردن قولا او عملا عميل صهيوني مأجور او اسرائيلي معتد غاشم» . وبعد ان تستثير دعاية السلطة النعرة الاقليمية تلقي بمسؤولية ذلك على الفلسطينيين ،

فتتهم « الاقصى » « فئة ضالة » بأنها تنشط و« تثير الفرقة وتغذي النعرة وتوقظ الحقد وتؤجج لهيب الاقليمية الضيقة هادفة من ذلك الى تصديع الوحـــدة الوطنية وتمزيـــق الصف الواحد ... »(٢٤).

ج ــ **ايهام الجيش ان الفدائيين يتعمدون اذلاله** : حاولت دعاية النظام ما وسعها من جهد ان تصور للجيش ان الفدائيين يتعمدون اذلاله واهانته . فدابت المفكرة اليومية على ايراد عدد هائل من الحوادث يوميا عن فدائيين اهانوا جنودا او قتلوهم او جرحوهم او جردوهم من سلاحهم او طردوهم من الاماكن العامة . وكانت المفكرة تؤكد علـــى حوادث تجريد الجنود من سلاحهم لان ذلك يستثير في الجندي البدوي احساسا بجرح عميق في كبريائه لان السلاح الفردي بالنسبة للبدوي جزء منه ولا تكتمـــل رجولتـــه وفروسيته الا به . وعمدت اجهزة التعبئة المعنوية الى ايهـــام الجنود بأنهـــم لا محالة سيتعرضون للاذى اذا ذهبوا الى المدن وخاصة مدينة عمان ، وكانت تنصحهم بـــــان يستبدلوا ثيابهم العسكرية بثياب مدنية اذا ارادوا الذهاب ، وفي النهاية منعت الاجازات بحجة الحفاظ على سلامتهم وترك للشائعات ما تبقى من أمر ، فاثار ذلك في نفـــوس الجنود شعورا بالمهانة والحقد ، وهذا ما يفسر سلوك الجيش سلوكا وحشيا في عمان، فقد كان الجنود يظنون انهم يثأرون لانفسهم من المدينة التي صور لهم أنها « طالمـــا اذلتهم واهانتهم » .

د ــ **استخدام الحافز الديني** : استخدمت السلطة سلاح الدين في تعبئة الجيش ضد المقاومة ، وذلك وعيا منها لسيطرة الدين سيطرة بالغة على الاوساط التي يجند منها الجيش الاردني مادته البشرية . وقد صورت دعاية النظام للجنود ان صراع السلطة مع المقاومة صراع بين الالحاد والايمان ، واستفادت في ذلك الى حد ما من الفجاجة التي كانت بعض المنظمات تطرح بها التزامها الفكري بالماركسية والحملة التي قامت بها هذه المنظمات في عيد ميلاد لينين المئوي . فصورت للجنود الماركسية الحادا واباحية وفسقا وتهتكا . وقامت السلطة بتذكير الجنود عشية احداث ايلول (سبتمبر) بأنهم مسلمون وبأن من واجب المسلم ان يقاتل الملحدين ، فوزعت على كافة المسلمين في الجيش نسخا من القرآن بحجم الجيب ووجه مشهور حديثه الجازي ، رئيس الاركان ، بتاريخ ١٥ أيلول رسالة يتحدث فيها عن اهداء « كل ضابط وضابط صف وجندي اثمن أمانة واعزها (القرآن) ليضعها كل واحد منكم في جيبه الايمن ويضع شهادة تعيينه في جيبه الايسر » . وكانت دائرة التوجيه المعنوي قد شنت في صفوف الجيش حملة ضد « الالحـــاد » واستخدمت في ذلك الأئمة الملحقين بالوحدات العسكرية فكان هـــؤلاء يلقون في الجنود دروسا ومواعظ تحض على محاربة الالحاد والملحدين لئلا يودي الالحاد بالجميع الى التهلكة ولئلا يكون الجميع فتنة للذين كفروا .

ونجد فيجريدة « الاقصى » بتاريخ ٢٦ اب (اغسطس) ١٩٧٠ قصة قصيرة تلقـــي ضوءا على المنحى الذي نحته الدعاية المضادة للمقاومة الملحدة في صفوف الجيش . القصة هذه على شكل حوار يختلط فيه صوت الجندي بصوت شاب « انيق » جاء ليحدثه عن الوطنية .

« الجندي يصلي : الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ...

وقاطعه الشاب : ما سمعت ان ماركس قال ...

وارتفع صوت الجندي : اياك نعبد واياك نستعين ...

قال الشاب : اما انجلز فقال ...

وغردت تلاوة الجندي : قل اعوذ برب الناس

وقال الشاب : شو بدك بهالحكي الدين افيون الشعوب .

وارتفع صوت الجندي مصليا : من شر الوسواس الخناس ...

قال الشاب : الرجعية هي اللي ... »

يكمل الجندي صلاته ليستدير ويهدد الشاب بأنه سيستخدم القوة فـ « نهض الشاب ونفض سرواله الضيق ودفع غرته الطويلة عن جبينه المغندر وانسحب يهز ردفيه هزا واختفى برقة ودلال . » « وبقي الجندي جالسا ورفع يديه الى السماء وقال : ... يا ربي انصر الحسين وجنوده ... جنود محمد على الصهيونية والصهيونيين والكفار الملحدين » .

اذن ، المقاومة تتحدث عن الوطنية والرجعية ولكنها لا تفعل ذلك الا لتنشر الماركسية والالحاد ! ولردعها يجب ان تستخدم القوة او على الاقل التلويح بها ، والنصر المؤزر في جانب المؤمنين بصورة أكيدة فالملحدون مخنثون ! وحرب المؤمنين ليست على الصهيونية والصهيونيين فحسب بل انها تشمل ايضا الكفار الملحدين !

وقد ركزت دعاية النظام على هذا الجانب خلال احداث ايلول (سبتمبر) ذاتها مصورة المعركة التي تدور رحاها على انها معركة بين الالحاد والايمان . فقالت اذاعة عمان مثلا عند اعلانها نبأ تدمير مطبعة جريدة « الشرارة » الناطقة بلسان الجبهة الشعبية الديمقراطية : « قبل قليل اخرس صوت عميل حاقد ، صوت طالما نفث سمومه عليكم ، محاولا سلخكم عن ماضيكم وتقاليدكم ودينكم » . وبعد احداث ايلول القى النظام بوزر المجزرة وتبعتها على الملحدين . فتقول « الاقصى » في ١٩٧٠/١٠/١٣ في الصفحة الاولى : « وقعنا في الفخ (فخ ايلول) عندما اشعل الملحدون العاملون في الظلام الفتنة العمياء في اردننا الصامد .. ففي أيلول تحركت عناصر الشر الملحدة فنفذت مخططات واسعة النطاق ادت الى تأليب الرأي العام العالمي كله ضدنا ... » وليس الملحدون مسؤولين عن احداث أيلول فحسب ، ولكنهم مسؤولون ايضا عن بقاء الاحتلال حيث هو . تقول « الاقصى » على الصفحة السادسة من العدد نفسه « هيهات ان يعود الوطن الذبيح والاقصى الجريح ويلتئم الشمل ما دام هناك من يعيث في البلد خرابا وفسادا ليخدم حفنة من الناس باعت ضمائرها للشيطان ولزمرة من الملحدين الحاقدين المارقين » . وتحاول دعاية السلطة ان تصور « النصر » الذي احرزه النظام في أيلول على انه ليس الا فعل ايمان . يقول حابس المجالي ، القائد العام للجيش ، في رسالة وجهها الى عموم الرتب في القوات المسلحة بمناسبة عيد الفطر : « أحيي ايمانكم بعقيدتكم وبرسالتكم السامية التي تحملونها والتي بقيت وستبقى راسخة في نفوسكم تتحدى كل حملات التشكيك والالحاد والجحود » .

هـ ــ ربط المقاومة بالعدو الاسرائيلي : عمدت دعاية السلطة في صفوف الجيش الى القول انه على الرغم من « التناقض الظاهري » بين المقاومة واسرائيل الا انهما في الواقع وجهان لعملة واحدة ! فالمقاومة او على الاقل اجزاء منها تعمل لصالح اسرائيل ومخططات اسرائيل . ويجد هذا الخط الدعاوي اصوله في الحملات التشكيكية التي كانت تشن على العمل الفدائي قبل حرب ١٩٦٧ عندما كان يقال ان العمل الفدائي يهدف الى توريط الدول العربية في حرب مبكرة مع اسرائيل تستطيع اسرائيل فيها احتلال اراض عربية جديدة . وقد اعتمدت دعاية السلطة الفكرة الاساسية التالية : تقوم المقاومة بخلق تناقضات في الجبهة العربية فتضعفها وهي في ذلك متواطئة مع اسرائيل او على الاقل تخدمها . يقول الملك في رسالة وجهت الى عموم الرتب في الجيش بتاريخ ٢ آب (اغسطس) : « ثبت لي بما لا يدع مجالا للشك ان قوى الاعداء التي دست في الصفوف من دست وهيأت بيننا من هيأت لتنفيذ اغراضها ومراميها ... كانت وراء الاستفزازات التي تعرضنا لها في الشهرين الماضيين في القوات المسلحة والصفوف الخلفية سواء بسواء ... » وفي مقال نشرته جريدة « الاقصى » بتاريخ ٩ أيلول (سبتمبر) بعنوان « أهداف الحرب النفسية الاسرائيلية » ، تعدد الجريدة هذه الاهداف بأنها خلق التفرقة والشك بين الدولة والشعب واثارة النعرات الاقليمية وخلق الحقد والبغضاء بين الجيش والمقاومة وتدمير الاقتصاد الوطني الاردني واشاعة الكفر والالحاد وزعزعة الايمان بالله

واضعاف العقيدة الاسلامية ومفهوم الجهاد في سبيل الله . ثم ينتقل المقال الى معالجة كل هدف من هذه الاهداف على حدة غامزا من قناة المقاومة دون ان يسميها مشيرا الى انها تحقق لاسرائيل اهداف حربها النفسية فيقول في تفصيله للهدف الاول مثلا : « منذ نهاية حرب حزيران (يونيو) حتى هذا اليوم والعدو يحاول خلق التفرقة والشك بين الحكومة اي حكومة اردنية والشعب الاردني ... فتارة يتهمها بالرشوة وتارة يتهمها بصورة غير مباشرة بأنها تنوي الهجوم على المقاومة الفلسطينية . وبواسطة اعوانه هنا يحاول العدو اثارة الاشاعات وتعميق اي خلاف بسيط حتى ينمو ويكبر لتحدث الفرقة والشك » .

وقد استغلت الدعاية الاردنية حوادث خطف الطائرات التيسبقت احداث ايلول لتؤكد ان الخطفانما قصد بهاعطاء الفرصة للعدو كي يضربضربته . ففي ٩/١٦نشرت «الاقصى» مقالا قالت فيه « اما ما هو متوفر لدينا من معلومات فيدل على ان اسرائيل تحـــاول الضغط بكل وسيلة لاقحام الدول المعنية بخطف الطائرات ... في عملية مشتركة ضد الاردن تستفيد منها اسرائيل بالقضاء على القوات المسلحة الاردنية والمقاومة وتدمير الدولة كاملة » واضافت « الاقصى » تقول « يتطلب هذا الموقف منـــا ... ان ننتبه انتباها شديدا لكل تحركات خارجية او داخلية حتى لا تكون لعدونا فرصة مهما كانت... وكل انسان مواطن واع يعرف ويفهم ان الوطن لا يدافع عنه بالفوضى والاقتتال فيما بيننا » .

وترتفع نغمة ارتباط المقاومة باسرائيل لتغدو ضجيجا واتهاما مباشرا . ففي ١٦ ايلول (سبتمبر) قالت « الاقصى » على صفحتها الاولى : «لصالح من كل الذي حدث ؟ لصالح اسرائيل . لصالح من يدعو الداعون الى اضراب المعلمين ومنع الثقافة عن اطفالنـــا وطلابنا ؟ لصالح اسرائيل . لصالح من يدعو الداعون الى الاضراب فيتعطل بناء الوطن وتقتل الحركة فيه وتغتال الحياة في ربوعه وتنتشر الفتنة بعد ان ماتت ؟... لصالح اسرائيل ... لماذا يسمى الجيش بالعملاء ، لماذا كل هذا التجرح والشتم ضـــد الجيش الاردني الذي قدم الشهداء الابـــرار والدماء الزكية . لصالح مـــن كل هذا ؟ لصالح اسرائيل ... » . وبعد أيلول عمدت دعاية السلطة الى تصعيد اتهامها فلم يعد العمل الفدائي يعمل لصالح اسرائيل بل اصبح اسرائيليا . ففي ١٩٧٠/١١/١٨ كتبت «الاقصى» تحت عنوان « الكذبة العظمى » تقول «ليس صوت فلسطين ذلك الذي يذاع من دمشق. يجب التدقيق على موجاته والتأكد من انه لا يصدر عن اذاعة سرية اسرائيلية تهدف الى ايجاد فتنة جديدة في وطننا الحبيب » . ويتهم المقـــال الاذاعة بأنها وصفت جنود القوات المسلحة بأنهم « عملاء » ثم يقول ان من « يدعي انه عربي ويحاول بمثل هذه الاقوال ان يجر العرب الى الحقد والضغينة ليس عربيا ابدا بل اسرائيليا بكل ما لهذه الكلمة من معنى ، فابحثوا عنه وامنعوه » .

و ــ **الفظائع المزعومة التي يرتكبها الفدائيون** : عمدت وسائط دعاية السلطة وخاصة الشائعات الى ترويج قصص مختلقة عن فظائع يقوم بها الفدائيون من قتل واغتصاب للنساء وهتك للاعراض وسرقة ولواط ودعارة في القواعد وما الى ذلك . فمثلا في البيان الذي اعلن فيه الملك اعفاء الشريف ناصر وزيد بن شاكر اثر ازمة حزيران (يونيو) يقول « اما الحالة في عمان فهي كما يلي : تتواجد فيها بعض العصابات المسلحة تباشر السلب والنهب والقتل وهي تتعرض لاقسى ما عانت » . وهذه الامور فظيعـــة وبشعة بحد ذاتها ! ولكنها تصبح اكثر بشاعة وفظاعة عندما تحدث من وراء ظهر الجندي الذي يجود بدمه على خطوط النار بينما الاخرون يفعلون مثل هذه الامور في المؤخرة ! تقول جريدة « الاقصى » في ١٩٧٠/٦/٢٥ « أخي الجندي ، انت تقدم روحك ودمك من اجل الوطن والمواطنين جميعا ... انت تقدم حياتك لتحافظ على حياة كل رجل وامراة وكل طفل من ابناء شعبك ... فماذا نقدم لك . والله ان العقل والقلب يعجزان عن التفكير

بذلك . ولكن ... ولو كتلميح بالعرفان والتقدير ، ولو كاشعار لك بأننا نعرفك ونعرف ما تعطي . ان لا نؤذيك في بيتك وأمـن اسرتك . ان نحفظ ظهرك مـن طعنة العدو واعوانه...» والسلطة وعلى الاخص جيشها، هي الكفيلة بتقويم الحال ورد الامور الى نصابها . يقول الملك في رسالة الى رئيس هيئة أركان الجيش نشرت في جريدة «الاقصى» في ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٧٠ « ... وبمثل ما ينبغي ان يكون قائد المنطقة مسؤولا مسؤولية كاملة عن انضباطية قواته وانتظامها ، ينبغي أن يكون مسؤولا مسؤولية كاملة عن حفظ الامن والنظام في منطقته ... لتفويت الفرصة على كل من يمني نفسه بالعبث بأمن البلد وسلامة المواطنين » فيرد رئيس الاركان قائلا « الوطن المنظم يا مولاي هو الوطن المنتظر ، والفوضى هي التي تهزم الوطن قبل أن يهزمه العدو ، ولن نرضى ونحن نواجه العدو الغادر عند النهر وعلـى طول خط القتال ان تعـم الفوضى خطوطنـا الخلفية ... » وما هذا الحرص البالغ على الامن الا لان « أمن الوطن كله يبدأ بأمن المواطن : امنه من حريته . أمنه على عياله وعرضه وماله . أمنه على عمله واستقراره وانتاجه . أمنه على دولته وشعبه ومواطنيه . أمنه على شرفه وكرامته وانسانيته » .

والمقاومة تتهدد كل صفوف الامن هذه ! والاشتباكات التي تحصل بين السلطة والمقاومة هي جزء من الفوضى التي تعم البلد ونتيجة لها ، هذه الفوضى التي تدبرها العناصر المشاغبة . يقول مشهور حديثة ، رئيس أركان الجيش ، في أمـر يومي أصدره قبل احداث ايلول بما يقرب من اسبوعين « نتيجة للحوادث المؤسفة التي تعرضت لها عمان وبعض الاماكن الاخرى في المملكة خلال الايام القليلة الماضية والتي دبرت مـن قبل العناصر المأجورة والمفسدة ومثيري الشغب والفتن، فقد سقط عدد من الشهداء والجرحى والابرياء من العسكريين والمدنيين » .

ولا يقتصر تهديد هذه الفظائع على الناس العاديين والجنود وعائلاتهـم ، بل يتسع تهديدها ويمتد ليشمل أركان الدولة ورجال النظام وعلى رأسهم الملك ، ومن هنا تتابع القصص المختلقة عن محاولات اغتياله. يقول الملك في رسالة وجهها في ٢ آب (اغسطس) ١٩٧٠ الى عموم الرتب في القوات المسلحة « لقد وصلنا مـن مصادر مختلفة انني شخصيا ورجالات البلاد ومسؤوليها عرضة للغدر والاغتيال وعلى أية حال فأرواحنا ما كانت الا رهنا بالخدمة نؤديها والامانة وفق ما نستطيع ونملك من طاقات » . فاذا كان الملك مهددا بالخطر وهو القائد الاعلى فان الجنود مهددون بخطر أكبر ! ولكي يؤجج الملك الشك فيصبح في النفوس سعارا حاقدا يقول في الرسالة ذاتها « وان هناك عناصر قد تصل الى بعض الاهداف بملابس عسكرية اردنية لتحقيق بعض الاغراض وان هذا كله قد يدعمه البعض من المزايدين المتواجدين على ارضنا عن علم او جهل ليتحقق طعننا من الخلف وامتنا ومصيرها وفلسطينها في الطليعة لآجال وآجال » .

وفي ١٦ ايلول صبيحة المجزرة تظهر « الأقصى » وعلى صفحتها الاولى ثلاثة أبيات من الشعر تلخص نهج السلطة في دعايتها وتحريضها ضد المقاومة ، تقول الابيات :

تقتـل مـن وتـر اعـز نفوسهـا	عليهـا بأيـدي مـا تكـاد تطيعهـا
اذا احتـربت يومـا ففاضت دماؤها	تذكـرت القـربى ففـاضت دموعهـا
شـواجـر ارمـاح تقطـع بينهـم	شـواجـر ارحـام ملـوم قطوعهـا

هكذا كان تحريض السلطة يخاطب الجنود : الفدائيون أعز الناس علينا، ولكننا موتورون عليهم لانهم يفعلون كذا وكذا . اذا فلنقتلهم ولو ان ايدينا مـا تكاد تطيعنا . حتى اذا قتلناهم وفاضت الدماء تذكرنا انهم اقرباء لنا وانهم أعزاء علينا ، فذرفنا عليهم الدموع وعلى الحالة التي وصلت اليها البلاد ، وتذكرنا ان القتال قـد قطع الارحام ، وقطع الارحام يستحق اللوم ، اذا فلنلمهم على ذلك .

٢ ـ الاغراءات المادية

أوضحنا ان الذين يجندهم الجيش من بدو السعودية والعراق وسوريه يمكن اعتبارهم

مرتزقة يتخذون الجندية مهنة لهم ، وان بدو الاردن المنتمين للجيش ليسوا أقل ارتزاقا ، وبينا قوة الرابط الاقتصادي الذي يربط بدو الجيش والبدو عموما بالنظام . ولقد لجأت السلطة اعتمادا على هذه الحقيقة ووعيا لها الى الاغراءات المادية كجزء من اعداد الجيش لخوض المعركة مع العمل الفدائي ، فتوالت زيادات رواتب افراد الجيش بتوالي الازمات بين المقاومة والنظام ، فارتفع راتب الجندي من ١٠ دنانير قبل حرب حزيران الى ١٨ دينارا قبل احداث أيلول ١٩٧٠ .
يقول فاتيكيوتس انه « من الصعب اثارة اهتمام الجنود الذين يشكلون في الجوهر جماعة مرتزقة بأي حركة سياسية ضد النظام الا بالوعود المادية السخية جدا »(٢٥) .
وفي الواقع يلجأ النظام الى عزل هؤلاء الجنود عن اي اهتمام من هذا النوع بل وتعبئتهم ضده لا بالوعود المادية السخية جدا بل بالهبات المادية السخية جدا . ويفعل النظام ما وسعه من جهد لتصوير الامتيازات التي تمنح للجيش هبات من اب الجيش وزعيم العشائر (الملك) ، فهي كما تقدم للجيش ليست زيادات في الرواتب او علاوات غلاء معيشة او ما الى ذلك الا في تسميتها فحسب ، لكنها في الواقع ثمرة الحدب والعطف الذي يسبغه القائد على جنوده . فمثلا زيد راتب كل من في الجيش اعتبارا من اول تموز ١٩٧٠ اي بعد ازمة حزيران مباشرة ، فوجه اللواء الركن مشهور حديثة ، رئيس اركان الجيش بالوكالة آنذاك ، رسالة الى عموم الرتب في الجيش يبلغهم فيها أمر الهبة فيقول « أمر جلالة قائدنا الاعلى الحسين الحبيب بأن تحسن احوال رجال القوات المسلحة تحسينا يساعدهم على عيش عائلاتهم بحرية وكرامة وييسر لعيالهم راحة المعيشة ... وبناء على رغبة جلالته هذه فقد تقرر الغاء اقتطاع بدل الارزاق عن جميع الرتب مما يزيد راتبهم بمبلغ بدل الارزاق وقدره ديناران وتسعمائة فلس شهريا اعتبارا من اول تموز » . وفي ٥ آب (اغسطس) عدل قانون التقاعد العسكري بحيث يمنح الضباط وضباط الصف والافراد الذين لم يشملهم قانون التقاعد العسكري راتب شهر عن كل سنة خدمة . وبهذه المناسبة يوجه اللواء الركن محمد خليل عبدالدايم ، نائب رئيس الاركان ، رسالة الى عموم الرتب يقول فيها « ان هذه المكرمة الملكية السامية والهدية الثمينة التي يقدمها حسيننا القائد والرائد الى ضباط وافراد قواته المسلحة لتدل دلالة اكيدة على مدى الحب العميق الذي يكنه جلالته لهم ... »(٢٦) زيادة الرواتب وتعديل التقاعد اذا هبة شخصية من القائد الاعلى وهي الى ذلك دليل اهتمام زعيم القبيلة بأفرادها وعطفه عليهم وحرصه على راحة معيشتهم !
ويفيد عدد من التقارير ان الضباط الذين كانوا يبدون عداء ناشطا للعمل الفدائي رفعوا الى رتب اعلى في الفترة التي سبقت احداث أيلول ، كما ان الجنود الذين كانوا « يبلون بلاء حسنا » في الاشتباكات مع المقاومة كانوا يرفعون ويتلقون مبالغ من المال ، كذلك كانت الاموال تغدق على افراد القوات الخاصة . وعلى الرغم من ان هذه التقارير ليست مؤكدة ، الا انها تنسجم مع الخط العام لسياسة النظام في التعامل مع الجيش .
ولا شك ان الاغراءات المادية لعبت دورا هاما في تعبئة الجيش وخاصة قطاعاته البدوية ضد المقاومة ، فالقتال مرتبط في عقلية البدوي بالفائدة المادية ، بل ان الفائدة المادية هي هدف القتال لديه فالنهب هو هدف الغزو ، وقد كرس العرف البدوي الفائدة المادية حافزا للقتال بأن اعتبر قاعدة « لكل امرىء ما نهب » قاعدة نافذة . لكن النهب في الصدامات التي سبقت أيلول لم يكن ممكنا فاستعيض عنه بالهبات والترفيعات الى ان حدثت « غزوة » أيلول وحدث النهب حسب الاصول .
وبالاضافة الى الهبات المالية والمكافآت والترفيعات انفتحت قيادة الجيش على الرتب الدنيا فيه فأصبح باستطاعة هؤلاء ان يتصلوا بالقيادة العامة مباشرة ليعرضوا مشاكلهم عليها فتقوم القيادة بحل هذه المشاكل سواء كانت مالية ام غير مالية . وكان لهذا اهميته البالغة ، فقد أدى الى تعزيز قناعة الجندي البدوي بأن الجيش عشيرته التي يستطيع

ان يقابل شيوخها ويضع امامهم مشاكله طبقا للتقليد البدوي الراسخ . كما ان في هذا الامر استجابة لصفة ثابتة من صفات البدوي هي كون البدوي ملحاحا في الشكوى يحاول ان يحقق مبتغاه بالالحاح المتواصل ، وقد عبر جلوب باشا تعبيرا دقيقا عن ذلك حين قال « المتقاضون البدو ملحاحون الى حد يثير الجنون . فكل شاك يطلب مقابلة فورية ، فاذا لم يستجب طلبه في الحال فانه يكرره عدة مرات في اليوم، في كل الساعات، أملا في انتزاع الموافقة بجعل الحياة لا تطاق »(٢٧).

٣ ــ الاجراءات التنظيمية

قامت السلطة باجراءات تنظيمية مختلفة للسيطرة على الجيش وتطهيره من العناصر المتعاطفة مع العمل الفدائي او المؤيدة له او المنتظمة فيه ، فجرت عدة حملات من التنقلات والتطهيرات ما بين أزمة ٢/١٠ واحداث ايلول وما بعد ذلك . وقد استفادت السلطة من الاشتباكات والازمات المتعددة التي كانت تفتعلها مع العمل الفدائي للكشف عن العناصر المتعاطفة او تلك التي ترفض ان تواجهه بالسلاح والعنف .

كما ان السلطة قامت بتشكيل قوات اطلق عليها اسم « القوات الخاصة » او «الصاعقة الاردنية » وقد انتقيت عناصر هذه القوات من الجيش ومن خارجه بدقة وعناية وبعد التاكد من اخلاصها وامكانية تعبئتها بالحقد ضد المقاومة ، ثم دربت تدريبا جيدا على أعمال الكوماندوس ومنحت امتيازات مادية متعددة . ولم تعط هذه القوات واجبات عسكرية بل انيط بها منذ البداية القيام بواجبات « داخلية » فوزعت على المدن واعطيت مهمة التحرش بالفدائيين وافتعال الصدامات معهم وترويع السكان وبث الذعر بين المواطنين . وبالاضافة الى ذلك شكلت وحدات جديدة الحقت بألوية الجيش وروعي في تشكيلها ان تكون من ابناء الضفة الشرقية فقط وان تسلم الى ضباط حاقدين على العمل الفدائي . فمثلا شكلت كتيبة مدرعات ثانية من اللواء المدرع الثاني وشكلت ثلاث فئات من وحدات المشاة التابعة للواء حطين .

وعمدت السلطة أيضا الى وضع ضباط حاقدين على رأس القوات الموجودة على خط النار مباشرة (سرايا الحجاب) واعطتهم تعليمات بأن يعرقلوا العمليات الفدائية ضد العدو ويمنعوا الفدائيين من اطلاق القذائف على اختلاف انواعها من الضفة الشرقية لنهر الاردن فتعرقل بذلك ترتيبات حماية الوحدات الفدائية التي تتوغل في ارض العدو ، كما حددت مناطق معينة لعبور الفدائيين واصبحت قوات الجيش في المناطق الاخرى تمنع عبورهم . وكان المقصود بذلك كله عرقلة العمل الفدائي عسكريا وبالتالي ابهات صورته في اذهان الجماهير ، فالعمل الفدائي مرتبط في ذهن الجماهير بالفعالية العسكرية ضد اسرائيل ، بل ان العمل الفدائي طرح نفسه للجماهير على هذا الاساس .

٤ ــ المؤتمرات العشائرية

قامت السلطة بتعبئة العشائر ضد المقاومة بطريقتين . اولاهما الاغراء المالي فقد تم سحب اموال طائلة من ميزانية الجيش لتصرف للعشائر وذلك لتسليح افرادها وصرف مرتبات شهرية ومنح شيوخ العشائر هبات مالية . وثانيتهما التحريض فقد قام كبار ضباط الجيش والمخابرات من البدو بزيارة عشائرهم وشيوخها محرضين ضد العمل الفدائي ، وتبعت ذلك سلسلة من المؤتمرات العشائرية التي استهدفت اعداد افراد القبائل نفسيا ضد العمل الفدائي ، وكان يحرك هذه المؤتمرات ويلعب الدور القيادي فيها الضباط المتقاعدون وشيوخ العشائر وضباط الجيش وعملاء السلطة من كبار الموظفين البدو . وقد وردت أول اشارة علنية الى مثل هذه المؤتمرات العشائرية في الايام القليلة التي سبقت ازمة حزيران ١٩٧٠ . اذ عقد مؤتمر عشائري في بلدة سحاب، وبحث حالة « الامن » . وذكرت صحيفة « الحياة » البيروتية في ١٩٧٠/٥/٥ نقلا عن أحد شيوخ سحاب ان عدد المجتمعين يقدر بأكثر من الف شخص ، وان المؤتمر قرر مطالبة الحكومة بوضع حد « للاعمال التخريبية » ، وتأييد العمل الفدائي « الشريف »

ومطالبة المنظمات بوضع حد « للتصرفات المسيئة » .

ويمكننا ان نتبين الافكار الاساسية التي كانت تستخدمها حملة التحريض في المؤتمرات العشائرية من بيان(٢٨) يدعو الى مؤتمر اردني عام (مؤتمر عام للعشائر) صدر عن اجتماع عشائري عقد في صويلح في ١٩٧٠/٨/٢١ : الفكرة الاساسية **الاولى** هي اتهام المقاومة بأنها تعمل للسيطرة على شرق الاردن واقامة دولـــة فلسطينية في الضفتين الغربية والشرقية ، وبالتالي يجب على الاردنيين ان يتصدوا لمخطط المقاومة ويحبطوه ! وواضح ان هدف هذا الادعاء هو تسعير النعرة الاقليمية . يقول البيان : « يطرح في الساحة الدولية مشروع مبتكر يشكل حلقة جديدة من حلقات المسلسل التآمري على العروبة ومصيرها الا وهو التلويح باقامة دولة فلسطينية تتألف من بقايا أرض فلسطين الذبيحة مضافة الى تراب الوطن الاردني الذي يحاول الاعداء تصويره وكأنه بلد بلا شعب واصحاب متجاهلين ارادة جماهيرنا الاردنية الباسلة واصرارهـــا على حماية وطنها ووجودها ... ان الوطن الاردني ليس ملكا لغير الشعب الاردني ولمن يرضاه وطنا ، فهو ليس سلعة تعرض في ســـوق المزايدات السياسية ودهاليـــز المؤامرات الاستعمارية وستظل ارادة الاردنيين كفيلة وقادرة في كل وقت على تجسيد هذه الحقيقة وصيانتها من كل عبث وتآمر » . الفكرة **الثانية** هي ان المقاومة انحرفت عـــن الهدف الاسمى وهو محاربة الصهيونية لتستهدف تخريب الاردن وانتزاعه من اهله . يقول البيان « ان حكم التاريخ سيكون قاسيا على اولئك الذين انحرفوا بمســـيرة النضال العربي عن حتمية تفرغها لمعركة البقاء والمصير مع الحركة الصهيونية التوسعية بابتداع المعارك الجانبية واصطناع الشعارات التخريبية » . الفكرة **الثالثة** هي تمجيد الجيش والقوات المسلحة واتهام المقاومة بأنها تستهدف تحطيمها وتحطيم الاردن بكامله . يقول البيان « ان شعبنا الاردني يؤكد قناعته المطلقة بأن الفصل الجديد من فصول المؤامرة الكبرى على القضية الفلسطينية يستهدف..وضع حد نهائي لمسيرة الكفاح العربي... وذلك عن طريق تدمير الاردن شعبا وكيانا ورسالة . ان شعبنا الاردني اذ يؤمن بكل فخر واعتزاز بأن الجندية هي اشرف خدمة في اشرف ميدان ، يعتقد جازما بأن قواتنا الاردنية المسلحة هي سياج الوطن وحاميته وهي قرة عينه وموضع اعتزازه وانها دائما طليعة كفاحه وعنوان اصالته وذخر آماله وسند أمانيه » . الفكرة **الرابعة** هي اتهام المقاومة تلميحا بأنها تريد القضاء على العرش الهاشمي وتأكيد التمسك بهذا العرش . يقول البيان « ان شعبنا الاردني يؤمن ايمانا ثابتا وقاطعا بقيادته الهاشمية ... فهي الرمز الذي لا بد ان يبقى عنوانا للماضي والمستقبل واطارا للتطور والتقدم » . الفكرة **الخامسة** هي اتهام المقاومة بوضع الحب في طاحون العدو«بالتشكيك في الاردنيين والنظام والجيش » وكذلك اتهامها بأنها دكاكين سياسة تعمل لاغراض نفعية . يقول البيان : « ان شعبنا الاردني يؤكد استنكاره واحتقاره لكل الاقوال والافعال التي تحاول بأية صورة من الصور النيل من سمعة اهلنا وجيشنا ونظامنا ، ويعتبر هذا التشكيك ، في بلد يسيل دم جيشه كل يوم في ميدان الشرف وفي بلد ليس فيه بيت واحد لم يقاتل او يقتل او يصاب فرد من افراده من اجل فلسطين — نكرانا للواقـــع وتجاهلا للتضحيـــات وخيانة لمعركة العودة والتحرير . ويؤكد شعبنـــا استنكاره واحتقاره لكل المحاولات والدكاكين والتجارب التي تعمل لاستغلال الظروف السياسية لاغراض اقل ما يقال فيها انها تكرس الاغتصاب الصهيوني لفلسطين وتشد من ازر الاعداء المتربصين بالاردن وبفلسطين وبأماني العرب جميعا » .

وقد نجحت هذه المؤتمرات في احداث جـــو من الهياج ضد المقاومة في صفوف البدو ، فكانت هذه المؤتمرات تعقد ليتلوها هجوم من عناصر العشائـــر المسلحة على مكاتب المنظمات الفدائية واعتداءات على افرادها وعلى الفلسطينيين بشكل عام وخاصة في جنوب الاردن . فمثلا في ١٩٧٠/٩/٤ رئس فيصل بن جازي احد النواب في مجلس الامة

الاردني واحد شيوخ العشائر مؤتمرا لعدد من رؤساء العشائر في منطقة الجنوب حضرته عناصر من السلطه واتخذ المؤتمر قرارا باجلاء الفدائيين عن الجنوب واجلاء كل من يتعاطف معهم او سبق ان قدم لهم اية مساعدة . فكان ان تجمعت في اليوم التالي عناصر مسلحة في معان وبدأت في مهاجمة مكاتب المنظمة وتوزع بعض هؤلاء المسلحين على مفارق الطرق الرئيسية في منطقة الجنوب وبدأ بايقاف السيارات المارة وتدقيق الهويات واعتقال كل من تبين انه فلسطيني وضربه وتعذيبه(٢٩). وقد استمرت هذه الحملة في الجنوب وتصاعدت حتى فرضت السلطة سيطرتها الشاملة على المنطقة مستفيدة من ضخامة الوجود العشائري فيها .

التعبئة في الريف وتشكيل الجيش الشعبي

بلغ عدد سكان الريف في الضفة الشرقية عام ١٩٦٧ قرابة ٤٠٠ الف منهم قرابة ٣٤٠ الف اردني والباقي من الفلسطينيين ، وذلك دون اخذ النزوح الفلسطيني بعين الاعتبار(٣٠). ويتسم ريف الضفة الشرقية بقلة الكثافة السكانية ، فعدد السكان قليل بالنسبة الى مساحة الالوية والاقضية ، اذ نجد ان الكثافة السكانية كانت في العام ١٩٦١ كما يلي : قضاء معان ٤ أفراد/كلم٢ ، قضاء الطفيلة ٧ افراد/كلم٢ ، قضاء الكرك ١٦ فردا/كلم٢ ، قضاء المفرق ٢١ فردا/كلم٢ ، قضاء مادبا ٢٥ فردا/كلم٢ ، قضاء جرش ٤١ فردا/كلم٢ ، قضاء الرمثا ٤٢ فردا/كلم٢ ، قضاء عجلون ٦٥ فردا/كلم٢ ، قضاء الكورة ٨٨ فردا/كلم٢(٣١). وتعود قلة الكثافة السكانية الى المناخ الصحراوي وشبه الصحراوي وقلة مياه الري .

يعتمد الريف اقتصاديا على الزراعة ، لكن الزراعة تعاني من انخفاض انتاجية الارض واليد العاملة في آن معا ، « نتيجة انجراف التربة والرعي غير المنتظم والافتقار الى نمط زراعي مخطط لاستغلال الاراضي ومشكلات التسويق الزراعي وعدم توفر رأس المال اللازم للاستغلال الزراعي بالحجم المناسب وجهل معظم المزارعين بأساليب الانتاج الحديثة»(٣٢). ويتضح ضعف انتاجية اليد العاملة بالتالي من المسح الذي قامت به دائرة الاحصاءات العامة عام ١٩٦٧ وتبين منه ان اجمالي الانتاج القومي (بالقيمة المضافة) للعامل الواحد في الزراعة تساوي ٧٥ دينارا اردنيا بالمقارنة مع ٤٣٧ دينارا اردنيا في الصناعة(٣٣). ان نقص الامطار وعدم القدرة على التنبؤ بكمياتها سلفا هي العقبة الرئيسية التي تقف في وجه توسيع المساحة المزروعة ، ففي الضفة الشرقية تزرع مساحات شاسعة يبلغ معدل سقوط الامطار فيها بين ٢٥٠ و٣٣٠ ملم في السنة بينما لا يمكن الحصول على غلال مناسبة من القمح الا في السنوات التي يفوق فيها سقوط الامطار المعدل السنوي . وهناك مشكلة اخرى هي صغر حجم الحيازات الزراعية فهناك ما يقارب ٩٤ الف حيازة ، وفي وادي الاردن الشرقي يبلغ حجم الحيازات القياسي ثلاثة هكتارات . ويظهر التعداد الزراعي للعام ١٩٦٥ ان عدد الحيازات في الضفة الشرقية يبلغ ٣٨٣٧٩ حيازة مجموع مساحتها ٤٩٠٣١٤٣ فدانا منها ١٧،٢ ٪ أقل من ١٠ دونمات و٥٢،٥ ٪ اقل من ٥٠ دونما و٦٧،٥ ٪ اقل من ١٠٠ دونم و٠،٦٢ ٪ فوق ١٠٠٠ دونم . وتوجد في لواء عمان حيازتان تزيد مساحة كل منهما عن عشرة آلاف دونم . فاذا عرفنا ان عائلة مكونة من ٧ أشخاص تحتاج الى ٩٥ دونما من الارض الزراعية غير المروية و٣٠ دونما من الارض المروية في مناخ البحر الابيض المتوسط، وعرفنا ان الارض المروية قليلة جدا وان قسما لا بأس به من الاراضي الزراعية لا يقع في مناخ البحر المتوسط ، فاننا نستطيع القول ان ٦٠ ٪ من الفلاحين المالكين لا يحصلون على الحد الادنى المقبول من الدخل من حيازاتهم المملوكة .

ويزداد الحال سوءا نتيجة الاعتماد الغالب على مياه الامطار ، مما يسبب تذبذبات عنيفة في المحاصيل الزراعية . وعلى الرغم من اتساع الاراضي المروية في الاغوار ، الا ان عدم استقرار الانتاج الزراعي ظل أمرا اساسيا ، وعلى الاخص في الضفة الشرقية

لاعتمادها الغالب على انتاج الحبوب الشتوية . فمن اصل نتاج الحبوب الشتوية في الضفتين والبالغ قدره ٩،٥ مليون دينار للعام ١٩٦٧ انتجت الضفة الشرقية ما تبلغ قيمته ٧،٥ مليون دينار اي ٧٩٪ من الحبوب الشتوية في الاردن(٣٤). ويبين الجدول التالي تطور انتاج المحاصيل الزراعية في الضفة الشرقية .

تطور انتاج المحاصيل الزراعية الاساسية في الضفة الشرقية
(الاف الاطنان)

	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
قمح	١٩٦،١	٩٥،١	١٧٥،٣
شعير	٦٣،٤	١٩،٧	٤٦،٧
تبغ	—	١،٨	٢،١
حبوب اخرى	٣٧،٧	١٥،٤	٢٦،٤
بنـــدورة	٢١٦،٣	١٢٧،٣	٦٢،٩
خضـار اخرى	١٤١،٣	٥٦،٧	١٢،٠
زيتون	٢٢،٢	١٢،٦	٢٣،٧
برتقـــال	٢٩،٢	١٧،٦	٠،٢
بطيخ	٥٨،٣	٣٦،٤	٤٦،٠
فاكهة اخرى	٣٣،٥	١٠،٢	٤،٩

المصدر : مجلة *l'Economie et Finances des Pays Arabes*
عدد آب ١٩٧٠ رقم ١٥٢/٢٦ .

ولا شك في ان الحالة تزداد سوءا بفعل تراكم سني الجفاف التي تؤدي الـــى تضخم ديون الفلاح نتيجة انحسار دخله في هذه السنوات مما يؤثر على دخله في سني الخصب. ويدفع كل هذا الفلاحين الى استئجار الاراضي والعمل اضافيا لدى الملاكين الكبار . لكن العمال الزراعيين يجابهون منافسة قوية من اليد العاملة الفلسطينية مما يـــؤدي الى انخفاض مستوى دخلهم . اضف الى ذلك ان انتشار الامية في الريف وانخفـــاض المستوى التعليمي لا يعين على منافسة اليد العاملة الفلسطينية في القطاعات الاقتصادية النامية ذات الدخل المرتفع نسبيا مثل بعض الصناعات وبعض انماط الخدمات . أمـــا الدخل من الاعمال اليدوية غير الفنية فيتسم بالانخفاض الشديد بسبب المنافسة القوية من جانب اليد العاملة الفلسطينية التي ترضى بقدر اصغر من الاجور نتيجة توفر مصدر دخل اخر لها هو اعانات الاغاثة .

أمام هذا الوضع يفضل قسم كبير من الفلاحين الاردنيين البقاء في قراهم مما يزيد في عزلتهم وشعورهـــم بالانحصار . وتعطـــي ارقام الهجـــرة الداخليـــة برهانـــا علـــى محدودية الهجرة من الريف الى مدينتي عمان والزرقاء طلبا للعمـــل في القطاع الخاص ، اذ يظهر من هذه الارقام ان عدد الريفيين الاردنيين الذين قصدوا عمان من ١٩٦٢ حتى اوائل ١٩٦٧ للبحث عن وظيفة كان أقل بكثير من الباحثين عن عمل من الضفة الغربية . ويتضح من أرقام الهجرة الداخلية لمدينة الزرقاء ان عددا كبيرا من المهاجرين الجدد ترك قراه طلبا للعمل في الجيش اذ أن ٥٢،٥ ٪ من الذكور المنتقلين الى الزرقاء بين ١٩٦٢ واوائل ١٩٦٧ انخرطوا في الجيش . ويتضح ايضا من هذه الارقام ان عدد الذكـــور الذين قصدوا مدينة الزرقاء من لواء اربد اكثر من الذين قصدوا عمان مما يؤكد ان الهجرة الاساسية للريفيين الاردنيين تحدث طلبا للانتساب للجيش وان هـــذا الانتساب يمثـــل مطمحا اساسيا لهم . وتدعم السلطة هذا الاتجاه بينما لا تشجع انتساب الفلسطينيين

كما يظهر من احصاءات الهجرة الداخلية الى مدينة الزرقاء .

ومن المعروف ان الجيش الاردني شاهد جمودا نسبيا في عدده من العام ١٩٦٠ حتى العام ١٩٦٧ ، ولذا لم يفسح المجال للانتساب اليه ، ولكن مع ارتفاع عدده بعد العام ١٩٦٧ ، حيث وصل الى حوالي ٦٠ الفا في العام ١٩٧٠ ، فتح المجال لالوف من الاردنيين الريفيين للانتساب اليه . وعلى الرغم من ان السلطة تعتمد في التجنيد للجيش على الفئة البدوية من السكان ، الا انها استفادت بعد حرب حزيران من آثار هذه الحروب على سكان الريف الاردني . فقد أدى نزوح الالوف من سكان الضفة الغربية وانتشارهم في كثير من الاقضية ومنافستهم لليد العاملة الاردنية الى ازدياد فقر الفلاح ، كما خسر عشرات الالوف مورد رزقهم نتيجة نزوحهم من وادي الاردن المعرض لغارات اسرائيلية كثيفة . فكان ان استطاعت السلطة استثمار ذلك لتعرض على الريفيين الاردنيين العمل في الجيش والحصول على دخل ثابت ومرتفع نسبيا .

أدت هذه العوامل الاقتصادية الى ارتباط الريفيين الاردنيين بالسلطة ارتباطا وثيقا ، ولكن هناك عاملا اجتماعيا مؤثرا يزيد من متانة هذا الارتباط . هذا العامل هو سيادة العلاقات العشائرية في الريف الاردني .ويعود ذلك الى ان الكثيرين من الفلاحين هم من اصول بدوية لا يزالون حديثي عهد بالزراعة . ففي العام ١٩٣٥ كان هناك ما يقدر بـ ٢٠٠٠٠٠ بدوي في الضفة الشرقية(٣٥) انخفض عددهم تدريجيا نتيجة اتجاه قطاعات منهم الى الزراعة . ويعود من جهة ثانية الى ان السكان الريفيين انتظموا منذ الحكم العثماني في عشائر نتيجة الصراع البدوي الفلاحي . فقد عجز الحكم العثماني من توطيد الامن في شرق الاردن ، واضحت المناطق الريفية فريسة دائمة للغزوات البدوية ، مما جعل الفلاحين ينشدون الجبال طلبا للحماية في مسالكها الوعرة ، فتجمع هؤلاء في جبال السلط وعجلون والكورة . وجابهوا العصبية البدوية بعصبية عشائرية خاصة بهم تنظم امكانياتهم الدفاعية ، وظل الصراع البدوي ــ الفلاحي سائدا حتى اواخر العشرينات من القرن الحالي . وظل الوضع العشائري مستمرا ، فحين كتب فردريك بيك(٣٦) أول قائد للجيش الاردني عن الوضع في شرق الاردن عام ١٩٣٣ كانت العلاقات العشائرية لا تزال سائدة ، ووجد محمد عزة دروزة(٣٧) ان باستطاعته الاعتماد على المعلومات التي اوردها بيك لوصف الوضع في الخمسينات . فقد كان هدف الامير عبدالله اخضاع شيوخ القبائل والعشائر لسلطته دون المساس بزعامتهم القبلية. ونجد عند مراجعتنا لاسماء النواب واعضاء مجلس الاعيان حتى العام ١٩٤٨ تفوق العنصر القبلي في المجالس التشريعية مما يؤكد اهتمام الملك عبدالله والاستعمار البريطاني بالابقاء على النفوذ القبلي في الريف بالاضافة الى الابقاء عليه في البادية . وهكذا أصبح شيوخ العشائر وسطاء بين الافراد والدولة يجنون مكتسبات مادية ضخمة نتيجة شراكتهم في النظام الاوتوقراطي . وبقيت العلاقات العشائرية قائمة بعد العام ١٩٤٨ لسببين : اولهما سيادة الجهل والامية نتيجة سلبية السياسة التعليمية السابقة واقتصار التعليم على المناطق المدنية ، وثانيهما الابقاء على النفوذ العشائري في الدولة ومنح ابناء شيوخ العشائر الاولوية في نيل المناصب الحكومية العالية . وقد ظهر عمق جذور العلاقات العشائرية في الانتخابات النيابية الحرة في الاردن عام ١٩٥٦ حيث اعيد انتخاب الوجوه التقليدية في الضفة الشرقية خلافا للتغيير الكبير الذي طرأ على تمثيل الضفة الغربية . ولا شك في أن الفلاح الاردني لمس الفائدة المادية الملموسة التي يجنيها من خلال العلاقات العشائرية ، اذ أنه استطاع عبر الارتباطات العشائرية مجابهة المنافسة الفلسطينية القوية والحصول على وظائف لابنائه في الدولة او القطاع الخاص، وهي وظائف كان من الصعب عليهم ان يحصلوا عليها عن غير طريق المداخلات العشائرية .

حملة التعبئة وتشكيل الجيش الشعبي

بينا الارتباط الذي يشد الفلاح الاردني الى النظام القائم نظرا لحاجته الاقتصادية اليه وطموحه الدائب لارسال ابنائه للالتحاق بالجيش او الادارة ، وكذلك بسبب سيادة العلاقات العشائرية في الريف . وقد استخدم النظام هذا الارتباط لتعبئة الريف ضد المقاومة مستفيدا من نتائج دخول العنصر الفدائي الطارىء على حياة الفلاحين المحافظة.

وعلى الرغم من عدم توفر دراسات سوسيولوجية للفلاحين في الاردن ، الا أنه يمكن القول ، على وجه التقريب ان الفلاح الاردني محافظ بطبعه ولا يحب تغيير نمط حياته ، ودرجة التغيير الاجتماعي في المجتمع الريفي بطيئة الى حد كبير مما يجعل معادلات ومعايير السلوك الفردي والجماعي صعبة التغيير، ويجعل الفلاح يعارض ادخال الجديد الى قريته لئلا يتغير نمط الحياة فيها ، وكان ان دخل العنصر الفدائي على حياة الفلاح فجأة فقامت القواعد قرب القرى ونشأت علاقات بين هذه القواعد والقرى جعلت المجتمع الفلاحي يصطدم بانماط من السلوك مختلفة عن الانماط التي اعتادها ، مما ادى الى نفوره منها . اضف الى ذلك ان بعض منظمات المقاومة لم يحاول قط اقامة علاقات سياسية مع سكان القرى بل اقتصرت علاقته بها في معظم الاحيان على الاستعلاء المنفر والتباهي بالقوة ، اما البعض الاخر من منظمات المقاومة فقد حاول تسييس القرى ولكن محاولاته كانت فجة لم تعتمد على معرفة وثيقة بالمجتمع الفلاحي ولا بمشاكله سواء منها الاقتصادية والاجتماعية ، كما أنها تحدث مباشرة ودون تمهيد المشاعر الدينية للفلاحين ، تلك المشاعر الراسخة التي يعود ثباتها الى اعتماد الاقتصاد الفلاحي على عامل ليس خاضعا للسيطرة الانسانية (المطر) « بل هو في يد الله » .

غير أن نفور الفلاحين من المقاومة ظل نفورا مستترا ، ذلك ان الفلاح يتميز بالتحفظ ولا يبدي مشاعره بسهولة ، كما أن ردود فعل الفلاح تجاه ما يعتبره خطرا يتهدده ولا قبل له به تختلف عن ردود فعل البدوي ، فبينما يعمد البدوي الى جمع ممتلكاته والفرار امام الخطر حتى ينجو ، لا يستطيع الفلاح ان يفعل الشيء ذاته بسبب استقراره فيعمد الى احناء رأسه أمام الخطر والاذعان له . فكان ان اخطأت المقاومة واعتبرت هذا الاذعان تأييدا ومنحا للثقة فأصيبت بالذهول عندما تكشف موقف الفلاحين على حقيقته خلال الاحداث ، وتبين ان السلطة استطاعت تعبئتهم بفعالية ضد المقاومة .

وقد تسنى للسلطة تعبئة الفلاحين بتشكيل ما يسمى بالجيش الشعبي . وهو قوة شبه نظامية افرادها من سكان القرى المسلحين بالبنادق والبنادق نصف الآلية والمدافع الرشاشة المتوسطة والصغيرة والقنابل اليدوية . ويقسم الجيش الشعبي الى قسمين: أولهما كادر التدريب والقيادة وهو من افراد الجيش النظامي المتفرغين والقسم الثاني من الافراد سكان القرى الذين لا يتلقون اجرا . وقد وردت اول اشارة الى تشكيل الجيش الشعبي بعد أزمة شباط (فبراير) ١٩٦٨ بين المقاومة والنظام الاردني ، فقد أعلن بهجت التلهوني رئيس الوزراء في ١٩٦٨/٢/٢٠ عزم الحكومة على انشاء «مقاومة شعبية » ولكن هذه ظلت ذات وجود شكلي حتى بدىء بتنظيمها وتدريبها واعدادها وتسليحها في منتصف آب (اغسطس) ١٩٦٩ . وفي أزمة شباط (فبراير) ١٩٧٠ ، وردت اشارات اخرى لوجود المقاومة الشعبية ، فورد في البيان الذي اصدرته الحكومة في ١٩٧٠/٢/١٠ والذي فجر الازمة بند يحظر حمل السلاح « ويستثني من ذلك تنظيمات المقاومة الشعبية » ، كما ان بندا اخر قال ان السيارات المصادرة لمخالفتها القوانين التي نص عليها البيان سوف «تستخدم لاغراض المقاومة الشعبية» . وفي ١٩٧٠/٢/١١ اعلن قائد المقاومة الشعبية ان عدد الاردنيين الذين تدربوا على المقاومة الشعبية في جميع أنحاء البلاد بلغ حتى نهاية كانون الثاني (يناير) ٤٥ الفا . وقال انهم مسلحون ومجهزون وموزعون في جميع المدن والقرى الاردنية . وأشار الى ان ضباطا وضباط صف من القوات المسلحة الاردنية يتولون قيادة وحدات المقاومة(٣٨). ومما يؤكد ان

السلطة تعتبر الجيش الشعبي جزءا من قواتها المسلحة يتبع قيادة الجيش النظامي مباشرة ، رسالة ارسلها الملك حسين الى اللواء الركن محمد خليل عبد الدايم ، نائب رئيس الاركان ، يخبره فيها انه عينه مفتشا عاما للقوات المسلحة . يقول الملك في هذه الرسالة : « ... آملا ان تبقى كلما سمحت بذلك ظروف عملك الاول في حركة دائمة بين جميع وحداتنا وتشكيلاتنا المقاتلة والقيادية والادارية مضافا اليها جيشنا الشعبي مراقبا وموجها من قبلي شخصيا ... »(٣٩).
نظمت السلطة الجيش الشعبي على أساس القرية ، ففي القرية الواحدة وحدة من وحدات هذا الجيش تديرها هيئة من الجنود النظاميين ويشرف عليها مخاتير القرية او الضباط المتقاعدون من سكانها . واختيار السلطة لهذا النمط من التنظيم بالذات ليس الا استجابة لتركيب المجتمع الفلاحي ذاته ، فهذا المجتمع يقوم على العائلة الكبيرة (الحمولة او العشيرة) التي تحتل المكانة الاولى فيه ، بينما يستمد الفرد قوته ومكانته من مكانة وقوة عائلته وليس العكس . والمكانة الاجتماعية غالبا ما تكون موروثة ولا يمكن تحقيقها بالجهد الفردي والفرد يعرف ذلك ويتجنب مخالفة واغضاب عائلته لئلا تنبذه فتتحطم مكانته الشخصية . ومن هنا لجأت السلطة كما تفعل دائما الى استمالة شيوخ وزعماء العشائر الذين غالبا ما يكونون مخاتير ونصبتهم على رأس وحدات الجيش الشعبي في القرى ، اي انها عاملت الفلاحين كوحدات عائلية مستقطبة اياهم على هذا الاساس . وقد اعطي الجيش الشعبي خلال احداث ايلول (سبتمبر) مهام الدفاع عن القرى ومهام اشغال وارباك قوى المقاومة ومساعدة الجيش اذا انقطعت امداداته .

تشكيل الشعبة الخاصة والمنظمات المشبوهة(٤٠).

واجهت السلطة الإردنية في حملتها التمهيدية ضد المقاومة مشكلتين رئيسيتين : اولاهما اختراق حركة المقاومة لاجهزة الاستخبارات والامن العسكرية العامة مما جعل هذه الاجهزة غير موثوقة في نظر السلطة ، وثانيتهما افتقار السلطة الى جسم ذي صبغة شعبية يستطيع ان يشوش على المقاومة ويقارعها على الصعيد الجماهيري وخاصة في المدن . فحاولت السلطة ابتداء من منتصف عام ١٩٦٩ انشاء جهاز متكامل يحل هاتين المشكلتين في آن معا فيقوم في الوقت ذاته بجملة واجبات تختلط وتتقاطع وتتكامل فيها مهام الاستخبارات بمهام انشاء وقيادة قاعدة شعبية مسلحة . وقد عرف هذا الجهاز بأسم « الشعبة الخاصة » وانبثقت منه منظمات فرعية متعددة واعطي المهام التالية : ١ — مسح جميع قواعد التنظيمات الفدائية وتحديد مواقعها على خريطة المساحة لمدينة عمان وبقية المدن الاردنية . ٢ — وضع تقدير للقوى البشرية للتنظيمات الفدائية . ٣ — دراسة نوعية وكمية أسلحة الفدائيين في القواعد والمكاتب . ٤ — دراسة كاملة لقوات الميليشيا ومناطق تمركزها فيعمان والمدن الاخرى ودراسة تسليحها وتنظيمها وتركيبها . ٥ — متابعة ومراقبة عمليات تخزين الاسلحة ومصادرها وطرق عبورها للاردن ومصادر التموين . ٦ — متابعة اسماء المنتظمين في التنظيمات الفدائية من المدنيين والعسكريين ومراقبة نشاطهم . ٧ — القيام بعمليات تشهير ضد العمل الفدائي واستغلال الحوادث الفردية التي تقوم بها بعض العناصر الفدائية وتضخيمها واثارة الضجيج حولها وجعلها تبدو اساءات متعمدة من المقاومة الى الجماهير . ٨ — خلق جو من الشائعات لاحداث هوة بين الجماهير والمقاومة . ٩ — توزيع بيانات سياسية بتواقيع مختلفة تمجد الجيش والقوات المسلحة والنظام والسلطة وترد على ما يرد في بيانات المنظمات الفدائية المختلفة . ١٠ — العمل على شراء عناصر من داخل التنظيمات الفدائية لتكون جهاز معلومات للشعبة الخاصة واستخدام هذه العناصر لافتعال خلافات داخل المنظمات وبينها .
والحق بالشعبة الخاصة عدد من المنظمات الفرعية التابعة لها وذلك كي تستطيع تغطية البلاد جغرافيا وتغطية المهام الوظيفية المتنوعة التي انيطت بها ، ومن هذه المنظمات

المنظمة الهاشمية التي حددت منطقة عملها في معان في جنوب الاردن واوكل لها مهمة الاشتراك في تحريض العشائر ضد المقاومة وافتعال صدامات بين الطرفين ، والاتحاد الوطني الاردني ووضع له هدفان هما : اغتيال قادة المنظمات الفدائية والتصدي للعناصر الفدائية التي تتواجد في القرى الاردنية أو تمر بها ، ومقاومة كل تحرك للفدائيين ضد الجيش بقوة السلاح . ومن بين هذه المنظمات ايضا المنظمة الشعبية الاردنية لمساندة الجيش وهدفها خلق هوة بين الجيش والفدائيين وقطع الطريق على تحركات الفدائيين واطلاق النار عليهم والتحريض ضدهم .
وقد قسمت الشعبة الخاصة الى عدة اقسام متخصصة هي : ١ — قسم **المعلومات** : ومهمته الحصول على المعلومات وجمعها وتبويبها ، ويقسم هذا القسم الى أقسام فرعية هي : قسم التنظيمات الفدائية ، وقسم القوات المسلحة والامن العام ، وقسم الاحزاب ، وقسم الامن الاقتصادي المختص بالشركات والبنوك ، وقسم الامن السياسي المختص بالبعثات الدبلوماسية والسفارات . ٢ — قسم **الانذار** : ويتكون من عناصر تحتل مراكز حساسة واجبها اعطاء الانذار المبكر بصدد اي اجراء داخل القوات المسلحة او في حركة المقاومة قبل حدوثه ، ويعمل هذا القسم كقناة استخبارات احتياطية في حالة فشل قسم المعلومات في اكتشاف الاجراءات المشار اليها وهي لا تزال بعد في طور الاعداد. ٣ — قسم **الحرب النفسية** : وواجبه دراسة كافة البيانات الصادرة عن المنظمات والمساعدة في شن الحرب النفسية على المقاومة في مجلة « الجيش » وصحيفته وركن القوات المسلحة في الاذاعة والتلفزيون ، وكذلك أصدار بيانات للرد على البيانات السياسية والعقائدية للمقاومة . بالاضافة الى كتابة شعارات تمجد الجيش والسلطة بتوقيع « اللجنة الثورية للتوعية » ، وايضا تنظيم اطلاق الشائعات وترويجها وتحريكها. ٤ — قسم **التنفيذ** : وواجبه القيام بالعمليات العسكرية ضد المقاومة ، ويتكون من جهاز المغاوير الذي يقود جهاز الانصار . فكل مغاور يقود عشرة من الانصار . وجهاز الانصار يقود بدوره جهاز القاعدة المسلحة بحيث يقود كل نصير عشرة من اعضاء القاعدة فيتشكل من هؤلاء جميعا التنظيم الشعبي المسلح للشعبة الخاصة .
وقد خطط لحقن هذا التنظيم الشعبي ببضعة شعارات تشكل نوعا من « البرنامج السياسي » ، وابرز هذه الشعارات هي : آ — ان الثورة العربية الكبرى هي رائدة التحرر في العالم العربي . ب — ان النظام الملكي الهاشمي بقيادة الحسين بن طلال هو استمرار للثورة العربية الكبرى وهو المؤهل لقيادة الشعب نحو النصر في ظل الوحدة والحرية والحياة الافضل . جـ — ان وحدة ضفتي الاردن هي رمز الوحدة الحقيقية ونواة الوحدة الكبرى . د — ان التنسيق بين الفدائيين والقوات المسلحة الاردنية ضرورة قصوى وأن رفض المقاومة للتنسيق يلحق افدح الاضرار بالقضية .
لكن هذه الشعارات لم تكن سوى ستار يخفي الخطة الاساسية التي تهدف الى تصفية المقاومة بحجة ان التنظيمات الفدائية هي الذراع المسلح للافكار اليسارية «الهدامة»، وان الاردن يؤمن بالنظام الاقتصادي الحر ومرتبط بمصالح هذا النظام الاقتصادي الدولية ، وان هذه المنظمات هدفها القضاء على هذا النظام واقامة الاشتراكية . وحيث ان الاشتراكية والرأسمالية لا يمكن ان تلتقيا ، كذلك لا يمكن ان تلتقي منظمات المقاومة المسلحة مع النظام الملكي الاردني القائم ، فلا بد اذا من الصدام ان عاجلا او آجلا .
وبما ان افضل وسائل الدفاع هي الهجوم ، فلا بد من تنفيذ خطة هجومية تؤدي الى سحق المقاومة قبل ان يستفحل شرها ، ومن اجل ذلك يجب القيام بعمليات اشغال جانبية تبعد هذه التنظيمات عن دورها الاساسي فلا تعود متفرغة للعمل ضد اسرائيل وبذلك يهن الرباط القوي الذي يشد الجماهير الى حركة المقاومة . ومن ثم تعمل الشعبة الخاصة على افتعال صدامات وتناقضات وصراعات داخل كل منظمة من المنظمات وبين المنظمات بعضها ببعض ، في الوقت الذي تخلق فيه اجهزة الشعبة

الخاصة جوا من الشائعات يحفر هوة ما بين المقاومة والجماهير . وفي هذه الاثناء تكون الشعبة الخاصة قد اوجدت لنفسها قاعدة شعبية مسلحة تتصدى للمقاومة بالسلاح . وعندما تستفحل الصدامات بين المقاومة والتنظيم الشعبي للشعبة الخاصة يتدخل النظام حكما ومنقذا ، وتبرز حركة المقاومة وكأنهـا عدوة الشعب . وبالتالي تحرج المقاومة ويتقلص نفوذها سياسيا وتتضاءل قوتها عسكريا فتجر بفعل ضغط النظام الى مناطق محددة ومتفق عليها في الخطة لتكون هذه المناطق مناطق تقتيل نهائية للجهاز العسكري للتنظيمات بعيدا عن القاعدة الشعبية لها وبدون ردود فعل جماهيرية . ولا شك ان استقراء الاحداث التي وقعت قبيل أيلول (سبتمبر) وبعده تبين بما لا يطاله ريبة ان النظام الاردني وشعبته الخاصة اصابا نجاحا في مخططهما .

---

١ — Peake, *History and Tribes of Jordan,* Miami, Florida, 1958, p. 61.

٢ — لمتابعة تطور الجيش الاردني انظر :
P.J. Vatikiotis, *Politics and The Military in Jordan,* Frank Cass Co. Ltd., 1967.

وانظر ايضا بيك ، **المصدر السابق** . وايضا Godfrey Lias, *Glubb's Legion.* Evans Brothers Ltd., 1956.

٣ — J.B. Glubb, *The Story of The Arab Legion,* London: 1948.

ص ٣٤ ، والفصل الاول عموما .

٤ — **المصدر السابق** ، ص ١٤٩ .

٥ — للعدد التقريبي للجيش الاردني عام ١٩٧٠ ، انظر :
The Military Balance 1970-1971, The Institute For Strategic Studies, London, p. 41.

٦ — اول تعداد عام للسكن والمساكن ١٨/١١/١٩٦١ ، التقرير الاولي رقم ١٠ ، مديرية الاحصاءات العامة ، عمان .

٧ — **النشرة الاحصائية العامة** ، العدد العشرون ، العام ١٩٦٩ ، دائرة الاحصاءات العامة ، عمان .

٨ — هذا التبني محق لسببين : اولهما ارتفاع نسبة بدو الجنوب حيث محافظة معان الى مجموع عدد البدو حسب احصاء العام ١٩٦١ ، وثانيهما ان هذا المعدل هـو ادنى معدل بين المحافظات ، ومن الطبيعي ان يحسب ادنى المعدلات معدلا لنمو حجم البدو وذلك بسبب ارتفاع نسبة وفيات الاطفال بين البدو .

٩ — يذكر تقرير لمكتب الامم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي في بيروت (UNESOB) ان منظمة الاغذية والزراعة الدولية (FAO) تقدر عدد البدو في الاردن بـ ٨٠ الفا وان جامعة الدول العربية تقدره بـ ١٢٠ ألفا ، انظر :
UNESOB, *Sedentarisation and Settlement of Nomadic Populations in Selected Countries of the M.E.,* second draft, Feb. 1970, p. 5.

١٠ — فاتيكيوتس ، **المصدر السابق** ، ص ١٣٧ .

١١ — **المصدر نفسه** ، ص ١٤٥ .

١٢ — Jordan, *Budget Department,* Budget Laws, نقلا عن Krunful Fouad, *The Situation of Children and Youth in Jordan: Implications and Perspectives for Development.* Unpublished M.A. Thesis, A.U.B., August, 1970.

١٣ — F.A.O., *Jordan Country Report,* Rome 1967 (Restricted Report for the internal use of F.A.O).

١٤ — جلوب ، **المصدر السابق** ، ص ١٧٢ .

١٥ — **التقرير السنوي للعام ١٩٦٤ — ١٩٦٥** الصادر عن وزارة التربية والتعليم الاردنية ، عمان ، ص ٨٣ .

١٦ — فاتيكيوتس ، **المصدر السابق** ، ص ٢٧ .

١٧ — راجع التقارير السنويـة لوزارة التربية والتعليم الاردنية .

١٨ — **الاقصى** ١٧ حزيران (يونيو) ١٩٧٠ .

١٩ — مقابلة اجراها صحفيان اميركيان مع اللواء معن ابو نوار ، مديـر التوجيه المعنوي في الجيش الاردني ومسؤول الحرب النفسية فيه . لم تنشر هذه المقابلة ، لكن هناك نسخة منها محفوظة في ملفات مركز الابحاث .

٢٠ — **الاقصى** ٨/١٠/١٩٧٠ ، ص ٧ .

٢١ — **الاقصى** ١٢/١٠/١٩٧٠ ، ص ٣ .

٢٢ — **الاقصى** ٨/١٠/١٩٧٠ ، ص ٧ .

٢٣ — **الاقصى** ١٨/١١/١٩٧٠ ، ص ١٢ .

٢٤ — **الاقصى** ١٤/١٠/١٩٧٠ .

٢٥ — فاتيكيوتس ، **المصدر السابق** ، ص ١٤٥ .

٢٦ ـ **الاقصى** ١٩٧٠/٥/١١ .
٢٧ ـ جلوب ، **المصدر السابق** ، ص ١٦٠ .
٢٨ ـ وزع هذا البيان علـى نطاق واسع في الاردن ، وتوجد نسخة منه في ملفات مركـز الابحاث .
٢٩ ـ صحيفة **فتح** ١٩٧٠/٩/٧ ، ص ١ .
٣٠ ـ حسبت هذه الارقام التقريبية بمقارنة عدة مصادر اهمها النشرات الاحصائيـة السنوية الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة. خريطة وكالة الغوث ١٩٦٨ . الهجرة الداخلية والعد الشامل لمدن عمان والقدس والزرقاء والرصيفة واربد والعقبة ، دائرة الاحصاءات العامـة ١٩٦٧ .
٣١ ـ التعداد العام الاول ، الجداول النهائية ، مجلد رقم ١ ، ص ٣٠ .
٣٢ ـ الاردن، مجلس الاعمار ، **برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ١٩٦٤ ـ ١٩٧٠** ، (عمان ، ١٩٦٥) ، ص ٨٥ .
٣٣ ـ الاردن ، دائـرة الاحصاءات العامة ، **السكان والعمالة في القطاع الزراعي ١٩٦٧** ، (عمان ١٩٦٨) ، ص ٢٠ .
٣٤ ـ شرايحة ، د. وديع ، **التنمية الاقتصادية في الاردن** ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ١٧٦ .
٣٥ ـ فاتيكيوتس ، **المصدر السابق** ، ص ٤ .
٣٦ ـ انظر بيك ، **المصدر السابق** .
٣٧ ـ دروزة ، محمد عزة ، **العرب والعروبة** ، دمشق ١٩٦٠ ، ج ٢ ، ص ٤٤٥ .
٣٨ ـ **النهار** ١٩٧٠/٢/١٢ .
٣٩ ـ **الاقصـى** ١٩٧٠/٨/٥ ، تاريخ الرسالة ١٩٧٠/٨/٢ .
٤٠ ـ جميع المعلومات الواردة بهذا الخصوص مأخوذة من ملفات التحقيق مع عدد من قياديي الشعبة الخاصة المحفوظة في ارشيفه الرصد المركزي لحركة التحرير الوطنـي الفلسطيني « فتح » ويوجد نسخ منها في مركز الابحاث .

صدر عن مركز الابحاث في م. ت. ف.

BLACK SEPTEMBER

((سبتمبر الاسود))

٨ ل.ل.

" استنزاف " اسرائيل نتيجة الصراع العسكري

الدكتور يوسف عبد الله صايغ

في الذكرى الثامنة عشرة للثورة المصرية ، اي في تموز (يوليو) ١٩٧٠ ، وافق الرئيس الراحل جمال عبدالناصر على ايقاف اطلاق النار عبر قناة السويس (عند قبوله « مبادرة روجرز ») واوقف بذلك عملية « الاستنزاف » التي كان قد أعلن المباشرة بها في نفس الذكرى من العام السابق . وبالرغم من عدم اعطاء الاستنزاف تحديدا واضحا اذ لم تعين طبيعته وحدوده بدقة عند الاعلان عن مباشرة العملية او فيما بعد ، الا ان المحلل يستطيع ان يلاحظ من مجمل الاشارات الى عملية الاستنزاف ان هذه العمليـة كانت في ذهن الرئيس وذهن معاونيه تهدف الى القاء عبء مثلث الجوانب على اسرائيل : تدمير قسم من آلة الحرب الموجودة في منطقة المجابهة ، ابقاء التكلفة الاقتصادية للحرب (أن من حيث استخدام الموارد او التعبئة او التمويل او تشويش توزيع الموارد) مرتفعة ومرهقة، وانزال ما يمكن انزاله من اصابات بشرية . وكان يراد لهذا العبء او للاستنزاف ان يصبح جهاز ضغط على اسرائيل للقبول بالانسحاب من الاراضي العربية التي جرى احتلالها في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ — اي انه كان للعملية بمجملها هدف سياسي . اما في الجانب الاخر ، في الجبهة الشرقيـة ، فلم يقم اي مـن الجيوش النظامية في الاراضي المحـادة لاسرائيل بممارسة ، او باعلان ، عملية استنزاف ضد اسرائيل ، لا خلال السنة ١٩٦٩/ ١٩٧٠ حين مورست العملية على الجبهة الغربية ، ولا قبلها ولا بعدها حتى الساعة . على ان حركة المقاومة الفلسطينية ، ضمنا وتصريحا ، كانت منذ قيامها عام ١٩٦٥ ترمي بنشاطها داخل فلسطين المحتلة بأكملها وفي الاراضي السورية المحتلة، (ومن خلال نشاط احدى فصائلها في الاجواء او في الاراضي غير العربية اطلاقا) الى استنزاف اسرائيل، ولا يزال الاستنزاف الى اليوم هدفا في ذاتـه لدى المقاومة في السيـاق الزمني القصير والمتوسط ، ووسيلة في السياق الطويل من وسائل حرب التحـرير الشعبية الهادفة الى تحرير فلسطين . وهنا ايضا فان الاستنزاف كان ولا يزال يستهدف في ذهن قيادة المقاومة تحقيق نتائج اقتصادية ونفسية وعسكرية ، وبالتالي سياسية .

سأحاول في هذا البحث ان اقيم نتائج الاختبار العربي لعملية استنزاف اسرائيل مركزا في المقام الأول على النتائج الاقتصادية والبشرية التي يسهل قياسها ويتوفر حولها قسم من المعلومات اللازمة للتحليل . غير انني لن اتجاهل النتائج الاخرى غير الاقتصادية ، خاصة في استخراج بعض الاستنتاجات من مجمل التحليل في ختام البحث . وانني اعتقد ان الحاجة ملحة لأن نقيم النتائج بعناية ودقة وموضوعية بالرغم من امتداد وقف اطلاق النار حتى الساعة في الجبهة الغربية*، ومن انخفاض مستوى نشاط المقاومة الفلسطينية

* قدم هذا المقال للنشر في اواخر حزيران (يونيو) ١٩٧١ .

حجما وفاعلية عما كان عليه في العامين ١٩٦٧/٦٨ و١٩٦٨/٦٩ . فالجبهة الغربية قابلة للاشتعال من جديد اذا توصل الرئيس السادات ومعاونوه للاقتناع النهائي بعدم جدوى الاستمرار بوقف اطلاق النار في وجه التصلب الاسرائيلي والمطاطية الامريكية ، والمقاومة الفلسطينية قادرة على تصعيد عملياتها اذا توصل الملك حسين ومعاونوه لنفس الاقتناع النهائي واذا وجدت صيغة تستطيع المقاومة من ضمنها استعادة النشاط منطلقة مـن الارض الاردنية وظهرها في أمان،واذا قامت قيادة حركة المقاومة بدرس اختبارها الميداني واستخراج العبر منه ، وقامت باعادة تنظيمها لبناها وتدريبها لقواتها لمواجهة الوضع الدفاعي الذي طورته اسرائيل منذ ١٩٦٧ في وجه الفدائيين ولتنويع عملياتها توخيا لرفع فاعليتها . وانني اعتقد ان القيادات العربية السياسية والعسكرية المرشحة قواتها لان تنشط في النطاق الاستنزافي مدعوة الى درس موضوع الاستنـزاف من حيث حقيقتـه وفاعليته في الماضي ، وشروط نجاحه في المستقبل ، والى التبصر بنتائج منطق الاستنزاف اذا اريد له حقا ان يكون فاعلا ومؤثرا . واخيرا فان الواجب العلمي يدعو ايضا الى درس مدى الاستنزاف الذي عاناه العرب نتيجة رد الفعل الاسرائيلي لعمليتي الاستنزاف اللتين عمدت اليهما الجمهورية العربية المتحدة وحركة المقاومة الفلسطينية ، لانه لا يمكن تقييم حصيلة العمليتين دون ان نأخذ بالاعتبار الجانب الآخـر اي العربي من « كشف الحساب » ــ هذا مع العلم ان محور اهتمامنا سيظل اثر الاستنزاف على اسرائيل .

الاستنزاف في الجانب الاسرائيلي

أولا : الناحية الاقتصادية والبشرية :

في منطلق بحث الآثار الاقتصادية المحض للاستنزاف ينبغي ان نشدد على امرين يجب ان يظلا ماثلين للاذهان : ١ ــ ان المحلل الاقتصادي العربي عليه ان يخرج من منهجية التحليل التقليدي الضيق وعن القيم المألوفة عندما يبحث في العوامل والقيم التي تحرك التصرف الاقتصادي وتوجه المقررات الاقتصادية في اسرائيل . ففي القضايا التي تتعلق بمصير الدولة والمجتمع الاسرائيليين تخضع الغـايات والاهداف الاقتصادية للغايات والاهداف المصيرية . ومع ان كل موقف او قرار اقتصادي يظل خاضعا لحساب الكلفة والمردود (او لحساب فاعلية الكلفة Cost - effectiveness) الا ان ما يقرر بالنهاية بين عدة بدائل ممكنة هو مصلحة الدولة والمجتمع . هذا ما يفسر قيام الكثير من المستوطنات والمصانع في اسرائيل ، او بنـاء الطرق او شبكات الري التـي لا يبررهـا الحساب الاقتصادي وحده ــ ذلك انها تجد تبريرها على صعيد عسكري او سياسي او اعلامي ، اي على صعيد مصلحة الدولة والمجتمع . وبالتالي فان اعتبارات الدولة لا الاعتبارات الاقتصادية المحض هي التي تقرر في اسرائيل حجم الموارد التي ينتجها المجتمع والتي يستقدمها ، ونمط توزيع الموارد المتاحة ، والاولويات في استخدامات الموارد . ٢ ــ ان المؤشرات الواجب تعيينها وتفحصها في سبيل قياس مدى الاستنزاف الاقتصادي الناجم عن الصراع بين العرب واسرائيل تشمل في الواقع عددا كبيرا من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية ــ كما اشرت قبلا . على انني في المجال الحالي لن اتعرض الا لعدد محدود مـن المؤشرات التي تتأثر مباشرة ــ وتؤثر مبـاشرة ــ في تقييم حقيقة الاستنزاف ومدى قدرة المجتمع على تحمله . هـذه المؤشرات المختارة هي : أ) حجم السكان ونموه ، ب) جملة الموارد المتاحة ومصادرها ، ج) العبء العسكري وتمويله . هذا وانني الحق ثلاثة جداول بالمقال غرضها وضع البحث في سياقه الزمني الواسع الممتد منذ قيام الدولة ولنهاية ١٩٧٠ . وسيقدم الجدول (١) تطور نمو السكان بعامليه: الهجرة الصافية والنمو الطبيعي . كما سيقدم الجدول (٢) تطور ميزان المدفوعات ،

والمعونات الخارجية ، والناتج القومي ، وجملة الموارد المتاحة . وسيقدم الجدول (٣) تطور الاحتياطي العام للعملات الاجنبية .

١ـ حجم السكان وعوامل نمـوه ، وحجم الاصابات الاسرائيلية : تستهدف عمليـة الاستنزاف السكان ، الى جانب استهدافها للموارد والمنشآت الاقتصادية ، ولآلة الحرب بالذات . والجدير بالذكر ان المجتمع الاسرائيلي يسعى كثيرا لتجنب الخسائر في الارواح، وتعتبر وفاة الجندي او المدني حدثا هاما تشعر به وتتألم من جرائه القرية او المستوطنة ككل . من هنا كانت اهمية التدقيق في تطور حجم السكان ، وفي معدل الهجرة الصافية الى البلاد ومعدل التزايد الطبيعي ، وهما مصدر نمو حجم السكان ، الى جانب دراسة حجم الاصابات التي اوقعتها عمليات الاستنزاف بالاسرائيليين ، بين قتلى وجرحى .

اذا دققنا في الجدول (١) لرأينا هبوطا مستمرا في الهجرة الصافية بعد ١٩٦٢ استمر حتى نهاية ١٩٦٧ ، ففي حين بلغت الهجرة الصافية ٥٥،٠٠٠ لعام ١٩٦٢ تدنت الى ٤،٣٠٠ لعام ١٩٦٧ ، وكان اشد الانخفاض في السنوات ١٩٦٥ و١٩٦٦ و١٩٦٧ ، الا ان الرقم ارتفع قليلا في ١٩٦٨ بحيث بلغ ١٢،٧٠٠ كما بلغ ٢١،٥٠٠ لعام ١٩٦٩ . واذا نظرنا في مجمل الارقام من ايار (مايو) ١٩٤٨ لنهاية ١٩٦٩ لوجدنا ان الهجرة الصافية الى البلاد تشكل ٦١،٤ بالمئة من مجمل زيادة السكان بين هذين التاريخين . أما تزايد السكان الطبيعي فيتراوح بين ١،٦ و١،٨ بالمئة سنويا في المتوسط . مقابل هذه الوقائع، وبموجب ما تورده المصادر الاسرائيلية الرسمية ، فان خسائر الاسرائيليين بين وقف اطلاق النار في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ونهاية حزيران (يونيو) ١٩٧٠ بلغت ٢٩٦٣ اصابة على جميع الجبهات منها ٧٦٣ قتيلا (١٠٠ مدني و٦٦٣ عسكريا) و٢٢٠٠ جريح (٦٠٠ مدني و١٦٠٠ عسكري)*. ويعود القسم الاكبر من هذه الاصابات الى نشاط الجبهة الغربية والباقي كله تقريبا الى نشاط الفدائيين . غير ان هذه الارقام تمثل الحد الادنى للاصابات ، فاسرائيل تموه احصاءاتها وتخفي قسما من اصاباتها في صيغ شتى احدها « حوادث السير والطرقات » **. وقد جاء في تحقيق لوكالة الانباء الامريكية « يونايتدبرس » في ٣ حزيران ١٩٧٠ ان « جميع الدلائل » تشير الى ان اسرائيل خسرت اكثر من ٤٠٠٠ جندي منذ ٥ حزيران ١٩٦٧ بينما ادعت اسرائيل (كما ورد في تحقيق « لرويتر » قبل ذلك بيوم واحد) انهـا خسرت ٥٥٠ جنديا منذ مـا بعد حرب الايام الستة ***. فاذا اعتمدنا تحقيق اليونايتدبرس اساسا لتجاوز عدد القتلى العسكريين

---

* راجع حول هذا الموضوع ، عدا البيانات الاسرائيلية في حزيران ١٩٧٠ ، مجلة « **معراكوت** » الاسرائيلية، عدد ٢٠٤ مجلد ٥٥ (يناير / فبراير ١٩٧٠) التي نشرت دراستين اولاهما بموضوع « الامن في اسرائيل ـ السنة الثالثة بعد حرب الايام الستة » للبريغادير جنرال يهوشع رافيف السكرتير العسكري لوزير الدفاع دايان ، والاخرى بموضوع « المناطق المحتلة ـ السياسة والتطبيق » للبريغادير جنرال شلومو غـازيت المنسق الرئيسي في المناطق المحتلة . وقد اعتمدنا الترجمة الانكليزية للدراستين الموجودة في ملفات مركـز الابحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية . اما الارقام الاخرى والاقرب عهدا للاصابات العربية والاسرائيلية حسبما أوردتها المصادر العربية والاسرائيلية على التوالي ، فقد جمعت من المجلدات السنوية التي يصدرها مركز الابحاث سجلا للاحداث ، وبالتحديد اعتمدنا « **اليوميات الفلسطينية** » للسنوات ١٩٦٧ و١٩٦٨ و١٩٦٩ و١٩٧٠ .

** انظر في هذا الصدد هشام شرابي ، « **الفدائيون : صدقهم وفاعليتهم** » قسم ٦ ص ٢٧ ـ ٣٠ وملحق ٢ أ و ب (النص العربي للكتيب نشرته مؤسسة الدراسات الفلسطينية) وكذلك الياس شوفاني، « **التضليل في البلاغات الاسرائيلية** » ـ مذكرة نشرها مركز الابحاث (ستانسل) .

*** من ترجمة تحقيق اليونايتدبرس كما جاء في « **الاهرام** » في ٤ حزيران ١٩٧٠ . ويلاحظ الفرق بين رقم ٦٦٣ قتيلا عسكريا الوارد اعلاه ورقم ٥٥٠ الوارد في تحقيق رويتر .

بعد وقف اطلاق النار ٣٢٣٩ (اي ٤٠٠٠ ناقصا قتلى حرب الايام الستة وعددهم حسب الاحصاءات الاسرائيلية ٧٦١) . وهكذا تكون نسبة هـذا الرقم الاخير الى الرقـم الاسرائيلي الرسمي الوارد في تحقيق رويتر نحو ٦ الى واحد . ولو طبقنا نفس النسبة لعدد الجرحى لبلغ عدد هؤلاء بعد التصحيح اكثر من ١٩٤٠٠ ، لكننا نفضل ان نستخدم نسبة ١:٣ وهي نسبة الجرحى الى القتلى في الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية ، فنخرج برقم تقريبي هو ٩٧٠٠ للجرحى. مقابل هذين الطقمين من الارقام : الاسرائيلي الرسمي، والصحفي المستند الى تحقيق خاص ، يوجد طقم ثالث هو الاحصاءات العربية بموجب البلاغات الحكومية والفدائية . وبموجب هذه البلاغات فان اسرائيل خسرت في الفترة المبينة فيما سبق ٥٠٠٦ قتلى و ٩١١٠ جرحى بين عسكري ومدني (ومن المعلوم أن نصيبا كبيرا من هذه الارقام ورد في بلاغات الفدائيين التي لا تتميز بدقة التعبير اذ تتحدث في الغالب عن ايقاع كذا اصابات « بين قتلى وجرحى » . اما سبب عدم الدقة فواضح وهو عدم التمكن من التحقق من الاصابات الفعلية في معظم الحالات) .

دون الدخول في جدل حول صدق الارقام الاسرائيلية الرسمية او التلاعب بها وخفضها عمدا ، نستطيع فورا ادراك مدى انخفاضها بالمقارنة مع تزايد السكان الطبيعـي في اسرائيل ، فضلا عن الهجرة الصافية الى البلاد . والاستنتاج الرقمي المجرد يشير الى ان اسرائيل لا تتعرض لخطر استنزاف بشري على أساس اختبار ما بعد حرب حزيران، حتى لو أخذنا بالاعتبار الارقام التي اوردتها وكالة « يونايتد برس » ، في حين أن خسائر حرب ١٩٤٨ كانت حتما مرتفعة وخطيرة جدا حتى بالمقارنة مع حجم السكان الحالـي الذي يبلغ اربعة اضعاف ما كان عليه الحجم عند اعلان قيام الدولة* .

غير ان الاستنتاج الرقمي ليس الاستنتاج الوحيد الممكن او المفضل . فالمعرفة بنوازع وعلائق المجتمع في اسرائيـل ، وبشعور « الكلوستروفوبيا » المسيطر ، وبالحساسية المستمرة لضآلة حجم السكان مقارنا بحجم سكان المحيط العربي ، وبرد الفعل العاطفي لوقوع اصابات اسرائيلية — كل هذا مما يشير الى ان الامر يغدو خطيرا جدا في نظر القادة الاسرائيليين قبل ارتفاع الاصابات الى مستوى قتلى ١٩٤٨/٤٩ النسبي (الذي بلغ نحو ١ بالمئة من جملة السكان اليهود في ذلك الحين خلال حوالي السنة) ، فـان التزايد الوسطي في عـدد السكان في الستينـات يبلغ نحو ٦٥٠٠٠ ، منهـا نحـو ٣٦٠٠٠ نتيجة التزايد الطبيعي و٢٩٠٠٠ نتيجة الهجرة الصافية . ومن الواضح ان الاصابات التي اوقعت بالاسرائيليين (بين قتلى وجرحى) بموجب احصائياتهم بلغـت نحو ١٠٠٠ سنويا بين منتصف عام ١٩٦٧ ومنتصف عام ١٩٧٠ وهو رقم يبلغ مجرد ١٫٥ بالمئة من التزايد السكاني الوسطي السنوي في الستينات . أما اذا اخذنا الارقام المصححة في ضوء تحقيق « اليونايتد برس » (اي نحو ١٢٩٣٩ بين قتيل وجريح) لكان عدد الاصابات السنوي يمثل نحو ٦٫٦ بالمئة من التزايد السكاني الوسطي .

ولئن كان من المستحيل التكهن بالمستوى الذي تبلغ عنده الاصابات حد «مستوى الحرج» (Critical level) او حد الاحتمال ، الذي اذا جـرى تخطيه تقـوم اسرائيـل بعـده بتصعيد خطير لرد الفعل قد يبلغ حد الحرب ، فان من السهل القول اننا دون ذلـك المستوى — خاصة فيما يتعلق بعدد القتلى بالذات . ومع ادراكي لعظم المخاطرة فـي

* تشير دراسة رافيف ان قتلى الصهيونيين في حرب ١٩٤٨ (وهي اقصر زمنيا بكثير من الفترة التي هـي موضوع بحثنا) بلغوا ٦٢٠٠ قتيل ، ومن المعروف ان معظم هـؤلاء وقعوا خلال المجابهـة مع المقاتلـين الفلسطينيين .

اقتراح رقم وسطي الا أني لاتساءل فيما اذا كان ايقاع خمسة او ستة قتلى يوميا ، مثلا ، على امتداد السنة لا يمثل مستوى الحرج الذي يفصل بين القبول بامتصاص الخسائر دون الاقدام على تصعيد الردع تصعيدا خطيرا ، والانتقال الى حالة التصعيد .

فلو افترضنا ان عمليات الاستنزاف تؤدي الى وقوع نحو ٢٠٠٠ قتيل اسرائيلي في السنة (وافترضنا — كما بينت — ان هذا الرقم يمثل حدود استيعاب اسرائيل للاصابات دون التصعيد الخطير) ، وافترضنا الى جانب ذلك وقوع ثلاثة جرحى مقابل كل قتيل ، لبلغ مجموع الاصابات نحو ٦٠٠٠ في السنة الواحدة وهو رقم لا يزال على ارتفاعه يمثل ٩٫٢ بالمئة من التزايد في السكان بشقيه ، وخمس من واحد بالمئة اي ٠٫٢٪ من جملة السكان اليهود في اسرائيل — لكنه مع ضآلته يشكل عندئذ حد الاحتمال في اسرائيل .

ان هذا الاستنتاج — ونعترف انه يقوم على مجرد فرضيات — يبرز امرا في غاية الاهمية: هو أن احد اوجه الارهاق الناتج عن الاستنزاف (وهو وجه الخسائر البشرية) يلعب فيما اعتقد في اسرائيل دورا أكبر بكثير مما يستدل من الارقام الجامدة ، واكبر بكثير مما يعنيه وقوع نفس عدد الاصابات في صفوف المقاومة الفلسطينية وصفوف جيش ج ع م (وهما القوتان اللتان مارستا عملية الاستنزاف) . على ان افتراض كون حد الاحتمال لدى الجيش المصري والمقاومة الفلسطينية اعلى مما هو لدى اسرائيل ينبغي الا يفهم منه عدم الاكتراث العربي بالضحايا* ، وانما في الدرجة الاولى عدم القدرة حاليا على التصعيد حتى الحرب عندما يتخطى حجم الاصابات العربية حد الاحتمال العربي . أي ان التصعيد رهن في الدرجة الاولى **بالقدرة** على التصعيد اكثر مما هو برد الفعل النفسي لسقوط الضحايا . وبهذه المناسبة يجدر بنا أن نذكر ان التوتر والتمزق النفسي نتيجة الخسائر البشرية يشكل حسابا ذا جانبين . ففي حين أنه يؤدي الى الوهن وهبوط الثقة بالذات ، فانه أيضا في نفس المجتمع (خاصة المجتمع الاسرائيلي الحركي والمتأثر بالحوافز والقوي عسكريا) قد يؤدي الى المزيد من الاصرار على القتال والحفاظ على التفوق . والواضح حتى الان ان حصيلة الحساب لدى الفريق الاسرائيلي تظهر انه يستخرج من اصاباته حافزا للضرب المتصاعد الشدة اكثر مما يفعل الفريق العربي . وهنا أيضا فان هذه الملاحظة لا يصح اعادتها الى سبب فرد ، فان حصيلة الحساب هي بدورها رهن بالقدرة العسكرية النسبية بين فريقي المجابهة .

في ختام بحثنا لناحية الخسائر البشرية ، ينبغي ان نتعرض لخرافة ذات انتشار في العالم العربي المحيط باسرائيل خاصة ، من أن الهجرة الى اسرائيل تنخفض دوما في اعقاب المجابهات العسكرية بين العرب واسرائيل ، وانها بالتحديد انخفضت بعد عام ١٩٦٧ بسبب نشاط المقاومة الفلسطينية** . ان الارقام تثبت العكس ، كما يتبين من مراجعة الجدول (١) حيث يظهر ان موجات الهجرة الصافية الكبرى جاءت في الفترات ١٩٤٨ — ٥١ و١٩٥٥ — ٥٧ و١٩٦٨ — ٦٩ وهي بالذات فترات رافقت وتلت المجابهات الثلاث الكبرى في الاعوام ١٩٤٨/٤٩ و١٩٥٦ و١٩٦٧ على التوالي .

---

* هذا مع الاعتراف ان للاستشهاد وهجا خاصا لدى العرب وهو يثير رد فعل ثقافي واجتماعي مختلف عما هو لدى اسرائيل .

** بين من اطلقوا هذا الادعاء احد القياديين في احدى اكبر التنظيمات الفدائية وذلك من على منبر الندوة العالمية الثانية من اجل فلسطين المنعقدة في منتصف شباط (فبراير) ١٩٧١ في الكويت .

٢ ــ جملة الموارد المتاحة ومصادرها : يقع العبء الاقتصـــادي الاساسي في اي صراع عسكري على الناتج القومي . ومن المؤكد ان الناتج القومي الاسرائيلي نمـــا بنسبة مرتفعة جدا بين ١٩٤٩ ونهاية ١٩٧٠ (فيما عدا ١٩٦٦ و١٩٦٧ كما يتضح من الجدول «٢») ــ اذ حقق نموا سنويا متوسطا يبلغ نحو ١٠ بالمئة . والجدير بالذكر ان ابتداء انخفاض النمو في عام ١٩٦٥ ، اذ هبط الى ٨،٢ ، ثم انخفاضه الى ٦،٠ بالمئة في عام ١٩٦٦ و١،٢ بالمئة في عام ١٩٦٧ ، كان نتيجة سياسة انكماش **متعمدة** وضعت سنـــة ١٩٦٤ لغرض الحد من مدى الاضطرار للاعتماد على الموارد الاقتصادية الخارجية . ويكفي للتدليل على مدى هذا الاعتماد ان المتوسط السنوي لحجم عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات لحقبة الخمسينات (١٩٥٠ لغاية ١٩٥٩) بلغ ٢٩٧ مليون دولار ، في حين بلغ هذا المتوسط السنوي لحقبة الستينات (١٩٦٠ ــ ١٩٧٠) مبلـــغ ٦٠٤ ملايين دولار .

هنالك تناقض **ظاهري** بين اطراد تصاعد الناتج القومي في اسرائيل واطراد تزايد العجز في الحساب الجاري بميزان المدفوعات ، حسبما يتبين من الجدول (٢) . اما تفسير هذا التناقض فهو ان المجتمع الاسرائيلي يحاول ان يحقق اربعة اهداف ضخمة في ذات الوقت هي : أ) الحفاظ على جيش قوي مسلح بأحدث الاسلحة والمعدات ، ب) استقبـــال واستيعاب كل المهاجرين اليهود الراغبين في الاستيطان ، ج) الحفاظ على معدل مرتفع للنمو الاقتصادي ، د) تأمين خدمات عامة مرتفعة المستوى وواسعة النطاق .

ومن هنا يتضح اضطرار اسرائيل باستمرار للحصول على موارد خارجية ضخمة لتتمكن البلاد بما يتحقق لديها من موارد اجمالية يوفرها الناتج القومي زائدا المعونات الخارجية من النهوض بالاهداف الاربعة معا وفي آن واحد . واذن فمن الضروري عند بحث قدرة اسرائيل على مجابهة حرب الاستنزاف الاقتصادي ان تبحث هذه القدرة في ضوء **واقع الموارد المتاحة جملة** لا الناتج القومي فحسب . وينبغي الايضاح فورا ان هذه المـــوارد المتاحة لاسرائيل تألفت من (١) الناتج القومي زائدا (٢) تفوق المستوردات على المصدرات المعروف « بفائض الاستيراد » الذي يعادل عجز الحساب الجاري ــ زائدا (٣) تفوق المعونات الخارجية على هذا العجز اي على فائض الاستيراد ــ ذلك ان حجم المعونات في السنوات السابقة لعام ١٩٦٨ كان يتفوق على عجز الحساب الجـــاري ، مما مكـــن اسرائيل من تجميع احتياطي ضخم من العملات الاجنبية بنهاية ١٩٦٧ . غير ان الوضع انقلب في الاعوام ١٩٦٨ و ١٩٦٩ و ١٩٧٠ اذ زاد العجز عـــن المعونـــات الاقتصادية الخارجية مما ادى الى المزيد من الضغط على احتياطي العملات الاجنبية (حسبما يتضح في الجدول «٣») .

والجدير بالذكر في صدد الناتج القومي وجملة الموارد المتاحة هو ارتفاع نسبة « فائض الاستيراد » للناتج القومي ولجملة الموارد المتاحة اذ تأرجحت هذه النسبة في حقبـــة الستينات بين ١١،٣ بالمئة حدا ادنى لعام ١٩٦٦ ، و٢٤،٧ بالمئة حدا اعلى لعام ١٩٧٠، قياسا بالناتج القومي ، وبين ١٠،١ بالمئة و٢٠،٠ بالمئة بالنسبة لجملة الموارد المتاحة ، وكان متوسطها العام للسنوات ١٩٦٠ ــ ١٩٧٠ نحو ١٦،٨ بالمئة للناتج القومي و١٤،٣ بالمئة بالنسبة لجملة الموارد المتاحة . وقد ارتفعت النسبة بانتظام من عام ١٩٦٦ ولنهاية عام ١٩٧٠ .

نود ان نتوقف قليلا هنا لنمعن النظر في ادعاء يطرحه بعض المفكرين من آن لاخر ، من أن عملية الاستنزاف تؤدي الى خفض الناتج القومي بشكل خطير لا يقوى الاقتصـــاد

الاسرائيلي على تحمله طويلا . وفي سبيل تقييم سلامة هـذا الادعاء نقدم فرضيتين : ا) ان اسرائيل عبأت جيشا من ٣٠٠،٠٠٠ مقاتل اي نحو ١٢ بالمئة من السكان او ٣٠ بالمئة من قوة العمل ، ب) ان عملية الاستنزاف امتدت ثلاثة شهور على هذا المستوى من التعبئة .

لا نستطيع مـن اجل اغـراض التحليل ان نتخيـل وضعا افضـل مـن هذا فـي المستقبل القريب بالنسبة للعرب . فاذا صحت الفرضيتان يخرج ٣٠ بالمئة من قوة العمل من نطاق الانتاج لمدة ثلاثة شهور اي لمدة ٢٥ بالمئة من السنة . اي ان الناتج القومي سينخفض بمقدار ٧،٥ بالمئة في تلـك السنة (٣٠٪ × ٢٥٪ × ١٠٠) . ويتضح فورا ان هذا الانخفاض خطير لكنه لا يشكل عبئا يقصم ظهر اسرائيل (فهو يعادل أو ينقص قليلا عن نسبة النمو المخطط للسنوات القليلة المقبلة والذي هو ٨ ــ ٨،٥ بالمئة سنويا) . وبالطبع فان الامر يكون أسهل احتمالا متى قارنا الخسارة الانتاجيـة بجملة الموارد المتاحة ، التي يرجح ان تعوض (من خلال فائض الاستيراد) تدني الانتاج . اما دلالة هذا المثال الحسابي ففي ان الاستنزاف الاقتصادي بالنسبة للناتج القومي لن يكون عاملا حاسما ما لم تتوفر في عملية الاستنزاف شروط أخرى سنعرضها فيما بعد .

اشرنا فيما سبق الى وضع ميزان المدفوعات . بقي أن نضيف ان الاقتصاد الاسرائيلي يبرز ظاهرة جديرة بالاهتمام هي ارتفاع المصدرات (من منظورة سلعية وغير منظورة اي خدمات) من سنة لاخرى بنسبة مئوية تفوق كثيرا ارتفاع المستوردات ، وبنفس الوقت فانه يعاني من تزايد الفجوة اتساعا بالارقام المطلقة بين المستوردات والمصدرات. وتفسير هذه الظاهرة هو في الحجم الضخم للفجوة في سنة الاساس ، مما يجعل التقاء حجم المصدرات بحجم المستوردات في ضوء اختبار السنوات ١٩٤٩ ــ ١٩٧٠ بعيدا جدا ما لم تقرر الدولة التخلي عن هدف أو اكثر من اهدافها الاربعة التي عددناها فيما مـر ــ وبالتالي ما لم يقبل المجتمع بتحديد صارم في قدرته العسكريـة ، او في استيعـابه للمهاجرين الجدد ، أو في نموه الاقتصادي ، او في تمتعه بالخدمات العامة ، او في مزيج ما من هذه الاغراض .

والظاهر من التمعن بالروحية والمواقف والنوازع التي تحـرك المجتمـع الاسرائيلي والصهيونية عامة،ان اسرائيل ستظل متمسكة بالاهداف الاربعة وبالتالي ستظل مضطرة للاعتماد الكبير على المعونات الخارجية . والظاهر كذلك انها ستظل قادرة على استدرار المعونات التي تحتاجها سواء كانت المعونات ضخمة جدا في فترات الازمات (كما حدث في ١٩٥٥ ــ ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ــ ١٩٧٠) او أقل ضخامة في الفترات الهادئة نسبيـا . (الجدول «٢») . ولعل من الجائز القول بهذا الصدد ان انسياب المساعدات الاقتصادية الخارجية ضمن حدود معقولة في فترات الهدوء العسكري (مثلا ٥٠٠ مليـون دولار سنويا) يمكن اعتباره أمرا قابل الاستمرار في المستقبل المنظور مما يجيز اعتبار هذه المساعدات قطاعا اقتصاديا اسرائيليا كقطاع النفط في الكويت او العراق مثلا وان يكن مصدر المساعدات خارجيا وذا صفة خاصة . اما في فترات الازمات فان حجم الانسياب يصبح اكثر ضخامة بكثير .

ولعل الدليل القوي على الادعاء بقدرة اسرائيل على استدرار المساعدات هـو تزايد المعونات عبر السنين مع تزايد الحاجة اليها ، وتفوق المعونات على العجز في الحساب الجاري من عام ١٩٤٩ حتى نهاية عام ١٩٦٧ . فبنهاية سنة ١٩٦٦ كان قد تجمع لـدى اسرائيل بفضل هذا التفوق احتياطي من العملات الاجنبية بلغ ٧١٣ مليون دولار . فاذا

اضفنا مبلغ ٢٩٣ مليونا وهو الفائض لعام ١٩٦٧ لارتفع الاحتياطي بنهايـــة ١٩٦٧ الى ١٠٠٦ ملايين دولار . على ان عام ١٩٦٨ شـهد ظاهرة جديدة هي تفـــوق العجز في الحساب الجاري على المعونات الخارجية بمقدار ٢٣ مليونا وقد تكررت هـــذه الظاهرة في عام ١٩٦٩ بعجز قدره ٢٠١ مليون . كما تشـير البيانات الاولية الى انخفاض المعونات دون العجز بمقدار ١٥ مليون دولار لعام ١٩٧٠ — مما خفض الاحتياطي بنهاية ١٩٦٩ الى ٧٨٢ مليونا وبنهاية ١٩٧٠ الى ٧٦٧ مليونا (الجدول «٣») . غير ان تقرير بنـــك اسرائيل لعام ١٩٦٩ (ص ٥٤) يسجل ان مجموع احتياطي النقد الاجنبي كان بنهاية ١٩٦٩ ٣٦٩ مليون دولار كما ذكر عدد من البيانات الصحفية الغربية الى ان الاحتياطي بنهاية ١٩٧٠ هبط دون ذلك بحيث تأرجح بين ٣٠٠ و ٣٥٠ مليون دولار ، مما يشير الى ان اسرائيل استخدمت حوالي ٤٥٠ مليون دولار من احتياطي عملاتهـــا الاجنبية خلال ١٩٦٨ و١٩٦٩ و ١٩٧٠ لمشتريات (أسلحة في الغالب) خارج قيود ميزان المدفوعات اي بالاضـافة الى ما ترتب من مدفوعات من اصل الموارد الجارية في ميزان المدفوعات .

اخيرا ، في هذا المجال ، تنبغي الاشـارة الى تراكم الدين الخارجي على اسرائيل خـــلال السنوات ١٩٤٩ — ١٩٦٩ بحيث بلغ هذا الدين ٢٠١٨ مليون دولار بنهاية ١٩٦٩ . على ان قسما يذكر من هذا المبلغ يشكل سندات دين وهي طبعا لا تشكل عبئا يقلق اسرائيل لان حاملي هذه السندات هم من الصهيونيين في الغالب . (بلغت قيمة السندات وحدها بنهاية ١٩٦٩ حوالي ٨٨٤ مليون دولار)*.

ماذا نستطيع ان نستخلص من صورة الوضـع الاقتصادي الاسرائيلي بالنسبة لجملـــة الموارد المتاحة ونصيب الجهد العسكري منها ؟ هنالك ثلاثة استنتاجات يمكن استخلاصها من هذا التحليل ومن التمعن بأثر الاستنزاف على الموارد الاقتصادية :

١ — ان ما يخصص من الموارد للاغراض العسكرية ، وهو يمثل ٢٥ — ٣٣ بالمئة من الناتج القومي القائم وأقل من ذلك بقليل من جملة الموارد المتاحة ، كما سنبين في القسم التالي من البحث ، ليس كله او معظمه بسبب عملية الاستنزاف ، انما نسبة صغيرة منه . فما يمتصه الجهد العسكري من موارد اقتصادية الهدف منه هو الحفـــاظ على مستوى رفيع من الاستعداد العسكري وعلى التفوق العسكري تجاه العرب في غياب التسوية السياسية المرضية لاسرائيل . أما عملية الاستنزاف فمع انها لا يمكن الا ان تؤدي الى زيادة في توجيه الموارد صوب الجهد العسكري ، غير أن هذه الزيادة ظلت هامشية فحسب بالنسبة للناتج القومي وان تكن طبعا ذات شأن اكبر بالنسبة للموازنة الدفاعية . وفي تقديري فان كلفة الاستنزاف تبلغ نحو ٣٠٠ مليون دولار سنويا وهو رقم يشمل كلفة رفع التعبئة بنحو ٢٥،٠٠٠ الى ٣٠،٠٠٠ جندي لمجابهة المقاومة الفلسطينية ولرفع عدد الجنود المرابطين على القناة تحت ضغط عمليات الاستنزاف هناك ، زائدا كلفة التحصينات والمنشآت الاخرى التي اقيمت خصيصا لمجابهة الفدائيين ومنعهم من التسرب ولوقاية الجنود على القناة من القصف المدفعي والجوي ، زائدا تعطيـــل دورة الحياة الاقتصادية بسبب نشاط الفدائيين في مناطق الحدود خاصة (نصيب ارتفاع الكلفة العسكرية نحو ٢٥٠ مليون دولار وتعطيل الاقتصاد نحو ٥٠ مليونا) .

٢ — ان الموارد التي يستهلكها القطاع العسكري الاسرائيلي بتشعباته وضخامته ولكافة اغراضـه كانت حتى الان من ضمن طاقة اسرائيل ومناصريها — وان تكن بوادر الارهاق

---

* جميع هذه الاحصائيات مأخوذة من التقرير السنوي لبنك اسرائيل عام ١٩٦٩ .

بدات تظهر بدليل عجز المساعدات الاقتصادية الاجنبية خلال ١٩٦٨ و١٩٦٩ و ١٩٧٠ عن سد عجز الحساب الجاري بميزان المدفوعات بما جملته ٢٣٩ مليون دولار ، والاضطرار لخفض احتياطي العملات الاجنبية خلال نفس الاعوام بمقدار ٦٥٦ مليون دولار . غير ان هذه الظاهرة المقلقة لاسرائيل عولجت خلال ١٩٧٠ والنصف الاول من ١٩٧١ بتصاعد المعونات الرسمية الامريكية تصاعدا شاهقا بحيث بلغت ١٠٠٠ مليون دولار للعامين ١٩٧٠ و١٩٧١ حول منها ٥٠٠ مليون لعام ١٩٧٠ و ٣٠٠ حتى الان لعام ١٩٧١ مع الوعد بتحويل الرصيد وهو ٢٠٠ في الاشهر المقبلة من ١٩٧١ . (وكذلك فان التقارير الاولى تشير الى تصاعد المعونات من المانيا الاتحادية بموجب اتفاقية التعويضات الفردية) . ويلاحظ ان هذا التصاعد في المعونة الامريكية والالمانية جاء بموازاة ازدياد متاعب اسرائيل الاقتصادية بالنسبة للمتاح من القطع الاجنبي مقارنا بالحاجة للقطع الاجنبي ، فان عجز ميزان المدفوعات لعام ١٩٧٠ — كما بينا — بلغ ١٢٦٥ مليون دولار (أي بما يفوق العجز لعام ١٩٦٩ بمبلغ ٣٦٥ مليون دولار — مع العلم ان العجز لعام ١٩٦٩ كان رقما قياسيا) ، كما ان عام ١٩٧١ يبدو وكأنه سيكون على نفس مستوى عام ١٩٧٠ بالنسبة للعجز .

٣ — الاستنتاج الثالث ان تطور الاقتصاد الاسرائيلي عبر السنين (فيما عدا ١٩٦٦ و١٩٦٧) كان يسجل نموا حقيقيا ملحوظا (اي بالاسعار الثابتة) بلغ نحو ١٠ بالمئة سنويا في المتوسط،مما جعل الناتج القومي يشكل قاعدة صلبة ثابتة لتوفير الموارد المتاحة الداخلية . كما يلاحظ ان فائض الاستيراد (اي تفوق المستوردات على المصدرات الذي يخلق عجز الحساب الجاري باستمرار) يجيء كمدماك اضافي فوق الناتج القومي وبصورة منتظمة يمكن الاعتماد عليها لتوفير جملة الموارد اللازمة لشتى الاستخدامات المدنية والعسكرية . واخيرا فان هذه المعونات كانت ترتفع باستمرار اثناء الازمات او المجابهات العسكرية مما يشير الى وجوب افتراض امكان اطمئنان اسرائيل الى قيام المجموعات اليهودية في الخارج والحكومات الاستعمارية المماثلة لاسرائيل بنجدة هذه في ايام الضيق المادي .

٣ — تمويل العبء العسكري : تبلغ الموازنة العسكرية للعام الحالي (١٩٧٠ — ٧١) نحو ١٬٢٢٥٠ مليون دولار . على ان هذا الرقم انما يمثل الموازنة الظاهرة الصريحة ولا يشمل مخصصات اخرى متعددة مبررها الوحيد هو الاعتبار العسكري كانشاء المستوطنات في الارض المحتلة وبناء الكثير من الطرق والقيام ببحوث علمية هدفها الاستعمالات العسكرية . كل هذه المخصصات تقع تحت وزارات غير وزارة الدفاع لكنها في الواقع مخصصات عسكرية . وهكذا فان الموازنة العسكرية **الصريحة** التي تبلغ ٤٠ بالمئة من الموازنة العامة ونحو ٢٥ بالمئة من الناتج القومي و ٢٠ بالمئة من جملة الموارد المتاحة ، هي في الواقع اقرب الى ثلث الناتج القومي منها الى الربع ، والى نصف الموازنة منها الى ٤٠ بالمئة منها .

يبدر التساؤل هنا حول تمويل هذه الموازنة ، فان تمويلها من جملة الموارد المتاحة ، حتى مع اخذ المستوى المرتفع للمعونات الاقتصادية في السنوات الاربع ١٩٦٧ — ١٩٧٠ يظل عملية مرهقة . ذلك ان اعادة توزيع الموارد بشكل يسمح بتوجيه ربع الى ثلث الناتج القومي — او نحو خمس جملة الموارد المتاحة — صوب الدفاع من شأنه ان يوقع نمط توزيع الموارد واستخداماتها في فوضى . فسيضطر الاستهلاك الى التضحية بشيء من نصيبه ، وقد يكون هذا مقبولا لدى الاسرائيليين الذين الفوا التضحية . لكن الامر الاهم هو الاضطرار لضغط التثمير كذلك مما سيؤدي الى خفض النمو الاقتصادي وخفض القدرة على استيعاب المهاجرين والضغط على الخدمات العامة نفسها بالتالي . فاذا

صح هذا اضطرت اسرائيل الى القصور عن الالتزام بأهدافها الاربعة المارة الذكر والتي تسعى الى تحقيقها معا .

من هنا كان اضطرار اسرائيل لفرض ضرائب جديدة والحصول على قروض جديدة ، داخلية وخارجية ، والحصول على منح امريكية مالية جديدة ، والتخطيط لمعدل نمو يتأرجح حول ٨ او ٨،٥ بالمئة (بدلا من ١٣،٥ و١١،٥ و١٠،٥ بالمئة للاعوام ١٩٦٨ و١٩٦٩ و١٩٧٠* على التوالي و١٠ بالمئة وهو المعدل الوسطي للسنوات ١٩٥٠ — ١٩٧٠) ، واخيرا اللجوء الى الاحتياطي العام الذي انخفض كثيرا كما بينا .

كذلك تنبغي الاشارة الى ان الموازنة العامة تعادل بين ٦٥ و٧٠ بالمئة من الناتج القومي، ولعلها أعلى نسبة معروفة في العالم لبلد نظامه الاقتصادي كالنظام الاسرائيلي . ومع ان هذه الموازنة تتضمن مخصصات كبيرة للخدمات العامة التي تعوض على المستهلكين قسما كبيرا مما كانوا سينفقون دخلهم من اجله في غياب الخدمات العامة ، الا ان العبء الضريبي اصبح باهظا جدا . لكننا مع ذلك ، وانطلاقا من تجربة السنوات ١٩٤٩ — ١٩٧٠ الماضية نعتقد ان المجتمع الاسرائيلي ، بشكل عام ، سيتحمل الاعباء الضريبية بصبر . وهنا أيضا لا بد من التشديد على أن الاعباء التمويلية الضخمة تعود الى الجهد العسكري ككل وليس دور عمليات الاستنزاف كما عهدناها في السنوات القليلة الماضية الا دورا ثانويا في رفع حجم التمويل الى المستوى الذي بيناه . فاسرائيل لن تسترخي لجهة التهيؤ والتعبئة حتى في حال هدوء جميع الجبهات الا الى مدى محدود جدا ما دامت لم تبلغ اهدافها السياسية ضمن صيغة نهائية مرضية لها .

ثانيا : آلة الحرب الاسرائيلية

من الصعب ان لم يكن من المستحيل تقييم أثر الاستنزاف منذ ١٩٦٧ على آلة الحرب الاسرائيلية بمعنى تدمير الاسلحة والمعدات . فاسرائيل تعترف بتدمير عدد من دباباتها ومجنزراتها وعرباتها ومواقعها المحصنة واسقاط عدد من طائراتها لا يبلغ الا نسبة صغيرة جدا مما يدعي العرب تدميره واسقاطه . ولعل الواجب العلمي يدعونا الى الاعتراف ان هنالك من القرائن والاسباب ما يؤكد أن الاحصاءات الاسرائيلية في هذا الصدد اقرب بكثير الى الواقع من الاحصاءات العربية — على اننا لسنا في معرض بحث موضوع الصدق والتصديقية في البلاغات والمبررات والاسباب الكامنة خلف منهجية وعقلية صياغة البلاغات لدى كل من الفريقين . وبالرغم من عدم امكان وضع اليد على احصاءات موثوقة كليا الا ان بالامكان تسجيل تعميم يتعلق بما اصاب آلة الحرب الاسرائيلية من دمار بسبب الاستنزاف ، خاصة فيما يعود الى الجبهة الغربية حيث الاحصاءات المصرية لا يفصلها عن الاحصاءات الاسرائيلية فجوة عريضة كما هو الحال بالنسبة لاحصاءات حركة المقاومة الفلسطينية مقابل الاحصاءات الاسرائيلية . هذا التعميم هو انه لم يكن للاستنزاف حتى الان الا اثر ضئيل وهامشي بالنسبة لتدمير آلة الحرب الاسرائيلية** .

---

* النمو بالاسعار الجارية خلال عام ١٩٧٠ يقدر بنحو ١٠،٥ بالمئة اما بالاسعار الثابتة فيقدر بحوالي ٨ بالمئة .

** على سبيل المثال الجزئي ، فان القوات العربية من نظامية وفدائية ادعت خلال ١٩٦٩ اسقاط ٢١٨ طائرة اسرائيلية وتدمير ٤٦٩ دبابة و١٤٧٨٠ موقعا محصنا ، في حين ان اسرائيل لا تعترف الا بخسارة ٩ طائرات وتدمير دبابتين — وتنفي تدمير اي موقع محصن . (المصدر : البريغادير جنرال رانيف المشار اليه قبلا) .

الاستنزاف في الجانب العربي

اولا : في الناحية البشرية والاقتصادية

١ ــ الاصابات العربية والسكان : يقع في نطاق تقييمنا للخسائر البشرية العربية القتلى والجرحى من العسكريين المصريين والفدائيين بين منتصف ١٩٦٧ ومنتصف ١٩٧٠ ــ اي من الفئتين اللتين قامتا بعملية الاستنزاف . وكذلك يقع في النطاق نفسه القتلى والجرحى المدنيون الذين وقعوا ضحايا عمليات رد الفعل او الاستنزاف المنطلقة من الجانب الاسرائيلي ، في مصر والاردن ولبنان وسورية .

تختلف التقديرات العربية والاسرائيلية للخسائر بين المقاتلين (من نظاميين وفدائيين)، كما هو متوقع ، بالنظر لاعتبارات تتعلق بالاثر النفسي والعسكري لاعلان الاصابات الحقيقية في الجانب العربي ولطريقة تقدير عدد الاصابات* . ويستدل من الاحصاءات العربية المتوفرة ان الاصابات العربية بلغت في الفترة حزيران ١٩٦٧ لنهاية حزيران ١٩٧٠ ما مجموعه ٢٨٧٣ قتيلا (بين عسكري نظامي او فدائي، ومدني) و ٤٠٠٠ جريح في حين تشير التصريحات الاسرائيلية الى وقوع ٧٥٠٠ قتيل عربي في نفس الفترة (منهم ٢٣٠٠ فدائي فلسطيني و ٢٠٠ من السوريين والاردنيين واللبنانيين ، و ٥٠٠٠ مصري) ، دون أن تعطي رقما لعدد الجرحى** .

من الواضح ان صورة الخسائر الاسرائيلية والعربية مشوشة بسبب اختلاف التقديرات باختلاف المصادر . وقبل محاولة اية مقارنة سنعيد تقديم الارقام بشكل جدول لعل ذلك يسهل عملية التحليل .

الاصابات الاسرائيلية والعربية من ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٦٧
الى ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٧٠

	الاصابات الاسرائيلية		الاصابات العربية	
	قتلى	جرحى	قتلى	جرحى
بموجب الاحصاءات العربية	٥٠٠٦	٩١١٠	٢٨٧٣	٤٠٠٠
بموجب الاحصاءات الاسرائيلية	٧٦٣	٢٢٠٠	٧٥٠٠	غير محدد
بموجب تحقيق يونايتدبرس***	٣٢٣٩	غير محدد****		

يستدل من الجدول السابق ان الاخذ بالارقام الاسرائيلية في الحالتين (اي بالنسبة للاصابات العربية والاسرائيلية) يظهر تفوق عدد القتلى العرب بنحو عشرة أضعاف على القتلى

---

* يدعي رافيف في دراسته المشار اليها ان القتلى العرب بلغ عددهم « عدة ألوف » دون تحديد ، ويقول ان الاسرائيليين يقصرون احصاءاتهم على القتلى الذين يجدونهم في ارض المعركة او يتحققون عن قرب من استشهادهم ، كما يقتصرون على الجرحى الذين يأسرونهم . غير ان هذا الادعاء تكذبه التصريحات الاسرائيلية المحددة من حين لاخر والتي سنشير الى ما سجلته من ارقام في الفقرة التالية .

** جميع هذه المعلومات مأخوذة من « **اليوميات الفلسطينية** » للسنوات ١٩٦٧ و١٩٦٨ و١٩٦٩ و١٩٧٠ .

*** حتى ١٩٧٠/٦/١ .

**** اعتمدنا رقما تقديريا للجرحى هو ٩٧٠٠ وهو يمثل نفس نسبة الجرحى للقتلى كما في الاحصائيات الرسمية الاسرائيلية ، اي ٣:١ .

الاسرائيليين ، وبالطبع اذا افترضنا نسبة ٣:١ بين عدد الجرحى وعدد القتلى العرب لكان مجموع الجرحى العرب نحو ٢٢٥٠٠ (على اساس ٧٥٠٠ قتيل عربي حسب الاحصاءات الاسرائيلية) ، وهو رقم ايضا يفوق بعشرة اضعاف عدد الجرحى الاسرائيليين بموجب بيانات اسرائيل . الا ان الاخذ بالارقام العربية يعكس الصورة اذ تبدو الاصابات الاسرائيلية في هذه الحال اكثر ارتفاعا من الاصابات العربية .

هنا ثانية اود ان أبين اني لا ابغي الدخول في جدل مطول حول موضوع التصديقية في البلاغات واسبابها ، وفي كل حال فان الجدل المثمر حول هذا الموضوع يتطلب حيازة معلومات مفصلة لا تتوفر للباحث . ولهذا فاني استنسابا افضل استخدام الارقام الواردة في تحقيق اليونايتدبرس للاصابات الاسرائيلية مع تقدير لعدد الجرحى على الاساس المبين في الجدول السابق ، واستخدام رقم وسطي للاصابات العربية يقع بين التقديرين الاسرائيلي والعربي ، واعتماد نسبة ٣:١ في تقدير عدد الجرحى ، فتكون الاصابات على هذا الاساس كما يلي :

	الاصابات العربية	الاصابات الاسرائيلية
قتلى	٥٢٠٠	٣٢٣٩
جرحى	١٥٦٠٠	٩٧٠٠

ومن هنا سينطلق تحليلنا .

تشير المقارنة الآلية بين اصابات الفريقين الى تفوق الاصابات العربية في مجموعها بحوالي ٦١ بالمئة خلال الفترة المغطاة . الا ان المقارنة الالية للارقام المطلقة ، على أهميتها ، تظل محدودة الدلالة بالنظر للفارق الضخم في عدد السكان بين ج ع م والاردن ولبنان وسورية من جهة واسرائيل من جهة اخرى — وهي البلدان المعنية مباشرة بالمقارنة والمتأثرة مباشرة وعلى نطاق واسع بعملية الاستنزاف .

ان مجموع الاصابات الاسرائيلية المعتمد هنا هو ١٢،٩٣٩ ، فلو وقع بالبلدان العربية التي عددناها من الاصابات ما يوازي في نسبته المئوية الى مجموع السكان نفس النسبة الاسرائيلية — وهي حوالي اربعة اعشار من واحد بالمئة ، اي ٠،٤٪ — لبلغ العدد نحو ١٧٦،٠٠٠ بين قتيل وجريح . ومن الواضح ان العرب لم يمنوا بما يشبه من قريب او بعيد هذا العدد من الاصابات . بل لو اخذنا بالاعتبار الاصابات الاسرائيلية **بموجب البيانات الاسرائيلية** نفسها ، اي ٢٩٦٣ بين قتيل وجريح (وهو رقم يمثل عشر من واحد بالمئة اي ٠،١٪ من سكان اسرائيل) لكان عدد الاصابات العربية الذي يعادل هذا الرقم نسبيا نحو ٤٤،٠٠٠ وهو رقم يظل اكثر بنحو ٤٦٧ بالمئة مما تدعي البيانات الاسرائيلية انزاله بالعرب (على اساس ٧٥٠٠ قتيل وعدد غير محدد من الجرحى اعتبرناه ٢٢٥٠٠ على اساس نسبة ٣:١ بين الجرحى والقتلى) .

ان اجراء مقارنة تستخدم نسبة الاصابات الى عدد السكان ، برغم صوابه كأسلوب وتفوقه على المقارنة الآلية بالارقام المطلقة ، لا يعطي الصورة الصادقة تماما لاثر الاستنزاف على الموارد البشرية العربية . فهنالك عاملان متناقضا الاثر ينبغي ادخالهما في عملية المقارنة . الاول هو الندرة النسبية للجنود الفنيين والرفيعي التدريب بين العرب المشتركين بالمجابهة ، مما يجعل خسارة الجندي او المدني العربي المدرب امرا ذا شأن اكبر بكثير من خسارة الجندي او المدني غير المدرب وغير الفني* (هذا اذا

* ومن هنا فان استشهاد اللواء عبد المنعم رياض كان اكثر ايلاما وابعد أثرا بالنسبة لمصر بالنظر لندرة القادة العسكريين الاكفاء ، مما تعني لاسرائيل خسارة بارليف نفسه او احد انداده .

استخدمنا معيارا خلوا من العاطفة ومقتصرا على النظر الى المواطنين كمورد بشري وطاقة عمل) . اما العامل الثاني الذي يشد في الجانب الاخر فهو طاقة العرب العاطفية والديموغرافية على تحمل خسائر بشرية ضخمة، التي هي أقوى من طاقة الاسرائيليين*. اذن فحصيلة كل العوامل التي اشرت اليها تظهران اثـر الاستنزاف البشري علـى المجموعات العربية المعنية بالأمر خفيف حتـى الان (برغم خطورة خسارة المدربين والفنيين) بل واخف وطأة مما هو على الاسرائيليين ، هذا عدا توفر « احتياطي بشري » عربي ضخم جدا — اذ بلغ عدد العرب « من الخليج حتى المحيط » ١٢٣ مليونا في عام ١٩٧٠** .

يبقى أمامنا اخيرا سؤال وجيه : ما هو أثر الاصابات العربية على نفسية العرب لجهة الاصرار على النضال او التخاذل ؟ من الواضح بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة ان الآلام البشرية التي حلت بها بسبب وقوع اعداد مـن القتلى والجرحى مـن المدنيين والعسكريين ، وبسبب نزوح مئات الالوف من سكان مدن القناة والارهاق الاقتصادي نتيجة ذلك — ان هذه الآلام صقلت الارادة المصرية وعبأتها بالمزيد من الاصرار واعطت الشعب مزيدا من القدرة على التحمل ، ولم تؤد الى التخاذل والرغبـة في الاستسلام والتنصل من مسؤولية النضال كما كان الاسرائيليون يأملون . والامر نفسه يصح قوله بالنسبة للفدائيين الفلسطينيين وبالنسبة لجماهيرهم وبالنسبة للجماهير الاردنية في قرى الغور واربد وسواها من المدن اذ لم يخرج صوت واحد يقول بالتخاذل والاستسلام نتيجة الخسائر البشرية التي أوقعتها آلة الحرب الاسرائيلية بالشعب الفلسطيني وشقيقه الشعب الاردني .

٢ — العبء الاقتصادي العربي : كما بينا في ذلـك القسم من التحليل المتعلق بالجانب الاسرائيلي ، هنا ايضا يصطدم المحلل بصعوبة تعيين تلك النسبة من الجهد العسكري العائد الى محاولة الاستنزاف ، مقابل بقية الجهد الذي لا بد له ان يبذل في اي حال حتى لو كانت جميع الجبهات هادئة تماما . فالجهد العسكري مقارنا بالناتج القومي القائم وبجملة الموارد المتاحة لكل من ج ع م والاردن وهما البلدان المعنيان في الدرجة الاولى بالاستنزاف ولكل من لبنان وسورية وهما يتأثران الى حد اقـل بعمليات اسرائيل من استنزافية وردعية ، يفوق في مجموعه بالارقام المطلقة جهد اسرائيل ، لكنه ينقص عنه كنسبة مئوية الى جملة الناتج القومي وجملة الموارد المتاحـة ، وكرقم مطلق بالنسبة للفرد . على ان العبء الفردي مقارنا بالناتج القومي للفرد يبدو أقل تباعدا بين الدول العربية من جهة واسرائيل من جهة اخرى ، خاصة فيمـا يتعلق بمصر والاردن مقابل اسرائيل . ومن اجل اخراج الصورة المقارنة بالمزيد من الوضوح نضع الارقام ذات الصلة بشكل جدول كما يلي :

---

* ليس أدل على ذلك من ان أحداث أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ في الاردن التي أدت الى قتل ٣٥٠٠ فلسطيني لم تقصم ظهر المقاومة الفلسطينية ولا هي ارغمتها على احناء هامتها ، هذا مع العلم ان عدد القتلى خلال الايام العشرة السوداء يفوق مجموع خسائر الفلسطينيين خلال الفترة قيد البحث بكثير .

** لا يزال عدد من الكتاب يشيرون خطأ الى أرقام دون هذا الرقم بكثير ، غير اننا على اي حال نحذر من الاطمئنان الخادع الى دلالة الناحية العددية في ذاتها .

الموازنة العسكرية في اربعة بلدان عربية مجاورة لاسرائيل
مقارنة بالموازنة العسكرية الاسرائيلية

(الارقام لسنة ١٩٧٠ أو لسنة ١٩٧٠/١٩٧١)

البلد	الناتج القومي القائم (مليون دولار)	الناتج القومي زائد فائض الاستيراد (مليون دولار)	الموازنة العسكرية				
			مليون دولار	٪ من الناتج القومي	٪ من الناتج زائد فائض الاستيراد	دولار بالنسبة للفرد	العبء الفردي بالنسبة للناتج القومي للفرد ٪
ج ع م	٥٥٠٠	٦٠٧٠	١١٥٠	٢٠٫٩	١٨٫٩	٣٥	٢٠٫٦
الاردن	٥٠٠	٦٥٥	١٢٦	٢٥٫٢	١٩٫٢	٦٣	٢٥٫٢
سورية	١٥٠٠	١٧٠٠	١٥٨	١٠٫٥	٩٫٣	٢٤	١٠٫٦
لبنان	١٦٠٠	١٦٥٠	٥٤	٣٫٤	٣٫٣	٢٢	٣٫٧
المجموع او المتوسط	٩١٣٠	١٠٠٧٥	١٤٨٨	١٦٫٤	١٤٫٨	٣٣٫٧	١٦٫٣
اسرائيل	٩١٠٠	٦٣٩٥	١٢٥٠	٢٤٫٤	١٩٫٦	٤١٧	٢٤٫٣

ملاحظـات :

(١) بالنسبة لمصر والاردن واسرائيل حولنا العملة المحلية الى دولار على أساس السعر الرسمي . امـا بالنسبة للبنان وسورية فقد حولناها على أساس سعر السوق الوسطي السنوي .

(٢) « فائض الاستيراد » يعني تفوق المستوردات (من سلع وخدمات) على المصدرات او عجز الحساب الجاري . وبالنسبة لمصر والاردن يشمل هذا الفائض ايضا التحويلات المخصصة للدعم التي تدفعها الكويت والسعودية وليبيا .

(٣) لا تشمل الارقام بالنسبة لمصر واسرائيل أية مساعدات لا تسجل في ميزان المدفوعات .

(٤) مصادر الارقام هي الاحصاءات الرسمية لعام ١٩٦٩ معدلة بحسب تقديراتنا والبيانات الرسمية الاولية لعام ١٩٧٠ .

هذا الجدول ، كما اشرت قبلا ، انما يمثل الثمن الاقتصادي المباشر للجهد العسكري الشامل ، اي عبء الموازنات العسكرية . وهو لا يتناول الاعباء غير المباشرة المترتبة على اعادة توزيع الموارد بسبب الجهد العسكري في نمط يختلف عن النمط الذي يميز حالة يكون فيها الجهد العسكري طبيعيا واكثر تواضعا . وكذلك فان الجدول لا يظهر كليا التكلفة المالية لحركة المقاومة ، ففي حين قد تشمل موازنتا ج ع م وسورية المساعدات التي تقدمها حكومتا هذين البلدين للعمل الفدائي ، فان هنالك مساعدات تأتي من مصادر اخرى لا تنعكس في الجدول . على أن مجموع المساعدات غير المبينة انما هو مبلغ متواضع نسبيا لا يؤثر بشكل ملموس في رفع مجموع الموازنات الدفاعية او رفع نسبتها الى الناتج القومي بأكثر من جزء صغير من واحد بالمئة .

عند هذه النقطة ، يتضح من المقارنة الاولية لعبء الموازنات الدفاعية بين الدول العربية الاربع واسرائيل ان العبء الواقع على كاهل اسرائيل اثقل بكثير من العبء على الدول الاربع خاصة اذا نظرنا في العبء منسوبا للفرد من السكان اذ يفوق هذا العبء على الفرد الاسرائيلي بالارقام المطلقة بحوالي ١٣ مرة العبء المتوسط على الفرد في البلدان العربية الاربعة . غير ان العبء الفردي منسوبا للناتج القومي الفردي في اسرائيل يفوق مثيله بالنسبة للبلدان الاربعة مجتمعة بنصف مرة فقط ، والسبب في هذا التباين في تقييم وطأة العبء هو التباين الواسع جدا في الناتج القومي الفردي بين اسرائيل والعرب مما يعني تخفيف العبء نسبيا على الفرد الاسرائيلي . فاذا قيل ان اسرائيل تتمتع « بعمق اقتصادي » اي بموارد خارجية (من يهودية واستعمارية) كفيلة بتخفيف الحمل عن كاهل اسرائيل — وهذا صحيح — الا ان المساعدات الخارجية اخذت بالاعتبار في الجدول على الصفحة السابقة،منجهة، ومنجهة أخرى فانلدول المواجهةهيالاخرى «عمقا اقتصاديا» يتمثل في الموارد العربية جملة ، وهي موارد يمكن توجيه مبالغ مطلقة ضخمة جدا من مجموعها صوب المجابهة مع اسرائيل لو شاء العرب فعلا تحمل مسؤوليتهم التاريخية بشمولية وصدق وثبات موقف . فدخل الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط ، من **عائدات النفط** المدفوعة للحكومات وحدها سيتجاوز ستة آلاف مليون دولار لعام ١٩٧١ — هذا عدا بقية الموارد (وفي تقديرات اجريتها وجدت أن جملة الناتج القومي القائم للعالم العربي ككل يبلغ حاليا نحو ٣٠ الف مليون دولار .) وواضح ان هذه القاعدة الاقتصادية — على تواضعها بالنسبة لموارد البلاد المتقدمة صناعيا — قادرة على تحمل عبء عسكري اكبر بكثير من العبء الحالي خاصة اذا احسن تنسيق الجهد العسكري العربي ووجه في الوجهة الصحيحة .

على ان هذا البحث في الموارد الاقتصادية ونصيب الجهد العسكري منها ، خاصة فيما يتعلق ببلدان المواجهة الاربعة، ليس بمجمله ذا صلة مباشرة بعملية الاستنزاف وآثارها . فالموازنات العسكرية لم تنشأ نتيجة الاستنزاف وحده ولا بشكل رئيسي وانما هامشيا فقط ، فهي حصيلة حالة الحرب مع اسرائيل في الاساس . ولهذا فنحن مدعوون للتمعن بتدقيق اكثر في كلفة الاستنزاف بالذات .

وكذلك فان انخفاض الناتج القومي عام ١٩٦٧ في ج ع م والاردن ، والى حد اقل في لبنان، ليس مرده الى الاستنزاف بمعناه المحدد في هذا البحث (ففي اسرائيل كذلك انخفض الناتج القومي في ١٩٦٦ و١٩٦٧ انخفاضا كبيرا، وهنا كذلك لم ينخفض بسببالاستنزاف) — بدليل ان الناتج القومي ذاته — في كل من ج ع م والاردن واسرائيل ، وكذلك في لبنان، عاد الى الارتفاع في السنوات ١٩٦٨ و١٩٦٩ و١٩٧٠ على التوالي وهي سنوات ممارسة الاستنزاف . وهذه الظاهرة تؤيد ما اوردناه في تحليل اثر الاستنزاف على نمو

الاقتصاد الاسرائيلي حين وضعنا فرضيات صارمة ظهر بنتيجتها ان حالة مصعدة من المجابهة انما تخفض معدل نمو الاقتصاد الاسرائيلي فقط دون ان تصيبه بالشلل .

على ان العرب منوا بخسائر اقتصادية ملموسة نتيجة عمليات الاستنزاف ، هي تدمير قسم كبير من مدن القناة ومنشآتها الاقتصادية ، والكثير من المنازل الاردنية في منطقة الغور وكذلك قسم من قناة الغور الشرقية ، وعدد من منازل قرى الجنوب اللبنانية ، وبعض المنازل والمنشآت في سورية ، كما تعطلت دورة الحياة الاقتصادية العادية في المناطق المعرضة للقصف . وتقدر المصادر الاسرائيلية تكلفة الاستنزاف الاقتصادية بالنسبة لمصر بمبلغ ٣٥٥ مليون دولار سنويا موزعة كالآتي : ٢٣٥ مليونا من جراء تعطيل النشاط الصناعي في منطقة القناة ، ٧٠ مليونا اعانات لسكان المنطقة النازحين ، ٥٠ مليونا من هبوط الدخل السياحي .*

هذا المجموع لا يشكل سوى جزء من الخسارة السنوية المتكررة ، وانا اقدر التكلفة الاقتصادية المباشرة لعمليات الاستنزاف العسكرية بنحو ١٥٠ مليون دولار سنويا فتكون جملة تكلفة الاستنزاف السنوية نحو ٥٠٠ مليون دولار . على ان هذا الرقم لا يشمل الخسائر في رؤوس الاموال الثابتة من جراء تدمير نسبة مرتفعة من مدن القناة ومنشآتها وعدد كبير من المنازل .

اما بالنسبة للاردن ولبنان وسورية فتقديري ان كلفة تعطيل دورة الحياة الاقتصادية الناتجة عن الاعتداءات الاسرائيلية (سواء أكانت العمليات الاسرائيلية رد فعل لنشاط الفدائيين او بمبادرة اسرائيلية) تبلغ حوالي ٥٠ مليون دولار، كما أقدر ان الكلفة المباشرة لعمليات الاستنزاف التي تترتب على السلطة العسكرية في كل من لبنان وسورية وعلى حركة المقاومة ككل لا تقل عن ١٠٠ مليون دولار . وبهذا تكون كلفة الاستنزاف الاجمالية كما يلي :

البلدان العربية والمقاومة			اسرائيل		
تعطيل الاقتصاد	الكلفة العسكرية	المجموع	تعطيل الاقتصاد	الكلفة العسكرية	المجموع
٤٠٥	٢٥٠	٦٥٥	٥٠	٢٥٠	٣٠٠

نستطيع تفسير الفارق بين كلفة الاقتصاد في اسرائيل وكلفته في البلدان العربية الاربعة بالتذكير ان اسرائيل لم تصب بأضرار وتدمير من النوع الذي اصيبت به البلدان العربية لان منطقة المجابهة مع ج ع م بعيدة عن التجمعات الاسرائيلية السكانية ولان أيا من جيوش الاردن ولبنان وسورية لم يقم بعمل استنزافي ، وحصرت عمليات الاستنزاف بالفدائيين . ومن الاكيد ان العمل الفدائي المنطلق من لبنان والاردن وسورية آذى الاقتصاد الاسرائيلي كما انه دمر داخل اسرائيل منازل ومعامل وطرق مواصلات . على اننا نقدر ان جملة التكلفة الاقتصادية الناتجة مباشرة عن هذا التدمير متواضعة (كما مر معنا قبلا) وان تكن تكلفة رفع مستوى التعبئة العسكرية لمجابهة الفدائيين اكثر ارتفاعا .

---

* يضيف نفس المصدر ، وهو بحث البريغادير جنرال رافيف المشار اليه قبلا ، مبلغ ٢٣٠ مليون دولار هي رسوم العبور في القناة التي خسرتها ج ع م و٥٠ مليونا ثمن النفط الذي خسرته في سيناء (فيكون مجموع الخسائر السنوية ٦٣٥ مليون دولار) . على أن هذين البندين من الخسائر السنوية لا يعودان الى الاستنزاف وانما الى حرب يونيو ١٩٦٧ بالذات وما نجم عنها من احتلال .

استنتاجات : حقيقة الاستنزاف ومنطقه

١ ــ نستطيع ان نخلص من البحث السابق الى ان الاعباء الاقتصادية للصراع العربي الاسرائيلي في مجمله مرتفعة جدا وتفعل دون ريب في ضغط معدلات النمو ، على ان هذه الاعباء ــ على ارتفاعها ــ تظل ضمن قدرة كل من الاقتصاد العربي والاقتصاد الاسرائيلي على التحمل اذا أضفنا الى موارد بلدان المجابهة عمقها الاقتصادي العربي والى موارد اسرائيل عمقها الاقتصادي اليهودي العالمي ، والاستعماري .

٢ ــ على ان الاعباء الاقتصادية المترتبة على الاستنزاف في ذاته هي بالطبع اكثر انخفاضا بالنسبة للدخل القومي الاجمالي لبلدان المجابهة ولاسرائيل من كلفة الجهد العسكري بجملته وهي لذلك بالاولى اقل تاثيرا في النمو من جملة الموازنات الدفاعية . اما بالنسبة للموازنات الدفاعية فان تكلفة الاستنزاف العسكرية المتكررة تمثل في تقديري نسبة لا يمكن تجاهلها ، وهي تتأرجح بين ١٦ ٪ من مجموع موازنات بلدان المواجهة الاربعة زائدا موازنات حركة المقاومة ، و٢٠ ٪ من موازنة اسرائيل الدفاعية*. اما جملة تكلفة الاستنزاف بشقيه المدني والعسكري منسوبة لجملة الموارد المتاحة فتشكل ٦،٥٪ في البلدان العربية و٤،٧٪ في اسرائيل .

٣ ــ اما الاستنزاف العسكري بمعنى تدمير آلة الحرب ، (اي الاسلحة والمعدات والتحصينات) فضئيل جدا في كلا الجانبين . على ان خسائر ج ع م في الطائرات مثلت في مجموعها نتيجة مقلقة للاستنزاف لانها اكدت استمرار التفوق الاسرائيلي الجوي من جهة ، وأدت من جهة أخرى الى فقدان طيارين مدربين في حين لا تزال ج ع م تسعى الى رفع أعداد طياريها وقدرتهم الميدانية .

٤ ــ يبقى ان اشد نتائج الاستنزاف خطورة بالنسبة لاسرائيل كان حتى الان الخسائر البشرية ، اولا بسبب تفوق حجم الخسائر منسوبة لعدد السكان على الخسائر العربية منسوبة للسكان هي الاخرى ، وثانيا بالنظر الى التوتر والقلق اللذين يخلقهما ارتفاع الاصابات في اسرائيل . فقد أدت عمليات الاستنزاف المستمرة وما نتج عنها من اصابات، الى ازدياد القلق والتوتر النفسي في اسرائيل ، مما سجلته تحليلات عدد من المراقبين الاسرائيليين والاجانب بوضوح . ويبدو لنا مؤكدا ان حالة التوتر ذات دور كبير في عملية الاستنزاف وان تصعيد العملية قادر على خلق حالة من التوتر أكثر ارتفاعا وخطورة من اعباء الاستنزاف الاخرى ، وبسرعة تفوق سرعة تحقيق ارهاق اسرائيل نتيجة تلك الاعباء .

اجمالا لهذه النقاط نستطيع ان نقول ان المجابهة الاستنزافية المحدودة على الشكل الذي كان مألوفا بين منتصف عام ١٩٦٧ وآخر عام ١٩٧٠ لم تكن ذات عبء ثقيل على الاقتصاد والمجتمع الاسرائيلي او على آلة الحرب فيه ، وانما كانت ضمن الطاقة على التحمل . وحتى العبء البشري ، على قسوته مقارنا بالاعباء الاخرى ، ظل ضمن القدرة على التحمل .

٥ ــ ونخرج من هذا كله الى الاستنتاج ان الاستنزاف لا يكون في الواقع خطيرا الا اذا

---

* لا ادعي الدقة والتحديد في هذه التقديرات لان الحساب الدقيق يتطلب الاطلاع على تفصيلات عسكرية واقتصادية ليست متوفرة لدي .

اتخذ الصيغ او استوفى الشروط الستة التالية : أ) اذا نتج عن الصراع العسكري تدمير للمنشآت الاسرائيلية الانتاجية ذاتها على نطاق واسع الى جانب تحول قسم يذكر من قوة العمل عن الانتاج الى القتال . ب) اذا نتج عـــن الصراع العسكري تدمير واسع النطاق لآلة الحرب الاسرائيلية بمعداتها واسلحتها ومنشآتها . وهذا يعني الانتقال من مرحلة « الاستنزاف المحدود جدا » الذي كان متميزا في السنوات الاربع الماضية بتبادل نيران المدفعية والمجابهات الجوية فوق منطقة قناة السويس وعمليات العبور المصرية المحدودة ــ وبعمليات المقاومة الفلسطينية في نوعيتها وحجمها المعروفين ــ الى صراع اوسع واعمق واضخم اثرا يمتد نطاقـــه فيشمل الارض الفلسطينية المحتلة بالذات . جـ) اذا نتج بالتالي عن الصراع فوضى في الانتاج والموارد في اسرائيل واعادة توزيع في اولوياتها مصدرها التركيز على متطلبات الصراع ووضعها في رأس الاولويات . د) اذا نجحت القوى العربية في القضاء على أعداد كبيرة من الاسرائيليين مما يكون له اثر نفسي خطير يفوق في اهميته بكثير الاثر الديموغرافي المحض ويؤدي بالتالي الى « استنزاف نفسي ومعنوي » . هـ) اذا طالت فترة الصراع المكثف والمصعد (طول الفترة اللازمة يتوقف على حجم التعبئة الاسرائيلية ونسبته الى قوة العمل) . و) اذا اتسعت حدود الصراع جغرافيا فشملت جميع الجبهات غربا وجنوبا وشرقا وشمالا بحيث تضطــر اسرائيل الى توزيع قواها وبالتالي رفع مستوى تعبئتها عسكريا واقتصاديا وبشريا .

٦ ــ الاستنتاج الوارد في مطلع الفقرة السابقة ينبغي ألا يحجب عن النظر ان محاولات الاستنزاف ، برغم محدودية أثرها كما بينا ، هي ذات فائدة معنوية للعرب لانها تبقينا في حالة صراع وتحد وتمنع شعلة النضال من الانطفاء ، وتمهد الوضع النفسي التعبوي لامكانية التصعيد .

٧ ــ يبقى ان نضيف ان الاستنزاف في صيغته المحدودة يلائم الهدف الرسمي لحكومتي ج ع م والاردن في تحركهما السياسي الحالي ، اي « ازالة آثار العدوان » (أي عدوان ١٩٦٧) أكثر مما يلائم هدف التحرير ، الا اذا أعتمدت الصيغة المحدودة في الاساس كمرحلة تمهيدية لصيغة اكثر فاعلية وجدوى هدفها النهائي التحرير .

٨ ــ سجلنا في الفقرة (٥) شروطا ستة لنجاح عملية الاستنزاف في خلق حالة خطيرة لاسرائيل . نضيف الان انه من ضمن هذه الشروط ــ التي لم يكن الاستنزاف كما عهدناه حتى الان على مستواها ــ يصبح العبء الاقتصادي والعسكري والبشري على اسرائيل ضخما ومرهقا. غير انه عند هذا الحد يصبح الموضوع اكثر اهمية من مجرد حالة ارهاق ويتصل بقضايا حاسمة ومصيرية تترتب عليها نتائج خطيرة وقرارات مصيرية بالنسبة للعرب انفسهم كذلك . اي ان استيفاء الشروط الستة وتحميل اسرائيل ومناصريها اعباء اقتصادية مرهقة ومتمادية ، مضافا اليه تحسن الفاعلية العسكرية العربية بشقيهـــا النظامي والفدائي وبجميع جبهاتها ، من شأنه أن يرفع مستوى الاستنزاف العسكري والاقتصادي والبشري والمعنوي على السواء بحيث يتخذ صيغة استنزاف سياسي حاسم بالتالي ، يضطر معه العدو وحلفاؤه الى اعادة النظر في مواقفهم من القضية التي هي محور الصراع . وفي رأيي ان اعادة النظر هذه تتخذ عند هذا الحد شكل التصعيد حتى درجة الحرب او الضربة الاستباقية (Pre - emptive strike) .

٩ ــ يبرز من سياق الفقرة السابقة نتيجة مفاجئة : هي ان **حصر** عملية الاستنزاف ضمن حدود ضيقة ومتواضعة (من حيث المدى الجغرافي للعمليات وكثافتها وحجمها) **لا يؤدي** الى الغاية المنشودة بل الى الفشل في الاستنزاف ، وان الاستنزاف ــ لكي يكون فعالا

وناجحا ـ ينبغي ان **يصعد** الى ما هو بعد الاستنزاف كمفهوم محدد عرفناه منذ اواسط ١٩٦٧ ، اي ان يصعد الى حافة الحرب ، كما يتضح من طبيعة شروط نجاح الاستنزاف الستة التي سجلناها .

١٠ ـ هذا الاستنتاج يتوصل اليه التحليل المنطلق من الزاوية العربية . فاذا نظرنا الى الموضوع من الزاوية الاسرائيلية ذاتها لوجدنا ان اسرائيل تسمح باستمرار حالة الاستنزاف (من العيار الذي عهدناه حتى الان) لانها ـ ببساطة وبدقة ـ لا تنزف بسببها الى مدى يحمل طابع الخطورة . فاذا صعد العرب عملياتهم الاستنزافية بحيث تصبح ذات فاعلية وقابلية للتصديق (Credibility) ، اي اذا اخذت اسرائيل تنزف فعلا بخطورة ، فانها لن تتوانى عن التصعيد هي بدورها حتى الحرب ـ والارجح انها لن تنتظر حتى ذلك الحين مكتوفة اليدين في حين يصعد العرب عملياتهم الاستنزافية بنجاح وفاعلية ، بل تقوم بضربة استباقية شاملة .

١١ ـ واذن ، ففي النهاية ـ وسواء انظرنا الى الموضوع من الزاوية العربية او الاسرائيلية ـ فاننا نصل الى الاستنتاج بأن اية مجابهة استنزافية فعالة ستؤدي الى الحرب سواء كانت الحرب نتيجة تصعيد عربي او اسرائيلي . وبالتالي فاذا كان العرب جادين حقا في استنزاف اسرائيل توجب عليهم التخطيط للحرب بالذات والاعداد لها وتوقعها ، لانها نتيجة حتمية لمنطق الجد في الاستنزاف .

عند هذا الحد يصل المحلل عتبة التحليل الفاصلة بين تفسير ظاهرة الاستنزاف وتقييمها وطرح الشروط لرفع فاعلية الاستنزاف ، من جهة ، وتقديم منهجية الاعداد للمنطق النهائي للاستنزاف الفعال (الذي قد يؤدي للحرب) ، من جهة أخرى . وعند هذا الحد أتوقف وفي الفم السؤال المر : هل العرب جادون حقا وهل لديهم ارادة النضال ، وبالتالي ارادة النصر ؟

الجـــدول (١)

اسرائيل : تطور نمو السكان وعناصره ١٩٤٨ — ١٩٦٩

الفترة	التزايد الطبيعي للسكان (بالالوف)	الهجرة الصافية (بالالوف)	جملة تزايد السكان (بالالوف)	المعدل السنوي للتزايد (بالمئة)	الهجرة الصافية منسوبة لجملة التزايد (بالمئة)
١٩٤٨—٥١	٨٨،٤	٦٦٦،٤	٧٥٤،٨	٢٣،٧	٨٨،٣
١٩٥٢—٥٤	١٠١،٤	٢٠،٢	١٢١،٦	٢،٨	١٦،٦
١٩٥٥—٥٧	١٠٠،٧	١٣٦،١	٢٣٦،٨	٤،٩	٥٧،٥
١٩٥٨—٦٠	١٠١،٥	٤٦،٩	١٤٨،٤	٢،٨	٣١،٦
١٩٦١	٣٢،٧	٣٧،٨	٧٠،٥	٣،٧	٥٣،٦
١٩٦٢	٣٢،٢	٥٥،٠	٨٧،٢	٤،٤	٦٣،١
١٩٦٣	٣٣،٧	٥٣،٠	٨٦،٧	٤،٢	٦١،١
١٩٦٤	٣٥،٦	٤٨،٠	٨٣،٦	٣،٩	٥٧،٤
١٩٦٥	٣٧،٠	٢٢،٩	٥٩،٩	٢،٧	٣٨،٢
١٩٦٦	٣٧،٥	٨،٣	٤٥،٨	٢،٠	١٨،١
١٩٦٧	٣٤،٤	٤،٣	٣٨،٧	١،٧	١١،١
١٩٦٨	٣٨،٥	١٢،٧	٥١،٢	٢،١	٢٤،٨
١٩٦٩	٤٠،١	٢١،٥	٦١،٦	٢،٥	٣٤،٨
١٩٤٨—٦٩	٧١٣،٧	١١١٣،١	١٨٤٦،٨	٦،٨	٦١،٤

المصـــدر : المجموعة الاحصائية الاسرائيلية للعام ١٩٧٠ ص ٢٤ .

الجدول (٢)

اسرائيل : الصورة الاجمالية لتطور ميزان المدفوعات ، والمعونات الخارجية، والناتج القومي ، وجملة الموارد المتاحة للسنوات ١٩٦٠ — ١٩٧٠

(المبالغ بملايين الـدولارات)

البنـد	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
المستوردات (سلع وخدمات)	٦٩٦	٨٤٤	٩٣٨	١٠٢٥	١١٩٢	١٢٣١	١٢٧٧	١٤٤٠	١٨٦٥	٢١٥٠	
المصدرات (سلع وخدمات)	٣٥٩	٣٩٨	٤٧٢	٥٧٧	٦١٩	٧١١	٨٣٢	٩٠٨	١١٤٧	١٢٥٦	
فائض الاستيراد (عجز الحساب الجاري)	٣٣٧—	٤٤٦—	٤٦٦—	٤٤٨—	٥٧٣—	٥٢٠—	٤٤٥—	٥٣٢—	٧١٨—	٨٩٤—	١٢٦٥—
تحرك رؤوس الاموال (المعونات)	٤١٢	٥٣٣	٥٤٠	٤٩٩	٦١٥	٥٥٧	٤٧٦	٨٢٤	٦٩٥	٦٩٣	
تفوق المعونـات على عجـز الحساب الجاري	٧٥	٨٧	٧٣	٥١	٤٢	٣٧	٣١	٢٩٢	٢٣—	٢٠١—	١٥—
الناتج القومي القائم (بالاسعار الجارية)	**٢٥١٥**	٣٠٢١	٢٢٩٨*	٢٦١٦	٣٠٤٤	٣٦١٥	٣٩٦٠	٣٩٣٧**	٤٠١٣	٤٧٣٠	٥١٣٠
جملة الموارد المتاحة	٢٨٥٢	٣٤٦٧	٢٧٦٤*	٣٠٦٤	٣٦١٧	٤١٣٥	٤٤٠٥	٤٤٦٩**	٤٧٠٩	٥٦٢٤	٦٣٩٥
عجز الحساب الجاري كنسبة مئويـة من النـاتج القومـي	١٣،٤٤	١٤،٤٨	٢٠،٠٣	١٧،٦١	١٨،٦٨	١٤،٤٤	١١،٦٣	١٣،٦٥	١٧،٦٣	١٨،٦٩	٢٤،٤٧
من جملة الموارد ** *	١١،٦٨	١٢،٦٩	١٦،٦٩	١٤،٦٦	١٥،٦٨	١٢،٦٦	١٠،٦١	١١،٦٩	١٤،٦٨	١٥،٦٩	٢٠،٦٠



((تتمة الجدول (٢)))

المصدر : تقرير بنك اسرائيل السنوي للاعوام ١٩٦٠ — ١٩٦٩ ، وتقريــر ملخص اولي للبنك نفسه لعام ١٩٧٠ .

ملاحظات :

* جرى تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية في شباط (فبراير) ١٩٦٢ من ١،٨ ليرة للدولار الى ٣ ليرات للدولار وهذا يفسر انخفاض قيمة الناتج القومي القائم (وجملة الموارد المتاحة) محسوبة بالدولار ، في حـين ان الناتج القومي محسوبا بالليرة الاسرائيلية سجل ارتفاعا مقداره ١٠،٩٪ فوق عام ١٩٦١ .

** جرى تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ من ٣ ليرات للدولار الى ٣،٥ ليرات للدولار . وهذا كذلك يفسر انخفاض قيمة الناتج القومي القائم (وجملة الموارد المتاحة) محسوبة بالدولار ، في حين ان الناتج القومي محسوبا بالليرة الاسرائيلية سجل ارتفاعا مقداره ١،٢٪ فوق عام ١٩٦٦ .

*** اتماما للصورة نورد فيما يلي خلاصة ميزان المدفوعات للسنوات ١٩٥٠ — ١٩٥٩ (والقيمة بالدولار) :

	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
المستوردات (سلع وخدمات)	٣٢٧،٦	٤٢٦،١	٣٩٣،٢	٣٦٥،٢	٣٧٣،٢	٤٢٦،٦	٥٣٤،٥	٥٥٧،٢	٥٧٢،١	٦٠٣،٦
المصدرات (سلع وخدمات)	٤٥،٨	٦٦،٦	٨٦،٤	١٠٢،٣	١٣٥،٢	١٤٣،٩	١٧٧،٩	٢٢٢،٠	٢٣٨،٧	٢٨٧،٤
فائض الاستيراد (عجز الحساب الجاري)	− ٢٨١،٨	− ٣٥٩،٥	− ٣٠٦،٨	− ٢٦٢،٩	− ٢٣٨،٠	− ٢٨٢،٧	− ٣٥٦،٦	− ٣٣٥،٢	− ٣٣٣،٤	− ٣١٦،٢

المصــدر :

أ) للسنوات ١٩٥٠ — ١٩٥٨ ، دون باتنكن ، **الاقتصــاد الاسرائيلي : الحقبة الاولى** (مشروع فولك للبحث الاقتصادي ، التقرير الرابـع ١٩٥٧ و١٩٥٨ — بالانكليزية — القدس ١٩٦٠) ص ٥٢/٥٣ .

ب) لسنة ١٩٥٩ **التقرير السنوي لبنك اسرائيل** .

الجـــدول (٣)

اسرائيل : احتياطي العملات الاجنبية لدى بنك اسرائيل المتجمع بفضل تفوق المعونات الاقتصـــادية علـــى فـــائض الاستيراد (أي علـــى العجز في الحســـاب الجـــاري)

سنـــوات ١٩٥٠ ـــ ١٩٧٠

(بملايين الدولارات)

السنة	حجم الاحتياطي	
١٩٥٠—١٩٥٩		٢١٧
بنهاية ١٩٦٠	٧٥	
١٩٦١	٨٧	
١٩٦٢	٧٣	
١٩٦٣	٥١	
١٩٦٤	٤٢	
١٩٦٥	٣٧	
١٩٦٦	٣١	٣٩٦
١٩٦٧	٢٩٣	٢٩٣
		١٠٠٦
١٩٦٨	—٢٣	
١٩٦٩	—٢٠١	
١٩٧٠	—١٥	—٢٣٩
		٧٦٧*

المصـــدر : الجدول (٢)

* بموجب **تقرير بنك اسرائيل عام ١٩٦٩** كان الرصيد بنهاية ١٩٦٩ ٣٦٩ مليون دولار مما يشير الى ان مشتريات بقيمة ٤١٣ مليون دولار تمت بالاضافة الى المشتريات المسجلة بميزان المدفوعـــات وخـــارج قيود الميزان .

اسرائيل والتسوية السياسية

الدكتور صادق جلال العظم

في ١٦ شباط ١٩٧١ قام مندوب الجمهورية العربية المتحدة في هيئـــة الامم وممثلها في المفاوضات غير المباشرة الجارية يومها مع اسرائيل تحت اشراف الدكتور يارينغ بتسليم الوسيط الدولي مذكرة جوابية رسمية كانت بمثابة رد على مذكرة مهمة كان قد وجهها يارينغ نفسه الى كل من مصر والاردن واسرائيل حول تحقيق التسوية لما أصبح يسمى في هذه الايام « بالنزاع في الشرق الاوسط » . وأثناء عملية التسليم علق مندوب ج ع م على هذه المناسبة بقوله « ان اللحظـــة الراهنة تاريخية » . ووصفت بعض الاوساط الرسمية العربية المذكرة الجوابية المصرية «بأنها ايجابية» فيما يتعلق باحتمالات التسوية السلمية للنزاع العربي الاسرائيلي ، وبالنسبة لما تضمنته من التزامات بهذا الشأن . وبعد مضي بضعة اسابيع على هذه الحادثة نشرت النصوص الرسمية للمذكرات المشار اليها وتبين ان المذكرة الجوابية المصرية نصت على موافقة الجمهورية العربية المتحدة على عقد اتفاقية سلام مع اسرائيل مباشرة ، وقبولها بقوات دولية تشارك الدول الاربع الكبرى في تأليفها وتوضع على طرفي الحدود ، بالاضافة الـــى تأمين الضمانات الدولية اللازمة لسلامة الحدود « الآمنة والمعترف بها » بين اسرائيل والدول العربية ، كما نص على ذلك قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . كل ذلك مقابل الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة في حرب حزيران ١٩٦٧ . ومن ناحية أخرى ، وفي ٤ نيسان ١٩٧١ القت غولدا مائير خطابا أمام المؤتمر الوطني لحزب العمال الاسرائيلي الحاكم ردت فيه بوضوح صارخ على البادرة المصرية حول معاهدة السلام وتوابعها المذكورة . اعلنت مائير في خطابها ان اسرائيل لن تتخلى عن القدس والجولان وشرم الشيخ وأنها ترفض ضمانات الدول الكبرى وترفض الضمانات الدولية للحدود « الآمنة المعترف بها » بما في ذلك فكرة القوات الدولية على الحدود .

كيف نفسر هذا التصلب الاسرائيلي الشديد ؟ لمـــاذا تفوّت اسرائيل على نفسها هذه الفرصة الذهبية للحصول على معاهدة سلام مباشرة مع ج ع م على اقل تعديل وتأمين حدود آمنة ومعترف بها ومضمونة دوليا بالاضافة الى حرية الملاحة في الممرات المائية العربية كما ينص على ذلك قرار مجلس الامن وتنص عليـــه المذكرة المصرية الجوابية المشار اليها ؟ الجواب المتداول حاليا وخاصة في الاوساط الرسميـــة العربية هو ان اسرائيل تريد الارض ولا تريد السلام . نعم ، ولكن هذا ليس كل ما في الامر . توجد اعتبارات أخرى تدفع باسرائيل باتجـــاه التصلب ، وهي مـــن صميم الاستراتيجيـــة الاسرائيلية كما انها بأهمية الارض بالنسبة لاسرائيل ان لم تفقها قليلا في الاهمية في بعض الاحيان . وليس علينا ان نذهب بعيدا في البحث عن هذه الاعتبارات المهمة ، لان غولدا مائير اشارت اليها بوضوح في خطابها الذي أشرت اليه . قالت رئيسة وزراء العدو ما يلي في ايضاح الدوافع الكامنة خلف الرفض الاسرائيلي لكافة المقترحات المصرية التي

مر ذكرها : « ان الضمانات الدولية ومرابطة قوات اجنبية بين اسرائيل وجيرانها ستخلق جدارا بين الطرفين ، ونحن نريد سلاما حقيقيا . نريد علاقات وثيقة وتعاونا بين اسرائيل وجيرانها » . وفي اليوم التالي القى دايان خطابه أمام مؤتمر الحزب نفسه حيث أضاف عنصرا مكملا ومفسرا لما ذكرته مائير . قال : « على مصر أن تباشر مفاوضات حقيقية أو تواجه مخاطر حرب جديدة نحن الذين سنربحها من جديد دون شك » . اعتقد ان هذا الموقف الاسرائيلي الصريح والواضح يعطينا المفتاح الحقيقي لتصلب اسرائيل ومراوغتها بالنسبة للتسوية السلمية المقترحة عبر تطبيق قرار مجلس الامن المشهور . تعني التسوية السلمية بالنسبة للجانب العربي ، وضمن اطار سياسة تصفية آثار العدوان ، العودة ، بقدر الامكان والى أقرب درجة تسمح بها الظروف ، الى الاوضاع التي كانت قائمة قبل حرب حزيران عام ١٩٦٧ . هذا هو التفسير العربي — السوفياتي لمعنى قرار مجلس الامن وتطبيقه . من جهة اخرى تعني التسوية السلمية بالنسبة لاسرائيل سقوط كافة الحواجز والجدران بينها وبين الدول العربية بحيث لا يعود هناك شيء اسمه قطيعة بين الطرفين وتحل محل العلاقات العدائية الماضية صلات وثيقة من التعاون بدون وسطاء دوليين وبدون وصاية الدول الاربع الكبرى على منطقتنا ، لان لدى اسرائيل مشاريعها الخاصة للوصاية على منطقة الشرق الاوسط والاشراف عليها لصالحها اولا ولصالح القوى الامبريالية المتحالفة معها كذلك . وقد عبرت غولدا مائير نفسها عن كل ذلك بقولها في احدى المقابلات الصحفية ان السلام بالنسبة لها يعني ان تتمكن من الذهاب في اي وقت الى اسواق القاهرة لتشتري حاجياتها ان هي شاءت ذلك . وبطبيعة الحال ان اول خطوة على طريق تحقيق هذه الأهداف تكون برفض كل مبادرات السلام العربية القائمة على اساس الضمانات الدولية والقوات الدولية على الحدود ، والعمل على جر مصر الى مفاوضات مباشرة ومفتوحة حول كافة الامور كما تراها اسرائيل . او على حد قول دايان « على مصر ان تباشر مفاوضات حقيقية او تواجه مخاطر حرب جديدة » : اي اما الحرب او المفاوضات التي تعني سقوط كافة الجدران والحواجز بين اسرائيل والعرب . هذا هو الخيار الحقيقي الذي تطرحه اسرائيل علينا . لذلك لا غرابة في أن يؤدي كل تساهل عربي في موضوع الصراع الى تصلب اسرائيلي مقابل مع تغليفه بقشرة الليونة البراقة أول الأمر لان استمرار المفاوضات من خلال الوسيط الدولي يبقى أفضل من انعدامها بالنسبة لاسرائيل باعتبارها نصف خطوة باتجاه سقوط الجدران والحواجز. كما ان فتح قناة السويس على اساس انسحاب اسرائيلي جزئي من على ضفة القناة لن يكون الا خطوة اخرى على طريق تحقيق التسوية السلمية اياها وتحقيق أهدافها وغاياتها المستندة ، بالنسبة الى اسرائيل ، الى سياسة الجسور المفتوحة مع الوطن العربي ، وهي سياسة نرى نموذجا حاليا لها في الضفة الغربية المحتلة حيث يعمل ما يقارب من خمسين الف عربي (بما فيهم عمال قطاع غزة) في قطاعات معينة من الاقتصاد الاسرائيلي، وحيث تلعب الضفة الغربية الركيزة الاساسية لسياسة الجسور المفتوحة مع ما تبقى من الاردن . ان قناعتي الشخصية هي انه اذا تمكنت اسرائيل ، بواسطة تصلبها ومراوغاتها وتهديداتها : على طريقة « المفاوضات او الحرب » ، من ان تحصل على موافقة عربية مبدأية بالنسبة للمفاوضات وبالنسبة لسقوط الحواجز والجدران بين الطرفين ، فان اسرائيل سوف تكون مستعدة للتنازل عن الشروط القصوى القاسية والتعجيزية التي تفرضها الان في وجه تحقيق التسوية السلمية ، وانها ستتراجع الى حدود الموقف الامريكي كما جاء في خطة روجرز المشهورة والقائمة على فكرة ادخال تعديلات طفيفة على الحدود العربية الاسرائيلية لا اكثر ، مع الاتفاق على وضع خاص بالنسبة لمدينة القدس الموحدة .

السؤال الذي يواجهنا مرة أخرى هو : لماذا تصر اسرائيل على ان يكون جوهر التسوية السلمية سقوط الحواجز والجدران بينها وبين الوطن العربي وان تكون العلاقات العربية

معها ذات طبيعة ودية قائمة على ما تسميه مائير بالتعاون الوثيق والثقة التامة وبدون تدخل الوسطاء الدوليين او الالتزام بضمانات الدول الاربع الكبرى ، وتعهداتها ؟ طبعا ليس لان غولدا مائير تتحرق شوقا لشراء حاجياتها الخاصة من أسواق القاهرة أو من سوق الحميدية . هنا أيضا ليس علينا أن نذهب بعيـدا في البحث عن الجواب الكامل والوافي على التساؤل المطروح . المصادر الاسرائيلية نفسها تعطينا كافـة المعلومات المطلوبة . قبل حرب حزيران عام ١٩٦٧ بفترة قصيرة كتب الخبير الاقتصادي الاسرائيلي شاوول زارحي التحليل التالي لمعنى السلام العربي الاسرائيلي : « لا يمكن لاسرائيل ان تجد وسيلة استعمال امكانات تطور صناعتها بزيادة الصادرات الى البلدان السائرة في طريق النمو ، طالما أنها مبتورة عن بلدان المنطقة ، التي هي أقرب جيرانها ، وتشكل بذلك سوقا طبيعية لتصريف منتجاتها الصناعية : أي البلدان العربية . . . من المؤكد ان السلام اليهودي العربي ، واستئناف العلاقات التجارية ، يمكنهما أن يلعبـا دورا حيويا في صادرات اسرائيل في المستقبل . ولا بد من اعطاء أهميـة كبرى الى كون الاقتصـاد الاسرائيلي ، في عدد كبير من قطاعاته ، يعتبر مكملا لاقتصاد البلدان العربية المجاورة ، فاسرائيل تفتقر الى عدد من المواد التي تصدرها البلدان العربية ـــ القطن ، السكر ، الحبوب ، الزيت ، اللحم ، ومواد أولية أخرى ، وبالمقابل ، يمكـن لاسرائيل ان تزود البلدان العربية بعدد من المنتجات الصناعية التي تنقصها . . . اسرائيل كما نعرف بلد صغير ، وهي تشكل سوقا محدودة جدا للانتاج المحلي ، بالاضافة الى انها مبتورة عن حقل نشاطها الطبيعي : اي البلاد العربية المجاورة . لهذا الوضع بالتأكيـد اثر مقيد لتوسع الصناعة . ان احد مميزات التكنولوجيا الصناعية الحديثة ، أن عليها الاستناد الى أسواق واسعة وهذا صحيح بصورة خاصة بالنسبة للصناعات التصديرية، وبكلمات أخرى فان اسرائيل تفتقد سوقا اقتصادية واسعة تمنح مختلف القطاعـات الصناعية منافذ لانتاجها ، وهو شرط هام جدا لتطورهـا الصناعي . . . ان مـن شأن السلام اليهودي العربي ومشاركة اسرائيل في التطور الاقليمي ان يعدلا الوضع بفضل ايجـاد ظروف أفضل لتطور الصناعة ومختلف فروع الاقتصاد (في اسرائيل) . ان مشاركة كهذه من شأنها ان تفتح سوقا واسعة لاسرائيل : سوق عشرات الملايين من سكان الشرق الاوسط . قد تضر هذه المشاركة ببعض الصناعات المعزولة في اسرائيل ، ولكن التطور الصناعي بمجمله سيحقق المكاسب . فاسرائيل تمتلك المعارف التكنولوجية والعلمية ، كما تملك وسائل تطوير قوة صناعية ميكانيكية وأدوات التجهيز ، ولكن ضيق السوق الوطنية يهدد بشكل جدي اطلاق هذه الامكانات ، واشتراك اسرائيل في أسواق الشرق الاوسط يساعد على تطوير مثل هذه الصناعات على مدى واسع »(١).

لا يحتاج هذا النص الى أي شرح اضافي باعتباره مثالا أعلى على الصراحة والوضوح في تحديد الغايات والاهداف والنوايا. المضمون الواقعي والعملي لمعنى التسوية السلمية العربية الاسرائيلية يتلخص (بالنسبة لاسرائيل) بالمواد الاولية الرخيصة التي تحتاجها الصناعة الاسرائيلية ، وبأسواق عربية واسعة شاسعة تمتص بسرعة كبيرة كل الانتاج الصناعي الاسرائيلي ، وبنمو اسرائيل المتسارع لتصبح اكبر دولة صناعية في الشرق الاوسط ومن كبريات الدول الرأسمالية الصناعية في آسيا كلهـا . يضاف الى ذلك استغلال اليد العاملة العربية الرخيصة ، على غرار ما يحدث حاليا في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ولكن على نطاق أوسع بكثير . بعبارة اخرى ان ربط غولدا مائير التسوية السلمية بسقوط الحواجز والجدران وقيام علاقات ثقة وتعاون وثيقـة بين اسرائيل والدول العربية لا يعني ، في التحليل الاخير ، الا تمهيد الطريـق امام عملية اكتساح اقتصادي استغلالي تدريجي للوطن العربي والجماهير العربية وما يترتب على ذلك من نتائج ستترك أثرها البالغ على الحياة العربية في كل مستوياتها وأصعدتها ، بما في ذلك تثبيت الستاتيكو الامبريالي الرجعي في المنطقة ، وخنق الحركة الوطنية العربية وتشتيتها

الى اجل غير مسمى (وها هي حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة تنزف بغزارة بدون أن تجد من يساعدها على تضميد جراحها) ، وتحويل الوطن العربي مع الزمن الى « ريف » ملحق بالمتروبول الصناعي للمنطقة : أي دولة اسرائيل . بذلك تكون العلاقة بين العرب المتخلفين وبين الجبار الصناعي المحلي ، شبيهة بالعلاقة القائمة بين الولايات المتحدة الامريكية من ناحية وشعوب امريكا اللاتينية ودولها المتخلفة من ناحية أخرى . في الواقع لدى قادة اسرائيل مشاريع واقتراحات مدروسة لتنفيذ هذه السياسة الاقتصادية الجديدة بعد حلول السلام العربي الاسرائيلي . في شهر أيلول ١٩٦٧ كشف آبا ايبان عن احد هذه المشاريع في خطاب هام ألقاه أمام المؤتمر الاوروبي الاستشاري حيث دعا الى اقامة « متحد جنوبي البحر الابيض المتوسط » بمشاركة العرب واليهود بحيث يصبحون معا قوة دولية رئيسية . أما الخطوة العملية الاولى بهذا الاتجاه ، كما حددها ايبان ، فهي خلق منطقة تجارية حرة تضم اسرائيل والاردن ولبنان على أن يجري توسيعها فيما بعد كي تشمل دولا عربية أخرى . واوضح ايبان ان اسرائيل سوف تضع كافة طاقاتها الاقتصادية والصناعية تحت تصرف هذا المتحد ، غير انه شدد أيضا على ان اسرائيل لا يمكن ان تفكر جديا في تحقيق هذا المشروع ما لم يوافق العرب على سلام دائم يبعد عن المنطقة التوترات التي تسيطر عليها بحيث تحل محلها مرحلة جديدة من التعاون والثقة المتبادلة. واعتبر ايبان ان التكامل الاقتصادي بين الاردن ولبنان واسرائيل هو ضرورة تحتمها الظروف الجغرافية لهذه البلدان(٢). ولا تكمن أهمية كلام ايبان في تفاصيل مشروعه بل في كونه يقدم لنا دلالات واضحة ومؤشرات صريحة حول التفكير الاسرائيلي البعيد واتجاهه بالنسبة لمستقبل المنطقة ، وحول تصور الطبقة الاسرائيلية الحاكمة لدور دولتها المقبل في علاقاتها مع الدول المجاورة . اي ان جوهر السلام العربي الاسرائيلي يعني بالنسبة لاسرائيل ان تتحول المنطقة العربية تدريجيا الى « منطقة تجارية حرة » ، ومعروف ان اقامة هذا النوع من « المناطق الحرة » لم يكن في يوم من الايام مطلبا من مطالب الشعوب المكافحة ، ولم يخدم في اي وقت من الاوقات الا الدول الرأسمالية المتفوقة والمستعمرة . ويعبر بعض المختصين الاسرائيليين عن هذه الافكار والمشاريع عن طريق تسميات أخرى مثل اقامة « منطقة مفتوحة » في الشرق الاوسط ، أو انشاء ما يدعونه « بالمتحد الاقتصادي للشرق الاوسط » أو تأسيس « منظمة دول الشرق الاوسط »(٣) (على غرار « منظمة الدول الامريكية » التي تسيطر عليها الولايات المتحدة حكما) . وقد عاد أبا ايبان مؤخرا الى طرح هذه المشاريع والخطط من جديد ضمن اطار مساعي التسوية السلمية الجارية حاليا . شبه ايبان ، في خطاب ألقاه في جامعة تل أبيب ، وضع الحدود العربية الاسرائيلية الحالي بوضع الحدود الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية بين الدول الاوروبية من حيث تلاشي أهمية الحدود الوطنية بين البلدان الاوروبية وذلك في ظل السلام الاوروبي الذي جاء بعد الحرب ، ومع ظهور التكتلات الاقتصادية الجديدة مثل السوق الاوروبية المشتركة . ودعا ايبان دول الشرق الاوسط الى الاقتداء بالمثل الاوروبي، واكد ان اسرائيل «تريد هذا النوع من السلام» مع الدول العربية (أي سلام تلاشي الحدود، وسلام التكتلات الاقتصادية والمناطق المفتوحة). كما ذكر ايبان في خطابه ان الحدود المفتوحة بين بلدان أوروبا أدت الى تفادي الحروب واحلال السلام وشدد على انه هذا ما ينبغي ان يكون عليه الوضع بين الدول العربية واسرائيل . كذلك رفض ايبان المشاريع التي عرضها الزعماء العرب لاحلال السلام في المنطقة لان « الزعماء العرب الذين يتحدثون عن السلام يفكرون في سلام تكون فيه اسرائيل معزولة عن جاراتها ، وتكون بموجبه اشبه بغيتو تطوقه قوة دولية، وهذا سلام لا يتفق مع السلام الذي تفكر فيه اسرائيل او التسوية التي نسعى اليها . . . ان اسرائيل تريد سلاما يتميز **بحدود مفتوحة** تحول دون نشوب حروب بين بلدان المنطقة » . (**النهار** ٢٨ أيار ١٩٧١) .

وتشكل سياسة اسرائيل القائمة على فكرة « الجسور المفتوحة » مع الضفة الغربية المحتلة وشرقي الاردن نموذجا مصغرا واوليا للعلاقات التي تريد اسرائيل العمل على نسجها مع بقية المنطقة . وكما كتب فؤاد حمدي بسيسو في العدد الثاني من **شؤون فلسطينية** : « تمكنت اسرائيل عن طريق سياسة الجسور المفتوحة من توجيه التجارة بينها وبين الضفة الغربية بحيث تسجل النمط الامثل لهذه التجارة من وجهة النظر الاسرائيلية . فمن ناحية أقامت علاقاتها التجارية مع الضفة الغربية بحيث تكون الضفة بمثابة سوق لمنتجات اسرائيل الصناعية بالدرجة الاولى وبعض المنتجات الزراعية ... وبالنتيجة النهائية قام نموذج للتجارة بين اسرائيل والضفة الغربية ميزانه التجاري لصالح اسرائيل ، ونموذج للتجارة بين الضفة الغربية والشرقية ميزانه التجاري لصالح الضفة الغربية . وما ينجم عن ذلك من تسرب مبالغ كبيرة من العملة الاردنية من الضفة الشرقية الى الضفة الغربية انعكاسا لعملية تمويل العجز في الميزان التجاري بينهما ، وهذه الارصدة من العملة الاردنية كانت اما قوى شرائية اتجهت لشراء المنتجات الاسرائيلية او اكتنزت »(٤).

على هذا الاساس لا غرابة في ان ترفض اسرائيل مشاريع التسوية السلمية التي تقترحها القاهرة على اساس ضمانات الدول الاربع الكبرى ، والمناطق المجردة من السلاح وقوات الامن الدولية ، لان تحقيق ذلك سيعني ادخال المنطقة من جديد تحت الوصاية المباشرة والشرعية والرسمية للدول الكبرى في حين ان اسرائيل تريد هذه الوصاية المباشرة لنفسها على المدى البعيد نسبيا . أي انها تريد ان تلعب دور الدولة الكبرى في الشرق الاوسط بكل جدية والى اقصى الحدود ، وممارسة لعبة النفوذ وعملية الاستعمار الجديد لحسابها وليس لحساب غيرها فقط . بعبارة أخرى تريد اسرائيل القيام بدور امبريالي واضح في المنطقة ولكن لحسابها الخاص هذه المرة . اسرائيل دولة رأسمالية والامبريالية هي دوما الرأسمالية وقد وصلت الى أعلى مراحلها . ان التسوية السلمية ، مهما كانت الذرائع والاعذار التي تقدم لتبريرها ، تعني موضوعيا افساح كل المجال وكل الفرص أمام رأسمالية دولة اسرائيل كي تنضج نهائيا وتتقدم الى ممارسة مهام مرحلتها الامبريالية الجديدة كعنصر مستقل وليس كأداة فحسب .

اذا سمح الوطن العربي لاسرائيل دخول مرحلة عصر الاستعمار الجديد لحسابها وعلى حساب الجماهير العربية ومستقبلها عبر التسوية السلمية فان اسرائيل ستتمكن بسرعة من تخطي النواقص والاخطار الكامنة في كونها دولة تعتمد الى حد كبير على تدفق الاموال من الخارج لاستمرار دوران عجلة اقتصادها ونموه . أي ستتمكن اسرائيل من التقليل التدريجي من اعتمادها على المد المالي الخارجي وما يحمل هذا الوضع من أخطار كامنة بالنسبة لاية دولة ، والاعتماد أكثر فأكثر على تثبيت نفسها واقتصادها ضمن اطار علاقاتها الجديدة بالمنطقة العربية ومواردها واسواقها ، مما سيعني انفكاكا اسرائيليا تدريجيا عن الاعتماد التقليدي وشبه المطلق على الدعم السياسي وغير السياسي الخارجي، ان كان من قبل أمريكا أو أية دولة كبرى أخرى .بعبارة أخرى تعني التسوية السلمية على هذا الصعيد تثبيت دولة اسرائيل بصورة أشد وأرسخ من ثباتها الحالي واعطاءها الاستقلال النسبي وحرية الحركة والمناورة والمبادرة التي تطمح الى تحقيقها كل دولة تعتمد على دولة أكبر منها .

من ناحية أخرى لا بد من الاشارة ، في مرحلة السعي لتحقيق التسوية السلمية وانجاح مهمة يارنغ ، الى طبيعة الخط السياسي الامريكي الذي يجري تطبيقه حاليا في الوطن العربي لانه يعمل على تدعيم الموقف الاسرائيلي المتصلب ويساعده في الضغط للوصول الى هدفه في التسوية السلمية على طريقة سقوط الحواجز والجدران وشراء الحاجيات من سوق الحميدية . بامكاننا الاشارة الى هذا الخط الامريكي كما برز بوضوح مؤخرا بتسميته بخط روجرز — كيسنغر . يتلخص هذا الخط ، أولا ، بنظرية « التعديلات

الطفيفة » على الحدود العربية الاسرائيلية كجزء من التسوية السلمية « في الشرق الاوسط » بحيث لا تعكس هذه التعديلات الانتصار الاسرائيلي عام ١٩٦٧ بكل ثقله ومعناه . ثانيا الالتزام الامريكي الواضح بأن قرار مجلس الامن لا يعني أبدا العودة الى خطوط الحدود كما كانت قبل حرب حزيران ١٩٦٧ وهذا مخالف لاحد جوانب الموقف العربي الرسمي المعلن . ثالثا عدم ممارسة اي ضغط جدي على اسرائيل كي تتراجع عن شروطها التعجيزية في وجه تطبيق المقترحات المصرية لانجاز التسوية السلمية ، مع رفض فكرة فرض التسوية على الدول المعنية من قبل الدول الكبرى وهيئة الامم المتحدة ، باعتبار ان السلام الحقيقي ينبغي أن يأتي من داخل المنطقة نفسها وعلى اساس تفاهم الاطراف المعنية ، ولا يجوز فرضه فرضا من قبل أي طرف خارجي ثالث . اي ان هذا الجانب من خط روجرز ــ كيسنغر يدعّم في جوهره التصلب الاسرائيلي ، بالرغم من مظهره الخارجي ، في رفض التسوية المفروضة من الخارج على اساس ضمانات الدول الاربع الكبرى وقوات الامن الدولية التي ترى فيها ج ع م السبيل الاوفق لتصفية آثار العدوان . بعبارة أخرى ، الموقف الامريكي محسوب كي يعمل لصالح جر مصر تدريجيا الى المفاوضات المباشرة مع اسرائيل وترتيب تسوية نابعة من المنطقة وقائمة على سقوط الجدران والحواجز بين الطرفين المتخاصمين وعلى التعاون الوثيق بينهما على حد قول غولدا مائير . اما الناحية الثانية من خط روجرز ــ كيسنغر فقد أصبحت مشهورة تحت اسم معين : « فيتنمة الحرب في الهند الصينية » ، وهذا يعني تقديم الدعم الامريكي على كافة المستويات الى نظام محلي عميل ، نظام سايغون مثلا ، يمتلك ادوات قمع شديدة الفعالية ليقوم بتصفية القوى الثورية والمعادية للامبريالية في البلاد بدلا من ان تقوم القوات الامريكية بهذا العمل . وفقا لهذا المنطق يقوم الفيتنامي التابع لنظام سايغون مثلا بقمع الفيتنامي المنضم الى جبهة التحرير وتصفيته بدلا من ارسال قوات امريكية او اجنبية لانجاز المهمة . الذي أريد ان اقوله هو أن خط روجرز ــ كيسنغر القائل بمواجهة حركات التحرر المكافحة بالسلاح عن طريق « فيتنمة » الصراع معها يطبق الإن في منطقتنا العربية وفي الاردن بالتخصيص وعلى يد أدوات القمع الاردنية . بدلا من ان تتدخل قوى خارجية ، أمريكية أو اسرائيلية مثلا ، بصورة سافرة لقمع الكفاح الفلسطيني المسلح وتصفيته تسند هذه المهمة الى قوى محلية متمرسة وشرسة مع اعطائها كل ما يلزم من الدعم العسكري والمادي والتدريبي والسياسي والمخابراتي لتنجز مهمتها بنجاح(٥) . ومن سخريات التاريخ المعاصر أن تفشل سياسة الفيتنمة في فيتنام كما تدل على ذلك المعارك الاخيرة في اللاوس ، وان تنجح في الاردن كما يدل على ذلك وضع حركة المقاومة الفلسطينية الراهن . واستكمالا لهذه الصورة عن الخط الامريكي المذكور لا بد من التذكير هنا بالرحلة التي قام بها الرئيس نيكسون الى بعض دول البحر الابيض المتوسط في النصف الثاني من شهر أيلول ١٩٧٠ . والملاحظ بهذا الصدد هو ان الدول التي ركز نيكسون اهتمامه عليها كانت الاكثر رجعية ويمينية في منطقة البحر الابيض مثل اسبانيا واليونان ، كذلك شملت رحلته زيارة للاسطول السادس (وقد تم تعزيزه بعدها بفترة) كما سبقتها ورافقتها قرارات مهمة مثل العودة الى شحن السلاح الى اليونان ، وتسليح الاردن قبل مجزرة ايلول ، وبعدها خاصة ، وتسليح اسرائيل بدون حدود وعلى أساس التزام امريكي مفتوح جاء بحجة قضية الصواريخ في منطقة وقف اطلاق النار على ضفة قناة السويس . الصورة التي تتكون لدينا بالنسبة لهذا الاتجاه في خط روجرز ــ كيسنغر هي ان السياسة الامريكية تقوم بتدعيم الدول الاكثر رجعية ويمينية في حوض البحر الابيض المتوسط ، مثل اليونان واسبانيا والبرتغال ، وتنشىء تحالفات جديدة معها لضمان السيطرة الامريكية على هذا البحر وحوضه ، مع جعل اسرائيل القوة العسكرية العظمى في المنطقة العربية لتتمكن من القيام بدور الحارس بفعالية أكبر بعد الظروف التي استجدت في اعقاب حرب حزيران ١٩٦٧ . هذا بالاضافة الى تسليح الرجعية العربية ،

كما يحدث في الاردن: لمواجهة القوى التحررية والثورية العربية واحتوائها والقضاء عليها في الوقت المناسب . مما سيسهل على اسرائيل القيام بدورها الاهم والاعظم كدولة عسكرية كبرى في منطقتنا وكدولة رأسمالية متقدمة في مواجهة الوطن العربي المتخلف .
يبدو لي ان خط روجرز ــ كيسنغر كما عرضته لا يمانع في ابقاء النزاع العربي الاسرائيلي في حالة مائعة ورجراجة وبدون أي حسم حقيقي الى أن تحصل اسرائيل على التسوية السلمية بشروطها هي ، شريطة أن يبقى ميزان القوى العام في المنطقة كما هو : اي لصالح الامبريالية . أن السياسة الاستعمارية الامريكيــة ذات طبيعة براجماتية على مستوى التطبيق . أي تعتمد على القوة المتفوقة وضبط مجرى الاحداث وفقا للحاجات الآنية والمباشرة مع محاولة الخروج من المآزق بأفضل السبل المتوفرة واقربها منالا بما يتناسب مع المصالح الامريكية الراهنة . لذلك تميل هذه السياسة الى معالجة الازمات عند نشوئها وعلى علاتها ، وعن طريق التدخل في المجرى العفوي للاحداث المتأزمة بغية التأثير على نتائجها بما يضمن المصالح الامريكية على أفضل صورة ممكنة . وتعني هذه البراجماتية ، في التحليل الاخير ، الاعتماد السريع على العنف العاري والقمع المباشر لتنفيذ السياسة المطلوبة والخروج بالنتائج المبتغاة من قبل الامبريالية .
الاستنتاج العام الذي نتوصل اليه اذن هو ان التصلب الاسرائيلي المستمر والدائم حول موضوع التسوية السلمية كما طرحها الموقف العربي الرسمي حتى اليوم يصبح طبيعيا ومنطقيا وحتى متوقعا عندما نذكر ان اسرائيل تعد نفسها لدخـــول مرحلة الاستعمار الجديد لحسابها الخاص من جهة ، ونذكر طبيعة خط روجرز ــ كيسنغر حول فيتنمة الصراعات الوطنية المعادية للامبريالية وما يترتب على ذلك من نتائج بينتها ، من جهة ثانية .
لا شك ان تساؤلا مهما يطرح نفسه علينا هنا : لنفرض أن اسرائيل تمكنت من الحصول على تسوية سلمية مع الدول العربية على أساس شروط قريبة من شروطها ان لم تكن مطابقة لها تماما ، هل يعقل أن تتمكن دولة صغـــيرة ، ذات موارد محلية محدودة من اكتساح المنطقة اقتصاديا والهيمنة عليها في وجه الطاقات المادية والبشرية الكامنة للوطن العربي بأكمله ؟ الجواب هو نعم وبالتأكيد مـــن حيث التركيب الذاتي لدولة اسرائيل ومجتمعها : أي ان اسرائيل بتركيبها الحالي معدة كل الاعداد ومؤهلة كل التأهيل لدخول مرحلة الاستعمار الجديد في منطقتنا وممارسة دور الدولة العظمى بكل ما يعنيه ذلك من سياسة امبريالية وممارسة للنفوذ . طبعا ، اذا كانت اسرائيــل مؤهلة ومعدة ذاتيا لممارسة هذا الدور الجديد فان امكانية تحويل هذه المؤهلات والاستعدادات الى حيز التنفيذ الفعلي تعتمد ايضا على ردود الفعل العربية ومـــا اذا كانت ستسمح لاسرائيل بممارسة دورها الامبريالي الجديد ، لان اسرائيـــل ستتوسع وتمتد وتبسط هيمنتها ونفوذها الى الحد الذي تسمح به القوة العربية المقاومة ويسمح به التقاعس العربي في الانتقال من مرحلة الصمود والجمود الى مرحلة مواجهـــة الامتداد والاكتساح وبسط النفوذ مواجهة فعالة وساخنة تضع حدودا له وترده الى الوراء . ولا شك ان مشاريع التسوية السلمية مهما كان نوعها ومهما كانت مصادرها تعمل ، موضوعيا وفي التحليل الاخير ، لصالح الامتداد الاسرائيلي وليس لصالح ردعه ورده . هنا لا بد من الاشارة الى بعض الخصائص المميزة التي تتصف بها الدولة الاسرائيلية مما يجعلها مؤهلة لدخول مرحلة الاستعمار الجديد من بابها العريض ان نحن سمحنا لهـــا بذلك عبر التسوية السلمية . وسأعتمد في تحديد بعض هذه الخصائص على التحليلات التي قدمتها المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية (الماتزبن) لطبيعة المجتمع الاسرائيلي وتركيبه الاجتماعي وقواه الطبقية(٦) .
١) من الامور الجديرة بالملاحظة نمو" ظاهرة اجتماعية ــ سياسية على جانب من الاهمية في المجتمع الاسرائيلي هي تطور نوع معـــين من الوطنية الاسرائيليـــة المحلية بمقابل

القومية اليهودية العالمية ، المسماة بالصهيونية ، والتي قامت على أساسها دولة اسرائيل في الاصل . اشير هنا الى نمو تيار قومي محلي ، يسمي نفسه بالقومية الاسرائيلية او العبرانية ، قائم على التراكم التدريجي لمجموعة مصالح حيوية مرتبطة بالواقع الاسرائيلي المحلي وتطلعاته النابعة من موقع اسرائيل الجغرافي ومحيطها العربي والشرق أوسطي . يدعو هذا التيار الى التنازل عن فكرة اسرائيل كوطن لكل اليهود في العالم والى اعتبارها ، بدلا من ذلك ، وطن الاسرائيليين فقط . كذلك يدعو الى توجيه اسرائيل وجهة العالم العربي والشرق الاوسط على اساس المصالحة الشاملة وعلى اساس اعتبار اسرائيل لا كدولة أوروبية مزروعة في منطقتنا، بل كدولة مندمجة في البقعة الموجودة فيها حيث عليها أن تلعب الدور اللائق بها في حياة المنطقة وسياستها واقتصادها . لذلك يطالب هذا التيار القومي الاسرائيلي المحلي بالمزيد من استقلال اسرائيل عن القوى الخارجية ، وبالمزيد من حرية الحركة والمناورة لها وبرفض الشروط التي تؤدي الى تبعيتها . ان أشهر ممثلي هذا التيار هو النائب في الكنيست أوري آفنيري الذي يقول عن نفسه : « أنا قومي اسرائيلي (أو عبري) وأريد التعامل مع قوميين عرب »(٧) . وكقومي اسرائيلي يقول آفنيري بوضوح أن حركته السياسية تريد السير لا الى اليمين ولا الى اليسار بل الى الامام . وعلى أساس ولائه الاسرائيلي المحلي بامكاننا ان نفهم مغزى عنوان كتابه المشهور : « اسرائيل بدون صهيونيين » ، وان نفهم مطالبته بالغاء قانون العودة المشهور الذي يعطي الحق لكل يهودي في الحصول على المواطنية الاسرائيلية عن طريق الهجرة . ويدعو افنيري الى الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني والى التفاهم معه بدون المساس بسيادة اسرائيل ، هذا بالاضافة الى دعواته الحارة والملحة الى التسوية السلمية للنزاع العربي الاسرائيلي على أساس سقوط الحواجز والجدران والتعاون الوثيق بين اسرائيل والعرب . وقد يفسر لنا تأثير هذا التيار القومي الاسرائيلي المحلي الخلاف الواقع بين صهيونيين عالميين عريقين مثل غولدمان وبن غوريون من جهة، وبين غولدا مائير ودايان من جهة ثانية اللذين يفكران بمصلحة اسرائيل من زاوية أخرى . الاشارة هنا هي الى الخلاف المعروف بين المنظمة الصهيونية العالمية وبين القيادة الاسرائيلية ، وهو خلاف يعود في جذوره الى اضطرار قادة اسرائيل الى النظر الى الاحداث ومحاكمتها من خلال المصالح المحددة للدولة نفسها والتي لم تعد تتطابق دوما مع مصالح الدعوة الصهيونية العالمية الفضفاضة التي ما تزال تمثلها المنظمة الصهيونية وقياداتها . ينبغي ان يكون واضحا ان التيار القومي المحلي في اسرائيل يتطابق تماما مع ما ذكرته سابقا حول رغبة اسرائيل المتزايدة في تدعيم استقلالها كدولة ومجتمع والتخفيف من اعتمادها على القوى الخارجية مهما كانت ، والتخلص من التبعية عن طريق حل مشاكلها الاقتصادية بواسطة ممارسة سياسة امبريالية في التعامل مع الوطن العربي ودوله وشعبه . التيار القومي المحلي مرشح للامتداد والتوسع في اسرائيل مع حلول التسوية السلمية لانه سوف يكون التعبير السياسي الاكثر ملاءمة للدور الامبريالي الجديد الذي ستقوم به اسرائيل لحسابها الخاص في علاقاتها بالمنطقة . عندما تدخل رأسمالية دولة اسرائيل أعلى مراحلها من الطبيعي أن يدخل هذا التيار القومي اعلى مراحله أيضا في مجتمعها ، اذ ان التيار القومي الاسرائيلي لا يريد ان يرهن مصير اسرائيل بماضيها الذي يرجع الى قومية يهودية ذات امتدادات عالمية بل يريد رهنه بالمستقبل الذي تبشر به التسوية السلمية بعد الهزيمة ، اي بموقعها الامبريالي الجديد الذي تتطلع الى ممارسة مهامه بصبر وشغف في آن واحد . أي أن أهمية التيار القومي المحلي النامي في اسرائيل تكمن في كونه يتحسس بدقة ويعبر عن اتجاه اسرائيل التدريجي نحو استكمال الشروط اللازمة لها كي تلعب دورها الامبريالي الجديد في الشرق الاوسط عامة والوطن العربي على وجه التحديد . لذلك لا نجد أية غرابة في أن يطرح أفنيري نفس الفكرة التي مرت معنا سابقا حول « المنطقة المفتوحة » والمتحد المؤلف من اسرائيل

ودول عربية متعددة ولكن تحت اسم جديد : « الاتحاد السامي » ، اذ يرى أفنيري ان الاطار الوحيد للتعاون الحقيقي بين دول المنطقة هو انشاء كونفدرالية كبرى تدخل فيها كل دول المنطقة لتشكل « الاتحاد السامي » الذي سيكون بزعامة اسرائيل ، او كما يقول افنيري « ان الرصيد الاسرائيلي في العالم ، اذا وضع في خدمة تزعم المنطقة ، سيولد قوة اعظم بكثير من زعامة عبدالناصر على العالم الثالث عندما كانت في اوج عزها»(٨).
وكان افنيري قد عبر عن افكار مماثلة ، في مناسبة أخرى ، حول معنى السلام العربي الاسرائيلي بقوله أنه لو اتفق الاخوة من الساميين لكان باستطاعتهم « تنظيم اقتصاد مخطط ، يستخدم سوقا هامة (أي السوق العربية) ، وذلك باستغلال ثروات بلادنا النفطية والمعدنية ، وباستخدام علاقات اسرائيل الدولية وتعبئة الرساميل بواسطة يهود الخارج ، لتنمية المنطقة كلها »(٩).
٢) كثيرا ما تعقد المقارنات حول أوجه الشبه بين الاستعمار الصهيوني — الاسرائيلي وبين الاستعمار الاستيطاني في روديسيا وجنوب افريقيا . ومع ما في هذه المقارنة من فائدة يجب علينا التنبه ايضا الى اوجه الاختلاف بين الاستعمارين وما يترتب عليها من نتائج بالنسبة للدور الذي يمكن ان يلعبه كل منهما . لقد بينت المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية في دراساتها المشار اليها آنفا ان هدف المستوطنين الاوروبيين المعتاد في المستعمرات هو استثمار ثروات البلاد واستغلال قوة العمل الكامنة في سكانها بحيث يشكل المستوطنون طبقة علوية مسيطرة على اقتصاد راسمالي من نوع معين ، مع تحويل قسم من سكان البلاد الى طبقة بروليتارية هي قاعدة الهرم الاقتصادي الاستعماري . أما الاستعمار الصهيوني فلم يكن يهدف الى مجرد استغلال موارد فلسطين — وهي موارد شحيحة على كل حال — بل كان يريد الاستيلاء على الارض نفسها لانشاء دولة قومية يهودية جديدة . ولم يكن بالامكان تحقيق ذلك بجعل المستوطنين الصهيونيين مجرد طبقة اجتماعية علوية مستعمرة تتمتع بالامتيازات المعروفة ومسيطرة على اقتصاد قائم على عمل سكان البلاد الاصليين . اي ان الاستعمار الصهيوني لم يخلق طبقة من المستوطنين المسيطرين كما حدث في الجزائر ، وكما هو حادث في روديسيا مثلا، بل خلق مجتمعا راسماليا متكاملا بطبقاته الاجتماعية ودولته القومية الحديثة بكافة مؤسساتها المعروفة . لهذا السبب يمكننا ان نقول ان الاستعمار الصهيوني — الاسرائيلي ، بخلاف غيره من انواع الاستعمار الاستيطاني المعروفة ، مؤهل لان يلعب دورا امبرياليا حقيقيا ومستقلا ولحسابه الخاص على امتداد المنطقة التي تعتبرها اسرائيل مسرحا مشروعا لنفوذها الطبيعي ومصالحها الحيوية .
وهنا لا بد من الاشارة الى بعض الوقائع الهامة التي بينتها دراسات المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية المذكورة حول تاريخ استعمار فلسطين والاتجاه المتميز الذي سار فيه بدلا من التطور على طريق الاستعمار الاستيطاني المعروف في الجزائر وروديسيا . في عام ١٨٧٠ قام البارون ادمون دي روتشايلد الفرنسي بانشاء مستعمرات يهودية في فلسطين وصلت في أوجها الى عشرين وحدة يسكنها ما يقارب من خمسة آلاف يهودي جاء معظمهم من روسيا القيصرية . وخلافا للمزاعم الشائعة لم يكن البارون صهيونيا بالمعنى السياسي الدقيق للعبارة لان هدفه لم يكن العمل على انشاء دولة يهودية في فلسطين . كان البارون يعمل في الحقيقة على دعم المصالح الاستعمارية الفرنسية في منطقتنا ممهدا الطريق أمام فرنسا كي تستعمر فلسطين كما استعمرت الجزائر . أراد البارون أن يسخر طاقات الهجرة الكامنة عند يهود أوروبا الشرقية لخدمة مصالح الاستعمار الفرنسي . وقد استغل نفوذه لدى الخزينة العثمانية من أجل ايجاد مناطق نفوذ جديدة للمصالح الفرنسية التوسعية مستخدما اليهود كمستوطنين . اي أن اتجاه استعمار آل روتشايلد كان يختلف عن اتجاه الاستعمار الصهيوني اللاحق . كان استعمار البارون يشتري الارض من مالكيها الكبار ، وبعد طرد الفلاحين منها كان يستخدمهم كعمال زراعيين في مزارعه

الحديثة على غرار النمط الاستعماري الاستيطاني الكلاسيكي المعروف . لو تغلب هذا الاتجاه في استعمار فلسطين واستمرت عملية استثمار اليد العاملة العربية الرخيصة على النحو المذكور لأصبحت فلسطين جزائر أخرى أو روديسيا اخرى أو جنوب افريقيا اخرى . الا أن المستعمرين الصهيونيين الذين جاءوا فيما بعد رفعوا شعار « اليد العاملة اليهودية فقط » في سعيهم الى تكوين طبقة عاملة يهودية تكون القاعدة الانتاجية للمجتمع الجديد . لذلك كانت الصهيونية تدعو الى تحويل العاملين في مهن الطبقة الوسطى الى العمل اليدوي وتفرض على أرباب العمل والرأسماليين اليهود بألا يستخدموا الا اليد العاملة اليهودية . في الواقع اصطدم هذا الاتجاه في الاستعمار الصهيوني بالمستوطنين لحساب آل روتشايلد الذين كانت تقضي مصالحهم الاقتصادية بأن يستأجروا اليد العاملة العربية الرخيصة . وكانت الغلبة في النهاية للمستعمرين الصهيونيين من دعاة تشغيل اليد العاملة اليهودية فقط . فأخذ استعمار فلسطين المجرى التاريخي المتميز الذي أخذه. وكان لهذا التحول آثار لا يمكن المبالغة في أهميتها وخطورتهـا على المجتمع العربي في فلسطين والدول المحيطة بها .

وبسبب تفوق الاقتصاد الرأسمالي اليهودي تقنيـا وماليا تشوهت البنية الاقتصاديـة والاجتماعية لفلسطين العربية تشويها كاملاً ومنعت من أخذ مجراها الطبيعي في التطور. وتعرقلت عملية نشوء طبقة بورجوازية فلسطينية قوية نسبيا ونشوء بروليتاريا موازية لها . كما ان سياسة « اليد العاملة اليهوديـة فقط » منعت الفلاحين المطرودين من أراضيهم من التحول الى بروليتاريين يعملون في القطاع اليهودي من الاقتصاد . وكان لحرمان البورجوازية والبروليتاريا والفلاحين في فلسطين مـن السير في طريق التطور الاجتماعي الطبيعي أثره في عدم بروز أية قيادات وأحزاب سياسية فلسطينية مهمة ، مما أبقى القيادة السياسية لعرب فلسطين بيد طبقـة ملاك الارض المتخلفة دومـا عن البورجوازية الناشئة ، وبيد الزعامات العائلية والدينية المغرقة في التخلف أيضا . ومما لا شك فيه انه كان لقيام دولة اسرائيل في منطقتنا تأثيرات تشويهية مشابهة على مجرى تطور البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمعات العربية المحيطة بفلسطين مما ولد سلبيات خطيرة فيها ستخدم اسرائيل في عملية اكتساحها للمنطقة بعد حصولها على التسوية السلمية المناسبة .

٣) قبل هزيمة حزيران ١٩٦٧ علمتنا الثقافة السياسية السائدة ان المجتمع الاسرائيلي ليس الا لملمة بشرية مصطنعة تفتقر الى كل مقومات الوحدة الداخلية وتعاني من التفكك والتشرذم مما سيؤدي الى انهيارها عنـد التعرض لاول امتحان جدي في مواجهة القوة العربية المتزايدة . ولكن عندما جاءت ساعة الامتحان الحقيقية انهار صرح الاساطير التي نسجتها الطبقات الحاكمة العربية حول اسرائيل وحول القوة العسكرية العربية ، بينما خرج المجتمع الاسرائيلي من المعركة أكثر تماسكا وتوحدا مما كان عليه قبل المواجهة . لذلك فان أول ما يجدر بنا ملاحظته بهذا الصدد هو أن المجتمع الاسرائيلي يستمد حيوية خاصة وديناميكية عالية ومتقدمة من كونه مجتمع مهاجرين ومستوطنين (حيث تطغي الفئات الشابة على التركيب السكاني لاسرائيل) . وهذه ميزة مهمة تزيد من قدرات اسرائيل على القيام بدورها الامبريالي الجديد في العالم العربي بنجاح كبير وفاعلية متفوقة. من خصائص مجتمعات المهاجرين والمستوطنين الرأسمالية كون الطبقات الاجتماعية فيها في مرحلة التكون وعدم اتصافها بمعالم محددة وواضحة ، مما يؤدي الى ضعف شامل في الوعي الطبقي فيها . يعني هذا ان الطبقة الحاكمة الاسرائيلية قادرة على السيطرة شبه الكاملة على مجتمعها مما يعطيه نوعا معينا من الوحدة القوية والتماسك الشديد في وجه الاخطار الخارجية ، ويجعله اداة متماسكة وصالحـة للامتداد والاستغـلال والتوسع العنيف بغية تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية اضافية يبحث عنها عادة كل مهاجر ومستوطن ومستعمر . اي ان هذا النوع من المجتمعات الرأسمالية قادر على

الحد من تفاقم التناقضات الاجتماعية الكامنة في كل مجتمع رأسمالي وعلى احتوائها عن طريق توجيه الانظار الى أخطار خارجية حقيقية او وهمية ، وعن طريق الوعد بتقديم المزيد من المكاسب المادية والمعنوية التي يبحث عنها المهاجر والمستوطن بحكم وضعه. وقد اصبح واضحا ان اسرائيل تمني نفسها بالحصول على مثل هذه المكاسب عن طريق ممارسة سياسة استعمارية جديدة بعد حلول التسوية السلمية كما بينت. وسأضرب مثالا على ما اقول بالبروليتاريا الاسرائيلية ووضعها داخل المجتمع الرأسمالي الاسرائيلي كما قدمت تحليل ذلك المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية. تنحدر البروليتاريا الاسرائيلية من أصول بورجوازية صغيرة وهي ايضا تحمل ذهنية المهاجر والمستوطن الجديد مما يعني افتقارها الى الوعي الطبقي المتقدم. لذلك لا نجد في صفوفها ما يشابه الاعتزاز الطبقي الذي نجده عند البروليتاريا في بلدان راسمالية عادية مثل فرنسا او ايطاليا او بريطانيا. ويمنع هذا الواقع البروليتاريا الاسرائيلية من القيام بأي دور مستقل او طليعي في حياة المجتمع الاسرائيلي السياسية وغير السياسية ، كما يبعدها عن الدور التاريخي المطروح موضوعيا على البروليتاريا في كل البلدان الراسمالية وهو الكفاح في سبيل الثورة الاشتراكية والقيام بها ، وهذا يعني انه على البروليتاريا ان تنظر الى نفسها كطبقة اجتماعية ثابتة ذات مصالح حيوية خاصة بها ، وقيم جذرية نابعة من موقعها وكفاحها ، تتناقض مع النظام الاجتماعي القائم. لكن مع افتقار البروليتاريا الاسرائيلية الى اي من هذه الصفات والخصائص تنخفض حدة التناقضات والصراعات الاجتماعية الداخلية الى ادنى الحدود مما يوفر للطبقة الحاكمة الظروف المناسبة لتعبئة المجتمع الاسرائيلي ودفعه باتجاه المزيد من التماسك والوحدة لممارسة دور اسرائيل الامبريالي الجديد في المنطقة العربية بكل فاعلية واندفاع. وبهذا الصدد ، ينبغي ألا نبالغ في مسألة الشقاق بين اليهود الشرقيين والغربيين في اسرائيل. اذ مع ان الشرائح العمالية الاكثر اضطهادا في اسرائيل تتألف من مهاجرين أتوا من افريقيا وآسيا الا ان الكثيرين من هؤلاء قد حسنوا فعلا اوضاعهم المعاشية بعد مجيئهم الى اسرائيل حيث اصبحوا بروليتاريين ضمن اطار مجتمع راسمالي حديث. لذلك نجد أن تذمرهم الحالي ليس نابعا من وضعهم البروليتاري بل من كونهم شرقيين. في الواقع يشبه العمال المنتمون الى اصول شرقية في اسرائيل ما يسمى « بالفقراء البيض » (White trash) في الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة الامريكية ، او ما كان يسمى « بأصحاب الاقدام السوداء » (Pieds noires) في الجزائر من حيث رفض هذه الجماعات ، بالرغم من فقرها وبؤسها ، التضامن مع نضال المسحوقين التقدمي ونضال سكان المستعمرات عامة ، ويرجع السبب في ذلك الى كونهم مستوطنين ولو من الدرجة الثالثة او الرابعة مما يعطيهم ، في نظر انفسهم ، مكانة نوعية أعلى من مكانة سكان البلاد الاصليين. بعبارة أخرى ان رد الفعل السياسي العام لهذه الفئات المسحوقة هو التضامن مع أكثر الاحزاب والعناصر شوفينية وعنصرية في المؤسسة الحاكمة. لذلك نجد ان معظم مؤيدي حزب حيروت شبه الفاشي في اسرائيل هم من المهاجرين الذين أتوا من آسيا وافريقيا.

٤) يضاف الى كل هذه العوامل التي تؤهل اسرائيل لان تلعب دورها الامبريالي الاستغلالي الجديد بكل نجاح ، واقع آخر هو استفادة اسرائيل من تدفق الثروات والموارد الخارجية الضخمة عليها بصورة لا شبيه لها بين دول العالم. أي أن اسرائيل تشغل مكانا ممتازا من حيث ان الامبريالية تمولها بدون أن تكون خاضعة هي للاستغلال الاقتصادي الامبريالي. استخدمت الامبريالية دولة اسرائيل لخدمة غاياتها في العالم العربي وهي تدفع مقابل ذلك ثمنا يأخذ شكل الدعم الاقتصادي والعسكري الكبير لها. على سبيل المثال تذكر المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية ان ٧٠٪ من رؤوس الاموال التي تدخل اسرائيل لا تخضع لشروط التوظيف الراسمالي المعروفة مثل موازين الربح والخسارة ، وحرية تحويل الارباح والفوائد وراس المال الى خارج البلاد. ولا يصب

هذا التدفق الكبير للاموال والمساعدات في جيوب البورجوازية الصغيرة الاسرائيلية عشوائيا ، كما انه لا يذهب هدرا او ينتهي الى جيوب فئة قليلة من المحظوظين . تذهب هذه الاموال الى الدولة حيث تتصرف بها الطبقة الحاكمة على أسس عقلانية وعصرية تاخذ بعين الاعتبار المصالح البعيدة المدى لهذه الطبقة ولدولتها . اي ان الطبقة الحاكمة تستخدم هذه الاموال لتدعيم البنيان الاجتماعي الاسرائيلي ككل . لذلك نجد ان مصير القسم الاكبر من الموارد المتدفقة على اسرائيل كان الاستثمـار في مشاريع الهجـرة والاسكان وتوسيع سوق العمل الضرورية لاستيعـاب المهاجرين الجدد الذين رفعوا تعداد السكان اليهود في فلسطين من ستمئة الف في ١٩٤٨ الى مليونين ونصف المليون في ١٩٦٨ . ومرة أخرى ان كل هذه الوقائع تعني القدرة على تحقيق المزيد من التماسك والتوحيد داخل المجتمع الاسرائيلي بواسطة تطويق احتمـالات تصاعد الصراعات الداخلية ، وتحييد عناصر التفتيت الكامنة في الوضع الاجتماعي ، والعمل على امتصاص فاعلية التناقضات الاجتماعية بحيث تبقى دومـا دون مستوى الانفجار ، مما يعطي اسرائيل ، بقيادة طبقتها الحاكمة وهيمنتها شبه المطلقة ، قدرات واسعة على ممارسة سياسة امبريالية حقيقية ومستقلة تتصف بالذكاء والمرونة ووحـدة الهدف والاداة في التعامل مع عالم عربي تطغى عليه عوامل التفكك والتجزئة ، وفي ظروف اختل فيهـا ميزان القوى في الوطن لصالح القوى الرجعية بصورة عامة .

---

١ — **من الفكر الصهيوني المعاصر** ، مركز الابحاث ، بيروت ١٩٦٨ ، ص ٤٧٢ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ .

٢ — *Financial Times*, London, September 28, 1967.

٣ — Aubrey Hodes, *Dialogue with Ishmael*, Funk and Wagnalls, New York, 1968, p. 207.

٤ — فؤاد حمدي بسيسو ، « الآثار الاقتصادية لسياسة الجسور المفتوحة » ، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢ ، أيار ١٩٧١ ، ص ٨٧ .

٥ — أطلق الدكتور نبيل شعث على هذه السياسة اسم « اردنة الصراع الفلسطيني » ، راجع مقاله « فلسطين الغد » ، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢ ، أيار ١٩٧١ ، ص ١٥ .

٦ — راجع : « القضية الفلسطينية » في *The Other Israel*, July, 1968. ومقالة هانيجبي وماخوفر وأور « الطبيعة الطبقية للمجتمع الاسرائيلي » في : *New Left Review*, No. 65, 1971. وقد نشرت الترجمة العربية لهذه الدراسة في مجلة **الحرية** ، ٣ أيار ١٩٧١ ، ومجلة **الهدف** ، ٨ أيار ١٩٧١ . راجـع أيضا « مقابلة مع مسؤول في المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية (ماتزبن) » ، ليلى سليم القـاضي ، في **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢ ، أيار ١٩٧١ . ويجد القارىء عرضا شاملا لتحليلات وآراء ومواقف المنظمة في كتاب ليلى سليم القاضي **المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية (ماتزبن)** ، مركز الابحاث ، بيروت ، ١٩٧١ .

٧ — حول هذه الظاهرة انظر كتاب كميل منصور ، **أوري أفنيري أو الصهيونية المستحدثة** ، مركز الابحاث ، بيروت ١٩٧١ .

٨ — **المرجع السابق** ، ص ٩٣ ، ٩٦ .

٩ — **من الفكر الصهيوني المعاصر** ، ص ٢٦٤ .

ذكريات عن مؤتمر القمة في الخرطوم

احمد الشقيري

طلبت « شؤون فلسطينية » من الاستاذ احمد الشقيري ان يخصها بمذكراته عن مؤتمر القمة في الخرطوم خريف ١٩٦٧ التي يعدها ، من جملة مذكرات اخرى ، للنشر . فرغب ان يعطيها بشكل حديث يجيب بـه على عدد مـن الاسئلة . وفيما يلي تسجيل لهذا الحديث اعده ابراهيم العابد .

ماذا كان الهدف من عدم دعوتكم لحضور مؤتمر الخرطوم ؟

الواقع ان عـدم دعوتي لحضور مؤتمر الخرطوم له قصة وحكاية تتصـل بالقضية الفلسطينية وخاصة في الظروف التي جاءت في اعقاب هزيمة حزيران . اجتمع وزراء خارجية الدول العربية لاول مرة بعد الهزيمة في منتصف حزيران في الكويت وقرروا فيما بينهم ان يسافروا الى نيويورك . وكان الاتحاد السوفياتي قد دعا الى دورة استثنائية ، دورة طارئة في ذلك الوقت وهناك رأى وزراء الخارجية تحت مؤثرات متعددة انه ينبغي عدم دعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى الاجتماعات السياسية المقبلة سواء كانت على مستوى وزراء الخارجية او على مستوى القمة وكان الاتجاه في ذلك الوقت الى دعوة مؤتمر للقمة في الخرطوم . ووجد وزراء الخـارجية انفسهم في نيويورك تحت ضغوط هائلة ومتعددة كلها كانت تتجه في اتجاه واحد : هو البحث عن وسيلة سلمية لازالة آثار العدوان ولو بتضحيات ولو بتنازلات . ومن هنا كان الحديث حول تجنب دعوة المنظمة واقول متواضعا دعوة رئيس المنظمة بالذات . بطبيعة الحال كان الذي يحمل لواء هذه الفكرة المنجي سليم رئيس الوفد التونسي . تونس بعد النكبة احست بأنها هي التي انتصرت وانتصرت افكارها ومعها افكار بورقيبة وكأنما لسان حال تونس في ذلك الوقت : الم نقل لكم في السابق ان الحديث حول تحرير فلسطين باطل ومحال ؟ الم نقل لكم ان الحرب ضد اسرائيل عقيمة وغير مجدية ؟ الخ .. جاءت تونس بعد هزيمة حزيران لتؤكد هذه التساؤلات مرة اخرى وكأنها على صواب وانها تفردت في ذلك وكـأن الدول العربية الاخرى كلها كانت على باطل . ولذلك كان المنجي سليم هو الذي يتولى مهمة اقناع بقية الدول العربية بتجنب دعوة منظمة التحرير الفلسطينية لانها تمثل شعب فلسطين ونضال شعب وامال شعب من اجل تحرير وطنه ، وان تحرير فلسطين لم يعد له مجال في نظر تونس وبعض الدول العربية بعد الهزيمة . مضافا الى هذا ان رئيس المنظمة شخصيا في نظر تونس حملت عليه الدعاية الصهيونية حملة كبرى وشهرت به تشهيرا كبيرا ولذلك فهو غير مقبول دوليا فاذا كنا نريد ان نلجأ الى العالم الدولي من اجل ازالة آثار العدوان ، يجب ان نزيل اثارا اخرى تقف في طريق ازالة آثار العدوان ومنها ازالة قيادة المنظمة . بطبيعة الحال عدد آخر من الدول مال الى هذا الرأي . الاردن وجد فيه فرصة للتخلص من رئيس المنظمة وكذلك المملكة العربية السعودية . وسبق لممثلي هذه الدول الثلاث في شهر ايار ١٩٦٧ ان تقدموا بمذكرة

خطية لجامعة الدول العربية يقولون فيها بالنص « ان الشقيري لم يعد جديرا بتمثيل الكيان الفلسطيني » وقبل الهزيمة لم يكن ميسورا لهذه الدول ولا لغيرها ان يزحزحوا قيادة المنظمة من موقعها . لكن بعد الهزيمة ، وجدت هذه الفرصة بالنسبة للدول الثلاث . ورأوا في التشهير الصهيوني الكبير برئيس المنظمة ذريعة في انه لا يمكن للدول العربية ان تصل الى حل سلمي لهذه القضية طالما بقيت منظمة التحرير تدعو الى تحرير فلسطين وترفض اية تنازلات يمكن ان يقبل العرب عليها . ومن هنا جاء الاتفاق بين الدول العربية بين صامت وناطق على تجاهل دعوة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية .
انتهت الدورة الاستثنائية . وتداعى وزراء الخارجية الى الخرطوم لعقد اجتماع تحضيري ليضع الدراسات والمقترحات اللازمة امام مؤتمر القمة الذي سينعقد في الخرطوم وتولت حكومة السودان الدعوة الى مؤتمر وزراء الخارجية في شهر آب ١٩٦٧ . يومها كنت في لبنان وكنت أقرأ ما يدور من المشاورات بين الدول العربية دون ان تصلني دعوة او ان تقوم سفارة السودان في بيروت باتصال بي حول هذا الموضوع ومكثت اراقب هذه الاوضاع . وكذلك بدأت تصلني المعلومات ان وزراء الخارجية سيجتمعون بمعزل عن منظمة التحرير الفلسطينية ، الى الاسبوع الاخير الذي سبق اجتماع الوزراء .
حينئذ قـــررت ان اذهب الى الخرطوم دون ان تصلني الـــدعوة وان افاجىء وزراء الخارجية في الاجتماع وان ادخل عليهم وان اضعهم امام المسؤولية التاريخية في ان يرفضوا حضوري معهم . ودعوت السيد شفيق الحوت مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت الى بيتي وطلبت اليه ان يسافر الى الخرطوم وان لا يعلم احدا بذهابي الى الخرطوم وكلفته بمهمة صغيرة فقط لا يتعداها وهي ان يذهب في يوم متفق عليه بانتظاري ومعه سيارة تكسي في مطار الخرطوم . واخبرته انني سأذهب رأسا من المطار الى الجامع الكبير في الخرطوم انا وامتعتي واوراقي وابيت في الجامع واعلن على جماهير المصلين انني ضيف الشعب السوداني وضيف الله في بيت الله . طبعا اردت من وراء هذا وكنت قاصدا بكل عزم ان اثير الجماهير في الخرطوم لا على الحكومة السودانية لان المسؤولية لا تقع على عاتقها وحدها بل على عاتـــق الـــدول العربية مجتمعة . اردت ان اثير الجماهير العربية في الخرطوم على وزراء الخارجية وهم مجتمعون . فقد كنت عازما في يوم الاجتماع أن أخرج أمام المصلين واتجه الى القصر الجمهوري وبالجماهير ، بسلطان الجماهير من ورائي ، ادخل الى الاجتماع . طرحت هذه الخطة على السيد شفيق الحوت وطلبت منه كتمانها وان يسبقني الى الخرطوم لنعمل على تنفيذها . وسافر السيد الحوت في الموعد المقرر . وانا جهزت نفسي لذلك ثم دعوت الشيخ عبدالله الطريقي الخبير البترولي العربي المعروف لان يكون في وفد منظمة التحرير لان الدول العربية كانت قد بدأت قبل ذلك بوقف ضخ البترول عن الدول الاوروبية واميركا باعتبارها دولا معادية ولايماني بان البترول هو من اقوى اسلحتنا في المعركة ، وفعلا قبيل اجتماع وزراء الخارجية أصبح كل شيء جاهزا امامنا للسفر .
وفي يوم سفري جاءتني برقية من محمد احمد محجوب رئيس وزراء السودان يدعوني الى حضور اجتماع وزراء الخارجية . دهشت لهذه البرقية لان الدعوات ذهبت الى وزراء الخارجية العرب قبل ذلك بثلاثة اسابيع . لكن على كل حال لا بد أن اذهب وهناك لا بد ان ابحث عن الدوافع وراء هذه الدعوة العاجلة . وسافرنا الى الخرطوم وهناك اجتمعت ببعض وزراء الحكومة السودانية في ذلك الوقت وبدأوا يتحدثون الي بعد مقدمات بأن التأخر في توجيه الدعوة لم يكن من مسؤولية السودان ، وان السودان لم يكن من تلك الحكومات العربية التي الحت على عدم دعوتك وان وزراء السودان اجتمعوا فيما بينهم وقالوا لم نتحمل نحن هذه المسؤولية ؟ لماذا نحن نمتنع عن ارسال الدعوة لرئيس المنظمة ؟ فليدع ، وعلى وزراء خارجية الدول العربية أن ينظروا في الامر فان قرروا بالاجماع او الاكثرية عدم حضور رئيس منظمة التحرير الفلسطينية يكـــون

القرار منهم ، ولا تتحمل الحكومة السودانية وحدها هذه المسؤولية . وبعد مزيد من التقصي وضح لي ان الحكومة السودانية وصل الى علمها امر الخطة التي كنت عازما على تنفيذها وهو الذهاب الى الخرطوم ولو لم تصلني الدعوة والذهاب الى الجامع ومن هناك الذهاب مع المصلين الى مقر اجتماع وزراء خارجية الدول العربية . بلغتهم هذه الخطة اذ عرفت بعد ايام من حديث اخوي مع رئيس الوزراء قال لي : والله لو نفذت هذه الخطة لخرج علينا الشعب في الخرطوم بالعصي والنبابيت وحطموا رؤوسنا داخل الاجتماع . انت لا تعرف مبلغ حماس السودانيين ومبلغ استثارتهم واستغضابهم حين يفلح من يستغضبهم . على كل حال انعقد الاجتماع الاول في القصر الجمهوري ، ذهبت ومعي الشيخ عبد الله الطريقي ، والسيد خالد الفاهوم عضو اللجنة التنفيذية والسيد شفيق الحوت . وبعد الكلمة الترحيبية التي القاها رئيس وزراء السودان ، خرج المصورون والصحافيون ، واعتبرت الجلسة مقفلة ، واذا بي ارى ان الجو اصبح جو وجوم وهدوء تام ، سكينة كسكينة القبور يقطعها المنجي سليم طالبا الكلمة فينظر اليه محمد احمد محجوب بشيء من العتاب الاخوى ويقول له « يا منجي بلاش نتكلم في هذا الموضوع » . ويصر المنجي سليم على طلب الكلام قائلا : « نحن لم نتفق على هذا في نيويورك . هذا الاجتماع قاصر على وزراء خارجية الدول العربية ويجب ان يحضره فقط وزراء خارجية الدول العربية » . طبعا هو تجنب ان يذكر اسمي او يتعرض لمنظمة التحرير الفلسطينية ، لكن بقي يكرر في حديثه ، في صياغات مختلفة ان هذا الاجتماع هو اجتماع لوزراء خارجية الدول العربية . فادركت انا ، بطبيعة الحال ، من هذه الاشارات ومن الاخبار التي وردتني قبل ذلك ان السيد المنجي سليم يصر على عدم حضوري هذا الاجتماع فرفعت يدي طالبا الكلمة والسيد محمد احمد محجوب يتوسل الي ويناشدني بأن اتكلم بغاية الاختصار وبغاية الهدوء . قلت له ليس هناك مبـــرر لا للمناشدة ولا للتوسل ، سيكون حديثي عاديا وهادئا . وقلت اذا كان اجتماع وزراء خارجية الدول العربية هو لبحث علاقات الدول العربية فيما بينها ، ما اتصل منها بالامور الاقتصادية او الثقافية او ما اشبه ، فليس لي مكان في هذا الاجتماع وانا مستعد ان اخرج لانه يتصل بموضوعات لا علاقة لي بها . فنحن الشعب الفلسطيني ليس عندنا علاقات اقتصادية ولا علاقات ثقافية . اذا كان السيد المنجي سليم يريد من هذا الاجتماع ان تبحثوا التبادل الاقتصادي بالنسبة للارز والنفط والقطن فنحن ليس لنا نصيب في هذه المواضيع وانا مستعد ان لا احضر هذا الاجتماع ، انما هذا الاجتمـــاع عنوانه الكبير هو البحث في القضية العربية ، هو البحث في ازالة آثار العدوان ، هو البحث في اسباب الهزيمـــة التي حلت بالشعب الفلسطيني وبالامـــة العربية . وما دام الاجتماع معقودا تحت هذين العنوانين ، فالشخص الاول الذي يجب ان يحضر هو رئيس منظمة التحرير الفلسطينية قبل تونس وغير تونس . بدأ الاجتماع يتكهرب قليلا ويتبادل الحضور النظرات . الوفد السعودي ينظر في الوفد الاردني ، والوفد الاردني في وجه المغربي والمغربي في وجه الليبي وكانت هذه الوفود متقاربة في وجهة نظرها . اما انا فاسترسلت في حديثي وقلت انا اريد منكم الان ان تقرروا ما اذا كنتم مجتمعين للقضية العربية التي انا فريق رئيسي فيها او انكم مجتمعون لامور داخلية بين الدول العربية لا صلة للقضية الفلسطينية بها . فعاد المنجي سليم مرة ثانية للكلام وقال انا لا اتكلم عن اشخاص ، انما نحن امام نقطة نظام ونقطة مبدأ : لقد اتفقنا في نيويورك على ان يكون اجتماعنا قاصرا على وزراء خارجية الدول العربية وفقط وزراء الخارجية وانا لذلك اريد تنفيذ هذا القرار . طلبت الكلام مرة ثانية وقلت يظهر ان السيد سليم يعتمد علـــى مشاورات جرت بين وزراء الخارجية في نيويورك ، لكن انا اريد ان اقرر امامكم جميعا انني انا فريق رئيسي في هذا الاجتماع ولا يمكن ان يقرر اي شيء في هذه القضية بمعزل عن الشعب الفلسطيني وما دمت امثل الشعب الفلسطيني ، فانا موجــود في هذا

الاجتماع بحق ولست موجودا صدفة ولا منة لا من المنجي سليم ولا من اي وزير خارجية لاية دولة عربية موجود في هذا الاجتماع . ونظر الوزراء بعضهم الى بعض ، لم يتكلم احد ، بقي المنجي سليم هو الذي يدير حلبة هذا الموضوع ، وبطبيعة الحال رجع المنجي سليم الى نقطة أخرى حتى يخرج من الحرج الذي وقع فيه وبعض الدول العربية كانت تؤيده في هذا الموقف انما لم يكن عندهم الجراة الكافية لان يؤيدوه بحضوري . فقام المنجي سليم واقترح تأجيل الاجتماع . وطلب ان ينعقد الاجتماع في بيت رئيس الوزراء محمد احمد محجوب . عدت انا للكلام مرة ثانية وقلت انا لا اعارض في تأجيل الاجتماع . اذا اراد الوزراء ان يؤجلوا اجتماعهم فهذا شأنهم وان كنا نحن جئنا الى موضوع كبير ، موضوع خطير هو ازالة آثار العدوان وكل دقيقة لها قيمتها وكل ساعة لها معناها ، لكن اذا كان هناك ملاءمـــة من تأجيل الاجتماع ، فأنا لا اعارض . اما بالنسبة للطلب الثاني وهو ان ينعقد الاجتماع في بيت رئيس الوزراء السوداني فطبعـــا المنجي سليم لن يستطيع منعي من حضـــور الاجتماع في بيت رئيس الـــوزراء . اذا اجتمع وزراء الخارجية في بيت رئيس الوزراء فلن يكون بيت رئيس الوزراء بل سيكون مقر اجتماع وزراء الخارجية العرب ومن حقي ان احضره اذ لا يكون البيت ملكا خاصا لرئيس الوزراء اذا احببتم ان تجتمعوا في بيته . وانا احب ان اطمئن المنجي سليم انني مستعد ان اتسلق سور بيت محمد احمد محجوب اذا اقفلت على الابواب واحضر الاجتماع لان هذا حقي من اجل وطني ومن اجل القضية العربية ومن واجبي ان لا اغفـــل عن حضور اي اجتماع ينعقد وفي اي مكان ينعقد . تأجل الاجتماع بعض الوقت على الطريقة العربية للاستراحة ، وجرت مداولات خارج الاجتماع ومشاورات . بطبيعة الحال وجد المنجي سليم والذين يؤيدونه حرجا كبيرا في ان يقرروا بقرار مدون اخراج رئيس منظمة التحرير الفلسطينية من الاجتماع . وجدوا حرجا كبيرا في ان تعلم الجماهير العربية والشعب الفلسطيني ان منظمة التحرير الفلسطينية اخرجت من الاجتمـــاع . وبعد مداولات ومشاورات فيما بينهم اتجه الراي الى ان يترك هذا الموضوع الى مؤتمر القمة الذي سيجتمع بعد شهر ، في أيلول ، ويرى خلال هذا الشهر ما سيكون من الاحداث والتطورات . وهكذا اتفق الوزراء على ترك هذا الموضوع اذ ما هو المبرر او الحجة ، ماذا يقال للناس ، ما دام الشقيري موجودا . وترك الامر للمستقبل الذي يحمل في جوفه احتمالات كثيرة قد تخلص الحكومات العربية من منظمة التحرير ورئيسها . وبذلك عدنا الى الاجتماع مرة ثانية وعقدت الجلسة ووضع جدول الاعمال ومضينا في بحث جدول الاعمال والموضوعات التي يجب ان نعدها لتكون حاضرة امام مؤتمر الملوك والرؤساء . كانت هذه هي المناسبة الاولى التي تخطينا فيها صعوبة تمثيل الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية في الخرطوم .

هل صحيح انك انت الذي وضعت ((اللاءات)) الثلاث وما هي قصة هذا الموضوع ؟

الواقع عندما اجتمع مؤتمر القمة في الخرطوم في ايلـــول عام ١٩٦٧ ، بـــدأ رؤساء الحكومات العربية والملوك العرب يدلون بدلوهم في موضوع ازالة آثار العدوان وفي الظروف التي ادت الى هزيمة حزيران واسبابها ، خيم على المؤتمر جو خاص كان من نتائج الهزيمة وانا اسميه جو الهزيمة بوضوح وصراحة وبساطة . من الاسباب التي ادت الى هذا الجو الانهزامي الدورتان السابقتان للامم المتحدة : دورة استثنائية دعا اليها الاتحاد السوفياتي والدورة العادية التي تنعقد عادة في خريف كل عام . وكان الشعور العام في الامم المتحدة يومئذ ان الحرب فشلت في ٤٨ و ٥٦ و ٦٧ كأسلوب عربي لتحقيق الامال والاهداف ، وانه لا يمكن الوصول الى ازالة آثار العدوان الا بالتغيير في اللهجة العربية والدعاية العربية والاسلوب العربي والموقف العربي وانه يجب ان نخلص من لهجة الحرب ونتخلص من الذين يدعون الى الحرب ويجب ان نسلك سياسة ايجابية . هذا الجو كان مسيطرا على اجتماع مؤتمر القمة . وشعرت انا بمسؤولية

كبيرة أمام أجيالنا المعاصرة والمقبلة ، وامام الشعب الفلسطيني بالذات . الملوك ملوك والرؤساء رؤساء لكن المشكلة في من يمثل الشعب الفلسطيني . ان عليه واجبات قومية أصيلة عريقة أمام الشعب وأمام التاريخ ولا يمكن أن يرضى بأية تنازلات بشأنها . وانا احسست أن مؤتمر الخرطوم هو بداية تنازلات سياسيةكبيرة، بداية تصفيات مبدئيةكبيرة بالنسبة للقضية الفلسطينية . القضية الفلسطينية وراءها كفاح عمره خمسين سنة وظلت محتفظة باصالتها وعراقتها والتحرير هدفها . اذا كانت الدول العربية غير قادرة على التحرير اليوم فليس معنى هذا التخلي عن هذا الهدف وعن رفض وجود اسرائيل . ولذلك رايت ان هذا المؤتمر هو اول اجتماع من ايام مؤتمر انشاص الذي عقد عام ١٩٤٦ في عهد الملك فاروق والملوك والرؤساء والامراء الاخرين الذين كانوا يحكمون الوطن العربي في ذلك الوقت ، هذا اول اجتماع يتجه الى ما سماه بالسياسة الايجابية . في الواقع في الماضي وقعت خيانات كثيرة لقضية فلسطين ، لكن لم يحصل أن اتجه البحث في القضية الفلسطينية في اي اجتماع سواء على مستوى ملوك أو أمراء او سفراء لمثل هذا الاتجاه الذي سمي « بالسياسة الايجابية » . لذلك اعددت مذكرة وعزمت ان اقدمها الى الملوك والرؤساء لاسجل فيها موقف الشعب الفلسطيني للتاريخ ، وشعرت فعلا اننا امام موقف تاريخي ، امام منعطف تاريخي كبير يذهب بالقضية الفلسطينية الى اتجاه مغاير لاهداف ومصلحة الامة العربية ومغاير للقضية الفلسطينية وجهاد الشعب الفلسطيني عبر اجيال طويلة . واعددت هذه المذكرة بعد ان عكفت عليها ليلة بكاملها . اردت من تقديم هذه المذكرة فعلا أن يكون هناك شيء مدون ، مسجل ، مكتوب حتى لا يقال في وقت من الاوقات ان منظمة التحرير الفلسطينية لم تتخذ موقفا ، ولم تعرض رغبة الشعب الفلسطيني ولم تبين رأيها ازاء هذا الاتجاه الانهزامي الذي ساد مؤتمر الخرطوم . مؤتمرات القمة ليس فيها محاضر . كل ملك او رئيس له محضره الخاص ، اما ان يكتب اذا كان من الذين يقرأون ويكتبون ، او من خلفه من وزراؤه يكتبون محاضرهم . ليس هناك محضر مدون ورسمي ملزم للجميع . كل حكومة عربية لها محضرها الخاص تدون ما تقوله هي وما يقوله غيرها . ولذلك قررت ان اضع رأي الشعب الفلسطيني في مذكرة مدونة وموقعة ومطبوعة ووزعتها عليهم . هذه المذكرة تناولت فيها عدة نقاط : تناولت موضوع ازالة آثار العدوان وموضوع مقاومة الاحتلال الاسرائيلي ، وضرورة وضع خطة عربية شاملة سياسية واقتصادية وعسكرية وتنظيمية ومالية لبحث الوضع العربي الذي انتهى اليه الامر بعد هزيمة حزيران . وعرضت هذه المذكرة وتلوتها عليهم وشرحتها مقطعا مقطعا ودخلنا في نقاش امتد يومين حول هذه المذكرة . قبل الملوك والرؤساء بعض الاقتراحات لكنهم رفضوها فيما بعد ، ورفضوا مقترحات اخرى . اذكر على سبيل المثال انني اقترحت ان يوضع على جدول الاعمال بند رابع (كان الجدول مؤلفا من ثلاثة بنود) بضرورة وضع خطة عربية عامة شاملة عسكرية وسياسية ومالية واعلامية وتنظيمية لمواجهة الهزيمة التي لحقت بنا ، مع دراسة اسبابها والخروج باستراتيجية جديدة لمعالجة الموقف . وافق الملوك والرؤساء على ادراج هذا البند في جدول الاعمال . واحب الان ان اقول ان المؤتمرين درسوا البنود الثلاثة وعندما وصلوا الى البند الرابع قالوا ليس لدينا وقت لدراسته فلنتركه للمستقبل ولو كان المؤتمر جديرا بان يسمى مؤتمر قمة لوجب ان يدرس هذا البند الرابع . فانا اسجل للتاريخ ان اخطر ما وقع في ذلك الاجتماع انه بحث الامور الفرعية وترك الموضوع الاساسي والرئيسي وهو ان يتفق الملوك والرؤساء على خطة عربية شاملة . كان هذا اول سبب جعلني اعزم في نفسي أن انسحب من المؤتمر في الوقت المناسب ، لان لا معنى لمؤتمر يجتمع ليدرس ازالة آثار العدوان ولا يدرس أصل الموضوع . وقد وافقوا ارضاء لي والحاحا مني على ادراجه كبند رابع لكن في النتيجة تعللوا أن ليس هناك وقت لدراسته ويترك الامر لاجتماعات مقبلة مع العلم انه يجب

إن يكرس كل الوقت لهذا البند وما عداه يمكن تركه الى وقت آخر . بعد ذلك انتقلت انا الى مسألة مقاومة الاحتلال الاسرائيلي وقلت للملوك والرؤساء ان الضفة الغربية وقطاع غزة سقطتا في يد اسرائيل ولا يمكن للشعب الفلسطيني ان يرضى بالاحتلال ويجب ان نقاوم الاحتلال . كل الغزوات التي وقعت في العصر الحديث ، على الاقل في اوروبا وغيرها ، قاومها الشعب ونحن مهمتنا ان نقاوم هذا الاحتلال . ولذلك يجب ان نضع خطة لمقاومة الاحتلال . من مقتضيات هذه الخطة ان ندخل عناصر من جيش التحرير الفلسطيني الى الضفة وغزة بأسلحتهم ويتمركزوا في مراكز متفق عليها في الداخل ويبدأوا بانشاء مراكز مقاومة في الداخل، وان جيش التحرير الفلسطيني مستعد أن يؤدي هذا الدور . وشرحت هذه الفكرة بأن نؤلف هيئة اركان فيها العناصر الفلسطينية من الجيش وفيها بعض الضباط من القيادات العربية وان يكون مقرها في عمان حتى تمد عناصر جيش التحرير الفلسطيني في الداخل بالسلاح والمال والمهمات والتدريب وبالخطط من وقت الى آخر . وبعد شرح طويل بدأ الخلاف بيني وبين الملك حسين حول هذه النقطة وكان رأيه : اما كفانا ما حصل . لنتعظ . أتدعو للحرب وقد انهزمنا بالامس ؟ وما نزال نتكلم عن الكفاح وعن السلاح انا ارى ان البحث في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي خيانة عظمى . يجب ان نبحث عن حل سلمي واسلوب سياسي لازالة الاحتلال عن اهالي الضفة الغربية . وبدأ يتباكى على مصير الضفة وغزة ، كأنما نسي دور الحكم الاردني في اذلال الضفة الغربية . قلت للملك حسين عندئذ ليست مقاومة الاحتلال خيانة عظمى . اوروبا تحت النازية قاومت الاحتلال سنين طويلة . بالعكس هذا شرف لنا وواجب الدول العربية ان تدعم المقاومة الفلسطينية . ونحن من جانبنا مستعدون ان نقدم اموالنا ورجالنا وما بقي عندنا من رصيد بعد خمسين سنة من الكفاح في هذه المعركة وانتم عليكم ان تدعمونا . فبقي الملك حسين مصرا على القول ان هذه خيانة عظمى مستشهدا ان الفدائيين وسوريا هم السبب في حرب حزيران . وطبعا اخذ حريته في الكلام لان الوفد السوري كان غائبا عن هذا الاجتماع فأخذ يعرض بالحكم السوري . (وقد تخلف الوفد السوري عن حضور هذا الاجتماع في الخرطوم) . وبدأ حسين يندد بالعمل الفدائي وبالفداء وبالمقاومة وبأن لا وسيلة الان سوى الاتجاه سياسيا وسلميا للوصول الى حل لهذه القضية . وبعد ان استنفذنا بحث هذا الموضوع (مقاومة الاحتلال) انتقلت الى بحث القضية سياسيا وركزت حديثي على ان هذه القضية ليس لها حل سياسي واذا كان من احد يجب ان ينخدع بالحل السياسي فيجب ان اخدع انا قبل غيري لانني قضيت عمري في المحافل الدولية وفي البحث في الامور السياسية والدبلوماسية ولذلك من الطبيعي ان اكون متأثرا بهذا الماضي الطويل في المحافل الدولية . انما بالعكس خبرتي الطويلة في الامم المتحدة قادتني الى اليقين ان القضية الفلسطينية بالذات ليس لها حل سياسي أو دبلوماسي في داخل الامم المتحدة او خارجها وخاصة بعد هذه الهزيمة . وان الذين يتوهمون بان تغيير لغتنا ومنطقنا والقول بأننا نحب السلام ونبحث عن حل سلمي ، سيجعل الرأي العام الدولي في وضع يضغط على اسرائيل ، فهذا وهم كبير والذين يعرفون الحركة الصهيونية ويعرفون اسرائيل ويعرفون سياسة اميركا ويعرفون عجز الامم المتحدة يدركون بالبداهة ان ازالة آثار العدوان لن تتم الا بالقتال وبالسلاح وبالكفاح . فالجو الذي كان يسود مؤتمر الخرطوم يتلخص في ان ازالة آثار العدوان يقتضي لها جهد سياسي لثلاثة اشهر ، اربعة اشهر ، ستة اشهر وحينئذ ستنسحب اسرائيل من سيناء ومن الجولان ومن الضفة الغربية ، وان الرأي العام الدولي لا يمكن ان يقبل بالعدوان ، وان يقبل بأن تجني اسرائيل ثمار العدوان . والواقع ان الملوك والرؤساء المجتمعين في الخرطوم كانوا متأثرين بهذا الوهم . وانا تصديت لهذه الفكرة وحاولت بكل جهدي ان اخرج المؤتمر من هذا الجو الى جو آخر . بطبيعة الحال كنا في ذلك الوقت عاجزين عن شن الحرب لكن ليس معنى

ذلك ان نستسلم ونقبل بالهزيمة . وهذا الذي حفزني ان اقترح البند الرابع في جدول الاعمال في ان نتفق على خطة شاملة ، ولو طويلة المدى ، لازالة آثار العدوان كمرحلة لتحرير فلسطين ، تحرير الارض العربية ليس باعتباره نهاية المطاف وخاتمة الاماني والاهداف وانما باعتباره خطوة ومرحلة في سبيل الوصول الى الخطوة الاخيرة والنهائية وهي تحرير فلسطين . وقلت لهم يجب الا تظنوا بان عدوان ٦٧ كعدوان ٥٦ فالظروف تغيرت لاسباب كثيرة : القيادة السياسية لاميركا تغيرت والقيادة السوفياتية تغيرت . قيادتان تغيرتا في هذه الفترة . وفي اعتقادي ان رئاسة ايزنهاور تحت ظروف معينة هي التي جعلته بعناد واصرار — لا حفاظا على المبادىء وحسب ، لكن حفاظا على مصالح سياسية كبرى للولايات المتحدة ، هو الذي ساق بريطانيا وفرنسا واسرائيل ودفعهم على الانسحاب من سيناء مكرهين مرغمين . كان من اسباب ذلك طبعا وجود القيادة السوفياتية يومئذ ، كانت من العوامل التي دفعت ايزنهاور لاتخاذ مثل ذلك الموقف . فلا رئاسة ايزنهاور موجودة الان في الـ ٦٧ ولا قيادة خروتشوف موجودة . وانا اقول هذا من غير انتقاص للاتحاد السوفياتي وانما هي ظروف سياسية جعلت قيادة الاتحاد السوفياتي في عام ٦٧ تنهج النهج السياسي عن طريق الامم المتحدة ، عن طريق الضغط الدولي وتعبئة الراي العام العالمي لقهر اسرائيل على الجلاء والانسحاب من الاراضي المحتلة وانا قلت للملوك والرؤساء اذا كان ظنكم انكم بثلاثة او اربعة اشهر من الجهود السياسية ستخرجون اسرائيل وتحملونها على الانسحاب ، فانتم على خطأ . ان اسرائيل بهذا الاسلوب لن تخرج من الارض المحتلة ولا بثلاثين عاما وبالتالي لن تستطيعوا ازالة اثار العدوان الا اذا طحنتم اسرائيل على كل شبر من الارض العربية ، نطحنونها طحنا ويومئذ تأخذون الارض العربية لا قبل ذلك .

كانت هذه هي النقطة الثانية الرئيسية التي جرى فيها اختلاف الراي بيني وبين مؤتمر الخرطوم . جئنا الى المسائل الاخرى المتصلة بالقضية الفلسطينية . وخوفا على القضية من ان تتسلل اليها هذه الافكار الاستسلامية وضعت مجموعة من المبادىء وطلبت من المؤتمر ان يلتزم بها اعتقادا مني ان الالتزام بهذه المبادىء سيجنبها الخطر . ولذلك وضعت في مذكرتي هذه اللاءات الثلاث ومعها اللا الرابعة التي رفض المؤتمر اقرارها ونسيها الكثيرون حتى من المشتغلين في القضية العربية . اللا الرابعة كانت الا تنفرد اية دولة عربية بقبول اية تسوية للقضية الفلسطينية . وحول اللا الرابعة جرى حوار استمر بضع ساعات بين الملوك والرؤساء وبيني يطلبون مني ايضاحا . « ماذا تقصد بهذا البند » . وكنت اجيبهم ان الحاضرين كلهم يمثلون شعوبا جاهدت لاستقلالها وحريتها وقاتلت وناضلت من اجل هذه الحرية ، وانا ساهمت بقسطي المتواضع الضئيل في الامم المتحدة في الدفاع عن قضايا هذه الشعوب ، قضية الجزائر وقضية تونس وقضية ليبيا وقضية المغرب وقلت لهم ان لي خبرتي في هذه القضايا التي دافعت عنها وهي قضاياكم انتم ، انتم الذين كنتم تقررون مصيركم والدول العربية كانت تسندكم . وسألتهم واحدا واحدا الستم انتم الذين قررتم مصيركم نهائيا وكان النضال على اكتافكم وكان دور الدول العربية هو مساندتكم وتأييدكم وترك الكلمة الاخيرة لكم ؟ وكان كل واحد منهم اوجه له هذا السؤال يقول نعم كان الامر كذلك . فاقول اذا لماذا لا يكون مثل هذا الحق للشعب الفلسطيني ، ان تكون له الكلمة الاخيرة في تقرير مصيره في الحل السياسي الذي ينبغي ان ينتهي اليه الامر في قضية فلسطين قبولا او رفضا . الشعب الفلسطيني وحده هو الذي يقبل او يرفض . لماذا تنكرون علينا هذا الحق ، ألاننا لاجئون ، اصبحنا شعبا من اللاجئين تريدون ان تجردونا حقنا القومي . اما يكفي ان العالم جردنا من حقوقنا الانسانية والاساسية حتى يقوم اخوتنا العرب ايضا يجردوننا من حقنا الوطني القومي . وجريا على ما كان عليه الحال بالنسبة الى الشعوب العربية الاخرى كان بامكاني ان اقول في مذكرتي ان الشعب

الفلسطيني وحده دون سواه هو الذي يقرر مستقبله السياسي وهو الذي يرفض او يقبل الحلول السياسية . انما لاسباب كثيرة منها عروبة هذه القضية ، ومنها ان الخطر يتهدد الامة العربية كلها ومنها ان الامة العربية هي الفريق الذي يجب ان ينازل الصهيونية واسرائيل واننا نحن طليعة من طلائع هذه الحركة العربية في هذه القضية الكبرى وهذا الخطر الداهم ، لذلك قلت « لا تنفرد اية دولة عربية » . وسئلت حينئذ من الرئيس عبد الناصر كيف تقترح علينا ان نتصرف اذا عرض علينا حل ؟ قلت الامر بسيط اذا عرضت اية حلول او اية تسويات يدعى الملوك والرؤساء الى اجتماع عام وتحضر منظمة التحرير الفلسطينية وتناقش هذا الراي فان قبل بالاجماع وبموافقتنا فهو مقبول وان رفض بالاجماع ونحن مع الرافضين فهو مرفوض . وهكذا يكون الشعب الفلسطيني قد اشرككم في الرفض والقبول دون ان ينفرد به كما انفردت الجزائر في مفاوضتها مع فرنسا وكما انفردت تونس في مفاوضتها مع فرنسا وكما انفرد المغرب في مفاوضته مع فرنسا . فانا لا ادعو الى الانفراد للشعب الفلسطيني وانما امنع اي دولة عربية ان تنفرد باي تسوية للقضية الفلسطينية . وبدأ هنا الجدال حارا بيني وبين الملك حسين الذي قال للرئيس عبدالناصر لا يمكن أن اقبل بهذا التقييد وهذا التحديد ، انا اريد ان اعرف ما هي مسؤولياتي . قلت له ليس لك مسؤوليات اطلاقا . هذه القضية اولا هي ملك الامة العربية وملك الشعب الفلسطيني واحب ان اقرر امامكم جميعا ملوكا ورؤساء من الرئيس عبد الناصر على هذا الطرف من المائدة الى الرئيس اسماعيل الازهري على الطرف الاخر ان احدا منكم لا يستطيع وحده ان يقبل اي تسوية للقضية الفلسطينية . ثار الملك حسين ووقف وقال بعصبية لا يمكن ان اقبل هذا البند . بطبيعة الحال كان جو المؤتمر يميل الى الاخذ بوجهة نظر الملك حسين وخصوصا الوفد السعودي والوفد التونسي والوفد المغربي والوفد الليبي . والواقع هذا كان عندي بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير . وجدت ان جو المؤتمر العام لا يتفق مع مبادىء الشعب الفلسطيني واهدافه وارائه ، ووجدت ان الاتجاه السياسي فيما سمي بالسياسة الايجابية هو اول تنازل كبير وخطير عن القضية الفلسطينية ، وجدت ان هذا المؤتمر هو بداية الانزلاق لتصفية القضية الفلسطينية ، ووجدت ان اللا الرابعة ، وهي الصمام الكبير للحفاظ على القضية الفلسطينية مرفوضة . فاعلنت باني انسحب من المؤتمر وخرجت فعلا منسحبا . واعلنت في اليوم التالي في مؤتمر صحفي بعض اسباب انسحابي . وجرت جهود كبيرة من الملوك والرؤساء ورؤساء وزرائهم لحملي على العودة الى الاجتماع وحضور الاجتماع الختامي والموافقة على القرارات ، ولكني رفضت هذا كله وبقيت مصرا على الانسحاب وخرجت .

رغم رفضنا كفلسطينيين لقرارات مؤتمر الخرطوم هل تعتقدون ان السياسة العربية التزمت بقراراته ام انها قدمت تنازلات اكثر فيما يخص العرب وفلسطين ؟

هذا السؤال فعلا ينقلني الى موضوع آخر خطير وكبير . مؤتمر الخرطوم رغما عن انه وضع بعض القيود ولم يضع كل القيود بالنسبة الى القضية الفلسطينية ، فان السياسة العربية الرسمية خالفت حتى قرارات مؤتمر الخرطوم التي لم اكن راضيا عنها والتي لا احسب ان الامة العربية راضية عنها ولا احسب ان الشعب الفلسطيني راضيا عنها . قرارات مؤتمر الخرطوم على الاقل نصت بشكل واضح وقاطع وصريح انه لا مفاوضة مع اسرائيل ولا صلح مع اسرائيل ولا اعتراف باسرائيل ، ولا انتقاص بالقضية الفلسطينية . ولكن نحن نجد ان السياسة العربية الرسمية بعد مؤتمر الخرطوم قد تخلت عن هذه اللاءات ، تخلت عن هذه المبادىء . وكان اول بادرة في هذا التخلي هو قبول قرار مجلس الامن . وقرار مجلس الامن لا يمكن النقاش او الجدال في مضمونه الرئيسي . مضمونه الرئيسي اقامة حدود آمنة معترف بها لاسرائيل ، مضمونه الرئيسي ازالة حالة الحرب مع اسرائيل ، مضمونه الرئيسي حرية الملاحة في

خليج العقبة وفي قناة السويس ، مضمونه الرئيسي كما قال قرار مجلس الامن، بألفاظه وعباراته ، الوصول الى تسوية عادلة لقضية اللاجئين والتسوية العادلة المقصودة هي توطين اللاجئين . فقبول هـــذا القرار بهذه المضامين يــؤدي الى تصفية القضيـــة الفلسطينية ، الى انهاء حالة الحرب والى الاعتراف باسرائيل واقامة حدود آمنــة لاسرائيل ، وبالتالي وقف كل نشاط فلسطيني وكل نشاط عربي سواء كان هذا النشاط سياسيا او دوليا ، سلميا او كفاحيا .

وأنا اعتقد أن السياسة العربية في قبولها لقرار مجلس الامن وقبولها لمبادرة روجرز وسعيها الحثيث الدائم للوصول الى ما يسمونه بالحل السلمي العادل قد تخلت عن حدود مؤتمر الخرطوم وقيود هذا المؤتمر الهزيل الذي انسحبت منه احتجــاجا علـــى هزال قراراته . وانا لا اعرف لهذه القضية حلا سلميا ولا حلا عادلا ، الحل السلمي العادل هو النصر على اسرائيل في معركة . ولو اعلم اننا لو بقينا الف عام في دعوة الى السلام وان ذلك يؤدي الى تحرير فلسطين لاثرت انتظار الف عام دعوة سلام على الدعوة الى الحرب لتحرير الوطن ، لاني أعلم ما معنى الحرب وما معنى مصائبها ودمارها وخرابها واكلافها خاصة مع اسرائيل مدعومة بالولايات المتحدة. لكن فلسطين أغلى من كل هذه التضحيات لا لانني اتحدث عن وطني الصغير لكن انا أعلم ان الوطن الكبير هو الذي يتهدده الخطر من هذه الغزوة الصهيونية . السياسة العربية الرسميـــة تخلت حتى عن القليل من الانجازات السياسية التي نص عليها مؤتمر الخرطوم وتمادت في تنازلات خطيرة وكبيرة تتصل في صميم القضية العربية ، ولذلك في اعتقادي أن مؤتمر الخرطوم كان مؤتمر هزيمة ولم يكن مؤتمر صمود كما يقال عنه اليوم . قيل للامة العربية عزاء لها في بلائها الذي نزل بها انه مؤتمر الصمود على حين انه كان صمودا في اطار الهزيمة وصمودا في ساحة الهزيمة وليس صمودا من اجل التوثب . انا لا انكر ان الجيوش العربية حققت اشياء كبيرة ومزيدا من السلاح والتدريب والقوة ، ولا أنكر على الامة العربية كذلك اصالتها وعراقتها وتصميمها على تحرير فلسطين،ولا انكر على الجندي العربي شجاعته وبسالته وتصميمه على الاستشهاد . المشكلة ليست مع الجيوش العربيـــة ولا مع الشعوب العربية ، المشكلة هي مع الحكام العرب ، المشكلة هي مع الحكم العربي الرسمي الذي هو في ظروفه الحاضرة غير مؤهل لهذه المعركة ، ولانه غير مؤهل هو يهرب من المعركة ويجد لنفسه مهربا فيما يسميه بأزمة الشرق الاوسط مرة وفيما يسميه بتنفيذ قرار مجلس الامن مرة وفيما يسمى بمبادرة روجرز مرة . ويوم قبلت السياسة العربية قرار مجلس الامن قيل انه تكتيك يراد منه كسب الراي العام الدولي . ولما قبلت مبادرة روجرز قيل يومئذ ان ذلك تكتيك لكسب الراي العام الدولي ، لكن هل نكسب الرأي العام الدولي ونسلم بفلسطين ؟! انا لا اعرف دولة تصون كرامتها ونفسها وحاضرها ومستقبلها يمكن ان تقبل بهذه السياسة . انا اعتبر ان السياسة العربية الرسمية خانت حتى قرارات مؤتمر الخرطوم نفسها .

من خلال كلامك ، في مؤتمر الخرطوم نفسه كانت البدايات الاولى للقبول بقرار مجلس الامن ، ولو ان الملوك والرؤساء وضعوا في جو محرج بسبب وجود منظمة التحرير الفلسطينية واضطروا وقتها بالقبول باللاءات الثلاث ، لكن يبدو ان جو الاستسلام كان موجودا .

جو الاستسلام كان مخيما على المؤتمر . لكن لم يكن باستطاعة الملوك والرؤساء ان يرفضوا مطالب منظمـــة التحرير الفلسطينيـــة بالنسبة الـــى اللاءات الثلاث اذ كيف سيواجهون شعوبهم يوم يخرجون من المؤتمـــر ويقال انهم رفضوا اقتراحا من منظمة التحرير الفلسطينية بأن لا يكون تعايش ولا تفاوض ولا تفاهم ولا صلح مع اسرائيل مع العلم ان الملك حسين بقي ساعة كاملة وهو يناور في داخل المؤتمر ويحاور بضرورة رفض الاقتراح القائل بعدم الصلح مع اسرائيل . وكان هو واعضاء وفده يطوفون وراء الملوك

والرؤساء ويهمسون بآذانهم انه يتوجب شطب هذا البند لاننا ذاهبون الى الامم المتحدة ماذا نشر اننا نرفض الصلح مع اسرائيل ماذا عندنا لنقول للامم المتحدة ، ماذا بقي عندنا من الجهد السياسي لنقوله للامم المتحدة . وكان جوابي على هذا : اذا كنتم تريدون ان تصالحوا اسرائيل فلستم في حاجة الى الامم المتحدة ، الطريق سهل اذا وجدتم ان هذا هو المخرج الوحيد امامكم صالحوا اسرائيل وانتهى الامر . وبقي حسين ساعة يصر على هذا الموضوع الى ان اومأ له الرئيس عبدالناصر بأن من الافضل ان نأخذ هذا القرار ولا نواجه الشعوب العربية بأننا سوف نتصالح مع اسرائيل . ولذلك في الواقع اللا الثالثة « عدم الصلح » يعود الفضل فيها الى الرئيس عبدالناصر بالذات . فلولا تدخله كان يمكن ان تشطب ايضا في جملة ما شطب من آراء وتوصيات واقتراحات منظمة التحرير الفلسطينية ، انما السياسة العربية الرسمية في خلال اربع السنوات التي نعيشها الان تقول بامكانية الصلح مع اسرائيل وبامكانية توقيع معاهدة او اتفاقية سلام مع اسرائيل. فهذه اللا الثالثة زالت مع اللا الثانية ومع اللا الاولى ، ولذلك اصبحت اللاءات الثلاث في مجموعها حبرا على ورق ، كتبها ووافق عليها الملوك والرؤساء في ذلك الجو اللاهب حين كانت عواطف الامة العربية مشبوبة ولم يملك الملوك والرؤساء يومئذ الا ان يقبلوا مقترحات المنظمة . انما حملات الاعلام التخديرية الرسمية استطاعت خلال ثلاث او اربع سنوات أن تسكن اعصاب الامة العربية وبدات السياسة العربية الرسمية تقبل بقرار مجلس الامن ومبادرة روجرز وامكانية او احتمال الصلح مع اسرائيل . طبعا هذه الحملة التخديرية باعتقادي لن تؤثر في صميم فكر الامة العربية ، ولا بد ان تفيق هذه الامة وتخلع كل اسباب الهزيمة وكل اسباب الاستسلام لاسرائيل او للامبريالية او للضغط الاميركي.

الم يطرح أحد المسؤولين العرب في الخرطوم القول بأن يناضل الفلسطينيون ويتركوا الدول العربية تسعى في طريق التسوية السياسية كما تردد بعد مبادرة روجرز وبعد قرار مجلس الامن ؟

لم يطرح احد من الملوك والرؤساء مثل هذه الفكرة اطلاقا. فكرة الحرب والقتال ومقاومة الاحتلال كلها افكار لم يكن لها مجال في مؤتمر الخرطوم . فذلك المؤتمر كان يحصر جهده كله للبحث عن وسيلة سياسية عن طريق الامم المتحدة لازالة آثار العدوان ، وبعد ازالة آثار العدوان يكون لنا موقف ويكون لنا حديث . وبالعكس كان هناك نفور من الحديث عن الحرب والكفاح والمقاومة . وتجلى هذا النفور اكثر ما يكون في كلام الحسين لي حين قال ان المقاومة خيانة عظمى او لم نتعظ فيما مضى بالكلام عن الحرب . بطبيعة الحال عندما برزت المقاومة الفلسطينية بعد مؤتمر الخرطوم اصبح الملك حسين يقول « أنا الفدائي الاول » . بعد انصرافه من مؤتمر الخرطوم بأسبوع واحد ألقى خطابا من الاذاعة الاردنية قال فيه بوضوح وصراحة (خطاب مسجل ومدون) اننا نحن نعتبر العمل الفدائي خيانة في هذا الوقت وهذه الظروف. المقاومة الفلسطينية بدون ارادة الملك حسين وبدون ارادة الدول العربية وجدت طريقها وظهرت . ويوم ظهرت رؤي انه يمكن ان يكون لها منافع في الضغط على الولايات المتحدة وعلى اسرائيل وعلى العالم دوليا . ويمكن ان يكون امامها منافع اخرى اذ يكون امام الامة العربية شيء تقرأه وعناوين تلهيها واخبار تستمع اليها وتشغلها عن الحكام العرب وعما يفعلون او ما لا يفعلون . ولذلك وجدت من المقاومة دوليا وعربيا وضمن هذا النطاق بعض المنافع وجرى تأييد من الدول العربية للمقاومة ، تأييد معنوي وتأييد ببعض المال وتأييد ببعض السلاح وتأييد سياسي . لكن هذا التأييد محصور فقط في المرحلة الحاضرة التي تواجه الحكام العرب وليس تأييدا شاملا مطلقا . وهذا ما جعل الحكام العرب ينتقلون في مؤتمر الخرطوم من النفور من المقاومة المسلحة الى قبولها فيما بعد كواحدة من الاسلحة التي يمكن استخدامها في معركة تحرير الارض العربية او ما سمي بمعركة ازالة آثار العدوان .

العرب في اسرائيل بعد عدوان ١٩٦٧

حبيب قهوجي

عانت الاقلية القومية العربية التي بقيت في فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ ، كثيرا من سياسة الكبت والاضطهاد والتشريد التي دأبت الحكومة على ممارستها ضدها ، وبالرغم من نضالها وصمودها فانها لم تستطع ان تؤدي الى احداث تغيير جذري فيها ، وان كانت قد استطاعت في أحيان كثيرة عرقلتها . ولقد تمادت السلطات بتصميم في انتهاج تلك السياسة وامعنت في تحقيق ما ترمي اليه من أهداف تتنافى مع أبسط حقوق الانسان ومع المبادىء التي أقرتها المحافل الدولية من جهة ، وتتعارض مع تعهداتها والتزاماتها الدولية من جهة أخرى . وقد استهدفت الحكومة الاسرائيلية تذويب الكيان القومي للمواطنين العرب ، تمهيدا للقضاء على وجودهم العربي ذاته في البلاد. ولقد استهدف التخطيط الاسرائيلي الصهيوني حتى قبل قيام الدولة في جعلها يهودية خالصة ارضا وسماء . وبوحي من هذه الاهداف ، وتحقيقا لها ، وضعت الحكومة سياستها ازاء المواطنين ، الذين بقوا في وطنهم بعد عام ١٩٤٨ ، رغم ما تعرضوا له من اخطار ، نتيجة للتصرفات التي مارستها ضدهم مختلف التشكيلات الصهيونية العسكرية ابتداء من مجزرة دير ياسين حتى مذبحة عيلبون . ولقد تجلت هذه السياسة في القوانين التي طبقت على هؤلاء العرب والتي كان من ابرزها قوانين الطوارىء العسكرية التي خضع لها العرب مدة ١٨ عاما والتي استهدفت تمكين السلطات الصهيونية من الاستيلاء على الاراضي العربية والسيطرة على الاقتصاد العربي في البلاد ، وممارسة نوع من الاذلال النفسي على المواطنين حتى يصبحوا أدوات طيعة لتنفيذ مآربها والتخاذل عن التصدي لتلك المآرب ، وخلق جيل مسلوب الارادة ، ضعيف الايمان بأمته وشعبه ، يعيش لهموم يومه ، عازفا عن المشاركة في النضال من اجل الحفاظ على كيانه القومي . ولقد تمكنت السلطات بتطبيق مجموعة من القوانين من الاستيلاء على حوالي مليون دونم ارض من اصل ١٤٦٥٠٤٠٠ دونم كانت تملكها الاقلية العربية في اوائل عهد الاحتلال . كما ان السلطات الاسرائيلية عاملت العرب كمواطنين من الدرجة الثانية . ومع انهم يقومون بدفع جميع الضرائب المفروضة عليهم ، واحيانا يدفعون اكثر مما يستحق عليهم نتيجة لتقديرات عالية ، ومع انهم يؤدون جميع التزاماتهم كمواطنين في الوطن ، ما عدا الخدمة العسكرية ، فان نسبة الوظائف التي يشغلونها في البلاد هي فقط ١٫٥ ٪ . وهم في هذه المناصب التي يشغلونها لا يرتقون الى المناصب العليا ، بالرغم من توفر الكفاءات التي تؤهل بعضهم لذلك ، وبالرغم من ان نسبتهم العددية تساوي ١٢ ٪ من مجموع سكان اسرائيل . وعلى سبيل الدقة فان عدد الموظفين العرب برتب عالية في الدوائر الرسمية بلغ بموجب احصائيات جرت بعد عام ١٩٦٧ اربعة موظفين عرب فقط .

وتمتد سياسة التمييز الى كل مجالات الحياة العامة في الوسط العربي . ففي مجال الخدمات لا يزال القسم الاكبر من القرى العربية محروما من مشاريع مياه الشرب والكهرباء والطرق المعبدة . كما ان الخدمات الصحية لا تستفيد منها قرى عربية كثيرة . وفي مجال المجالس المحلية والبلدية لا يزال اكثر من ٦٠ ٪ من القرى العربية محروما منها . وفي مجال الزراعة تمييز من حيث القروض والخدمات الفنية والالات وغيرها مما جعل انتاج الدونم عند المزارع اليهودي يصل اضعاف ما هو عليه في الناحية العربية . وكذلك امتد التمييز حتى شمل اسعار المنتوجات الزراعية ، كالزيت والتبغ . اضف الى ذلك ان المساعدات التي تدعي الحكومة

تقديمها الى القرى العربية هي ضئيلة جـداً من ناحية ، وتقدم على شكل قروض بفائدة قدرها ١١٪ من جهة اخرى . وفي ميدان التعليم فالحالة أسوأ، اذ تستهدف سياسة الحكومة تحطيم شخصية المعلم والتلميذ ، حتى يتخرج الجيل الناشىء اتكاليـا لا مباليا ، لا يحس بأدنى رابطة تربطه بمجتمعه . لا هو يعرف مسؤوليته تجاه المجتمع ولا مسؤولية المجتمع تجاههوينشأ انعزاليا منقطعالصلة بماضيه، مضلل الفكرة عن حاضره تتطلع عيونه الى مستقبل يضيع فيه بين اكداس الضباب واليأس . لا يعرف شيئا عن امجاد امته ، ولا عن دورها الايجابي في التاريخ ، حتى يخلق عنده شعور بالعجز عن الخلق والابداع . واكثر من ذلك فان السياسة التعليمية ترمي ولا شك الى قطع كل صلة تربط الشباب العربي في اسرائيل بالامـة العربيـة والشعب الفلسطيني الذي هو جزء اصيل منهما . وتريد للاقلية القومية ان تندمـج وتذوب في الكيـان الصهيوني . وعلى هذا الاساس ، ومن هـذا المنطلق تمارس الحكومة الاسرائيلية تلك السياسة بدم بارد وبمنأى عن محاسبة الامة العربية والرأي العام العالمي سياسة القضاء على الثقافة القومية العربية لدى المواطنين العرب في الارض المحتلة . ويكفي أن نعرف ان عدد الطلاب العرب في الجامعة العبرية لا يتجاوز ١،٥ في الالف . بينما يبلغ العدد في قطاع غزة الذي يشكل اللاجئون اكثريته الساحقة ٣،٢ في الالف .

بالرغم من هذه السياسة فان الحكومة تحاول في دعايتها الخارجية تضليل الرأي العام عن « الجنة » التي يعيش فيها العرب في اسرائيل ، وتحاول ان تظهرهم راضين عن سياستها ، متضامنين معها ، معتزين بانتمائهم لاسرائيل لما توفره لهم من تقدم ورخاء اقتصادي . وسنحاول في الدراسة الاتية وصفوضع الاقليةالعربيةعشية وبعد حربحزيران. وكيف ان جميع مظاهر التمييز والاضطهاد وصلت الى ذروة لم تصلها من قبل . كما سنحاول ان نناقش تقريرا يبحث في هوية العرب القومية، الذين يعيشون تحت احتلال اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ ، وموقف هؤلاء من حركة التحرر العربي ومن المقاومة الفلسطينية .

العرب عشية حرب حزيران

قال وزير الدفاع الاسرائيلي موشي ديان يوم ٢٥ ايار ١٩٦٧ في معرض حديثه عن الايام التي سبقت حرب حزيران : « حينئذ سيطر القلق على الجماهير العربية ، هذه الجماهير تذكرت قصة كفرقاسم عشية حرب حزيران »(١). وكانت السلطات قد أعدت سلفا قائمة بأسماء العناصر الوطنية وغير المرغوب فيها . وما ان اعلنت ساعة الصفر في ٥ حزيران حتى انقض رجال الشرطة مـن « قسم المهمات الخاصة » على بيوت هؤلاء العرب وساقوهم مقيدين بالحديد الى شتى المعتقلات الاسرائيلية ، بموجب المادة ١١١ من انظمة الطوارىء وبأمر مـن قائد الجيش . وكان القسم الاكبر من هؤلاء المعتقلين ممن ينتمون الى (راكاح) او كانوا ينتمون الى حركة الارض سابقا او من مؤيدي الجماعتين . وفيهم العامل والفلاح والمهندس والمحامي والطبيب والمدرس والشاعر والصحافي والطالب . لقد شلوا القيادة السياسية والفكرية للعرب عشية الحرب. ومن هؤلاء من بقي في السجن ٥١يوما ومنهم من بقي شهرا كاملا ثم اطلق سراحهم جميعا(٢)، باستثناء بعض العناصر التي تخوفت السلطات مـن اطلاق سراحها في مثل تلك الظروف فأبقتها بالسجن مدة اخرى او ابعدتها من البلاد . وكانت السلطـات عشية الحرب قد أغلقت مكاتب العمـل واوقفت أعمال الطوارىء ، واذاعت أمرا يقضي بأن يعود المواطنون العرب ويتقيدوا بأوامر الحكم العسكري، وان لا يغادروا قراهم الا بموجب تصاريح تنقل كتلك التي كانت سابقا . وانتشر ضباط شرطـة قسم المهمات الخاصـة العنصريـون المعروفـون بكراهيتهم المميتة للعرب في القرى العربية يعيثون فيها فسادا وينشرون الارهاب والذعر ويعتدون على المواطنين بدون سبب ، وكان الضابط بن يتسحاق في الجليل الغربي في عكا ذروة هذه العنصرية « وقد أثار ما ارتكبه من اعمال ارهاب ومهانة وتنكيل بالسكان العرب احتجاج الرأي العام العالمي »(٣). واما في منطقة المثلث فقد قـام الحاكم العسكري دنجور بهذا الدور « اذ كان يسير في شوارع الطيبة هاتفا اين القبضيات » . وأعيد نظام التصاريح على نسق ١٩٤٨ ، وابطلت التصاريح السابقة ، واخذت الشرطة الاسرائيلية « تدخل الناس الى غرف خاصة حيث تقوم بضربهم »(٤). ولم يتوقف الامر علـى اعتداءات رجال الشرطة بل اسهم في هذه الموجة العنصرية الشرسة المواطنون اليهود العاديون . فقد اختفى عدة اشخاص كانوا يسيرون على الشارع العام او يقومون برعي مواشيهم. وقيل ان سيارات يهودية مدنية احيانا وعسكرية في بعض الاحيان كانت آخر من مر بالقرب منهم ولغاية الان لم يعثر لهم

على اثر . وفي ناتانيا اعتدي على المعلم قاسم حسن عبدالقادر ، وهو يحاول الرجوع الى بلدته الطيبة من بئر السبع حيث كان يعمل مدرسا . وقد رقد في المستشفى مدة من الزمن نتيجة للضرب المبرح الذي اصابه من المواطنين اليهود[5]. وعشرات الحوادث حصلت من هذا الطراز . فالشاب توفيق محمود خطيب مثل امام الشاويش غولان في عكا ، وقام بالاعتداء عليه بالضرب شخص يلبس لباسا مدنيا (لكي لا يستطيع التعرف على رقمه) اسمه زايشتاك . وقال له المحقق من جملة ما قال : «بعد ان ننتهي من سيناء سيأتي دوركم »[6]. واستنكر نائب في البرلمان (توفيق طوبي) هذه الاعتداءات الفظة على العرب وكان من جملة ما قاله : « اثناء الحرب اعيدت الاحكام العسكرية وساد جو من الارهاب عددا من الاماكن في البلاد . وفي عدد من القرى وقعت اعتداءات بالضرب على المواطنين العرب ، وذلك على أيدي رجال البوليس بقصد واضح هو فرض جو من الارهاب والرعب والخوف والمهانة . ففي قريتي الطيبة وقلنسوة في المثلث ، حضر البوليس يومي السبت والاحد ١٠ و١١ حزيران ، وبدأ يعتقل المارة بدون تمييز . وفي الطيبة اعتقل بضعة عشرات من الناس وسيقوا الى مركز البوليس وكانت قد اعدت ثلاث غرف ، كتبت على ابوابها يافطات « غرف التأديب » وادخل الى هذه الغرف ، التي كان بداخلها رجال من الشرطة ، الواحد تلو الاخر من هؤلاء المعتقلين ، حيث انهال عليهم الشرطيون ضربا بالايدي والارجل والعصي وهم (اي المعتقلون) لا يعون ما يحدث. وكانت الشرطة تهتف اثناء الاعتداء عليهم : الديمقراطية انتهت. جاء دوركم الان... سنعلمكم اليوم درسا . ويسبون العرب وبعد ذلك — فقط بعد فقدان الوعي القي بالمعتقلين الى الخارج محطمين منهكين . وادخل مكانهم آخرون . ان ضحايا هذا التصرف تذمروا بمرارة من الشاويش شابي من بوليس الطيبة الذي برز في هذا العمل . وقد اصيب عدد من ضحاياه بضرر جسماني اضطرهم الى ملازمة الفراش عددا من الايام . وفي الجليل الغربي اثار الضابط بن يتسحاق الرعب في منطقة عكا ، فأخذ يعتقل الناس ويشتمهم بلا سبب ، وقد دخل الى قرية المكر « وحين صدف المدعو محمد النابلسي اعتدى عليه بالضرب بلا سبب وطارده حتى بيته وهو يشتمه ويسبه ويضربه »[7]. الا ان رئيس الكنيست م. سردنيز قاطع النائب طوبي «بموجب السلطة المخولة لي بموجب البند٢٧ وبموجب مقتضيات الامن ، امحو من البروتوكول (وقائع الجلسات) القسم الاول من خطابك » .

وفي حيفا جرى جو مشابه ايضا . فقد عثر شاويش شرطة قسم المهمات الخاصة المدعو زكاي بن الياهو (وهو من يهود العراق) في بيتي اثناء التفتيش على صورة الرئيس عبدالناصر في احدى الصحف العبرية ، منشورة الى جانب صورة موشي ديان ، فما كان منه الا ان طلب مني وانا مقيد بالتحديد بأن ادوس صورة الزعيم العربي وان اقبل صورة موشي ديان . وعندما رفضت ذلك حاول اخذ رجلي بالقوة ليدوس بها صورة الزعيم العربي . وعندما شعر الشاويش الاخر دكتور بوهاب (من يهود لبنان) بان القضية قد تتطور الى ما هو اسوأ تدخل ليمنع هذا الامر . وكان يحضر هذه الحادثة شرطيان اخران بلباس رسمي ، على اثر هذه الحادثة القي كل الاثاث ومحتويات الخزائن والادراج في ارض البيت وتركت كما هي وساقوني مكبلا في شارع حداد . وكان الجاويش زكاي بن الياهو يهتف بشكل هستيري : ايها العرب تعالوا انظروا ماذا نفعل بزعمائكم اليوم . وفي القدس بعث مجهولون يطلقون على انفسهم اسم « منظمة ش. ش. » تهديدا بالموت الى الطالب العربي في الجامعة العبرية يوسف عزيزي لانه يكتب اسمه على باب غرفته باللغة العربية فقط . ولما اشتكى للشرطة لم تهتم بالامر واعطته رقم تلفون للاتصال بها ، ولكنه تبين انهم اعطوه تلفون البريد المركزي وليس تلفون الشرطة [8]. وفي الطيرة كان المناضل وصفي منصور [9] المعتقل في البيت بموجب انظمة الطوارىء منذ سنوات قد حبس في حزيران بامر اداري ايضا كغيره من المواطنين . وقد اصيب بآلام في رأسه نتيجة للضرب ، كما ان زوجته ولدت ولادة غير طبيعية نتيجة للضرب يوم اعتقاله. وفي ١٩٦٧/٧/١٠ رشت ابواب بيته بالبترول ليحرق (بايعاز من السلطات) واما اخوه الذي اعتقل ايضا (عمره ١٨ سنة) فلم تفرج عنه السلطات الا بكفالة الف ليرة . وفي الشمال وجدت السلطات الفرصة مناسبة في هذا الجو الارهابي لتقتلع العرب من اماكن سكناهم ، فوزع مدير دائرة اراضي اسرائيل [10] اوامر بطرد ٣٥ عائلة من عرب العرامشة من مساكنها ، في قرية ادميت في شمال الجليل الغربي وطلب منهم اخلاء المساكن والتوجه الى قرية المزرعة مقابل منح كل عائلة

نصف دونم ارض هناك . وقد ازداد التعصب عند الجماهير اليهودية لدرجة ان المدعو ابراهام بن منشه ، الذي كان يعمل في صحيفة هيوم ، انقض على عضو الكنيست ماير فلنر بينما كان يسير في شارع اليركون بتل ابيب مساء ٦٧/١٠/١٥ ، وطعنه من الخلف ، لا لسبب الا لكونه فقط يعارض الاحتلال ويدعو الى تنفيذ قرار مجلس الامن . وكانت الجماهير تنظر الى المعتدي كبطل وعومل معاملة خاصة بالسجن — فكانت تصله طرود بريدية من امريكا اعرابا عن تأييده(١١).

هذه بعض عينات مما حدث عشية وبعيد حرب حزيران للمواطنين العرب في « اسرائيل » وقد توخيت ان تكون ممثلة لجميع المناطق . وقد اخفيت اماكن اعتقال المواطنين العرب عن عائلاتهم ومنعت العائلات من الاتصال بهم. ورفضت السلطات ايضا السماح لمحاميهم بالاتصال معهم . وقد قدم احد النواب (توفيق طوبي) استنكارا لذلك في الكنيست : « ليس فقط مكان سجن المعتقلين اخفي عن عائلاتهم ، الا انه منع عنهم حتى الان رؤيتهم ، على الرغم من الطلبات الكثيرة ، وحتى نائب الكنيست منع بعد ان اتصل برئاسة البوليس ومع مدير السجون . ومنع ايضا محامي المعتقلين حتى الان ، من زيارتهم لتقديم المساعدة القانونية . واكثر من هذا كانت انظمة الطوارىء الانتدابية ، التي بموجبها اعتقل هؤلاء المواطنون تخول بموجب المادة ١١١ حق الرجوع الى لجنة اعتراضات قضائية ، يرأسها قاضي المحكمة فيتكون . ان المحامين عن المعتقلين توجهوا الى اللجنة وطلبوا انعقادها للنظر في قضية الاعتقال الاداري لعدد من الموقوفين . وكان ذلك في ١٦ حزيران . وفي يوم الجمعة ٢٣ حزيران اجتمعت اللجنة ودعي امامها عدد من المعتقلين ، ولكن رئاسة السجون اخفت عن المحامين كليا مسألة انعقاد اللجنة وجرى التحقيق بغياب المحامين . وقد جرى هذا الامر بموجب امر من ادارة السجون حسب اللائحة رقم ٦٧/٥ بتاريخ ٤ حزيران الحالي والتي بموجبها اعطي حق الدفاع عن المعتقلين الى محامين يهود مدرجة اسماؤهم في قائمة المحامين المخولين للمرافعة امام المحاكم العسكرية — وفق قانون المحاكم العسكرية لسنة ١٩٥٥ . وهكذا حرموا من حق الدفاع عن انفسهم حسب اختيارهم هم»(١٢).

العرب في « اسرائيل » والعرب في المناطق المحتلة

منذ الايام الاولى للاحتلال تميزت السياسة الاسرائيلية بصفتين مختلفتين تجاه عرب المناطق المحتلة : صفة العنف تجاه عرب غزة والقطاع وصفة اللين والمسايرة تجاه عرب الضفة والهضبة ، مع ان الدافع لهذا « اللين » كانت بواعثه مختلفة في كل من المنطقتين . في غزة كانت السلطات تريد ان تكسر مقاومة السكان وتحطم عنفوانهم ليلوذوا من ثم بالهرب ويتركوا القطاع خاليا قدر الامكان من السكان حتى اذا ما تم ضمه الى اسرائيل كانت المشكلة الديموغرافية محلولة او مقبولة على الاقل . واما في الضفة ، فقد ارادوا ان يثبتوا للعرب « أكاذيب الدعايات العربية عن اسرائيل وجيشها » تمهيدا لتهيئة الاجواء لاقامة دويلة فلسطينية تكون شبه مستعمرة اسرائيلية وبالتالي تكون جسرا لتصفية القضية الفلسطينية نهائيا . واما في الهضبة فقد كانوا يعتقدون ان بامكان المتعاونين معهم من بعض زعماء الدروز في « اسرائيل » ان يؤثروا على دروز الهضبة ويجتذبوهم الى تبني سياسة مماثلة وبالتالي الى تسريب فكرة « الدويلة الدرزية » التي روج لها النائب جبر معدي . الا ان دروز الهضبة رفضوا جميع هذه المشاريع والتحركات المشبوهة. وكانت الحكومة ترى ان بامكان العرب «الايجابيين» (وهي صفة تطلقها السلطات عادة على العملاء) في « اسرائيل » ان يلعبوا دور الخاطبة بالنسبة لعرب الضفة . فشجعتهم وارسلت منهم الوفود محاولة ان ينجح هؤلاء في تحبيب اسرائيل الى قلوبهم . وقد حرصت السلطات الاسرائيلية حرصا شديدا على عدم تسرب العناصر « السلبية » (وهي صفة تطلقها السلطات على العناصر الوطنية) من العرب في اسرائيل ، حتى لا تفسد الصورة في عيون عرب الضفة . وقد مهدت السلطات لذلك بان اوعزت الى كل المسؤولين الرسميين سواء عسكريين او مدنيين وحتى الى المواطنين اليهود العاديين بان يتصرفوا تصرفا لائقا مع عرب الضفة وان يظهروا لهم كل « ود » و « محبة » ومعاملة طيبة ، حتى يمهدوا لعملائهم الطريق لانجاح مهمتهم . وكانت العناصر الوطنية التي شعرت بالمخطط الاسرائيلي تحاول قدر استطاعتها فتح عيون اخوانهم على حقيقة ما يدور خلف الابتسامات والمغازلات . فشرحوا لهم احوالهم السيئة — ابتداء من الحكم العسكري ومرورا بمصادرة الاراضي حتى جميع انواع التمييز العنصري ، وقد اطلقوا لهم على تلك الحقبة اسم

« شهر العسل » لا يلبث ان تمر حلاوته بسرعة .
وعندما شعرت السلطات بهذا النشاط «التخريبي» سارعت الى ابلاغ المواطنين العرب بموجة جديدة من الاوامر الادارية ، وكانت هذه الاوامر الادارية مقسمة الى ثلاثة انواع : يقضي الاول بالاقامة الاجبارية لمدة سنة كاملة في مكان السكن مع اثبات الوجود وعدم مغادرة البيت ليلا . ويحظر النوع الثاني من الاوامر على هؤلاء المواطنين ممن تلقوا هذه الاشعارات الدخول الى المناطق المحتلة ، ويحظر النوع الثالث عليهم بنوع خاص دخول القدس العربية . ومدة هذه الاوامر جميعا سنة كاملة خاضعة للتجديد . وقد صدرت هذه الاوامر بحق عدد كبير من النساء العربيات في اسرائيل . وبنفس الوقت جددت السلطات ايضا الاوامر السابقة التي كانت مفروضة على عدد من مواطني المثلث والرملة والجليل الغربي (١٣).
واستعملت السلطات سياسة اليد الحديدية مع من كانت تلقي القبض عليهم من العناصر الوطنية من بين العرب في اسرائيل في الضفة الغربية . ولجأت الى ضربهم وتقديمهم للمحاكمة بشكل اعتباطي تعسفي . وكان من جملة هؤلاء رمزي خوري عضو بلدية عكا الذي انهال عليه رجال الشرطة في نابلس بالضرب واللكم واتهموه بدخول الضفة بدون تصريح. وتقدم بشكوى ضد السلطات الى المحكمة بتاريخ ٧/١٣ واثبت انه في تلك الرحلة كان مزودا بتصريح . فاعلنت براءته ووجهت المحكمة لوما الى المسؤولين على هذا التصرف الفظ (١٤).
وكانت الحكومة تنوي استعمال عملائها من بين العرب في اسرائيل كطعم لاصطياد عرب المناطق المحتلة فاخذت تعمل على تعميق ولائهم للسلطات من جهة وعلى ارسالهم للدعاية « للانجازات » التي حققتها تحت السيطرة الاسرائيلية خلال العشرين سنة الماضية . فنشطت جميع الدوائر التي لها علاقة بالقضايا العربية . فعقدت الدائرة العربية للمباي اجتماعا في ٦٧/٩/٢٠ في قاعة « بيتينو » (بيتنا) في حيفا دعت اليه عددا من زلم المباي العرب والمتعاونين المعروفين بقصد اعلان مبايعة جديدة لسياسة الاحتلال والضم الاقليمي . وقد خطب امنون لين فقال : « ان الحديث عن اعادة المناطق من شأنه اثارة فوران بين العرب (في اسرائيل) » .
وكان المسؤولون اليهود متخوفين من ان تطرح القضية الفلسطينية من جديد على بساط البحث ، وان يؤدي اتصال العرب في الجليل والمثلث باخوانهم في الضفة والقطاع في ظروف طرح شعار الدولة الفلسطينية ، الى المطالبة بتقرير المصير على اساس قرارات الامم المتحدة . ومطالبة عرب الجليل والمثلث بالانضمام الى الدولة الفلسطينية، خصوصا وان تلك المناطق كانت تابعة للدولة الفلسطينية بموجب قرار التقسيم عام ١٩٤٧ ، وقد احتلتها القوات الاسرائيلية في اوقات الهدنة ما بين عامي ١٩٤٧ – ١٩٤٩ . وبما ان اسرائيل تعتبر ان هذه الافكار وتلك المشاريع قد عفا عليها الزمن ، ولا يمكن ارجاع العجلة الى الوراء ، فقد عمدت الى احسن خطة دفاعية ، وهي الهجوم ، فشنت هجوما سياسيا على المناطق المحتلة مستعملة في ذلك ادواتها من العرب في اسرائيل ، من منطلق الامر الواقع، وهو ان هؤلاء العرب هم اسرائيليون تماما بدون جدال . والمتتبع للامر لا يزال يذكر مقالات رستم بستوني في صحيفة اليوم عندما كان يتكلم وكأنه صهيوني اكثر من هرتسل ، اذ كان يقول مثلا « علينا ان نفهم العرب » ... و « دولتنا » ... و « حدودنا الامنة » الى اخر هذه الاسطوانة . وقد انتشر تعبير محبب بين اليهود كانوا يطلقونه على العرب في اسرائيل تمييزا لهم عن عرب الضفة والقطاع « عرابيم شلانو » (اي عربنا) .
وعقدت ندوة اخرى حضرها عزرا حداد (مدير قسم الاستيطان في الهستدروت) وابراهيم شباط (من محرري مجلة المبام بالعربية – المرصاد) ورستم بستوني (عميل السلطات) في تل ابيب مساء يوم السبت ٦٧/٩/٣٠ وبحضور عدد كبير من السياح . وكان هدف الندوة : « البحث في العلاقات اليهودية العربية في اسرائيل والعلاقات الاسرائيلية العربية ومستقبل المناطق التي يسيطر عليها الجيش الاسرائيلي » . وترأس الاجتماع الياهو اغاسي (مدير جريدة اليوم سابقا) . وكتبت لمرحاب : ان ابراهيم شباط وعزرا حداد متفقان في الرأي على « التحسن الملموس الذي طرأ على وضع ومكانة المواطنين العرب من ناحية اقتصادية واجتماعية وثقافية ». وقال رستم بستوني : « امكانية اخذ المناطق (اي المناطق المحتلة ١٩٦٧) بدون سكانها العرب هي طوباوية».
واضاف : يجب الا نرى في الشعب العربي شعبا

واحدا متجانسا فهناك فوارق كبيرة بين العرب . واعلن : ليس ثمة امل في قيام اتصالات سلام بين اسرائيل وزعماء الدول العربية ولهذا فان اعلان نهر الاردن حدودا لاسرائيل هو امر واقعي . واما ابراهيم شباط فقد رد قائلا : « علينا ان نبقى في حدود اسرائيل الحالية (بعد الاحتلال) اذ انها تؤلف رهينة امينة ». الا انه قال انها يجب عدم توطين هذه المناطق باليهود « بل يجب منح السكان المحليين مدى من الحكم الذاتي حتى يجيء السلام »(١٥).

العرب في « اسرائيل » والمقاومة الفلسطينية

مع بروز المقاومة الفلسطينية كجذوة الامل من بين رماد الهزيمة في حزيران ١٩٦٧ ، وجد بعض العرب في اسرائيل ان الوقت قد حان للتحول من النضال السلبي الى النضال الايجابي . ولقد سجلت الصحف الاسرائيلية والمحاكم عدة حوادث داخل البلاد كان ابطالها عربا من اسرائيل . ومع ان عددهم ليس كبيرا نسبيا الا انهم يشكلون ظاهرة لها دلالتها السياسية وابعادها الامنية في حالة استمرار المعركة . وقد ذكرت الصحف ان المحاكم الاسرائيلية قد ادانت حتى ١٩٧٠/٧/٢١ ١٢٠ عربيا من اسرائيل بتهم الالتحاق بالمقاومة والقيام بأعمال « تخريبية » داخل اسرائيل كما ان السلطات اعتقلت عددا اخر من الشباب العرب . ولما لم تثبت عليهم هذه « التهمة » اعتقلوا اداريا بموجب المادة ١١١ من قانون الطوارىء . ومنهم من قضى اكثر من سنتين في السجن وكان عدد المتبقين منهم في الاعتقال الاداري حتى ١٩٧٠/٧/٢١ ، ٢٧ شخصا (١٦).

ولم يقتصر نضال العرب في « اسرائيل » بعد حزيران عام ١٩٦٧ على الالتحاق بالنضال المسلح فقط بل انهم عبروا عن فلسطينيتهم وعن انتمائهم العربي بالمظاهرات والاضرابات والاحتجاجات التي قاموا بها تضامنا مع اخوانهم المعتقلين من عرب الضفة والقطاع واحتجاجا على نسف بيوت المواطنين في المناطق المحتلة ومؤازرة للمعتقلين المضربين عن الطعام . واشتركت كل فئات المواطنين العرب في هذا النضال بما فيهم الطلاب والمرأة العربية . ووعيا منهم لقومية المعركة ودور الوحدة العربية في حسمها نهائيا لصالح الشعب الفلسطيني والامة العربية فقد عبروا عن ذلك وربطوه ربطا واعيا بقضيتهم عند وفاة الرئيس عبد الناصر . فخرجت مظاهرات الحزن تطوف اكثر من مدينة عربية واكثر من قرية . وقد اغلقت ابواب اكثر من مدرسة . وعلى سبيل المثال خرج (٣٠٠٠) من الرجال والنساء والشبان يطوفون في مدينة عكا وهم يحملون نعشا رمزيا ويهتفون بعبارات العزاء في الرئيس الراحل عبد الناصر (١٧).

ولقد فقدت السلطات اعصابها نتيجة لهذه الظواهر الخطيرة ، خصوصا وانها كانت تعتقد بان الزمن الذي مر على مأساة الشعب الفلسطيني كان كافيا لان ينسيهم قضيتهم الاصل . خصوصا وان اغلب الشباب الملتحقين بالمقاومة كانوا ممن ولدوا تحت الاحتلال او تتلمذوا على برامج سلطاته التي تستهدف نشر العدمية القومية في صفوفهم. وتعبيرا عن سخط السلطات وعصبيتها فقد حكمت محكمة الصلح للاحداث في نهاريا على صالح مرشد سليم من عبلين (١٥ سنة) بالسجن لمدة ٢٥٠ يوما او بدفع غرامة قدرها الف ليرة الى جانب ثلاثة اشهر سجن مع وقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات . وذلك بتهمة تلطيخ جدران القرية ! ومن جملة الشعارات التي كتبها على الجدران: «انسحبوا من المناطق» « نفذوا قرار مجلس الامن »(١٨) وكذلك حكم على اربعة شباب من عرابة في البطوف بالسجن ٨ـ١٠ اشهر وبدفع غرامة قدرها الف ليرة لنفس التهمة (١٩). وهذه مجرد نماذج . اما الاحكام على الذين ثبت عليهم التعامل بشكل او بآخر مع المقاومة ، فقد كانت قاسية جدا وتستهدف انزال اقصى عقوبة بالمتهمين حتى يكونوا عبرة لغيرهم . فهناك من صدر بحقه ثلاثة احكام مؤبدة لمجرد اشتراكه في ترتيب عملية ، وهو عبد الرحيم عراقي من الطيرة ، مدرس ، ومن حركة الارض سابقا . وهناك من حكم عليه عشر سنوات لمجرد اتصاله بالمقاومة كالاستاذ صالح برانسي قائد حركة الارض في المثلث ، واحد قادتها البارزين .

وقد قامت بعض المؤسسات والصحف باجراء استفتاءات عديدة بين المواطنين العرب للكشف عن الدوافع لهذه الظواهر ولجأت الى عدة وسائل لتتعرف على هذه المسارب الخفية . وقد ظهر ان ٦٣٪ من العرب في اسرائيل يرون ممكنات السلام بعيدة ، في حين ١١٪ فقط يعتقدون ان السلام قريب (٢٠). ومن النتائج التي اعلنتها صحيفة دافار ايضا حسب الاستفتاء هي : ٣١٪ من العرب في اسرائيل يعتقدون ان اعمال « الارهاب » قد حققت نجاحات جزئية ، و ٨٪ يعتقدون انها حققت نجاحات تامة ، و ١٤٪ يعتقدون انها اخفقت

نسبيا ، و ١٤٪ يرون انها اخفقت كليا . واظهرت ايضا ان : ٢٩٪ من العرب في اسرائيل يعتقدون ان هزيمة العرب في حزيران كانت خيانة عسكرية ، و ١٣٪ يعتقدون بتفوق اسرائيل العسكري ، و ١٢٪ يعتقدون ان العرب لم يكونوا مستعدين للحرب .

وقد قام رجال المخابرات بحملة مركزة في القرى والمراكز العربية وجندوا اقصى ما تمكنوا من طاقاتهم ومن عملائهم ولجأوا الى اخبث الوسائل حتى يتعرفوا على تلك العلاقات واكتشافها قبل استفحال خطرها . وكانت احدى الوسائل ان عقدت سلطات الامن اجتماعا خاصا لرعاة المواشي في دالية الكرمل (وفي غيرها من القرى ايضا). وكان هذا الاجتماع الثاني اذ سبقه اجتماع آخر لم يكن فيه الوعيد شديدا . وقال احد رجال الامن : انكم مسؤولون عن هذه المنطقة بحكم عملكم فيها ، وانتم مجبرون على ابلاغ الشرطة عن كل شخص ترونه في المنطقة يلبس الملابس العسكرية الشبيهة بملابس الجنود الاسرائيليين . وهدد رجال الامن الرعاة قائلين : اننا سنرسل اليكم اناسا متخفين لنتأكد من منكم سيكون صادقا . ولدينا لمن لا يتعاون معنا « محلات ضيافة » كثيرة في حيفا وعكا . وقال « انظروا ماذا يجري في الضفة » اي تدمير المنازل . وسجلت اسماء الاشخاص ورقم هوياتهم واعمارهم واعطي كل منهم رقم التلفون الذي عليه ان يتصل بواسطته بالمسؤولين عند الحاجة(٢١).

ويتبنا ان السلطات قد اخذت تشعر بعيد حزيران بشيء مما يجري هنا وهناك متعاطفا مع المقاومة الفلسطينية ، فمنذ آب ١٩٦٧ كما كتب احد الصهيونيين ، طوليدانو ، « طرأ تطور سلبي ومعاد بالنسبة لاخلاص قسم من السكان العرب في اسرائيل تجاه الدولة ... في نصف سنة ١٩٦٧ الاخير تحولت العواطف . فبدلا من ان يؤثر عرب اسرائيل على عرب المناطق المحتلة للتعاون مع اسرائيل وقع عرب اسرائيل تحت التأثير السلبي لعرب تلك المناطق »(٢٢). ويجب ان ننتبه الى ان هذه التصريحات لا تحمل كل الحقيقة في ثناياها : عندما يتكلم طوليدانو عن « عرب اسرائيل » الذين وقعوا تحت تأثير عرب المناطق فهو يعني بالطبع العرب « الايجابيين » بالنسبة للحكومة ، اي المتعاونين مع السلطات الاسرائيلية. وقد حاولت اسرائيل بالفعل الاستفادة منهم ، فارسلت بعضهم وساطات الى عرب المناطق « ليجملوا » سياسة اسرائيل في عيونهم ، واصبح قسم من هؤلاء بالفعل يحس بالخجل نتيجة للتوبيخات التي نزلت على رؤوسهم من مضيفيهم في المناطق المحتلة . اما العرب « السلبيون » في اسرائيل من العناصر الوطنية فقد كان موقفهم واضحا تماما ولم يكونوا بحاجة الى حزيران حتى يحددوا هويتهم وولاءهم . وكما ان عرب المناطق وبخوا عملاء السلطة على موقفهم عندما حاولوا اقناعهم بسياسة اسرائيل ، هكذا وبخ « عرب اسرائيل » الوطنيون بعض المالين الى التعاون مع اسرائيل او على الاقل المالين لمغازلتها بعد الاحتلال (مثلا : صالح برانسي طرد احد وجهاء الضفة عندما حاول الثناء على اسرائيل وسياستها، في زيارة له الى الطيبة) .

ولم تكتف السلطات بتقديم المتهمين بالاتصال بالمقاومة الى المحاكم وانتظار قراراتها ، بل اخذت تشن حملات صحفية مركزة على العرب في اسرائيل ، فعقب كل حادث للمقاومة كانت الشرطة تسارع الى عقد مؤتمر صحفي وتعلن اكتشافات مثيرة وتصدر الاحكام ضد المعتقلين قبل ان يقدموا للمحاكمة ، وقبل صدور قرار بشأنهم — وكل ذلك يجري في غمرة دوس الحقوق الاولية للمتهم . وحين لا تنجح في ابتزاز الاعترافات فانها تفرض الاعتقالات الادارية ، الامر الذي يؤدي الى تعكير الجو ويساعد على التحريض الارعن ضد السكان العرب (٢٣). ولم تكتف السلطات بصلاحيات الجيش ووزارة الدفاع المطلقة بل اسندت صلاحيات مماثلة الى الشرطة : « ففي ميزانية وزارة البوليس بند عن النفقات باسم الاعتقال والطرد (٢٤)».

ولقد ادت الحملات الصحفية في كثير من الاحيان الى زيادة الاضطهاد الواقع على العرب والى دفع المواطنين اليهود للاعتداء على المواطنين العرب . وشاع جو من الشك والريبة بين السكان العرب واليهود . ففي عكا التي تضم ٨٠٠٠ عربي بجانب ٢٨٠٠٠ يهودي قال مواطن يهودي : « ما في قلبي لا يستطيع ان يزحزحه دوورن ولا كل زعماء الطائفة الاسلامية حتى ولو جاء بشاحنة محملة بحسن النية والرغبة والطيبة ». وقال صاحب حانوت يهودي يدعي انه يعرف العرب كما يعرف باطن يده : « يا ليت يصيب العرب ما يتمنون لنا ». هذا كلام مهم خصوصا وان الذي يقوله يهودي يعتاش من

العرب. وقال للصحفيين : «الافضل الا تذكروا هذا باسمي لئلا تفسدوا علي رزقي». وقال « ان العرب الذين كانوا مرة طيبين يتهامسون من وراء ظهر اليهود في السوق مهاجمين السلطات ». وقال احد التجار اليهود : انه بعد حرب حزيران ، وبعدما ازال اوراق الصمغ التي تحمي زجاج شبابيكه ، شاهد عربيين يقول احدهما للاخر عنه : هل يفكر بان الحرب قد انتهت ؟ الا يعلم باننا اخيرا سنجهز عليه وعلى كل اليهود ؟(٢٥).

يكشف هذا الكلام عن حقيقة ايمان العربي في « اسرائيل » بعدم انتهاء المعركة . ويكشف عن نظرة الاسرائيلي السيئة الى المواطن العربي كما يكشف في نفس الوقت عن مدى الالم الذي سببته حرب حزيران في نفس الانسان العربي ، اينما كان . ولم يكن هذا الامر غريبا على سكان عكا . فهم يعانون من الاضطهاد بشكل خاص بسبب كثرة الاعتداءات المتكررة عليهم من السكان اليهود وخاصة من اليهود الشرقيين ، كما ان اوضاع سكنهم سيئة جدا . فهنالك عائلات كثيرة تنام في بنايات مهددة في كل لحظة بالسقوط . هذا عدا الاستفزازات المتواصلة من جانب الرسميين والمسؤولين في المدينة ، بلد الضابط بن يتسحاق المعروف ببذاءة لسانه واستفزازه للعرب . وقد ازدادت هذه العنجهية عند اليهود ، الرسميين والمدنيين منهم ، بعد النصر في حزيران حتى انهم اخذوا يخرجون عن تحفظهم المعروف ازاء بعض القضايا . فقد جرت الاحتفالات في عكا بذكرى « الاستقلال » تحت شعار « عشرون سنة على تحرير عكا » بينما « قبل ١٦ سنة كانت تجري هذه الاحتفالات لذكرى احتلال عكا ، اما اليوم فتحول الامر الى تحرير عكا »(٢٦). هكذا هتف عضو بلدية عكا العربي (رمزي خوري) « ممن حررت عكا ؟! هذا الشعار يمس شعور العرب » ... فقاطعه نائب رئيس البلدية كرشون (حزب مبام) : « حررناها من الانجليز » . فاجابه العضو العربي : « لم يكن انكليزي واحد في عكا لدى احتلالها » . وهنا تدخل رئيس البلدية اليهودي تطران : « حررت من جيش القاوقجي ». فقال عضو البلدية العربي « جيش القاوقجي لم يدخل عكا ولم يصل اليها » . فتدخل عضو المجلس ديختر قائلا : « لماذا النقاش ؟ انت تعرف .. لقد حررت من العرب » . ويكفي ان نذكر انه في تلك السنة خصصت ميزانية لمد الشوارع في عكا تعادل ٧٠٠ الف ليرة اسرائيلية ، منها ٣٩ الف ليرة فقط لتبليط بعض الاماكن في عكا القديمة ، حيث يسكن العرب ، علما بانهم ثلث سكان المدينة .

وتعلل الاوساط الاسرائيلية ظاهرة العمل الفدائي بين المواطنين العرب في اسرائيل بعدم وجود وسائل الردع والعقوبات الادارية وذلك عقب الغاء الضغط والمراقبة المباشرة على الاقلية العربية بالغاء الحكم العسكري (وهو في الواقع لم يلغ انما الغيت التصاريح) . هذا الالغاء ادى الى ان يصبح العربي غير معلق برحمة الحكومة مثل التصاريح وحرية الحركة (٢٧)، كما ان اوساطا صهيونية اخرى تعلله بما تزعمه من وجود رخاء اقتصادي بالقرى العربية ، فتقول انه الغى التهديد الجدي الذي كان كالسيف المسلط على رقاب القرويين : الحاق الضرر في مصادر الرزق . غير ان هذه الاوساط تتعمد تجاهل السبب الاساسي : الوطنية التي تكمن في قلوب عرب فلسطين المحتلة .

والحقيقة ان المواطنين العرب في اسرائيل يدفعون ثمن تأييدهم لاعمال المقاومة . فبعض السكان العرب من يافا واللد قالوا بانهم يمتنعون من الخروج من بيوتهم ، ومن السفر في باصات بين المدن ، وانهم يفضلون البقاء مساء في البيت . وقال احدهم : انه يفضل الرهينة على اللهو خوفا من اخراجه من الباص او من « الصف » الواقف امام شباك التذاكر في السينما والاعين كلها محدقة اليه بنظرات تقطر عداوة . وقال ان ابنه البالغ من العمر ١٨ عاما يشعر بان زملاءه اليهود الذين تربى معهم طوال تلك الفترة يبتعدون عنه وكأنه مجدور (٢٨). وقال احد المواطنين من اللد : « كلما انفجرت شحنة من المتفجرات في اي مكان ، نظر الي جيراني اليهود وكأنني انا الذي وضعتها ».

وهناك راي اخر يضيف جديدا الى اسباب تعاون الشباب العرب مع المنظمات الفدائية ، ويتهم السلطات بانها هي المسؤولة عن التحاق الشباب العربي في اسرائيل بالمنظمات الفدائية وذلك نتيجة « للغباء والعناد وعدم الرغبة في الالتفات الى التحذيرات » . وقد كتب اوري انيري(٢٩) « لقد قدمنا عرب اسرائيل على صينية الى احضان المنظمات الفدائية : واليوم بدأنا نلمس النتائج . عند قيام الدولة كان العرب فيها اهم شيء نملكه. لقد كان بالامكان جعلهم واجهة عرض ، وكان يمكن استخدامهم سفراء لنا في العالم العربي الواسع

وجسرا للسلام . كان في مقدورنا ان نثبت عن طريقهم بان اليهود والعرب يستطيعون السكن جنبا الى جنب وانه لا تناقض بين القومية العربية الصحيحة وبين القومية العبرية الصحيحة . وبامكان هاتين القوميتين ان تعيشا معا في اسرائيل بحيث يكون بامكان الجمهور العربي في اسرائيل ان يتطور من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بلا حدود واكثر منها في اي بلد عربي وكان بالامكان السماح للعرب بان يمثلوا اسرائيل كسفراء في الخارج ، وخلق العلماء منهم وحتى لاعبي كرة قدم عرب . كل هذا كان يمكن حصوله ، وقد كان هذا مرتبطا بنا نحن ، لقد كان هذا مرتبطا في سياسة محسوبة موزونة جريئة ، من جانب حكومة اسرائيل خلال السنين ذات الاثر اي من سنة ١٩٤٩ الى سنة ١٩٥٢ وحتى من عام ١٩٥٥ الى عام ١٩٦٠ . لكن بدلا من ذلك سارت الحكومة بزعامة دافيد بن غوريون وموشي ديان وشمعون بيرس في الطريق المعاكس خلال ما يقارب العشرين سنة ، حيث طبق خلالها حكم عسكري ، وضع العرب خارج القانون وحولهم الى مواطنين من الدرجة العاشرة : نظام اجبرهم على ان يتزودوا بتصاريح تنقل اذا ما ارادوا الحركة في وطن آبائهم واجدادهم . لقد حصل كل هذا في ايام الهدوء والامن . انظروا اي شيء عجيب هذا . فمنذ عامين ونحن نحيا حياة ظروف حرب وخطر مستمرين . ولا يوجد انسان يفكر بفرض نظام الحكم العسكري من جديد . أليس ذلك دليلا قاطعا على فشله في الماضي ، وان ما يجري الان بدونه يكذب مزاعم هؤلاء في الماضي . لقد اتضح بانهم ارادوا من الحكم العسكري ان يكون وسيلة ضغط على العرب لاعطاء اصواتهم في الانتخابات الى الحزب الحاكم ، لا وسيلة امن كما ادعوا ، وبهذا فقد قللوا من قيمة المواطن العربي في اسرائيل يوميا ، عندما كانوا يطالبونه بان يحصل على تصريح ، وعندما كانوا ينزلونه من سيارة الباص ، وعندما اخرجوه من نطاق المجتمع الاسرائيلي . لقد تحسنت اوضاعه الاقتصادية ومع ذلك لم تصل اوضاعه ولا مرة واحدة في تاريخه الى الدرجة التي وصلت اليها اوضاع جاره اليهودي . انه لم ينعم ببرنامج التطوير . فحتى هذا اليوم لا تزال عشرات القرى العربية بلا شبكة مياه وبلا كهرباء . ذلك لانه في دولة اليهود . كل هذا مخصص لليهودي فقط . القاعدة الغالية جدا بكيانه الاقتصادي والنفسي هي الارض . والارض اخذت منه لان الدولة سلبت من العرب اراضي واسعة شاسعة وصادرتها منهم باوامر استملاك وسنت لذلك التشريعات التي تسهل هذا الامر وكلها قوانين تعسفية . وهناك عشرات الالاف من العرب الموجودين في اسرائيل بصورة قانونية اعتبروا كالغائبين . وما ذلك الا من اجل ان تؤخذ ممتلكاتهم منهم . وبهذا فقد اصبح هؤلاء العرب حاضرين غائبين . ومن الناحية الاجتماعية بذلت كل الجهود من اجل الابقاء على نظام الاقطاع العائلي وانتخب الممثلون الحقيرون جدا لهذا الاقطاع الى مقاعد الكنيست . ومن الناحية الثقافية ظل عرب اسرائيل متخلفين . وقد فشل معظمهم في فحوص الشهادة الثانوية . وفي الجامعة ظل عدد الطلاب بينهم محدودا جدا . لم يشعر اي عربي في اسرائيل في يوم من الايام بانه مواطن اسرائيلي حقيقي وشريك حقيقي في هذه الدولة. ولقد شهدنا بانفسنا التطور النفسي لدى اصدقائنا العرب . وقد كان هنالك امل في البداية . واما بعد ذلك فقد حلت خيبة الامل ثم بعدها جاء اليأس وبعد هذا كله جاءت الكراهية . في البداية خاب املهم من الحكومة وبعد ذلك خاب املهم من الجمهور اليهودي العام وفي النهاية خاب املهم منا لاننا لم نستطع اعطاءهم كل ما يستحق لهم ، اي مساواة حقيقية في الدولة . لقد كانت حرب الايام الستة الضربة النهائية . فالدنيا كلها خربت على رؤوس اهالي عكا واهالي الناصرة واهالي الطيبة . وفي هذه الحالة جاء رجل « فتح » الى عكا والناصرة والطيبة وقد كانت بشائره بشائر مفرحة وفيها امل . انه يقول للعربي في اسرائيل : ايها الشاب، انت رجل وانت محترم . وباستطاعتك ان تنتقم للظلم الذي حل بك ، باستطاعتك ان تثبت لليهود بانك متساو معهم . تعال الينا . ساعدنا . اننا نعمل على الحفاظ على الشرف العربي واسترداد الاراضي العربية ، ارض فلسطين . وهنا فجأة يجد الشاب العربي امامه كل ما سلبنا منه خلال العشرين عاما ، ويجد الهوية القومية والهوية الشخصية والاحترام والانتماء لاصل . وبالعكس فلو لم ينضم اليهم فعلا لكان هذا هو العجيب » . ولقد انقسم المسؤولون الى معسكرين وهم يحاولون معالجة ظاهرة العمل الفدائي بين العرب في « اسرائيل » . فبينما يميل الفريق الاول الى الشدة والقمع واعادة الاحكام العسكرية بكل

مظاهرها السابقة ، والبطش بالمواطنين العرب بشكل عام ، ومعاملتهم كالرهائن ، يميل الفريق الثاني الى عدم الانزلاق في هذا المنزلق الخطر ، ويرى بان الالتحاق بالعمل الفدائي يجري لغاية الان على نطاق ضيق ، ولم يتحول بعد الى ظاهرة جماعية ، وان البطش بالجماهير العربية على نطاق واسع قد يؤجج نيران الثورة في نفوسها اكثر فاكثر ويدفعها بالتالي دفعا الى الالتحاق بالعمل الفدائي . هذا ناهيك عما في هذا الامر من اساءة الى سمعة اسرائيل الدولية والى المخاسر السياسية التي قد تنشأ عن ذلك . فشموئيل طوليدانو ، مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية ، يرى ان اعادة الحكم العسكري لا تشكل عاملا رادعا « لعمليات التخريب والارهاب لدى عرب اسرائيل » ، واكد انه اذا كان المقصود هو الردع فانه يمكن استخدام تعديلات الدفاع لساعة الطوارىء التي وضعت عام ١٩٤٥ . لان هذه تمكن من اتخاذ اجراءات مثل نسف البيوت . ويمكن نفي الاشخاص واغلاق الاراضي واعادة نظام التصاريح في اطار هذه التعديلات . ورفض المستشار الاعراب عن رأيه فيما اذا كان يجب حقا استخدام هذه الاجراءات . وقال ان الـ (١١٥) عربيا الذين اعتقلوا مؤخرا من القرى العربية في اسرائيل لا يمثلون الجميع ، ولكن ليس معنى هذا ان هذه الظاهرة لن تتكرر (٣٠). ويرى اخرون ان يتطور اندماج العرب في الدولة حتى يصبح هذا الاندماج واقعا حياتيا وضرورة معيشية (٣١). وقسم اخر يقول : العلاج ليس سهلا « فالذي تخرب خلال عشرين سنة من قبل حمقى حاكمين لا يمكن اصلاحه في يوم واحد . واننا فوق هذا كله نجد اصدقاء هؤلاء الحكام الحمقى يقترحون اليوم مقترحات مشابهة لاحداث الماضي . انهم يقترحون نصب المشانق والتعذيب والتشدد في العقوبات . وهذا هو المطلوب فعلا لاثارة الشباب العربي في اسرائيل على التمرد ، ودفع المتمردين منهم للعمل فورا . ليس هناك من حل غير الحل الصعب . حل يشمل المشكلة الفلسطينية كلها »(٣٢). واقترح احد المتعاونين مع العدو ، سليم جبران ، الموظف في الدائرة العربية في الهستدروت ، « تطبيق الخدمة الاجبارية في الجيش الاسرائيلي على العرب الذين في اسرائيل كما هي مطبقة على الاسرائيليين ، واجبار من لا يريد خدمة العلم على مغادرة البلاد » واضاف « انه يتعذر على المواطن العربي ان يكون مواليا للدولة ومخلصا لها ، وان الشعب اليهودي لم يعد واثقا من اي عربي . وقد كتب على العرب واليهود ان يعيشوا سوية وفي بلد واحد فلم يعد الامر متوقفا على اختيارنا ورغبتنا فيجب علينا ان نتكلم لغة واحدة ونعيش سوية ». وقال ايضا : « ان الفدائيين العرب يريدون القيام باعمال ارهابية في المدن التي فيها مزيج من العرب واليهود ، وان يتقمصوا من اليهود ، بالتعاون مع المواطنين العرب ، وهذا سيؤدي الى سفك الدماء العربية في اسرائيل »(٣٣).

الحقيقة ان الجماهير العربية في اسرائيل تعيش في جو مشحون بالارهاب والاضطهاد وتقييد حريات المواطن . فهنالك مئات الشخصيات ، وخاصة من القيادات السياسية والفكرية العربية ، ترزح تحت وطأة الاحكام العسكرية ، وهي مقيدة الحركة بموجب اوامر الاقامات الاجبارية . وقد وصل بها الامر الى حد لا يطاق . وقد تشكلت مؤخرا لجنة اطلق عليها اسم لجنة « العمل » للمقيدين بموجب الاوامر الاجبارية ، وعقدت مؤتمرا صحفيا في بيت الصحفيين في حيفا . وفي بداية الاجتماع وزع بيان جاء فيه : « نحن مواطنون عرب في اسرائيل سكان حيفا نتوجه الى الرأي العام ولاولئك الذين يقلقهم استمرار الحكم العسكري تجاه المواطنين العرب بشكله الجديد لعام ١٩٧٠ » . وشرح البيان كيف ان السلطات اضطرت تحت ضغط الرأي العام الى الغاء الحكم العسكري عام ١٩٦٦ ، ولكنها في الواقع كانت تخطط لاستمرار استخدام صلاحياته ولكن بشكل أشد . فقد بقي الحكم العسكري ، قائما بصلاحياته النابعة من أنظمة الطوارىء . بينما نقلت بعض صلاحياته الى الشرطة وبالذات الى قسم « المهمات الخاصة » في شرطة اسرائيل. وشرحت المذكرة اشكال أوامر الاقامة الاجبارية حسب الفقرات (١٠٩) و(١١٠) من الانظمة(٣٤). ولم تكتف لجنة العمل بهذا فقد عمدت الى شن حملة دعائية واسعة تتناسب وهجمة السلطات الشرسة على أبسط حقوق المواطن ، فقد عقدت مؤتمرا للصحفيين الاجانب في بيت سوكولوف في تل ابيب بتاريخ ٧٠/٨/٢٠ لالغاء أوامر الاقامة الاجبارية وقيود التنقل ، وقد اشترك في المؤتمر مندوبون عن ثلاث وكالات للراديو والتلفزيون الامريكي وعن وكالة رويتر للانباء وعن شركة الاذاعة اليابانية وشركة الاذاعة الفنلندية وصحيفة تلغراف الهولندية ووكالة

الانباء التشيكية وصحيفة «هيومانتيه» الفرنسية(٣٥).
وقد رفضت السلطات منح تصريح سفر للناطقين باسم اللجنة وهما السيدان محمد ميعاري (عضو اللجنة المركزية لحركة الارض المحظورة) وزاهي كركبي (عضو لجنة راكاح المركزية) من حيفا .
وقد قدم سليم القاسم (عضو بلدية الناصرة) بيانا تحدث فيه عن الاوضاع التي تتردى بها الجماهير العربية في اسرائيل وخاصة فيما يتعلق بحرية التنقل وقال : ان عددا لا يستهان به من بين الجماهير العربية محظور عليهم مغادرة اماكن سكناهم او بيوتهم بموجب قوانين الطوارىء لا لذنب اقترفوه ، وانما بسبب موقفهم السياسي ومقاومتهم السياسة الرسمية لحكومة اسرائيل. وذكر انه منذ حرب حزيران تضاعف عدد المقيدين بموجب هذه القوانين الى ان وصل الى ٨٠٠ مواطن عربي، بجانب العشرات من المعتقلين اداريا، وان كثيرا من المقيدين يتوجب عليهم ان يثبتوا وجودهم يوميا في احد مراكز الشرطة ، والا يغادروا منازلهم منذ مغيب الشمس كل يوم حتى شروقها في اليوم التالي . ومن بين هذه المئات عدد من السياسيين المعروفين والشعراء الوطنيين والمحامين والنقابيين وقادة حركة النساء الديمقراطيات . ثم قال : « ... حتى المدة الاخيرة كانت تمنح تصاريح تنقل لاولئك المقيدين بهدف الزيارة والعمل ولكن خلال الشهرين الاخيرين حرموا من مثل هذه التصاريح ، وبالتالي حرموا من مزاولة اعمالهم . وحتى أن افرادا منهم حرموا من قضاء شهر العسل وزيارة اقربائهم خارج اماكن سكناهم » . وقال ان بعض اعضاء المجالس المحلية والنقابيين لا يستطيعون الاتصال بناخبيهم ، اذ ان اغلبهم من العمال الذين يعملون خارج القرية في النهار ، وعندما يعودون في المساء يكون ممثلهم مقيدا بقانون الطوارىء الذي يفرض عليه لزوم بيته من غروب الشمس حتى شروقها .
وقد قالت المحامية لانغر : ان وسائل قانونية اتبعت لالغاء هذه الاوامر ، فرفعت قضايا الى محكمة العدل العليا ، ولكن دون طائل ، اذ اعلنت المحكمة بأنها لا تتدخل في صلاحيات سلطات الامن في الدولة . واما بالنسبة للمعتقلين الاداريين فقد اجابت : ان اللجنة الاستشارية (وهي لجنة من حاكم محكمة العدل العليا ومدنيين لها حق سماع المعتقل ورجال الامن ، تعطى توصي غير مقيدة ولا يمكن للمحامي او للمعتقل سماع اقوال رجل الامن ، او الاطلاع عليها . انها لجنة صورية تماما) ليست لها صلاحيات بالمرة ، وأن البحث امامها ليس له صفة ديموقراطية . وقالت : ان زملاءها من المحامين العرب يواجهون مضايقات عدة . فبعض المحامين لا يسمح لهم بالسفر من حيفا للمرافعة عن موكلهم امام محاكم في القدس وغيرها . وذكر القاسم : ان المواطنين المفروضة عليهم أوامر الاقامة الاجبارية في البيت هم ايضا معرضون «للزيارات» مفاجئة من قبل الشرطة، في كل ساعة من ساعات الليل ، والى التحقيق في هويات الضيوف من الاقرباء والجيران وانهم منذ سنوات لم يشاهدوا فلما او يشتركوا في حفلة اجتماعية او مناسبة ليلية . وفي جواب على سؤال اخر حول المقارنة بين اسرائيل والدول العربية واعتقال يهود مصر ، اجاب : اننا هنا لنحتج على الظلم الواقع على الجماهير العربية . واردف قائلا ، لا علاقة للامن وسلامة الجماهير بهذه التقيدات فاحيانا تفرض لتمنع عضو مجلس عمال او مجلس بلدي او نشيطا سياسيا من حرية الانتخابات .
وقالت المحامية لانغر في ردها على أحد الاسئلة : ان دولة تسير بموجب القانون والنظام عليها ان تمنح الفرصة لكل مواطن للدفاع عن نفسه ضد كل حيف واقع عليه . واستشهدت بما جاء في الفيلم السينمائي « زد » حيث لم تؤمن السلطات بالمحاكم ولا بالنائب العام بل بأقوال مفتش الشرطة فقط .
واذا كانت السلطات قد قدمت اوامر الاقامة الاجبارية للعناصر الوطنية، فانها في المقابل أغدقت بعض « نعمها » على صنائعها والموالين لها . ففي اعقاب اختيار سيف الدين الزعبي نائبا لرئيس الكنيست نشأت فكرة تعيين بعض « عرب البلاط » في مناصب نواب وزراء ، ومنهم عبد العزيز الزعبي (مبام) نائبا لوزير الصحة، وسيف الدين الزعبي نائبا لوزير الزراعة ، اذ لم يرد حزب المباي (حاليا العمل) أن يكون المبام سباقا في ميدان التضليل والمناورة ، ورأت الصحافة انها خطوة «مباركة» مع انها جاءت متأخرة(٣٦). كما سرت اشاعات بأن النائب جبر معدي يطالب بأن يكون نائب وزير الشرطة ، وكذلك نشأت حساسيات عند بعض النواب العرب الاخرين . واهم هذه الدوافع لدى السلطات تضليل الرأي العام العالمي والعربي والمحلي . ومن اساليب سياسة اسرائيل الخارجية ايفاد بعثات وشخصيات عربية للدعاية لها في الولايات المتحدة واوروبا الغربية .

وجميع من رشحوا الى مناصب نواب وزراء كانوا قد دافعوا سابقا عن سياسة الحكومة في الخارج فاستحقوا هذا التقدير . أما بالنسبة للوزارة ، فترى بعض الجهات ان تمثيل العرب على مستوى وزاري أمر معقد(٣٧). فحتى هؤلاء الذين « ثبت اخلاصهم » لحكام اسرائيل لا يستحقون بعد منصبا وزاريا . وهكذا ترى السلطات ان مجرد ايصال بعض رجالها الى مناصب وزارية من شأنه ان يغطي على سياستها وانه لمن السخرية ان توضع الامور على هذا المستوى ، في حين تتعرض الجماهير العربية في اسرائيل لشتى انواع العسف والاضطهاد والتضييقات الاقتصادية والسياسية .

دراسة اسرائيلية عن الهوية القومية لعرب « اسرائيل » :

قدم يوحنان بيرس ونير يوفال — دافيد ، من دائرة الشؤون الاجتماعية في الجامعة العبرية في القدس ، دراسة تلقي أضواء على الهوية القومية للعرب الذين يعيشون في اسرائيل ، وقد جرى البحث الرئيسي الذي اعتمدوه في ملاحظاتهم، مع ٥٠٠ عربي . والميدانيون الذين اجروا هذا البحث هم من الطلبة العرب في الجامعة العبرية . وقد جرى البحث ما بين عامي ١٩٦٦ — ١٩٦٨ . ويعترف الباحثان انه من الصعب الاستدلال الى نوايا العرب . انهم في ضياع بين واقعهم في اسرائيل وبين وضعهم كعرب ، والبحث يهدف الى تفسير المسيرة النفسية المنبثقة من وضعهم المتفرد، وكيف تؤثر على مسلكهم . وكانت اداة البحث الرئيسية مقابلات مركزة مع ٥٠٠ من العرب في اسرائيل. وقد جرت دراسة استكشافية على ١٠٠ طالب ثانوي في صيف ١٩٦٦ ، الا ان معظم المعلومات قد جمعت خلال شهر تموز — ايلول من عام ١٩٦٧ . هذه الحقيقة تجعل المقارنة ممكنة بين ردود فعل الانسان العربي العادي قبل وبعد حرب الخامس من حزيران . وقد انقسم الاشخاص (١٩٦٧) الذين اجري عليهم البحث كما يلي : ٢٠٠ طالب ثانوي ، ١٠٠ شاب تتراوح اعمارهم ما بين (١٥ — ١٧) لم يتعلموا في مدارس ثانوية، ١٠٠ رجل تتراوح اعمارهم ما بين (٢٠ — ٣٠) سنة ، و١٠٠ والد هم من بين اباء الطلاب الثانويين المذكورين اعلاه ، تتراوح اعمارهم ما بين (٣٠ — ٧٠) سنة . وجميع هؤلاء كانوا من الذكور .

يقول الاستاذان الباحثان انه عندما اقيمت حركة وطنية بين العرب في اسرائيل ، وجد مؤسسوها ان اسم (الارض) هو من أكثر الاسماء تعبيرا طبيعيا عن الطموح والتلهف القومي . هذا الارتباط المزدوج ، الشخصي والقومي ، بالتراب الوطني يقدم تفسيرا مقبولا للاجوبة التي اعطيت على الاسئلة التي طرحت حول ما اذا كان الاشخاص المستفتون الذين سئلوا : هل يريدون ان يهاجروا من البلاد ام لا . ان ٩ — ١٠ ٪ فقط منهم عبروا عن رغبتهم في الهجرة (ان كل الذين هاجروا من العرب منذ ١٩٤٨ الى ١٩٧٠ بما فيهم الطلاب الجامعيون الذين تزوجوا او بقوا في الخارج حوالي ١٤٠٠ شخص) . ونسبة لا بأس بها من الـ ٩٠ ٪ كانت تضيف مفسرة رغبتها في البقاء في البلاد على أساس قومي اذ كانت تقول : « ترك البلاد خيانة للقضية العربية » . والاكثرية من بين الـ ٩٠ ٪ كانت تفضل ان تقدم التفسير التالي : « هذا وطني » و« هذه ارض آبائي » . وهذه الاجوبة تمزج الدوافع الشخصية والوطنية . وتصبح الصورة اكثر تعقيدا نتيجة لوجود العرب في اسرائيل في خضم موجة التطور والعصرنة التي تجري في اسيا وافريقيا بشكل عام وفي الشرق الاوسط بشكل خاص . وتقلل عملية التطور هذه من اهمية النموذج التقليدي للانتماء العائلي والطائفي وترفع من اهمية القيم القومية كنماذج بديلة للانتماء . اذ أنه فقط في ظل حكم وطني نظيف يمكن لمسيرة التقدم ان تواصل رحلتها المثمرة . وينتج عن هذا التطور ازدياد العداء لكيان اسرائيل السياسي الصهيوني الذي حرمه من السيادة في وطنه وبالتالي قلل من فرص تقدمه القومية . ولكي نفحص هذه النتيجة بالتجربة نعتمد الافتراض الذي قام به الباحثان : بأن عنصرا شابا يتمتع بثقافة ثانوية هو اكثر « تطورا » من عنصر متوسط العمر بدون ثقافة ثانوية . وكدلالة على كراهية دولة اسرائيل ، استعمل الباحثان هذا السؤال : « هل حسب رأيك لاسرائيل الحق في الحياة ؟ » . حسبما ورد ، يمكننا أن نقارن توزيع الاجوبة على هذا السؤال بأن الامر المقرر في اجوبة طلاب المدارس العليا والشبيبة العاملة ، كان (العامل الثقافي) وبين الشبيبة العاملة والاباء (عامل السن) ، وبين طلاب مدارس عليا وآباء (عامل السن — الثقافة) .

كما اننا لا يمكننا ، عندما نتكلم عن الاقلية العربية في اسرائيل ، أن نسترجع كل ما قيل عن الاقليات في العالم ، وذلك نظرا للظروف الخاصة لهذه

الاقلية . فهذه الاقلية قد ولدت بين ليلة وضحاها (جديدة) وكانت لغاية ١٩٤٨ هي الاكثرية المطلقة في البلاد ، وهذه الاقلية مرتبطة عنصرا ولغة وعادات وشعورا بأغلبية ساحقة من العرب الذين يحيطون باسرائيل ويمتدون من المحيط الى الخليج، والتي لا تزال اسرائيل معها في حالة صراع وعداء. اضف الى ذلك الجزء الاعظم من تلك الاقلية — الشعب الفلسطيني — الذي هو الضحية الاولى لاسرائيل ، والذي لا تزال اثاره تملأ البلاد . عامل اخر يميز هذه الاقلية هو كونها اقلية مبتورة ، نخبتها المثقفة والسياسية طردت من البلاد عام ١٩٤٨ ، وهي تعيش في الريف منذ حرب ١٩٤٨ بلا قيادة ثقافية وسياسية في المدن كحيفا ويافا ومقطوعة العلاقات بعواصم البلدان العربية حيث كانت تشكل لهم سابقا معينا ثقافيا كبيرا . هذا السبب بالذات جعل هذه الاقلية نهبا مقسما لجميع أحزاب الدولة والمتزعمين فيها ، وعندما قامت طليعة من الشباب القومي (الارض) لارجاع الاوضاع الى اصولها ، وتجميع تلك الاقلية على أساس قومي ، وصهرها في بوتقة وطنية واحدة لتستطيع الوقوف بنجاح امام تحديات السلطات الاسرائيلية، واجهت قوى عاتية يطمع كل منها في الابقاء على غنيمته وكل منها اقوى من الاخر ، وهي الاحزاب الصهيونية والاحزاب غير الصهيونية (الشيوعية) والزعامة العميلة للسلطات . من جهة اخرى ، العرب الفلسطينيون هم جزء من الامة العربية. وهذا الشعور ازداد حرارة وكثافة مع امتداد الحركة القومية العربية التي جعلت من القضية الفلسطينية احدى قضايا الامة المصيرية الملحة ومحور السياسات العربية في العالم ، واحدى اهم لوحات المسرح السياسي العربي في ربع القرن الاخير . بينما يجب الا نغفل في الجانب الاخر ، الى جانب الموازين السياسية ، الاشياء السلبية التي كانت تعمل في الاتجاه الاخر : ففي كثير من الاحيان كانت الاقلية العربية في اسرائيل تسمع ان الفلسطينيين لا يعاملون معاملة حسنة في كثير من الامكنة حيث حلوا بها لاجئين . كما كانت لقاءات الشباب العربي في اسرائيل مع عرب الخارج تقابل بالبرود واحيانا بالشك . ومن السلبية الاولى نستطيع ان نفهم سبب هذا الاحتفال الداخلي بحركة المقاومة الفلسطينية اول ما ظهرت بشائرها عام ١٩٦٥ . لقد اعتقدوا صادقين ان الشعب الفلسطيني الان قد وضع في الاطار الصحيح من الصورة : طليعة للامة العربية في التحرير . واما السلبية الثانية ، فلقد كان ما يبررها الى حد ما عند العرب الاخرين، فالخوف من هذا الاتصال كان يقوم على شقين :

أ) اذا كان العربي مسؤولا فقد كان يخاف من أن يكون العربي من اسرائيل مدسوسا عليه .

ب) واذا كان انسانا عاديا كان يخاف من سلطات بلاده بان تتهمه بأن له علاقة مع عربي قد يكون جاسوسا لاسرائيل . على انه بين هذا وذاك كان التصرف يتضمن كثيرا من التزمت والسخف . فلم يسمع قط عن عربي في اسرائيل — بقطع النظر عن بعض العملاء في الداخل — انه دخل الى البلاد العربية بقصد التجسس على العرب ، بينما بالعكس ، التي القبض على جواسيس من البلاد العربية يعملون لصالح اسرائيل والقي القبض على مئات من الشباب من اسرائيل بتهمة مساعدة الدول العربية .

ان كون هذه الاقلية اقلية ريفية ، تجعل العرب في اسرائيل في صداقة حميمة مع الارض يرجع تاريخها الى تاريخ وجودهم عليها . وفي المجتمعات الريفية تكون ملكية الارض هي المجسدة للسلطة والامن (سلطة العائلة وامنها) . فالانسان الذي يحوز على ثروة نقدية في الريف يدخرها في شراء الاراضي وبشكل مشابه فان بيع الارض في الريف يجسد الفقر وضياع الهيبة والاحترام . وحتى العائلات التي توقفت عن العمل بالزراعة نتيجة لمصادرة الحكومة لاملاكها ، لم تترك منطقة تأثير التقاليد القروية العريقة ، وكلما ازدادت ثقافة الشاب العربي كلما عبر عن تدله وتعلق وحب اكثر بالارض . هذا الارتباط الفردي او العائلي بين العرب في «اسرائيل» وبين الارض انتقل فيحالات كثيرة الى ارتباط جماعي . فالتمسك بالارض ، التي هي ثروة وطنية عربية ، قلب حقيقة بقائهم في فلسطين ، بالرغم من حرب ١٩٤٨ ، من ارتباط وتمسك فردي عادي الى غاية قومية مقدسة . في الادب العربي في اسرائيل خلال العشرين سنة الماضية ، كانت هنالك رموز قوية لمدى ارتباط الارض والزرع بالوطن . فالشجرة في الشعر رمز لفارس هرب وتركها وراءه ، يعيش في المنافي على أمل العودة الى ظلالها ، او لانسان مات وهو يدافع عنها ، او لانسان ما زال يعيش قريبا منها ولكن يراها مسبية مسحوبة من جدائلها تحت نعال المحتل ، والصخرة في الحقل كعبة مقدسة لان ثائرا ما صلى عليها . وحرب ١٩٤٨ هي التي

انتزعت سربا ، كان آمنا ، عن ارضه ، وشتت الاهل والعشيرة عن مواطنهم الحلوة وشردت اغنية ريفية ولحنا من مزمار بلدي ، انغامه حبلى بالحب ومتقلة بالصور التي تحن للوطن ، وبترت عاشقا عن منظر جميل محبوب . واما الذين بقوا فـي الديار فعليهم ان يحرسوا التراب للذين تشتتوا ويظلوا بيارق لهفة ليـوم العـودة . والعرب في اسرائيل الذين لم يغادروا البلاد لاجئين كاخوانهم (الاكثرية) الى البلاد العربية وجدوا مبررا شرعيا لبقائهم كأقلية في بلاد يزعم الاسرائيليون انهـــا « يهودية » .

والان لنعد الى الارقام حتى نتوصل الى غايتنا من هذه الدراسة . سنرى نسبة العرب الذين يؤيدون بقاء اسرائيل من بين المستفتين بذلك من العناصر التي اجريت عليها الدراسة المذكورة سابقا .

السؤال : هل لدولة اسرائيل الحق في الحياة ؟

مواطن عربي عادي	شبيبة تلاميذ	شبيبة عاملة	آبـاء	الجواب
٣٢٪	٢٤	٣٩	٥٤	نعم
٤٧	٤٩	٤٤	٤١	نعم مع تحفظات
١٧	٢٤	٢٠	٣	كلا
٤	٣	٧	٢	رفضوا الجواب
٤٧٢	١٩٤	٩٣	٩٥	المجموع

يجب ان نأخذ بعين الاعتبار الشجاعة الادبية التي يتمتع بها هؤلاء الذين يرفضون قيام الدولة ، كما انه يجب أن نأخذ بعين الاعتبار ايضا ان هنالك عناصر لا تعطي الاجوبة الصحيحة خوفا من العقاب فيما بعد، وحتى لو كان الميدانيون من الطلاب العرب في الجامعة العبرية ، فان هذا الامر لا يؤثر كثيرا ، اذ انه يراعى عادة ، في مثل هذه المواقف ، انتخاب الاشخاص البعيدين عن النشاط الوطني . وهذا الامر يجب ان يراعى ويؤخذ بعين الاعتبار في جميع الجداول اللاحقة .

يظهر الجدول ان المتعلمين والشبـاب العمـال اكثر عداء للدولة . ويظهر أيضا ان الشباب الاكثر ثقافة هم اكثر عداء . بينما الشباب العمال اكثر عداء من العناصر الاكبر عمرا وغير مثقفـة ثقافة ثانوية نسبية . من هنا نفهم سياسـة الحكومة الهادفة الى ترسيخ الجهل وقتل الوعي في الوسط العربي ، ومن هنا نفهم صرخة اوري لبراني ، مستشار رئيس الحكومة الاسبق للشؤون العربية، « حبذا لو كان العرب حطابين وسقائي ماء ، لكان الامر أسهل » . كما أنه يجب الا يفوتنا ان قلة العداء في اجوبة الاباء ترجع الى عاملين : عامل الحذر الشديد الذي يتصف به الاباء المكتسب من خبرة الايام زمن السيطـرة العثمانية والانتداب البريطاني . وعامل السن والاشفاق على تحريض الابناء وما يترتب عليه من متاعب عائلية ومشاكل مع السلطات . كما أنه يجب الا نهمل النسبـة الكبيرة التي اجابت بنعم (مع تحفظات) ، فهذه النسبة لم ترد ان تحرج نفسها أمام السلطات ، وفي نفس الوقت لم ترد ان « تبصم على البياض » للسلطات ، وما تحفظاتها الا التعبير الاكيد عن عدم رضاها على الوضع .

هنالك مؤشر اخر لمسيرة التطور ، اثر على وضع العرب في اسرائيل وعلى نظرتهم الى العدو . وقد انبثق هذا المؤشر من حقيقة كون نفس مسيـرة التطور هذه تخلق توترا مؤلما بين بعض قطاعات المجتمع العربي من جهة ، وفي عقلية كل عربي على مستوى الفرد من جهة اخرى . فطريقة الحيـاة التقليدية لا تزال عميقة الجذور — وذات مؤثرات عالية في المجتمع العربي بالرغم مـن الخطوات الواسعة التي قطعتها فكرة التقدم بحيث فرضت نفسها كمطلب شعبي عام . والحل المثالي لهذا الصراع يكمن في اشراك العرب في مسيرة التطور على ان يستبقى جزء محترم من القيم الموروثـة والمتعارف عليها (خاصة في العلاقات الشخصية) على ان هذا الحل تبقى فعاليته محصورة ، بشكل عام ، في نطاق الكلام . اذ أن تغلغل القيـم العصرية اثناء الممارسة في الحياة العملية ، في منطقة نفوذ ما ، يتعداها بالضرورة الى مناطق نفوذ اخرى (من الصعب ، مثلا ، ان تحافظ على وتيرة حياة عائلية تقليدية في خضم بناء اقتصادي حديث).

ولقد تراكمت بعض مظاهر العداء في مسلك العرب في اسرائيل تجاه اليهود نتيجة للصراع الدائر بينهم حول هذه القضية ، فالجيل الاكبر سنا (الذي يناصب العداء تطورا جارفا كهذا) يميل الـى التنفيس عن ضغينته بصب اللوم علـى رؤوس اليهود ، لانهم يدفعون الجيل الشاب بعيدا عـن التقاليد المرعية (مثلا — اعطـاء الحرية لاختلاط الجنسين) ، بينما الاجيال الصاعدة — التي تقف الى جانب الاسراع وتوسيع مجالات التطور — تعتبر الحكومة الاسرائيلية عنصرا معوقا ، وتضع يدها بيد العناصر المحافظة التي مضى زمنها .

لقد فسر الباحثان الاجتماعيان في الجامعة العبرية

نتائج الاجابات تفسيرات خاطئة يفهم منها: (١) اتهام المجتمع العربي بالتخلف في مفاهيمه الاجتماعية والنفسية والفكرية ، وهذا التخلف — حسب رأي الباحثين — ناشيء اصلا عن تخلف في ثقافته . (٢) اظهار غيرة وحسد الانسان العربي « للتقدم » الذي يرتع به زميله اليهودي ، النموذج الرائع للانسان الاوروبي . (٣) اظهار مقت العربي للسلطات الاسرائيلية وكأنه نتيجة للصراع الداخلي بين جيلين عربيين مختلفين ، احدهما يدعو «للتقدم» اليهودي والاخر يدعو للتمسك «بالتخلف» العربي. (٤) ابراز تنكر بعض قطاعات من المجتمع العربي في اسرائيل الى مسيرة التطور واعتبار مظاهر هذا التطور اباحية ممقوتة . (٥) اظهار حرج الحكومة الاسرائيلية وهي يتجاذبها اطراف الصراع — وابراز حيرتها ، التي تستدر العطف ، وهي تتلمس مواطىء اقدامها من هذا النزاع على « التقدم » بحيث اذا وقفت الى جانب الكهول « الرجعيين » غضب الشباب « التقدميون » وبالعكس ومن هنا يعطي الباحثان السلطات الاسرائيلية عذرا للتنصل من مسؤولياتها عن تأخر القرية العربية .

نحن نعرف ان الشباب في كثير من الدول النامية قد فتحوا عيونهم على أنماط براقة من الحياة الغربية، وان كثيرا منهم قد انجر وراء السراب الخادع ، نتيجة لعدم سيطرته على التوازن النفسي والفكري امام تدفق بهرجات « الحضارة » الجديدة ، ومن عجزه عن اكتشاف احتياجاته الحقيقية مما يعرض امامه وما يجب ان يؤخذ على اساس صموده على محك الواقع المتميز لكل بلد والنابع من تراث حضاري معين . وهكذا فقد ضاع هذا الشباب بين العرض والطلب . ولقد كانت المحنة التي تعرض لها الانسان العربي في اسرائيل اشد واقسى مما تعرض له زميله في الدول النامية وهو يعايش هذه النماذج على ارض الواقع ، متداخلة في ادق تفاصيل حياته اليومية . « فالتقدم » الاسرائيلي يقدم له نفسه بديلا لكل قيمه الحياتية مصحوبا باغراء مادي ومعنوي ، يشككه بكل ما في مجتمعه من عادات وتقاليد ، حتى يتمكن من احتوائه في نمط من حياة معينة ، في اطار سياسة مرسومة لذلك سلفا ، تتحدد فيها معاني التقدم والتخلف كما يحلو للسلطات وكما تصبو ان تجعل الانسان العربي يراها من خلال هذا التحديد .

اننا نسأل الباحثين الاجتماعيين : ما هي مقاييس التقدم والتخلف الاجتماعي في رأيهما ؟ هل هي مفاهيم اخلاقية ام آداب مسلكية ، او ثقافة نوعية او فلسفة حياتية ؟ هل هي نظرة للحرب والسلم ام هي موقف من العلاقات الانتاجية بين المشتغلين والمشغلين ؟ هل تكون باستبدال شعب بآخر وطرده من ارضه وتنكره لحق تقرير مصيره في وطنه — ام قائمة بتسليط الاحتكارات على انتاجه ، وسلبه من ارضه ، وفرض الاحكام العسكرية عليه ؟ ام هل تكون مجسدة بشن « حروب وقائية » تشرد بقايا شعب من بقايا ارضه ، ثم تتذرع بالحدود الامنة حجة كي لا تعيد الى هذا الشعب ما اغتصب من ارضه ؟ وهل تكون قائمة في التمييز بين البشر على اساس الدين واللون والعنصر ، وباعتناق نظرية « الدم الازرق » و« الشعب المختار » ام تكون بنظرة المساواة بين جميع البشر بقطع النظر عن هويتهم القومية ؟ هل تكون بارتداء فتيات الريف العربيات « للشورت » تقليدا لفتيات الكيبوتس ، ام بخلع الكوفية والعقال والتبرنط وارتداء الزي الاوروبي ؟ ام تكون بعقد حلقات رقصات « الهورا » و« بنات عمي ناداب » في الساحات العامة ، والخروج الى السينمات والملاهي بدون استئذان الوالدين و« بالتواصل الجنسي المبكر » ؟ ان هذه التساؤلات بحاجة الى تحديدات مدققة حتى نتمكن من نفي صفة الاطلاق على « التقدم » و« التخلف ». ان شعوبا كثيرة لم تمنع ثقافتها العالية وتقدمها التكنولوجي المتفوق زعماءها من شن حروب مدمرة على شعوب اخرى واستعبادها عشرات السنين ، ومن ثم رفع شعار « عبء الرجل الابيض » ، من اجل تمدينها وتطويرها . وان شعوبا كثيرة غيرت زيها الوطني وتنكرت لتقاليدها ولكنها لا تزال في عداد الامم المتأخرة .

اذا كان الباحثان يعنيان « بالتقدم » هو ادخال انجازات العلم الحديث ، كالكهرباء والماء والالات الزراعية وغيرها ، الى القرية العربية فانني لا اظن عربيا واحدا سواء كان من الجيل القديم او من جيل الشباب يمانع في ذلك . واذا كانا يعنيان به الاقبال على فتح المدارس والتزود من العلم والاستنارة فان الجماهير العربية في اسرائيل قد اقامت الدنيا واقعدتها من اجل تحسين مدارسها وتأهيل شبابها للدخول الى الجامعات بينما السلطات المسؤولة كانت تضع جميع العراقيل كي تبقي الجهل صفة ملازمة للمجتمع العربي . واذا كانا يعنيان بالتقدم اقامة مجالس محلية وفتح النوادي الثقافية وتشجيع المسارح والفن ، فان المجتمع العربي

يدفع من اجل ذلك ضرائب باهظة ويطالب السلطات بالحاح في تعميم هذه المظاهر من اجل « عصرنة » قراه بكل معنى الكلمة . وهم اذا كانوا يكرهون السلطات ويصبون غضبهم على رأسها — كما يقول الباحثان — فذلك ليس لانها تحاول تطويرهم ، بل لانها تدفع ، بكلتا يديها، عنهم هذه النعم. واذا كان الباحثان الاجتماعيان يعنيان بكلمة « مجتمع متقدم » علاقات اجتماعية متقدمة تتميز بحب الخير والعدل والحق ، وتدعو لسعادة الانسان ، فاننا لم نعرف شعبا فتح ذراعيه لليهود كما فتح لهم ذراعيه الشعب العربي في تاريخ تشتتهم الطويل . واننا بدورنا نسألهما : اين « التقدم » اليهودي من كل هذه العلاقات الاجتماعية المتقدمة ، أتراها قائمة والشعب اليهودي يعيش على ارض وفي بيوت وينعم بخيرات وطن شعب آخر ، يقيم في الخيام والاكواخ مشردا لاجئا يفترسه الجوع والمرض طوال اكثر من عشرين عاما ، بينما يرى على بعد بضعة كيلومترات قراه ومدنه وبياراته تطالعه صباح مساء شهادة عدل على بربرية الغاصبين ؟ ام لعل هذه النظرة للعلاقات الاجتماعية المتقدمة تعبر عنها سياسة بن غوريون المتجسدة بشعار « لا لاجيء ولا شبر ارض » . ام تراها تتجسد حاليا في سياسة دعاة « الضم الادنى » و« الضم الاقصى» لاراضي العرب في المناطق المحتلة ؟ ام تراها تتجسد بدعوى الصهيونية الصريحة كما جاءت على لسان دعاة « ارض اسرائيل الكاملة » ؟ ام لعل هذه النظرة تتجلى في افساد المجتمع العربي وشل نشاط مثقفيه ، ومنعهم من التعبير عن انفسهم ، وحرمانه من حق اقامة تنظيم سياسي عربي واحد في البلاد، يمثل مصالحهم ويتكلم باسمهم ، ام انها تتجسد في سياسة اصطناع العملاء وتقديمهم ممثلين عن العرب وارسالهم الى الخارج لتجميل سياسة السلطات في نظر الراي العام العالمي ، وافساد الذمم والضمائر في سبيل ذلك !؟ ان في النتائج التي يتوصل اليها الباحثان الاجتماعيان الشيء الكثير من التجني على الحقيقة، وان من حق العرب في اسرائيل ان يحقدوا على السلطات الاسرائيلية ليس لانها تعمل على تطوير مجتمعهم ، بل بالعكس ، لانها تقف حجر عثرة في سبيل هذا التقدم ، ثم تبدو امام العالم وكأنها تذرف الدموع اشفاقا على ضحاياها .

ويزعم صاحبا البحث ايضا ان ثمة عاملا آخر يؤثر على صياغة هوية العربي في اسرائيل وهو ان الصراع بين دولة اسرائيل والدول العربية ، علاوة على كونه صراعا بين حركتين قوميتين تدعيان نفس البلاد، فانه صراع ايضا بين دولة مؤيدة للغرب ، ودول تنحاز اكثر واكثر الى الكتلة الشرقية ، وما يستتبع ذلك من تأثر بأنظمة المعسكرين السياسية والاجتماعية . وهكذا فان انماط التطور التي تعرضها اسرائيل مغايرة لتلك التي تعرضها الدول العربية ، ومن وجهة النظر هذه يقف العرب في اسرائيل في منتصف الطريق بين النمطين . ان هذه النظرة لا تؤثر في اعتقادنا ابدا على هوية العربي في اسرائيل ، بل انها تزيد من تأييد الانسان العربي للمعسكر الاشتراكي نظرا للمساعدات التي يقدمها للعرب ، وخصوصا وان العرب يعرفون ان الدول الاستعمارية الغربية عندما ساعدت الصهيونيين على امتلاك فلسطين لم يكن لتلك الدول العربية اية علاقات مع دول المعسكر الاشتراكي . ان الباحثين يريدان ان يثبتا في عقول القراء ، وخصوصا الاجانب منهم في الغرب ، حقيقة كون اسرائيل النمط الغربي للحياة حتى تستدر عطفه ليستمر في دعمها اقتصاديا وسياسيا وعسكريا كي تتمكن حسب زعمها من اقامة سد امام « الغزو العربي البربري » من جهة وامام « النفوذ السوفييتي » من جهة اخرى . ويبدو لاول وهلة ان التوتر في عملية الاستقطاب الانتمائي (اسرائيلي — عربي) الناتج عن التجاذب بين مركزي الاستقطاب امر غير محتمل . ولكن حقيقة ان العرب في اسرائيل قد عاشوا مع هذا الصراع سنوات عديدة تقود الباحث للنظر في الطريقة (الميكانيك) التي مكنت تطبي الجذب من التعايش، والتي ابقت للعربي في اسرائيل المقدرة على العمل بشكل طبيعي ، اكثر او اقل ، على المستويين البسيكولوجي والاجتماعي . يظهر بان الطريقة التي اتبعها العرب في هذا المجال كانت تقسيم الولاء الانتمائي الى اقصى حد يمكن معه الفصل بين المستوى العقائدي القومي من جهة وبين المستوى العملي الفردي من جهة اخرى . ويمكن تعريف الفكرة على المستوى الاول بانها تتماثل مع المثل العليا ومع تقييم الواقع من وجهة نظر المجتمع العربي ككل ، وفي هذا المستوى تبرز القومية العربية القوة الاكثر فعالية وتأثيرا . وفي المقابل فان المستوى الثاني يبحث في اصول المعيشة اليومية والميزان الذي يعتمده العربي في هذا المستوى لتقييم الاشياء يقوم على مصلحة الفرد الذاتية . ويبدو التأثير الاسرائيلي على هذا

المستوى واضحا .

وهناك مثلان اخران يجعلان مدى الفصل بين المستويين واضحا : اولهما : العرب ينتقدون برامج التعليم في المدارس الرسمية ولكنهم لم يقوموا بعمل ما لمقاطعتها او لاستبدالها بمدارس خاصة . و ٥٨٪ من مواطنين سئلوا عن اللغة العبرية وتدريسها قالوا : يجب ان تبقى كما هي ، و ٣٢٪ قالوا : يجب ان تزاد ، و ٢٪ فقط قالوا يجب ان تلغى . والمعروف انه يخصص ٦ ساعات في الاسبوع للغة العبرية في المدارس العربية ابتداء من الصف الرابع . ثانيهما : بالرغم من عداء العرب للحكم العسكري ولمصادرة الاراضي فالانتخابات تدل على ان العرب اعطوا اصواتهم لاحزاب تؤيد الحكم العسكري . فمثلا نصف المنتخبين العرب في الكنيست الاولى والخامسة ، وثلثا المنتخبين العرب في الكنيست الثالثة صوتوا لصالح حزب المباي الذي كان دائما وعلى طول الخط مع الحكم العسكري . بينما كانت نسبة العرب الذين صوتوا للشيوعيين (وهم ضد الحكم العسكري دائما وعلى طول الخط) تتراوح بين ١٦ و ٢٤٪ فقط من المنتخبين العرب عموما . ويستدل الباحثان الاسرائيليان بذلك على ان العربي في اسرائيل تنقصه ترجمة نظرته العامة الى واقع عملي محدد كأن يتخذ مواقف ضد الحكومة .

ان القول بان العرب يريدون باكثريتهم تعلم اللغة العبرية للاستفادة منها في ظروف معايشتهم لليهود ، هو امر صحيح وواقعي ومنطقي . واما القول بان العرب بالرغم من تذمرهم من انخفاض مستوى التعليم في المدارس الحكومية لم يفتحوا مدارس على حسابهم ، ويعلموا البرامج التي يريدونها ، فهو قول ينطوي على استغفال للرأي العام وعلى تضليل مقصود . فالعرب لا يملكون المقدرة على فتح مدارس على حسابهم الخاص ، لا المادية ولا المعنوية ولا الارادية . فالسلطات لا تسمح لمعلم مخلص بممارسة وظيفته وتحاربه بشتى الاساليب وتفصله عن عمله فكيف بها تسكت عن فتح مدارس جماعية مستقلة تدرس ما تشاء وكيفما تشاء . ان السلطات اجبرت المدارس الارسالية والخاصة على تدريس برامجها وقطعت المساعدة عن كل مدرسة لا تتقيد بهذا الامر . او حتى لا تتقيد بتعيين المعلمين الذين ترضى عنهم الحكومة ولم تكتف الحكومة بذلك بل عمدت امعانا منها في سد الطريق امام محاولات فردية محدودة لفتح مدارس خاصة الى تقديم مشروع للبرلمان الاسرائيلي : « يلزم المدارس الاهلية — غير الحكومية — بالحصول على تصريح من المدير العام للوزارة الذي يستطيع ايضا ان يرفض منحها هذا التصريح ، واصدار تصريح مؤقت ، او اغلاق مدارس اهلية قائمة »(٣٨). والمدارس الاهلية التي يعنيها القانون تشتمل على رياض الاطفال وعلى المدارس الابتدائية غير الحكومية ، وعلى المدارس الثانوية الاهلية والبلدية . والمشروع يلزم حتى المدارس القائمة حاليا بالحصول على تصريح من مدير الوزارة العام . وكذلك يصبح من حق المدير العام للوزارة ان يفصل اي معلم . وتجبر المعلم الحصول على رخصة تعليم من وزارة التعليم . وتستطيع الوزارة رفض اصدار هذا التصريح او سحبه من معلم لا يعجبها الخ ... والان يمكن للقارىء ان يعلم لماذا لا يستطيع العرب ترجمة نظرتهم العامة الى واقع عملي محدد . بالاضافة الى انهم يواجهون نظاما له اقتصاده ومؤسساته واجهزة امنه القمعية وانهم مرتبطون بكل دقائق حياتهم بمؤسساته المختلفة ابتداء من الرغيف الى محطة الكهرباء الى خزان المياه . فلو ارادت السلطات ان تضرب اية قرية عربية يمكنها ان تميتها عطشا في يوم واحد .

واما قضية الانتخابات ، فان للقمع والارهاب والاغراء بالعمل وغيره اليد الطولى في اعطاء العرب اصواتهم الى القوائم المرتبطة مع الحزب الحاكم . هذا بالاضافة الى ان كثيرين ممن ينتخبون النواب العرب المرتبطين في المباي ، لا ينتخبونهم انطلاقا من تأييدهم لسياسة الحكومة ، بقدر ما ينتخبونهم نظرا للعلاقات الشخصية او العائلية او الطائفية او المصلحية القائمة بينهم وبين ذلك النائب . وحتى في اغلب الاحيان فان علاقة « سمسار » ذلك الناخب بالمقترعين تلعب دورا كبيرا . خصوصا في حالة غياب حزب عربي قومي يكون البديل لهذه القوائم . كما ان الناخبين العرب لا يرون فرصة للاحزاب المعارضة (كالشيوعيين مثلا) في الوصول الى الحكم كي يغيروا هذه الاوضاع ، حتى ولو اخذوا جميع الاصوات العربية .

ويرى الباحثان ان عملية انجذاب العرب الى كلا قطبي النفوذ — العقائدي القومي والمعيشي اليومي — كانت تغذى بمصدري قوة : الدعاية

العربية التي تؤكد على تصميم العرب على تحرير فلسطين يوما ما ، وعلى العرب في اسرائيل واجب تجاه اخوانهم العرب ، على ان هذه الدعاية العربية قلما حددت مهمات اساسية للعرب في اسرائيل . ومن جهة فالسلطات الاسرائيلية وجهت دعاية مضادة ، وفرضت احكاما عسكرية وطبقت القانون بصرامة ، وجرى تعاون — ولو جزئيا — في مضمار التطور (كالبلديات والتعليم ومد شبكات المياه) . ولكن اسرائيل ايضا لم تصمم وتقرر ارشاد مواطنيها العرب وجرهم الى انتماء اعمق للدولة واهدافها (لم تجندهم في الجيش مثلا) ، لان مطالبة السكان العرب بالولاء التام للدولة الصهيونية امر غير عملي . وهناك عامل اخر أدى الى حفظ كفتي الميزان ، في الهوية العربية ، على مستوى واحد وهو الانضباط الاجتماعي الناتج من الشعور بالمسؤولية العامة في عدم توريط الاقلية العربية بعمل معاد من شأنه ان يؤدي الى تعريض الاقلية العربية للخطر سواء على مستوى المنطقة او القرية او العائلة . وانطلاقا من هذا الشعور الجماعي بالذات كانت الاقلية العربية تشجع اعمال تعاون بعض افرادها مع اجهزة الاعلام الاسرائيلية ومع المخابرات ، او تشترك في توجيه الانتقادات الى الدول العربية وسياستها او الدعاية لها في الخارج . ويمكن القول بان هذا الحس بالمسؤولية الجماعية الذي فرضته الاقلية العربية على نفسها من ارادتها كان يحد من مناورة الفرد العربي في اسرائيل . اذ يجعل اقصى درجات التطرف تقف عند : مع العرب دون ان يكون ضد اسرائيل . ومع اسرائيل دون ان يكون ضد العرب . بمعنى اخر : هذه الرقابة الاجتماعية الذاتية تمنع التطبيق العملي للمثل القومية وبنفس الوقت ايضا تمنع الولاء العقائدي الكامل للوضع القائم . ولقد اعطيت هذه الصيغة الفريدة للتقسيم الانتمائي ولانماط السلوك المنبثقة عنه ، تفسيرا خاطئا من المجتمع اليهودي . وجرت محاولات لوصف مسلكية العرب امام الحضور اليهودي بانها قناع زائف من الرياء ، بينما المواقف الوطنية التي تعبر عن نفسها في المجالس غير الرسمية ، وبعيدا عن الحضور اليهودي ، هي التي تدل على الولاء الحقيقي . كما ان هنالك وجهة نظر اخرى تصف تلك الحالات ، التي يميل العرب فيها الى التعبير عن آراء وطنية متطرفة (في جلسات غير رسمية في بيوت خاصة) وكأنها حالات احتفالية تهدف الى امتصاص التوتر ، وتؤمن استمرار الايمان بالمثل الوطنية ، بينما الايمان الحقيقي هو ذلك الذي يعبر عن نفسه في المسلك العملي في الحياة اليومية .

ومحاولةتفسير تحديد أحد قطبيالولاءالعربي علىانه اصلي والثاني بأنه مزيف (او فقط مجرد شعارات) هو امر اعتباطي . ان هوية العربي في اسرائيل مركبة من عدة ميول مسبقة ، والوضع الاجتماعي القائم في لحظة معينة هو الذي يقرر اي العوامل التي تأتي في المقدمة في تلك اللحظة . فالعربي مثلا في وظيفة رسمية في مؤسسة اسرائيلية عامة يسلك مخلصا ويعبر عن آراء مؤسسته امام الجمهور ، بينما في اوضاع اخرى (مع اصدقائه وبشكل غير رسمي) يعبر عن آراء تختلف تماما . وهنالك اسلوب اخر ينتهجه العربي في اسرائيل لفصل قطبي النفوذ الذي يدور حولهما انتماؤه . ويظهر في اللامبالاة السياسية : فالعنصر المستفتى « لا يظهر اهتماما » بالامور السياسية ، ولا يتخذ موقفا محددا منها حيثما يؤخذ هذا الموقف بصفة رسمية وبعين الاعتبار : «اترك هذا للسياسيين». او « على السياسي ان يتكلم والرجل العادي عليه ان يبقى صامتا ». هذه النماذج تتكرر كثيرا . ومن الممتع ان نذكر ان اغلب هذه النماذج التي تتظاهر بالبله تكون عادة ملمة بالمواضيع السياسية وحتى بأدق تفاصيلها وتطوراتها . ونريد القول ان اتخاذهم هذا الموقف ليس ناجما عن جهل بالموضوع .

وكما حاولنا ان نظهر سابقا ان قضية الانتماء العربي في اسرائيل هي النموذج المحكم للتوازن بين العناصر المتضاربة ، التوازن القائم تماما في غياب قرار لا اشتباه في معناه . ان مقدرة عدم التقرير ، او الالتزام بشعار مع اسرائيل ولكن ليس ضد العرب ، او مع العرب ولكن ليس ضد اسرائيل ، تعتمد على مواجهة تامة بين اسرائيل والعرب ، اذ ان مواجهة كهذه من شأنها ان تقلب الممر الضيق بين المعسكرين الى خيط دقيق ، بحيث ان « اكروبات » متمرس كالعربي في اسرائيل يستحيل عليه حينذاك النجاح في السير عليه .

يظهر للباحثين ان هذا هو السبب الرئيسي الذي يفسر حقيقة معارضة غالبية العرب في اسرائيل حتى عام ١٩٦٧ ، الحل العسكري ، او تحفظوا منه بشدة وفضلوا الحل السياسي . لقد ازداد شعور عدم الارتياح بين العرب في اسرائيل قبيل حرب

الايام الستة وازدادت حدة الشعور بان يـوم الدينونة قد اقترب . وظهرت فئات صغيرة على كلا جانبي القطبين المتنافرين واعلنت بان ساعة التقرير قد اقتربت . من القطب الاول كانت رسائل التأييد والتضامن والتبرع بالدم والمال للمجهود الحربي ، والتعبئـة للخدمة المدنية (مثـل التطوع لجني المحصول). وفي القطب الاخر برزت بعض النماذج المتفرقة التي تنم عن روح الثورة كزرع الاعلام العربية على بعض البيوت العربية وابداء بعـض الاستفزازات للاسرائيليين. ولكن الاكثرية الساحقة من العرب تبعت في قراها ولفت نفسها بحجاب من الصمت . وبدا وكأنها قررت بأن ساعة الحسم لم تأت بعد . وطالما ان الوقت يسمح بعدم التقيد بقرار اختياري كان الميل يتجه الى الاخذ بوجهة النظر هذه . لقد كان من الصعب جدا ان نكتشف حقيقة تفكير العربي في اسرائيـل في تلك الايـام المتجهمة . على كل حال اذا اعتمدنا على مقدرة لاستذكار حقيقة افكارهم في تلـك الساعات بعد انتهاء الحرب ، فان الاكثرية الساحقة منهم قد فكرت بان العرب سوف يربحون الحرب . اما بالنسبة الى بحث الاستاذين الجامعيين فان جوابا على سؤال : عندما نشبت الحرب من كان سيربح حسب رأيك : اجاب ٦٧٪ من الـ ٤٥٧ عربيا : « العرب » . واجاب ١٨ ٪ « لا احد » . واجاب ٩٪ « اسرائيل ». واجاب ٥٪ « اسرائيل ولكن بنصر غير حاسم ».

ان قضية تطوع بعض العرب في اظهار ولائهـم للسلطات عشية حرب حزيران يجب ان تفهم من زاوية دوافعها الحقيقية ، ويجب ان توضع في حجمها الحقيقي ، لا كما تحاول السلطـات ان تستغلها مادة لدعايتها في الخارج ، تصور العرب في اسرائيل وكأنهم قد قرروا نهائيا (على الاقل قسم منهم) تأييد اسرائيل والتضامن معها ، وان ما يسمى بالشعب العربي والقومية العربية قضية غير قائمة على اساس تاريخي او علمي ، يمكن للزمن وللظروف المتغيرة ان تمتص طاقتها، وبالتالي تخلق من هذا الخليط من البشر دويلات واجساما هزيلة متناحرة متنافرة . هذا في المدى البعيد ، اما في المدى القريب فتكتفي اسرائيل بأن تفسر تأييد بعض العرب لها عشية حرب حزيران بانه ما هو الا استنتاء معين يدل على مدى تعلق العرب بها نتيجة لما قدمت لهم من خدمات في مجالات التطور والتقدم ، ونتيجة للعدالة الاجتماعية والسياسية التي ينعمون بها في ظلها .

الحقيقة ان هنالك قلة ضئيلة جـدا من العرب عميلة للسلطات ويمكن تسميتها بالمرتزقـة وهي محصورة ببعض كبار موظفي الدائرة العربية في الهستدروت وفي بعض العاملين في جهاز التعليم برتبة ما وفي بعض عملاء المخابرات (الشين بيت) في الداخل وبالتالي من نواب الكنيست العرب التابعين للسلطات . هذه القلة تظهر المبادرة من بين صفوفها ، فتدعو الجماهير الى اجتماعـات التأييد والتضامن مع السلطات وبذلك تحرج بقية المواطنين – فان حضروا الاجتماعات وتبرعوا قيل بانهم يسبحون بحمد السلطـات ، وان تخلفـوا يعلمون مسبقا بان عملاء السلطات واذنابها سوف يوصلون اسماءهم بكل الطرق الى الدوائر المختصة وهناك من العقوبات ما يتناسب مع حجم ومركـز الشخص ونوع الدائرة المختصة . فالمعلم قد يفصل من وظيفته . والفلاح والتاجر تتولى دائرة ضريبة الدخل معالجة امرهما . وحتى سائق سيارة الاجرة لا تعدم الدوائر المختصة طريقة من نوع معـين لتأديبه بها . فهذه اذن حقيقة دوافع مظاهرات التأييد والتضامن : مزيج من مبادرة العملاء ومن الرياء والخوف ومسايرة الظروف . واما قضية استفزازات العمال العرب لزملائهم اليهود فليست واردة على الاطلاق فان ثلثي العرب (كما ظهر في الاجوبة سابقا) كانوا يعتقدون بان النصر للعرب ، وبعقلية العربي وروحه المتسامحة كانوا علـى استعداد لحماية اليهود الذين طلب بعضهم حماية زملائهم العرب فيما لو انتصر العرب . لقد سمعنا عن عدة حالات مشابهة كان العربي فيها يعد صديقه بشهامة بان يقدم له كل مساعدة ممكنة ، وحتى في السجن طلب بعض السجناء اليهود مساعـدة زملائهم العرب المساجين فيما لو حصل شيء كهذا، والذي حصل انه بعد النصر الاسرائيلي الساحق – انقلب هؤلاء الزملاء اليهود المستجيرين (قبل الاوان) الى اكثر العناصر لددا للزملاء العرب واخـذوا يستفزونهم بشكل مهين ، وحتى السجين اليهودي الذي تظاهر بالندم لهجرته من تونس واظهر كل عطف ومحبة للعرب ، قد اصبحت شكاياته المفضلة الى مدير السجن : هذا العربي يشتـم الدولة.

عندما انتهت المعركة شعر كثير من العـرب في اسرائيل بان موازيـن انتمائهـم قد اختلـت . والجمهور اليهودي في اسرائيل الذي عبر ايام الخوف الى افراح النصر اصبح بعد الحرب ابعد

ما يكون عن العرب واكثر عداوة لهم واقل حلما وصبرا . وقد فلتت عقدة لسانه ونطق بحقيقة جوهره ، ولقد ظهرت كل تلك الاحقاد الدفينة المحبوسة في الصدور سنوات طويلة خوفا من ردة فعل عربية ، ظهرت بمسلكية رجال الشرطة والمسؤولين والافراد في الاعتداءات المتكررة على المواطنين العرب التي ذكرناها في مكان اخر من هذا المقال .

لا يمكن انكار الانجازات والنصر الذي حققه الجيش الاسرائيلي في الحرب فقد رفع درجة الاحترام له لدى العرب وفي حالات قليلة ظهرت ميول للانتماء الى المنتصر القوي . ولكن رد الفعل الرئيسي كان الخوف والكراهية . وهذا يظهر في الاجوبة على سؤال : كيف اثرت الحرب على تقييم العرب في اسرائيل للدولة . فان **الاحترام** ازداد عند ٤٣٪ وانخفض عند ٤٠٪ وبقي على حاله عند ١٧٪ من العرب الذين اجابوا . اما **الخوف** فقد ازداد عند ٥٢٪ وانخفض عند ١٣٪ وبقي على حاله عند ٣٤٪ . واما **الكراهية** فقد ازدادت عند ٧٣٪ وانخفضت عند ٤٪ وبقيت على حالها عند ٢٣٪ .

من الجهة الاخرى فان تأثير العالم العربي قد ازداد في اعقاب الوضع الذي ساد بعد الحرب اذ حصل مع جزء منه (الضفة الغربية وقطاع غزة) اتصال مباشر . في المرحلة الاولى نصب عرب اسرائيل من انفسهم مرشدين لعرب الضفة والقطاع بحكم معيشتهم عشرين سنة مع اسرائيل . وقد تقوى هذا الموقف نتيجة لتصرف الجيش الاسرائيلي بشكل لا يتطابق مع الدعاية التي نشرتها عنه البلاد العربية . على كل تغيرت هذه الحالة بسرعة نظرا لوجود قيادة سياسية راسخة القدم في الضفة وعالمة بما تريد فاسترجعت بسرعة مواقعها ورباطة جأشها ومارست تأثيرها على العرب في اسرائيل ، وانعكس الى حد بعيد دور « المرشد » و « الارشاد » ونشأ ما يشبه التنافس بين من سيبرهن على انه اكثر وطنية . وجرب كل طرف الا يكون هو الضالع وراء الطرف الاخر .

الواقع ان القضية تختلف عما صورها الباحثان الاجتماعيان ، فسياسة جيش الدفاع الاسرائيلي في المناطق بعيد الاحتلال (وخاصة الضفة الغربية) كانت موجهة بقصد شد السكان في هذه المناطق الى اسرائيل وبالتالي اقامة صلح بشكل او بآخر معهم وتصفية القضية الفلسطينية ، وكلنا يذكر « الكيانات » الفلسطينية المقترحة والمعدلة . ان بعض الزعامات في المناطق المحتلة وجدت في اسرائيل فرصة للتعامل معها اقتصاديا وهذه العناصر هي ابعد ما تكون عن النضال والتأثير فيه او التأثر به ، الامر الذي جرى هو ان بعض عملاء السلطة في اسرائيل حاولوا استدراج شخصيات مرموقة الى وجهة النظر الاسرائيلية ، وهذه رفضت في كثير من الاحيان واستطاعت شخصيات الضفة لا ان تؤثر على العملاء الخلص لاسرائيل ، بل على شخصيات وافراد عرب من اسرائيل مسالمين محسوبين على السلطات ، الا انهم في قرارة نفوسهم ما زالوا عربا خلصا .

واما العنصر البشري الثاني الذي تدخل بالموضوع فقد كان العنصر الشيوعي التقليدي في كل من اسرائيل والضفة . كلا الحزبين قاوم الاحتلال علنا ودعا الى الانسحاب وتظاهر من أجل ذلك ، الا ان نضاله بقي محصورا في هذا الاطار ولم يتخطاه الى العمل المسلح . واما الفئة الثالثة ، فهي العناصر الوطنية على اختلاف اتجاهاتها في الضفة والقطاع يقابلها العناصر الوطنية التي لم تستنكف من اعلان انتمائها العربي طوال العشرين سنة بالاضافة الى بعض العناصر التي كانت محسوبة على السلطات الاسرائيلية ، الا انها وجدت في الثورة الظرف المناسب لتعلن حقيقة انتمائها او لتكفر عما يثقل ضميرها القومي. هذه الفئة الثالثة هي التي التحمت الى حد بعيد فكرا وقولا وفي بعض الظروف عملا ايضا مع الثورة .

ان هذه التركيبة من الضغوط ادت الى تقوية العناصر العربية واضعاف العناصر اليهودية (الاسرائيلية) في انتمائية الاشخاص الذين اجري عليهم الاستفتاء .

في صيف ١٩٦٦ اعطى الباحثان المستجوبين سلسلة من تحديدات الشخصية (اسرائيلي ، عربي ، فلسطيني ، مسلم او مسيحي ، عربي اسرائيلي). وطلبا ان يصنفوا هذه التحديدات بطريقة ما ، بحيث يعينوا اكثر الاوصاف انطباقا على تحديدهم لانفسهم في المرتبة الاولى من الدقة وهكذا . وفي سنة ١٩٦٧ اتبعا نفس الاجراءات . في الجدول التالي نبين توزيع المرتبات « الاسرائيلي » و « العربي » في السنتين المتواليتين . ويظهر من هذا الجدول ان تحديد الشخصية « بالاسرائيلي » قد هبط بعد حزيران بينما ارتفع نوعا ما تحديد الشخصية « بالعربي » . ولكي نحصل على صورة

تصنيف تحديد الانتماء (الهوية) (اسرائيلي وعربي) قبل وبعد حرب حزيران

	اسرائيلي		عربي	
	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٧
في المرتبة الاولى من الدقة الذين وصفوا انفسهم باسرائيلي	٤٩٪	١٨٪	١٨٪	٢٠٪
في المرتبة الثانية من الدقة الذين وصفوا انفسهم باسرائيلي	١٩٪	٢٥٪	١٨٪	٢٩٪
في المرتبة الثالثة من الدقة الذين وصفوا انفسهم باسرائيلي	١٦٪	٨ ٪	٤١٪	٢٠٪
في المرتبة الرابعة من الدقة الذين وصفوا انفسهم باسرائيلي	٢ ٪	١١٪	٤ ٪	٥ ٪
في المرتبة الخامسة من الدقة الذين وصفوا انفسهم باسرائيلي	١٤٪	٣٦٪	١٨٪	٢٥٪
العـــدد	١٦٦	١٨٤	١١٤	١٤٣

اكثر وضوحا عن التغيير في تحديد الشخصية (الهوية) التي نجمت عن الحرب يجب ان نقارن بين التسلسلات التي ظهرت بها في عامي ١٩٦٧ و١٩٦٦ : ١ — اسرائيلي — ٢ — اسرائيلي عربي ٣ — عربي ٤ — فلسطيني . تحديد الشخصية بحسب ورودها المتسلسل عام ١٩٦٧ : ١ — عربي ٢ — مسلم او مسيحي ٣ — اسرائيلي عربي ٤ — فلسطيني ٥ — اسرائيلي. ونلاحظ ان الانتماء (الاسرائيلي) ورد اولا عام ١٩٦٦ بينما هذا الانتماء ورد في اخر المسلسل عام ١٩٦٧ وبرز مكانه الانتماء (العربي) .

والسؤال الاتي قد يستعمل دليلا اضافيا على هذا الميل . « اين تشعر انك في وطنك اكثر ، في اسرائيل او في احدى البلدان العربية »؟ الذين اجابوا « اكثر في وطني في اسرائيل » كانوا ٦٢٪ ١٩٦٦ واصبحوا ٣١٪ ١٩٦٧ . والذين اجابوا « اكثر في وطني في احدى البلدان العربية » كانوا ٢٣٪ ١٩٦٦ واصبحوا ٥٧٪ ١٩٦٧ . اما الذين « لا فرق » عندهم فكانوا ١٤٪ واصبحوا ١٢٪ . ويجب ان نلاحظ بان الذين اجابوا بانهم يشعرون في وطنهم اكثر عندما يكونون في البلاد العربية لا تعتبر اجابتهم دليلا على رغبتهم في الهجرة من فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ او عدم تمسكهم بوطنهم ، بل ان هذه الاجابات تعتبر معبرة عن مدى شعورهم في الغربة وهم بين اليهود . ولعل الحدود المفتوحة بعد ١٩٦٧ نكأت جراح نفوسهم فولدت لديهم هذا الحنين الى البلاد العربية . انها دليل قاطع على اتجاه الانتماء القومي . كما يجب ان نبين ان الذين يجيبون بانهم يشعرون انهم في وطنهم اكثر وهم في اسرائيل لا يعبرون عن حبهم لاسرائيل سياسة وكيانا بل عن حبهم لترابهم الوطني الذي يسمونه فلسطين بينما يسميه اليهود « اسرائيل ». ان ترك الاحصاءات عائمة بدون تفسير قد يؤدي الى نتائج خاطئة .

ان تعاظم الشعور القومي عند العرب في اسرائيل لا يلاحظ فقط في تغيير تجديد الانتماء (الهوية) ومشاعر القرابة في الحاضر ، بل ايضا في نظرتهم الى المستقبل . فبينما كانت الاكثرية قبل الحرب تدعي ان مستقبلها « كعربي في اسرائيل » في اطار دولة اسرائيل (مع تأكيد هذه الاكثرية على المساواة التامة في حقوق المواطنة) ، نرى ان هذه الاكثرية قد هبطت بعد الحرب وظهرت اقلية لا بأس بها وعبرت على انها ترى مستقبلها في معزل عن دولة اسرائيل ومن المحتمل ايضا انها ترى مستقبلها في دمار اسرائيل . وهذه النتائج مبنية على اجوبة السؤال : « كيف ترى ان يكون مستقبل الاسرائيلي العربي »؟ وقد طرح هذا السؤال قبل حرب حزيران وبعدها . في اجوبة العام ١٩٦٦ : ٦٪ « سيصبحون جزءا من الجمهور اليهودي » ، و ٨١٪ « شعب منفصل ولكن يتمتع بحقوق مواطنة متساوية في اطار الدولة الاسرائيلية » ، و ١٣٪ « ان يكونوا في دولة مستقلة لهم » . وفي اجوبة العام ١٩٦٧ : لم يجب احد اطلاقا بـ « سيصبحون جزءا من الشعب اليهودي » ، واجاب ٥٣٪ « شعب ولكن يتمتع بحقوق مواطنة متساوية مع اطار الدولة الاسرائيلية » ، و ١٧٪ « ان يكونوا في دولة مستقلة لهم » ، و ١٩٪ « قيام دولة عربية على كل التراب الوطني الفلسطيني » .

هذه النتائج تطابق الموقف المتغير للمستفتين حول تزكية حرب اسرائيلية عربية . وقد وضع السؤال امام المستفتين بشكل مباشر تماما على هذه الصورة : «هل على العرب ان يحاربوا اسرائيل»؟ (وفي عام ١٩٦٧ صيغ السؤال على هذا النحو : « هل على العرب ان يشنوا حربا اخرى على اسرائيل »؟). ارتفع الجواب « نعم » من ١٨٪

١٩٦٦ الى ٤٩٪ ١٩٦٧ ، وانخفض « نعم اذا تنكرت اسرائيل لحقوق العرب » من ٤٢٪ الى ١٣٪ . وبقي « كلا » على حاله : ٣٨٪ في السنتين . ويجب ان نلاحظ خط المغالطة في طرح السؤال . لان العرب لم يشنوا حربا على اسرائيل وانما اسرائيل هي التي شنت الحروب عليهم . كما ان هذه النتائج تتعاكس مع وجهة النظر القائلة بان استعراض القوة المؤثرة من شأنه ان يقلل من ارادة القتال عند الفريق الخاسر ، على الاقل في المدى القريب . ان الاستنتاجات تدل على انها تدعم وجهة النظر المعاكسة . ان تأثير التناقض بين نتائج القتال وصورة الذات البطولية التي ترغب كل الشعوب ان ترى صورتها على مثالها (بما فيهم العرب) ، من الممكن ان تتغلب على كل اعتبار عقلاني لثمن الحرب ، او بكلام اخر ، ان حافزا ما ، ليقلل من هذا التناقض ، مطلوب وجوده .

وبدون ان نحط من قدر اهمية ما تقدم من وجهة نظر المجتمع الاسرائيلي ، يمكن للمرء ان يأخذ بعين الاعتبار امكانية تفسير اضافي لبواعث التغيير في رؤية العربي في اسرائيل لمستقبله . ويجب ان نذكر ان العاصفة الداخلية التي اظهرها بحث الاستاذين الاسرائيليين في نفس الانسان العربي في اسرائيل تظهر متعاكسة مع خلفية مسلكية هادئة وموالية . فالعرب في اسرائيل — كما يقول البحث — لم يشاركوا في المظاهرات التي جرت في الضفة والقطاع — وواصلوا مساهمتهم في حياة البلاد الاقتصادية ، سواء منتجين او مستهلكين واستمر اهتمامهم بتطوير قراهم سواء بالتعاون مع المؤسسات او الافراد اليهود . ولكي يحل الاستاذان لغز هذا التعارض بين استمرارية وجودهم كاقلية قومية وبين اشتداد مشاعرهم القومية ، فانه يطلب منهما ان يقدما طريقة اضافية من نوع ما ، بعيدة عن التقسيم والطرق المذكورة سابقا . لذلك قدما نظرية « توقع الخلاص » : الاعتقاد بالخلاص الكلي الناتج من قوى خارجية ، بواسطة تفاعلات قوى لا تأثير للمؤمن عليها . الخلاص من الممكن ان يحل في اي وقت ، ولكن حتى لو أبطأ في الحلول ، على الانسان الا ييأس. ومن جهة اخرى حتى اولئك الذين يؤمنون بالجائحة التي تفرض تغييرا مفاجئا وعنيفا لا يأخذون هذه الظاهرة بعين الاعتبار ، في نهاية الامر ، عندما يخططون لحياتهم الخاصة او يدخرون اموالهم ، او يبنون بيوتهم ، او يسعون لوظيفة ، او يثقفون ابناءهم حتى وكأنهم لا ينتظرون اكثر . وقد اضافا: ليس فقط من الممكن تعايش استعجال لخلاص كهذا ، مع طريقة من الحياة ترتكز على مبادىء تختلف جذريا ، ولكن من الممكن ان يخضع الحياة الى طريقة سفسطية . ولذلك فالامال الطامحة الى تغيير تام تتحول الى احدى الطرق التي تميل الى تثبيت الحالة الراهنة . ان الشعور بعدم الاستقرار الذي يصم اليوم حياة اقلية لا بأس بها من العرب في اسرائيل يمكن ان يعتبر ، على اسس النظرة السابقة ، عاملا مساعدا على الاستقرار . اذ انه من السهل ان يؤقلم المرء نفسه مع مطالب الاكثرية اليهودية ، اذا آمن هذا الانسان بأن هذه المطالب هي مؤقتة ، وعليه فان حقيقة تبعيته لدولة اسرائيل هي فقط ضرورة مؤقتة . ومع ان الشعور بعدم الاستقرار هو الان شائع جدا ، فان الانسان لا يستطيع ان يستقط من هذا بان الميل نحو « الخلاص » على يد العالم العربي هو ايجابي مجرد . واضاف الباحثان : من المهم ان نشدد على ان الـ ٣٨٪ الذين عارضوا الحرب عام ١٩٦٦ قد بقوا على نسبتهم بعد حزيران ١٩٦٧ ، وان دعم القوة الميالة للقتال قد اتى عن طريق الجانب الذي لم يكن قد قرر موقفه بعد عام ١٩٦٦ ، اي انه كان هنالك ميل بين الجماهير العربية للاستقطاب في هذا المجال واخذ موقف معين من هذه القضية . وكما يحدث غالبا فان الصراع الاجتماعي يتغلغل عميقا في حياة الافراد الخاصة . فالعرب في اسرائيل ليسوا في وضع الذي « ليس عنده ما يخاف عليه » . فالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية مع اليهود من جهة ، واراضي اللاجئين العرب التي فلحوها لسنوات عديدة هي نماذج لمكاسب يمكن ان يخسرها العرب في اسرائيل في حالة نصر عربي عسكري . ان الميل نحو الخلاص — بناء عليه — يبقى غير جدي ، لا يتداعى بسهولة ، وبنفس المدى فان ثماره لن تأتي بسرعة .

يحاول الباحثان ان يتخذا من هدوء الاقلية العربية طوال السنوات العشرين الماضية دليلا على استسلامهم وعدم مقدرتهم على المبادرة لتحرك ما من اجل الخلاص . ان الحقيقة ان العرب اشتركوا بمظاهرات ضد الاحتلال تمثلت فيها جميع الجماهير من عمال وفلاحين ومثقفين وطلاب اكثر من مرة . وقد احتجوا على نسف البيوت في الضفة مرارا

وتكرارا . وقد احتج الطلاب والطالبات باجتماع احتجاجي في الناصرة مثلا على اعمال القمع والارهاب والتعذيب في المناطق المحتلة(٣٩). وقد احتجوا ايضا على قصف الطيران الاسرائيلي لطلاب مدرسة بحر البقر في مصر (٤٠). وكذلك تضامنت قطاعات من الجماهير العربية مع سجناء معتقلان الفدائيين المضربين عن الطعام ، وحتى المساجين العرب في سجن الرملة تضامنوا مع زملائهم من عرب الضفة والقطاع (٤١). هذه مجرد نماذج فقط ندلل بها على عدم وقوف العرب في اسرائيل مكتوفي الايدي . يبقى ان نقول ليس سكوت العرب في اسرائيل وعدم اخذ زمام المبادرة بايديهم لاعلان مقاومتهم لاسرائيل دليلا على قوة انتمائهم لاسرائيل . فالعرب في اسرائيل جزء من الشعب الفلسطيني الذي هو جزء من الامة العربية ، ولم يكن هنالك مخطط لقتال اسرائيل طوال العشرين سنة الماضية ، ومن الطبيعي جدا في حالة غياب مثل هذا المخطط على النطاق القومي ان لا يبادر جزء الجزء من هذه الامة لوضع خطط التحرير وتنفيذها ، وان ذلك ضرب من الانتحار . كما ان الباحثين يستنتجان بان العرب في اسرائيل لن يشتركوا فعليا في عملية الخلاص وانما ينتظرون المخلص من الخارج ويدعمان رايهما بانهم « يملكون شيئا ويخافون فقدانه » . انهما يضعان القضية الاقتصادية سببا عائقا امام اشتراكهم في المقاومة. والمعروف ان الشعوب دائما لا تربط قضية كرامتها القومية بمعدتها ، فهنالك مستعمرون ومحتلون عبر التاريخ قد قاومتهم الشعوب المحتلة بالرغم من انها كانت تملك شيئا ولم يكن ترفها المادي عائقا امام نضالها . غير اننا نود ان نقول بان اغلب الذين يلتحقون بالمقاومة هم من بين الافراد الذين يملكون واحوالهم الاقتصادية ليست سيئة وقد يكون الوضع الاقتصادي القوي سببا في الهاب المشاعر القومية ، فقد جاء بصحيفة معاريف مقال تحت عنوان « الاقلية العربية في الجليل الغربي تتمتع بوضع اقتصادي ممتاز وتبدي مشاعر قومية متطرفة »(٤٢). وقد قالت اوساط الامن يوم ٦٩/١١/٣٠ : لقد اكتشفت اخطر الشبكات الفدائية وهي تضم ثلاث شخصيات رئيسية . الاولى هي : ابو صبري وهو مواطن عربي في اسرائيل ، منزله عبارة عن مزرعة منعزلة بين كفار سابا وقلقيلية . وقد وصفه الذين يعرفونه بانه « صديق اليهود » وطوال سنوات كثيرة اقام ابو صبري علاقات صداقة وثيقة مع موظفي حكومة ، ومع شخصيات تحتل مراكز رفيعة . وطوال هذه السنوات تمتع هو واخوته الثلاثة بامتيازات اقتصادية مختلفة. وقد اعتبروا من اغنياء المنطقة. ولكن «اسطورة الصداقة» نسفت يوم ٦٩/١١/٣٠ واعتقل ابو صبري واشقاؤه . وتنسب الشرطة اليهم تفجير سيارة المتفجرات في شارع الكيرن كايمت بتل ابيب . والامر المدهش هو ان افراد هذه الاسرة ، الذين يصل دخلهم الشهري الى الاف الليرات الاسرائيلية قد عملوا مع الفدائيين (٤٣)، بدون حاجة او طمع في المال . هذه النماذج بالاضافة الى ما ورد في مكان اخر من هذا المقال حيث طالب احد الكتاب اليهود في صحيفة يديعوت احرونوت بتسليط سيف الارهاب على ارزاق العرب حتى لا يشتركوا مع المقاومة ، تدل دلالة واضحة على ان الوضع الاقتصادي الجيد ، لا يقف حجر عثرة امام الالتحاق بالمقاومة . كما ان نموذج « صداقة » ابو صبري يرد على حجة : « ان العرب ينتخبون حزب الحكم العسكري كدلالة على عدم ميلهم للنضال الايجابي » كما ورد سابقا .

واما اذا اخذنا وضع العرب العام في اسرائيل و « التطور » الذي حصل في ايامها كما تزعم الدعاية الصهيونية ، وكما حاول بحث الاستاذين الاسرائيليين تثبيته في الاذهان ، فاننا نرى ان هذه الدعايات المضللة لا تثبت على محك الحقيقة . ولست اريد ان استشهد بما ورد سابقا في هذا المقال ، ولا اريد ان ارد بشيء من عندي ، « فالقرية العربية اخذت تفقد صيغتها التقليدية ... والزراعة العربية في نهاية ايام الانتداب كانت اكثر تطورا عما هي عليه اليوم ... في ايام الانتداب كانت بيارات وكروم اختفت الان »(٤٤). هذه بعض نتائج الدكتور هنري روزنفلد العالم في التاريخ الطبيعي للاجناس البشرية والمحاضر في الجامعة العبرية ، بعد قيامه بابحاث شاملة حول وضع العامل العربي في اسرائيل وعلاقاته مع زميله اليهودي . جاء في تقرير الدكتور ان ٤٥٪ من الاراضي اليهودية مروية وان ٣-٤٪ من الاراضي العربية مروية . (على اعتبار الارض العربية ٧٥٠ الف دونم) . واضاف : ان هذا الوضع ضيق الخناق على القرويين فلم يعد يعمل منهم في الزراعة اكثر من ٤٪ بينما اضطر سائر القرويين الى ترك قراهم بحثا عن العمل في المدن اليهودية . ولاحظ الدكتور روزنفلد ان الشباب

القروي يترك قراه بحثا عن العمل في سن تتراوح بين ١٤-١٥ سنة . وقال ان العمال العرب يعودون الى قراهم وليس في وسعهم الاستقرار وبناء عائلات خارج القرية . وفي هذا التقرير فجر الدكتور اسطورة تطور القرية العربية التي ترويها الاوساط الاسرائيلية الحاكمة . وفي الوقت ذاته ادان التقرير سياسة نهب الاراضي وتحويل القرى العربية الى « فنادق » للعمال العرب الذين يعملون في اقسى الظروف . اما عن العلاقات الاجتماعية القائمة بين العرب واليهود — والتي يرى بهما الباحثان سببا يمنع العربي في اسرائيل من المشاركة الفعلية في عملية الخلاص — فيقول الدكتور عنها : « انها علاقات عمل بكل معنى الكلمة...لكن الاتصال بين الفريقين محدود»(٤٥).
اما البروفسور عمانوئيل يلين بعد بحث قام به مع عدة اساتذة ومديري معاهد ابحاث اخرين ، فقد جاء فيه(٤٦) : ان من بين الـ ٩٤ قرية التي خضعت للبحث هنالك عشرون قرية على مستوى العصرية المقبولة نوعا ما ، اذ انها قرى من الممكن ان تأخذ قرارات وتنفذها . وبأنه يوجد عشرون قرية اخرى ما زالت في الحضيض تعيش في ظروف القرون الوسطى ، لم يحدث بها تطور ما منذ زمن المحراث الاول . وباقي القرى العربية (٥٤) قرية ، بمقياس مستويات تطوير مختلفة . ويقول البروفسور يلين : اولا الكل موافق على ان الوضع العام في القرية العربية هو وضع ليس طيبا .
واما بخصوص خوف العرب في اسرائيل من ان يخسروا الاستفادة من ارض اللاجئين ، فهو قول خبيث ايضا ومناف للواقع . خبيث لانه يهدف الى دق اسفين بين العرب في البلاد وبين اخوانهم اللاجئين ويظهر التناقض المصلحي بين الفريقين . وغير واقعي لان جماهير الفلاحين قد صودرت اراضيها الحقيقية منها ، فهل يعقل ان تقدم لها السلطات الاراضي التي صادرتها . في الواقع ان مؤسسة الكيرن كايمت ودائرة اراضي اسرائيل تقوم بتقديم بعض الاراضي المصادرة الى بعض عملائها المتازين جدا من سماسرة سابقين لكيرن كايمت او عملاء للمخابرات . وهؤلاء قلة ضئيلة قد يوجد واحد منهم في كل قرية فقط . والسلطات تضرب عصفورين بحجر واحد ، فهي ترضي هؤلاء العملاء على حساب اراضي العرب المصادرة . وهم بدورهم يقومون بتأجيرهم الى الفلاحين المعدمين لقاء ضمان سنوي او مقاسمة على نصف المحصول او ثلثه . ونائب مدير اراضي اسرائيل ، الوني ، لم ينف ان نائب الكنيست العربي المرتبط بحزب العمل ، سيف الدين الزعبي ، يستأجر اراضي من ادارة اراضي اسرائيل (اللاجئين) ثم يؤجرها الى اخرين . والمقدر ان نحو الف دونم تؤجر الى سيف الدين فيؤجرها هو بدوره بما يعود عليه بعدة الاف من الليرات (٤٧). وعلم ان سيف الدين يستأجر دونم الارض بسعر خمس ليرات ثم يؤجره بعد حين بسعر ٢٥ ليرة اسرائيلية(٤٨).
اما الفلاحون المساكين — الذين يحاول الباحثان ان يجعلا مصالحهم تتناقض مع مصالح اللاجئين ، فقد تحدث عنهم وزير الزراعة امام المؤتمر الزراعي في تل ابيب فقال : لقد اعد في المدة الاخيرة قانون يلزم المستوطنين (اليهود) مستأجري الارض بالاقامة عليها وبفلاحتها بانفسهم مع افراد عائلاتهم . واعلن ان رئيسة الحكومة تؤيد القانون المقترح ، ولماذا يقترح هذا القانون ؟ حتى يمنعوا « تأجير الارض القومية للعرب بواسطة مستوطنين يهود »(٤٩). واضاف الوزير انه حسب رأيه سوف لا يقدر القانون لوحده ان يوقف تأجير الارض للعرب . ولذا فان واجب حركات الاستيطان ان تنشط في هذا المجال . كذلك اعلن ان عدد الفلاحين اليهود يتناقص . وحتى يقنع المؤتمر بجدية «اخطار استيلاء العرب على الزراعة » قال : « في الاسبوع الماضي نقصت الخضار في الاسواق بسبب عيد عربي في نفس الايام » .
يحاول البحث المذكور ان يظهر ان للعرب مصلحة مادية في بقاء اسرائيل ودوام الاوضاع على ما هي ويعتبر هذا الامر عنصرا مخفضا لحدة الانتماء العربي في هوية العربي في اسرائيل . اننا نعتقد عكس هذا الكلام . فالطبقة الارستقراطية الريفية ، التي كانت تمثل الى حد ما « شهامة » التقاليد العربية ، قد رفضت التعامل مع السلطات منسجمة مع خلقها العربي الرفيع . هذه الطبقة ضربت اقتصاديا واجتماعيا . وصودرت اراضيها ولم تعط المراكز اللائقة بها في المجتمع . وفي اغلب الاحيان اقامت السلطات من عناصر اخرى اقل وجاهة منها ومحدثة النعمة ، منافسا اجتماعيا . ان تغيير الاوضاع في مصلحة هذه الطبقة . اما الفلاحون والعمال ، الذين يعانون من التمييز ، فان تغيير الاوضاع لن يضرهم ايضا ، هذا ان لم يكن لصالحهم وخاصة الفلاحين الذين صودرت

اراضيهم . واما المثقفون ، الذين يتعرضون للتمييز اكثر من غيرهم ، فان اقصى درجة وصلوا اليها هي موظف بسيط في سلك التعليم او الدوائر الحكومية الاخرى ، والذين برتب عالية يكاد يعدون على اصابع اليد . ان زملاءهم وانداذهم في العالم العربي قد وصلوا الى مراتب الوزراء والنسواب ومدراء الشركات والبنوك واحتلوا مقاعد اقتصادية واجتماعية وسياسية ممتازة . ان تغيير الاوضاع في مصلحة هؤلاء المثقفين. كما ان ابواب الجامعات العربية سوف تكون مفتوحة امام كل الاجيال الصاعدة وفرص التقدم والترقي مكفولة للجميع . يبقى طبقة من المقاولين الصغار الذين تحسنت اوضاعهم الاقتصادية نوعا ما في زمن الحكم الاسرائيلي . هؤلاء سوف يجدون فرصا اوسع ايضا اذا تغيرت الاوضاع ، فهناك ليبيا والكويت ودول الخليج وفرص العمل مفتوحة امامهم وامام خبراتهم . اضف الى ذلك ان تغيير الاوضاع في فلسطين سيعقبه انماء اقتصادي مهما كان نسوع التغيير حتى يتمكن من استيعاب اللاجئين العرب من جديد . وفي هذه الحالة فان الفرصة قائمة أمام هؤلاء الذين تلعب اسرائيل على وترهم الحساس وتشعرهم بأن تغيير الاوضاع سوف يجر النكبات عليهم . أما قضية الاستفادة من ارض اللاجئين ، فهذا هدف سخيف . اذ ان العرب في اسرائيل على استعداد لمشاركة اللاجئين في ممتلكاتهم متى عادوا . ويجب الا ننسى انه من بين الـ ٣٥٠ الف عربي في اسرائيل حوالي ٥٠ الفا من اللاجئين في داخل اسرائيل . انه مجنون فقط من يعتقد ان مثل هؤلاء لا يرون بالتغيير نعمة عليهم .

ولو نظرنا الى القضية اجتماعيا نرى ان تغيير الاوضاع سوف يعيد عائلات مشردة الى قسمها الباقي في فلسطين المحتلة ، ومرة اخرى ينتفي شعور الغربة في الوطن من صدور العرب في اسرائيل . واما على الصعيد القومي فوجود العرب تحت حكم اسرائيل لم يغير من مشاعرهم واعتقاداتهم القومية شيئا . فقد اعتادوا ان يروا ويعوا خلال اجيال طويلة فلسطين ارضا عربية بحكم الواقع التاريخي والجغرافي ، ولذلك فمن الطبيعي ومن المفروض الا يسلموا بذلك الانقلاب الذي حصل في البلاد وحولهم من أكثرية الى اقلية قومية . وما يشدهم الى هذا الشعور اكثر هو ارتباطهم الجغرافي مع البلاد العربية من حولهم وتطور الحركة القومية العربية بحيث انقلبت الى تيار له كل مقومات وامكانيات النصر ، واستفادت الحركة القومية من طاقاتها . اضف الى ذلك ظهور المقاومة الفلسطينية من بين ركام قضية اللاجئين الفلسطينيين التي كان لبقائها دون حل الاثر القوي في بقاء العلاقة متينة بين العربي في اسرائيل وبين قضيته الام .

واخيرا ان تصور الانتماء اداة رئيسية في تحليل السمات الاجتماعية والنفسية للعربي في اسرائيل لا يكفي على مدى المشاعر القوميةللعرب في اسرائيل، كما انمسلكهماليومي لا يعبرتعبيرا صادقاعنانتمائهم الفلسطيني العربي . ان طبيعة الصراع تفرض عليهم ان يعيشوا على هامشه وان يلائموا انفسهم ومشاعرهم القومية مع الوضع القائم ولسوف يستمر هذا الوضع ما دامت القضية كلها لم توضع موضعا مصيريا . ان حرب حزيران لم تجلب معها هزيمة للروح المعنوية ، بل على العكس فمركب التأثير المباشر من العالم العربي بالاضافة الى تأثير الميل نحو التقليل من التعارض الداخلي قد قاد الى تمتين الشعور القومي ، وحتى انه خلق فيهم ما يشبه « رؤيا الخلاص » من وضع الاقلية من خلال تداخلهم في العالم العربي . ومن خلال رفضهم لكل مظاهر الهزيمة ، وايمانهم بعدم خلود عناصرها ، نابع عن ايمانهم بالطاقات القومية الاصلية في امتهم ، وبالتالي فان ما هو كائن الان في تصورهم — لا يمكن ان يكون دائما وابدا . على انه يجب الا يغيب عن بالنا بأن اليأس من تغيير الاوضاع قد يدفع البعض منهم الى ملائمة اوضاعه الخاصة المؤقتة مع الوضع القائم حتى يصبح من الممكن بسيكولوجيا تحملها .

هناك تصوران سائدان بين القطاعات المختلفة للاكثرية اليهودية بخصوص الدور الذي من الممكن ان يلعبه العربي في اسرائيل في الصراع القائم . الدوائر الاكثر ليبرالية تفهمه على أنه جسر قوي للسلام،بينما الدوائر الاكثر تعصبا قوميا تؤكد بأن هذا الدور من الممكن ان يؤجج الصراع . وكنقيض لهذين التصورين ، فان البحث الاسرائيلي المذكور سابقا يحاول ان يظهر بأن العربي في اسرائيل هو عنصر سلبي جذريا في الصراع ، فرض عليه ان يعيش على هامشه ، وهوية العربي في اسرائيل هي نتيجة لموازنة حساسة تماما بين قوى متجابهة كل منها اقوى من الاخر ، وفعالة وخارجة عن حدود ارادته . ان هذا التحليل يبقى ناقصا في نظرنا لانه يهمل العلاقة القومية القائمة بين العرب

في اسرائيل واحد طرفي الصراع بمحـــاولته ان يوازنها بالعلاقة اليومية الاقتصادية. بينما الصحيح ان العلاقة القومية هي المقررة في هذا الصراع ، واذا كانت لم تبرز كعامل حاسم في هذا الشأن فذلك لان الطرف العربي في الصراع لم يحاول لغاية الان — لاسباب لا مجال لذكرها — ان يضعها في الاطار الصحيح . ولسوف يبقى موقف الاقلية العربية في اسرائيل سلبيا هامشيا في غياب القرار الحاسم . وما دام الباحثان قد اقتحما رؤى غيبية وحللا عملها البسيكولوجي وانعكاساته على مسلكية العرب ، فلا مانع من استلهام الاساطير الاغريقية في هذا المجال . فالشاب « ثيسيوس » المنبوذ من اهلــه في «اراجوس» عندما بلغ الخامسة عشرة من عمره وظهرت عليه امارات القوة والفتوة قابلته السيدة « اثينا » التي لا يخفى عليها شيء مما يدور فــي الاذهان ، وتعرف الاقوياء من الضعفاء ، فتوسمت فيه القوة ووعدته بأن تمده بالمزيد منها على أن يقوم بما تريد . فوافق على مطلبها شريطــة ان تكون له عونا ، وكانت تحمل بيدها ترسا فقــالت له : انظر الى هذا الترس وقل لي ماذا ترى ، فتأمل « ثيسيوس » الترس فرأى فيه صورة لامرأة قبيحة الوجه وعلى رأسها بعض الافاعي تسعى واصابع قدميها كمخالب الطيور الجارحة ، ارتكبت وزرا فاستحقت عقاب الالهة . وكانت هيئتها تبعث الرعب في قلوب الناظرين . فقال « ثيسيوس » وددت لو اقوم بقتل هذا المخلوق اللعين . فأجابته « اثينا » : « انها ميدوزا اللعينة . فخذ هــــذا الترس وسوف اكون لك عونا عليها » .

وما زال في الساحة العربية دور يبحث عن «اثينا» الحكيمة ليكتشف « ثيسيوس » العرب في فلسطين المحتلة منذ ١٩٤٨ ، القادر على أن يصيب مقاتل الميدوزا .

---

١ — **الاتحاد** ١٩٦٨/١١/٨ .
٢ — **الاتحاد** ١٩٦٧/٦/٢٠ .
٣ — **الاتحاد** ١٩٦٧/٦/٢٠ .
٤ — **المصدر نفسه** .
٥ — **المصدر نفسه** .
٦ — **الاتحاد** ١٩٦٧/٧/٧ .
٧ — **الاتحاد** ١٩٦٧/٩/٣٠ .
٨ — **الاتحاد** ١٩٦٧/٨/١١ .
٩ — **الاتحاد** ١٩٦٧/٧/٧ .
١٠ — **الاتحاد** ١٩٦٧/٨/١١ .
١١ — **الاتحاد** ١٩٦٧/١٠/١٧ .
١٢ — **الاتحاد** ١٩٦٧/٩/٣٠ .
١٣ — **الاتحاد** ١٩٦٨/١/٢ .
١٤ — **الاتحاد** ١٩٦٧/٧/٧ .
١٥ — صحيفة **مرحاب** ١٩٦٧/١٠/١ .
١٦ — **الاتحاد** ١٩٧٠/٧/٢١ .
١٧ — **الاتحاد** ١٩٧٠/١٠/٦ .
١٨ — **الاتحاد** ١٩٦٩/٥/٢٠ .
١٩ — **نفس المصدر** .
٢٠ — الاستفتاء الذي اجرته شركة داحن لصحيفة دافار نشر في **الاتحاد** ١٩٦٩/٩/٢٤ .
٢١ — **الاتحاد** ١٩٦٨/١٢/٢٠ .
٢٢ — **هآرتس** ١٩٦٨/١/١٥ .
٢٣ — اميل حبيبي في الكنيست ١٩٦٩/٢/٢٨ .
٢٤ — **نفس المصدر** .
٢٥ — **معاريف** ١٩٧٠/١/١٤ .
٢٦ — **الاتحاد** ١٩٦٨/٦/١٨ .
٢٧ — **يديعوت احرونوت** ١٩٦٩/١١/٢٦ .
٢٨ — **يديعوت احرونوت** ١٩٦٩/٩/٢٦ .
٢٩ — **هعولام هزيه** ١٩٦٩/١١/٢٦ .
٣٠ — صحيفة **هيوم** ١٩٦٨/١١/٣٠ عــن حديث اذيع في يوم ١٩٦٨/١١/٢٩ .
٣١ — **يديعوت احرونوت** ١٩٦٩/٩/٢٦ .
٣٢ — **هعولام هزيه** ١٩٦٩/١١/٢٦ .
٣٣ — **جويش كرونيكل** ١٩٦٩/١٢/٥ ، نقلا عن مؤتمر صحفي .
٣٤ — **الاتحاد** ١٩٧٠/٧/٢١ .
٣٥ — **الاتحاد** ١٩٧٠/٨/٢٥ .
٣٦ — **الاتحاد** ١٩٧٠/٧/٢٤ .
٣٧ — **هآرتس** ١٩٦٧/٧/٢٢ .
٣٨ — **الاتحاد** ١٩٦٨/٦/٤ .
٣٩ — **الاتحاد** ١٩٦٩/٤/١ .
٤٠ — **الاتحاد** ١٩٧٠/٥/١٥ .
٤١ — **الاتحاد** ١٩٧٠/٧/٢١ .
٤٢ — **معاريف** ١٩٦٦/١/٥ .
٤٣ — **يديعوت احرونوت** ١٩٦٩/١٢/١١ .
٤٤ — **الاتحاد** ١٩٧٠/٢/٢٠ .
٤٥ — **المصدر نفسه** .
٤٦ — **معاريف** ١٩٧١/٢/٧ .
٤٧ — **الاتحاد** ١٩٦٩/٣/٢١ .
٤٨ — **مرحاب** ١٩٦٩/٣/١٩ .
٤٩ — **الاتحاد** ١٩٧٠/٣/١٧ .

متصرفية القدس اواخر العهد العثماني

الدكتور عبد العزيز عوض

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر(١) اهتمام الدولة العثمانية بتطبيق التنظيمات واصطناع فلسفة جديدة في الحكم والادارة قامت على سياسة تشديد قبضة الحكومة على ولاياتها وتوثيق أواصر تبعيتها للحكومة المركزيــة في استانبول والاخذ بسياسة الاصلاح والتجديد وتدبير الادوات والوسائل لتحقيق هذه السياسة(٢). وتمشيا مع هذه السياسة أولت الدولة العثمانية بعد عودتها لحكم بلاد الشام في عام ١٨٤٠ لواء القدس اهتماما خاصا فميزته عن سائر الالوية السورية نظرا لاهميته المستمدة مــن وجود الاماكن الدينية وبخاصة المسيحية منها فيه وبالتالي ازدياد الاهتمامات الاوربية وتنافس الدول الاجنبية ممثلا بالتوسع في تأسيس القنصليــات ونشاط الارساليــات والسعي للحصول على الامتيازات فيما يتعلق بالاماكن المقدسة وبرعايا الدول الاجنبية ورعايا الدولة العثمانية من الطوائف المسيحية التي تدعي تلك الدول حمايتها . وحرصا من الدولة العثمانية على حسن سير الامور في لواء القدس والحد من المداخلات الاجنبية قامت بفصله عن ولاية سورية(٣) وربطته بالعاصمة مباشرة لتوثيق تبعيته والاسراع في انجاز معاملاته الادارية ، فأعلنته متصرفية في عام ١٨٧٤ وبذلك استقل متصرفو القدس عن ولاة سورية في تصريف الشؤون الادارية للمتصرفية . ولما كان البحث في متصرفية القدس (١٨٧٤ — ١٩١٤) يقتضي منا بيان أوضاعها في فترة ما قبل المتصرفية حين كانت لواء تابعا لايالة صيدا حتى عام ١٨٦٤ ثم لولاية سورية حتى عام ١٨٧٤ فسنعرض للتقسيمات الادارية والاوضاع العامة للواء القدس (١٨٤٠ — ١٨٧٤) بغية اعطاء فكرة عن أحوال اللواء منذ الحكم المصري حتى عهد المتصرفية .

التقسيمات الادارية في لواء القدس

لما عاد العثمانيون الى بلاد الشام في عام ١٨٤٠ م اعادوا تشكيلاتهم الادارية التي سبقت الحكم المصري(٤) فربطوا لواء القدس بايالة صيدا وعلى الرغم من اسراف الحكم العثماني في احداث التغييرات الادارية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وعلى الرغم من عدم ثبات التقسيمات الادارية في ايالات بلاد الشام ، وبينما كانت الالوية الاخرى في تغير مستمر فقد حافظ لواء القدس(٥) على تبعيته لايالة صيدا منذ عودة الحكم العثماني اليه في عام ١٨٤٠ وحتى تشكيل ولاية سورية ١٨٦٤ باستثناء الفترة (١٨٥٢ — ١٨٥٥) حيث ألحق لواء القدس خلالها بأيالة الشام(٦). وكما حافظ لواء القدس على تبعيته لايالة صيدا ثم لولاية سورية فقد حافظ ايضا على وحدته الادارية فكان يتألف باستمرار من الاقضية التالية(٧): اولا ، قضاء القدس : ويشمل مدينة القدس ونواحي بني زيد ٢٤ قرية بني مرة وبني سالم ١٢ قرية ، بني مالك ٢٣ قرية بني حسن ٩ قرى الوادية ١٠ قرى ، بني حارث القبالا والشمالا ١٧ قرية ، البيرة وجبــل القدس ٢١ قريــة(٨). ثانيا ، قضاء يافا : ويشمل مدينة يافا ونواحي يافا ١١ قرية ، اللد ١٨ قرية الرملة ٣٢ قرية . ثالثا ، قضاء الخليل : ويشمل مدينة الخليل ونواحي خليل الرحمن ١٤ قرية

حمامه ٥ قرى بيت جبرين ١٢ قرية ، عرطوف ٢١ قرية . وظلت الدولة العثمانية تعمل بهذه التقسيمات الادارية حتى اعلان لواء القدس متصرفية مستقلة عن ولاية سورية عام ١٨٧٤ .

الاوضاع العامة في لواء القدس

اختلفت اساليب الحكم المصري لبلاد الشام اختلافا بينا عن اساليب الحكم العثماني ، فقد حصلت تطورات جديدة في مجالات الحكم والادارة حيث قام الحكم المصري بتعيين عدد من ابناء البلاد في المناصب الادارية المختلفة ، كما قام بتأليف مجالس المشورة للنظر في الشؤون المحلية(٩) فاعتاد السكان على ادارة بعض شؤونهم بأنفسهم ، كما فرض نظام التجنيد الاجباري بالقوة رغم مقاومة ابناء البلاد له بالثورة المسلحة(١٠). وفي مجال الزراعة ، انهى الحكم المصري الاقطاع كنظام ارض عندما حل الجيوش العسكرية الاقطاعية في (١٨٣٣ — ١٨٣٥) عندما جرد السكان من السلاح بالقوة دون تمييز بين الاشراف والاعيان وسواهم من عامة الشعب(١١). ولم يكن القضاء على جيوش الاقطاع سوى مقدمة لحل النظام الاقطاعي فيما يتعلق بالاراضي ، كما منحت الادارة المصرية الفلاحين حق رفع الشكوى على الملتزمين — وكانت قد منحت هذا الحق لفلاحي الملتزمين في مصر في عام ١٨١١ — وكان غرض محمد علي باشا من ذلك ازاحة الملتزمين الذين كانوا يشكلون حاجزا بينه وبين الفلاحين(١٢). كما رفعت عوائد المتسلمين والوجوه وحظرت فرض شيء على الفلاحين زيادة على الاموال الاميرية العائدة للخزينة(١٣).

وكان لقضاء الحكم المصري على جيوش الاقطاع ، اثر هام في اضعاف اصحاب العصبيات في بلاد الشام ، ولكن يبدو ان تأثير الحكم المصري في لواء القدس كان اقل من غيره فبقيت العصبيات قائمة ، رغم اقدام ابراهيم باشا في أوائل الحكم المصري على سجن بعض اصحاب العصبيات ونفي البعض الاخر او نزع مقاليد الحكم من عصبية واسنادها لاخرى، لكنه عاد فعمل على استرضائهم اما بتعيينهم متسلمين على مدن اللواء او بتعيين مخصصات شهرية لهم مع حرصه على اضعاف نفوذهم في اللواء والحيلولة بينهم وبين ما كانوا يأخذونه من أموال من الاهالي والطوائف والاجانب . وكما حرص الحكم المصري على اخضاع اصحاب العصبيات حاول ايضا القضاء على قوة القبائل البدوية وبخاصة تلك التي في مناطق الحدود الشرقية والجنوبية للواء القدس ، والتي أظهرت مقاومتها للحكم المصري منذ البداية ، وظلت تقوم بالاخلال بالامن والنظام من وقت لآخر(١٤). اما فيما يتعلق بالطوائف غير الاسلامية فقد اعلن ابراهيم باشا منذ بداية الحكم المصري مساواتهم مع المسلمين في المعاملات والحرية الدينية ، فرفع كافة العوائد والمرتبات والاغفار — الحراسة — التي كانت تؤخذ من الاديرة المسيحية ومن اليهود على ان تقوم الدولة بصرف المرتبات لاصحابها من الخزينة(١٥).

ولما كان السكان في لواء القدس وبلاد الشام لم يألفوا السياسة التي اتبعتها الادارة المصرية في الحكم ، حيث اعتادوا في العهد العثماني الاول على عدم تدخل الدولة في الشؤون الداخلية للمجتمع بسبب اتصاف الحكم العثماني بالسطحية ، نقم اصحاب العصبيات المحلية وابناء العائلات المتنفذة على الحكم المصري لانتقاصه صلاحيات بعضهم وانتزاعه مقاليد الحكم من البعض الآخر ، مستغلين تذمر الاهالي من بعض الاجراءات المصرية ، ممثلة بالتجنيد العام للذكور المسلمين وفرض ضريبة الفردة على كل الذكور ابتداء من سن ١٢ عاما وتتراوح قيمتها بين (١٥ — ٥٠٠) قرش حسب ثراء المكلف(١٦) بالاضافة الى احتكار تجارة الحرير واجبار الفلاح على زراعة محاصيل معينة. ثم تجريد الاهالي من السلاح في مجتمع كان يرى أن الوسيلة لحماية الفرد وامنه هي سلاحه . ومهما يكن من أمر فقد كان للحكم المصري تأثير واضح في لواء القدس وفي غيره من الوية بلاد الشام تمثل بتطبيق الادارة المصرية للاصلاحات التي ذكرناها آنفا والتي وضعت حدا لفترة طويلة من التخلف والفوضى ، فقد عادت بلاد الشام الى حوزة العثمانيين من جديد في عام ١٨٤٠ بعد أن عرفت من معاني الطاعة والنظام ما لم تكن

تعرفه من قبل بفضل الجهود التي بذلتها الادارة المصرية في انهاء عهد الحكم السطحي واقامة الحكم المركزي، الذي يكفل لها الهيمنة التامة والاشراف الكامل على الشؤون الداخلية.
ولما عادت الدولة العثمانية لحكم بلاد الشام من جديد في عام ١٨٤٠ وجدت في الحكم المصري مثالا يحتذى وتجربة ناجحة في الحكم المركزي، فأخذت بتطبيق المركزية في التعليم والقضاء والمواصلات والصحة العامة كما قامت بتنظيم التجارة والزراعة والصناعة . وازدادت دقة وحزما في تنفيذ قراراتها وفرض سيطرتها على جميع الامور . ومن اجل ذلك اتبعت سياسة جديدة قامت على تطبيق الاسس التي وردت في خط كلخانة ١٨٣٩ ثم خط التنظيمات الخيرية ١٨٥٦ ، فقد تضمن خط كلخانة وعد السلطان عبد الحميد (١٨٣٩ ــ ١٨٦١) بتنفيذ الاصلاحات التي يروم اجراءها في الدولة وتتلخص في منح السلطان الرعية امنية الروح والعرض والناموس والمال والوعد باصلاح الادارة والقضاء ، كما أمر السلطان باجراء القرعة العسكرية وجباية الاموال بمقتضى احكام الشرع والغاء اصول الالتزام والقضاء على الرشوة التي كانت سائدة في الدولة العثمانية نتيجة قلة الرواتب او انعدامها والتي كانت احد اسباب فساد جهاز الحكم ، كما وعد السلطان باستمرار حركة الاصلاح في الدولة العثمانية باصدار التنظيمات والقوانين التي وعدت باحترامها وعدم مخالفتها(١٧).
اما خط التنظيمات الخيرية فقد اهتم بصفة خاصة بالتأكيد على مبدأ المساواة القانونية والمدنية لكافة رعايا الدولة وحقهم في خدمتها ويمكن اجمال النقاط التي وردت فيه بما يلي : ١) اقرار امتيازات الطوائف غير الاسلامية بعد اعادة النظر في تنظيماتها من قبل الطوائف ، على ان تتقدم كل طائفة الى الباب العالي بمقترحات الاصلاح . ٢) السماح للطوائف غير الاسلامية بالحرية في ممارسة شعائرها الدينية وبناء معابدها بشروط يتوافر فيها التسامح. ٣) اعلان المساواة في المعاملة بين جميع الطوائف ومنع استعمال الالفاظ التي تحط من قيمة غير المسلمين وتأمين الحرية الدينية لاهل كل مذهب . ٤) فسح المجال امام كافة رعايا السلطان للمساهمة في خدمة الدولة عن طريق تعيينهم في الوظائف واستفادتهم من خدمات الدولة . ٥) انشاء محاكم مختلطة للفصل في القضايا المدنية والجنائية . اما الدعاوى الخاصة بالاحوال الشخصية والارث فتحال الى المحاكم الشرعية بالنسبة للمسلمين والى المحاكم الطائفية بالنسبة لغير المسلمين . ٦) المساواة بين جميع رعايا الدولة في الحقوق والواجبات والوعد بالسماح للاجانب بالتملك في الدولة العثمانية(١٨). ٧) تنظيم ميزانية الدولة عن طريق التقيد بتسجيل ايرادات ومصروفات الدولة بدقة وعناية في دفاتر وقيود خاصة ومنع موظفي الدولة من التزام الضرائب . ٨) وعد السلطان باشراك الجماعات والطوائف في مناقشات المجلس العالي المتعلقة بشؤونهم ، كما وعد باجراء اصلاحات شاملة في مجالات المالية والمواصلات والمصارف والزراعة والتجارة .
مما تقدم تتبين لنا الخطوط العامة للسياسة الداخلية التي وعدت الدولة بتطبيقها في ولاياتها . اما فيما يتعلق بلواء القدس فقد حاول بعض المتصرفين تنفيذ سياسة الدولة الجديدة وارساء دعائم الحكم المركزي في اللواء ، لكن حال دون ذلك افتقار حكومة اللواء الى الجهاز الاداري الكفؤ والجهاز العسكري القوي ، فقد ولي حكم اللواء بعض المتصرفين الفاسدين وهم قمة الجهاز الاداري ، وكان لا بد أن ينعكس هذا الفساد على الموظفين الاخرين ، فقد استدعت المركزية في الحكم امتداد الادارة العثمانية الى مناطق جديدة لم تصلها من قبل وانتدبت الحكومة المركزية موظفين من خارج اللواء لحكم المدن الصغيرة جلهم من الاتراك(١٩) لكن هؤلاء ــ بشهادة احد المتصرفين ــ كانوا لا يفكرون الا في منافعهم الخاصة(٢٠). اما الجهاز العسكري الذي كان مسؤولا عن حفظ الامن في اللواء فكان ضعيف العدة قليل العدد ، وعلى الرغم من ازدياد عدد أفراد القوة العسكرية في القدس فان الجند النظامي ربما بقي أكثر من ثمانية عشر شهرا دون ان يدفع له من

المرتبات شيء الا في حالات نادرة ورغم حث بعض متصرفي القدس لمشيري الجيش الخامس اثناء زياراتهم للواء القدس من اجل اتخاذ اجراءات ناجعة لتوطيد الامن ، لكنهم لم يفعلوا شيئا(٢١). اما القوات النظامية — الباشبوزق — فلم تكن اعدادها كافية ، بالاضافة الى نهب بعض المتصرفين مخصصاتها(٢٢) لذلك لم يتمكن افرادها من الحصول على اعلاف لخيولهم، فنهبوا الفلاحين بدلا من حمايتهم(٢٣). والى جانب ضعف الجهاز الاداري والعسكري اصطدمت سياسة الدولة الجديدة بصعوبات أخرى تمثلت في رفض العصبيات المحلية والبدو لسياسة المركزية في الحكم والخضوع لسلطة الحكومة المركزية . كما تمثلت ايضا في مقاومة سكان المدن لنظام التجنيد الاجباري وفي صعوبة اقرار المساواة بين الطوائف ومداخلات القناصل الاجانب الذين بحثوا عن ركائز لهم في اللواء .

ومن أهم العصبيات المحلية في لواء القدس التي تصدت لمقاومة سياسة الحكم المركزي عصبية ابو غوش في قضاء القدس وعصبية عبدالرحمن العمرو في قضاء الخليل . وكان على الدولة ان تنتظر حتى نهاية عام ١٨٥٩ عندما تمكنت من اسر عبدالرحمن العمرو واتباعه وهزيمته نهائيا ثم نفته الى جزيرة رودس ، فهدأت الاضطرابات واخذت الدولة تباشر نفوذها في قضاء الخليل(٢٤) اما ابو غوش فكان يتقاضى من الدولة في عام ١٨٥٩ مبلغ خمسين الف قرش في السنة مقابل منع الجرائم في منطقته(٢٥) ولكنه على الرغم من ذلك كان يتستر ولا يمكّن الحكومة من الوصول اليهم وبلغ ابو غوش من القوة درجة لم يكن متصرف القدس معها يستطيع الزامه بالحضور الى القدس للتحقيق معه في بعض المسائل(٢٦). ولما كان ابو غوش قويا كثير الاتباع في الوقت الذي كان فيه عدد الجنود في اللواء قليلا غضت الحكومة المركزية الطرف عن نشاطه . ولكن هذه الحالة لم تدم طويلا حيث اخذت الحكومة تقوي نفوذها تدريجيا في الشؤون الداخلية حتى تمكنت في الربع الاخير من القرن التاسع عشر من انهاء العصبيات المحلية في القرى ، ومن جملتها عصبية ابو غوش .

اما علاقة متصرفي القدس بالبدو فكانت ترتبط بقوة شخصية المتصرف من ناحية وبالقوة التي تضعها الحكومة المركزية تحت تصرفه من ناحية أخرى . ولعل العلاقات بين القبائل البدوية — والتي كانت سيئة في الغالب — كانت تشغل القبائل في بعض الاحيان دون القيام بثورات وحركات تمرد ضد السلطة او بعمليات غزو ضد قرى الفلاحين(٢٧)، وتجاوزت اعتداءات البدو مناطق الحدود فوصلت ضواحي مدينة القدس . وبلغ من جرأة القبائل المحلية الصغيرة — مثل عرب التعامرة في ضواحي القدس — ان منعت جباة الضرائب بقوة السلاح من تحصيل الاموال الاميرية(٢٨). اما قبائل الحدود — مثل قبيلة العدوان الواقعة شرق نهر الاردن — فقد استوفت مبالغ نقدية من الاجانب مقابل السماح لهم بالمرور بأراضيها ، وكثيرا ما اجتازت قبيلة العدوان نهر الاردن وغصبت محصولات الفلاحين الزراعية(٢٩). ولما لم يكن متصرف القدس يستطيع القيام باجراء حاسم ضد قبيلة العدوان ، فقد كان يتودد الى شيخ القبيلة ويرسل اليه الهدايا(٣٠). وهكذا سيطر البدو على المناطق الشرقية والجنوبية للواء القدس . وزادت اعتداءاتهم على السكان(٣١). ولم تستطع الدولة تقديم الحماية للفلاحين في الوقت الذي كانت فيه ترهقهم بالضرائب ، مما جعلهم يكرهون الحكم لعدم توفيره الامن والحماية لهم(٣٢).

ولما كان تطبيق نظام التجنيد الاجباري احد عناصر السياسة العثمانية الجديدة ، فقد كانت مسألة اخذ العسكر من اقضية اللواء من أهم واجبات المتصرف ، لكن الاهالي وبخاصة في قضاء الخليل تهربوا من الخدمة العسكرية ، لذلك كان المتصرف يتسلم أوامر الحكومة المركزية في استانبول بمعاملتهم والاماكن الاخرى التي تمتنع عن تقديم العسكر بحزم بالغ واستعمال العنف بما في ذلك الحرق والنهب(٣٣).

وفيما يتعلق بالطوائف ، فقد أقرت الادارة العثمانية سياسة المساواة التي بدأتها الادارة المصرية ، وتبناها السلطان عبدالمجيد في خطي كلخانة ١٨٣٩ والتنظيمات الخيرية ١٨٥٦ .

فأشركت رؤساء الطوائف المسيحية واليهودية في مجالس الادارة المحلية في لواء القدس، ورغم ان تمثيل هذه الطوائف لم يكن يتناسب مع عددها الحقيقي فانه كان لا يخلو من فائدة لها(٣٤).

وهكذا لم يمنع فساد الجهاز الاداري وضعف الجهاز العسكري في لواء القدس الدولة من الاستمرار في محاولاتها الرامية لاثبات وجودها وفرض هيبتها، واستمرت في تطبيق سياستها المركزية بعد اعلان لواء القدس في عام ١٨٧٤ متصرفية مرتبطة بالعاصمة مباشرة.

تشكيل متصرفية القدس وتقسيماتها الادارية

وردت اول إشارة لتشكيل متصرفية القدس في الوثائق العثمانية في عام ١٨٧٤، « قدس شريف متصرفلغي اداره مستقله در »(٣٥) — متصرفية القدس الشريف ذات الادارة المستقلة — وقد حافظت متصرفية القدس على حدودها الادارية حتى آخر العهد العثماني فتألفت من اقضية القدس ويافا والخليل وغزة باستثناء الفترة (حزيران ١٩٠٦ — تموز ١٩٠٩) عندما ألحق بها قضاء الناصرة بعد فصله عن لواء عكا التابع لولاية بيروت(٣٦) استجابة من الدولة العثمانية لطلب الدول الاوروبية بشأن تسهيل زيارة الحجاج والسياح الاجانب للاماكن المقدسة الموجودة في القضاء لذلك وضعت الدولة الاماكن الدينية المسيحية في وحدة ادارية لاعفاء الرعايا الاجانب من الحصول على تذاكر مرور خاصة لزيارة قضاء الناصرة. اما التقسيمات الادارية في المتصرفية فقد كانت في تغيير مستمر في مشتملات الاقضية الرئيسية وهي القدس ويافا وغزة والخليل. وفي اواخر عام ١٨٩٩ خولت الدولة متصرف القدس تشكيل قضاء جديد في جنوب المتصرفية، فشكل قضاء بئر السبع، الذي كان جزءا من قضاء غزة، وعهد بادارة القضاء الجديد لقائمقام تكون اقامته الدائمة في بئر السبع، وقد ارتبط تشكيل قضاء جديد في بئر السبع بموضوع الخلاف على الحدود الجنوبية مع مصر(٣٧) وقد أثار اجراء الدولة هذا مخاوف القنصل البريطاني في القدس(٣٨) ثم تطورت الامور بعد ذلك الى ان نشب الخلاف بين بريطانيا والدولة العثمانية في مارس ١٩٠٦(٣٩) ولكن الحكومة العثمانية سرعان ما تراجعت عن موقفها من مسألة الحدود وتم الاتفاق على تعيين لجنة تقوم برسم خط الحدود فكان ان رسمت الحدود بخط يبدأ من طابه على خليج العقبة وينتهي بالقرب من رفح(٤٠).

والى جانب اهتمام الدولة بموضوع الحدود قصدت ايضا السيطرة على البدو في جنوب المتصرفية والاستفادة من الضرائب وربما استهدفت ايضا تحضير البدو(٤١) ويبدو ان هذه الاسباب مجتمعة افضت الى تشكيل قضاء بئر السبع. وكانت الحدود الثابتة لمتصرفية القدس منذ تشكيلها ١٨٧٤ وحتى نهاية العهد العثماني ١٩١٨ على النحو التالي: من الشمال: خط متعرج يفصل بين المتصرفية ولواء نابلس التابع لولاية بيروت ويبدأ من مصب نهر العوجا في البحر المتوسط ثم يتجه شرقا مارا بقرية سنجل حتى ينتهي بالقرب من اريحا على نهر الاردن. من الغرب: البحر الابيض المتوسط. ومن الجنوب: خط مستقيم يبدأ من نقطة في منتصف الطريق بين غزة والعريش على البحر المتوسط وينتهي بالعقبة. ومن الشرق: امتداد نهر الاردن والبحر الميت ووادي عربه الذي يصل العقبة بالبحر الميت(٤٢). وهكذا فان ما عرف بفلسطين بعد الحرب العالمية الاولى لم تشكل وحدة ادارية قائمة بذاتها في اثناء الحكم العثماني بل كانت عبارة عن الاجزاء الجنوبية (الوية عكا ونابلس) من ايالة صيدا اولا ثم ولاية سورية ثانيا ثم ولاية بيروت فيما بعد بالاضافة الى متصرفية القدس.

اما الجهاز الاداري في متصرفية القدس، فقد اوجدت الدولة العثمانية في مدينة القدس جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية التي توجد عادة في مراكز الولايات بينما احتفظت اقضية لواء القدس بأجهزتها الادارية التي كانت موجودة فيها قبل عهد المتصرفية. وقد تألف الجهاز الاداري في مركز المتصرفية من المتصرف والمحاسب ومدير الامور الاجنبية ومدير المعارف ومدير الزراعة والتجارة ومدير الدفتر الخاقاني (الطابو) ومدير الاوقاف

ومدير قوة الامن ومدير النافعة وعمل في معية كل مدير عدد من الموظفين . اما الجهاز الاداري في القضاء فتالف من القائمقــام ومدير مــال القضاء وعدد من الكتاب باشراف قائمقام القضاء . وقد اتصف الجهاز الاداري في الناحية بالبساطة والخلو من التعقيد ، وكانت وظيفة مدير الناحية نشر الانظمة والقوانين في القرى التابعه لناحيته ، واوجدت الدولة العثمانية في كل قرية مختارا او اكثر من ابنائها لمساعدة رجال الحكومة في تحصيل الاموال الاميرية . وهكذا كان النظام الاداري في الدولة العثمانية مستوفيــا للشروط الضرورية لادارة البلاد على نحو حسن ، ولكن النقص كان كبيرا في الجهاز الاداري الذي سلمت اليه ادارة دفة الحكم والنظام في الولايات العثمانية . والى جانب جهاز الموظفين اوجدت الدولة بعد عام ١٨٦٤ عددا من مجالس الادارة المحلية التي اشترك الاهالي في عضويتها وهي : ــ مجلس المتصرفية العمومي ومجلس ادارة المتصرفية ومجلس بلدية القدس وجميعها في القدس ومجالس ادارة الاقضية والمجالس البلدية في كل من يافــا والخليل وغزة وبئر السبع ومجالس اختيارية القرى في قرى المتصرفية المختلفة . لكن مجالس الادارة المحلية في متصرفية القدس لم تكن ذات نفع كبــير للسكان وبخاصة الفلاحين بسبب عدم فاعلية المجالس نفسها نتيجة سيطرة السلطة التنفيذية عليها سواء كان ذلك بالاشتراك في عضويتها او بالتقليل من فائدتها عن طريق انتقاص صلاحياتها والتلاعب في الانتخابات لضمان نجاح صنائعها . وبسبب احتكار العائلات المتنفذة ممثلة بالعلماء والاعيان لعضوية المجالس المحلية في القدس ومراكز الاقضية واهتمامها بالدفاع عن مصالحها واهمال مصالح الاكثرية حتى مجالس اختيارية القرى لم تخل من سيطرة اغنياء الفلاحين الذين بدلا من الاستناد الى الصلاحيات التي منحتها الدولة لهم بحسن توزيع الاموال الاميرية على الفلاحين ، كانوا يتواطأون مع الملتزمين والمحصلين مقابل اعفائهم من الاموال الاميرية باضافتها علــى فقراء الفلاحين علــى ان يطلق مجلس الاختيارية يد الملتزم في تحصيل الاموال الاميرية كيفما يريد .

ولعل من المفيد هنا تبيان الدور الذي لعبه ابناء العائلات المتنفذة من المسلمين في مجتمع المتصرفية . ضم مجتمع المدن الرئيسية في المتصرفية عددا من العائلات المتنفذة التي نال كثير من اعضائها خبرة في شؤون الادارة المدنيــة بسبب اشتغالهم كموظفين في دوائر الحكومة المحلية وكانت جميع هذه العائلات من المسلمين الذين شكلوا اكثرية سكان المتصرفية(٤٣) وعلى الرغم من وجود عدد من الموظفين الاتراك فقد مارس ابناء العائلات المتنفذة تأثيرا كبيرا في تسيير الامور الادارية . وقد عرف ابناء هذه العائلات من الوجوه والاعيان والمشتغلين في دوائر المتصرفية (بالافندية) لانهم شغلوا مناصب القضاء والافتاء ونقابة الاشراف بالاضافة الى مناصب الادارة المحلية .

ومن أسباب سيطرة هذه العائلات على الحياة الاجتماعية في المتصرفية انتسابها الى الاشراف ذلك انها في الاصل جاءت من الحجاز ثم استقرت في مدن المتصرفية كالقدس والخليل وغزة . وقد استغلت العائلات المتنفذة تحدرها من النسب الشريف في احراز مركز ديني مرموق بين السكان من ناحية وفي نيل عطف الحكام وانعاماتهم التي تمثلت باقطاعهم مساحات من الاراضي من ناحية أخرى . وقد تثبت ذلك كله بسبب المامهم بقسط من التعليم الديني الذي كان سائدا آنذاك ، مما اتاح لهم فرصة شغل وظائف الحكومة المحلية لا سيما سلك القضاء والافتاء والتدريس في المدارس الدينية ، واستغلت العائلات نفوذها لدى الدولة لتمارس نفوذها على الفلاحــين مستغلة سوء الاحوال الاقتصادية وعسف الدولة وشدتها في تحصيل الضرائب من الفلاحين وعدم رغبتهم في تسجيل اراضيهم باسمهم خوفا من دفع ضرائب اكثــر وخوفــا من التجنيد الاجباري لتضع يدها على اراضيهم الزراعية وتسجيلها باسمها ، وبذلك تمتعت بأسباب القوة والنفوذ عندما تمكنت من جمع مقومات الزعامة ، الشرافة والعلم والمال . وبحكم المركز القوي الذي تمتعت به هذه العائلات سنوات طويلــة بسطت نفوذهــا على السكان

المسلمين وحمايتهــا على الطوائف غير الاسلامــية فكان بعض العائلات وثيق الصلة بطوائف الروم واللاتين والارمن ، لذلك كان لا يبت في نزاع بين طائفة واخرى او بين افراد الطائفة نفسها دون توسط العائلة المتنفذة صاحبة الحق المكتسب في الحماية في موضوع الخلاف كما تولى بعض اعضاء الاسر المتنفذة في القدس حماية المصالح الطائفية امام الحكومة المحلية والدفاع عنها في المجالس الادارية المختلفــة ، فكان لكل دير من يحميه ، كما وجد من بين ابناء العائلات من يدافع عن مصالح اللاتين ومن يتصدر لحماية بعض المؤسسات الاجنبية في القدس(٤٤) وكما هو الحال في القدس وجد في غزة والخليل ويافا عائلات اسلامية متنفذة تحدرت من الاشراف ، وعائلات اخــرى من اصحــاب الوجاهة والثراء ضاعت انسابها بتوالي الاجيال(٤٥) وقد مارست جميعها بحكم مركزها الاجتماعي والاقتصادي نفوذا على أصحاب الحرف والعمال وصغار التجار في المدن وعلى الفلاحين في الريف وعلى البدو احيانا واستغلت ما لها من نفوذ لاضعاف الحكم المركزي(٤٦).
اما العلاقة بين فلاحي المتصرفية وكبار الملاك فقد اتصفت بالسيطرة والاستغلال فقد عمل الفلاحون اجراء لديهم في الارض(٤٧) وكانت عقود الايجار تتم مقابل جزء عيني من الحاصلات على اساس المزارعة اي ان المالك يقدم الارض وربما البذار والمستأجر يقدم العمل الزراعي ثم تقسم الحاصلات بينهما حسب الاتفاق ، وربما يتفقون على دفع اجر نقدي او عيني محدد او مقطوع . وغالبا ما كان يرث الفلاحين ابناؤهم واحفادهم في المزارعة كما يخلف الملاك ورثتهم في الملكية(٤٨). اما العلاقة بين الفلاحين الذين كانت تراهم ملكا لهم واعيان المدن فقد كان لكل قرية في قضاء القدس واحد او اكثر من افندية القدس لحماية مصالحها والدفاع عن افرادها لدى دوائر الحكم في المتصرفية مقابل تقديم هدايا نقدية او عينية الى الافندي وتزويد منزله في المدينة بالحبوب والزيت وغيرها من المواد الغذائية(٤٩). وما قيل عن افندية القدس ينطبق علــى متنفذي واعيــان مــدن المتصرفية الاخرى . ففي قضاء غزة كان الفقر ظاهرة عامة حيث انحصر معظم الثروة الزراعية في أيدي عدد قليل من العائلات المتنفذة،كما أنتشر الربا في الاوساط الغنية،فكان على الفلاح او البدوي المضطر لشراء بذار الارض او القوت الالتجاء الــى الاغنيــاء فيقرضونه حتى يحين موسم الحصاد بفائدة تصل الى ٤٠ ٪(٥٠). ثم جاءت الحركــة الصهيونية لتزيد من سوء حال الفلاح وافقاره فاستولت على أراضيه وطردته منها فعمل اجيرا او مزارعا لدى أصحاب الاملاك فقد أدت الهجرة اليهودية الكثيفة في الربع الاخير من القرن التاسع عشر الى ازدياد عدد الفلاحين العرب الذين لا يملكون الارض .
ولما كان الباحث في تاريخ متصرفية القدس في الربع الاخير من القرن التاسع عشر لا يستطيع اغماض العين عن ظاهرة جد خطيرة نجمت عنها نتائج بالغة الاهمية ليس في متصرفية القدس فحسب بل في الوطن العربي كله، ولا زال يعاني من نتائجها ، أقصد الظاهرة الخطيرة الهجرة اليهودية التي اخذت تتدفق على المتصرفية في الثمانينات مــن القرن التاسع عشر ثم نشأ عنها استيطان زراعي يهودي استهــدف الاستيلاء علــى الارض واقامة المستعمــرات عليهــا مما ضاعف في أضرار الهجــرة وخطورتهــا على عرب متصرفية القدس والالوية الجنوبية من ولاية بيروت ، فقد أحس العرب في تلك المناطق التي لا تربطها وحدة ادارية بالخطر الذي يتهدد وجودهم في وطنهم بعد فترة وجيزة من التوسع في اعمال الاستيطان اليهودي فقاوموا الهجرة والاستيطان بوسائلهم المحدودة المتوفرة لديهم آنذاك . وتنادوا لتوحيد الجهد والصف لوضع حــد للخطــر الصهيوني العنصري ، وهكذا ادت وحدة الهم والاحساس بالخطر المشترك الذي استهدفهــم الى جمعهم في قضية واحدة . وكانت النتيجة الحتمية لمواجهة التحدي الصهيوني بــــروز الشخصية الفلسطينية .

الهجرة اليهودية

سجلت الهجرة اليهودية بعد عام ١٨٨١ بداية فترة جديدة وحاسمة فقد اغتيل في ذلك

العام الكسندر الثالث قيصر روسيا ونتيجة لاشتراك عناصر يهودية باغتياله قامت مذابح تلتها هجرة جماعية واسعة من روسيا واوربا الشرقية نحو الغرب ووصل فلسطين في البداية عدد قليل من المهاجرين(٥١) وكان من بينهم عدد من الشباب الصهيوني(٥٢) معظمهم من الطلاب الجامعيين الذين انتظموا في حركة (بيلو) التي تأسست في الاستانة في ١٨٨٢ وهي الاحرف الاولى بالعبرية لجملة في التوراة تقول « يا بيت يعقوب تعال ودعنا نسير »(٥٣) وبلغ عدد المهاجرين اليهود في فلسطين في تلك السنة حوالي (٣٠٠٠) يهودي وكان من أهم نتائج حركة « بيلو » وحركة جمعية « محبو صهيون » الشروع في انشاء مستعمرات يهودية جديدة(٥٤) كما شهدت فلسطين في اعقاب فشل الثورة الروسية في ١٩٠٥ موجة جديدة من الهجرة بسبب الاضطهاد الذي رافق فشل الثورة ، وكان من بين المهاجرين عدد من الشباب الصهيوني جاءوا فلسطين يحدوهم الامل والتصميم لبناء وطن لهم فيها .

فقد تمكن هؤلاء في سنة ١٩٠٩ من تأسيس اول مستعمرة لهم « دجانيا » بالقرب من طبرية(٥٥). وقد تضاعفت اعداد اليهود في فلسطين خلال الفترة (١٨٨٢ — ١٩٠٠) فبينما كان عددهم (٢٤،٠٠٠) في عام ١٨٨٢ قفز الى (٥٠،٠٠٠) في عام ١٩٠٠ ثم بلغ (٨٥،٠٠٠) في عام ١٩١٤ . بعد ان كان لا يتجاوز (٩،٠٠٠) يهودي في عام ١٨٣٩ .

اما عدد المستوطنين اليهود في المستعمرات فقد قفز خلال ثلاثة عقود من الزمن من ٥٠٠ في عام ١٨٨٢ الى حوالي ١٢،٠٠٠ في عام ١٩١٤ اي أنه تضاعف ٢٤ مرة(٥٦).

اما موقف الدولة العثمانية من الهجرة اليهودية الى فلسطين فقد اتصف بالمعارضة منذ بدأت الهجرة تأخذ طابعا جديا فعندما طلبت جمعية « محبو صهيون » في ابريل ١٨٨٢ من القنصل العثماني العام في أوديسا منح المهاجرين اليهود سمات دخول الى الامبراطورية العثمانية بغرض الاستيطان في فلسطين لفت عدد المهاجرين الكبير انتباه القنصل العثماني فأبرق الى الباب العالي سائلا تعليماته حول الموضوع، فردت الحكومة العثمانية في ٢٨ ابريل ١٨٨٢ بعدم السماح لليهود بالاستيطان في فلسطين ، ولكن في وسعهم الاستيطان في ولايات الدولة الاخرى ، شريطة ان يكونوا رعايا عثمانيين وان تطبق بحقهم القوانين العثمانية(٥٧).

ثم قامت الدولة العثمانية بتنفيذ قرار منع هجرة اليهود الى فلسطين فأبرقت في ٦/٢٩/ ١٨٨٢ الى متصرف القدس تطلب منه عدم السماح لليهود الذين يحملون جنسيات روسيا ورومانيا وبلغاريا من الدخول الى المتصرفية . كما أبلغت البعثات الدبلوماسية لدى الباب العالي رسميا بقرار مجلس الوكلاء العثماني القاضي بمنع اليهود الروس من استيطان فلسطين(٥٨). وفي شباط ١٨٨٧ وصلت أوامر الباب العالي الى حكومة المتصرفية بمنع جميع اليهود من الاقامة في القدس خاصة وفي فلسطين عامة على ان يسمح لهم بدخول البلاد بقصد الحج لفترة محدودة ينبغي عليهم مغادرة البلاد بعدها تمشيا مع قرار الباب العالي الذي استهدف وضع حد لتيار الهجرة اليهودية الذي اخذ يتدفق على فلسطين ، وجاء ذلك القرار بعد أن تحقق الباب العالي من الخطر الذي يكمن وراء استيطان اليهود باعداد كبيرة في فلسطين(٥٩) وكان هناك شعور لا يستهان به من عدم الاطمئنان قد ساور تفكير السلطان عبد الحميد بسبب هجرة اليهود الواسعة الى فلسطين في غضون السنوات التي سبقت المنع وما يرافق تلك الهجرة من حقوق وامتيازات لليهود كرعايا اجانب (٦٠) لذلك كله رغبت السلطات العثمانية وقف تدفق الهجرة اليهودية .

وتشددت الدولة العثمانية في موقفها نظرا لازدياد الهجرة اليهودية رغم قرارات المنع فأرسلت الى متصرف القدس في آب ١٨٩٣ تعليمات جديدة تقضي بعدم السماح لاي من اليهود الاجانب بالبقاء في المتصرفية بعد انتهاء المدة المقررة للزيارة — ثلاثة أشهر — وباشرت سلطات ميناء يافا بوضع صعوبات امام اليهود المهاجرين من جميع الجنسيات

بما فيهم اليهود الانكليز(٦١). ولكن حدث موقف جديد في عام ١٨٩٦ عندما سعى هرتزل للاتصال بالسلطان عبدالحميد منذ اوائل ايار ١٨٩٦ محاولا ايجاد تفاهم عثماني يهودي.
وقد جوبه هرتزل بالرفض الصريح من السلطان في بدايه اتصالاته ، لكنه واصل جهوده الى ان تمكن من مقابلة السلطان للمرة الاولى والاخيرة في ١٩٠١/٥/١٨ بعد اكثر من خمس سنوات على بدء محاولات الاتصال . ودار الحديث بينهما حول مشاكل الدولة الاقتصادية وتصفيه الدين العام وما يمكن لهرتزل ان يقدم من مساعدات مالية وفي ختام المقابلة طلب هرتزل تصريحا لمصلحة اليهود وعرضا مفصلا للوضع الاقتصادي ولمشروع تصفية الدين(١١) ثم استمرت الاتصالات بعد ذلك بين هرتزل وعزت باشا العابد ـ سكرتير السلطان ـ وابراهيم بك ـ ترجمان السلطان ـ وتركزت المباحثات حول حاجة الدولة الى اربعة ملايين جنيه خلال فترة قصيرة(٦٢) وفي شباط ١٩٠٢ تلقى هرتزل دعوة من ابراهيم ـ ترجمان السلطان ـ لزيارة استانبول حيث ابلغ بواسطة عزت باشا قرار السلطان غير المشجع وهو ان السلطان مستعد ان يفتح الامبراطورية لكل اليهود الذين يصبحون رعايا عثمانيين . اما المناطق التي سيسكنون فيها فان الحكومة هي التي تعينها كل مرة على حدة وستستثنى فلسطين منها ، ولكن هرتزل رفض اي وثيقة لا ذكر لفلسطين فيها وانه لا يقبل الا بالهجرة غير المقيدة(٦٤).
ولم ييأس هرتزل من قرار السلطان السلبي بل ظل يلح على مواصلة الاتصال مع المسؤولين العثمانيين ، لكنه لم يجد اذنا صاغية على محاولاته . وهكذا ظل السلطان عبد الحميد (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩) طيلة سنوات حكمه عقبة كاداء في وجه المشاريع اليهودية وبخاصة الصهيونية منها في فلسطين بفضل تأثير بعض رجال حاشيته الهامين من العرب ، وحرص السلطان على الترويج لسياسته الاسلامية من ناحية اخرى . وينبغي ان نضيف الى ذلك الشكوك التي ساورت السلطان بشأن النوايا الصهيونية والتي كانت قوية جدا ، فقد أدت هذه الاسباب مجتمعة لان يرفض السلطان جميع اغراءات الصهيونية المالية . واذا فشلت محاولات الحركة الصهيونية مع السلطان عبد الحميد، فقد واصلت مساعيها مع جمعية الاتحاد والترقي التي جاءت الى الحكم بعد ثورة ٢٣ تموز ١٩٠٨ وتمكنت من تحقيق قسط يعتد به من النجاح بفضل المساعي التي بذلتها عناصر في الحكم من اليهود الدونمه الذين تستروا بالاسلام ولعبوا دورا بارزا في الثورة على حكم السلطان عبد الحميد(٦٥) .
لذلك رحبت الاوساط الصهيونية بالثورة وأسست مكتبا لها في الاستانة باسم (مكتب فلسطين) وفي مجلس المبعوثان العثماني طالب احد مبعوثي القدس بفعالية قرارات منع الهجرة اليهودية فاعيد العمل بالقيود التي فرضتها حكومة السلطان عبد الحميد في أيلول ١٩٠٩(٦٦). وعندما جاءت حكومة الحرية والائتلاف الى الحكم في صيف عام ١٩١٢ تساهلت مع الحركة الصهيونية بسبب حاجتها الماسة الى الاموال لتدعيم خزينتها بعد حروبها مع دول البلقان وعندما عاد الاتحاديون الى الحكم في مطلع عام ١٩١٣ وازاء وطأة الدين والحاجة الماسة الى الاموال الغى الاتحاديون تقييد الهجرة اليهودية في خريف ١٩١٣(٦٧). وفي اذار ١٩١٤ الغيت القيود المفروضة على تملك اليهود للاراضي في فلسطين ، وبذلك اختفت القيود التي فرضتها حكومة السلطان عبد الحميد للوقوف في وجه الهجرة اليهودية(٦٨).
وهكذا لم تنجح الجهود التي بذلتها الدولة العثمانية في صياغة قرارات منع الهجرة والجهود التي بذلها بعض متصرفي القدس لتنفيذ تعليمات المنع وكل ما استطاعت تلك القرارات فعله كان اعاقة الهجرة اليهودية بعض الشيء وعرقلة مساعي اليهود لشراء الاراضي ذلك ان الحكومة المركزية ومتصرفي القدس وولاة بيروت غلبوا على أمرهم للاسباب التالية : اولا ، مداخلات السفراء الاجانب في الاستانة والقناصل الاجانب في القدس وبيروت الذين تمسكوا بحقوق الامتيازات واعاقت احتجاجاتهم تنفيذ قيود الهجرة

ضد اليهود واضعفت فعاليتها . ثانيا ، فساد الجهاز الاداري في متصرفية القدس وولاية بيروت وارتشاء الموظفين العثمانيين حتى الكبار منهم واستمرار اليهود في استخدام سلاح الرشوة . ثالثا ، محاولات اليهود المستمرة للتملص من القيود المفروضة عليهم بالتحايل عليها بالتجنس بالجنسية الانكليزية او الامريكية بعد التخلي عن الجنسية الروسية او بالنزول في موانىء اخرى على الشاطىء السوري ثم التسلل الى فلسطين برا .

الاستيطان اليهودي

بدا الاستيطان اليهودي في فلسطين على اسس استهدفت تحويل فلسطين الى وطن يهودي وتمثلت بامتلاك الاراضي وانشاء المستعمرات عليها واحياء اللغة والثقافة العبرية . وقد تمكن اليهود في اوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر من ايجاد ثماني مستعمرات زراعية في فلسطين ، خمس منها في متصرفية القدس وثلاث في لواء عكا التابع لولاية بيروت . ولم يتجاوز مجموع المستوطنين فيها الف نسمة(٦٩) . وقد لاقت هذه المستعمرات لا سيما تلك التي في ضواحي يافا صعوبات محلية ومعارضة السلطات العثمانية(٧٠) كما تلقى معظمها مساعدات مالية من البارون ادموند دي روتشيلد الذي اهتم بها منذ البداية لدوافع دينية وخيرية(٧١) فقد كان عدد المستعمرات المكتفية ذاتيا، والتي لا تتلقى مساعدات حتى عام ١٨٩٣ لا يزيد عن مستعمرتين(٧٢) .

وبعد أن لمست الحركة الصهيونية عدم نجاح الجهود التي بذلت لتأسيس المستعمرات الزراعية في فلسطين خلال الفترة (١٨٨٢ — ١٨٩٧) على الرغم من الاعانات المادية السخية التي قدمها اغنياء اليهود في اوروبا لاسباب منها ان كثرة من اليهود وجدت فرصة جديدة للهجرة الى الولايات المتحدة والارجنتين ذلك أن الهدف الذي كانت تسعى الصهيونية لتحقيقه وهو بناء الامة اليهودية في فلسطين لم يكن واسع الانتشار بين يهود أوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، بالاضافة الى عدم التنسيق بين جمعيات الاستيطان المختلفة والتي تأسس قسم منها بمجهودات فردية فشلت في تحقيق الاكتفاء الذاتي للمستعمرات نظرا للصعوبات التي واجهت مشاريعها .

وفي سبيل الاسراع بالاستيطان المنظم عملت الحركة الصهيونية على ايجاد الاجهزة والادوات التي كان الهدف منها تعميم عملية الاستيطان وتمويلها والاشراف عليها والتأكد من أنها لن تلاقي مصير التجارب التي سبقتها(٧٣) . ومن أهم اجهزة الاستيطان الصهيوني الوكالة اليهودية ، والصندوق القومي اليهودي «الكيرن كايمت» ، والصندوق التأسيسي اليهودي « الكيرن هايسود » ، والمصرف اليهودي للمستعمرات والشركة الانكليزية الفلسطينية وشركة تطوير الاراضي الفلسطينية .

وقام بادارة المستعمرات اليهودية مجلس منتخب من أصحاب الاملاك تألف من سبعة أعضاء ، رأس احدهم المجلس وتولى آخر الامور الكتابية فيه . وكانت وظيفة المجلس القيام بكافة احتياجات المستعمرة ، ووجد الى جانب المجلس « المختار » وهو رئيس المستعمرة وتقاضى راتبا شهريا ، ووصف احد الكتاب العرب المعاصرين — محمد رفيق — للمستعمرات اليهودية في فترة ما قبل الحرب العالمية الاولى صلاحيات المختار بعد زيارته لمستعمرة « بتاح تكفا » : « ... وهو لا يرضى بأقل وسيلة او سبب يخل بالشكل العبراني في ملبس ، فهو الحاكم والآمر والمالك الوحيد لهذه القضية تحت اسم مستعار ، ويتعذر على أي شخص غريب كان أن يعيش او يتحرك في القصبة ما لم يكن باذن المختار وعلى علم منه ، وليست هذه الحالة خاصة بملبس وحدها بل هي عامة في جميع المستعمرات اليهودية » . ثم وصف الروح العبرية القوية في المستعمرة « ... لا يدور على الالسنة بعناد تام الا كلمات عبرانية ... فلا شيء في جميع الاطراف غير العبرانية ... الاوجه جميعها عبرانية »(٧٤) .

وذهبت الحركة الصهيونية الى ابعد من ذلك فكانت مستعمراتها شبه حكومة لها دوائر

للادارة والمالية والزراعة والتعليم(٧٥)، كما كان لها في مستعمراتها محاكم ومجالس اشتملت على القضاة والشهود وقوى التنفيذ والادارة(٧٦). ويستأنف المواطنون فيها مشاكلهم الكبرى لدى هيئات الاستيطان الصهيوني كي لا يرجعوا الى الحكومة العثمانية في شيء من الخلافات التي تقع بينهم . وقد أحس السكان العرب في يافا بذلك كله فأبرقوا في شباط ١٩١٤ الى الصدر الاعظم يبلغونه ان الصهيونية في يافا «حكومة ضمن حكومة» تعتقل الاهالي في مدرسة ودار بلدية تل ابيب وتعاقبهم بالضرب والسجن(٧٧).

ولكن على الرغم من مقاومة السكان العرب ورفض السلطات العثمانية للوجود الاستيطاني اليهودي في فلسطين تمكن اليهود في عام ١٩١٤ من انشاء ٤٧ مستعمرة موزعة على النحو التالي : (٢٢) مستعمرة في السهل الساحلي (٧) مستعمرات في السهل الجنوبي (٦) مستعمرات في الغور (٥) مستعمرات في الجليل الاعلى وحوض الحولة (٥) مستعمرات في منطقة الكرمل ومرج ابن عامر (٢) مستعمرة في جبال القدس. وقد قسمت جميع هذه المستعمرات (١١٦٩٩٠) يهوديا(٧٨). كما بلغت مساحتها (٣٢١،٠٥٧) دونما(٧٩).

الحركة العربية

لم ينفرد عرب المتصرفية بتشكيل جمعيات او احزاب تطالب بالاصلاح خاصة بهم . بل اشتركوا مع غيرهم من عرب الولايات العثمانية في تأسيس الجمعيات ، والاحزاب المختلفة ، ذلك ان الاحساس بالانتماء الى امة عربية واحدة كان اقوى من الاحساس بالانتماء الى وحدة ادارية او جغرافية معينة . ويعود ذلك الى وحدة الشعور القومي بين العرب والى وحدة الولايات العربية تحت الحكم العثماني(٨٠). وهنا تكمن صعوبة دراسة الحركة العربية في العهد العثماني على أساس اقليمي لصعوبة الفصل بين الاتجاهات السياسية العربية وعدم استطاعة حصر اي اتجاه منها بوحدة ادارية معينة، لكن ذلك لا ينفي اهتمام الولايات العربية بمشاكلها الخاصة الى جانب دورها في الاسهام في الحركة العربية القومية .

وقد أسهم عرب المتصرفية في المطالبة بالحقوق العربية من الاتحاديين ونالوا نصيبا من اضطهادهم قبيل الحرب العالمية وفي انشائها فاصابهم ما أصاب اخوانهم عرب الشام من اضطهاد ونفي وتشتيت . على أن نشاط متصرفية القدس السياسي لم يكن كافيا ، ربما لانشغالها في المسألة الصهيونية ، لذلك وجهت جريدة « المفيد » في بيروت نقدا عنيفا لاعيان المتصرفية وطلبت منهم التشبه باهالي بيروت والمطالبة بالاصلاح(٨١). ومما يؤيد ذلك قول يوسف العيسى (محرر جريدة فلسطين) في تعقيب له على نقد « المفيد » من « ان لواء القدس لا تهمه السياسة ولا يكترث بالاحزاب »(٨٢). لكن ذلك لا ينفي وجود بعض الانصار او المعارضين لهذا الاتجاه او ذاك . فقد انقسم بعض الاعيان والمتنفذين في متصرفية القدس الى مؤيد لجمعية الاتحاد والترقي ومؤيد لحزب الحرية والائتلاف . كما استجاب بعض اعيان المتصرفية لدعوة جريدة « المفيد » لهم في مطلع عام ١٩١٣ فعقدوا بعض الاجتماعات للبحث في موضوع الاصلاح .

وفي ربيع ١٩١٣ برزت ظاهرة على جانب كبير من الاهمية وهي الاعلان عن تشكيل جمعيات فلسطينية في انحاء متفرقة من الدولة العثمانية ، ونستطيع القول ان الاحساس بالخطر الصهيوني المشترك الذي استهدف العرب في متصرفية القدس والاجزاء الجنوبية من ولاية بيروت ، والاحساس بضرورة توحيد الجهود لمقاومته ، كان وراء تشكيل هذه الجمعيات التي عملت على ابراز الشخصية الفلسطينية قبل الحرب العالمية الاولى ، على الرغم من عدم وجود وحدة ادارية او جغرافية سابقة تميز عرب فلسطين عن غيرهم من عرب بلاد الشام .

ومع الاحساس ايضا باشتداد الخطر الصهيوني ، لا سيما بعد احجام المؤتمر العربي في باريس (حزيران ١٩١٣) عن التعرض مباشرة لموضوع الهجرة اليهودية الى فلسطين

دعا نجيب نصار (محرر جريدة الكرمل) الى عقد « مؤتمر لا صهيوني » في نابلس يضم جميع الفلسطينيين ردا على المؤتمر الصهيوني الحادي عشر الذي كان متوقعا عقده في فينا في ايلول ۱۹۱۳ . ووجدت دعوة نصار تجاوبا في أوساط المثقفين من ابناء فلسطين ، فأخذنا نسمع عن جمعية للشبيبة الفلسطينية في الاستانة تؤيـد عقد المؤتمر الفلسطيني لمقاومة الصهيونية(۸۳) . كما لاقت تأييدا من بعض المتنورين في متصرفية القدس(٨٤) .
واستمر نصار في الدعوة الى ابراز الشخصية الفلسطينية ، وتمييزها عن غيرها وان فلسطين بما فيها من اعيان ومتعلمين تؤلف جامعة ـــ رابطة ـــ قومية قوية لا يصح معها ان تكون عالة على بيروت او دمشق او العراق ، وحتى على الحكومة العثمانية . ثم خلص الى القول : « ... ما لنا وللبيروتيين ، نحن الفلسطينيين على شفا جرف، فالخطر السياسي والاجتماعي والاقتصادي يهددنا من كل صوب ، والامة التي تنازعنا البقاء في وطننا برهنت على كونها امة حية قوية تعمل لنفسها وتعتمد على نفسها»(٨٥) . ولم يكف نصار عن الدعوة الى ابراز الشخصية الفلسطينية ، ففي شباط ١٩١٤ دعا اهـل فلسطين الى تاليف جامعة عربية فرعية في فلسطين تنبثق عن الجـامعة العثمانية :
« ... يكون هدفها انقاذ فلسطين من خطر الصهيونية بتأليف القلوب وجمع الكلمة » .
ثم حذر من انه اذا تألفت جامعة غير عربية في فلسطين ـــ يقصد الصهيونية ـــ هددت الجامعة العربية سياسيا واقتصاديا وبالتالي الجامعة العثمانية(٨٦) . وطلب ان تقوم الجامعة المقترحة بافهام العرب الاضرار التي ستلحق بهم من سيطرة الصهيونية على فلسطين ، وافهام الاتراك ان ضياع فلسطين لا يتفق مع مصالح الدولة العثمانية ، ثم دعا الفلسطينيين ان يأخذوا زمام أمورهم بأيديهم قائلا : « ... وليعلم الفلسطينيون ان كل من يهمل شؤونه اهملته الناس»(٨٧) . ويرى نصار ان الواجب يحتـم علـى الفلسطينيين مقاومة الصهيونيين واخراجهم من البلاد لان هذا الواجب « اعظم واشرف من واجب الصهيونيين المتمثل باخراج الفلسطينيين من ديارهم لانه دفع تعد ومنع ظلم»(٨٨) .
ولعل من المفيد ونحن بصدد بحث موقف عرب فلسطين من الهجرة اليهودية ان نتعرف على وجهات النظر(٨٩) التي كانت سائدة في اوساط متنوري المتصرفية والذين تفاعلوا مع الاحداث في تلك الفترة الحاسمة التي سبقت اعلان الحرب العالمية الاولى .
كان من رأي حافظ السعيد (مبعوث يافا ، واحد اعيانها ، وعضو حزب اللامركزيـة ومن انصار حزب الحرية والائتلاف) وهو هنا يتبنى رأي اللامركزية في موضوع الهجرة « ... انني أرى ان الهجرة الصهيونية قد تكون مضرة وقد تكون غير مضرة ، فان كانت مربوطة بقيود وشروط تتكفل بدفع الضرر فلا بأس منها كأن تنظر الحكومة لمقدار نفوس فلسطين ، سيما لواء القدس فيها ومقدار سعة الاراضي وتنظر لمقدار الزايد فيها عن كفاية السكان ... فتسمح ببيعه للمهاجرين الذين يدخلون في التابعية العثمانية ... واما ان كان حبل الاستعمار ملقى على غارب المستعمر في الهجرة والعدد والمقدار فلا يبعد والحالة هذه ان يستولي المستعمرون وهم متلبسون باجنبيتهم على اكثر الاراضي والتجارة ... فالظن اذا بأنهم ـــ الاهالي ـــ يستفيدون بمجرد النظر لاعمال جيرانهم الصهيونيين هو في رأيي ظن لا يتحقق وكلام لا معنى له » .
اما خليل السكاكيني (مدير المدرسة الدستوريـة في القدس ، ومـن اقطاب النهضة الارثوذكسية في المتصرفية) ، فانه يرى « ... الصهيونيون يريدون أن يملكوا فلسطين وهي قلب البلاد العربية ... ويقسموا الامة العربية الى قسمين يصعب معهما اتحادها وتضامنها » . واما فيض الله العلمي (مبعوث المتصرفية واحد اعيانهـا) فقد وصف الواقع المؤلم آنذاك بقوله « ... اذا دمنا على حالنا فلا بد ان يأتي يوم يصبحون فيه اهل البلاد ونحن غرباء عنها » . واما جميل الحسيني (من اعيان القدس المقيمين في الآستانة والمشتغلين في الحركة العربية) فكان من المعارضين للحركة الصهيونية ومن الداعين لمقاومتها ، « ... المسالة الصهيونية من امهات المسائل التي يجب علينا ان

نقاومها ونحاربها والحكومة تشد ازرها والاهلون جهلاء بسطاء » .
ولتوضيح الصورة اكثر نضيف الى ما سبق رأي جرجي زيدان (صاحب مجلة الهلال) في الحركة الصهيونية في اعقاب رحلة شاملة لفلسطين قام بها في عام ١٩١٤ ، وعاين على الطبيعة الاثار السيئة التي الحقتها الصهيونية بالفلاحين العرب(٩٠) « ... واما ما لا شك فيه من مستقبل تلك البلاد اذا ظلت على ذلك واليهود عاملون على ابتياع الارضين واستعمارها واهلها غافلون او متجاهلون وحكومتها ساكتة او مشغولة فلا يمضي زمن طويل حتى تصير كلها لليهود » . ويرى زيدان ايضا انه لا يمكن تلافي الخطر الصهيوني الا بالنسج على منواله من حيث استغلال الارض بالوسائل الحديثة وانقاذ الفلاح من المرابين. ثم يقول « ... وفي وسع الحكومة ان تفعل ذلك لكنها مشغولة مضطربة ، اما اعيان البلاد فمنصرفون الى المسائل السياسية والتنازع على الوظائف والنيابات او المطالبة بالاصلاح ، ولو صرفوا الهمة والجهد الى الناحية الاقتصادية لكان ذلك اقرب الى الوطنية والاستقلال » .
ومهما يكن من أمر فان الحكومة المركزية في العاصمة والحكومة المحلية في القدس فشلتا في تنفيذ سياسة السلطان عبدالحميد في منع الهجرة اليهودية لاسباب بعضها خارج عن أرادتيهما ، فاستمر التسلل اليهودي الذي تمكن من اقامة مستعمرات زراعية نشيطة اصبحت نواة لوجود يهودي في البلاد ، وقد رافق الهجرة اليهودية الكثيفة والتوسع في مشاريع الاستيطان اليهودي ازدياد الاحساس بالخطر الصهيوني العنصري فنشطت المقاومة الفلسطينية للمخططات الصهيونية في العهد الدستوري (١٩٠٨ — ١٩١٤) .

---

١ — تعتمد هذه الدراسة أساسا — والتي هي في الاصل جزء من رسالة قدمت الى كلية الاداب بجامعة عين شمس بالقاهرة لنيل درجة الدكتوراه في الاداب — في معظم فصولها على المادة الوثائقية المحفوظة في أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول . وتشمل السجلات والمعاملات والمخابرات الرسمية التي جرت بين الحكومة المركزية في العاصمة والسلطات المحلية في المتصرفية (١٨٤٠ — ١٩١٤) كما تعتمد ايضا على الوثائق البريطانية المحفوظة في مكتب السجلات العامة في لندن وتشمل التقارير والمخابرات التي رفعها القناصل الانكليز في القدس (١٨٤٠ — ١٩١٤) الى وزارة الخارجية في لندن والى السفارة البريطانية في استانبول.

٢ — على الرغم من اهمية فترة التنظيمات العثمانية في تاريخ الولايات العربية ، فانها لم تحظ من المؤرخين العرب بالعناية التي تتفق واهميتها ، كما لم يكن هناك توسط ولا اعتدال فيما كتبوا وبذلك حجبت عنا حقيقة الجهد الذي بذلته الادارة العثمانية لاصلاح الاوضاع القديمة ، وكان ذلك اكبر باعث لي على النهوض بدراسة تلك الفترة حيث أخرجت كتاب **الادارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ — ١٩١٤** قصدت به تصوير الاوضاع الادارية وابراز محاولات الدولة الاصلاحية في ولاية سورية على حقيقتها بعد ان عولت على دراسة تلك الفترة دراسة وثائقية مستفيدا من الاطلاع على المصادر الاصلية المستمدة من الوثائق الرسمية — كفرمانات السلاطين واوامر الولاة ورجال الحكم والمراسلات التي تبودلت بين هيئات الحكم في الولاية والحكومة المركزية في استانبول وسجلات المحاكم الشرعية والاوقاف وغير ذلك — كما قصدت ايضا بحث تلك الفترة بروح الاعتدال والانصاف وان اسجل الحقائق كما هي دون التحزب للترك او التعصب ضدهم . وكان جل اعتمادي في هذه الدراسة على الوثائق العثمانية المحفوظة في ارشيف رئاسة الوزراء في استانبول حيث امدتني بمعلومات جديدة وغزيرة حول حقيقة الادارة العثمانية في ولاية سورية ومتصرفية القدس خلال الفترة (١٨٤٠ — ١٩١٤) .

٣ — شكلت ولاية سورية في عام ١٨٦٤ بموجب نظام الولايات لتضم أيالتي الشام وصيدا القديمتين لكنها لم تحافظ على وحدتها الادارية الا مدة قصيرة حيث فصلت عنها متصرفية القدس سنة ١٨٧٤ . ثم لحقت بها ولاية بيروت في سنة ١٨٨٧ لتخابرا الباب العالي مباشرة ، ولكن ولاية سورية احتفظت باسمها الجديد حتى جلاء العثمانيين عنها في سنة ١٩١٨ .

٤ — كان الحكم المصري (١٨٣٢ — ١٨٤٠) قد اخذ في باديء الامر بتقسيم اداري جديد بعد الغاء التقسيمات الادارية العثمانية لبلاد الشام التي كانت ممثلة بايالات حلب والشام وطرابلس وصيدا ، بغية اقامة وحدة

ادارية وحكم مركزي فيها ، لكن ذلك لم يستمر طويلا حيث اضطر الحكم المصري بسبب اضطراب الامن في البلاد وتحت تأثير الثورات المستمرة الى اعادة التشكيلات الادارية العثمانية . انظر عبدالعزيز عوض : **الادارة العثمانية في ولاية سورية** ، ص ٦٤ .

٥ — كان لواء نابلس يلحق احيانا بلواء القدس نظرا للارتباط الجغرافي والاقتصادي بينهما ، فقد كان ميناء يافا التابع للواء القدس يعتبر الميناء الرئيسي لتجـارة لواء نابلس الذي لعب دور الوسيط التجاري مع السلط في الجهة الشرقية من نهر الاردن . وهذا ما يفسر وجود عائلات كثيرة من اصل نابلسي في مدينة السلط غير ان اضطراب اوضاع الامن في لواء نابلس كان يستدعي في بعض الاحيان التفكير في الحاقه بلواء بيروت كما حدث في عام ١٨٥٧ مثلا . P. R. O., F. O. 226/119, No. 32. Jerusalem 12, Aug. 1857. (تقرير من القنصل البريطاني في القدس الى وزارة الخارجية في لندن) . على ان الحاق لواء نابلس بالقدس كان معروفا في العهد العثماني الاول فقد عهد بلواء القدس ولواء نابلس معا الى الوزير عبدالله باشا والي الشام وامير الحج الشامي ، كما فوض متصرف القدس الوزير محمد باشا بالحاق لواء نابلس اليه مستقلا عن ايالة الشام لفترة قصيرة (١٨٠٢ — ١٨١٥) حيث عادت الدولة فألحقت لوائي القدس ونابلس بأيالة الشام من جديد . انظر ، ارشيف استانبول : تصنيف جودت ، داخلية ، وثيقة رقم ١٣١٦ في اواخر ذي الحجة ١٢١٢ هـ. ووثيقة رقم ٢٢٢٨ في محرم ١٢١٧ هـ. ووثيقة رقم ٢٣٦٠ في شوال ١٢٣٠ هـ.

٦ — سالنامه دولت عليه عثمانية ١٢٦٩ هـ. دفعه ٧ ص ٧٦ وسالنامه ١٢٧٢ هـ. دفعه ١٠ ص ٧٠ ، ١٠٢ .

٧ — سالنامه ولايت سورية ، ١٢٨٨ هـ. (دفعه ٣) ص ١٤٩ — ١٦٧ .

٨ — يستدل من التقسيمات الادارية في قضاء القدس (أسماء النواحي) على وجود عـدد كبير من عشائر الفلاحين فيه .

٩ — سليمان ابو عزالدين : **ابراهيم باشا في سوريا** ، ص ١٦٩ — ١٧٤ .

١٠ — اسد رستم : **الاصول العربية لتاريخ سورية** ، مجلد ٢ ، ص ١١٥ — ١٢٦ وانظر كتافاكو : **فتوحات ابراهيم باشا المصري** ، ص ٤٤ .

١١ — بولياك : **الاقطاع في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان** ، ص ٢٠١ .

١٢ — الجبرتي : **عجائب الاثار في التراجم والاخبار** حوادث شهر ذي الحجة ١٢٢٦ هـ. مجلد ٤ ، ص ١٣٨ ، وانظر حوادث شهر جمادي الاولى ١٢٢٩ هـ مجلد ٤ ص ٢٩٠ .

١٣ — اسد رستم : **المصدر السابق** ، مجلد ٢ ، ص ٣٥ — ٣٦ .

١٤ — Ma'oz, Moshe, *Ottoman Reform in Syria and Palestine.* (1840 - 1861). p. 12.

١٥ — جرت العادة في العهد العثماني الاول قبل عام ١٨٤٠ ان يأخذ الوالي مبالغ متطوعة من بطاركة الروم واللاتين والارمن ولم يقتصر الامر على الوالي بل اصبح المفتي ونقيب الاشراف في القدس وبعض الموظفين ، يطلبون الاموال من المسيحيين واليهود . انظر ، اسد رستم : **المرجع السابق** ، مجلد ١ ص ٤٣ — ٤٤ ، ١٣١ مجلد ٢ ص ٤ .

١٦ — Ma'oz, *op. cit.*, p. 16.

١٧ — عبدالعزيز عوض : **المرجع السابق** ، ٢٠ ، ٢١ .

١٨ — **المرجع السابق** ، ص ٢٦ — ٢٩ .

١٩ — P.R.O., F.O. 78/1521, No. 1, Political, Jerusalem, 4 Jan. 1860.
تقرير من القنصل البريطاني في القدس الى وزارة الخارجية في لندن .

٢٠ — ارشيف استانبول : مجلس مخصوص ، وثيقة رقم ١٧٧ في ٩ رمضان ١٢٧١ هـ.

٢١ — P.R.O., F.O. 195/761, No. 23, Jerusalem, 28 Oct. 1863, and see also No. 24, 11 th Nov. 1863.

٢٢ — ارشيف استانبول : مجلس والا ، وثيقة رقم ٣٧٥٢ في ٢٩ ربيع الاخر ١٢٦٥ هـ.

٢٣ — P.R.O., F.O. 78/1588, No 1 Political, Jerusalem, 1 Jan. 1866.

٢٤ — أرشيف استانبول : داخلية ، وثيقة رقم ٢٩٤٦٨ في ٢٣ ربيع الاول ١٢٧٦ هـ.

٢٥ — P.R.O., F.O. 78/1448, No. 8, Consular, Jerusalem, 17 Feb. 1859.

٢٦ — P.R.O., F.O. 78/1448, No. 42, Consular, Jerusalem 16 Nov. 1859.

P.R.O., F.O. 78/914, No. 13, Jaffa, 22 Sep. 1852. — ٢٧

P.R.O., F.O. 78/1521, No. 1, Political, Jerusalem, 4 Jan. 1860. — ٢٨

P.R.O., F.O. 78/1537, No. 3, Jerusalem, 31 Jan. 1860. — ٢٩

P.R.O., F.O. 78/1537, No. 22, Jerusalem, 30 May 1860. — ٣٠

P.R.O., F.O. 424/21, No. 5, Jerusalem 19 July 1860. — ٣١

P.R.O., F.O. 78/1537, No. 23, Consular, Jerusalem, 30 May 1860. — ٣٢

P.R.O., F.O. 195/761, No. 16, Jerusalem, 19 Sep. 1863. — ٣٣

P.R.O., F.O. 78/1521, No. 1, Political, 4 Jan. 1860. — ٣٤

٣٥ — سالنامه ١٢٩١ هـ. دفعه ٢٩ ص ١٩٥ ، ٢٥٤ ، هذا ولم يستقر الوضع الاداري في القدس قبل عام ١٨٧٤ حين كانت القدس تتبع ولاية سورية باعتبارها من ملحقاتها انظر سالنامه ١٢٩٢ هـ. دفعه ٣٠ ص ١٨٢ ، ٢٥٢ وفي وثيقة بتاريخ ١٤ جمادى الاولى ١٢٩٠ هـ/١٨٧٣ اشارة الى استقلال لواء القدس باستثناء ادارة الضبطية (الشرطة) حيث ظلت تابعة لولاية سورية انظر ارشيف استانبول — عينات دفتري رقم ٩٨ .

P.R.O., F.O. 372/34, No. 7, Treaty, Constantinople, 24 July 1960. and see also F.O. 195/2321, No. 63, Jerusalem, 26 July 1909. — ٣٦

٣٧ — يونان رزق : « أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابه ١٩٠٦ » مقال منشور في **المجلة التاريخية المصرية** ، مجلد ١٣ (السنة ١٩٦٧) ص ٢٤٧ — ٣٠٤ .

F.O. 195/2106, No. 54, Jerusalem, 23 Sept. 1901. — ٣٨

P.R.O., F.O. 295/2175, No. 43, Jerusalem, 25 July 1904, and see also F.O. 195/2225 Secret, No. 17, Jerusalem, 6 April 1906. — ٣٩

٤٠ — فردريك بيك — **تاريخ شرق الاردن وقبائلها** : ص ١٨٩ .

٤١ — عارف العارف — **تاريخ بير السبع وقبائلها** ، ص ٣١ ، ٢٤٤ .

P.R.O., F.O. 195/2062, No. 43, Jerusalem, 30 Nov. 1899, and see also F.O. 195/2084, No. 15, Jerusalem, 11 May 1900. — ٤٢

٤٣ — قدر عدد سكان لواء القدس عام ١٨٦٥ بـ ٢٠٠،٠٠٠ منهم ١٦٠،٠٠٠ مسلم و ٣٠،٠٠٠ مسيحي معظمهم من الارثوذكس و ١٠،٠٠٠ يهودي . انظر P.R.O., F.O. 78/1875, No. 18, Consular, Jerusalem, 3 March 1865.

P.R.O., F.O. 424/21, No. 5, Jerusalem, 19 July 1860. — ٤٤

٤٥ — **الهلال** — السنة ٢٢ ج ٥ فبراير ١٩٠٤ ص ٣٤٦ .

P.R.O., F.O. 195/2127, No. 69, Jerusalem 5 Nov. 1902. — ٤٦

P.R.O., F.O. 424/21, No. 5, Jerusalem, 19 July 1860. — ٤٧

٤٨ — محمد يونس الحسيني : **التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين العربية** (القدس ١٩٤٦) ص ١١١.

P.R.O. F.O. 424/21, No. 5, Jerusalem, 19 July 1860. — ٤٩

٥٠ — جريدة **فلسطين** ، في ١٩١٢/٩/٧ ، وانظر كذلك جريدة **الكرمل** العدد ٤٤٣ في ١٩١٤/٧/٣ .

Hyamson, Albert M. *Palestine Old and New.* p. 369. — ٥١

٥٢ — ظهرت منظمات يهودية كثيرة تنتسب الى صهيون احد جبال القدس اشهرها حركة هرتزل ١٨٩٦ .

Sokolow. *op. cit.*, Vol. 11, p. 332. — ٥٣

Jewish Agency for Palestine. *The Historical Connection of the Jewish People with Palestine.* p. 27. — ٥٤

Weingarten, Murry. *Life in a Kibbutz.* p. 18. — ٥٥

Statistical Abstract of Palestine (1944 - 45) p. 234, and see also. P.R.O., F.O. 78/368, No. 13, Jerusalem, 25 May 1839. — ٥٦

Mandel, Neville. "Turks, Arabs and Jewish Immigration into Palsetine." (1882-1914) (St. Antony's Papers No. 17. *Middle Eastern Affairs* No. 4. Oxford, 1965). p. 80. — ٥٧

Ibid., pp. 81 - 82. — ٥٨

٥٩ — P.R.O., F.O. 371/356, No. 40321/62, Jerusalem, 16 Nov. 1907, and see also F.O. 195/2255, No. 62, Jerusalem, 16 Nov. 1907.

٦٠ — F.O. 195/1581, No. 9, Jerusalem, 5 March 1887.

٦١ — P.R.O., F.O. 195/1806, No. 46, Jerusalem, 25 Aug. 1893.

٦٢ — Zohn, Harry. *The Complete Diaries of Theodor Herzl;* Vol. 1, p. 38 & 410.

٦٣ — *Ibid.,* Vol. III, pp. 1134-1135.

٦٤ — *Ibid.,* pp. 1217 - 1218 and see also, Cohen, Israel; *Theodor Herzl, Founder of Political Zionism.* pp. 259 - 260.

٦٥ — Stein, Leonard. *The Balfour Declaration,* p. 35.

٦٦ — Mandel, *op. cit.,* p. 94.

٦٧ — P.R.O., F.O. 195/2452, No. 67, Jaffa, 27 Oct. 1913.

٦٨ — P.R.O., F.O. 195/2459 No. 16, Secret, Jerusalem, 15 March 1914 and see also F.O. 195/2459, No. 33, Jaffa, 22 April 1914.

٦٩ — Mandel, Neville. *op. cit.,* pp. 83 - 84.

٧٠ — Oliphant, Laurance. *Haifa.* pp. 285 - 286.

٧١ — Nardi, Noah. *Education in Palestine.* pp. 9 - 10.

٧٢ — Simon, Leon. *Ahad Ha'am.* pp. 61 - 68.

٧٣ — فايز صايغ : **الاستعمار الصهيوني في فلسطين** ، ص ٩ — ١١ .

٧٤ — محمد رفيق ومحمد بهجت : **ولاية بيروت — القسم الجنوبي** ، ص ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢١٥ .

٧٥ — جريدة **الكرمل** ، العدد ٣٣٥ في ١٩١٣/٥/٢٣ .

٧٦ — جريدة **فلسطين** ، العدد ٢٨٢ — ٧٩ في ١٩١٣/١٠/٢٢ ، وانظر العدد ٢٨٣ — ٨٠ في ١٩١٣/١٠/٢٥ .

٧٧ — جريدة **الكرمل** ، ١٩١٤/٤/٧ ، وانظر جريدة **فلسطين** ، ١٩١٤/٢/١٨ .

٧٨ — *Statistical Abstract of Palestine. op. cit.,* p. 234.

٧٩ — Sokolow, *op. cit.,* Vol. 11. pp. 329 - 331.

هذا ولم يذكر سوكولوف مساحة أراضي كل من مستعمرتي بتاح تكفا وزخرون يعقوب ، كما لم يذكر تاريخ شراء مساحات من الاراضي يبلغ مجموعها ٧١،٦٥٢ دونما ، بالاضافة الى (٧٠،٠٠٠) دونم في الجولان اشترتها جمعية الاستعمار اليهودي في عام١٨٨٦ . كما كان لجمعيات الاستيطان اليهودي (٢٠،٠٠٠) دونم في المنطقة الواقعة شرق نهر الاردن قبل عام ١٩١٤ . انظر حنا صلاح ، **فلسطين وتجديد حياتها** (نيويورك ، ١٦١٩) ص ٤٥ — ٤٦ .

٨٠ — لم يبرز الكيان السياسي لفلسطين كوحدة قائمة بذاتها الا بعد تقسيم الولايات العربية التابعة للحكم العثماني الى مناطق نفوذ بين فرنسا وبريطانيا بموجب اتفاقية سايكس — بيكو السرية ، وبعد ذلك عينت الحدود الاقليمية في معاهدات ما بعد الحرب . ولم تكن فلسطين في العهد العثماني وحدة ادارية خاصة بل كانت عبارة عن متصرفية القدس واجزاء ادارية من ولاية بيروت وتسمية الوحدات الادارية العثمانية كانت ترتبط بالمدن الهامة ولا علاقة لها بالوحدات الجغرافية او الاقليمية .

٨١ — مقال بعنوان «أما آن للقدس ان تقرع باب الاصلاح» نقلته وعلقت عليه جريدة **فلسطين**، ١٩١٣/١/١٥.

٨٢ — جريدة **فلسطين** ، العدد ٢٠٩ — ٦ في ١٩١٣/٢/١ .

٨٣ — جريدة **الكرمل** ، العدد ٣٦٣ في ١٩١٣/٩/٩ .

٨٤ — جريدة **فلسطين** ، العدد ٢٥٩ — ٥٦ في ١٩١٣/٨/٢ والعدد ٢٦١ — ٥٨ في ١٩١٣/٨/٩ .

٨٥ — جريدة **الكرمل** ، العدد ٣٦٦ في ١٩١٣/٩/٩ .

٨٦ — جريدة **الكرمل** ، العدد ٤٠٤ في ١٩١٤/٢/١٠ .

٨٧ — جريدة **الكرمل** ، العدد ٤٠٩ في ١٩١٤/٢/٢٧ .

٨٨ — جريدة **الكرمل** ، العدد ٤٢٩ في ١٩١٤/٥/٥ .

٨٩ — جريدة **فلسطين** ، العدد ٣٢١ — ٢٤ في ١٩١٤/٤/٤ .

٩٠ — **الهلال** : ج ٧ ، السنة ٢٢ في ابريل ١٩١٤ ص ٥١٩ .

ظاهرة الفهود السود في اسرائيل : اسبابها واصولها

عبد الحفيظ محارب

برزت عند منتصف شهر يناير من هذا العام في الساحة الاسرائيلية حركة تحمل اسم الفهود السود في اسرائيل ، ولدت وسط الاحياء الفقيرة في مدينة القدس ، ثم ترعرعت وكبرت وامتد تأثيرها الى كافة الاحياء الفقيرة في مدن اسرائيل وقراها ، واحدثت ضجة على المستويين الرسمي والشعبي اكثر مما احدثته اية حركة سياسية في اسرائيل منذ تأسيسها ، كما جعلت الكثيرين يتخوفون من نشوب « حرب اهلية في اسرائيل » ومن احتمالات « خراب الهيكل الثالث » ! وسواء كان هذا التخوف في محله أم قيل لاغراض سياسية بقصد ابعاد الجماهير الاسرائيلية عن هذه الحركة ، فان ظاهرة الفهود السود هي في الحقيقة ردة فعل للتمييز العنصري الذي يمارس في اسرائيل ضد أبناء الطوائف الشرقية التي تشكل اكثر من نصف سكان اسرائيل(١) .

لكي ندرك اهداف حركة الفهود السود والعوامل التي تقف وراء ظهورها ينبغي علينا الوقوف قليلا حول التكوين الطبقي الطائفي الذي يتسم به المجتمع الاسرائيلي : يتشكل المجتمع الاسرائيلي كمعظم المجتمعات الاخرى من طبقات برجوازية وعمالية وفلاحية الا انه يختلف عن معظم المجتمعات بالتناقضات القائمة بين الطوائف وخاصة بين الطائفة الاشكنازية (يهود روسيا والدول الغربية) والطوائف الشرقية (يهود اسيا وافريقيا — اكثريتهم الساحقة من العالم العربي) . فالطائفة الاشكنازية تشكل الطبقة الفوقية في المجتمع الاسرائيلي، ويحتل ابناؤها المراكز العليا في الدولة ويشكلون الطبقة البرجوازية، واصحاب الياقات البيضاء بين أوساط العمال . أما ابناء الطوائف الشرقية فيشكلون السواد الاعظم من الطبقة العمالية ، ولا يشغلون مراكز عليا تذكر في الدولة ومؤسساتها، وتقتصر نسبة الوظائف الحكومية الكبيرة التي يشغلونها على ٣ ٪ فقط . وبالرغم من أن اليهود الشرقيين يشكلون اكثر من نصف السكان اليهود في اسرائيل ، نجد ان كافة زعماء الاحزاب الاسرائيلية الممثلة في الكنيست الاسرائيلية بدون استثناء ، ابتداء من الحزب الشيوعي بجناحيه ومرورا بالاحزاب العمالية والدينية وانتهاء بالاحزاب اليمينية هم من ابناء الطائفة الاشكنازية ، فضلا عن أن نسبة النواب من اليهود الشرقيين في الكنيست لا تتناسب مطلقا مع عددهم اذ تشكل حوالي ٢٠ ٪ من مجموع الاعضاء . كما أن تمثيلهم في الحكومة يقتصر كما جرت العادة على حقيبة واحدة غدت حقيبة دائمة وهي وزارة الشرطة التي يندر وجودها في سائر حكومات العالم . وكذلك يقال بالنسبة لتمثيلهم في المؤسستين الكبيرتين الاخريين في اسرائيل ، الهستدروت والوكالة اليهودية . فهاتان المؤسستان ، وخاصة الثانية ، تعتبران حكرا على ابناء الطائفة الاشكنازية . اما قيادة هيئة الاركان العامة للجيش الاسرائيلي فانها تخلو من اي يهودي من اصل شرقي وتقتصر

فقط على ابناء الطائفة الاشكنازية . وفيما يتعلق بوسائل الاعلام (من صحافة يومية ووكالة انباء واذاعة وتلفزيون) التي تملك دورا اساسيا في بلورة الرأي العام الاسرائيلي ، فان رئاستها تقتصر على الاشكناز .

وقد ساعدت عدة عوامل على جعل ابناء الطائفة الاشكنازية يكونون الطبقة الفوقية في المجتمع الاسرائيلي من بينها : ١ ــ ولادة الحركة الصهيونية بين اوساط الاشكناز وتأصلها في نفوسهم كردة فعل لسياسة الاضطهاد والتمييز التي كان يعانيها هؤلاء في معظم الدول الاوروبية . ولم تكن الحركة الصهيونية قوية جياشة بين صفوف ابناء الطوائف الشرقية ، بل اكتسبت اكتسابا من قبل طائفة الاشكناز . ٢ ــ تزعم ابناء الاشكناز لكافة التنظيمات السياسية واحتلالهم لكافة مراكز القوى قبل وبعد قيام دولة اسرائيل بسبب شعورهم بالتفوق الحضاري على ابناء الطوائف الشرقية . ٣ ــ التفوق العددي لطائفة الاشكناز عند قيام اسرائيل ، فقد كان هؤلاء حينذاك يشكلون اغلبية السكان ، وبالتالي سيطروا على كافة المراكز والمؤسسات الحكومية العليا والوسطى واصبحت هذه المراكز مع مرور الزمن ، وبالرغم من الهجرة شبه الجماعية لليهود الشرقيين الى اسرائيل ، التي جعلت عدد الاشكناز اقل من عدد ابناء الطوائف الشرقية، أصبحت شبه مقتصرة على ابناء طائفة الاشكناز .

وقد أدى هذا التكوين الطبقي للمجتمع الاسرائيلي الذي تحتل فيه الطائفة الاشكنازية معظم المرافق الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن مراكز القوى السياسية، وتمسك ابناء هذه الطائفة بالامتيازات الواقعية غير المكتوبة ، الى اتساع الهوة بينهم وبين ابناء الطوائف الشرقية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، الامر الذي ادى في نهاية الامر الى خلق مشكلة الفقر في اسرائيل بين الطبقات المسحوقة من أبناء الطوائف الشرقية . والحقيقة ان مشكلة الفقر لازمت اسرائيل منذ قيامها ، غير أنها أخذت تتسع مع مرور الزمن بدل ان تتقلص ، واصبحت في الاونة الاخيرة تشمل حوالي ربع السكان في اسرائيل . يقول الدكتور موشيه سنيه : « هنالك ١١ ٪ من مجموع ٦١٤ الف عائلة مدنية تحت حافة الفقر ، وهنالك ١٠،٣ ٪ على حافة الفقر ، وتشكل النسبتان معا ٢١،٣ ٪ اي ان كل عائلة خامسة في اسرائيل يسودها الفقر ، ولكن بما ان العائلات الفقيرة هي ايضا عائلات كبيرة نجد ان ٢٤ ٪ من مجمل النفوس تحت طائلة الفقر . وهذا يعني ان كل شخص رابع يعيش في حالة فقر ، ومن بين العائلات التي لديها ستة اولاد فما فوق هنالك ٣٩ ٪ تعيش في حالة فقر »(٢). من وسط هذه العائلات الشرقية المسحوقة،انبثقت حركة الفهود السود في اسرائيل كتحد لحالة الفقر والحرمان، وللطبقة الفوقية المتمثلة بطائفة الاشكناز التي عمقت الهوة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكرستها بينها وبين ابناء الطوائف الشرقية .

لم تكن حركة الفهود السود في اسرائيل هي الحركة الاولى التي تعبر عن انتفاضة اليهود الشرقيين ضد سياسة التمييز والكبت التي تمارسها طبقة الاشكناز الفوقية ضدهم ، بل كانت هنالك انتفاضات تمثلت في الاضرابات والتظاهرات ، أشهرها انتفاضة وادي الصليب التي وقعت في صيف عام ١٩٥٩ عندما ثار سكان وادي الصليب في حيفا بزعامة « بن هاروش » احتجاجا على الاوضاع القاسية لمهاجري يهود المغرب خاصة ، وابناء الطوائف الشرقية عامة ، وعلى الامتيازات التي تقدم لمهاجري بولونيا والتي تتمثل بمنحهم مساكن صحية وجميلة وفتح مجالات العمل امامهم في الوقت الذي يعيش فيه ابناء الطوائف الشرقية في «المعابر» ومساكن غير لائقة وفي حالة بطالة. وقد امتدت هذه الانتفاضة حتى مدينة بئر السبع ، وسقط فيها عدد من الجرحى من قوات الامن واليهود الشرقيين،الا ان الحكومة تمكنت فيوقت قصير منتطويق الانتفاضة بواسطة شراء قادتها، حيث اوجدت لبن هاروش عملا مريحا ومكنته من الانتقال من وادي الصليب الى مكان

اخر في حيفا بالقرب من البحر ، كما واصبح مساعده « حاييم بن ممان » مدير عمل في ايلات(٤).

ومما تجدر ملاحظته عند دراسة انتفاضات اليهود الشرقيين على اوضاعهم ، هو ان هذه الانتفاضات تقترن دائما مع الهدوء الامني على امتداد الحدود الاسرائيلية . فحالة الهدوء هذه تبرز التناقضات الداخلية وتقلل من الاحساس بالخطر الخارجي ، خاصة اذا أتت فترة الهدوء النسبي في أعقاب نصر عسكري . ومن الطبيعي ان لا تأتي الانتفاضات مباشرة في بداية فترة الهدوء التي تعقب نصرا عسكريا لان تلك الفترة تكون بمثابة فترة « نشوة الانتصار » وعندما تضمحل وتتلاشى فترة نشوة الانتصار هذه ، تأخذ التناقضات الاجتماعية والطائفية القائمة تبرز وتطفو على السطح . فبعد حملة سيناء مرت اسرائيل بفترة نشوة النصر حتى اضمحلت تلك النشوة ببروز التناقضات الاجتماعية على السطح في عام ١٩٥٩ . اما في حرب الايام الستة فان فترة نشوة النصر لم تدم طويلا لظهور المقاومة الفلسطينية من ناحية واعادة بناء الجيش المصري واتباعه اسلوب حرب الانهاك من ناحية اخرى ولذا عاد التوتر الامني من جديد ، الا انه زال في صيف عام ١٩٧٠ بموافقة الجمهورية العربية المتحدة على وقف اطلاق النار، وبضرب المقاومة الفلسطينية في الاردن وبذلك فتح المجال امام فترة هدوء لتتكشف فيها تناقضات المجتمع الاسرائيلي .

ليست الحكومة الاسرائيلية غافلة عن هذا الواقع ، فهي تدركه وتعاني منه ، ففي حالة التوتر الامني تعاني من مشكلة الامن ، وفي حالة الهدوء الامني تعاني من المشاكل الاجتماعية ، ولعل الخطورة هنا تكمن في ادراك السلطات الاسرائيلية بأن تغطية المشاكل الاجتماعية او تسكينها لفترة من الزمن يكمن في ازدياد حدة التوتر على الحدود مع الدول العربية اكثر من امكانية حلها من الداخل . ذلك ان مشكلة الفوارق الاجتماعية والطائفية لم تحل حتى الان بل تتأزم وتشتد مع مرور الزمن ، والمسكن الاقوى لهذه المشكلة كما بدا حتى الان هو تسخين جبهاتها مع الدول العربية .

كانت السلطات الاسرائيلية تدرك سلفا المشاكل والنتائج التي ستتمخض عن فترة الهدوء التي اعقبت وقف اطلاق النار مع مصر ، فقد اشار وزير الشؤون الاجتماعية ميخائيل حزاني الى « ان الحكومة تنبأت سلفا بأن المشاكل الاجتماعية ستطفو على السطح مع الهدوء في الجبهة ، ولذلك عملت لتقليص الفقر ، وزيادة ميزانية الشؤون الاجتماعية »(٥). اما وزير الداخلية يوسف بورغ فقد قال غاضبا بسبب الواقع الذي يفرضه الهدوء الامني في اسرائيل بقيام اضطرابات اجتماعية طائفية : « ان وقف اطلاق النار ليس ضوءا اخضر لحروب اجتماعية وثقافية ودينية »(٦).

ولكن التناقضات في المجتمع الاسرائيلي اصبحت في عام ١٩٧١ اكبر منها في عام ١٩٥٩ ، ولا يمكن التستر عليها ، فقد اتسعت الهوة الاجتماعية بين الاشكناز وبين أبناء الطوائف الشرقية ، واستفحل الفقر والجهل في صفوف اليهود الشرقيين ، الامر الذي ادى الى ظهور حركة تمرد على الواقع القاسي لابناء هذه الطوائف ، تدعى حركة الفهود السود في اسرائيل . وقبل الخوض في هذه الحركة يجدر بنا ان نقارنها مع انتفاضة وادي الصليب:

هنالك اوجه شبه كبيرة بين حركة الفهود السود وبين انتفاضة وادي الصليب ، اهمها ان الاثنتين وجهتا نضالهما ضد التمييز الذي يواجهه اليهود الشرقيون على أيدي الطبقة العليا من اليهود الاشكناز ، وان قادة الحركتين هم من ابناء مهاجري المغرب ، كما وان الحركتين تعبران عن ظاهرة واحدة ظاهرة الفقر والحرمان . اما اوجه الخلاف فانهما تتمثل في ثلاثة أمور رئيسية : ١ — ان انتفاضة وادي الصليب جاءت عفوية دون تخطيط مسبق ، بينما حركة الفهود السود خطط واعد لها قبل ظهورها . ٢ — ان قيادة انتفاضة وادي الصليب (بن هاروش ، وحاييم ممان) جاءت من وسط عمالي عادي، بينما قيادة الفهود السود جاءت من وسط بيئة اجتماعية مسحوقة من بين صفوف الشباب «المهمل»

او « الهامشي » ٣ — ان السلطات الاسرائيليـــة استطاعت تطويق انتفاضـــة وادي الصليب وشراء قادتها ، بينما لم تستطع حتى الان ، بالرغم من محاولاتها المبذولـــة ، تطويق حركة الفهود السود ، او شراء قادتها الذين لا يملكون شيئا .

ظهرت حركة الفهود السود وسط الاحياء الفقيرة في القدس بين صفوف الشبيبة المهملة خاصة من أبناء يهود المغرب ، التي لم تحظ بقسط وافر من الثقافة والتعليم بقدر مـــا حظيت بقسط كبير من السوابق في سجلات الشرطة الاسرائيلية . وقد ازداد افراد هذه الشبيبة المهملة مع تزايد حدة التناقضات في المجتمع الاسرائيلي الذي قذف فـــي شوارع القدس عند مطلع عام ١٩٧١ عددا من « عصابات الشوارع » يتفاوت عددها بين ٣٠ — ٥٠ مجموعة ويقدر عدد افرادها بـــ ٣٠٠٠(٧) حرموا من الخدمة في الجيش الاسرائيلي بسبب سوابقهم . ومن المعروف في اسرائيل ان الحصول على عمل هناك يرتبط عادة بشهادة تسريح من الجيش ، واذا لم تتوفر هذه الشهادة فان الشاب الباحث عن العمل يواجه مشاكل جمة تحول دون حصوله على العمل ، الامر الذي يجعله يحس بأنه منبوذ في محيطه ومجتمعه . ولم تكن هذه الاعداد المهملة « عصابات شوارع » بقدر ما كانت خلايا للشبيبة المهملة في طور التكوين . ويقول الدكتور « اليعيزر يافه » مدير قسم الشؤون الاجتماعية في بلدية القدس : « اننا لا نعرّف هؤلاء الفتيان كعصابات ، لانهم لا يزالون غير مؤسسين جيدا وليست لديهم أهداف محددة غير اجتماعية ، ولكن من المحتمل ان يتطوروا الى عصابات أو يتبلوروا كقوة سياسية متمردة . ومن المنطق ان المرحلة السياسية ستكون القادمة »(٨) .

ومما ساعد على تبلور افكار الشبيبة المهملة ، اللقاءات التي كانت تجري بينهم وبين اوساط مثقفة في القدس ، خاصة مع الشباب البوهيمي المثقف في الجامعة العبرية، والتي كانت تتم في ناد ليلي يدعى « بيت الشاي الاصفر » يديره طالب من اصل مغربي يدعى ابي هكرميلي وقد استطاع هذا الطالب ان يجمع بين فئة الشباب المهمل وفئة المثقفين من الطلبة . يقول ابي هكرميلي: « ان المعونة التي وجدها ابناء الاحياء بين الطلبة تتمثل في جعل نشاطهم يتسم بالاعتدال ، وتوجيههم في مسار ايجابي . لقد منعناهم من اتخاذ العنف كوسيلة ، وقد تفاجأ هؤلاء من تأييد وتعاطف الشباب المثقف من كافة الاتجاهات مع نضالهم من اجل حياة افضل »(٩) . ولم تقتصر لقاءات الشباب المهمل مع الفئة المثقفة على هذا النادي الليلي فقط ، بل كانت هنالك لقاءات ايضا مع الطلبة الاجانب في الجامعة العبرية ، الذين ذهلوا من حدة التناقضات في المجتمع الاسرائيلي وأبدوا عطفهم على ابناء الطوائف الشرقية ، وكذلك كانت هنالك لقاءات مع شبيبة المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية « متسبين » ومع انصار اليسار الاسرائيلي الجديد في نوادي الشبيبة التابعـــة لبلدية القدس ، وساعدت هذه اللقاءات على بلورة افكار الشبيبة المهملة دون ان تلتزم هذه الشبيبة بمبادىء الهيئات التي تجتمع معها .

كانت المجموعة المهملة في حي المصرارة بزعامة « سعاديا مرتسيانو » البالغ من العمر ٢١ عاما من اشد المجموعات تألما لوضعها الاجتماعي ، وقـــد بدأ افراد هذه المجموعة بالاتصال مع قادة المجموعات الاخرى في الاحياء الفقيرة للطوائف الشرقية في القدس مثل حي القطمون ، شموئيل هنبي ، زخرون يوسف ، البقعة ، اديسون، البوخاريم، روميما وكريات يوبيل ، لتوحيدها في اطار حركي يحمل اسم الفهود السود في اسرائيل .

يقول « شارلي » احد قادة الفهود السود عن بداية التنظيم : « شرعنا في البداية بثمانية اشخاص : ايلي ، سعاديا ، دافيد ليفي ، شقيقه مئير ليفي ، انا ، شارلي ، مئـــير فيجودار (ليس من اصل مغربي) ويعقوب درعي ... وصلنا الى استنتاج بأننـــا معدمون ومسحوقون دائما ... وقررنا اقامة تنظيم ، مع ادراكنا ان هنالك تنظيما كهذا في الولايات المتحدة يحمل اسم الفهود السود يدافع عن حقوق الزنوج ، ويناضل ضد التفرقة العنصرية التي يتبعها البيض ضد الزنوج . وقد شعرنا نحن بأننا مثلهم تقريبا ،

فكل مكان ندخله ، وكل مكتب نتوجه اليه نجد ان النظرة الينا تختلف اختلافا كليا »(١٠).
كان الاجتماع التأسيسي الذي عقده قادة مجموعات الشبيبة المهملة من اخطر الاعمال التي قاموا بها حتى ذلك الحين ، ففي هذا الاجتماع الذي ضم حوالي ٣٠ مندوبا عن الاحياء الفقيرة تقرر توحيد هذه المجموعات وصهرها في حركة اجتماعية واحدة ، كما تقرر ايضا تنظيم مؤسسات الحركة الجديدة ، فقد تم انتخاب ثلاث لجان : لجنة المالية ، ولجنة الاتصال الخارجي ، ولجنة الصحافة ، كما وانتخبت في هذا الاجتماع بالاقتراع السري قيادة الحركة او كما يسمونها « الادارة » وتتكون من ثلاثة أشخاص: سعاديا مرتسيانو ، شارلي بيطون ، روبين ابرجيل . وقد قرر المؤتمرون ان تكون القيادة جماعية « لكي لا يكون بوسعهم شراء اي شخص منا . . . » ، وتقرر ايضا في هذا الاجتماع ان يكون كل من سعاديا مرتسيانو وروبين ابرجيل الناطقين الرسميين باسم الفهود السود . ثم تقوت الحركة الوليدة بانضمام جماعة في القدس تعرف باسم « اسرائيل الثانية » اليها ويرئس هذه الجماعة فنان من اصل مغربي يدعى «ادي ملكا» . ويروي ادي ملكا قصة انضمامه للفهود السود بقوله : « في جو ثورة الفهود السود وبفضلهم اسست مع عدد من الطلبة التنظيم (اسرائيل الثانية) لانجاز امور مفيدة بشكل علمي ومركز . ان حماس وجرأة الفهود بالاضافة الى علم ومقدرة تنظيمنا ، بامكانها صنع العجائب . . . اننا سنناضل من اجل تصفية التمييز الطائفي في اسرائيل مع كل النتائج المتمخضة عنه ، واعادة الشرف المسلوب لاولئك المميزين على اساس طائفي »(١١). وبذلك اكتسبت الحركة عقولا وافكارا متقدمة بواسطة انخراط ادي ملكا والطلبة الجامعيين من ابناء الطوائف الشرقية الذين كانوا منضوين تحت علم منظمة «اسرائيل الثانية» التي تتشكل فلسفة رئيسها من « اقتباسات جزئية لكارل ماركس والتهديد بالحرق الذاتي على غرار الرهبان البوذيين في جنوب شرق آسيا »(١٢).
أثار الاسم الذي تبناه التنظيم الجديد (الفهود السود) استياء الاوساط الحاكمة وطائفة الاشكناز واحتج الكثيرون عليه وادعوا ان هؤلاء الشباب لا يعرفون ماهية تنظيم الزنوج في الولايات المتحدة ، وتمنى آخرون ان يقوم هؤلاء الشباب بتغيير اسمهم مثل الصحفي دافيد جلعادي الذي يقول : « ليتهم يغيرون اسمهم ، لان هذا الاسم ليس بأقل ولا اكثر من التعاطف مع كراهية اسرائيل ، وكذلك كراهية اليهود اينما كانوا »(١٣). والحقيقة ان انتفاضة الزنوج الامريكيين المتمثلة بحركة الفهود السود ، ضد التمييز العنصري الذي يواجهونه في الولايات المتحدة قد شاركت في بلورة الاسم الذي ابتدعته طائفة الاشكناز بحق ابناء الطوائف الشرقية في اسرائيل ، وجعلته يأخذ معنى وروحا مختلفين تماما ، فقد درج اليهود الاشكناز فيما بينهم بلغة الايديش على نعت اليهود الشرقيين « بالسود » لتحقيرهم او للتشهير بهم ، ولا يقتصر هذا النعت عليهم فقط بل على اعمالهم ايضا، فكثيرا ما يقال هذا عمل « اسود » اذا كان اليهودي الشرقي هو الذي قام به ، الى ان قام ابناء الطبقات المسحوقة في القدس واضافوا كلمة « الفهود » المستوحاة من انتفاضة الزنوج في امريكا لاعتقادهم بأن اوضاعهم شبيهة بأوضاع الزنوج هناك ، على كنية « السود » التي الصقها الاشكناز بهم ، وبذلك اخذت هذه الكنية مسارا آخر ومعنى آخر اصبحت بمثابة انتفاضة الفئة المسحوقة من ابناء الطوائف الشرقية على الفئة الفوقية من طائفة الاشكناز . وقد اختار الفهود السود في اسرائيل اللون الاسود لعلمهم لانه كما جاء على لسان احد افراد الحركة « رمز السود الذي يعبر عن عدالة نضالنا ، وكوننا قوة سوداء في دولة بيضاء »(١٤).
لم يسبق ان ظهرت في اسرائيل اية حركة او منظمة سياسية استطاعت جذب انظار المسؤولين الاسرائيليين من ناحية ، والجماهير الاسرائيلية من ناحية اخرى ، مثلما فعلت حركة الفهود السود على حداثة عهدها . فقد تبنت هذه الحركة في بداية عهدها أسلوب التظاهرات المتتالية في الشوارع وعقد الاجتماعات والقيام باضرابات ، وكانت نقطة

الانطلاق في حديقة بلدية القدس عندما اخذ انصار الفهود السود يتجمعون ويهتفون ضد التمييز والفقر ، الى ان توجه اليهم رئيس البلدية تيدي كوليك « محتجا على وقوفهم على العشب في الحديقة العامة مقابل البلدية » (١٥). ثم تكررت المظاهرات في القدس، واخذت الشرطة على عاتقها التصدي لها بكل قوة ، الامر الذي جعل هذه التظاهرات تأخذ طابع العنف والتحدي ، سواء من قبل الحركة الوليدة التي تريد اثبات وجودها او بواسطة قوات الامن التي تريد اجهاضها . وقد سلكت قوات الامن سبيل الشدة في معالجتها للامور ، وبالتالي ساعدت على تعزيز حركة الفهود السود ، فقد درجت قوات الامن على اعتقال قادة الحركة بعد كل تظاهرة ، مثل سعاديا مرتسيانو وابرجيل وادي ملكا ، الامر الذي كان يدفع الفهود السود وانصارهم الى القيام بتظاهرات اخرى امام السجن لاطلاق سراح قادتهم ، وقد تكررت هذه الاعمال عدة مرات وادت الى بروز قادة حركة الفهود السود ، وتناقل اخبارهم بواسطة الصحف ووكالات الانباء ، وازدياد ثقتهم بأنفسهم بعد انكانوا مغمورينوسط الاحياء الفقيرة، كما وادتالى تعلقاعضاءوانصار الحركةبقادتهم.
لم تقتصر تظاهرات الفهود السود على مدينـــة القدس ، بل امتدت لتشمل تل ابيب وشخونات هتكفا وحيفا وغيرها . الا ان اشهر هذه التظاهرات ، هما التظاهرتان اللتان وقعتا في القدس في شهري ابريل ومايو ، ففي ٧١/٤/١٨ احتفلت الجالية المغربية في اسرائيل بيوم الميمونيه وهو عيد خاص بأبناء الجالية . وحضر الاحتفال جمهور كبير يقدر بين ٣٠ ــ ٤٠ الف شخص ، وكان على راس الحضور رئيسة الوزراء غولدا مئير ورئيس الدولة زالمان شازار وعدد كبير من الرسميين ، وهذه هي المرة الاولى التي تشارك فيها رئيسة الوزراء والمسؤولون الاسرائيليون احتفال ابناء الجالية المغربية بعيدهم الخاص ، ولعل هذهالمشاركة قدجاءت بفضلبروز حركةالفهود السود. وفيما كانالخطباءالرسميون يتوافدون على المنصة لاكتساب ود الجماهير الفقيرة التي خرجت مـــن وسطها حركة الفهود السود ، تقدم انصار الحركة الوليدة نحو المنصة ليسمعوا كلمتهم ، الا ان قوات الامن التي اتخذت تدابير امن احتياطية شديدة حالت دون وصولهم الى المنصة ، والقت القبض على قادة التنظيم الجديد واودعتهم سجن المسكوبية ، الامر الذي دفع الفهود السود وانصارهم للتوجه فورا الى السجن لاقتحامه بغرض اطلاق سراح زعمائهم ، وقد حدثت هناك اشتباكات مع قوات الامن وخاصة مع قوات الفرسان اسفرت عن اصابة حوالي ٢٠ شخصا مناعضاء الحركةمنبينهم ام مرتسيانو، واصابة خمسةشرطيين(١٦).
اما التظاهرة الاخرى والاقوى والتي لم تشهد المدينة مثيلا لها فقد وقعت في ٧١/٥/١٨ عندما انطلقت مظاهرة الفهود السود من حي بن يهودا وسارت في شارع يافـــا حتى « ميدان صهيون » الذي كان المتظاهرون يعتزمون تغيير اسمه الى « ميدان الطوائف الشرقية » . وعند وصول المتظاهرين الى هذا الميدان نشب اشتباك مع قوات الامن التي اخذت تطلب نجدات من مدينة تل ابيب . وكان المتظاهرون يهتفون « نازيون ، نازيون » و« دولة شرطة » اثناء تصديهم لهذه القوات . وقد استغرقت الاشتباكات حوالي سبع ساعات ، استخدم المتظاهرون فيها لاول مرة ثلاث قنـــابل مولوتوف . واسفرت هذه الاشتباكات عن وقوع عشرات الجرحى ، فضلا عن الخسائر المادية . وقد عرفت هذه التظاهرة بـــ « ليلة الفهود » .
ومن الجدير بالذكر هنا ، ان حركة الفهود السود في اسرائيل كانت قد هددت منذ نشوئها بتبني سياسة العنف بغرض الحصول على مطالبها ، الا ان هذا التهديد لم يخرج حتى الان الى حيز التنفيذ بالشكل المفهوم للعنف ، فقد اقتصر نشاط الحركة على التظاهرات الصاخبة المتتالية التي تتخللها بعض اعمال العنف ، والتي يعود بعض الفضل بها الى قوات الامن التي تحاول القضاء عليها بلا هوادة . ويمكن القول ان اعمال العنف التي قام بها الفهود السود حتى الان قد اقتصرت على قنابل المولوتوف الثلاث التي ألقيت في « ليلة الفهود » في القدس ، وعلى تهشيم بعض واجهات الحوانيت . ومن الملاحظ ان

التهديد بالعنف لا يزال سلاحا في ايدي الحركة اكثر من اتباع سياسة العنف . وتريد الحركة من التلويح بالتهديد باستخدام اسلوب العنف الى ابراز وجودها اولا ، والى لفت نظر الحكومة الى حدة التناقضات الاجتماعية الطائفية ثانيا . يقول احد الفهود السود : « اننا نريد ان يعرفوا بأننا هنا ، وان يدركوا بأن شيئا ما سيحدث ... يوجد في الدولة فئتان من الناس ، فئة عليا ، وفئة سفلى . كفى ! اذا سكت آباؤنا طيلة الوقت فاننا لن نسكت »(١٧) . وجاء على لسان احد قادة الفهود السود في اجتماع عقد في تل ابيب قوله : « عندما نأتي الى مكتب العمل ، يعرضون علينا ان نعمل كعتالين وكفراشين وفي كل مكان نفتش فيه عن عمل نشعر بأننا فئة أخرى من الناس ... انني متأكد من ان العنف سيزعزع الحكومة ، وسيدفع اعضاءها الى التساؤل لماذا يعملون ذلك ؟ »(١٨) . الا ان زعيم الفهود السود له رأي آخر تجاه العنف ، فهو يرى أن قبضات المليون شخص التي ستدق على المائدة لم يحن بعد وقتها . يقول سعاديا مرتسيانو : « اذا كان الامر يتطلب الدق على المائدة بمليون قبضة ، فانه ينبغي قبل كل شيء تجميع وتوحيد المليون »(١٩) . اما ايلانا تنتسر (من حي تلبيوت في القدس) فقد بلغت ذروة التهديد الموجه الى الكيان الاسرائيلي ككل ، بقولها اثناء المظاهرة التي قامت بها حركة الفهود السود في تل ابيب : « اذا لم يتوفر في هذه الدولة تكافؤ الفرص المعيشية فاننا سنحلها »(٢٠) .
لا تزال حركة الفهود السود في اسرائيل تفتقر الى برنامج سياسي واضح المعالم يحدد اهداف ومبادىء الحركة ، ولعل ذلك يعود الى عاملين اثنين : اولا : المستوى الثقافي المتدني لقادة الحركة . ثانيا : خشية القادة من نشوب خلافات وانشقاقات داخلية ، اذا ما تبنت الحركة مبادىء واهدافا محددة في برنامج معين . ولذا لجأت الحركة الى تبني شعارات ومناشير فضفاضة لا يختلف عليها اثنان من بين أولئك الذين يعانون من اتساع شقة الهوة الاجتماعية الطائفية في اسرائيل . وتتسم شعارات ومناشير الفهود السود بضيق الصدر بالاوضاع القاسية التي يعيشون فيها . وقد أطلقوا صرخة « كفى » ضد تلك الاوضاع مثل « كفى عدم وجود عمل ، كفى نوم عشرة في غرفة واحدة ، كفى توجيه النظر نحو المساكن التي تبنى للمهاجرين ، كفى كبت ، كفى تمييز ... »(٢١) او مثل : « كفى فقر ، كفى تخلف ، كفى جهل ، لن نسكت ، آن الاوان لنصرخ : غولدا هذه بداية النهاية ، لن نعتمد على الكلام الهراء ، والثرثرة الجوفاء ... هنالك حياة رغيدة وفي المقابل حياة تخلف وجهالة ، اننا سننسف سياسة التعسف ... المجتمع آخذ في التعفن نحن الذين سنطهره »(٢٢) .
لا تقتصر صرخة « كفى » على شعارات ولافتات حركة الفهود السود فحسب بل تتردد ايضا ضمن خطب اعضاء الحركة . جاء في كلمة لاحد الاعضاء في تل ابيب : « كفى كفى كفى . لا يوجد لدينا ما نخسره ، يريدون تحويلنا الى عبيد ، توجد في هذه البلاد فئة عليا تتحكم فينا باسم دولة اليهود »(٢٣) . وقد ترددت كلمة « عبيد » اكثر من مرة في مناشير الحركة ، فقد جاء في احد المناشير على شكل بيت شعر : « وعدونا في المغرب بأننا نخرج للحرية ، ولكن اتضح انهم دفعونا الى العبودية »(٢٤) .
ومن الملاحظ في معظم شعارات ومناشير حركة الفهود السود وكلمات زعمائها ، انها تنطوي على تنديد شديد بطائفة الاشكناز . جاء في كلمة لاحد زعماء الفهود السود في تل ابيب من خلال مكبر صوت متنقل : « ايها الفهود لا يوجد ما نخسره . بوسعكم ان تقولوا كل الحقيقة ... الكل يعرف ما يجري في هذا البلد ، هنالك فئة عليا تتحكم فينا باسم دولة اليهود . الى الامام ايها الفهود لمحاربة الفقر ، لا تدعوا الاحزاب تخدعكم . نحن الفهود السود في القدس جئنا لمناصرة ومساندة الفهود السود في تل ابيب . هلموا الى النضال . الخزي والعار للاشكناز »(٢٥) .
وقد اعتاد الفهود رفع لافتة بسيطة تقول : « غولدا علمينا ايديش ! » والمعروف ان لغة الايديش هي اللغة المتداولة بين ابناء طائفة الاشكناز وتعتبر احدى السمات المميزة لابناء

تلك الطائفة . ومع ان متطلبات وضرورات نجاح الحركة الصهيونية في خلق شعب واحد تكمن في ايجاد لغة واحدة على حساب اللغات المختلفة للمهاجرين اليهود من جميع ارجاء العالم ، الا ان لغة الايديش لا زالت تحتل مكانة مرموقة . ومن الطريف حقا ان تتفوه رئيسة الحكومة غولدا مئير بتصريح ينص على « ان اليهودي الذي لا يتكلم ايديش ليس يهوديا كاملا ! » في الوقت الذي يشكل فيه ابناء الطوائف الذين لا يلمون بلغة الايديش اكثر من نصف سكان البلاد . ويتساءل ابناء الطوائف الشرقية : « الم يكن آباؤنا الذين لم يتحدثوا ايديش يهودا كاملين ؟ » (٢٦) .

يستشف من مناشير ولافتات وتصريحات رجال حركة الفهود السود ان نضال الحركة موجه ضد الفقر ومجمل الاوضاع القاسية التي يعاني منها ابناء الطوائف الشرقية ، وضد الاشكناز الذين يشكلون الطبقة الفوقية في المجتمع الاسرائيلي والذين يصفهم « يهودا نيني » (يهودي من اصل يمني يعمل في وزارة الثقافة والتعليم) « كالعلقات التي تعيش على دم الضحايا ، الا وهم ابناء الطوائف الشرقية »(٢٧) . ومن الجدير بالذكر هنا ان ابناء الطوائف الشرقية يرون ان بنية المجتمع الاسرائيلي تتسم بالطائفية اكثر منها بالطبقية . يقول ابي (طالب حقوق في الجامعة العبرية من اصل مغربي) : « الدولة مبنية طوائف طوائف ، في الاسفل العرب ، ومن فوقهم الطوائف الشرقية ، وفوق الكل الاشكناز . يدعون بأننا نحن ابناء الطوائف الشرقية نكن الكراهية للعرب ، ان هذه لفرية ابتدعها الاشكناز . كل شيء هنا مبني حسب الطوائف »(٢٨) . اما يهودا نيني فانه يصنف اليهود الشرقيين «كمواطنين من الدرجة الثالثة أحط من العرب الذين يشغلون الدرجة الثانية»(٢٩) .

كان لظهور حركة الفهود السود صدى واسع في اسرائيل على الصعيدين الرسمي والشعبي ، وكانت ردود الفعل تتسم بالتأييد والتعاطف من جهة وبالمعارضة والرفض من جهة أخرى . ومن بين الفئات والقوى السياسية التي وقفت الى جانب حركة الفهود السود ، المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية المعروفة باسم « متسبين » واليسار الاسرائيلي الجديد المعروف باسم « سيح » والقائمة الشيوعية الجديدة المشهورة باسم « راكاح »، وكذلك بعض رجال الفكر مثل الشاعر « حاييم جوري » والصحفي « عاموس كينان » والكاتب « دان بن اموتس » . ووجدت الحركة ايضا اذنا صاغية لدى اتحاد الطلبة في الجامعة العبرية . ويمكن القول ان التنظيمات الثلاثة الاولى وقفت وراء حركة الفهود السود دون تحفظ ، لانها ترى فيها قوة جديدة تضاف الى الجبهة المعارضة لسياسة الحكومة ، اما رجال الفكر واتحاد الطلبة فان الدافع الاساسي وراء وقوفهم مع الحركة يعود الى التخوف على مصير «الديمقراطية» . يقول الكاتب بن اموتس : « انني لا اعرف لماذا أراد الفهود التظاهر ، انني أتيت للاحتجاج ضد الشرطة التي لم تمكنهم من الادلاء بأقوالهم » . أما الصحفي عاموس كينان فيقول : « لقد اتضح لي اليوم ، وللمرة الاولى، ان الشرطة التي عرفتها كحامية للمواطن، تحولت الى شرطة تحمي السلطة من المواطنين »(٣٠)

وقبل التطرق الى الفئات الاخرى التي تقف في وجه الفهود السود تجدر بنا الاشارة الى انه ليس هنالك اية ارتباطات بين حركة الفهود السود وبين منظمة متسبين والقائمة الشيوعية الجديدة واليسار الاسرائيلي الجديد او اي تنظيم سياسي آخر . وقد درج زعماء الفهود على نفي « تهمة » الارتباطات مع تلك التنظيمات او اية تنظيمات اخرى، « ففي اجتماع عقد في الجامعة العبرية اوضح ابرجيل وشارلي بيطون وسعاديا مرتسيانو انه لا توجد لتنظيمهم اية ارتباطات مع الحركات السياسية مثل متسبين وطلبوا من هذه الحركات الابتعاد عنهم لكي لا تسيء الى سمعتهم»(٣١) . ويعتقد زعماء الحركة ان الشرطة هي التي تسعى جاهدة الى ترويج اشاعة العلاقة المزعومة مع متسبين(٣٢)، في محاولة منها لدق اسفين في علاقة الحركة مع الجماهير . ويصف الكاتب بن اموتس هذه المحاولة بقوله : « انها محاولة قبيحة القصد منها تشويه سمعة هؤلاء الشباب »(٣٣) . واما الاحزاب التي تعارض حركة الفهود السود فتتمثل في مجموعة الاحزاب الصهيونية ابتداء

من الحزب الشيوعي الاسرائيلي « ماكي » ومرورا بحركة هعولام هزيه واحزاب التجمع العمالي والاحزاب الدينية وانتهاء بالاحزاب اليمينية ، فهذه الاحزاب تخشى من تصاعد قوة حركة الفهود بين صفوف الطوائف الشرقية التي تشكل اكثر من نصف سكان اسرائيل ، وتتخوف من ان يؤدي ذلك في المستقبل الى استقطاب ابناء الطوائف الشرقية في حركة واحدة ، الامر الذي من شأنه أن يؤدي الى فقدان هذه الاحزاب لمعظم مراكزها ونفوذها في الدولة . وتجمع هذه الاحزاب في معارضتها للحركة على ثلاث مسائل ١ ـ ارتباط الحركة بمتسببين ٢ ـ انتهاج الحركة لاسلوب العنف ٣ ـ تبني الحركة لاسم يوحي بالعداء لليهود . فحول المسألة الاولى تؤكد هذه الاحزاب ، بغرض تشويه سمعة الفهود السود لدى الرأي العام الاسرائيلي ، على ارتباط الحركة بمتسببين التي لا تملك رصيدا شعبيا في اسرائيل . يقول يعقوب ناحوشتان عن حزب جاحال : « ان هؤلاء الشباب الذين يسمون انفسهم بالفهود السود ينخدعون وراء رجال اليسار الاسرائيلي الجديد ومتسببين وراكاح الذين يكنون العداء لاسرائيل »(٣٤). اما موشيه سنيه من الحزب الشيوعي فانه يؤكد على هذا الارتباط المزعوم بقوله : « انني اناشد نشيطي الطوائف المكبوتة ، الذين يسمون لسبب ما بالفهود السود ، التنصل من العناصر المعادية لدولة اسرائيل والتي تحاول استغلال اوضاعهم السيئة بغرض الحصول على رصيد سياسي لاهداف غريبة عن جماهير مهاجري آسيا وافريقيا عامة »(٣٥). وتؤكد هذه الاحزاب على اسلوب العنف للحركة الذي لم يفصح عن نفسه حتى الان الا بثلاث تنابل مولوتوف يتيمة . يقول ناحوشتان : « لم يسبق أن حدث وقام يهود بالقاء قنابل على اليهود . بهذه الوسائل لن يحظوا بعطف الجماهير ولن يفلتوا من طوق اوضاعهم السيئة »(٣٦). واما موقف حزب «مبام» فقد عبرت عنه الصحيفة الناطقة باسمه بقولها : ان طريق العنف ليس الوسيلة للحصول على المطالب حتى ولو كانت هذه المطالب صحيحة وعادلة . . . ان الطريق الذي اختاره الفهود خطر لسببين ، بسبب استخدام القوة ، وكذلك بسبب تحويل النضال ضد الكبت الطائفي الى تحريض طائفي تقريبا »(٣٧).

اما المسألة الثالثة التي تجمع هذه الاحزاب عليها فانها تدور حول اسم الحركة ، وقد تهكمت معظم الصحف الاسرائيلية الناطقة باسم هذه الاحزاب على هؤلاء الشباب وركزت على انهم لم يدركوا مدلولات تنظيم الفهود السود في اميركا وماهية مبادئه . يقول ناحوشتان (جاحال) : « فالفهود السود في اميركا لا يدعون فرصة تفوت دون تحقير شرف اسرائيل ، في الوقت الذي يؤيدون جهارا وبكل الامكانيات المنظمات التخريبية العربية »(٣٨). ومع ذلك فان كافة الاحزاب الاسرائيلية التي تقف في وجه حركة الفهود السود تعترف بوجود الفقر والهوة الاجتماعية الطائفية الاخذة في الاتساع ، الا انها تصف هذه الظاهرة بانها « مستوردة » من الدول التي قدم منها المهاجرون وتدعو الى ايجاد الحلول الملائمة لها .

اما على الصعيد الشعبي فقد جاءت ردود الفعل عفوية تلقائية ، ومعبرة عن احاسيس قبل ان تكون معبرة عن مواقف ، حيث انقسم المواطنون الى فئتين رئيسيتين ، الفئة الاولى ابناء الطوائف الشرقية الذين يتأرجح موقفهم بشكل عام بين التأييد والدعم (الطبقة المسحوقة) والتعاطف والتفهم (الطبقة الوسطى) للحركة الجديدة ، والفئة الثانية ابناء الطائفة الاشكنازية الذين يتذبذب موقفهم بشكل عام بين المعارضة الشديدة والمعارضة المتحفظة . وينكر عامة الاشكناز ان يكون في اسرائيل تمييز اجتماعي طائفي ، ويتهمون ابناء الطوائف الشرقية بانهم المسؤولون اولا واخيرا عن اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية المتردية ، وذلك بسبب نسبة التناسل المرتفعة بينهم : « من حثهم على انجاب اطفال بدون حساب ؟ الذي لم يساعد نفسه ينبغي عليه الا يطلب من المجتمع الامور التي تنقصه . . . لا يوجد هنالك من يكبتهم او يسلب حقوقهم ، لقد منحوا حقوقا متساوية للتقدم في هذا البلد في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واذا لم ينجحوا

في ذلك فان السبب يكمن بهم انفسهم »(٣٩).
من الملاحظ هنا انه يوجد وجهتا نظر حول اسباب الاوضاع القاسية للطوائف الشرقية: وجهة نظر المسؤولين الاسرائيليين التي تقول بأن هذه الاوضاع « مستوردة » من الدول التي قدموا منها ، ووجهة نظر الاشكناز التي تحملهم وحدهم مسؤولية هذه الاوضاع « لقدرتهم المتدنية وعيوبهم وعدم رغبتهم في العمل والتعليم » . والحقيقة ان وجهتي النظر غير موضوعيتين . فالاولى قصد المسؤولون الاسرائيليون منها التستر على عيوب المجتمع الاسرائيلي والصاق التهم بالغير ، والثانية تعبر عن « عنصرية » القائلين بها اكثر مما تعبر عن شيء آخر . وان دلت هاتان النظرتان على شيء فانهما تدلان على عدم جدية وعجز السلطات الاسرائيلية في ايجاد حلول جذرية للمشاكل التي يعاني منها ابناء الطوائف الشرقية ، هذه المشاكل التي تعتبر انتاجا محليا وليست « انتاجا مستوردا » .
يقول الطالب اليعيزر بنوديز اثناء اجتماع وفد عن طلبة اليهود الشرقيين في الجامعة العبرية ، برئيسة الوزراء غولدا مئير : « ان ظاهرة الاجرام والزنا لم تكن معروفة بين صفوف الشبيبة اليهودية في شمال افريقيا مثلما هي عليه في البلاد »(٤٠). اما رئيس المجلس في اور يهودا يحزقيل قزاز (من أصل عراقي) فقد حمل المجتمع الاسرائيلي مسؤولية الظواهر السلبية بقوله : « يتهمون مهاجري البلدان الاسلامية بأننا بؤرة اجرام وزنا ، ويتناسون ان اليهود في هذه البلدان لم يعرفوا بالبتة معنى الاجرام والزنا . ان المجرمين والزانيات من مهاجري البلدان الاسلامية،هم اولئك الذين ولدوا في البلاد»(٤١).
وينسف سمحون بن شاؤول (من ابرز شخصيات الجالية المغربية ، يشغل مركزا في الهستدروت) الفرضية القائلة بأن تخلف ابناء الطوائف باسرائيل ناجم عن المستوى الثقافي المتدني للبلدان التي قدموا منها بقوله : « هذا خطأ فاضح ، علاوة على انه ظلم صارخ » ثم ضرب مثلا « لدي شقيقتان في المغرب ، وشقيق وشقيقة هنا في اسرائيل . لدى شقيقتي الاولى في المغرب ابن مهندس وابن وبنت سنة رابعة طب في جامعة الرباط، ولدى شقيقتي الثانية ابن جامعي سنة رابعة طب . وفي بلادنا ؟ هل يستطيع ابناء شقيقتي وشقيقي دراسة الطب في الجامعة العبرية في القدس ، او الهندسة في معهد الهندسة التطبيقية في حيفا ؟ طبعا لا . ولكن في المغرب العربي المتخلف والعدو والبدائي، ينعلمون هناك على حساب الحسن ملك المغرب . مع العلم ان اقاربي هناك ليسوا أغنياء بل أجراء ! »(٤٢).
درج الفهود السود على رفع شعار يقول : « انضم الى الفهود تتخلص من التمييز » .
ليس هنالك شك بأن مشاكل الفقر واتساع الهوة الاجتماعية التي تأخذ طابعا طائفيا في اسرائيل ، ناجمة أصلا عن التمييز الموجه ضد ابناء الطوائف الشرقية ، وعن الامتيازات التي تمنح في المقابل للاشكناز على حساب ابناء الطوائف الشرقية . وتتمثل ظواهر التمييز — اذا استثنينا الوظائف العليا في مراكز الدولة ومؤسساتها التي اصبحت شبه محتكرة بأيدي الاشكناز — في السكن وأماكن السكن والعمل والتزاوج والتعليم . فبالنسبة للوحدات السكنية يحظى ابناء الطوائف الغربية بوحدات سكنية واسعة ومريحة ، بينما لا يزال قسم كبير من ابناء الطوائف الشرقية يعيش في المعابر (البراكيات) والاحياء الفقيرة في ظروف سكنية صعبة . وكثيرا ما تنشأ المباني السكنية الفخمة المعدة لابناء الطوائف الغربية بالقرب من معابر اليهود الشرقيين لتفصح عن مدى الهوة السحيقة بين الطائفتين ، فعندما تنتقل مثلا من بلدة « أور يهودا » المأهولة بالسكان الشرقيين الى الضاحية الجديدة المعدة لابناء الطوائف الغربية « تشعر كأنك تنتقل الى كوكب اخر » ! فضلا على ان السلطات الاسرائيلية درجت على توطين قسم كبير من أبناء الطوائف الشرقية في أماكن نائية وفي المناطق المتاخمة للحدود ، في الوقت الذي تقيم فيه وحدات سكنية فخمة لليهود الغربيين في الاماكن الجميلة بالقرب من المدن الاسرائيلية. ويقول يهودا نيني : « ان كل مكان جميل استوطنه مهاجرو الدول

الاسلامية ، ويمكن اعادة بنائه يطردونهم منه بثمن بخس ، ويرمونه لمصلحة «الاخرين» لمصلحة الابطال الاشكناز »(٤٣).

تعتبر ضائقة السكن من المشاكل الرئيسية الملموسة التي أفرزها التمييز المتبع ضد ابناء الطوائف الشرقية ، ففي الوقت الذي تعيش فيه عادة أسرة اشكنازية مكونة من ثلاثة او اربعة افراد في ثلاث او اربع غرف في شروط صحية حسنة ، نجد الكثرة الساحقة من العائلات الشرقية المعروفة بكثرة التناسل ، تعيش في غرفة او غرفتين تفتقر الى الشروط الصحية . وتؤكد هذه العائلات في مختلف المناطق على ان الضائقة السكنية تنطوي على ظواهر سلبية تتمثل في امرين رئيسيين . ١ ـ تقصير التلاميذ في اعداد وظائفهم البيتية . ٢ ـ حرج الزوجين من ممارسة علاقاتهما الزوجية امام أبنائهما . وقد ترددت هاتان الظاهرتان السلبيتان على أكثر من لسان ، وفي اكثر من مكان . يقول « ايلي » احد نشيطي الفهود السود في حي المصرارة بالقدس : « ان هذا ليس بالامر الحسن بالنسبة للاولاد . هكذا يحدث لدى كل العائلات ، حيث ينام الاولاد مع الاب والام على سرير واحد ، ويرون ماذا يفعل الاب بالام في الليل . . . ثم يتحدث الاولاد حول ذلك . . . ينبغي على الاقل ان يكون لكل عائلة غرفتان . . الاولاد في غرفة واحدة وان يكون هنالك مكان لاعداد دروسهم . كيف يمكن لعشرة اولاد ان يعدوا دروسهم في غرفة واحدة صغيرة في الوقت الذي يوجد فيه طعام على الطاولة ! »(٤٤).

لا تقتصر هذه الظواهر السلبية على الاحياء الفقيرة في المدن ، بل تشمل ايضا « مدن التطوير » التي يرسل اليها عادة ابناء الطوائف الشرقية ، ففي بلدة يروحام في النقب تمتلك كل عائلة غرفتين صغيرتين . تصف حانا امرأة شمعون الضائقة السكنية بقولها : كل ليلة تنشب معركة حول المنام ، عيدا ولئه تذهبان للنوم على سرير واحد ، واستر وسلبيا تذهبان للنوم على سرير واحد ، بنحاس لا يريد ان ينام مع البرت . . . وكل ليلة تنشب معركة . . . يوسي الصغير يأتي ليقاسمني الغرفة مع زوجي . . . ان حياتي مع زوجي لا تطاق مع الاولاد . . . ان المرء ليخجل ان يتفوه بهذا ، ولكن قسما بالله ان ذلك لامر مزعج . . . »(٤٥).

اما التمييز في العمل ، فيتمثل في غياب تكافؤ الفرص لكل طالب عمل نتيجة التكوين الطبقي الطائفي الذي يتسم به المجتمع الاسرائيلي ، فكثيرا ما يحدث ان يتقدم اثنان يحملان نفس المؤهلات احدهما شرقي والاخر غربي لشغل وظيفة شاغرة في الدوائر الحكومية او المؤسسات الخاصة ، ليحظى الغربي بالوظيفة ، ويذهب الشرقي للتفتيش عن وظيفة او عمل اخر لا ينافسه بها شخص غربي .

ولعل ظاهرة التزاوج بين ابناء الطائفتين في اسرائيل تدل بشكل واضح عن « عنصرية » الطائفة الفوقية بنفس المقدار الذي تدل فيه على احتقارها لابناء الطوائف الشرقية ، فبالرغم من ان اسرائيل تعلن بأنها تسعى الى دمج اليهود وصهرهم في بوتقة واحدة ، نلاحظ أن نسبة التزاوج المختلط بين ابناء الطوائف بسيطة لا تتعدى ١٧ ٪ ، ويعود ذلك الى شعور الاشكناز بالمهانة اذا ما اقدمت فتاة أشكنازية على الاقتران بشاب شرقي، حتى ولو كان المستوى الاجتماعي لذاك الشاب لائقا . والامر الذي يسترعي الانتباه ان نسبة الزيجات المختلطة الانفة الذكر لا تتم كلها بالسهولة التي يتصورها المرء ، بل نمر عادة بمراحل قاسية ، فقد يحدث احيانا ان يلجأ الشاب الشرقي والفتاة الاشكنازية ازاء رفض الابوين الاشكناز لزواجها الى فرض الامر الواقع . ومن الامثلة على ذلك قصة الفتاة الاشكنازية (١٧ عاما) التي قدمت مؤخرا الى المحكمة دعوى ضد اهلها الذين يعارضون زواجها من فتى احلامها لكونه من أصل سفاردي (من تونس) . وقد ادعت الفتاة « ان اهلها قاموا عدة مرات بغرض ابعادها عن فتاها بارغامها على اجراء عمليات اجهاض صناعية » كما ارسلوها الى جدتها في لندن ، الا انها رفضت بشدة

البقاء هناك واجبرت جدتها على اعادتها الى اسرائيل « لم استطع الامتثال لاوامر اهلي ضد ضميري ومشاعري ، ولذا قررت أن ابقى حاملا وانا الان في شهري السادس .. »(٤٦).

لا تقتصر معارضة زواج فتاة اشكنازية من شاب شرقي على اهلها فقط ، بل تشمل ايضا الجيران الاشكناز . يقول البروفيسور شوستاك من الولايات المتحدة بعد زيارة قام بها لاسرائيل : « اجتمعت بشابة تبلغ من العمر ١٩ عاما كانت قد هاجرت من بولونيا الى اسرائيل .. وكانت تخرج مع اندريه شاب من المغرب ، ولهذا السبب ابتعدت عنها عائلات اخرى في العمارة التي تسكنها . انها يتيمة ... قالت لها النسوة المسنات بأنها تفتقر الى حكمة أمها ، ونصحنها بالابتعاد عن السود. ان هذه النظرةسائدةللغاية»(٤٧).

على ان الظروف التعليمية لابناء الطوائف الشرقية تفصح بشكل واضح عن السمة الطبقية الطائفية للمجتمع الاسرائيلي ، وعن الفرق الكبير المذهل الذي لا مثيل له في العالم بين نسبة خريجي الجامعات من أبناء الاقلية (الاشكناز) وبين نسبة الخريجين من ابناء الاكثرية (الطوائف الشرقية) . فقد زادت نسبة الخريجين من الطلبة الاشكناز في الجامعات الاسرائيلية على ٩٥ ٪ ، بينما لم تتعد نسبة الخريجين من أبناء الطوائف الشرقية ٤ ٪ . وقبل التطرق الى الاوضاع التعليمية العامة في اسرائيل ، تجدر بنا الاشارة الى اوضاع التعليم في مدينة القدس التي تذفت حدة التناقضات الاجتماعية من جوفها حركة الفهود السود . ففي هذه المدينة « هنالك مدارس ، وهنالك مدارس » فمدارس الاحياء الفقيرة (الطوائف الشرقية) تختلف عن مدارس الاحياء الغنية (الاشكناز) بنفس المقدار الذي تختلف فيه الضواحي الغربية عن الاحياء الشرقية، فاذا ما القينا نظرة على نتيجة امتحان الثوامن (امتحان تعده وزارة الثقافة والتعليم في نهاية المرحلة الابتدائية ، تمكن الذي يجتازه من تلقي مساعدات حكومية اثناء دراسته الثانوية والجامعية) في مدارس الاحياء الفقيرة نجد أن النسبة بسيطة ولا تتعدى ٢٣ ٪ (هذه النسبة تقتصر على مدرستين فقط في حي القطمون) بينما شكلت نسبة الناجحين لهذا العام في الضواحي الغنية رحافيا والطالبية وبيت هكيرم حوالي ٩٠٪ (٤٨).

ويصف الصحفي ميخائيل كرفين ظروف واوضاع مدرستين الاولى للطوائف الشرقية في حي المصرارة والاخرى اشكنازية في ضاحية رحافيا بقوله : « قبل حوالي الشهرين زرت مدرسة « ريمز » في المصرارة ... بدأ التلاميذ بأعمال الشغب : ضربوا معلمين والقوا بالحجارة وهشموا زجاج النوافذ وهربوا من المدرسة ، واتضح اثناء الزيارة ان غرفة المديرة ليست مكانا امينا من اعمال الشغب ، فأثناء حديثي كنا هدفا للحجارة التي تلقى الى الداخل من باحة المدرسة ... خرجت بانطباع بأن تغييرا جذريا ـ غلق المدرسة وتوزيع التلاميذ في مدارس عادية ـ من شأنه فقط ان ينقذ التلاميذ » . وعندما ينتقل الصحفي لوصف مدرسة اشكنازية في رحافيا يقول : « طبعا ، عالم اخر ، نظافة هدوء تزيينات زهور وكافة العناصر التي تشكل مدرسة ممتازة »(٤٩).

ليس هنالك شك بأن الفقر المتفشي بين أبناء الطوائف الشرقية والضائقة السكنية يؤثران على سلوك التلاميذ في المدارس ، ومما يزيد الطين بلة ان وزارة الثقافة والتعليم درجت على ارسال المعلمين الاكفاء الى مدارس « الاحياء الراقية » وارسال المعلمين الاقل كفاءة الى مدارس الاحياء الفقيرة والاماكن النائية التي يسكنها اليهود الشرقيون.

وتدعي وزارة التربية والتعليم ان المعلمين الاكفاء يرفضون الذهاب الى الاحياء الفقيرة والمناطق النائية ويرد ابناء الطوائف الشرقية اذا كان الامر كذلك ينبغي على الوزارة منح هؤلاء علاوات مقابل عملهم في مدارس الاحياء الفقيرة والمناطق النائية . الا ان التمييز لا يقتصر فقط على «المعلمين الاكفاء» بل يشمل ايضا الملاعب الرياضية الفسيحة والملاهي ووسائل الترفيه التي تحظى بها مدارس الاحياء « الراقية » بينما تكاد مثل هذه الامور الاساسية تكون معدومة في مدارس ابناء الطوائف الشرقية . يقول تلاميذ

احدى المدارس في حي القطمون : « اننا لا نمتلك البسة رياضية. لمن توجد نقود لشرائها؟ كذلك لا يوجد ملعب ومنشآت رياضية ... عندما يهطل المطر في الشتاء ، نقوم بتمارين رياضية في الصف ... نحرك الطاولات والكراسي »(٥٠). هذا علاوة على ان قوانين بلدية القدس تحول دون تسجيل التلميذ في المدرسة التي يفضلها في المدينة ، فبموجب هذه القوانين ينبغي على التلميذ ان يدرس في المدرسة الموجودة في ضاحيته ، ولا يحق له الانتقال الى مدرسة في ضاحية اخرى الا اذا انتقل والداه ليسكنا في تلك الضاحية.
هذا فيما يتعلق بالوضع التعليمي للطوائف الشرقية في مدينة القدس ، امـــا الوضع التعليمي ليهود شمال افريقيا وخاصة يهود المغرب الذين يبلغ تعدادهم حوالي ٤٠٠ الف نسمة فانه يثير الدهشة والاستغراب ، بنفس المقدار الذي يشـــير فيه باصبـــع الاتهام نحو الحركة الصهيونية التي قال الفهود السود في احد مناشيرهم عن وعودها البراقة : « في المغرب وعدونا بأننا نخرج للحرية ، ولكن اتضح انهم دفعونا للعبودية » وخير تصوير للوضع التعليمي ليهود المغرب ما جاء علـــى لسان سمحون بن شاؤول حين قال في مقارنة له بين عدد خريجي الجامعات في اسرائيل من اليهود المغاربة ، وبين خريجي جامعة فاس من بين صفوف الجالية التي بقيت هناك : « يوجد في اسرائيل ٤٥٠ شخصا من مهاجري شمال افريقيا انهوا دراساتهم الجامعية خلال الثلاثة والعشرين عاما لقيام دولة اسرائيل . هذه مهزلة . سأطرح أمامك مثالا : انني هاجرت من مدينة فاس في المغرب ، حيث بقي هناك حوالي ثلاثة آلاف يهودي . لقد تخرج من وسط هذه الجالية خلال الثلاثة والعشرين عاما الاخيرة اكاديميون اكثر بكثير مما تخرج خلال سني قيام الدولة من وسط جمهور يزيد تعداده على ٤٠٠ الف نسمة من مهاجري المغرب في اسرائيل »(٥١).
اما فيما يتعلق بالوضع التعليمي العام لابناء الطوائف الشرقية كافة ، فاننا نلاحظ ان نسبة الطلبة الشرقيين لابناء طائفة الاشكناز تأخذ بالتقلص الحاد فـــي المراتب الثانوية والجامعية ، ففي الوقت الذي يشكل فيه ابناء الطوائف الشرقية من بين الاعمار ٥ ـــ ٢٤ (سني الدراسة) نسبة ٦٠ ٪ نجد انهم يشكلون ٦٣٪ في الصف الاول و٥٣٪ في الصف الثامن و ٣٦ ٪ في المرحلة الثانوية و٢٤ ٪ من بين الذين ينالون شهادة البجروت و٤ ٪ من بين حملة الشهادة الجامعية الاولى(٥٢). وبالرغم من كون خريجي المعاهد العليا في اسرائيل من بين صفوف الطوائف الشرقية ، يشكلون نسبة ضئيلة فان هؤلاء يواجهون بعد تخرجهم مشكلة التمييز في الحصول على الوظيفة . وقد اشار الدكتور « افنـــير شاكي » (من اصل شرقي) مساعد وزير الثقافة والتعليم الى هـــذه المشكلة بسرده قصة شاب شرقي انهى دراسته الثانوية بامتياز ، ولم يقبل بقسم الطب في الجامعة العبرية لاسباب جسمانية ، فتوجه الشاب الى جامعة « ستراسبورغ » في فرنسا حيث انهى دراسته هناك ، وعندما عاد الى البلاد وتقدم طلبا للعمل كاخصائي في احـــد المستشفيات رفض طلبه « لعدم وجود مكان » الامر الذي دفع الشاب الـــى العودة لفرنسا ، حيث شرع يعمل في احد المستشفيات الكبيرة هناك ، وقد قدمت له حكومة فرنسا مكافأة مالية مقابل بحث يقوم باعداده(٥٣).
وهنالك مشكلة اخرى تواجه ابناء الطوائف الشرقية تتعلق بالبرامج التعليمية لـــوزارة الثقافة والتعليم ، حيث تركز هذه البرامج على تاريخ وثقافة اليهود الاشكناز في اوروبا، وتتغافل عن الدور الحضاري الذي لعبه اليهود الشرقيون في اسبانيا والعالم العربي، ويتساءل الدكتور « شاكي » «كيف يمكن التغاضي عن هذه الثقافة الغنية والعظيمة ؟» .
اما ابراهام امزلاج (شاعر وملحن مغربي) فانه لا يتساءل بل ينذر بوقوع حرب ثقافية على اساس طائفي « .. انهم يطمسون حضارة يهود الشرق .. ان الكبت الثقافي اشد من الكبت الاقتصادي .. الجو العام في الراديو والتلفزيون اشكنازي ... امتحانات البجروت التي قدمتها تدور حول طهارة الادب الاشكنازي ... الاتجاه السائد عندنـــا

هو انه ينبغي علينا ــ نحن أبناء الطوائف الشرقية ــ أن ننسى من نحن ، ونتعلــم عن الاسياد فقط . . . في احــد الايام ستنشب حرب ثقافية على أساس طائفي . . »(٥٤).
اخذت العناصر المسحوقة من بين صفوف الطوائف الشرقية بعد ظهور حركة الفهــود السود ترفع صوتها ، وتعبر بمرارة عن اوضاعها السيئة الناجمة عن واقع التمييز في اسرائيل، كما واخذ البعض يتساءل ، مثل يهودا نيني عن « جدوى الدماء التي يقدمها اليهود الشرقيون من اجل الدولة الاشكنازية »(٥٥). وقد عبر فيتالي كوهين (جندي مسرح من اصل مصري) والذي يسكن عند عائلة امرأته المكونة من ثمانية افراد يعانون من العوز والفقر ، عن احاسيس المرارة التي تعصر قلوب الكثيرين من ابناء الطوائف الشرقية بقوله : « أشعر بأنني على الهامش ، شعور من لا يجد مكانا ليعيش فيه ، بأنني لا شيء ، صفر ، حزين . كانت لدينا غرفة عرضها متران وطولها متران وبداخلها خزانة وسرير جعلا من الصعوبة بمكان دخول الغرفة . كان الاولاد الذين يتضــورون جوعا يبكون ، وتقول ام هؤلاء الاولاد انها سوف تعتنق الدين المسيحي لكي يعتنــي المسيحيون بأبنائها الذين لا تستطيع رؤيتهم بوضع كهذا جوعى ، لا يملكون ملابس او اي شيء آخر . . . لقد قالوا لي لا تهتم سيكون كل شيء على ما يرام ، والان اتضح لي انهم يكذبون ويهزأون بي . . . انني لا اريد ان اخدم دولتي »(٥٦). واذا كانت ام هؤلاء الاولاد ترى ان طريق الخلاص تتمثل في الاقدام على اعتناق الدين المسيحي ، فان الامر يختلف عند الياهو شأنان (من اصل مغربي يسكن في وادي الصليب) « فالاكثرية تفكر بترك البلاد بسبب التمييز . . . في اماكن العمل يثيرون المشاكل ، وفي دوائر الشرطــة يشهرون بالسود لكي لا تقوم لهم قائمة . . . السجون تغص بأبناء الطوائف الشرقية . . نشتكي لمن ؟ نحن مثل الزنوج في اميركا »(٥٧). اما ام سعاديا مرتسيانو زعيــم حركة الفهود السود فقد كانت اول من اطلق صرخة نقاتل من اجل من ؟ « يوجد لدي فــي الجيش ثلاثة ابناء الاول مظلي ، والاخران في سلاح الدروع . لماذا يذهبون ويقدمون دماءهم ؟ ومن اجل من ؟ من اجل ان نعيش في المصرارة كالكلاب ١٤ شخصا في غرفة ونصف ؟ من اجل أن تأتي الشرطة كل ليلــة لتوقظ اخاهم من السرير وتودعه السجن وتضربه ضربا مبرحا ؟ »(٥٨).
لم تنج حركة الفهود السود الوليدة من الخلافات الداخلية بين زعمائها . وكان الخلاف الاول قد نشب بين الناطقين الرسميين باسم الحركة سعاديا مرتسيانو وروبين ابرجيل عندما عارض الاخير انضمام جماعة « اسرائيل الثانية » التي يقودها ادي ملكــا الى الفهود السود ، وتطور الخلاف عندما أيد ابرجيل فكرة مقابلة رئيسة الحكومة غولدا مئير شريطة ان تتم المقابلة بشكل علني ، لكي تلتزم رئيســة الوزارة بالتعهدات التــي تقطعها على نفسها بينما عارض مرتسيانو الفكرة لاعتقاده ان رئيسة الوزراء لن تحل المشكلة . اما الخلاف الخطير الذي كاد يودي بحركة الفهود السود ويجهضها فقد وقع على اثر المظاهرة الكبيرة في القدس ٧١/٥/١٨ والتي عرفت بليلة الفهود واستخدمت فيها قنابل المولوتوف . ففي اعقاب تلك الليلة وعلى اثر وضع زعماء الحركة في السجن قام شاؤول بن سمحون (الذي يشغل منصبا كبيرا في الهستدروت وزعيــم رابطــة مهاجري المغرب) بتشجيع من الحكومة في محاولة لضم حركة الفهود السود برابطــة مهاجري المغرب. وقد استطاع شاؤول بالاجتماعات المطولة داخل السجن التي عقدها مع زعماء الحركة من اقناع البعض منهم بانضمام الحركة الى الرابطة ، ليناضل الفهود من خلال اطار الرابطة ، وليس كوحدة منفصلة . وساعده على ذلك الجو النفسي الذي خلقته مظاهرة ١٨ مايو من تخوف على « مصــير الدولة » واحتمالات « خراب الهيكل الثالث » نتيجة الاصطدام بين الاخوة . وقد اجهش ابرجيل بالبكاء نتيجة هذا الجــو النفسي ووقع مع نفر من زعماء الحركة على مقترحات شــاؤول بن سمحون القاضية بانضمام الحركة الى الرابطة ، ووقع على هذه المقترحات بالاضافة الى ابرجيل كل من

يعقوب الباز ورفي مرتسيانو (شقيق سعاديا مرتسيانو) . وبدا للجميع ان الحركة الوليدة قد اجهضت ، الا انه بعد اطلاق سراح زعماء الحركة من السجن اتضح ان الاجنحة الاقوى في الحركة لم توقع على هذا الاتفاق ، فقد اعلن زعماء الفهود سعاديا مرتسيانو ومئير فيجودور وتشارلي بيطون وحاييم ترجمان بأنهم لم ينضموا الى اي تنظيم ولم يوقعوا على اية وثيقة اتحاد ، كما واعلن سعاديا مرتسيانو « ان اي فهد لا يعتقد بأن شاؤول بن سمحون يمثله وان الاشخاص الذين وقعوا على الاتفاق معه انحرفوا عن الخط »(٥٩) . كما وعارض ادي ملكا انضمام الفهود السود الى رابطة مهاجري المغرب بحجة ان الفهود السود يمثلون كافة الطوائف الشرقية بينما تمثل رابطة مهاجري المغرب ، يهود المغرب فقط . وقال « ينبغي على رابطة مهاجري المغرب الانضمام الى الفهود السود وليس العكس » ، وزاد على ذلك بقوله: «أن اقتراح شاؤول بن سمحون بمثابة خرافة ، واذا لم يسوّ الوضع فستكون هنالك قنابل » .

وبذلك تخلصت الحركة من محاولة اجهاض خطرة ، ثم سارت خطوة الى الامام عندما اصدرت مؤخرا صحيفة تحمل اسم « كلمة الفهود السود » بعد أن تم تسجيل « جمعية الفهود السود » كجمعية قانونية .

هل تؤدي حركة الفهود السود ، وهي الظاهرة التي تعبر عن الفقر والحرمان لقطاع كبير من أبناء الطوائف الشرقية ، الى الغاء كافة مظاهر التمييز في المجتمع الاسرائيلي ؟ ان هذا الامر بعيد الاحتمال لثلاثة اسباب رئيسية :

١ ـ ان ابناء الطائفة الاشكنازية الذين يهيمنون على المرافق الرئيسية في الدولة ، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، لن يتنازلوا عن نصفها او بعضها عن طيب خاطر لصالح أبناء الطوائف الشرقية ، خاصة وان ابناء هذه الطائفة يخشون اذا ما احتل ابناء الطوائف الشرقية مراكز عليا في الدولة من تحول شكل الدولة الى دولة شرق اوسطية في الوقت الذي يسعون فيه الى جعلها كأي دولة اوروبية في كافة المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية .

٢ ـ ان الفهود السود وابناء الطوائف الشرقية عامة ، لا يزالون مرتبطين ذهنيا وعاطفيا بالحركة الصهيونية، الامر الذي يعيق ويبلبل في نفس الوقت نضالهم ، فالطائفة الاشكنازية غدت لعدة اسباب بمثابة العمود الفقري للصهيونية وعقلها المسير، في الوقت الذي لعب فيه ابناء الطوائف الشرقية ادوارا ثانوية في هذه الحركة ، مرسومة سلفا من قبل الاشكناز ، دون ان يكون لهم اي دور ابداعي . ولذا فان نضالهم ضد مستغليهم تعتريه البلبلة والميوعة ، فهم من ناحية يحسون بمظاهر التمييز الناجمة عن البنية الهرمية للمجتمع الاسرائيلي الذي يشكل فيه أبناء الطوائف الشرقية الطبقة التحتية ، بينما يشكل ابناء الاشكناز الطبقة الفوقية منه ، ومن ناحية اخرى يشعرون بأن الاشكناز هم العقل المفكر للحركة الصهيونية التي يعطفون عليها . وبين هذا الاحساس بالغبن وذاك الشعور بالعطف يخطو الفهود السود خطوات مبلبلة متعثرة في نضالهم ، تؤدي بهم الى تبني الحلول الوسطية دون الحلول الجذرية .

٣ ـ ان عامل الزمن ليس في صالح ابناء الطوائف الشرقية ، فاذا ما تجاوزنا الفترة السابقة التي لم يكن فيها العامل الزمني لصالح ابناء الطوائف الشرقية ، والقينا نظرة على احتمالات مفعول العامل الزمني في المستقبل على ضوء مساعي الحركة الصهيونية لجلب مزيد من يهود العالم الى اسرائيل ، تبدو لنا الصورة بشكل واضح جلي ، فالهجرة اليهودية الى اسرائيل تنطوي على أمرين رئيسيين بالنسبة لابناء الطوائف الشرقية الاول : توجيه قسم كبير من أموال الدولة لشؤون استيعاب المهاجرين الجدد على حساب مجموعة الاوضاع القاسية للطوائف الشرقية ، والثاني زيادة عدد ابناء الطائفة الاشكنازية نتيجة هذه الهجرات ، خاصة وان الاكثرية الساحقة من اليهود في العالم هم من ابناء الطوائف الغربية (الاشكناز) الامر الذي يؤدي بالتالي الى تحويل الاشكناز من

اقلية الى اكثرية في اسرائيل .
لهذه الاسباب مجتمعة ، ستبقى ظاهرة الفهود السود في اسرائيل تبرز في الساحة الاسرائيلية بين الفينة والاخرى ، وسيبقى صدى صوت ام مرتسيانو يتردد بين الحين والآخر : « يا الهي ! اي عالم صنعت لنا ، لماذا قدر لنا ان نرى اولادنا يعانون من الجوع ، ويتسكعون طيلة اليوم في الشوارع بدون دروس وبدون عمل وبدون مستقبل ؟ لقد خلقت هذا من اجلنا جميعا ، وليس من أجل الاشكناز والمهاجرين الجدد . . . »(٦٠) .

---

١ — يقول الفهود السود في صحيفتهم « **كلمة الفهود السود** » عدد حزيران ١٩٧١ ان الطوائف الشرقية تشكل ٦٥ ٪ من السكان اليهود في اسرائيل ، وجاء في **الموسوعة الصهيونية** [ص٣٠٥ ، نيويورك ، هرتسل بريس ١٩٧١] ، بناء على احصاءات ١٩٦٨ ان الطوائف الشرقية تشكل ٥١،٤٤ ٪ من السكان اليهود في اسرائيل .
٢ — **هآرتس** ١٩٧١/٦/١٥ .
٣ — **يديعوت احرونوت** ١٩٧١/٤/٩ .
٤ — **معاريف** ١٩٧١/٣/١٢ .
٥ — **لامرحاف** ١٩٧١/٥/٢١ .
٦ — **يديعوت اهرونوت** ١٩٧١/٥/٢٠ .
٧ — مجلة الجيش الاسرائيلي « **بمحنيه** » ١٩٧١/٣/٢ .
٨ — **بمحنيه** ١٩٧١/٣/٢ .
٩ — **يديعوت احرونوت** ١٩٧١/٣/٥ .
١٠ — ملحق **معاريف** ١٩٧١/٤/١٥ .
١١ — ملحق **معاريف** ١٩٧١/٤/١٥ .
١٢ — ملحق **معاريف** ١٩٧١/٤/١٥ .
١٣ — **معاريف** ١٩٧١/٥/٢٨ .
١٤ — **يديعوت احرونوت** ١٩٧١/٥/١٧ .
١٥ — **معاريف** ١٩٧١/٣/٤ .
١٦ — **يديعوت احرونوت** ١٩٧١/٤/١٩ .
١٧ — **يديعوت احرونوت** ١٩٧١/١/٢٠ .
١٨ — **يديعوت احرونوت** ١٩٧١/١/٢٠ .
١٩ — **ملحق معاريف** ١٩٧١/٤/١٥ .
٢٠ — **معاريف** ١٩٧١/٥/٤ .
٢١ — مجلة **متسبين** عدد ٥٨ ابريل ١٩٧١ .
٢٢ — ملحق **عل همشمار** ١٩٧١/٥/٢٨ .
٢٣ — **معاريف** ١٩٧١/٤/٥ .
٢٤ — ملحق **معاريف** ١٩٧١/٤/١٥ .
٢٥ — **معاريف** ١٩٧١/٥/٤ .
٢٦ — **يديعوت احرونوت** ١٩٧١/٤/١٩ .
٢٧ — **هآرتس** ١٩٧١/٥/٢١ .
٢٨ — ملحق **يديعوت احرونوت** ١٩٧١/٣/١٢ .
٢٩ — **هآرتس** ١٩٧١/٥/٢١ .
٣٠ — **يديعوت احرونوت** ١٩٧١/٣/٤ .
٣١ — **معاريف** ١٩٧١/٣/٢٥ .
٣٢ — ملحق **يديعوت احرونوت** ١٩٧١/٣/١٢ .
٣٣ — ملحق **يديعوت احرونوت** ١٩٧١/٣/٤ .
٣٤ — **يديعوت احرونوت** ١٩٧١/٥/٢٥ .
٣٥ — **يديعوت احرونوت** ١٩٧١/٥/٢٥ .
٣٦ — **يديعوت احرونوت** ١٩٧١/٥/٢٥ .
٣٧ — **عل همشمار** ١٩٧١/٥/١٩ .
٣٨ — **يديعوت احرونوت** ١٩٧١/٥/٢٥ .
٣٩ — انظر زاوية رسائل القراء في **يديعوت احرونوت** ١٩٧١/٥/٢٦ .
٤٠ — **معاريف** ١٩٧١/٥/١٣ .
٤١ — ملحق صحيفة **دافار** ١٩٧١/٥/١٤ .
٤٢ — **معاريف** ١٩٧١/٥/٢٨ .
٤٣ — **هآرتس** ١٩٧١/٥/٢١ .
٤٤ — ملحق **يديعوت احرونوت** ١٩٧١/٣/١٢ .
٤٥ — مجلة **متسبين** عدد ٥٨ ابريل ١٩٧١ .
٤٦ — **يديعوت احرونوت** ١٩٧١/٣/٣ .
٤٧ — **معاريف** ١٩٧١/٥/٢٨ .
٤٨ — **لامرحاف** ١٩٧١/٤/١٥ .
٤٩ — **لامرحاف** ١٩٧١/٤/١٥ .
٥٠ — **لامرحاف** ١٩٧١/٥/١٥ .
٥١ — **معاريف** ١٩٧١/٥/٢٨ .
٥٢ — **يديعوت احرونوت** ١٩٧١/٦/٦ .
٥٣ — **يديعوت احرونوت** ١٩٧١/٦/٦ .
٥٤ — **يديعوت احرونوت** ١٩٧١/٤/٢ .
٥٥ — **معاريف** ١٩٧١/٥/٢٨ .
٥٦ — **معاريف** ١٩٧١/٥/٢١ .
٥٧ — **معاريف** ١٩٧١/٣/١٢ .
٥٨ — **يديعوت احرونوت** ١٩٧١/٣/٤ .
٥٩ — **هآرتس** ١٩٧١/٥/٢١ .
٦٠ — **يديعوت احرونوت** ١٩٧١/٣/٤ .

الاحزاب الشيوعية العربية والقضية الفلسطينية بعد عدوان ١٩٦٧

ناجي علوش

كانت قضية فلسطين اشكالا بالنسبة للاحزاب الشيوعية العربية منذ بدأت هذه الاحزاب نشاطاتها . وكانت نظراتها ومواقفها تختلف ما بين فترة واخرى ، وما بين حزب وآخر ، حسب الظروف والاجتهادات ومواقف الشيوعية الدولية . وكان الاختلاف في المرحلة الاولى (١٩٢٢ — ١٩٤٧) يدور حول ثورية الحركة الوطنية العربية ودور جماهير العمال اليهود في فلسطين ، فالحركة الوطنية العربية المعادية للصهيونية حركة وطنية معادية للاستعمار والصهيونية حينا ، وحركة عنصرية شوفينية في حين آخر . وهي الطريق الثوري السليم حينا بينما الطريق الثوري في أحيان اخرى هو وحدة الجماهير العربية ـ اليهودية ضد قياداتها الرجعية المرتبطة بالاستعمار . ولكن الاحزاب الشيوعية كانت خلال هذه المرحلة ضد قيام دولة صهيونية في فلسطين، لان الصهيونية حركة رجعية ، ولان هذه الدولة ستكون مركزا اماميا للاستعمار . ولكن الحملات على الصهيونية كانت تفتر او تحتد حسب الظروف الدولية والتقديرات الاستراتيجية والتكتيكية . أما في المرحلة الثانية (١٩٤٧ — ١٩٦٧) فقد تبنت الاحزاب الشيوعية خط تأييد قرار التقسيم والمطالبة بتنفيذه ، وان ازدادت الحملات عنفا بعد سنة ١٩٥٥(١). ولكن حرب حزيران حملت معها قرار مجلس الامن ، وحملت معها أيضا آفاقا جديدة لحركة المقاومة الفلسطينية . وقد قاد هذا كله الى تطورات في مواقف الاحزاب الشيوعية العربية . وعن هذه التطورات سنتحدث في هذه الدراسة .

برز بعد حرب حزيران خطان داخل مجموعة الاحزاب الشيوعية العربية : اولهما يدعو الى تصفية الكيان الصهيوني ، ويمثله الحزب الشيوعي السوداني والحزب الشيوعي المغربي . وثانيهما : يركز على ضرورة القبول بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الصادر بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٢ ، ويتنكر لحديث المقاومة والقتال ، ويمثله الاحزاب الشيوعية في لبنان وسورية والاردن والعراق .

أوضح الحزب الشيوعي المغربي خطه ، منذ يوم الخامس من حزيران ١٩٦٧ . فلقد أصدر تصريحا صبيحة هذا اليوم يؤكد فيه « ان هدف الاستراتيجية العربية لم يعد حصر الصهاينة داخل الاراضي المغتصبة ومقاومة هجوم الامبريالية مقاومة سلبية ، بل للعرب **هدف جديد هو القضاء على دويلة اسرائيل وتحقيق فلسطين الحرة السيدة** »(٢) .

وأكد برنامج الحزب الشيوعي السوداني ، المقر في مؤتمره الرابع في تشرين الاول

١٩٦٧ : « ان بقاء اسرائيل يهدد مباشرة الثورة العربية ، فأصبح عليها ان تناضل بحزم بين الجبهة الواسعة المناوئة للاستعمار العالمي لتهيئة الظروف المناسبة **لتصفية هذا الكيان** ، وليتمتع شعب فلسطين بحقوقه الثابتة على اراضيه بقيام دولة عربية تقدمية على ارضه »(٢). وعاد الحزب الشيوعي السوداني فأكد هذه الحقيقة ، كما اكدها الحزب الشيوعي المغربي ، تأكيدا مفصلا واسعا ، تناول فيه قرار الامم المتحدة لسنة ١٩٤٧ ، وطبيعة الكيان الصهيوني وامكانية التغيير الاجتماعي داخل الدولة الصهيونية . ويرى الحزب الشيوعي السوداني : « أن التجربة العلمية ايضا اثبتت خطأ الافتراضات التي بررت التقسيم واعتباره حلا لتحقيق التعايش السلمي بين الاقليات اليهودية والعرب في فلسطين » . ولذلك فان هذا الحزب يرى : أن اعادة النظر في قرار ١٩٤٧ يجلو الكثير من الضباب الفكري الذي أحاط بهذه القضية ، مما عزل عنها قوة عالمية ضخمة ، كان يمكن كسبها لصالح الحركة الثورية العربية ومطلب الشعوب العربية العادل في ازالة الوجود الاسرائيلي الطفيلي » . ثم ان دولة الاحتلال « تفتقد السمات الاساسية للدولة الوطنية » واذا كانت « السمة الحتمية للدولة القومية هي وجود القومية نفسها » فان « للقومية مقومات تاريخية واجتماعية تتمثل في الارض والحياة الاقتصادية المشتركة والتاريخ المشترك واللغة الواحدة والطابع النفسي المعبر عنه في الخطوط الرئيسية المميزة في الثقافة الوطنية » . وعلى هذا الاساس : « هل يمكن الزعم بأن فلسطين هي الارض التي نشأت عليها تلك العناصر وخلقت قومية يهودية في يوم ما ؟ » ويجيب الحزب على تساؤله باستشهاد لانجلز ينص على أن اليهود قبيلة ثم يضيف : «وليس هناك في تاريخ اليهود ما يثبت ان اليهود فيما بعد صاروا قومية مميزة في ارض فلسطين او غيرها » . ثم يرد الحزب على من يزعم « بأن اكتساب دولة اسرائيل ارض فلسطين سيكمل عناصر الامة اليهودية » قائلا : « ان هذا ينافي العلم ويعزل الارض كعنصر لتكوين الامة عن العوامل الاخرى الاجتماعية والتاريخية التي تكوّن الامة » . ولهذا ، وما دام اليهود ليسوا امة فان « تحررهم هو تحرر تلك الامم سواء من القهر القومي او الطبقي — حيث تزول الفروقات الداخلية ويندمجون فيها » . ثم : « ان قيام دولة اسرائيل لم يحل مشكلة اليهود » لان : « المفهوم الرجعي العنصري الذي يعارض ذوبان اليهود في مجتمعاتهم المختلفة التي يعيشون فيها يعوق اليوم ذوبانهم حتى داخل اسرائيل ، ويعتبر أساسا لتمييز عنصري جديد بين اليهود القادمين من المجتمعات الاوروبية المتقدمة وبين اليهود القادمين من المجتمعات الاسيوية والافريقية المتخلفة وبينهم وبين الشعوب العربية من جهة اخرى » . وبما أن الكيان الصهيوني كيان غير طبيعي فان : « الحديث عن التغيير الاجتماعي في اسرائيل ، حيث تفتقد مقومات الحياة الاجتماعية المستقرة والمكونة تاريخيا ، حديث ينافي علم الثورة » . وبناء عليه « فان الشعارات الزائفة التي تزعم امكانية تغيير اشتراكي في الوطن القومي لبني اسرائيل ليست الا شعارا للمصالح الرجعية الصهيونية »(٤).

والحزب الشيوعي السوداني بهذا كله ، انما يرد لا على بعض الاتجاهات في الاحزاب الشيوعية العربية فحسب ، وانما على « الاتجاهات الام » في الشيوعية الدولية . ولكن أهمية هذا التقرير لا تنبع من انسجامه مع موقف الحركة الوطنية العربية عموما ، ولا من انسجامه مع التحليل الماركسي والمواقف الماركسية — اللينينية خصوصا ، بصدد القضية القومية والموقف من اليهود والحركة الصهيونية ، بل من وعي الحزب للدور الذي تلعبه « اسرائيل » « نيابة عن الاستعمار القديم والحديث كأداة للثورة المضادة في المنطقة » . ان فهم دور الاحتلال الصهيوني هذا ضروري جدا ، لان هذا الفهم الصحيح يحدد موقفا صحيحا ، كما ادى الفهم غير الماركسي في السابق الى تبني موقف غير ماركسي يرى في دولة الاحتلال « واحة للديمقراطية » وبؤرة للثورة البرولتارية في منطقة متخلفة .

اما التيار الثاني ، فقد أقام حملاته الدعاوية ، خلال المرحلة التي تلت الخامس من

حزيران ، على اساسين : الاول : استنكار الدعوة لأستمرار القتال ، بعد الهزيمة ، او لبدء القتال بأي شكل من الاشكال ، على اعتبار ان مثل هـذه الدعوة يدل على روح مغامرة . كان هذا الاتجاه حريصا على : « اختيار طرق واساليب النضال الملائمة، وعدم الانجرار في طريق المغامرة التي يحاول الاعداء جرنا اليها الخ »(٥) ثم اكدت الاخبار جريدة الحزب الاسبوعية « ان الاتجاهات العاطفية التي كانت وليدة رد الفعل المباشر لمرارة النكسة ، والداعية الى اللجـوء الى العمل العسكري الفوري بوصفه الشكل الوحيد القادر على ازالة آثار العدوان ، غير آخذة بعين الاعتبار الوضع الواقعي والامكانيات الفعلية ، العسكرية والاقتصادية ، والنتائج السلبية التي يمكن أن تتمخض عنها مثل هذه الخطوة » قد أخذ تأثيرها يضيق . ثـم تضيف الجريدة : « لا مجال لا للاستعجال ولا لليأس »(٦).

الثاني : قبول قرار مجلس الامن ، واعتباره نصرا ، على الرغم مما فيـه من نقائص ، والتأكيد على اهمية العمل السياسي (الدبلوماسي) ، وعلى امكانية ان يحقق ازالة آثار العدوان . ولقد طرح ابراهيم مصطفى على نفسه هذا السؤال : « ولكن مع ذلك يبقى سؤال عن كيفية اجلاء قوات العدوان عن الاراضي التي احتلتها ، وهل يمكن اجلاؤها دون اللجوء الى السلاح لا » ويجيب على هذا السؤال قائلا بثقة : « ان تجـربة اجلاء قوات العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ عن منطقة السويس تبين ان الراي العام العالمي لن يتسامح تجاه المعتدين ، وانه بامكانه ان يفرض عليهم التراجع » . وعليه فان « القضية الموضوعة امامنا اليوم بقوة هي العمل لكشف المعتديـن الاسرائيليين واسيادهم بقوة اكبر ، والسعي بجميع الطرق الدبلوماسية لكسب تأييد اكثرية دول العالم ، وخاصة في آسيا وافريقيا ، لقضيتنا العادلة »(٧).

وهكذا يبدو واضحا ان التركيز يدور على ضرورة مباشرة العمـل السياسي ، والعمل السياسي وحده . اما القتال فمغامرة ، واما المقاومة العسكرية فلا وجود لها ولا أهمية، مع أنها برزت من جديد في شهر آب(٨).

وجاء بيان الاحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان العربية حول « المهمات الملحة » امام حركة التحرر الوطني العربية ، مؤكدا هذا الخط . ذلك ان هذا البيان يدين « الاتجاه العاطفي المغامر » الذي يدعو « الى الاقتصار على استخدام أسلوب واحد فقط » ، أي الكفاح المسلح . ولم يكتف البيان بهذا بل أضاف: «ان بعض الاوساط المغرقة في رجعيتها والمشبوهة ، ماديا ومعنويا ، تشجع هذا الاتجـاه المغامر أملا في اجهاض التطـور السليم لحركة النضال الجماهيري »(٩)، كما انه أكد : « ان هذا الاتجاه حين يقرر شكلا وأسلوبا واحدا للنضال ، ويتجاهل أساليب النضال الاخـرى ... يفسح المجـال للامبرياليين وحكام اسرائيل والرجعية العميلة لتقويض الانظمة التقدمية وضرب حـركة التحرر الوطني العربية بمجموعها ..»(١٠). واذا كان البيان قد أكـد « أن اشكال وأساليب النضال السياسي ليست فقط لم تستنفد امكانياتها ، بل انها حققت ، ولا يزال بامكانها ان تحقق ، فوائد جمة لحركة التحرر الوطني العربية » ، فانه قد تجاهل المقاومة المسلحة تجاهلا تاما ، مع أن البيان قد صدر بعد سنة من بدء المقاومة المسلحة بشكلها الجديد ، وبعد أربعة أشهر تقريبا من معركة الكرامة . وبدلا مـن الاشادة بالمقاومة المسلحة اكتفى البيان بالاشادة « بالمقاومة الشعبية » التي بدأت تأخذ « أكثر فأكثر طابعا منظما تحت قيادة الجبهة الوطنية التي يسهم الحزب الشيوعـي الاردني الشقيق في أعمالها بصورة فعالة» .(١١)هذا مع العلم بأن المقاومة الشعبية التي كان يخوضها شعبنا في الداخل جنبا الى جنب مع الكفاح المسلح كان الحزب الشيوعي الاردني يحاول ان يعزلها عن الكفاح المسلح ، وان يجعلها بديلا له . وسيكشف الحزب الشيوعي الاردني هذه الحقيقة فيما بعد .

وجاءت مقالة فهمي السلفيتي ، التي كتبت في هذا الوقت(١٢) لتوضح كثيرا من النقاط في

البيان المذكور آنفا . فالاتجاه المغامر « يمثله الفدائيون » و« تأييد منظمات الفدائيين يعني تأييد أهداف سياسية غير واقعية » والفدائيون ، فوق ذلك كله : « عاجزون عن العبور الى المناطق المحتلة وليس لهم قواعد هناك ، وحيثما استطاعوا التسلل فانهم يفشلون في الاندماج مع السكان المحليين لانهم في الواقع غرباء . . . » . ان السلفيتي هنا لا يكتفي بادانة الاتجاه المغامر بل يدين حركة المقاومه ، وهو لا يكتفي باتهامها بالعجز والابتعاد عن الواقعية السياسية بل يتهمها بالعزلة عن الجماهير ، في وقت كانت المقاومة فيه نشيطة نسبيا ، وكانت عملياتها تهز العدو في الارض المحتلة كلهـا ، قبل معركة الكرامة وبعدها .

تطور جديد في صفوف الاحزاب الشيوعية

ولكن المنطقة كانت تتطور ، كانت المقاومة الفلسطينية تنمو ، ومع نموها ينمـو امـل الجماهير وتنمو حماستها وارادتها في القتال . وبدأت تنمـو داخل قواعـد الاحزاب الشيوعية ، التي كانت تركز على العمل الديبلوماسي وقرار مجلس الامن ، اتجاهات متفاعلة مع خط الجماهير . وهنا اخذت البيروقراطيات الحزبية تهتز ، وبدأت التطورات في الخط الحزبي تأخذ طريقها الى النور . وسوف أتحدث بايجاز عن التطورات في ثلاثة من الاحزاب الشيوعية الهامة ، هي الاحزاب الشيوعية في لبنان والاردن وسورية .

أ ــ **الحزب الشيوعي اللبناني** : عقد الحزب الشيوعي اللبناني مؤتمره الثاني في تموز سنة ١٩٦٨ ، وفي هذا المؤتمر بدا التحول في رؤية القضية الفلسطينية . ويمكن أن يلخص هذا التحول فيما يلي :

اولا : لقد حاول الحزب ان يضع القضية الفلسطينية « في اطارها الصحيح » اطـار العلاقات بين الصهيونية والامبريالية وارتباط مصالحهما بالنسبة للامة العربية والوطن العربي . وعليه فاسرائيل « يجب النظر اليها بوصفها جزء من حركة الامبريالية العالمية» وهي كيان غريب « قام على اغتصاب أرض عربية » وهي « عنصر تقسيم للعالم العربي وعائق في وجه الوحدة العربية ، قائم على العدوان والتوسع » . ثم ان « اسرائيل اليوم هي الهراوة التي تلوح بها الامبريالية وتستخدمها ضد الانظمة التقدمية العربية » وهي ايضا « الى ذلك دولة راسمالية دينية قائمة على اضطهـاد الشغيلة وعلى التمييـز العنصري ، ليس فقط ضد الاقلية العربية التـي تعيش حياة اضطهاد في مناطق تحكم عسكريا ، بل كذلك حيال اليهود الشرقيين »(١٣) .

ثانيا : « ان حركة المقاومة الراهنة ، بما فيها المقاومة المسلحة التي يخوضها الشعب الفلسطيني داخل اسرائيل والاراضي المحتلة ، حركة ثورية لشعب اغتصبت أرضه وكامل حقوقه في وطنه، تشارك فيها كل القوى الوطنية والتقدمية بمن فيهم الشيوعيون . . . »(١٤)

ثالثا : « ان الحل النهائي للقضية الفلسطينية يجب ان يعتمد المواقف المبدئية وينطلق من الاعتراف بحق العرب الفلسطينيين الذي لا ينازع في أرضهم ووطنهم ، وبالتالي الاعتراف بحقهم بالعودة الى هذه الارض وحقهـم بتقرير مصيرهم فيها . ومـا قام على القوة والاغتصاب لا يمكن تبريره . ووجود اليهود في فلسطين اليوم لا يمكن أن ينال من حق عرب فلسطين الطبيعي والتاريخي في وطنهم »(١٥) .

وكان في هذا التحول تطور كبير ، اذ ان الاغراق في الحديث عن قرار التقسيم وقرار مجلس الامن قد انتهى ، كما ان العمل الفدائي أصبح ثوريا بعد ان كان مغامرا ، والحل الصحيح بات « حق الشعب الفلسطيني في أرضه » بعد أن كان قيام دولة عربية ودولة يهودية الخ . . . ومثل هذا التطور جدير بالاهتمام وجدير بالتقدير .

ولكن الحزب الشيوعي اللبناني ظل يدافع عن موقف الاتحـاد السوفياتي بتأييد قرار التقسيم على أساس أن الاتحاد السوفياتي أيد القرار « ضمن شروط مبدئية عديدة في مقدمتها انهاء الانتداب البريطاني وانسحاب القوات البريطانية من فلسطين ، ووقف الهجرة اليهودية ، واقامة نوع من الوحدة الاقتصادية بين القسمين تكون عاملا للتوحيد

بينهما في المستقبل »(١٦). انه لم يستطع ان يطالب ، كما طالب الحزب الشيوعي السوداني من قبل باعادة النظر بقرار التقسيم ومبرراته . ان في هذا كله تطورا كبيرا على الرغم من بعض رواسب المرحلة السابقة ، وخاصة في تقييم المرحلة السابقة على سنة ١٩٤٨(١٧).

وكان هذا المؤتمر ، الذي أقصيت بعده زمرة حسن قريطم ، بداية لتحول اكبر اخذ يتضح يوما بعد يوم . وهكذا بات العمل الفدائي جزءا هاما وأساسيا « من الحركة الوطنية المعادية للامبريالية والصهيونية في الاردن وعلى النطاق العربي ، لان من شأن العمل الفدائي اذا تطور واتسع — وهو يتطور ويتسع بسرعة فائقة — ان يضعف مواقع الرجعية والصهيونية والامبريالية ، ويدفع الحركة الوطنية نحو نهوض جديد يشتد فيه النضال لازالة آثار النكسة ولتحقيق منجزات جديدة في طريق التحرر السياسي والاقتصادي والاجتماعي الكامل للبلدان العربية»(١٨). وبات النقد الذي يوجه نقدا بناء، « فلا ينبغي ان يغمض العين » (التمسك بالعمل الفدائي) « عن كثير من الامور مما له علاقة بتكتيك العمل الفدائي واستراتيجيته . . . » كما « أن هذه المعركة تحتاج بالضرورة الى أشكال نضال متعددة . ولا يجوز التقليل من شكل من اشكال النضال ، على حساب شكل آخر ، فضلا عن عدم الاعتراف الا بشكل واحد »(١٩).

ب — **الحزب الشيوعي السوري** : عقد الحزب الشيوعي السوري مؤتمره الثالث في حزيران من سنة ١٩٦٩ . وكان من نتيجة المؤتمر مشروع برنامج جديد ، طرح للمناقشة في التنظيم صيف سنة ١٩٧٠ . ولقد جاء هذا البرنامج منسجما في خطه العام مع خط برنامج الحزب الشيوعي اللبناني ، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية . الا انه جاء اكثر تطوراً في ناحية هامة هي « ان الجماهير العربية عموما ، وقواها التقدمية خصوصا ، مدعوة ليس لتقديم المزيد من الدعم المادي والمعنوي لحركة المقاومة فحسب ، بل انها مدعوة ايضا لبذل المزيد من المساهمة والمشاركة العملية في هذا العمل الوطني والقومي الكبير . فالاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية يمس مصالح الشعوب العربية بمجموعها »(٢٠).

ويرى مشروع البرنامج « أن جوهر القضية الفلسطينية يكمن فيما يلي : أولا : حق الشعب العربي الفلسطيني في تحرير وطنه المغتصب من الاستعمار والصهيونية والعودة اليه وتقرير مصيره على أرضه وبناء دولته بالشكل الذي يريده ؛ ثانيا : ان العدو الذي يجابه الشعب العربي الفلسطيني في هذا النضال هو العدو نفسه الذي اغتصب هذا الحق وهو الامبريالية والصهيونية . ثالثا : ان نضال الشعب العربي الفلسطيني هو نضال تحرري عادل يشكل جزءا لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني العربية ، وبالتالي من الحركة الثورية العالمية . رابعا : ولكي يتمكن الشعب العربي الفلسطيني من تحقيق هدفه في تحرير وطنه لا بد من تصفية الصهيونية ومؤسساتها العدوانية التوسعية . خامسا : للشعب العربي الفلسطيني حق استخدام مختلف أشكال النضال بما فيها الكفاح المسلح من اجل تحقيق أهدافه . ومن واجب الامة العربية ان تعمل على تهيئة كل الظروف التي تتيح له امكانية تحقيق أهدافه . سادسا : ان تحقيق الحقوق القومية للشعب العربي الفلسطيني لا يتنافى بل ينسجم مع مصلحة الجماهير اليهودية في العيش معه في ظل سلام ديمقراطي وعادل بمعزل عن الاستعمار والصهيونية وفي تقرير مستقبلهم بالشكل الذي يريدونه »(٢١).

ومن الطبيعي ان يجيء برنامج الحزب الشيوعي السوري اكثر تطورا ، من برنامج زميله الحزب الشيوعي اللبناني ، لانه جاء بعده بعام ، وقد شهد هذا العام تطورات لا في الوضع العام فحسب، بل في الاحزاب الشيوعية ايضا، وهذا ما سنتحدث عنه فيما بعد.

جـ — **الحزب الشيوعي الاردني** : أعلن الحزب الشيوعي الاردني انشاء «قوات الانصار» في آذار سنة ١٩٧٠ . وكان انشاء قوات الانصار ، التي تبنتها الاحزاب الشيوعية في

سورية ولبنان والعراق فيما بعد ، تطورا هاما ، وهاما جدا ، اذ ان الاحزاب الشيوعية، بانشاء قوات الانصار ، لم تنتقل من التأييد العام الى المشاركة فحسب ، بل أنها خطت خطوات الى الامام في ميدان التنظير والممارسة . ولكن انشاء قوات الانصار ، واتخاذ قرارات بتأييد الكفاح المسلح واعتبار حركة المقاومة فصيلة طليعية من فصائل الحركة الوطنية العربية أدى الى تصادم الخطوط داخل الحزب الشيوعي الاردني . اتضح هذا التصادم فيما بعد عندما تبلور في انشقاق صغير مع بداية عـام ١٩٧١ ، يقوده فهمي السلفيتي ، السكرتير السابق للحزب ، وصاحب المقال المشهور في مجلة قضايا «السلم، الحرية ، الاشتراكية » ، المذكور آنفا .

وينتقد الحزب نفسه ، في رده على الزمرة المنشقة ، قائلا : « ونحن عندما نشير الى الاخطاء والسلبيات التي وقعت فيها حركة المقاومة ، فاننا لا نعفي انفسنا من تحمل قسط من المسؤولية ، لان حزبنا ارتكب خطأ عندما تأخر ، فترة غير قصيرة ، عن المشاركة في المقاومة المسلحة » . ويرى الحزب ان خطأه هذا « قد ترك أثرا سلبيا غير قليل على حركة المقاومة ، وعلى مجمل النضال في الاردن »(٢٢).

وتشير وثائق الحزب الى ان لجنته المركزية انتقدت مكتبه السياسي في أواخر عام ١٩٦٩ « على تقصيره في تنفيذ قرارها في اجتمـاع ايار ١٩٦٩ » الخـاص بالتحضير للعمل المسلح(٢٣) . وتتهم وثائق الحزب الزمرة المنشقة بما يلي : اولا : « أن هذه الزمرة عجزت عن تفهم التطورات الجديدة التي طرأت على القضية الفلسطينية بعد عام ١٩٤٨ ، كما عجزت عن رؤية حقيقة الدور الذي تقوم به دولة اسرائيل في هذه المنطقة » ولهذا فان هذه الزمرة « بقيت تراوح مكانها وتجتر الافكار والمفاهيم التي كانت صالحة في اوائل الخمسينات » . ثانيا : « ان هذه الزمرة عندما تعلن عن تمسكهـا بقرار هيئة الامم المتحدة لعام ١٩٤٧ ، تنطلق في مناقشتها كما لو ان القرار المذكور يعني في نظرها الدفاع عن حق الشعب اليهودي في تقرير مصيره بفلسطين » . ثالثا : « ان النضال ضد نظام الحكم العسكري — الفاشي في اسرائيل وضد الايديولوجيـة الصهيونيـة العنصرية العدوانية السائدة في اسرائيل ، لم يعد محصورا في الطبقة العاملة والجماهير اليهودية في اسرائيل ، كما تزعم زمرة فهمي السلفيتي ، بل أصبحت من مهمات الشعوب العربية وحركة تحررها الوطني والاجتماعي » . رابعا : ان هـذه الزمرة ، بسبب انتهازيتها وكوزموبوليتيتها « تنكر حتى وجود حركة وطنية فلسطينية ، ذلك انها لم تعد تعترف حتى بوجود الشعب العربي الفلسطيني » . خامسا : ان الزمرة المنشقة كانت تدعو الى صلح منفرد بين الاردن واسرائيل(٢٤) .

وعلى الرغم من الادانة الكاملة والواعية لخط الحـزب السابق ، الذي كـان يقوده السلفيتي ، وعلى الرغم من ان الحزب الشيوعي الاردني قد استطاع أن يبلور رؤية واضحة ومحددة وسليمة لوضع القضية الفلسطينية حاليا، ضمن افقها العربي والعالمي، فان الحزب المذكور ظل يصر على أن قرار التقسيم كان سليما(٢٥) .

لقد استطاع الحزب الشيوعي الاردني أن يعري خطه السابق ، وخط بعض الاحزاب الشيوعية سابقا ، كما لم يستطع ان يفعل احد من قبل . ونحن نعتقد ان فهمي السلفيتي بالذات كان من اعمدة الخط الانتهازي الكوزموبوليتي في الاحزاب الشيوعية العربية .

الاحزاب الشيوعية العربية وآفاق رؤيتها السياسية

اصبحت الاحزاب الشيوعية تتبنى موقفا موحدا من القضية الفلسطينية ، كما حدث سنة ١٩٣١ تقريبا ، واصبح هذا الموقف اكثر صحة ، من أي وقت مضى ، على الرغم من نقائصه وعيوبه . وسوف نقدم هنا وثيقتين تاليتين على التطورات المذكورة آنفا ، لنبين خط الاحزاب الشيوعية العربية .

وأولى هاتين الوثيقتين تقرير للمكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني ، صادر في اكتوبر سنة ١٩٧٠(٢٦) يتصدى التقرير لاحداث الاردن ولوفاة الرئيس عبدالناصر ، كما

يبين التطورات « السريعة والهامة » التي سارت في اتجاهين متعاكسين ، داخل حركة التحرر العربية ، وهذه التطورات تتلخص في قضيتين : « ١ — تزايد القدرة القتالية على جبهة السويس ، وتمكن القوات المسلحة المصرية بفضل شبكة الصواريخ الجديدة التي اقيمت على الجبهة من اسقاط عدد متزايد من طائرات الفانتوم الاسرائيلية ، الامريكية الصنع ، واقتران ذلك بمعارك نشيطة وفعالة على الجبهة السورية ، واتساع في العمليات الفدائية داخل الارض المحتلة ... ٢ — بروز عناصر جديدة في الخلافات بين فصائل حركة التحرر العربية وبين الانظمة التقدمية العربية ، وداخل حركة المقاومة الفلسطينية ، واتساع هذه الخلافات وتطورها الى حد الانقسام الخطير في جبهة القوى العربية المعادية للاستعمار والصهيونية والرجعية ... »(٢٧).

كما ان التقرير يطرح بوعي اسباب طرح مشروع روجرز والاثار التي خلقها هذا المشروع في حركة التحرر الوطني العربية ، منتقدا ردود فعل المقاومة وردود فعل جمهورية مصر العربية . ثم يتحدث التقرير بشكل عام عن الاخطاء التي ارتكبتها حركة المقاومة ، وهو هنا يتحدث عن الاخطاء العامة ، مثل تمسك فتح بشعار عدم التدخل فترة طويلة في الاردن ، وعدم تقدير قوة الجيش تقديرا صحيحا ، وعدم الاهتمام الكافي بالجماهير الاردنية ، عدم وجود قيادة سياسية — عسكرية موحدة ، عدم وضوح الخطة حول المستقبل الخ... وينتقد التقرير بعض الشعارات التي طرحتها الجبهة الشعبية والجبهة الشعبية الديمقراطية ، كما ينتقد « الاعمال الفردية ذات الطابع المغامر »(٢٨). واهم ما في هذا التقرير انه يرى : اولا : « ان حركة التحرر العربية تتعرض الان لهجمة استعمارية جديدة ، وتستهدف هذه الهجمة تحقيق ما عجز عدوان ١٩٦٧ الامبريالي الاسرائيلي عن تحقيقه ... » . ثانيا : « ان المجزرة التي تعرضت لها حركة المقاومة لم تكن الا جزءا مما هدفت اليه مخططات الامبريالية والصهيونية وحليفتهما الرجعية ». ثالثا : « ضرورة التركيز على مجموعة من النواقص والثغرات التي لم تستطع حركة المقاومة تجاوزها ، قبل احداث الاردن وخلالها ، بأمل ان يشكل ذلك اسهاما من الحزب الشيوعي اللبناني في اعادة البحث الجاري على صعيد حركة التحرر العربية ، من اجل مواجهة افضل للتآمر الامبريالي وللعدوان الصهيوني وللنشاط الرجعي الذي لن يتوقف بل سيشتد في المرحلة القادمة »(٢٩). رابعا : ضرورة ان تتابع الجماهير الشعبية نضالها « من أجل حماية العمل الفدائي » .

اما ثانية هاتين الوثيقتين فهي صادرة عن الاحزاب الشيوعية في الاردن والعراق وسورية ولبنان(٣٠). وتؤكد هذه الوثيقة الخط المتطور كله . ان حركة المقاومة ليست نضالا عادلا ومشروعا فحسب ، ان « الميزة الاساسية لهذه الحركة وطابعها الاصيل ... هو ما تتسم به من روح كفاحية وارادة راسخة وتصميم على طرد المحتلين من الاراضي العربية » ثم ان « المظاهر السلبية في حركة المقاومة ليست ملازمة لها » . وتطالب الوثيقة « الشيوعيين وكافة القوى الوطنية والتقدمية » « ليس فقط مساندة هذا النضال ، وانما المشاركة فيه فعلا عن طريق تدعيم المقاومة وتعزيز مساهمتها في قوات الانصار » . ثم تنتقد الوثيقة الدور الذي لعبته الاحزاب الشيوعية حتى الان « لانه دون مستوى تصميمها على خوض المعركة وادراكها لاهمية وضرورة ذلك » كما ان الوثيقة تعد بأن تعمل الاحزاب الشيوعية العربية المذكورة في المرحلة المقبلة « على مضاعفة جهودها ومساهمتها في هذا النضال » . كما ان الوثيقة ترى انه لا بد من اجل تحقيق الانسحاب الكامل وازالة آثار العدوان من ... ومن ... ومن : « تصعيد عمل المقاومة الفلسطينية في الارض المحتلة وتوحيد منظماتها على أساس جبهة وبرنامج عمل مشترك، والتنسيق بينها وبين حركة التحرر العربية والانظمة التقدمية ، والعمل من اجل وحدة الشعبين الشقيقين الفلسطيني والاردني واقامة حكومة وحدة وطنية ... »(٣١).

أهمية هذا التطور وأبعاده

لا بد من ان نؤكد ان التطورات المذكورة تطورات هامة على صعيد حركة التحرير الوطني العربية ، وعلى صعيد علاقاتها فيما بينها وعلاقاتها بقوى التقدم في العالم . واذا كان في الماضي هناك تنافر مع الاحزاب الشيوعية العربية بسبب موقفها من الوحدة او قضية فلسطين ، فان مثل هذه التطورات يفسح المجال أمامها واسعا في المستقبل للعب دور اكبر واكثر فعالية في تطوير الحركة الوطنيه العربية . كما أن مثل هذه التطورات ستقطع الطريق على كل الانتهازيين والرجعيين الذين استفادوا من اخطاء الاحزاب الشيوعية لمهاجمتها وضربها . ولكننا نعتقد ان هذه التطورات لا بد من أن تسير قدما لتستطيع ان تحدد وعيا اعمق واشمل للقضايا المطروحة ، ولتستطيع التخلص من رواسب الماضي وعقده واشكالاته . ونحن نعتقد ان هذا اصبح اليوم اكثر قابلية للتحقيق ، بسبب الخط الجديد الجريء ، وبسبب « سقوط » بعض الادمغة المتحجرة من قياداتها . الا ان هذا « التطور » يتطلب : اولا : التصاقا اكبر بالجماهير ، وتفهما اشمل واعمق لمشاعرها ومطامحها ، واستلهام الخطة والقوة والحماسة منها . ثانيـــا : تعرفا اشمل واعمق لقضاياها ، لان مثل هذا التعرف هو الذي يجعلنا قادرين علـــى وضع الاستراتيجية الصحيحة والتكتيك الصحيح . ثالثا : تحديدا ماركسيا لدور الاحزاب الشيوعية ، اذ انها احزاب قائدة ورائدة ، ولا يجوز ان تكون على هامش الحركة الوطنية ، انما يجب ان تكون في طليعتها وعيا ونضالا وقدره على القيادة ، وعلى استقطاب الجماهير .

والواقع ان الاحزاب الشيوعية ما زالت دون ذلك بكثير . فهي مثلا ترضى بأن يكون دورها ثانويا في حركة الكفاح المسلح ، كما انها ، وحتى هذه اللحظة ، تركز على اهمية العمل الدبلوماسي اكثر مما تركز على العمل المسلح والعمل السياسي الجماهيري . وما يزال شعار ازالة آثار العدوان يبدو وكأنه استراتيجية اكثر مما هو تكتيك ... ان تغلبها على هذا كله سيزيد التطورات التي حدثت عمقا ، وسيدفع الاحـــزاب الشيوعية خطوات الى الامام في ميدان حركة التحرر الوطني العربية .

---

١ — **ملوش** ، ناجي : مجلة **دراسات عربية** : السنة الثانية ، العدد ٢ ، تاريخ ١٩٦٦ . **والمرجع المذكور** : العدد ١ ، نوفمبر ١٩٦٦ ، « الشيوعيون العرب وحركة التحرر الوطني ». وعلوش،ناجي: **الماركسية والمسالة اليهودية**،دار الطليعة ، ص (٦٣ — ٧٨) و(١٢٩ — ١٣٩).

٢ — ملوش ، ناجي : **مناقشات حول الثـورة الفلسطينية** ، دار الطيعة ، بيروت، ص ٢٣٠ .

٣ — الحزب الشيوعي السوداني : الدستور ص ١٨ .

٤ — الحزب الشيوعي السوداني : التقرير العام المجاز في المؤتمر الرابع ، تشرين الاول ١٩٦٧ والمعنون: **الماركسية وقضايا الثورة السودانية**.

٥ — مصطفى ، ابراهيم : العدوان الاسرائيلي الامبريالي ، ما قبله وما بعـــده ، **الطريق** ، العدد ٣ ، آب ١٩٦٧ .

٦ — **الاخبار** (جريدة اسبوعية) ١٩٦٧/١٠/١٥، بيروت .

٧ — مصطفى ، ابراهيم : **المرجع السابق** .

٨ — **الاخبار** : بيروت ، مؤتمر القمة ومهمات النضال العربي ، ١٩٦٧/١١/٢٢ .

٩ — مؤسسة الدراسات الفلسطينية : **الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨** ، ص ٥٦٦ .

١٠ — **المرجع السابق** ، ص ٥٦٧ .

١١ — **المرجع السابق** ، ص ٥٦٧ ، و٥٦٥ .

١٢ — السلفيتي ، فهمي ، مجلة « **السلـم ، الحرية ، الاشتراكية** » ، العدد ١١/١٠ سنة ١٩٦٨ ، ونشرت في كتاب : **مناقشات حـول الثورة الفلسطينية** ، ص ٣٥٤ . صدر بيان الاحزاب الشيوعية المذكـور اعلاه فـي تموز ونشرته **الاخبار** في ٦٨/٨/٤، اما مقال السلفيتي فقد نشر في نوفمبر ، مع انه كتب قبل ذلك . وقد ادان الحزب الشيوعي الاردني السنفيني فيما بعد .

١٣ — الحزب الشيوعي اللبناني : **نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه** : الجـزء

الاول ، ص ٤٣ .
١٤ — **المرجع السابق** ، ص ٤٤ .
١٥ — **المرجع السابق** ، ص ٤٤ .
١٦ — **المرجع السابق** ، ص ٤٢ .
١٧ — مرقص ، الياس : **الماركسية — اللينينية والتطور العالمي والعربي في برنامج الحزب الشيوعي اللبناني وفي نقدنا لهذا البرنامج** ، دار الحقيقة ، ص (٣٣٦ — ٣٣٧) .
١٨ — مروه ، كريم : « العمل الفدائي ، جزء هام من حركة النضال العربي ضد الامبريالية والصهيونية » **الطريق** ، العدد ١٠ — ١١ ، تشرين الثاني ، كانون الاول ، ١٩٦٨ .
١٩ — مروه ، كريم : **المرجع السابق** .
٢٠ — الحزب الشيوعي السوري : **مشروع البرنامج** ، ص ٤٩ ، ومرقص ، الياس ، **دراسات عربية** ، العدد ٨ سنة ١٩٧١ .
٢١ — الحزب الشيوعي السوري : **المرجع المذكور** ، ص ٤٦ ، والياس مرقص ، **المرجع السابق** ايضا .
٢٢ — ح.ش.أ. : **حول القضية الفلسطينية والحركة الصهيونية وموقف الزمرة المنشقة منها.** تقرير اقرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاردني في آذار ١٩٧١ ، ص ٥ .
٢٣ — ح.ش.أ. : **الجذور الاقتصادية للانتهازية اليمينية في مواقف الزمرة المنشقة عن الحزب الشيوعي الاردني** ، ص ٢٤ .
٢٤ — ح.ش.أ. : **حول القضية الفلسطينية والحركة الصهيونية وموقف الزمرة المنشقة منها.** الصفحات ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٨ ، ٢٩ .
٢٥ — **المرجع السابق** ، ص (١٤ — ١٨) .
٢٦ — « الوضع العربي بعد مجازر الاردن ووفاة عبدالناصر » ، **ملحق النداء** ، العدد ٣٥٨٧ — ٧٠/١٠/٢٤ .
٢٧ — **المرجع السابق** ، ص ٨ — ٩ . —
٢٨ — **المرجع السابق** ، ص ١٤ — ١٦ .
٢٩ — **المرجع السابق** ، ص ٤ .
٣٠ — «النص الكامل لوثائق الاحزاب الشيوعية»: **ملحق النداء** ، العدد ٣٦٦١ ، ١٩٧١/١/٢٤ .
٣١ — **المرجع السابق** ، ص ١٠ — ١٢ .

صدر عن مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

مدخل الى الاستراتيجية الاسرائيلية

بقلم

ابراهيم العابد

٢ ل.ل.

شهريات

(١) المقاومة الفلسطينية

في معركة تموز ١٩٧١ التي دارت بكل عنف وشراسة في احراش جرش وعجلون قاتل الفدائيون الفلسطينيون بشجاعة وبطولة عن آخر موقع علني من مواقع حركة المقاومة في الاردن . وفي هذه المعركة التي كانت الحلقة الاخيرة في مخطط النظام الاردني لتصفية حركة المقاومة **انتهت تماما مرحلة الانتقال ، وفرض على العمل الفدائي ان يتحول من العلنية والشرعية الى العمل السري الذي يستوي فيه النضال ضد العدو القومي والرجعية المحلية** . ومن المؤكد تماما ان الاسراع في عملية ضرب المقاومة ، ترافق مع الاسراع الامريكي ، من خلال مباحثات سيسكو في اسرائيل، لتنفيذ التسوية السياسية ، فتحقق بذلك الشرط الاسرائيلي الدائم الذي يربط بين القبول بالتسوية وبين ضرب حركة المقاومة . وقد حاول النظام الاردني في حملته الاعلامية المرافقة لمعركة الاحراش ان يظهر المعركة وكأنها حدث طارىء نتج عن رفض الفدائيين ترك مناطق الاحراش والقبول بشريط في منطقة الاغوار حددته السلطة نفسها . ولكن استعراضا لمواقف النظام الاردني وتصريحات مسؤوليه في الفترة الممتدة من ١ حزيران الى ٣٠ تموز ، تبرز بالوقائع كيف كان النظام يمهد بوضوح لهذه العملية . كذلك فان تحذيرات عديدة للمقاومة تسهم في ابراز الحقيقة نفسها .

بوادر المعركة الاخيرة وتطوراتها

في بداية شهر حزيران اصدرت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية بيانا اتهمت فيه الحكومة الاردنية ببدء « مؤامرة جديدة ضد الثورة الفلسطينية ... وبالتآمر لاذلال الجماهير وتحطيم صمودها في الاردن ليسهل على السلطة الاردنية الاندفاع على طريق عقد صلح منفرد مع العدو » وقال البيان أنه « لليوم الثالث على التوالي وقوات السلطة تهاجم مواقعنا في جرش مستخدمة المدافع الثقيلة والرشاشات » وفي نفس الوقت كان الجيش يعزز نقاط التفتيش على الطرق المؤدية الى الاغوار. وقد ردت المقاومة على هذه الاجراءات بنسف مصنع الفوسفات في منطقة الرصيفة قرب عمان ، حيث قامت السلطة مباشرة بتطويق مخيم « شنلر » القريب من المنطقة ، وقامت باعتقال مواطن من فتح ووجهت له تهمة نسف المعمل (ثم أعدم يوم ٧ تموز) . وكان رد الفعل الجماهيري على ذلك قيام مظاهرة طالبية في الوحدات رشقت قوات الامن بالحجارة ، ثم توجه سكان المخيم الى نصب الجندي المجهول الذي نسفته السلطة ووضعوا فوقه أكاليل الزهور . كذلك رد ممثلو المقاومة على موقف السلطة برفض اقامة اي اتصال معها لانهم باتوا يعتقدون « بعقم أي تفاهم » ووافقوا على عقد اجتماعات مع العسكريين فقط لبحث أمور عسكرية .

ثم تعززت القناعة بأن السلطة الاردنية تعد عملا جديدا ضد حركة المقاومة حين بعث الملك حسين رسالة الى وصفي التل (٢ حزيران) قال فيها « انني أؤمن بأن واجبي ان اكشف لكم جميعا بعض ما ألمح وأرى هنا وهناك من ظلال سوداء... تلك الظلال تستهدف اول ما تستهدف مسيرة شعبنا الواحد » . ورد عليه التل برسالة جوابية واضحة الهدف تماما قال فيها « سوف نطهر الصفوف من اولئك الذين يحترفون الاجرام تحت ستار الفداء... وفي عملنا هذا سوف لا يكون هناك تردد ولا تسامح ولا تسويات » . وامام هذا الوضوح في موقف السلطة سيطر الحذر على القيادة العسكرية الفدائية في شمال الاردن ، واتخذت القيادة احتياطات عسكرية لمواجهة هجوم شامل ، بينما عززت القوات الاردنية نقاط التفتيش على الطرق

المؤدية الى مناطق القواعد . وبعيدا عن مناطق الشمال ، قامت السلطة الاردنيـة بهجوم علـى قواعد الفدائيين في منطقة السلط (٤ حزيران) وفي نفس اليوم ردت المقاومة باحداث تخريب تقني في أنابيب النفط قرب المفرق .

سادت فترة من الهدوء النسبي حتـى يوم ١٩ حزيران ، حيث بدأت المقاومة تشعر بأن السلطة الاردنية تنوي الغاء اتفاقية القاهرة وبروتوكول عمان . فسلمت الى السفراء العرب في عمـان مذكرة مفصلة استعرضت فيها تاريخ العلاقات بين السلطة والمقاومة ، واتهمت فيها السلطة بمخالفة اتفاق القاهرة وتشديد الحصار علـى قواعـد الفدائيين ، وفي ٢٨ حزيران اعلن السيد ياسـر عرفات ان مطلب المقاومة الوحيد هو التزام الاردن الدقيق باتفاق القاهـرة . وفي اليوم التالي لهذا التصريح (٢٩ حزيران) أعلنت المقاومة ان السلطة الاردنية عززت قواتها في المناطـق الشمالية ، وحذرت من عمليات اوسع تستعد لها هذه القوات. وقد بدأت هذه العمليات الاوسع فعلا يوم ٥ تموز حين أعلن ناطق باسم المقاومة ان المدفعية الاردنية بدأت تقصف مواقع الفدائيين ومخيم غزه كمـا بدأت بحشد مزيد من القوات ، واستمر هـذا القصف عدة ايام ، وكـان الهدف منه اضعاف معنويات المقاتلين ، وتقليص كمية الذخائر والمؤن التي لديهم ، تمهيدا للهجوم الشامل الذي بدأ فعلا يوم ١٣ تموز ، واستمر بشكل عنيف اربعة ايام كاملة تمكنت اثناءها القوات الاردنية مـن السيطرة على مخيم غزه ، وعلى منطقة استراتيجية هي « جبل الاقرع » الذي يشرف على أهم مواقع الفدائيين العسكرية ، لتبدأ بعد ذلك عملية اكتساح المواقع التي ساهمت فيها الطائرات مستخدمـة قذائف النابالم . وحين تمكنت القوات الاردنية من ذلك أعلن ناطق رسمي أردني مؤكدا مـا نبهت المقاومة اليه من قبل بأن مفعول اتفاقيات القاهرة وعمان قد انتهى . وبدأت على الفور حملة اعلامية تقسم الفدائيين الى فدائيين « عقائديين » وفدائيين عاملين « من اجل التحرير » وتركز على ان الاردن لن يسمح بعـد الان للعقائديين بالتواجـد بين الفدائيين ، وكان يعني بذلـك الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية . وبينما كانت هذه الحملة الاعلامية تأخذ مداها ، كان ابو علي اياد أحد قادة فتح يقاتل في معركة يائسة رافضا الاستسلام . وكان صالح رأفت احد قادة الديمقراطية يقع في الاسر بعد ان نفدت ذخيرته . وكان الفدائيون كافة « العقائديون » منهم والعاملـون « من اجـل التحرير » يخوضون معركة واحـدة تحت قيادة واحدة . والجدير بالذكر ان الاعلام الاردني أظهر حقدا على « ابو علي اياد » الذي يصنف من بين العاملين « من اجل التحرير » موازيا للحقد الذي وجهه ضد « صالح رأفت » الذي يصنف من بين «الفدائيين العقائديين» ، مكررا بذلك نفس التكتيك الاعلامي الذي اتبعه في معركة ايلول ، والذي يفرق بالكلام بين فدائي وآخر بينما يوجه الرصاص نحو الجميع بلا استثناء .

الموقف بعد المعركة : بعد ان تمكن الجيش الاردني بمساعدة الطيران والمدفعية البعيدة المدى مـن اكتساح مواقع الفدائيين ، قاتل الفدائيون عدة أيام في زمر صغيرة داخل الاحراش. وكانت القوات الاردنية تلاحق الفدائيين الذين تجمع قسم منهم في منطقة الاغـوار بالرشاشـات المحمولـة علـى السيارات واضعة اياهم امام اختيارين اما الموت او اجتياز الحدود باتجاه الاراضي المحتلة . وقدم أكثر من صحفي اجنبي وصفا لهذا المنظر المفجع ، تضمن اكثر من مرة تفاصيل عن عدد الفدائيين الذين حصدهم الرصاص اثناء الملاحقة ، والعدد الاخر الذي تمكن من اجتياز المنفذ الوحيد أمامه باتجاه الاراضي المحتلة ، بينما كانت اجهزة الاعلام الاردنية تحاول تغطية هذه المجزرة قائلة بأن هؤلاء الفدائيين هم جواسيس لاسرائيل . وقد بلغ عددهم ٩٩ فدائيا ، اعتقلتهم اسرائيل فورا محـاولة استغلال الحادث لصالحها الى اقصى حد ممكن . وعلى صعيد الموقف السياسي ركز الاعلام الاردني على الاعلان المتكرر عن الغاء الاتفاقات المعقودة ، والتمسك فقط بروح ما ورد فيها . وصباح ١٩ تموز اعلن وصفي التل بكل ارتياح أنه « لا وجود للقواعد الفدائيـة الان في الاردن ، ولن نسمح للمنظمات العقائدية بالعمل ، وان مجموع الاسرى من الفدائيين بلغ ٢٣٠٠ اسير » .

اما منظمة التحرير الفلسطينية فقد تمثل تحركها السياسي بارسـال وفود رسمية الى عدد من الدول العربية ، حملت كلهـا مذكرة تتضمن المطـالب التالية : ١ ــ طرد الاردن من الجامعة العربية . ٢ ــ الاعتراف باللجنة التنفيذية كممثل وحيد لشعب فلسطين . ٣ ــ تأييد الموقف الفلسطيني في العمل من اجل بناء وحدة الضفتين علـى اساس حق الشعب الفلسطيني بالاستمرار بالثورة ، وحـق

الجماهير في الاردن في التعبئة والتنظيم حول الثورة، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه فوق أرضه ، وقيام حكم وطني ديمقراطي لتوحيد الشعب والضفتين يضمن كل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . ٤ — حماية الوجود الفلسطيني في الضفة الشرقية . وقد زارت هذه الوفود العراق ولبنان وليبيا والجزائر .

وعلى صعيد المنظمات فقد كانت هناك ثلاثة مواقف بارزة . موقف فتح التي دعت اكثر من مرة في اذاعتها الى « طرد الاردن من الجامعة العربية » قائلة انه يجب تغيير النظام في الاردن (اذاعة فتح ١٨ تموز). وموقف الجبهة الديمقراطية التي اعلن امينها العام نايف حواتمه ان الوجود العلني للمقاومة في الاردن قد انتهى، ولذلك لا حاجة الان الى اي سياسة توفيقية مساومة ، وان على العمل الفدائي أن يلجأ للمقاومة السرية في مواجهة سياسة القمع الاردنية (النهار ٢٤ تموز).وموقف الجبهة الشعبية التي دعت الى الكفاح المسلح ضد النظام بهدف اسقاطه ، والى بناء حركة سرية مسلحة في الارياف والمدن (الهدف ٢٤ تموز) .

الموقف العربي : خلال جو التوتر الدائم بين النظام والمقاومة ، كان الحضور العربي متواجدا باستمرار في سلسلة من الوساطات لا تنتهي. واثناء معركة الاحراش الاخيرة تعددت المواقف العربية تجاه ما يجري في الاردن . واذا كان هناك من خيط يجمع بين هذه المواقف كلها ، فهو خيط الميوعة والتردد ، او اتخاذ مواقف صلبة الى حد ما بعد فوات الاوان ، ومن هذه الزاوية يمكن القول ان ميوعة المواقف العربية ساعدت النظام الاردني على توجيه ضربته .

قبل معركة الاحراش ، وفي يوم ٨ حزيران ، وصل الى الاردن بدعوة رسمية وزير الخارجية السعودي السيد عمر السقاف ، اجرى خلالها مباحثات مع الملك حسين ، وقيل ان الملك أبدى اثناءها اسفه لموقف بعض الحكومات العربية التي تمارس ضغطا اقتصاديا على الاردن ، وبحث معه في امكان قيام مسعى سعودي مع الكويت حتى تعود الى دفع المساعدات للاردن . وبعد يومين من ذلك اجتمع السقاف مع عرفات في دمشق وبحث معه في محاولة لتسوية العلاقات بين المقاومة والنظام. وحين وصل السقاف في جولته الى بيروت اعلن انه « بذل في عمان كل جهد لكي تظل العلاقات بين الاردن والفدائيين حسنة » وقال « لقد بذلنا النصح ودعونا الى التوفيق ونتوقع ان نصل الى حلول جذرية في القريب العاجل » . واثناء وجوده في بيروت بحث مع رئيس الحكومة اللبنانية السيد صائب سلام القيام بوساطة مماثلة اثناء زيارة سلام المقررة لعمان في ٢١ حزيران . ويبدو ان جولة السقاف هذه ، كانت تهدف الى استطلاع وجهات النظر تمهيدا للاجتماع الذي عقد بين الملك فيصل والرئيس السادات يوم ٢١ حزيران في القاهرة ، وكان الوضع في الاردن على رأس جدول الاعمال فيه . وفورا انضم السيد ياسر عرفات الى هذا الاجتماع يوم ٢٣ حزيران . وأسفر هذا الاجتماع عن وساطة سعودية مصرية مشتركة ، بدأها السقاف ممثلا للملك فيصل ، والخولي ممثلا للرئيس السادات بزيارة لعمان يوم ٢٨ حزيران . وحين اجتمع الموفدان مع المسؤولين الاردنيين قالا ان « الموضوع ليس ايجاد صيغ جديدة للتفاهم بين السلطة والعمل الفدائي ، بل تأمين ضمانات للالتزام باتفاق القاهرة وبروتوكول عمان » ورد الجانب الاردني قائلا « **ان الاحداث تجاوزت اتفاق القاهرة وعمان** الا انهما ينصان على سيادة الدولة وحرية العمل الفدائي **الحقيقي** . وهذا ما يعمل به الاردن ، وكل ما يجب اعتماده في هذا الصدد يجب ان يتم عبر مكتب الارتباط ». وطالب الاردن بوقف الحملات الاعلامية وبانتقال الفدائيين الى الاماكن التي حددتها لهم الحكومة ووقف اعمال التنظيم السري وتسليم « المطلوبين » الى العدالة . وما ينطوي عليه هذا الموقف الاردني من وضوح كامل باتجاه رفض اتفاق القاهرة ، والتركيز على ان هناك عملا فدائيا حقيقيا وآخر غير حقيقي ، برز بشكل علني فيما بعد اثناء معركة الاحراش .

وبالرغم من ذلك قال السقاف يوم ٣٠ حزيران ان الزيارة كانت ناجحة تماما ، وبهذا « النجاح التام » انتهت المرحلة الاولى من الوساطة ، وكتعبير عن نجاحها قبل السادات أن يتسلم اوراق اعتماد السفير الاردني ، منهيا بذلك مشكلة ديبلوماسية بين البلدين بقيت عالقة مدة تزيد عن الشهرين . وكان مقررا ان تبدأ بعد ذلك المرحلة الثانية من الوساطة بهدف اقناع الاردن قبول لجنة رباعية من مصر والسعودية وسوريا ولبنان لمراقبة تنفيذ الاتفاقيات ، ولكن الاحداث لم تمهل اصحاب هذه الفكرة فبدأت التحركات الاردنية المبينة اعلاه .

وهنا من المهم أن نلاحظ ان الاشتباكات التي بدأت منذ الخامس من تموز لم تواجه بأي تدخل عربي

حتى يوم ١٣ تموز ، حيث أجرى اللواء طلاس رئيس الاركان السوري اتصالا تلفونيا مع الاردن أعرب فيه عن « أمله بوقف الاشتباكات ». ويمكن تلخيص المواقف العربية منذ ذلك التاريخ بالشكل التالي :

سوريا : أرسلت سوريا يوم ١٥ تموز وفدا عسكريا الى عمان يرافقه ممثلون عن حركة المقاومة منعوا من مرافقته الى منطقة الاشتباكات ، وبقوا شبه محتجزين في فندق الاردن بعمان . وعلى أثر اجتياح الاردن لقواعد الفدائيين اتفق الوفد السوري مع السلطة الاردنية على تحديد مناطق تجمع للفدائيين ، وقد تم تنفيذ ذلك ، ولكن السلطات الاردنية قامت باعتقالهم ، وأعلنت انها لن تفرج عن العقائديين منهم . وقد اضطرت سوريا بعد فشل وساطتها لسحب وفدها ، وشنت على اثر ذلك هجوما سياسيا على حكومة الاردن رد عليه الجيش الاردني بتصفف لمدينة درعا . وفي ٢٥ تموز أغلقت سوريا حدودها مع الاردن .

العراق : في ١٦ تموز أعلنت العراق عن « قلقها بشأن أحداث الاردن » وقالت أنها قد تتخذ اجراءات ، وبعد يومين (١٨ تموز) اعلن العراق اغلاقحدوده مع الاردنوطلب سحب السفير الاردني من بغداد ، وفي اليوم التالي (١٩ تموز) نظم حزب البعث الحاكم مظاهرة شعبية استنكارا للمجزرة التي جرت ضد الفدائيين ، ثم دعت العراق مجلس الجامعة العربية للانعقاد لبحث عضوية الاردن فيه.

المتحدة : اعلن الناطق الرسمي يوم ١٩ تموز ان « اعلان الاردن رفض اتفاق القاهرة وبروتوكول عمان يعتبر تطورا خطيرا ، ويشكل طعنة للجهد العربي السامي لايجاد حل » . وفي الاجتماع الرباعي الذي عقد في مرسى مطروح وحضره الرئيس السادات والعقيد القذافي ومندوب عن سوريا ومندوب عن السودان، انضم الى الاجتماع وفد من المقاومة برئاسة السيد صلاح خلف ، وخرج الاجتماع ببيان مشترك تحدث عن « الاحداث الدموية المؤسفة الاخيرة التي تجددت في الاردن والتي وصلت الى حد لم يعد الضمير العربي والانساني قادرا على تحمله ، ورأوا فيما يجري خرقا واضحا لاتفاقي القاهرة وعمان » وأعلن المجتمعون « تأييدهم المطلق لتلبية سوريا النداء بارسال لجنة منها الى الاردن لايجاد صيغة عمل مناسب » . وفي ٢٣ تموز هاجم السادات موقف الملك حسين بشدة ، ولكن هجومه على الجبهة الشعبية واتهامها بالعمالة ، دفع الاذاعة الاردنية للتركيز على هذا الجزء من خطابه الذي جاء مشابها للاتهامات الاردنية للعمل الفدائي .

ومن جهة اخرى ساهمت المتحدة مع السعودية في احياء الوساطة المشتركة ، فوصل الى دمشق يوم ٢١ تموز الخولي والسقاف ، حيث اجتمعا مع الرئيس حافظ الاسد والسيد ياسر عرفات . ثم توجها الى بيروت وعقدا اجتماعا مع الرئيس فرنجيه بحضور وفد من المقاومة . وانتقلا بعد ذلك الى جدة يرافقهما وفد من المقاومة ، سلم الملك فيصل مذكرة منظمة التحرير ، وغادرها مع وصول الملك حسين الى جدة لاجراء مفاوضات مماثلة مع الملك فيصل .

ليبيا : وجه العقيد معمر القذافي يوم ١٩ تموز دعوة لعقد مؤتمر قمة للبحث في أوضاع الاردن . وقد وافقت على هذه الدعوة اكثر من دولة . وحين حدد موعدها في ٢٩ تموز لم يحضر الاجتماع غير خمس دول هي المتحدة وليبيا وسوريا وجمهورية اليمن ، وجمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية . وأذيع أن ياسر عرفات قدم للمؤتمر ثلاثة طلبات هي : ١ — مقاطعة الاردن وطردها من الجامعة العربية ٢ — الاعتراف بحركة المقاومة كممثل شرعي للشعب الفلسطيني ٣ — ان تحل حكومة وطنية ديمقراطية مكان الحكومة الاردنية الحالية . كذلك أذيع بأن العقيد القذافي عرض مشروعا للتدخل العسكري في الاردن . ولكن نتائج المؤتمر كانت اهدأ من ذلك بكثير . واكتفى البيان الصادر عن الاجتماع بادانة موقف الاردن والدعوة لحماية المقاومة . وقيل حول المؤتمر انه اتخذ مقررات سرية لم يعلن عنها ، وان عدم اتخاذه قرارا بمقاطعة الاردن يعود الى أن السيد ياسر عرفات هو الذي طلب ذلك . ومع أن السيد ياسر عرفات نفى فيما بعد هذا النبأ الا أن العقيد القذافي قال في مؤتمر صحفي عقده بعد انتهاء المؤتمر جوابا على سؤال حول نفس الموضوع « ان الانسان لا يستطيع ان يكون ياسر عرفات اكثر من ياسر عرفات نفسه » فكأنه بذلك كان يؤكد صحة النبأ. وهاجم العقيد القذافي في هذا المؤتمر ايضا الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية قائلا انهم عملاء وليسوا فدائيين . وأنهم « تحولوا من قوميين عرب الى بروليتاريا » . وبذلك يكون هناك موقف واحد من اليسار الفلسطيني يجمع بين الاردن والمتحدة وليبيا .

الجزائر : برز بشكل واضح في الاونة الاخيرة النشاط الديبلوماسي الذي يبذله السفير الجزائري في بيروت السيد محمد يزيد ، والذي يكاد يتركز حول موضوع واحد هو دعم الثورة الفلسطينية . وطوال شهر حزيران عقد السيد يزيد اجتماعات متلاحقة مع ممثلي التنظيمات الفدائية الاساسية ، اكد فيها جميعا استعداد الجزائر لتبني كل موقف فلسطيني يخدم قضية التحرير . ففي ٢٣ حزيران عقد السفير يزيد اجتماعا مع ممثلي منظمات المقاومة في قطاع غزه واعلمهم استعداد الجزائر لتقديم كل المساعدات التي تساعد على تنمية الوضع الثوري في القطاع . وفي ٢٥ حزيران عقد اجتماعا مع السيد ياسر عرفات تم فيه بحث الوضع في الاردن وتطورات التسوية السياسية ، ثم عقد مع عرفات اجتماعا آخر في ٢٩ حزيران وصف بانه كان في منتهى الاهمية . وفي نفس الفترة كانت الجزائر قد قامت بارسال اسلحة ثقيلة لتجهيز لواء اليرموك المرابط في درعا (اعلن زهير محسن في مؤتمر صحفي عقده ببيروت يوم ٥ تموز ان الاسلحة محفوظة في ميناء اللاذقية ، وان سوريا لم تقرر بعد تسليم الاسلحة الى فتح او اعادتها الى الجزائر) . وفي ٢١ تموز سلم السفير يزيد الى ابو عمار رسالة من العقيد بومدين تعلن تأييد الجزائر المطلق للمقاومة واستعدادها لتعويض ما خسرته من سلاح ، واعقبت ذلك يوم ٣٠ تموز وفور تسلمها مذكرة اللجنة التنفيذية الى قطع علاقاتها مع الاردن بناء على ما ورد في المذكرة من طلبات . وبعد انتهاء مؤتمر القمة في طرابلس وما ورد في مؤتمر العقيد القذافي الصحفي ، عقد السفير يزيد اجتماعين مع ممثلين عن الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية ، اكد فيهما تأييد الجزائر لوحدة الصف داخل حركة المقاومة . وبذلك تكون الجزائر قد رافقت احداث الاردن خطوة خطوة ، وقدمت في كل مرحلة ما طلبته منها منظمة التحرير بالكامل .

تونس : قامت تونس منذ انفجار معركة الاحراش بنشاط ديبلوماسي كبير يمكن اعتباره من اخطر الادوار العربية . وأدت تونس هذا الدور من خلال السيد المصمودي وزير الخارجية ، الذي زار بيروت وعمان ودمشق . ويهدف نشاط المصمودي الى التهيئة لمؤتمر قمة عربي عام يجري الاتفاق مسبقا على نقاطه . وتفيد المعلومات الصحفية ان المصمودي يعمل على أساس عدة نقاط تلقى تأييدا من الملك فيصل . وهذه النقاط هي : ١ — توحيد فصائل المقاومة تحت قيادة فتح ٢ — عدم تدخل المقاومة في الشؤون الداخلية للاردن ٣ — تحديد أماكن وجود الفدائيين في الاردن ٤ — خروج الفدائيين من هذه الاماكن يتم تحت اشراف السلطة الاردنية وموافقتها .

وتردد أوساط المراقبين السياسيين في بيروت أن السبب وراء عدم حضور اكثر من دولة عربية الى مؤتمر القمة في طرابلس يعود الى الرغبة في الانتظار حتى تتم المشاورات التي يجريها المصمودي والتي تضمن نجاح مؤتمر القمة . وتردد هذه الاوساط أيضا ان السيد ياسر عرفات حين طلب من مؤتمر طرابلس أن لا يتخذ قرارات حاسمة بشأن الاردن انما كان يهدف الى عدم احراج الدول الاخرى وان يترك لها حرية الحركة حتى تتمكن فعلا من عقد مؤتمر القمة المذكور . خاصة وانه يوافق ضمنا على النقاط التي ذكرتها الصحف حول البنود التي يجري التفكير بها لعقد اتفاق صلح جديد مع الحكومة الاردنية ، حسب رأي هذه الاوساط .

المجلس الوطني الفلسطيني

في بداية انعقاده واجه المجلس الوطني الفلسطيني مرحلة سياسية معينة ، حاول أن يتخذ بشأنها قرارات تدفع الامور خطوة للامام ... عند اختتام اعماله كانت هذه المرحلة السياسية قد انتهت وورثتها ظروف جديدة لم تعد قرارات المجلس تعني الكثير ازاءها . ولذلك يمكن القول ان المجلس الوطني في دورته التاسعة (من ٧ — ١٣ تموز ١٩٧١) ، وبالرغم من اجوائه الايجابية الملحوظة لم يستطع التنبؤ باحتمالات المرحلة المقبلة ، أو وضع الحلول اللازمة لها ، واستعمل في مواجهة وضع متحرك بسرعة غريبة ادوات تقليدية ثابتة : الوحدة الوطنية، الجباية الموحدة، الالتزام..الخ، بحيث يبدو الان ولم ينقض بعد على انعقاد المجلس اكثر من شهر ونيف أن هناك حاجة ملحة لعقد مجلس وطني جديد ، بدأ الحديث عنه فعلا في أوساط اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير . وحتى يتم عقد هذا المجلس ، يبقى من المهم رصد المجلس الوطني التاسع وتركيز الاضواء على قضاياه الاساسية .

لقد امتلك المجلس الوطني بتركيبه الجديد مواصفات خاصة شكلت اطاره العام ، ومن ابرز هذه المواصفات :

١ — ان كافة المنظمات الفدائية قد شاركت في عضويته بعد أن تردد بعضها طويلا في ذلك . فقد

شهد هذا المجلس اشتراك الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (١٢ عضوا) بعد ان كانت ترفض في البداية مبدأ المشاركة . وبعد أن شاركت في دورتين سابقتين بشكل رمزي من خلال ممثل واحد . وقد قبلت الجبهة الشعبية المشاركة في أعمال المجلس دون ان تصر على ضرورة موافقة المجلس على برنامج حد أدنى كانت قد طرحت نقاطه اكثر من مرة في محادثات الكواليس . وقد قالت الجبهة في بيانها السياسي المقدم الى المجلس « ان مشاركة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بأعمال الدورة التاسعة اشتراكا غير رمزي لا يعني ان كل الاسباب التي كانت تحول دون مشاركتنا الكاملة في الدورات السابقة قد زالت ، وان كل ما ننادي به قد تحقق ... اننا نشارك مشاركة غير رمزية لنرفع وبقوة من خلال هذا المجلس صوت الجماهير » .
كذلك شهد هذا المجلس اشتراك جبهة التحرير العربية (٨ أعضاء) بعد أن كانت ترفض هي أيضا مبدأ المشاركة متمسكة بوجهة نظرها في « قومية المعركة » معتبرة ان المجلس الوطني واللجنة التنفيذية تعكسان ممارسة قطرية مرفوضة من قبلها . وقالت في مذكرة قدمتها للمجلس « لان نبهت احداث أيلول اصحاب النوازع القطرية الى استحالة مواجهة شمول التآمر الا عن طريق التعبئة القومية ، فانها ابرزت من جهة ثانية ضرورة مشاركة القوى القومية في حماية الجماهير الفلسطينية في وجه هجمة الرجعية والعمالة ، واهمية مشاركة هذه القوى في مؤسسات النضال الفلسطيني ذات الطابع القطري بقصد التفاعل والتصحيح من الداخل ، ومن هنا نمت قناعة جبهة التحرير العربية بضرورة مشاركة تنظيمها الفلسطيني بالمجلس الوطني » .

٢ — ارتفع في هذا المجلس مستوى تمثيل الاتحادات والنقابات الفلسطينية من عشرة مندوبين الى خمسة وعشرين مندوبا . وكان وراء هذه الزيادة نوع من الاتفاق بين الاطراف المعنية على اهمية الدور الذي بدأت تلعبه النقابات كاطار من اطارات تنظيم الشعب الفلسطيني .

٣ — اما بالنسبة للعناصر المستقلة فقد مثلت في المجلس ظاهرة متناقضة . فمن جهة اولى شاركت في اعمال المجلس عناصر مستقلة تمثل تيارات لم تكن سابقا موجودة بداخله (مستقلو غزه) . ومن جهة ثانية رفضت عناصر مستقلة بارزة عضوية المجلس ، محتجة على اسس تشكيله ، بعد أن كانت قد طالبت بأن يتشكل المجلس بغالبية من المستقلين وليس من المنظمات الفدائية . واعلنت هذه العناصر رفضها ببيان معلل (يحيى حموده — نمر المصري — عبدالخالق يغمور) كذلك اتخذ عبد المحسن قطان موقفا مشابها بصورة منفردة .

٤ — وقد جاء الموقف الذي اعلنته داخل المجلس منظمتان فدائيتان هما الهيئة العاملة لتحرير فلسطين (عصام السرطاوي) ومنظمة فلسطين العربية (احمد زعرور) بالاندماج في حركة فتح ليقدم صورة عملية من بعض النتائج التي ولدتها معركة ايلول . وبالاضافة الى ذلك فان جبهة النضال الشعبي (بهجت ابو غربيه) كانت قد اعلنت دمج قواتها العسكرية مع قوات العاصفة.
وقد كان من نتائج هذه المواصفات انها أضفت جوا من الايجابية على مناقشات المجلس ، اذ كان ملاحظا فيه رغم بعض التوترات التي تم القفز عنها بسرعة ، ان اجواء الحساسية السابقة قد خفت بشكل ملحوظ ، خاصة فيما يتناول علاقات المنظمات مع بعضها بعضا ، واستعداد هذه المنظمات لنوع من العلاقات التنظيمية ، كان الوصول اليها في السابق صعبا الى حد ما . فما هي المحاور التي تركز حولها نقاش المجلس ؟ يمكن حصر اربعة اتجاهات سادت هذه المناقشات ، بغض النظر عن الثقل الذي مثلته كل واحدة منها .

الاتجاه الاول مثلته حركة فتح (لم تقدم فتح الى المجلس الوطني اي وثيقة مكتوبة) ، وركز هذا الاتجاه على قضية « الالتزام » ، واعتبرها اساسا لاي نتيجة يخرج بها المجلس ، مؤكدا ان عدم الالتزام كان العلة الاساسية التي اضعفت من متانة التلاحم الفلسطيني في ميدان الحركة العملية . وقد ترجمت فتح اصرارها على قضية الالتزام بأن طرحت على المجلس ان يتبنى على صعيد العلاقات احدى صيغتين : تدعو الصيغة الاولى الى تشكيل اللجنة التنفيذية من مجموعة من المنظمات المنسجمة سياسيا لتتولى قيادة العمل الفلسطيني ، على ان تلعب الفصائل الاخرى دور المعارضة الموضوعية والبناءة بعيدا عن التشهير والاتهام . اما الصيغة الثانية فتدعو الى تشكيل اللجنة التنفيذية من ممثلين عن كافة المنظمات الاساسية شرط تعهد الجميع بالالتزام في كل ما يصدر عن المجلس او عن اللجنة التنفيذية من قرارات . اما على الصعيد السياسي فقد

كان الخيط الذي يربط مناقشات فتح في المجلس تجاه كافة القضايا المعروفة ، وخاصة بالنسبة للاردن، هو الاصرار على ابراز الطابع الفلسطيني لاي قرار يصدر عن المجلس ، مع الاعلان عن استعداد الثورة الدائم للدفاع عن نفسها . وهذا يعني ان فتح لم تكن مستعدة ابدا لتبني مواقف تدعو لان تتصدى حركة المقاومة لاسقاط النظام الاردني ، مؤكدة اكثر من مرة ان مثل هذه المواقف يجب ان تحصر في نطاق الجبهة الوطنية الاردنية .

الاتجاه الثاني في النقاش مثلته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . وقد عرضت الجبهة موقفها في اربع مذكرات الاولى بعنوان « بيان سياسي حول مهام حركة المقاومة » والثانية بعنوان « مشروع موحد لتمويل الثورة » والثالثة بعنوان « مشروع برنامج عسكري موحد » والرابعة بعنوان « نحو خطة اعلامية موحدة » وتتضمن كل مذكرة اقتراحات محددة . وقد دعت في بيانها السياسي الى اسقاط النظام الاردني عن طريق العنف المسلح فقالت « ان ترجمة هذا عمليا تعني قطع كل علاقاتنا مع هذا النظام وتعبئة جماهير شعبنا حول شعار اسقاطه وسحقه ... بأسلوب العنف المسلح ». وقالت ايضا « ان اسقاط النظام القائم في الاردن بواسطة الثورة والعنف المسلح اصبح مطلبا تاريخيا لجماهير شعبنا الطامحة الى الحرية والتحرير . وعلى قيادات حركة المقاومة ان تستجيب لارادة جماهير الثورة » . كذلك دعت الجبهة الشعبية الى انشاء « الحركة الوطنية الاردنية الفلسطينية لتكون منطلقا لبداية الرد على النظام الاردني » ، وهي تضع امام هذه الجبهة مهمة اساسية هي القيام « بدراسة نقدية علمية لمختلف تطورات الحركة الوطنية ... وان تخرج على ضوء الدراسة والتحليل ببرنامج عمل مشترك فيما بينها » . وبالاضافة الى ذلك طالبت الجبهة باصرار ، داخل الجلسات العامة للمجلس ، وداخل اجتماعات اللجنة السياسية ، ان تعلن المقاومة رفضها لاتفاقيتي القاهرة وبروتوكول عمان .

الاتجاه الثالث في النقاش مثلته الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين . وقد عرضت الجبهة موقفها في مذكرتين مقدمتين الى المجلس الاولى بعنوان « نحو جيش تحرير شعبي موحد » والثانية بعنوان « المهام الراهنة لحركة المقاومة الفلسطينية » . وارفقت في كل مذكرة مشروع قرار يلخص الموضوع المناقش فيها . ويعتمد موقف الجبهة الديمقراطية على الاسس التالية : ١ — الجبهة الوطنية الاردنية حيث قالت الجبهة « ان حركة المقاومة وكافة فصائل حركة التحرر الوطني الفلسطينية الممثلة في هذا المجلس مطالبة بالمبادرة الى المساهمة في بناء الجبهة الوطنية الاردنية .... وان حركة المقاومة الفلسطينية تضع كافة امكانياتها وتنظيماتها في الاردن تحت تصرف هذه الجبهة الوطنية الاردنية كجزء لا يتجزأ منها » . ٢ — الشعار الرئيسي الذي تطرحه الجبهة للنضال هو قيام حكم وطني ديمقراطي يتولى انجاز « ثماني مهام » لحماية المقاومة واطلاق حريتها واقامة اقتصاد حرب ورفض سياسة الصلح الاستسلامي ... الخ ٣ — دعت الجبهة المجلس الى اعلان مسؤوليته عن النضال من اجل ضمان الحقوق الوطنية الراهنة للشعب الفلسطيني في الاردن ، بالاضافة الى الحقوق القومية الكاملة للشعب الفلسطيني المتمثلة في ازالة الكيان الاسرائيلي وحقه في تقرير مصيره بنفسه وعلى ارض وطنه . ٤ — كما دعت الجبهة المجلس الى التأكيد على «ان شعبنا... لن يسمح باعادة اخضاع الضفة الغربية لسيطرة النظام العميل وارهابه الاقليمي بعد زوال كابوس الاحتلال الاسرائيلي عنها ، بل انه سوف يناضل من اجل تحويل الضفة المحررة الى قلعة ثورية وقاعدة امينة للنضال من اجل اسقاط النظام العميل وتجديد وحدة الضفتين في ظل اقامة سلطة وطنية ديمقراطية لعموم الاردن كخطوة على طريق متابعة الكفاح من اجل تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني . وكشرط استراتيجي لازم من اجل احراز النصر في القضاء على الكيان الاسرائيلي ». ٥ — دعت الجبهة الى التمسك باتفاقيتي القاهرة وبروتوكول عمان « التي تؤكد باعتراف الجميع على حق الشعب الفلسطيني بالمشاركة على قدم المساواة في تقرير مصير الاردن ، وان الثورة الفلسطينية هي الممثلة الوحيدة للشعب وصاحبة الحق الوحيد في تقرير مصيره » .

الاتجاه الرابع في النقاش مثله السيد فائق وراد ممثل قوات الانصار ، والذي اختير لعضوية المجلس الوطني بصفته الشخصية . وكان السيد وراد يدعو بالحاح وبصورة منفردة باستمرار ،

الى قبول قرارات الامم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية ، والتزام سياسة التأييد للانظمة الوطنية العربية في سياستها تجاه القضية الفلسطينية ، حتى لا يبرز العمل الفلسطيني وكأنه على تناقض معها ، والى التزام سياسة هادئة تجاه النظام الاردني .

هذه هي الاتجاهات الاربعة التي برزت في النقاش فيما يتعلق بالموقف السياسي الذي يرى كل فريق ضرورة الالتزام به فيما يتعلق بالقضية المركزية التي كانت تواجه المجلس ، وتعني بها وضع حركة المقاومة في الاردن والموقف من النظام الاردني .

فالى اي حد استطاعت ان تعكس نفسها في توصيات اللجان ؟ لقد انبثقت عن المجلس الوطني خمس لجان هي ١ ــ لجنة شؤون الوطن المحتل ٢ ــ لجنة الوحدة الوطنية ٣ ــ اللجنة العسكرية ٤ ــ اللجنة المالية ٥ ــ اللجنة السياسية والاعلامية . واستمرت هذه اللجان في اجتماعاتها لمدة ثلاثة ايام ، ثم خرجت بتوصيات عديدة ، ناقش المجلس في جلسة عامة منها توصيات لجنتين فقط ، هي توصيات لجنة الوطن المحتل ودعم الصمود وقد اقرها بالاجماع . وتوصيات لجنة الوحدة الوطنية وقد رفضها المجلس بالاغلبية معتبرا ان الخطوات العملية التي اقترحتها اللجنة على طريق الوحدة الوطنية هي اقل مما اقره برنامج العمل السياسي والتنظيمي الذي وافق عليه المجلس في الدورة الثامنة الماضية ، وطالب المجلس اللجنة التنفيذية ان تعمل على تنفيذ ما ورد في ذلك البرنامج . اما بالنسبة لتوصيات اللجان الثلاث الاخرى فقد اقر المجلس ان لا تناقش وان تعتبر كقرارات وتحال الى اللجنة التنفيذية للعمل بها ، وذلك بسبب التطورات الخطيرة للوضع في الاردن ، والتي فضل المجلس ازاءها ان ينهي مناقشاته وان ينتخب اللجنة التنفيذية الجديدة حتى تتولى مسؤولية مواجهة الاوضاع الناشئة .

وحول الوضع في الاردن ورد في توصيات اللجنة السياسية والاعلامية ما يلي :

١ ــ في موضوع الجبهة الوطنية الاردنية قالت اللجنة أن « جميع قوى الثورة الفلسطينية المشتركة في هذا المجلس مطالبة بالمبادرة الى تدعيم الجهود المبذولة من قبل القوى الوطنية الاردنية ، لبناء الجبهة الوطنية الاردنية ... وان تضع كافة امكانياتها تحت تصرف هذه الجبهة الوطنية في نضالها من اجل اقامة حكم وطني ديمقراطي » .

٢ ــ في موضوع الحقوق الوطنية الراهنة للشعب الفلسطيني في الاردن قالت اللجنة بان الاصرار على الحقوق القومية الكاملة للشعب الفلسطيني وحقه في تحرير وطنه لا يعني « التخلي عن حقوقه الوطنية الراهنة كما لا يعني استمرار خضوعه لسياسة الارهاب الرجعي والتعصب الاقليمي الذي يمارس تحت شعار وحدة الضفتين » .

٣ ــ في موضوع الاتفاقات المعقودة مع النظام الاردني قالت اللجنة « في الوقت الذي يعمل النظام على الغاء ورفض تنفيذ بنود اتفاقيتي القاهرة وعمان ، وذلك لاحكام سيطرته على حركة المقاومة يعلن المجلس الوطني الفلسطيني تمسكه بهما وبما ورد فيهما من اعتراف صريح بالثورة الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني » . كذلك اوصت اللجنة بالسعي لان تنفذ الحكومات العربية الموقعة على اتفاق القاهرة ما التزمت به من اجل وضع الاتفاق موضع التنفيذ ، ولتقطع المساعدات المالية عن الاردن طالما هو يرفض التقيد بهذه الاتفاقيات .

وحين صدر في النهاية بيان المجلس تضمن اشارة الى مجمل هذه القضايا التي وردت في توصيات اللجنة السياسية والاعلامية .

انتخاب اللجنة التنفيذية : في محادثات الكواليس تم الاتفاق بين القوى الممثلة في المجلس على ان يعتمد خط اشراك جميع الفصائل الفدائية الاساسية في عضوية اللجنة التنفيذية مع التعهد بالالتزام فيما يصدر عنها من قرارات ، وبناء على ذلك دخلت في عضوية اللجنة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (تيسير قبعة) وجبهة التحرير العربية (احمد المرعشلي) . واثناء المحادثات الجانبية حول تشكيل اللجنة ، اتفق على ان تبقى نسبة تمثيل المنظمات القديمة في اللجنة التنفيذية على حالها ، انسجاما مع نفس القرار بأن تبقى نسبة تمثيل هذه المنظمات في المجلس الوطني على حالها . لذلك تركز البحث في عضوية اللجنة التنفيذية على المقاعد التي ستعطى للجبهة الشعبية ولجبهة التحرير العربية . وقد طالبت كل واحدة منهما بمقعدين في اللجنة التنفيذية ، ثم تنازلت جبهة التحرير عن موقفها ووافقت على مقعد واحد ، وحين وافقت الجبهة الشعبية على تمثيلها بمندوب واحد اصرت على ان يكون

لها حق اختيار احد المستقلين الاربعة في اللجنة ورشحت السيد صلاح صلاح ، المعين في المجلس على قائمة الاتحادات الشعبية . ونتيجة لهذه المحادثات تقدم للمجلس في جلسته الختامية (بعد ان تقدم ياسر عرفات استقالة اللجنة التنفيذية السابقة) اقتراح باسماء ١٣ شخصا يشكلون اللجنة التنفيذية الجديدة ، (٤ من فتح ٢ صاعقة — ١ ديمقراطية — ١ شعبية — ١ جبهة تحرير — ٤ مستقلون) . وبرزت اثناء عملية الانتخاب ملاحظات جديرة بالتسجيل :

١ — ان المستقلين طالبوا بان يكون لهم الحق في اقتراح مندوبيهم الاربعة في اللجنة التنفيذية . وبناء على ذلك تم ترشيح حوالي ١٣ شخصا من المستقلين . ولكن بعد مداولات عديدة انسحب كافة المستقلين الذين رشحوا ، وبقي فقط العميد عبد الرزاق اليحيى .

٢ — جرى ولاول مرة التصويت على اعضاء اللجنة التنفيذية فردا فردا . وفي عملية التصويت فازت القائمة المقترحة . بينما لم يستطع العميد اليحيى الحصول على الاصوات المطلوبة . ويعود ذلك بشكل اساسي الى وجود اعتراض قانوني على ترشيحه لعضوية اللجنة التنفيذية ، فهو باعتباره قائدا للجيش تعينه اللجنة التنفيذية ويكون تحت امرتها ، وكان الاعتراض يقول انه نظرا لهذه الحالة القانونية لا يجوز انتخابه عضوا في اللجنة . بينما كان انصار ترشيحه يرون في عضوية قائد الجيش في اللجنة التنفيذية فرصة عملية لتخطي كثير من الاشكالات وسوء الفهم والمتاعب التي تنشأ في مسيرة العمل بين اللجنة والجيش . وقد اتفق في النهاية ، ان يتم استدعاء قائد الجيش ليحضر كل اجتماعات اللجنة التنفيذية بطلب منها .

٣ — وجرى ايضا ولاول مرة اثناء عملية انتخاب رئيس الصندوق القومي ان تم ترشيح اكثر من شخص (٤ اشخاص) . ولاول مرة ايضا وضع احد المرشحين وهو الدكتور يوسف صايغ عدة شروط لموافقته على ترشيح نفسه ، ومن هذه الشروط : توفير القيادة الجماعية ، وتحقيق وحدة الجباية خلال شهر واحد . وقد انسحب المرشحون الثلاثة الاخرون لصالحه ففاز بالتزكية .

موضوع اللجنة المركزية : دار جدل طويل في مناقشات لجنة الوحدة الوطنية حول اللجنة المركزية . فبينما كانت المنظمات متحمسة لبقائها كانت العناصر المستقلة متحمسة لالغائها . الا ان هذا الجدل انتهى بتثبيتها في توصيات اللجنة مع تغير في اسلوب تشكيلها . فبينما كانت في السابق تضم ممثلا اول عن كل منظمة فدائية ، جاءت الصيغة الجديدة لتقول بوجود (عضو عن كل تنظيم قتالي لم يشترك في اللجنة التنفيذية) . وحين رفض المجلس توصيات اللجنة كان ذلك يعني رفض وجود اللجنة المركزية ، خاصة وان البرنامج السياسي والتنظيمي الذي أقر في الدورة الثامنة والذي طالب المجلس بالاعتماد عليه في صياغة علاقات الوحدة الوطنية كان قد ترك موضوع اللجنة المركزية معلقا . ولذلك وبالرغم من رفض المجلس لتوصيات لجنة الوحدة الوطنية فقد طرح موضوع اللجنة المركزية للبحث من جديد ، وفي هذا البحث قيل ان كثيرا من امور العمل الفدائي قد بني على اساس وجود اللجنة المركزية ، وان الغاءها في هذه الظروف سيؤدي الى الكثير من البلبلة ، ونتيجة لذلك اقر اقتراح وسط من نقطتين : تقول الاولى بان اللجنة التنفيذية تحل محل اللجنة المركزية في توقيع الاتفاقيات ، وتعطي النقطة الثانية اللجنة التنفيذية الحق في تحديد واعلان موعد حل اللجنة المركزية .

النشاط العسكري

في مواجهة الهجمة التآمرية التي يقودها النظام الاردني ضد حركة المقاومة ، برز بوضوح خلال الشهرين الماضيين (حزيران وتموز) اصرار العمل الفدائي على اثبات وجوده العسكري . فقام باكثر من عملية ناجحة ، وبشكل خاص داخل الاراضي المحتلة . وقد كانت صورة الوضع العسكري خلال هذين الشهرين كما يلي*:

غزة : سجل الفدائيون في غزة اعلى نسبة من

---

* ان ما ينشر هنا عن النشاط العسكري لحركة المقاومة الفلسطينية يعتمد فقط على ما تنقله وكالات الانباء وما تنشره اوسع الصحف العربية انتشارا . والقصد منه مراقبة ما تتعمد هذه الصحف ايصاله الى المواطن العربي . مع ملاحظة ان هذا الذي ينشر لا يتطابق مع ما يعلنه الناطق الاسرائيلي ، كذلك فهو لا يتطابق مع ما تعلنه المنظمات الفدائية . وقد قدرت صحيفة عال همشمار الاسرائيلية (٧١/٧/٣٠) العمليات الفدائية في حزيران وتموز ٧١ بـ ٢٦٥ حادثة .

النشاط العسكري ، الذي وصل الى حد اضطرت معه السلطات الاسرائيلية ان تجتمع على أعلى مستوى لوضع خطة جديدة لمواجهة النشاط الفدائي . ومن ابرز عناصر هذه الخطة هدم عدد كبير من مساكن المخيمات ونقل اصحابها الى اماكن اخرى ، وشق طرق بين احياء كل مخيم ، حتى يخف الازدحام الذي يمكن الفدائيين من الاختفاء وسط الجماهير ، وحتى يمكن تسيير دوريات اسرائيلية داخل كل مخيم لمراقبة تحركات الفدائيين . وبالاضافة الى ارتفاع نسبة النشاط العسكري في القطاع استمرت ظاهرة التحرك الجماهيري في مواجهة الاحتلال بالنمو وهي الظاهرة التي تعطي لحركة المقاومة في غزة تميزا خاصا . ومن ابرز مظاهر هذا التحرك في الآونة الاخيرة المظاهرة التي انفجرت بعد معركة بين الفدائيين وقوات الاحتلال . والمظاهرة التي قامت احتجاجا على تهديم البيوت في المخيمات ونقل سكانها (٢٨ تموز) .

وخلال الفترة المذكورة نشرت الصحف العربية عن الوضع في غزة المعلومات التالية :

٩ عمليات فدائية ضد قوات الاحتلال ، ٣ عمليات اسرائيلية ضد الفدائيين والسكان ، ١٠ عمليات فدائية ضد العاملين في مشاريع العدو الاقتصادية وضد الجواسيس ، ٣ قتلى من الفدائيين والمدنيين في عمليات قامت بها قوات الاحتلال ، ٥٥ جريحا من الفدائيين والمدنيين في عمليات قامت بها قوات الاحتلال او بسبب المعارك ، ١ قتيل اسرائيلي ، ٢٠ جريحا اسرائيليا ، ١٠ معتقلين من الفدائيين ، ٢٠ فدائيا حكم عليهم بالسجن بين ٨ سنوات والمؤبد ، ١٦ قتيلا عربيا ، بعضهم بأيدي الفدائيين ، بينهم ٦ نساء ، اما كجواسيس او بسبب عملهم في مشاريع داخل اسرائيل ، ٩٤ جريحا عربيا في حوادث اطلاق نار وقنابل يدوية على الجواسيس او العاملين في مشاريع داخل اسرائيل .

الضفة الغربية : ٣ عمليات فدائية دمرت فيهما طائرتان في مطار قلنديه (٢٩ ايار) ، ودمرت سيارة اسرائيلية (٢٦ ايار) ونسف بناء ضخم قرب مدينة القدس ، قتيلان اسرائيليان هما قائدا الطائرتين ، ٤٨ معتقلا بتهم ايواء فدائيين وحيازة اسلحة والتحضير لعمليات « ارهابية » .

فلسطين المحتلة : ٨ عمليات فدائية اهمها قصف بتاح تكفا بالصواريخ ، وهجوم اخر بالصواريخ على بيسان تم من داخل الاراضي المحتلة ، ١٤ قتيلا اسرائيليا ، ٢٠ جريحا اسرائيليا ، ٣٧ اسرائيليا بين قتيل وجريح . ونسفت في هذه العمليات ثلاث طائرات اعلنت الجبهة الشعبية مسؤوليتها عنهم (وذكرت في بياناتها انها نسفت ٩ طائرات) .

الاغوار : ١ هجوم واحد على مركز مراقبة اسرائيلي ، ٦ اسرى من الفدائيين اثناء دخولهم الى الارض المحتلة .

الجولان : ٣ عمليات فدائية ، ١٥ شهيدا فدائيا ، ٧ قتلى اسرائيليين ، اسير فدائي واحد .

جنوب لبنان : ١٢ عملية فدائية ، ٩ اعتداءات اسرائيلية على قرى في جنوب لبنان ، ١٥ حادث نسف لمنازل المواطنين في جنوب لبنان اثناء الاعتداءات الاسرائيلية ، ٤ شهداء من الفدائيين ، ٤ شهداء من المواطنين بينهم ٣ اطفال ، جريح فدائي واحد ، ٢٦ اسرائيليا بين قتيل وجريح ، جريح اسرائيلي واحد .

العمليات الخارجية : صباح ١٣ حزيران اعلن ان سفينة اسرائيلية تدعى (كورال سي) وتحمل علم ليبيريا قد هوجمت عند باب المندب من قبل زورق مزود بمدافع البازوكا . وقد اعلنت الجبهة الشعبية مسؤوليتها عن الحادث وقالت انه تم يوم ١١ حزيران . وابرز رد الفعل الاسرائيلي على هذا الحادث الاول من نوعه اهتماما خاصا . ففي البداية قال رسميون اسرائيليون ان الحادث « خطير جدا » ، ثم اجتمعت الحكومة الاسرائيلية واصدرت بيانا قالت فيه انها ستتخذ « كل التدابير الضرورية للمحافظة على حرية ملاحة السفن المدنية المتوجهة الى الموانىء الاسرائيلية » وفي نفس اليوم اكدت مصادر الملاحة التجارية الاسرائيلية ان تدابير الامن والحماية على السفن قد اتخذت فعلا . وفي اليوم التالي للاعلان عن الحادث صعدت اسرائيل رد فعلها فاعلن مصدر مأذون في اسرائيل « ان المنطق يحتم على اسرائيل ان تسير دوريات جوية فوق الممرات البحرية المؤدية الى موانئها وان هذه الاجراءات وضعت موضع التنفيذ يوم ضرب الناقلة » . واعلن موشي دايان ايضا « ان ريح الحرب تهب من المنطقة العربية » . اما رد الفعل العربي ، فقد تمثل في البداية بالقول في جريدة الاهرام القاهرية بانه ليس هناك ما يؤكد صحة الحادث . وحين تم التأكد منه نفت القاهرة ان يكون لها اية علاقة به .

وامام رد الفعل الاسرائيلي قالت « ان الهجوم على السفينة يظهر ان وجود اسرائيل العسكري في شرم الشيخ لا يشكل ضمانة كافية لتتمتع ملاحتها في البحر الاحمر بالحرية التامة ، وان احتلالها بالتالي لشرم الشيخ ليس ضروريا من اجل ذلك » .وعلى الصعيد الدولي كان رد الفعل البارز دعوة يوثانت لادانة الهجوم . اما الجبهة الشعبية فقد شرحت مبررات العملية قائلة ان هناك تعاونا بين السعودية وايران لتزويد خط انابيب ايلات — عسقلان الاسرائيلي بالنفط . وان السفينة التي ضربت هي احدى السفن التي تنقل النفط الى الخط المذكور . وجاء في بيان صادر عن الجبهة ان هذه العملية تجيء في هذا الوقت بالذات « لتؤكد استراتيجية الجبهة الشعبية التي تملي عليها ضرب العدو ومصالحه في اي مكان كان ، وخصوصا ضرب النقاط التي تتلاقى فيها مصالح العدو الاسرائيلي الاستراتيجية بمصالح الامبريالية والرجعية . ان ناقلة النفط « كورال سي » التي كانت تحمل ٦٥ الف طن من الزيت ، انما هي النقطة التي تلتقي فيها مصالح العدو الاسرائيلي بمصالح الامبريالية ممثلة بشركات النفط الاحتكارية وبمصالح الرجعية الايرانية اللتين تتواطآن مع العدو الاسرائيلي ، وتزودان خط انابيب « ايلات — عسقلان » بما يحتاجه من نفط. كما جاءت هذه العملية ، لتوجه صفعة الى اولئك المتخاذلين والاعداء الذين باتوا يبشرون بما يزعمون انه عجز المقاومة وتراجعها » .

اخبار متفرقة

● على صعيد العلاقات الداخلية بين المنظمات الفدائية ، برزت الى السطح حادثة واحدة كسرت جو العلاقات الايجابية السائدة حاليا بين المنظمات . وهي الحادثة التي قامت بها مجموعات من الكفاح المسلح الفلسطيني في لبنان (يوم ١٤ حزيران) حين داهمت ثلاثة مكاتب للجبهة الشعبية — القيادة العامة — واعتقلت بعض عناصر الحراسة فيها . وقد اصدرت الجبهة بيانا عنيفا حول الحادث اتهمت فيه حركة فتح بتدبيره ، وقال البيان ان الاشتباك ادى الى وقوع قتيل وجريحين . وقد اجتمعت اللجنة السياسية العليا فورا ودرست الموضوع واصدرت بيانا اعلنت فيه عن تشكيل لجنة للتحقيق ، وانتهت ذيول الحادث بذلك عند هذا الحد .

● ومن الاحداث التي حظيت باهتمام المسؤولين الفدائيين في لبنان ، حادث الاشتباك الذي وقع بين مجموعة فدائيين ودورية من الجيش اللبناني في جنوب لبنان ، يوم ١٢ تموز ، واسفر عن استشهاد ثلاثة من الفدائيين ، وجرح ثلاثة جنود لبنانيين ، وذلك حين طلبت الدورية اللبنانية من المجموعة الفدائية التي كانت في طريقها الى داخل الارض المحتلة ، التوقف وتسليم سلاحها .وحصل الاشتباك حين رفض الفدائيون تسليم سلاحهم الا لمسؤولهم العسكري . ومع ان الحادث بحد ذاته من النوع الذي يستدعي الاهتمام الشديد ، الا ان ما زاد من الاهتمام به هو التوقيت الذي يتم فيه، اذ جاء الحادث اثناء تصاعد الاحداث بشكل عنيف في الاردن ، مما ادى الى الاستنتاج باحتمال امتداد احداث الاردن الى لبنان . وتعتقد اوساط العمل الفدائي في لبنان ان هذا الحادث مع احداث اخرى مشابهة له ، اصبحت تستدعي بحثا خاصا للموضوع ، من ضمن التوجه الاساسي للمقاومة بالعمل على تجنب اي صدام في لبنان ، والخشية من ان تؤدي مثل هذه الاحداث الى ما ترغب المقاومة في تجنبه .

● في الاردن وبعد انتهاء معركة الاحراش تابع النظام الاردني تحديه لحركة المقاومة ، وسط جو من الكلمات المعسولة عن الاستعداد للتعاون مع العمل الفدائي **الحقيقي** ، وذلك حين اعلن يوم ٢٩ تموز مصادقة الملك حسين على احكام الاعدام التي صدرت بحق ثلاثة من فدائيي فتح . ثم نفذ فيهم حكم الاعدام يوم ٣١ تموز مروجا لذلك باعلان مكثف في الاذاعة والتلفزيون لنشر جو من الرعب في صفوف الجماهير . وهذا هو الاعدام الخامس لفدائيين حتى الان . في المرة الاولى اعدم فدائي من فتح وجهت له تهمة نسف مصنع الفوسفات في الرصيفة . وفي المرة الثانية اعدم فدائي في السجن دون الاعلان عن ذلك . هذا وقد اعلنت قيادة المقاومة ردا على ذلك انها صفت اثناء معركة الاحراش ١٢ جاسوسا يعملون لصالح اسرائيل ولصالح المخابرات الاردنية .

بلال الحسن

(٢) القضية الفلسطينية عربيا

اذا كانت مشكلة الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية مع الانظمة العربية عموما والنظام الاردني خصوصا قديمة ومعقدة، فانها اليوم تتجدد بكل تعقيداتها. ذلك ان الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية ـ وهما جزء لا يتجزأ من الامة العربية وقضية حريتها واستقلالها ووحدتها يقعان ضمن «مناطق نفوذ السياسة العربية ومناطق أمنها ومطامحها». ولا يستطيع اي نظام عربي، منذ كانت هذه الانظمة، ان يتجاهل القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، لهذه الاسباب. ولهذا فقد كان الشعب الفلسطيني، وكانت القضية الفلسطينية يجدان انهما اسيرا شبكات العنكبوت العربية، وبالتالي شبكات العنكبوت الاجنبية التي تدور الدوائر العربية في فلكها.

وكانت الدول العربية منذ ما بعد الحرب العالمية الاولى تعمل لربط الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية بها عن طريق ما يلي: اولا: خلق محاور سياسية في الحركة الوطنية الفلسطينية تابعة لهذه الدولة او تلك، وكانت هذه المحاور تتنافس وتتعادى، وتمزق الحركة الوطنية لمصلحة الرؤساء والملوك والامراء. ثانيا: عن طريق العون المادي والمساندة السياسية، وكان الشعب الفلسطيني يحس دائما انه بحاجة الى هذا العون وهذه المساندة. ثالثا: القدرة على التوسط مع الدول المستعمرة والدول الكبرى، والضغط عليها لوقف الهجرة او السعي لديها لايلاء قضية شعب فلسطين بعض الاهتمام. ومع هذا كله، فقد كانت الدول العربية، ومنذ العشرينات حتى اليوم تلعب دور الكابح لجماح الشعب الفلسطيني، المهدىء لثورته، النازع زمام المبادرة من يديه، والمستوعب له بطريقة او بأخرى. وبالطبع كانت هذه السياسات تختلف من عهد الى عهد، حتى في القطر الواحد، ولكن هذه كانت النتيجة دائما، الشعب الفلسطيني واقع ضمن اطار السياسة العربية المجزأة، وعليه ان يدور في مخططاتها.

واذا كان هذا ينطبق على الانظمة العربية عموما، مع اختلافات وفروقات عديدة ومتنوعة ومتغيرة، فان للنظام الاردني وضعه الخاص بالنسبة للشعب

أعلن رسميا نبأ استشهاد المناضل «ابو علي اياد» أحد قادة فتح الذي حوصر في الاحراش وقاتل مع مجموعته ببسالة حتى الرصاصة الاخيرة. وذكر بيان رسمي ان المناضل ابو علي اياد «قد استشهد في الاسر بعد أن أطلق عليه النار قائد الفرقة الثانية الاردنية بناء على أوامر من الملك حسين».

وفي نفس الوقت خسرت فتح قائدا عسكريا آخر من قادتها هو المناضل (ابو صبري) الذي توفي يوم ٢٤ تموز، بعد ان ادى واجبه كاملا في خدمة شعبه وفي خدمة حركة المقاومة. وقد شيع جثمان المناضل ابو صبري في دمشق الالوف من الناس، وشاركت في التشييع وفود رسمية عديدة. وقد طيرت «شؤون فلسطينية» البرقية التالية الى الاخوة اعضاء قيادة حركة فتح في دمشق: «لقد هزنا نبأ استشهاد المناضلين ابو علي اياد وابو صبري بعد نضالهما الثوري الدؤوب في خدمة شعبهما وقضيته. عزاؤنا فيهما انهما اديا واجبهما على اكمل وجه ووضعا نفسيهما في مقدمة الصفوف حين كان التقدم خطوة الى الامام تضحية غالية. ان المقاتلين الذين قادهم ابو علي اياد وابو صبري وخاضا المعارك معهم يمثلون القوة التي ستحفظ ذكراهما وتستمر في النضال حتى تتحقق الاهداف التي ناضلا من اجلها بكل عزم وتصميم. ان استشهادهما في هذا الوقت بالذات، الذي تواجه فيه حركة المقاومة اعنف هجمة رجعية في الاردن يحملنا جميعا مزيدا من المسؤوليات حتى نتمكن من الصمود في وجه هذه الهجمة الشرسة، وتأمين كافة الوسائل التي تمكن شعبنا من الاستمرار في ثورته».

الفلسطيني والقضية الفلسطينية . ذلــك ان فلسطين كانت منذ حكمت العائلة الهاشمية شرق الاردن محط انظار هذه العائلة الطامحــة الــى السلطة . وكان الامير عبد الله يعلم منذ ذلــك الحين (سنة ١٩٢٢) ان تحقيق هذه الغاية لا يتم الا بموافقة بريطانيا والحركة الصهيونية . ولهذا كان منع تهريب الاسلحة الى فلسطين من القضايا الاساسية التي بحثها المندوب السامي البريطاني في فلسطين مع الامير الجديد في شرق الاردن ، بعد الموافقة على تعيينه اميرا . ومنذ ذلك الحين والحكم في الاردن يعمل ضمن مخطط يستهــدف : ١ — تخريب الحركة الوطنية في فلسطين بخلــق محور عميل فيها يلعب دورا تخريبيا . وكــان محور عمان هذا ضد الثورة دائما وضد كل اشكال العمل الوطني ، وقد لعب هذا المحــــور دورا تخريبيا في اضراب سنة ١٩٣٦ ، وفي الثورة ، كما ان هذا المحور هو الذي اخرج مسرحية ضم بقية فلسطين الى امارة شرق الاردن . ٢ — اقامة علاقات ودية مع بريطانيا ومع الحركة الصهيونية . وقد قادت هذه العلاقات والاتصالات الى النتائج المعروفة لحرب سنة ١٩٤٨ — ١٩٤٩ ، والتي كان هم النظام الاردني ان يخرج منها بحصته من فلسطين مهما كانت . ٣ — محاصــرة الحركــة الوطنية الفلسطينية باقتنال طريق الامــدادات في طريقها وبمنع الثوار من التحرك عبر الحدود ، وباصدار الاوامر بقتلهــــم واسرهم وتسليمـــهم للسلطات البريطانية .

وكان ان اصبحت قضية فلسطين اكثر تشابكــا مع وجود النظام الاردني منذ سنة ١٩٥٠ ، اذ اصبحت الضفة الغربية جزءا من ممتلكات النظام الاردني . وبهذا اصبحت القضية الفلسطينية من خصوصيات النظام واصبح الشعــب الفلسطيني من « رعاياه » . وبما ان النظام حصل علــى البقية الباقية من فلسطين بالتفاهم مع الاوساط الامبريالية والصهيونية ، فقد كان يهمه ان ترضى هذه الاوساط ، وان تظل علاقاته حسنة بها . ولهذا فقد لجأ منذ البدء الى سياسة القمع مــع شعب فلسطين الــذي رفض سياســـة التشريــد والاخضاع .

وحين انطلق العمل الفدائي سنة ١٩٦٥ كــان النظام الاردني ، مثل انظمة عــربية اخــرى ، (تستثنى من ذلك سورية تخصيصا لانها دعمت العمل الفدائي آنذاك) يرى في العمــل الفدائي خطرا حقيقيا . وقد اتخذت القيادة العربية الموحدة آنذاك قراراتها المشهورة الهادئة الى تطويـــق العمل الفدائي في المهد وخنقه . وتولى النظـــام الاردني ، منذ ذلك الحين سياسة المطاردة والقمع. ولكن هزيمة حرب حزيران ، اتاحت الفرصة لنمو العمل الفدائي . ومع ان الانظمة عامة ، والنظام الاردني خاصة، كانت ترى في العمل الفدائي وسيلة للضغط على دولة الاحتلال الصهيوني من اجــل تنفيذ قرار مجلس الامن ، الا ان هذه الانظمة ، والنظام الاردني خاصة ، كانت تــرى في نمـــوه واستقلاله واستقطابه للجماهــــير الفلسطينيـــة والعربية خطرا على مخططاتها . ولهذا كانــت محاولات التصفية في الاردن ولبنان في السنوات ٦٨ ، و٦٩ ، و ٧٠ ، و ٧١ .

وقد اتضح المخطط العربي اخيرا : انه يستهدف وجود « مقاومة » ترضى عنها الانظمة كلهــا ، عن مخططاتها وعناصرها ، وقياداتها وتشرف على عملها اشرافا دقيقا ، « مقاومة » لا تزيد عن ان تكون قوات « كوماندوز » محدودة تابعة للقيادات العسكرية ، ولا علاقة لها بالجماهير ، وليس لها برنامــج سياسي غير برنامــــج الانظمة بكــل استسلاميته وعجزه وتصوره .

١ — **الاردن يواصل عملية التصفيــة** : واصــل النظام الاردني عملية تصفية الوجود السيــاسي والعسكري لحركة المقاومة في الاردن ، خــــلال شهري حزيران وتموز من خلال : ١ — حمــلات الاعتقالات والقمع والارهاب في المدن التي كانت سلسلة احكام الاعدام وتنفيذها جزءا لا يتجزأ منها.

٢ — الحملة العسكرية على احراش جـــرش وعجلون التي بدأت منذ اوائل حـــزيران وانتهت في منتصف تموز .

ولقد قامت السلطة بحملة الاعتقالات في المدن تمهيدا لضرب المواقع الاخيرة للمقاومة في الاردن ، وكانت تريد أن تكون جبهتها الخلفية آمنة ، وهي تقوم بهجومها الاخير على المواقع الاخيرة للمقاومة . وكان تنفيذ حكم الاعدام بغالب سعيد ابراهيم ، المتهم بنسف مصانع الفوسفات يــوم ٧١/٧/٧ تطويرا لسياسة القمع ، ومحاولة لفرض الرعب والخوف على المواطنين .

وسبق هذه الخطوات توزيع مذكرة اردنية على الدول العربية تتهم فيها حركة المقاومة باعداد مخطط نسف وتدمير (أشير الى ذلك في الشهريات

الماضية) ، كما كانت السلطة قد طلبت من ممثلي اللجنة المركزية لحركة المقاومة في اول اجتماع تم بعد اخلاء عمان ، اخلاء بعض المواقع في منطقة جـرش .

ومع أن وصفي التل قد صرح بعد اخلاء عمان من قوات المقاومة ، بأن اسباب التشنج قد زالت وبأنه « ليس هناك من حدود لرعاية العمل الفدائي وتأمين الحرية لدعمه وتوفير كل المجالات لنصرته واتجاهه الاتجاه الصحيح » (الحياة ، ١٤/٤/٧١) ، فان مثل هذه التصريحات الخداعة لـم تستطع ان تخفي مخططات السلطة لضرب المواقع الاخيرة .

وكانت السلطة الاردنية في هذا الوقت تعمل في الاتجاهات التالية : ١ – تطويق منطقة جرش وعجلون وتطويق قوات المقاومة في الاغـوار . ٢ – محاولة انتزاع تراجع جديد مـن قيـادة المقاومة بالتخلي عن بعض المواقع الهامة التـي تؤمن للجيش السيطرة على مناطق جرش وعجلون دون قتال : مثل الجبل الاقرع والتينة وغيرهما . وقد جرت مساومة قيادة المقاومة على هذه المواقع، ولكن قيادة المقاومـة ماطلت في الموافقة . ٣ – التحرك عربيا لانهاء عزلة الاردن ، ولانتزاع موافقة سرية من بعض الدول العربية تجعل توجيه الضربة الاخيرة سهـلا وتخفف ردود الفعـل العربية . ولهذا قامت السلطة الاردنية باتصالات واسعة . ومنذ اوائل حزيران بدأ القصف لمناطق تمركـز قوات المقاومة في احراش جرش وعجلون ، وكان واضحا ان هذه العمليات مقدمة لهجوم شامل . وكانت رسالة الملك الـى رئيس وزرائه يـوم ٢/٦/٧١ اشارة بدء لهذا الهجوم.ولم يتورع الملك في رسالته هذه من القول : « فلئن وجد في صفوفنا اليوم من عملاء اعدائنا من تسول له نفسـه قتل الاطفال بألغام الغدر او رصاص الخيانة او قامت فوق أرضنا حفنة من الناس ، تحترف المؤامرة ، وتمتهن الخديعة وتتسلى بأعمال الاجرام في حق المزارع والفلاح والعامـل والتلميـذ والتـاجر والموظف ، او برزت في طريقنا فئة تريد ان تبيع المواطن وتصفي القضية ، لتقيم حكومة وتنسـى فلسطين ، فاننا نحب أن تكون وقفتنا في وجههم حازمة حاسمة باسلة ، لا مكان للتردد ولا للتسامح والتسويات » . وختم الملك رسالته بالتاكيد على أن المقاومة لا تمثل شعب لفسطين فهو لا يريد : « أن يقول زورا كلمة ذلك الشعب اليوم مـن أصبحت مهمتـه ارتكـاب الاثـام بأسمه كـل يـوم » (النهـار والجريـدة يوم ٣/٦/١٩٧١). وأجاب وصفي التل برسالة مماثلة اكد فيها التزامه بسياسة سيده . وانه سيعمل لتطهير الصفوف: « من اولئك الذين يحترفون الاجرام تحت ستـار الفداء ، لننقذ الفداء نفسه مما يراد به من شرور، وفي عملنا هذا سوف لا يكون هناك تردد ولا تسامح ولا تسويات ، مع كل من اختار صف اعدائنا ، وجند نفسه لهدم مسيرتنا – مسيرة العـرب اجمعين » (النهار ٢/٦/٧١) .

وبينما استمر الحصار العسكري والقصف اليومي كان الاردن الرسمي يناور على حركة المقـاومة من جهة لاخلاء المواقع الهامة،ويعمل لاقناع اجنحة فيها لضرب اجنحة اخرى ، وبذلك تتولى المقاومة تصفية نفسها . ولما كان النظام الاردني يعـرف أن لعبة « الايديولوجيات المستوردة » مقبولة لدى الكثير من الانظمة العربية ، بادر الى ممارسة هذه اللعبة الخبيثة . ومن هنا تجسمت هـذه اللعبة في مطالبة فتح بالذات بتطهير المقاومة من العناصر « المدسوسة » و« الايديولوجية » .ومع أن هذا الطلب ليس جديدا ، فعليه الحاح عربي منذ سنة ١٩٧٠ الا انه اصبح الان بندا في الاتصالات السرية وعرضا مباشرا تناور السلطة الاردنيـة عليه (الصياد ٢٢ – ٢٧/٧/٧١) .

ووجدت هذه اللعبة الخبيثة تأييدا في بعض الاوساط العربية المؤيدة لها من قبل ، كمـا ان الصحافة زكتها بوقاحة حينا وبذكاء احيان اخرى ، ذلك « أن الثورات الوطنية الاصيلة» فيما ترى مجلة الحوادث « تؤكد ذاتها برفض الايديولوجيات الاجنبية اولا ، والعمل على استنباط نظريتها من تفاعل تراثهـا القومي مع تجربتها النضالية . وكل النظريات والايديولوجيات التي استوردتها بعض المنظمات، سواء من شيوعية كوبا او ماركسية لينين او صينية ماو ، او باطنية صـلاح جديـد ، او اجتهادات صدام التكريتي ، لم تستطع استقطاب اي جزء له قيمة مـن الجمـاهير » (الحـوادث ٢٩/٧/٩٧١) .

واستهدفت هذه اللعبة من جملة ما استهدفت ١ – التنفير من الايديولوجيات والايديولوجيين تمهيـدا لضرب المقاومة بأسم ضربهم . ٢ – التفريق بين فتح والمنظمات الاخرى ، لتجييد اكبر قوة فـي المقاومة ولمحاولة استعدائها على المنظمـات الاخرى . وهكذا تتم التصفية بأيد فلسطينيـة

وبنادق مقاتلة .
وبدأ ، بعد هذا التمهيد ، هجوم شامل ، على احراش جرش وعجلون صبيحة يوم ١٣/٧/١٩٧١ ، اشتركت بالهجوم ، كما تقول الاهرام (٢٣/٧/١٩٧١) : « الفرقة المدرعة الرابعة يتقدمها اللواء المدرع الاربعون رأس حربة للهجوم ، ثم لواء الحسين المشاة ، ثم كتيبتان من لواء الامام علي ، ثم كتيبة من اللواء الهاشمي، ثم ثلاث كتائب مدفعية من عيار ١٥٥ ، ثم مجموعة بطاريات من مدافع الهاوزر » . وبعد قصف كثيف وغزير بالمدافع الثقيلة ومدافع الدبابات على الاحراش التي شبت فيها الحرائق ، تقدمت الاليات والمشاة لتحتل اخر قواعد المقاومة .
وقبل أن ينتهي القتال ، جرت اتصالات بين حكومة ج. ع. س والاردن من جهة وحكومة ج. ع. س وقيادة المقاومة من جهة اخرى . وكان هنالك اتفاق على ان تتدخل سورية لانقاذ الاحياء والجرحى. وقد ارسل وفد عسكري سوري برئاسة اللواء الدردري مساعد رئيس الاركان يوم ١٦/٧، واتفق هذا الوفد مع الحكومة الاردنية على تجميع رجال المقاومة الذين كانوا ما زالوا منتشرين في الجبال والاحراش في اربع نقاط تجميع ، تكون أماكن تمركزهم الجديدة . واجتمع رجال المقاومة في هذه النقاط الاربع ، تحت اشراف الضباط السوريين . الا أن السلطة الاردنية جردتهم من أسلحتهم بعد تمركزهم ، ونقلتهم الى معسكر خلفي على أنهم أسرى .
ولم تكن هذه هي الخدعة الاولى التي قامت بها السلطات الاردنية . ذلك انها منعت الوفد السوري في اليوم الاول والثاني بعد وصوله من التحرك الى مناطق القتال . وقد اضطر الوفد للعودة الى سورية يوم ١٨/٧ ، ثم عاد ثانية ، وحين تحرك بعد ذلك الى مناطق القتال لم تتح له فرصة التجول ، كما اراد . وقتل الجيش الاردني دليل الضباط السوريين في منطقة عجلون ، ومنعهم من التحرك . كما ان السلطات الاردنية منعت موفد حركة المقاومة من مرافقة الوفد السوري في خلال تحركه في مناطق القتال . وقد أشار ناطق رسمي سوري الى « أن الوفد السوري الذي عاد الى عمان كان استدعي الى دمشق لتعذر مهمته ، لانه لم يتمكن عقب وصوله الى عمان من الذهاب الى مناطق الاشتباكات . كما انه خلال وجوده في عمان كانت ترد انباء عن استمرار قصف مواقع الفدائيين ، وكانت الحكومة الاردنية تنفي وقوع اشتباكات » وذكر الناطق ان الوفد قد عاد، « لمتابعة البحث في سبيل وقف اطلاق النار واعداد مشروع اتفاق لذلك ولجميع الاحتمالات المختلفة » (النهار ١٨/٧/٧١) .
وقد حاولت السلطات الاردنية ان تستفيد من الوساطة السورية ، وان تحقق ما يلي : ١ — تخفيف ردود الفعل العربية ، عن طريق طمأنة الانظمة والجماهير العربية بالتدخل السوري . ٢ — السيطرة الكاملة على الوضع بأسرع ما يمكن ، وذلك باقناع رجال المقاومة المتفرقين بالتجمع تحت اشراف الجيش السوري ، وذلك لانهاء الاشتباكات بأسرع ما يمكن والحيلولة دون انعقاد مؤتمر قمة عربي او تدخل عربي ، لان مثل هذا التدخل قد يفرض على الاردن ما لا يرضاه او يقبله . ونجحت السلطة الاردنية في هجومها السريع ، وفي انهائها للاشتباكات باشراك قوة عربية لها وزنها . ولقد اضطرت سورية ، ازاء المأزق الذي قادها اليه النظام الاردني ان تسحب وفدها العسكري ، وان تصدر بيانا يكشف اللعبة التي قام بها .
وعقد الملك حسين يوم ١٧/٧ ندوة صحفية ، بعد مناورة لسلاح المدفعية الملكي ، هاجم فيها قادة العمل الفدائي الذين : « لم يدخلوا المعركة وهدفهم تحطيم الاردن ووحدته الوطنية واضعافه في وجه الاخطار التي تحيق بالقضية العربية باستمرار عن طريق التحريض والكذب » . وعندما سئل عما اذا كانت هذه هي النهاية اجاب : « اعتقد ذلك . واننا نحاول ايجاد الحل المناسب. ونحن لسنا ضد الذين يريدون مقاومة الاحتلال لكننا نريد هذه القاعدة ان تبقى قلعة صامدة » (النهار ١٨/٧/٧١) .
وحين انتهت معركة احراش جرش وعجلون فاجأ النظام الاردني الانظمة العربية بما يلي : اولا : ان اتفاقات القاهرة وعمان قد انتهى مفعولها ، فلقد : « انتهى الوقت الذي يتصرف فيه الفدائيون حسب امزجتهم واهوائهم . وجاء الوقت الذي تقوم فيه الدولة بتحديد الاماكن التي عليهم ان يتواجدوا فيها ، كما أن عليهم ان يستجيبوا لتعليمات الدولة » . وحين سئل ناطق رسمي اردني اذا كان هنالك اتفاق جديد بين السلطات الاردنية والفدائيين اجاب : « ليس هنالك اتفاق جديد ، ولن تكون هنالك اتفاقات جديدة » . ثانيا :

اعلن ناطق رسمي بأسم النظام : « ان الحكومة الاردنية لن تسمح بعد الان لاي ايديولوجي بالتواجد بين الفدائيين في الاردن » واضاف : « ان هؤلاء الايديولوجيين الماركسيين كرجال الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية الديمقراطية يقولون صراحة ان تحرير الضفة الشرقية من الاردن يأتي قبل تحرير فلسطين . وهؤلاء يعتبرون في نظرنا ثائرين على نظام الحكم وليسوا فدائيين يريدون تحرير الاراضي المحتلة ، اننا لن نسمح بالتواجد فوق اراضينا الا للفدائيين الذين يريدون العمل من أجل تحرير فلسطين فقط ، كفدائيي فتح والمنظمات الاخرى التي تسعى للهدف نفسه » (النهار ، ٧١/٧/١٩) .

وتحدث بعد ذلك وصفي التل فأعلن « ان الحكومة لن تسمح (لاية فئات ذات طابع سياسي) بين الفدائيين كالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين واية فئات تنادي بأسقاط النظام الاردني بالعمل في الاراضي الاردنية » ، واعرب « عن تصلب الحكومة في موقفها من قضايا الامن والاستقرار في البلاد، وعن عدم استعدادها للتراجع عن موقفها نتيجة لاية ضغوط سياسية مادية عربية مهما كانت » (الجمهورية ٧١/٧/٢١) .

وهكذا يكون الاردن قد جنى ثمار معركة ايلول والمعارك التي تلتها . ذلك ان اتفاقية القاهرة فرضت على النظام الاردني فرضا ، لا بقوة القمة العربية ، بل بقوة الصمود الجماهيري ، وحين حاول النظام التخلص من اتفاق القاهرة واتفاقات عمان ، لم يعلن ذلك بل أخذ يعمل على استقاط مراكز المقاومة واحدا وراء الاخر ، ولما كانت المشكلة الاولى هي مشكلة السلاح المنتشر بين أيدي الجماهير ، طرح النظام مسألة السيطرة على السلاح من خلال المقاومة . فوافقت قيادة المقاومة (اللجنة المركزية) واوجدت باتفاق مع السلطات الاردنية مراكز تجميع الاسلحة . وكانت السلطة تعرف ان ما جمع هو القليل ، ولكنها كانت تعلم أن ما بقي أصبح سلاحا غير مشروع .وهكذا كان . ثم اخذت السلطة الاردنية تهاجم مراكز المقاومة واحدا وراء الاخر ، فاحتلت الرصيفة التي لم تسقط في أيلول ، ثم جرش ، ثم اربد . وطرحت بعدئذ قضية اخلاء عمان . ووافقت قيادة حركة المقاومة . الا ان هذه « التنازلات » كلها قد جعلت معركة جرش وعجلون واحراشهما المعركة الاخيرة المحسومة سلفا . وحين اعد النظام عدته هاجمها واستولى عليها واعلن انتهاء اتفاقات القاهرة وعمان . وما كان ممكنا ان تنتهي اتفاقات القاهرة وعمان لو بقيت البنادق وبقيت الميليشيا . وظلت قيادة المقاومة مصممة على الدفاع عن استقلاليتها ، معتمدة على جماهيرها.

٢ ـ الوساطة العربية والضغط العربي : ما دامت هنالك قضية فلسطينية وانظمة عربية فلا بد من أن تكون هنالك خلافات ووساطات . ولكن الذي يحدد فعالية هذه الوساطات ومضمونها هو : ١ ـ مدى العون الذي تلقاه القضية الفلسطينية من الجماهير العربية . ٢ ـ قوة الجماهير الفلسطينية المنظمة وقدرتها على التحدي والمواجهة والقتال . ٣ ـ توفر مساندة جدية من نظام او مجموعة من الانظمة . فاذا لم يتوفر شيء من هذا اصبحت القضية الفلسطينية فريسة ينهشها العملاء دون رادع او وازع . وعلى هذا فان ما أتاح للوساطة العربية ان تنجح مثلا ما بين لبنان والمقاومة سنة ١٩٦٩ ليس الا قدرة المقاومة على القتال والصمود اولا واستعداد مصر لمساندتها ثانيا ، لان مصر كانت تخوض معركة الاستنزاف ، وكانت بحاجة الى نشاط المقاومة وفعالياتها في ذلك الوقت .

وما حدث في أيلول كان غير ذلك . ذلك ان المقاومة كان مطلوبا سقوطها ، الا ان صمود الجماهير وقتالها وتحول المعركة الى مجزرة ، وتدخل الجيش السوري اخرج الموضوع عن كونه معركة داخلية صغيرة ، وفرض على الرؤساء والملوك العرب أن يلتقوا في قمة . وحين توقف القتال كان النظام قد فعل كل ما يستطيع لكسب الجولة ولكنه فشل. ولقد اعطي فرصة شهر كامل من٨/٢٨ الى ٠٩/٢٨ الا أنه لم يستطع حتى ان يسيطر على عاصمته . ولو كان يستطيع ، او كان واثقا أنه قادر على كسب المعركة خلال يومين او ثلاثة او خمسة ، لماطل وراوغ ، وجعل قمة القاهرة مثل كل المؤتمرات العربية . ولهذا جاءت اتفاقية القاهرة تعبيرا عن توازن القوى بين النظام والمقاومة . ولكن السلطة بدأت بعد ايلول عملية اخلال بهذا التوازن ، حتى رجحت كفتها . وكانت المقاومة تستصرخ الانظمة وتناشدها ، بدلا من أن تستخدم قواها استخداما جيدا ، وتعبىء جماهيرها تعبئة ثورية ، وتقاتل دفاعا عن مواقعها ومراكزها . ولهذا كانت صرخاتها تذهب ادراج الرياح ، وكانت الاتصالات العربية لا تجدي فتيلا .

ولقد حدث منذ اوائل سنة ١٩٧٠ في الجو العربي ما يجعل الوساطة العربية والضغط العربي سيفا ذا حدين . ذلك ان كثيرا من الدول العربية ، وعلى رأسها مصر والمملكة العربيـة السعودية ، كانت تميل الى وقف القتال مع دولة الاحتــلال الصهيوني من جهة ، وكانت تخشى نمــو الحركة الجماهيرية المسلحة من جهة اخرى . ولهذا عملت داخل المقاومة وخارجها « لضغط حركة المقـاومة وضبطها » . ولم يكن النظام الاردني وحيدا فيما يريده ويخافه ، ذلك ان هنالك انظمة اخرى تريد ما يريد وتخشى ما يخشى . وبدأ منذ نيســان سنة ١٩٧٠ نشاط مصري — سعودي استهـدف وضع حد لنمو الحركة الجماهيرية المسلحة ذات الافق السياسي ، وتحويل حركة المقاومة الى قوة تقودها الانظمة . ولا تتعدى ان تكون قــوات « كوماندوز » تابعة للجيوش النظامية . وكان النظام الاردني يعمل على الاستفادة من الموقف المصري — السعودي لتوجيه ضربة قاضية .

وهكذا كانت معركة أيلول ، ولكن النتائج العسكرية لم تكن لمصلحة التصفية ولا الاحتواء ، ولذلك نشطت دبلوماسية التصفية من جهة ودبلوماسية الاحتواء من جهة اخرى . وحاولت اللجنة العربية، بعد أيلول ، ان تحقق الاحتواء من خلال تقنيـن وجود المقاومة والغاء طابعها الثوري في المـدن وتركيز قواتها في مناطق تجعل توجهها نحو العدو الصهيوني الخ ، ولكن هذا المخطط اصطـدم بمخطط النظام الاردني الذي يهدف الى التصفية. وكانت الدبلوماسية العربية السرية ، تضغـط في اتجاه : توحيد حركة المقاومة بقيادة فتح المؤمنة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد العربية، الغاء الوجود الجماهيري المسلح للمقاومة، وتصفية المنظمات اليسارية والعناصر المتسيسة في حركة المقاومة . وكان في حركة المقاومة وما زال مـن يؤيد هذا المخطط ويعمل له . وهذا هو الذي جعل عملية «التراجعات» المشينة التي حدثت في الاردن، بعد أيلول ، ممكنة .

فاذا كانت الوساطة العربية ، وكان الضغـط العربي يتجهان نحو الاردن لمنع التصفية بأشكال متفاوتة ، فقد كانا أيضا يتجهان نحو المقاومة من أجل الاحتواء : من اجل التصفية الحقيقية . وحين التقى فيصل والسادات في اواخر حزيران اتفقا على ما يلي : ١ — وقف التصفية النهائية ، ٢ — مطالبة المقاومة بتصفية نفسها لتكون مقبولة اردنيا وعربيا ، ومطالبة النظام الاردني بقبول المقاومة « المطهرة » . الا ان النظام الاردني الذي خاف هذا الاتفاق المصري — السعودي عاجل مراكز المقاومة الباقية بضربة قاضية ، ليكون سيد اي وضع جديد . وعندما فعل النظام الاردني ما فعل كان يقدر حقيقة رد فعل الانظمة العربية حق قدرها. وكان يعلم : « ان الامر لن يصل الى فصل الاردن من الجامعة العربية » (الجمهورية ٧١/٧/٢١، حديث لوصفي التل) .ومن الجدير بالذكـر ان الهجوم الذي تم على احراش جرش وعجلــون جاء بعد بدء الوساطة المصرية — السعودية بأيام، ومع ذلك فان الهجوم لم يتأخر او يسقط مـن الحساب .

وما حدث بعد ذلك ، وهو ما سنتعرض له بعد هذا المدخل ، جاء في غير اوانه ، اي بعد سقــوط جرش وعجلون ، ولذلك فانه لن يكـون حاسما ومفيدا مهما كان مستواه او وزنه او نوعه .وكانت المقاومة تستطيع ان تجعله حاسما ومفيدا لــو صمدت في جرش وعجلون كما صمدت في عمان . واذا كان غير مفيد على صعيد الاردن ، فلربمـا كان مفيدا على صعيد لبنان .

وقد تمثل رد الفعل العربي شعبيا بعمليـــات الاستنكار المحدودة نسبيا ، والتي تجسدت فـي برقيات الاستنكار وبيانات التنديد ، ولقد كانت في لبنان اكبر منها في أي مكان اخر ، وان كانت عموما اقل مما هو مطلوب كثيرا . ذلك ان البرقيات والبيانات والتظاهرات المحدودة ، لا تتناسب مع خطورة المؤامرة .

كما أنه من الجدير بالذكر ان ما حدث في ايلول كان أكبر ، وما حدث في جنازة خليل عز الدين الجمل ، مثلا ، كان أعظم . ولهذا دلالاته .واذا كانت الحركة الوطنية العربية مسؤولة عن هـذا « التخلف » ، فان حركة المقاومة ليست اقـل مسؤوليـــة .

أما رد الفعل الرسمي فقد تراوح بين بلد واخر. وسوف نقــدم صــورة عنــه عبــر تسلسـل الاحداث :

أ : صرح المتحدث الرسمي بأسم الجمهوريــة العربية المتحدة يوم ٧/١٤ بأن الجمهورية العربية المتحدة تنظر بقلق شديد للتطورات التي حدثت في الاردن في الاربع والعشرين ساعة الاخيرة . وقال المتحدث ، ان الجمهورية العربية المتحدة كـانت ترجو ان تثمر الاتصالات الاخوية المصريــة —

السعودية بالنتائج المرجوة ، وان تستجيب حكومة الاردن للمساعي التي تبذلها الحكومتان المصرية والسعودية ، ولكن مما يؤسف له اتخاذ حكومة الاردن هذا الموقف الذي يعقد من توتر الموقف ، ولا يساعد على ايجاد الجو المناسب للتسوية في هذه الظروف التي تمر بها الامة العربية . واضاف المتحدث الرسمي : ان ج. ع. م ترجو ، حفاظا على وحدة الكفاح العربي ، ان تستجيب حكومة الاردن لمساعي الدولتين ، وان توقف تدهور الموقف الذي لا يخدم الا اعداء العرب (جريدة فتح ٧١/٧/١٥) . وأذاعت وكالات الانباء ان ج. ع. م طلبت يوم ٧/١٤ من ملك الاردن تأجيل زيارته المقررة الى القاهرة .

ب : وصل العقيد معمر القذافي يوم ٧/١٤ الى مرسى مطروح ، حيث اجتمع بالسادات ، ثم انضم اليهما ممثل عن ج. ع. س وممثل عن السودان. وقد بحث المجتمعون الوضع في المغرب والوضع في الاردن وصدر عن الاجتماع يوم ٧/١٧ بيان جاء فيه : « وتناول المجتمعون بالبحث والدراسة الاحداث الدموية المؤسفة الاخيرة التي تجددت في الاردن ، والتي وصلت الى حد لم يعد الضمير العربي والانساني قادرا على تحمله ، وراوا في ما يجري خرقا واضحا لاتفاقي القاهرة وعمان اللذين كان الملوك والرؤساء العرب التزموا بتنفيذهما». واضاف البيان : ويعلن المجتمعون بعد كل هذا تأييدهم المطلق لتلبية سورية النداء بارسال لجنة منها الى الاردن لايجاد صيغة عمل مناسب ، وهم يترقبون بقلق شديد واهتمام بالغ نتيجة جهود الرئيس الاسد ، املين ان تكلل بالنجاح وأن تحقن الدماء العربية الواجب توفيرها لمعركة الامة العربية المقبلة ». وذكر البيان ان المجتمعين قد قرروا « عقد اجتماع اخر قريب لاتخاذ الموقف المناسب في ضوء ما تسفر عنه احداث الاردن الاخيرة » (النهار ، ١٩٧١/٧/١٨) .

ج : اعلن في بغداد يوم ٧/١٦ ان وزير الخارجية العراقية عبد الكريم الشيخلي استدعى السيد كمال حمود السفير الاردني في بغداد ، ونقل اليه قلق العراق لما يجري في الاردن من « عمليات عسكرية واسعة لتصفية قواعد المقاومة في منطقتي جرش وعجلون » . واضاف الشيخلي : « ان الحكومة العراقية انطلاقا من ايمانها بالثورة الفلسطينية قد تتخذ التدابير التي تراها ضرورية للاعراب عن موقفها المساند لحركة المقاومة واستنكارها لما يبدو ضد شعبنا الفلسطيني من تصفيات » .

وذكرت وكالة الانباء العراقية أن القيادة القومية لحزب البعث ومجلس قيادة الثورة قد اجتمعا للبحث في تطورات الاردن الاخيرة ، كما ذكرت : (ان اتصالات سريعة تمت أمس بين بغداد والعواصم العربية الاخرى لاتخاذ موقف عربي حيال ما يواجه حركة المقاومة « من محاولات الابادة والتصفية »). (النهار ٧١/٧/١٧) .

د. واصدرت اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومي الحادي عشر لحزب البعث يوم ٧/١٦ بيانا نددت فيه «بالمحاولات الجديدة لتصفية المقاومة الفلسطينية في الاردن » . ثم اصدرت الحكومة السورية قرارا باغلاق الحدود مع الاردن .

هـ. أصدرت الحكومة الجزائرية يوم ٧/١٨ بيانا جاء فيه : « ان الجزائر تعبر عن استنكارها ازاء المحاولات الجديدة الرامية الى تصفية المقاومة الفلسطينية ، هذه المحاولات المتكررة التي تدخل في اطار السياسة الامبريالية والصهيونية في الشرق الاوسط . ان الجزائر التي تساند دوما ودائما المقاومة الفلسطينية عسكريا ومعنويا وسياسيا ودبلوماسيا عازمة على تحمل مسؤولياتها الى جانب الشعب الفلسطيني . وتوجه الحكومة الجزائرية نداء ملحا الى البلدان العربية والى البلدان المناهضة للامبريالية بأن تساعد بصورة ايجابية المقاومة الفلسطينية ، وتساعدها في كفاحها المصيري وتتخذ جميع التدابير التي تسقط نهائيا المحاولات الرامية الى تصفية القوى الحية للشعب الفلسطيني .. » (فتح ٧١/٧/١٩) .

وقد أرسل هواري بومدين رسالة شخصية الى الاخ أبو عمار ، كما أن سفير الجزائر في بيروت الذي نقل الرسالة قد أبلغ الاخ ابو عمار « ان الجزائر تعتبر نفسها طرفا الى جانب الثورة الفلسطينية في صراعها ضد القوى المتآمرة على الشعب الفلسطيني . وارادته الممثلة بالثورة المسلحة » . وقد التقى مدير عام وزارة الخارجية بالسفراء العرب وعرض معهم الوسائل الكفيلة بوضع حد «لعملية ابادة الفلسطينيين هذه وضمان بقاء الشعب الفلسطيني » . (فتح ٧١/٧/٢٢) .

و. وقرر العراق في ساعة متأخرة من يوم ٧/١٩ « غلق حدوده واجوائه الجوية في وجه جميع وسائل النقل من والى الاردن عبر العراق » كما قرر ايضا « مطالبة الاردن بسحب السفير الاردني

من بغداد بسبب موقف الاردن من الفدائيين الفلسطينيين » (لسان الحال ٧١/٧/٢٠) .

ز. وطالبت السودان الدول العربية بمقاطعة الاردن وقطع علاقاتها به . (لسان الحال ٢٠/٧١/٧) .

ح. وتعرض الرئيس السادات يوم ٧/٢٣ للوضع في الاردن وللملك حسين ولوصفي التل ، وبيّن تناقض الملك حسين وأشار الى أنه اكتشف الى ان هناك « خطة ماشية بخطوات لتصفية العمل الفدائي ... بدل ما كان في سبتمبر ايام جمال — الله يرحمه — خبطة واحدة ... لا ... وصفي التل بيعملها حته بحته ، لكن خطة ماشية خطوة بخطوة للقضاء على العمل الفدائي » (الاهرام ٧١/٧/٢٤) . وكشف السادات أنه كان اتفق مع الملك حسين « على اساس ان احنا بنتعاون سوا لاعطاء فرصة للعناصر الفدائية النظيفة اللي هيه زي فتح انها تأخذ وضعها وننضف العمل الفدائي، ونجرم العناصر العميلة والعناصر المشبوهة في العمل الفدائي » (الاهرام ٧١/٧/٢٤) .

ط. اعلنت الجزائر يوم ٧/٣٠ تعليق علاقاتها مع الاردن وتعهدت بتقديم مساعدات عسكرية ومالية وديبلوماسية الى منظمة التحرير وجاء في البيان الرسمي : « ان نظام الحكم الحالي في الاردن يتناقض تناقضا اساسيا مع استمرار نضال الشعب الفلسطيني واماني الامة العربية » (النهار ٣١/٧١/٧) .

ك. وعقد يوم ٧/٣٠ مؤتمر قمة لم يحضره الا رؤساء الدول التالية : مصر ، ليبيا ، ج.ع.س.، ج. ي. د. ، وج. ع. ي. وقد اكد البيان الذي صدر عن المؤتمر الحقائق التالية: ١ — « اعتبار اي مساس بالثورة الفلسطينية وكرامتها تشويها لكرامة الامة العربية وضميرها ، ودعم كل عمل من شأنه تنفيذ اتفاقات القاهرة وعمان نصا وروحا ، وتحقيق الضمانات العملية اللازمة لعدم تكرار الاخلال بهذه الاتفاقات من اجل توجيه كل الجهود نحو العدو الصهيوني » . ٢ — « تأييد كل الاجراءات التي اتخذتها الحكومات العربية لمواجهة تصرفات السلطة الاردنية حيال خرق اتفاقات القاهرة وعمان » . ٣ — « متابعة موقف الحكومة الاردنية ، فاذا تبين اصرارها على رفض تنفيذ اتفاقات القاهرة وعمان نصا وروحا يصبح من الواجب على كل الحكومات العربية اتخاذ ما تراه مناسبا من اجراءات عملية — فرديا وجماعيا — تكفل المحافظة على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والاستمرار في نضاله المشروع وحرية عمل الثورة الفلسطينية على الارض العربية الاردنية حتى التحرير الكامل » . ٤ — « الالتزام بدعم الثورة الفلسطينية ماديا ومعنويا وعسكريا ، بما يمكنها من الاستمرار في نضالها ومن حماية وجودها في الاردن باعتباره المنطلق الطبيعي للثورة الفلسطينية » . واتهم البيان اجراءات السلطة «وكأنها تمهد لخلق تبريرات مرفوضة سلفا لاجراء تسوية ثنائية مع العدو الصهيوني » (النهار ٧١/٨/١) .

وقد بادر الاردن بدوره الى القيام بحملة ديبلوماسية ، كان من مظاهرها رسالة الملك حسين الى الملوك والرؤساء يوم ٧/٢٢ ، وزيارته للمملكة العربية السعودية ٢٤—٧/٢٧ ، ورسالته الثانية الى القذافي وقمة ليبيا يوم ٧/٢٩ . وكان من الطبيعي ان يحاول الملك حسين ان يصور : « ان الحالة في الاردن الصامد طبيعية وعادية وهادئة... والامن والنظام مستتبان ... » كما انه ادعى « أن النتيجة الوحيدة والرئيسية لما وقع هي ازالة الشوائب التي يمثلها المندسون على المقاومة والذين اثبتت الوثائق تعاملهم مع العدو ... وبالتالي فان المستفيد الحقيقي من تلك العملية الامنية هو المقاومة الصحيحة بعد ان تخلصت من الشوائب التي كانت تؤدي الى احتكاكاتها الدامية مع المواطنين كل يوم » . وما دام الامر كذلك في نظر النظام الاردني « فقد أصبحت الارضية مهيأة في الاردن أمام المقاومة لاعادة تنظيم نفسها على أسس صحيحة وسليمة تؤمن لها القوة والفاعلية والاستمرار » . ولم يفت الملك أن يؤكد في رسالته بانه « لا يقبل من أحد أن يتدخل في صميم شؤونه الداخلية كائنا من كان » (النهار ٧١/٧/٢٣) . وعاد الملك وأكد هذه « الادعاءات » في تصريح له بعد انتهاء زيارته للمملكة العربية السعودية . (الحياة ٧١/٧/٢٨) .

اما في رسالته الى القذافي ، وبالتالي الى قمة ليبيا فقد تحدث عن موقف الاردن العربي ، وعن مخالفة المقاومة لاتفاقات القاهرة وعمان ، وعن ايمانه بالعمل الفدائي الذي « يستهدف التحرير ». ثم قال : « لقد آمن الاردن وسيظل يؤمن بأن هدف التحرير هو هدف مقدس . وانه بعد تحقيق هذا الهدف ينبغي ان يتاح للشعب الفلسطيني ان يقرر مصيره بنفسه » . ثم اضاف : « وكل خطوة تتم بتكريس اية جهة من الجهات كصاحبة الحق في

تقرير ذلك المصير نيابة عن الشعب الفلسطيني هي خطوة خاطئة لا يرضى بهـا الشعب الفلسطيني نفسه » . وواصل الملك مؤكدا : « ان اكثرية ذلك الشعب تعيش في الاردن » . (النهار ٣٠/٧/٧١) .

ولكن هذه « المغالطات » كلها لم تفده شيئا ، ولن تفيده شيئا ، لان الكل يعرف ما هو « التحرير » الذي يتحدث عنه ، انما الذي يفيده هو تواطؤ انظمة معينة معه تتستر عليه وتحميه ، وتؤمـن نجاح مخططاته . فحين دعا القذافي لمؤتمر قمة ، وقف فيصل معارضا ، مع ان قمة ليبيا لم تكن مهيأة في الوضع العربي الراهن لاقامة الدنيـا واقعادها على النظام الاردني. ولكن المملكة العربية السعودية لم تكن تريد ان تمارس ضغطا علـى النظام الاردني ، وكانت تعمل لممارسة ضغط على المقاومة . فقد ذكرت اوساط دبلوماسية عربية « أن مؤتمر طرابلس خطة موجهة ضد الجهود السعودية ــ المصرية والجهود التونسية » وان « هذا بالضبط ما عناه الرئيس سليمان فرنجية في برقيته الـى العقيد القذافي » . ولكن ما الذي تريده الجهود المصرية ــ السعودية ــ التونسية ؟ انها تريد ان تتحد فصائل المقاومة في حركة واحدة مثل جبهة التحرير الجزائرية . وتذهب هذه الاوساط « الى الاعتقاد الى ان كل وساطة بين الاردن والفدائيين لن تسفر عن نتائج ايجابية اذا لم يسبقها توحيد العمل الفدائي » . وعليه فقد اعتبرت هذه الاوساط « ان منظمة فتح مسؤولة بالدرجة الاولى عن تحقيق هذا الهدف ، وان السيد ياسر عرفات مسؤول عنه بصفة شخصية . كما أن الدول العربية التي تعمل على تنقية الجو مسؤولة بالدرجة الثانية » . ولم ينت هذه الاوساط الدبلوماسية ان توجه لوما الى ياسر عرفات لحضوره قمة طرابلس .

وليس في هذا المخطط بالطبع ما يختلف عن المخطط الاردني الذي يستهدف تحويل فتح الى أداة قمع ضد الشعب الفلسطيني لمصلحة الانظمة العميلة وتصفية المقاومة الفلسطينية بأيد فلسطينية . وضمن هذا المخطط يتحرك الخولـي والسقاف والصمودي .

٣ ــ هل ياتي دور لبنان بعد الاردن ؟ : يروى فيما يروى أن الرئيس السابق شارل حلو قال عندما جرى الضغط عليه من اجل ضرب المقاومة بعـد سنة ١٩٦٩ : رأس الافعى في الاردن ، ومتى ما ضرب الرأس كان القضاء على الذيل سهلا . ولقد ضرب الرأس فعلا ، فهل يتحرك لبنان الرسمي ؟

من المؤكد ان الدوائر الامبريالية ــ الصهيونية من جهة ودوائر عربية معينة تريد ان يحدث في لبنان ما حدث في الاردن . ولهذه الغاية ارسل الملك حسين سفيره اكرم زعيتر الى لبنان وأرسل معه مجموعة من سبعة عشر عميلا ، على رأسهم امين فياض برجاق . وهنالك اوساط لبنانية تعمل ضمن هذا المخطط ، وتعد العدة والعدد لتنفيذه . ولسوف تستغل هـذه الفئات الموقف الرسمي للقاهـرة والرياض من المقاومة ، والفتور الذي أصاب الرأي العام الوطني منها نتيجة عوامل مختلفة ، لتوجه الضربة التي تريدها قاضية . ولقد ظهرت بوادر تدل على ما ذهبنا اليه . فهناك محاولة لابـراز المقاومة على أنها تتنكر لاتفاقات القاهرة وان هنالك « في بعض الاحيان مقاومة من جانب الذين يصرون على خرق هذا الاتفاق ، والذين راحوا في الفترة الاخيرة يضاعفون من اعمال الخرق هذه ». ويسعى منظرو هذه المحاولة لاخراج مسرحيتهم من خـلال التأكيد على أن هناك « مخططا تآمريا » « ضد لبنان والمقاومة » . والمسؤولة عن هذا المخطط هـي « جيوب دخيلة على العمل الفدائي » (الجديد ٢٣/٧/٧١) .

وهناك بالاضافة الى حادثـة الحدود التي ذهب ضحيتها ثلاثة من الفدائيين موجة من الاستفـزاز والاستثارة تقوم بها صحف رجعية معينة . ولقد برر الشيخ بيار الجميل في تصريح له ما حدث في الاردن على أنه « ليس مستغربا بعـد أن دخلت الايديولوجيات العمل الفدائي لتخرجه عن تدسيته ونطاقه الصحيح » (العمـل ٢٠/٧/١٩٧١) . «والاردن الذي عانى الكثير من هذا الوضع الشاذ» على حد قول الشيخ بيار « لم يعد بامكانه ان يبقى مكتوف اليدين » .

واذا كان مثل هذا التبرير استفزازا متعمدا ، فانه يستهدف التهيئة لحملة مماثلة لما حدث في الاردن . ومثل هذا الاستفزاز كثير . (نداء الوطن ٢٠ و٢١/٧/٧١ والعمل ٢١/٧/٧١) . ولقد اشارت بعض الصحف الوطنية الى المضايقات التي يتعرض لها الفدائيون في جنوب لبنان (الاحد ٢٤/٧/٧١) ، كما أشارت الى اتصالات بعض الجهات الوطنيه بالسلطة ، وعلى رأسها كمال جنبلاط ، وتحذيرها من نقل « الاردنة » الى لبنان . ومن المتوقع ان ينتظر لبنان نتيجة الوساطة المصرية ــ السعودية ــ التونسية وانعكاساتها داخل حركة المقاومة قبل ان يقدم على شيء . فاذا تم الاحتـواء المنشود

سريعا ، أو تمت التصفية المنشودة سريعا تجنب رسميو لبنان المعتدلون معركة لن يكون الانتصار فيها سهلا ، ولن تكون نتائجها هينة، واذا لم تحدث النتائج المرجوة فمن المتوقع ان تتحرك الاوساط المشبوهة ولسوف ينجلي هذا كله خلال الاشهر الثلاثة القادمة .

٤ ــ الوساطة الامريكية والحملة الصليبية ضد الشيوعية : بينما يستمر المسؤولون الاميركان في تجوالهم بالمنطقة وتستمر زياراتهم للمنطقة (أغنيو ، مايكل ستيرنر ، برغيس وسيسكو) تستمر الهجمة الشرسة على الشيوعية . واذا كان معروفا أن الولايات المتحدة حريصة على استمرار الاوضاع القائمة في المنطقة (التجزئة السياسية ، الانظمة الرجعية ، اسرائيل ، النفط ، السيطرة الامبريالية سياسيا) فان هذا يعني سحق الحركة الوطنية العربية وملاحقتها في المهد قبل ان تنمو وتترعرع . وما دام تطور الحركة الوطنية الى حركة ماركسية العقيدة هو الخطر الاكبر على مصالح الامبريالية ، فان الدوائر الامبريالية تريد ان تمنع هذا التطور وأن تضرب الحركة الوطنية قبل ان تتطور في هذا الاتجاه . ولما كانت الدوائر الامبريالية تعرف أن المعارك الوطنية الطاحنة تقود الى مثل هذا التطور ، فانها تسعى لتمزيق الحركة الوطنية في وقت مبكر ، ودفع يمينها لضرب يسارها ، وتحريض الانظمة الرجعية والعميلة والبرجوازية الصغيرة المتخلفة الى خوض معركة التصفية هذه .

ولقد كانت حركة المقاومة ، وما زالت ، طليعة الحركة الوطنية العربية ، ومحرك التطورات غير العادية في المنطقة . ولهذا أرعب نمو حركة المقاومة الدوائر الامبريالية والرجعية ، وجعلها تنكر بالتصفية جديا ، وتعمل لها . وهذا ما يفسر حملات الابادة التي تعرضت لها المقاومة ، كما يفسر محاولات الربط المستمر ما بين المقاومة واليسار . وما الحديث المستمر عن « تلوث » المقاومة بالايديولوجيات ، وعن ضرورة تنقية المقاومة و« تطهيرها » الا جزء من هذه الحملة على المقاومة والشيوعية معا .

وهنالك من يعتقد بأن « الولايات المتحدة تحمل مفتاح « السلام » في الشرق الاوسط » (النهار ٧/١٧/ ٧١) . وما دام هنالك من يريد « السلام » بأي ثمن فلا مفر ، ما دام هذا الاعتقاد قائما ، من السير على طريق الولايات المتحدة : ضرب العمل الفدائي ثم ضرب الشيوعية وافساد العلاقات العربية ــ السوفياتية . وفي الوقت الذي يتحدث فيه رسل الامبريالية الامريكية عن « المصالح المتبادلة » (النهار ٧١/٧/٩) أخذت اوساط الرجعية العربية تتحدث عن « انعطافات خطيرة وراء رفض العرب للانتداب الشيوعي » (الحياة ٧١/٨/٤) .

ولا تنسى الاوساط التي تشن حملة على الشيوعية من ان تذكر لنا ان الولايات المتحدة الامريكية أرسلت مدير مخابراتها الى دولة الاحتلال الصهيوني و« عهدت اليه بدراسة التسلل الشيوعي الى الشرق الاوسط » (الجديد ٧١/٧/٩) . وما دام الامر كذلك فان هنالك ما يجمعنا مع دولة الاحتلال الصهيوني : انه العداء للشيوعية . وواضح أن الذين يدفعوننا في هذه الطريق يعلمون جيدا ان الولايات المتحدة الامريكية تسير في المخطط الصهيوني، وانها رغم كل تنازلاتنا ورغم كل وعودها لنا بالضغط على دولة الاحتلال ، ما زالت تدفع دولة الاحتلال الى مزيد من التعنت بمساندتها سياسيا وبتقديم العون المادي والعسكري لها .

ولقد تمخضت كل تنازلاتنا عن محاولة واهية لاقناع دولة الاحتلال بفتح قناة السويس، مقابل مساعدات وصفقات من الاسلحة وضمانات أمن ، هذا الحل المؤقت الذي يستهدف تحقيق السلام واقتناع الطرفين « المتحاربين » بامكانية التعايش من خلال هذه التجربة الجزئية . وهكذا يظهر واضحا ان الحملة على الشيوعية لا تعني اكثر من الخضوع للامبريالية وتنفيذ مخططات التسوية والاستسلام وانها اذ تصفي حركة المقاومة وتضرب الحركة الوطنية العربية تفسح المجال للسيطرة الامبريالية والصهيونية على المنطقة .

ن٠ ع٠

(٣) القضية الفلسطينية دوليا

بعد زيارة روجرز لمصر واسرائيل وتوقيـع معاهدة الصداقة السوفياتية المصرية في اواخر ايار ١٩٧١ لم تطرأ اية تطورات دراماتيكية على اوضاع النزاع العربي الاسرائيلي في الشهرين الاخيرين . وتميزت المرحلة التي نحن بصددها اولا ، ببقاء المشروع الامريكي لانجاز اتفاق جزئي لاعادة فتح قنـاة السويس في موقع الصدارة وتمركز جزء كبير من الجهود السياسية والدبلوماسية العالمية علـى انجاحه ، وثانيا ، كثرة الزيارات التي قام بها مسؤولون سياسيون مرموقون في الولايات المتحدة واوروبا الى الدول العربية واسرائيل . وكان من الاهداف الرئيسية لهذه الزيارات التوسط لـدى الطرفين المعنيين و« الضغط » عليهما ، اما بصورة مباشرة او غير مباشرة ، للوصول الـى تسوية تسمح باعادة فتح القناة قبل انتهاء العام الحالي. كل هذا يعني بدوره سيادة الفكرة الامريكية القائلة « بالدبلوماسية الهادئة » والاتصـالات السريـة باعتبارها الاسلوب الافضل للوصول الى تفاهم عربي اسرائيلي رسمي يؤدي تدريجيا الى اعادة فتح قناة السويس كخطوة اولى على طريق التسوية السلمية الشاملة .

بعد توقيع معاهدة الصداقة السوفياتية المصريـة جاءت المبادرة الاولى على الصعيد الدولي مـن قبل ج ع م على شكل تطمينات ارسلت الـى الدول الغربية تؤكد بأن معاهدة الصداقة لن تؤثر على مساعي مصر وجهودها من أجل التسويـة السلمية عامة والوصول الى اتفاق جزئي لاعادة فتح قناة السويس بصورة خاصة . كمـا أكدت هذه التطمينات حرية تحرك مصر بالنسبة لموضوع التسوية السلمية (أي قدرتهـا علـى التكتكـة والتصرف كما تقتضي الحاجة عند اللزوم) وشددت على ان الاتحـاد السوفياتي لم يحصل على اية تسهيلات اضافية جديدة في مصر ، بالاضافة الى نفي وجود اي بروتوكول سري ملحق بمعاهـدة الصداقة . وكان لهذه التطمينات اثرها السريع اذ اعلن الرئيس نيكسون في اوائل حزيران ان معاهدة الصداقة لن تعرقل فـرص السلام فـي الشرق الاوسط ما لم ينتج عنها زيادة ملحوظـة في شحن الاسلحة الى مصر . وكرر وليم روجرز الموقف نفسه ، بعد فترة قصيرة ، بقوله انه واثق من ان معاهدة الصداقة لن تعرقل جهوده الرامية الى ايجاد تسوية جزئية بين مصر واسرائيـل تسمح باعادة فتح قناة السويس . وعلى اثر هذه التطمينات المتبادلة قامت الولايات المتحدة بسلسلة من التحركات المركزة في الشرق الاوسط هدفهـا اخراج مساعي التسوية الجزئية من المأزق المسيطر عليها ودفعها الى الامام بسرعة اكبر . وصلت هذه التحركات الى ذروتها في زيارة جوزيف سيسكـو الطويلة الى اسرائيل في اخر تموز المنصرم . ولكن قبل الدخول في تفاصيل هذه التحركات لا بد من الاشارة الى الخلفية السياسية الدولية العامة التي دعت امريكا (وغيرها مثل الدول الاوروبية) الى بذل جهود مركزة ومتلاحقة ، في هذه الفترة ، لدفع مشروع روجرز حول التسوية الجزئية الى الامام. هنـاك ادراك فـي الاوسـاط الامريكيـة الحاكمة بأن الضغوط لاخراج النـزاع العربـي الاسرائيلي من مأزقه الحالي مستمرة في الارتفاع وسوف تصل الى نقطة الانفجار اذا لم تتدارك امريكا (والدول الكبرى الاخرى) الامر في الوقت المناسب . اذ ان اثار الهزيمة العربية في حرب ١٩٦٧ واستمرار الاحتـلال الاسرائيلي مـا زالت تتفاعل وتأخذ مداها في الحياة العربية كما تبرهن على ذلك الاوضاع العربية المتفجرة جدا مـن المغرب الى السودان مرورا بتصفية الكفـاح الفلسطيني المسلح في الاردن ، مما دفع الرئيس السادات ليعلن على الامة العربية بأن نهاية عام ١٩٧١ سوف تشهد الحل الحاسـم للنزاع العربي الاسرائيلي اما عن طريق تنفيذ الحل السلمـي (بصورة من الصور) أو العمـل العسكـري الهجومي . وبالمقابل فقد اعلن وليم روجرز ايضا عن أمله الوطيد في أن يتمكن من الوصول الـى تسوية جزئية ترضى بها كل من مصر واسرائيل قبل نهاية العام الحالي . يضاف الى هذه العوامل القلق الامريكي المتصاعد من تزايد القوة البحرية السوفياتية في شرقي البحر الابيض المتوسط التي وصلت تقريبا الى درجة تحييد الاسطول السادس الامريكي كقوة ضاربة . ومن المعروف ان الحشد البحري السوفياتي اخذ يكتسب هذا الطابـع الكثيف بعد هزيمة ١٩٦٧ واستمر في التصاعد منذ ذلك الحين . ولا شك ان التقديرات الامريكية

تعزو ، الى حد كبير ، تزايد القوة السوفياتية في المتوسط الى المأزق الذي خيم على المواجهة المصرية الاسرائيلية منذ اعادة بناء الجيش المصري وتسليحه ، يضاف الى ذلك ان مشاركة الاتحاد السوفياتي في عملية اعادة بناء القوات المسلحة المصرية كان لها اثر حاسم في تحييد قوة الاسطول السادس الامريكي وذلك على النحو التالي : كان التفوق التقليدي للاسطول السادس يعتمد على الغطاء الجوي الذي تؤمنه حاملات الطائرات في حين ان القوات البحرية السوفياتية لم يكن لديها مثل هذا الغطاء لافتقارها الى حاملات الطائرات. أما الان فان الوجود السوفياتي الجوي في مصر اصبح قادرا على تأمين الغطاء الجوي اللازم للاسطول السوفياتي مما يعني الوصول الى حالة قريبة من التوازن والتكافؤ المبدأي بين القوتين البحريتين مع استمرار ميل الميزان لصالح القوة السوفياتية بسبب حداثة قطعاتها البحرية بالمقارنة مع قطعات الاسطول السادس وبسبب ادخال بارجتين سوفياتيتين الى المتوسط من حاملات الصواريخ الموجهة . بطبيعة الحال ان وجود هذه القوة في مناطق يعتبرها الغرب واقعة ضمن حدود نفوذه التقليدي وبالقرب من خطوط التموين البترولية الاوروبية الحيوية من شأنه ان يثير قلقا متزايدا في الاوساط الامبريالية عامة وفي دوائر دول الحلف الاطلسي خاصة، وهو قلق قريب الصلة جدا بالنزاع العربي الاسرائيلي والمأزق الذي وصلت اليه مهمة يارينغ ومساعي التسوية السلمية بصورة عامة . يضاف الى ذلك تصاعد الضغط لاعادة فتح قناة السويس باعتبارها شريانا حيويا جدا بالنسبة للغرب عامة ولاوروبا الغربية بصورة خاصة . على سبيل المثال شكل النفط ٥٨ بالمئة من مجموع حاجات اوروبا الغربية الى الطاقة عام ١٩٧٠ وهذه النسبة في تزايد مستمر وستصل الى ٧٠ بالمئة مع نهاية السبعينات مما يعني ان مسألة اعادة فتح القناة في طريقها لان تصبح قضية في غاية الحيوية بالنسبة لاوروبا الغربية ، لانه مهما قيل عن ناقلات البترول الضخمة تبقى رحلة الذهاب والاياب بين الخليج العربي واوروبا وامريكا الشمالية عبر قناة السويس افضل طريق يمكن سلوكه واكثرها امانا ووفرا على المدى البعيد ، كما أن حاجة البلدان الصناعية للبترول ترتفع بشكل متسارع جدا بحيث سيتم توظيف كل وسيلة ممكنة من وسائل النقل لهذا الغرض بما فيها الناقلات الضخمة وخطوط الانابيب والعبور في قناة السويس . ولا يمكن لاي وسيلة من هذه الوسائل ان تحل محل الاخرى او تقوم مقامها على المدى البعيد نسبيا . في الواقع ان قناة السويس شريان حيوي ليس لاوروبا الغربية فقط بل أيضا لامريكا واليابان ، اي المعسكر الغربي عامة . لقد احتلت امريكا المرتبة الرابعة في مجموع الشحنات التي مرت في القناة عام ١٩٦٦ ، ومن بين الدول الاكثر استخداما للقناة ثماني دول اوروبية غربية شكلت شحناتها (مضافة الى شحنات امريكا) ٧٣ بالمئة من مجموع الشحنات التي عبرت الممر المائي في ١٩٦٦ . ويبلغ اجمالي استخدام المعسكر الغربي للقناة حوالي ٩٣ بالمئة من مجموع طاقتها. ويوجد الان اقتراح امريكي مقدم من قبل بعض اعضاء الكونغرس باستخدام جزء من الجنيهات المصرية المجمدة والتي تملكها الولايات المتحدة لتمويل اعادة فتح القناة .

بعد هذا الاستعراض لطبيعة الضغوط التي تفعل وتؤثر بعنف في المأزق الذي وصل اليه الصراع العربي الاسرائيلي نعود لمراجعة سلسلة التحركات التي قامت بها الولايات المتحدة لمواجهة الازمة عن طريق اعطاء مشروع التسوية الجزئية دفعة جديدة الى الامام . وكانت الخطوة الامريكية الاولى هي قيام الدبلوماسي الامريكي دونالد بيرغس (المسؤول عن رعاية الشؤون الامريكية في القاهرة) بمقابلة الرئيس السادات وكبار المسؤولين في وزارة الخارجية المصرية في الاسبوع الاول من حزيران المنصرم ومن ثم سفره الى اوروبا لمقابلة وليم روجرز واطلاعه على نتائج مباحثاته . وقد حمل بيرغس رسالة من الرئيس السادات الى نيكسون تم تسليمها الى روجرز في اوروبا . وبامكاننا استخلاص الموضوعات التي تمت مناقشتها في هذه المشاورات من المؤتمر الصحفي الهام الذي عقده روجرز بعد اجتماعه ببيرغس حيث حدد نقاط الاتفاق بين كافة الاطراف المعنية بالنزاع في الشرق الاوسط (وليس بين اسرائيل ومصر فقط) على النحو التالي : (١) الاتفاق على ضرورة فتح قناة السويس من جديد تحت اشراف مصر (من المفهوم والمسلم به أن فتح القناة للملاحة يشمل السفن الاسرائيلية) . (٢) الاتفاق على الا تكون التسوية الجزئية اجراء منفردا بل خطوة اولى نحو تسوية شاملة للنزاع عبر تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . (٣) ضرورة استمرار

وقف اطلاق النار لاشهر عدة (الابهام هنا متعمد). (٤) ضرورة قيام قوة دولية او مراقبين دوليين بالفصل بين القوات الاسرائيلية عند انسحابها والقوات المصرية .

أما النقاط التي ما زال الخلاف قائما حولها فقد حددها روجرز بما يلي : (١) تحديد المسافة التي ستنسحب اليها القوات الاسرائيلية . (٢) طبيعة الوجود المصري الذي سيحل محل القوات المنسحبة . (٣) نوع الوجود الدولي الذي سيفصل بين قوات الدولتين . (٤) تحديد مدة استمرار وقف اطلاق النار .

وأكد روجرز في مؤتمره ان كل حكومات دول الشرق الاوسط مرتاحة لوقف اطلاق النار وتواقة فعلا الى احلال السلام ووعد بتقديم مساعدات امريكية كبيرة لاقامة اقتصاد قوي ومنتعش في المنطقة بعد احلال السلام فيها . كذلك عاد الى التأكيد بأن امريكا لا تنوي الضغط على اسرائيل كما تطلب منها مصر والدول العربية الاخرى كما انها لا تنوي ايقاف المساعدات العسكرية والمدنية المرسلة الى اسرائيل او ارغامها على الانسحاب من خلال ضغط الدول الاربع الكبرى . بعبارة اخرى أصر روجرز على ابقاء مساعي اعادة فتح القناة مسألة امريكية بحت تتبع اسلوب « الدبلوماسية الهادئة » لتقريب وجهات النظر العربية والاسرائيلية ببطء وبدون اللجوء الى اي ضغط فج ومفتوح على اسرائيل اذ ان الضغط كله موجه ، على كل حال ، الى الدول العربية بسبب الاحتلال المستمر لاراضيها . وعلى أثر النجاح النسبي الذي يبدو ان بيرغس قد حققه في « تضييق شقة الخلاف » (على حد تعبير الدبلوماسية الامريكية) أرسلت الحكومة الامريكية بعثة دبلوماسية الى القاهرة مؤلفة من بيرغس نفسه ومايكل ستيرنر ، رئيس قسم مصر في وزارة الخارجية الامريكية ، بغية استكمال المحادثات السابقة ومحاولة الوصول الى اتفاق حول نقاط الاختلاف التي حددها روجرز في مؤتمره الصحافي . ومما يشير الى اهمية بعثة بيرغس — ستيرنر التكتم الرسمي الشديد الذي أحيطت به والمدة الطويلة التي استغرقتها المباحثات حيث بقي ستيرنر ١١ يوما في القاهرة قابل خلالها الرئيس السادات نفسه . وأوضحت اوساط اسرائيلية وامريكية رسمية ان قيام سيسكو بزيارة اسرائيل مرهون بمدى النجاح الذي ستحرزه بعثة بيرغس — ستيرنر في القاهرة . وبما ان سيسكو زار اسرائيل في اواخر تموز لا بد من الاستنتاج بأن البعثة الثنائية قد حققت بعضا من النجاح ، على أقل تعديل ، في « تضييق شقة الخلاف » حول النقاط المتنازع عليها . وافادت التصريحات الامريكيةالقليلة التي صدرت عن البعثة الثنائية ان مهمتها هي اطلاع المسؤولين في القاهرة على « الاجراءات التي تقترح الولايات المتحدة اتباعها في التفاوض على التسوية الجزئية » وذكر ستيرنر بعد عودتهالى واشنطن ان المسؤولين المصريين لم يعترضوا على هذه الاجراءات . كذلك ذكر ستيرنر في التقرير الذي رفعه الى رؤسائه « ان السادات اعرب عناستعداده لطلب سحب القوات السوفياتية التي تشترك في العمليات على ضفة القناة اذا تمت التسوية الجزئية بنجاح » . وليس من شك في أن الولايات المتحدة تثير موضوع الوجود السوفياتي العسكري في اتصالاتها مع مصر بسبب ما يعنيه هذا الوجود بالنسبة للاسطولين الكبيرين في البحر الابيض المتوسط كما بينا ذلك فيما سبق . ويمكننا أن نقول هنا أن الخطوط العامة للصورة التي تتجمع لدينا عن الجهود الامريكية للتغلب على نقاط الاختلاف العربية الاسرائيلية بالنسبة لاتفاقية التسوية الجزئية ، تتلخص بما يلي : (١) فيما يتعلق بالمسافة التي ينبغي ان تنسحب اليها القواتالاسرائيلية تقترح الدبلوماسية الامريكية حلا وسطا بين المطلب المصري الداعي الى الانسحاب حتى حدود العريش والمطلب الاسرائيلي الذي يصر على الانسحاب مسافة قصيرة جدا من على ضفة القناة . (٢) بالنسبة لطبيعة الوجود المصري الذي سيحل محل القوات المنسحبة يقترح الامريكيون السماح بعبور المدنيين المصريين الى الضفة المحتلة من القناة بالاضافة الى قوة عسكرية مصرية رمزية وذلك كحل وسط بين رفض الاسرائيليين عبور أية قوات مصرية من ناحية واصرار مصر على حق التصرف بالمناطق التي تخليها اسرائيل بحرية تامة من ناحية ثانية . (٣) بالنسبة لنوع الوجود الدولي الذي سيفصل بين القوات المصرية والاسرائيلية يقترح الامريكيون دخول قوة دولية للاشراف على وقف اطلاق النار. (٤) بالنسبة لتحديد مدة وقف اطلاق النار يقترح الامريكيون ان يتم تمديدها الى اطول فترة ممكنة وربما بدون تحديد اي تاريخ معين تنتهي عنده وذلك كحل وسط بين المطلب الاسرائيلي بأن يكون

وقف اطلاق النار دائما والمطلب المصري بـأن يكون محدودا بتاريخ قريب نسبيا . (٥) وفيما يخص علاقة اتفاقية اعادة فتح القناة بالتسوية السلمية الشاملة عبر تطبيق قرار مجلس الامن يدعو الامريكيون مصر الى التنازل عن اصرارها على وضع جدول زمني مسبق لانسحاب القوات الاسرائيلية والقبول باعلان مبدأي تقدمه اسرائيل يلزمها باعتبار التسوية الجزئية مرحلة اولى على طريق تحقيق التسوية الشاملة للنزاع بين الطرفين . وهذا يعني تنازل اسرائيل عن موقفها القائل بأن اعادة فتح القناة مسألة منفصلة عن التسوية السلمية العامة .

ويبدو ان بعثة بيرغس — ستيرنر حققت ما يكفي من النجاح في القاهرة لجعل سيسكو يذهب الى اسرائيل بعد أن قابل ستيرنر في واشنطن واطلع منه على نتائج مباحثاته في القاهرة . وقد احيطت زيارة سيسكو بتكتم ديبلوماسي شديد واستمرت لفترة طويلة أيضا (٩ أيام) مما يدل على جديتها واهميتها . ويبدو أن مهمة سيسكو تتلخص في محاولة للحصول على عدد من التنازلات الاسرائيلية لصالح الحلول الوسط المقترحة من قبل حكومته بغية تضييق « شقة الخلاف » مرة اخرى .وجدير بالذكر هنا ان أصواتا اسرائيلية حكومية ارتفعت منذ فترة متذمرة من تأخر الولايات المتحدة في الموافقة على ارسال طائرات فانتوم ف — ٤ الى اسرائيل وملمحة الى انه ربما كان في هذا العمل نوع من الضغط على اسرائيل للحصول على التنازلات المطلوبة لانجاح مشروع روجرز في التسوية الجزئية . ان معنى ممارسة الضغط في العلاقات بين الدول مسألة مطاطة وقابلة للاخذ والرد ، ولكن يبدو واضحا ، من جهة ، ان امريكا لن تضغط على اسرائيل بالمعنى الذي تطلبه الدول العربية وحتى بعض الدول الاوروبية ، ولكن هذا لا يعني ، من جهة ثانية ، ان نوعا من المساومة لن يقع بين الدولتين ، بحيث تقدم امريكا الطائرات المطلوبة مقابل الحد الادنى من التنازلات الاسرائيلية لجعل تنفيذ التسوية الجزئية ممكنا . اما السبب الذي يجعل امريكا تحجم عن الضغط على اسرائيل بالمعنى المباشر والفج للعبارة فيتلخص اولا ، في الدور الذي أصبحت تقوم به اسرائيل بصورة متزايدة ضمن نطاق الستراتيجية الامبريالية الامريكية العامة في حوض البحر الابيض المتوسط كشريك غير رسمي في الحلف الاطلسي وكقاعدة لمواجهة القوة السوفياتية المتزايدة في المنطقة بحرا وجوا وما يتبعها من نفوذ واسع ، ثانيا ، في كون السياسة الامريكية بطبيعتها البراجماتية ترى بوضوح ان دعمها الكلي لاسرائيل لم يؤثر قيد انملة على أي من مصالحها الحيوية في العالم العربي ، وطالما ان امريكا قادرة على الاستفادة الكلية من وضع اسرائيل القوي من جهة ومن استمرار مصالحها في المنطقة آمنة ومضمونة من ناحية ثانية لا داعي اذن لاتخاذ اية خطوات من شأنها ان تخل بهذا التوازن المفيد جدا لها ، ويكون من الافضل عندئذ العمل على « تضيق شقة الخلاف » لان ذلك يبقي التوازن على حاله وسيؤدي الى التخلص من « ازعاجات » النزاع العربي الاسرائيلي بصورة من الصور فيما بعد . ومع أن النتائج النهائية لزيارة سيسكو لن تتضح في القريب العاجل يبدو ان الحكومة الاسرائيلية واجهت مقترحات الحلول الوسط الامريكية التي حملها سيسكو بتصلب اكبر مما كان متوقعا ، خاصة وان المقترحات المشابهة التي حملتها بعثة بيرغس — ستيرنر الى القاهرة قد قوبلت بليونة ملحوظة كما ورد فيما سبق . واكد سيسكو قبل عودته الى واشنطن ان المباحثات ستستمر بين البلدين . وستتناول هذه المباحثات ايضاحات اضافية تطلبها اسرائيل من واشنطن حول النقاط التالية : (١) الضمانات التي ستقدمها امريكا لامن اسرائيل فيما اذا انسحبت من ضفة قناة السويس، (٢) طبيعة القوة الدولية التي يحتمل ان ترابط في المناطق التي ستنسحب منها القوات الاسرائيلية ، (٣) التدابير الامريكية التي من شأنها وضع حد للمزيد من التدخل السوفياتي في منطقة قناة السويس ، (٤) مدى امكانية الوثوق بالاتفاقيات التي يوقعها الرئيس السادات . وواضح ان في النقطة الاخيرة اشارة الى التقديرات الامريكية لمدى الاستقرار الذي يتمتع به نظام الرئيس السادات . وجدير بالملاحظة هنا ان بعض المصادر الصحفية قد ذكرت ان سيسكو سيدرس مع بقية المسؤولين في واشنطن التفاصيل النهائية لاتفاقية التسوية الجزئية بعد اجراء المزيد من المشاورات مع مصر .

عززت امريكا تحركاتها في المنطقة عن طريق زيارة قام بها مدير وكالة الاستخبارات الامريكية — ريتشارد هيلمز — الى اسرائيل وزيارة اخرى قام

بها نائب الرئيس الامريكي سبيرو اغنيو الى كل من الكويت والملكة العربية السعودية والمغرب . ومعروف انه من النادر جدا ان يقوم مدير وكالة الاستخبارات بمثل هذه الزيارات العلنية مما يعطي تحركه طابع الاستثناء والخطورة ويشدد على الاهمية القصوى للدور الذي تلعبه اسرائيل حاليا في الستراتيجية الامريكية العامة في المنطقة . قابل هيلمز غولدا مائير ودايان وابا ايبان بالاضافة الى المسؤولين عن الاستخبارات الاسرائيلية . ولا شك ان زيارة هيلمز مرتبطة بما ذكرناه سابقا عن تصاعد القلق الامريكي بسبب تزايد القوة السوفياتية في شرقي البحر الابيض المتوسط وخاصة بعد قيام الحكومة الجديدة في جزيرة مالطا (القاعدة الاساسية للاسطول السادس) وانتهاجها سياسة الحياد وعدم الانحياز على الصعيد الدولي ورفضها استقبال الاسطول السادس في الوقت الحاضر . ولا شك ان قدرات الاسطول الامريكي ستتأثر سلبا بفقدان قاعدته الرئيسية في مالطا ومن الطبيعي ان يكون هيلمز قد قام ببحث هذا الموضوع بدقة مع القادة الاسرائيليين واستكشاف امكانات تقديم تسهيلات اسرائيلية للاسطول السادس وما يتطلبه ذلك من اجراءات خاصة بغية التعويض ، ولو جزئيا ، عن الخسارة في مالطا . كذلك من المرجح ان يكون هيلمز قد بحث في موضوع ادخال اسرائيل بصورة أدق وأكثر تحديدا ضمن نظام التحالفات العسكرية الغربية باعتبارها ليست عضوا في معاهدة دول الحلف الاطلسي . ومما يؤكد هذا الامر قيام هيلمز بزيارة ايران وتركيا بعد اسرائيل ، وارتباطات هذين البلدين بالنظام العسكري الامبريالي معروفة . بعبارة اخرى ، ان زيارة هيلمز لاسرائيل لا تقتصر على مجرد بحث موضوع الصراع العربي الاسرائيلي ومشاريع اعادة فتح القناة بل تتعدى ذلك الى قضايا اخطر واوسع تمس ميزان القوى والتسلح العام بين المعسكر الامريكي الامبريالي والمعسكر السوفياتي تحت وطأة بناء القوة البحرية السوفياتية في المتوسط بعد عام ١٩٦٧ . ولا شك ان اسرائيل ستكون جزءا هاما من عملية تقوية مواقع القوة الامبريالية في المنطقة لمواجهة هذا الوضع المستجد وذلك بدون ادخال قوات امريكية اضافية بسبب النتائج السلبية تماما التي وصلت اليها امريكا في الحرب ضد الشعب الفيتنامي . كذلك ترددت انباء دبلوماسية تقول ان هيلمز سيقوم بجمع المعلومات اللازمة للرئيس نيكسون حول اوضاع اسرائيل الامنية وحاجاتها للسلاح خاصة طائرات الفانتوم الاضافية التي تطلبها بالحاح . ويبدو ان نيكسون أرسل رئيس استخباراته في هذه المهمة ليحصل على معلومات معينة عن طريق غير طريق وزارة الخارجية ودبلوماسييها ولا بد أنه يريد مقارنة تقرير هيلمز بالتحليل الذي تقدمه له وزارة الخارجية عن الوضع في الشرق الاوسط . ومن المعروف في الاوساط الامريكية المطلعة ان هيلمز مؤيد بحماسة لاسرائيل ومن انصار تسليحها باستمرار . وقبل مغادرته زار منطقة شرم الشيخ وتحصيناتها .

اما زيارة نائب الرئيس اغنيو فقد ضمت وفدا ضخما بلغ تعداده حوالي ١٧٥ شخصا بما في ذلك عددا كبيرا من حرس الرئاسة الامريكية . وقد بحث في كل من الكويت والسعودية والمغرب في قضايا الساعة في الشرق الاوسط بما فيها التسوية السلمية واعادة فتح القناة والوضع المتوتر في الخليج العربي . في السعودية استمع اغنيو من الملك فيصل الى آخر آراء الرئيس السادات حول قضية التسوية الجزئية ، اذ ان الملك كان قد اجتمع بالرئيس المصري قبل اسبوعين في القاهرة تمهيدا لزيارة اغنيو ولتوسطه لدى نائب الرئيس الامريكي كي تمارس بلاده ما يكفي من الضغط على اسرائيل لتحقيق التسوية السلمية . ومع ان الاوساط العربية المعنية بزيارة اغنيو قالت أنها شرحت له وجهة النظر العربية في النزاع القائم وبينت له أهمية ممارسة بلاده الضغط على اسرائيل الا ان اغنيو ما أن وصل الى الحبشة ، بعد انتهاء زيارته للسعودية ، حتى صرح في مؤتمر صحافي بأنه أخبر القادة العرب الذين قابلهم ان بلاده لن تضغط على اسرائيل للوصول الى حل سلمي للنزاع في المنطقة . وذكر ان الزعماء العرب عبروا له عن قلقهم حيال « تراجع امريكا عن مسؤولياتها القيادية في العالم » وعن تخوفهم من انكماشها على نفسها ، كما أخبروه أنهم يريدون لامريكا ان تنسحب من الحرب الفيتنامية ولكن بدون أن تخلق فراغا تملأه الشيوعية . وفي أوائل آب قدم أغنيو تقريرا عن نتائج رحلته الى الرئيس نيكسون ذكر فيه ان الزعماء العرب الذين قابلهم « طلبوا منه أن ينقل الى الرئيس نيكسون استعداد الرئيس السادات الدخول في مباحثات التسوية الجزئية على ان يكون المفاوضون الاسرائيليون يهودا من اصل فلسطيني » (**الهيرالد تريبيون** ، **الطبعة**

الدولية ، ٢ آب ١٩٧١) . كذلك ذكر اغنيو في تقريره ان القادة العرب طلبوا منه أن ينقل الى الرئيس نيكسون تفضيل العـرب التعامل مـع اسرائيليين من مواليد فلسطين في محادثات التسوية بدلا من المهاجرين من أوروبا باعتبارهم أقل تفهما للقضية الفلسطينية وتحسسا لتعقيداتها . ان صح هذا الكلام فانه يعني ان دايـان هو « المرشح » العربي الرسمي للتفاوض باسم اسرائيل باعتبار ان غولدا مائير وابا ايبان من المهاجرين الاوروبيين . على صعيد تطورات نشاط الاتحاد السوفياتي حيال النزاع العربي الاسرائيلي في الشهرين الاخيرين لا بد أن نذكر هجومه على زيارة روجرز لمصر واعتباره لها محاولة مـن امريكا لدق اسفـين بين مصـر والاتحاد السوفياتي وفرض تسوية سلمية لصالح اسرائيل ستتحول سريعا الى أداة لفرض الارادة الامريكية على الدول العربية . لا شك أن لهذا النقد السوفياتي للزيارة أكثر من مغزى ، خاصة وان بوادر التدهور في العلاقات العربية السوفياتية أخذت تظهر للعيان في هذه الفترة . يبدو ان الاتحاد السوفياتي متضايق مـن تسليم الانظمة العربية الرئيسية بأن مفتاح التسوية السلمية هـو بيـد الولايات المتحدة كليا وتصرفها على هذا الاساس مما سمح لامريكا بالهيمنة الكلية على مسألة اعادة فتح قنـاة السويس وبالطلول محـل يارينغ في الوساطة بين الدول العربية واسرائيل ، هذا بالاضافة الى عودة امريكا لتوطيد مراكز نفوذهـا الامبريالي في العـالم العربـي وموجة العـداء للشيوعية التي تجتاح الحكومات العربية في الوقت الحاضر .

جاءت معاهدة الصداقة المصرية السوفياتية كنوع من رد على هذه الاتجاهات ، الا أنه لا ريب في أن المعاهدة لم تنجح حتى الان في وضع حـد لمسار الاحداث العربية الرسمية في هذا المنحى . بطبيعة الحال هذا لا يعني ان الاتحاد السوفياتي لا يريد لمساعي التسوية الجزئية ان تنجح كخطوة أولى نحو التسوية السلمية الشاملة في المنطقة بـل يعترض على تحولها الى مشروع امريكي محض ليس للاتحاد السوفياتي فيه دور مباشر وفعال . ان الهدف السوفياتي هنا هو التأكيد من جديد انه لا يمكن لاية محادثات ان تنجح او لاية تسوية ان تتم في الشرق الاوسـط بدون مشاركة الاتحـاد السوفياتي الرئيسية والفعالة وبدون موافقته . ومن هنا بامكاننا ان نفهم مغزى اعلان الاتحـاد السوفياتي من جديد عن استعداده للمشاركة مع الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن لوضع نظام دولي لضمانات التسوية السياسية في الشرق الاوسط ، ومغزى المذكرة التي قدمها في ١٣ تموز الى يو ثانت حيث اكد مرة اخرى عن استعداده للاشتراك مع الدول الاعضاء في مجلس الامن في تشكيل قوة الطوارىء الدولية التي سترسل الى منطقتنا كجزء من اجراءات التسوية السلمية . وانسجاما مع هذا الخط قام المندوب السوفياتي في الامم المتحدة بتوجيه نقد علني لمشروع التسوية الجزئية وقال في اجتمـاع مندوبي الدول الاربع الكبرى الذي عقد في أوائل حزيران بأن البادرة الامريكية قد فشلت . وبطبيعة الحال رفض المندوب الامريكي هذا التشخيص وشدد على ان بـلاده مستمرة في جهودها بناء على رغبة كل من مصـر واسرائيل . وواضح من كل هذه الاعتبارات ان مسافة معينة تفصل بين الموقف المصري والموقف السوفياتي من المساعي الامريكية للوصول الـى التسوية الجزئية ، اذ بينما لا تجد مصر الرسمية أي طريق أمامها للخروج من المأزق الحالي الذي وصل اليه الحل السلمي الشامل سوى القبول بالهيمنة الامريكية الكاملة على مشروع اعادة فتح قناة السويس ، يرى الاتحاد السوفياتي في هذا التفرد الامريكي خطرا مرشحا للتفاقم في المستقبل يتهدد وجوده ومصالحه الحيوية في المنطقة .

خلال محاولة السوفيات الرد على جهود أمريكا الجديدة لتدعيم مواقعها الامبريالية فـي الشرق الاوسط ترددت انباء عن قيام اتصالات غير رسمية بين الاتحاد السوفياتي واسرائيل بغيـة تحسين العلاقات بينهما على أمل العودة بها الى وضعها الطبيعي عندما تصبح الظروف مواتية لذلك . على سبيل المثال أعلن أبا ايبان اكثر من مرة عن ترحيب دولته باعادة الحوار مـع موسكو . كما رحبت غولدا مائير بفكرة اعادة العلاقات الدبلوماسية مع السوفيات أثناء زيارتها للبلدان الاسكندنافية . وكان أهم حدث على هذا الصعيد هو قيام صحافي سوفياتي بارز — فيكتور لويس — بزيارة «شخصية» لاسرائيل حيث اجرى خلالها محادثات غير رسمية مع المسؤولين في وزارة الخارجيـة حول امكان تحسين العلاقات بين البلدين . وجدير بالذكر ان لويس هو أول مواطن سوفياتي « عادي » يزور اسرائيل منذ حرب حزيران ١٩٦٧ . كما أنه معروف عنه القيام بمهمات دبلوماسية غير رسمية عديدة في

السابق بتكليف من المسؤولين في بلاده. وقد اعترفت وزارة الخارجية الاسرائيلية بأن لويس اتصل بكبار رسميي الحكومة حول موضوع تحسين العلاقات بين البلدين . يبدو ان الاتحاد السوفياتي قد توصل الى اقتناع بضرورة قيام نوع من الحوار بينه وبين اسرائيل يسهل عليه الامساك بصورة أفضل بزمام الامور في المنطقة والتأثير على مجرى الاحداث فيها ، خاصة بعد زيارة روجرز وبروز دلائل تشير الى أن الوساطة الامريكية حول التسوية الجزئية قد دخلت مراحلها الحاسمة . وفي مثل هذه الظروف من الطبيعي ان يتحرك الاتحاد السوفياتي في هذا الاتجاه باعتبار ان الولايات المتحدة استطاعت ان تنشىء صلات مباشرة مع مصر بالرغم عن غياب العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، مما أعطى امريكا قدرة كبيرة على التحرك في اسرائيل ومصر في آن واحد ، في حين ان الاتحاد السوفياتي لم يكن على اتصال مباشر الا بالطرف المصري مما خلق حالة من عدم التوازن بين وضع كل من الدولتين الكبيرتين في مجال الاتصالات والمحادثات والتحركات الدولية الجارية حاليا في المنطقة . لذلك من المتوقع ان يقوم الاتحاد السوفياتي بمحاولة لاعادة التوازن المختل عن طريق خطوات عملية لتحسين علاقاته باسرائيل ، الا انه من غير المتوقع ان تعود العلاقات الدبلوماسية بينهما الى وضعها الطبيعي قبل انسحاب اسرائيل من بعض المناطق العربية المحتلة على أقل تعديل . وبما ان الشيء بالشيء يذكر لا بد من الاشارة الى الانباء التي ترددت حول اتصالات صينية — اسرائيلية جرت بهدف البحث في امكان قيام علاقات دبلوماسية بين البلدين . ذكرت الانباء ان بعضا من دبلوماسيي جمهورية الصين الشعبية في باريس قد اجتمعوا في أواخر تموز الى عضو بارز في حزب « يساري » ممثل في الحكومة الائتلافية الاسرائيلية حيث تم البحث في شؤون الشرق الاوسط وقضاياه. واكدت الاذاعة الاسرائيلية حقيقة هذه الاتصالات كما ذكرت ان الطرف الاسرائيلي فيها كان ايلي بن غال ممثل حزب المابام . وعلى اثر ذلك أدلى بن غال بتصريح في باريس اكد فيه عقده هذه المحادثات مع الدبلوماسيين الصينيين وذكر أنه يأمل في أن تقيم اسرائيل والصين علاقات دبلوماسية في الوقت المناسب ، كما كشف انه قابل مسؤولين صينيين مرارا خلال السنوات الثلاث الاخيرة . الا ان السفارة الصينية في باريس نفت من جهتها وقوع هذه الاتصالات . ويبدو لنا أنه مع الاعلان عن زيارة نيكسون المرتقبة الى بكين وتهيئة جمهورية الصين الشعبية نفسها للدخول بصورة رسمية حلبة الصراعات والتوازنات الدولية وقبول الدول العربية المعنية بعقد معاهدة سلام مع اسرائيل كجزء من التسوية السلمية الشاملة ، لا يعود من المستبعد ان تقوم الصين بانشاء علاقات ذات طابع معين (تحدده الظروف) مع اسرائيل كجزء من عملية فرض الاعتراف النهائي بجمهورية الصين الشعبية على المعسكر الامبريالي وكل الدول المرتبطة به بصورة أو أخرى . ومما يعزز هذا الراي الانباء التي ترددت عن امكان قيام وزير خارجية الجزائر ، عبدالعزيز بوتفليقة ، بوساطة لتحسين العلاقات بين اندونيسيا والصين . ومما لا شك فيه أن أي اعتراف من قبل الصين الشعبية باسرائيل سيشكل صدمة قوية للقوى الثورية والتحررية في العالم العربي وخارجه .

بالنسبة للموقف الاوروبي الغربي من المأزق الراهن للصراع العربي الاسرائيلي يمكننا أن نلحظ هنا أيضا تصاعد الضغط على الاطراف المعنية لاعادة فتح قناة السويس في اسرع وقت ممكن . وقد مر معنا ذكر لاهمية قناة السويس بالنسبة للدول الاوروبية الغربية عامة . تبلور الموقف الاوروبي على شكل وثيقة أقرها ممثلو دول السوق الاوروبية المشتركة في الاجتماع الذي عقدوه في باريس في أيار المنصرم . ومن الاهداف التي وضعت من أجلها هذه الوثيقة تحديد الخطوط العامة للسياسة التي ينبغي على ممثلي دول السوق في هيئة الامم المتحدة وسفرائها في الشرق الاوسط اتباعها حيال النزاع العربي الاسرائيلي في المرحلة الحالية ، كما يفترض فيها ان تكون أساسا للمزيد من المشاورات بين الدول الاوروبية المعنية للوصول الى النتائج التي تريدها في منطقتنا وبالنسبة لقناة السويس بالتحديد. وفي تموز الماضي نشرت الوثيقة في المانيا وفيما يلي الجزء الاكبر من نصها : « لقد اتفقت الدول الست على اعتبار المبادىء التالية جوهرية بالنسبة لاحلال السلام في الشرق الاوسط : (١) لا يجوز تحقيق اية مكاسب اقليمية عن طريق الحرب . (٢) انسحاب القوات الاسرائيلية من المناطق التي احتلتها اثناء الحرب الاخيرة مع الاخذ بعين الاعتبار احتمال ادخال تصحيحات طفيفة على الحدود التي كانت قائمة قبل الحرب على أن يوافق عليها الفرقاء المعنيون . (٣) اقامة نظام جماعي من الضمانات

يشمل مناطق منزوعة من السلاح بين اسرائيل وجيرانها ومناطق عازلة في بعض الاماكن . يشرف على المناطق منزوعة السلاح مراقبون غير مسلحين من قبل هيئة الامم المتحدة ، ويشرف على المناطق العازلة قوات مسلحة تأتمر بأمر قيادة دولية مسؤولة أمام مجلس الامن الدولي . (٤) الاعتراف بخليج العقبة ومضائق تيران على أنها ممرات مائية دولية ، مع ضمان ذلك لفترة من الوقت بواسطة وجود لهيئة الامم هناك . (٥) فتح قناة السويس أمام كافة السفن بما في ذلك السفن الاسرائيلية . ويتم انشاء لجنة تحكيم للنظر في الخلافات ذات الطابع الفني (التقني) . (٦) يعطى اللاجئون الفلسطينيون الخيار بين العودة التدريجية الى وطنهم او التوطين مع تعويض في دولة اخرى . (٧) اطلاق مبادرة اوروبية هدفها حل مشكلة اللاجئين ضمن اطار هيئة الامم وبالارتباط مع دول الشرق الاوسط والدول القادرة على تحمل نفقات تمويل برنامج عون للاجئين . (٨) الموافقة على مشروع تدويل اداري لمدينة القدس والاماكن المقدسة . »

واضح ان هذه المبادىء هي مزيج مركب من بنود قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ومشروع روجرز الشهير لاحلال السلام في المنطقة وما تلاه من وساطة امريكية بين مصر واسرائيل بالاضافة الى بعض الاراء التي تعتنقها الدبلوماسية الفرنسية حول احلال السلام في الشرق الاوسط والتي تتلخص في منع الولايات المتحدة من جعل هذا السلام مسألة أمريكية محض والاصرار على أن يكون لاوروبا الغربية (وفرنسا خاصة) دورها الفعال في أية تسوية سلمية في منطقتنا. على هذا الصعيد يلتقي الموقف الاوروبي مع موقف الاتحاد السوفياتي في مواجهة التفرد الامريكي بمساعي التسوية والوساطة ومحاربته عن طريق الاصرار على العودة لمحادثات الدول الاربع الكبرى ولهيئة الامم المتحدة ولاقامة « نظام جماعي من الضمانات » باعتبارها أفضل الوسائل لتحقيق التسوية السلمية .

على أثر اتفاق الدول الاوروبية الست على هذه المبادىء فترت العلاقات بينها وبين اسرائيل بسبب ما جاء فيها من بنود لا تتفق مع الموقف الاسرائيلي. لذلك قام اكثر من وزير خارجية من دول السوق بزيارة اسرائيل في الفترة الاخيرة لتحسين العلاقات من جديد . وكانت اهم هذه الزيارات هي زيارة وزير خارجية المانيا الغربية فالتر شيل الذي جاء ليبدد الفتور الذي طرأ على العلاقات الالمانية الاسرائيلية بسبب موافقة شيل نفسه على وثيقة دول السوق الاوروبية المشتركة وبسبب سياسة رئيس الوزراء الالماني براندت الداعية الى تحسين علاقات بلاده مع فرنسا والاتحاد السوفياتي والدول العربية ايضا . ومن المتعذر التكهن في الوقت الحاضر بمدى النجاح الذي حققته زيارة شيل لان ذلك مرهون بطبيعة التطورات التي ستطرأ على علاقات البلدين في المستقبل . وكجزء من التحرك الاوروبي في المنطقة قام وزير خارجية بلجيكا ، بيار هارميل ، بزيارة سوريا ولبنان والاردن ومصر واسرائيل حيث شدد على أن بلاده تسعى لايجاد حل سلمي متكامل وسريع لازمة الشرق الاوسط وفقا لقرار مجلس الامن . وابرز في تصريحاته ارتياحه الى نتائج المحادثات التي اجراها مع الحكومة السورية بصدد التسوية السلمية وذكر بأن سوريا تتبنى سياسة واحدة مع بقية دول الحلف الثلاثي العربي حيال قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، كذلك شدد على موضوعات تتكرر عادة في الموقف الاوروبي مثل الحث على اعادة فتح قناة السويس ودعم المساعي الرامية الى ذلك وتأييد مهمة يارينغ . قابل الوزير البلجيكي الرئيس السادات اثناء زيارته للقاهرة واعلن بعد ذلك ان المفاوضات التي تهدف الى دخول مصر كعضو منتسب في السوق الاوروبية المشتركة قد اوشكت ان تتبلور في اتفاق محدد . كما صرح بأنه تلقى معلومات مهمة جدا في القاهرة ولكنها سرية لينقلها الى المسؤولين في اسرائيل عند زيارته لذلك البلد . ويبدو لنا ان دول السوق المشتركة مهتمة بتوظيف رؤوس اموال جديدة في الشرق الاوسط بعد تنفيذ التسوية السلمية ، ومن البوادر التي تشير في هذا الاتجاه موافقة البرلمان البلجيكي مؤخرا على قانون بضمان الرساميل الموظفة في الخارج وادراج لبنان في طليعة البلدان المستفيدة من القانون . ايضا كجزء من التحرك الاوروبي في المنطقة قام جان دولبيو كونسكي ، وزير الدولة الفرنسي للشؤون الخارجية ، بزيارة لبنان . دعا الوزير الفرنسي الى تجديد مساعي الدول الاربع الكبرى لكسر طوق الازمة المستحكمة حاليا في الصراع العربي الاسرائيلي وعارض كل محاولة تقوم بها اية من الدولتين الكبيرتين لفرض حل منفرد في المنطقة لان مصير ذلك سيكون الفشل على حد تعبيره .

وبطبيعة الحال فان كلامه عن « الحل المنفرد » موجه الى امريكا بصورة رئيسية لذلك لم يظهر الوزير كثيرا من التعاطف مع زيارة روجرز للمنطقة . وشدد على الدور الاوروبي في موضوع التسوية السلمية بقوله ان الاتفاق بين الدولتين الكبيرتين ضروري ولكنه غير كاف بالنظر الى المصالح العريضة التي تشملها التسوية ، لذلك ستواصل فرنسا الضغط من اجل تحقيق عمل مشترك من قبل الدول الاربع الكبرى ، لانه اذا تمكنت هذه الدول من الاتفاق فيما بينها على مبادىء التسوية سيكون من المتعذر على اي طرف من الاطراف معارضتها او عرقلتها . بعبارة اخرى ، عاد الوزير الى طرح الموقف الفرنسي المعروف والقائل بضرورة فرض التسوية السلمية على دول المنطقة من الخارج ومن قبل الدول الاربع الكبرى بعد اتفاقها وتقديمها للضمانات اللازمة لاستمرار السلام ودوامه ، وهو موقف تعارضه اسرائيل والولايات المتحدة بشدة ويحبذه الجانب العربي والسوفياتي . وكرر وزراء خارجية الدول الاوروبية طرح مواقفهم هذه في الاجتماع الوزاري لاتحاد اوروبا الغربية الذي عقد مؤخرا لبحث مواضيع شملت قضايا الاستراتيجية في البحر الابيض المتوسط ووضع الصراع في الشرق الاوسط .

على صعيد هيئة الامم المتحدة قامت اللجنة الدولية المختصة بالتحقيق في انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في المناطق العربية المحتلة بزيارة الاردن ولبنان وسوريا ومصر حيث استمعت الى افادات عدد من الشهود المبعدين من الضفة الغربية والخارجين من سجون اسرائيل بغية اعداد تقريرها الذي سيقدم الى الامين العام يوثانت في المستقبل القريب . وكانت اللجنة قد اعلنت ان اسرائيل رفضت من جديد التعاون معها ومنعتها من زيارة الاراضي المحتلة على الرغم من ان الجمعية العامة لهيئة الامم كانت قد طلبت من اسرائيل في دورتها السابقة استقبال اللجنة الدولية والتعاون معها . واعلنت اللجنة عند انتهاء عملها في المنطقة انها ستسعى الى ايجاد هيئة محايدة ومستقلة تقوم بالكشف عن حالة السجناء في اسرائيل والدول العربية وتتأكد من حسن معاملتهم ، كما سيكون لها صلاحية الاشراف على ما يجري في المناطق المحتلة بغية حماية سكانها . كذلك وجهت اللجنة تهمة الى اسرائيل تتلخص في انه بالرغم من ادعاء دولة الاحتلال امتلاك وثائق تدحض تعذيب المعتقلين وخرق حقوق الانسان فقد رفضت اطلاع اللجنة على اي من هذه الوثائق المزعومة.ووافق اجتماع القمة لمنظمة الوحدة الافريقية المنعقد في النصف الثاني من حزيران المنصرم على مطالبة اسرائيل بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة الى حدود ما قبل حرب ١٩٦٧ . كما امتدح الاجتماع الموقف المصري الايجابي من مسألة التسوية السلمية ومهمة يارينغ ،واستنكر الموقف الاسرائيلي السلبي من مقترحات الوسيط الدولي لاحلال السلام في الشرق الاوسط . كذلك كلف المجتمعون الامبراطور هيلاسلاسي والرئيس الموريتاني ولدالدادا تشكيل لجنة من رؤساء الدول الافريقية مهمتها استخدام نفوذها لدى اسرائيل لاقناعها بتسهيل مساعي التسوية السلمية وتطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وجدير بالذكر ان ٣٩ دولة افريقية اشتركت في هذا الاجتماع ، وانه هذه هي المرة الاولى التي تتخذ فيها المنظمة الافريقية قرارا صريحا وقويا بتأييد الموقف المصري وبشجب الموقف الاسرائيلي وبالدعوة الى الانسحاب الكلي من الاراضي العربية المحتلة . قد يكون لمثل هذه المقررات اهمية خاصة بالنسبة للحكومات العربية ومشاريعها الا انها نذير بالخطر بالنسبة للقوى التحررية الفلسطينية والعربية وما يمكن ان يكون لديها من مشاريع ثورية على صعيد المنطقة كلها .

ص. ج. ع.

(٤) السياسة الاسرائيلية

كان أهم ما حدث في اسرائيل ، في الفترة ما بين منتصف شهر ايار ونهاية تموز من هذا العام ، في مجال الصراع العربي — الاسرائيلي ، النقاش الذي انفجر فجأة بين عدد من ساسة اسرائيل وأبرز معلقيهما ، حول حرب الاستنزاف ، والتحركات الاميركية الجديدة لفتح قناة السويس . وكان اهم ما حدث في المجالين الحكومي والعام ، الازمة التي اثارها الحزب الوطني المتدين في الحكومة حول استقلالية التعليم الديني ، وموجة الاضرابات التي هددت السياسة الاقتصادية الشاملة للحكومة بالانهيار . وعلى صعيد الاحزاب كان اهم الاحداث مؤتمر الحزب الليبرالي ، وانشقاق كتلة هعولام هزه ، وانتخاب سكرتير جديد لحزب العمل (معفودا) . ووقعت بعض الاحداث الهامة الصغيرة الاخرى التي سنوردها في سياق العرض .

النقاش حول حرب الاستنزاف : في ٧١/٥/١٤ نشر عيزر وايزمن ، رئيس ادارة حركة حيروت والرجل الثاني فيها بعد مناحيم بيجن ، ورجلها الاول في الشؤون الامنية العسكرية ، مقالا عنيفا في صحيفة معريف ، هاجم فيه الحكومة الاسرائيلية وبشكل خاص وزير الدفاع موشيه دايان ، متهما اياهما بالتردد والجبن وزرع الخوف في قلب « الشعب الاسرائيلي » . وقد ارتكز عيزر وايزمن في هجومه هذا على تحليل لحرب الاستنزاف (التي دارت في عامي ٦٩ — ٧٠ على الجبهة المصرية) توصل فيه الى اعتبارها حربا فاشلة من ناحية اسرائيل . وقد احدث المقال هزة عنيفة في اوساط الرأي العام والاوساط السياسية لدولة العدو لان هذه كانت اول مرة يصنف فيها رجل بمستوى عيزر وايزمن حرب الاستنزاف كحرب فاشلة انهكت في محصلتها الجانب الاسرائيلي . فعيزر وايزمن يحتل الان في المعارضة الاسرائيلية الموقع الذي يحتله وزير الدفاع في حكومة الظل البريطانية مثلا ، وكان سابقا قائد سلاح الطيران ورئيس شعبة العمليات على التتالي ، ويعتبر واحدا من ألمع العناصر العسكرية في اسرائيل . ولذلك لم يكن من المستغرب ان يستثير مقال عيزر وايزمن هذا نقاشا حادا في الصحافة الاسرائيلية ، وان يشترك في النقاش عدد من الوزراء وعدد من ابرز المعلقين السياسيين العسكريين في اسرائيل . ونعرض النقاش بشيء من التفصيل نظرا لاهميته في القاء الضوء على العقلية العسكرية الاسرائيلية ، ونظرا لارتباطه بالنقاش الدائر الان في اسرائيل حول احتمالات تجدد الحرب على القناة اذا لم يتم التوصل الى حل مرحلي ضمن فترة معقولة .

ماذا يقول عيزر وايزمن ؟

يفتتح عيزر وايزمن في مقالته بمعريف (٧١/٥/١٤) هجومه على الحكومة الاسرائيلية بقوله : « ربما كان لحكومة اسرائيل فضل السبق لابتكار فريد من نوعه : فقدان الارتباط بين التفوقات العسكرية التي تدعي الحصول عليها وبين « الانجازات » السياسية لها . فبمقدار ما تدعي الحكومة من انتصارات عسكرية بمقدار ما تراكم من فشل سياسي . واذن واحد من اثنين : اما ان الحكومة تبدد ، لنقص فادح في كفاءتها ، الانتصارات التي حصل عليها ابناؤها الشجعان في ساحات المعارك . واما انه هناك مجال للشك في مدى نجاحاتها في حقل المعركة . وفي الحالة التي نحن بصددها يصبح الموضوع اكثر خطورة لان الحكومة جمعت فيها بين انعدام التصميم الامني وفقدان المنطق السياسي المتماسك . ولم يكن عن طريق الصدفة ان اوصلتنا هذه الظاهرة الى عتبة « الحل الجزئي » الخطر الذي نجد انفسنا الان منغمسين فيه على طول ضفة قناة السويس » .

ان فقدان الارتباط بين التفوقات العسكرية والانجازات السياسية يتمثل في نظر عيزر وايزمن ، كما يتضح من سياق المقالة ومن متن مقابلة اجرتها معه صحيفة يديعوت احرونوت (٧١/٦/٤ — الملحق الاسبوعي) ، في فشل الحكومة الاسرائيلية في فرض الصلح على العرب رغم الانتصار العسكري الواضح للقوات الاسرائيلية في حرب حزيران ١٩٦٧ . ان فرض الصلح على العرب كان يقضي ، كما يستنتج المرء من كلام عيزر وايزمن ، بان تعبر القوات الاسرائيلية القناة ، وتحتل القاهرة ، وتفرض الصلح . ولكن الحكومة الاسرائيلية بدلا من ان تفعل ذلك « انغمست في حالة من الرضى عن النفس » بحيث انها مكنت المصريين من اعادة بناء الجيش المصري والبدء

بشن حرب الاستنزاف . وهنا ثانية ، بدلا من ان ترد اسرائيل على حرب الاستنزاف بنقل المعركة الى الاراضي المصرية ، مستهدفة تحطيم الجيش المصري ، ردت عليها بشكل « جزئي » مستخدمة اساسا سلاح الطيران وبشكل هامشي القوات البرية وفرق الكوماندوس . وعندما اشتد الضغط على القوات الاسرائيلية ، وسعت غاراتها الجوية لتشمل العمق المصري ، ولكنها سرعان ما عادت الى تقليصها لتقتصر على مساحة معينة غرب القناة لما تصورت ان الروس مصممون على حماية اجواء العمق . ان سلاح الطيران لم يكن في امكانه اصلا ان يحسم المعركة ، ولذلك كان لا بد ان يؤدي الاقتصار عليه تقريبا الى انهاك القوات الاسرائيلية على ضفة القناة ، وهذا ما حدث فعلا ، بحيث وجدت الحكومة الاسرائيلية نفسها في نهاية فترة حرب الاستنزاف مضطرة الى القبول بمبادرة روجرز، ومن ثم القبول بالبحث في انسحاب القوات الاسرائيلية من على ضفة القناة ضمن ترتيبات الحل الجزئي قبل الوصول الى حل شامل مع العرب ، وهذا ما كانت الحكومة الاسرائيلية ترفضه بشدة قبل وقوع الحرب المذكورة . والاخطر من ذلك ، في نظر عيزر وايزمن ، هو ان الحكومة الاسرائيلية ، بدلا من ان تعترف بالامر الواقع ، لجأت الى تصوير حرب الاستنزاف وكأنها كانت حربا ناجحة ، وصورت بقاء القوات الاسرائيلية على حافة القناة في نهاية الحرب ، وكأنه البرهان العملي على نجاحها . ان بقاء القوات الاسرائيلية على حافة القناة لا يعني شيئا بالنسبة لرجل الحرب السابق، « فالمقياس الوحيد لنجاح او فشل اية معركة عسكرية هو في نهاية الامر نتيجتها السياسية ... والتاريخ مليء بامثلة لا حصر لها على سيطرة دول على مناطق معينة في ارجاء الارض وانسحابها منها بدون اية نتيجة . واحيانا تسبب الانسحاب في تفكك تلك الدول واضمحلالها ». ان النتيجة السياسية الملموسة لحرب الاستنزاف هي ان الحكومة الاسرائيلية تراجعت عن مواقفها المعلنة السابقة للحرب ، القاضية بعدم الانسحاب شبرا واحدا قبل تحقق الصلح الشامل ، وهذا في حد ذاته كاف للشك في مدى نجاحها الذي تدعيه في ساحة المعركة . وحول السؤال لماذا لم تستخدم اسرائيل كامل طاقتها العسكرية في حرب الاستنزاف يجيب عيزر وايزمن ، الذي كان وقتها وزيرا في حكومة التجمع الوطني العريضة ، بقوله : « عمقنا في قلوبنا الخوف من الدب الروسي ، من النسر الاميركي وحتى من الافعى العربية . ولم نخرج الاسد الاسرائيلي من محبسه. وفي الموضوع السوفياتي — الاميركي بالغ وزير الدفاع في التخوف وابداء الخوف من الاتحاد السوفياتي ... ونجح في نقل عدوى خوفه الى الشعب كله » . ان عيزر وايزمن ، الذي يقف الان خارج الحكم ، يعتقد انه لم يكن هناك داع للتخوف من الروس بهذا المقدار ، وانه كان بامكان الجيش الاسرائيلي ، وكان عليه ، ان ينقل المعركة الى الضفة الغربية من القناة فور نشوب حرب الاستنزاف ، ويخوض مع الجيش المصري معركة حاسمة تنهي المشكلة الامنية الاسرائيلية مرة والى الابد . ولو تدخل الروس ، والارجح انهم ما كانوا ليتدخلوا ، لكان في امكان الجيش الاسرائيلي ، حسب رأيه ، ضمن حجم القوات السوفياتية الموجودة في مصر ، ان يوجه اليهم ضربة ساحقة . ان الحكومة الاسرائيلية في اعتقاد عيزر وايزمن قد اضاعت الفرصة لحسم الموقف ولكن معطيات الموقف الاساسية لم تتغير . ولذلك فهو يطالب الحكومة اما بالاستقالة او بايقاف البحث في الحلول الجزئية ، والكف عن تخويف « الشعب الاسرائيلي » ، وتطوير سياسة امنية تربط ما يمكن انجازه سياسيا بما يمكن انجازه عسكريا والتصرف على هذا الاساس . أو بمعنى اخر اذا عاد المصريون الى فتح النار فعلى الجيش الاسرائيلي ان يعبر القناة وينهي المهمة هذه المرة .

ان هذه الاراء كانت في الحقيقة بمثابة العاصفة التي استثارت الموضوع الامني في اسرائيل مرة اخرى من جذوره بعد الهدأة التي مر بها نتيجة لركود الوضع على الجبهات العسكرية . وقد كان اول من انبرى للرد عليها الجنرال احتياط حاييم هرتسوغ ، رئيس الاستخبارات الاسرائيلية السابق ، واحد اهم المعلقين السياسيين في اسرائيل . وقد اشار حاييم هرتسوغ في بداية رده (معريف ٢٨/٥/٧١) الى الخطأ الكامن في حساب القوى على اساس الاستعارات البلاغية المأخوذة من عالم الحيوان . يعلق هرتسوغ على قول وايزمن بان الاسرائيليين عمقوا في قلوبهم الخوف من الدب الروسي والنسر الاميركي ولم يطلقوا « الاسد الاسرائيلي » من محبسه بقوله : « اذا

اخذنا كنقطة انطلاق في تقدير الوضع العسكري في الشرق الاوسط هذا الاساس المستعار من عالم الحيوان كمقياس لعلاقات القسوة يمكن جـدا ان يكون الحق مع وايزمن ، وان نكون بكل بساطة قد تركنا فرصا لا حصر لها تفلت من ايدينا فـي الغابة الدولية ، بعدم استغلالنا لتفوقنا الواضح. ولكن عندما نمعن النظر في الضخامـة النسبيـة للدب مقابل الاسد الصغيـر الذي هـو بحاجـة لنسر لكي يزوده بجزء من مخالبه لا يبدو الامـر بسيطا بهذا المقدار » . ولذلك يتجاهل هرتسوغ هذه الاستعارة وينتقل الى تحليل وايزمن للوضع ليقول أن اساس الخطأ في تفكير وايزمن ناتـج عن تصوره لحرب الاستنزاف هدفا اخر غير الهدف الذي وضعته الحكومة الاسرائيلية لهـــا . ان الحكومة الاسرائيلية ، في رأي هرتسوغ ، لـم تكن هي التي بادرت الى فتح النار وانما كـان المصريون هم الذين فعلوا ذلك وكانوا هم الذين حددوا الهدف — تحطيم خط بارليف ، ومن ثـم العبور لتحرير سيناء بالقوة . وحددت الحكومة الاسرائيلية بالمقابل كهدف للحرب منع المصريـين من العبور ، وعدم انسحاب اي جندي الا بتحقيق التسوية الشاملة عن طريق التفاوض ، واعـادة فرض وقف اطلاق النار . وفي نهايـــة حـــرب الاستنزاف كان الاسرائيليون ما يزالون هنالـك ، ولم تعبر القوات المصرية القناة ، وتحقق وقـف اطلاق النار . وهذا يعني أن حرب الاستنزاف ، قياسا على الاهداف المحددة لها ، كانت حربـا ناجحة من ناحية اسرائيل . ان عيزر وايزمن يقول بان الحكومة الاسرائيلية اخطأت اصلا في تحديدها هذه الاهداف كأهداف لحرب ٦٩ — ٧٠ ، وكـان يجب عليها ان تحدد حسم الموضوع نهائيا كهدف لها . وهنا يرى هرتسوغ بأن ترجيح وايزمن بأن الروس ما كانوا ليتدخلوا على مستـوى فعـال وواسع ترجيح خاطىء . ان الاتحاد السوفياتي قدم لمصر منذ حرب الايام الستة عتادا حربيا بقيمة ٤ ونصف مليار دولار ، منها اكثر من مليارين في عام ١٩٧٠ فقط ، وتحتل مصر الان ، في رأي هرتسوغ ، المكانة التي كانت تحتلهـا بالنسبـة لبريطانيا في القرن الماضي ، ولنفس الاسبـاب تقريبا . وفشل الاتحاد السوفياتي في مصر سوف يؤدي الى هز مركز القيادة الحاليـــة للاتحـاد السوفياتي في روسيا ذاتها . ولذلـــك فان اي مواجهة على ارض مصر غرب القناة هي مواجهة مع الروس . والمطالبة بمثل هذه المواجهة هـي المطالبة بالمعركة الخطأ في الزمان الخطأ مع العدو الخطأ . ويرى هرتسوغ ان الوقت ما زال باكرا للحكم فيما اذا كانت اسرائيل قد اضاعت ثمـار انتصارها العسكري في حزيران . انه يدعي انـه يلاحظ حدوث تحول فكري عميق بالنسبة لموقـف العرب من اسرائيل ، ويعتقد ان هذا التحـول حصل نتيجة لحرب الاستنزاف . ويضيف « ان كل الدلائل تشير الى انه قد حدثت ثورة لا واعية في العالم العربي ، لا كما نرغب ، ولكنها تمثل تغييرا ما على اية حال . انهم لا يرغبون اليـوم في استئناف اطلاق النار » .

ان ردا في جوهره شبيها بهذا ، باستثناء الاعتقاد بان العرب لا يرغبون باستئناف اطلاق النار ، هو الذي يتدمه دايان في معرض رده على وايزمـن ، في مقابلة اجرتها معه مجموعة من ابرز الكاتبين في صحيفة معريف (عدد ٧١/٦/١٨) . انه يصر على ان اسرائيل ادارت حرب الاستنزاف بشكـل صحيح ، وان نتائجها كانت مرضية . ويطـور الموضوع الروسي فيقول ان دوائر حلف الاطلسي تعتقد ان تدفق السلاح الى مصر قد اثر علـى ميزان القوى بين حلف الاطلسي وحلف وارسو ، وان الروس مستعدون للقتال في مصر اذا حاولت اسرائيل احتلال القاهرة ، وانه ليس هناك ثمة سبب لمناقضة هذا التقييم . ولذلك فان سياسة اسرائيل كانت قائمة ، ويجب ان تظل قائمـة ، على اساس تجنب الاحتكاك بالروس قدر الامكان. الا انه سرعان ما يضيف انـه اذا استدعـت مقتضيات حرب قادمة عبور القنـــاة واحتـلال القاهرة ، فان الجيش الاسرائيلي لن يتردد في فعل ذلك ولو ادى الامر الى الاشتباك مع الروس . ويخالف دايان هرتسوغ في اعتقاده بأن تبدلا ما قد حدث في موقف العرب ، ويصرح بانه يعتقد بـان المصريين قد يلجأون الى استئناف القتـال عندما يتضح لهم تماما ان اسرائيل متمسكة بشروطها ، سواء فيما يتعلق بالحل الجزئي او الشامل . انه يعتقد ان مجرد بقاء الاسرائيليين على ضفـة القناة الشرقية ، يحمل في ثناياه خطر الاشتباك بالروس ، ولكنه مع ذلك ليس لديه اية اقتراحات لتقليل هذا الخطر . ويلفت النظر في المقابلـة ادعاء دايان ، ردا على سؤال من ايلي لانداو ، بان اسرائيل لم تعلن في اي وقت من الاوقـات بانها على استعداد للانسحاب وتوجيهه نصيحـة

للكاتب المذكور بان يقرأ نص موافقة اسرائيل على مبادرة روجرز مرة ثانية لكي يتأكد من ذلــك . وهي نصيحة لم يتأخر زعيم المعارضة مناحيـم بيجن (معريف ٧١/٦/٢١) في اعادة توجيهها الى دايان نفسه ليتأكد هو بذاته من ان اسرائيـل ، بقبولها مبادرة روجرز ، انما اعلنت فعــلا عـن موافقتها على الانسحاب .

كانت هذه خلاصة محدودة لجانب من اراء بعـض الذين اشتركوا في المناقشة التي عرفت في الشهرين الماضيين في اسرائيل باسم مناقشة وايزمن — دايان . وهي مناقشة يكشف تعقبها عن طبيعـة العقل الاسرائيلي والمناحي الخطرة التي يتحرك وفقا لها . ان الذي يلفت النظر فيها بشكل خاص هو استهانة العقل العسكري الاسرائيلي بالعرب وقدراتهم ، واعتقادهم بان العرب لا يمثلون ايـة قوة يمكن ان يحسب حسابها ، واكثر من ذلـك استهانته حتى بقوة دولـة كبرى كالاتحـاد السوفياتي ، سواء تمثل التعبير عن هذه الاستهانة بالقول بانه كان على اسرائيل عبور القناة واحتلال القاهرة في حرب الاستنزاف الماضية او القـول بان اسرائيل لن تتردد في القيام بذلك في حـرب قادمة « ان اضطرتها مقتضيات الحرب لذلك » ، ولو ادى الامر الى خوض معركة مع الروس .

فتح القناة : وفي الوقت الذي كان فيه رجـل المعارضة العسكري الاول ، عيزر وايزمن ، يهاجم الحكومة الاسرائيلية لعدم اصدارهــا الاوامـر للجيش الاسرائيلي باحتلال القاهرة في حـرب الاستنزاف الماضية ، وكان فيه وزير الدفاع ، موشيه دايان ، يقلب مع الصحفيين احتمـال عبور القناة والاشتباك حتى مع الروس فيما لـو استدعت مقتضيات قتال متجسدد ذلـك ، كانت الحكومة الاسرائيلية تعمل لتخريب فرص نجـاح الحل المرحلي ، وتضغط على الولايات المتحـدة لتزويدها بالسلاح .

ان الموقف الرسمي الاسرائيلي الاخير من مسالة فتح القناة ، يتلخص في البيان الذي القته جولدا مئير في الكنيست بتاريخ ٧١/٦/٩ ، اي بعد اكثر من شهر من الزيارة المشهورة التي قام بها روجرز ، وزير الخارجية الامريكية ، للشرق الاوسط . قالت جولدا مئير في بيانها للكنيست (معريف ٧١/٦/١٠): « في ختام محادثاتنا مع وزير الخارجية (الاميركي) بشأن الاتفاق على فتح القناة ، عدت فلخصـت موقفنا بالنسبة للبنود الاساسية : الاتفاق بين مصر واسرائيل يكون اتفاقا خاصا ومنفردا وليس مربوطا بمجريات محادثات يارينغ او مجلـس الامن او مناقشات الدول الاربع . في اطار هذا الاتفاق الخاص تكون اسرائيل مستعدة للنظر في ابعاد معين للقوات الاسرائيلية عن خط الماء وفقا للاسس التالية : لا يتجدد القتال — تنظف مصر قناة السويس وتشغلها — لا تعبر قوات مصريـة او قوات اخرى الى شرق القناة — تقوم ملاحة حرة تشمل السفن والشحنات الاسرائيليـة — تتقرر ترتيبات مراقبة فعالة ومتفق عليها — تضمن وسائل ردع ضد خرق الاتفاق — نقل قـوات الجيش الاسرائيلي من خط الماء لا يكون مرحلـة لانسحاب اضافي قبل تحقق السلام — استمرار الاتفاق لا يكون مرهونا بمحادثات يارينغ ، الا انه لا يتناقض مع استئنافها وتقدمها واهدافهـا — الخط الجديد الذي تقف عليه قوات اسرائيـل لن يكون خط الحدود الدائم — خط الحدود الدائم يتقرر في معاهدة سلام تعقد بين مصر واسرائيل ومن ثم تنسحب اليه اسرائيل » . وقـد عنيت رئيسة وزراء العدو في بيانها في الكنيستبالتشديد على ان « وزير الدفاع » في محادثته مع مساعد وزير الخارجية ، لم يذكر رقم ٣٥ كيلو مترا او اي رقم اخر باعتباره المدى الممكن لانسحاب قـوات اسرائيل . « لقد صدر نفي عن مكتبي ونفي عن وزير الدفاع لكل الانباء المنشورة حول هـذا الموضوع وأرى من المناسب هنا ان اعود واؤكد هذا النفي » . ومن المعروف ان المحادثة بـين دايان وسيسكو التي اشارت اليها رئيسة الوزراء في بيانها ، هي المحادثة التي ادعى سيسكو انها فتحت الباب امام تقدم المحادثات لفتح القنـاة ، ويمكن اعتبار تشديد رئيسة الحكومة على نفي الانباء التي نشرت عنها بمثابة عودة الى اغـلاق هذا الباب .

ان مدى الانسحاب الاسرائيلي ، كما بات معروفا جيدا الان ، يمثل احد نقاط الخلاف الاساسية بين مصر واسرائيل بالنسبة لموضوع قناة السويس . فبينما تطلب مصر انسحاب اسرائيل الـى ما وراء خط العريش — رأس محمد ، اي مسافة حوالي ١٨٥ كيلو مترا شرقي القناة ، تتهـرب اسرائيل من تحديد المـدى الـذي هي مستعدة للانسحاب ضمنه . فبعد ان كانت الانباء قد ذكرت ان اسرائيل ابدت استعدادها للانسحاب من ١٥ الى ٢٥ كم شرق القناة ، ومن ثم ان وزير الدفاع

ابدى في محادثاته مع سيسكو استعداد اسرائيل للانسحاب مسافة ٣٥ كم ، عادت اسرائيل على لسان وزير الدفاع نفسه (معريف ٧١/٦/١٨) لتؤكد انها لم تبحث اصلا في مسألة مدى الانسحاب ، وانها ليست مستعدة للبحث فيها الا اذا وافقت مصر على الشروط الاساسية لاسرائيل .

ان الشروط الاساسية لاسرائيل ، من بين ما ورد في خطاب غولدا مئير ، وكما عاد فحددها وزير الدفاع الاسرائيلي في المقابلة التي اجرتها معه معريف ، هي اربعة : اولا — وقف اطلاق النار دائم ، ولا مجال بعد الاتفاق لاستئناف القتال . ثانيا — لا عبور لقوات مصرية او غيرها لقناة السويس . ثالثا — الملاحة حرة للجميع بما في ذلك لاسرائيل . رابعا — الاتفاق ليس جزءا من اتفاق يارينغ او اي اتفاق شامل ، وانما هو اتفاق قائم بذاته ، واستمراره ليس مشروطا بتقدم او عدم تقدم المفاوضات لاتفاق دائم . وجميع هذه الشروط ، كما بات معروفا جيدا ايضا ، مناقضة لشروط مصر التي تطلب ربط الاتفاق المرحلي بالاتفاق الشامل بشكل عضوي ومنذ البداية ، وتطلب بان يكون الانسحاب الاسرائيلي خطوة اولى لانسحاب شامل ، وتحتفظ للقوات المصرية بالحق في عبور قناة السويس والتمركز شرقها ، وتحدد وقف اطلاق النار بستة شهور يقوم خلالها يارينغ باعداد جدول زمني لتنفيذ كافة بنود قرار مجلس الامن والا جددت مصر القتال ، وتربط الملاحة الاسرائيلية في قناة السويس بحل مشكلة اللاجئين .

وواضح من الهوة القائمة بين شروط كل من مصر واسرائيل لفتح القناة لماذا يعبر المسؤولون في كل من الدولتين عن اعتقادهم بان فرص الوصول الى حل مرحلي ضئيلة جدا . ان محاولة ايجاد جسور فوق هذه الهوة كانت في الحقيقة مدار جهد خاص قامت به الولايات المتحدة وتكلل في نهايته ، كما تشير الانباء ، بالفشل . وقد ولد هذا الجهد ، رغم تحيزه الواضح لاسرائيل ، ردودا سلبية لدى المسؤولين الاسرائيليين ، الذين يبدو انهم ما زالوا غير مستعدين بعد حتى لتقبل آراء حليفهم الاكبر والوحيد تقريبا ، الولايات المتحدة .

وقد تمثل اول ردود الفعل السلبية تجاه الجهود الاميركية ، بعد زيارة روجرز لاسرائيل ، في الحملة التي شنتها الصحافة الاسرائيلية على المؤتمر الصحفي الذي عقده روجرز في ٧١/٦/١٥ ولخص فيه مجالات الاتفاق والخلاف بين اطراف النزاع المعنية . وقد بحث مجلس الوزراء الاسرائيلي موضوع المؤتمر الصحفي وقرر ابلاغ السفير الاميركي في اسرائيل بان ينقل لحكومته تحفظ اسرائيل تجاه ما سماه روجرز بمجالات الاتفاق والخلاف ، لئلا يفسر سكوتها وكأنه موافقة ضمنية على كلام روجرز . وقد كان التحفظ موجها بشكل خاص ضد الاقوال التالية : « كلنا متفقون على ان (الاتفاق المرحلي) يمثل فقط خطوة لتجسيد كامل لقرار مجلس الامن ٢٤٢ ... والهدف هو اتفاق سلام نهائي وفتح القناة ليس هدفا قائما بذاته » و « خلال فترة معينة ، شهور او سنوات ، يجب ان يستمر وقف اطلاق النار » . وضد الطبيعة الغامضة للكلام الذي عبر فيه روجرز عن طبيعة القوات التي ستشغل المنطقة المخلاة من القوات الاسرائيلية في حالة اخلائها ، واسقاط روجرز للملاحة الاسرائيلية في القناة بعد فتحها من نقاط الخلاف . وفي نفس الجلسة (معريف ٧١/٦/٢٥) التي بحث خلالها مجلس وزراء دولة العدو موضوع مؤتمر روجرز الصحفي ، تقرر العمل على افهام الحكومة الاميركية بانه من الافضل لها الا تعد وثيقة جديدة حول الحل المرحلي ، والا اساء هذا لدور الوساطة الذي تلعبه ، لان اسرائيل ستجد نفسها مضطرة لرفضها كما رفضت من قبل « وثيقة » يارنغ عندما تجاوز ، على حد ادعائها ، دوره كوسيط .

ان الحديث عن اقتراحات جديدة لكسر الجمود الذي تأطر ضمنه الحل المرحلي ، بدأ يغزو الصحافة الاسرائيلية منذ بدايات شهر حزيران ، وبدأت الصحافة في الوقت ذاته تتحدث عن نقاشات تدور في مجلس الوزراء حول هذا الموضوع . وقد رأى يسرائيل غاليلي ، احد اقرب الوزراء المقربين من غولدا مئير ، في اقوال روجرز في المؤتمر الصحفي المذكور ، مؤشرا لقيام التفكير في « وثيقة جديدة » . وعندما كشف موضوع الرسالة التي سلمها بيرجس ، ممثل الولايات المتحدة في القاهرة ، للحكومة المصرية ، والتي تضمنت على حد قول واشنطن بوست اقتراحات بانسحاب اسرائيل الى مدى ٥٦ كم شرق القناة وعبور قوات مصرية ، رأى المسؤولون الاسرائيليون فيها تأكيدا لاعتقادهم ان اقتراحات جديدة قد تبلورت ، وابدوا شكوكهم في الرواية الرسمية الاميركية بان

اقتراحات بيرجس انما كانت مجرد اقتراحات شخصية قدمت دون اطلاع رؤسائه عليها . وقد تعزز الاعتقاد بوجود مقترحات جديدة اكثر عندما اوفدت الحكومة الاميركية في بداية الشهر السابع رئيس قسم مصر في وزارة الخارجية الاميركية مايكل سترنر برفقة رونالد بيرجس الى القاهرة للبحث في موضوع الحل المرحلي . وقد كان رد فعل اسرائيل منذ البداية وحتى النهاية تجاه هذه الانباء سلبيا الى ابعد الحدود . فمن ناحية ابلغ الاسرائيليون الولايات المتحدة ، كما ذكرنا اعلاه ، بانه لا داعي لاقتراحات جديدة وان المطلوب التقاط الموضوع حيث توقف ، اي اخذ موافقة مصر على شروط اسرائيل . ومن ناحية ثانية بدأ المسؤولون في اسرائيل ، بمناسبة وبدون مناسبة ، يكثرون الحديث عن شروط اسرائيل الاساسية لفتح القناة ، ويكررون ان اسرائيل لن تتنازل عنها . وقد تجلت هذه السلبية بشكل بارز ومهين عندما ابلغ سيسكو سفير اسرائيل في واشنطن ، اسحق رابين ، بانه يفكر بزيارة اسرائيل في نهاية الشهر السابع ، فكان رد فعل الحكومة الاسرائيلية انها اخذت تناقش فيما اذا كان من المرغوب او غير المرغوب زيارته في هذه الفترة ، مما ادى الى استياء سيسكو ، واضطر رئيسة الحكومة الاسرائيلية الى المبادرة لابلاغه بترحيب حكومة اسرائيل بزيارته . وقد ابتلع سيسكو الاهانة واتى الى اسرائيل في نهاية الشهر السابع ، مؤكدا انه لا يحمل اية اقتراحات جديدة ، وانما جاء لتبادل الاراء . ان التقارير الصحفية ، لدى لحظة كتابة هذه السطور ، تشير الى ان سيسكو فشل في كسر الجمود المحيط بالحل المرحلي ، رغم ان سيسكو أتى مزودا بموافقة مجلس الامن القومي الاميركي برئاسة نكسون على زيارته ، وذلك لاعطاء الاراء التي يحملها طابع موافقة الادارة الاميركية عليها ، وليس فقط وزارة الخارجية .

انه لمن الصعب جدا في المرحلة الحالية تقرير الى اين وصلت الجهود بصدد الحل المرحلي ، او تقرير حقيقة موقف الولايات المتحدة بالنسبة للنقاط المختلف عليها . ولكن من السليم القول بان الولايات المتحدة ، استجابة لرغبة اسرائيل ، تمتنع من بلورة اقتراحات محددة وملزمة ، شأن المقترحات التي كان بارنغ قدمها في اوائل العام ، ومن السليم القول بأن الجهود الاميركية تحمل بشكل عام من المناورة اكثر مما تحمل من الرغبة في ايجاد حل لا يرضي اسرائيل . وينتظر العرب جميعا نهاية عام ١٩٧١ ليروا ماذا يستخلص السادات من ذلك .

مشاغل الحكومة : وبمقدار قريب من المقدار الذي شغلت فيه الحكومة الاسرائيلية مشكلة الصراع العربي — الاسرائيلي شغلتها مشكلة الازمة الحكومية التي اثارها الحزب الوطني المتدين وموجة الاضرابات التي عمت البلاد ، والى حد ما مشكلة أزمة السكن التي سلطت عليها الاضواء فجأة بسبب من احتلال عدد كبير من الازواج الجدد والعائلات الكبيرة التي تعاني من الاوضاع السكنية السيئة لعدد كبير من البيوت المخصصة للمهاجرين الجدد في انحاء عديدة من البلاد . ومن المناسب ان نسجل ان هذا النمط من المشاغل ظل لفترة طويلة بعد حرب حزيران غائبا عن المسرح السياسي الاسرائيلي بسبب استئثار مشكلة الصراع العربي الاسرائيلي باهتمام المسؤولين والرأي العام في اسرائيل نتيجة لسخونة الوضع على جبهات القتال ، وبشكل خاص الجبهة المصرية ، ونتيجة للعمل الفدائي الذي شهد فترة نمو وتصاعد في عام ١٩٦٩ . وقد بدأت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تبرز على السطح في الميدان السياسي الاسرائيلي منذ مطالع هذا العام ، اي بعد شهور عدة من توقف القتال على الجبهة المصرية في آب ١٩٧٠ ، وخفوت حدة العمل الفدائي — باستثناء غزة — نتيجة للضربات التي تلقاها في الاردن .

وقد بدأت الازمة الحكومية بالانذار الذي وجهه الحزب الوطني المتدين (المفدال) في ٧١/٦/١٧ للحكومة بحل مشكلة استقلالية التعليم الديني القائمة خلال اسبوعين والا انسحب من الائتلاف الحكومي . وقد أثار هذا الانذار سخط شركاء الحزب الوطني المتدين في الحكم ، بسبب من لجوء الحزب الدائم لهذا النوع من المناورة كلما أراد تحقيق مكسب للاوساط الدينية في اسرائيل ، وبسبب الشعور المتراكم بأن المتدينين يوسعون بمرور الوقت نطاق نفوذهم في الدولة دون ان يبدوا بالمقابل استعدادا للتعاون في حل المشاكل الحساسة بالنسبة للقطاع غير المتدين في اسرائيل . وقد كان من أهم المشاكل التي سبقت توجيه الانذار ، وسببت الشعور المتراكم بالسخط ، مشكلة تهويدات فينا وقضية « البناديق » التي أشرنا اليها في العدد السابق من شؤون فلسطينية ،

ومشكلة المجلس الحاخامي الرئيسي في اسرائيل، التي اضطرت الحكومة الى تمديد فترة صلاحياته الى ٧٢/١/٣١ ، بسبب من عجز الحكومة عن الاتفاق مع الوزراء المتدينين على قانون انتخابات جديدة بشأنه ، فضلا عن الخلافات بين الحاخامين انفسهم .

ويرجع سبب الازمة الجديدة الى اعادة التنظيم التي يجريها ايغال الون ، نائب رئيسة الحكومة ووزير التعليم ، في وزارته باتجاه زيادة سلطات المناطق المحلية على حساب الوزارة المركزية وتأمين نوع من الاشراف المحلي على المدارس الدينية واشراك خبراء التعليم غير المتدينين في وضع البرامج المتعلقة بالتاريخ والعلوم الاجتماعية والانسانية للمدارس الدينية . وقد رأى المتدينون في ترتيبات الون هذه تهديدا لاستقلالية التعليم الديني ، الذي يصر المتدينون على انه يجب أن يكون مستقلا تمام الاستقلال عن التعليم المدني ، واتهموا الون بمحاولة المساس بقانون ١٩٥٣ الذي نظم شؤون التعليم في اسرائيل ، واوجد نظامين متوازيين ، نظاما للتعليم المدني ونظاما للتعليم الديني ، وكفل للمدارس الدينية حق تجسيد « المفاهيم الدينية التقليدية فيما يتعلق بطريقتها في الحياة ، وبرامجها ، ومعلميها ، ومفتشيها ». وقد انتهت الازمة الحكومية بين الون والمفدال ، بعد تراشق حاد بالاتهامات وتهديدات وتمديد للانذار اسبوعين اخرين ، الى ما انتهت اليه معظم الازمات قبلها ، وهو خضوع الون والحكومة للمتدينين ، واقرار الجزء الاساسي من مطالبهم. وقد هاجم أوري افنيري في الكنيست في جلسة ٧١/٧/٢١ المتدينين واتهمهم بأنهم « يقيمون لانفسهم جيتوروحي بارادتهم » ، كما هاجم ألون لخضوعه لهم ، واعتبر هذا الخضوع تكريسا لنظام تعليمي ديني مستقل عن نظام التعليم العام في الدولة ، هو بمثابة قنبلة موقوتة ستؤدي في النهاية الى استقطاب المجتمع في عقليتين متباينتين سينفجر الصراع بينهما لا محالة . وربما كان في ذهن أوري افنيري ، وهو يشن هجومه ، مظاهرات المتدينين العنيفة في القدس في ٣ و٤ و٧١/٧/١٨ ورشقهم السيارات بالحجارة واعتدائهم على المصورين الاجانب في محاولة منهم للحفاظ على تدسية السبت من جهة ، ومظاهرات الشباب غير المتدين ولجوئهم الى قص ذقن احد الحاخامين هزءا بالمتدينين من جهة اخرى .

وبنسبة اكبر من القلق جابهت الحكومة موجة اضرابات واسعة عمت البلاد كان من ابرزها اضرابا مستخدمي المستشفيات ومؤسسات الخدمات الصحية الحكومية ، واضراب مستخدمي شركة الكهرباء ومستخدمي الجمارك في ميناء اسدود . وقد أحدثت هذه الاضرابات توترا بين رئيسة الوزراء وسابير وزير المالية من ناحية واهرون بيكر سكرتير الهستدروت من ناحية اخرى ، كما أحدثت ازمة مصغرة داخل حزب المابام . ففي جلسة عاجلة عقدتها الحكومة في ٧١/٦/١٧ لمعالجة الموقف أتهم اهرون بيكر الحكومة باتباع سياسات اقتصادية أدت الى ازدياد الفوارق بين الطبقات والى انخفاض متواصل في الدخل الحقيقي للعمال وبشكل خاص عمال الخدمات ، وكان هذا من أسباب الاضرابات . وردت عليه غولدا مئير بحدة بانه يتصرف بلا مسؤولية و« يسمح محاضرات بدلا من أن يقدم حلولا » لمعالجة الموقف ، كما رد عليه سابير بأنه بتأييده للاضرابات يخرب « صفقة الرزمة » التي عقدتها الحكومة مع الهستدروت وارباب العمل في يناير ١٩٧٠ ، ويهدد السياسة الاقتصادية الشاملة للبلاد بالانهيار . وقد قررت الحكومة في هذه الجلسة اصدار اوامر طوارىء تلزم مستخدمي المستشفيات الحكومية بالعودة الى العمل ، ووقع الامر وزير الصحة المابامي شم طوف في اليوم الثاني . وقد تعرض شم طوف في مركز المابام ، في الاجتماع الذي عقده المركز في ٧١/٦/١٨ الى هجوم عنيف من قبل يساريي الحزب، الذين قال احدهم ، « ان ضميري الاشتراكي لا يسمح لي بأن اصدر اوامر طوارىء بعودة عامل راتبه ثلث راتبي للعمل » . ولكن المركز في النهاية اصدر قرارا بأغلبية ٧٠ صوتا (مقابل ١٦ صوتا لقرار مضاد) يوافق فيه على توقيع شم طوف على اوامر الطوارىء ، ولم يكن من المستغرب ان يصدر المابام « الاشتراكي » قرارا بالموافقة على خطوة كهذه بنفس المقدار الذي لا نستغرب فيه سكوت العضو المابامي اليساري الذي لا يسمح له « ضميره الاشتراكي » بالموافقة على خطوة كهذه عن الاستغلال البشع لعمال المناطق المحتلة في اسرائيل ، فضلا عن سكوته عن الاحتلال ذاته . ان تقريرا نشرته يديعوت احرونوت في ٧١/٧/٢٠ يذكر ان عدد العمال المضربين في الاسبوع الثالث من شهر تموز الماضي كان اكثر من ١٨ الف عامل ومستخدم . ويرجع كثير من

المحللين الاقتصاديين هذا الانفجار في اوساط العمال والمستخدمين الى ارتفاع الاسعار منذ أن عقدت « صفقة الرزمة » في يناير ١٩٧٠ اكثر بكثير من ارتفاع الدخل الحقيقي لهم ، ويجمع معظمهم على أن هذه الصفقة ، التي نظمت بشكل عام بموجبها العلاقات بين المستخدمين والمستخدمين (بكسر وفتح الدال) ، قد اصبحت حبرا على ورق . ويحدد عدد من المعلقين الاقتصاديين بدء انهيار « الصفقة » بشهر اب ١٩٧٠ عندما فرضت الحكومة ، نتيجة للانفاق المتزايد في المجال العسكري ، ضريبة الامن ، التي فتحت المجال للصناعيين واصحاب المشاريع لرفع أسعار المنتوجات والخدمات ، بحجة ان الحكومة اخلت بتعهدها لدى عقد الصفقة بعدم فرض ضرائب جديدة .

وابتداء من اوائل شهر حزيران بدأت تظهر في الصحافة انباء عن احتلال ازواج جدد وعائلات فقيرة تعيش في شروط سكنية سيئة لبيوت مخصصة للمهاجرين الجدد او لاصحاب دفعوا جزءا من ثمنها . وقد اتسعت هذه الظاهرة تدريجيا وعمت البلاد من اقصاها الى أقصاها . وقد ترافقت مع هذه الظاهرة شكاوي الكثير من « المحتلين » من أن الحكومة تصرف مبالغ طائلة على الانفاق العسكري وعلى المهاجرين الجدد ولا تعير الفقراء في اسرائيل اهتماما . وقد قابلت الحكومة هذه الظاهرة بالعنف واخلت من رفض من « المحتلين » مغادرة البيوت منها بالقوة . وهاجمت غولدا مئير « النغمة » التي تحاول التشكيك في اهمية الهجرة لاسرائيل ، عن طريق وضع « مشكلة الازواج الجدد فوق مشكلة الهجرة » ، على حد تعبيرها .

اخبار الاحزاب : وكان أهم ما حدث على صعيد الاحزاب انعقاد مؤتمر الحزب الليبرالي ، الشريك الاصغر في حركة جاحال ، في الفترة ما بين ٦–٨ /٧١/٧ . ان حركة جاحال تشكلت عام ١٩٦٥ من حزبي حيروت والليبراليين على أساس اتفاق قضى بتشكيل كتلة برلمانية واحدة ، ودخول انتخابات الكنيست لذلك العام بقائمة موحدة وبرنامج مشترك ، على ان يحتفظ كل من الحزبين بوجوده المستقل ، وينسقا سياساتهما فيما بينهما ضمن اطارات تنظيمية مشتركة . وقد كان الدافع الاساسي لحزب حيروت وراء اقامة الحركة الجديدة رغبته بالخروج من وضعية المعارض الابدي في دولة تحكمها احزاب الحركة العمالية الصهيونية ورغبته في الوصول الى اموال الدوائر المالية التي تدعم الحزب الليبرالي لتمويل الحملة الانتخابية واصلاح احواله المالية المتدهورة ، وكان دافع الليبراليين الحصول على قاعدة جماهيرية واسعة تمكنهم من طرح أنفسهم ، مع حيروت ، كبديل لحزب الماباي في الحكم . وقد أمل مؤسسو حركة جاحال وقتها أن تحصل الحركة على عدد من المقاعد في الكنيست قريب من عدد مقاعد الماباي الحاكم ، خاصة وان الماباي كان قد انشق ذلك العام ، وتدهورت سمعته نتيجة للصراعات الحادة داخله والمشاحنات التي قامت بين زعمائه ، ولكن آمال المؤسسين لم تتحقق ، اذ نالت الحركة في الكنيست السادسة ٢٦ مقعدا مقابل ٥٥ مقعدا للماباي واحدوت هعفودا اللذين كانا اندمجا فيما بينهما لاقامة المعراخ. الا أنه رغم ذلك ظلت حركة جاحال قائمة، ودخلت انتخابات الكنيست السابعة في عام ١٩٦٩ موحدة الرأي ، واشتركت في حكومة التجمع الوطني العريضة ، الى ان تركتها في آب ١٩٧٠ بعد موافقة الحكومة على مبادرة روجرز . ومنذ أن غادرت حركة جاحال الحكم بدأت المتاعب تظهر بين الحزبين المكونين لها ، وبدأت ايضا في الوقت ذاته المتاعب تظهر داخل الحزب الليبرالي نفسه. وقد كان جذر المتاعب بين حيروت والليبراليين هو معارضة زعماء الليبراليين العنيفة للانسحاب من الحكومة مقابل اصرار حيروت على ذلك ، واضطرارهم الى الامتثال للقرار الذي اتخذه مركزا الحزبين في الجلسة المشتركة المنعقدة اوائل آب بالانسحاب من الحكم . وكان جذر المتاعب في الحزب الليبرالي هو ان الكتلة المعارضة داخله ، المعروفة باسم « ايحود وتموره » اي التوحيد والتغيير ، اعتقدت ان معارضة زعماء الحزب للانسحاب من الحكم ، ناجمة عن موقف مساوم فيما يتعلق بأهم بند في حملة جاحال الانتخابية ، وهو البند الذي ينادي بالحفاظ على « وحدة تراب ارض اسرائيل » (!) ، او بعبارة أدق البند الداعي لعدم الانسحاب من أي شبر من المناطق المحتلة . وقد دفعت شكوك هذه الكتلة التي يتزعمها كل من يوسف سرلين وتسفى تسمرمان وحاييم لبنانون (رئيس مركز الحزب) بهذه الكتلة الى التشديد على المطالبة بتحقيق دمج فوري بين الليبراليين وحيروت ، وهو مطلب كانت الكتلة ترفعه منذ قيام جاحال ، وقد لقي هذا التشديد على تحقيق الدمج الفوري معارضة شديدة من قبل زعامة

الحزب القائمة ، التي يعتبر يوسف سابير واليملخ ريملت وسمحا ارليخ ابرز ممثليها . والسبب الرئيسي في معارضة هؤلاء وكتلتهم ، المعروفة باسم كتلة القيادة ، للدمج هو شعورهم بأن الليبراليين ، فيما لو تم الدمج ، سوف يبتلعون من قبل حيروت.وفي الفترة الاخيرة تعمقت الخلافات بين الكتلتين ، كتلة القيادة وكتلة « التوحيد والتغيير » المعارضة ، بحيث أدت الى استقالة حاييم لبنانون من منصبه كرئيس لمركز الحزب ، بعد ان كان سرلين قد أزيح قبل ذلك بفترة طويلة من مناصبه كنائب لرئيس الكنيست وعضو في لجنة الخارجية والامن للكنيست وعضو في ادارة جاحال ، وكان مما زاد العلاقات سوءا بين الكتلتين اتصال زعماء كتلة المعارضة في اواخر شهر أيار الماضي بزعماء حزب حيروت ، واقامتهم معهم لجانا للعمل من أجل تحقيق الدمج بين الحزبين . وقد فسرت اقامة هذه اللجان من قبل زعامة الحزب القائمة بأنها دعم للمعارضة ضد القيادة بمناسبة موعد اقتراب المؤتمر الذي كان الاعداد له جاريا . وقد تسببت هذه اللجان في خلق توتر شديد في العلاقات بين زعماء الليبراليين وزعماء حزب حيروت ، بحيث هدد الليبراليون بالانسحاب من كتلة جاحال اذا لم يتوقف نشاطها. وهكذا ، على ضوء هذه الخلفية ، توقع المراقبون عشية المؤتمر ان تكون قضية الاندماج بحيروت او عدمه ، هي القضية الطاغية على مناقشات مؤتمر الحزب الليبرالي ، ولم تخطىء توقعاتهم . اذ أنه بعد جلسة الافتتاح ، وبعد نقاشات روتينية فاترة للموضوعات الاجتماعية والاقتصادية ، انفجر النقاش حول الدمج بعنف ، وادى الى مشاجرة واشتباك بالايدي بين مؤيدي الدمج ومعارضيه . ولدى طرح الموضوع للتصويت اتضح ان ٧٣ ٪ من اعضاء المؤتمر يعارضون الدمج و٢٥،٣ ٪ يؤيدونه . وهكذا حسم الموضوع في المؤتمر ، ولكنه لم يحسم نهائيا في الحزب ، اذ أعلن زعماء المعارضة انهم يعتبرون ما جرى مجرد بداية في نضالهم لتحقيق الدمج الكامل بين حزبهم وحزب حيروت ، وقد حسم المؤتمر ايضا موضوعين كانا مثار تكهنات كبيرة في اوساط المراقبين ومثار اتهامات متبادلة بين زعامة الحزب القائمة ومعارضيها ، وهما موقف الحزب من الفترة في حملة جاحال الانتخابية التي نصت على العمل من أجل عدم اعادة تقسيم « أرض اسرائيل » (أ) وموقفه من الانسحاب المتضمن في الحل المرحلي . اذ اتخذ المؤتمر ، باغلبية ساحقة من ضمنها كتلة زعامة الحزب ، قرارا يؤيد الفترة المذكورة ، وقرارا يؤيد الحل المرحلي بشرط الا تنسحب القوات الاسرائيلية من خط القناة . وقد كان الموضوع الاخر الذي اثار جدلا عاصفا في المؤتمر ، وادى هو أيضا الى شجار واشتباك بالايدي ، التقرير الذي قدمه رئيس لجنة المراقبة في الحزب الليبرالي ، واتهم فيه قيادة الجناح العمالي في الحزب بتبديد الاموال التي يتلقاها « اتحاد العمال الليبراليين » من الهستدروت كحصته من الضريبة السياسية المفروضة على الاعضاء . ولم ينجح رئيس لجنة المراقبة الا في قراءة جزء من التقرير بسبب من الشغب والشجار الذي حدث . وعدا هذين الموضوعين كان المؤتمر خاليا من الاثارة والاهمية. وفي نهايته انتخب المؤتمر مجلسا مكونا من (٣٠١) عضو وأعاد انتخاب يوسف سابير رئيسا للحزب .

أما على صعيد الاحزاب الاخرى فلم يحدث شيء متميز بشكل خاص . انتخب حزب العمل يسرائيل يشعياهو كسكرتير عام للحزب ليحل محل أريبه الياب المستقيل . ويعتبر يسرائيل يشعياهو من قادة الحزب القدامى ، ويحمل آراء منسجمة مع آراء سابير ، ولا ينتظر منه اي جديد دراماتيكي. وانشقت كتلة هعولام هزه رسميا ، باصدار مركزها قرارا بطرد شلومو كوهن ونعيم جلعادي من عضوية الحركة ، واعلان شلومو كوهن عن اقامة كتلة منفصلة مكونة منه فقط في الكنيست . وطردت منظمة الفهود السود أحد زعمائها البارزين ايدي ملكا من المنظمة بعد ان اتهم المنظمة بتلقي نقود من جهات يسارية لتمويل رحلة وفد من المنظمة الى الولايات المتحدة .

أحداث أخرى : وقد كان من الاحداث الهامة التي وقعت في الشهرين الماضيين زيارة ريتشارد هيلمز، رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية لاسرائيل في نهاية شهر حزيران ، ومقابلته لكل من جولدا مئير ودايان وآبا ايبن وبن غوريون . وقد أثارت هذه الزيارة اهتماما واسعا في عواصم المنطقة ، وابدى معظم المراقبين في اسرائيل رأيهم في أن هدف الزيارة هو تبادل المعلومات والاراء حول النشاط الروسي في المنطقة . بينما ربط بعض المراقبين بين هذه الزيارة والحل المرحلي ورغبة نكسون في الحصول على معلومات دقيقة بشأن

الوضع في المنطقة قبل ان يتخذ قراراً حاسما بشأن موقف امريكا من أزمة الشرق الاوسط . وذهب بعضهم ، مثل يشعياهو بن فرات في يديعوت احرونوت (٧١/٧/٢) ، الى اعتبار زيارة هيلمز بمثابة صفعة لكل من روجرز وسيسكو ، باعتبار ان التطورات اظهرت انه لا يمكن الاعتماد على تقييمهما للموقف . ويعتبر هيلمز من الاشخاص الداعين الى تقوية اسرائيل وربطها بشكل او بآخر بنظام الدفاع الغربي عن المنطقة . ولذلك يجمع الكل على ان المسؤولين الاسرائيليين لا بد وان يكونوا بحثوا معه مسألة تزويد اسرائيل بالمزيد من السلاح ، على اساس دائم ومنتظم ، وبشكل خاص تزويدها بالمزيد من الفانتوم ، التي ما زالت اسرائيل تطلبها بعد أن تسلمت كامل طلبيتها السابقة منها ، وما زالت الولايات المتحدة تجيب بأن طلبها قيد البحث .

وكان ايضا من الاحداث ذات الدلالة ، وان لم يكن في نفس المستوى من الاهمية ، زيارة الصحفي الروسي فكتور لويس ، المعروف بعلاقته بالمخابرات الروسية ، لاسرائيل في شهر حزيران واجتماعه بمستشار رئيسة الحكومة السياسي . وقد جاءت زيارته وسط انباء تواردت من أنحاء مختلفة من العالم عن رغبة الاتحاد السوفياتي في تجديد الاتصال مع اسرائيل ، ووسط اشاعة قوية عن اجتماع جولدا مئير خلال زيارتها لاسكندنافيا بمسؤولين سوفييت . وقد طلب لويس مقابلة غولدا مئير وموشيه دايان ، الا ان رئيسة الوزراء لم توافق على مقابلته لاي مسؤول رسمي . ان مضمون الحديث الذي دار بين فكتور لويس والمستشار السياسي لرئيسة وزراء دولة العدو لم يكشف النقاب عنه بعد ، ولكن غولدا مئير اعلنت انها مستعدة للبحث مع الروس في تجديد العلاقات في اي مكان او زمان ، ولكن بشرط ان تبادر روسيا لطلب الاجتماع ، وترسل ممثلين رسميين ، ويكون مفهوما لديها ان اسرائيل لن تغير سياساتها . ومن المستبعد ان ينجم شيء عن اتصالات ، مثل اتصالات فكتور لويس ، في المرحلة الراهنة .

ونصنف من ضمن الاحداث الهامة بعد نبأ صغيرا نشرته معريف (٧١/٧/٢) عن ان لجنة وزارية خاصة تقف على ابواب اتخاذ قرار بشأن بناء محطة ذرية جديدة لانتاج الطاقة الكهربائية في اسرائيل ويتطلب بناؤها سبع سنوات . وفي مقابلة اجرتها معريف مع البروفسور دوستروفسكي، رئيس لجنة الطاقة الذرية في اسرائيل سابقا ونائب رئيس معهد وايزمن حاليا ، ذكر هذا ان المكان المقترح لاقامة المحطة الذرية هو نتسانا .

أحمد خليفة

(٥) المناطق المحتلة

برزت في الاونة الاخيرة في المناطق المحتلة عدة مواضيع ، وبالرغم من كون هذه المواضيع ناجمة بالاصل عن حرب الايام الستة وما تأتى عنها من احتلال اسرائيلي ، الا انها تختلف عن بعضها بعضا . فالمشاكل التي تواجه هضبة الجولان مثلا ليست كالتي تواجه الضفة الغربية ، ومجمل القضايا التي تواجه الضفة الغربية ليست كالتي تواجه قطاع غزة ، كما ان القضايا التي تبرز على السطح في سيناء تختلف عن القضايا الاخرى في سائر المناطق المحتلة ، حتى ليخيل في بعض الاحيان ان العدو الذي يحتل الضفة الغربية هو غير الذي يحتل قطاع غزة ، مع العلم ان علم الاحتلال الذي يرفرف على هذه المناطق واحد .

هضبة الجولان : من ابرز القضايا التي ظهرت مؤخرا في هضبة الجولان،اعتقال الزعيم «الدرزي» العربي كمال كنج الذي يناهز الستين من عمره بتهمة تزعم شبكة تجسس تعمل لحساب الاستخبارات السورية ، وكان يمكن لهذا الحدث ان يكون عاديا وطبيعيا لولا المحاولات الكبيرة التي بذلتها السلطات الاسرائيلية منذ الاحتلال وحتى الان لبلورة « قومية درزية » بين صفوف سكان الهضبة متمايزة عن القومية العربية ، على غرار محاولاتها السابقة والتي لا زالت مستمرة لتجسيد « قومية درزية » لدى السكان العرب من أبناء الطائفة الدرزية في اسرائيل ، ومع ان السلطات الاسرائيلية حصلت على نجاحات جزئية فقط في محاولاتها بين صفوف ابناء الطائفة الدرزية في اسرائيل ، حيث احدثت نوعا من الميوعة القومية

لدى قسم ضئيل من هؤلاء العرب ، لا تتناسب مع حجم محاولاتها الكبيرة ، فقد حاولت نفس الشيء تجاه السكان في هضبة الجولان ، حيث اخذت هذه السلطات تتبنى سياسة النعومة واللين تجاههم وتقوم بتوفير الاسواق لمنتوجاتهم الزراعية ، وتمدهم بالقروض لتحسين اوضاعهم ورفع مستواهم المعيشي ، كل ذلك من أجل خدمة هدف واحد محدد : ابراز هوية قومية جديدة لسكان الهضبة . وقد رافق هذا الهدف اجماع المسؤولين الاسرائيليين بأن اسرائيل لن تخرج من هضبة الجولان حتى ولو مقابل اتفاقية سلام مع الدول العربية ، واعمال استيطانية في الهضبة تتمثل حتى الان في اقامة ١٢ مستوطنة اسرائيلية. ثمة عاملان رئيسيان حالا دون ظهور المقاومة المسلحة في الهضبة (١) سياسة التملق المقصودة والهادئة تجاه سكان الهضبة (٢) ضآلة عدد سكان الهضبة (حوالي سبعة الاف ، نزح منها خلال الحرب ٦٠ الفا) حيث تبدو الهضبة منطقة محتلة شبه خالية من السكان الاصليين ، ويمكن القول ان عدد الاسرائيليين المتواجدين فيها من جنود ومستوطنين يفوق عدد السكان الاصليين للمنطقة . وهذا الامر غير متوفر في بقية المناطق العربية المحتلة . الا ان ذلك لم يحل دون محافظة السكان على هويتهم القومية وروحهم الوطنية . في عيد « استقلال اسرائيل » ذهل المسؤولون الاسرائيليون في الهضبة من قيام بعض الاشخاص بانزال العلم الاسرائيلي من فوق مدرسة مجدل شمس ، ومن الاقدام على قطع كابلات التلفون العسكرية الموجودة في ضواحي الهضبة ، كما وفوجئت الصحافة الاسرائيلية عندما قام الطلبة في مجدل شمس والقرى المجاورة لها بتنظيم مسيرة حداد على روح الرئيس عبد الناصر ، حيث توجهت المسيرة نحو مدرسة القرية ، وهناك اصطدموا مع « ضابط الثقافة » الاسرائيلي الذي طلب منهم الكف عن هذه الاعمال، وهنا تحولت مسيرة الحداد الى تظاهرة ضد الاحتلال الاسرائيلي انضم اليها الشباب والشيوخ ، وقد اصيب ضابط الثقافة الاسرائيلي بجراح ، واستمرت التظاهرة ساعتين ونصف الساعة انتهت بقدوم وحدات عسكرية اسرائيلية ، اخذت تطلق النار في الهواء بغرض تفريق المتظاهرين ، الا ان هؤلاء كانوا يرددون وسط العمليات النارية « ناصر حي ناصر حي » (معاريف ٧٠/١٠/٣٠) كما وفوجئت ايضا من تشدد

ابناء الطائفة الدرزية وخاصة الشباب منهم على هويتهم العربية ، مثل فائد صفدي مدير مدرسة مجدل شمس : « أنا عربي ، فقط ديانتي درزية ... انني ولدت لاب عربي وام عربية وهويتي عربية ... » ومثل قول شاب اخر « هنالك عرب سنة وعرب شيعة وعرب دروز ، ليس ثمة اي فارق بيننا » (معاريف ٧١/٦/٦). وطالبت الصحافة الاسرائيلية بتغيير السياسة الاسرائيلية تجاه سكان الهضبة ، واعتبرتها « سياسة خاطئة » كما وحذرت من انتقال عدوى الروح الوطنية التي يتسم بها شبيبة الهضبة الى بعض الشباب من أبناء الطائفة الدرزية في اسرائيل من خلال اللقاءات بين ابناء الطائفتين . وضربت على ذلك مثلا الشاب حسين صفدي من الجليل في اسرائيل (كان ابوه قد قتل في الخمسينات على أيدي الاستخبارات السورية لتعاونه مع العدو) الذي اخذ يتردد على اقاربه في مجدل شمس بعد حرب الايام الستة ، وذكرت ان هذا الشاب الذي سينخرط في سلك الجيش الاسرائيلي بعد مدة بموجب الخدمة الالزامية ، قد اجاب على سؤال : لماذا تمتدح السوريين الذين قتلوا اباك ؟ — «لقد عمل ابي ضدهم فصفوا الحساب معه » (معاريف ٧٠/١١/٣٠) وقد اوعزت الصحافة الاسرائيلية سبب هذه « الظاهرة الوطنية » وهي ظاهرة عادية وطبيعية بين صفوف شبيبة الهضبة الى « مبادىء حزب البعث العربي الاشتراكي التي ترعرعوا عليها » . ولم تقتصر مظاهر الاستغراب على الصحافة الاسرائيلية ، بل شملت ايضا وزير الدفاع موشيه ديان الذي قال اثناء جولة له في هضبة الجولان « انه اذا كان هناك من يريد أن يتطوع من مجدل شمس في الجيش الاسرائيلي ، فان طلباتهم ستلبى » . غير ان اي واحد من ابناء الهضبة لم يستجب لدعوة وزير الدفاع .

وخلال ذلك كانت السلطات الاسرائيلية تسعى جاهدة لتوطيد مركز الزعامة التقليدية على أمل ان تستطيع بالاضافة الى تدابير اخرى ، كبح جماح شباب الهضبة ، وعثرت على ضالتها في شخص الشيخ كمال كنج من مجدل شمس وهو عضو سابق في البرلمان السوري ، ويعمل اخوه في القوات المسلحة السورية برتبة زعيم . حيث اخذ قادة الحكم الاسرائيلي في الهضبة بالاضافة الى كبار الشخصيات الحكومية مثل وزير الدفاع موشيه ديان ووزير الزراعة حاييم جباتي ووزير الشرطة

شلومو هليل يترددون على منزله ويحضرون الحفلات التي يقيمها لهم ، ويستقبلونه في مكاتبهم ، أما نائب رئيسة الوزراء يجآل الون فلم يكتف بالتردد على القرية ، بل قضى ليلة في صيف ١٩٦٨ في منزل الشيخ كمال كنج الذي قام بنفسه « بتأمين الحماية حول بيته ، حيث وضع مجموعة حماية من الشباب الدرزي مزودين ببنادق فرنسية وبنادق من طراز كلاشينكوف مرخصة حول المنزل ، وعند الصباح واثناء زيارة جبل الشيخ اشرف كمال كنج على مجموعة الحماية التي وزعها على امتداد الجبل » (معاريف ٧١/٦/٤) . الا ان هذا الشيخ الذي كانت تفرش امامه « البسط الحمراء » من قبل المسؤولين الاسرائيليين ، وجه صفعة شديدة لكبار المسؤولين الاسرائيليين عندما اتضحت لهم هويته الحقيقية عند القاء القبض عليه مع احد رجال الاستخبارات السورية من قوات الصاعقة ، « بتهمة التجسس لحساب سوريا » حيث اخذ المسؤولون الاسرائيليون يستذكرون الاقوال التي تفوهوا بها بحضور كمال كنج .

الضفة الغربية : تختلف الاوضاع في الضفة الغربية عنها في أية منطقة محتلة ، فالزعامة التقليدية التي ترعرعت في ظل النظام الاردني ، بقيت محافظة على مكانتها ولم تتأثر بنتائج حرب الايام الستة وما تمخض عنها من احتلال . ويمكن القول ان النفوذ في الضفة الغربية تتقاسمه اطراف ثلاثة: الطرف الاول والاقوى السلطات الاسرائيلية والثاني الزعامة التقليدية وهي تقسم الى ثلاثة اقسام ، قسم مؤيد للسلطات الاسرائيلية ، واخر يقف مع السلطة الاردنية والثالث مستقل ، والطرف الثالث النظام الاردني . وقد اكتسب الطرفان الثاني والثالث نفوذهما بواسطة الطرف الاول وبتشجيع منه ليحقق هدفا واحدا معينا : عزل المقاومة الفلسطينية عن جماهيرها الواسعة في الضفة الغربية . فقد حافظت السلطات الاسرائيلية على مكانة الزعامة التقليدية في الضفة واعتبرتها « قيادة طبيعية ينبغي خلق مثيل لها في قطاع غزة » كما وسمحت للنظام الاردني بمشاطرتها في دفع معاشات الموظفين في الضفة الغربية واتبعت سياسة الجسور المفتوحة بين الضفة والاردن ، وبذلك خلقت نوعا من الارتباط المزدوج للسكان في الضفة الغربية ، ارتباط بالسلطات الاسرائيلية بحكم الاحتلال ، وارتباط بالسلطات الاردنية يتمثل في دفع الاردن معاشات الموظفين في الضفة ، وبالمرور على الجسور المفتوحة على نهر الاردن ، ومن الطبيعي ان هذه الجسور لا يمر عليها شخص الا اذا حظي برضا السلطتين الاسرائيلية والاردنية ! ولذا فان المواضيع التي تظهر على السطح في الضفة الغربية تكون عادة ناجمة عن هذا الوضع الذي رسمته وخططت له السلطات الاسرائيلية ، ونابعة من التناقضات بين الاطراف الثلاثة . ومن اهم هذه القضايا التجارة بين الضفة الغربية والضفة الشرقية ، فقد سمحت السلطات الاسرائيلية نقل البضائع بين الضفتين عن طريق الجسور المفتوحة ، الا ان السلطات الاردنية منعت نقل بعض البضائع الى الضفة الغربية مثل الاسمنت ، بحجة ان هذه المادة تعتبر « سلعة استراتيجية » ولا تتوفر امكانية مراقبة تسويقها في الضفة الغربية وعدم تسربها الى اسرائيل . ويطالب زعماء الضفة الغربية وخاصة اصحاب رؤوس الاموال في مدينة نابلس بالسماح لهم باقامة معمل للاسمنت ، الا أن السلطات الاردنية ترفض ذلك بشدة لابقاء الضفة الغربية مرتبطة اقتصاديا بالضفة الشرقية والحيلولة دون احتمال انفصالها عنها اقتصاديا او سياسيا ، وهناك قضية اخرى تشغل بال الزعامة التقليدية في الضفة الغربية وهي اقامة جامعة في رام الله ، بسبب الاوضاع الصعبة التي تواجه خريجي المدارس الثانوية . الا ان السلطات الاردنية لا زالت ترفض اقامة الجامعة لنفس السبب الذي رفضت فيه السماح باقامة مصنع الاسمنت . ومن ناحية اخرى انهمك زعماء الضفة الغربية خلال الشهرين الماضيين بتوجيه طلبات الى السلطات الاسرائيلية بالسماح «لعودة آلاف الاشخاص الذين كانوا داخل الدول العربية خلال حرب الايام الستة ولا يسمح لهم بالعودة الى الضفة الغربية » . وجاء في المذكرة التي وقع عليها بعض رؤساء البلديات والموجهة الى رئيسة الحكومة غولدا مئير : « لقد انقضت اربعة اعوام على اصدار حكومتكم التعليمات التي أدت الى ابقاء الاف من مواطنينا الذين خرجوا الى الدول العربية بغرض العمل والذين يشكل دخلهم سندا لعائلات كثيرة ، بدون وطن . ومهما تكن الاسباب الكامنة وراء تلك التعليمات فان ذلك يعتبر مأساة بالنسبة لشعبنا ، مأساة تركت اثرها على كل رجل من أبناء الضفة الغربية » (معاريف ٧١/٦/٤). كما وطالب وجهاء نابلس اثناء اجتماعهم بوزير

الدفاع موشيه ديان بأن يسمح بعودة المبعدين عن نابلس الى الضفة الشرقية ، الى المدينة ، وتردد نفس المطلب في الخليل عندما طلب رئيس بلدية الخليل من موشيه ديان « العمل على اعـــادة المبعدين وتوحيد شمل العائلات » .

شهدت الضفة الغربية خلال الشهرين الماضيين موسم « زيارات الصيف » الى الضفة عن طريق الجسور المفتوحة ، وقد قدرت صحيفة هآرتس عدد الزوار لهذا العام بـ « ١٠٠ الف مقابل ٥٣ الفا في العام الماضي » ، وفي نفس الوقت الذي نشطت فيه الحركة على الجسور المفتوحة على نهر الاردن أقدمت اسرائيل على خطوة اخرى نشطت بموجبها الحركة على امتداد ما يعرف « بالخط الاخضر » الذي كان يفصل بين الضفة الغربية واسرائيل قبل حرب الايام الستة ، حيث اصدرت السلطات الاسرائيلية امرا يسمح بموجبه لسكان الضفة الغربية بزيارة اسرائيل بدون تصاريح ، ويسري مفعول هذا الامر اعتبارا من ٧١/٧/٢ . ومن الجدير بالذكر ان السلطات الاسرائيلية كانت قد سمحت لـ ٣٠الف عامل من المناطق المحتلة بالعمل داخل اسرائيل واقامت من اجل ذلك ١٦ مكتب عمل في هذه المناطق . وهؤلاء العمال موزعون على فروع العمل التالية : ١٦٣٠٠ في فرع البناء ، ٧٤٠٠ في فرع الصناعة ، ٢١٠٠ في فرع الخدمات، وهنالك حوالي عشرة الاف عامل غير مسجلين في مكاتب العمل ويعملون داخل اسرائيل . ويأتي هذا الامر لربط العمال العرب في الضفة الغربية بعجلة الاقتصاد الاسرائيلي .

هنالك حدث وقع خلال الشهرين الاخيرين خارج الضفة الغربية الا انه يعكس نفسه عليها ، يتمثل في محاولات النظام الاردني المستمرة لتصفية الوجود الفدائي في الضفة الشرقية . وقد صدم سكان الضفة الغربية بهذه الهجمة الشرسة لان لكل عائلة عزيزا في صفوف المقاومة ، علاوة على أن المقاومة نفسها تعتبر الامل في طريق التحرير . غير انهم لم ينظموا تظاهرات ضد المجزرة الاخيرة، بفضل قوة نفوذ الاطراف الثلاثة ، وعدم وجود تنظيم شعبي يمثل الجماهير في الضفة . امـــا الزعامة التقليدية في الضفة فقد التزمت حبـــل الصمت و« ملأت فمها ماء » واخذ البعض منها يتحدث حول اقامة دولة فلسطينية مثل رئيس بلدية الخليل الشيخ محمد الجعبري الذي « عاد وطالب السلطات الاسرائيلية بتمكينه من عقد مؤتمر لوجهاء الضفة الغربية للبحث في موضوع اقامة دولـــة فلسطينية » . وفيما يتعلق بالطرف الاقوى فقد قال الزعيم احتياطي « يوسف جبيع » الذي اصبح في الاونة الاخيرة من زعماء حزب العمل الحاكـم ، «انني اعتقد بضرورة اتخاذ مبادرة قبلحلول السلام، بالنسبة لفكرة سلطة مشتركة اسرائيلية اردنيـــة في الضفة الغربية على شكل كومنيون .. نوع من الائتلاف في هذه المناطق المحتلة ، تكون شؤون الامن بأيدينا والسلطة المدنية بيد الاردنيـــين ، ويستمر ذلك طيلة فترة معينة حتى نصل الـــى التسوية النهائية التي افضل ان تنص علـــى قيام اتحاد فدرالي بين الدولتين . انني اريد ان اتغاضى عن مسألة النظام الداخلي في الاردن لانه من حق سكان الضفة والاردن تحديد شكل نظامهم ، انني مسرور لانهم يقفون مع الملك ضد الفدائيين » !!

« الاسرائيلي القبيح » في الضفة الغربية : على غرار « الاميركي القبيح » الذي تتحدث الصحافة الاميركية في بعض الاحيان ، حول تصرفاته المشينة وسلوكه المخزي فيالمناطق التي تخضع للنفوذ الاميركي ، احتل « الاسرائيلي القبيـــح » مكانا بارزا في الصحافة الاسرائيلية . فقد ذكر الصحفي «يوسف تسورئيل» (معاريف ٧١/٦/١٦) : « ان الاسرائيلي القبيح موجود في كل مكان ، ولكنه يظهر بشكل خاص في القدس القديمة ومدن الضفة الغربية ، ففي هذه الاماكن يحل لنفسه التصرف بوقاحة تجاه العرب ومس شرفهم ، وفي بعـــض الاحيان الحاق الاذى بهم لانه يدرك مدى اضطرابهم وضعفهم تحت الحكم الاسرائيلي » . ويظهـــر « الاسرائيلي القبيح » في الضفة الغربية باشكال عدة فتارة تراه « متخفيا بلباس الجيش الاسرائيلي ليقوم بأعمال السرقة تحت غطاء اعمال التفتيش » كما ويظهر في مدن الضفة « على شكل رجل اعمال لخداع التجار المحليين » . ويـــورد الصحفـــي «تسورئيل» امثلة على اعمال «الاسرائيليالقبيح» في الضفة الغربية شاهدها بأم عينه بقوله : « في المجال المدني وفي الحياة اليومية لا يزال اليهود يتصرفون بغلظة تجاه العرب . قبل نصف عام دخل اب مع ولديه حانوت لعب للاطفال في القـــدس القديمة واختار الاب لعبتين وسأل عن الثمن ، قيل له : ٥٣٠ ليرة اسرائيلية ، وتظاهر المشتري بأنه لم يسمع ووضع خمس ليرات على الطاولة وخرج مع ولديه . لم أستطع ضبط اعصابي فسألت صاحب الحانوت هل اجريت له تخفيضا علـــى

السعر ؟ فرد سلبا ، لماذا لم تطلب الباقي ؟ اجاب : من الافضل ان لا اطلب ، انني لا اريد مناقشة وصراخا » . ويورد حادثة اخرى وقعت بالقرب من مسبح عين الباشا : « كنت جالسا في مقهى ... وبالقرب مني جلس خمسة من الشباب العرب تناولوا طعامهم دون أن يسيئوا الى اي واحد ، وفجأة انطلقت نحوهم فتـاة وصرخت بوجههم « عرب قذرون ». ولمتكتف بذلك، بل حركت ساعدها وقالت « انتظروا لحظة » . وانصرفت ثم عادت مع ثلاثة رجال مستعدين للمعركة : « اين هم هؤلاء الكلاب ابناء الكلاب » ذهل العرب الخمسة واندلع نقاش بين الطرفين ثم تقدم أحد اليهود الثلاثة وطلب من العرب هوياتهم . هنا لم استطع البقاء ساكتا ، فتقدمت نحو ذلك الرجل وسألته : بأي حق تطلب منه الهوية ؟ اجابني بغلظة : انت يهودي ؟ اجلس بهدوء لا تتدخل . ثم تدخل يهود وعرب حتى هدأت النفوس » .

لا تقتصر ظاهرة « الاسرائيلي القبيح » في الضفة الغربية على اليهودي العادي بل تشمل ايضا بعض الحكام العسكريين مثل المقدم « يهوشوع نامن » الحاكم العسكري لمدينة بيت لحم . فقد ارتأى هذا الحاكم ان خير طريقة لحل صعوبات تزويد معسكر للجيش الاسرائيلي بالقرب من المدينة بالماء ، هي جلب المسؤول عن توزيع الماء في بيت لحم المدعو « بشاره خرونة » مخفورا ومكبلا بالقيود الى مكتبه « بغرض ادخال الروعة في نفسه واجباره على تجديد تزويد المخيم العسكري بالماء » (معاريف ٧١/٧/٥) . لم يقدم بشارة خرونة شكوى ضد «الاسرائيلي القبيح» لتخوفهمنه. وسرت الفعلة المشينة بين اهالي المدينة الى ان بلغت اسماع وزير الدفاع موشيه ديان ، الذي أمر بنقل الحاكم العسكري لمدينة بيت لحم الى وظيفة اخرى ، لامتصاص نقمة السكان .

تعويضات القدس : اتخذت اسرائيل خطوة نحو تكريس ضم مدينة القدس اليها ، فقد طرح وزير العدل يعقوب شبيرا في اواخر شهر حزيران مسودة مشروع قانون امام الحكومة الاسرائيلية، ستدفع حكومة اسرائيل في حالة الموافقة عليه ، تعويضات على ممتلكات السكان العرب في القدس القديمة الموجودة داخل اسرائيل ، وتصل قيمة التعويضات الى مئة مليون دولار ستدفع على شكل سندات دين حكومية خلال مدة ٢٠ عاما ابتداء من ١٩٧٥ . واوضح وزير العدل ان «المقصود هم السكان العرب في القدس الذين أصبحوا مواطني دولة اسرائيل وحكومة اسرائيل هي حكومتهم » (دافار ٧١/٦/٣٠). وقد اتسمت ردود الفعل في الصحف الاسرائيلية بمباركة مسودة مشروع القانون امرين رئيسيين (١) حجمالتعويضات (٢) طريقة الدفع . فقد رأت ان حجم التعويضات ضئيل وطالبت بالاسراع في دفع التعويضات . وفيما يتعلق بالسكان العرب في القدس القديمة فقد كانت ردود الفعل تتسم بالمعارضة لانهم رأوا في مشروع القانون هذا خطوة نحو تكريس ضم المدينة الى اسرائيل كما وانه يناقض « حقهم في التعويض والعودة » ، ومن بين الشخصيات التي عارضته وزير الدفاع الاردني السابق انور نسيبه لان مشروع القانون « يعطي صفة قانونية لضم القدس القديمة » وقال « ان القدس اغلى من مئة مليون دولار » . ونقلت صحيفة دافار على لسان شخصية عربية من القدس قوله : « بدل ان تدفعوا لي ٨٠ جنيها استرلينيا مقابل دونم بيارة ، فانني على استعداد ان ادفع لكم ٨٠ جنيها لكي استعيد مرة اخرى ممتلكاتي » (دافار ٧١/٧/٦) .

عملية بيتح تكفا : تعتبر عملية بيتح تكفا من أبرز الاعمال الفدائية التي وقعت مؤخرا ، ففي الوقت الذي كان فيه النظام الاردني منهمكا في مخططاته لتصفية الوجود الفدائي في الاردن ، انطلقت مجموعة فدائية خاصة مزودة بصواريخ الكاتيوشا وتمكنت من الوصول الى منطقة مدينة بيتح تكفا في وسط اسرائيل ، واتخذت مكانا لها لاطلاق الصواريخ على المدينة . وفي حوالي الساعة العاشرة والنصف من ليلة ٧١/٧/٧ انطلقت الصواريخ واحدثت اضرارا في الممتلكات كما واسفرت عن مقتل اربعة اشخاص واصابة حوالي عشرين شخصا اخر بجراح .

ان قيمة عملية بيتح تكفا لا تكمن في الخسائر التي لحقت بالعدو فحسب ، بل ايضا في اظهار الساعد الطويل للثورة الفلسطينية الذي بوسعه ان يمتد الى أعماق العدو ، وفي الذهول النفسي الذي نجم عن هذه الضربة بين صفوف العدو ، والذي وصل عند البعض الى درجة الهستيريا . ويصف الشاويش « يعقوب تسدوق » من سلاح الجو الضربة المفاجئة بقوله : « في اللحظة الاولى اعتقدت ان طائرة عدوة توغلت داخل الاجواء الاسرائيلية والقت بقنابلها ... اصيبت امرأتي

بذهول ... اتصلت هاتفيا بالقاعدة الجوية التي اخدم بها واعلنت بانفعال شديد ان طائرة معادية استطاعت التوغل في الاجواء الاسرائيلية والقت بقنابلها هنا ، علي ، في بيتح تكفا » . اما رحاميم جلعادي من سكان بيتح تكفا فقد قال : « ... في تلك اللحظة سمع صوت انفجار آخر بالقرب منا... اصيب عدد بجراح ، عند ذاك اصبت بالهستيريا ومن ثم لم ار شيئا » (يديعوت احرونوت ٧/٨/ ٧١) . وبعد الحادث بحوالي ساعة قدم الى المدينة كل من وزير الدفاع موشيه ديان ورئيس هيئة الاركان حاييم بارليف ورئيس شعبة العمليات دافيد اليعازار . وهذه هي المرة الثانية التي تتعرض فيها مدينة بيتح تكفا لهجوم الفدائيين .

قطاع غزة : — اتسمت الفترة الاخيرة في قطاع غزة بتصاعد اعمال المقاومة الفلسطينية ، وفشل « السياسة الجديدة » التي كانت اسرائيل قد اتخذتها في مطلع شهر نيسان من هذا العام ، ففي هذه الفترة كانت معارك المواجهة في القطاع مستمرة في كل يوم وفي كل ساعة ، كما جاء على لسان « ايلي لنداو » المراسل العسكري لصحيفة معاريف ، كما وغدا قطاع غزة « الجبهة الوحيدة » التي تواجهها اسرائيل « في اعقاب وقف اطلاق النار في السويس ، والهدوء في الضفة وغروب حركة المقاومة في العالم العربي » .

يختلف الوضع في قطاع غزة عنه في سائر المناطق المحتلة الاخرى ، ففي القطاع ثمة طرفان متناقضان يتصارعان ، الطرف الاول يتمثل في المقاومة الفلسطينية ومن ورائها جماهير القطاع التي تناضل لدحر الاحتلال الاسرائيلي ، والطرف الاخر قوات الاحتلال التي تحاول تكريس احتلالها للقطاع ولو بشكل « رمزي » . وليس هنالك اطراف اخرى مثل « الزعامة التقليدية » او « الانظمة العربية » **فالقطاع ليس متاخما لاي نظام عربي، وبالتالي فان سياسة « الجسور المفتوحة » او سياسة « وقف اطلاق النار » بعيدة عنه بعد تلك الجسور وبعد وقف اطلاق النار !**

ويمكن تصوير الوضع في القطاع في الاونة الاخيرة بالشكل التالي : تواجد فدائي داخل المخيمات واحياء المدن ، وفي وسط بيارات البرتقال يعمل بشكل منظم وسري قادر على الحركة والتنقل والعمل ، معتمدا على الجماهير العريضة للقطاع، وتواجد اسرائيلي يتمثل في مكاتب الحكام العسكريين في مدن القطاع وفي الوحدات الاسرائيلية المتحركة والمتنقلة التي تقوم بين الحين والاخر بأعمال الدوريات في الشوارع الرئيسية للمدن والمخيمات . والشغل الشاغل لكل طرف الحد من تواجد الطرف الاخر وتصفيته . وقد استطاعت المقاومة الحد من التواجد المدني الاسرائيلي في القطاع ، بعكس ما هو عليه الوضع في بقية المناطق المحتلة ، كما وامرت ٢٦ سائقا عربيا من سائقي شركة «ايجد» بالتوقف عن العمل لافشال محاولات ربط قسم من اهالي القطاع بالاقتصاد الاسرائيلي ، فقدم هؤلاء استقالاتهم في النصف الثاني من شهر حزيران ، استجابة للامر ، وبذا تعطلت حركة السير تماما بين اسرائيل وقطاع غزة . وقام الطرف الثاني من جانبه بمحاولات لارغام مخاتير القطاع « بتنفيذ البند الاول من قانون المخاتير ، بالاعلام عن كل تعرض لامن المنطقة التي تقع ضمن دائرة مسؤوليته ، وبذل كل جهد لمنع خرق القانون والنظام » غير ان المخاتير رفضوا هذه المحاولات لادراكهم بأن المقاومة لا ترحم من يتعاون مع العدو . وقد عبر ديان عن سخطه لعدم تعاون المخاتير مع السلطات الاسرائيلية بقوله « ان مهمتهم ليست فقط تقديم الشكاوي عن معاملة الجنود السيئة للسكان » ! هذا مع العلم،ان مدينة غزة لا تزال بدون مجلس بلدية على اثر عزل السلطات الاسرائيلية لرئيس البلدية في مطلع هذا العام بحجة تعاونه مع الفدائيين ، كما وان قوات الشرطة المحلية اصبح لا اثر لها في المخيمات حيث امرت السلطات الاسرائيلية بتاريخ ٧١/١/٧ بنقلها الى المدن .

اتضح للسلطات الاسرائيلية ان « السياسة الجديدة » التي أعلن عنها في مطلع شهر نيسان على اثر استبدال الزعيم الثاني « مناحيم ابيرام » بالزعيم الثاني « يتسحاق نونداق » بهدف دق اسفين في العلاقة القائمة بين الجماهير والمقاومة قد فشلت . وقد اعترفت صحيفة هآرتس بذلك بقولها : « ان السلطات الاسرائيلية تتبع سياسة احداث اتصال مع سكان القطاع وخلق حياة مشتركة . مرت ثلاثة اشهر على اقامة التنظيم الجديد لجهاز الحكم العسكري في القطاع ، والسؤال هو هل ادى ذلك الى ردع الاعمال الارهابية ؟ الجواب على ذلك سلبا » . (هآرتس ٧١/٧/٢) .

يعتبر الالتحام بين المقاومة وجماهير القطاع من اهم الامور التي تسعى السلطات الاسرائيلية لتذويبه منذ اربعة اعوام ونيف ، ولكنها تكتشف دائما عند

بوادر التغيير في سياستها ان هذا الالتحام غير قابل للذوبان . تقول صحيفة هارتس ٧١/٧/١٤ « ليس هنالك شك اليوم ، بأن المخربين ينجحون بسبب تعاون السكان معهم ... وبسبب المشاعر القومية القائمة في القطاع ، اكثر منها في سائر المناطق المحتلة الاخرى ... فاذا ما قام رجل من حرس الحدود او جندي اسرائيلي بتفتيش عادي في لباس شخص مشبوه في الشارع ، فان النساء والاطفال والرجال يتجمعون حوله ويبدأون يصرخون معـا كالجوقة » . ويروي المراسل العسكري لصحيفة معاريف قصصا عن تعلق فئات الشعب بالمقاومة بنقله حديثا دار بين ضابط اسرائيلي وفتاة (١٦ عاما) كان يقود مجموعة تبحث عن مسلح اصطدموا به داخل المخيم : « الفتاة بتحد : ماذا تريدون ؟ الضابط : هل تؤيدين رجال الفتح ؟ الفتاة : نعم للغاية . الضابط : ابن المسلح ؟ الفتاة : ان احدا لم يستدعكم ، ماذا تريدون ؟ نفتش عـن مسلحين يؤذوننا ويؤذونكم . قالت الفتاة والغضب يتطاير من كل كلمة تتفوه بها : هذا ليس من شأنكم نحن نعالج الموضوع بأنفسنا » . ويذكر الصحفي الاسرائيلي ان المسلح قـد تخلص من بندقيتـه و« ابتلعته الارض » وان رجلا طاعنا في السن قد أخذ البندقية وخبأها تحت الفراش الذي يجلس عليه، وعندما قدم الجنود الى بيته بغرض التفتيش، كان جوابه مثل اجوبة كافة السكان « لم أر ولم اسمع » (ملحق معاريف ٧١/٧/٢) .

وتصف صحيفة هآرتس ما يحدث عادة في حال مرور الاسرائيليين داخل المخيمات : « مجموعات مـن الاولاد يسيرون خلفك يصرخون ويشتمون ، فتيات في سن الروضة يتراكضن ويشتمن ، حجارة تلقى من وراء الحيطان وعيون مليئة بالكراهية بمثابة حرس مرافق لك » . في هذا الجو تعمل المقاومة الفلسطينية داخل القطاع ، حيث تقوم يوميا بشن هجمات على قوات الاحتلال وفي مثل هذا الجو ترد قوات الاحتلال على هـذه الهجمات . وتتفاوت الاشتباكات بين غرس الالغام على الطرق ، والقاء التنابل اليدوية ونصب الكمائن والاشتباك المباشر بين الاطراف داخل الاحياء او وسط البيارات . وقد اعتادت جماهير القطاع الخروج بمسيرات حداد على شهداء المقاومة الذين يسقطون في المعارك ، وابدى الصحفيون الاسرائيليون استغرابهم مـن « قيام السكان بتزيين قبور المخربين » .

ازاء هذا الوضع الذي اصبحت فيه سيطرة المقاومة شبه تامة على القطاع ، والذي تسبب باحداث خسائر بين صفوف قوات الاحتلال طالب صحفي اسرائيلي لاول مرة ، **ازالة التواجد الاسرائيلي العسكري من القطاع.** فقد قال الصحفي الاسرائيلي ا. شفايتسر تحت عنوان ليس من الضروري الحفاظ على النظام في غزة « ... ان ذلك يطرح سؤالا ماذا نعمل من اجل الا يقتـل جنـود الجيش الاسرائيلي في المدينة او القطاع ؟ الجواب **ان لا يتواجدوا فيه** . واذا كان تواجدهم غير ممتنـع ـ على سبيل المثال الحفـاظ علـى مرور آمن على محاور المواصلات او علـى مكاتب الحكـم العسكري ـ فليتواجدوا هنـاك داخل مواقـع (المصفحة هي موقع متحرك) لا يمكن اصابتها بواسطة قنبلة يدوية او بصلية كلاشينكوف . بهذه الطريقة سيقل التصادم » (هآرتس ٧١/٧/١٤). ورد عليه الكثيرون بأن اقتراحه غـير عملي لان الفدائيين يمتلكون قذائف مضادة للدبابات وزادوا على ذلك « وان خرجنا من القطاع فمن يمنعهم من نصب صواريخ كاتيوشا وتوجيهها ضد مستوطناتنا؟» وفي غضون ذلك توصلت السلطات الاسرائيلية الى قرار باستبدال سياستها السابقة بسياسة قمع جديدة تتمثل في عدد من الخطوات من بينها منع خروج سكان المخيمات من مخيماتهم بدون هدف محدد ، واتبعت ذلك بأن عززت وحداتها العسكرية حول المخيمات حيث اخذت هذه الوحدات تسمح بالخروج فقط لاولئك الذين يذهبون الى العمل او المحتاجين الى المعالجة او الذين يقدمون اسبابا اخرى لمغادرتهم المكان . كما واتخذت خطوة اخرى تتمثل في طلب السلطات مـن اصحاب البيارات الواقعة على امتداد الطريـق الرئيسي « بخلع النباتات الكثيفة حول الاشجار وكذلك قص الاغصان المنخفضة للاشجار من اجل تمكين رؤية واضحة على عمق ٣٠ مترا داخل البيارات » . ومن الجدير بالذكر ان هذه الطريق قد شهدت اشتباكات خاطفة بين المقاومة وقوات الاحتلال اسفرت عن وقـوع خسائر كبيرة في الجانب الاسرائيلي ويستدل على ذلك من قول صحيفة هآرتس في ٧١/٧/٢٧ اثناء تحدثها عن استغلال الفدائيين للاشجار الكثيفة الممتدة على جانبي الطريق « وفي هذه الفترة القصيرة قتل وجرح اسرائيليون كثيرون **فقد وصلت تكاليف الجرحى فقط حوالي مليوني ليرةاسرائيلية»!**

لم تكتف السلطات الاسرائيلية بالتدابير الامنية التي تتخذها داخل القطاع ، بل اخذت تعزز من

هذه التدابير حول القطاع برمته خوفا من احتمال تصاعد ساعد المقاومة وامتداده الى المستوطنات الاسرائيلية فأقدمت على بناء سياج أمن على امتداد « الخط الاخضر » حول القطاع ومن المقرر ان يكون العمل به قد انتهى في شهر آب من هذا العام . هذا علاوة على انتهائها قبل مدة بسيطة من شق طريق امني طوله ٨٠ كم على امتداد الخط الاخضر، معد لاعمال الدورية لحماية المستوطنات الاسرائيلية من المقاومين العرب .

سياسة التهجير : من اخطر السياسات التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية تجاه القطاع سياسة التهجير ، التي بدأت تمارسها في اواخر شهر تموز من هذا العام . ومما يلفت النظر ان سياسة الحزم والشدة تجاه المقاومة في القطاع تأتي دائما في اعقاب ضرب النظام الاردني للمقاومة او مصاحبته له . ففي اعقاب مجزرة ايلول قامت السلطات الاسرائيلية بحملة كبيرة طيلة شهر يناير استهدفت تصفية الوجود الفدائي في القطاع ، الا ان النتيجة كانت على عكس ما ارادت ، وخلال حملة تموز الاردنية والتي استطاع النظام الاردني فيها تصفية الوجود الفدائي في الاردن ، اقدمت السلطات الاسرائيلية على اتباع سياسة كانت تخشى من الاقدام عليها في السابق ، سياسة التهجير . ومن الجدير بالذكر ان فكرة تهجير قسم كبير من سكان القطاع الى خارج القطاع فكرة قديمة ظهرت مع اشتداد حدة الصراع بين المقاومة وقوات الاحتلال، وعبرت عن نفسها في مشاريع عدة اشهرها « مشروع رعنان فايتس » الذي يستهدف توطين ٥٠ الفا من لاجئي غزة في منطقة العريش ، وقد اكد « فايتس » في مشروعه الذي يمتد على مئتي صفحة ان القضية الاساسية هي قضية اللاجئين وان مشروعه يأتي ليحل مشاكل العمل بشكل لا يخلد توطين اللاجئين في القطاع ولا داخل اسرائيل . غير ان الحكومة رفضت مشروعه قبل عامين. وهناك مشروع آخر تقوم به هيئة تعرف باسم « صندوق الامانة للتطوير العام وتوطين اللاجئين » وقد اقامت هذه الهيئة التي يدعمها وزير المواصلات شمعون بيرس ، حتى الان في قطاع غزة الف غرفة وهنالك الف اخرى في طور البناء بغرض التخفيف من الكثافة السكانية في المخيمات . ورافقت هذه المشاريع دعوة صريحة من الصحافة الاسرائيلية بتفريغ قسم كبير من سكان القطاع للحد من النشاط الفدائي « فلو ان الحكومة تخرج من مخيمات اللاجئين في القطاع ١٥٠ الفا من السكان وتوزعهم على مدن الضفة الغربية ، فلا شك بأنه سيطرأ انخفاض كبير على اعمال الارهاب والقتل. في الضفة الغربية هنالك امكنة سكن وعمل كافية. ان تخفيف الكثافة السكانية في القطاع يساعد ايضا على رفع مستوى السكان في مخيمات اللاجئين » (هآرتس ٧١/٧/١٤) .

وفي اواخر شهر تموز قدم وزير الدفاع خطة عرفت باسمه تجمع بين المشروعين السابقين ، تستهدف تخفيف الكثافة السكانية في المخيمات ، بنقل قسم من السكان (حوالي عشرة آلاف لاجيء) الى مبان سكنية داخل القطاع والعريش تكتمل خلال ثلاثة اعوام وتقدر تكاليفها بـ ٩٠ مليون ليرة اسرائيلية، كما وتعتمد على شق طرق أمنية داخل المخيمات . وقد بدأت السلطات الاسرائيلية بالفعل بتنفيذ هذه الخطة في اكبر مخيمين في القطاع ، حيث شرعت بشق الطرق الواسعة داخل الازقة وهدم البيوت المجاورة لتلك الشوارع ، واخذت تنقل العائلات التي اصبحت بدون مأوى الى منازل معدة لها في العريش ، وقد جرى ذلك في ظل احتياطات امن مشددة ووسط مظاهرات قادتها النساء ضد سياسة التهجير . وذكرت صحيفة دافار ان عددا كبيرا من العائلات التيتعرضتمنازلها للهدمقدفضلت الاختفاء عن اعين السلطات الاسرائيلية ، وترتيب امورها عند اقاربها على نقلها الى العريش . وذكرت ايضا على لسان احد سكان المخيمات : « اذا كانوا يريدون ان ينقلوننا من هنا فليسألوننا اين نريد ان ننتقل . انني مستعد ان انتقل الى بيتي في حمامة » (قرية في فلسطين المحتلة) وقال آخر : « انني مستعد ان انتقل من هنا ، ولكن الى يافا » (دافار ٧١/٧/٢٩) .

والسؤال هو هل تنجح السلطات الاسرائيلية في حملتها التي رافقت حملة تصفية النظام الاردني للوجود الفدائي في الضفة الشرقية ؟ ان ذلك لامر مستبعد لسبب بسيط : **التنظيم القوي والسرية التامة والمطلقة لعناصر المقاومة وقادتها في القطاع.**

ع٠ م٠

(٦) الاقتصاد الاسرائيلي في النصف الاول من العام ١٩٧١

كان من المفروض ان يكون النصف الاول من عام ١٩٧١ بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي بمثابة فرصة ذهبية لالتقاط انفاسه بعد توقف العمليات الحربية على الجبهات العربية خصوصا جبهة السويس وبعد تدني العمليات الفدائية خلال الفترة المشار اليها على اثر مجزرة ايلول الشهيرة في الاردن . وعلى الرغم من ان الحكومة الاسرائيلية كانت قد خصصت نسبة مرتفعة جدا من ميزانيتها لشؤون التسلح والجيش خلال السنة المالية ١٩٧٠ / ١٩٧١ و١٩٧١ / ٧٢ (السنة المالية تبدأ من اول نيسان من كل عام) فانه من المؤكد ان المنصرف فعلا على القطاع العسكري يقل بكثير عن المعتمد اصلا في الميزانية . ان المتتبع لما يجري في داخل الاقتصاد الاسرائيلي من خلال ما ينشر في الصحف اليومية والمجلات الاقتصادية الاسرائيلية ومن خلال استقراء المؤشرات الاحصائية الرئيسية ، خلال الفترة المشار اليها ، يمكن أن يستخرج الصورة التالية عن وضع الاقتصاد الاسرائيلي فيما يتعلق بطبيعة مشاكله والانجازات التي حققتها والاهداف التي يسعى لتحقيقها على اساس المعطيات الاقتصادية الجديدة .

١ ــ **الميزانية الاسرائيلية** : لا تزال الميزانية الاسرائيلية التي تصدر في شهر نيسان من كل عام تعتبر الوثيقة الرسمية لسياسة الحكومة وبالتالي تشكل الاداة والمؤشر الذي تعكس سير الاقتصاد الاسرائيلي خلال عام من الزمن . وقد فوجىء جميع المراقبين بزيادة كبيرة على مجمل ميزانية عام ١٩٧١ / ٧٢ بلغت حوالي ٣٠ ٪ عما كانت عليه في السنة المالية ١٩٧٠ / ٧١ . فقد بلغ مجموعها ١٣٢٣٨ مليون ليرة اسرائيلية بالمقارنة الى ٩٨٧٤ مليون ليرة اسرائيلية من العام المالي المنصرم . وفيما يلي مقارنة بين الابواب الرئيسية للميزانية للعامين الماليين ٧١/١٩٧٠ ، ١٩٧١ / ٧٢ .

ايرادات	٧١/١٩٧٠ ملايين الليرات	٧٢/١٩٧١ ملايين الليرات
عادية	٧٣٧٥	٩٩٢٨
محولة	١٩٢	٢٤٨
الصندوق الخاص	٢٣٠٧	٣٠٦٢
المجموع	٩٨٧٤	١٣٢٣٨

مصروفات	٧١/١٩٧٠ ملايين الليرات	٧٢/١٩٧١ ملايين الليرات
عادية	٧٣٧٥	٩٩٢٨
محولة	١٩٢	٢٤٨
ميزانية انمائية	١٣٦٨	١٩١٤
تسديد الديون	٩٣٩	١١٤٨
	٩٨٧٤	١٣٢٣٨

وعند تفحص باب النفقات الرئيسية اتضح ان قطاع الدفاع امتص حوالي ٥٥ ٪ من مجموع الميزانية الاعتيادية وحوالي ٤٠ ٪ من مجمل الميزانية العامة ، اي الميزانية الاعتيادية مضافا اليها الميزانية الانمائية . وهذه ظاهرة ملفتة للنظر اولا لانه قد مضى ما يقارب العام على وقف اطلاق النار وثانيا لان المصادر الحكومية كانت قد اكدت ان مخصصات الدفاع لن تزيد نسبيا عما كانت عليه في عام ١٩٧٠ / ٧١ . ورغم الصمت الذي تسدله السلطات الاسرائيلية حول طريقة صرف اعتمادات الدفاع فان المعلومات التي تتسرب من خلال المقالات الاقتصادية تشير الى ان اسرائيل تعمل على تقوية خط بارليف على جبهة قناة السويس وعلى صنع اجهزة الكترونية دقيقة استعدادا لاي مجابهة محتملة خلال هذا العام او العام القادم فيما اذا وصلت جهود الحل السلمي الى طريق مسدود . ونذكر في هذا الصدد ان الصناعات المرتبطة بالجهد العسكري قد أصبحت من أكثر القطاعات نشاطا في السنوات الاربع الاخيرة واصبحت جزءا اساسيا في تنشيط دورة الدخل في الاقتصاد الاسرائيلي سواء كان ذلك من خلال حجم السلع والخدمات المنتجة او حجم القوى العاملة التي توظفها هذه الصناعات . وتجمع الاوساط الاقتصادية في اسرائيل على ان جزءا من الزيادة يعود الى ارتفاع الاجور بعد فشل سياسة الحكومة في تجميد

مستوى الاجور أكثر من ثلاثة أعوام. فمثلا خصصت معظم الزيادة في اعتمادات التعليم الى زيادة اجور المعلمين الذين كانوا قد هددوا باضراب شامل اذا لم تزد اجورهم . كما يلاحظ ان الحكومة خصصت مبلغ (١١٥) مليون ليرة اسرائيلية لتشجيع الصادرات الصناعية عن طريق اعطاء منح تصدير الى تلك الصناعات التي تملك ميزات تصديرية الى الاسواق العالمية . وواضح ان هدف الحكومة من اعتماد مثل هذا المبلغ الكبير هو تجنب اللجوء الى تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية . فقد اصبحت الحكومة الاسرائيلية على اقتناع تام بأن تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية لا يوفر الحلول المرجوة من زيادة حجم الصادرات وتقليص حجم الواردات سوى في المدى القصير اذ سرعان ما تعود الاسعار ومستوى الاجور الى الارتفاع بحيث تجهض اية مكاسب تحققها مثل هذه العملية . ومن ناحية اخرى قررت الحكومة زيادة اعتمادات الميزانية الانمائية بـ ٥٥٠ مليون ليرة علما بأنها سبق وان خفضت هذه الميزانية في السنة المالية ١٩٧٠ / ٧١ بمبلغ (٢٠٠) مليون ليرة . اما جانب الايرادات فان هنالك زيادة كبيرة متوقعة من العائدات الجمركية نتيجة لرفع التعرفة الجمركية بمقدار ٢٠٪ على كافة السلع المستوردة. اما الايرادات المتوقعة من ضريبة الدخل فانها تشير الى ارتفاع ملحوظ رغم بقاء معدلات الضريبة على حالها . وتعزى الزيادة الى ازدياد في مستوى النشاط الاقتصادي وارتفاع الدخول وما يتبع ذلك من زيادة في حصيلة ضرائب الدخل .

ويقدر العجز في الميزانية العادية بحوالي ٣٠ ٪ أي ان المصروفات الملحوظة تفوق الايرادات المتوقعة بالنسبة المشار اليها . وستقوم الحكومة بطرح سندات قروض داخلية تبلغ قيمتها ٢٣٤٣ مليون ليرة والحصول على قرض من البنك المركزي قدره ٦٥٠ مليون ليرة اسرائيلية . واذا كان التمويل عن طريق الاقتراض من الجمهور هو اقل الوسائل ارتباطا بظاهرة التضخم المالي فان الاقتراض من البنك المركزي يساوي نظريا من حيث ذيوله الاقتصادية عملية طبع نقود جديدة .

٢ — **الوضع النقدي والتضخم المالي** : من الظواهر الاقتصادية الفريدة في الاقتصاد الاسرائيلي ان مقياس اسعار السلع الاستهلاكية لم يرتفع خلال الشهرين الاولين من عام ١٩٧١ بأكثر من ½ نقطة، ومع ذلك فان كافة المؤشرات النقدية تشير الى امكانية حدوث ارتفاع كبير في مستوى الاسعار العام . فهنالك بوادر لخلل كبير بين نسبة الارصدة النقدية المتداولة وحجم النشاط الاقتصادي. وعندما تزداد كمية وسائل الدفع (اي النقد المتداول + ودائع الطلب) بنسبة تفوق الزيادة في حجم الناتج الوطني فان مستوى الاسعار يبدأ في الارتفاع خصوصا اذا كان الاقتصاد في حالة « عمالة كاملة » كما هي الحال في اسرائيل الان .

وتقدر مجلة جويش ابزرفر الصادرة بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩٧١ حجم السيولة الزائدة بحوالي بليون ليرة اسرائيلية اي ١٥٪ من مجموع كمية وسائل الدفع . وعندما تكون عوامل الانتاج في حالة تعبئة كاملة ، فان الزيادة في حجم كمية وسائل الدفع تؤدي الى زيادة اكبر في مستوى الاسعار منها في زيادة الانتاج خصوصا اذا كان جزءا من هذا الاخير يدفن في الارض على شكل استحكامات عسكرية وغيره من اوجه النشاط العسكري التي لا تزيد في حجم السلع المتوافرة في الاسواق .

ويمكن رسم العوامل الضاغطة نحو ارتفاع كبير في مستوى الاسعار والاجور على النحو التالي : أ — ارتفاع كبير في مستوى الاستهلاك الشخصي وما يتبع ذلك من زيادة كبيرة في الطلب على السلع الاستهلاكية اجمالا . ب — ارتفاع في مستوى نفقات الانتاج وما قد يتبع ذلك من ارتفاع في اسعار السلع المباعة للمستهلك . ج — عدم تقيد العمال بالاتفاقية التي تمت بين الحكومة والهستدروت وارباب العمل والهادفة الى ربط الاجور بالانتاجية الحدية السائدة في قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي.

ازاء هذا الوضع فان هنالك بديلين امام الاقتصاد الاسرائيلي : اما السماح للاسعار بأن تأخذ مداها الطبيعي في الارتفاع عملا بميكانيكية العرض والطلب وما يتبع ذلك من ضرر في قدرة اسرائيل على التصدير الصناعي وتدهور في وضع ميزان المدفوعات ، او اتخاذ سلسلة من الاجراءات التي تهدف الى ضغط النفقات العامة وخصوصا نفقات الدفاع والتسلح . ولا تستطيع اسرائيل سياسيا ان تلجأ الى مزيد من زيادة الضرائب بهدف امتصاص السيولة الزائدة من ايدي الجمهور نظرا لتعهدها لكل من الهستدروت وارباب العمل بعدم الاقدام على هذه الخطوة . اما تخفيض حجم نفقات الدفاع فيبدو ان الحكومة الاسرائيلية لا تريد ان تقدم على مثل هذه الخطوة قبل الحصول على نوع من التسوية السلمية مع الدول العربية المواجهة

لها . وجاءت معظم الزيادة في الاسعار القياسية لنفقات المعيشة بين شهري آب واكتوبر من عام ١٩٧٠ حيث ارتفع المؤشر بنسبة ٦٫٧٪ . ان ظاهرة التضخم الحالي اصبحت ملازمة للاقتصاد الاسرائيلي منذ نشوئه حتى الان ومع ذلك فان هذه المشكلة لم تكن في يوم من الايام مستعصية الحل ولم تبلغ الحد الذي وصلته مثلا بعض دول امريكا اللاتينية . فلا زالت الزيادة في مستوى الاسعار سنويا أقل من الزيادة في مستوى الانتاج بحيث كان هنالك دوما زيادة حقيقية في الانتاج في كل سنة من السنوات العشرين الاخيرة .

٣ ــ **الزراعة** : تتوقع اوساط مجلس التخطيط الاسرائيلي بأن لا يزيد الانتاج الزراعي عن ٥٪ سنويا في الاعوام الخمسة القادمة نظرا لعدم توفر مياه اضافية للري بكميات وافرة . وعلى هذا الاساس فلن تزيد الاراضي المروية عن ٢٫٥ ٪ سنويا في خمس السنوات القادمة . وحيث ان قطاع الزراعة يعاني من نقص مستمر في اليد العاملة ، ونظرا لان اجتذاب المزيد من العمال العرب من قطاع غزه والضفة الغربية لم يعد سهلا وممكنا كما كان في السابق ، فقد بدأت السياسة الزراعية في اسرائيل تتجه نحو تخفيض نسبة اليد العاملة الى مجموع عوامل الانتاج وبالتالي زيادة نسبة الالات والماكينات الزراعية . وهذا يفسر تقديرات الحكومة بأن مجموع القوى العاملة في القطاع الزراعي سينخفض بحوالي ٥٠٠٠ عامل في عام ١٩٧٥ بحيث تصبح نسبة اليد العاملة في القطاع الزراعي الى مجمل اليد العاملة في الاقتصاد الاسرائيلي في حدود ٨٪ فقط . ومن المنتظر ان تؤدي هذه الظاهرة الى تردي الاوضاع الاجتماعية في «الكيبوتس» ــ اي المزارع الجماعية و« الموشاف » كما قد تنعكس على البنية السياسية للاحزاب الاسرائيلية . وقد تقرر زيادة المعونة التي تقدمها الحكومة الى المزارعين عن طريق ضمان حد أدنى لاسعار بعض السلع الزراعية مثل الخضراوات واللحوم والدواجن بحيث تصل الى حدود ١١٠ ملايين ليرة اسرائيلية خلال العام ١٩٧١ .

ويعتبر القطاع الزراعي في اسرائيل من اكثر القطاعات تقدما وتطورا . وقد استطاع استيعاب احدث الوسائل التكنولوجية التي تهدف الى زيادة الانتاج . وعلى هذا الاساس يعتبر من اكثر القطاعات كفاءة . ومع ذلك فان السياسة الاقتصادية الراهنة تهدف الى تخفيف حجم التثميرات في هذا القطاع وتكثيفها في قطاع الصناعة التصديرية . ويمكن التأكيد الان بأن ايجاد نوع من التوازن المعقول بين الصادرات والواردات هو هدف السياسة الاقتصادية الرئيسي الان . ولتحقيق هذا الهدف يجب زيادة الصادرات بنسبة متزايدة في حين يجب ان تتزايد الواردات بنسبة متناقصة .

٤ ــ **قطاع الصناعة** : لا تزال السياسة الاقتصادية في اسرائيل تراهن على قطاع الصناعة على انه اهم القطاعات في الاقتصاد الاسرائيلي واكثرها ديناميكية وبالتالي تخصه بمختلف وسائل التشجيع والمساعدة . ومن الاجراءات التي تهدف الى تشجيع الصناعات على مختلف انواعها ما قررته مؤخرا الحكومة الاسرائيلية من ان اية صناعة تستطيع الحصول على قروض حكومية لتوسيع وتحديث عملياتها بحيث تصل الى ٥٠٪ من رأسمالها شريطة ان تكون هذه الصناعة ناجحة من الوجهة الاقتصادية وان تقدم الضمانات الضرورية . وخلال ثلاثة الاعوام الاخيرة بدأت الحكومة تولي اهتماما خاصا للصناعات التي تزود القطاع العسكري بما يحتاجه من سلع وخدمات بالاضافة الى الصناعات التي تنتج سلعا مماثلة للسلع المستوردة . ولا غرابة في هذا الموضوع اذ ان قطاع الدفاع والتسلح ، كما ذكرنا آنفا ، يمتص قسما كبيرا من موارد الميزانية كما انه من ناحية اخرى يوظف قسما كبيرا من اليد العاملة . وبناء على ذلك فان تشجيع صناعة الاسلحة والاجهزة الاليكترونية يزيد من دورة الدخل في الاقتصاد الاسرائيلي ويخفض من التكلفة الحدية لانتاج عدد كبير وواسع من السلع الصناعية .

ويمكن مقارنة وضع الصناعات الحربية في اسرائيل نسبيا بوضعها في الولايات المتحدة حيث أصبحت من أهم العوامل المؤثرة في مستوى النشاط الاقتصادي . واذا نجحت المحاولات لتمرير الحل السلمي في المنطقة فان احد المشاكل التي ستواجه الاقتصاد الاسرائيلي آنذاك هي كيفية اعادة تحويل الموارد الاقتصادية من الصناعات الحربية نحو الصناعات الاستهلاكية والانتاجية دون احداث نوع من الركود الاقتصادي الذي قد يتمثل في زيادة مستوى البطالة وانخفاض مستوى الدخل . ولا نستطيع الزعم في هذا الصدد بأن اقتصاديات البلدان العربية قد تواجه مثل هذه المشكلة لسبب

بسيط هو ان ليس بين البلدان العربية على الاطلاق من عبأ موارده لخدمة المجهود الحربي مثل اسرائيل . ولعل أقرب البلدان العربية الى هذا الوضع هي الجمهورية العربية المتحدة حيث حولت جزءا لا يستهان به من مواردها نحو المجهود الحربي .

٥ ــ الاراضي المحتلة : تدعي المصادر الاسرائيلية بأن الناتج الوطني في الاراضي العربية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) قد ازداد بنسبة ١٢٪ في عام ١٩٧٠ عما كان عليه في عام ١٩٦٩ نتيجة لارتفاع نسبة العمال العرب الذين يعملون في قطاعي البناء والزراعة ، وللتوسع في تصدير الحمضيات الى الاسواق العربية المجاورة واخيرا نتيجة لازدياد نفقات السلطة العسكرية في الاراضي العربية . وتدعي كذلك السلطات الاسرائيلية بأن الزيادة النسبية في الناتج الوطني كانت في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية بسبب تقلص النشاط في قطاع البناء في الضفة الغربية من ناحية وزيادة انتاج الحمضيات في غزة من ناحية اخرى وارتفاع مستوى العمالة بين سكان القطاع . وتحاول السلطات الاسرائيلية اغراء العمال العرب القادمين من قطاع غزة على البقاء في اعمالهم عن طريق منحهم نوعا من الضمانات الاجتماعية ، كما اعلن ذلك وزير العمل يوسف الموجي . والجدير بالذكر ان وزارة العمل بدأت تقتطع من رواتب العمال العرب نسبة مئوية معينة مساوية لما يدفعه رب العمل وايداعها في صناديق ضمان محددة لهذا الغرض . وتهدف السلطات الاسرائيلية من هذا الاجراء الى خلق نوع من التوازن بين اجور العمال الاسرائيليين واجور العمال العرب حتى لا يتضرر العمال الاسرائيليون من اتساع الثغرة في مستوى الاجور مما قد يشجع ارباب العمل في اسرائيل على تشغيل المزيد من اليد العاملة العربية والاستغناء عن عدد من العمال الاسرائيليين . ولا تزال السياسة الاقتصادية الاسرائيلية تجاه الاراضي المحتلة تعتمد على أساس الاستفادة القصوى من اقتصاديات هذه الاراضي دون اعطائها شيئا يذكر بالمقابل بدليل انها أقامت حاجزا مانعا في وجه السلع العربية داخل اسواق اسرائيل حتى لا تهبط مستويات اسعار السلع الاسرائيلية المماثلة . كما انها وجدت في القوى العاملة العربيةمصدرا لاجتذاب ما تحتاجهمن عمالفي قطاعي الزراعة والبناء بأجور منخفضة نسبيا اذا قورنت بمستويات الاجور في اسرائيل . وفي نفس الوقت اقامت حواجز مؤسسية لمنع حرية انتقال اليد العاملة .

٦ــ قطاع التجارةالخارجية: تشير احصائيات التجارة الخارجية لعام ١٩٧٠ والتي ظهرت في شباط في عام ١٩٧١ أن مجمل الصادرات بلغت ٧٨١ مليون دولار بالمقارنة الى مبلغ ٧٣١ مليون دولار في عام ١٩٦٩ اي بزيادة قدرها ٧٪ . ويلاحظ ان الصادرات الصناعية ، باستثناء الماس ، ارتفعت بنسبة ١٤٪ خلال عام من الزمن نتيجة للدعم المالي المتواصل من الحكومة . وتقول مصادر وزارة التجارة والصناعة بأنه لكي تستطيع اسرائيل سد العجز الحاصل في ميزان المدفوعات فان على الصادرات ان ترتفع في خمس السنوات القادمة بنسبة ١٤٪ مقابل زيادة الواردات بنسبة لا تزيد عن ٧٪ خلال نفس الفترة ، وهذا يعني تكثيف حجم التثميرات الموجهة صوب قطاع الصناعة وعلى الاخص تلك الصناعات التي تستطيع التنافس مع مثيلاتها في الاسواق العالمية . وهنالك شرط آخر لا بد من تحقيقه وهو أن ترتفع الانتاجية الحدية بنسبة ٤٪ سنويا بينما يجب ان لا تتعدى الزيادة في طلب المستهلك عن ٢٪ . ولا حاجة للقول بأن الامل ضئيل جدا في امكانية توفر مثل هذه الشروط دفعة واحدة لاسباب تتصل بتركيب الاقتصاد الاسرائيلي وبحوافز الانتاج والاستهلاك والاساليب التي تتقرر فيها الاجور بالاضافة الى الوضع السياسي في المنطقة اجمالا .

ولا تزال العقبة الاساسية في وجه تحقيق توازن افضل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات اصرار اسرائيل على تحقيق أهدافها الاقتصادية دفعة واحدة دون التنازل عن اي منها او حتى مجرد التفكير بجدول للاولويات الاقتصادية . والواقع ان اسرائيل تفكر دوما في مواردها المتاحة اكثر مما تفكر في ناتجها الوطني خصوصا وانها قد اثبتت قدرتها دوما على ايجاد مصادر التمويل من خارج الاقتصاد الاسرائيلي في مختلف الظروف والازمات. وبعبارة أدق فان اسرائيل يهمها معدل نموها الاقتصادي اكثر مما يهمها تحقيق ما يطلق عليه البعض تعبير « الاستقلال الاقتصادي » . وقدرتها الدائمة والمستمرة على ايجاد مصادر تمويل خارجية لتحقيق اهدافها الاقتصادية المرسومة حتى في وقت تشكل فيه النفقات العسكرية حوالي ٢٥٪ من مجمل الناتج الوطني يعني ان مشكلة العجز المزمن

في الميزان التجاري ليست بتلك المشكلة المستعصية الحل ، كما انها لم تؤد حتى الان الى أية ذيول اقتصادية ذات شأن .

وقد سبق ان شرحنا في دراسة مستقلة عن « تجارة اسرائيل الخارجية » ان موضوع الاكتفاء الذاتي ليس ذا اهمية كبيرة فهو مرتبط الى حد بعيد بمعدل النمو الاقتصادي الذي تهدف اسرائيل الى تحقيقه. لذلك فهي قادرة على تحقيق ذلك اذا قبلت بتخفيض معدل نموها الاقتصادي علما بأنه من الصعب علميا تحديد الاكتفاء الذاتي اقتصاديا واعطاؤه مدلولا اختباريا .

ومن التطورات الحديثة التي تسترعي الانتباه ان اسرائيل بدأت في تصدير مختلف أنواع الاسلحة الخفيفة والذخيرة الى الخارج . فقد وصلت الى ٧٠ مليون دولار في عام ١٩٧٠ ومن المنتظر ان تصل الى ثلاثة اضعاف في فترة زمنية لا تتعدى خمس السنوات كما أكد ذلك مدير عام وزارة الدفاع . ومن أجل تحقيق هذا الهدف رصدت الحكومة ١٦٪ زيادة في ميزانيتها لتطوير الاسلحة الاسرائيلية وتحسين نوعيتها .

ملاحظات متفرقة

١ — من الدراسات التي أثارت ضجة في الاوساط الاقتصادية الاسرائيلية تلك التي أصدرتها دائرة التخطيط في معهد التأمين الوطني حول توزيع شرائح الدخل في اسرائيل بين مختلف طبقات الجمهور . فقد جاء في خلاصة الدراسة المشار اليها أن نمط توزيع الدخل في اسرائيل لا يختلف عن ذلك السائد في الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وباقي الدول الصناعية . وقد جاء في الدراسة المذكورة أنه اذا تحدد الخط الفاصل بين الفئات الفقيرة وغير الفقيرة على أساس انه ذلك المرادف الى نصف متوسط دخل الفرد الواحد ، فان ٢١٪ من سكان اسرائيل يمكن تصنيفهم على أنهم في خانة الفقراء . وهذه النتائج تناقض تماما ما كانت تشير اليه مصادر الحكومة الاسرائيلية دوما من ان ارتفاع مستوى الضرائب وازدياد حجم الخدمات العامة قد أذاب كثيرا من الفروقات في الدخل الوطني . وقد اعتمدت الدراسة المذكورة على عينة عشوائية مؤلفة من ٦١٤،٠٠٠ عائلة موزعة في قطاعات واماكن مختلفة. ولا تزال الدراسة موضع أخذ ورد ، لانها تناهض كثيرا من المعطيات والبديهيات الاقتصادية في اسرائيل .

٢ — حصلت اسرائيل على قرض من البنك الدولي للانشاء والتعمير قدره ٣٠ مليون دولار لتوسيع شبكة المواصلات فيها ، ويلاحظ في هذا الصدد أن اسرائيل قلما تجد أي صعوبة في الحصول على ما تحتاجه من قروض من المؤسسات الدولية كما ان الفترة الزمنية التي يستغرقها تقديم الطلب والحصول على القرض المطلوب قصيرة نسبيا اذا ما قورنت بطلبات مماثلة لدول أخرى .

٣ — بلغت ميزانية الوكالة اليهودية للسنة المالية ١٩٧١/٧٢ مبلغ ٦٢٥ مليون دولار، وتقدر الايرادات بحوالي ٦٠٠ مليون دولار وهي أضخم ميزانية في تاريخ الوكالة حتى الان . وقد طاف مندوبو الوكالة في ثلاث وستين مدينة وبلدة في الولايات المتحدة حيث تم الاتفاق على المبالغ التي ستجبى من كل مدينة وبلدة خلال العام المالي المذكور . اما النفقات فسيخصص معظمها لاستقدام مزيد من المهاجرين وتوطينهم في المستعمرات الزراعية .

٤ — ارتفعت ديون اسرائيل الخارجية بما قيمته ٦٦ مليون دولار بحيث وصل المجموع الكلي الى ١٦٧٠ مليون دولار منها ٥٠٥ ملايين دولار لكل من البنك الدولي للانشاء والتعمير ، وبنك الاستيراد والتصدير وصندوق النقد الدولي . وقد استطاعت الحكومة ان تعقد قرضا مع حكومة المانيا الغربية في حدود ٣٠٠ مليون دولار . وبالطبع لا علاقة بين هذا القرض وبين اتفاقية التعويضات الالمانية الى اسرائيل .

٥ — من المنتظر ان تصل طاقة انبوب النفط بين ايلات وعسقلان على شاطىء البحر الابيض المتوسط الى ٢٥ مليون طن في العام وهي تساوي الطاقة القصوى لانبوب « التابلاين » الذي يمتد من السعودية الى صيدا . وعلى هذا الاساس يمكن القول ان اسرائيل تستطيع هذا العام منافسة « التابلاين » في التصدير للاسواق العالمية خصوصا وان ايران قد تضاعف من حجم صادراتها عبر ايلات .

الدكتور يوسف شبل

مراجعات

Kennett Love, **Suez, The Twice Fought War**
(N.Y. Mc Graw-Hill, 1969).
Winston Burdett, **Encounter with the Middle East**
(N.Y. Atheneum, 1969).

ان هذين الكتابين اللذين كتبهما مراسلان اجنبيان اميركيان معبران جدا ولكن كلا منهما بطريقة مختلفة عن الاخر . يسرد لنا كينيت لوف كل ما هو معروف عن العدوان الثلاثي على مصر في ١٩٥٦ وامـــا ونستون بيرديت فيخبرنا الكثير في كتابه حول عدوان ١٩٦٧ عن مواقفه الاساسية تجاه العرب ، الامر الذي له اهمية كبيرة نظرا الى ان كثيرا مـــن الغربيين يشاطرونه هذه الاراء .

وكتاب لوف انجاز هائل ، يقع في ٧٠٠ صفحـــة ، واستغرقت كتابته خمس سنوات تطلبت القيــام بجولات بلغت نحو ٥٠ الف ميل . والمؤلف ربمـــا يكون اول باحث ، وربما الوحيد ، الذي يسمـــح له بالاطلاع على المحفوظات الرسميـــة المصريـــة والاسرائيلية ، وكذلك فان عددا من كبار المسؤولين الاميركيين ، بمن في ذلك الرئيس السابق دوايت ايزنهاور تحدثوا اليه بصراحة ، كما فعل عدد من الزعماء الفرنسيين . والطرف الاساسي في العدوان الذي رفض التعاون معه هو لورد افون (انطوني ايدن سابقا) . ولا يدري المرء كيف يمكنه انتقاد لوف سوى على بعض النقاط التفصيلية الصغيرة، وليس الامر هو ان عملا تاما ومحددا حول حدث تاريخي ، يظهر بعد ١٥ سنة من ذلك الحدث ، خاصة عندما تكون الحقيقة عنه في البداية محظورة وراء ستار من السرية والخداع . ومع ان لوف يسير في طريق خطا عليها قبله الكثيرون الا انه يقدم لقرائه معلومات جديدة حول عدد من الحوادث الهامة . وهكذا ، بالنسبـــة لصفقة الاسلحـــة السوفياتية — المصرية يقدم لوف وصفا وثائقيا تفصيليا عن كيفية توجه الرئيس عبدالناصر الى السوفيات فقط بعد محاولات عدة للحصول على الاسلحة من الولايات المتحدة، ولكن ادارة ايزنهاور لم يكن لديها منذ البداية اية نية في بيعه الاسلحة ، ولهذا السبب تقدمت بشروط كانت تدري مسبقا انه لن يوافق عليها . ويوضح ايضا ان عدم الرغبة هذه كان خشية من رد الفعل الاميركي الصهيوني والاسرائيلي ، اي ، كما يقول لوف ، الصهيونيون هم الذين فرضوا حق النقض (الفيتو) في ١٩٥٤ على بيع الاسلحة الاميركيـــة لمصر ، وكمعلومات تاريخية عرضية ذات اهمية يكشف لوف ان الرئيس عبد الناصر نفسه كان اول من باحث السوفيات بالنسبة لقضية الاسلحة ، وكان ذلك في جو غير ملائم اثناء حفلة استقبال ديبلوماسية في السفارة السودانية في القاهرة . ثم يشير لوف بكل مرارة كيف ان « نيويورك تايمز » الصحيفة التي كان يعمل مراسلا لها ، رفضت نشر خبـــر ارسله لها يفيد بأن الرئيس عبدالناصر اقترح تحويل الخطوط الفاصلة حول قطاع غزة الى مناطق مجردة من السلاح في ١٩٥٥ . وبدلا مـــن ذلك نشرت الصحيفة صورة مشوهة لهذا الخبر وزعته وكالات الانباء يقول بأن الرئيس يهدد بالحرب ! ان هذا لدليل مباشر علـــى تحيز الصحيفة الاميركية الاولى ضد العرب . وحول سحب العرض الاميركي لتمويل سد اسوان العالي يورد لوف مجموعة كبيرة من المعلومات الجديدة التي تثبت ان هذا العرض ايضا ، لاسباب تتعلق بالسياسة الاميركية الداخلية ، لم ينظر اليه جديا من قبل ايزنهاور ودالس . اضف الى ذلك ان صغار المسؤولين في وزارة الخارجية الاميركية احتفظوا بالفكرة لبعض الوقت ليروا ما اذا كان بالامكان استخدامهـــا كوسيلة للضغط على مصر لعقد سلام مع اسرائيل.

ولما فشلوا في ذلك ، لفقوا عـددا من الاعـذار السياسية والاقتصادية لسحب العرض ، ويثبت لوف بكل دقة مدى تلفيق هذه الاعذار . والنتيجة التي يخلص اليها في هذا الصدد هي ان «السيطرة كانت لملوك القطن وللصهيونيين » . اما بالنسبة للاساس الاخلاقي الذي يبني عليه لوف كتابه هو انه يمكن ان تكون مصر في ١٩٥٦ قد ارتكبت بعض الاخطاء ، ولكن موقفها كان صحيحا في اساسه ، في حين ، من الجهة الاخرى ، كان الاميركيون منذ البداية ، ومـن ثم البريطانيون والفرنسيـون والاسرائيليون خلال ذلك كله ، معتدين ومراوغين، وموقفهم خاطىء من اساسه . وقد سحب هذا الاساس الاخلاقي نفسه في ١٩٦٧ .

لكن ونستون بيرديت ، الذي يعالج عدوان ١٩٦٧ يصل الى نتيجة عكس ذلك تماما . فبالنسبة له ، كل ما تقوم به اسرائيل تبرره ، ما يدعوه ، « دراما عودة اليهود الى فلسطين » ، وعدم قدرة اي شخص على ادراك اهمية هذه الدراما سببه « العزلة الثقافية » وهو « الفشل الثقافي » .

وقبل ان نحاسب بيرديت على كلماته ونحاول ان نسبر غور دوافعه نود ان نلاحظ بأنه هو ايضا يقدم معلومات جديدة حول سلسـلة الحوادث الغامضة التي ادت الى عدوان حزيران ١٩٦٧ . فهو يورد كثيرا من التفاصيل بشكل خاص عن طلب مصر الى الجنرال ريكي بسحب قوات الطوارىء الدولية ، ويصل بعد ذلك الى نتيجة هـي ان الرئيس عبدالناصر كان يريد من ذلك ايضا سحب الحامية الاساسية المرابطة على شرم الشيخ . وهنا تنساب منه ملاحظة هامة حول مدى التواطؤ الاميركي مع اسرائيل عند بدء القتال : « وعلى كل حال ، كان الاميركيون ، في اول ايام القتـال يشعرون بأنهم جنوا فائدة لا تقدر ، وذلك عندما كانت اجهزة استخباراتهم ، التـي كانت تسبق السوفيات بعدة ساعات ، بتقارير فورية تقريبا عن سير المعارك الذي كان يتم وفقا لتقديرات رئاسة الاركان المشتركة » . وهذا ، على الاقل، يؤكد ، بأن الاميركيين لم يكن لهم عذر ، كما عبر عن ذلك دين راسك ، فيما بعد ، في عدم معرفة من وجه الضربة الاولى .

وباستثناء نتف المعلومات المختلفة هنا وهناك ، فان كتاب بيرديت في الاساس يمكن ان يضاف الى القائمة التي لا تنتهي عن عدوان حزيران ١٩٦٧ والتي تحاول ان تثبت ان اسرائيل كانت على حق، والعرب على خطأ . ويختلف هذا الكتاب عن غيره في ان المؤلف يكشف منذ البداية عن دوافعه وانحيازه قبل ان يغوص في سرد القصة التي لا تمثل الا جانبا واحدا من الحقيقة . وفي مقدمة حول الخلفية العربية يحلـل بيرديت الشخصية العربية ، وفي بضع صفحات من ٤٣ — ٤٦ يعطي لهذه الشخصية صفات مثل : سوء الظن ، كره الاجانب ، خداع النفس ، الغرور ، الامتعاض ، الحقد ، مركب نقص ، عـدم القدرة على فهم الحقائق ، وهلم جرا .

وبالمقابل ، لا توجد مثل هذه الصفـات لـدى الاسرائيليين . ولما كانت هذه هي نزعات بيرديت الاساسية ، فان تقييمه السياسي للعرب باطل من اساسه . وما نحن بصدده هو نوع من « العزلة الثقافية » و« الفشل الثقافي » كما يقول بيرديت نفسه . فلا يستطيع بيرديت ان يفهم العرب على اي صعيد لانه قلبيا لا يريد ذلك لان العرب هم « الاخرون » ، و« هم » في حين انه بالنسبة لشخص متعصب لاوروبة مثله، اليهود والاسرائيليين هم « نحن » . ولا تخلو كتب الصهيونيين غير اليهود من هذا التحامل « نحن » و« هم » ، ولكن قليلين يعلنونها بالصراحة التي يتحدث بها بيرديت. ويجب التركيز عليها اكثر مما هي في الدعاية العربية الموجهة الى الغرب، وحتى لو نجح العرب في اقناع الغربيين بصدق وجهات نظرهم التاريخية والاقتصادية والسياسية ضد الصهيونية والدولة اليهودية ، تبقى هذه العاطفة الغربية العميقة تجاه اسرائيل الى الابد قائمة على الشعور بأن شعبها هو « نحن » في حين ان العرب « هم » . ومن التهذيب ان نسمي ذلك « موقفا ثقافيا » اذ أنه موقف عنصري في الاساس . وانه لامر صعب جدا اجتثاث الشعور العنصري ، لذلك يمكن القول ان هناك يأسا من الغرب في ان يتخذ موقفـا منصفا ومعقولا تجاه المسألة الفلسطينية ، ولكن يوجد لدينا مثل كينيت لوف الذي تتبع الحقائق ، ولما توصل اليها ، لم يدع اي نوع من التحامل يمنعه من قبولها واعادة سردها . لذلك لا ينتصر التحامل دائما ، ولكن لكتاب بيرديت اهمية على الاقل في انه يرينا اهمية التحامل العنصري — الثقافي ضمن اطار النزاع العربي — الاسرائيلي . وفي هذا الاطار لا بد من القيام بمزيد من الجهد التحليلي لفهم اسباب وتأثير ونتائج ظهور اعراض الـ « نحن » والـ « هم » .

جودفري جانسن

Herbert Mason (Editor), **Reflections on the Middle East Crisis** (The Hague, Mouton, 1970).

هناك ملحوظة في بداية هذه المجموعة من المقالات المتعلقة بالقضية الفلسطينية تقول : « لا يود احد من كاتبي مقالات هذا الكتاب ممن يمكن ان يثيروا اي انتقاد ان يفسر هذا الانتقاد او يستخدم كموقف ضد وطنه او بلده او شعبه ، او ان يستخدم لدعم الموقف الحزبي لاي كان . » ولا شك ان مثل هذه الامنية هي موضع ثناء وتقدير ، ولكن الاهم من ذلك ، بالنسبة للكتاب الذي بين ايدينا ، هو انه يمكن قبول هذه الامنية بسهولة وذلك لان ايا من المقالات الممتازة التي يضمها بين دفتيه بعيدة كل البعد عن اغراض الدعاية الرخيصة ، كما هو الحال بالنسبة لعدد من الكتابات عن فلسطين . ولهذا السبب ، ان لم يكن هناك سبب غيره ، من المستحسن كثيرا ان يكون هـذا الكتاب موضع اهتمام القراء الدارسين .

يشير هيربرت ماسون ، محرر الكتاب ، الى ان « جزءا من موضوع الكتاب هو ان عاطفتنا بالنسبة لهذه القضية كانت في الاتجاه الخاطىء ، وان جزءا من غرض الكتاب هو المساهمة في تهدئة هذه العاطفة ليس عـن طريق عـرض موقف مغلف بـ « الموضوعية » ، ولكن بعرض معلوماتنا عن تاريخ العلاقات العربية — اليهودية واعتقادنـا بامكانية ترجمة العاطفة الى تعاون كسبيل للخروج من حلقة الحـروب . وكانت عاطفتنا في الاتجاه الخاطىء لانها وظفت في خدمة موقف سلبي، خاطىء في حد ذاته ، ولكنه في مثالنا هذا خطير بشكل خاص بالنسبة لاولئك الذين نرتبط بهم نفسيا — اي الاسرائيليين . وبسبب شعـور غالبية شعوب البلدان الغربية بالذنب نتيجة للمذابح التي ارتكبتها حكوماتهم ضد اليهود، وبسبب قوة اليهود ونفوذهم في هذه المجتمعات ، وبسبب الاعجاب المتناهي بالتقدم الذي حققته اسرائيل ، الدولة الغربية الجديدة ، حولت هذه الشعوب كثيرا من خوفها من اجل البقاء الى مرآة واحد وعشرين سنة من تاريخ اسرائيل . »

تلاحظ ايرين جينزير في مقالتها الرائعة « رسالة الى صديق : مقالة عن الامل من اجل السلام » ، ان « مأساة المعضلة الفلسطينية — الاسرائيلية ليست في ان الذين لم يفنوا في معسكرات الاعتقال الاوروبية جاؤوا الى فلسطين ، بل هي ان خلق وطن لشعب ما ادى في نهاية المطاف الى حرمان شعب آخر من ارضه ، الارض نفسها . » ويعترف جميع الذين ساهموا في هذا الكتاب بهذا الوضع المأساوي ويتفقون جميعا على وجوب استخدام اللاعنف كوسيلة لوضع حد لهذه الحلقة المفرغة الرهيبة . ويرى المحـرر ، كما يرى غيره من الكتاب ، ان هذه « الوسيلة » هي تغيير هوية اسرائيل ، اي قبول اسرائيل اعـادة توطـين الفلسطينيين العرب ، الذي يطلق عليهم اسـم « اللاجئين الفلسطينيين » ، الامر الذي من شأنه وضع « حد للانعزال والتمييز العنصري في دولة [اسرائيل] » . وفي « نداء من اجل التعقل في العلاقات العربية — الاسرائيلية » يدعو يهوشوا بار — هيلليل ، استاذ المنطق وفلسفة العلوم في الجامعة العبرية في القدس، جيران اسرائيل العرب ان يقبلوا بوجود دولة اسرائيل وان يكيفوا انفسهم للعيش معهـا بسلام . وبالمقابل يؤكد ان على اسرائيل ان تتخلى عن اي نوع من التوسع وان تخلص نفسها من مبادىء الصهيونية الرسولية . ولا يقدم اي من المساهمين في هذا الكتاب اي حل سهل وجاهز لقضية فلسطين المأساوية ، علمـا بأنهم يعالجون الازمة المستمرة من زوايا عدة . وعلى اي حال ، يظهرون جميعا اهتماما عميقا بالقضية وبحالة كل من اليهود والعرب .

لقد صنفت المقالات في هذا الكتاب في ثلاثة أقسام، لكل منها مقدمة كتبها المحـرر . وفي القسمين الاولين ، أي : « أزمة الشرق الاوسط من خلال المنظار التاريخي » و« نظرة شخصية على الازمة » هناك عرض موجز لتاريخ العلاقات العربيـة — اليهودية كأساس ممكـن للصلح ولتغيير الانطباع السائد بأن العلاقات العربية — اليهودية تميزت عبر تاريخها الطويل بالكراهية المتبادلة والصراع المستمر . اما في القسم الثالث : « تأملات عامة حول الازمة » ينظر ارنولد توينبي وجـاك بيرك وغيرهما الى الازمة « بتجرد وليس بلا مبالاة » ، كما يقول المحرر . وفي الحقيقة ، ان هذا التجرد، الذي يخلو من اللامبالاة ، هو الذي يجعل للكتاب قيمة كما يجعلنا نشعر انه صدر في الوقت المناسب .

خلدون ساطع الحصري

Sylvie Korcaz, **Les juifs de France et l'etat d'Israél** (Paris, Denoel, 1969).

تحت عنوان « يهود فرنسا ودولة اسرائيل » ظهر في فرنسا كتاب من مائتي صفحة يحمل نتائج استفتاء اجرته المؤلفة بين خمسمئة فرنسي يهودي كعينة مختارة ممثلة للطائفة بمجملها . والمؤلفة ، سيلفي كوركاز ، باحثة في العلوم الاجتماعية، وهي في الغالب صهيونية العواطف ، زارت اسرائيل عدة مرات واقامت سنوات في كيبوتزاتها . واهمية الكتاب في طرافة الاجابات التي حصلت عليها المؤلفة ، وتناقضها احيانا مع الافكار السائدة حول مواقف المجموعات اليهودية من الصهيونية واسرائيل . وحتى لو لم تكن الدراسة دقيقة وموضوعية ، الا انها تساعد على تكوين فكرة اوضح عن نفسية الفرنسيين اليهود ، وبشكل اشمل يهود الغرب المتواجدين في ظروف متشابهة . ولا بد من التذكير بأن المجموعة اليهودية الفرنسية هي الرابعة من حيث العدد بعد مجموعات الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والارض الفلسطينية المحتلة ، اذ تعد ما يقارب الستمئة الف . (نحن مضطرون في سياق العرض ، ان نستعمل نفس اساليب الاحصاء الصهيونية ، — التي لا تختلف كثيرا عن الاساليب اللاسامية — مع العلم بأن تعريف اليهودي، خاصة اذا تخلى عن دينه ، قضية عسيرة لم تتوصل حتى محاكم اسرائيل الى حلها بشكل حاسم) .

لنعد الى موضوع الكتاب . وضعت المؤلفة قائمة بـ ١١١ سؤالا تدور حول القضايا التالية : تعريف النفس ، الممارسة الدينية والتعلق بالتراث التاريخي ، الثقافة اليهودية ، المشاركة الاجتماعية (في مؤسسات يهودية محضة بما فيها المنظمات الصهيونية) ، الموقف تجاه اسرائيل . وعرضت هذه القائمة على عينة مصنفة على اسس ثلاثة : الاصول العرقية (اشكنازيم اي غربيون او سفاراديم اي شرقيون) ، السن (شرائح من عشر سنوات) ، المهنة (عمال ، موظفون ، كوادر متوسطة ، حرفيون وتجار ، صناعيون واصحاب عمل ، اصحاب مهن حرة وكوادر عليا). وهذه نبذة عن بعض الاجابات التي حصلت عليها (مرتبة بالنسب المئوية) :

— حول المشاركة في النشاطات الصهيونية :

	المجموع	الاشكنازيم	السفاراديم
ملتزمون	١٧	٢٢	١٣
متعاطفون	٥٧	٤٩	٦٤
غير مكترثين	٢١	٢٦	١٦
بلا جواب	٥	٣	٧

— حول الانتماء الى المنظمات اليهودية (دينية او سياسية او غيرها) :

	المجموع	الاشكنازيم	السفاراديم
منتمون حاليون	٣٣	٤٤	٢٣
منتمون قدماء	٣٣	٣١	٣٥
غير منتمين ابدا	٣٤	٢٥	٤٢

(ونسبة المنتمين لمنظمات صهيونية بين مجمل المنتمين لا تتجاوز ٢٢ بالمئة)

— حول المساعدات المادية لاسرائيل في الازمات قبل « حرب الايام الستة » :

	المجموع	الاشكنازيم	السفاراديم
متبرعون	٤٠	٤٣	٣٧
غير متبرعين	٥١	٤٧	٥٦

(النسب المتبقية تعود الى من كانوا صغار السن حينذاك) .

— حول الاحتفال بميلاد اسرائيل :

	المجموع	الاشكنازيم	السفاراديم
يحتفلون	١٥	١٩	١٠
لا يحتفلون	٨٥	٨١	٩٠

— حول احتمالات الهجرة من فرنسا :

	المجموع	الاشكنازيم	السفاراديم
احتمال مرفوض اطلاقا	٥٤	٥٧	٥١
في حال تجدد الاضطهاد	٣٣	٣٣	٣٣
لاسباب عقائدية	٢	٣	٢
لاسباب شخصية	١١	٧	١٤

— في حال هجرة اضطرارية ، دول الالتجاء :

	المجموع	الاشكنازيم	السفاراديم
الولايات المتحدة	٣٥	٣٢	٣٧
اوروبا الشمالية وبريطانيا	١٦	١٧	١٥
بلجيكا، سويسرا، كندا	١٧	١٩	١٥

	المجموع	الاشكنازيم	السفاراديم
ايطاليا ، اسبانيا	١٣	١٢	١٥
امريكا اللاتينية	٨	٨	٧
دول اخرى	٧	٩	٥
بدون جواب	٤	٣	٦

(٢٥ بالمئة من المجموع يستثنون اسرائيل من دول الالتجاء و٧٥ بالمئة يقرنونها باحدى الدول المذكورة اعلاه) .

ـــ حول تأثير احتمال زوال اسرائيل على وضع اليهود الفرنسيين .

	المجموع	الاشكنازيم	السفاراديم
لا تأثير	٥٤	٥٥	٥٣
تصاعد اللاسامية	٢٥	٢٥	٢٤
الاسراع في الاندماج	٥	٩	٢

(النسب المتبقية موزعة على قضايا ثانوية اخرى).

ـــ الانتقادات الموجهة لاسرائيل :

موضوع الانتقاد	المجموع	الاشكنازيم	السفاراديم
لا نقد على الاطلاق	١١	١٠	١٢
جو التعصب الديني في اسرائيل	٢٣	٣٣	١٣
التفرقة بين اليهود	٣٠	٢٨	٣٣
اضطهاد العرب	١٩	١٨	٢٠
فشل الاشتراكية	١٠	١٦	٥
اسباب اخرى	١٤	١٢	١٦

(النسب لا تبلغ في مجموعها او تزيد عن المئة ، وذلك لعدم امكانية تحديد الانتقاد أو تعدد مواضيعه).

ـــ وحول ممارسة شعائر الدين :

	المجموع	الاشكنازيم	السفاراديم
يمارسون بشكل من الاشكال	٦١	٤٦	٧٦
غير متدينين	٣٩	٥٤	٢٤

ـــ حول الاشتراك في المجلات والصحف اليهودية :

نوع النشرة	المجموع	الاشكنازيم	السفاراديم
شيوعية	٣	٥	١
دينية	١	٣	ـــ
طائفية اجتماعية	٢١	١٩	٢٣
صهيونية	١٠	٧	١٤
غير مشتركين اطلاقا	٦٥	٦٦	٦٢

ـــ وردا على سؤال حول معرفة اللغات التي سمتها المؤلفة باليهودية (وهي اليديش واللادينو والعبرية والعربية الخاصة باليهود) ، اعترف ٣٩ بالمئة (٣٣ من الاشكنازيم و٤٤ بالمئة من السفاراديم) بجهلهم بكافة هذه اللغات .

هذه الاجابات التي اخترناها بين مجمل الاحصاء كافية لاعطائنا فكرة عامة عن موضوع الكتاب . نقول عامة لان المؤلفة نفسها تعترف في عرضها وتحليلها للاجابات بأن اختيارها للعينة لا يستند على تمثيل حقيقي للمجموعة اليهودية في فرنسا . ذلك ان ليس هناك اي احصاء رسمي لهذه المجموعة ، فضلا عن ان اعدادا كبيرة من اليهود يتزاوجون مع غير اليهود ويتخلون عن «يهوديتهم» ، واعدادا أخرى تعتبر ان اليهودية دين وليست عرق ، وبالتالي فعدم ممارستها للدين او الحادها المبدئي يعني بالنسبة لها قطع كل علاقاتها باليهودية (وهذا بشكل خاص وضع الماركسيين منهم) . فالعينة التي اختارتها الباحثة لا تعبر الا جزئيا عن واقع اليهودية في فرنسا . ومن الضروري لتصحيح الصورة اذا اضافة ارقام اخرى الى نسب غير الممارسين للدين وغير المتعلقين بثقافة او انتماء يهودي وبالتالي الخفض من ارقام المرتبطين باسرائيل والصهيونية . على اي حال ، سنحاول استخلاص بعض نتائج الاحصاء آخذين بعين الاعتبار ما ذكرناه .

١ ـــ يظهر من الارقام أن ثلث اليهود الفرنسيين تقريبا لا ارتباط لهم على الاطلاق بالمنظمات الصهيونية ويعتبرون انفسهم فرنسيين بشكل كامل. وأكثر من نصفهم يرفض حتى فكرة مغادرة فرنسا مهما كانت الظروف ولا يتبرع لاسرائيل ويعتبر ان احتمال زوال اسرائيل لن يؤثر على وضعه بأي شكل من الاشكال ، مع ان البعض منهم لا يخفي عطفه عليها . ويكفي ان نشير الى ان الاغلبية الساحقة من يهود الجزائر الذين غادروها ابان الاستقلال جاءوا الى فرنسا، وحتى بين الاقلية التي هاجرت الى الارض المحتلة ، عاد الكثيرون منهم للاستيطان في فرنسا .

٢ ـــ هؤلاء ـــ اي يهود الجزائر من السفاراديم ربما شعر بعضهم حين اقامتهم في اسرائيل بالتفرقة بينهم وبين الغربيين . والاحصاء لا يظهر بوضوح الفروق في مواقف الطائفتين . ذلك ان الشرقيين مثلا تتنازعهم تيارات متناقضة : ففي الوقت الذي يظهرون فيه تعلقا اكثر بالدين والتقاليد اليهودية (بعكس الغربيين الذين شملتهم موجة التخلي عن الدين التي اجتاحت الغرب منذ القرن الماضي) الا انهم اقل حساسية تجاه اللاسامية التي لم يعرفوها بنفس الحدة التي عاشها الاشكنازيم (أغلب هؤلاء من اصل اوروبي شرقي ـــ روسيا وبولندا ـــ لجأوا الى فرنسا وغيرها من دول الغرب اثر

الاضطهادات اللاسامية القيصرية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن الحالي) . ولا يجب ان ننسى ان الصهيونية ولدت في اوروبا وبين الاشكنازيم الذين ما زالوا اليوم يقودونها ويترأسون وليدتها اسرائيل . بينما لم يتأثر السفارديم — واغلبهم من يهود الدول العربية — بهذه الايديولوجية الا مؤخرا وخاصة بعد ١٩٤٨ . هذه الاعتبارات المتشابكة قد تفسر الاختلاف الجزئي في ردود الفعل بين الطائفتين . فاذا اجملنا نستطيع ان نقول ان الاشكنازيم اكثر التزاما بالصهيونية وفي نفس الوقت اقل التصاقا بالدين والتقاليد من السفارديم ، وهؤلاء بدورهم اكثف في تعاطفهم مع اسرائيل ، وحين التزامهم متطرفين (فهم يشكلون اغلبية عناصر المنظمات الصهيونية الصدامية كالبيتار القريبة من حزب حيروت الفاشي) . وقد يفسر الواقع الطبقي نوعا ما هذا الاختلاف اذ ان الاشكنازيم أقرب في مجموعهم من الطبقات العليا (اصحاب عمل ومهن حرة ، كوادر عليا الخ) من السفارديم (حرفيون وتجار الخ ..) . وللتسهيل نستطيع ان نقول ان الفرنسيين اليهود اقسام اربعة : الاول — وهو في حدود ٣٠ بالمئة — مندمج اندماجا كليا في المجتمع الفرنسي ولا يعتبر الصهيونية قضيته . الثاني — ويشكل ٢٥ بالمئة تقريبا — على علاقة عارضة وغير وثيقة بالصهيونية ويكاد لا يتعدى حدود العطف البعيد . والثالث — ويشكل ٣٠ بالمئة تقريبا — على علاقة اكثر وثقا ولكنها دون الالتزام. فهو يضم المتخوفين من تجدد اللاسامية في اوروبا والذين يعتبرون اسرائيل ملجأ محتملا وعلى هذا الاساس فهم يتبرعون بين حين وآخر ويشاركون في بعض النشاط . والقسم الرابع والاخير — حوالي ١٥ بالمئة — يضم الملتزمين بالحركات الصهيونية التزاما كليا سواء بانتمائهم او بمشاركتهم في النشاط بشكل مستمر او باستعدادهم للهجرة .

هذا الوضع قد يفاجيء الذين يعتقدون ان الصهيونية نجحت في تجنيد ٩٩ بالمئة من يهود العالم في خدمتها . ولكنه لا يفاجيء من يسمع بين حين وآخر ان وزيرا او جنرالا اسرائيليا اتى الى فرنسا او بريطانيا او الولايات المتحدة لاقناع اليهود بالاستمرار في التبرع (وليس فقط وقت الازمات) ولمحاولة الحد من الاندماج في المجتمعات التي يعيشون فيها (الاندماج الذي اعتبره بن غوريون في زيارة له الى باريس اكبر خطر يهدد اليهودية اليوم !!) . لا يفاجيء من يرى كل يوم في الصحف والمجلات الصهيونية المحلية التذمر من تطور الشباب اليهودي (الذي لم يعش فترات الارهاب اللاسامي والنازي) نحو مواقف لا صهيونية واحيانا معادية للصهيونية (هناك المئات بل الالاف من هؤلاء في المنظمات اليسارية التي تتخذ في غالبيتها مواقف مؤيدة للثورة الفلسطينية ولقضايا التحرر العربي) . لا يفاجيء من يشاهد اساليب الارهاب التي يتبعها احيانا الصهاينة ضد اليهود المعادين للصهيونية (حدث مرارا في فرنسا وغيرها من دول اوروبا ان هوجم احد هؤلاء وكيل ضربا وتشويها كما حصل مع ايلي لوبل ، او قامت الصحف الصهيونية بحملات شرسة ضدهم متهمة اياهم بالجنون والسادية وانفصام الشخصية والعمالة للعرب الى ما هنالك من التهم وحدث ذلك مثلا مع المستشرق مكسيم رودنسون ، او حتى هوجمت حوانيت التجار الذين رفضوا التبرع لاسرائيل كما حدث منذ بضعة اشهر في احدى الاحياء اليهودية في باريس) .

في حربنا ضد الصهيونية واسرائيل ، علينا أن نحدد ونحلل بوضوح كافة المعطيات. المشكلة اليهودية ، شئنا أم أبينا ، أصبحت جزءا من المشكلة الفلسطينية . أي ان المجموعات اليهودية في العالم ، وهي ميدان العمل التجنيدي الصهيوني ، هي طرف في القضية . الصهيونية تريد يهود العالم على ارض فلسطين او على الاقل تمويل المهاجرين منهم ودولتهم . ونحن اذا ، اعداء الصهيونية ، نهدف الى وقف الهجرة اليهودية وتدفق الاموال على اسرائيل . فلا بد من الاتجاه الى الطوائف اليهودية ، لا بد من اظهار حقيقة الثورة الفلسطينية واهدافها لها ، لا بد من تشجيع بقائها في دول تواجدها (التي هي أوطانها الحقيقية) بالتنديد باللاسامية والتفرقة التي تدفعها الى الهجرة .

لقد قامت الثورة الفلسطينية بخطوة كبيرة في هذا المجال بطرحها شعار فلسطين الديموقراطية ، وادانتها للعنصرية ومطالبتها الدول العربية اعطاء العرب اليهود كافة حقوقهم وتسهيل اندماج من يرغب منهم في العودة الى بلد نشأته . ولا شك ان خطوات اخرى تسمع هذا الصوت الثوري اكثر في الاوساط اليهودية الغربية (وخاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا) ستكون لها وزنها في المعركة.

والصورة التي أعطاها الكتاب عن مواقف الفرنسيين اليهود تؤكد على ان المجال في هذا الصدد مفتوح .

داود تلحمي

أحمد دحبور ، **حكاية الولد الفلسطيني** (بيروت ، العــودة ، ١٩٧١)
وليد ياسين ، **وشم على ذراع خضرة** (بيروت ، العــودة ، ١٩٧١)

وهو في عنفوان قلقه واكتئابه ، لم يهرب الجيل الفلسطيني الطالع غداة هزيمة حزيران . لا الى الامام ، ولا الى فوق ، كما عمدت الى ذلك قطاعات عديدة من الاجيال العربية السابقة . لم يشهر حربا غورية لفظية ، ولا نفض يده من ارث الكارثة . لقد فاجأت الهزيمة الدامية المدوية وجدانه الطري المتوقد ، وهو في غيبة عن دوره . على ان الهزيمة التي منيها — واقترفها اساسا غيره — كانت له بمثابة تجربة العمر الكبرى . اذ لم تتسارع، وسط المرارة ، اشواقه الى الخلاص الوطني فحسب ، بل اتاحت له تلك التجربة المشهودة فرصة استرداد كيانه الضائع ، الذي كاد يتبعثر في مؤسسات الحياة العربية الفاسدة ، التي عملت على احتوائه بارهاب الاضطرار ، منذ غادر طفولة اليتم الوطني الحزينة . وكان من الطبيعي ان يشتعل وجدان هذا الجيل — خاصة فئاته الاجتماعية الجذرية — بذلك الاختيار العظيم (المقاومة المسلحة) الذي انحاز اليه ، وجعل يشارك فيه بجسده وافكاره ولحظات حياته جميعها . وكان من الطبيعي ايضا ان ينعكس ذلك عميقا في وسائل تعبيره الفنية سيما في الشعر . وقد تمثل ذلك في محاولات عديدة ، متفاوتة القيمة والاتجاه ، كان اخرها مجموعتي أحمد دحبور ووليد سيف . وهما اهم وابرز مجموعتين في الشعر الصادر منذ حزيران ، وذلك بما تتمتعان به من خصائص فنية وفكرية متقدمة .

فالشاعر دحبور يتميز بطاقة فريدة وبارعة على تجسيد تجربة الاغتراب عن الارض ، بتعبيراتها الحياتية الحية . وذلك عبر خصوصية وذاتية معينة تمتح موضوعاتها من تجربة الشاعر الشخصية . وميدان هذه التجربة هي حياة « المخيم الاسود » او مخيم العياط . فالمخيم كما هو عند الشاعر منفى الاضطهاد والضياع ، فانه مصدر النبوءة والبشارة . اذ لا خروج منه الا بارادة « شعبه » . ولا وصول الى فلسطين الا بالمسيرة ابتداء منه .

ولقد آنست نارا ،
قبسا يمخر أعماق السكون :
باسم رمح الامل المزروع في نهر العيون
باسم جوع يقتل الاطفال .. كافر
اعبر النهر المجاور
وافتح السمسم بالنار .. فيسري العائدون

كما أن الشاعر وهو يحمل المخيم في ضميره ، لا ينشد له من موقع « اخلاقي » ، من موقع المجد للتعاسة الساكنة السالبة ، والبطولة « المتمناة ..؟ » في أهل المخيم . انه لا يرى ، كما عهدنا شعراء الكلام الفصيح ، في المخيم صورة « فئة » معزولة من الفلسطينيين ، وقع عليها دون الفئات الاخرى ظلم الاقدار الغاشمة . ولكنه يغني المخيم من موقع الانتماء اليه ، الى اليتامى والفقراء ، الى الاطفال الساغبين الذين يملؤونه « عياطا » . والى الرجال والنشامى والصقور المقاتلة فيه أيضا . هذا الانتماء هو الذي يدفعه للايمان بان المخيم هو بيئة الثورة وبؤرتها . ومنه تستمد طلائعها وابناءها ومادتها البشرية . ان المخيم عند الشاعر دحبور ، ليس مأوى موهوبا لبضعة الاف من « العاجزين ، الصابرين ، الصامدين » الفلسطينيين ، بل هو مكان طارىء تقادم عليه الزمن ، ويقسم جماهير بقي لها ارتباطها العزيز بالارض ، في ظل اوضاعها المعيشية العسيرة ، وانتساب قطاعات عريضة منها ، لطبقة الفلاحين و « المزارعين » قبل خروج ٤٨ . وهذا الارتباط هو الذي انشأ الجيل الطالع، على رفض المخيم بديلا لفلسطين . او فلسطين ثانية .

بالجسد الفتي نعبد الهيجاء
سنرفع جرحنا وطنا .. ونسكنه
سنلغم دمعنا بالصبر ، بالبارود ، نشحنه
ولسنا نعبد الاتي .. ألم ترنا نكونه ؟

ان الاتي عند الشاعر ، يتكون من خلال الشروط الاجتماعية التي يتصف بها المخيم ، والتي تميزه عن سائر «البيئات» التي استقر بها الفلسطينيون في منفاهم . ولتلك الشروط الاجتماعية صداها ومدلولاتها الانسانية في حياة جماهير المخيمات . ان تلك البيئة المغلقة والضيقة ساهمت وساعدت على بقاء التقاليد الحياتية الشعبية . وهذا ما يشد الفلسطيني الطالع الى حياة المخيم وعذاباته . ولقد كان لاتصال العلاقات وتراكمها بين اهل المخيم وثباتها الزمني ما جعل لذلك المكان مساحة كبيرة في ذاكرة الشاعر واعماقه ، تتعدى في

مضمونها الالفة الغريزية للمكان ، الى الالتصاق المأساوي النبيل ، بأسباب الامل والانتفاض الكامنة فيه .

لو زحف الغريب من دمشق
لو زحف الاحباب من كل فجاج الشوق
الى مدار البرق
لو سكن الغريب فوق شعرة السراط
(الكرمل الاسير يبقى شعرة الصراط)
فكيف ينساك ترى ؟
وكيف لا يشتاق يا مخيم العياط ؟

يعبر الشاعر هنا من خلال انتماء عميق الى شعبه ، وايمان عظيم بالثورة كخط صحيح (صراط) لتحرير الكرمل الاسير (بديل المخيم) .. يعبر عن ذلك الاسى الذي يصيب الفلسطيني وهو يهم بمغادرة مكان اجتماع شعبه الى الارض الام . ان أساه مثل البكاء ، عند الفرح المتأخر . هنا يكشف الشاعر عن الجانب الشخصي — الانساني من الحياة المشتركة لاهل المخيم ، الذين تصلهم ببعضهم وشائج الوفاء والحب والهم الواحد ، التي لا تنسى ، والتي تظل مصدرا للشوق المتاع، وسببا للالتقاء في صف الثورة تحت مدار البرق . وابتداء من المخيم ثم انطلاقا من الاغوار ، تتجه رحلة الفلسطيني الى الارض . الفلسطيني الذي قاتل البؤس واليأس وحيدا ، لعشرين عاما .

هذي الخرائب والمجاعة والخفوت
هذي الاعاشة والصدى الخاوي واشباح البيوت
فيها كبرت
بها كبرت
وفوضتني عن جهنم
أن اسكن اللهب السليط على خيوط العنكبوت
ومهمتي ألا أموت

ان مهمة الفلسطيني الان أن لا يموت بالصبر والانتظار . انه اذ يتجه من مخيمات البسالة والعذاب الى حياة وطنه والى الحياة في وطنه ، فانه يسترد الحياة . متسلحا بجوعه ويتمه وفقره . مستسلما للهفة الثورة .

يا أرض الغور خذيني
غطي بهشير النهر جبيني
فأنا اتسرب منذ كشفتك من جسد الميت
وأنا اتجمع في صوتي
لاشيع صدى .. فخذيني
لاضيء دما .. فخذيني

بالامكان القول الان ان المخيم هو « البطل » الرئيسي لديوان احمد دحبور . وان له خصائص ثورية . ولا تتوقف هذه الخصائص عند النظر الى ابناء المخيم كجماهير مضطهدة مسلوبة ، تظل تحتفظ بولائها لوطنها الاصلي ، وتمضي اي الثورة بثبات ، كسبيل لتحقيق الخلاص . ولكن ثمة خصائص اخرى تشير اليها قصائد الديوان ، تفسر عزلة الفلسطيني داخل تلك البيئة التي افتعلت افتعالا في البدء ، واصبحت في قصائد الشعراء النموذج المطلوب للندب والرثاء واثارة الاحسان ، فذلك الفلسطيني في سجنه المفتوح على الصحراء، مرتبط بالهموم العربية كأنها همومه ، ومشارك في نضالات الجماهير التي تشاركه في الاضطهاد والاستغلال . ولكن النضال من اجل فلسطين هو سقف كل أساليب النضال ومحصلتها .

يا أيها العم الموكل بالوصاية والرقابة
ويا أيها العم المصعر لهجة المذياع في حمى الخطابة
عشرون تكفي .. لست في شرعي ، وصيا
عشرون تكفي .. شب هذا الطفل .
شب الهم
عاد الجوع وحيا .

واذ يخرج الفلسطيني عن وصاية العم « الذي تزوج قسرا من الام ، فلسطين » ، فانه يشق الطريق للجماهير الفلسطينية حتى تحرر ذاتها . انه يخرج بعد ان « عاد الجوع وحيا » والتحية في اعتناق السلاح ، يؤديها من بهم جوع ، وشوق أصيل للوطن ، الفقراء الذين لا يخسرون ما يخسر .

جياع نحن ؟ ماذا يخسر الفقراء ؟
اعاشتهم ؟
مخيمهم ؟
أجبنا أنت .. ماذا يخسر الفقراء ؟
انخسر جوعنا والقيد
أتعلم ان هذا الكون لا يهتم بالشحاذ والبكاء
أتعلم ان هذا الكون بارك من يرد القيد ؟.

ان هؤلاء الجياع ، شعب احمد دحبور هم الذين شبعوا قبل غيرهم من اضطهاد النفي ومن عسف الغربة . وهم اذ يمضون اليوم وبرغم كل شيء غدا ، اي فلسطينهم ، فانهم يدفعون « الظلام العربي » الى ان ينزح .

أيحتملون برد الليل ، هل نصر بهم يحرز ؟
— أجل ونهارنا العربي مفتوح على الدنيا .. على الشرفاء
أجل ويضيء هذا النصر في الطرقات والاحياء

لان الكف سوف تلاطم المخرز
ولن تعجز
الا لا يجهلن احد علينا ، بعد ، ان الكف لن تعجز.
لقد تمكن احمد دحبور ، عبر صياغة فنية عالية ، تبتعد عن الجلبة والتكرار ، وتقترب من لغة الايحاء والحلم ، من ان يطرح لوحة شعرية بالغة الشفافية والعذوبة ، عن الوضع الثوري الذي تعيشه جماهير فلسطين رغم جراحها ، ودون ان يتخلى عن خصوصيته وذاتيته ، التي تمنح القصائد دائما طعم التجربة المتفردة ، والاولى في ايقاعها .

كما استفاد الى حد بعيد من الوان التراث « القرآن ، الشعر والاساطير الجاهلية ، الامثال والاغاني الشعبية ، الشخصيات التاريخية » موظفا اياها في خدمة موضوع ثوري ، عازلا اياها عن اطارها ومدلولاتها التاريخية الثابتة ، وجاعلا منها مادة لاطار اللحظة الثورية الراهنة ، وعلى طرف اخر من الشعر الفلسطيني الشاب يقف وليد سيف ، في مجموعته الصادرة اخيرا : « وشم على ذراع خضرة » . واذا كان احمد دحبور في مجموعته يتمتع بالتزام واضح ازاء قضية الثورة ، وبايمان واع وعميق لقضاياها وفي مقدمتها سلاحها البشري ، وارتباطها الوثيق بحركة التحرر العربي ، فضلا عن انتمائه الظاهر للمقاومة الفلسطينية من خلال منظمة فتح . فان الشاعر وليد سيف يسلك مسلكا مختلفا . اذ ان قصائده تشف لدرجة يصبح فيها موضوع القصائد معلقا في فضاء اللحظة التاريخية . فالمجموعة على تقدمها الفني الاكيد لا تستفيد من تجربة المقاومة ومعاناتها الا بصورة جانبية ، مما عرضها للوقوع في بعض الاخطاء في بعض المواضع. ان الفلسطيني عنده لا يكشف عن شروط اجتماعية خاصة به في المنفى وبالتالي من دلالات انسانية ، مما يجعله اشبه بالروح الحية الباقية الهائمة . وخاصة في قصيدته الغنائية الآسرة « أعراس » التي يبدو فيها ظهور زيد الياسين في عمان ، وكأنه صدفة عرضية لحقت بفرد واحد ، كما في الخرافات الشعبية . اما اعداؤه فقد أعلن الشاعر بأنهم « الحرس الليلي » و « رجال الشرطة » . ان مثل هذا الرمز يكاد يطمس شخصية الفلسطيني المقاتل المنبثق عن شعب ، ويصغره الى فارس مشرد ، بينما كان الشاعر قد اعلن حزنه في القصيدة الثانية من المجموعة قائلا :

هكذا
اعلن حزني ساعة في العمر
حين الاغنيات
أصبحت في اخر الليل
بلاغا عسكريا .. ونداءات
واعلان وفاة .

وليس واضحا في القصيدة ما اذا كان الشاعر يأخذ على المقاومة وقوعها في التضخيم الاعلامي ، او اذا كان يعبر عن مشاعره ازاء الحرب الاهلية التي جرت في الاردن بمبادرة من السلطة . لكنه في المقابل يقول :

انما يحزنني ظلم القريب
حينما يقعدني عن روعة الموت دقيقة
ويخليني زمانا مستباحا في محطات البريد .

وهذا ما يشير الى حس فكري عائم لدى الشاعر يجعله مترددا في الانتماء . على ان ذلك لا ينفي ، بل يؤكد على حس وطني زاخر ، يتمتع به هذا الشاعر المجيد .. هو دراء اغنياته الفائقة الشفافية والغناء . ومثل هذا الحس هو الذي يقوده عبر اداته الفنية المتفوقة ، الى ان يملأ شعره برائحة العشق الاخاذ للوطن ، وما يجعل الاغنيات الشعبية تنثال من وجدانه الشعري ، بما تحمله من احتفال بالكفاح والبطولة .

ان قصائد وليد سيف هي اغنيات حب ، مفرداتها من عناصر الوطن واسمائه ورموزه . اغنيات حب لزيد الياسين ، الفلاح البسيط المقاتل ، ضمير شعبه ، وخضرة « الصبية وفلسطين معا » التي تنتظره اذ يرجع فائزا منتصرا لتمسح جراحه الخضراء .

مفتونا بالموت
استسلم للمطر اللاذع والاعشاب
من يحمل عني هذا الفرح الوحشي
هذا العشب الطافح من جرحي البري
من يقوى
.. ان يغلق هذي الابواب .

محمود الريماوي

اللواء الركن مصطفى طلاس ، **الكفاح المسلح في وجه التحدي الصهيوني** (بيروت ، الطليعة ، ١٩٧١) .

لهذا الكتاب قيمة خاصة من حيث شخصية كاتبه ، الذي يمكن اعتبار الافكار السياسية والعسكرية صورة صادقة عن الافكار السياسية والعسكرية لنظام الحكم في سورية . فاللواء طلاس يقف في الصفوف الاولى بين رجال الحكم الحالي في سورية، فهو على الصعيد الحزبي عضو القيادة القطرية ، وهو على الصعيد العسكري قائد الجيش السوري، وهو على الصعيد السياسي وزير الدفاع وابرز شخصية ساعدت الفريق حافظ الاسد في حركته الداخلية التي توجت بوصوله الى سدة رئاسة الجمهورية . وبالاضافة الى موقفه السياسي والعسكري فان اللواء طلاس صاحب تجارب سابقة في طرح افكاره السياسية والعسكرية من خلال الكتب التي سبق ان وضع .

ومع ان الكتاب مقسم الى ثمانية فصول ، فان بالامكان تقسيمه من حيث المواضيع التفصيلية التي يعالجها الى اربعة اقسام رئيسية : القسم الاول عن دور الولايات المتحدة في الشرق الاوسط . القسم الثاني عن نظرية حزب البعث العربي الاشتراكي في الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية . القسم الثالث عن حرب الاستنزاف التي شنتها الجمهورية العربية المتحدة ضد اسرائيل سنة ١٩٦٩ . القسم الرابع عن حركة المقاومة الفلسطينية . ومن غير الواضح اذا كان المؤلف قد اختار هذه الفصول اقساما متكاملة في كتاب واحد ، ام انه كتبها فصولا متفرقة لا علاقة لها ببعض ، ثم تراءت له بعد ذلك امكانية ضمها في كتاب واحد يحمل اسم « الكفاح المسلح » . والحقيقة ان مقدمة احد فصول الكتاب ، تشير الى الاحتمال الثاني وترجحه ، حيث يقول المؤلف في مطلع الفصل السادس: « حاولنا في البحث السابق من المجلة العسكرية القاء الاضواء على مفهوم الكفاح المسلح ... » وفي هذه العبارة اشارة الى ان مواد الكتاب (او ربما بعضها) كانت قد اعدت اصلا لتنشر كبحوث متصلة او منفصلة في المجلة العسكرية السورية . ولهذه الملاحظة الشكلية دور اساسي في تقييم هذا الكتاب ، لان الملاحظة الاساسية التي يخرج بها قارئه ان اقسام الكتاب الاربعة الرئيسية (وكلها كتبت بعد حرب ١٩٦٧) قد جاءت وصفا شبه تقريري لظواهر الكفاح المسلح التي برزت بعد حرب ١٩٦٧ ، اكثر مما جاءت تحليلا جدليا للوضع العربي بعد تلك الحرب .

والظواهر التي يتحدث عنها المؤلف ثلاث ، منها ظاهرة معلنة ، وهي شعار « حرب التحرير الشعبية » الذي ينسبه المؤلف الى حزب البعث العربي الاشتراكي ، وظاهرتان ممارستان وهما حرب الاستنزاف التي شنتها ج٠ع٠م٠ سنة ١٩٦٩، والكفاح المسلح الذي تخوضه حركة المقاومة الفلسطينية منذ ما قبل حرب حزيران .

يمهد المؤلف لوصف وتحليل هذه الظواهر الثلاث بفصل اول عن دور الولايات المتحدة في موقفها : الموقف المعادي للعرب ، والموقف المؤيد لاسرائيل، مقسم الى ثلاثة اقسام : أ — حقيقة السياسة الاميركية في الوطن العربي . ويبدأ المؤلف ملاحقة هذه الحقيقة منذ بدايتها ، اي منذ ان اصبح للولايات المتحدة تطلعات نفوذ الى المنطقة العربية، اشتدت الرغبة فيها بعد انحسار النفوذ البريطاني والفرنسي عن المنطقة . ثم يعمد المؤلف الى وصف تفصيلي للمحطات الاساسية البارزة في تاريخ السياسة الاميركية في المنطقة العربية ابتداء بفترة منتصف الخمسينات (حرب الحصار الاقتصادي ضد مصر وحرب التطويق العسكري ضد سورية) حتى المساهمة في عدوان ١٩٦٧ . ب — دور الاحتكارات الرأسمالية في السياسة الاميركية . وهنا ينطلق المؤلف الى شرح دور النظام الاقتصادي الاميركي في جعل السياسة الاميركية اداة في يد الاحتكارات الاقتصادية الاميركية التي تركز في يدها مجموع الثروة القولية الاميركية . ثم يقدم جدولا موجزا عن حجم الاستثمارات الاميركية في الخارج ، ويستشهد باحصاءات عن حجم الاستثمارات الاميركية في الوطن العربي . ج — موقف اميركا من اسرائيل . ويعود المؤلف بهذا الموقف الى فترة الحرب الدبلوماسية داخل الامم المتحدة من اجل انتزاع اعتراف بحق اليهود في فلسطين ، سواء بقرار التقسيم (عام ١٩٤٧) او ولادة دولة اسرائيل (عام ١٩٤٨) ، ثم ينتقل الى عرض سريع لتاريخ الدعم الاميركي المالي والعسكري لاسرائيل ، فيؤكد انه — بالاضافة الى السلاح الاميركي — فان صفقة

الطائرات الفرنسية لاسرائيل في منتصف الخمسينات ، وصفقة السلاح الالماني لها في مطلع الستينات ، قد تمتا باوامر اميركية .
وبعد هذا الفصل الاول ، يخصص المؤلف الجسم الرئيسي من كتابه (خمسة فصول في ١١٣ صفحة) للحديث عما يعتبره الظاهرة الاساسية من ظواهر الكفاح المسلح بعد حرب ١٩٦٧ ، وهي نظرية حرب التحرير الشعبية . وهنا يورد المؤلف نص قرار حزب البعث برفض الهزيمة وضرورة مواصلة الكفاح واحباط جميع محاولات التصفية والمساومة . وفي مقطع اخر من الكتاب يؤكد المؤلف ان حزب البعث كان قد اعتمد نظرية حرب التحرير الشعبية بعد بحث استمر اكثر من ٢٤ جلسة حزبية قبل حرب حزيران . وانطلاقا من هذه التأكيدات الاساسية ، ينطلق المؤلف الى شرح مفهومه للكفاح المسلح ولحرب التحرير الشعبية . ونقطة الارتكاز الاساسية في هذه النظرية هي ان الدخول مع العدو في سباق تسلح ، هو طريق لا نهاية له ، لان العرب لن يتمكنوا من موازاة اسرائيل في هذا الميدان ، برغم مساعدات المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفياتي . وهنا يقول المؤلف ان علينا — ونحن مفتقرون الى مستوى التسلح العصري — ان نعتمد على العنصر البشري ، المسلح بسلاح بسيط . وان كان المؤلف ، يعود في مكان اخر من الكتاب الى ادانة النظرية التي تنادي بالاستغناء عن الجيوش النظامية ، مؤكدا ان الضربة الحاسمة في اي حرب تحرير شعبية ، لا بد من ان يوجهها الجيش النظامي .
غير ان غموضا شبيها بالتناقض ، يشوب عرض اللواء طلاس لنظرية حرب التحرير الشعبية ، وضرورة اعتمادها كاسلوب وحيد لمواجهة العدوان الاسرائيلي . فبينما هو يؤكد ان حرب التحرير الشعبية لا تبدأ الا حين تقع ارض الوطن بكاملها في قبضة العدو ، فتنقسم حرب التحرير الى قسمين : قسم تخوضه العصابات الثورية لتحرير جزء من ارض الوطن ، تتمركز فيه القوات الثورية ، وقسم اخر يخوضه جيش التحرير النظامي الذي يكون قد تشكل على قطعة الارض المحررة . وعنصر التناقض والغموض يكمن في ان المؤلف لم يشرح ضرورة القسم الاول من حرب التحرير الشعبية (حسب مفهومه) بالنسبة للبلاد العربية المحيطة باسرائيل ، والتي تملك حاليا — ومن غير شن حرب شعبية — اجزاء هامة من وطنها ، تستطيع ان تنطلق منها نحو تجهيز جيوش نظامية تخوض القسم الثاني والحاسم من حرب التحرير الشعبية .
ثم ينتقل المؤلف في الفصل السابع (قبل الاخير) الى شرح ظاهرة حرب الاستنزاف . وقد خصص المؤلف القسم الاكبر من الفصل لشرح تاريخ نظرية حرب الاستنزاف من ايام فابيوس الروماني (في مواجهة هانيبعل القرطاجني) الى حرب الاستنزاف التي شنتها ج.ع.م. ضد اسرائيل عام ١٩٦٩ ، وتوجتها باسبوع تساقط طائرات الفانتوم والسكاي هوك حول قناة السويس .
وفي الفصل الثامن (الاخير) يتحدث المؤلف عن ظاهرة الكفاح المسلح الذي تقوم به المقاومة الفلسطينية ، فيستعرض بايجاز شديد تاريخ حركة المقاومة ، ويشدد على كونها المحور الاساسي في الكفاح العربي المسلح ضد اسرائيل ، ثم ينتقل الى انتقاد بعض ظواهرها السلبية ، ويضع بين هذه الظواهر شعار « دولة فلسطين الديمقراطية » الذي يعتبره خروجا على قومية معركة التحرير ، لانه يضع «فلسطين الديمقراطية» كبديل « لفلسطين العربية » . . . كما يضع بين سلبيات المقاومة عمليات نسف الطائرات غير الاسرائيلية . ثم يشير الى محاولات تصفية حركة المقاومة ويندد بها ، مشيرا الى دور اخطاء المقاومة في تسهيل هذه المحاولات .
وعلى اهمية الكتاب من حيث كونه صورة للافكار السياسية لرجل بارز في الحكم السوري ، وصورة للافكار العسكرية للقائد العسكري للجبهة السورية المواجهة لاسرائيل ، فانه يبقى في الكتاب ثغرات في التحليل المجزأ لظواهر الكفاح المسلح الثلاث (الشعبية والاستنزاف والمقاومة) لدرجة ان تحليل الظاهرة الاولى قرر ضرورة الرفض القاطع لقرار مجلس الامن ، وضرورة عدم المضي في سباق التسلح العصري مع اسرائيل ، بينما اشاد تحليل الظاهرة الثانية بفعالية حرب الاستنزاف التي لم تكن ممكنة لولا ظروف قبول قرار مجلس الامن والمضي بسرعة واندفاع في طريق موازاة اسرائيل في مجال التسلح العصري .

الياس سحاب

Nathan Weinstock, **Le sionisme contre Israel**
(Paris, Francois Maspero, 1969).

يعتبر ناثان فاينشتوك من أبرز ممثلي اليسار الاسرائيلي وقد صدر له عن دار ماسبرو الفرنسية كتاب بعنوان « الصهيونية ضد اسرائيل » . ننشر فيما يلي ترجمة عن الفرنسية لدراسة اعدتها وارسلتها لنا لجنة فلسطين — بروكسل متهمة فيها المؤلف بتخليص الدعاية الصهيونية من مازق صعب أوصلتها اليه المقاومة الفلسطينية . ان كتاب فاينشتوك ، كما يقول أصحاب هذه الدراسة ، « هو أداة شديدة التستر وشديدة الفعاليــة بيد الصهيونية » ذلك انه في جوهره يتبنى نفس المقولات الصهيونية ويصوغها بشكل جــديد تبدو عليها « نبرة الصدق ومظهر التماسك ولهجة الماركسية اللينينية » بينما هي في حقيقتها « صهيونية » و« تروتسكية » و« مناهضة للثورة الفلسطينية »ومؤيدة « لوجود اسرائيل كدولة » وتعترف « بالقومية الاسرائيلية » . وتجدر الاشارة هنا الى أن أصحاب هذه الدراسة (لجنة فلسطين — بروكسل) يتبنون مواقف الثورة الفلسطينية برمتها (تحرير كل فلسطين — دولة فلسطينية ديموقراطية واحدة — نضال مسلح طويل الامد — معاداة الامبريالية ...) وهذا ما يفسر نوعا ما موقفهم العنيف والعدائي من الكتاب المذكور وذهابهم الى حد اتهامهم مؤلفه بالعمالة للصهيونية والامبريالية ! ان من يقرأ هذه الدراسة النقدية لا يسعه الا تأييد ما جاء فيها خاصة وانها مدعومة بمقاطع كثيرة من الكتاب . الا أنها مع ذلك تظل « دراسة » ناقصة تستمد خطوطها من « المغالطات » ، الكثيرة ولا شك ، التي وقع فيها المؤلف عن قصد وعن غير قصد فلا تتجاوز ذلك الى نظرة تقييمية نقدية شاملة للكتاب بكل مــا فيه من حسنات ونقــائص . انها « دراسة » تخضع للاعتبارات الايديولوجية قبل كل شيء ومن هنا محدوديتها وطابعها الخصامي الواضح .

منذ أكثر من سنتين بقليل صدر كتاب عــن دار ماسبرو من ستمائة صفحة بعنوان « الصهيونية ضد اسرائيل » . وهذا العنوان يعكس المقولة التي يتبناهــا المؤلف والتي تتلخص في أن علــى « دولة اسرائيل » ألا تزول لكي تحل محلها دولة فلسطينية موحدة بل أن تستمر شرط أن تخلع عنها الطابع الصهيوني . هذه المقولة ، التي تتناقض بوضوح مع أفكار المقاومة الفلسطينية ، مسبق وأن دافع عنهــا بحرارة ، وبشيء مــن التناسق ، الاسرائيلي أوري افنيري في كتابه « اسرائيل بدون صهيونية » ، كما دافعت عنهــا أيضا ماتزبن ، المنظمة الاسرائيلية المعادية للصهيونية . وكذلك أيضا لجان « اسرائيل — فلسطين » الوهمية في أوروبا الغربية .

سيكون موضوع هذا البحث ، الذي لا يدعي انه بشكل نقدا كاملا تفصيليا ، الاشارة الى الجوانب الاكثر مغالطة في دراسة فاينشتوك . ان هذا الاخير يحاول ان يجعلنا نعتقد باديء ذي بدء أنه « حتى عام ١٩١٤ كانت فلسطين ركنا مغمورا في الامبراطورية العثمانية وبلدا متخلفا وقليل السكان يرتكز اقتصادها على زراعة بدائية جدا . امــا التجارة فقد كانت ذات طابع محلي صرف في حين ان الصناعة كانت عمليا معدومة . وفي الواقع فان المبادلات التجارية في هذا الاقتصاد « الطبيعي » بقيت بدون أية قيمة الى درجة انه لم تكن هنا اي طريق جديرة بهذا الاسم . وكان البدو الغــزاة يترصدون المسافرين ولم تظهــر أولى العربات الحقيقية التي تجرها الاحصنة الا في سنة ١٨٧٥ . وكانت القرى تعيش منغلقة على نفسها ، منعزلة ، بعيدة عن بعضها بعضا . وكانت يافــا وعكا ، المرفأين البحريــين ، تبدوان كمدينتــين ميتتين » (ص ٦٣) . ويمكن ضم هذه التأكيدات الجازمة الى كثير غيرها كهذه مثلا : « بعد تفكك الامبراطورية العربية ، وجد البلد نفسه غير مأهول الى حد

كبير . لقد كان السكان العرب قليلي العدد ولامبالين الى درجة اصبحت معها الارض غير مزروعة ومتروكة »[1]. وتلك الاخرى ايضا : « عندما قدمت الى هنا (أي ١٩١٣) لم تكن سوى صحراء متخلفة ان لم نقل أسوأ . لم يكن هناك شيء . وهم لم يهتموا باستعادتها الا بعد أن جعلنا الصحراء تزهر وتمتلىء بالسكان »[2].

فليراجع فاينشتوك اذن ، على سبيل المثال ، دليل سوريا وفلسطين لبادكر في طبعته الرابعة سنة ١٩١٢ حتى يرى أن الصادرات من مرفأ يافا وجدها قد وصلت في عام ١٩٠٨ — ١٩٠٩ الى قيمة عشرة ملايين ونصف المليون فرنك ذهبي (من بينها مليونان ونصف فقط ثمن برتقال) في حين ان الواردات بلغت ما مجموعه ١٥ مليون فرنك ذهب . وكانت حركة المرفأ سنة (١٩٠٩ — ١٩١٠) ١٨١٨ باخرة حمولتها ما مجموعه ١٠٢٤٣٠١٦٠ طنا . وفي مرفأ حيفا (الذي لم يشر فاينشتوك حتى الى وجوده) كانت قيمة الصادرات سنة ١٩١١ ٥ ملايين فرنك ذهب وقيمة الواردات ١٥ مليونا . « وكانت غزه ، ذلك المخزن الكبير لتجارة الشعير ، تصدر سنويا ما قيمته ٧ او ٨ ملايين فرنك — ذهب من الحنطة والشعير والذرة . وكانت غلال الزيتون لا بأس بها » . اما بالنسبة الى الصناعات المحلية فان كتاب بادكر يشير الى صناعة السكاكين وأدوات الحراثة في الناصرة وزيت الزيتون والصابون في نابلس والزجاج والاقمشة القطنية في الخليل الخ.. وفي حيفا ، كانت « الكروم تحتل مساحة واسعة من سفوح الكرمل وتنتج خمرا ممتازا » ، وجبل الكرمل « دائم الخضرة كل أيام السنة »» ومرج بن عامر « حسن الزراعة » ، وفي الناصرة « كان معظم السكان ينعمون بنوع من الرخاء في العيش : كانوا يتعاطون الزراعة والعناية بالحدائق وتربية الماشية وكانوا يتاجرون بالقطن والحبوب » ، وكانت سفوح جبل الطور مغطاة بشجر السنديان والفستق ، وكانت ضواحي نابلس تنتج « حنطة ممتازة » ، اما خضار بيت لحم فهي « من النوع الممتاز » ، وفي بيت جالا زراعة حسنة لاشجار الزيتون ، ودير ياسين محاطة بالبساتين المثمرة ، والخليل مشهورة بزراعة اشجار الزيتون والمشمش واللوز والكرمة ، وعين التنر محاطة بأشجار الليمون ، والطريق الى بيت جبرين تمر « بسهل حسن الزراعة » ، وبين بيت جبرين وغزة لا يوجد الا زراعة اشجار الزيتون وحقول التبغ والسمسم، وغزة نفسها محاطة بالبساتين ، ومؤخرة البلاد حسنة الزراعة اذ أنها تزود البلاد بالتمور والتين والزيتون والخضار الخ...[3]. ان حركة اسرائيل الكبرى أو أشكول او فاينشتوك لن ينجحوا في اقناعنا ، خلافا لكل منطق ، بأن فلسطين كانت ، قبل ١٩١٤ ، « ركنا مغمورا » بائسا وبدائيا .

في الصفحات ٨١ — ٨٢ يورد فاينشتوك وثيقة صادرة عن « مناضلين اشتراكيين اسرائيليين » وبشكل خاص هذا المقطع منها : « دخل الاستعمار الروتشيلدي في صراع مع عرب فلسطين بسبب قضية واحدة : امتلاك الاراضي . كان البارون يشتري الارض من الافندية ، بواسطة رشوة الادارة المحلية أحيانا ، ويطرد الفلاحين منها . ومن ثم كان الفلاحون المطرودون من أملاكهم يشتغلون كعمال زراعيين في مستعمرات البارون ، حسب مسار العملية الاستعمارية المعهودة » . يعلق فاينشتوك : « كان المستعمر على الطريقة الروتشيلدية يمشي جنبا الى جنب مع العربي فيعمل معه ويتفهمه في حين ان الرائد لم يكن على اتصال بالفلسطينيين بسبب نمط الاقتصاد المنفصل ذاته ». حقا ما كان اعظم حظ الفلاح الفلسطيني في تمكنه من العمل في اراضيه السابقة لحساب سيد كان يتبل ، بعد سلبه لاراضيه ، بالعمل الى جانبه وباستغلاله مكافئا اياه « بتفهمه » !

ان فاينشتوك الذي يعتبر نفسه مناضلا في سبيل التضامن مع المقاومة الفلسطينية فيسمح لنفسه باطلاق الاحكام التقييمية بحق المقاتلين الفلسطينيين لا يقف عند حد تبييض صفحة المستعمرين الروتشيلديين : انه يكذب بحق الابطال التاريخيين لحركة التحرر . انظروا ما كتبه عن عزالدين القسام

---

١ — وثيقة « حركة اسرائيل الكبرى » التي ظهرت في صحيفة « **الجيروزالم بوست** » في ٢ ك١ ١٩٦٨ — المنتخبات الاسبوعية — ص ١٠ — ١١ .

٢ — مقابلة لليفي اشكول نشرت في «**النيوزويك**» ١٧ شباط ١٩٦٩ .

٣ — أوردها جورج فوشيه في « **وثائق فلسطين عدد ٢** » التي تصدرها مجموعة الدراسات من الشرق الاوسط في جنيف .

الذي يعتبره الفدائيـــون الفلسطينيون « الفدائي الاول » : « أسس الشيخ عزالدين القسام منظمة ارهابية متعصبة ، على غرار الحشاشين في عصر الصليبيين ، تدعو للجهاد ضد اليهود والعــرب المسيحيين . لقد خاضت هذه الزمرة حرب عصابات صغيرة في الجبال سنة ١٩٣٥ . الا انها لم تثر اية ردة فعل في المدن » (ص ١٧٦) . اما مجلة « فتح » ، الطبعة الفرنسية ، عدد تموز ١٩٧٠ فقد كتبت عنه ما يلي : « لقد امضى عزالدين القسام ثلاث سنوات في تحضير وتنظيم الثورة في فلسطين على ضوء ما كان قد تعلمه من تجربته في سوريا حيث قاتل ضد الفرنسيين . كان عمله دقيقا وثوريا ومثاليا — انشاء خلايا سرية تضم كل واحدة خمسة اعضاء، الالتزام والتربية السياسية، التدريب العسكري ، انشاء شعبة للاعلام كــان دورها اطلاع الراي العام العالمي على الحقوق المشروعة لشعب فلسطين وعدالة قضيته. لقد كانت حركته تتزايد عددا وقوة حتى انه توصل سنــة ١٩٣٥ الى اقامة مركز قيادته في جنين وهي مدينة محاطة بالتلال الصخرية التي تجعل كل تدخــل انكليــزي او صهيونــي عمليــة صعبــة » . وتوضح مجلة « فدائيون » في عدد آذار ١٩٧٠ هذا الامر فتقول : « لم يكتف عزالدين القسام بوضع مبادىء للعمل الثوري بل حاول جهده تطبيق هذه المبادىء . وقد استهل عمله بتعبئة فلاحي وعمال ضواحي يافا المعدمة » . ويخلص مقال « فتح » الى القول : « اليوم وهي تستمد قوة من افعال ومثال عزالدين القسام فان فتح لتذكر هذا الثوري الكبير بصفته اول رائد من رواد نضال التحرر الوطني وكذلك بصفته واحدا من انبل الثوريين المندفعين في خدمة قضيتهم في هذه المنطقة مــن العالم » .

اما عبدالقادر الحسيني ، هذا البطل الفلسطيني التاريخي الاخر فلا يلقى من فاينشتوك معاملــة أفضل . لقد كان عبدالقادر الحسيني الذي قاد مقاومة الشعب الفلسطيني قبيل حــرب ١٩٤٨ النموذج للقائد الشعبي المرتبط بالجماهير . وكان قد سبق له وحارب في خطوط النار الاولى انتفــاضة ١٩٣٦ — ١٩٣٨ ، وفي الوقت الذي كان فيه الاقطاعيون الفلسطينيــون يتسارعون الــى التخلي عن النضال ، جرح عبدالقادر مرتين . وفي سنة ١٩٤٨ سقط في المعركة صريعا . لقد نجح فاينشتوك بمهارة في اخفاء هذه الصورة عمليا فلم يشر اليها اكثر من ثلاث مرات . على أي حال فقد اكتفى بثلاث كلمات لاضفاء الطابع المميز لهذا الانسان : « عبدالقادر الحسيني ، من اقــرباء المفتي » (ص ٢٣٣) . بالاضافة الى هذا فان العمل الذي لاقى فيه عبدالقادر الحسيني مصرعه قد شوه عن سبق علم وتصور : لقد صور لنــا فاينشتوك عمل هذا الاخير على انه : « مهاجمة عدد صغير من المستعمرات اليهودية الاستراتيجية، واغلاق طريق القدس — تل أبيب واقامــة بعض الكمائن المميتة » (ص ٢٣٣) . ان هذه الصياغة اتاحت لفاينشتوك المرور بصمت أمام ما كان يحاوله عبدالقادر الحسيني في ذلك الحين وبكل الوســائل لاحباط عملية ناخشون التي كان الصهيونيــون قد بدأوها ضمن اطار مشروع « دالت »(٤) — الذي لم يذكره فاينشتوك ولو بكلمة واحدة — الذي كان يرمي الى غزو القسم الذي خصصته الامم المتحدة لعرب فلسطين وبصورة خاصة السيطرة على ممر تل ابيب — القدس من اجل شطر الدولة المخصصة للعــرب الى جزأين والتمهيد لاحتــلال القدس . مقابل هذا نرى فاينشتوك يجد ويكد في شرح كيف ان الصهاينة استولوا على أراض مخصصة للدولة العربية وفق قرار التقسيم الصادر عن الامــم المتحدة وذلك ليس حسب مشروع « دالت » الذي يمتنع بكل عناية عن الاشارة اليه ، وانما ، كما يقول : « وفقا لديناميكية عمل اليشوف الدفاعي »

---

٤ — ان وجود « مشروع دالت » قد كشف عنه في الكتب التالية : **« صراع المصائر »** للصهيونيين جون ودافيد كمشي ، **« حد السيف »** لناتانيل لورش ، عضو قديم في الهاجانا ، **« كتــاب البالماخ »** و**« معارك ١٩٤٨ »** وهمــا كتابان صهيونيان مكرسان لهذه الحقبة المذكورة . وكذلك كان هذا المشروع موضوع دراسة كاملة جدا كتبها وليد خالدي وظهرت في عــدد ت٢ ١٩٦١ من مجلة **« مدل ايست فورم »** . لقد صاغ الصهاينة هذا المشروع منذ قرار تقسيم فلسطين الذي اتخذته الامم المتحدة (٢٩ ت٢ ١٩٤٧) . وكان يتضمن تنفيذ ١٤ عملية عسكرية هجومية هدفها طرد السكان العرب وفرض « الامر الواقع » حتى يوسعوا الى اقصى حد ممكن المنطقة المخصصة للدولة اليهودية . وقد جرت هذه العمليات من اول نيسان الى ١٤ أيار ١٩٤٨ وهو تاريخ أعلان « دولة اسرائيل » .

(واليشوف هم يهود فلسطين) ، الذين « قادوا الزعماء الصهاينة الى احتلال مناطق تخص الدولة العربية «الفلسطينية» » (ص ٢٣٣) . وهكذا فاننا نجد هنا بشكل واضح وبلسان فاينشتوك «التبرير» الذي يلجأ اليه الصهاينة عند كل عملية توسعية اقليمية اعني بهذا « العمل الدفاعي » الذي هو « ضرورة حيوية في الدفاع عن النفس » !

اما فيما يتعلق بأحداث ١٩٢٩ التي رد فيها الوطنيون الفلسطينيون على الاستعمار البريطاني والاستيطان الصهيوني بصلابة ، فان فاينشتوك يساهم مرة اخرى في الدعاية الصهيونية . فهو يكتب : « في سنة ١٩٢٩ اغرقت الاضطرابات المعادية لليهود الحركة الفلسطينية الشيوعية في الارتباك . فالحزب الذي اخذ على حين غرة ، لم تصدر عنه أي ردة فعل في الوقت ذاته . وبعد انقضاء هذه الاحداث وتحت ضغط زعامة الاممية الستالينية التي كانت تمر آنذاك في مرحلتها اليسارية ، وصفت الحركة المذكورة هذه الاحداث بأنها كانت ثورة معادية للامبريالية انحرفت فيما بعد ذلك الى موجة معادية لليهود بواسطة عملاء الامبريالية . وقد سبب هذا التقييم انشقاقا جديدا ، اذ كان رأي الاقلية اليمينية ان الامر هنا هو مجرد مذبحة ليس الا . ورواية اضطرابات ١٩٢٩ التي نشرها حديثا جوزيف برجه تؤكد هذا التحليل برمته . ويورد المؤلف أن موقف الكومنترن (الاممية) قد فرضته بصورة اساسية مقتضيات المعركة الكلامية ضد بوخارين » (ص ١٩٧) .

ولمواجهة الرواية التروتسكية الصهيونية التي أعطانا اياها فاينشتوك ، نورد الرواية التي اضطر البريطانيون انفسهم الى القبول بها . كتب لوراند غسبار في « تاريخ فلسطين » ما يلي(٥) : ان لجنة التحقيق التي أرسلتها الحكومة البريطانية كتبت بوضوح كبير في تقريرها انه يجب التفتيش عن اسباب اعمال العنف (سنة ١٩٢٩) في « خيبة الامل التي اصابت التطلعات السياسية والقومية للعرب . . . » . ان هؤلاء ، كما يقول المخبرون ، يخشون اكثر فأكثر ان تؤدي بهم « الهجرة اليهودية وسيطرتها المتزايدة على الاراضي الى حرمانهم من مواردهم ووضعهم تحت سيطرةاليهود الاقتصادية». ولم يكن هذا من استنتاج لجنة التحقيق هذه وحدها ، لجنة شو ، وانما ايضا تقرير سمبسون وكتاب باسفيلد الابيض اللذين وصلا الى نتيجة مفادها ان شراء المستعمرين الصهاينة للاراضي بين سنة ١٩٢١ و١٩٢٩ أدى الى طرد عدد كبير من المزارعين العرب من الاراضي التي كانوا يزرعونها. ان ما يصفه فاينشتوك بالموجة المعادية لليهود ما هو بالحقيقة سوى مقاومة المزارعين الفلسطينيين المطرودين من اراضيهم او الذين هم في طريقهم الى ذلك ، ضد الصهاينة . وكما نرى فان فاينشتوك يلجأ حتى الى استعمال مثل هذه الاساليب الملتوية. ولنلاحظ ايضا انه لا يشير ابدا الى الشعور القومي الذي يخالج الفلسطينيين ، هذا الشعور الذي لا يرى اولى بشائره الا في سنة ١٩٥١(٦).

كان بامكاننا على الاقل ان نأمل من فاينشتوك التنديد بوضوح بعمل المنظمات الارهابية الصهيونية. ولكن لا شيء من هذا القبيل . لنأخذ مثلا هذه المقتطفات : « تحت قيادة ابراهام شترن تابعت الاقلية (من الارغون) نضالها ضد الانكليز ، مطالبة بصراع لا هوادة فيه ضد الامبريالية البريطانية » (ص ٢٠٦) . ها هم القتلة الفاشيون من جماعة شترن ، المسؤولون عن ذبح ٢٥٤ من السكان العزل ، معظمهم من النساء والاطفال والشيوخ في قرية دير ياسين ، يصبحون محاربين ضد الامبريالية !! « وتخلت (جماعة شترن) عن التنظيم ذي النمط العسكري الموروث من الارغون لتتبنى بنى مجتمع سري ثوري قائم على الخلايا » (ص ٢١٣) . ليسوا فقط معادين للامبريالية ولكنهم ايضا ثوريون ! « ان قتالهم الصلب ضد الوجود البريطاني — هذا القتال الذي كان يتعارض بعنف مع الدبلوماسية الهادئة الذكية للادارة الصهيونية — يأسر الخيال » (ص ٢١٤) . ليسوا فقط ثوريين معادين للامبريالية ولكنهم نوعا ما أبطال معادون للامبريالية وثوار ! « اذا كان صحيحا ان مجموعة شترن قد انتهى بها الامر الى القتال من اجل الدولة اليهودية ، واذا كان صحيحا ايضا ان العديد من وثائق هذه الحركة تطالب بتحرير فلسطين (وحتى شرق الاردن) لحساب

---

٥ — ماسبرو — ١٩٦٨ ، ص ١١٨ .

٦ — « من بين أولى دلائل الوعي القومي العربي نشير الى اجتماع ٧٠٠٠ عربي في عكا في حزيران ١٩٥١ جاءوا من ١٤ قرية جليلية ليطالبوا بارجاع اراضيهم » (ص ٤٠٧ — ٤٠٨).

اليهود وحدهم ، فان فكرة **الكتلة السامية** بدأت تظهر ، رغم هذا ، في صفوفهم آنذاك : هذه الكتلة هي عبارة عـن شرق أوسط متحرر مـن الوصاية الامبريالية تندمج فيه الامة العبرانية » (ص ٢١٤) . باختصار ، هذا هو حلم فاينشتوك الذي كتب هـذه الجملة بجدية : مـن البديهي بالنسبة اليه أن « تحرير » فلسطين — كما كتب هو نفسه دون ان يشعر بأي حرج لعدم وضعها بين مزدوجين — لحساب اليهود وحدهم ، يمكن ان يتماشى ويتوافق مع الفكرة الطالعة عن « شرق أوسط متحرر من الوصاية الامبريالية » . وهذا يعني رفض رؤيـة اي تطابق بـين الامبريالية والمؤسسة الصهيونية في فلسطين. ولكن فاينشتوك لا يتوقف عند هذا الحد بل يذهب الى حد تبرير ومدح القتلة .

في ٦ تشرين الثاني ١٩٤٤ قتل الوزير البريطاني المقيم في القاهرة ، اللورد موين ، والذي كـان **موقفه المعادي للصهيونية** معلوما من الجميع ، على يد عضوين من مجموعة شترن كما يؤكد هذا مايكل بار زوهر في كتابه « النبي المسلح : حياة بـن غوريـون » (لنـدن ، ١٩٦٧ ، ص ٨٠) . علق فاينشتـوك علـى الاغتيال : « كانت الضحية قـد اختـيرت عـن قصـد بسبـب المغـزى المعادي للامبريالية لهذا الاغتيال بالنسبة الى كل شعوب الشرق الاوسط » (ص ٢١٤) . ورغم هذا فهو يتكلم عن « المضمون الفلسطيني » الذي اعطاه القتلة لعملهم، اثناء محاكمتهم (ص ٢١٤): « لقد اظهروا ان تحالفا عربيا — يهوديا في الشرق الاوسط ضد الامبريالية أمر ممكن شرط أن يتحرر اليهود من الايديولوجية الصهيونية ، وهذه أمثولة جديرة بالحفـظ » (ص ٢١٥) . وهكذا فان فاينشتوك يجد مصدرا لالهامه في اعمال قتلة شترن ويعلن هذا بحرارة محاولا اقناعنا بأن هؤلاء القتلة كانوا الدليل الحي على امكانية تحالف عربي — يهودي معاد للامبريالية شرط ان يتحرر الفلسطينيون اليهود من الايديولوجية الصهيونية .

يشير البروفسور سيمون جارجي ، الاستاذ في جامعة جنيف، في كتابه «حرب وسلم في فلسطين»(٧) وفي معرض كلامه عـن عمل « هذين الشابين المتعصبين المنتمين الى هذه العصابة » (ص ٤٠) انه بعد عملية الاغتيال « لم يضايق اعضاء الشترن عمليا » من قبل الوكالة اليهودية والهاجانا فيعلق قائلا : « أليس في امكاننا الظن أن في هذه العملية ذات الاتجاهات المتعددة (اي القتال ضد البريطانيين وضد العرب بالجمع بين الدبلوماسية والعنف) كان يتوجب على اليد اليمنى للوكالة اليهودية أن تتجاهل ما كانت تفعله يدها اليسرى ؟ » (ص ٤١) اما الارغون التي اشتركت هي أيضا في مذبحة دير ياسين والتي فجرت بالديناميت جزءا من فندق الملك داود في القدس مسببة مـوت ٩٤ شخصا مـن الانكليز والعرب واليهود فان فاينشتوك لا يتكلم عن نشاطاتها بكلمات تقريعية ابدا . انه يعلق على تدمير فندق الملك داود بهذه الكلمات البسيطة : « انها الضربة الاكثر اثارة والاكثر الفاتا للنظر في تاريخ الارغون » (ص ٢٢٧) ، في حين أن صحيفة « دافار » الصهيونية ، ذات الاتجاه العمالي ، وصفت الهجوم في اليـوم التالي بأنـه « مجزرة اجرامية »(٨). وفيما يتعلق بالبالماخ ، مليشيـا سكان الكيبوتزات ، فقد وصفها فاينشتوك بكـل بساطة ، بأنها « جيش بروليتاري حقيقي » ! (ص ٢٥٥) . وفيما يتعلق بالمرحلة ما بين كانون الاول ١٩٤٧ وآذار ١٩٤٨ ، اي بعد تصويت الامم المتحدة على التقسيم ، تحدث فاينشتوك عن « سلسلة من اعمال العنف والنهب » (ص ٢٨٧) قامت بهـا « الميليشيا العربية المحلية » و« عناصر غير نظامية تسللت الى فلسطين » (ص ٢٨٧) . في حين أن الهاجانا « تفادت من جهتها الاستفزازات » ! (ص ٢٨٨) .

الا أنه يضيف ، على سبيل الحيطة والحذر ، أن السيد أ. م. غواشون ، في مجلة اسبري ، عدد تموز — آب — أيلول ١٩٦٩ قد أشار مع ذلك الى « هجمات للهاجانا ضـد قرى مسالمة خلال هذه المرحلة » (ص ٢٨٨) . وفي الواقع فان منظمة الهاجانا هي التي دخلت ليلا ، ولا أحد سواها ، في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٧ الى الخصاص ، وهي قرية صغيرة قرب الحدود السورية ، وقتلت بالقنابل والرشاشات عشرة من العـرب وجرحت خمسة . والهاجانا ايضا هي التي دمرت في اليوم التالي منزلين في قرية صغيرة قرب صفد مسببة موت عشرة من العـرب . وفي آذار انضمت الهاجانا الـى

---

٧ — طبعة لا باكونيير ، نوشاتيل ، ١٩٦٨ .

٨ — ذكرها فاينشتوك ، ص ٢٢٨ .

الارغون والى مجموعة شتـرن لكي تعيد تكوين « حركة المقاومة اليهودية » التي كانت قد ظهرت في شهر آب ١٩٤٥ . ومع ذلك فالعرب ، بالنسبة الى فاينشتوك ، هم الذين « ينهبون » في حين أن الهاجانا « تتجنب الاستفزازات » !.

لنأتي الان علـى ذكر الطريقة التـي يتكلم بها فاينشتوك عن عواقب مذبحة دير ياسين في ٩ نيسان ١٩٤٨ : « ان مجزرة دير ياسين ، التي ضخمت بفعل الدعاية العربية غير الحاذقـة ، (كانت الاذاعة الاسرائيلية ، من جهتها ، تتحاشى جيدا روايـة الفظائع حتـى لا تقضي علـى معنويات مستمعيها) قد احدثت موجة من الرعب بين السكان العرب » (ص ٢٨٨) . ان هذا الدور المزعوم الذي قد تكون « الدعاية العربية » قد لعبته ، على حد قول فاينشتوك ، في احداث نوع من الرعب عند السكان العرب هو عنصر من عناصر الدعاية الصهيونية التي يتبناها فاينشتوك . هنا وبهذا الصدد يشير ارسكين شيلدرز في مجلة السبكتاتور تاريخ ١٢ ايار ١٩٦١[٩] بوضوح الى « ان موجة اللجوء الكبيرة هذه كان يمكن ان تنتج قبل كل شيء عن رعب طبيعي وعن التمزق الذي يرافق أيام الحروب . ولسنا بحاجة الى الرجوع الى الشهادة العربية التي يقال أنها هي التي سببت هذا الرعب عن قصد . ان البرهان على هذا موجود في الملف الصهيوني » . ثم يورد عدة أمثلة لا تدحض . اما فيما يتعلق بدير ياسين بشكل خاص فان شيلدرز يذكر بأن الارغون بعد أن أتمت مجزرتها « دعت حالا الى مؤتمر صحفي أعلنت فيه مآثرتها[١٠] ثم عرضت العرب الاخرين الذين أسروا في الاحيـاء اليهودية من القدس حتى يبصق عليهم ثم اطلقتهم لكي تتيح لهم ان يرووا تجربتهم لعائلاتهم » . ومن جهةثانية فان برثا سبافورد فستر،المواطنة الاميركية التي كانت تعيش آنذاك فيالقدس،قد أوردت،في كتابها « قدسنا » المنشور سنة ١٩٥٩ ان الصهاينـة التقطوا صـورا بارزة لجثث ضحايا دير ياسين وطبعوها بأعداد كبيرة لتوزع في القرى العربية وكتبوا على أسفلها الجملة التالية : « اذا لم ترحلوا بعد فهذا ما سيحدث لكم » ! واوردت ايضا أن مكبرات الصوت قد اقيمت ووجهت الـى مدينة القدس القديمة كان الصهاينة يصرخون عبـرها بالعربية : « اذا لم تغادروا منازلكم فان مصير دير ياسين سيكون مصيركم ! » .

ان التذكير بدور « الدعاية العربية غير الحاذقة »، كما فعل فاينشتوك ، والسكوت عن هذه الوقائع يعني بالطبع محاولة تحميل العرب مسؤوليات الصهاينة في اثارة موجة الرعب التـي انتابت السكان الفلسطينيين العزل من السلاح وخاصة بعد مذبحة دير ياسين . ليس هذا كل شيء ! بل ان فاينشتوك يجرؤ حتى على كتابة أن : « دير ياسين لم يكن حادثا متعزلا . فقد ارتكبت مجازر من هذا النوع من قبل الفريقين المتقاتلين في الماضي ، وقد تلتها مجازر اخرى بعد ذلك » (ص ٢٨٩) . ومع ذلك فاننا نستنتج من خلال قراءتنا لصحيفة الاحداث اليومية[١١] انه في الفترة الواقعة مـا بين ت٢ ١٩٤٧ وأيار ١٩٤٨ ، تسببت المعارك المختلفة في فلسطين بموت ١٠٧٨ من العرب و٣٢٠ من اليهود (أي بنسبة ثلاثة مقابل واحد) وذلك في الفترة التي سبقت دير ياسين ، و٢٦٩ عربيا و٤٢ يهوديا (أي بنسبة ٦ مقابل واحد) وذلك في الفترة التي تلت دير ياسين . على كل حال ، يبدو أن فاينشتوك لا يستطيع أن يحدد أي « دير ياسين » قد يكون العرب مسؤولين عنها !

ان فاينشتوك ، كما رأينا ، لا يتخلى عن بعض الموضوعات المحببة الى قلب الدعاية الصهيونية . اما فيما يتعلق هذه المرة بالنضال الراهن للشعب الفلسطيني فان فاينشتوك ، مثله في ذلك مثـل أبواق الدعاية الصهيونية ، يقلل من اهمية الحرب الشعبية التي تخوضها المنظمات الفدائية . فبعد أن قال ان « نشاط اللاجئين الفلسطينيين » قبل حزيران ١٩٦٧ لم يكن في الحقيقة يهدد أمن الدولة اليهودية تهديدا جديا (ص ٤٥٦) ، استند الى أرقام مستقاة من مصادر صهيونية رسمية تتعلق بالفترة ما بين ١ كانون الثاني و٥ حزيران ١٩٦٧ ليقول : « هل يمكننا ان نصف جديا هذا النشاط المحدود جدا بالحرب الشعبية ؟ أليس استعمال هذه الصيغة هو نوع من الخداع ؟ » (ص ٤٧١).

---

٩ ــ مقال اعادت نشره « مجموعة ٥ حزيران » (بيروت) في نشرتها « **الخروج الاخر** » .

١٠ ــ راجع ايضا الــ « **نيويورك تايمز** » في ١٠ نيسان ١٩٤٨ .

١١ ــ Keesing's Contemporary Archives ١٩٤٧ و١٩٤٨ ص ٩٢٣٧ وما يليها .

وبعد عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧ تكلم فاينشتوك عن « أعمال ارهابية » (ص ٥٣٥) تتكاثر بشكل متزايد ، ويذهب حتى الى القول بالحرف الواحد أن « تزايد الضربات الارهابية وعمليات التخريب بدأت تصبح مقلقة» (ص ٥٣٥). طبعا ان فاينشتوك يستعمل تعبير « الارهابية » عن قصد وهو عن قصد ايضا يتحاشى الكلام عن النضال من اجل التحرر الوطني . ولكي يشير الى الفلسطينيين المقيمين في الاراضي المحتلة فهو يستعمل على أي حال الصياغة التالية : « فلسطينيون عرب اسرائيليون ومن الضفة الغربية » (ص ٥٣٦) التي هي جديرة بـ « لجان اسرائيل — فلسطين » !(١٢).

ونصل الان الى الموضوع الرئيسي الذي يضع فاينشتوك من اجله بكل ثقله في المعركة : « الاعتراف بالواقع القومي الاسرائيلي » (ص ٥٦٢) ، وجود « أمة اسرائيلية » : « ان الاسرائيليين ليسوا مجرد مجموعة دينية . انهم بكل تأكيد يشكلون أمة . ان هذا يعني ان اندماجهم في العالم العربي ، سواء أحدث هذا الاندماج عن طريق كيان سياسي فلسطيني أم لا، يتطلب الاعتراف بحقوقهم القومية » (ص ٥٤٦) . « ان التفجع على الماضي لا يجدي نفعا ، من الان وصاعدا هناك واقع وجود مجموعة اسرائيلية في قلب العالم العربي ذات مميزات قومية لا تتكر (...) . ان وجود **الامة** الاسرائيلية هو وجود واقع وحاصل ».

هكذا ، وبدون ادنى برهان ، يدعونا فاينشتوك الى القبول بأن « الطائفة الاسرائيلية » هي أمة. وبعد أن يعتبر القضية منتهية يتبنى النظرية العنصرية ، والتي هي ايضا نظرية الصهيونيين ، كما هي اذ أنه يعزل ، في داخل الاراضي نفسها التي تسيطر عليها « دولة اسرائيل » السكان اليهود أو الذين هم من أصل يهودي ، رابطا اياهم بمفهوم « الشعب اليهودي » العالمي(١٣). وبعد أن ينتهي من هذا يشترك في المناورة التي تكمن في وضع مجالات للاختيار لا أمام المحتل وانما أمام ضحيته وذلك بأن يقول لها : « ان لك الحق في ان تثوري ولكن احترمي حق المحتل في أن يقرر مصيره بنفسه » . وبعد أن ينتهي من هذا ، يساهم في احياء مناقشة مصطنعة حول « الحل » الذي يناسب « المشكلة الفلسطينية » . ولكن ماذا يضمر في الحقيقة اولئك الذين يدافعون عن موضوعة الامة الاسرائيلية ؟

أولا أن صراع الشعب الفلسطيني من أجل التحرر الوطني ضد الامبريالية والصهيونية هو صراع بين قوميتين تطالب كل منهما ، وعلى حق ، بفلسطين. ومعنى هذا رفض الشعب الفلسطيني والصهاينة سواء بسواء . ثم في « حال انتصار الفلسطينيين » أي في « حال تدمير البنى الدولية والعسكرية والاقتصادية للدولة الصهيونية » يتوجب على الشعب الفلسطيني ان يمنح « الامة الاسرائيلية » حق تقرير المصير ، وهذا يعني ان المستوطنين القدامى يستطيعون ان يشكلوا دولة جديدة — «غير صهيونية » هذه المرة — في فلسطين . وجواب المقاومة الفلسطينية على هذا هو كالتالي : في فلسطين المستقبل ، فلسطين المحررة سيكون لكل الفلسطينيين ايا كان أصلهم ودينهم ، نفس الحقوق ونفس الواجبات . لا بحث في انشاء دولة — مسخ بين « اسرائيل » ونهر الاردن او في انشاء «اسرائيل بدون صهيونية » يحافظ فيها في الواقع على « الحقوق » التي اكتسبها الصهاينة . لا بحث في انشاء دولة متعددة الاديان او ذات قوميتين . وانما فلسطين واحدة لا تتجزأ ، علمانية ، ديموقراطية، دون تمييز طائفي ، تقدمية ، لا يتسامح فيها مع اي شكل من اشكال الاستغلال والطغيان او القهر وحيث سيكون لكل المسلمين ولكل المسيحيين ولكل اليهود ولكل الملحدين الذين يعيشون حاليا في الاراضي المحتلة أو الذين ارغموا على هجرها بالقوة ، نفس الجنسية والممارسة الحرة لمعتقداتهم الدينية او لفلسفتهم . ان هذا يعني ان كل الفلسطينيين المنفيين سيستطيعون العودة الى وطنهم سواء ولدوا فيه ام في الخارج . وهذا يعني ان كل الفلسطينيين اليهود — الاسرائيليين حاليا — الذين سيقبلون بالعيش في فلسطين الجديدة والذين سيرفضون الايديولوجية الصهيونية سيكونون مواطنين فلسطينيين . ان الثورة الفلسطينية مقتنعة ان الغالبية العظمى من يهود الاراضي المحتلة

---

١٢ — في ١٧ آذار ١٩٧١ اشترك فاينشتوك كخطيب في اجتماع للجنة « اسرائيل — فلسطين » في بروكسل .

١٣ — راجع مقال « دولة اسرائيل هل هي أمة ؟» لابراهام سرفاتي في مجلة «**أنفاس**» الرباط ، رقم ١٥ ص ٩٠ — ٩٣ .

من الصهاينة سيغيرون يوما من موقفهم ويؤيدون فلسطين الجديدة وخاصة بعد تدمير البنى الصهيونية . ان المقاتلين الذين رفعوا السلاح ليحرروا وطنهم لا يكرهون أو يحبون اليهود لمجرد انهم يهود . انهم يحكمون على كل واحد حسب تصرفه لانهم لم يقعوا في الفخ الصهيوني الذي يحاول الخلط بين اليهودية والصهيونية . وأفضل دليل على هذا هو أن مناضلين معادين للصهيونية ومن أصل يهودي يحاربون في صفوف الفدائيين ويناضلون داخل لجان فلسطين في العالم بأسره(١٤).

ان الميل الى النقاش الطويل « للحلول » النظرية البحت ، هذا الميل الذي يتميز به يسار أوروبي معين ، يرافقه عند فاينشتوك **صمت كامل** فيما يتعلق بالروابط العضوية التي تربط اسرائيل بالامبريالية الاميركية . ولا شك في أن فاينشتوك يذكر العون الاميركي للدولة الصهيونية . الا انه عندما يذكر هذا — وباختصار شديد على كل حال — فقط بتعابير **العون والنفوذ** متحاشيا اظهار الى أي حد يرتبط وجود اسرائيل بالولايات المتحدة.

وفي الواقع فهو يكتفي بكتابة ما يلي : « وأخيرا عزمت واشنطن على دعم الدولة اليهودية . ان الدولة الاسرائيلية قد استفادت ، منذ انشائها ، من المساعدة الاميركية » (ص ٢٦٣) . ثم يعطي بعض الارقام : « الولايات المتحدة تحل تدريجيا محل البريطانيين » (ص ٤١٢) . « ان الدولة اليهودية بتطلعها قبل كل شيء الى الاعتراف بالوضع الحالي الاقليمي والسياسي والسكاني ، قد وجدت نفسها مدفوعة الى الانحياز الكامل الى الغرب ، وهذا ما كانت العلاقات القوية بين الحركة الصهيونية والولايات المتحدة قد أهلتها له » (ص ٤١٢). « ان تبعية السياسة الخارجية الاسرائيلية لواشنطن قد اجبرت حكومة بن غوريون الى تأييد الامبريالية في صراع يدور على بعد آلاف الكيلومترات» (ص ٤١٣) . « الا ان بن غوريون قبل رغم هذا ان يوقع على معاهدة ثنائية مع الولايات المتحدة » (ص ٤١٩) . « تستخدم اسرائيل الدعم الاميركي من أجل مشاريعها في الري وفي استعمال الطاقة الذرية من اجل تحلية مياه البحر » (ص ٤٥٢) . « والاميركيون ، من جهتهم ، سيتكفلون بضمان الدولة الصهيونية عسكريا » (ص ٤٥٢) . « على كل حال فان للاميركيين مصلحة عسكرية مباشرة في الانتصار العسكري الاسرائيلي » (ص ٤٨٠) . « تخاف الادارة الاميركية زوال كل نفوذ غربي في الشرق الاوسط » (ص ٤٩٣) . « ان واشنطن تتساهل بشأن ارسال المبالغ الضخمة الى اسرائيل » (ص ٤٩٣) . « الاحتلال يتطلب توجيه الاقتصاد نحو اقتصاد حرب وهذا يؤدي الى ارتباط متزايد من اسرائيل بالولايات المتحدة » (ص ٥٧٧). هذا شديد الايجاز بالنسبة الى كتاب من ستمائة صفحة !

ان فاينشتوك لا يرى ان كل مواطن — جندي في الدولة الصهيونية يدين بمواطنيته ، بوجهة حياته ، بأمنه ، للاستراتيجية الامبريالية التي لا تعني اليها هذه المواطنية شيئا سوى أنها غريبة عن المنطقة وعدائية ازاء شعوب هذه المنطقة . ان فاينشتوك لا يرى ان كل صهيوني ، مهما كانت رؤيته الذاتية للاشياء ، هو جندي في خدمة الامبريالية الاميركية.

ان اسرائيل تشكل قلعة الامبريالية في الشرق الاوسط . ان الشعب الفلسطيني لا يقاتل اذن الصهيونيين فقط بصفتهم هذه وانما ايضا وخاصة بصفتهم عناصر متقدمة لآلة الطغيان الامبريالية . فالتناقض لا يقع اذن ، كما كان فاينشتوك يريد ان يقنعنا ، بين أمتين لكل منهما حقوق في فلسطين وانما بين الشعوب العربية من جهة والامبريالية الاميركية وقاعدتها المتقدمة « اسرائيل » من جهة ثانية . وبالتالي فالمشكلة ليست في الاستسلام الى مناقشات اكاديمية حول عدم وجود «أمة اسرائيلية» وانما في القبول **دون أي التباس أو غموض** بأن وجود اسرائيل نفسه يشكل العدوان الحقيقي وان هذا الاخير يدخل في اطار العدوان الامبريالي على الصعيد العالمي . ان تحرير فلسطين يفترض اذن زوال الدولة الصهيونية والانتصار على الامبريالية. وهذا التحرير وهذا الانتصار سيكون على الشعوب العربية احرازهما . ولاحراز النصر لا يملك الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الاخرى الا سلاحا واحدا : الحرب الشعبية طويلة الامد التي يرفضها فاينشتوك باسم المفهوم التروتسكي للثورة.

فهدف حرب التحرير الوطنية الفلسطينية هو تدمير الدولة الصهيونية . انها تتيح لليهود المقيمين في فلسطين الالتحاق بمعركتها وذلك بتحررهم من

---

١٤ — كتاب الدكتور محمد رشيد « **نحو فلسطين ديموقراطية** » الصادر من مركز الابحاث في م.ت.ف. بيروت ١٩٧٠ .

الاستلاب الذي هم ضحاياه اليوم أي من الامبريالية الغربية واداتها الصهيونية اللتين نجحتا في استغلال الخوف الذي يشعر به قسم من اليهود بعد الاضطهادات المعادية للسامية . ان الثورة الفلسطينية تقدم شيئا افضل بكثير من «الضمانات» لليهود المستعدين للارتداد ضد الصهيونية : انها تعرض عليهم الكف عن انتظار الضمانات والوعود من اي كان وان يأخذوا السلاح ليخلقوا بأنفسهم واقعا جديدا متلائما مع تطلعاتهم . ان الحرب الشعبية طويلة الامد ليس بامكانها فقط ان تدمر ، خطوة خطوة ، الامبريالية والصهيونية : انها تغير الناس وتحررهم من الافكار الخاطئة وعادات الماضي والاحكام المسبقة التي رزحوا تحت وطأتها زمنا طويلا . ان اليهود وغير اليهود الذين يحملون البندقية ليحاربوا الامبريالية والصهيونية يخلقون فيما بينهم علاقات جديدة تماما ، علاقات تضامن نضالي . في هذا الاطار ، ايا كانت الاشكال الخاصة التي يعطونها لهذه العلاقات ، فانها ستكون مقبولة لانهم هم انفسهم قد خلقوها[15]. ان اعادة النظر في الصهيونية، كما فعل فاينشتوك، تلتقي بالضبط مع المنجزات العامة لهذا النوع من « التحليلات » التي استنكرها عمر بن جلون في مقال بعنوان : « سلوك كوادرنا ازاء المشكلة الفلسطينية »[16]: « انها اعادة نظر تقتصر على اعتبار المقاومة الفلسطينية كواقع جديد يغير المعطيات القديمة وتطرح المشكلة الحقيقية ، مشكلة وجود اسرائيل . الامر يتعلق هنا في الواقع بنفس التطور الذي أصاب عقائديو الصهيونية واليسار الاوروبي . انهم يتكيفون مع الوضع الجديد فيستنكرون تفجير المنازل ويلومون ضحايا النازية لتبنيهم أساليب النازية ، ولكن كل هذا لكي يوعزوا بلقاءات ويخلقوا لجان سلام ويدعوا الى الحلول « الفدرالية » او « الكونفدرالية » ، الخ ...

ان هؤلاء التقدميين والثوريين هم حاليا الاداة الاكثر تسترا والاكثر فعالية للصهيونية على جبهة الدعاية والتسميم . لا احد منهم يعيد النظر بوجود اسرائيل ككيان او يطرح مشكلة اغتصاب الوطن الفلسطيني. انهم يكتنون بمناقشة « البنى الراهنة » لاسرائيل وبالتنديد بميول زعمائها التوسعية ، الخ ... ، منتظرين منهم التخلي عن « صهيونيتهم » حتى يبنوا « الدولة المزدوجة القومية » ومختلف اشكال التعاون والاتحاد ، الخ ... ان وجهة النظر هذه تنجح في الحفاظ على نبرة الصدق وعلى مظهر التماسك ولهجة الماركسية ــ اللينينية ! » .

ترجمة وتعليق : ماجد نعمه

---

١٥ ــ راجع « الثورة الفلسطينية واليهود » في « فدائيون » ، باريس عدد ٥ ص ٨ ــ ١١ وعدد ٦ ــ ٧ ص ٢٤ ــ ٢٦ .

١٦ ــ « انفاس » الرباط عدد ١٥ ، ص ٥ ــ ١٨.

ست رسائل اعلامية من الخارج

(١) رسالة من هولندا : خواطر حول الاعلام الفلسطيني

يوم الاول من شهر اذار المنصرم ، ظهر على التلفزيون الهولندي المناضل ابو عمر احد المسؤولين عن الاعلام في فتح ، في مقابلة شيقة وطويلة وناجحة للغاية . ويوم الثاني من شهر اذار ، ظهر في الصفحة التاسعة من صحيفة التايمز اللندنية اعلان احتل نصف الصفحة ، كان عبارة عن خطاب مفتوح موجه الى يهود العالم الغربي ويهود اسرائيل بقلم يهودي اسمه ى.س. ساخس . وقد اتصف هذا الخطاب المفتوح بالنقد العنيف لسياسة الدولة الصهيونية، ومما قاله صاحبه « ان حكام اسرائيل يفتقرون الى الحنكة السياسية وبعد النظر . انهم جماعة من الناس اتقنوا الكلام واللجاج . كل واحد منهم يتصرف في نطاق سياسة مخالفة لسياسة الاخرين ولا يهمه سوى مصلحته الخاصة وليس مصلحة الشعب الذي يدعي خدمته . يوم الاثنين يقول هؤلاء الساسة ، نعم لقد قبلنا قرار مجلس الامن. يوم الثلاثاء يقولون .. لا لن نقبل القرار . يوم الاربعاء يقولون نعم قبلناه ولكن .. ويوم الخميس يقولون .. لا لم نقبله ولكن . ويوم الجمعة يغرقون في سفسطائيات قانونية ومشاحنات عنيفة. ويوم السبت يرتاحون من الكلام . ويوم الاحد يطلعون على العالم بتصريح مشترك فحواه ان الصلح مع العرب مستحيل وان الحرب بين الاسرائيليين والعرب لا بد ان تستمر الى ما لا نهاية . ان الحكومة الاسرائيلية بدل ان تنتهج سياسة سلام حقيقية ، قبضت على المزيد من الارض العربية وانشأت مستعمرات مسلحة في الاراضي العربية التي احتلتها . ورفضت توضيح مصطلحها الشائع (الحدود الآمنة) . لقد تصرفت منذ عام ١٩٦٧ كمحتل مغرور يعرض كبرياء العرب لاهانات متلاحقة ويملأ السجون بنساء ورجال عرب ابطال يناضلون في سبيل العودة الى وطنهم وبيوتهم التي اجلوا عنها بالعنف والاغتصاب . وربما تم حتى الان قتل مئات او الوف الوطنيين العرب الشرفاء سواء في عمليات التحقيق في السجون او في حملات الانتقام الجماعية اليومية».

وفي مكان اخر ، حاول صاحب الرسالة ان يقارن بين حكومتي اسرائيل وجنوب افريقيا ، في مسعى لاظهار التقارب الهائل في سياستهما الداخلية والخارجية ، فقال « ان رجعيي اليهود والعنصريين الافريقانيين يدعون انهم المختارون عند الله . كلاهما يملك عقلية (دنيا) ويقول الدنيا كلها ضدنا فالى الجحيم بهذه الدنيا . ليس لنا ما نعتمد عليه سوى قوتنا العسكرية . وكلاهما يطبق اسلوب (الكذبة الكبرى) و (الهستريا) من اجل غسل ادمغة ابناء شعبهما وتضليل العالم. كلاهما يطبق ابشع اساليب الاضطهاد ضد المطالبين بحريتهم . كلاهما يتحدى الامم المتحدة ويعاملها باحتقار تام ».

يوم الثامن من شهر اذار ، عرض التلفزيون الهولندي برنامجين اخباريين ، الاول مستمد من القاهرة والثاني مستمد من تل ابيب . وقد احتل البرنامجان مساحتين واسعتين على القنالين الاول والثاني ، مع اختلاف في التوقيت يسر لملايين المشاهدين الاطلاع على البرنامجين . البرنامج المستقى من القاهرة ، كان عبارة عن لقاءات مذياعية مع عناصر مختلفة من ابناء الشعب المصري ، عمال وفلاحين وتلاميذ وموظفين . كانوا جميعا يتكلمون في نطاق مفاهيم واحدة ومعقولة ومتزنة بالنسبة للسلام والحرب . وبدا كل واحد من المتكلمين نصيرا للسلام القائم على العدل بدون شذوذ ابدا بين الواحد والاخر ، فكان لهذا البرنامج وقع مدهش عند المشاهدين . بعد دقائق

من انتهاء هذا البرنامج ، ظهر البرنامج الثاني وهو عبارة عن استفتاء عابر لنماذج مختلفة من ابناء اسرائيل . فقد نصب المذيع خريطة كبيرة لاسرائيل والاراضي العربية المحتلة على قارعة الطريق ، وراح يوقف المارة من مختلف الفئات والانماط ويسألهم عن الحدود التي يريدونها لاسرائيل . ومر عليه حوالي عشرين شخصا ، اثنان منهم طالبا بان تكون حدود اسرائيل هي حدود ما قبل حزيران من عام ١٩٦٧ وواحد طالب بالاضافة الى ذلك بتدويل مدينة القدس ، ومعظم الباقين اصروا على ان تكون حدود وقف اطلاق النار هي حدود اسرائيل . اما من شذ عن هؤلاء فقد ابدى استعدادا لقبول تعديل طفيف في حدود وقف اطلاق النار . وهكذا فقد اظهر هذا البرنامج الانسان الاسرائيلي العادي طامحا الى حدود جديدة واراض جديدة ، حبا في التوسع وليس لاية اسباب معقولة او مقبولة .

يوم الخامس عشر من شهر اذار ، قدم التلفزيون الهولندي وبنفس الترتيب السابق ، مقابلتين مع محمود رياض وغولدا مائير . في المقابلة الاولى اتهم وزير خارجية مصر حكومة اسرائيل بالتدجيل على العالم كله وبالتلاعب في موضوع السلام ، وفي المقابلة الثانية لم تعرف غولدا مائير كيف تفند هذا الاتهام سوى بارتجاف في اوصالها وشفتيها ، واغراق اكثر فاكثر في دوامة اللف والدوران الاسرائيلية الصهيونية التي سئمها كل العالم تقريبا . ويوم التاسع والعشرون من اذار شاهد الهولنديون ابو عمار في مقابلة تلفزيونية خاصة مطولة وهي اول واحدة من نوعها على التلفزيون الهولندي . ويوم الثامن من شهر نيسان ظهر ابو عمر على التلفزيون الالماني الغربي ، ليس في برنامج منفصل وانما خلال نشرة الانباء المسائية ، وفي مقابلة شبه وافية . وفي هذا تقييم واضح له وللحركة التي يمثلها ، وشيء جديد بالمرة على تلفزيون المانيا الغربية .

هذه الامثلة على تحول المفاهيم في الغرب بالنسبة لازمة الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية هي في الوقت نفسه دليل واضح على ان اوروبا الغربية على المستوى الاعلامي وربما على المستوى الحكومي ايضا اصبحت تدرك ان الدق على طبول اسرائيل كما حدث في عام ١٩٦٧ لا يخدم مصالح العالم ولا مصالحها . وهذه الامثلة تعاقبت في فترة وجيزة لم تتعد الاسابيع الخمسة . ولو دقق الانسان النظر باحثا عن امثلة اخرى مشابهة لعثر على كثير غيرها . هذا بينما انعدمت في الفترة نفسها او كادت برامج ومقالات تأييد اسرائيل في الاقطار التي ذكرتها والتي كانت من اشد الاقطار حماسا لاسرائيل ودعما لها معنويا وسياسيا حتى عام ١٩٦٨ ، تذيع وتنشر عن اسرائيل وفي الدفاع عنها وتمجيدها ما يفوق كل ما تذيعه وتنشره عن اقطار الدنيا قاطبة .

لم يعد احد بحاجة الى التدليل على ان العرب كسبوا المعركة السياسية ضد اسرائيل واميركا في العالم ، وفي اقل من اربع سنوات ، باستثناء الرأي العام في الولايات المتحدة الذي ما زال راضخا لتأثير النفوذ الصهيوني عليه . وكان لهذا الكسب عوامل كثيرة ، ابرزها بدون شك ظهور المقاومة الفلسطينية كقوة اساسية في صراع الشرق الاوسط ، ثم التنظيم الفلسطيني داخليا وخارجيا، ثم الهجوم الدبلوماسي المبرمج من جانب الجمهورية المصرية العربية على نطاق العالم الواسع .

وقد تحدث كتاب العرب ومفكروهم ومثقفوهم زمن النكسة غير المنتظرة التي انزلت بالعرب ذلا لم يعهدوه من جهة وحثتهم على المقاومة الواعية الصلبة المستمرة من جهة ثانية ، عن اسباب دعم الغرب للصهيونية في عدوانها في عام ١٩٦٧ . وفي هذا المجال خاض الكتاب في هذا الموضوع حتى افاضوا وكانت ابرز اتهاماتهم للمسؤولين قلة ما كانت تفعله في مجال الاعلام مكاتب الجامعة العربية وسفارات الدول العربية وبعثاتها الدبلوماسية ومنظمات الطلبة ، وعدم وجود مبادرات حكومية او شعبية للاتصال بالحكومات العربية وبالصحف والمثقفين والكتاب وبالمنظمات السياسية الشعبية على اختلاف ميولها لتوثيق الصلات معها اولا وتبادل الاراء والخبرات ثانيا . وكانت هذه الاتهامات صحيحة . ولكن .. الان وقد تغير الوضع واصبحت كل هذه القوى تعمل اكثر من السابق ، او تريد ان تعمل اكثر واحسن من السابق ، فقد بدأت تظهر مآخذ جديدة لم تكن في حسبان احد . ذلك ان هذه البعثات او المكاتب او المنظمات لا تملك من المال حتى الان الا اقل القليل ، واذا ارادت ان تقيم تجمعات او لقاءات شعبية او تنشر كتبا او كتيبات ، فانها لا تعثر على اي مكان تزودها بالمخصصات المطلوبة لهذه الاعمال . وغريب ان يكون الوضع كذلك

في مراكز البعثات الدبلوماسية ومكاتب الاعلام ومنظمات الطلبة ، بعد ان اتضح بما لا يقبل الشك ان العمل العربي الاعلامي يجب ان لا ينتهي عند حد ، وان تكون الامكانيات المفسوحة له دائما واسعة . وما دام الجميع على اتفاق بان المعركة ضد الامبريالية العالمية والصهيونية طويلة الامد ، فان معركة الاعلام ايضا ستكون طويلة الامد . ومن باب الاستهتار والتساهل القول ان بعثاتنا السياسية او الدبلوماسية او مكاتب الاعلام العربية ليست الجواب على المشكلة الاعلامية العربية في العالم الغربي . انها ليست الجواب الوحيد بدون شك ، ولكنها جانب مهم من هذا الجواب ، خاصة اذا كانت مدعمة بعناصر مخلصة تعرف طريقها للعمل والانتاج المثمر . وقد رأى العرب المتيمون في الغرب كيف استطاع افراد بصفتهم الدبلوماسية او بصفتهم الخاصة عندما خاضوا معركة الاعلام بكل قوتهم وجهدهم وبمالهم الخاص حينما لم يتيسر لهم المال من المصادر الرسمية ، ان يجندوا الصحافة والتلفزيون وعناصر مهمة من الاحزاب السياسية في دعم حق الفلسطينيين رغم ضخامة الصعاب والعقبات . وارى من واجبي في هذا المجال ان اذكر اسم الفلسطيني محمود رباني الذي يعيش في هولندا ويعمل فيها حاليا كقنصل فخري للكويت ، كمثل على هؤلاء الشبان الذين حققوا الكثير بجهدهم الخاص ، واحيانا كثيرة بمالهم الخاص . وكانت اخر منجزاته انه اعد للسيد ابو عمر وهو في هولندا لقاء في البرلمان الهولندي مع اعضاء لجنة الشؤون الخارجية . لقد جرى هذا اللقاء في بلد كان الى سنوات قليلة يعتبر اي منتقد لاسرائيل بمثابة خائن لوطنه .

من المآخذ الاخرى التي صرنا نراها الان ، هو اننا على المستوى الشخصي او الرسمي او على مستوى البعثات الدبلوماسية او مكاتب الاعلام او منظمات الطلبة ، اندفعنا منذ عام ١٩٦٧ نبحث عن الانصار والاصدقاء على صورة افراد او جماعات بدون تحفظ ، بغض النظر عن مواقع هؤلاء الاشخاص او الجماعات في مجتمعاتهم .وعلى ما يبدو فقد استهوتنا جماعات اليسار الجديد واليسار الراديكالي فافرقنا اكثر مما ينبغي في الايمان بها على اساس انها قيادة ثورة جديدة في العالم الغربي ، ضد الامبريالية وضد الاوضاع الحالية السائدة . واندفعنا في بعض الاماكن ، ايضا اكثر ما ينبغي ، في التقرب من تلك الفئات والجماعات اليسارية الجديدة . هذا في حين لم تستطع هذه الجماعات والفئات منذ ظهورها على المسرح السياسي في منتصف العقد الماضي ان تحقق الكثير في الغرب ، لان وعيها السياسي ناقص . فهي تقاوم المؤامرات الاستعمارية في مكان وتغض النظر عنها في اماكن اخرى . وهي اذ تطالب بدك النظام الرأسمالي الحالي على اساس انه نظام القلة الباغية المستغلة ، فانها تسمح لتلك القلة الباغية المستغلة بان تستغلها بابشع الصور. فتلك القلة الحاكمة تستهدف جعل اليسار الجديد يخنق نفسه بيده ، وينفذ اليسار الجديد مؤامرة الحكام دون وعي ودون تنبه للشرك المنصوب له . انه ينادي بالحرية الجنسية على اعتبار انها مطلب رئيسي له ، فتسمح له السلطات بأن يمارس الجنس علنا وان يشتري مجلات الجنس العابثة من المكتبات العامة وكانه يعيش في غابة . وهو يعبر عن احتجاجه على المجتمع وخروجه عنه باللباس الوسخ والشعر القذر المنفوش الطويل والاقدام العارية المجبولة بتراب الارض والنوم على قارعة الطريق ، ويترك له الحكام المجال واسعا لتحقيق ما يريد . وهو يريد ان ينعزل عن دنيانا ، فيلجأ الى المخدرات يعبها عبا دون رقيب او حسيب او تدخل من سلطات البلدية او البوليس . وهو يريد ان يعبر عن نقمته بالعنف ، فيسمح له الحكام بممارسة العنف مع ان مجتمعاته ليست جاهزة لمرحلة نضال متصف بالعنف ، وفي الوقت نفسه تكبت السلطات كل بوادر العنف التي تصدر عنه بالاستعانة بآلة كبت جهنمية قوامها احدث الاسلحة والسيارات المصفحة . وامام هذه الممارسات الغريبة ، لنضال مشروع اصلا ... ولكن من الناحية التكتيكية منعم بالاخطاء ، نرى هذه الفئات تصغر حجما ونفوذا ولا تكبر . واما بالنسبة لليبراليين من مثقفي العالم الغربي ، فهؤلاء ايضا وثقنا بهم اكثر مما ينبغي وسعينا الى اجتذابهم اكثر مما ينبغي وخاصة في اميركا ، مع ان بعض هؤلاء هم الذين يبررون للامبريالية عبثها بالعالم . انهم يؤازرون الانسحاب من فيتنام في العلن ويقاومونه في السر بحجج مضللة وغامضة . انهم يلومون العالم على عدم صنع نفسه على صورة اميركا او لانه لم يتقمص روح اميركا بينما صرفت اميركا لتحقيق هذا الهدف مائة مليون دولار . هؤلاء لا يعترفون

بان هذا المبلغ انما صرف للمحافظة على الديكتاتوريات وانظمة الحكم العفنة في العالم وعلى شن الحروب واغراق العالم بالاسلحة التي تدفع الشعوب ثمنها من دمائها . انهم يرون الفاشية تتفشى في اميركا بحيث صارت بعض متاحفها العلمية ثكنات حربية يتسلى فيها الاطفال والاحداث بالعبث بنماذج من الاسلحة يصوبونها لصدور الاعداء وممتلكات الاعداء والجسور والسدود والطرق في اقطار الاعداء ، يرون كل هذا ويقولون ان اميركا ما زالت مهد الحرية والديموقراطية في العالم . انهم يعرفون ان ديون اميركا في اعناق فقرائها وفقراء العالم باهظة للغاية وان ثراء اميركا مثقل بالرهونات على حساب تلك الديون ، ومع ذلك يقولون ان اميركا اغنى قطر في العالم . هؤلاء او بعضهم هم ادعياء الغرق في قضية فيتنام يتلاعبون بها على هواهم ، ناسين او متناسين قضية تعادلها اهمية هي قضية فلسطين ، فاذا تذكروها غالبا بمقالة في صحيفة تعتب على الاسرائيليين وبعدة مقالات في صحف اخرى تتهجم على العرب . وعندي انه كان يجدر اضاعة الوقت الذي استغرقناه لكسب هؤلاء ، بالاتصال المنظم والموحد والمنسق بالاحزاب اليسارية العريقة وبالاحزاب المسالمة وباتحادات نقابات العمال والطلبة التي تتمتع بقيادات سليمة الاتجاه ، وايضا ببعض فئات الوسط التي تعرف كيف تفرق بين الحق والباطل بدون انحرافات هنا وهناك وبدون غموض وتلاعب في مجال هذه القضية او تلك ، وكذلك بالعناصر او الجماعات المعقولة والمتزنة من جماعات اليسار الجديد والراديكاليين اليساريين .

والمأخذ الاخير الذي اردت الاشارة اليه في هذا المجال ، هو مأخذ عدم الالتزام حتى الان بتحقيق الوحدة والتنظيم والتنسيق في المجال الاعلامي العربي . ولن يتحقق هذا الا بعد ان تكون الحكومات العربية قد اقرت مع الجامعة العربية، مبدءا واحدا للعمل في هذا المجال ، يعتمد فتح مكاتب للاعلام في كل العواصم المهمة وليس في قلة منها فقط ، وتدعيم تلك المكاتب بالعناصر الفلسطينية النشيطة والكفوءة على ان يعهد لها امر تنسيق العمل بين المكاتب والملحقين الثقافيين في البعثات الدبلوماسية العربية في كل ما يختص بالاعلام الفلسطيني . وليس هذا بالمطلب العسير، اذا ما كانت القضية الفلسطينية حقا قضية كل الامة العربية . فحتى الان لم يتحقق من هذا الا شيء قليل جدا ، ولكل مكتب عربي ولكل سفارة وبعثة دبلوماسية ومنظمة طلابية اصدقاؤها وانصارها تنشط بينهم في حدود معينة بدون تنسيق وترابط مع المراجع الاخرى . وكان اجدى وافضل لو تحررنا نهائيا من هذه الاساليب الجامدة القديمة التي عفا عليها الزمن واخذنا بأساليب العصر وواقع العالم . بكلمات اخرى ، يجدر بنا ان نحسن اسلوب عملنا في الغرب بحيث يتمشى مع التطورات والتغيرات الجارية فيه .

لم ينظم في هولندا في شهر يونيو المنصرم ، اسبوع باسم اسبوع فلسطين ، وذلك لان جامعة الدول العربية التي تعهدت هذا الاسبوع ، لم تضم مدينة امستردام الى لائحة المدن العالمية العشر التي اختارتها لاسبوع فلسطين في هذا العام . وبغض النظر عن درج اسم امستردام او عدم درجه في لائحة المدن التي تقرر ان يقام فيها اسبوع فلسطين ، فان العاملين في حقل توضيح القضية الفلسطينية في هولندا من عرب وهولنديين ، ما كانوا ليترددوا عن اقامة « اسبوع فلسطين » لو لم يشغلوا انفسهم في الفترة نفسها باسبوع فلسطيني اخر هو اسبوع التضامن مع غزة . ذلك ان لجنة فلسطين الهولندية التي تضم تشكيلاتها العاملة مجموعة نشيطة من اساتذة الجامعات ونواب الاحزاب السياسية اليسارية، تعمل في مجال توضيح القضية الفلسطينية بدينامية الاستمرار اولا وبهدف بناء القاعدة السياسية الواسعة ثانيا ، بالجهد المتصل الذي لا يستوحي المناسبات فقط . ومن الواضح ان اجتياز هولندا مرحلة سياسية داخلية شاذة في الفترة الاخيرة ، وضع العراقيل في دواليب هذه اللجنة النشيطة التي تقوم باعمال مثمرة وجليلة بمساعدة الفلسطيني محمود رباني وبعض اخوانه العرب المقيمين في البلد . فلقد مرت هولندا في شهر نيسان المنصرم بانتخابات نيابية كانت في نتائجها جديدة بالمرة في تاريخ هولندا الحديث . وكانت الاحزاب السياسية المتصارعة في حلبة الانتخابات تدرك ان هذه الانتخابات قد تكون نقطة انتقال من اليمين الى اليسار بالنسبة لكل القطر ، ولذلك كان اي نشاط سياسي خارجي لاي من الاحزاب السياسية المتنافسة على اصوات الناخبين ومقاعد البرلمان ، يتصف باقصى الحرص والحذر لئلا يؤثر عمل من الاعمال تأثيرا عكسيا عليه لدى

الناخبين . بكلمات اوضح ، كانت احزاب اليسار من الناحية التكتيكية حريصة ولفترة ما قبل الانتخابات على تجنب القضايا الخارجية قدر الامكان ، في سبيل تجريد اليمين القوي باجهزة دعايته ، من سلاح تفسير مواقفنا من تلك القضايا تفسيرا مقلوبا ومغلوطا . ومعروف ان اليمين في اي بلد غربي يملك قدرة هائلة على قلب القضايا والحقائق . في هذا السياق ، من واجبنا ان لا ننسى ان الانظمة الديمقراطية الغربية القائمة على تعدد الاحزاب السياسية ، وبالتالي على التنافس على كسب صوت الناخب ، تحمل في طياتها بذرة « التنافس التجاري » ، وهذا التنافس يبعد حتى الاحزاب التي تطلق على نفسها صفة التقدمية والاشتراكية عن مواقعها الاصلية واهدافها الاصلية . لكننا لسنا هنا في معرض التوسع في انظمة الاقطار الغربية ، فهذا خارج عن نطاق بحثنا هنا . انما بصلاتنا الحالية والمقبلة معها ، بعد ان قررنا خوض معركة الاعلام الفلسطيني في العالم كله ، على أسس صحيحة وجديدة ، يجدر بنا ان نتسلح بما فيه الكفاية بسلاح التعمق في شؤون واوضاع غيرنا ، حتى يكون تعاملنا معه ، متحررا قدر الامكان من الخطأ .

وبالقاء نظرة متفحصة على هولندا ، البلد الصغير والقوي النفوذ داخل المنظمات الاوروبية الغربية والاطلسية ، نجد ان مثقفي البلد العاملين في الصحافة والراديو والتلفزيون ، او في الجامعات، من طلبة متنفذين واساتذة ، كل هؤلاء اصبحت كلمتهم في دعم القضية الفلسطينية ، ارجح من كفة اليمين الذي يصر متعمدا في الدفاع عن اسرائيل ، على ربط كل قضية تمسها بقضية حرق اليهود على ايدي النازيين في افران (اوشفيتس). ورغم ذلك فان نفوذ اليمين بالنسبة للقضية الفلسطينية ما زال اقوى تأثيرا على الجماهير ، لان اليمين هو صاحب رؤوس الاموال الضخمة ، وبالتالي صاحب الصحف الاعلامية الكبيرة التي تقرا وتباع اكثر بكثير من صحف اليسار . على ضوء هذا الواقع ، قد يكون صوابا من ناحيتنا ايجاد العذر للفئات والاحزاب اليسارية المؤمنة بالقضية الفلسطينية دون أن تقوى على انزالها للشارع على غرار ما فعلته بالنسبة لقضية فيتنام. كما قد يكون صوابا من ناحيتنا اذا ما عذرناها ونحن نراها في هذه المرحلة الدقيقة تعالج القضية الفلسطينية لا بالمظاهرات والتجمعات الجماهيرية، وانما فقط بتوزيع المقالات والاعلانات على الصحف وبتعليق المنشورات على حيطان الشوارع .

وهذا ما حدث في اسبوع غزة بالذات ، وهو الاسبوع الذي اعلن يوم السادس من حزيران يوما عالميا للتضامن مع غزة . في ذلك الاسبوع ، وزعت عشرات الاف المناشير على الصحف والبيوت، والصقت مئات منها على حيطان شوارع المدن الكبيرة تحمل صورا معبرة من غزة المناضلة عن البطش والعسف الذي يحيق بأهلها الابطال على يد المحتلين الغزاة ، وببيانات ومقالات صحفية توضح ما اذاعته على العالم جماعة الدفاع عن حقوق الانسان في اسرائيل والمتفرعة عن لجنةحقوق الانسان الدولية الذي اثبت بما لا يدع مجالا للشك وجود معسكرات اعتقال رهيبة داخل صحراء سيناء ، كذلك عقدت عدة مؤتمرات صحفية وصدرت عدة مقالات كبيرة ومفصلة في الصحف اليسارية عن فظائع الاسرائيليين في غزة . النتيجة كانت فعلا عملا باهرا يستحق الاعجاب في بلد كان الى سنوات قليلة مضت مغلق الابواب امام كل من يهاجم اسرائيل وكل من يحاول ان يشد من ازر الفلسطينيين .

الان نعود الى تتمة القصة لنفهم ما حدث في هولندا في فترة آخر انتخابات ، وكيف ان هذه الانتخابات قد تحول هولندا البلد الرأسمالي الغربي الذي كان الى ما قبل حرب فيتنام تابعا لامريكا بدون قيود وصديقا لاسرائيل بدون قيود ، الى بلد اشتراكي يجافي سياسة امريكا العدوانية في العالم ويسند قضية فلسطين بالقوة التي ساند فيها قضية فيتنام في السنوات القليلة الاخيرة . فاذا ما تحقق هذا التحول ، سنكون فعلا بحاجة الى المزيد من الجهود الاعلامية في هذا البلد ، وبحاجة الى مزيد من الدعم من قبل حكوماتنا وجامعتنا العربية ، لهؤلاء الذين يعملون في حقل قضيتنا ، عربا وهولنديين . يجب ان لا نتركهم بدون دعم معنوي ومادي ، لان عملهم كما بينت مستمر دائما، ولا يمكن ضمان هذا الاستمرار بدون الحرص على جعل امكانيات العاملين في حقل القضية الفلسطينية على مستوى مثلهم واهدافهم .

ان الاحزاب اليمينية التي يقودها الحزب الكاثوليكي وحزبان دينيان صغيران والحزب اللاثوري ، كانت في السابق تشكل الحكومات المتعاقبة بدون صعوبة وبدون استعانة بأية احزاب برلمانية اخرى . ولكن نتيجة لانتخابات هذا العام

فان عدد المقاعد التي احتلتها هذه الاحزاب في البرلمان لم يزد عن ٧٤ صوتا من مجموع ١٥٠ صوتا . اي بخسارة ١١ صوتا عن الانتخابات السابقة ، كانت من نصيب الاحزاب اليسارية. ولن تستطيع هذه الاحزاب اليمينية تشكيل حكومة من بين صفوفها ، الا اذا استعانت بحزب صغير جديد انشق قبل الانتخابات الاخيرة عن حزب العمال ونال ٨اصوات. هذا الحزب الجديد المنشق عن حزب العمال هو يمين حزب العمال. وقد جرت الانتخابات الاخيرة يوم الثامن والعشرين من شهر نيسان المنصرم ، وحتى كتابة هذه السطور لم تتشكل في البلد حكومة جديدة رغم مضي شهرين على الانتخابات . والسبب هو عقم الجدل الدائر حول اقتسام مقاعد الحكومة بين الاحزاب اليمينية التقليدية والحزب الجديد الذي اطلق على نفسه اسم « ديموقراطية عام ١٩٧٠ » . على ضوء هذا الوضع الغريب ، بات من المؤمل ان يؤدي هذا التعقيد الى اجراء انتخابات جديدة قد تكون الفاصل النهائي بين عهد اليمين وعهد اليسار .

اليسار الذي يملك بمجموعه حاليا ٦٠ مقعدا في البرلمان ، يتألف من حزب العمال وحزب ديموقراطية عام ١٩٦٦ وحزب المسالمين والحزب الشيوعي وحزب الراديكاليين الثوريين . والان وقد خرج رجعيو حزب العمال من صفوف قيادته ، صار محتملا ان يتحقق ائتلاف بين كل هذه الاحزاب اليسارية في اية انتخابات جديدة واضطرارية ، خاصة وان ائتلافا جزئيا تحقق بين ثلاثة منها في الانتخابات الاخيرة . وبتصفية حزب العمال من رجعييه المعروفين ايضا بميولهم الصهيونية ، يصبح من السهل على بقية اليسار الذي يعتبر متعاطفا مع الفلسطينيين ، ان يتفاهم مع حزب العمال الكبير على انتهاج سياسة اكثر ايجابية تجاه القضية الفلسطينية ، خاصة وان عددا لا بأس به من الاعضاء العاملين في لجنة فلسطين الهولندية اعضاء متنفذون في مختلف هذه الاحزاب . عندئذ ، لا يستبعد ان تتحول مساعي توضيح القضية الفلسطينية ودعم الثورة الفلسطينية من قاعات المؤتمرات في الجامعات ومن اعمدة الصحف اليسارية ، الى الشارع ، على غرار ما فعلته هذه الاحزاب بالنسبة لقضية فيتنام حيث نجحت في تحويل الرأي العام عن مؤازرة اميركا وحكومة جنوب فيتنام ، الى مؤازرة شعب شمال فيتنام وجبهة تحرير فيتنام .

عقيل هاشم

(٢) رسالة من كندا : جولة اعلاميـــة سريعة

حضرت المؤتمر السنوي الرابع للاتحاد العربي في كندا الذي عقد في الفترة ما بين ٢١ — ١٩٧١/٥/٢٣ في مدينة اوتوا . وبعد ذلك تمت ، بطلب من الاتحاد ومكتب الاعلام العربي في كندا ، بجولة على بعض المدن والبلدان التي تتجمع فيها الجوالي العربية استمرت حتى يوم ١٩٧١/٦/٤ . وقد تكونت لدي من خلال الاتصالات العديدة التي اجريتها مع العرب المقيمين في كندا الملاحظات والانطباعات العامة التالية :

١. هناك موجة عامة من القلق على حركة المقاومة الفلسطينية وعلى مصيرها في الاردن وفي البلاد العربية الاخرى . وقد انتشرت هذه الموجة بعد حوادث ايلول وبعد أن بدأت الصحافة الغربية توحي بأن المقاومة هزمت هزيمة ساحقة في الاردن، وبأنها انتهت ، وحين بدأت هذه الصحافة تتجاهل كليا ذكر اي نشاط عسكري للمقاومة . لكن هذا القلق لا يعني ابدا ان عرب المهجر قد فقدوا ايمانهم بالمقاومة . بالعكس ان المقاومة هي املهم الوحيد وهم مستعدون لبذل ما يستطيعون لدعمها.

٢. الى جانب موجة القلق العامة ، هناك حالة عامة من النفور من العناصر التي توفدها المنظمات الفلسطينية للاتصال بالعرب في المهجر . هناك عناصر تتصور ان عرب المهجر يجب ان لا يعرفوا الا الجانب المشرق عن واقع حركة المقاومة ، ويجب ان لا يسمعوا شيئا عن الجانب السلبي في هذا الواقع ، بل واكثر من ذلك فان آمال هؤلاء الاخوة العرب بحركة المقاومة يجب ان تعزز بالاثارة العاطفية . وهناك عناصر بالمقابل تقوم ، كما فعل احد الموفدين عن احد التنظيمات الصغيرة ، بنشر كل الخلافات بين المنظمات الفلسطينية امام الجالية وبتوزيع التهم بالخيانة والتواطؤ والانتهازية والبورجوازية والفشل الخ ... على الجميع

تنظيمات وافرادا عدم القول بأن «ذلك» التنظيم هو التنظيم الثوري الوحيد وهو التنظيم الوحيد المخلص للقضية والذي يقاتل اعداء الثورة . وقد لاحظت ان للموفدين آثارا سلبية هامة على الجالية العربية في كندا : أوجد الموقف الاول « تأليها » عند الناس للمقاومة بحيث انهم لم يعودوا يقبلوا او يتحملوا اية نكسة او خطأ يصدر عن المقاومة وبحيث انهم اعتبروا أن مسؤوليتهم تقتصر على تقديم الدعم المادي وان « الدنيا بخير » . واوجد الموقف الثاني « قرفا » لدى الناس من حركة المقاومة دفع الكثيرين الى الانزواء والابتعاد . على ضوء ذلك ، فانني ارى ان من الضروري وضع سياسة عامة للموفدين الذين يزورون الجاليات العربية في المهاجر تقوم اولا على نقل صورة حقيقية عن الوضع القائم في المنطقة دون تضليل او اخفاء للمعالم السلبية او القاتمة ولكن دون مبالغة بها ، وتقوم ثانيا على تجنب الدخول في تفصيليات ومهاترات ، قد نراها مهمة في الوطن رغم انها ليست كذلك ، ولكنها لا تخلق الا البلبلة في الخارج خاصة وان اطلاع العرب هناك على تطورات الوضع متقطع وجزئي ، وتقوم ثالثا على وضع الامور في نصابها من حيث التأكيد على ان الثورة قد تخطىء وقد تصاب بنكسات قوية ، لكن المهم ان الثورة تستطيع ان تواصل مسيرتها وان تنتصر اذا ادركت اخطاءها وعملت على تلافيها واذا دعمتها الجماهير ، وتقوم رابعا على توضيح المطلوب من العرب في المهجر والتأكيد على ان ذلك لا يقتصر على الدعم المادي — رغم اهميته — بل يتعداه الى التنظيم السياسي وكسب الانصار والعمل الاعلامي ومجابهة النشاط الصهيوني والمعادي للثورة .

٣. المظهر العام للحياة السياسية لعرب كندا هو التفكك . هناك عدد كبير من الجمعيات والرابطات والاتحادات العربية في كندا التي تعمل منفردة دون تنسيق او تعاون فيما بينها . وقد سمعت من مدير مكتب الاعلام العربي في كندا ومن رئيس الاتحاد العربي في كندا — كل على حدة — عن رغبة في السعي لايجاد نوع من التنسيق فيما بين هذه الجمعيات . حالة التفكك هذه تترك آثارا سلبية حادة على الجالية وتفسح المجال لنمو تيار قوي من عدم الاهتمام واللامبالاة بحجة وجود خلافات ومنازعات . هذا من ناحية ومن ناحية ثانية فان هذه الجمعيات المجزأة والضعيفة وغير الفعالة ، في غالبيتها ، تواجه التنظيم الصهيوني الموحد في كندا الذي يعمل بنشاط وفعالية يجب ان تكون مثالا امام جمعياتنا العربية هناك .

٤. ويرتبط بكل ذلك شعور من عدم الارتياح الذي ينتشر ، بدرجات متفاوتة ، بين العرب في كندا بشأن عدم توحيد الجباية المالية الفلسطينية في الوقت الذي يرون فيه اسرائيل مثلا تطلب من الجالية اليهودية في مدينة تورنتو وحدها مبلغ ١٥ مليون دولار (أي ١٧٦ دولارا من الفرد الواحد) ويعتقدون بأن هذا المبلغ سيجمع لان كل الجهود منصبة في اتجاه واحد . وقد انعكس عدم توحيد الجباية على مجموع ما يجبى من كندا بشكل سلبي .

واخيرا لا بد من الاشارة الى ما لمسته من اثر للنفوذ الصهيوني في كندا في مجال وسائل الاعلام وسأكتفي باعطاء مثلين على ذلك . الاول : اتصل رئيس الاتحاد العربي في كندا بصديق له يعمل صحافيا في اكبر صحيفة في كندا اسمها « جلوب اند مايل » وذلك من اجل ترتيب مقابلة بينه وبيني. وافق الصحافي لكنه اتصل بعد ذلك بقليل وقال ان رئيس التحرير رفض فكرة المقابلة لانه لا يريد ان ينشر شيئا للمقاومة . والثاني : ذهبنا الى احدى محطات الاذاعة لتسجيل حديث . هناك قال لنا المعلق الاذاعي ان الذي سيحدث بعد اذاعة الحديث ان بعض الاثرياء الصهيونيين سيأتون اليه ويبلغونه وقف الاعلانات من محطته كما فعل احدهم بالفعل في السابق حين اذاع هذا المعلق حديثا عن الشرق الاوسط اعتبره الصهيونيون غير مؤيد لاسرائيل رغم انه لم يكن مؤيدا للعرب . ومقابل ذلك فقد قابلت بعض اليهود الكنديين الذين ينشطون في « حركة تحرير كندا » وهي حركة اشتراكية سرية تؤيد بشكل كامل المقاومة الفلسطينية وتدعم نضالها وتتصدى للصهيونيين في كل المناسبات وفي شوارع كندا الى حد دفع « بعصبة الدفاع اليهودي » الفاشية الى افتتاح مقر لها في تورنتو لمواجهة هذه الحركة .

ابراهيم العابد

(٣) رسالة من المجر : اجتماع مجلس السلم العالمي في بودابست

عقد اجتماع مجلس السلم العالمي في بودابست في الفترة بين ١٣ و١٦ ايار ١٩٧١ . ومن المعروف ان اجتماع المجلس يتم مرة كل سنة ، بينما يتم انعقاد مؤتمر السلم العالمي مرة كل سنتين وانعقاد هيئة الرئاسة مرتين كل سنة . وكان اجتماع المجلس لهذه السنة موسعا ، حضره حوالي ٨٠٠ شخص من ١٢٤ بلدا . كذلك فان لجنة تصفية الاستعمار في الامم المتحدة المعروفة باسم لجنة الـ ٢٤ ارسلت — ولاول مرة — وفدا من قبلها لحضور الاجتماع . كذلك وجه الامين العام للامم المتحدة رسالة الى الامين العام لمجلس السلم الدولي يضمنها تأييده لجهود المجلس في حقل العمل من اجل السلم . هذا وقد حضر الاجتماع عدد من الشخصيات الدولية كالقس ابرناثي خليفة مارتن لوثر كينغ والسيد كريشنا مينون وزير الدفاع الهندي السابق ، وما يزيد على عشرة وزراء من مختلف الدول .

بعد جلسة الافتتاح ، توزع المساهمون في الاجتماع الى ست لجان هي بترتيبها الرقمي : ١ — طريق السلم في الهند الصينية . ٢ — السلم والعدالة في الشرق الاوسط . ٣ — تعاون القوى الاجتماعية والسياسية الاوروبية من اجل الرفاه والامن والتعاون في اوروبا . ٤ — العنصرية والاستعمار — السنة الدولية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري . ٥ — الاستعمار الجديد ومشاكل التنمية . ٦ — نهاية سباق التسلح : تحريم استعمال اسلحة التدمير الجماعي ، نزع التسلح العام والكامل . كذلك عقدت في نطاق الاجتماع لقاءات للجان المجلس المهنية وهي لجان العمال والشبيبة والنساء والحقوقيين والبرلمانيين ورجال الدين .

اما نتائج الاجتماع فقد ظهرت على شكل : — نداءات ومقررات وتوصيات عمل من قبل اللجان الست ومن قبل الاجتماعات المهنية صاغتها لجان صياغة منتخبة بالاتفاق . — بيان عام (مانفستو) عن المؤتمر صاغته لجنة صياغة مشكلة من قبل هيئة رئاسة الاجتماع . — موافقة الاجتماع بهيئته العامة على ما انتجته اللجان الست واللجان المهنية وهيئة الرئاسة . كانت الموافقة تتم بالاجماع ما عدا استثناءات قليلة لا يعتد بها ، حين كان البعض يستنكفون عن الموافقة على بعض ما ورد . ولعل اهم مثال على ذلك كان استنكاف احدى العضوات الاسرائيليات (استر فلنسكا) عن تأييد نداء وقرار لجنة الشرق الاوسط .

التوجه العام للاجتماع كان منسجما مع التوجه العام المعروف لمجلس السلم العالمي : ثمة التزام بقضايا السلم العادل في العالم وثمة ايضا مجال للاختلاف في الرأي يفسح حيزا لعملية الحوار والاقناع والاقتناع ، بشكل يتناسب مع طبيعة المجلس كتجمع لا تطغى فيه وحدانية النظرة على التعدد . ثمة تكافؤ في الاهتمام بين قضايا اوروبا وبين قضايا نضال الشعوب التحرري ، مما يفسح حيزا واسعا للاهتمامات المختلفة التي تشغل كل منطقة في العالم .

قضية فلسطين في اطار الاجتماع : اعطيت قضية فلسطين مكانا بارزا في اعمال الاجتماع ، اذ خصصت لها لجنة خاصة اسوة بقضية فيتنام . وبالفعل ، فان اللجنتين ١ و٢ هما اللجنتان الوحيدتان اللتان عالجتا قضايا ليست ذات طابع عام . كذلك اشير الى قضية فلسطين في البيان العام عن اعمال المؤتمر وفي عدد من تقارير اللجان السياسية والمهنية ، ولا سيما في اللجنة الرابعة، لجنة الاستعمار والعنصرية . وعلينا هنا ان نشير الى مسألة ليست لغوية . ان ما دعوناه — وندعوه — بقضية فلسطين انما هو بتعبير الاجتماع ، قضية الشرق الاوسط ، وربما اقتصر معناه لدى كثيرين على قضية عدوان او حرب حزيران ١٩٦٧ . استعمال تعبير قضية فلسطين يضمن حدا ادنى من الاهتمام بشعب فلسطين وحقوقه ، بينما لا يتوفر مثل هذا الضمان في التعابير الاخرى التي اتينا على ذكرها . مع ذلك في اجتماع مجلس السلم تمتعت قضية حقوق شعب فلسطين باهتمام واسع تشهد عليه القرارات الصادرة : ففي البيان العام ثمة فقرة عن قضية الشرق الاوسط تتلو فقرة خاصة بالوضع في الهند الصينية ، وبنفس الوقت الذي تنص فيه هذه الفقرة على تحبيذ تطبيق قرار مجلس الامن ٢٤٢ ، تنص ايضا على « ضمان الحقوق الوطنية المشروعة لشعب فلسطين العربي وعلى حقه في تقرير المصير » . واصدرت اللجنة الثانية ، لجنة الشرق

الاوسط ، نداء وقرارا . النداء — وهو موجه الى كل « اولئك الذين يشاركون مجلس السلم تلقه من الوضع في الشرق الاوسط » — يطلب القيام بعمل فعال من اجل اعادة السلم الى الشرق الاوسط على اساس : « التطبيق غير المشروط لقرار مجلس الامن بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ ولقرار الجمعية العامة بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩٧٠ ، وانسحاب القوات الاسرائيلية من المناطق المحتلة اثر حرب ١٩٦٧ ، والاعتراف بكل الدول في المنطقة وبالحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني وضمان تمتع كل شعوب المنطقة بحقها في اختيار نمط الحياة والتطور الذي تراه مناسبا لها » . اما قرار اللجنة ، وهو وثيقة طويلة تقع في ثلاث صفحات فولسكاب ونصف الصفحة — فهو يشرح في مقدمته الوقائع الاخيرة لقضية الشرق الاوسط موجها اللوم في عدم تطبيق قرار مجلس الامن الى اسرائيل والولايات المتحدة التي « تحاول اخفاء اهدافها السياسية عن طريق المناورات والتآمر . وقد ظهر ذلك من خلال زيارة روجرز الاخيرة » . كذلك اشارت المقدمة الى انه « يوجد في اسرائيل نفسها قوى تزداد معارضتها للحرب والاحتلال . وتناضل من اجل سلم عادل .. » وخصص القرار ثلاث فقرات طويلة لحقوق شعب فلسطين صيغت على اساس مسودة وضعها الوفد الفلسطيني : « للشعب العربي الفلسطيني حق مشروع بالعودة الى وطنه . السلم الدائم في الشرق الاوسط يقتضي الاحترام التام للحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ، بما فيها حق تقرير المصير ، وفقا لميثاق الامم المتحدة » . « ان حركة المقاومة الفلسطينية هي جزء متكامل من حركة التحرر العربي وحركة التحرر الوطني في العالم . وهي تتمتع — في نضالها ضد الاحتلال ومن اجل الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني .. بعطف وتأييد كل قوى الحرية والعدالة والاستقلال الوطني » . « ان مجلس السلم العالمي يقف بحزم ضد كل المؤامرات الموجهة الى حركة التحرر الفلسطينية ويدين الهجمات المستمرة ضد المقاومة التي تقوم بها السلطات الرجعية في الاردن الهادفة الى تصفية المقاومة بهدف ضرب مجمل حركة التحرر العربي ولخدمة مصالح الامبريالية الامريكية والاوساط الصهيونية — الاسرائيلية الحاكمة » . وينتهي قرار اللجنة بالتأكيد على امكان قيام سلم عادل في المنطقة على اساس قرار مجلس الامن وبدعوة « كل المنظمات والحركات الوطنية والعالمية التي تعمل من اجل السلم والعدالة لتوحيد جهودها في هذا الاتجاه . ويطلب الى الحكومة الامريكية ايقاف تأييدها للعدوان الاسرائيلي » .

أثيرت قضية فلسطين ايضا في اللجنة الرابعة ، لجنة العنصرية والاستعمار ، ومع ان هذه اللجنة — بحشدها الافريقي — كانت ترى ان مهمتها الاساسية هي بحث قضية المستعمرات البرتغالية في افريقيا وقضية الفصل العنصري في الاقطار الجنوبية من افريقيا ، والى حد ما قضية التمييز العنصري في الولايات المتحدة وان لا مكان في اللجنة لقضية فلسطين باعتبار ان ثمة لجنة خاصة بذلك ، الا ان اعضاء اللجنة أبدوا تفهما جيدا لقضية عنصرية واستعمارية اسرائيل حين طرحت عليهم القضية في نطاق مفهوم الاستعمار الاستيطاني والتماثل البنيوي بين جنوب افريقيا وجنوب روديسيا واسرائيل . وقد ساعد على ذلك خاصة انتخاب كاتب هذه الاسطر عضوا في لجنة الصياغة . وهكذا نصت المقررات على ان العنصرية هي اساس السياسة الاسرائيلية العدوانية وان اسرائيل قاعدة امبريالية ضد الشعب العربي وضد شعوب افريقيا وآسيا . كذلك اشير الى علاقات اسرائيل المزدهرة بأفريقيا الجنوبية خاصة . ولعل اهم ما قامت به اللجنة الرابعة — واجتماع مجلس السلم بشكل عام — على الصعيد العملي بالنسبة لقضية فلسطين ، هو اصدار توصية بالاحتفال سنويا بذكرى مذبحة كفر قاسم (١٩٥٦/١٠/٢٩) كمثال على عنصرية اسرائيل ، وكمذبحة مشابهة في دلالاتها على مذبحة شاربفيل بأفريقيا الجنوبية التي خلدتها قرارات الامم المتحدة كيوم للاحتفال العالمي بادانة العنصرية .

ملاحظات ومقترحات : طابع التجمع العام لمجلس السلم العالمي يعمل باتجاه اطالة نداءاته وقراراته وتوصياته التي كثيرا ما تحتوي وجهات نظر عديدة يستطيع المدقق ان يرى تناقضا فيما بينها . ولهذا الطابع فوائده واضراره ، وان كنا نرجح فيه جانب الفائدة . ولتوضيح ما نعني يكفي ان نستعيد ما ذكرناه سابقا عن معالجة قضية فلسطين . ترتكز هذه المعالجة على قطبين هما قرار مجلس الامن وحقوق شعب فلسطين . من الواضح ان قرار مجلس الامن لا يضمن حقوق شعب فلسطين بالمعنى الذي يفهمه شعب فلسطين ممثلا بحركة المقاومة .

ومع ذلك يصر مجلس السلم العالمي على تأييد القطبين معا : القرار وحقوق شعب فلسطين . بالطبع يشكل ذلك كسبا لا شك فيه لقضية شعب فلسطين لا سيما وان مجلس السلم العالمي منظمة عالمية — لا عربية ولا فلسطينية — توجهها التاريخي كان اكثر ارتباطا بقضايا اوروبا . ليس هنا موضع الشرح عن التوجه التاريخي للمجلس وعن انفتاحه التدريجي على قضية فلسطين واثر الظروف الفلسطينية (المقاومة) والعربية والدولية على ذلك ، ولكن يمكن القول ببساطة ان قضية شعب فلسطين تجد المزيد والمزيد من الكسب في صفوف التجمع العام لقوى السلم التي يمثلها المجلس . بعد هذه الملاحظة العامة وفي نطاقها يمكن الخلوص الى عدة ملاحظات ومقترحات خاصة حول كيفية زيادة الاهتمام بقضية فلسطين في اطار المجلس وفي نطاق المنظمات المشابهة . **اولا** — يلاحظ ان الشطر الاعظم من نشاط الوفود العربية انصب على لجنة الشرق الاوسط : حضورا وكلاما ومتابعة ، حتى كان يخيل الى زائرها انها لجنة عربية محضة . يزيد من هذا الانطباع ان اللجنة كانت الوحيدة التي استخدمت العربية كاحدى اللغات الجائزة . الاهتمام العربي الكبير باللجنة امر متوقع ومبرر ومطلوب . ولكن من المطلوب ايضا ان ينصب اهتمام مناسب على اللجان الاخرى ولا سيما منها تلك التي يمكن ان تثار فيها قضية فلسطين وان تدان فيها اسرائيل . اللجنة الخامسة مثلا حول الاستعمار الجديد ، اليس بالامكان ان تدان فيها اسرائيل كأداة للاستعمار الجديد في افريقيا ؟ كذلك الامر بالنسبة للجان المهنية — باستثناء لجنة البرلمانيين التي غطت القضية بشكل لا بأس به بفضل جهود البرلمانيين اللبنانيين — ، كان من الممكن ان تثار في نطاقها قضية فلسطين بشكل قريب الشبه من اثارة قضية فيتنام . ومن المتوجب ايضا الاسهام الجدي في اللجان التي تهتم بالقضايا الدولية الكبرى كنزع التسلح والامن الاوروبي وغيرها . حين نقول ان قضية فلسطين تطرح بطبيعتها قضية العداء للامبريالية الدولية توجب علينا متابعة عمل القوى المناهضة للامبريالية الدولية في نضالها في كل مكان ضد الامبريالية الدولية : في اوروبا كما في فيتنام وافريقيا . **ثانيا** — مثل هذا التوزع على اللجان كلها الذي نطالب به يمكن ان يتحقق بسهولة وفعالية معا فيما لو تحقق جديا مطلب آخر هو التنسيق بين الوفود العربية المختلفة . عدد الاعضاء العرب المساهمين كان كبيرا ، يزيد بالتأكيد على مائة شخص ولكن غياب التنسيق الفعال يقلل من قدرة هذا العدد الضخم على تحقيق ما يؤمل تحقيقه . ومع انه ليس ثمة من صيغة جاهزة للتنسيق الا انه يمكن القول بثقة ان توفر الخبرة لدى الاعضاء المندوبين يشكل بحد ذاته حدا ادنى من ضمان التنسيق . **ثالثا** — وتوفر الخبرة يضمن ايضا عدم الوقوع في منزلق خطير يقع فيه البعض . هذا المنزلق هو اعتبار كسب المقررات اهم من كسب الناس . ثمة من يسيء الافادة من طابع التجمع العام لمؤتمر ما ليصر على ذكر كل مطاليبه بحذافيرها مهددا حين الحاجة بالانسحاب ، ومفسدا بهذا « التكتيك » صداقات ثمينة يتوقف على صداقتها تنفيذ المقررات على الصعيد الدولي . الوجه المقابل المطلوب هو ان نستطيع فعلا تعبئة الجو بشرعية ما نطلب درجه في المقررات . كيف ؟ **رابعا** — المؤتمرات الدولية ومنها اجتماع بودابست ترسخ القناعة في ان اعلامنا آني يشتد في ايام الاجتماع المحددة معبرا عن نفسه بقائمة مطالب ، ليتلاشى بعد تلك الايام المحددة استعدادا « للانفجار » في مؤتمر قادم . هل من الصعب ، كخطوة اعلامية اولى اولية ، ان نفرق اثر مؤتمر ما كل اولئك الذين ناقشنا معهم واجتمعنا بهم ، بفيض من منشوراتنا وكتبنا ورسائلنا ؟ ان نستمر معهم على صلة عن طريق الحرف تفيد منها قضيتنا في مؤتمر قادم وقبل انعقاد ذلك المؤتمر القادم ؟ اذا كانت اجهزة الاعلام الصهيونية ترسل الى مثقفينا بمطبوعاتها عن طريق عواصم في اوروبا ، أفاقل من ان نرسل لاصدقائنا مطبوعاتنا عن طريق عواصمنا نفسها ؟ **خامسا** — عمل تعبوي اعلامي منظم كالذي اشرنا اعلاه الى الخطوة الاولى منه يمكن له مثلا ان ينتج في نطاق الاجتماعات القادمة لمجلس السلم وهيئاته المختلفة حماسة اوسع لمفهوم « الدولة الفلسطينية الديموقراطية العلمانية » الذي طرحته الثورة الفلسطينية . كذلك يمكن للتعاون الجدي بين اجهزة الاعلام والبحوث الفلسطينية خاصة وممثلي العرب العامة وبين مقر المجلس في هلسنكي — الذي اخذ يصدر مجلة شهرية بلغات متعددة هي مجلة نيو بيرسبكتفس يمكن لمثل هذا التعاون الجدي ان يساهم في هذا العمل الاعلامي التعبوي ، اسهاما لا شك بقدرته على تحقيق نفع ما .

جورج جبور

(٤) رسالة من السويد : القضية الفلسطينية في السويد

تتميز دولة السويد بخصائص تتباين عن دول اوروبا الغربية الاخرى . واذا اردنا تعداد هذه الخصائص ومدى علاقتها في العمل السياسي للثورة الفلسطينية نجد اولا ان هناك مجالا واسعا للحرية السياسية والعمل السياسي بشكل ملحوظ . فبينما تلاحق السلطات وتضغط وتحاول منع القيام بأعمال اعلامية للثورة الفلسطينية في دول مثل المانيا الغربية والنمسا نجد ان المناخ ملائم للغاية للقيام بأي عمل اعلامي سياسي في السويد . وهذه الحرية نابعة من وجهة نظر الحكومة السويدية تجاه النشاطات السياسية المختلفة . (صرح السيد اولف بالمي رئيس وزراء السويد ، في كلمة ألقاها في يوم العمال في الاول من مايو ١٩٧١ ، ان العمل السياسي مصرح به ، وان الحكومة لن تتدخل بأي عمل اعلامي سياسي ، حيث ان اي تدخل يتعارض مع سياسة الدولة . الا انه اشار الى ان الحكومة ستتدخل في حالة تبلور هذا العمل الاعلامي السياسي الى عمل لا يتفق والقانون السويدي . وقد اشار رئيس الوزراء في حديثه الى قضية اغتيال السفير اليوغسلافي في ستوكهولم) .

ان هذه الميزة الطيبة للعمل الاعلامي يجب ان لا تؤدي بنا الى اصدار حكم متسرع وغير صحيح عن طبيعة الحياد السويدي وموقف الحكومة من اسرائيل والثورة الفلسطينية ، وكذلك مدى تعاطف الاذاعة والتلفزيون والصحافة والشعب السويدي مع اسرائيل والثورة الفلسطينية . وحتى نستطيع الوصول الى حكم صحيح بهذا الخصوص وجب علينا ان ننظر الى هذه القضية بطريقة عملية مبسطة . ان التقييم الصحيح للموقف السويدي على الصعيد الرسمي وغير الرسمي ينعكس بطريقة واقعية في مدى تفاعل المؤسسات السويدية والشعب السويدي مع اسرائيل والثورة الفلسطينية ، وللاحظة هذا التفاعل علينا تتبع طرق عمل كل من الجهتين ومدى تأثيرهما على الشعب السويدي .

بالنسبة لاسرائيل فانها تقوم ببرنامج اعلامي ضخم في السويد ، نستطيع تقسيمه الى قسمين : —

١ — العمل الاعلامي الذي تقوم به السفارة الاسرائيلية على الصعيد السياسي والسياحي ، والذي تحاول من خلاله وضع خطة ورؤيا واضحة لطريقة العمل كي تتفق مع المناخ السياسي الذي تعيشه منطقة الشرق الاوسط بالدرجة الاولى وكذلك مع الطاقة المبذولة من الجهات الفلسطينية داخل السويد بالدرجة الثانية . هذا ولا تغفل السفارة في عملها الاعلامي ورسم خطوطها مدى رد فعل الحكومة السويدية ايجابيا كان ام سلبيا ، وكذلك مؤسسات النشر (اذاعة تلفزيون صحف) الاخرى في البلاد . وتنظم السفارة حملتها الاعلامية بشكل هجومي احيانا وبشكل دفاعي في احيان اخرى ، وخطتها التكتيكية هذه تعد بما يتعلق وعقلية الانسان السويدي ومدى تفاعله الايجابي او السلبي مع اسرائيل . هذا وان التركيز في الناحية السياسية يراعى فيه مراكز الجامعات والمعاهد العليا ، بينما التركيز على الناحية السياحية يراعى فيه الاماكن المذكورة سالفا وكذلك القطاعات العمالية وحقول التجمعات الدينية والرياضية .

٢ — العمل الاعلامي الذي تقوم فيه التنظيمات الصهيونية العديدة والمتواجدة في مختلف انحاء البلاد : تركز هذه التنظيمات في عملها الاعلامي السياسي على دعوة اساتذة اسرائيليين متخصصين بالدرجة الاولى في علم النفس وعلم الاجتماع والفكر الماركسي . وقد قامت هذه التنظيمات مؤخرا بحملة قوية بالتعاون مع السفارة الاسرائيلية في محاولة « صهينة » اليهود البولنديين . وقد قامت السلطات الاسرائيلية بتأسيس مجموعة دبلوماسية في مدينة مالمي في جنوب السويد (اختيار مالمي كان نتيجة لقربها من كوبنهاغن عاصمة الدانمارك وكثرة الهجرة من بولندا اليها) لاستقبال يهود بولندا . ويقوم نشاطها اولا بمساعدة اليهود القادمين من بولندا للسفر الى اسرائيل والاطلاع على نهضتها الاقتصادية والثقافية والعمرانية وتواجد الحرية السياسية ، لفترة تتراوح بين شهر واحد وثلاثة اشهر ، وبعد ذلك يعود هؤلاء اليهود البولنديون الى السويد لمتابعة اعمالهم وبعد ذلك يقرروا فيما اذا يودون الهجرة الى اسرائيل ام لا . اما العملية بعد ذاتها فهي تعتمد على العامل النفسي . وتقوم التنظيمات الصهيونية الطلابية بعقد حفلات ومحاضرات وتقديم مساعدات ليهود بولندا بشكل مستمر . الا ان التركيز في العمل الاعلامي للتنظيمات الصهيونية هذه الايام يراعي في الدرجة

الاولى مشكلة يهود الاتحاد السوفييتي وقد نجحوا في هذا المجال بشكل واسع وقد تعاطفت معهم المؤسسات السويدية الحكومية والصحافة والمؤسسات الدينية بلا حدود .

هذا بما يختص بالاعلام الاسرائيلي ، اما بما يتعلق بالاعلام للثورة الفلسطينية فقد بدأ بشكل عاطفي وانفرادي عقب حرب حزيران ١٩٦٧ الى ان تعاظم الى عمل اعلامي مقام على خطة اعلامية منطقية وعمل جماعي . هذا ويوجد في السويد عدة تنظيمات تعمل للثورة الفلسطينية اهمها : —

اولا ، اتحاد عام طلبة فلسطين : — تأسس عام ١٩٦٩ بعد ان كان اعضاؤه يعملون في منطقة جنوب السويد مع العمال الفلسطينيين تحت تنظيم « الاتحاد الفلسطيني » . ومركز الاتحاد مدينة لوند الجامعية في جنوب السويد (عدد طلاب الجامعة يزيد على ٢٢ الف طالب) ويوجد للاتحاد فروع منتشرة في جميع المدن الجامعية . واهم النشاطات الاعلامية التي قام بها الاتحاد ما يلي : ١ — عقد ندوات ومحاضرات على الصعيد الطلابي الجامعي والثانوي والاعدادي وكذلك على صعيد التنظيمات السياسية الطلابية منها والرسمية وكذلك التنظيمات الدينية . ٢ — توزيع المنشورات والمواد الاعلامية . ٣ — القيام بنشر عدد كبير من المقالات في الصحف السويدية الهامة كذلك اجراء ما لا يقل عن عشر مقابلات صحفية نشرت في صحف تختلف وجهات نظرها السياسية . ٤ — اجراء مقابلة تلفزيونية ارسلت على كل من التلفزيون الدانمركي والسويدي خلال شهر ايلول ١٩٧٠ . ٥ — متابعة فضح اساليب الدعاية الاسرائيلية في نشراتها السياحية . وقد تكلل هذا العمل بنجاح عظيم اثر حملة كبيرة كانت نتيجتها ان كبرى الشركات السياحية الدانمركية « تيار بورج » قدمت اعتذارا رسميا للاتحاد لنشر صورة من القدس تحت عنوان (اسرائيل) . ٦ — فضح الاتحاد السفارة الاسرائيلية لتوزيع كتاب بعنوان « اسرائيل في الصحافة السويدية » تم توزيعه على معلمي الاجتماعيات في جنوب السويد بواسطة مكتب التعليم . وقد قام عقب ذلك مكتب التعليم بتوزيع «مجلة فلسطين» على معلمي الاجتماعيات. ٧ — يقوم الاتحاد باصدار « مجلة فلسطين » بالتعاون مع لجنة العمل من اجل فلسطين واتحاد عمال فلسطين ، وخط المجلة السياسي يتماشى وخط اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

ثانيا ، اتحاد عمال فلسطين : ومركزه ستوكهولم وله خمسة فروع في البلاد ، موزعة حسب تمركز العمال الفلسطينيين . وقد قام بنشاط كبير لا سيما في التنسيق مع اتحاد الطلبة في مجال الاعلام والمشاركة في اصدار « مجلة فلسطين » ، الا ان عمله الان للاسف مجمد بعض الشيء بسبب عدم وجود هيئة تنفيذية تشرف على اعماله .

ثالثا ، لجان المناصرة السويدية : — وتوجد من اقصى شمال البلاد الى جنوبها حسب التوزيع التالي : — أوميو ، اوبسالا ، ستوكهولم ، جوتنبرغ ، لوند . وتقوم لجان المناصرة بعمل اعلامي كبير اهمه اصدار مجلة « جبهة فلسطين » ومنذ بداية عمل هذه اللجان نشب خلاف عقائدي بينها وبين اتحاد طلبة فلسطين واتحاد عمال فلسطين ، وكان من اسباب الخلاف ان لجان المناصرة الرئيسية ومركزها ستوكهولم تؤيد خط الجبهة الشعبية والديمقراطية السياسيين بشكل جعلها تضع حركة فتح بشكل غير مرغوب فيه . وكانت الفكرة السائدة لدى التنظيمات الفلسطينية ان عمل المناصرة يجب ان يقوم على دعم عام للثورة الفلسطينية وسياسة عدم التفضيل والتشهير باية منظمة او حركة فدائية . الا ان هذا الخلاف لا يزال مستمرا وقد بلغ الى حد كبير جعل بعض اعضاء لجنة مناصرة فلسطين في ستوكهولم يؤسس تنظيما يساند فقط الجبهة الشعبية . الا ان الوضع الراهن لحركة المقاومة الفلسطينية وزيارة ممثلين للثورة الفلسطينية للسويد خلال شهر مايو قد وضع جوا ملائما لاحتمال اصدار قرار من لجان المناصرة بعدم تفضيل منظمة على اخرى وبمساندة عامة للثورة الفلسطينية .

رابعا : الهلال الاحمر الفلسطيني : — وقد تأسس قبل حوالي سنة ونصف ويشرف عليه ممثل من اتحاد طلبة فلسطين يساعده كذلك ممثل من اتحاد عمال فلسطين . وقد قام فرع الهلال بعمل اعلامي ملحوظ وكذلك بتقديم مساعدات مادية وطبية كبيرة للوطن قبل وبعد حوادث ايلول ١٩٧٠ .

لقد اتضح لمعظم التنظيمات العاملة في حقل الاعلام للثورة الفلسطينية الظروف الصعبة التي تمر فيها نضال حركة المقاومة بعد هجمة ايلول ، الا ان هذا المفهوم وللاسف لم تتم حتى الان ترجمة فعلية وعملية له ، حيث لا تزال هناك تنظيمات تؤيد

وتساند تنظيما فلسطينيا واحدا . ويلاحظ هذا من وجود مجلتين الاولى « مجلة فلسطين » وخطها السياسي يتماشى وخط اللجنة المركزية والاخرى مجلة « جبهة فلسطين » وخطها السياسي يساند حركة المقاومة الفلسطينية باستثناء حركة فتح الا في آخر عددين حيث طرأ بعض التعديل نتيجة تفهم احد قادتها لخط حركة فتح السياسي بعد عودته من ندوة فلسطين العالمية التي عقدت في عمان ، وهو الان ينادي بمبدأ التوحيد وعدم التفضيل بين منظمة واخرى حيث ان ذلك يعكس صورة سيئة لدى السويديين .

لا تعني هذه الخلافات انه لا يوجد اي تنسيق بين التنظيمات الفلسطينية ولجان المناصرة ، وافضل مثل على ذلك التنسيق الذي تم لدى زيارة السفير الاسرائيلي لجامعة لوند بتاريخ ١٣/١١/١٩٦٩ ، وقد تم في ذلك اليوم توزيع حوالي ٥ الاف منشور موقعة من اتحاد عام طلبة فلسطين ولجنة مناصرة فلسطين في لوند والجناح اليساري الطلابي المسمى Ciarti . وقد كانت اول محاضرة من نوعها لدبلوماسي اسرائيلي يواجه بالفشل الذريع وقد وزعت خلال المحاضرة شعارات فتح ورفع العلم الفلسطيني وبيع عدد كبير من الكتب التي تبحث في القضية الفلسطينية (مثل كتب مركز الابحاث في م.ت.ف.) . وقد عقب السفير لرئيس المحاضرة فيما بعد قائلا « لم اكن اتوقع ان هناك مناصرة قوية للقضية الفلسطينية في لوند » .

نستطيع القول بان كون السويد دولة حيادية وكون الدكتور يارينغ ممثلا للامم المتحدة لتنفيذ مشروع نوفمبر ١٩٦٧ لا يجعلها تمارس هذا الحياد في علاقتها الخارجية مع دولة اسرائيل . فالسويد تتعاطف مع اسرائيل بمنتهى الصراحة ، وتجاري دولا غربية اخرى في مدى عطفها على اسرائيل وتدعو الى مشاريع التصفية للثورة الفلسطينية .

اما على صعيد الاذاعة والتلفزيون والصحف ، فان هناك تأييدا مطلقا لاسرائيل ، وهذا التأييد يتباين من فترة الى اخرى ، وقد وصل هذا التأييد درجة منخفضة خلال سنة ١٩٦٩ الا انه عاد وارتفع بعد ذلك لا سيما خلال فترة خطف الطائرات . اما على الصعيد الشعبي فهناك تأييد من التنظيمات اليسارية وعدد اخر من السويديين للثورة الفلسطينية ، وقد اشارت اخر عملية احصاء حول رأي السويديين لازمة الشرق الاوسط فعكست وجهات النظر التالية :

٣٣٪ من الشعب السويدي يفضل اسرائيل .

و ٥٣٪ لا يفضل اسرائيل و ١٤٪ بدون رأي .

و ٧٪ من الشعب السويدي يفضل الدول العربية و ٥٪ يفضل حركة فتح و ٥٩٪ لا يفضل الدول العربية و ٤٨٪ لا يفضل حركة فتح . وبالنسبة للذين لم يبدوا رأيا فمعظمهم من النساء، وهناك تأييد كبير لاسرائيل لدى المؤسسات العليا وكذلك لدى المراهقين ، الا ان المراهقين لا يحملون وجهة نظر سلبية تجاه حركة فتح مع انهم يؤيدون اسرائيل .

هنري دياب

صدرت طبعة جديدة من كتاب

دليل القضية الفلسطينية : أسئلة وأجوبة

ابراهيم العابد

نشر مركز الابحاث التابع لـ م.ت.ف.

بالانجليزية ٨ ل.ل.

(ه) المانية الغربية : وسائل الاعـــلام والقضية الفلسطينية

التلفزيون : من عادة الالماني ان يتناول وجبة خفيفة في الضحى تتضمن احتساء البيرة او النبيذ ، وقد يقع ضمنها ايضا مجالسة المعـــارف والتسامـــر معهم . هذه الجلسة الالمانية التقليدية التي يطلق عليها اسم « الفروشوبن » احيانا في صيغة برنامج تلفزيوني سياسي ، صحفي الماني اسمه فيرنـــر هويفر . وقد شهد هذا البرنامـــج مولده فـــي الخمسينات ، ولا يزال يبث حيا صباح كل احد . وفيه يترأس هويفر جلسة تضم اربعة صحفيـــين حيث يدور النقاش حول موضوع سياسي مـــن مواضيع الساعة . وفي العادة ، يختار هويفـــر للاشتراك في برنامجه الاسبوعي مراسلين معتمدين في المانيا الغربية من المنطقة التي يصادف ان تكون تحت الاضواء في تلك الآونة . فاذا كان الموضوع هو النزاع العربي الاسرائيلي مثلا ،فانه يستضيف صحفيا اسرائيليا وصحفيا عربيا ، ثم يضيف اليهما صحفيا امريكيا (او بريطانيا او فرنسيا) وطبعا ايضا صحفيا المانيا مختصـــا بشؤون الشـــرق الاوسط . ثم يتحلق الجميع حول مائدة بشكـــل حدوة الحصان : هويفر في الوسط ، وعلى جانبيه صحفيان ، ثم يبدأ النقاش ، وتنقل عدسة الكاميرا الندوة الى الملايين من الالمان . وعلى كأس نبيذ ، ولمدة ثلاثة ارباع الساعة ، يدلي كل مشترك برأيه في صدد الموضوع المطروح — كما يناقـــش اراء الاخرين . وختاما يتولى هويفر ، بصفته صاحب البرنامج ومدير الندوة ، تلخيص اراء الجميـــع واستخلاص النتائج منها .

هذا هو اقدم وأهم برنامج سياسي في تلفزيـــون المانيا الغربية . كما ان اسم صاحبه ، هويفر ، قد اضحى من جرائـــه اشهر نجوم السينما في البلاد . ولما كانت مشكلة الشرق الاوسط المزمنة تشغل العالم منذ اعوام عديدة ، فكثيرا ما يكون موضوع « الفروشوبن » الذي يديره الهبر هويفر هو اخر التطورات في الصراع العربي الاسرائيلي . الا ان لهويفر سياسة غريبة في اختيار من يتحدث بوجهة النظر العربية . انه يحاول جهده عـــدم استضافة احد المراسلين المعتمدين في المانيا من قبل الصحف العربية الكبـــرى ، كالاهـــرام او الاسبوع العربي ، مع ان مراسل الاهرام مثـــلا هو مصري متخرج من احدى الجامعات الالمانيـــة ويحمل لقب دكتوراه في العلوم السياسية ، علاوة على انه مسجل في جمعية المراسلين الاجانب في المانيا ومعروف في الاوساط الصحفية . اذ يفضل هويفر ان يدعو للاشتراك في ندوته امـــا احـــد الطلاب العرب الذين حصلوا على هوية صحفية من جريدة عربية مغمورة لاجل التباهي بها ، ولـــذا فهم طبعا ليسوا صحفيين ، او يدعو (وهذا الذي يحدث غالبا) مهاجرا عربيا كان قد غادر وطنـــه الى المانيا في اواخر الثلاثينات ، واسس هنـــاك دار طباعة تصدر نشرة تجارية باللغة العربيـــة ، تمولها الحكومة الالمانية بغية تشجيـــع التجـــار العرب على استيراد البضائع الالمانية . هـــذا الرجل يقدمه هويفر الى الملايـــين من مشاهـــدي برنامجه على انه رئيس تحرير جريدة عربيـــة ، سيتولى التحدث من خلال وجهة النظر العربية . ويتجاهل هويفر بهذا التقديم غير الدقيق الامـــور التالية المتعلقة بضيفه « الصحفي » العربي في البرنامج وهي : اولا — ان الصحفي المذكـــور لا علاقة له بالصحافة السياسية ، بل كل ما في الامر انه صاحب مطبعة تصدر نشرة تجارية توزع على المستوردين في البلاد العربية . ثانيا — انه غادر العالم العربي قبل اكثر من ثلاثين عاما ولم تعد له صلة مباشرة به . ثالثا — انه اكمـــل دراسته الثانوية فقط ، اي ان ثقافته محدودة . رابعا — ان معلوماته عن الاحداث والتطـــورات السياسية والاجتماعية في العالم العربي مستقاة، بحكم تغربه الطويل ، من الصحـــف الالمانية . خامســا — ان انشغاله باعمال مطبعته لا يتيح لـــه القيام باي نشاط صحفي — حتى لو كانت مؤهلاته وثقافته تسمح له بذلك . سادســا — انه بسبب اعتماده المالي على الحكومة الالمانية التي تمـــول مؤسسته التجارية ليس بوسعه التعبير بحريـــة كاملة عن رأيه كبقية المراسلين المعتمدين في البلاد، ولذا فهو حريص دائما على عدم التفوه بـــاي نقد لالمانيا ، حتى عندما تكون العلاقات العربية الالمانية تمر في أسوأ مراحلها ، كما حدث عندمـــا قطعت اكثر الاقطار العربية علاقاتها الدبلوماسية مع بون اثر تقديم المانيا الاسلحة المجانية الـــى اسرائيل قبل اعوام . سابعا — انه بالرغم مـــن الاعوام الطويلة التي قضاهـــا في المانيـــا لا زال يتحدث بلغة المانية غير كاملة الطلاقة .

ومقابل هذا « الصحفي » العربي ، فالمراســـل

الاسرائيلي الذي يختاره هويفر ليتحدث من خلال وجهة النظر الاسرائيلية هو على الاغلب : من اصل الماني ويتحدث اللغة الالمانية كأحد ابنائها . ويحمل لقب دكتوراه في الفلسفة والعلوم السياسية من الجامعات الالمانية . وصحفي محترف طول حياته ، وله مؤلفات في احدى اللغات الاوروبية ، كما انه يكتب في الصحف الالمانية نفسها .

ولما كانت الندوة تعرض حية على الجمهور ، فالنتيجة هي مباراة غير متكافئة بين صاحب المطبعة العربي وبين الصحفي الاسرائيلي — الالماني المحنك . فالعربي بسبب انشغاله بمهنته الحقيقية (كصاحب مطبعة) وبحكم تغربه الطويل وثقافته المحدودة ، غير ملم بالاحداث العربية او الدولية، فلا يستطيع تحليلها او تفسيرها . ولذا فهو يقع في المزالق التي يعدها له بدهاء الصحفي الاسرائيلي والتي يساعده فيها بقية المساهمين في الندوة ، بمن فيهم هويفر نفسه . كما انه ليس متمكنا من اللغة الالمانية تمكن الاسرائيلي منها ، فهو اذن يتلعثم ويرتكب الاخطاء النحوية (واللغة الالمانية كلها نحو) ثم يحاول تغطية ضعف موقفه وركاكة معلوماته بالتحمس للجانب العربي ، وبالهياج والتشنج عند الرد على الاسرائيلي . والذي يحدث في هذه الحالات هو ان هويفر يتدخل بصفته صاحب البرنامج ومدير الندوة ، ويوجه كلاما كله سخرية قارصة للعربي . ويصمت الاخير لانه لا يريد اغضاب هويفر ، فهو اولا الماني والالمان اولياء نعمته ، وثانيا ، هويفر هو صاحب الدعوة ، فاذا رد عليه هذه المرة فلن تصله دعوة للاشتراك في ندوة قادمة ، ومعنى ذلك ان المكافأة المالية التي تقدم لمن يشترك في الندوة (وهي ليست صغيرة) ستضيع عليه . كما ستفوته فرصة الظهور من جديد على الشاشة الصغيرة والتباهي بذلك امام الجالية والسفارات العربية في البلاد .

هذه المجابهة غير المنصفة اصبحت شهيرة بين مشاهدي التلفزيون في المانيا ، لا سيما وانها تكررت مرارا منذ نهاية الخمسينات ، فاصبح الناس يتندرون بها . وقد لفت ذلك حتى نظر مجلة نيوزويك الامريكية ، فكتبت في العام الماضي تعلق على برنامج هويفر وتصف اسلوبه في ادارة ندوته، وكيف ان هذا الاسلوب العتيد يتضمن استضافة « عربي امي ليواجه صحفيا اسرائيليا عريقا في مهنته وثقافته »، وقد فسرت المجلة دوافع هويفر وراء ذلك بانه رجل اعلام يضع نصب عينيه مسايرة الرأي العام في بلاده . فهو يضع اصبعه على نبض رجل الشارع في المانيا من اجل ان يماشيه في اتجاهه ، وكي يستنبط الاساليب التي من شأنها ان تؤكد له — اي لرجل الشارع — انه على حق في معاداته للعرب .

ومن الجدير بالذكر ان الخلفية المهنية والثقافية لصاحب المطبعة العربي غير معروفة بتاتا للمشاهد الالماني . فبقدر ما يتعلق الامر به ، فالعربي الجالس تحت الاضواء في ستديو التلفزيون هو حتما صحفي مرموق في بلاده شأنه في ذلك شأن زملائه الاخرين في الندوة ، وكلهم من المراسلين والمحررين البارزين . فاذا تبين له في سياق الندوة ان هذا الرجل اخفق تماما في شرح قضية قومه ، وعجز عن رد الحجج التي اوردها الاسرائيلي ، فالاستنتاج الطبيعي الذي يتوصل اليه المشاهد عند ذلك هو ان موطن الداء يكمن في وجهة النظر العربية بحد ذاتها ، لانها واهية لا يمكن الدفاع عنها باقتناع . اما هويفر الذي طبخ الحبكة كلها ، فيظل ظاهريا على الاقل بمنأى عن النقد الذي قد يوجه اليه بسبب انحيازه ، على اساس انه افسح المجال امام وجهة النظر العربية لتبرز امام الناس ، ولم يتجاهل وجودها بالمرة كما يفعل اصحاب البرامج التلفزيونية والاذاعية الاخرى . لكنه وهو الصحفي القديم الاريب لا يخفى عليه طبعا ان الدفاع السيىء عن قضية سياسية قد يكون له أثر يفوق في نتيجته السلبية حتى غياب الدفاع تماما .

هذه هي مجرد عينة على تحيز وسائط الاعلام الالمانية التابعة للدولة كالاذاعة والتلفزيون ، ضد العرب . وفي اثناء حرب حزيران ، عندما كان القسط الاكبر من نشرة الاخبار التلفزيونية يخصص لتغطية انباء الحرب ، كانت عدسة الكاميرا تبدأ النشرة بالتركيز على خارطة العالم العربي كلها ، من المحيط الهندي الى المحيط الاطلسي ، باعتبار ان العالم العربي باجمعه مشتبك في حرب مباشرة مع الدولة اليهودية ذات الحجم الدقيق . ولم يحدث قط ان صحح احد المعلقين الانطباع الخاطىء الذي حصل للمشاهدين من جراء ذلك .

اما الافلام « الوثائقية » عن اسرائيل ، والتي تقوم بتصويرها بعثات من التلفزيون الالماني ، فهي اكثر من ان تحصى ، وجميعها تحط من شأن العرب في الارض المحتلة (قبل ٥ حزيران) ولا تصورهم الا مع الجمال او في ازقة حقيرة . وقد اثار ذلك

اشمئزاز الناقد التلفزيوني في مجلة « دير شبيغل» — وهي بالتأكيد ليست المجلة التي تؤيد العرب — فكتب يتأسف لهذا الانحياز السافر .

الصحافة : كذلك أغاظ التحيز الفاضح الجائر ضد العرب في الصحافة الالمانية، بعض الالمان المنصفين، وخاصة بين اوساط اليسار الجديد ، فظهر كتاب صغير في العام الماضي بعنوان « حــــرب الشرق الادنى في الصحافة الالمانية الغربية » بقلم كينيث م. ليفان ، وفيه حلل المؤلف مواقف اربع صحف المانية يومية كبرى ابان حرب حزيران ، وتوصل في النهاية الى الاستنتاج بأن ليس في مواقف هذه الصحف تجاه العرب ما يشرفها او يشرف البلاد التي تصدر فيها . وهو اذا كان اختار الحديث عن اربع صحف فقط ، فهو لم يفعل ذلك لان الحملة ضد العرب بلغت اوجها في هذه الصحف بالذات، وانما لانها تحتوي على عينة مما ينشر في الصحف والمجلات الاخرى وما يذاع في الراديو والتلفزيون، وما يقال في المحافل العامة ضد العرب . وهو لو اراد ان يسجل كل اوجه التحيز في الاوساط الاعلامية الالمانية لما استطاع حصر ذلك كله بالمئة وثمانين صفحة التي يتكون منها كتابه الممتاز . ثم انه اقتصر في بحثه على ما ورد في الافتتاحيات وتقارير المراسلين والمعلقين المنشورة في الصحف الاربع المذكورة ، ولم يتطرق طبعا الى شخصيات الكتاب والمحررين . فلم يذكر مثلا أن فريدمان ، احد مؤسسي « السودويتشه تزايتونغ » (من بين الصحف الاربع) هو يهودي الاصل ، وانه بعد طرده من رئاسة تحرير الصحيفة المذكورة اثــر تورطه في جناية اخلاقية ، تولى تحرير اشهــر صحيفة بروليفاردية (ابينت تزايتونغ) بالبلاد ، فصبغها فورا بالصبغة الصهيونيـــة ، او ان ايمانويل بيرنباوم ، المشرف على باب السياسة الخارجية في « سودويتشه تزايتونغ » هو يهودي صهيوني متحمس ، كتب مرة مقالا في مجلــــة اوروبية شهرية يتهم فيها النبي محـــمد بمعاداة السامية او أن فون ايمهوف الذي كان سابقـــا رئيس تحرير « كيلنر شتات انتسايغر » ثم أصبح بعد ذلك رئيس تحرير « شتوتغارت تزايتونغ » (احدى الصحف الاربع) هو من غلاة الصهاينة غير اليهود لانه كان نازيا ابان حكم الرايخ الثالث، اي ان معاداته للعرب هـــي بمثابة نشر الضباب على ماضيه المخجل ، وان شأنه في ذلك شأن الكثيرين الذين يغطون نازيتهم السابقة بالتزلف لاسرائيل والصهاينة . هذه كلها امور لا يمكـــن لكينيث ليفان التطرق اليها في كتابه ، والا اتهم بمعاداة السامية (وهي تهمة خطيرة في المانيــــا الغربية) بالاضافة الى تهمة القذف والتجريح بحق الاشخاص . الا انه طبعا ملم بها ، فهي الخلفية التي لا بد من الاحاطة بها من أجل معرفة الاسباب التي تدفع العديد من الالمان الى اتخاذ مواقـــف مفرطة في التحيز ضد العرب .

ان رجل الاعلام الالماني الذي يتهجم على العرب هو أما نازي سابق يريد بموقفه الجديد ان يكون بمثابة الثمن المدفوع على اسمه الاسود ، او من اصل يهودي صهيوني العقيدة ، او من فرســـــان الحرب الباردة واعداء الكتلة الشرقية ، وعند ذلك تحتم عليه يمينيته المفرطة ان ينقم على العرب لانهم « حلفـــــاء الشيوعية واصدقـــاء العميـــل السوفياتي فالتر اولبريخت » ، او انه شخص يفتقر الى الشجاعة المعنوية من أجل اتخاذ موقف مستقل خارج القطيع ، وهذه هي الفئة التي ينتمي العدد الاكبر من رجـــال الاعلام في المانيا الغربيـــة اليهـــا .

ومن بين الاشخاص الذين يقودون الحملة المعادية للعرب ، قيصر الصحافة في المانيا الغربية : اكزل سيزار شبرنغر ، صاحب اكبر دار للنشر في اوربا (باستثناء بريطانيا حيث يمتلــك المليونير الكندي اللورد تومسن اوف فليت اكبر عـــدد من الصحف في العالم) وتصدر دار شبرنغر الصحف اليومية والمجلات الاسبوعية والشهرية والفصلية والكتب. وقد بدأ شبرنغر حياته العملية في الثلاثينات عندما كان ابوه يمتلك مطبعة . وترجع علاقاته الوثيقة مع اليهود الى ذلك الحين . ولما لم ينتم الـــى الحزب النازي ابان الحكم الهتلري ، فان سلطات الاحتلال الانجلو — امريكية اتاحت له القيـــام بقفزة سبق بها اقرانه من الصحفيين الاخرين ، عندما منحته رخصة لاصدار صحيفة في الوقت الذي حجبت فيه رخصة الاصدار الضرورية عن عدد كبير من زملائه في المهنة بسبب ماضيهم النازي . وهذه هي احدى الاسباب التي دفعته الى الالتزام التام بالسياسة الامريكية منذ ذلك الحين حتى اليوم ، فأصبح احد مشاهير فرسان الحـــرب الباردة في اوربـــا .

والصحيفة التي تعتبر حجر الزاوية في مؤسسته الكبرى هي « بيلد تزايتونغ » التي توزع حوالي خمسة ملايين نسخة في اليوم . انها جريدة الطبقة

العاملة في البلاد ، الا انها مكتوبة بأسلوب مبسط الى حد الاسفاف والابتذال . وهي تعنى بالدرجة الاولى بانباء الفضائح والجرائم ، مما كفل لهـا النزول الى احط مستوى صحفي في اوربا . انها باختصار جريدة التحيز والتعصب والتهجم ، فهي ضد وجود العمال الاجانب في المانيا ، وضـد الطلاب بصورة عامة ، واليسار بصورة خاصة ، والاشتراكية على وجه التحديد . كما انها ضد عدم الانحياز والحياد الايجابي ، ومع امريكا في حربها ضد الشعب الفيتنامي . وكانت اثناء الحرب الجزائرية مع فرنسا ضد الجزائر ، وطبعا هي اليوم مع اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني . واذا اردنا وصف هذه الصحيفة بدقة ، فلا بد من استعمال الكلمتين : حقيرة ووضيعة . امـا صحيفة شبرنغر الاخرى ، والتي ايضا تطبـع في هامبورغ ، فهي « دي فيلت » (احدى الصحف الاربع التي تحدث عنها ليفان) وهي موجهة للطبقة المثقفة وذات تبويب يشابه تبويب « الهيرالـد تريبيون » هذه الصحيفة هي في الحقيقة « بيلد تزايتونغ » اخرى مكتوبة بالمانية افضل ، ففيها نفس التحيز اليميني المفرط ، ونفس الرجعيـة المقيتة . وقد ضربت الرقم القياسي اثناء حـرب حزيران في تهافتها على الجانب الاسرائيلي والتملق حتى صدق فيها المثل الفرنسي المعروف ، فكانت اكثر ملكية من الملك .

ويجب انْنذكر هنا ان شبرنغر هو شخصية مكروهة جدا في البلاد ، فهو متهم بمحاولة احتكار اكبـر قسم من الصحف في المانيا الغربية من اجـل التلاعب بالرأي العام وتوجيهه وجهة رجعيـة محضة ، حتى أن الاصوات ارتفعت خلال الاعوام الماضية من كل صوب تطالب بهدم امبراطوريته الصحفية الكبرى وبالتشريع ضد قيام مثل هـذه الامبراطورية من جديد . وقد هاجم الطلاب العمارة الضخمة التي شيدها في قلب برلين لتضم مكاتبه ، واضرموا فيها النار ، بعد أن اتهموه بتحريـض الغوغاء على التحرش بهم . وفعلا كان الشاب باخمان الذي اطلق الرصاص على الزعيم الطلابي اليساري رودي دوشكه واصابه اصابة بالغة ، من المتأثرين بصحف شبرنغر باعترافه هو .

وقبل اعوام كتب الصحفي الالماني المعروف ، اريخ كوبي ، دراسة تحليلية شاملة لصحف شبرنغر ، فأثبت بالادلة أنها مليئة بالاكاذيب ، وانها مجرد طاحونة تخرج منها الانباء مشوهـة محرفـة ، والتعليقات مغرضة متحيزة . وقد أثبت ايضـا بعض « النوادر » التي ترسم بروفيلا صادقـا لدكتاتور الصحافة الالمانية ، مثلا ، عند وفـاة احد شركاء شبرنغر ، كتب الاخير نعيا لينشر في الصحف ، فاذا بأسم الناعي يظهر بحروف اكبر من اسم المتوفي . كما تضمن العبارة : « ان (فلان) الذي عهدت اليه برئاسة تحرير احدى صحفي...» مع ان المتوفي كان شريكا لشبرنغر وليس مرؤوسا له ، حتـى يعهد اليه بشيء . أن تبجح وغرور شبرنغر لا يعرف حدا ، فهو مصر مثلا على القول بأنه سيوحد المانيا ، وبأنه سيساهم اكبر مساهمة في « تحرير » المانيا الشرقية من « الاستعمـار الروسي » . وقد حببه موقفه هذا الى قلب شيخ المتزمتين الالمان ، كونراد اديناور ، فكان مستشار المانيا المتوفي يقرأ اول ما يقرأ في الصباح « بيلد تزايتونغ » صحيفة الجرائم والفضائح ، لانها ، كما وصفها اديناور « تقول ما تريد قوله دون لف او دوران » .

ولا شك ان صحافة شبرنغر هي مرآة امينـة لشخصيةهذا المليونيرالطموح، بكل احتادها ورغبتها في التسلط وغسل دماغ الشعب بالجهاز الاعلامي الضخم الموجود تحت تصرفها . وقد سافر شبرنغر الى القدس المحتلة في أعقاب حرب حزيران ليفتتح بناية كان قد تبرع بمليون مارك لانشائها . وصورته الصحف وهو يعتمر اليارمولكه اليهودية . الا ان اسرائيل خيبت امله ، ولم توافق على ان يطلق اسمه على البناية كما كانت رغبته المعلنة . ومع ذلك ، فقد ابتلع شبرنغر كبرياءه وتقبل اللطمة ، وظل سائرا على نفس الخط القديم ، ذلك الخط الذي سمح له ان يوعز لاحد كتابه ان يكتب صلاة على لسان طفلة المانية تشكر الله قبل أن تأوي الى فراشها في المساء لانه نصر اسرائيل على العرب . ومما يؤسف له ان القـادة العـرب لا زالوا يستقبلون مراسلي « دي فيلت » ويمنحوهم الاحاديث الخاصة ، مما يساهم في رفع شأن هذه الصحيفة ذات الصيت السيء .

والحديث عن شبرنغر يجر حتميا الى الحديث عن غريمه الاكبر في الصحافة الالمانية : رودلـف اوغشتاين ، صاحب « دير شبيغل » انجح مجلة اخبارية في اوربا . ان اوغشتاين هو الاخر حصل على رخصة مبكرة من سلطات الاحتلال لاصدار مجلته في اواخر الاربعينات ، فنمت حتى اصبحت « دير شبيغل » (المرآة) اكبر انجاز صحفي في

المانيا اليوم . وأوغشتاين هو عكس شبرنغر . فمع انه ليس يساريا ، الا انه على الاقل متحرر ولا يتهيب الخوض في مواضيع قد تعتبرها الصحف الالمانية الاخرى محرمة عليها . مثلا : في عدد عن اسرائيل صدر بعد حرب حزيران ، نشرت المجلة معلومات كثيرة عن الحركة الصهيونية . فذكرت جريمة الاغتيال التي وقع ضحيتها احد زعماء اليهود في فلسطين في العشرينات ، وكان من مناوئي بن غوريون ، مما جعل اصبع الاتهام يوجه اليه . هذا المقال اثار سخط الصهيونيين ، فكتب اسرائيلي رسالة الى المجلة يصف فيها اوغشتاين بأنه خنزير ، وقد نشرت « دير شبيغل » هذه الرسالة . ومع ذلك فالمجلة المذكورة تكتب عن العرب بسخرية واستهزاء ، ومع انها تهاجم الاستعمار الامريكي في الهند الصينية بعنف ، وتستنكر « الغزو » الروسي لشيكوسلفاكيا بشدة، الا انها تتخذ موقفا لا مباليا من الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية . ومن الغريب انه بعد الحرب مباشرة ، كتب اوغشتاين مقالا افتتاحيا استهله بالقول ان للعرب ايضا وجهة نظر (وهو راي ما كانت صحيفة المانيا لتجرؤ على التفوه به في تلك الظروف) الا أنه في العبارة التي تلت ذلك طالب حكومته بمد يد المساعدة الى اسرائيل المنتصرة ! ويلاحظ تحيز المجلة حتى من مقر مراسلها في الشرق الاوسط . انه يقيم في القدس المحتلة وكان فيها حتى قبل حرب حزيران . معنى ذلك ان مراسلها يستقي معلوماته عن التطورات في البلاد العربية من المصادر الاسرائيلية . وتفسر الصحف الغربية اعتمادها على التقارير الصحفية الواردة من اسرائيل والمتعلقة بالشؤون العربية ، بأن اسرائيل هي افضل مركز للانصات في الشرق الاوسط . وتتجاهل هذه الصحف حقيقة بديهية ، الا وهي ان الخبراء الاسرائيليين في الشؤون العربيةلا ينقلون اجتهاداتهم الى المراسلين الاجانب الا بعد طبخها وصبغها صبغة معينة . وهكذا يحدث ان تقع « دير شبيغل » في مزالق كثيرة نتيجة لذلك . فقد كتبت مرة اثر قصف مقر منظمة التحرير الفلسطينية ببيروت بالصواريخ متهمة احدىمنظمات المقاومة الفلسطينية « المعادية » لمنظمة التحرير بمسؤولية ذلك ، في الوقت الذي لم يشك فيه احد بأن الذين قاموا بالعملية هم اعضاء في الاستخبارات الاسرائيلية ، قدموا الى بيروت خصيصا من اجل تدمير مقر المنظمة . ومرة اخرى كتبت تسخر من جنازة احد شهداء المقاومة في بغداد لان « جماهير المشيعين كانت تسير وراء تابوت مليء بالرمل وليس بجثمان الفقيد » وتجاهل الكاتب بذلك أن الجنازة كانت رمزية وذلك لاستشهاد المقاوم اثناء احدى العمليات في الاراضي المحتلة. وتصر المجلة التي تتبع في الكتابة اسلوبا ساخرا يماثل اسلوب مجلة تايم الامريكية (التي انشئت « دير شبيغل » على غرارها) في التاكيد على « تراجع العرب » و« تقدم اليهود » . ففي سياق حديثها عن اشتباك بالايدي حصل بين افراد من الجالية العربية في امريكا وبين اليهود في احدى المناسبات ، كتبت « دير شبيغل » : « ومرة اخرى وكما حصل في حزيران ١٩٦٧ ، تراجع العرب ..» وفي وصفها لحادثة تمرد للاسرى المصريين في المعتقلات الاسرائيلية ، عندما جابه المصريون العزل حراسهم المسلحين ، كتبت تقول : « ومرة اخرى وكما حصل في حزيران ١٩٦٧ ، تراجع العرب امام الاسرائيليين » . كما كانت تقارير مراسلها في الاردن ، هيلموت زورغه ، مليئة بالتحامل على العرب بعد حرب حزيران مباشرة . بل انه اتهمهم بقلة الذوق ، لان اللاجئين الذين سمحت لهم سلطات الاحتلال بالعودة الى الضفة الغربية كانوا يسكبون على الارض عصير الفواكه الذي يقدمه لهم الجنود الاسرائيليون .. امام عدسة الكاميرا طبعا . وقد حصل زورغه على حديث من الشريف ناصر ، القائد الاردني ، فظهر الحديث تحت عنوان بارز هو : « نحن اصدقاء المانيا منذ أيام هتلر » . وهذا طبعا أسوأ ما يمكن لعربي ان يقوله بالنسبة لالمانيا اليوم . واللوم لا يقع على عاتق زورغه لنشره ذلك ، فليس من واجب الصحفي طبعا ان يداري عورات من يأخذ منهم حديثا ، بل العكس هو الصحيح ، عليه أن يبرزها . الا ان المأخذ هو على تركيز « دير شبيغل » على اخذ الاحاديث من أشخاص معينين واتباع اسلوب يماثل اسلوب هوينر في اختيار اعضاء ندوته .

الجامعات : لا شك بأن اوساط الاعلام الالمانية تعكس تحيز الطبقة المثقفة . ففي بداية الستينات مثلا ، أقامت جمعية الصداقة الالمانية الاسرائيلية في جامعة بون معرضا فوتغرافيا عن اسرائيل . وكانت الصور من الصنف المألوف طبعا : التراكتورات تشق الحقول والورود تتفتح بالصحراء والشباب الاسرائيلي المليء بالحيوية ، والوجوه

التي تعلمت الابتسام لاول مرة (على حد قول الشاعر البريطاني ستيفن سبندر الذي جعل ذلك عنوان كتابه عن اسرائيل) الخ ..
واخيرا كانت هناك صورة وحيدة ، يبدو فيهما البدو والجمال ، وتحتها العبارة « التوضيحية » التالية : « حتى العرب يسكنون اسرائيل ، كبدو » . هذه الصورة والعبارة تحتها استفزت احد الطلاب العرب ، فمزقها . وعند ذلك تقدمت الجمعية الالمانية الاسرائيلية شكوى الى عميد الجامعة مطالبة بمعاقبة الطالب العربي . وقد ادت الحادثة الى تفوه عميد الجامعة الشهيرة برأي مأثور يعتبر كلاسيكيا في بلادته ، فقد قال عندما دار النقاش بينه وبين الطلاب العرب حول فلسطين : « ان فلسطين هي مجرد تعبير جغرافي » . ونسي البروفيسور العميد ان مترنيخ كان قد تفوه نفس هذه العبارة واصفا بها المانيا التي كانت في عهده مقطعة الاوصال .

هذا الطراز من التفكير سائد بين الاوساط المثقفة التقليدية ، ولذلك لم يكن غريبا ان يكتب استاذ الجامعة والمؤرخ المعروف غولو مان ، مقالا في « سودويتشه تزايتونغ » يتحامل فيه على العرب ، ويتهمهم بين أشياء اخرى ، باللؤم ، لانهم استكثروا على اسرائيل ارضها الصغيرة بينما هم يمتلكون الاراضي الشاسعة . ولم يكتف بذلك ، بل انه في حديث تلفزيوني قال بالحرف الواحد : « اننا نحترم السوفيت لموقفهم من فيتنام ونحتقرهم لموقفهم من اسرائيل » . وكان غولو يقتفي بقوة بموتنه هذا حذو والده الاديب الشهير توماس مان ، صاحب جائزة نوبل ، الذي كان حريصا كل الحرص على ان يدفع العرب ثمن اضطهاد الالمان لليهود . وقد اعيد نشر مقالاته عن المسألة اليهودية ، في كتاب قبل اعوام قليلة . ومما يلاحظ ان الكلمة التي تتردد كثيرا في مقالاته المذكورة ، هي « الوقاحة » ، وقاحة العرب لانهم رفضوا « اعادة فلسطين الى أصحابها » .

حرب حزيران : ان عدد اليهود في المانيا اليوم لا يتجاوز ثلاثين الفا ، الا ان عدد الصهيونيين العاملين منهم في اوساط الاعلام لا يتناسب مطلقا مع هذا الرقم الصغير . وهذا العدد من الصحفيين والناشرين والمخرجين التلفزيونيين يساهم في تغذية حملة الكراهية ضد العرب . وايام حرب حزيران وفي الاشهر التي تلت ذلك ، حاولت الدعاية الصهيونية ان تحبب اسرائيل الى الالمان عن طريق بعث الاعجاب بالامجاد العسكرية في احفاد فريدريك الاكبر وبسمارك . فصورت ديان على انه ثعلب اخر من ثعالب الصحراء ، وكأنه رومل سيناء . وقد نجحت هذه الدعاية مع الكثيرين ، فكتب الضابط الالماني المأجور الذي قاد المرتزقة البيض في الكونغو — كاتانغا تحت راية شومبي ، والذي لقب اثر ذلك (كونغو مولر) ، كتب رسالة الى مجلة « دير شبيغل » بعد حرب حزيران يشيد فيها « بالنصر العسكري الاسرائيلي الباهر » . وفي الواقع لم يتصرف كونغو مولر تصرفا غريبا ، فان الكثيرين من المحررين اعتبروا الحرب وكأنها حربهم، ألم يتصل احد رؤساء التحرير بمراسله في اسرائيل ويسأله بلهفة : « اخبرنا : هل انتصرنا ؟ » ؟ !

التعويضات: ان اتفاقية التعويضات الالمانيةلضحايا النازية ، التي وقعتها حكومة الدكتور كونراد اديناور في بداية الخمسينات هي التي كرست التبعية الالمانية للكيان الصهيوني . وقد ازدادت اواصر هذه التبعية وثوقا بعد أن قابل اديناور بن غوريون في فندق والدورف استوريا بنيويورك واتفق معه على مد تل ابيب بالسلاح . وكان ذلك في بداية الستينات . وفي عهد وزير الدفاع فرانز يوزف شتراوس ازداد التعاون العسكري بين البلدين ، ثم زار شتراوس اسرائيل، وكان اديناور قد زارها قبله . ويتنافس الحزبان الكبيران في المانيا على صداقة تل ابيب . وعلى كل حال ، فالاحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوربا (وخاصة في بريطانيا وفرنسا والمانيا) هي تقليديا صديقة لاسرائيل . وتبعية المانيا الغربية للدولة الصهيونية الصغيرة تبدو في اوجه متعددة ، بعضها يثير السخرية والرثاء بصورة خاصة ، ولعل اطرفها هو الذي وجه الانتباه اليه الكاتب البريطاني الصهيوني ، والتر لاكير ، فقد كتب مرة في سياق استعراض له للعلاقات الالمانية الاسرائيلية يسخر من الصحف ودور النشر الالمانية التي افسحت المجال أمام الكتاب والصحفيين الاسرائيليين الذين يكتبون بالالمانية ، ومنحتهم شهرة لا يستحقونها. اي أن ألمانيا هي البلاد الوحيدة في العالم التي يشتهر فيها المؤلفون الاسرائيليون لا لشيء الا لانهم يهود ، اذ من يجرؤ على انتقاد اليهود في المانيا الغربية اليوم ؟

والغريب انه بينما كانت الصحافة الاسرائيلية تعكس الرأي العام اليهودي بشتمها كل ما هو الماني

(ولا يزال عزف موسيقى الملحن الالماني رشارد فاغنر ممنوعا في اسرائيل) الا ان الكثيرين من الاسرائيليين لم يأنفوا من ادخال الماركات الالمانية في جيوبهم لقاء المقالات او الكتب او البرامج التي ألفوها، والتي لو لم تكن تحمل أسماء يهودية، لما وجدت لها سوقا رائجة هذا الرواج . وكأن اتفاقية التعويضات على ضحايا الحكم النازي يدخل في ضمنها حتى مداراة عواطف الادباء الاسرائيليين الفاشلين !

ألمان مع العرب: ولكن بالرغم من المناخ السائد في البلاد ، فان للعرب بعض المناصرين ، ولا سيما في صفوف اليسار الجديد ، وبين اولئك الكاتب الدرامي اليهودي الاصل ، بيتر فايس ، مؤلف المسرحية الشهيرة « مارا — ساد » والشاعر اريخ فريد ، الذي كتب رسالة الى مجلة «دير شبيغل» يحتج فيها على اطلاق المجلة لقب «ترصانة الجو» على ليلى خالد ، ويعلن فيها انه بالرغم من يهوديته ، فهو يؤيد جهود الشعب الفلسطيني في سبيل تحرير وطنه ، ولا يستنكر خطفه للطائرات. كما كتب المعلق الماركسي المعروف سباستيان هافنر (الذي كان سابقا مراسل « الاوبزرفر » اللندنية في برلين الغربية) ، مقالات في مجلة « شتيرن » — وهي من كبريات المجلات الاسبوعية المصورة في اوربا ، يهاجم بها اسرائيل .

ولكن هذا لا يعني ان اكثر الادباء اليساريين يقفون الى جانب العرب ، فان أشهر مؤلف الماني معاصر — غونتر غراس — الصديق المقرب للمستشار فيلي برانت منذ كان رئيس بلدية برلين الغربية ، والعضو الفعال في الحزب الاشتراكي الدمقراطي الحاكم ، هو من مؤيدي اسرائيل النشيطين . وقد استنكر انصار اليسار الجديد موقفه هذا ، وفي اجتماع ضمه واياهم بعد حرب حزيران ، تعالت الاصوات تصفه بأنه صهيوني خنزير . ومن الجدير بالذكر ان السفير الاسرائيلي في بون ، آشر بن ناثان ، جوبه بموقف معاد مماثل عندما حاول ان يقوم بجولة محاضرات في الجامعات الالمانية ، فقد ظل الطلاب يصيحون ، فتح .. فتح .. كلما اراد الكلام ، حتى اضطر الى الغاء جولته المقررة . وبعد ذلك بأشهر قليلة ، نقل الى عاصمة اخرى .

وبين الصحف الالمانية التي لا تتهيب من اتخاذ موقف منصف تجاه القضية الفلسطينية ، المجلة اليسارية الشهيرة « كونكريت » ، التي هربت رئيسة تحريرها السابقة من المانيا تطاردها الشرطة بسبب ترؤسها منظمة تستهدف تهديم الكيان البورجوازي للبلاد عن طريق القوة . (ويقال انها لجأت الى قطر عربي) ومما يؤسف له ان الجهات العربية الرسمية تتجاهل مؤيدي العرب من بين اليساريين ، بينما هي تهتم باليمينيين الرجعيين ، كالدكتور فراي ، رئيس تحرير صحيفة « ناسيونال تزايتونغ » صاحبة النزعة النازية . فقد دعته دولة عربية لزيارتها قبل اعوام ، كمكافأة على « موقفه الودي » تجاه العرب . ولما انتهت زيارته لذلك القطر ، دعاه قطر عربي اخر لزيارته، فعاد الى المانيا ليدبج المقالات في الثناء على العرب الذين هم أصدقاء بلاده منذ أيام هتلر !

ان ازمة الضمير الالماني لا تزال مستمرة . ولما كانت الشجاعة المعنوية والقدرة على اتخاذ المواقف الجريئة اللامنتمية هي ليست بصورة عامة صفات متأصلة في المواطن الالماني العادي الذي كان عبر التاريخ الحديث جزءا من قطيع خانع تسيره سلسلة من الحكام الاقوياء امثال فريدريك الكبير وبسمارك وهتلر واديناور ، فليس من المتوقع ان يرى الالماني النور على طريق دمشق في المستقبل القريب . الا ان هناك بارقة أمل . ففي خاتمة كتاب كينيث م. ليفان ، وبعد ان يورد المؤلف الدليل تلو الاخر على الانحطاط الاخلاقي الفظيع للصحافة الالمانية فيما يتعلق بحقائق النزاع العربي الصهيوني ، فانه يتساءل عن ماهية الاسباب التي ادت الى التحيز الجائر الفاضح لاوساط الاعلام في بلاده . ثم يرد على تساؤله ملمحا انه بسبيل تأليف كتاب ثان سيخصصه لتحليل وتفسير هذا التحيز بعد ان كان قد اثبت وجوده في كتابه الحالي . معنى ذلك ان الجيل الالماني الفتي المتأثر بتعاليم اليسار الجديد قد بدأ يرفض ان يرى الصحافة الالمانية النازية التي ماتت بموت يوليوس شترايخر ، صديق هتلر، ورئيس تحرير صحيفة حزبه السيئة الصيت ، وهي تنبعث من جديد بعد ان تكون الادوار قد انقلبت واصبح العربي يلعب دور اليهودي البغيض في اعلام المانيا الغربية . والمرجو الان هو ان يشعر الشعب الالماني بعقدة ذنب غير تلك التي غرستها فيه الصهيونية طوال ربع قرن من الزمان ، ويفيق لبواجه حقيقة لن يستطيع التهرب منها ، الا وهي ان العرب لا زالوا حتى اليوم يدفعون فواتير اضطهاده لليهود من اراضيهم ودمائهم وكرامتهم.

ف٥٥ م٥

(٦) الحركة الطلابية ونضالها من اجـل فلسطين في اوروبا الغربية

قبل التعرض للدور النضالي الـذي قامت بـه القطاعات الطلابية في هذا المجال لا بد من تقسيم هذا الدور الى مراحل ثلاث هي : المرحلة الاولى والتي اعتمد فيها النضال الطلابي على اتحـاد الطلبة العرب . والمرحلة الثانية والتي اعتمـد فيها النضال الطلابي على اتحاد طلبة فلسطين . والمرحلة الثالثة والتي اعتمد فيها النضال الطلابي على الاتحادات الطلابية الاوروبية والاجنبية التي تعيش في اوروبا الغربية بالاشتراك مع اتحـاد عام طلبة فلسطين .

وسوف نتعرض للنضال الطلابي في المانيا الغربية بالتفصيل وذلك للاسباب الموضوعية التي لازمت الحركة الطلابية في المراحل الثلاث السالفة وهي: ١ — وجود كثافة طلابية عربية كبيرة بسبب انتقال قسم كبير من الدارسين في بريطانيا وفرنسا الى المانيا الغربية اثناء العدوان الثلاثي على مصـر سنة ١٩٥٦ . ٢ — كون النقابات الطلابية العربية ذات طابع نقابي مستقل جعلها على قدر كبـير من الفعالية والديناميكية . ٣ — طبيعة الجامعات الالمانية وعدم تركزها في عاصمة كبيرة كالوضع في الدول الاخرى ، بل تفرقها في اكثر من ٢٥ مدينة القسم الاكبر منها في مدن صغيرة تجعل من السهل التقاء وتجمع الطلاب وتنظيمهم . ٤ — وضع المانيا الخاص بالنسبة لليهود واسرائيل وسلاح الاتهام باللاسامية المسلط من اجهزة الحركة الصهيونيـة جعل لالمانيا وضعا خاصا ومنح اسرائيـل والحركة الصهيونية حقوقا مطلقة ، فكان عملها الدعائـي خاليا من اي تحفظ مما شكل تحديا دائما لشعور وتفكير الطلاب العرب في المانيا واحدث رد فعـل معاكس في التركيز على القضيـة الفلسطينية . ٥ — وجود التنظيمات الجزائرية القوية والعنيفة الاسلوب في المانيا ادى الى اتجاه فكر الشبـاب العربي عامة والفلسطيني خاصة في المانيا الـى الرغبة في خلق تنظيمات مماثلة فلسطينية . ٦ — ادى العنف الذي بالغت المنظمات الصهيونية والسلطات الالمانية في توجيهه ضـد النشاط الطلابي العربي المحدود آنذاك على الصعيد الدعائي حول القضية الفلسطينية (تقديمهم للمحاكم الجنائية والمحاكـم التأديبية واستعمال العنف في تفريق المظاهـرات والحملات الصحفية والاذاعية الصهيونية والالمانية التابعة لها والتي بالغت في مهاجمة نشاط الطلبة العرب)، ادى كل ذلك الى رد فعل مماثل في العنف لدى الشباب العربي ودفعه الى المزيد من العمل والتركيز على المشكلة الفلسطينية حتى اصبحت هي محور ارتكاز واهتمام الطلاب العرب . ٧ — رخص نفقات المعيشة نسبيا وتوفر امكانية العمل في المانيا الغربية عن غيرها من الدول الاوروبيـة آنذاك أدى الى زيادة في عدد الطلبة الفلسطينيين كما أدى الى التأثر في نوعيتهم من جهة اخـرى فكانت غالبيتهم من ابناء الطبقـة الفقـيرة او المتوسطة الذين يقاسون مـن آثار النكبة على الاقل ماديا اكثر من زملائهم ممن يدرسون في مراكـز الدراسة التقليدية لابناء العائلات الثرية من العرب في الولايات المتحدة وانجلترا .

المرحلة الاولى من مراحل النضال الطلابي :

تكوين اتحاد الطلبة العرب : تكونت نواة التنظيم الطلابي العربي في المانيا في النصف الثاني مـن عام ١٩٥٦ في مدينة ميونخ الموجود بهـا اكبـر الجامعات ومعاهد تعليم اللغة الالمانية للاجانـب ثم كونت لها فروعا في ١٨ مدينة في المانيا الحقتها بثلاثة فروع في النمسا وقد بدأ اتحاد الطـلاب العرب عمله بتنظيم مظاهرة بتاريخ ١٩٥٦/١١/٥ ظهر فيها التركيز على القضيـة الفلسطينيـة في الخطاب الذي ألقاه رئيس الاتحاد في تلك المظاهرة والذي جعل مركز الثقل فيه حق شعب فلسطين ودور اسرائيل الاستعماري في المنطقة مما ترتب عليه القبض على رئيس الاتحاد واحتجازه لـدى البوليس . استمر هذا الاتجاه بشكل واضح في اصدار مجموعة من النشرات الالمانية حول القضية الفلسطينية في نطاق محدود وبتخصيص باب دائم في نشرة الاتحاد تحت عنوان « اعرف عدوك » . تلا ذلك اول دراسة محدودة للقضية الفلسطينية انتهت الى عدم صلاحية المطبوعـات العربيـة الصادرة من الجامعة العربية والدول العربيـة الاخرى عن القضيـة الفلسطينيـة للاستعمـال والترجمة في معالجة القضية الفلسطينية والدعوة لها في المانيا ، لذلك تم الاتفاق على تكوين فريق من المحاضرين مهمته التجول لالقاء المحاضرات عن القضية الفلسطينيـة والتصـدي للمحاضـرات الاسرائيلية واصدار المنشورات الالمانية وذلك بعد ان كلف كل من اعضاء هذا الفريق بالقيام بدراسة متوسطة نسبيا عن احد جوانب القضية والتي

تم تقسيمها على الشكل التالي : ١ — الصهيونية كفكرة وحركة وعلاقتها باللاسامية . ٢ — القضية الفلسطينية من جانبها القانوني والتاريخي . ٣ — الرد على الحجج الدينية والتاريخ القديم في ادعاءات اسرائيل وقامت هذه المجموعة بالقاء المحاضرات في المدن الالمانية بشكل مشترك .

اول مظاهرة لفلسطين : اقام الطلاب العرب في ميونيخ بتاريخ ١٩٥٨/٥/١٤ اول مظاهرة منظمة وقوية لتأييد حق الشعب الفلسطيني في العودة ، وكانت هذه اول مظاهرة تنظمها مجموعة اجنبية في المانيا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية واول مظاهرة تهاجم اسرائيل في اوروبا وقد اشترك في هذه المظاهرة حوالي ١٧٠ طالبا عربيا و ٥٠ طالبا المانيا بالاضافة الى حوالي ٥٠ طالبا اجنبيا (ايران ، اليونان ، امريكا اللاتينية) وقد جند لها اكثر من ٤٠٠ بوليس الماني لتفريقها كما تصدت لها مجموعات من المنظمات الصهيونية والالمان المناصرين لها لمنعها بالقوة ووزع خلال المظاهرة اكثر من عشرين الف منشور. ولقد تلا ذلك في الاعوام اللاحقة مظاهرات سنوية تتراوح بين ١٠ — ١٤ مظاهرة نظمتها فروع الاتحاد في مختلف المدن بمناسبة ١٥ مايو .

المطبوعات والكتب الصادرة عن فلسطين بالالمانية: رفض الاتحاد الاعتماد على المطبوعات التي كانت تصدرها الجهات العربية الرسمية لعدم صلاحيتها حيث انها كانت تعتمد الى حد كبير على الاسلوب الخاطىء في مجرد سرد الجانب القانوني للقضية من جهة الى الاستناد الى اساليب غير سليمة كالاستشهاد بفقرات من بروتوكولات حكماء صهيون او فقرات من التوراة ضد اليهود والاقتصار على الجانب الانشائي . ورغم عدم توفر اي امكانية مادية لديه قرر الاتحاد بجانب منشوراته اصدار مقالات او دراسات مختصرة يعدها بالاسلوب الجديد يعالج القضية الفلسطينية بشكل اكثر موضوعية وعلمية ، فاصدر في مجلته الالمانية تحت عنوان « اللاسامية واسرائيل » اول بحث يعالج فكرة الشعب اليهودي والامة اليهودية وعلاقة اللاسامية بالصهيونية ، كما اصدر كتابا حول القضية الفلسطينية بعنوان « مفتاح العالم القديم » ، كما اصدر ايضا كتابا بعنوان « فلسطين ومعالجة اهم قضايا العرب » كذلك تم اصدار كتاب بعنوان « انتقادات اساسية للصهيونية كحركة سياسية » ويعالج الكتاب فكرة الحركة الصهيونية بنقد مناسب للمفاهيم في المانيا.

انشاء اول تجمعات فلسطينية : كان كل عمل الاتحاد يرتكز على قضيتين في تلك الفترة (في الفترة ما بين ٥٦ — ٥٩) : الجزائر التي كانت ثورتها في قمة نضالها التحرري ، وفلسطين التي كان ابناؤها مشتتين في الجبهات والتيارات والاحزاب العربية دون رابط يجمع شملهم ويركز جهودهم . وفي تحديد اولويات الاهداف السياسية في الاتحاد كانت هناك عدة اصوات محدودة عربية واجنبية تطالب باولوية دعم النضال الجزائري عن القضية الفلسطينية وبالتالي يطلبون مزيدا من التركيز على القضية الجزائرية واعطائها موضعا اكبر في النشاط بحجة ان الثورة الجزائرية بلغت قدرا من التنظيم والعمل الثوري المسلح آنذاك يبشر بقرب نجاحها مما يتطلب التركيز عليها وعدم تشتيت الجهود في عدة قضايا . كما ان البعض الاخر كان يطالب بالتركيز على العمل من اجل الوحدة العربية الشاملة باعتبار انها اصبحت ممكنة التحقيق بعد قيام الوحدة بين سوريا ومصر ، وبالرغم من اقتناع الاتحاد آنذاك بهاتين الفكرتين وعمله سياسيا واعلاميا على دعم ثورة الجزائر واهداف الوحدة العربية وخطواتها فقد رفض اعطاء اية اولويات بسبب ان الجزائر تملك ثورة مسلحة وكوادر منظمة تدافع عنها كما ان فكرة الوحدة اصبحت تملك دولة الوحدة العاملة من اجلها في حين ان الجماهير الفلسطينية لم تصل الى حد التكوين التنظيمي والثورة المسلحة مما يضع مسؤولية اكبر تجاهها على عاتق الطلاب العرب . وبناء على ذلك صدر قرار في صيف عام ١٩٥٩ بتكوين لجان خاصة لفلسطين في كافة فروع الاتحاد تضم الطلاب الفلسطينيين بها وبتكوين مكتب مركزي لفلسطين في ميونيخ لتنسيق العمل بينها على ان يكون لهذه اللجان والمكتب استقلال اداري . وبعد تكوين هذه المكاتب اصدرت اول نشرات خاصة باسم فلسطين ، فصدرت نشرة باللغة الالمانية باسم صوت فلسطين ، وكانت اهدافها واضحة كما انعكس في مقالاتها خطان رئيسيان : ١ — تشجيع طلاب فلسطين باعتبارهم طليعة شعبهم بانشاء تنظيمات مستقلة قوية هدفها القيام بخطوات عملية لاخراج الثورة او النضال الفلسطيني الى حيز التطبيق العملي . ٢ — رفض سياسات الحكومات العربية بالنسبة للمشكلة الفلسطينية وطريقة معالجتها . وبعد ان استمرت

لجان فلسطين في عملها وصلت في بداية عام ١٩٦١ الى الحد الذي يؤهلها ويسمح لها بتكوين اتحاد مستقل لطلاب فلسطين وذلك لان تجميعها لطلاب فلسطين في مختلف الفروع كان قد وصل الى قمته تنظيميا من جهة ولان اتحاد طلاب فلسطين في القاهرة قد اصبح له مكان بين الاتحادات الوطنية المختلفة وبناء عليه صدر قرار الاتحاد بتاريخ ١٩٦١/١١/١٢ بحل المكتب المركزي لفلسطين في المانيا وتحويل مكاتب فلسطين في فروع اتحاد الطلبة العرب الى فروع للاتحاد العام لطلبة فلسطين .

المرحلة الثانية من مراحل النضال الطلابي :

تكوين اتحاد طلبة فلسطين : بعد ان صدر القرار بتكوين اتحاد طلبة فلسطين تم عقد اول مؤتمر لاتحاد طلبة فلسطين بالاتفاق مع اتحاد الطلبة الالمان في مدينة كولون نجم عنه تأسيس اول سكرتارية لاتحاد عام طلبة فلسطين في فرانكفورت /دارمشتات على ان تقوم هذه بخلق علاقات تنظيمية بين كل فروع الاتحاد من ناحية والهيئة التنفيذية من ناحية اخرى . كما تم الاتفاق على ان يعقد مؤتمر سنوي لفروع الاتحاد وذلك لحصر نشاط الفروع ورسم سياسة الاتحاد ولقد تم التركيز بشكل فعال ورئيسي على النشاط الداخلي في مرحلة التكوين حتى يتم طرح موحد للمشكلة الفلسطينية على المستوى الخارجي . ولقد بدأ الاتحاد نشاطه باصدار نشرة « العائدين » كما قام باصدار « مجلة العودة » وذلك باللغة العربية . كما تم الاتفاق على تشجيع الحلقات الدراسية في كل فرع . كذلك تم ايضا توزيع الطلبة ذوى القدرة الاعلامية على كل الفروع لإلقاء المحاضرات والاشراف على التوجيه السياسي . ولقد بلغت المحاضرات التي القيت في مختلف الفروع في الفترة من ١٩٦٢ — ١٩٦٤ ما مجموعه ٧٨٣ محاضرة باللغة العربية . وبعد ان تم خلق الكوادر الطلابية الواعية تم التوجه الى النطاق الخارجي وبدأ ذلك باللقاءات والمحاضرات والاتصالات الشخصية والرحلات المشتركة وتبادل المعلومات . ولقد كان العمل صعبا في البداية لانه لم يكن قد تبلور لدى الفلسطينيين صورة واضحة عن المستقبل وكل ما استطاع الاتحاد القيام به هو اقناع بعض التجمعات الطلابية الالمانية بانهم اصحاب حق في فلسطين . ولم يستطع الاتحاد في البداية جرهم لتأييد هذا النضال والمشاركة فيه لاسباب متعددة . ولقد استمر هذا الوضع حتى مطلع عام ١٩٦٥ عندما اعلن الشعب الفلسطيني ، الكفاح المسلح ضد اسرائيل ، ولقد زادت هذه الانطلاقة من فعالية اتحاد عام طلبة فلسطين وزاد بالتالي عدد المحاضرات باللغة الالمانية في الجامعات الالمانية . كما زادت المناظرات بين مؤيدي ومعارضي العمل المسلح ضد اسرائيل ، ولقد استمر هذا الوضع حتى حرب الايام الستة والتي بادر بعدها الاتحاد العام لطلبة فلسطين في المانيا الغربية بارسال مجموعة من الشباب انضمت لحركة التحرير الوطني الفلسطيني التي بدأت الكفاح المسلح وواصلته بعد نكسة حزيران ، ولقد استشهد ربحي محمد حسين في معركة الكرامة حيث كان طالبا في المعهد الصناعي في شتوتغارت ، كما استشهد ايضا محمد سمارو من جامعة دارمشتات ، كما اسر عدد كبير منهم احمد ارشيد من جامعة كارلسروه، وغازي الحسيني من جامعة كولون ووليم نصار من جامعة فرانكفورت وعدنان ابو عياش وزهير المناصرة من جامعة دارمشتات وعبدالله الافرنجي من جامعة فرانكفورت ، كما قام الاتحاد العام لطلبة فلسطين في كل من اسبانيا والنمسا وايطاليا بارسال مجموعات اقل عددا ساهمت في النضال ضد العدو الصهيوني . ولقد اعطى ذلك مدا جديدا للاتحاد بالاضافة الى ان نمو الثورة الفلسطينية المتصاعد وطرحها لمفهوم الدولة الديموقراطية والتعايش مع اليهود شجع كثيرا من الفئات الطلابية الالمانية لتأييد الطلاب الفلسطينيين بشكل اكثر فعالية من السابق . ولقد بدأت في اوائل عام ١٩٦٨ تصدر نشرة المقاومة باللغة الالمانية والتي لا زالت مستمرة في الصدور حتى الان . كما تم تكوين لجان نصرة فلسطين بين القوى التقدمية الطلابية . كما ساهم الاتحاد في اقامة علاقات بين هذه القوى وبين قيادة الثورة الفلسطينية ، كذلك تم ترتيب مشاركتهم في معسكرات العمل مما زاد التحامهم بالثورة وبالتالي دعمهم لها ، ولقد بلغ النشاط الطلابي قمته في المانيا بالتصدي للسفير الاسرائيلي آشر بن ناثان وملاحقته في الجامعات الالمانية وطرده منها . ولقد ساهم الطلبة الالمان بدور فعال في هذا المجال حيث تصدوا له في جامعة هامبورج ونورنبرج . ولقد وصل الصدام الى قمته في جامعة فرانكفورت حيث منع آشر بن ناثان من الكلام

على اعتبار انه يمثل اداة للامبريالية العالمية بالرغم من انه حاول تذكيرهم باعمال النازية ضد اليهود كما حاول ربط التصدي له من قبل الطلبة الالمان بانه عمل نابع من العداء للسامية ولقد كان ذلك مضحكا حيث ان كل الطلبة كانوا يمثلون عناصر تقدمية ولا صلة لها بالنازية من قريب او بعيد ، ولقد ثارت ضجة عالمية تبنتها اجهزة الاعلام الصهيونية والتابعة لها وقامت بالتحريض ضد الطلبة الفلسطينيين والفئات التقدمية التي تدعم نضال شعب فلسطين . كما قامت الحركة الصهيونية بارسال مجموعة من الفتوات في اليوم التالي الى الجامعة حيث يقوم الي لوبل احد زعماء حركة الماتسبين بالقاء محاضرة ضد الحركة الصهيونية فاعتدت عليه وعلى رئيس سكرتارية التنسيق لاتحاد عام طلبة فلسطين عبد الله الافرنجي والمسؤول المالي للسكرتارية امين الهندي آنذاك ، حيث دخلوا المستشفى بعد ان اصيبوا اصابات خطيرة . هذا ولقد بلغ نشاط سكرتارية التنسيق لاتحاد طلبة فلسطين في تلك السنة الذروة ، فلم تبق جامعة او مدينة في المانيا الا والقيت فيها محاضرة او عرض فيها فلم او اقيم فيها اسبوع فلسطين ، كما تم عقد العديد من المؤتمرات والندوات والمهرجانات لدعم الثورة الفلسطينية ، ولقد تمت المساهمة كذلك في تكوين لجان نصرة فلسطين ومساعدتها ومدها بالمعلومات اللازمة ، كما تضاعف النشاط وذلك بالتعاون مع الطلبة الفلسطينيين في فرنسا وانجلترا والنمسا والسويد من خلال لقاءات مستمرة معهم تم فيها تبادل التجارب والخبرات .

المرحلة الثالثة من مراحل النضال الطلابي :

تكوين لجان نصرة فلسطين : بالرغم من القيام بالعديد من اسابيع فلسطين وحملات التبرع وبالرغم من عقد العديد من المؤتمرات والمشاركة فيها الا ان الحاجة بدت ملحة لان يتبنى الطلبة الاوروبيون بأنفسهم النضال ، فكان لا بد من تشجيع انشاء لجان فلسطين . وفعلا بدأ تكوين هذه اللجان في هامبورج وبرلين الغربية وبون وميونيخ وساربروكن في المانيا الغربية ، ولجان فلسطين في فينا وجسراتس بالنمسا ، ولجان فلسطين في كل من السويد وانجلترا وفرنسا وايطاليا وبلجيكا وهولندا والنرويج وفلندا . ولقد تم ترتيب اللقاءات بين افراد هذه اللجان على مستوى محلي وعالمي ، فمثلا كان الاتحاد يختار العناصر الفعالة في هذه اللجان لتشارك في المؤتمرات والندوات التي تعقد لدعم فلسطين ، وبذلك يتم اللقاء والتنسيق فيما بين هذه اللجان . ولقد اثبتت هذه اللجان فعاليتها من خلال نشاطات، ويكفي في هذا الصدد ان نشير الى الحملة المركزة في الجامعات الالمانية ضد سفير اسرائيل والتي ادت الى نقله من المانيا ، او الى المظاهرات ضد زيارة ابا ايبان في ميونخ وفرانكفورت وبون، او الى المظاهرات الضخمة التي قامت في ايطاليا وبلجيكا او مظاهر النشاطات المتعددة بما فيها المظاهرات في فرنسا او في بريطانيا والسويد والنرويج ، وبالرغم من اللقاءات بين اعضاء لجان نصرة فلسطين في الندوات العالمية مثل ندوة فلسطين في الجزائر في ١٩٦٩/١٢/٢٦ او ندوة فلسطين في عمان في ١٩٧٠/٩/٦ او ندوة فلسطين الاخيرة في الكويت ، الا انه كان لا بد من وضع اسس وقواعد جديدة يستند عليها النضال الطلابي في تكوين اول قاعدة قوامها عناصر شابة من ابناء اوروبا الغربية يعملون ويساندون حق الشعب الفلسطيني ومقاومة المؤسسات الصهيونية والاسرائيلية في اوروبا الغربية ، ولقد بادر الاتحاد العام لطلبة فلسطين في فينا من خلال لجنة فلسطين بالاعداد للمؤتمر الاول للجان فلسطين في اوروبا الغربية .

وقد اشترك في المؤتمر اربع لجان ايطالية وثلاث بريطانية واربع بلجيكية وثلاث هولندية واربع فرنسية ولجنتان سويسريتان وثلاث اسكندنافية واربع المانية ولجنتان نمساويتان الى جانب لجنة ايرانية بصفة مراقب والى جانب الاتحاد العام لطلاب فلسطين والاتحاد العام للطلاب العرب ، في فينه ، وكلاهما بصفة مراقب .

عبدالله الافرنجي

اسبوع فلسطين العالمي

الوقت والمال اللذان بذلا ، بكثرة ، في التحضير لاسبوع فلسطين العالمي ، والكلام الكثير الذي قيل في هذا المشروع منذ اقامته ، ورغبة في تقديم صورة واضحة وشبه متكاملة ومن زوايا متعددة ، عنه ، ارتأت « شؤون فلسطينية » ان تعرض هذا المشروع من خلال ستة تقارير تلقتها ، بطلب منها ، من عدة مصادر : من اعلاميين فلسطينيين في بيروت قاما بالاسهام بالمشروع (احدهما بالمحاضرة والاخر بعرض اللوحات الفنية) يتحدثان عن انطباعاتهما خلال فترة العمل للمشروع ، ومن ثلاثة من اعلاميين عرب موجودين في الخارج ، في لندن وباريس وبون يتحدث كل منهم عن صدى هذا الاسبوع في بلده . كما مهدنا للتقارير الخمسة بعرض لفكرة الاسبوع كتبته مراسلتنا في القاهرة . واننا نعرض الاراء والملاحظات المختلفة على القارىء لنترك له الحكم على هذا المشروع الذي طالما اعتبرته الدول العربية والجامعة العربية من انجازاتها الضخمة لخدمة القضية الفلسطينية .

(١) مراحل التحضير لاسبوع فلسطين العالمي في جامعة الدول العربية : خيرية قاسمية

في الثالث من مايو ١٩٧١ قامت الامانة العامة لجامعة الدول العربية بتنظيم اسبوع عالمي لفلسطين في مراكز خاصة في بعض العواصم العالمية ، هدفه احداث غزو اعلامي واسع المدى عن طريق نشر حقائق واضحة لشرح وجهة النظر الفلسطينية امام الرأي العام العالمي ، لاثارة اهتمامه اولا ، ثم استقطابه لدعم العمل الفلسطيني خاصة بعد ان تزايد ادراكه لخطورة المشكلة على السلم العالمي . وقد نبتت الفكرة للاسبوع في المؤتمر الرابع للمشرفين على شئون اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة الذي عقد في القاهرة بين ٦ — ١٩٦٩/١/١٢ نتيجة للظروف الحرجة التي مرت بها القضية الفلسطينية اثر حرب ١٩٦٧ ، وتطرق البحث الى العمل على اثارتها على مستوى عالمي ، (وكان البعض قد اقترح في المؤتمر السابق اعداد مسيرة سلمية يقوم بها الفلسطينيون عبر نهر الاردن عودا الى ديارهم وسط اعداد اعلامي ضخم) . وانتهى المؤتمر الى التوصية بتخصيص اسبوع عالمي للاجئين والنازحين خلال عام ١٩٦٩ تحشد له الامانة العامة والدول العربية كافة امكانياتها . ووافق مجلس الجامعة على التوصية بقراره ٢٤٩١ في ١٩٦٩/٣/١٦ . وتولت لجنة من ادارتي شؤون فلسطين والاعلام اعداد دراسة ضمنتها بعض المقترحات حول مضمون الاسبوع عممتها على الدول الاعضاء ومكاتب الجامعة في الخارج لابداء الرأي . واقترح الوفد الدائم لجامعة الدول العربية في الولايات المتحدة على ان يكون للاسبوع جانب سياسي يركز على قضية شعب طرد من وطنه له حق مشروع وطبيعي بالمقاومة وليس على الناحية العاطفية الانسانية التي تصور القضية انها مشكلة لاجئين . وعلى ضوء هذا الرد وافق

مجلس الجامعة بقراره رقم ٢٥٥٧ في ١٩٦٩/٩/١٣ على مذكرة الامانة العامة بتخصيص اسبوع عالمي لفلسطين في اكتوبر(تشرين الاول) ١٩٧٠ كما وافق بقراره رقم ٢٦٥٠ في ١٩٧٠/٣/١٤ على تمويل الاسبوع بميزانية تقديرية تبلغ ١٠٠ الف دولار ، ٧٥ الفا من ميزانية الامانة العامة ، و٢٥ ألفا من صندوق الدعوة العربية (وتولى جهاز الاعلام فيما بعد تغطية العجز في نفقات ميزانية الاسبوع البالغ ٤٨ الف دولار مع نفقات انتاج فيلم ٢٥ الف دولار) . وتألفت لجنة تحضيرية للاعداد للاسبوع من ممثلين عن الاردن والجزائر والمتحدة ومنظمة التحرير وجهاز الاعلام وادارة فلسطين واللجنة الدائمة للاعلام واللجنة العربية لحقوق الانسان وبدأت اولى جلساتها في ٨ ابريل (نيسان) ١٩٧٠ (وقد بلغ مجموع جلساتها حتى انعقاد الاسبوع ثلاث وعشرون جلسة رئيسية) . وتقررت تكوين لجان تحضيرية فرعية في جميع المراكز التي سيقام فيها الاسبوع بالتعاون مع رؤساء البعثات الدبلوماسية العربية ومكاتب الجامعة ومكاتب منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات العربية الموجودة كاتحادات الطلبة والعمال وجمعيات الصداقة العربية الاجنبية .

وقد تم إختيار هذه المراكز وتوزعها حسب المناطق الجغرافية . وجرى بعض التعديل في اختيار هذه المراكز : فألغي مركزا اسلام آباد ونيودلهي بسبب ظروف البلدين ، كذلك مركز استانبول لتعذر الحصول على اذن باقامته هناك ، واصبحت لندن وجنيف مركزين رئيسيين ، كما الغي مركز موسكو الرئيسي على ان يتولى تنظيم النشاط الخاص بالاسبوع الاتحاد العام لطلبة فلسطين . واقتصرت المراكز الرئيسية اخيرا على العواصم التالية : نيويورك ، بيونس ايرس ، لندن ، باريس ، أستكهولم ، بكين ، جنيف ، على ان تقوم مكاتب جامعة الدول العربية ولجنة رؤساء البعثات الدبلوماسية العربية والمنظمات العربية والفلسطينية في جميع الدول باتخاذ ترتيبات مماثلة ضمن الامكانيات الموجودة . وكان قد تم الاتفاق على ان يكون هناك مركزان عربيان احدهما في عمان يخصص لاستقبال الوفود والضيوف الاجانب واطلاعهم على حقيقة القضية ، واخر في الجزائر لعقد ندوة عالمية فكرية يدعى لها قادة الفكر والصحافة الاجانب بترشيح من اللجان الفرعية ، وفي ١٩٧١/٤/٧ الغي مركز عمان لظروف البلد ووجهت الدعوة الى مركز الجزائر فقط .

ونظرا لصعوبة التقيد بأسلوب دعاية موحد في جميع البلدان وضرورة اختيار اكثر الاساليب تأثيرا وملاءمة لظروف كل بلد ، حرصت اللجنة التحضيرية ان تتلقى مقترحات كل مركز حول أبواب النشاط المقترحة في كل مركز وعن اتجاهات الرأي العام فيه ، وكيفية الاستفادة من الاحزاب السياسية والمنظمات المختلفة واسماء الشخصيات المرشح دعوتها للبلاد العربية ، وعن تقدير النفقات ونوعية المواد الاعلامية المطلوبة .. الخ . وقامت بدراسة الاقتراحات والتنسيق بينها ، وانتهت الى وضع نموذج لبرنامج مقترح لنشاط الاسبوع للاهتداء به ، وجعلته غير ملزم بحيث ان يكون لكل مركز نشاطه الخاص . وكانت اللجنة التحضيرية تشكو من البطء في وصول الردود والمقترحات من المراكز كي يتسنى لها الوقت الكافي لمزيد من التحضير ومزيد من عوامل النجاح .

وقد رأت اللجنة ان افضل طريقة لعرض حقائق القضية هي النشرات الموجزة السهلة والمشوقة المدعمة بالبيانات الاحصائية والصور ، والتي تتناسب موضوعاتها مع الاجواء الفكرية والعاطفية في الخارج ليسهل توزيعها على اكبر نطاق مع ضمان قراءتها وفهم ما اوردته من حقائق واتجاهات . وطرحت عدة موضوعات لتكون مادة للنشرات : الصهيونية حركة توسعية عنصرية ، زيف اشتراكية الكيان الاسرائيلي ، شرعية المقاومة الفلسطينية ، الولاء المزدوج ، اليهودية والصهيونية ، انتهاك حقوق الانسان في الارض المحتلة ، الامم المتحدة والمشكلة الفلسطينية ، مواقف اسرائيل من القضايا المتعلقة بحرية الشعوب . ورأت ان تكلف المتخصصين بالدراسات الفلسطينية والمطلعين على سيكلوجية العقل الغربي باعداد مواد هذه النشرات وترجمتها الى اللغات الاجنبية . ويبدو ان العقبات المالية وضيق الوقت وعدم تشكيل لجنة مشتركة من الباحثين قد حال دون ان تخرج النشرات بالشكل المطلوب واستبعاد عدد من الموضوعات . الا ان اللجنة التحضيرية قد تركت للمراكز حرية استخدام وسائلها الاعلامية الخاصة حسب ظروف البلد .

وكانت المواد الفنية مكملة للنشرات اعلاميا ، وتولى قسم الثقافة الفنية في منظمة التحرير الفلسطينية فيبيروت اعداد الشعار الموحد للاسبوع وعليه عبارة « الحرية قاعدة السلام » ، وكذلك

المواد اللازمة من صور ورسوم وصناعات شعبية لاقامة معارض رئيسية ثلاثة في استكهولم وباريس ولندن مع عشرة معارض فرعية اخرى . كما كان من المقرر توزيع نسخ فيلم تم تجهيزه حول الوجود الفلسطيني يهدف اظهار عراقة الشعب الفلسطيني ، الا ان التأخر باجراء بعض التعديلات الفنية منع وصوله الى المراكز في الوقت المحدد واستعيض عنه ببعض الافلام المتوفرة لدى دائرة الاعلام ، وتعذر ارسال فرق رياضية او فنية فلسطينية الى المراكز المختلفة .

ورأت اللجنة اشراك الدول العربية بالمساهمة في نشاط الاسبوع حتى يخرج بعمل عربي موحد ومدروس ، فالى جانب تكليف دول عربية معينة (الاردن ، الجزائر ، الكويت) بمهام محددة ، طلبت من سائر الدول الاعضاء دعم نشاط الاسبوع بكل الوسائل المختلفة في المجالين العربي والعالمي، عن طريق بعثاتها الدبلوماسية والجاليات والمنظمات العربية في الخارج ، كذلك القيام بحملة اعلامية في الاذاعات العربية الموجهة الى الخارج للتعريف بالاسبوع . واتفق على ضرورة اشراك الاتحادات العربية في هذا النشاط ، وطرح بعض هذه الاتحادات برامج للمساهمة (اتحاد كتاب فلسطين، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ، الاتحاد العام لطلبة فلسطين ، الاتحاد العام لعمال فلسطين ، اتحاد الادباء العرب ، الاتحاد النسائي العربي ، واتحاد الاذاعات العربية) حسب ما يتيسر لها من امكانيات من خلال علاقاتها بالمنظمات العالمية والمنظمات المماثلة في البلدان الاخرى ، وكان التأخر باشراك هذه الاتحادات في العمل قد جعل من المتعذر تنفيذ الاتصالات المرجوة على نطاق واسع ، كما تقاعست بقية الاتحادات عن المشاركة .

وقد اوكل الى منظمة التحرير الفلسطينية مهام كبيرة للتحضير لهذا الاسبوع : فكان للمنظمة مندوب دائم في اللجنة التحضيرية واللجان المنبثقة عنها ، وكلفت بالمساهمة في أي مركز لا توجد فيه مكاتب للجامعة ، وكذلك الاتصال بالدول العربية لمعرفة مدى امكانيات مساهمتها بالمادة الاعلامية ، وكلفت بتشكيل لجنة لاختيار الموضوعات الصالحة من أجل النشرات والاتصال بالجهات المختصة لاعدادها ، وعهد لها بتطعيم المراكز بابناء من فلسطين مع حرية اختيار المرشحين من ذوي الخبرة في معالجة القضية .

وبعد لقد كان مقررا أن ينظم الاسبوع في اكتوبر (تشرين اول) ١٩٧٠ ، ولكن الظروف التي مرت بها القضية في تلك الفترة اقتضت تأجيله الى ابريل (نيسان) ١٩٧١ ، ثم الى ٣ مايو (ايار) ١٩٧١ بمناسبة عطلة عيد الفصح . وعقد القائمون على التحضير للاسبوع امالا كبيرة عليه ، وكان في اذهانهم مخططات واسعة حالت بعض الظروف دون تحقيقها ، وكان لا بد من اجراء تقييم شامل لنشاط الاسبوع من كل جوانبه ، وصداه لدى الراي العام في كل منطقة ، ومدى تحقيقه للغرض الذي اقيم من أجله ، فعممت اللجنة التحضيرية في ١٩٧١/٥/٦ على كل الذين نشطوا في مختلف المراكز ضرورة موافاتها فور انتهاء الاسبوع بتقرير عن سيره للافادة من ذلك في توجيه مثل هذا العمل في مناسبات مختلفة ، خاصة ان النية متجهة الى عقده سنويا .

(٢) انطباعات محاضر في سويسرة : شفيق الحوت

وصلت جنيف صباح السبت الاول من ايار (مايو) ١٩٧١ حيث كان باستقبالي السيد مدير المكتب هناك الذي ما كان ليعلم بقدومي لولا مكالمة تلفونية كنت قد أجريتها مع مكتب الجامعة قبل مغادرتي بيروت ثم الحقتها ببرقية عن موعد القدوم ورقم الرحلة.

وازدادت دهشتي عندما علمت من الاخ المدير انه لم يتلق اي تعليمات حول برنامج الاسبوع وما يترتب علينا القيام به . غير انه سرعان ما استطعنا — هو وانا — ان نتجاوز هذا الارتباك فغيرنا وبدلنا في البرنامج الذي كان قد اعد محليا والذي لم يكن فيه اي ذكر او مجال لممثل المنظمة . وعلى الرغم مما بدا في بداية الامر ، من صعوبات ، فان باستطاعتي القول الان اننا حققنا انجازا لا بأس به بالنسبة لما توقعنا ، مع يقيني بأنه كان من الممكن مضاعفة هذا الانجاز بيسر لو تم التخطيط المسبق للاسبوع . لا سيما وان سويسرا — وهذه صفة تتميز بها — دولة تتعدد فيها الحكومات واللغات : الالمانية والفرنسية والايطالية . ومن سوء حظي انى لا اتقن ايا من هذه اللغات الامر الذي تطلب وجود مرافق دائم

حولنا يتقن الترجمة من الانكليزية الى اي من هذه اللغات الثلاث . ولا بد كذلك من الاشارة الى ان سويسرا ، وهذا ما يتبين لنا بعد انتهاء الاسبوع ، تشكل مركزا هاما لنشاط العدو مما جعلنا — مدير مكتب الجامعة وانا — نأسف جدا لعدم وقوعها ضمن اختيار اللجنة التحضيرية لاقامة معرض فيها ، والاكتفاء بمعرض بدائي اقامه بعض طلابنا بالتعاون مع عناصر نشطة من اليسار الجديد رغم عدم شعبية هذه العناصر لتطرفها الفكري والمغاير لما يمكن تسميته بالرأي العام السائد في سويسرا ، او الاكتفاء بالقليل من النشرات المحلية — على جودة بعضها — مما ينتجه السيد فوشيه احد السويسريين المتقاعدين ممن سبق لهم العمل في الشرق العربي ويكن للعرب عواطف ايجابية ضمن مفهوم انساني وباطار سويسري محافظ .

ان فكرة الاسبوع العالمي فكرة اعلامية جيدة شرط ان تتوفر لها مقومات النجاح . والامل ان نكون استفدنا من التجربة الماضية . واذا جاز لي ان اقترح شيئا فأركز على ما يلي : ١ — تطوير فكرة المعارض وزيادتها . ٢ — انتقاء ممثلين لحركة المقاومة من ذوي الخبرة والقدرة على التعبير باللغات الاجنبية . ٣ — الاكثار من المنشورات والكراريس المكثفة والصغيرة وبأسلوب يفهمه الغربيون . ٤ — التركيز على النواحي الحضارية والفولكلورية من منتجات مادية وروحية (موسيقى واناشيد وادب) .

واخيرا ولكي نفيد من التجربة ارى ان اركز على مجموعة من النقاط التي تمس عملنا الاعلامي مباشرة وهي :

اولا : ان العمل الاعلامي الجيد يتبع ولا يسبق العمل السياسي والنضالي الجيد . فمن هذا أرى انه كثيرا ما كان الرأي العام يتجنى على نشاطنا الاعلامي ورجالاته دون أن يعيروا هذه القضية الاهتمام الذي تستحق . ولست بحاجة الى القول بأن اضطراب الصورة السياسية لدينا ، ولا سيما عندما يكون العمل في اطار جامعة الدول ونظرية التوازن وعدم المساس بهذه النقطة او تلك خشية حساسيات هذه الدولة او تلك ، ان مثل هذا الاضطراب يجعل المهمة الاعلامية شاقة وتدفع رجل الاعلام الى حل مشاكله على طريقة حل الكلمات المتقاطعة . وليس سرا ان العدو يعرف نقطة الضعف هذه كما يعرف كيف يركز عليها .

ولكني ارجو ، قبل الانتقال الى النقطة التالية ، ان لا يؤخذ ما قلت على انه شهادة امتياز لكل رجالنا العاملين في الاعلام ، فمنهم من يستحق التقدير ومنهم من يجدر البحث في نقله الى مجالات يكون فيها اكثر انتاجا .

ثانيا : ان الاعلام ، هو فن مخاطبة الغير ، بالاسلوب الذي يفهمه هو ، ومن الزوايا التي يمكن ان تنفذ منها الى عقله وضميره حتى يقتنع بوجهة نظرنا ، او على الاقل كي نشككه بوجهة نظر العدو . وكثيرا ما تفوتنا هذه البديهية ، فننقل معنا افكارا اعلامية قد تصلح لمخاطبة العربي ولكنها بالتأكيد لا تصلح للاجنبي الغربي، بل قد تكون ضارة بنا عندما نعرضها عليه . وبالاضافة الى النوع اشير كذلك الى الكم . فالغربي بحكم طبيعة حياته السريعة ، والمليئة ، لا يستطيع ان يقرأ او يسمع المطولات . انه يريد الفكرة او الراي في برشانة ان جاز التعبير . يريدها موجزة واضحة بلا عموميات ولا غيبيات . ويحبون هناك « الرقم » ويحترمونه . والاحصاء عندهم من العلوم الاساسية والهامة والمحترمة .

ثالثا : في سويسرا ، كما في الغرب كله على ما اعتقد ، ينزعون الى الحلول العملية . يستمعون اليك ، وقد يقتنعون بوجهة نظرك ، ولكنهم دائما يسألون : ما الحل ؟ قد يقرونك على كل ما تقول ثم يعلقون : — هذا صحيح وحق ولكنه مستحيل، فما هو الحل الممكن ، على طريق الحل الصحيح ؟ من هنا يشعر رجل الاعلام العربي ، بسبب الديماغوجية السياسية العربية وسياسة اقناع الذات لا الغير ، بأنه محاصر في معظم الاوقات وانه محروم حتى من فرصة المناورة . اسوق مثلا: منهم من قال ان الدولة الديمقراطية الفلسطينية هي الحل الامثل . حل علمي وعلماني وديمقراطي. ولكن من الممكن ان يكون اليهود الان غير مهيأين له . فما قولكم بدولة ثنائية : عربية ، يهودية تنتقلون من بعدها للدولة التي تنشدون . هذا كلام خطير لو طرحه اسرائيلي او امريكي او اية جهة اخرى على مستوى رسمي . وقد يكون ملغوما ويقصد به ما لا يتمنى أي عربي . ولكن لا يمكن ان ننكر ان مثل هذا السؤال قد يصدر عن اوروبي عادي بريء كل ما يهمه ان لا يتهدد مصير البشرية بسبب مشكلة — مهما كان تعاطفه مع احد اطرافها — هي مشكلة بعيدة عن بلاده ولا تعنيه مباشرة !! او قد يقول اخر : — لقد استمعنا

لوجهة نظرك ، ما رأيك لو جئنا بيهودي من اسرائيل ليرد عليك او لنتحاوروا امامنا ؟ بصراحة أظن ان ما من عربي عمل بالاعلام الخارجي الا وتعرض لمثل هذا التحدي . ومهما يكن الرد العربي ، ومن الممكن ان يكون ثمة ردود لا بأس بها ، فانه عادة يقابل بالفتور لان الفريق الثالث (الاوروبي) يرغب في سماع الحوار ليحكم بعد ذلك . وارجو ان لا اجد من يقع في منزلق الظن بأن الحوار الاعلامي والتفاوض السياسي هما شيء واحد . كلا ، انهما شيئان مختلفان ، وفي ظني انه بمقدور اي عربي واع ان يربح اي حوار ضد اي اسرائيلي او يهودي صهيوني . وفي ظني كذلك ان رفضنا التقليدي لهذا التحدي ما زال يضيف الى كفة العدو . فلا بأس من اعادة النظر بجرأة في هذا الموقف حتى لو كانت نتيجة هذه الاعادة هي توكيد الرفض كما هي الحال ، شرط ان يكون الرفض معللا ومبررا .

رابعا : ان من أهم ما لفت نظري في الرحلة الى سويسرا ، واظن ان الظاهرة سائدة في معظم اقطار الدنيا اننا — كعرب — منقادون مع نوعين من الناس . نوع محترف يعمل معنا مقابل تعويضات مالية او معنوية . ونوع اخر متطوع هو اختارنا قبل أن نختاره . بمعنى انك تجد في سويسرا على سبيل المثال فئتين من هذا النوع اختارت التعاون معنا . فئة يمكن تسميتها بـ « نازية » قديمة تكره اليهود لاسباب تخصهم ولا تخصنا ، بل لا نقرهم عليها . وفئة يسارية جديدة منتسبة لما يمكن تسميته بحركة الرفض العالمية المنتشرة بين الشباب . وبغض النظر عن اي تقييم سياسي لهذه الفئة او تلك ، وهما فئتان متناقضتان على كل حال ، فانهما يبقيان يمثلان اقلية شعبية . بينما الاكثرية القادرة على الفعل الحقيقي بعيدة عن الفريقين لان مفتاحها او مفاتيحها بيد اناس اخرين هم ليسوا من المبادرين ، وبالتالي ان لم نبادر نحن اليهم فسنبقى معزولين عن اكثريتهم . من هنا فان من واجبنا بعد تحديد اسلوب التعاون مع من « يختارنا » من أبناء الدول التي نعمل فيها ، فلا بد من خطة لنا لجلب من « نختارهم » نحن ليكونوا في جانبنا . بكلمة موجزة لا بد من ان نخطط لنكسب من هم ليسوا معنا ، لا لسبب الا لانهم لم يتصلوا بنا . فالواجب يحتم علينا نحن أن نبادر .

(٣) دور المعارض الفنية : اسماعيل شموط

الحديث هنا سوف يقتصر على المعارض الثلاثة الرئيسية فقط وذلك لعدم ورود اية تقارير من العواصم التي ارسلت لها المعارض السبعة الفرعية رغم طلبنا ذلك . ان اول ما يلفت النظر في هذا المجال هو أن جميع الجهات المسئولة في العواصم الثلاث التي كلفنا بالاتصال بها في كل من ستوكهولم ولندن وباريس ، ان جميع هذه الجهات لم تكن تتوقع ان يكون المعرض متكاملا من جميع النواحي ، جامعا من حيث المحتوى ومعتمدا على الحقائق المركزة المختصرة ومقدما في اطار فني ذي مستوى رفيع . وباعتقادي ان مرد ذلك هو للمعارض العديدة التي كانت تقام في السابق بمناسبات فلسطينية معينة والتي كانت معظمها تعتمد على الصور والملصقات العادية بالاضافة الى الشعارات السياسية المعتادة المكررة السطحية في محتواها ودون المستوى الفني اللازم . لهذا كان المسئولون يتوقعون ان يكون المعرض في نفس الصورة المطبوعة في الاذهان عن المعارض السابقة . وكان لذلك حماسهم للمعرض فاترا جدا . غير أن ذلك تبدل عند مشاهدتهم المعرض الذي يشرفنا اننا اعددناه في قسم الثقافة الفنية بمنظمة التحرير الفلسطينية ببيروت . ومن هنا برزت الرغبة الشديدة والحماس الكبير لابقاء المعرض وتنظيم الجولات له في البلدان تلك .

ان أهم فائدة في راينا جنيناها من اقامة هذه المعارض هي التجربة في حد ذاتها ، بحيث زودتنا بكثير من الملاحظات وجعلتنا نقف على معرفة العوامل الرئيسية التي يعتمد عليها نجاح مثل هذه النشاطات وهي التالية : أ — تأمين مواد المعرض بالشكل الذي تم اعداده من قبلنا بحيث تكون موضوعية وقليلة الكلام كبيرة الاثر في النفس ومخرجة في اطار فني بمستوى عال . ب — قاعة العرض ، من حيث اتساعها وتجهيزها ومن حيث موقعها الجغرافي وسهولة الوصول اليها . ج — الحملة الدعائية للمعرض والتي لا بد من ان يتولاها شخص يسبق وصول المعرض بفترة كافية لا تقل عن ثلاثة أسابيع لتحضير ما

يلي : ١ ـ الاتصال بكافة التجمعات العربية والاجنبية المحلية كلجان المناصرة والاتحادات الطلابية والنقابات العمالية والاحزاب المؤيدة ، وتهيئتهم للعمل وتوزيع المهمات عليهم . ٢ ـ عمل الملصقات وطباعتها وكذلك الكتالوج الخاص بالمعروضات المزود بالشرح والصور وتأمين توزيع الملصقات في الاماكن العامة . ٣ ـ وضع الاعلانات الصحفية في الجرائد والمجلات قبل ابتداء فترة العرض بأسبوع على الاقل وبحيث تستمر في الصحف حتى موعد انتهاء المعرض . ٤ ـ الاتصال بالصحافة والتليفزيون والاذاعة لتأمين تغطية اخبار المعرض عن طريق التحقيقات الصحفية والاذاعية والتليفزيونية . د ـ ضرورة الاتفاق مع عدة أشخاص اكفاء ـ عن طريق الاتحادات ولجان المناصرة ـ وذلك للمداومة في المعرض اثناء فترة العرض لمرافقة الزائرين والتحدث اليهم بطريقة لبقة .

من الملاحظات الهامة التي لا بد من ذكرها هي ان عددا كبيرا من الزوار وخاصة الطلاب كانوا يسجلون جميع المعلومات الواردة في اللوحات التاريخية لفلسطين، وكانوا يسألون برجاء تزويدهم بكتيب يحتوي على صور ملونة للوحات التاريخية . ولما كنا نعتذر عن ذلك لعدم توفر المطلوب ، كان معظمهم يعود ويطلب الينا السماح لهم بتصوير اللوحات وبعض المعروضات الفنية الاخرى . وهذا بالطبع يفرض ضرورة طبع هذه اللوحات في كتيب كي تباع في قاعة المعرض للزوار . فالمعلومات الواردة في اللوحات التاريخية المركزة والمفيدة جدا والتي تغني عن قراءة العديد من المجلدات والكتب للحصول عليها دعت المشاهد لتسجيلها او لطلب نسخ لحفظها لديه كمرجع عنده . كذلك لاحظنا طلبا ملحا لشراء اللوحات الفنية والازياء والاشغال الشعبية ورسوم الاطفال الشيء الذي لم يكن بامكاننا تيسيره . وما من شك ان توفير بعض المواد خاصة نسخ مطبوعة بالالوان من اللوحات الفنية وقطع صغيرة من أشغال خشب الزيتون والصدف للبيع في المعرض امر مهم ليس للعوامل المادية ولكن لترك اثار عن المعرض في بيوت الناس مما يشكل عملا دعائيا مقيما في ذلك البلد .

ان عددا كبيرا من الزوار جاؤوا المعرض اكثر من مرة . وهؤلاء يختلف سبب عودتهم للمعرض .منهم المهتم بالنواحي السياسية الذي كان يعود كما ذكرت لتسجيل وتصوير اللوحات التاريخية ومنهم من كان يعود لقضاء فترة اطول امام الاشغال والازياء الشعبية ، وعدد كبير كان يأتي لمشاهدة اللوحات الفنية . واذكر ان احدى الزائرات زارت المعرض يوميا لتقف امام لوحة زيتية واحدة لمدة طويلة جدا . كذلك عدد كبير من هؤلاء الزوار كانوا يعودون للمعرض ومعهم اقرباؤهم او اصدقاؤهم او يرسلونهم لمشاهدة المعرض . من هنا استطيع القول ان المعارض هذه ، نظرا لضيق الوقت الذي تمت خلاله عملية التحضير الدعائي لها ، كانت ناجحة نسبيا . وليس من شك انها لم تحقق النجاح الذي كنا نتوقعه . ولكنها من حيث التجربة واعطاء فكرة عن المعارض التي يمكن لنا ان نقدمها ، هذا بحد ذاته فائدة كبيرة . ولا بد من الاشارة الى ان العمل الفني الذي قدمت به اللوحات التاريخية لفلسطين كان موضع الاعجاب والتقدير وهو في رأينا جزء رئيسي من العمل الاعلامي ، فعملية التقديم والعرض عملية مهمة في العمل الاعلامي .

أود أن اشير بكلمة قصيرة حول دور المعارض في مجال الاعلام العربي ، فالاعلام العربي منذ سنين طويلة كان يعتمد دائما على المحاضرات والندوات والمقالات الصحفية والنشرات والكتب ، وهي في رأينا هامة لكنها اصبحت عملية روتينية ، حضورها اناس معروفون في كل بلد . ولا بد من طرق ووسائل اخرى في الاعلام ، وسائل عصرية ، والوسائل العصرية في الاعلام تعتمد في الدرجة الاولى على النشاطات الفنية ، كالمعارض والموسيقى والغناء والفلكلور الشعبي الراقص . ان الانسان في دول متحضرة مثل اوروبا وامريكا بالذات ، اصبحت حياته تسير سيرا آليا بحيث حولته ظروف الحياة تلك الى قطعة في آلة كبيرة ، حياة مادية محضة . مما سبب لديه الاستعداد للتوجه الى النشاطات الفنية المقامة في البلد كتعويض روحي ، خاصة ان كان ذلك النشاط آتيا من بلاد اخرى.من هنا تبرز اهمية العمل الاعلامي عن طريق الفنون .

ملاحظة اخرى ، هي أن نشاطنا الاعلامي حتى الان محصور في العواصم الكبيرة ، التي غالبا ما تكون مليئة بالاحداث والنشاطات الاخرى بحيث ان اقامة معرض بها سيفقد اهميته ان لم ترافقه حملة دعائية كبيرة . في حين ان ذلك يختلف في الاقاليم والمدن الاخرى في القطر ففي الاقاليم يفتقر المجتمع بها الى النشاطات الفنية هذه . وكذلك

اجهزة الاعلام فيها من الصحافة وتليفزيون وغيرها. لهذا تأتي اهمية الاقتراحات التي تلقيناها من قبل مدير مكتب جامعة الدول العربية في لندن وباريس لتنظيم جولة للمعرض في مختلف انحاء انجلترا وفرنسا والدول الاسكندنافية .

قبل ان اختتم الحديث في هذا المجال ، اود بكلمة اخرى ان أتحدث عن المعرض الذي اقيم في بلغراد. فقد حدث ان جرى الاتصال معنا من قبل مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بلغراد اثناء وجودنا في ستوكهولم ، طالبا بالحاح نقل احد المعارض الى بلغراد ، وكان الاخ مدير مكتب المنظمة في بلغراد قد شاهد المعروضات في بيروت قبل شحنها مما دعاه للاهتمام بذلك . وقد لبيت دعوته واقيم المعرض في قاعة جيش الشعب اليوغوسلافي احدى اكبر قاعات بلغراد ، وكان المعرض قد اقيم برعاية ودعوة اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي اليوغوسلافي حيث افتتحه رسميا سكرتير عام اللجنة المركزية المذكورة بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٧ .

ولا شك ان الاقبال على المعرض كان كبيرا ، وكان بالطبع يمكن ان يكون نجاحه اكبر لو اختير الوقت المناسب له . فقد حدث المعرض في فترة الاستعدادات للامتحانات وفترة استعداد الناس لقضاء اجازة الصيف . ان دول اوروبا الشرقية تعتبر من الدول الصديقة والمؤيدة لحقنا . غير اني اقول ان واجبنا الاعلامي في هذه الدول اكبر ، واهم من غيرها من البلاد غير الصديقة . فان التعاطف الذي أبداه شعب يوغوسلافيا بالذات نحونا في المعرض لا يعني بأي حال ان نسبة كبيرة تعرف حقائق قضيتنا ، فهم لتعاطفهم معنا يفتقرون الى المعلومات عن قضيتنا لتثبيت هذا التعاطف وتحويله من تأييد عاطفي الى تأييد قائم على الفهم العلمي الصحيح لواقع القضية الفلسطينية . لهذا نقترح التفكير لتنظيم سلسلة معارض في بلدان اوروبا الشرقية ، جولة منظمة تبدأ من بلغاريا ويوغوسلافيا والمجر وتشيكوسلوفاكيا وبولندا .

(٤) تقرير من لندن : خالد القشطيني

اختلف الاحتفال بأسبوع فلسطين العالمي في لندن عن الاحتفال به في المدن البريطانية الاخرى من حيث ارتكازه خارج لندن على المحيط الجامعي بسبب اقتصار المؤسسات والنوادي العربية غير الطلابية على العاصمة فقط . ان الفشل في جر المغتربين العرب ولا سيما الوف العمال منهم في مدن مثل شفيلد وبرمنغهام وكاردف الى حضيرة النضال العربي ما زال أمرا مؤسفا جدا . اما في المدن الجامعية فقد استطاعت جمعيات الطلبة العرب ان تنظم بعض الفعاليات في الجامعات وعلى الاخص المحاضرات والمعارض احتفالا بالاسبوع . وكان من المحاضرين الذين نشطوا في هذا المجال نورتن مزنسكي ، وهو يهودي امريكي يمثل منظمة البديل اليهودي للصهيونية والقى خمس محاضرات عن طريق كابو .

وشملت فعاليات لندن ما يأتي : ١ — محاضرة القاها في جامعة لندن نبيل شعث باسم فتح واجاب بعدها على أسئلة المستمعين . وكانت محاضرة ناجحة ومتزنة لقيت كثيرا من الترحيب واسكتت اعتراضات الصهاينة . ٢ — معرض الفنون الفلسطينية الذي نظم في النادي العربي (المبنى الثقافي للعربية المتحدة) واحتوى على لوحات من الفنانين الفلسطينيين اسماعيل وتمام شموط وجميل عبدالقادر وكذلك ازياء وحرفيات فلسطينية . وخصص جناح لقصة المشكلة الفلسطينية بالتصاوير والخرائط . ٣ — اجتماع جماهيري في ساحة طرافلغار تكلم فيه نبيل شعث وفرد هلدي (اليسار الجديد) وستيف ماركس (الاشتراكيون الامميون) وبروبين باوس (اتحاد العمال الهنود) وغلن جونس (الحزب الشيوعي البريطاني الماركسي) وموشي ماخوفر (ماتسبن) والطابع اليساري للاجتماع واضح . انتهى الحفل بمسيرة الى السفارات الامريكية والاسرائيلية والاردنية ، ورفضت السفارة الاردنية استلام احتجاج على محاربة الحكومة الاردنية للمنظمات الفدائية .

٤ — محاضرات ومناقشات في الكليات .

يعطي هذا العرض السريع صورة مشجعة للاسبوع ولكن الصورة سرعان ما تهفت عندما ندرس الوقائع التفصيلية . تدور معظم المهرجانات العربية في شرنقة لا تخرج منها الا نادرا . وفي هذه الشرنقة تتكرر الوجوه والشخصيات وقلما نلاحظ انتصارات محسوسة في التوغل بين الجمهور وكسب وجوه جديدة . ولعل المعرض الفلسطيني خير مثال . حضر حفلة الافتتاح نحو ١٥٠ شخصا عندما اديرت

المرطبات والمأكولات . واشك في ان اكثر من ٥٠ شخصا شاهد المعرض طوال بقية ايام الاسبوع . وحتى هذه الارقام غير مشجعة عندما نتذكر ان ممثلي السفارات العربية وكابو والمنظمات العربية وموظفي النادي العربي ومنظمي المعرض وزوجاتهم واصدقاءهم يكونون نحو ١٥٠ شخصا .
النقد الواضح الذي يمكن توجيهه هنا هـو سوء التنظيم وانعدام الاعلان . من حيث التنظيم اقول ان مهرجانا كهذا يحتاج في بريطانيا عادة عشرة اشهر لاعداده ، وهي المدة التي تستغرقها معظم الاحتفالات السنوية المشابهة ، ويترك الشهـران الاخران لتصفية امور الاحتفال السابق . وقد فهمت من كابو ان مركز الجامعة العربية لم يكلفهم بالاعداد للمهرجان الا قبل ثلاثة اسابيع من انعقاده ، وهي مدة لا تكفي لحجز كرسي في مسرح . ومن الناحية الاخرى ، لم يحـاول منظمو المهرجـان الاستفادة من كافة الطاقات الموجودة في لندن . انا شخصيا لم اساهم بشيء ولم يتصل بي احد ولم اسمع عن الاسبوع الا عندما بدأ . هنـاك عشرات الفنانين العرب ممن يدرسون او يقيمون في لندن وكان من الممكن لهم تقديم خبراتهم ومعرفتهم في حقولهم الخاصة بالاضافة الى اتصالاتهم بأوساطهم الخاصة .

من حيث الاعلان ، ان فعاليات كهذه تحتاج حملة اعلان واسعة . ولكنني لاحظت ان حتى صحيفة فلسطين الحرة (فتح) لم تشر الى المعرض الفني ولا الى المحاضرات والفعاليات المختلفة . وكان المفروض فيها ان تحمـل جدولا يوميـا بهـذه الفعاليات ، ناهيك عن اعلانات مؤثرة . لقد اشترت « فلسطين الحرة » نصف صفحة من الغارديان قبل مدة للاعلان عن وجهة النظر العربية ، واشترت جهات عربية اخرى اعلانات اكبر في السابق . وكلفت هذه الاعلانات الوف الجنيهات . اعتقد ان مائة او مائتين من الجنيهات للاعلان عن نشاطات اسبوع فلسطين او غيره من المناسبات والفعاليات ستحقق ثمرات احسن ، ولا سيما وانها بذاتهـا ستكون اعلانا يلفت نظر القارىء الى قضية عرب فلسطين ، دونها مجيئه او عدم مجيئه الى المحاضرة او المعرض او الاجتماع .

هل كان اسبوع فلسطين مضيعة للوقت والمال ؟ هذا سؤال يتوقف على مقدار الوقت والمال الذي كلفه . فمما لا شك فيه ان وجوده ، تاركين تكاليفه جانبا ، هو خير من عدم وجوده . انه مناسبة لانطلاق المهتمين بالقضيـة لتقديم مـا عندهم ، محاضرات ، مناقشات ، اجتماعات . وبالرغم من ضيق مجال هذه الفعاليات فانها ابقت في ذاكرة الجمهور مشكلة النزاع الفلسطيني . فمثلا ان التلفزيون البريطاني خصص دقيقة او دقيقتين لتقديم شيء من معرض الفن الفلسطيني . وحصل مثل ذلك بالنسبة لاجتماع ساحة طرافلغـار . هذه الدقائق القليلة من شاشة التلفزيون تكلف ألوف الجنيهات لو حاول العرب شراءها بسبيل الاعلان.
وفي اجتماع آخر ، كان المفروض ان يتكلم النائب العمالي اندرو فولدس ولكنه اعتذر عن الحضور ومع ذلك فان مجرد الفكرة اعطته الفرصة لكتابة رسالة طويلة بعث بها الى الاجتماع ايد فيهـا الجانب العربي وفكرة الدولة الفلسطينية .ونشرت الرسالة في « فلسطين الحرة » . وفتحت هذه اللقاءات والاجتماعات الابـواب لتوزيع بعـض النشرات والكتيبات التي ظلت مكدسـة في مراكز الاعلام العربية شهورا وربما سنوات انتظارا لمن يوزعها .
من ناحية ردود الفعل الاعلامية . لا يمكننـا ان نتوقع ردود فعل محسوسة ازاء سوء التنظيـم والاعلان الذي اشرنا اليه آنفا . ويظهر ان تعاليم قد صدرت من المؤسسات الصهيونية لخنق احداث اسبوع فلسطين بالتجاهل والسكوت . لقد حدث في السنوات السابقة ان اصطدم غلاة الصهاينة بالمتظاهرين العرب ولفتت هذه الاصطدامات نظر مصوري التلفزيون والصحف فاذا بالمظاهرات تحتل وقتا لا بأس به من البث التلفزيوني ومكانا جيدا من الصحف ويظهر ان الصهاينة التفتوا الى الخطأ الان فتركوا كل شيء يمر بسلام ونجحت خطتهم الى حد كبير . وانعكست هذه المؤامرة بالسكوت التام الذي احاطت به الجوش كرونكل الاسبوع العالمي . ولم الاحظ غير فقرتـين في الصحـف البريطانية عن الفعاليـات . وكانـت الاولى في التايمس والثانية في الاوبزرفر . وكـانت فقـرة الاوبزرفر مقتضبة جـدا اشارت الى المـوضوع كمظاهرة احتجاج سارت الى السفارة الاردنية . وذكر لي مايكل آدمز ان كافة محاولاته للفت انظار الصحفيين الى فعاليات الاسبوع ذهبـت ادراج الرياح . ولا شك ان مثل هذه الظواهر تعكس بجلاء مدى خضوع الصحافة الغربية الى مخططات الاعلام الصهيوني .
من ناحية ردود الفعل العربيـة ، وجـدت ان

الصورة اكثر ظلاما . لقد وجدت ان عشرة من مجموع ١٣ شخصا سألتهم عن اسبوع فلسطين لم يسمعوا به مطلقا . ولم يذهب اي منهم الى اي فعالية من فعالياته . وكان بينهم عدد من الفلسطينيين . ومن مناقشاتي معهم لمست مرة اخرى الظاهرة التي تسود افكار المثقفين العرب في الخارج . اولا ان محاولة كسب الراي العام الغربي محاولة يائسة ومضيعة للوقت ، وانهم ملوا حضور الاجتماعات وسماع نفس الكلام يعاد سنة بعد سنة . ثانيا ان المسألة في الوطن العربي نفسه « باظت » واصبح مصيرها « بيد الله » . ويرى الكثيرون منهم ان المعركة الاعسلامية هنا تتوقف على المعركة على ضفتي الاردن وضفتي قناة السويس وان هذه المعركة بدورها تتوقف على المعركة ضد الاحوال التي جرت الامة العربية الى محنتها الراهنة وكشفت عيوبها العميقة الجوهرية. ماذا عن المستقبل ؟ بالاضافة الى تقوية التنظيم وتنسيقه وتخصيص مبالغ معقولة للاعلان ، اقترح تعزيز الاحتفال بعناصر جديدة منها السينما والمسرح والغناء . هناك الان كثير من الافلام الوثائقية عن الموضوع لم تستخدم في هذا الاسبوع على نطاق معقول ومن الضروري الاستفادة منها وبرمجتها للاحتفال القادم . هناك بعض الممثلين العرب والفلسطينيين في بريطانيا ورايتهم يقدمون مشاهد بسيطة في الاحتفالات الجامعية . لم عدم تكليفهم باعداد شيء لهذه المناسبة ؟ واخيرا لم عدم ايفاد مغنيين ومغنيات من فلسطين او البلاد العربية لتقديم حفلات موسيقية تعطي صورا من الفولكلور الفلسطيني والاناشيد الوطنية ؟

واخيرا ، لقد مضى على اسبوع فلسطين العالمي الاخير نحو شهرين الان . والمدة الباقية من العام الكامل هي بالضبط ما يحتاجه مثل هذا الاحتفال على نطاقه العالمي . المفروض ان يبدأ الاعداد والتخطيط له من الان .

(٥) تقرير من باريس : وائل زياد

يتلخص نشاط هذا الاسبوع في فرنسا بمؤتمر صحفي ثم معرضين للوحات والصور حول ماضي القضية الفلسطينية وحاضرها ، فسلسلة من المحاضرات والامسيات الشعرية والسينمائية في العاصمة وعدة مدن رئيسية اخرى . وقد اعتمد المولون على رابطتين شبه رسميتين لتنظيم الاسبوع ، كل من جانبها (وهاتان هما رابطة التضامن الفرنسي العربي ورابطة اخرى تحمل اسم « حضور فلسطين »). وشارك فرع الاتحاد العام لطلبة فلسطين من جانبه في بعض النشاطات، كما قام العمال العرب بالاحتفال على طريقتهم الخاصة بالقيام بمظاهرات وتجمعات في الاحياء الشعبية رافعين اعلام وشعارات الثورة الفلسطينية ، وذلك في اطار لجان نصرة الثورة الفلسطينية وباستقلال كامل عن المولين . وليس من شك بأن الاسبوع كان « ممتلئا » ، وحدث احيانا ان نظمت في نفس الامسية اكثر من محاضرة (في باريس بالذات) . وليس من شك بان بعض المنظمين قاموا بجهود كبير لاحياء الذكرى الثالثة والعشرين لاغتصاب فلسطين (واخص بالذكر وفد القسم الفني من منظمة التحرير الذي اقام معرضا جذابا) وبعض المحاضرين بذلوا جهدا حقيقيا لشرح جوانب القضية والثورة حتى في مدن نائية لا تسنح لها فرص كثيرة كهذه . كما ان بعض الافلام التي عرضت والتي تصور واقع الشعب الفلسطيني الثائر وجدت صدى عميقا عند من رآها .

كل هذا صحيح . الا ان التقييم الشامل لمظاهرة كاسبوع فلسطين يحتاج الى تحديد الاهداف من تنظيم مثل هذه الاعمال الاعلامية . وهذه الاهداف ان هي اتضحت رؤياها ، جزء من كل — او هكذا يجب ان تكون — والكل ما يمكن ان نسميه بالخطة الاعلامية . لا شك ان الكلام عن خطة — ولو في مجال الاعلام — يفاجيء اولئك الذين يكتفون بارسال تقاريرهم الشهرية ليذكروا فيها ما ملأوا به شهرهم من اعمال تتابعت وتشابكت كيفما اتفق. ولكن الاعلام بالنسبة للثورات الحديثة جزء لا يتجزأ من المعركة ككل ، جزء له احيانا اهمية كبيرة بشرط ان يأتي في اطار خطة عامة واضحة تحدد كافة المعطيات الاولية للمعركة ومتطلبات النضال على كافة الاصعدة (العسكرية والسياسية والدبلوماسية الخ ..). والمثل الارقى لهذا التخطيط الواضح هو بلا شك المثل الفيتنامي ، حيث ادرك المناضلون الفيتناميون ان معركتهم ليست على ارض فيتنام فحسب وانما في انحاء العالم وخاصة على ارض الولايات المتحدة . وهم

يقرون اليوم ، وهم على قاب قوسين من النصر ، ان انتصارهم على كبرى الدول الامبريالية ، توج في الولايات المتحدة نفسها بتعاظم الحركة المعادية للحرب . ولم يكن هذا ليحدث ، ولامريكا ما لها من وسائل دمار تكفي لابادة البشرية جمعاء، لو لم يحسن شعب فيتنام مخاطبة الرأي العام العالمي والامريكي بالذات ، بعد ان احسن صنع الحرب .

ونحن من جانبنا نسمع الكثير عن ضرورة خلق اعلام عربي ناجح . ولكن مفهوم الاعلام يتصد به احيانا كثيرة « بيع البضاعة » اي طرح القضايا في اطر منمقة معطرة تستهوي المطلوب كسبه ، بغض النظر عن اهداف الكسب وتوافقه مع مخطط واضح المعالم للمعركة . فهناك ، في عالمنا العربي ، من يعتبر ان المعركة معركة دبلوماسية (ويسمونها سياسية) وتستهدف عزل العدو دبلوماسيا لارغامه على التراجع . وهنالك ايضا من يعتقد ان المعركة معركة سلاح وليس العمل السياسي والاعلامي فيها الا ملهاة وعبثا . هذا فضلا عن الذين لا يتكلمون عن المعركة الا لخداع شعوبهم ، ولا شيء يخيفهم اكثر منها .

امام هذه المفاهيم المختلفة والمتناقضة ، اين يكمن الاعلام العربي ؟ وعلى اي اساس سيقام «اسبوع فلسطين » او « يوم الوحدة العربية » او اي نشاط اعلامي اخر ؟ وما الذي يبتغى الحصول عليه : أدموع اخرى تراق على مصير اللاجئين ، ام فقرة جديدة في قرار لمجلس الامن ام سكوت الشعب الفلسطيني بتبني الدفاع الكلامي عن قضيته في نفس الوقت الذي يحاصر فيه على ساحة تواجده ونضاله ؟

كل هذه الاسئلة تطرح امكانية وجود « اعلام عربي » بمعنى اعلام الحكومات . فالاعلام العربي الحقيقي هو الناطق باسم الشعوب والمعبر عن مصالحها الآنية والمقبلة وخاصة فيما يتعلق بتحرير فلسطين . والمقاومة الفلسطينية في طليعتها الجماهيري هي في مقدمة هذا الزحف الشعبي ، والمعبرة عن تطلعات اكثر الشعوب العربية قهرا وبالتالي اكثرها شحنا ثوريا . الاعلام العربي عن فلسطين يجب ان يكون اذا امتدادا لهذه المقاومة ويجب ان يسير وفق المخطط العام لمعركة التحرير الوطني الفلسطيني . وهذا لا يتناقض على الاطلاق مع عروبة المعركة ، بل بالعكس هو المفهوم الصحيح لطابعها القومي ، اذ انه يطرحها على صعيد الجماهير وليس على صعيد الانظمة التي تتناقض في مصالحها احيانا مع اهداف ووسائل حرب التحرير . وانطلاقا من هذا المفهوم، نستطيع أن نقول ان الاعلام العربي خارج الوطن لم يصل حتى الان الى الاسلوب والمحتوى المطلوب . ففي فرنسا مثلا ، لم يجر العمل الاعلامي على اساس تقييم واضح للقوى السياسية والاجتماعية في البلد وامكان كسبها واهداف هذا الكسب ، وانما عادت المبادرة تقريبا في كل الاحيان الى هذه القوى نفسها او الى افراد غير ملتزمين (واحيانا ملزمين) والتعامل معهم محرج ومضر سياسيا) . مما ادى الى الوقوع في تناقضات والانجرار (العفوي في الغالب) مع تيار معين او اخر . ولم يشذ اسبوع فلسطين عن القاعدة العامة . هذا ، ولتصحيح الصورة ، فمما لا شك فيه ان قضية التحرر العربي (والفلسطيني بشكل خاص) قد احرزت انتصارات مهمة في فرنسا . ولكن الفضل يعود فيها في الغالب الى مبادرات محلية (اي فرنسية) من جهة والى اصداء تصاعد الثورة الفلسطينية واتضاح شعاراتها التقدمية من جهة اخرى .

(٦) تقرير من المانيا الفدرالية : الدكتور عدنان العمد

قبل استعراض النتائج التي تركها عقد اسبوع فلسطين في المانيا الغربية ، لا بد من ذكر بعض « نقاط الضعف » التي رافقت عملية الاعداد للاسبوع وكان لها اثر سلبي على نتائجه . فمن جهة لم تعتبر المانيا الغربية مركزا من مراكز الاسبوع ، ومن جهة اخرى لم ترصد اية مبالغ لاقامة « نشاط اعلامي » خلال عقد الاسبوع في مراكز اخرى ، سوى المبلغ الذي خصصته الجامعة العربية لفيدرالية اتحاد طلاب فلسطين في المانيا، كما انه لم تجر اية اتصالات جدية ومتواصلة مع الجماعات والتنظيمات الالمانية او مع اجهزة الاعلام الالمانية لطلب مساهمتها او تغطيتها للاسبوع وقد انحصرت جميع الاتصالات التي تمت بخصوص عقد اسبوع ثانوي في المانيا بالاوساط الدبلوماسية العربية (السفارات والبعثات) وعندما بدأ نشاط الاسبوع كان واضحا انه لم

يكن لهذه الاوساط وامكانياتها اي دور فعال . وعلى الرغم من نقاط الضعف هذه فقد تقرر اقامة الاسبوع في المانيا الغربية على شكل حملة اعلامية تسلم المبادرة فيها اتحاد طلبة فلسطين بالمانيا الفيدرالية معتمدا بذلك على الامكانيات والتجارب التي توفرت له خلال نشاطاته واتصالاته في السنوات الماضية بالاضافة الى ما له من رصيد سياسي واعلامي لدى الاتحادات الطلابية الالمانية والاجنبية .

قابلت الصحافة الالمانية الغربية « الاسبوع » بصمت كبير على الرغم من ان اتصالات محدودة جدا قد جرت مع بعض الصحف التي تنشر يوميا الاخبار والمقالات والتعليقات حول « الاوضاع في الشرق الاوسط » . أما الاذاعة والتلفزيون فلم تجر معهما اية اتصالات بسبب اعتقاد القائمين على الاسبوع بعدم جدوى مثل هذه الاتصالات (وهو اعتقاد قابل للمناقشة) . واثناء انعقاد الاسبوع غابت عن الساحة جميع الجمعيات والمؤسسات التي قامت لهدف « الصداقة العربية الالمانية » وحلت محلها لجان مساندة فلسطين Palaestina Komitée التي شكلتها مجموعات طلابية المانية بالتعاون مع طلبة فلسطينيين وقد اهتمت هذه اللجان اهتماما خاصا بالاسبوع واتخذت منه مناسبة لتوزيع نشراتها ومجلاتها وقد اثبتت هذه اللجان القائمة على اساس المعرفة الشخصية والتعاون المشترك انها اجدى واصدق واكثر التزاما بالقضية من جمعيات الصداقة الهزيلة القائمة على المصالح الشخصية — هذا اذا استثنينا بعض الحالات الخاصة — وتبين بعد نهاية الاسبوع ان الاقبال على الافلام والمحاضرات (في بون) كان ضئيلا بينما نال معرض الرسوم (الفنانة جمانه الحسيني بايزيد) اقبالا نسبيا عاليا .

بعد ملاحظة ضعف الاقبال على نشاطات الاسبوع في هانوفر وبون قرر القائمون على الاسبوع عدم التقيد ببرنامج الاسبوع والاستمرار باقامة المعارض والمحاضرات وعرض الافلام على اساس عدم الاتجاه الى حصر النشاط « ضمن اسبوع معين » وقد ادى هذا القرار من قبل اتحاد طلبة فلسطين الى انجاح الاسبوع نسبيا واتخاذه منطلقا ودافعا للاستمرار في الاتصالات والنشاطات بغض النظر عن فشل او نجاح بعضها هنا او هناك .

من اجل تقييم الاسبوع في المانيا الفيدرالية باعتبار ما تركه من آثار ونتائج لدى الرأي العام الالماني كان لا بد من هذه التقدمة ويمكننا الان الحكم على مدى نجاح الاسبوع باستعراض قائمة السلبيات والايجابيات التي امكن حصرها بعد انتهاء الاسبوع والنشاط الذي تلاه او حام حوله :

الآثار الايجابية : ١ — لاقى المعرض الفني (اللوحات الفلسطينية) اقبالا جيدا (بلغ عدد الذين شاهدوا المعرض في بون يوميا ٥٠٠ شخص لمدة اسبوع . ٢ — تم اثناء الاسبوع توزيع اعداد هائلة من كتيب « فلسطين المستقبل » بلغ عددها ٥ الاف نسخة على الاقل . ٣ — وفر الاسبوع للجان فلسطين فرصة للاعلان عن نفسها وقدم لها مناسبة اعلامية لتوزيع نشراتها ومجلاتها وهي مجلات متخصصة بموضوع الثورة الفلسطينية وتعتمد اعتمادا شبه كلي على المعلومات والتحليلات الخاصة التي يجمعها ويعدها اعضاء هذه اللجان وقد لوحظ ان هذه اللجان استطاعت بعد الاسبوع ان تستمر بنشاطها على نفس المستوى وبنفس القوة . ٤ — بالنسبة لمكتب الجامعة العربية وجد ايضا فرصة مناسبة لتوزيع الكتب والنشرات التي كان قد اشرف على تاليفها وطباعتها في الماضي . ٥ — من اهم ما تركه الاسبوع من اثر هو ايجاد روابط جديدة للاتصال بالرأي العام الالماني وكسب جمهور جديد للقضية عن طريق مواجهة هذا الجمهور ومخاطبته مباشرة وتزويده بالمعلومات والمراجع، فاذا نظر الى الاسبوع من هذه الزاوية فيمكن القول ان الاسبوع استطاع ان يخاطب (ولو ضمن حدود ضيقة جدا) فئة اوسع من تلك الفئة التقليدية التي ناصرت القضية من قبل ، كما استطاع نشاط الاسبوع ان يوسع حلقة « الانصار الاكاديميين » ويضم اليها بعض الفئات من خارج الوسط الاكاديمي .

الآثار السلبية : اذا اتخذنا الاهداف التي أقيم من اجلها الاسبوع مقياسا لرصد السلبيات التي نتجت بعد انعقاده فيمكن القول بشكل عام ان الاسبوع بجميع نشاطاته في المانيا الفيدرالية وغيرها قد اظهر ان هنالك مسافات بعيدة بين الاهداف والوسائل والامكانيات وقد ظهرت هذه الحقيقة السلبية في المناسبات التي تخللت الاسبوع وانطلاقا منها يمكن حصر الآثار السلبية التي خلفها الاسبوع في نقاط خمس . ١ — لم يظهر اي تجاوب عميق في الصحافة الالمانية مع نشاط الاسبوع مما يدفع الى الاعتقاد بأن موضوع الثورة الفلسطينية

اصبح غير مشوق لدى الرأي العام الالماني . فالمقالات القليلة التي ظهرت خلال انعقاد الاسبوع كانت تعالج المشكلة الفلسطينية وكأن الثورة الفلسطينية قد انتهت ، وانحصرت المعالجة في الصحف بالمحاولات الدولية الدائرة حول « الحل السلمي » . ولو قارنا الاثر الذي تركه انعقاد المؤتمر اليهودي الخاص ببحث موضوع « اليهود في الاتحاد السوفييتي» (والذي انعقد قبل اسبوع فلسطين بشهرين في بروكسل) لامكن القول ان اسبوع فلسطين لم ينل اكثر من ١٠٪ من الاهتمام الذي ناله المؤتمر اليهودي . ٢ — ان اكثر الصحف التي تناولت موضوع القضية الفلسطينية من زاوية وجود مقاومة فلسطينية، سلطت الاضواء على ازمة المقاومة الفلسطينية مع الحكومة الاردنية موحية بأن التناقض بين المقاومة واسرائيل قد اختفى وحل محله التناقض بين المقاومة والحكومة الاردنية . ٣ — اظهر الاسبوع من خلال النشرات والمحاضرات واللقاءات التي تمت خلاله مع اجزاء من الرأي العام الالماني ان هناك اختلافا سياسيا واعلاميا في طريقة عرض القضية الفلسطينية بين الجامعة العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، فالجامعة العربية لا تستطيع اعلاميا ان تتخطى حدود سياسات الدول العربية القائمة على اساس الاعتبارات المحلية والدولية بينما منظمة التحرير الفلسطينية تنطلق سياسيا واعلاميا كممثلة للمقاومة من نقطة اساسية هي تحرير فلسطين واقامة دولة فلسطينية ديموقراطية على ارضها . لقد اثر هذا الاختلاف على مدى الوضوح الاعلامي والجرأة السياسية التي تتطلبها اية عملية اعلامية ذات هدف سياسي . ٤ — ان وضع المقاومة الداخلي ومشاكلها الذاتية انعكست ايضا انعكاسا سلبيا على الاسبوع . فقد كان الاقبال على المناسبات الفلسطينية في السابق (١٩٦٧ ، ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ الخ) اكبر بكثير من الاقبال عليه خلال الاسبوع العالمي عام ١٩٧١ . وهذا دليل على ان الرأي العام الالماني (والاوروبي عامة) قد بدأ يحتاج الى ما هو اكثر من التعريف بقادة الثورة وافكارهم واهدافهم وهذا يعني بالتالي ان الاعلام الفلسطيني يجب ان يخرج من دور التعريف الى دور الالتحام والحوار وهذا يتطلب بالدرجة الاولى من الثورة الفلسطينية ان تنظم صفوفها بصمت وان تخرج في الداخل والخارج بتنظيم قوي متماسك يتكلم لغة واحدة ويتبع أسلوبا واحدا لان تعدد اللغات والاساليب سيعني تعدد الانصار والولاءات في الداخل والخارج مما سيضعف ويلغي اي اثر لاي عمل اعلامي عربي وفلسطيني في المستقبل . ٥ — كان من اهداف الاسبوع مثلا جمع التبرعات للعمل الفدائي ولصمود المواطنين الفلسطينيين في المناطق المحتلة ولكنه تبين بعد الاسبوع (في المانيا) انه لم يجمع اي شيء ولم يشعر اي مواطن الماني انه مدعو الى التبرع .

ملاحظات على هامش الاسبوع : اولا : كان الاسبوع بمواده ونشاطاته مكثفا وواسعا جدا يلزم لتنفيذه حسب الامكانيات المتوفرة اكثر من شهر ولهذا فقد جاء اثره اقل بكثير من المتوقع . ثانيا : ان جميع الاجهزة التي ساهمت في تنفيذ الاسبوع (وكذلك الاشخاص) كانت تنظر الى نشاطات الاسبوع على انها نشاطات روتينية وعلى ان الاسبوع ليس الا حملة اعلامية عادية كالتي سبقتها وقد بدا هذا واضحا في الطريقة التي تم فيها الاعلان عن المعارض الفنية حيث اظهر الاقبال عليها انها كانت جديرة باهتمام اكبر . ثالثا : اظهر الاسبوع انه يجب ان يكون هنالك ترابط تام بين ما يحدث على ارض المعركة وبين ما يقال في الخارج فالكثيرون من « الاصدقاء الالمان » طرحوا اثناء الاسبوع وبعده نفس الاسئلة التي يطرحها اي فلسطيني او عربي مهتم بشؤون الثورة والمقاومة ومسيرتها وهي نفس الاسئلة التي تطرحها المنظمات فيما بينها منذ بدأ الكفاح المسلح. رابعا : اظهر الاسبوع ان الامكانيات الاعلامية العربية والفلسطينية الفنية والادارية والمالية كافية ووفيرة كما ونوعا لاقامة مثل هذا الاسبوع في مناسبات اخرى .

ان عملية التقييم هذه تدفعنا الى الاستنتاج بان الاسبوع كان تجربة حملت العديد من عناصر النجاح ويجب الاستعانة من آثارها السلبية والايجابية على السواء دون التركيز على احداها ، كما ان الجو العام الذي انعقد فيه الاسبوع يشير الى ان الرأي العام الاوروبي — وخاصة الصحافة — فيه العديد من المداخل والممرات التي يمكن الاستفادة منها لعرض وجهة النظر العربية — الفلسطينية .

انطباعات موفد خاص الى الاردن

بعد عودة الكاتبة ارليت تسيير من الاراضي المحتلة موفدة عن « شؤون فلسطينية » التي نشرت انطباعاتها في العدد الماضي ، زارت الاردن وعادت منه تحمل الانطباعات التالي ترجمتها :

بعد مرور ما يناهز السنة على مجزرة الاردن ، لا يظهر بأن هذا البلد هو الان اقرب الى الامن والهدوء الداخلي منه في أي وقت مضى من تاريخه القصير ولكن المفعم بالاضطراب . فالتصريحات الرسمية بأن « الحياة في البلد قد عادت الى مجراها الطبيعي » وان «الهدوء والنظام يسودان» لا تعكس حقيقة الوضع . بلى ، هناك نظام في البلد ، ولكن على فوهة البندقية ، وهدوء ، لكن من الخوف والتشرد . ولقد نجحت الحملة العسكرية بمراحلها الثلاث — حزيران وايلول ١٩٧٠ وتموز ١٩٧١ — في تحقيق هدفها بالقضاء على قواعد الفدائيين و« تهدئة » جميع اشكال المعارضة للنظام ، هذا اذا كان على المرء ان يقيس النجاح بمدى استخدام القوة العسكرية المتوحشة التي تسببت في قتل وجرح الالاف من اهالي هذا البلد ، وابعاد الفدائيين في تشرين الاول الماضي خارج المدن والقرى ، واخيرا ابعادهم عن قواعدهم الجبلية في شمال غرب البلاد خلال المواجهة الاخيرة . وتأكيدا لذلك صرح وصفي التل ، رئيس الحكومة الاردنية ، في التاسع عشر من تموز انه « لم يعد هناك اية قواعد للفدائيين في البلاد» ، وأوضح ان معظم الفدائيين العاملين في الاردن — حوالي ٢٣٠٠ من اصل ٢٥٠٠ — قد أسروا ، وسيتم الكشف قريبا عن المئتين الباقين . وان دل على شيء ، فعلى ان التصريحات الهادئة التي ادلى بها التل كانت في تساوق مع جدار الصمت الذي اقيم حول الاحداث الدامية التي شهدتها مرتفعات جرش وعجلون . فعندما باشر الجيش بتنفيذ عمليته واسعة النطاق صباح الثالث عشر من تموز تم اغلاق الطرق الرئيسية التي توصل ما بين عمان والرمثا عبر جرش ، كما تم تطويق المنطقة التي يتواجد فيها الفدائيون بأسرها . وعلاوة على ذلك فرض حظر شديد على تسرب انباء ما يجري لدرجة ان السفارات الاجنبية في عمان لم تكن على علم بطبيعة هذه الاجراءات . ولم تكن التأكيدات الرسمية بأن « لا شيء غير عادي يحدث ، سوى الاشتباكات الاعتيادية اليومية » كافية ومقنعة ، بل انها اكدت ان تنفيذ العملية يتم في معزل عن العالم الخارجي ، وهذا أنقذ الحكومات العربية من تكرار الاحراج الذي اصيبت به اثناء حوادث ايلول الاخيرة عندما اضطرت لاتخاذ اجراءات معينة لايقاف القتال نتيجة للضجة الصحفية والاذاعية التي شهدها العالم آنذاك . ولحسن حظ النظام الملكي هذه المرة ، لم تتحدث الصحف العربية والعالمية ، رغم وجود بعض الاستثناءات ، عن الابعاد الحقيقية للعملية ولو تلميحا . ولم تكن اعيننا تقع سوى على انباء مبهمة من ان « قتالا يجري في مرتفعات جرش وعجلون » أو مجرد ترداد للبلاغات الرسمية الاردنية بأنه تم وضع الفدائيين في قواعد جديدة ، وكأن العملية ليست الا عبارة عن ان الفدائيين اعادوا توزيع قواتهم طواعية وبملء ارادتهم . ولم يصدر أي رد فعل عربي رسمي على هذه الحوادث الا عندما تواترت الانباء عن هروب الفلسطينيين ، فدائيين ومدنيين ، عبر نهر الاردن طلبا للجوء في فلسطين المحتلة ، وعندئذ وعندئذ فقط ، تأكدت الدوائر العربية الرسمية من جدية الانباء والشائعات التي تناقلتها الالسن عن

الوحشية القاسية التي تميزت بها قوات البادية والقوات الخاصة الاردنية في مواجهتها مع الفدائيين . وبالفعل ، فقد اكد طبيب كان يعمل مع الفدائيين في منطقة عجلون وقدر له ان يهرب تحت نيران رشاشات الجيش التي كانت تصب لهيبها على مجموعة من الفدائيين ترفع رايات الاستسلام انهم « ليسوا متوحشين فحسب ، ولكنهم برابرة » . واوضح هذا الطبيب ان هؤلاء الفدائيين الذين يقارب عددهم الستين عنصراً ، هبطوا باتجاه الجنود الاردنيين الذين سارعوا بفتح نيران رشاشاتهم نحوهم وقتلوا وجرحوا عدداً منهم وارغموا الباقين على الهرب مذعورين ، رغم انهم ما كانوا لينزلوا الوادي لولا ان اعياهم التعب بعد قتال مرير دام ثلاثة ايام دون ماء ولا شراب. وذكر هذا الطبيب،وهو سوري كانيعمل متطوعا مع فتحووصل درعا في السابععشر من تموز،انه اضطر الى ترك عدد من الفدائيين وهم في مخابئهم يعانون من جروح اصيبوا بها اثناء الاشتباكات ، وذلك بعناية آخرين من رفاقهم تعهدوا بمساعدتهم على شق طريقهم نحو سورية او الاراضي التي تحتلها اسرائيل طلبا للنجاة . وقال انه يتوقع أن لا يبقى على قيد الحياة سوى القليل منهم وذلك بسبب الصعوبات التي سيتجشمونها على الطريق . وزاد أنه كان يقوم بعمليات بتر للاطراف بأكثر الوسائل بدائية وتحت ستار كثيف من النيران ، وان كميات البلازما والمعدات الطبية التي كانت تحت تصرفه نفدت في اليوم الثاني لبدء العمليات ، كما ان الماء والطعام نفد كذلك من القاعدة . وقد رفض الجيش اخلاء الجرحى من الفدائيين ، كما رفض السماح لرفاقهم أن ينقلوهم الى مكان أمين ، او السماح للفرق التابعة للهلال الاحمر الفلسطيني بالدخول الى الاردن من سوريه لتتولى العناية بهؤلاء الجرحى . وهكذا فان عدداً من الفدائيين الجرحى قضوا بسبب عدم وجود العناية الطبية اللازمة او الماء والطعام وبسبب تركهم في العراء، وقال الطبيب انهم ما كانوا ليفارقوا الحياة لو ان الجيش سمح بوصول المساعدات لهم في الوقت المناسب . وروى ايضا انه شاهد بأم عينه الجنود وافراد الميليشيا يطلقون النار ويقتلون الجرحى او الفدائيين الذين كانوا يحاولون مغادرة مخابئهم ليستسلموا بعد ان كادوا يقضون جوعا وعطشا . ورغم كل ذلك كانت استجابة الانظمة العربية لثورة الرأي العام متأخرة . فبعد انتهاء القتال ، دعت هذه الانظمة الى انهاء القتال والى احترام اتفاقية القاهرة وبروتوكول عمان ، اللتين ظلتا « حبرا على ورق » منذ التوقيع عليهما . وعلقت صحيفة بيروتية على ذلك بقولها انهم ، بعد فوات الاوان ، هددوا وتوعدوا واعربوا عن حزنهم ، ولكن دون ترجمة ذلك الى عمل او اجراء معين ، لذلك فاندموع التماسيح التيذرفوها لن تنطلي على أحد. اذ اننا نرى في الواقع انه لم تتخذ أية خطوات أو تمارس اية ضغوط من شأنها ان تثني الحكم الاردني عن القيام بهجمته العسكرية الاخيرة ، علما بأن الجميع كانوا يتوقعون حدوث ذلك منذ فترة ، كما ان اهالي الاردن كانوا على يقين بأن الحكم يخطط للقضاء على العمل الفدائي في الوقت الذي يراه هو مؤاتيا لذلك . ولم يمارس احد اي ضغط ملموس اثناء سير العمليات ، بحجة عدم اعلان السلطات الاردنية عن ذلك بشكل رسمي ، وبحجة ان هذه السلطات نفت بشكل رسمي انباء وقوع اي قتال عنيف . حتى ان الملك حسين ادعى في رسائله التي بعث بها الى ملوك ورؤساء الدول العربية ، في وقت لاحق ، ان « المستفيد الوحيد » من عملية التمشيط هو « حركة المقاومة الحقيقية، التي تخلصت بذلك من تلك العناصر التي كان وجودها يؤدي دائما الى الاحتكاك مع المواطنين ». وزاد حسين ان الاردن بات الان في وضع يؤهله لان يلعب دورا رئيسيا في المقاومة وان يعمل بكل تعاون وانسجام مع اشقائه العرب ، وخاصة دول المواجهة . وزعمت وسائل الاعلام الاردنية ان الفدائيين المئة تقريبا الذين هربوا الى اسرائيل هم من بين ٣٢٠ جاسوسا وعميلا كانوا قد تسللوا الى صفوف فتح ، وان السلطات الاردنية المختصة كانت على علم بوجودهم وحذرت فتح من ذلك . والواضح ان القصد من ذلك هو شق الحركة ونزع الثقة عنها والقاء ظلال من الشك والريبة في صفوف اعضائها من اجل اضعاف الحركة ككل بعد ان تمت تصفية قسم كبير من قوتها الضاربة جسديا ، وسلبت قاعدتها الرئيسية . ولقد تسببت القوات الاردنية بمحاولتها تصفية حركة المقاومة في سقوط عدد من القتلى والجرحى العرب يفوق ما تكبدته القوات العربية مجتمعة في حرب حزيران ١٩٦٧ ، هذا علما بأن المقاومة هي القوة العربية الوحيدة التي تشكل تحديا مستمرا لاسرائيل ، ان

لم يكن حاسما بطبيعته ، فعلى الاقل يكفي لجعل الرأي العام العالمي لا يسلم باحتلال اسرائيل للاراضي الاردنية. ولكن كل مواطن في الاردن يسأل: ماذا عن المستقبل ؟

ان اوهام العودة الى الحياة الطبيعية والسلام والهدوء التي تتشبث بها السلطات الاردنية تتحطم عند اول حاجز يصطدم به المرء وهو في طريقه الى عمان او اي مكان آخر داخل البلاد . وهنا يشاهد المارة جنود البادية ، بكل نظاظتهم وصفاقتهم ، يدققون في هويات المسافرين وينتشون الامتعة والحقائب وكل فتحة في السيارات ، اذ يقلبون المقاعد ويفتشون كل جزء من جسم السيارة . وعند مشارف عمان يأمر هؤلاء الجنود سائقي الشاحنات الكبيرة تفريغ حمولات سياراتهم واخضاعها للتفتيش والتدقيق . اما عن الامن في المدينة فحدث ولا حرج . فمن اجل تطبيق الامن عمدت السلطات هناك الى تشكيل وحدات متنقلة في سيارات الجيب والعربات المصفحة والدبابات الخفيفة التي تجوب الشوارع او تتمركز في النقاط الاستراتيجية بينما يكون الجنود في حالة تأهب وعلى استعداد لاطلاق نيران رشاشاتهم او اسلحتهم الثقيلة عند اية بادرة يعتبرونها غير عادية . وتكثر نقاط التفتيش في المدينة نفسها ، وخاصة في المناطق «الحساسة» حيث يتواجد الفلسطينيون بكثرة في الاحياء الفقيرة والمخيمات .

اما بالنسبة للفلسطينيين ، الذين لما يكادوا يصحون من هول المجزرة الوحشية التيقام بها العدوالرجعي في ايلول الماضي، فهم يعتبرون الحملة الاخيرة بمثابة كارثة حلت بهم ، فقد وصف اهالي المخيمات « معارك التلال » بأنها اسوأ حتى من هزيمة حرب حزيران التي تعتبر من « اسود صفحات تاريخنا » . وقد دفع بهم ذلك الى اليأس على اعتبار انه لم يعد لهم اي امل في هذه الحياة ، خاصة وهم لما يزالون يقبعون في خيمهم عرضة لنيران الدبابات الاردنية التي تحيط بهم من كل جانب . ويشيرون الى انهم فقدوا منذ زمن الثقة بالتأييد المزعوم من العالم العربي وبالوعود من دول عربية معينة ، اما الان ، وبعد الصدمة التي اصيبوا بها مؤخرا فقد فقدوا ثقتهم حتى بقادتهم . لقد اصبحوا مجرد اسرى لا حوللهمولا قوة يعيشون تحت رحمة المدفعية الاردنية في مخيماتهم التي باتت عبارة عن معسكرات اعتقال بالنسبة لهم . ولكن علينا ان نعلم ان هؤلاء الرجال والاشبال يائسين وليسوا منهارين ، وهم تواقون للقيام بأي عمل يائس ، يشعر معه المرء ان حقدهم على الحكم الاردني ونظامه وباديته قد وصل نقطة لا رجوع منها . ولم تكن علاقة هذا الحكم بالفلسطينيين في يوم من الايام علاقة الاب بأبنائه ، الذي باستطاعته مداعبتهم وفي الوقت نفسه ضبطهم مع الاستمرار في اكتساب احترامهم ، علاوة على ردهم. ويعتبر الفلسطينيون الحكومة الاردنية بمثابة « زوج الام » ، الذي فرض على بلادهم عن طريق فريق ثالث ، ويعود كل ما تدعيه من ثروة وشهرة الى انها نجحت في ضم شرقي فلسطين وخاصة القدس الى امارتها الصحراوية . وهذا يثبت انه لم يكن هناك كثير من الود يربط ما بين الفلسطينيين والحكم الاردني ، ولكن علينا ان نعترف بأنه حتى ايلول ١٩٧٠ كان قسم من الفلسطينيين ينظرون الى حسين كشخص نظرة فيها بعضالاعجاب والاحترام. وكانوا يشاطرون زملاءهم من المعارضة في شرقي الاردن الرأي بأن الحسين يمكن ان يصبح زعيما فذا ، فقط لو أنه نجح في تحرير نفسه من نفوذ عائلته وحاشيته ومؤيديه من الاجانب . لذلك كانوا يأملون منه ان لا يعتبر الاردن « مزرعة يستغلها لمصلحة الاسرة الهاشمية » ، كما قال ذلك احد السياسيين الاردنيين ، ولكن كدولة تديرها حكومة منتخبة انتخابا حرا وهيئة تمثيلية تتعاون مع الشعب بدلا من معارضته وعزله . وبعد هزيمة ١٩٦٧ كان الفلسطينيون والعناصر الوطنية في شرقي الاردن يأملون بأن يقدم الملك حسين على احداث تغيير في سياسته وأسلوبه في الحكم فيعمد الى التقارب مع دول المجابهة مع اسرائيل وتقوية الجبهة الشرقية والتعبئة العامة في البلاد ، او على الاقل اتباع نوع من الحزم بالنسبة للاحتلال ونزوح قسم كبير من المواطنين . ولكن بدلا من ذلك شهدنا ولادة حركة التحرير الوطني الفلسطيني واستئناف العمليات الفدائية ضد اسرائيل كرأس حربة وكدافع وطني وكدعوة للتعبئة من اجل متابعة مسيرة النضال . فبالنسبة للفلسطينيين الذين خسروا كل شيء « ولم يعد لدينا ما نخسره سوى خيامنا » كانت مغامرتهم في مبارزة اسرائيل جديرة بالاهتمام.

اما بالنسبة للحكم الاردني ، فهو يعتقد بأن مبارزة القوى تعني خسارة الضفة الشرقية — اي شرق الاردن الاصلية — التي لا تزال محافظة على

كيانها . وهنا لا بد ان نلاحظ ان زعماء حركة المقاومة في سعيهم لكسب مزيد من التأييد الشعبي توسعوا كثيرا وبشكل سريع دون التنبه الى ضرورة العمل بشكل عامودي . فقد استجابت لهم الجماهير الاردنية والعربية التي اذهلتها قوة الصدمة ، ولكن استجابتهم لهذه القوة العربية المقاتلة تميزت بالحماسية والعاطفية على اعتبار ان الفدائيين اعادوا لها شيئا من كرامتها المسلوبة، كما اشبعوا لديها الرغبة ، التي حرمهم اياها زعماؤهم ، من اجل التعبئة والمشاركة في الكفاح. وبالمقابل نرى ان الحكام العرب اكتفوا بالتأييد اللفظي لحركة المقاومة الفلسطينية وذلك من اجل ايهام الاخرين بأنهم ، هم وشعوبهم ، يشاركون في الكفاح ، وايضا من اجل استباق اية مطالبة بتعبئة حقيقية ومشاركة فعلية . ولانه لم تقدم لهم مطالب تذكر اصبحت الجماهير العربية في موقف المتفرج على صعود ابطالها ومن ثم سقوطهم بعد انتصارهم المؤقت . وكأي جمهور متفرج آخر ، اكتفت الجماهير العربية هذه بالتصفيق والابتهاج ومن ثم البكاء والحزن عند كل فصل من فصول المأساة . ولكن الفصل الاخير من المأساة جعل من الاردن بلدا من فريقين رئيسيين — الفلسطينيين والبدو — تفصلهم هوة من الحقد والضغينة لا يمكن رأبها ، بالاضافة الى مجموعات صغيرة مترددة . ولا يظهر بأن المعارضة الاردنية التقليدية للنظام قد تزعزعت ، ولكنها خمدت ، على اعتبار ان منطق الحوادث اثبت ان الجماهير غير مؤهلة للتحرك بعد . ولكن التأييد الكاسح للفدائيين بين اهالي الضفة الشرقية ، والذي بلغ أوجه بعد حوادث أيلول ، قد انحدر الان الى ادنى مراحله ، وذلك لاسباب عدة اهمها : التراخي والكسل بعد اشهر من العنف والموت والشك دون تحقيق اية نتيجة ايجابية ، الشعور باليأس ، فقدان الثقة بقيادات حركة المقاومة نتيجة لفجوة الثقة بين الوعود والانجازات ونتيجة لحملة البطش والتحريض التي قامت بها السلطات الاردنية في اوائل السنة الماضية لتصوير الفلسطينيين عامة ، والفدائيين بشكل خاص ، بأنهم جماعة من العصاة المتطرفين الذين لا هدف لهم سوى قلب النظام وشق البلد وتدمير اقتصادها . وهكذا نرى ان السلطة الاردنية فرضت حظرا كاملا ودائما على نشاطات الفدائيين في الاراضي المحتلة ، وعمدت بدلا من ذلك الى تصوير حركة المقاومة وكأن لا هم لها سوى مقارعة النظام داخل الاردن بدلا من العمل ضد العدو الاسرائيلي . وبذلك بات المواطن العادي في الاردن يتأمل في نفسه ويشغل تفكيره في لملمة جوانب حياته المضطربة على بعضها بعضا ، وفوق ذلك كله الخروج بسلام من جميع هذه المشاكل .

واما بالنسبة للفلسطينيين في الاردن فانهم اصبحوا في وضع وكأن العالم قد انهار من حولهم ، وتركهم محطمين ، يائسين ، مفعمين بالحقد والمرارة والخوف والتعطش للثأر ، كما ان عددا من الفلسطينيين المتحمسين الذين كان يصنفهم النظام الاردني كعناصر « طيبة » ، أي فدائيين «معتدلين» مالوا تجاه العناصر « المتطرفة » ، واصبحوا ينتقدون بعض التيارات المعتدلة ويتهمونها بقصر النظر وانها سبب الحالة الراهنة التي تعيشها حركة المقاومة في الاردن في الوقت الحاضر ، لذلك نرى انهم تبنوا وجهة النظر القائلة بأن الطريق الى تل ابيب تمر في عمان ، وان على حركة المقاومة ان تعمل من اجل «تحرير الاردن وتحرير فلسطين». وهكذا ، فان « معركة التلال » ، بدلا من « تطهير حركة المقاومة من العناصر المتطرفة » التي تهدد السيادة الهاشمية ، نجحت في تطهير الحركة من كثير من العناصر « المعتدلة » ، التي اما استسلمت ترفا او يأسا ، واما انضوت تحت لواء المنظمات « الراديكالية » . فمن تحت رماد احراش جرش وعجلون ، نشهد هذه الايام مولد نوع جديد من الفدائيين : المقاتل اليائس ،Desperado . ومنذ الان نرى ان « العودة الى الحياة الطبيعية والسلام والهدوء » بدأت تتخللها انفجارات الالغام المبثوثة هنا وهناك ، والقنابل اليدوية التي تلقى على المراكز الادارية ، والعبوات الناسفة في الشاحنات الاردنية ، وعمليات اضرب واهرب ، وتصف القواعد والمواقع العسكرية بالصواريخ . لذلك ما لم يغير النظام الاردني موقفه من الفلسطينيين ومن حركة المقاومة ، فان هذه الهجمات ستزداد نوعا وكما خاصة عندما ينزل الفدائيون تحت الارض ويكيفون انفسهم مع الاستراتيجية الجديدة التي تمليها الظروف عليهم. وهكذا نخلص الى القول ان العملية التي استهدفت انهاء « ازدواجية السلطة » في الاردن يمكن ان تثبت انها بداية عهد جديد من الثورة .

احاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني

(١) خالد الحسن

(٢) الدكتور جورج حبش

حرصت « شؤون فلسطينية » أن تجري سلسلة لقاءات مع قادة حركة المقاومة الفلسطينية ، لمناقشة المشكلات الراهنة التي يواجهها العمل الفدائي . وقد التقت مع الاستاذ خالد الحسن أحد قادة فتح ، ورئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية ، ومع الدكتور جورج حبش الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . وأجرت مع كل منهما الحوار المنشور أدناه . وستواصل المجلة في أعدادها القادمة لقاءاتها مع عدد آخر من قادة المقاومة ، بحيث يكون القارىء في النهاية أمام خريطة واضحة لكافة القضايا المطروحة والردود المقدمة عليها ، آملين أن يسهم ذلك في توفير الوضوح اللازم لمواجهة متطلبات المرحلة المقبلة من النضال الفلسطيني ، الذي تكتنفه حاليا صعوبات جمة ، يلعب فيها الوضوح دورا أساسيا في صمود الجماهير أمام هجمات التصفية .

الحديث الاول : مع الاخ خالد الحسن

نريد أن نبحث في المهمات الراهنة التي ترون أن حركة المقاومة الفلسطينية مطالبة بمواجهتها الان. ولكن حتى يأخذ هذا البحث ابعاده الحقيقية ، نود أن نعرف رأيكم في المسيرة السابقة لحركة المقاومة وهل سارت حسب الاتجاهات الصحيحة ام لا ؟ هل كانت فيها انحرافات عما هو مرسوم ام لا ؟ وعلى ضوء ذلك ، يتقرر ما اذا كان مطلوبا منا اجــراء اصلاحات معينة تؤثر مباشرة على أسلوب مواجهتنا للمهمات الراهنة . فمثلا : هل كان تعدد الفصائل الفلسطينية ظاهرة طبيعية ؟ هل كانت صيغ الوحدة الوطنية صيغا ايجابية في كل مرحلة من المراحل ؟ هل كان تعاملنا مع الجماهير الفلسطينية والاردنية والعربية تعاملا واعيــا ومدروسا ؟ وهل سارت علاقاتنا مع الانظمة العربية باتجاه يخدم مصلحة الثورة أم يعاكسها ؟

في اعتقادي ان تعدد الفصائل الفلسطينية لم يكن ظاهرة طبيعية بعد عــام ١٩٦٧ ، بينما كان هذا التعدد طبيعيا في عام ١٩٦٥ حين كان محظورا على الشعب الفلسطيني أن يمارس عملا سياسيا من أجل قضيته . لهذا نشأت تنظيمات فلسطينية سرية ومتعددة . كان من الطبيعي اذا أن تنشأ عدة منظمات ، ولكن كان من الطبيعي أيضا ان تلتقي هذه المنظمات لتندمج في منظمة واحدة . وقد حصل هذا بالفعل حين اندمجت عدة منظمات سرية في حركة فتح . كانت هناك محاولات جادة في الفترة ما بين ١٩٦٥ ــ ١٩٦٧ لجلب القوى العربية المنظمة (الاحزاب الحاكمة ، والاحزاب غير الحاكمة ، والحركات النقابية) لتقف من العمل الفلسطيني موقف الدعم والتأييد بحيث تتحول عملية الدعم الى عملية مشاركة على مستوى الوطن العربي تنفيذا لشعار الجبهة العربية المساندة . لكن الواقع العربي آنذاك لم يكن ليسمح بمثل هذا التعاون الحقيقي خصوصا وان العمل الفدائي الفلسطيني، الذي بدأ عام ١٩٦٥ ، كان يمثل تناقضا مع كافة الاراء المطروحة في تلك المرحلة في العالم العربي

فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية . بعد نكبة حزيران ١٩٦٧ ، عاد التعدد من جديد الى الساحة الفلسطينية واخذ شكلين : شكل انطلق مباشرة من بعض الحكومات العربية التي أنشأت ، من خلال أجهزتها أو أحزابها الحاكمة ، منظمات بأسماء فلسطينية هي في الحقيقة امتداد لهذه الاحزاب . وشكل من بعض الاحزاب غير الحاكمة التي أرادت أن تدخل هي أيضا الساحة الفلسطينية فحولت قسما من جهازها الى العمل الفلسطيني ، ثم تطور هذا الامر فتحولت كلها الى العمل الفلسطيني لكنها بقيت ، في الحقيقة ، أحزابا عربية تعمل باسم فلسطيني. من هنا يمكننا ان نجزم ان ظاهرة التعدد لم تكن طبيعية لان هذه التنظيمات لم تنشأ لمواجهة متطلبات العمل الفلسطيني المباشرة بل كانت امتدادات عربية حزبية او حكومية تهدف للتواجد داخل الثورة الفلسطينية حاملة همومها وتناقضاتها الحزبية والحكومية . كان من الافضل لهذه الاحزاب الحاكمة وغير الحاكمة ان كانت تريد العمل بشكل مؤثر وفعال لصالح الثورة الفلسطينية ، كان من الافضل لها ان تقف من الثورة موقف الداعم الحقيقي والمشارك الحقيقي لكن بأسلوب غير أسلوب انشاء تنظيمات خاصة بها . كان بامكان هذه الاحزاب مثلا ان تطلب الى أعضائها الانضمام للعمل الفلسطيني بصفتهم الفردية . كان بامكانها ان تتولى تعميق فكرة العمل الفلسطيني ودعم هذا العمل لدى الجماهير العربية باعتبارها تنظيمات جماهيرية عربية بحيث تدفع بالجماهير العربية الى احتضان العمل الفلسطيني وبالتالي تطويره من اطاره المحدود الى الاطار الجماهيري الشعبي العربي . وهذا يتفق مع مفاهيم العمل الفلسطيني الذي بدأ في العام ١٩٦٥ والذي أعلن انه فلسطيني المنطلق ، عربي العمق . ولكن المؤسف ان هذه الاحزاب كانت بين أمرين : بين العمل لمبادئها على المستوى العربي ، وبين العمل في الساحة الفلسطينية باسمها الحزبي . فهي لا تريد ان تترك مجالها العربي وغير قادرة في نفس الوقت على العمل لافكارها ومبادئها دون ان تكون جزءا من العمل الفلسطيني .

من هنا يمكننا ان ننطلق للاجابة على السؤال الثاني عن صيغ الوحدة الوطنية . اذا اخذنا محصلة هذا الموقف والتي مؤداها ان كل تنظيم من هذه التنظيمات كان يرى نفسه انه الافضل وان الاخرين يجب ان يعملوا ضمن خطه الفكري ، واذا ادركنا ان هذه التنظيمات تمثل ، في غالبيتها الساحقة ، عملا عربيا على مستوى الامة العربية كلها ، وتمثل فكرا يستهدف الواقع العربي والمجتمع العربي ، يستهدف احداث ثورة اجتماعية عربية ، اذا ادركنا هذا ، لاحظنا ان هناك تمايزا بين الطبيعة المرحلية للعمل الفلسطيني ، والطبيعة المرحلية للعمل العربي ، ويؤدي هذا التمايز الى تمايز في المسلك اليومي لكل من العملين . فلا بد للتنظيمات التي تنطلق من مواقع عقائدية عربية على مستوى الامة العربية كلها ، لا بد لها ان تعمل عربيا لتنتهي فلسطينيا . اما التنظيمات الفلسطينية التي انطلقت من مرحلة التحرر الوطني الفلسطيني، من مرحلة وطنية بحتة وليس مرحلة مجتمعية تستهدف أولا وأساسا تصحيح الواقع العربي من خلال ثورة اجتماعية ، اما هذه التنظيمات ، فانها تبدأ من منطلق فلسطيني لتنتهي بعمق عربي جماهيري تبدأ من خلاله الثورة الحقيقية لتحرير فلسطين . وهكذا فان نقطة انطلاق كلا النوعين من التنظيمات مختلفة . وكان من المفروض نتيجة ذلك ان يعمل كل منسجما مع منطلقه بحيث يلتقي الاثنان عندما يتحقق العمق العربي للثورة الفلسطينية عبر الجهود المشتركة للعمل الفلسطيني وللاحزاب العربية . وهذا يعني ان الصلة بينهما كانت يجب ان تكون تكاملية بينما كان التفكير الذي ساد في هذه التنظيمات تطابقيا . فكانت هذه التنظيمات تعمل في الساحة الفلسطينية بمفهوم عقائدي اجتماعي صمم أصلا للمجتمع العربي بحيث ينتهي بتحرير فلسطين ، بينما كان العمل الفلسطيني الذي بدأ عام ١٩٦٥ بمنطلق فلسطيني ينتهي بنوع من العمل الوطني الجماهيري العربي الذي يجند الجماهير العربية باتجاه القضية الفلسطينية . لهذا كانت صيغ الوحدة الفلسطينية صيغا توفيقية لمنع الانفجار بين التنظيمات بسبب اختلاف المسلك السياسي الناتج عن اختلاف فكر هذه المنظمات في ساحة ضيقة جدا كالساحة الفلسطينية ، مفاهيمها السياسية مرتبطة ارتباطا اساسيا بالنضال من اجل التحرير كمرحلة اولى من مراحل العمل التي ستستغرق وقتا طويلا جدا قبل أن تصل الى الثورة العربية الحقيقية باتجاه فلسطين . لهذا لم تكن هذه الصيغ صيغا وحدوية بل هي توفيقية وفي احسن الاحوال ائتلافية . لقد كان هناك اختلاف يومي بل وكل ساعة في المسلك بسبب الخلاف حول فهم طبيعة المرحلة وما يترتب على ذلك من منطلقات

فكرية ، وبالتالي فان الصيغ التي تمت كانت شكلية لم تحقق صيغة معينة تدفع باتجاه تطوير مدى التعامل الحقيقي بين هذه المنظمات في اتجاه وحدة حقيقية او على الاقل اتحاد حقيقي . لقد كان كل فريق ينطلق ، في اعتقادي ، في قبوله للصيغ التوفيقية او عدم قبوله لها ، مما يراه في صالح تنظيمه وليس مما يراه لمصلحة القضية الفلسطينية رغم ان الشعار العام الذي رفعه الجميع هو العمل من اجل مصلحة النضال الفلسطيني ومصلحة القضية الفلسطينية .

هنا نأتي الى النقطة الثالثة المتعلقة بتعاملنا مع الجماهير الفلسطينية . في الحقيقة ، كان تعاملنا مع هذه الجماهير واعيا ومدروسا لكنه لم يؤد الى التلاحم الوثيق ، لان التعدد الموجود في الساحة الفلسطينية بما يحمله من اختلاف وتناقض في المنطلقات الفكرية وفي المسلك اليومي ، لم يضع الجماهير الفلسطينية امام ثورة وقيادة فلسطينية واحدة ، وانما وضعها امام قيادات وامام تنظيمات مختلفة وافكار مختلفة ومسالك مختلفة . وهكذا تمزقت الجماهير الفلسطينية بسبب هذا الواقع الممزق من فوق . لم تستطع هذه الجماهير ، التي شعرت بأن العمل الفلسطيني اعطاها كرامتها بعد عشرين سنة من الذل في الواقع العربي ، واعطاها شخصيتها وانتماءها بعد عشرين سنة من الضياع ، لم تستطع هذه الجماهير ، التي أرادت بعاطفتها الجماهيرية الصادقة ان تعطي الكثير الكثير للعمل الفلسطيني ، لم تستطع ان تعطي هذا الكثير بسبب الفوضى القائمة في علاقتها مع التنظيمات الفلسطينية بسبب التعدد والتناقض في الفكر والمسلك اليومي ، بسبب عدم وجود قيادة فلسطينية واحدة وتنظيم فلسطيني واحد وقوات فلسطينية واحدة . لقد كانت الجماهير الفلسطينية اسبق ، في قدرتها وفي رغبتها في العطاء والدعم ، من محصلة واقع المنظمات الفلسطينية . وهذا الواقع نفسه ينطبق على الجماهير الاردنية باعتبار ان الساحة الطبيعية الاولى لاي عمل فلسطيني يريد ان يكون له احتكاك مباشر مع الارض المحتلة هي الساحة الاردنية . كان لهذه الجماهير رغبتها الهائلة في العطاء للثورة الفلسطينية لكن التعدد والتناقض القائم في الساحة الفلسطينية أفسح المجال للقوى المضادة للثورة الفلسطينية ولاعداء الثورة الفلسطينية الممثلون بالسلطة الاردنية ، لان تدس بين الجماهير الاردنية وبين الثورة الفلسطينية الى ان نجحت في أن تحدث شرخا وانقساما بين هذه الجماهير وبين الثورة . كان بامكان العمل الفلسطيني ان يتغلب على محاولات السلطة ومؤامراتها لو لم يكن ممزقا ومتناقضا في فكره وفي سلوكه .

الشعب الفلسطيني ، كاي شعب من الشعوب الاخرى ، توجد فيه تيارات فكرية متعددة ، اليس من الطبيعي ان تعبر هذه التيارات الفكرية عن نفسها باشكال تنظيمية مختلفة في مرحلة حارة جدا من مراحل النضال مثل مرحلة تحرير الارض ؟

هذا السؤال طرح اكثر من مرة وفيه نوع من المغالطة . لماذا ؟ لا يستطيع احد ان يلغي افكار الناس وعقولهم . والشعب الفلسطيني ، سواء باعتباره جزءا من الامة العربية او باعتباره يعيش مشردا في أرجاء الوطن العربي ، لا بد له وان يتأثر بالواقع العربي من الناحية الفكرية . لذلك كان من الطبيعي ان تنتقل الى الشعب الفلسطيني الاراء والعقائد الفكرية والسياسية الموجودة في الوطن العربي والتي تبدأ بالاقليمية الضيقة وتنتهي بالاممية . المشكلة ليست هنا ، ليست في تعدد الافكار والعقائد وفي تعدد التعبيرات التنظيمية عن هذه الافكار والعقائد . فهذا امر طبيعي انما المشكلة كانت في عدم فهم المرحلة التي يمر بها النضال الفلسطيني . فمن المفروض ان يكون لكل مرحلة هدف يعطى الاولوية على الاهداف الاخرى المرتبطة بالمراحل القادمة خصوصا اذا كانت المرحلة الحالية تكاد تكون منفصلة الى حد كبير عن المرحلة القادمة ، اي مرحلة الانتصار . ان الشعب الفلسطيني يمر في مرحلة التحرر الوطني ولكن هذه المرحلة لها مواصفات خاصة تميزها تميزا كبيرا عن مرحلة التحرر الوطني للشعوب الاخرى كالصين وفيتنام . فالشعب الفلسطيني لا يعيش على ارضه ولا مجتمع له ولا دولة ولا مؤسسات دولة ولا قانون ، بينما في الصين مجتمع ودولة وكل مقومات المجتمع والدولة . ومع ذلك ، فاننا نلاحظ انه عندما كانت الصين ترزح تحت الاحتلال الياباني في الثلاثينات ، كانت تعتبر ان تلك المرحلة هي مرحلة التخلص من الاحتلال الياباني فكرست كل الجهد لخدمة هذا الهدف الى ان تمكنت من تحقيقه رغم تناقض الافكار الموجودة داخل المجتمع الصيني . وبعد ذلك بدأت مرحلة جديدة هي مرحلة الصراع مع الاحتكارات والنفوذ الاميركي الموجود في الصين عبر تشان كاي شك . وفي فيتنام مجتمع متكامل ومع ذلك وضع هدف اساسي هو تخليص فيتنام

الجنوبية من الاستعمار الجديد ومن عملائه ، فأخضعت كافة الاتجاهات والتنظيمات الفكرية في فيتنام لشعار المرحلة ووضع برنامج لا يركز على غير هدف التحرير ، وجمدت كل النشاطات الخاصة للتنظيمات الموجودة في فيتنام والتي تبدأ من البوذية مرورا بالكثيسة وانتهاء بالشيوعية .

نعود الى الشعب الفلسطيني . نحن نمر في مرحلة تحرر وطني دون أن يكون لنا مجتمع فنحن نعيش في الوطن العربي . حتى الضفة الغربية التي يعيش فيها من هم من أصل فلسطيني ، تعتبر جزءا من المملكة الاردنية، وحتى قطاع غزة الذي يعتبر جزءا من فلسطين ، تابع للحاكم الاداري المصري . وغالبية الشعب الفلسطيني موزعة بين دول النفط وسوريا ولبنان والعراق . ان شعبا بهذا الوضع ليس له قضايا اجتماعية خاصة به (قضاياه الاجتماعية مندمجة مع قضايا الواقع العربي) ، لا يومية ولا مرحلية ، قضاياه الاجتماعية تبدأ عندما يصبح احتمال النصر على الابواب . بينما الوضع ليس كذلك بالنسبة للمجتمعات العربية التي هي مجتمعات حقيقية بحاجة الى تطوير لتتمشى مع متطلبات النضال الفلسطيني من اجل التحرير وذلك بأن تصبح قادرة على تحمل كافة اعباء المعركة. اذا لا بد ان نفصل بين العمل الفلسطيني الذي يعمل في تجمعات فلسطينية منتشرة على امتداد الوطن العربي ، وبين العمل العربي الذي يهدف الى تطوير الواقع العربي بحيث يصبح قادرا على تحمل اعباء معركة شرسة جدا كمعركة تحرير فلسطين . ان شعار المرحلة الحاضرة يجعل من الطبيعي أن تجمد التنظيمات الفلسطينية نشاطها المجتمعي لان المجتمع الفلسطيني غير قائم . لكن التنظيمات الفلسطينية ذات النشاط المجتمعي هي تنظيمات عربية اصلا وما اعطي منها اسماء فلسطينية هو جناح فلسطيني في الحزب . فجبهة التحرير العربية تمثل الجناح الفلسطيني في حزب البعث في العراق ، والصاعقة تمثل الجناح الفلسطيني في حزب البعث في سوريا ، والجبهة الشعبية هي اصلا شباب الثأر التي تمثل الجناح الفلسطيني في حركة القوميين العرب. الخطأ الذي وقع هو عدم وضع حد بين النشاط العربي لهذه الاحزاب وبين مقتضيات النضال الفلسطيني في مرحلة التحرير الوطني ولم يكن الخطأ في تعدد الافكار والعقائد.كانت المشكلة هي فيكيفية تعامل هذه الافكار المختلفة مع بعضها بعضا بحيث تخدم مرحلة واحدة.

اذا انت لا تعترض على الامتداد العربي للاحزاب نحو الساحة الفلسطينية من حيث المبدأ وانما تعترض على الصيغة التنظيمية لهذا الامتداد حين تاخذ شكل الارتباط باستراتيجية الحزب او البلد الذي تنتمي اليه بدلا من استراتيجية التحرر الوطني ؟

هذا صحيح . الشعب الفلسطيني لا يستطيع ان يحرر فلسطين بمفرده . والثورة الفلسطينية لا يمكنها ان تسمى ثورة فلسطينية الا اذا حققت عمقها العربي الذي لا يمكن ان يتحقق الا عندما تجد الجماهير العربية نفسها على مستوى التفجر في اتجاه القضية الفلسطينية . هنا تبدأ الثورة الفلسطينية . ولذلك ، فان الوجود الحزبي الذي ينظم الجماهير في الساحة العربية باتجاه التحرير، يلتقي في النهاية بل ومنذ البداية مع العمل الفلسطيني في عملية ثورية جماهيرية هي في حقيقتها الثورة الفلسطينية نحو التحرير .

انطلاقا من هذا الفهم ، الا تعتقد بأن الذي يؤمن بأن الوصول الى مرحلة التحرير الفعلية مرتبط بتثوير الاوضاع في المناطق المحيطة بفلسطين ، يقترب كثيرا من موقف الفريق الاخر الذي يبدأ من منطلق عربي لينتهي بفلسطين ؟

أنا لا اعترض اطلاقا على هذا الاستنتاج . فاذا لم نصل الى مرحلة تثوير الواقع الجماهيري بحيث يصبح قادرا على خوض معركة التحرير فلا امل ايضا في العمل الفلسطيني . انما اعتراضي الاساسي هو أن هذه التنظيمات العربية المنطلق، تركت مهمتها الرئيسية وهي تثوير الجماهير ، تركت هذه المهمة لتعمل في الساحة الفلسطينية فوضعت العمل الفلسطيني تحت وصاية الانظمة العربية والاحزاب العربية . فأفقدت العمل الفلسطيني قدرته على التفكير وعلى التحرك . لماذا ؟ الثورة الفلسطينية تمثل في حقيقتها تمردا على الواقع العربي المتمثل في الانظمة العربية . الفكر العربي في هذه المرحلة ينطلق من منطلق بناء المجتمع العربي اقتصاديا ، ولكن هذا البناء الاقتصادي يغرق في الاستهلاك ولا يوفر بالتالي الامكانيات المطلوبة لمواجهة عملية التحرير . وفي ظل الاقتصاد الاستهلاكي ينصرف اهتمام المواطن الى الحفاظ على مكتسباته الفردية ، وهذا الواقع يقود الى ان يصبح التفكير العربي في القضية الفلسطينية تفكيرا

سلبيا وغير نضالي . وفي ظل هذا الواقع تميل الانظمة العربية الى الحلول السلمية للقضية الفلسطينية وتبتعد عن قضية التفجير بينما تمثل الثورة الفلسطينية تمردا على هذا الواقع باعلانها أنها تتبنى الكفاح المسلح . اذا هناك تناقض بين الثورة الفلسطينية والواقع العربي : هي تمثل تيار الكفاح المسلح وغيرها لا يريد هذا التيار أما بسبب العجز الحالي او بسبب الخوف او العمالة او الخيانة ، او بسبب محصلة الواقع العربي كنتيجة للمحصلة الحضارية الحالية للامة العربية . وعندما تمتد هذه العقليات الى الساحة الفلسطينية ، فانها ستكون قيدا على العمل الفدائي الفلسطيني الذي من المفروض ان يتحرك وفق ما تمليه سياسة الكفاح المسلح والنضال الهجومي. ومن ناحية ثانية، فان العمل الفلسطيني ينطلق من سياسة الامن القومي الذي يعتبر دمشق وحيفا والقدس وعمان والقاهرة وبغداد على نفس المستوى. وهذه السياسة تتناقض مع سياسة الامن الاقليمي الذي ثبت ان الدول العربية تنطلق منها والتي أدت الى القول مثلا بحرية العمل الفدائي ضمن سيادة الدولة . ان حرية العمل الفدائي تتناقض مع سيادة الدولة حين تنطلق هذه السيادة من مفهوم الامن الاقليمي ومن التفكير الاقليمي . ان منطلق الثورة الفلسطينية منطلق قومي حقيقي فهي لا تفرق بين الحدود اللبنانية والسورية والاردنية والفلسطينية والمصرية . وهكذا فهناك تناقض ينعكس داخل الساحة الفلسطينية ومن خلاله يمكن ان نفهم لماذا تتغير مواقع الدول العربية باستمرار بالنسبة للمآسي او المآزق التي تمر بها المنطقة العربية والثورة الفلسطينية .

لننتقل الى موضوع التعامل مع الجماهير الفلسطينية . وقصدنا الحديث عن نقطتين : النقطة الاولى هي نوع الثقافة الجديدة التي قدمتها حركة المقاومة للمواطن الفلسطيني . والنقطة الثانية هي هل قدمت الثورة للجماهير وخاصة في الاردن اشكالا جديدة من التنظيم تعبىء طاقات الشعب وتتناسب مع كل مرحلة من مراحل النضال ؟

ان المشكلة الاساسية التي حالت دون تحقيق تنظيم متطور حسب مقتضيات تطور واقع العمل الفلسطيني ، كانت عدم وجود قيادة واحدة تنفذ مشروعا واحدا . وقد ادى هذا الواقع بأن تكرس القيادات الفلسطينية جزءا من جهدها وفكرها لمنع الانفجار بين التنظيمات الفلسطينية وللوصول بها من خلال صيغ الائتلاف او التوفيق الى نوع من التعايش على أمل الوصول الى قيادة موحدة في النهاية . ولذلك ، كان هناك ادراك لضرورة تنظيم الشعب الفلسطيني فبالاضافة الى الميليشيا ، كانت هناك الاتحادات الفلسطينية النقابية . وبرغم الاخطاء التي وقعت في الاتحادات لجهة التمييز بين اردني وفلسطيني والتي استفاد منها النظام في تعبئة الجماهير الشرق – اردنية ضد الجماهير الفلسطينية بالقول ان تنظيمات الشعب الفلسطيني ترمي الى الانفصال مع أن هذه التنظيمات كانت اتحادية وطنية لها اهداف سياسية ونضالية غايتها حماية الثورة الفلسطينية ، برغم ذلك فقد نجحت هذه الصيغ نجاحا كبيرا خارج الاردن . كان من المفروض ان تطور هذه التجربة ولكن الاحداث المتلاحقة في الاردن وفي المنطقة لم تمكنا من ذلك. أما الميليشيا فقد نجحت لان طبيعة المعركة في الاردن تساعد على ذلك . وقد تجسد نجاح الميليشيا في ازمة شباط وانتفاضة ايلول بحيث صمدت في عمان وقدمت نموذجا بطوليا نادرا .

أما بالنسبة للتثقيف ، فأنا افهم بالتثقيف الجماهيري التثقيف الموحد الذي يهدف الى هدف واحد لتحقيق مسيرة واحدة . لو كانت هناك قيادة واحدة تستطيع من خلالها ان تقود الجماهير نحو الهدف المنشود للشعب الفلسطيني ، لكان بالامكان الانطلاق بثقافة واحدة . لكن ، مع الاسف ، كان لكل تنظيم ثقافة تختلف عن ثقافة التنظيم الاخر فاوقعنا الجماهير الفلسطينية في ارتباك فكري واحدثنا بينها الانقسام بدل ان نحقق لها الوحدة الثقافية التي كانت موجودة حتى نهاية ١٩٦٨ رغم ان تلك الثقافة السياسية لم تكن بالعمق المطلوب ولكنها كانت على الاقل ثقافة واحدة تتطور بتطور الاحداث ومقتضيات المواقف السياسية . اما بعد ١٩٦٨ ، فقد بدأت الثقافات المتعددة تطرح في الساحة . البعد القومي للمعركة اصبح يطرح باكثر من شكل على الجماهير.مرحلة التحرر الوطني فسرت بأكثر من معنى ، وهكذا أصبح هنالك تعدد كبير في المعطيات الثقافية للشعب الفلسطيني . وحتى لو قيمنا كل ثقافة من هذه الثقافات بأنها جيدة ، فقد وجد الشعب الفلسطيني نفسه أمام ثقافات متناقضة فدخلت البلبلة بين صفوفه وخاصة

بعد أن وصل الاختلاف بين التنظيمات الى حد الشك ببعضها بعضا .

تحدثت في موضوع التعامل مع الجماهير الاردنية عن موضوع الاتحادات الفلسطينية وكيف استغلها النظام لتغذية المشاعر الاقليمية في الاردن . لكن هناك موضوعا آخر أكثر اهمية وهو موضوع الحركة الوطنية الاردنية . لقد شكلت حركة المقاومة بعد هزيمة حزيران القوة السياسية الاساسية في الاردن وكان ذلك على حساب وجود الحركة الوطنية الاردنية ونموها. ألم يكن على حركة المقاومة ان تبادر لتلبية او تنفيذ مخططات الحركة الوطنية الاردنية ، او ان تبذل جهدها لتنمية الحركة الوطنية لتلعب دورها الطبيعي ؟

اولا : عندما اخذت الثورة الفلسطينية تلعب دورا بارزا وجماهيريا في الاردن ، كانت حركة التحرر الوطني الاردني بالمعنى الحزبي قد هزمت امام النظام في الاردن قبل عام ١٩٦٧ .

ثانيا : ان أية حركة وطنية لا تنبثق من واقعها انبثاقا ذاتيا ولا تنمو من خلال النضال اليومي ، فانها لا يمكن ان تكون حركة وطنية . ان الحركة الوطنية لا تنشأ بقرار او باعلان استعدادك لتمويلها او بالاعلان عنها كما حدث في العالم العربي خلال العشرين سنة الماضية . لقد ثبت أن سياسة تصدير الثورات سياسة خاطئة جدا. ان اية حركة وطنية تنشأ بهذا الاسلوب حركة ميتة قبل ولادتها لانها تفتقر الى النشوء الذاتي والممارسة النضالية التي تصنع الحركة الوطنية وتخلق ارادة النضال وارادة التحدي ، وتفتقر الى الوضوح الفكري الكامل بشأن متطلبات المجتمع الذي تنشأ فيه . على هذا الاساس يمكنني القول بأن الكلام حول الغاء الثورة الفلسطينية للحركة الوطنية الاردنية كلام خاطىء اذ لم تكن هناك حركة وطنية — بالمعنى العلمي للكلمة — في الاردن حتى تأتي الثورة او المقاومة لتلغيها . لقد نشأت المقاومة في واقع من الفراغ. قامت الثورة بواجباتها التي تنطلق من اهدافها في النضال من أجل تحرير فلسطين ، ولكن ، بما ان الثورة لم تكن ، اصلا ، وليدة ثورة على الواقع المجتمعي للشعب في الاردن بل كانت ثورة فلسطينية على امتداد الواقع العربي كله ، لم يكن من واجبات الثورة خلق حركة وطنية خاصة وهي لا تستطيع ان تخلق حركة وطنية اذ لا بد من ولادة طبيعية ذاتية لاية حركة وطنية . لو وجدت هذه الحركة الوطنية في الاساس ، لكان من واجب الثورة ان تتعاون معها بشكل تكاملي كما تتعاون الثورة مع كل القوى الوطنية والحزبية في البلاد العربية . أما بالنسبة للشخصيات الوطنية ، فقد حاولت الثورة ان تتعامل مع هذه الشخصيات ضمن تصور لما يمكن أن تقدمه فهي لا تستطيع ، عادة ان تقوم بدور ايجابي علىمستوى الدولة والجماهير اذ أن دورها الايجابي محصور ضمن اطار الشخص نفسه . وبالتالي لم يكن للتعاون معها تأثير فعال لانها لا تمثل حركة وطنية بقدر ما تمثل نقاطا وطنية موجودة هنا وهناك .

صحيح ان الحركة الوطنية كانت مضروبة وغير قادرة ذاتيا على الوقوف على قدميها . وجاءت الثورة الفلسطينية في جو فراغ واستطاعت ان تثبت وجودها في الاردن . لكن هناك في الاردن مشكلات حياتية ملحة للجماهير لم تقم حركة المقاومة بالتصدي للنضال من أجل حل هذه المسائل الحياتية . وهكذا وجدت على أرض الواقع الاردني ثغرة اثرت على ارتباط الجماهير بالمقاومة لان هذه الجماهير مضطرة لان تنشغل بقضاياها الحياتية ايضا . ما هو تعليقك ؟

يجب ان ندرك أولا وبوضوح ان الثورة الفلسطينية ليست محصورة فقط في الاردن فهي موجودة او يجب ان تكون موجودة بشكل فعال واساسي في سورية والاردن ولبنان ، وبشكل اقل فاعلية من حيث الاحتكاك مع العدو ، ولكن على نفس مستوى الفعالية ، في البلدان العربية الاخرى . هذا اذا آمنا حقيقة بأن هذه الثورة فلسطينية في منطلقها لكنها عربية في عمقها وان تحقيق العمق العربي شرط اساسي لبداية المسيرة الصحيحة للعمل الفلسطيني .

ثانيا : يجب علينا تحديد اهداف الثورة الفلسطينية . ان هدف الثورة هو تحرير فلسطين وبالتالي فهي تعيش مرحلة التحرر الوطني وليس مرحلة التحرر الاجتماعي . اذا هي ثورة وطنية وليست ثورة اجتماعية — وطنية في آن واحد اذ أن نوعية النضال من أجل تحقيق اي من الهدفين تختلف ، طريقة التنظيم تختلف ، الشعارات تختلف . فطالما اننا في مرحلة التحرر الوطني ، فاننا لا نخضع ، حسب قوانين حركات التحرر الوطني في العالم عبر التاريخ ، لقوانين الثورات

الإجتماعية . ان حركة التحرر الوطني — حين تواجه المحتل — لا تكون معنية بشكل مباشر بنوعية النظام القائم في البلد بقدر علاقتها بهدف المرحلة في طرد العدو . اذا ادركنا هذه النقطة ، ادركنا انه لا يمكن للثورة الفلسطينية ان تخوض معركتين في آن واحد معا . كان من الاجدى للاحزاب العربية ان تخوض هي معركتها الاجتماعية وتترك الثورة الفلسطينية تخوض معركتها الوطنية . ومن ناحية ثانية ، فان الثورة الفلسطينية على استعداد لان تصطدم مع اي نظام عربي من أجل القضية الفلسطينية . لكن الاصطدام من خلال البنية الاجتماعية ، سيدفع بالثورة لان تقع ضمن كيانية فكرية معينة فتتحول من تيار قومي يمثل الكفاح المسلح ، الى كيانية عقائدية مرتبطة مع الكيانات العقائدية المماثلة فتفقد بالتالي كل المبادىء التي نشأت على أساسها وتتحول الى حزب عربي جديد . ضمن هذا المنطلق لا ارى ان من واجب الثورة الفلسطينية ان تعمل لتغيير الطابع المجتمعي للاردن ولغير الاردن . ان هذه مهمة الحركات الوطنية العربية . ولكن الثورة الفلسطينية على استعداد للنضال ضد اي نظام يفرض قيودا على العمل السياسي والعسكري الفلسطيني لكن هذا النضال سينطلق من واقع واهداف النضال الفلسطيني وبذلك تحافظ الثورة على صفاء نضالها وجماهيرها . ومن هنا نستطيع ان نفهم لماذا كنا نطالب بحكومة وطنية في الاردن وليس بتغيير المجتمع الى مجتمع اشتراكي او مجتمع رأسمالي .

ننتقل الان الى الحديث عن العلاقة بالانظمة العربية وهل سارت باتجاه يخدم مصلحة الثورة ام يعاكسها . والجانب الاخر يتعلق بعلاقة المقاومة بالجماهير العربية وهل استطعنا ان نصل بها الى مرحلة تمكنها من أن تصبح قوة حامية للثورة ؟

الحقيقة ان الثورة الفلسطينية وقعت في مصيدة الانظمة العربية او تحت الوصاية العربية . ليس السبب خطأ من جانب حركة المقاومة بل السبب هو أن الانظمة العربية تمكنت ، من خلال ما انشأته من منظمات ، من الامتداد داخل الثورة بحيث أصبحت ما يسمى بقيادة العمل الفلسطيني تمثيلا للارادات العربية . وبصراحة اقول انه عندما كانت تجتمع احدى الهيئات القيادية الفلسطينية ، اللجنة المركزية مثلا ، تكون قراراتها قد وصلت الى أكثر من دولة عربية وذلك فقط ضمن الفترة الزمنية التي تسمح بها وسيلة المواصلات . فاذا كانت القرارات ضد هذه الدولة مثلا فانها تبادر فورا بالتحرك لابطال القرار او لوضع عقبات امامه . لو لم يكن هذا الواقع موجودا لكان بالامكان المحافظة على سرية القرارات ، ولكان تعامل قيادة الثورة مع الانظمة العربية اكثر صلابة وتأثيرا . قد يكون من المفروض وجود علاقة ، على مستوى وطني ، ومتفاعل ، بين قيادة الثورة والدول العربية الداعمة للنضال الفلسطيني ، لكن ليس من المفروض ان يسبق هذا التعامل معرفة بلد عربي ما لكل ما يحصل في العمل الفلسطيني نتيجة وجود امتداد له في الداخل وعلى مستوى القيادة .. أما بالنسبة للعلاقة مع الجماهير العربية فقد كانت تسير في اتجاهين : علاقة الجماهير بالاحزاب الموجودة في بلدها ، وعلاقتها بالتنظيم الفلسطيني الذي لا ينتمي الى حزب او الى حكومة ، لو كان الوضع سليما ، لكان بامكان الجماهير العربية أن تتعاون مع الثورة من خلال هذه الاحزاب، لكن الحكومات العربية تضع كل العراقيل امام التفاعل المباشر بين الجماهير العربية والثورة الفلسطينية وتصر أن تكون الصلة عن طريق احزابها او اجهزتها .

على ضوء كل ذلك ، ما هي المنطلقات التي ترى ضرورة توفرها حتى يمكن ارساء المسيرة الفلسطينية على اسس سليمة ؟

على كل منا ان يعرف دوره ومنطلقه ، وان يعمل من خلال خطة متكاملة. هذا يعني ان تعمل الاحزاب العربية بأسمائها الحقيقية لاهدافها الحقيقية والتي يشكل دعم الثورة الفلسطينية جزءا منها . ان على الانظمة العربية والاحزاب العربية ان تعود الى دورها الطبيعي في مجالها العربي وان تنظر الى الثورة الفلسطينية كشيء يجب أن تضع كل امكانياتها في خدمته وليس العكس ، وهذا يعني ان على كافة الاحزاب العربية ان تقيم فيما بينها جبهة وطنية تتعامل مع الثورة الفلسطينية التي تكون قد خلت من التنظيمات التي تمثل امتدادات حزبية او حكومية في داخل الساحة الفلسطينية . وبهذا يتحقق التكامل بين العمل العربي والعمل الفلسطيني فيما يتصل بالثورة الفلسطينية . لو

كان بالأمكان الوصول الى ذلك لانتهت تناقضات العمل الفلسطيني ولانتفت كذلك التناقضات فـي المواقف العربية باتجاه الثـورة الفلسطينية ، ولزالت كل الحساسيات القائمة بين هذه الاحزاب والحكومات على حساب الثورة لان قولها يصبح هو القول الفصل . لو امكن تحقيق هذا ، لامكننا ان نقفز فوق كل العقبات التي نواجهها ، ولو تم هذا قبل سنتين ، لكانت الصورة الان متغيرة. اما الان فان القفز يحتاج الى نوعية اخرى والى زمن أطول . لكن ان نبدأ اليوم افضل من أن لا نبدأ . أما ان يبقى الوضع كما هو عليه مـن التداخل : الثورة الفلسطينية لا هي فلسطينية ولا هي عربية ، لا هي طبقية ولا هي وطنية ، لا هي مجتمعية ولا هي تحررية ، وصاية ولا وصاية، تبعية ولا تبعية ، تشتت تحت ظل الائتلاف ، تمزق تحت ظل الوحدة ، اذا ظل الوضع كذلك ، فانه لن يعود بالفائدة لا على الثورة ولا على الانظمـة العربية التي انشأت تنظيماتها لصالح الثـورة الفلسطينية ، او الاحزاب العربية التي انشـأت تنظيماتها لصالح الثورة ايضا .

عندما نصل الى هذا الوضع ، سنجـد ان التناقضات الموجودة في الساحة الفلسطينية قـد تلاشت . ان ما اتخذ حتى الان مـن قرارات فكرية وسياسية كافية بالنسبة للعمل الفلسطيني ولمرحلة طويلة من الزمن لكن العبرة في التنفيذ . المهم ان ننتهي من عملية التشرذم وتصبح هناك بالفعل قيادة حقيقية واحدة وعمل فلسطيني واحد وثورة واحدة تتعامل تعاملا فعليا مـع الانظمة العربية . ان استقلالية الثورة الفلسطينية عن الانظمة والاحزاب العربية ، وخلق علاقة جديـدة تقوم على التعاون التكاملي وليس على التداخـل او الاحتواء ، هي الوسيلة التي تمكـن القيـادة الفلسطينية من ان تفكر بصوت عال وتنفذ بشكل عملي دون ان تخشى من هذا النظام او ذاك .

لننتقل الى الحديث حول المهمات الراهنةللمقاومة. اولا ، هل ترون ان كل جسور التعايش مع النظام الاردني قد قطعت أم لا ؟ اذا كانت قد قطعـت فهل يكون المخرج عملا سريا ضد النظام لخلق ظروف في الاردن تمكن من متابعة عملية التحرير ؟ واذا كانت لم تقطع نهائيا ، فما هو تصوركم لاسلوب التعايش وشكله ؟

في اعتقادي ان النظام الاردني قد قطع كل جسور التعايش مع الثـورة الفلسطينية وذلـك بسبب التناقض المتفجر بين طبيعته الاستسلامية وطبيعة الثورة الفلسطينية التحررية، بين ارادة الاستسلام وارادة النضال . لكن النظام الاردني يعيش الان وسط عزلة عربية ديبلوماسية . صحيح ان النظام استطاع ان يوجه ضربة معنوية كبيرة الى الثورة الفلسطينية في احداث جرش الاخيرة ، ولكن هذا لا يعني ان الثورة انتهت وماتت كما يحاول الاعلام العربي أن يصورها بأسلوب الندب الذي يندب به الثورة الفلسطينية . هناك الان محاولات عربية لفرض (اشدد على كلمة فرض) التعـايش بين النظام الاردني وبـين الثورة الفلسطينيـة . في اعتقادنا ان هذا التعايش لا يمكن ان يتم الا اذا حصلت المعجزة وتغيرت عقلية هذا النظام واصبح يؤمن بالتحرير بالفعل وبأن الوجـود الفدائي لا يتناقض مع ما يسمى بالسيادة الاردنية . لا توجد بوادر مخلصة وايجابية في هذا الموضوع برغـم التصريحات الاخيرة بالالتـزام باتفاقيتي القاهـرة وعمان . فقد عودنا النظام على قدرته الهائلة على التراجع عندما يجد نفسه في موقف الضعف كما هو الان على الصعيد العربي . كان النظام يتراجع امام المقاومة الى حد يبدو وكأنه على وشك السقوط، لكنه كان ماهرا جدا في عملية التراجعات. لهذا فاننا لا نطمئن اطلاقا الى ما يقوله الان ولن نطمئن اليه الا اذا كانت هناك ضمانات عربية من دول عربيـة نطمئن اليها ، اطمئناننـا يتجـاوز مجرد التوقيع على « كفالة » الى وجـود قوات عربية على الارض الاردنية تمنع السلطات الاردنية من الصدام مع العمل الفدائي الذي يريد ان يقاتل في الارض المحتلة . اذا لم يتحقق هذا فلا فائدة من التعايش مع النظام في الاردن لانه قطع كل سبل التعايش من ألفها الى يائها . وحين يقول النظام الاردني انه يعترف باتفاقيتي القاهرة وعمان على اساس انها ضمنت حرية العمل الفدائي وسيادة القانون الاردني ، ينسى ان هذه الاتفاقيات تنص على حرية العمل الفدائي وعلى سيادة القانون مع التأكيد على المستلزمات التي تتطلبها حرية العمل الفدائي . هذا التلاعب في المواقف يشير الى ان النظام قد قطع كل صلة بينه وبين مبدأ التعايش مع الثورة الفلسطينية .

اما ما هو المخرج ؟ هل هـو العمل السري ام غيره ؟ فلا اعتقد ان بالامكان الخوض في هذا البحث

الان . لكن اذا لم يفرض الموقف العربي التعايش في الاردن بين النظام والثورة ، فلا بد للثورة من ان تنحى منحى مستقلا يمكنها من التواجد في الاردن بالاسلوب الذي يحقق لهذه الثورة اهدافها في الاردن والتي تقع ضمن الاهداف المرحلية للثورة الفلسطينية .

اذا تدخلت قوى عربية ، فلها شروط على رأسها قبول فريق من المقاومة ورفض آخر ، فما هو موقفكم من هذه القضية ؟

تبلورت في المجلس الوطني الاخير ارادة الوحدة الوطنية الحقيقية للثورة الفلسطينية ، وبغض النظر عن الواقع الفلسطيني ، الا ان في نيتنا الا يكون هناك وجود لاي تنظيم في الاردن بما في ذلك تنظيم فتح ، وانما الوجود سيكون للثورة الفلسطينية باسم منظمة التحرير الفلسطينية . فالمكاتب مكاتب منظمة التحرير ، والاعلام اعلام منظمة التحرير ، والقوة العسكرية هي قوة الثورة الفلسطينية . هنا ينتفي موضوع ان تكون فتح ولا يكون غير فتح . لكن يؤمل من كل التنظيمات ان ترتفع الى مستوى المسؤولية ، وان تضع مصلحة القضية فوق مصلحة التنظيمات .

ننتقل الان الى موضوع التسوية السياسية باعتبارها من المهمات الراهنة التي يفترض بالعمل الفلسطيني ان يواجهها . هناك في الافق مباحثات اميركية — اسرائيلية جادة لتحقيق هذه التسوية. كيف ترون ان على العمل الفلسطيني مواجهة هذه المسالة ؟ هل يستطيع اجهاضها ام لا ؟ واذا تحققت ، كيف يكون وضع المقاومة على الصعيد العربي ؟

لقد كان المقصود من كل الضربات التي وجهت للثورة الفلسطينية، اضعاف قوة الرفض الفلسطينية لاي حل تصفوي للقضية الفلسطينية . ولهذا كنا نلاحظ سواء في التصريحات الاميركية والاسرائيلية ، او فيما يدور في كواليس هيئة الامم المتحدة ، بأن العقبة الاساسية امام وجود التسوية الكاملة هي قوة الرفض الفلسطينية الفاعلة . وهذا يفسر كل ما تعرضت له الثورة على ايدي الانظمة وخاصة النظام الاردني الذي يريد ان ينفذ قرار مجلس الامن . كل ما اخشى ان تصل محصلة قوة الرفض الفلسطينية لمجرد التعبير عن موقف . نحن نرفض ولكن قدرتنا على تحويل الرفض الى منع هي الان اضعف مما كانت في الماضي ، ولا ادري كيف ستكون عندما تتم عملية التسوية . ان ما اتوقعه ايضا ان تنظر بعض الانظمة العربية ، في حال التسوية السياسية ، الى الثورة الفلسطينية نظرة عدائية فتعود الامور الى وضع اقسى مما كانت عليه قبل عام ١٩٦٧ ، وتعود المطاردة العربية للفلسطيني، ويعود الموقف العربي لمحاربة الفلسطيني ، وتعود من جديد المحاولات لجعل الحذاء العربي يجثم من جديد على رقبة الفلسطيني في اجزاء عديدة من الوطن العربي . آمل ان لا نصل الى هذا الوضع بسبب الفرق الحاصل بين مرحلة ما قبل ٦٧ وما بعدها . فقد ذاق الشعب الفلسطيني معنى وجوده الثوري ، وتعلم شعبنا الفلسطيني في سجون العدو وسجون الاردن ، معنى الظلم الاستعماري ومعنى النضال السياسي . لقد خلقت مدارس الاعتقال الاسرائيلي والاردني ، نفسية فلسطينية ثورية نضالية شرسة يعززها شعور بالكرامة والعزة ، وبالتالي فان الشعب الفلسطيني لن يكون ضعيفا مروضا كما كان في عام ١٩٤٨ عندما كان الصغار في البلاد العربية يطاردون اي فلسطيني متهمينه بالخيانة والعمالة . اذا وصلت الامور الى هذا الحد ، فان الموقف الفلسطيني ، طال الزمن او قصر ، سيكون في رد فعله ، اعنف مما يمكن ان يقال عنه في المرحلة الحالية .

تتحدث اوساط اسرائيلية وعربية عن ان التسوية السياسية لا يمكن ان تنجح اذا لم يكن رأي الطرف الفلسطيني فيها حاضرا . في الوقت نفسه ، تتحرك جهات فلسطينية ، خاصة في الضفة الغربية ، في هذا الاتجاه . فما هو الموقف من هذه القضية ؟

الموقف الاميركي واضح : انه يقول بأن من غير الممكن الوصول الى سلم نهائي دون ارضاء الفلسطينيين ، وحتى نرضي الفلسطينيين علينا ان ننشىء لهم كيانا وان يكونوا جزءا من التسوية . وهذا يعني ان على الفلسطينيين ان يوقعوا على شرعية الوجود الاسرائيلي وبالتالي تنتهي ، ولو نظريا وقانونيا ، حقوق الشعب الفلسطيني في النضال من اجل وطنه ويصبح الواقع العربي الرسمي قادرا على تبرير رغبته في ضرب ارادة الشعب الفلسطيني من خلال التزامه باتفاقيات التسوية . هذا هو تفسير الموقف الاميركي باشراك الفلسطينيين بالتسوية . اما موقف الثورة الفلسطينية فواضح تماما : انها ترفض ان تكون طرفا في التسوية على الاطلاق حتى لو أراد العرب

ان يكونوا طرفا فيها . وهي ترفض ان يكون الشعب الفلسطيني طرفا في التسوية ، وهي ستبذل كل ما في وسعها للحيلولة دون اي كان من التحدث باسم الشعب الفلسطيني في عملية التسوية . موقفنا اذا هو موقف الرفض ، اما قدرتنا على المنع فمرتبطة بقدرتنا على تحقيقه. ان الوطن ليس من حق فئة او جيل ليبيعه او يشتريه. واذا اقتضت الظروف فلا مانع من ان يرتد النضال فترة لكي يستعيد قدرته على استئنافه . اما ان يوقع الانسان على التفريط بجزء من وطنه الى عدوه ، فهذا ليس من حق احد خصوصا وان علاقة الوطن بالشعب تنطلق ، اساسا ، من الحق الطبيعي وليس من الحق القانوني فقط .

هذا يجيب على الموقف المبدئي ولكنه لا يجيب على وضع مباشر مرتقب : فاذا حصلت التسوية السياسية ، فنحن نواجه تيارين خاطئين : نواجه أولا تيار ارهاب السلطة الاردنية الذي يريد ان يمد نفسه الى الضفة الغربية ، ونواجه ثانيا نزعات انفصالية تستغلها القيادات الفلسطينية التقليدية . فما هو المخرج ؟

فيما لو حصل هذا الشيء من قبل الارادة العربية الخارجة عن الارادة الفلسطينية ، تواجه الجماهير الفلسطينية موقفا جديدا هو موقفها من نظام مهمته الاساسية ، منذ وجد، التنكيل بالشعب الفلسطيني وارهابه والسيطرة عليه وكبته وازالة شخصيته النضالية الفلسطينية تمهيدا لانهاء المشكلة الفلسطينية وتنفيذا للمخطط الاستعماري . انا لا اعتقد بأن جماهير الثورة في الاردن ستقبل ، اذا ما حصلت التسوية ، بأن تعود العلاقة مع النظام الى ما كانت عليه قبل ١٩٦٧ . لا بد من علاقة جديدة تقوم على أساس الديمقراطية وتنطلق من ايجاد الواقع الديمقراطي الوطني الذي يمكن هذه الجماهير من أن تستأنف نضالها للتحرير برغم ارادة الدول العربية التي تريد مرحليا وقف هذا النضال بسبب ظروف العجز أو الخوف او العمالة التي يعيشها الواقع العربي . وهكذا فيجب ان يكون واضحا اننا لسنا انفصاليين ولكننا لسنا عبيدا ، لسنا مثاليين ولكننا لسنا انهزاميين استسلاميين ، اننا نريد استمرار هذه البؤرة الثورية ضمن جو وطني نضالي يمكنها من الاستمرار بنضالها . وبالتالي لا بد من تكييف الاوضاع في الاردن لتحقيق هذا الهدف القائم على اساس وحدة الضفتين ولكن بأسس وطنية ديمقراطية وليس بأسس دكتاتورية ارهابية تفرض الحجر على ارادة النضال من اجل التحرير .

على ضوء الوضع الصعب جدا والمعقد الذي تعيشه المقاومة في الاردن وفي ظل التسوية السياسية ، أين يقع شعار التحرير الان ؟

يجب ان لا ننفعل في معرض اجابتنا عن هذا السؤال . فالثورة الفلسطينية ، كما أفهمها ، هي ثورة تحرير وطني رفعت شعار التحرير كهدف أساسي ونهائي . ومن الطبيعي ان تعترض مسيرة أية ثورة من الثورات عقبات منها ما هو ثانوي يمكن ان يقهر بجهد بسيط ، ومنها ما هو أساسي يحتاج تخطيه الى جهد كبير . وفي غمرة كل الاحداث التي أشرت اليها ، يجب ان نفهم ان التحرير ما يزال هو الهدف الاساسي ، وان النضال من اجل التحرير ما يزال هو الهدف الاساسي . هناك عقبة أساسية كبرى تواجهنا وتكاد تصل الى مستوى شل العمل المرتبط بالتحرير ، ولا بد من ازالة هذه العقبة بجعل الوضع في الاردن وفي غير الاردن في خدمة الثورة الفلسطينية مهما كانت النتائج المترتبة على وجوب تحقيق هذا المناخ. ويبقى هدف التحرير هو الهدف الرئيسي ويجب ان نفرق بين الهدف الاساسي وبين العقبة الاساسية .

في ظل كل هذه الاوضاع ، وخاصة في ظل الوضع العسكري الصعب الذي تمر به المقاومة في الاردن، ماذا عن التحرك السياسي للثورة الفلسطينية على المستويين العربي والدولي ؟

يجب ان ينطلق العمل الفلسطيني السياسي في هذه المرحلة من قاعدة اساسية راسخة هي حق الشعب الفلسطيني في تحقيق مصيره . ومن سخرية القدر انه في الوقت الذي يعترف فيه المجتمع الدولي بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره كما جاء في القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في أيلول ١٩٧٠ ، فان محصلة الواقع العربي تسير نحو رفض الاعتراف للشعب الفلسطيني بحقه في تقرير مصيره ، ورفض تمكينه من ممارسة عمله بما يتفق مع حقوقه . ولذلك فلا بد لعملنا ، على الصعيد الدولي ، ان ينطلق من حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره . ولا بد لعملنا ، على الصعيد العربي ، ان ينطلق من تجسيد هذه الفكرة بواقع عملي . وهذا يعني ان نعمل على المستويين الرسمي والجماهيري لخلق المناخ القادر على تمكين

الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه ونضاله . في الوقت نفسه يجب ان نعمل سياسيا على تعميق فكرة العمق العربي للثورة ، وعلى ايصال الثورة الى الجماهير العربية ، على خلق قوى عربية جماهيرية وطنية منظمة قادرة على حماية الثورة الفلسطينية في الواقع العربي لتتمكن الثورة ان تنطلق لتواجه العدو الصهيوني .

ما هي ، بالتحديد ، المهمة الاساسية امامنا في الاردن ؟

ان الشعار الذي نعمل على هديه في الاردن ، هو تنفيذ اتفاقيتي القاهرة وعمان ، وتنفيذ هذه الاتفاقيات لا يعني وجود قوات عسكرية فدائية علنية في الاردن فقط ، ولا يعني وجود زمر فدائية في الغور فقط ، كما لا يعني مجرد وجود عمل عسكري . ان اتفاقيتي القاهرة وعمان تنصان بشكل أساسي على ما يلي : ١ — تقوم اللجنة العليا للمتابعة باعداد وابرام اتفاق ملزم للطرفين يضمن استمرار النشاط والعمل الفدائي، واحترام سيادة البلاد في حدود القانون ، **فيما عدا الاستثناءات اللازمة للعمل الفدائي** . (المادة الثامنة) . ٢ — دعم الثورة الفلسطينية، والوقوف معها حتى تحقق أهدافها في التحرير الكامل ودحر العدو الاسرائيلي الغاصب . (المادة الرابعة عشرة) . ٣ — اعطيت لجنة المتابعة صلاحيات تشكيل ثلاثة مكاتب منها مكتب مدني **يعنى بالشؤون المدنية التي تهم العلاقات الاخرى غير العسكرية بين الطرفين** . (المادة السابعة) .

ولذلك تنص الاتفاقيات التي ترتبت على اتفاق القاهرة على وجود اداري كامل شرقي الطريق الممتد من درعا — الرمثا حتى العقبة ، درعا — الرمثا — جرش — عمان — السلط الى العقبة . وتنص على وجود عسكري فاعل غربي هذا الخط بحيث لا يكون تحت الخطر الاسرائيلي المباشر . اتفاقيات القاهرة وعمان ليست مجرد وجود عسكري كما يقول وصفي التل . المطلوب هو ان يكون الاردن بكل وسائله السياسية والاعلامية والنضالية في صالح العمل الفدائي والثورة الفلسطينية . وهذا ما يجب العمل على تحقيقه .

في نهاية هذا الحديث نود ان نتحدث عن الاطار العام لمنظمة التحرير. هناك تجربة طويلة من العمل داخل المنظمة . هل تعتقد ان الاشكال التنظيمية المتاحة صالحة أصلا ولا تزال صالحة للمرحلة التي يمر بها العمل الفلسطيني . اي ان هذا الدمج بين الثورة والكيان داخل منظمة التحرير يناسب المرحلة الحالية من النضال الفلسطيني ، خاصة وأن هناك من يعتقد بالعمل في هذه المرحلة على أساس الثورة فقط وبذلك توجد اشكال تنظيمية مختلفة جذريا عما هو قائم . مثلا ، مجلس ثورة بدلا من مجلس وطني ؟

العبرة ليست بالشكل التنظيمي بل بمحتوى هذا الشكل . صحيح ان للالفاظ دلالاتها ، لكن لا بد ان اشير الى ناحية هامة : الشعب الفلسطيني يعيش مؤامرة منذ صدور وعد بلفور هدفها انهاء وجود شيء أسمه الشعب الفلسطيني ، اي انهاء الكيان الفلسطيني . وبالتالي ، فان أي موقف يجعل من الكيان الفلسطيني عملا غير ثوري هو في نظري متطابق مع المخطط الذي تهدف اليه الصهيونية والامبريالية . اننا يجب ان نفرق بين الكيان وبين الدولة . فلو كانت منظمة التحرير دولة — مثل حكومة عموم فلسطين — يكون المحتوى مختلفا ، اما اذا كانت المنظمة تجسيدا للكيان الفلسطيني وكان محتواها ثوريا لما حصل التناقض الذي يحصل عادة بين الثورات التي تنتصر فتحكم فتصبح حكومة وينطبق عليها منطق الدولة والثورة. الوضع هنا يختلف تماما . هذا الكيان هو كيان للشعب الفلسطيني لان هذا الشعب بحاجة الى الشعور بالانتماء الى مؤسسة تجسد ارادته النضالية . هذا الشعب الذي شرد ومزق واصبح بدون مؤسسات واصبح بالتالي يشعر بالتبعية ، فقد تماسكه كمجتمع ، وفقد شعوره بالانتماء . ولذلك فاننا ننظر الى منظمة التحرير على انها كيان ثوري لهذا الشعب لربطه بمركز يشعر بانتمائه اليه نضاليا بعد ان فقد كل وسائل الانتماء الرسمية . ولذلك ، واذا حصل هذا الوضع ، لا يعود هناك تضارب بين الكيان والثورة بل يصبحان شيئا واحدا . اما اذا تحولت منظمة التحرير الى جهاز دولة ، وهذا لا يمكن ان يتحقق بدون ارض ، فان العملية تكون تخديرية لاجهاض الانتماء النضالي للكيان الفلسطيني . انا لا ارى اي تناقض بين كلمة كيان منظمة التحرير وبين كلمة ثورة اذا كان محتوى الكيان ثوريا ، واذا كان المقصود بالكيان شعور الشعب الفلسطيني بشخصيته النضالية وبانتمائه الى هذه الشخصية. قد يقول قائل ان منظمة التحرير الفلسطينية هي

وليدة الانظمة العربية . هذا صحيح وانا قلت مرة انها ابنة ثلاثة عشر ابا . لكن المنظمة : حين وجدت ، كانت كيانا بدون محتوى . الان اصبحت كيانا بمحتوى ثوري . وآمل أن تصبح كيانا بمحتوى ثوري فعال .

على ضوء الوضع الفلسطيني الراهن ، وعلى ضوء تشكيل اللجنة التنفيذية التي ضمت عددا اكبر من التنظيمات ، وعلى ضوء قرارات المجلس الوطني التي تدعو الى المزيد من التوحيد والتماسك ، ما هي توقعاتك لما يمكن ان ينفذ في المرحلة المقبلة ؟

اذا أردت ان انطلق من الماضي ، فالمستقبل مظلم. واذا أردت ان انطلق من قرارات المجلس الوطني الاخيرة فهنالك اشياء كثيرة نصت عليها قرارات المجلس الوطني ستؤدي ، اذا نفذت ، الى مستوى جيد من وحدة العمل الفلسطيني لكن ليس الى المستوى المطلوب . وهذا يتطلب ان تضع التنظيمات الفلسطينية مصلحة القضية فوق مصلحتها التنظيمية . هذا يتطلب بالتالي ان يكون هناك اعلام واحد باسم منظمة التحرير ، وقوات عسكرية واحدة بقيادة اسمها قيادة قوات الثورة، ويتطلب ان يكون التحرك السياسي في العالم بقيادة منظمة التحرير . بمقدار ما نحقق وحدة القيادة ووحدة التصرف ، ووحدة الفكر ، بمقدار ما نستطيع ان نحقق قوة الثورة الفلسطينية على المستوى الجماهيري والرسمي في الوطن العربي وفي العالم . ارجو ان يتحقق هذا ، خصوصا وان خطورة ظروف المرحلة وعنف ضرباتها تستدعي بأن يصحو كل انسان ينطلق من الاسهام في العمل الفلسطيني لتقوية تنظيمه او افكاره ليعمل من اجل الوحدة . فاذا لم تتحقق الوحدة الكاملة بالشكل الذي أشرت اليه ، فيجب ان يتحقق على الاقل اتحاد في المنطلق الفكري ووحدة في ادوات التنفيذ. اما ان تكون هناك وحدة شكلية في التفكير وانفصال واقعي في ادوات التنفيذ فستكون النتيجة اجهاض عملية الوحدة ، والائتلاف الموحد .

وهنا لا بد من الاشارة الى نقطة هامة . ان توفر عامل الثقة داخل اللجنة التنفيذية هو الذي يمكن العمل الفلسطيني من رسم سياساته بشكل ناجح. وهو الذي يتيح للقيادة فرصة التحرك المرن ضمن الخط السياسي المتفق عليه . اما اذا فقد عامل الثقة فستصبح المزايدة السياسية هي اساس التعامل داخل اللجنة . وفي جو المزايدات السياسية ، تكون الحصيلة العملية للقدرة على الحركة بالنسبة للعمل الفلسطيني صفرا ، وهو ما يجب ان نتجنبه بوعي كامل خاصة في ظل الظروف الصعبة التي نواجهها حاليا .

صدر حديثا عن مركز الابحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية

تشويه التعليم العربي في فلسطين المحتلة

دراسة تحليلية لمناهج التاريخ والتربية المدنية

بقلم

نجلاء نصير بشور

١٥٢ صفحة ٢ ل.ل.

الحديث الثاني : مع الاخ الدكتور جورج حبش

نريد ان نبحث في المهمات الراهنة التي ترون ان حركة المقاومة الفلسطينية مطالبة بمواجهتها الان. ولكن حتى يأخذ هذا البحث ابعاده الحقيقية ، نود ان نعرف رأيكم بالمسيرة السابقة لحركة المقاومة وهل سارت حسب الاتجاهات الصحيحة أم لا ، هل كانت فيها انحرافات عما هو مرسوم ام لا ، لانه ، على ضوء ذلك ، يتقرر ما اذا كان مطلوبا منا اجراء اصلاحات معينة تؤثر مباشرة على أسلوب مواجهتنا للمهمات الراهنة مثلا : هل كان تعدد الفصائل الفلسطينية ظاهـرة طبيعية ؟ هل كانت صيغ الوحدة الوطنية صيغا ايجابية في كل مرحلة من المراحل ؟ هل كـان تعاملنا مع الجماهـير الفلسطينيـة والاردنية والعربيـة تعاملا واعيا ومدروسا ؟ وهل كانت علاقاتنا بالانظمة العربية باتجاه يخدم مصلحة الثورة ام يعاكسها ؟

صحيح . لا نستطيع ان نتحدث في مهمات المرحلة المقبلة لحركة المقاومة الفلسطينية قبل استعراض المرحلة السابقة . فبدون عملية مراجعة ونقد علمية وجذرية للمرحلة السابقـة ، لا يمكن ان نطمئن لمسيرة الثورة. ان المأزق الذي تعيشه حركة المقاومة الان ليس ناتجا فقط عن الضخامة الموضوعية للقوى المعادية وشراستها في مقاومة الثورة . ان السبب الرئيسي لهذا المأزق هو حركة المقاومة نفسها ، مواقفها السياسيـة وكيفيـة مواجهتهـا للعدو ولمخططاته ، والاخطاء الكبرى التي وقعت بها في مسيرتها السابقة . من هنا ، فان اخلاصنا لثورتنا ولشهدائنا ، يتطلب منا وقفة نقدية حاسمة . لقد شكلت المقاومـة املا كبيرا للجماهير الفلسطينية والعربية التي اعطت للمقاومة الكثير . وبالتالي فالمفروض على قيادات حركـة المقاومة ان تقف بجرأة ورجولة تجاه مسؤوليتها فيما حدث . ان اي تهرب من مثل هذه الوقفة ، لا يفيد قضية الثورة بل ويمكن اعتباره ظاهرة خطيرة جدا تعني امكانية استمـرار الامراض ذاتها التي عاشتها حركة المقاومة . ان اكبر خطأ وقعت بـه حركة المقاومة كان عدم معرفتها وعدم تحديدها العلمي للعدو الذي تواجهه في الاردن . كان هذا خطـأ سياسيا قاتلا وهو يفسر الى حد كبير الوضع الذي تعيشه حركة المقاومـة الان . كان واضحا منذ البداية ان عدم قدرة المقاومة في بداية عملها على اقامة قواعد عسكرية ثوريـة في الارض المحتلة — وكان ذلك طبيعيا — كان يعني ان المقاومـة ستعتمد الاردن وارض الاردن لبناء نفسها ولمد واسناد مقاومة جماهيرنا ضد العدو الاسرائيلي . لكن كان من الضروري جدا ان تقف حركة المقاومة وتسأل نفسها السؤال التالي : ما هي كافة القوى المتواجدة على هذه الارض التي اعمل عليها واصبح وجودي الاساسي قائما بها وما هي علاقتي بكل قوة من هذه القوى ؟ ان السطحية السياسية والغموض السياسي الذي عاشته بعض فصائل حركة المقاومة تجاه هذا الموضوع لعب دوره الكبير في النتائج التي نحصد ثمارها الان . كان من الضروري جدا ان تعرف حركة المقاومة ان هذا النظام الاردني قد وجد منذ خمسين سنة من قبل الاستعمار البريطاني ليخدم هدفا محددا وهو تسهيل مخططات الصهيونية والاستعمار في تنفيذ اغراض الصهيونية في فلسطين. ان اي استعراض لتاريخ هذا الكيان يظهر بشكل واضح انه أوجد مـن قبل الاستعمار وكان يمد ويدعم من قبل الاستعمار لضرب الجماهير المتوجهة لمقاتلة الاستعمار والصهيونية في فلسطين . كان من الضروري جدا ان تعرف حركة المقاومة هذا وان تثقف قواعدها وان تثقف الجماهير على اساس ان هذا النظام عدو ، وانه جزء لا يتجزأ من معسكر العدو . لا فرق اطلاقا بين ديان او حسين او الشريف ناصر وبالتالي ، فكما نعمل في اسرائيل ، يجب ان نعمل في الاردن . لو كانت هذه النظرة متوفرة منذ البداية ، لاختلفت كل نشأة المقاومة لانها تكون في هذه الحالة مدركة انها تعمل على ارض معادية فتبني نفسها على هذا الاساس، وتعد نفسها على هـذا الاساس ، وتضع برنامجهـا السياسي وتحدد مواقفها السياسية علـى هذا الاساس ايضا . لكن حركة المقاومة ، ولطبيعة بنيتها الطبقية والايديولوجية ، وعدم توفر الرؤية الواضحة أمامها ، تصورت ان من الممكن للنظام الاردني — بسبب عجزه عن التصدي لها بعد هزيمة حزيران ، وبسبب الشعارات الخادعة التي رفعها، وبسبب الاسم العـربي الذي يحمله — تصورت المقاومة ان من الممكن ان يكون هذا النظام صديقا او محايدا. على ضوء هذا التقدير المثالي الخاطىء، بنت حركة المقاومة نفسها على ارض الاردن بشكل

مكشوف وكأنها تعمل على ارض صديقة . القواعد العسكرية مكشوفة ، التنظيم السياسي مكشوف ، مخازن الاسلحة مكشوفة ، المكاتب مكشوفة ، القيادات والكوادر مكشوفة . كل شيء للمقاومة كان مكشوفا . وبالتالي ، وعندما استعاد النظام قوته العسكرية وفرض على المقاومة معركة أيلول، اضطرت ان تخوض المعركة بشكل مكشوف ايضا . وهذا اخطر ما يمكن ان يحدث للثورات في مراحل نشوئها الاولى . بينما لو حددت المقاومة ، منذ البداية ، ان هذا النظام عدو ، وانه جزء لا يتجزأ من معسكر الخصم ، لكانت وضعت برامجها السياسية ووجهت تعبئتها الجماهيرية ، وبنت تحالفاتها كلها على اساس هذا الاعتبار ، ولتمكنت بالتالي من اخذ زمام المبادرة في هذه المعركة المحتومة بينها وبين النظام وحرمت النظام من الفرصة الذهبية التي استولى عليها منذ ايلول ١٩٧٠ . ان هذا خطأ يكاد يبلغ حد الجريمة بالنسبة لحركة المقاومة . ان على حركة المقاومة، اذا كانت تستحق قيادة الجماهير ، ان تعترف بهذا الخطأ أمام الجماهير . انا لا اقول انه كان بامكان المقاومة في العام الثالث او الرابع من عمرها ان تقضي على قلعة من القلاع الرجعية الحصينة في الوطن العربي ، لكنني اقول انه كان بامكان المقاومة لو عملت على اساس هذا الوضوح ، ان تجعل من الاردن ارضا للثورة بمعنى انه كان بامكاننا ان نحسم مسألة ازدواجية السلطة لمصلحة الثورة . هذا هو الخطأ الاساسي الذي وقعت فيه المقاومة ونحن ، كجبهة شعبية ، لا نتحمل باي شكل من الاشكال مسؤولية ما حدث بسبب هذا الخطأ لاننا كنا ، منذ البداية ، نشير لهذا الموضوع وننبه له ونطالب حركة المقاومة بأن تحدد مواقفها على اساسه سواء في معركة ١٩٦٨/١١/٤ او بعد معركة ١٩٧٠/٢/١٠ او بعد معركة ١٩٧٠/٦/٩ . لقد جاء في افتتاحية لصحيفة « فتح » في ٦/٧/ ١٩٧١ بمناسبة مرور عام على احداث ١٩٧٠/٦/٩ انه كان بامكان حركة المقاومة في ذلك الوقت ان تربح معركتها مع النظام لو كان موقفها واضحا ومحددا . نحن ، كجبهة شعبية ، قلنا ذلك في حوادث ١٩٧٠/٦/٩ ، كنا نقول بأن لا مجال للتعايش بين الثورة والنظام الرجعي ، وان على المقاومة ان تلتف كلها حول موقف سياسي واضح وجذري من النظام ، وان تأخذ هي زمام المبادرة

والا تبقى في موقف الدفاع الساكن ، وان تعد نفسها تنظيميا وسياسيا وعسكريا على ضوء هذه الرؤيا. ماذا يعني ذلك ! انه يعني ان التنظيمات، التي لم تحسم هذا الموضوع ولم يكن واضحا في ذهنها ، تتحمل المسؤولية .

اما الخطأ الرئيسي الثاني فكان ان المقاومة لم تحدد ايضا موقفا علميا وثوريا من جماهير الاردن. كان مفروضا بعد أن أصبحت المقاومة تستند في وجودها الاساسي الى الساحة الاردنية ، ان تحدد موقفها من قوة اخرى موجودة في الساحة غير النظام ، هذه القوة هي الجماهير الاردنية . لم تقم المقاومة بهذه العملية النظرية التحليلية الاساسية ولذلك بقيت تعمل على اساس انها ثورة الشعب الفلسطيني ضد اسرائيل والصهيونية وكان موقفها من كافة القوى في ساحة الاردن أمر لا يعنيها . طرحت نفسها على اساس انها ثورة فلسطينية فقط ، لا تتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد العربية ، حتى ولو كان هذا البلد العربي هو الاردن حيث توجد الثورة وحيث ان استمرارها يتوقف على ضمان بقائها في هذه الساحة . لو كانت حركة المقاومة واضحة الرؤيا بشكل علمي وثوري ، لادركت ان السلطة في الاردن عدوة لها ، وان الشعب الاردني الذي يعاني الاستغلال والاضطهاد من قبل هذه السلطة هو حليفها الذي تستطيع من خلال تحالفها معه ان تجعل ميزان القوى لمصلحتها في مواجهتها للنظام العدو . ان عدم تحديد رؤية سياسية واضحة وشاملة جعل حركة المقاومة تهمل هذه القضية المركزية وبالتالي فقد وقفت الجماهير الاردنية موقفا عاطفيا فقط يساند المقاومة في بداية نشوئها بحكم المشاعر الوطنية والقومية للشعب الاردني ، ولكن التعاطف العام شيء والتعبئة الثورية الواعية شيء آخر . ان العاطفة الوطنية لم تصمد امام اخطاء حركة المقاومة التي عكست نفسها على حياة المواطنين الاردنيين من ناحية ، وامام مخطط السلطة الرجعية في اثارة النعرة الاقليمية وتشويه كل حركة المقاومة وتعبئة الجماهير الاردنية ضد الثورة . ان الجماهير الاردنية لم تشعر ان هذه الثورة هي ثورتها وهي ضد العدو الصهيوني الرجعي الامبريالي الذي هو عدو الشعب الفلسطيني والشعب الاردني في الوقت نفسه . لقد تصرفت حركة المقاومة وكأنها بديل للحركة الوطنية الاردنية

دون ان تكون في برامجها وتوجيهاتها البديل الفعلي القادر على اداء مهمات الحركة الوطنية الاردنية. لقد اغفلت حركة المقاومة العدو واهملت الصديق الذي أصبح مع العدو ، ولو مؤقتا ، فنتج هذا الاختلال بميزان القوى .

سحب هذا التكوين الايديولوجي والسياسي لحركة المقاومة نفسه ايضا على مسألة الوحدة الوطنية ومسألة العلاقة مع الجماهير الفلسطينية والعربية، وعلى البنية التنظيمية لحركة المقاومة . فعلى صعيد الوحدة الوطنية ، نستطيع ان نقول ان ظاهرة تعدد الفصائل الفلسطينية كانت – الى حد ما – ظاهرة طبيعية حيث ان هناك عادة اكثر من طبقة تقف في معسكر الثورة في مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي . هناك طبقة العمال وطبقة الفلاحين والبورجوازية الصغيرة . وبالتالي فمن الطبيعي ان يعبر هذا التعدد الطبقي عن نفسه بتعدد سياسي. هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية ، فهناك خصوصية الشعب الفلسطيني لجهة تشرده وتجربته . لكن لو كان الفصيل الرئيسي في حركة المقاومة والذي يتحمل مسؤولية قيادة حركة المقاومة في الفترة السابقة ، لو كان يدرك فعلا هذا الواقع ، وبالتالي يحدد عليا طبيعة صيغة العلاقات التي يجب ان تقوم بين مختلف هذه الفصائل ، لكان من الممكن ان تقوم جبهة وطنية تخدم برنامج الثورة . لكن عدم ادراك ذلك ادى الى كل هذه الميوعة التي عاشها موضوع الوحدة الوطنية خلال الفترة السابقة . مثلا ، هل كان من الممكن على ضوء هذا التحليل لتعدد فصائل حركة المقاومة ان تتم وحدة فورية وقسرية ؟ التفكير العلمي يقول لا بينما كانت تعلو في الفترات السابقة ، وبين فترة واخرى ، اصوات تطالب بالوحدة القسرية . مثل آخر : هل من الممكن وسط هذا التعدد وهذه الخلافات ان تقوم وحدة وطنية بدون البرنامج السياسي الاساسي ؟ في كثير من الاوقات كان الحديث حول ضرورة الوحدة وضرورة الجبهة يتم بمعزل تام عن كل تحليل سياسي ، وبمعزل تام عن البرنامج السياسي ، وبالتالي كان من الطبيعي ان تتعثر قضية الوحدة. ان المسؤولية في ذلك لا تقع على تنظيم محدد . كان من المفروض في القوى اليسارية ان تناضل من اجل الصيغة الاكثر علمية لموضوع الوحدة . لكن الذي حصل هو ان هذه القوى لم تكن متفقة فيما بينها على هذه الصيغة ، وكان بعضها ، لاسباب تنظيمية بحتة ، يساير الصيغ الديماغوجية التي كانت تطرح للوحدة الوطنية . قد يقال في معرض الحديث عن البرنامج السياسي ان ميثاق المنظمة موجود وهو كاف كأساس للوحدة الوطنية .. هذا لا يكفي لان هناك خصوصية للمعركة الفلسطينية وخصوصية للشعب الفلسطيني . مثلا يمكن لحركات التحرر بشكل عام ان ترفع شعار التحرير وتعتبر هذا البرنامج الحد الادنى ، اما بالنسبة للثورة الفلسطينية فالموضوع يختلف فبرنامج الحد الادنى بالنسبة لها معقد . والسبب في ذلك ان قسما من الشعب الفلسطيني موجود في الارض المحتلة، وقسما في لبنان وسوريا والاردن. هذا الشعب يريد ان يعبىء نفسه ليقاتل في معركة التحرر الوطني . لكنه لا يستطيع ان يفعل ذلك دون علاقات معينة مع هذه الارض وهذه الانظمة. وبالتالي فمن الصعب ان يقتصر برنامج الحد الادنى على موضوع التحرير، المطلوب تحديد موقف من الانظمة الرجعية في البلاد العربية التي يتواجد فيها قسم هام من الشعب الفلسطيني بالاضافة الى موقف من الانظمة العربية الاخرى وموقف من طبيعة علاقة الثورة الفلسطينية بالثورة العربية وبالثورة العالمية .

لقد انعكست البنية الطبقية والايديولوجية لحركة المقاومة على علاقتها بالجماهير الفلسطينية والعربية . ان الثورة هي الجماهير والجماهير هي الثورة وهي قوة الثورة الاساسية . ان معنويات الجماهير هي سلاح اساسي من أسلحة الثورة، وان التعبئة الجماهيرية هي القوة الاساسية التي من خلالها يستطيع التنظيم الثوري ان يحقق اهدافه وليس من خلال المناورات السياسية ومن خلال علاقته بهذا النظام او ذاك . ان القوة الاساسية التي تستطيع ان تحمي الثورة هي الجماهير . وحتى تكون الجماهير قوة اساسية، على الثورة ان تطرح عليها قضاياها باستمرار باعتبار ان الثورة هي ثورة الجماهير وليست ملكا لهذه القيادة او تلك ، لهذا التنظيم او ذاك . لكن طبيعة حركة المقاومة جعلت علاقتها مع الجماهير الفلسطينية قائمة على التعبئة الاعلامية العاطفية الديماغوجية بينما المفروض ان تصارح الجماهير بالعقبات التي تعترض الثورة وتطالب بأن تخلق القوة التي يمكن للثورة بها ان تتخطى

هذه العقبات . لقد اقامت حركة المقاومة علاقات فوقية مع الجماهير واعتبرت العمل العسكري وكأنه بديل لنضال الجماهير بدلا ان يكون تتويجا لهذا النضال . ان كل ذلك يعود في الاساس للبنية الطبقية والايديولوجية لحركة المقاومة التي تتشكل قياداتها من البورجوازية الصغيرة . ان معارك التحرر الوطني في هذه الفترة بالذات وامام الهجمة الامبريالية الشرسة لا يمكن ان تنتصر بقيادة الطبقة البورجوازيةوميوعتها وتذبذبها ومفاهيمها السياسية والتنظيمية المائعة . ان القوة الطبقية الوحيدة القادرة على قيادة معركة تحرر وطني نحو النصر هي الطبقة العاملة ومفاهيمها السياسية الواضحة العلمية المحسوبة ، وطبيعة تنظيمها الحديدي المتين ، وطبيعة علاقاتها الديمقراطية الرفاقية مع الجماهير . ان حركة المقاومة ، في هذه المرحلة ليست من هذه البنية . وهذا ما يفسر في الواقع كثيرا من الاخطاء التي وقعت في المرحلة السابقة ابتداء من المواقف السياسية الخاطئة وانتهاء باطلاق الرصاص في الاعراس مرورا بالميليشيا وضعف العلم العسكري . لو كانت المقاومة بقيادة تنظيم سياسي ثوري ، لكان بناؤه للفدائي مختلفا ، فلا يعود الفدائي ، في هذا التنظيم ، يحمل سلاحه للتبجح او لتحقيق اغراضه الذاتية ، بل يكون ثوريا يعرف انه يمثل قضية وانه مسؤول عنها وان القضية هي قضية الجماهير وبالتالي فمن المفروض ان يكون باستمرار في خدمة الجماهير يعرف اهمية الالتزام واهمية الانضباط . هذا باختصار تحليلنا لبعض جوانب المرحلة السابقة التي تطرق اليها السؤال .

ننتقل الان الى الحديث عن المهمات الراهنة التي تواجه حركة المقاومة الفلسطينية . ما هي هذه المهمات في رأيكم ؟

ان المهمة الاولى من مهمات المرحلة الراهنة هي استمرار القتال ضد العدو الصهيوني الاسرائيلي في الارض المحتلة دون ان يكون ذلك على حساب المعارك الاخرى التي أصبحت مفروضة على حركة المقاومة . هناك الان في الارض المحتلة مليون ونصف فلسطيني وهؤلاء لا يستطيعون ان يواجهوا العدو الرجعي والسلطة الرجعية الاردنية مباشرة. مهمتهم النضالية ان يقاتلوا العدو المباشر اي الاحتلال الاسرائيلي . وهم من خلال ذلك يقدمون اسنادا كبيرا لحركة المقاومة في معركتها الثانية وهي اسقاط النظام الرجعي في الاردن . المهمتان متشابكتان ومتداخلتان لكنني احببت ان اشير الى ان المهمة الرئيسية امام حركة المقاومة هي استمرار العنف الثوري ضد العدو الاسرائيلي . وهذا يحتاج الى وقفة من قبل حركة المقاومة تستعرض خلالها المقاومة في فلسطين المحتلة خلال ثلاث او اربع السنوات الماضية فتكشف عن ازمتها وثغراتها ، وتقف امام اسرائيل وكل مخططاتها لمواجهة المقاومة في الداخل ، وتستخرج بالتالي مخططا واضحا للمقاومة . مثلا ، لم يكن العنف في فلسطين المحتلة يقوم على أساس رؤية تاريخية وتخطيط تاريخي . كانت العملية ترتيب عمليات عسكرية محددة هنا وهناك، بينما المفروض بالمقاومة في الداخل ان تتخذ شكل تنظيم ثوري يعبىء كل الجماهير في قضية صراعها مع عدوها الاسرائيلي الصهيوني الامبريالي . ويقودها في حركة جماهيرية سياسية تستعمل العنف لمواجهة هذا العدو . هناك فارق بين عملية عسكرية هنا وعملية اخرى هناك وبين نظرة ثورية متكاملة تستهدف تعبئة كل الجماهير بقيادة تنظيم ثوري لتقاتل العدو بكل الوسائل . كذلك فان موضوع دراسة اسرائيل ومخططاتها ضروري ولا بد منه اذ لا يمكننا ان نضمن للمقاومة ان تبقى في فلسطين المحتلة وان تنمو بدون ان نعرف عدونا وكيف يخطط هو لضرب حركة المقاومة . وانتم في مركز الابحاث تعرفون ما المقصود . المقصود هو دراسة كل المخططات الاقتصادية والاجتماعية التي ترسمها اسرائيل للاراضي المحتلة بهدف خلق ظروف حياتية طبيعية تسحب البساط من تحت اقدام المقاومة . والمقصود ايضا دراسة الاجهزة القمعية المتخصصة وذات الخبرة الكبيرة التي اخذتها اسرائيل عن تجربة اميركا في فيتنام . على ضوء هذين الموضوعين يجب وضع برنامج عمل لحركة المقاومة داخل فلسطين المحتلة .

هناك مهمة اخرى مفروضة علينا وهي المعركة ضد النظام الرجعي في الاردن بهدف اسقاطه . لم يعد هناك مجال اطلاقا للتعايش بين الثورة وبين النظام الرجعي في الاردن . هذه المعركة حتمية وعلى حركة المقاومة ان تعد نفسها على هذا الاساس . لقد دفعت المقاومة ثمن خطأها الكبير في ترددها وتذبذبها وميوعتها تجاه الموقف من النظام الاردني . والمطلوب الان ان تحسم حركة

المقاومة هذا الموضوع ، وبشكل قاطع وعميق ، وليس بشكل ردود افعال مؤقتة يمكن ان تجهضها مناورات الحكم وخبراته الطويلة في اجهاض حركة الجماهير . ان ترجمة هذا الموقف تكون اولا بعملية نقد علنية واضحة لموقف المقاومة السابق ، وبالايمان العميق العلمي باستحالة التعايش بين الثورة والنظام الرجعي ، وباعلان هذا الايمان جماهيريا ، والانتقال من موقع الدفاع والمهادنة والتذبذب الى موقف الهجوم والوضوح بهدف اسقاط هذا النظام عن طريق العنف الثوري باعتباره الاسلوب الوحيد القادر على انجاز هذه المهمة . ان معركة المقاومة ضد النظام الرجعي في الاردن هي المعركة المركزية التيتواجهها المقاومة الان . ان بقاء المقاومة وظاهرة الكفاح المسلح في الاردن هو العمود الفقري المركزي لبقاء كافة فروع المقاومة خارج الاردن ، ولبقاء ظاهرة الكفاح المسلح المولدة لحركة التحرر الوطني العربية الجديدة .

وبما أن المعركة اصبحت تستهدف اسقاط النظام وليس انتزاع حقوق التواجد وحرية العمل وتنظيم العلاقات بين النظام والمقاومة ، فان مثل هذه المهمة لا تعود مهمة حركة المقاومة وحدها ، بل أنها تصبح من مهمات جماهير هذا النظام ، ان رجعية النظام الاردني لا تنعكس فقط في موضوع خيانته للقضية الفلسطينية بل تنعكس على حياة كل الاردنيين — شرق اردنيين وفلسطينيين — الفلاحون يعانون الفقر والبؤس والاستغلال وكذلك العمال . هذه القوة الطبقية يجب أن تعبأ لتخوض معركتها ضد النظام الذي لا يخون قضيتها القومية فقط بل يمارس عملية استغلال واضطهاد يومي لكل الجماهير . لذلك فان تصورنا يقوم على أن لا بد من تنظيم سياسي اردني يعبىء الجماهير ويتحالف مع حركة المقاومة المضطرة لان تخوض نفس المعركة . من خلال هذه الجبهة الفلسطينية — الاردنية ، تتشكل اداة اسقاط هذا النظام . من هنا تتحدد شعارات المعركة : فالجماهير الفلسطينية والاردنية لن تخوض المعركة ضد النظام لانه يخطط لضرب حركة المقاومة وتصفية القضية الفلسطينية فقط بل يجب ان تعبأ الجماهير من خلال شعارات اخرى أيضا اجتماعية واقتصادية وطبقية تفهم الجماهير من خلالها ان هذا النظام هو السبب في كل حالة التخلف التي تعيشها . طبعا المعركة ضد النظام في الاردن ليست معركة سهلة . هذه قلعة والاستعمار يواصل الضخ اليومي لها حتى تصمد لانه يدرك معنى سقوطها . وبالتالي ، فنحن امام عملية امداد امبريالي يومي متصل مادي وتقني لهذا النظام الذي هو فاقد لكل القيم ولا يضع اي اعتبار في محاربته لحركة الجماهير . هذا يعني اننا يجب أن نعرف فعلا طبيعة المعركة التي نحن مقدمون عليها فلا يصيبنا اي غرور او أية رؤيا متساهلة.

ان على حركة المقاومة والحركة الوطنية الاردنية ان تستفيد من التجربة السابقة ، وان تنشىء نفسها وتبني نفسها تحت الارض حتى لا تمكن النظام الرجعي من ضربها . وبهذا الشكل تستطيع ان تبدأ عملية التعبئة الجماهيرية ضد النظام . لن تستطيع الجماهير ان تحسم معركتها ضد النظام الا من خلال العنف الثوري . طبعا ، يجب ان يكون العنف الثوري على علاقة جدلية بكل وسائل النضال الاخرى ، لكن التناقض بين الجماهير والنظام لن يحسم ، في النهاية ، الا من خلال عملية العنف . وحين نتحدث عن العنف الثوري فنحن لا ننطلق من موقف عاطفي اساسه رومانسية السلاح او روح المغامرة ، وانما ننطلق من استراتيجية حرب التحرير الشعبية باعتبارها الطريق الوحيد للتحرير اولا ، ثم من خطورة النتائج التاريخية التي يمكن ان تنتج فيما اذا انتهت ظاهرة الكفاح المسلح ، ومن الموقع الذي سيكون به الخصم في حالة ضرب ظاهرة الكفاح المسلح نهائيا لجهة تحكمه كليا بأي تحرك جماهيري سياسي غير مسلح بحيث يبقى اي تحرك من هذا النوع تحت رحمته محدودا بالسقف الذي يحدده له وبالتالي لا يمكنه ان يكون قادرا على انجاز التحرير .

ان ممارسة العنف الثوري تفرض على حركة المقاومة ان تؤكد على مقومات هذا العنف كعلم عسكري والتي هي : تجنب المواجهات العسكرية الكبيرة — اعتماد الضربات المفاجئة والسريعة والاختفاء الكامل بعدها — اختيار الاهداف الموجعة للعدو والتي تلقى التأييد من غالبية الجماهير والتي لا تحدث اجتهادات شعبية حول شرعيتها وسلامتها — اجادة فن التمويه والكمن والتخبئة بحيث يكون كل شيء مخفيا عن اعين العدو — تحقيق اعلى مستوى من البناء السياسي والمعنوي والعسكري للمقاتلين — الكفاءة العالية في حرب المخابرات والحرب النفسية — الالمام

العميق بكافة مبادىء حرب العصابات في الجبـل والحرب السرية في المدينة والافادة من التجـارب التاريخية الكبرى مستخرجين منها ما يلائم طبيعة معركتنـا .

لكن العنف الثوري ـ العمل العسكري ـ لا يجوز ان يشكل في مواجهتنا للعدو ومخططاته بديـلا لحركة الجماهير بحيث يصبح تفكيرنا لدى رؤيـة المعركة وتحليلها والتخطيط لها تفكيرا عسكريـا من خلاله نحاكم قضايا المعركة وموازين القوى فيها . وتقييم احتمالاتها ومستقبلها . ان العنف الثوري والنشاط العسكري يجب ان يكون تتويجا لحركة الجماهير وليس بديلا لها . وبقدر ما هو اساسي جدا التأكيد على خط العنف الثوري ، فان مـن الاساسي في الوقت ذاته التأكيد على ان ممارسة هذا العنف لا يجوز أن تتخذ شكلا مغامرا يسهـل القضاء عليه ، بل يجب ان تستند الى جماهير معبأة تشكل القاعدة الصلبة والمعين الاساسي لحرب تحرير شعبية طويلة الامد من خلالها فقـط يمكن استنزاف قوى العدو وبلورة قوة الملايين التي لا تقهر . ان ممارسة العنف يجب ان تنبثق مـن صورة الحزب الثوري الذي يقود جبهة وطنيـة عريضة يحيط بها مؤسسات جماهيرية واسعة ، من خلالها تعبأ كل جماهير الثورة بحيث تصبـح الثورة مشروع عمل تاريخي كبير تقوم به الملايين من خلال ساعات جهد يومي ، تبذلها بشكل متصـل لبناء قواها الذاتيةوتنميتها وزيادة فعاليتها النضـالية والقتالية . ان تعبئة الجماهير تعني ، فيما تعني، ان نضع الجماهير امام حقائق الوضع السياسي الجديد ، نشرح لها تحليلنا لهذا الوضع، والاسباب التي ادت اليه ، وكيف نرى طريقة الخروج من هذا المأزق . نستمع الى ارائها ونتعلم منها . ان المدخل الرئيسي لتعبئة الجماهير هو في توضيح الصلة بين المشكلات الحياتية لها وبين المعركة السياسية التي تستهدف التحرير وتأسيس السلطة الديمقراطية التي تعمل لمصلحة طبقات الثورة . وهذا يستدعي التأكيد علـى اهميـة المؤسسات الجماهيرية والنقابية من ناحية ، وعلى اهميـة البرنامج السياسي الذي تطرحه الثورة للجماهير.

نعود الى المعركة ضد النظام الاردني . ما هو رأيكم لو أمكن الوصول الى تنفيذ اتفاقيتي القاهرة وعمان على أساس ان تضمن الدول العربية بطرق مادية تنفيذهما ؟

رأينا ان هذا الكلامفارغ فارغ فارغ وان البقاء ضمن هذه الدائرة من التفكير يعني اننا لم نستفد من كل ما حدث ، وان دماء شهدائنا ذهبت سدى . دلت التجربة ان اتفاقيتي القاهرة وعمان كانتـا بالنسبة للنظام كلاما فارغا وحبرا على ورق . نحن ناخذ الشيء بالملموس وبالمحسوس كما حصل : اتفاقية القاهرة كانت فعلا هي الوسيلة والسلاح الذي استعمله النظام للاستمرار في ضربه للمقاومة وحقق من خلالها فعلا الاهداف التي لم يستطع ان يحققها في معركة أيلول العسكرية . فالاستمرار في هذا النمط من التفكير كلام فارغ . كلنا نعرف ان دولة كالسعودية دولة رجعية تريد رأس المقاومة وتريد ان تنهي المقاومة ، الا اذا كانت المقاومة ذليلة بحيث ترضى بوجود شكلي تحت هيمنـة السعودية . وبالتالي لا يمكن ان تخرج من كل هذا الاطار من التفكير اي ثورة . فكل هــذه الشعارات لا معنى لها . المفروض ان تقـول حركة المقاومة كل هذا كلام فارغ فارغ لا تعـايش مع النظام ولا علاقة معه بأي شكل ، قـوتي الرئيسية جماهيري وليست علاقاتي مع السعودية او غير السعودية . وعلى المقاومة ان تستند على هذه الجماهير وتنظمها وتعبئها وتبدأ في معركتها ضد النظام ، معركة طويلة وشاقة صحيح ، لكن هذا هو الطريق اذا اردنا التحرير .

يرتبط هذا الموضوع في الواقع في المساعي الحثيثة حاليا للحل السلمي . فهناك في الافق مباحثات امريكية ـ اسرائيلية جادة لتحقيـق التسويـة السلمية من خلال فتح قناة السويس في البداية . كيف ترون ان على العمل الفلسطيني مواجهة هذه المسألة ؟ هل يستطيع اجهاضها ام لا ؟ واذا تحققت فكيف ستتصرف حركة المقاومة وكيف سيكون وضعها على الصعيد العربي ؟

لا شك أن معركة الحل السلمي معركة قاسية جدا بالنسبة لنا . والسبب اننا ونحن في هـذه الحالة لا نعود نواجه قوى الخصم التقليدية المتمثلة باسرائيل والامبريالية والرجعية فقط ، انمـا نصبح مع الاسف نواجه بالاضافة الى هـذه القوى قوى اخرى ايضا مخططها تجاه القضيـة الفلسطينية هو موضوع التسوية السياسية . وفي هذه الحالة لا يعود امام حركة المقاومة الا الاستناد الى الفكر السياسي الواضح والى الجمـاهير . لا يعود هناك اي مجال لتحالفات مع انظمة وطنية

أصبحت في صلب عملية التسوية . باعتقادنا ان احداث ايلول وما تلاها كان مقصودا بها الوصول الى الحل السلمي وكان مقصودا بهـا ضرب واضعاف حركة المقاومة التي كانت تمثل العقبـة الاولى في طريق الحل السلمي. وكلنا نعرف ، بعد احداث ايلول ، والضربة التي لحقت بالمقاومة ان الاصوات بدأت ترتفع من مسؤولين امريكيين وغيرهم قائلة ان هذا هو انسب ظرف للاستقرار في الشرق الاوسط ـ طبعا الاستقرار لمصالحهم ـ وان هذه فرصة لا تعوض ويجب الا تفوتنا الخ . والمقصود بذلك أن حركة المقاومة أصبحت ضعيفة وهـذه فرصة لتمرير كل هذه المؤامرات . ونحن في تقديرنا ان موضوع الحل السلمي يسير في طريقه رغـم وجود تناقض بين اسرائيل والانظمة الوطنية رغم توجهها نحو الحل السلمي . لكن يوما بعد يوم تذلل عقبة تلو الاخرى وهذا هو الخط العـام لسير الاحداث . ولا شك اننا سنصبـح في هذه الحالة في وضع في غاية الصعوبة بكل معنـى الكلمة . لان معركتنا لا تعود مع القوى الرجعية في الاردن ولكن مع كل القوى الرجعية في العالم العربي بالاضافة الى القوى المستسلمة .القوى المستسلمة ايضا تريد ان تنهي اية مقاومة ترفع رأسها وترفض الحل السلمي . لكن مع ذلك في رأيي معركتنا لا يمكن ان تكون يائسة ، لانـه طالما هناك تناقض وهناك جماهير في الخيـام خارج ارضها طالما هناك ثورة . ولن تهزم ثورتنا الا اذا هزمت ارادتنا . طالما اننا وجماهيرنا نحمل قضيتنا ونبقى وراءها لا يمكن ان نهزم . ونحن نقـول ببساطة بالشكل التالي : وسط هذه الهجمـة الشرسة من المفروض ان نحافظ على قوانا ونكمن، ولا نسمح بضربنا واقتلاعنا . وفي هـذه الحالة نمارس فعاليتنا القتالية ضد هذا العدو مهما كان شكله . مثلا هناك مقاومة في غزة تقاوم الاحتلال الاسرائيلي . واذا حصلت تسوية سياسية المهم ان تبقى المقاومة في غزة سواء لتقاتل الاحتـلال الاسرائيلي او النظام الرجعي العائد الى غـزة او لتقاتل «دولة فلسطينية » رجعية اذا جـاءت كمحصلة للتسوية السياسية ، الى اي سلطة غير السلطة الاسرائيلية ـ ستأتي لتحكم جماهيرنا في غزة ، في حال التسـوية ، هي قوة معادية للجماهير وطموحاتها واهدافها، وبالتالي المهم ان تبقى الثورة وتبقى، وتبقى فعلا تقاتل ضد السلطة التي لا تمثل ارادتها. هذا بشكل عام تصورنا لمواجهة مرحلة الحل السلمي . في نظرنا ليس هناك اي فارق بين مقاتلة اسرائيل ومقاتلة النظام الاردني ، الاثنان شيء واحد بكل معنى الكلمة . وبالتالي نحن نقاتـل الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية . فـاذا ذهب الاحتلال الاسرائيلي واتى شريكه النظـام الرجعي في الاردن فمعركتنا ستظل قائمة ومستمرة. ولو جاءت دولة فلسطينية ستظل معركتنا قائمـة ومستمرة . المهم ان يظل شعبنا يقاتل الى ان يصل الى هدفه الكامل في التحرير .

ننتقـل الان الـى بعـض القضايـا الخاصـة بالجبهة الشعبية كتنظيم فلسطيني . تتحدث الجبهة عن ضرورة وضع برنامج حد ادنى تتفق عليه فصائل حركة المقاومة . وهذا موقف صحيح ، ولكنكم لا تشيرون مطلقا الى بنود هذا البرنامج ، باستثناء النقاط التسع العامة جدا التي قدمت بأسمكـم الى القيادة الموحدة قبل ان تتحول الى ما عرف باسم اللجنة المركزية ؟

لو اخذنا مثلا البرنامج الذي تدمته الجبهة الشعبية للمجلس الوطني ، في الدورة الاخيرة ـ لان البرنامج الذي تدمناه للقيادة الموحدة تناول تلك الفتـرة بالذات ـ فانه تناول قضايا الفترة الاخيرة . والنقاط التي احتواها البرنامج هي المقصـودة ببرنامج الحد الادنى ، لاننا لا نقصـد بالبرنامج العلاقات التنظيمية وتحديدها الخ ، بقدر ما نقصد البرنامج السياسي . هناك نقطة مثلا في البرنامج تطالب ان تقوم المقاومة بعملية نقـد ومراجعـة جذرية . هذه نقطة اساسية . هل المقاومة على استعداد لان تقوم بعملية نقد ومراجعة جذريـة وتعلن للجماهير الاخطاء الكبرى التي اوصلتهـا الى هذه النتيجة . هذه نقطة تهمنا . وهناك نقطة ثانية مثلا، وهي ان نحسم موقفنا نهائيا من النظام في الاردن ونرفع شعار اسقاط النظام عن طريق العنف الثوري . هل هذه النقطة محسومة لـدى كل فصائل حركة المقاومة ؟ واذا كانت محسومة كيف نفسر الوساطة السعودية والسقاف وزياراته، والمصمودي وتصاريحه بين وقت واخر ان هناك مجال للاتفاق الخ . معنى ذلك ان هذه النقـاط ليست محسومة ، وهذا ما نعتبره برنامج الحـد الادنى .

هناك موضوع يتعلق بخطف الطائرات . من الواضح ان الجبهة الشعبية حاولت من خلال خطـف

الطائرات ان تجسد نموذجا نضاليا معينا ، هذا النموذج عرف بضرب المصالح الاستعمارية في كل مكان باعتبار ان المعركة واحدة مع اسرائيل والرجعية والامبريالية . ولكن هناك انتقادات كثيرة توجه لهذا الموقف : اولا ، هل يمثل خطف الطائرات ضربا فعليا للمصالح الامبريالية المتمثلة بالنفط وبالنفوذ السياسي وبالنفوذ التجاري من خلال الرجعيات الحاكمة . ثانيا ، انكم تعطون للعمل الفلسطيني دور التصدي لهذه المشكلات الكبيرة بينما يفترض ان هذا هو دور القوى الوطنية العربية التي من خلال تصديها للنفوذ الرجعي والامبريالي في بلادها تجسد حقيقة المعركة الواحدة بين اسرائيل والامبريالية والرجعية . ثالثا ، الا يشكل تركيز انظار الجماهير على ضرب الطائرات والقول في صحفكم وبياناتكم ان هذا هو ضرب للمصالح الامبريالية نوعا من التغطية على المصالح الامبريالية الحقيقية بحيث تصبح الرؤية غير واضحة امام الجماهير .

سأجيب على النقطة الثالثة بالدرجة الاولى . ان عملنا لم يقتصر على موضوع ضرب الطائرات ، نحن ضربنا «التابلاين» وضربنا « الكورال سي » . نحن نقدم رمزا ونقول لو ان كل حركة المقاومة تتبع هذه الاستراتيجية لاصبحت حركة المقاومة تشكل خطرا بالنسبة للمصالح الامبريالية في الوطن العربي . ونحن لا نستهدف ان ننوب عن الحركة الوطنية العربية بقدر ما نقصد أن نلتحم مع الحركة الوطنية العربية . ثم هناك بطبيعة الحال خصوصية الشعب الفلسطيني وخصوصية القضية الفلسطينية . انا اعتقد انه من المبرر ان يضرب الشعب الفلسطيني الذي لا يعيش على ارضه مباشرة حتى يقاتل جيش الاحتلال الاسرائيلي ، ان يضرب المصالح الصهيونية والاسرائيلية والامبريالية اينما كانت .

هناك نقطة اخرى ، في غزة تقوم الجبهة الشعبية بنشاط ملحوظ ترافقه ظواهر تستدعي الدرس ، من هذه الظواهر ظاهرة واحدة نريد ان نستوضح حولها : أن عدد عمليات الجبهة ضد العدو يساوي عدد عملياتها ضد الجواسيس وضد الذين يعملون في أسرائيل . علق ديان على ذلك قائلا « لقد انقلب الارهاب على نفسه » . فما هو تفسيركم لذلك ؟

في غزة يوجد نضال ضد العدو ونضال ضد عملاء العدو . وعملاء العدو جزء لا يتجزأ من العدو . نحن لم نجر عملية حسابية لعدد عملياتنا ضد العملاء وعددها ضد العدو لاننا لا نفرق بينهما . لكن هناك عدوا وعملاء للعدو ونحن نتصدى لكليهما. وفي رأينا ان موضوع التصدي للجواسيس أفاد ، فهو الذي أوجد فعلا هذه الحالة الجماهيرية الملتحمة والملتفة حولنا ، ووضع حدا للتعامل لانه من الممكن ان تستشري هذه الظاهرة اكثر بكثير مما هي عليه حاليا . كلام ديان كلام فارغ . هذا الارهاب هو ضد العملاء وليس ضد الجماهير . ويجب ان نتأكد ان كل عميل لا يعدم الا بعد التأكد مئة في المئة انه عميل وتجري له محاكمة حقيقية ، واحيانا نسجل اعترافات العملاء ، ولا ينفذ الاعدام الا بعد انذار العميل وتحذيره . انا اعني هذا الكلام وليس كلاما صحفيا .

حول نفس الموضوع عن غزة ، ما هي المواصفات التي ترون ضرورة التركيز عليها حتى تمنع نمو اي ظاهرة ارهابية في قلب العمل الفدائي ؟

ليس هناك ظاهرة ارهابية في عمل غزه الفدائي حتى يرد عليها ، لان في غزة بالذات معروفة المظاهرات الجماهيرية التي تنطلق في غزة وفي كل المناسبات الوطنية ، واحيانا جنازات الفدائيين تخرج كل الجماهير حولها. وهذا يعني ان عملنا ليس ارهابيا فرديا بل هو عمل مستند الى كل الجماهير والى كل حركة الجماهير . وهذا شيء معروف لانه في غزة ، بالاضافة الى العمليات العسكرية ، تجري بين وقت وآخر تحركات جماهيرية واسعة يضطر العدو للاعتراف بها . كذلك هناك بيانات سياسية ومواقف سياسية توزع على كل الجماهير في غزة . عندما يدخل العدو غزة يجد مقاطعة كاملة من قبل النساء والاطفال . وهذا نتيجة توعية سياسية تقوم بها التنظيمات السرية في غزة .

وعلى سبيل المثال فقد كتبت احدى الصحف الاسرائيلية منذ اقل من شهر (هاآرتس ١٤/٧/١٩٧١) أن « مما لا شك فيه ان المخربين ينجحون في العمل خصوصا بسبب تعاون السكان .. لدى سلطات الامن اثباتات واضحة جدا عن تعاون فعلي من جانب السكان ، وهنا تكمن الصعوبة الاساسية لكبح عمليات الارهاب » . ولهذا قررت السلطات الاسرائيلية عمليات اجلاء واسعة لسكان المخيمات في قطاع غزة في محاولة منها لتشتيت جماهيرنا وتفكيك تلاحمها مع المقاومة .

هناك حديث حول المبالغة في البيانات العسكرية التي تصدرها حركة المقاومة ، على سبيل المثال

يبدو ان الجبهة الشعبية وقعت في نفس الخطأ . فهناك بيانات حول نسف طائرات ونسف فندق وابنية ضخمة ، هذه الحوادث ليست من النوع الذي يمكن اخفاؤه . وكالات الانباء لم تنقل او تتناقل هذه الاخبار . كيف تفسر ذلك ؟

اول نقطة سنأخذها بعين الاعتبار هي ان هناك في الفترة الاخيرة محاولة واعية ومتعمدة جدا من قبل العدو وكل الاطراف المعادية لطمس نضالات شعبنا في المنطقة المحتلة . وهذه الحقيقة يجب ان نعرفها ونعيها جيدا . هذا جزء من مخططات العدو . بدات في الفترة الاخيرة محاولة واضحة لطمس كل نضالات شعبنا في الداخل . نحن نشعر ان الموضوع موضوع شرف علاقتنا مع الجماهير ، ولا يمكن بأن نسمح بأي اخطاء واعية في هذا الموضوع . موضوع التدقيق في العمليات باستمرار موضوع اساسي بالنسبة لنا . فيما يتعلق بالكثير من هذه العمليات ان ايةمراقبةللاذاعة العبرية يلاحظ فيها اشارة الى هذه العمليات ، وتذاع هذه الاشارة في نشرة واحدة فقط ولا تتكرر ، وبالعبرية طبعا . مثلا ، لو اخذنا موضوع الطائرات ، كانت هناك اشارة لطائرة الهليكوبتر في اسدود ، وكان هناك اشارة لموضوع الطائرة في مطار تلنديا ، وكان هناك اشارة لتعطيل الحركة في مطار اللد . هل من الممكن ان تحدث كل هذه الاشياء بالصدفة ؟ هل نتوقع من عدونا ان يقول ان المقاومة ما تزال صامدة وقادرة على ان توجه اعنف ضرباتها في قلب تل ابيب وفي قلب الكيان الاسرائيلي ؟

ما هو موقف الجبهة الشعبية من التحالف المتين مع القوى اليسارية الاخرى . وهل تعتقدون انه آن الاوان لتشكيل جبهة يسارية متحدة لمواجهة المد اليميني الاخذ في النمو في المنطقة العربية ؟

موضوع تحالف قوى اليسار اصبح ضروريا وخاصة في الفترة الاخيرة حين بدأت الانظمة العربية تركز على موضوع اليسار . وبالتالي اصبحت المقاومة في نظر الانظمة ، مقاومتين : مقاومة تريد ان تحافظ عليها ولا تعتقد بخطرها ، ومقاومة اصبحت تشتمها بطبيعة الحال لانها تشكل خطرا على مخططاتها فيما يتعلق بالاستسلام . فأمام هذه الحالة يصبح واجب القوى اليسارية في حركة المقاومة ان تلتقي لتعرف كيف تواجه هذا الموقف الذي يهددها وحدها . لكن حتى تحالف قوى اليسار يجب ان يأخذ بعين الاعتبار موضوع الوحدة الوطنية بشكل عام حتى تبقى كل فصائل حركة المقاومة متفقة حول برنامج سياسي لمواجهة الاخطار التي تحيق بها في هذه الفترة .

كيف تنظر الجبهة الشعبية لموضوع مشاركتها في قيادة العمل الفلسطيني من خلال اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ؟

نظرتنا لهذه المشاركة تقوم على اساس المحاولة الجادة من قبل الجميع حتى تبقى حركة المقاومة عند اهدافها الاساسية ولا تحيد عنها ولا تنحرف : التحرير الكامل ، شجب كل مشاريع الاستسلام ، اعتبار كل مشاريع الدولة الفلسطينية او الكيان الفلسطيني خيانة ، ووحدة المقاومة في تصديها للنظام الرجعي في الاردن بهدف اسقاطه . فاذا استطاعت منظمة التحرير ان تبقى عند هذا البرنامج ، برنامج الحد الادنى، ثابتة عنده وتناضل فعلا من أجله فنحن نعتقد ان اشتراكنا ضروري وسليم . في حالة اي انحراف عن اي هدف من هذه الاهداف الاساسية لا يعود هناك مجال لاستمرار بقائنا في منظمة التحرير .

— Are you in need of good Quality offset printing at a reasonable price ?

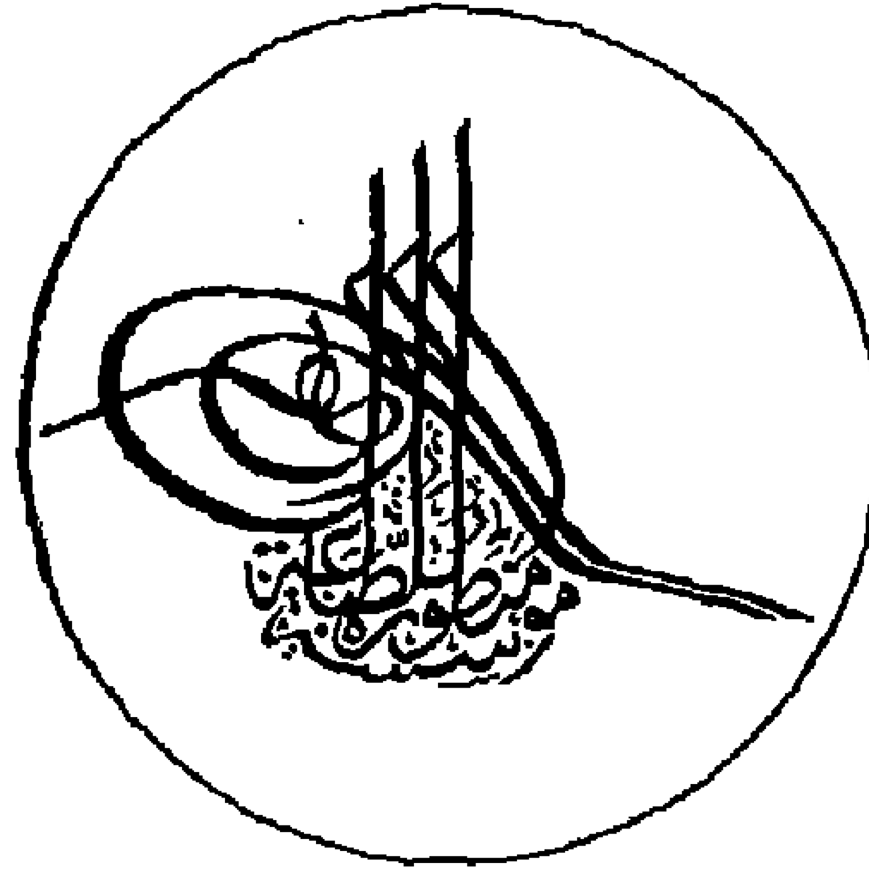
— Are you looking for a quick service and dealings that are met ?

ـــ هل انت بحاجة الى طباعة اوفست جيدة وباسعار معقولة ؟

ـــ هل تبحث عن خدمة سريعة وانجاز في الوقت المحدد ؟

THEN

اذن



مؤسسة منطورة هي الرد على مشكلاتك

MANTOURA ASSOCIATES is the answer to your problems

Our services include:

— Designing and Lay-Out
— Colour separations
— Films and platemaking
— All kinds of printing; with a stress on colour work
— Binding

تتضمن خدماتنا :

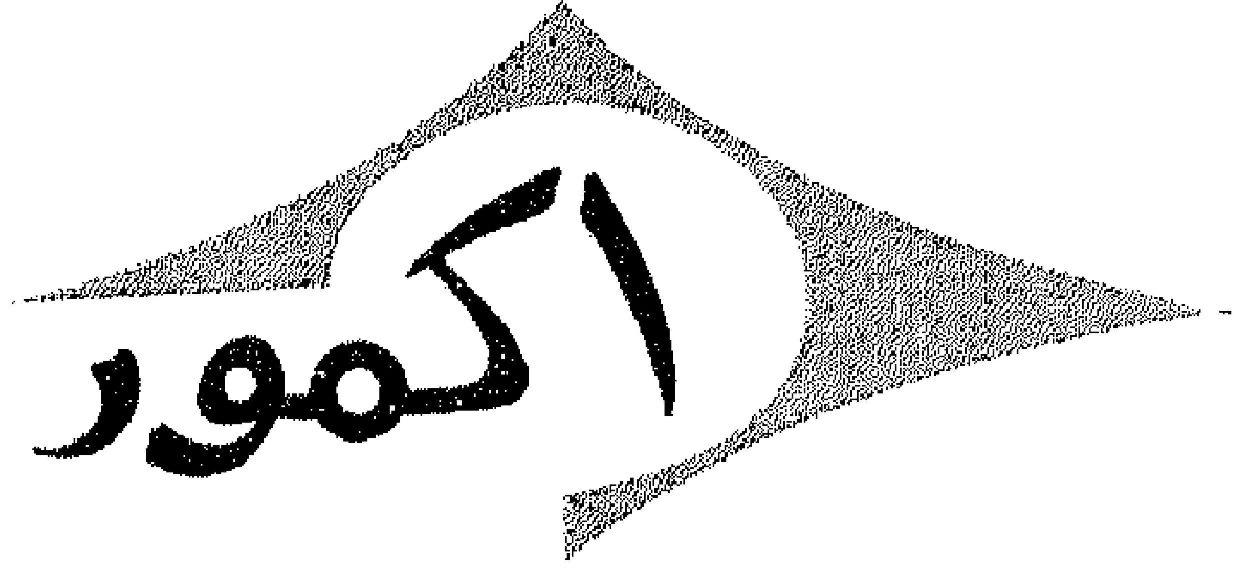
ـــ التصميم والاخراج
ـــ فصل الالوان
ـــ تصوير افلام وبلكات
ـــ جميع انواع الطباعة ، والتشديد على الملون منها
ـــ والتجليد

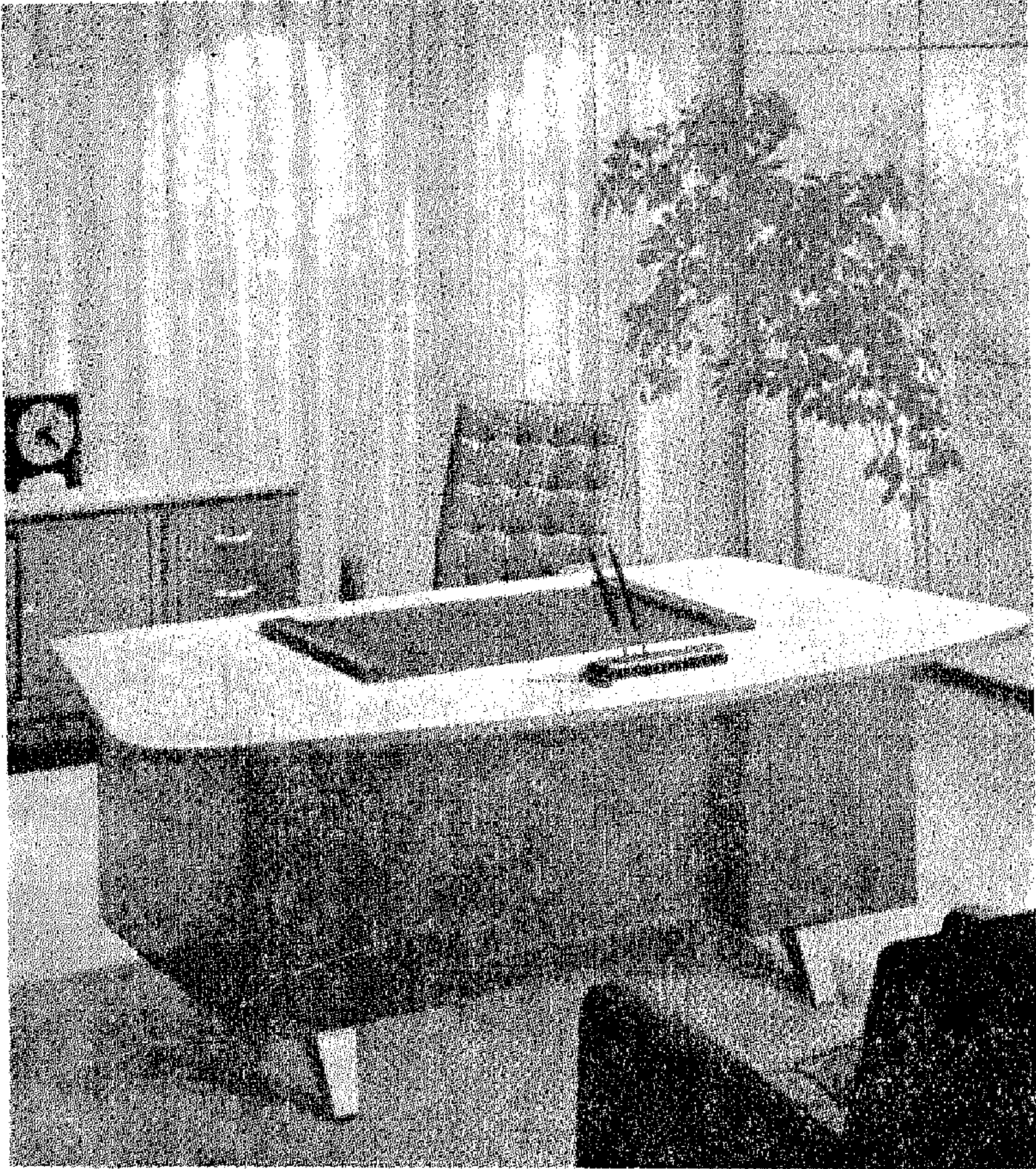
MANTOURA ASSOCIATES

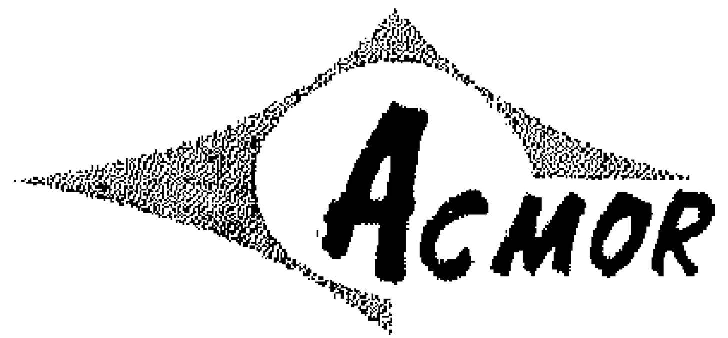
Zoghbi Building — Rue de Liban
Beirut — Lebanon
P.O. Box 2333 — Tel. 241470
R. C. 3333

مؤسســــــــة منطـــورة

بناية زغبي ـــ شارع لبنان
بيروت ـــ لبنان
ص.ب ٢٣٣٣ ـــ تلفون ٢٤١٤٧٠
السجل التجاري ٣٣٣٣







A. BERNOTY & CIE.

TEL. 227 843 - 239 272 - 264 622

B.P. 296 - BEYROUTH

شركة الألبان اللبنانية "فورموست" ش.م.ل.



مطبعة فغـالي

كافـة المطبوعـات التجـارية

والكتب والمجلات

بـاب ادريـس

سـوق سـيور

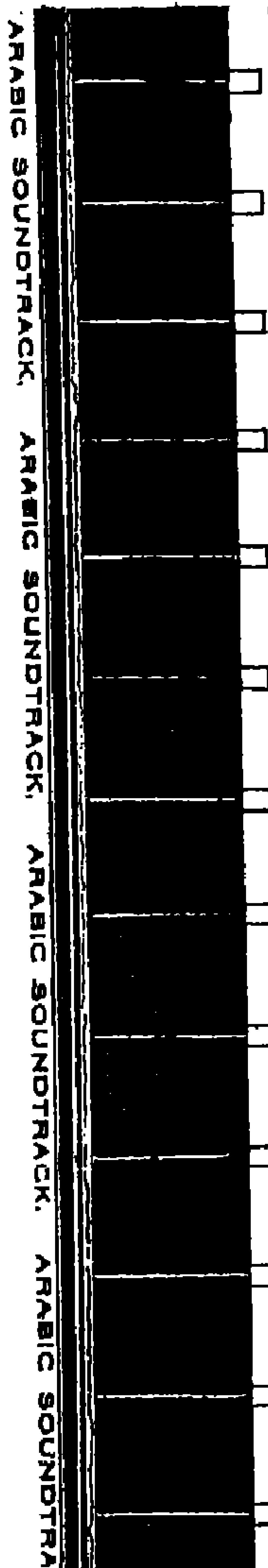
تلفـون ٢٢٤٠٤٠

مع أطيب التمنيات

شركة بوارشي للتجارة

قرطاسية ومطبوعات

٧٣٤ شارع الحمراء — ص. ب ٣٩٠٠ — تلفون ٣٤٤٨٦٠ — بيروت — لبنان

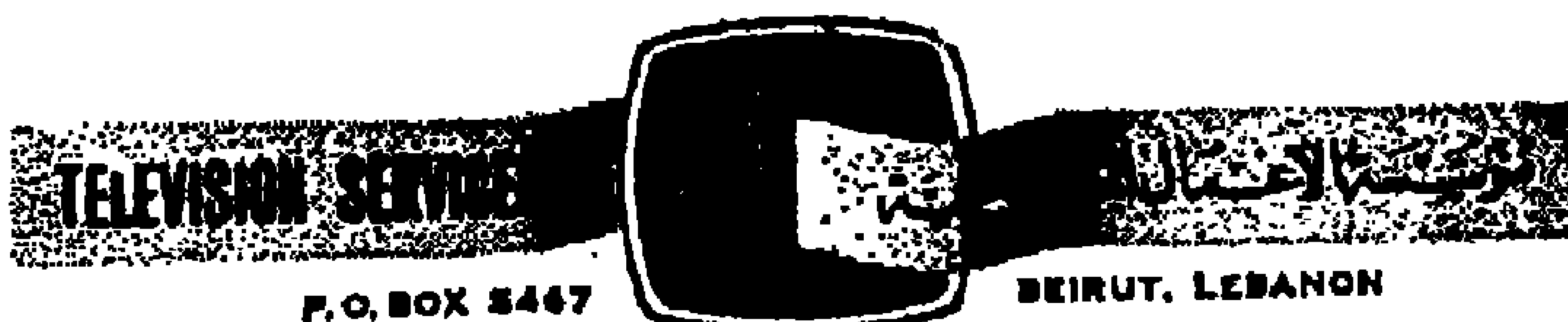


YOUR DOCUMENTARY FILMS ARE BETTER UNDERSTOOD IN ARABIC

Scientific films
Instruction films
Sports films
Safety films
Advertising films
Petroleum films
Travel films
Touristic films
and others

Television Services with its modern studios, teams of professional dubbers, qualified editors and translators, and expert technicians offers companies, public and educational institutions in the Middle East and abroad the best in dubbing 16mm films from English into Arabic.

TELEVISION SERVICES



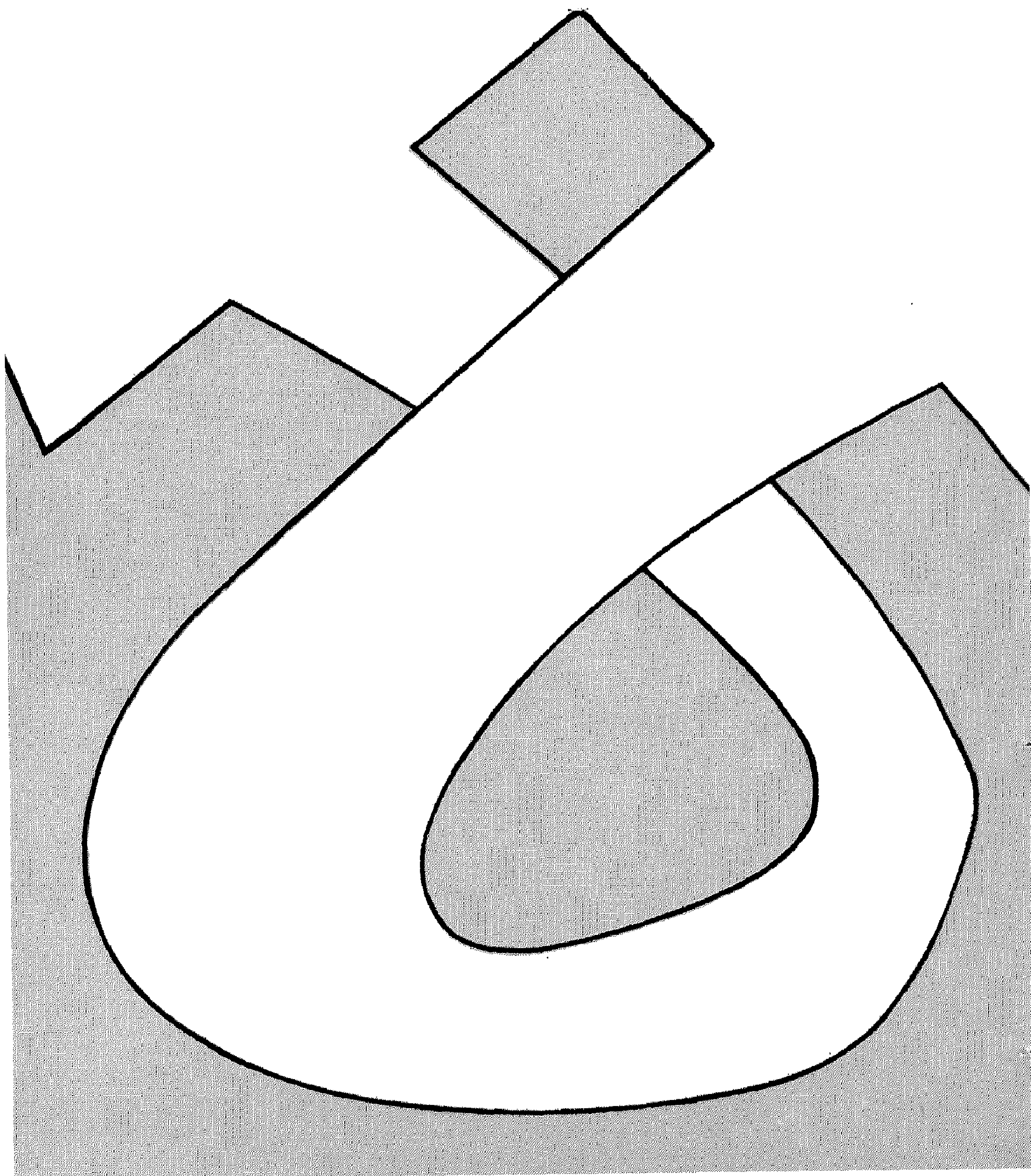
Sumakieh Bldg. Mme Curie St. Tel.: 290069 P.O.B. 5467 Beirut Lebanon

السعر ٤ ل.ل. في الوطن العربي او ما يعادلها
٢½ دولار في الخارج (بريد جوي)

شؤون فلسطينية

٥

تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١



شؤون فلسطينية

رئيس التحرير: الدكتور انيس صايغ

تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١ — رقم ٥

دورية فكرية لمعالجة احداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة . تصدر ست مرات في السنة عن مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية .

هيئة التحرير : بلال الحسن ، احمد خليفة ، الحكم دروزه ، د. يوسف شبل ، د. نبيل شعث ، ابراهيم العابد ، د. صادق العظم ، ناجي علوش ، حبيب قهوجي ، د. محمد المجذوب ، عبد الحفيظ محارب .

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين.

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر شارع كولمباني (متفرع من السادات)، راس بيروت ، بيروت — لبنان ، ص.ب ١٦٩١ ، تلفون ٢٩٤٥١٦ ، برقيا مرابحاث ، بيروت .

ثمن العدد ٤ ل.ل. في لبنان او ما يعادلها في الوطن العربي، ٢ ١/٢ دولار في الخارج. الاشتراك السنوي ٢٥ ل.ل. في لبنان او ما يعادلها في الوطن العربي ١٥ دولارا في الخارج (بريد جوي) .

PALESTINE AFFAIRS
A bimonthly journal published in Arabic by the Palestine Research Center
Editor : Dr. Anis Sayegh
Address : P. O. B. 1691, Beirut, Lebanon, Tel. 294516, Cables : MARABHATH
Subscriptions : 25 Lebanese Pounds in the Arab world
and $ 15 abroad (by air mail)

المحتويات

احمد خليفة [رئيس قسم الدراسات الاسرائيلية في م. أ.] . (٥) الاراضي المحتلة ، عبدالحفيظ محارب [الباحث في قسم الدراسات الاسرائيلية في م. أ.] . (٦) الملامح الرئيسية للاقتصاد الاسرائيلي ، ي. ش.

٢٤٠ **مراجعات** : (١) شيء عن الوطن ، محمود الريماوي [الناقد الادبي في مجلة الهدف] . (٢) من اللجوء الى الغزو ، جودفري جانسن [الكاتب الهندي المختص بشؤون الشرق الاوسط] . (٣) اسرائيل التي يريدونها بلا حدود ، عقيل هاشم [مدير القسم العربي في الاذاعة الهولندية] . (٤) الصدع في اسرائيل ، باسم سرحان [من باحثي مركز التخطيط في م. ت. ف.] . (٥) العيد من النافذة الغربية ، فوزي كريم [الكاتب والناقد العراقي] . (٦) حرب الشرق الادنى في صحافة المانيه الغربية ، نبيل ايوب بدران [الباحث في قسم الدراسات الفلسطينية في م. أ.] . (٧) انثولوجيا الشعر الفلسطيني المقاتل ، جورج راسي [من هيئة تحرير مجلة الثقافة العربية] . (٨) فن المعقول ، د. وليم ت. ماليسون [استاذ القانون في جامعة جورج واشنطون الاميركية] . (٩) مجتمع الكراهية ، ف. م. (١٠) السلام في الارض المقدسة ، خالد القشطيني [الباحث العربي في لندن] .

٢٦١ **اسرائيليات** : ستة تقارير عن الارض المحتلة : (١) الجيش والمجتمع في اسرائيل،د. اياد القزاز [الباحث في جامعة كالفورنيا في الولايات المتحدة] . (٢) نظرة الى الحمضيات الاسرائيلية بعد عدوان ١٩٦٧ ، خليل ابو رجيلي [من خبراء التصميم في لبنان] . (٣) الطلاب الاجانب في اسرائيل ، د. الياس الزين [استاذ التربية في جامعة الينوي الجنوبية في الولايات المتحدة] . (٤) صناعة الطائرات في اسرائيل ، ابراهيم صوص [الدارس العربي في فرنسه] . (٥) اليهود الشرقيون في اسرائيل : عودة ابو ردينة [الدارس في كلية القانون والدبلوماسية في جامعة هارفرد في الولايات المتحدة] . (٦) اتجاهات الاقتصاد الاسرائيلي منذ حزيران ١٩٦٧ ، فؤاد حمدي بسيسو .

٣٠٢ **موفدو شؤون فلسطينية يغطون أربعة مؤتمرات فلسطينية وعربية وعالمية** : (١) مؤتمر الكنيسة الميثودية لبحث مشاكل العالم الثالث (كولورادو) ، ف. ب. (٢) المؤتمر الرابع للاتحاد العام لعمال فلسطين (دمشق)، ب. ح. (٣) المؤتمر الوطني السادس للاتحاد العام لطلبة فلسطين ، شريف الحسيني [من باحثي مركز التخطيط في م. ت. ف.] . (٤) حلقة الخبراء العرب لتوحيد أسماء المواقع الجغرافية في الوطن العربي (بيروت) قسطنطين خمار [مدير التعليم العالي في دائرة التربية والتعليم في وكالة الاغاثة] .

٣١٣ **رسالة من الارض المحتلة : تأملات في ذكرى وعد بلفور** ، أ. ت. .

شؤون فلسطينية

الدكتور انيس صايغ

كانت مسألة حجم « شؤون فلسطينية » (من حيث عدد الصفحات وكثافة الكلمات في الصفحة الواحدة) من أكثر المسائل اثارة للنقاش في الاجتماعات التحضيرية التي كانت أسرة التحرير تعقدها باستمرار في أواخر العام الماضي ومطلع العام الحالي اعدادا للمجلة واستعدادا لظهور العدد الاول . وكان معظم المشتركين في البحث يميلون الى تصغير المجلة ، مراعاة لافكار معينة (مثل : ان قارىء اليوم لا فراغ لديه لمطالعة المواد الضخمة ، وان السبق في الصراع بين الصحف هو للتي تقدم مادتها مقتضبة ، وان الاقلام المؤهلة لمعالجة المواضيع الفلسطينية قليلة ، الخ ..) ومع هذا صدر العدد الاول في ٢٣٦ صفحة (وفي الصفحة الواحدة ما يتراوح بين ٥٠٠ و٦٠٠ كلمة ، وهي كثافة شبه قياسية في الطباعة العربية) . وكانت مغامرة ، او هكذا اعتبرها دعاة التصغير . واستمرت المجلة تغامر ، فصدر العددان الثاني والثالث بـ ٢٥٠ صفحة و٢٦٠ صفحة . اما العدد الرابع فصدر في ٣٠٠ صفحة . وكنا ، في كل مرة ، نتستر وراء حجج واعذار . ولست أدري ماذا سيكون عذرنا هذه المرة وقد صدر العدد في ٣٢١ صفحة ؟! انما هناك جواب واحد نستطيع ان نفحم به كل من يشكك في ضرورة توسيع المجلة ، وهو ان القارىء يطالب بذلك . فهل حقا يريد القارىء ذلك ؟ هل هو معنا في مساعينا للنمو (كميا على الاقل) ؟ وهل هو يعتقد ان شؤون فلسطينية تقدم له مادة جديدة وجيدة تبرر استمرار صدورها ونموها ؟ هذا ما نود أن نسمعه من القارىء مباشرة . ونود منه ان يكتب رأيه بصراحة مطلقة ، وان يطلعنا على ملاحظاته واقتراحاته ورغباته في المجلة . خاصة اننا سنبدأ قريبا في اعداد المجلة في عامها الثاني . وكمجلة حية ومتطورة ، نريد من تجربة العام الاول ان تكون العامل الرئيسي في تقرير التبديلات والاضافات والحذوفات . ولكن تجربتنا تبقى ناقصة ومحدودة النتائج اذا لم تكن مدعومة بمئات الرسائل والملاحظات من مئات القراء . وليس الحجم الا واحدا من عشرات الامور التي نحب ان نسمع رأي قرائنا به . فهناك ، ايضا ، المواضيع : ما هي المواضيع التي يجب ان نغطيها وما هي المواضيع التي لا يعتقد القارىء انه يستفيد من قراءتها . وهناك الكتّاب : هل يقترح القارىء علينا كتابا معينين يحب أن يقرأهم على صفحات شؤون فلسطينية . والابواب الثابتة : هل يقترح أبوابا جديدة ، أو حذف أبواب سابقة ، أو تعديلا في الابواب الموجودة . وعشرات الاسئلة الاخرى التي نسأل انفسنا بها كلما اجتمعنا لتقرير مادة عدد تال . وبالطبع ، اننا لن نعد (ولا نستطيع أن نعد) بأن ننفذ كل اقتراح ورأي . ولكننا نعد بأن تكون الآراء التي يتفق عليها غالبية القراء ملزمة علينا الى أبعد حد .

محاولة لفهم الصورة الراهنة لحركة المقاومة

شفيق الحوت

من الحقائق المقررة في علم النفس ان الرؤية انتقائية . اي ان الانسان يرى ما يحب ان يرى . ويحكم هذا الموقف النفسي عدد من العوامل الذاتية في النفس البشرية ، منها ما هو تابع في أعماق اللاوعي ومنها ما هو في الوعي ويمكن عادة تحديده وكشف هويته . واذا كان يصعب التسليم بشبه هذه الحقيقة بالنسبة للمرئيات المادية ، باعتبار ان هذه المرئيات تحتفظ لنفسها بحد ادنى من المواصفات الثابتة والواضحة ، فمن المؤكد ان شبه الحقيقة هذه تصح كثيرا بالنسبة للمرئيات المعنوية والمتحرك منها بشكل خاص ، كالاحداث السياسية والثورات وحركة التاريخ ككل . فان طبيعة هذه القضايا لا تستكمل عادة دون ان يضيف عليها المراقب من ذاته وهو يقوم بعملية التحليل والتفسير والعرض. وهنا تكمن مشكلة العصر الكبرى في قراءة التاريخ وتحليل احداثه ، ولا سيما تلك الاحداث الجذرية التي تتناول بالتغيير مصائر الشعوب والاوطان والانظمة . وتفاديا لاثر العوامل الذاتية في طرح مشاكل التاريخ ، بل ومشاكل الانسان عامة ، برز في اصول الدراسات الاجتماعية والسياسية والانسانية ، ما يسمى بالمنهج العلمي والموضوعية . غير انه يبقى مستحيلا ، او شبه مستحيل ، ان نصل بالمنهجية العلمية والتجرد الموضوعي الى ذلك المستوى من الصحة والدقة الذي وصلنا اليه في القضايا العلمية المحضة كالفيزياء والكيمياء والرياضيات الى غير ذلك من العلوم ، لان الانسان في هذه الاخيرة نادرا ما يكون صاحب مصلحة مباشرة كما انه لا يمكنه ان يفرض من ذاتيته شيئا يضيفه على حقائقها الثابتة ، المعروف منها والمجهول على حد سواء . كذلك لا يستطيع أن ينقص من هذه الحقائق ، بينما في العلوم الانسانية يختلف الوضع ويصبح للرأي والاجتهاد اهمية اساسية لا تكتمل صورة الحقيقة بدونها .

كان لا بد من هذه المقدمة ، وانا بصدد الكتابة عن مشكلة تاريخية بالغة التعقيد ، هي المشكلة الفلسطينية ، وذلك لاقرر سلفا عددا من النقاط : **اولا** : لاقرار امكانية ، وربما ضرورة تعدد الرؤى في فهم القضية الفلسطينية وكل ما نتج عنها ، نافيا عن نفسي ذلك الغرور الذي اتسمت به مجموعة من الكتاب الذين يتناولون هـذا الموضوع ويضعون القارىء في زاوية ضيقة ، واحيانا في زنزانة كتب على بابها « من ليس معي فليس مني وليس مع القضية » . **ثانيا** : للاعتراف بأنني اكتب ما اكتب تحت ظلال اثر نفسي يحرك رؤياي ويوجهها . وهذه الظلال مستمدة من ايماني بأن القضية الفلسطينية هي المحور الاساسي للحركة السياسية العامة في الوطن العربي . اي بعبارة اخرى فان منطلقي فيما أكتب هو منطلق قومي عربي يرى في البعد القومي للقضية الفلسطينية اساسا لا يجوز ولا يمكن تجاوزه او القفز عنه دون الوقوع في منزلقات الخطأ التاريخي للرؤية . **ثالثا** : تمهيدا للقارىء بأن يدرك بأن الصورة السياسية ، هي صورة ديناميكية متحركة

لا يمكن فصلها عن الماضي او حجرها عن المستقبل . ومن هنا فانه يصعب على اي محلل منصف ان يعطي معنى متكاملا للصورة الراهنة للقضية الفلسطينية دون عودة ، ولو بشكل موجز الى نشأة المشكلة الفلسطينية لنتفق على فهم مشترك لطبيعة هذه المشكلة اسبابها ، ونتائجها ، توطئة للاتفاق على فهم مشترك للعبر والدروس التـــي يجب ان نستخرجها من تجربتنا النضالية بدءا من عام ١٩١٧ حتى النكسة الاولى عام ١٩٤٨ ، لننتقل بعد ذلك الى مرحلة ما بعد ١٩٤٨ مرورا بكل ما جرى من احداث عربية جسيمة حتى عام ١٩٦٧ ، عام النكسة الثانية وما فرضته وافرزته من ظروف ومفاهيم وتحركات وحركات الى ان نصل الى مرحلة ما بعد ايلول ١٩٧٠ ، اي المرحلة الراهنة .

على الرغم من كثرة القضايا السياسية الهامة والخطيرة التي يجابهها الوطن العربي منذ مطلع هذا القرن حتى يومنا هذا ، فان تاريخنا القومي الحديث كله ، لم يعرف بعد ، قضية مست وتمس في جميع ابعادها المصير القومي لامتنا ، وفي الصميم ، كالقضية الفلسطينية .
واذ كان الوعي العربي ، على امتداد الوطن الكبير ، لم يدرك هذه الحقيقة ولم ينتبه لها بالجدية والمسؤولية اللتين تفرضهما خطورتها ، الا بعد حرب حزيران ١٩٦٧ وفي اعقاب الاحتلال الصهيوني لاراض عربية غير الارض الفلسطينية وبالاضافة اليها ، فانه لخطأ تاريخي كبير الظن بأن عمر هذه الحقيقة هو عمر وعينا عليها واكتشافنا لخطورتها، وانه لخطأ أكثر خطورة ان نعتبر ما حدث عام ١٩٦٧ ، وما قد يحدث في المستقبل من اعتداءات جديدة على الارض العربية ، انما هو من نتاج تخطيط طارىء وحديث في استراتيجية التحالف الصهيوني الاستعماري الذي أقام اسرائيل . ومن يحلل وقائع المسيرة التاريخية في الوطن العربي ، خلال المئة سنة الاخيرة ، بمنهج علمي ثوري ، مدرك لحركة الصراع التي فرضها التناقض بين طموح امتنا في تحقيق الحرية والوحدة ، وبين طمع الاستعمار الاوروبي ، والبريطاني منه بشكل خاص ، لفرض سيطرته على المنطقـــة العربيـــة واستغلال كل ما تتمتع به من ثروات طبيعية ومواقع استراتيجية حيوية ، ثم يتابع في الوقت ذاته تطور الحركة الصهيونية قبل مؤتمر بال الشهير عام ١٨٩٧ وبعده ، وتحولها النهائي نحو الارتباط المصيري بحركة الاستعمار العالمي الذي تكرس بوعد بلفور عام ١٩١٧ ، أن من يحلل الوقائع التاريخية تحت هذه الاضواء يكتشف بكل وضوح وجلاء بأن التحالف الصهيوني الاستعماري قد التزم باقامة اسرائيل كهدف للصهيونية على ان تكون في الوقت نفسه أداة للاستعمار للسيطرة على الوطن العربي الكبير وقاعدة لحماية مصالحه الاقتصادية والسياسية والعسكرية في جميع اطرافه وبشكل خاص في الجزيرة البترولية .
ولو حاولنا في هذه الدراسة ، ان نلخص بايجاز مفيد ، وقائع مسيرتنا التاريخية منـــذ انتفاضة امتنا على الاستعمار التركي ، مرورا بمقاومة هذه الامة للاستعمار الاوروبي الذي ورث العثمانيين في بلادنا ، فلن نأتي بجديد عما قد اصبح اليوم من البديهيات المعروفة لسلسلة التحديات الاستعمارية الصهيونية التي وجدت في الرجعية العربيـــة الحاكمة من مهد لها وسهل سبل الانتصار على جماهير امتنا . غير أنه قد يكون ضروريا، بعد كل ما اصابنا وما قد يصيبنا ، ان نعيد ونكرر هذه البديهيات . وقد يكون في لهيب النار التي احرقتنا عبر سلسلة النكسات التي اصابت نضالنا الفلسطيني والعربي الذي تصدى لهذا التحالف الصهيوني الاستعمـــاري المتجسد باسرائيـــل بعض النور الذي يساعدنا على الرؤية الدقيقة لهذه البديهيات والتأكد من خطورتها فيتعمق ادراكنا لهـــا ويتضاعف اهتمامنا ، كما ونوعا للتصدي لها والانتصار عليها .

عندما استيقظت الامة العربية على حقيقة واقعها ، في القرن الماضي، وبدأت طلائعها

تتحرك لتحرير الارض العربية من الاستعمار التركي ، والعودة بالانسان العربي الى هويته القومية ، كانت الراسمالية الاوروبية قد تخطت في نموها نطاق استغلال الجماهير الكادحة بين شعوبها ، وبدأت البحث عن اسواق جديدة لتصريف منتجاتها وعن موارد وطاقات طبيعية وبشرية جديدة لاستغلالها . وفي هذه المرحلة بالذات ، ونتيجة لما افرزته الراسمالية الاوروبية المستغلة من افكار وفلسفات وكردود فعل لها ، نشأت الحركة الصهيونية في صفوف الاقليات اليهودية مستندة الى نفس النوع من الافكار والفلسفات العنصرية والاستعمارية بعد ان البستها اقنعة زائفة باسم الدين والتاريخ لتبرر اهدافها العدوانية الاستعمارية .

واذا لم يشعر العرب ، في بداية يقظتهم ، بخطورة هذه الحركة على مصيرهم ، بحكم ضعفها آنذاك وعدم تركيزها على فلسطين او غيرها من الاقطار العربية كوطن مرتقب ، فانه كان عليهم مع ذلك ان يواجهوا عدوين شرسين في آن واحد : الاستعمار التركي المتداعي ، والاستعمار الاوروبي المتصاعد .

ولعل في هذه الحقيقة ، اي ثنائية العدو التي تعرض لها النضال العربي في تلك المرحلة ، ما يفسر كثيرا من اسباب التباين في الشعارات العربية النضالية التي ارتفعت حينذاك ، وما يوضح السبب الموضوعي الذي مكن للقيادات العميلة والخائنة في الوطن العربي من ان تركب موجات النضال الشعبي لتضعه في خدمة هذا الاستعمار ضد ذاك وبالعكس .

والواقع ان في قدرة المواطن العربي اليوم ان يسجل العديد من الاسباب التي ادت الى تعثر حركة النضال العربي في تلك الفترة من تاريخنا غير ان هذا سيدخلنا في تفصيلات لا مجال لها في هذه الدراسة الموجزة ، وكل ما يهمنا هو ان نسجل بأنه على الرغم من نجاح الاستعمار الاوروبي في الحلول محل الاستعمار التركي ، الا انه وجد نفسه ومع اول تماس مباشر له بالوطن العربي امام يقظة عربية عنيدة وفي مواجهة مقاومة باسلة .

ولذلك فقد وجدت الحركة الاوروبية الاستعمارية ، وهي ترى بعينها تداعي الامبراطورية العثمانية وتفككها ، بأن عليها — تأمينا لمصالحها الاستغلالية الجشعة — ان تتهيأ مسبقا لجميع احتمالات اليقظة العربية وما قد يترتب عليها من قيام دولة الوحدة العربية على انقاض الاستعمار التركي .

ولا شك مطلقا ان الاستعمار الاوروبي ، ومن موقع التفوق العلمي والحضاري الذي كان يشغله آنذاك ، كان يدرك — وربما اكثر من العرب انفسهم — ما سيعنيه قيام دولة الوحدة العربية من تهديد خطير لواقعه ومستقبله . كما انه لا شك مطلقا ، قد رأى بعين المستقبل ، القيمة الستراتيجية الكبرى لدولة تمتد من المحيط الى الخليج ، تبسط هيمنتها على شواطىء البحر المتوسط الجنوبية كلها ، وتصل بين اقدم قارتين عرفهما التاريخ ، وتسيطر على أهم المداخل البرية والجوية والبحرية بين آسيا وافريقيا واوروبا ، وتحمل فوق ترابها شعبا عريقا له حضارة تاريخية نادرة ، وتحمل في باطنها من الثروات ما ندر ان يتوافر نوعا وكما في اي منطقة اخرى من العالم .

واستنادا الى هذه الحقائق ، ووعيا من الحركة الاستعمارية الاوروبية لها ، فان هذه الحركة ، منذ ان بدأت تضع اقدامها في هذه المنطقة في ظلال الخلافة العثمانية ، اعتمدت كل الوسائل المباشرة وغير المباشرة لتطويق الوعي الوحدوي وخنقه ضمن تخطيط استراتيجي معقد يقوم على اجهاض كل احتمالات الوحدة ووضع كل ما يمكن وضعه من العوائق على طريق تحقيقها .

وقد ارتكز هذا التخطيط الاستعماري الستراتيجي على خطين متكاملين ومتتاليين : اولهما ، تفتيت الوطن العربي وتجزئته الى دويلات وممالك ومشيخات هزيلة ، تحكمها عوامل الشك والفرقة المصطنعة . وثانيهما ، وهنا يدخل دور الحركة الصهيونية في المؤامرة الكبرى — باقامة حاجز بشري غريب عن اهل المنطقة ، فيكسر امتداد الوطن الواحد بين مشرقه ومغربه ويفصل الامة العربية الى شطرين متباعدين .

وبالطبع . لم يكن هناك ما هو انسب من ارض فلسطين لتحقيق هذا الهدف لما تتمتع به من مركز جغرافي حساس حيث تقع في الجسم العربي موقع القلب ، ولما يثيره تاريخها القديم كأرض للديانات السماوية من حساسية لدى العالم الاوروبي ، ولدى الحركة الصهيونية المخندقة وراء الاساطير الدينية لتخفي حقيقتها ، كحركة عنصرية شوفينية رفضت لابناء اليهود ان يتمثلوا اية قومية ترعرعوا تحت رايتها ونشأوا فوق تراب شعبها .

وهكذا التقت مصالح الاستعمار بالرجعية الاقليمية ، بالقاعدة الاستعمارية المصطنعة ، التقاء متفاعلا ، تفاعل مصلحة ومصير مشترك . وهكذا تدعمت التجزئة العربية ، بالقاعدة الاستعمارية المصطنعة ، وتدعمت القاعدة المصطنعة باستمرار اوضاع التجزئة العاجزة والتابعة والذليلة بنشأتها وتركيبها الهزيل القائم على المصالح الاستغلالية الطفيلية التي تحققها الفئات الحاكمة والطبقات المنتفعة فيها .

ولم يغفل المخطط الاستراتيجي الاستعماري العدواني ، ضرورة التمويه على الجماهير العربية ومحاولة خداعها ، بالعمل على الهائها بدويلات ترفع رايات الاستقلال الشكلي المزيف ، بحيث يتستر الاستعمار بمصالحه وامتيازاته وسيطرته ونفوذه خلف تلك الرايات الخادعة ، وخلف يافطات الاستقلال الشكلي البراقة .

وجاءت الحرب العالمية الاولى ، مجالا لمباشرة تنفيذ تلك الاستراتيجية العدوانية واتضحت مؤامرة التجزئة واقامة العروش والامارات والدويلات التابعة الذليلة ، بما افتضح فيما بعد من امر معاهدة سايكس بيكو ، كما بوشر تنفيذ الخطوط الاولى لمؤامرة انشاء القاعدة الاستعمارية « اسرائيل » ، باصدار وعد بلفور ، الذي تعهد باقامة « الوطن القومي لليهود في فلسطين » . ذلك الوعد الذي عبر بوضوح عن التقاء مصالح الصهيونية واهدافها العنصرية الاستيطانية بمصالح الحركة الاستعمارية الرأسمالية الاوروبية المستغلة .

وبعد الحرب العالمية الاولى فرضت بريطانيا ــ زعيمة حركة الاستعمار الاوروبي المستغل في تلك الحقبة من التاريخ ــ سلطتها على فلسطين ، وبدأت هي وحليفتها الصهيونية تعملان معا على تهويد فلسطين وتهيئتها لتكون ارضها مقر « القاعدة الاستعمارية الصهيونية » وعلى شكل دولة . واصطنع الاستعمار على حدود فلسطين اوضاعا عربية هزيلة وتابعة له احكاما للمؤامرة (امارة شرقي الاردن) . وبدأت تتوالى موجات الهجرة الصهيونية الى فلسطين ، ونشطت عملية اقامة المستوطنات المسلحة الصهيونية ، ومعسكرات التدريب العسكري للمنظمات الصهيونية ، في نفس الوقت الذي تكفلت به السلطات البريطانية باعدام كل مواطن عربي فلسطيني لمجرد حمله السلاح .

ورغم ذلك وفي مواجهة المؤامرة الكبرى ، قام شعبنا العربي الفلسطيني طيلة عهد الانتداب البريطاني الغاشم بانتفاضات جماهيرية متلاحقة ، سنة ١٩١٩ ــ ١٩٢٠ ــ ١٩٢٢ ــ ١٩٢٩ ــ ١٩٣٥ . وبلغت الثورة الشعبية ذروتها على ارض فلسطين عام ١٩٣٦ ، حتى عمت كل قرية ومدينة فلسطينية ، وتعاطفت الجماهير العربية مع هذه الانتفاضات والثورات داعمة ومساندة ، الى ان برز دور الانظمة العربية الحاكمة المصطنعة والعميلة ، في تمييع ثورة شعبنا ، فوجهت النداء المشهور الى عرب فلسطين تطلب منهم ايقاف ثورتهم ، وفك اضرابهم المدني الشامل اعتمادا على « حسن نوايا حليفتهم العظمى بريطانيا » ! وشاركت في هذا النداء وقبلته الرجعية الفردية والانتهازية التي تسللت للثورة الفلسطينية وركبت موجتها ، والتي اعتمدت في كفاحها على العلاقات مع الانظمة العربية الحاكمة ، اكثر من اعتمادها على الجماهير العربية ، وعلى تنظيم الشعب وحشد قواه وامكاناته الخلاقة .

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية ، جاء انتهاء الانتداب البريطاني وانسحابه من فلسطين على نحو يمكن العصابات الصهيونية من الاستيلاء على الأرض بعد تمهيد واعداد استمر ثلاثين عاما . وبدأ شعبنا العربي الفلسطيني يناضل ويقاوم وقوع المأساة وهو شبه اعزل من السلاح ، وكانت مقاومة عنيدة وباسلة.ومن جديد برز دور الانظمةالحاكمة العربية العميلة والمصطنعة ، اذ دخلت الجيوش العربية للقتال بقيادة الملوك والرؤساء والحكام الذين وجهوا النداء الخائن سنة ١٩٣٧ . وخاضت تلك الجيوش معركة صورية ، قصد بها تضليل الجماهير العربية في فلسطين وخارجها وتنفيذ المخططات الاستعمارية المرسومة .

ولقد انتهت تلك الجولة ، بفتح الباب واسعا امام المأساة سنة ١٩٤٨ ، بتكريس اقامة القاعدة الصهيونية الاستيطانية العنصرية « اسرائيل » . ومضى التحالف الاستعماري الصهيوني الرجعي في تثبيت المؤامرة بالغاء الكيان العربي الفلسطيني ، وشطب فلسطين من الوجود ، ومحاولة الغاء وجود شعبها ذاته ، من خلال الحاق ما تبقى من ارض فلسطين بنظام حكم اصطنعه الاستعمار اصلا لاداء هذه المهمة . معززا وجود أسرائيل ، ومعلنا بانها اصبحت في المنطقة حقيقة واقعة وثابتة ، وبأن دول الاستعمار الغربي ستعمل على ضمان حدودها ، وعلى اقامة التوازن العسكري بين العرب ككل وبين اسرائيل .

وهنا يبرز بالحاح ضرورة الوقوف امام مسألتين : **الاولى** : القاء نظرة اكثر عمقا على تطور الحركة الصهيونية وسياساتها ، للتعرف على طبيعتها . **والثانية** : تقييم اسباب وقوع المأساة تقييما علميا موضوعيا .

وبالنسبة للمسألة الاولى يلاحظ انه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بفترة وجيزة ، انتقل زمام القيادة في المعسكر الاستعماري الرأسمالي المستغل من بريطانيا الى الولايات المتحدة الاميركية ، وتبع ذلك على الفور أن هاجر الوزن الاكبر للحركة الصهيونية اليها لتستمد من تلك القيادة الاستعمارية بما توفر لها من مال وامكانيات ونفوذ في دول المعسكر الغربي الاستعماري ، كل اسباب القوة وجرعات استمرار الحياة وهذا تأكيد من الحركة الصهيونية على استمرار تحالفها المصيري بحركة الاستعمار الرأسمالي الغربي المستغل ، وهو تأكيد ينبع من طبيعة تلك الحركة الصهيونية التي تجسدت بوضوح عبر تاريخها كله . فقد أخذت الصهيونية منذ نشأتها تعرض خدماتها ومخططاتها كسلعة في اسواق الدول الاستعمارية بعد مؤتمر (بال) وتنقلت من دولة الى اخرى تعرض تلك الخدمات ، فما من قيصر او امبراطور او شخصية على درجة المسؤولية في الدول الاوروبية الا وحاولت الصهيونية استخدام نفوذه ، مقابل تعهدها بتأمين مصالحه ، ويذكر التاريخ كذلك محاولاتها رشوة السلطان العثماني في مقابل منحه تسهيلات لتنفيذ مخططاتها الاستعمارية . ولقد تدرجت الحركة الصهيونية من الارتماء في احضان فرنسا وروسية القيصرية والمانية وبريطانيا حتى استقرت اخيرا في احضان امريكا باعتبارها اقوى دولة استعمارية امبريالية في الوقت الحاضر .

وبالنسبة للمسألة الثانية ، فأن الاستقراء العلمي لتجربة النضال العربي في مواجهة المخطط الاستراتيجي العدواني الغربي ، يبرز الحقائق التالية ، كأسباب لفشل النضال العربي في تحقيق اهدافه وعجزه عن تحطيم الغزوة الغربية الاستعمارية التي انتهت باقامة اسرائيل . ١) ان العناصر التي تصدت لقيادة النضال العربي كانت نابعة من الطبقة التقليدية للاحزاب السياسية الاقطاعية والبورجوازية ، فاغفلت عن وعي المفهوم الاجتماعي للثورة والنضال ، وكان همها مساومة الاستعمار ومفاوضته للحفاظ على ما ورثته من امتيازات طبقية أو قبلية او عائلية لتأمين ما الهيت به من مصالح استغلالية طفيلية . ٢) انتماء القيادات التي ركبت موجات النضال الفلسطيني ، الى

نفس المفاهيم والشعارات التي كانت تتحكم في سلوك الفئات العميلة الحاكمة في الدول العربية الاقليمية المجزأة وانحدارها من نفس الجذور الطبقية لتلك الفئات ، الامر الذي مكنها من تمييع النضال عند منعطفاته الحاسمة كما حصل في ثورة سنة ١٩٣٦ التي اجهضها النداء الخائن والاستجابة الاستسلامية له من قبل تلك القيادات . ٣) فشل القيادات الحاكمة العربية المنصرفة الى مصالحها الاستغلالية الاقليمية في استيعاب عمق مخططات العدو الاستعماري ، الذي كان يعامل الامة العربية كلها طبقا لمخطط واحد وعلى اساس خطة استراتيجية واحدة فبقيت كل منها حبيسة حدودها الاقليمية المصطنعة وأسيرة المصالح الاقليمية الضيقة ، بحيث تمكنت قوى الاستعمار ان تواجه الامة العربية كأمة ممزقة الاوصال ، مفتتة الجهد ، بدلا من ان تواجهها موحدة القوة ، ثورية الاسلوب ، واعية لوحدة المستقبل والمصير . ٤) دخول الجيوش العربية الى ساحة المعركة ، من مواقع الانفصال والتجزئة والاقليمية سياسيا واقتصاديا وعسكريا، ومن واقع الانقياد لكيانات ونظـم عربية مصطنعة اشبه بالمحميات التابعة للغـرب الاستعماري ، بالرغم من رايات الاستقلال الشكلي المزيف التي كانت ترفرف فوقها .
وهكذا تضافرت تلك العوامل ، وانتهت الجولة بمأساة ١٩٤٨ . وبقيام اسرائيل استكمل التخطيط الاستراتيجي العدواني الاستعماري مـداه ، واصبحت الصورة السياسية للوطن العربي على النحو الذي قررت قوى الاستعمار المستغـل صياغته ، كفالـة لمصالحها الاستغلالية في المنطقة العربية وحماية لها .

وبوقوع مأساة ١٩٤٨ ، أصاب الذهول امتنا وعمقت المأساة مشاعر النقمة لديها ضد الانظمة الرجعية الاقليمية العربية ، التي حاولت التنصل من مسؤولياتها في الهزيمة بمحاولة القائها زورا وتضليلا على كاهل شعب فلسطين . ولقد حاولت تلك النظم فوق ذلك ، ان تجعل من المأساة أمرا واقعا ، وبدأت تتبنـى مؤامرات التوطين والتهجـير للاجئين ، بقصد تصفية آخر معالم الهزيمة . ولكن شعبنا رفض تلك المشاريع واحبطها وعاقب بعض المسؤولين عن هزيمة ١٩٤٨ . ونتيجة لذلك فقد تعرض شعبنا العربي الفلسطيني للارهاب والتشريد القاسيين .
وبدأت جماهير امتنا العربية تتلمس طريقها لمواجهة اوضاع ما بعد المأساة التي فرضت عليها ، وادركت من مواقعهـا المختلفة ان الخطـوة الاولى للنضال العربي يجب ان تستهدف التخلص من تحكم عناصر الرجعية والزعامات الاقليمية والطبقات الاقطاعية الراسمالية التي تستند اليها انظمة الحكـم العربية الاقليمية والتي تربط مصالحهـا باستمرار التجزئة وبالتحالف مع الاستعمار ، حتى تفجرت ثورة ٢٣ يوليو (تموز) في مصر ، والتي باشرت بعد اسقاطها للنظام الرجعي القديم احداث تغيرات جذرية ثورية شاملة ، ككسر احتكار السلاح ، تأميم القناة ، ومقاومة الاحتلال الثلاثي عام ١٩٥٦ ، وصولا الى وضع السلطة والقيادة الفعلية في ايدي القوى الشعبية صاحبة المصلحة الحقيقية في الثورة . وكانت هذه اول تجربة ثورية شهدها الوطن العربي بعد هزيمة ١٩٤٨ .
ومع دقات التغيير الثوري الذي احدثته تلك الثورة ، صحا شعبنا العربي الفلسطيني من ذهوله ، وتحرك مع جماهير الامة العربية بنضال شمل الوطن العربي كله متسلحا بمحتوى قومي اشتراكي ديمقراطي اكثر تبلورا ووضوحـا مستكملا بذلك مفهوم الثورة وأبعادها الفكرية ، ومعبرا بهذا الوعي عن اعمق مصالح الجماهير العربية . وزادت نتيجة لذلك شراسة الرجعية العـربية الاقليمية ، وازداد تماسكهـا وتحالفهـا مع الاستعمار ، وتعمق التحامها بمخططاته المشتركة مع الصهيونية ، وحاولت تلك القوى الرجعية الاقليميةجر المنطقة العربية كلها الى الاستسلام لسيطرة الاستعمار الراسمالي المستغـل ولنفوذه من خلال محـاولة ربط المنطقـة العربية بالاحـلاف العسكرية

الاستعمارية . الا ان ارتفاع المد الجماهيري وتعاظمه وتدعيم الثورة العربية في مصر له ، مكنه من الاطاحة بتلك المؤامرة ، مما افقد العدو اعصابه ، فقام بعدوانه الثلاثي العسكري السافر سنة ١٩٥٦ على مصر ، مستهدفا اسقاط الثورة العربية هناك ، وليتسنى له اعادة تنظيم الاوضاع في المنطقة العربية بعد ذلك ، بما يضمن استمرار الحفاظ على مصالحه الاستغلالية . ولكن العدوان فشل في تحقيق هذا الهدف ، وترتب على فشله تبلور الحقيقتين الرئيسيتين التاليتين : **اولا** : تأكدت مجددا حقيقة الارتباط والتحالف المصيري ، الذي يربط بين الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية ، ارتباطا كشفه بشكل حاسم ، دور (اسرائيل) في العدوان ودور الرجعية العربية الاقليمية في التحريض عليه والترحيب به ، وتسهيل مهماته . **ثانيا** : تعاظم المد الجماهيري الوحدوي العربي التقدمي الذي توج نضاله بصنع الوحدة بين مصر وسوريا سنة ١٩٥٨ ، ولكن حلف الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية لم يستسلم امام تعاظم الثورة العربية وسيرها الناجح نحو الوحدة . فبدأت قوى الحلف العدواني الاسود ، بحملة تآمر وتضليل ، وبحرب نفسية شرسة ، تقوم على رفع شعارات اقليمية ، وعلى الرصد الحاقد لتجربة الوحدة ، ونشر الاشاعات والشكوك من حولها نافذا الى التجربة بسمومه وشكوكه واشاعاته ، من خلال بعض الاخطاء التي عمدت دوائر المخابرات والحرب النفسية المعادية ، الى نشرها بشكل مشوه حينا ، وبشكل مبالغ فيه احيانا حتى تم اسقاط الوحدة سنة ١٩٦١ ، في ابشع مؤامرة على الوحدة وتدسية فكرتها . ومن ثم اخذت قوى ذلك الحلف العدواني تستغل انتكاسة الوحدة لممارسة حملة مركزة تستهدف تثبيت التجزئة وتوطيد الاقليمية . وظل الهدف النهائي لكل تلك الفعاليات المعادية هو تفتيت الثورة العربية ، باستبدال اهدافها القومية ، باهداف وسياسات قطرية اقليمية تحت ستار « الظروف الخاصة لكل قطر » حتى تصبح فكرة الوحدة في اذهان الجماهير عاجزة او بعيدة الاحتمال في احسن حالاتها .
وقبل جريمة الانفصال وفي مواجهة المد الوحدوي العربي ، ومن مواقع الردة الاقليمية ، التي مثلها حكم عبد الكريم قاسم في العراق ، برزت شعارات اقلمة الاهداف القومية وتجزئة النضال العربي ! وكان ذلك واضحا على صعيد قضية فلسطين في محاولة عبد الكريم قاسم «انشاء كيان فلسطيني» لتحرير فلسطين بفكر ونضال اقليميين وبمسؤولية اقليمية . وكان هدف عبد الكريم قاسم من ذلك ، حماية حكمه الانفصالي الاقليمي بالتستر وراء القضية الفلسطينية ، وتحالفت معه على هذا الطريق الرجعية الفلسطينية الفاشلة ، لتمارس نشاطاتها المشبوهة مع حكم عبدالكريم قاسم بين الاوساط الفلسطينية التي تتجاوب معها . ولقد كان ذلك التحرك في جملته واضح الاهداف ، اذ انه لم يكن اكثر من مجرد محاولة لمواجهة الثورة العربية ولكسر المد الوحدوي العربي . ولقد اخذ النهج الاقليمي الانفصالي الرجعي بفلسفة هذا الاتجاه يبرره بشعارات زائفة ومضللة من قبيل « لا يحرر فلسطين الا الفلسطينيون » .
وظلت تلك المحاولات مشبوهة ومعزولة ، حتى جاء الانفصال ، كواحد من اعمق الصدمات التي تعرضت لها الامة العربية ، والشعب الفلسطيني بوجه خاص ، الذي وجد نفسه بعد الانفصال وبعد ثلاثة عشر عاما من نكبة عام ١٩٤٨ ، دون تحرك ايجابي وواضح نحو هدفه في استرداد فلسطين كما وجد كذلك أن « شعار الوحدة طريق التحرير » قد ضرب بالانفصال .
ومن مواقع الانفصال النفسية ، وموجة اليأس التي نشرها ، نشطت الاتجاهات الاقليمية الرجعية بصور واشكال مختلفة ، وفي مواجهة هذه التحركات الاقليمية وفي اعادة لتقييم مراحل النضال على الساحة الفلسطينية برزت اتجاهات اخرى اكثر اصالة وتقدمية وثورية ، تريد الكيان الفلسطيني ، كيانا للقضية واداة طليعية عربية على طريق التحرير وتريده جزءا من الثورة العربية الواحدة وتعبيرا سياسيا عن وجود الشعب

العربي الفلسطيني ، ذلك الوجود الذي حاولت قوى الاستعمار والصهيونية والرجعية شطبه وتصفيته باستمرار . ولم تصدر الاتجاهات الاخيرة في فهمها هذا لمسألة الكيان وطبيعته عن مجرد تقييم مزاجي ، بقدر ما صدرت عن تقييم علمي موضوعي لاستراتيجية العدو الاستعماري الصهيوني ، وهو تقييم يثبت ان تلك الاستراتيجية — منذ كانت اسرائيل مجرد فكرة وحتى يومنا هذا — ترتكز على الخطوط الرئيسية التالية : — ١) تكريس التجزئة في الوطن العربي وتعميق المصالح الاقليمية المرتبطة بها والتابعة لها . ٢) الابقاء على حالة التخلف الاقتصادي والحضاري للوطن العربي . ٣) احكام ارتباط الوطن العربي بالمعسكر الامبريالي، واحكام سيطرة هذا المعسكر عليه.

وعلى ذلك ، فان احباط الخطة العدوانية الاستراتيجية لحلف الاستعمار والصهيونية والرجعية لا يمكن ان يتم الا بانتهاج خطة استراتيجية للنضال العربي العام والفلسطيني تقوم على مبادىء الثورة العربية في الحرية والاشتراكية والوحدة ، وذلك : باعتبار ان مبدأ التحرير القومي — فوق انه مبدأ اصيل للثورة العربية — فهو الرد العلمي القادر على احباط الخط الاستراتيجي المعادي القائم على احكام ارتباط الوطن العربي بالمعسكر الامبريالي الرجعي . وباعتبار ان مبدأ الاشتراكية — فوق انه مبدأ اصيل للثورة العربية — هو الرد على الخط الاستراتيجي المعادي القائم على ابقاء الوطن العربي في حالة من التخلف الاقتصادي والحضاري . وباعتبار ان مبدأ الوحدة القومية — فوق انه مبدأ اصيل للثورة العربية — هو الرد العلمي على الخط الاستراتيجي المعادي القائم على تكريس التجزئة في الوطن العربي وتعميق المصالح الاقليمية المرتبطة بها والتابعة لها .

وهكذا ومع اختلاف منطلقات النظرة لطبيعة الكيان الفلسطيني فقد أصبح الكيان مطلبا جماهيريا تبلور من حوله اتجاهان رئيسيان : — **الاول** : يريده كيانا اقليميا ، ويعتبر العمل الفلسطيني مستقلا عن الثورة العربية ، ومنفصلا عنها . ويريده كيانا يقوم على علاقات مع الدول العربية جميعا دون تمييز بينها . **والثاني** : يريده كيانا للقضية ، يعتبر نفسه جزءا من الثورة العربية فكرا ومسلكا ويكون بمثابة حشد للطليعة المتقدمة في معركة التحرير . ويريده بالتالي كيانا يعتبر التجزئة والتخلف والاقليمية مسؤولة عن نكبة ١٩٤٨ ، وعن الانفصال ١٩٦١ وعن استمرار الوجود الاسرائيلي ، ويريده لذلك كله ، كيانا يمارس دوره النضالي واعيا لمحتوى النضال الاجتماعي الوحدوي التقدمي ، ولحقيقة الحلف الذي يجمع بين مصالح الاستعمار والصهيونية والرجعية الاقليمية ويوحد قواها في مواجهة النضال العربي الثوري على طريق التحرير .

ولقد ظلت المحاولات والشعارات المختلفة تتنادى لاقامة الكيان الفلسطيني ، نشطة متصاعدة حتى جاء مؤتمر القمة العربي سنة ١٩٦٤ ، لينشىء « **منظمة التحرير الفلسطينية** » والتي جاءت بميلادها كيانا فوقيا كمحصلة للعمل العربي الرسمي — ارضا ومجالا تتحاور وتتصارع فيه جميع هذه الاتجاهات . وتبع قيام منظمة التحرير الفلسطينية ، شعارات مختلفة طرحت بشكل واسع حول « حرب التحرير الشعبية » و « العمل الفدائي » و « فلسطين فوق الخلافات العربية » و « التوريط » و «التنسيق» بعين العمل العسكري العربي الكلاسيكي والعمل الفدائي . وتعددت التصورات المطروحة لمعركة التحرير ، وتعددت الاجتهادات في تحديد دور الكيان الفلسطيني في المعركة وطبيعته والفكر الذي يقود خطاه . وكان واضحا الى جانب ذلك ان الدول المحيطة باسرائيل كانت تتبنى شعارات متباينة نحو ذلك كله وتسير على هدى سياسات مختلفة ومتناقضة ازاء تلك المسائل ، رغم قيام القيادة العربية الموحدة وموافقة كل الدول العربية على قيامها ومشاركتها بها .

ثم جاءت معركة حزيران ١٩٦٧ ، وجاءت معها نتائجها من الهزيمة وما تبعها ، نتاجا طبيعيا ومنطقيا للاوضاع العربية التي سبقت اندلاع المعركة . ١) نتاجا طبيعيا ومنطقيا

للسياسات الاقليمية العربية المتناقضة . ٢) نتاجا طبيعيا ومنطقيا لاستمرار سيطرة الرجعية على مواقع استراتيجية خطيرة في اية عملية مواجهة مع العدو . ٣) نتاجا طبيعيا ومنطقيا لدخول المعركة من خلال كيانات عربية مجزأة ونظم عربية متباينة واوضاع عربية متخلفة . ٤) نتاجا طبيعيا ومنطقيا لحالة البلبلة الفكرية والاضطراب في الشعارات التي تسود الجماهير الشعبية ، ونتاجا طبيعيا لحرمان الجماهير العربية من ممارسة حقها في التسلح والتنظيم وحشد قواها حشدا طوعيا للمعركة والنضال .

وباختصار جاءت هزيمة حزيران ونتائجها تتويجا مريرا لكل ما رفع من شعارات مفرغة من كل مضمون جدي متكامل لا تستند الى سياسات واستعدادات تدعم تلك الشعارات وتضعها موضع التنفيذ المسؤول والجاد . وجاءت صفعة قاسية للسياسات الاقليمية ، ولاستمرار اوضاع التجزئة العربية والتخلف . وليس ابلغ دليل على ذلك ، من اعلان كل دولة عربية للحرب بمفردها ، وايقاف الدول العربية اطلاق النار مع العدو كل على انفراد ، رغم وجود « القيادة العربية الموحدة » ، ورغم وجود « الاتفاقات العسكرية الثنائية والثلاثية » التي كانت جميعها اشكالا لا يمكن ان تمتلىء بمحتوى حقيقي ما دام اطراف تلك « الاشكال » يتبعون سياسات اقليمية متناقضة .

وبعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ ، بما اسفرت عنه من احتلال « اسرائيل » لاجزاء من اقطار عربية ، وبالرغم مما يشكله هذا الاحتلال من تحد للامة العربية ولوجودها ومستقبلها ومصالحها ، فان المصالح الاقليمية والتفكير الاقليمي والسياسات الاقليمية ، لم يحركها خطر الاحتلال الجاثم على ارضها نحو الوحدة ، وبدا واضحا ان المعركة في الوطن العربي في صراعاتها بين قوى الثورة الوحدوية التقدمية وبين القوى الرجعية الاقليمية، اقوى من الخطر الصهيوني — او هي في مستواه . وبدا واضحا ، ان الرجعية الاقليمية تحرص على كياناتها من المد الثوري التقدمي الوحدوي ، اكثر من حرصها على تلك الكيانات في مواجهة اخطار التوسع الصهيوني . وبدا واضحا ان الرجعية الاقليمية ومن ورائها دوائر المخابرات والحرب النفسية الاستعمارية والصهيونية تحاول استغلال هزيمة حزيران بما اعقبها من صدمة عنيفة منيت بها النفسية العربية — لزعزعة ثقة الجماهير بالثورة العربية عن طريق الايحاء والمكاشفة احيانا ، بان الهزيمة ترجع في الاساس الى عجز الثورة العربية في الدفاع عن الارض العربية ، والى عجزها عن مواجهة التحديات المصيرية ، وقد تجاهلت تلك القوى المعادية ، ان اسباب الهزيمة لا تكمن في مبادىء الثورة العربية ، بقدر ما ترجع الى الظروف والاوضاع العربية التي سادت قبل المعركة .

ورغم مرارة الهزيمة وهولها ، فقد اثبتت الجماهير العربية ايمانها بنفسها واصرارها على المضي في مواجهة التحدي . ورفضت الجماهير بوضوح قاطع الاستسلام للهزيمة . كما هبت جماهير شعبنا الفلسطيني تقاوم العدو ومشاريعه في محاولاته لخلق كيان فلسطيني هزيل وممسوخ،كما وقفت تقاوم مشاريع التصفية والتسويات الاستسلامية. وقد حمل شعب فلسطين السلاح يقاوم ويناضل بعناد واصرار ، ووقفت جماهير الامة العربية تدعم مقاومة شعبنا وكفاحه المسلح ، وانتفضت هذه الجماهير في اكثر من قطر عربي ، وبرد فعل عفوي صادق وسليم على النكسة تصحح اوضاعا وتثور على اخرى كما حدث في القطرين العربيين الشقيقين السودان وليبيا واللذين ابديا على الفور موقفهما من الاقليمية والتجزئة فبادرا الى التحرك القومي الوحدوي فكانت تلك اللقاءات بينهما وبين الجمهورية العربية المتحدة للتخطيط من اجل مسيرة وحدوية قومية ، انتهت باعلان دولة الاتحاد الثلاثي بين مصر وسوريا وليبيا . ذلك الاتحاد الذي ارادته الجماهير العربية عندما استفتيت فيه ان يكون ردا قوميا قادرا على تحديات معركة التحرير . وقد يكون من السابق لاوانه الان ان نحكم على هذه المبادرة الوحدوية حكما نهائيا ، ولكن من المؤكد اننا نستطيع القول بان التوجه الوحدوي ، كبعد استراتيجي

حتمي للثورة العربية وحركة الجماهير الناهضة ، قد ترسخ وتكرس بغض النظر عن المضامين التي حملها مشروع اتحاد الجمهوريات العربية . وان كان ثمة نقد يوجه الى هذا المشروع هذه الايام من بعض فصائل الحركة العربية فمما لا شك فيه ان جزءا كبيرا من هذا النقد تحركه دوافع ايجابية فرضت التجربة الوحدوية الأم عام ١٩٥٨ الكثير منها من اجل توفير مقومات الاستمرار والنمو والشمول. غير ان هذا التوجه الوحدوي، الذي ضم عددا من الاقطار العربية لا يجوز ان يحجب عنا حقيقة سياسيـــة ما زالت سائدة في الوطن العربي منذ النكسة حتى الان ، وهي الحقيقـــة القطـــرية لمجموع السياسات العربية القطرية بغض النظر عن التباين في الانظمة وانواعها . هذه الحقيقة السياسية ، او هذه الستراتيجية السياسية لخصها مؤتمر الخرطوم بما اطلق عليه « سياسة التضامن العربي » اي سياسة التعايش بين الانظمة المتباينة وتجميد الصراع الاجتماعي الذي كان يسود الوطن قبل هزيمة ١٩٦٧ . وقد كان لهذه السياسة اثرها الضخم على مسار حركة المقاومة الفلسطينية ، سواء بالنسبة الى الصراعات الداخلية فيها او بالنسبة لأثر العوامل الخارجية (العربية) عليها ان سلبا او ايجابا .

لقد سبق وقلنا في سياق سردنا لتطور النضال العربي بين اواخر الخمسينات واواسط الستينات ان الاتجاهات التقليدية الرجعية والاقليمية الانفصالية حـــاولت جاهدة من مواقعها المتردية استغلال القضية الفلسطينية وايمان الجماهير بقدسية هذه القضية ان تطرح شعارات اقليمية في الساحة الفلسطينية بالذات ، عن طريق انشاء (كيـــان فلسطيني) يفكر ويناضل من منطلقات اقليمية ، كما حدث ايام عبد الكـــريم قاسم في العراق . وقلنا كذلك ان اتجاهات ثورية مضادة لهذه الشعارات الزائفة قد برزت في الساحة ايضا ، وكانت اصيلة وتقدمية وثورية ارادت الكيان الفلسطيني كيانا نضاليا واداة طليعية عربية ، تكون جزءا من الثورة العربية لا بديلا عنهـــا ، وتكون في الوقت ذاته تعبيرا سياسيا عن الشخصية الفلسطينية كضرورة استراتيجيـــة تفرضها مصلحة النضال من اجل التحرير واسترداد الوطن المحتل .
وقد بقي الصراع بين هذين الاتجاهين : الاتجاه الاقليمي (بيساره ويمينه) والاتجـــاه القومي ، محتدما حتى وصل اوجه عام ١٩٦٤ عند قيام منظمة التحرير الفلسطينية ، تلك المنظمة التي ، كما ظهر فيما بعد ، كان ينظر اليها كل فريق ، في الساحتين العربية والفلسطينية ، النظرة التي تناسبه ويعاملها وفق المصلحـــة التي تنسجـــم واهدافه الذاتية . وكان من الممكن ، نظريا ، لو لم تفاجأ الامة كلها عام ١٩٦٧ بالحرب الشاملة ، ان تشهد المنظمة صراعا سياسيا بناء ، كان من المؤكد سيترك اثارا ايجابية على الجسم السياسي الفلسطيني الذي لم يكن قد مر على انبعاثه بالصيغة القطرية سوى ثلاث سنوات فقط . غير ان حرب ١٩٦٧ وما فرضته من تغيير في مجمل الظروف الموضوعية التي تحيط بكل حياتنا السياسية كأمة ، وفي مقدمتها ظـــروف الشعب الفلسطيني ، سارعت في عمليات التفاعل وربما ، تحت وطأة الهزيمة ومتطلبات الرد عليها ، عطلت جزءا كبيرا من عمليات التفاعل المطلوبة .
ولا يمكن لاحد ان ينكر ان حجم الهزيمة الحزيرانية قد افقد كل القوى السياسية ، وفي مقدمتها القوى القومية ، كل ازمة المبادرة ، بل انه وضعها الى فترة غير قصيرة في الصفوف الخلفية وراء افكار وشخصيات وحركات جديدة .
وكان من اهم اثار حرب حزيران على منظمة التحرير الفلسطينية ، الاطـــار الرسمي لحركة النضال الفلسطيني هو اقالة السيد احمد الشقيري من رئاسة المنظمة وتسلم المنظمات الفدائية ، وخصوصا « فتح » لمهام القيادة في المنظمة . وقد لوحظ ان عملية التغيير في المنظمة وخارجها ، في الساحة الفلسطينية ، كانت تستبعد بشكـــل واضح ممثلي التيار العربي الوحدوي . فقد اتسعت الساحة ليمين ويسار قطريين ، هما في

التقييم التقليدي اقصى اليمين واقصى اليسار المعروفين في الوطن العربي ، وضاقت بالتيار العربي القومي . وما من شك انه بالاضافة الى مجموعة الاسباب التي أدت الى هذا الاستثناء ، فان هزيمة الانظمة التقدمية ، ولا سيما الجمهورية العربية المتحدة ، في الحرب الحزيرانية ساعد على تكريس هذا الاتجاه . وهو اتجاه وافق هوى يمين المقاومة ويسارها على حد سواء .

وعلى الرغم من عدم الغياب التام للاتجاه الوحدوي في حركة المقاومة الذي تمثل بمنظمة او اثنتين من المنظمات الصغيرة وبعدد مؤثر من الشخصيات المستقلة ، الا انه من الصعب التحدث عن اثر فعال لهذا الاتجاه في مسار حركة المقاومة ، وبالتالي فيما وصلت اليه من نتائج .

وقد تسبب هذا الغياب ، فكرا وعملا ، بتخبط حركة المقاومة في علائقها العربية . وكان من الطبيعي ان تتخبط ، خصوصا وان التفكير القطري داخلها ليس تفكيرا واحدا، بل هو محصلة تفكريين متناقضين : احدهما يؤمن بنوع من التعامل مع الانظمة العربية وفق استراتيجية قطرية ضيقة ، وآخر لا يؤمن ابدأ بمثل هذا التعاون بل يصنف جميع الانظمة العربية ودون استثناء على انها جزء من معسكر العدو . وقد ادى هذا التناقض بين الفكرين الفلسطينيين القطريين الى سلسلة من الاخطاء الفادحة التي عرفت الرجعية العربية كيف تستثمرها لصالحها كما حدث في ايلول ١٩٧٠ في الاردن ، كما ان هذا التناقض برر للانظمة المترددة والعاجزة الخروج من مأزقها الحرج واضعة كل اللوم على حركة المقاومة وقيادتها .

وقد يكون من المفيد ضرب مثل بسيط على هذا التناقض والحدود التي وصل اليها وعلى السذاجة التي وصلت اليها حركة المقاومة في « ترقيع » مواقف فصائلها ككل : في المجلس الوطني الاخير الذي عقد في تموز ١٩٧١ في القاهرة اتخذت اللجنة السياسية قرارا من بندين : الاول منهما يندد بالانظمة المترددة والمتواطئة والمساومة الى اخره ، والثاني منهما يطالب الدول العربية.بدفع التزاماتها لمنظمة التحرير الفلسطينية . بندان متناقضان في قرار واحد يوضحان بكل جلاء نمطين من التفكير في قيادة واحدة،ويوضحان في الوقت ذاته قصورا كبيرا في مستوى التفكير السياسي الذي وصلت اليه قيادة المقاومة . وكما قيل على لسان احد اعضاء المجلس في تلك الدورة ان قيادة الشعب الفلسطيني تخاطب نفسها في المرآة لترضي ذاتها ، ضاربة بعرض الحائط الرأي العام والمنطق العام .

هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى لقد غاب عن الفكر الثوري القطري الفلسطيني (يمينه ويساره) وقد انتشى في ١٩٦٨ و ١٩٦٩ بالبالونات الاعلامية التي صدرت عنه ومن حوله ، ان تحرير فلسطين لا يمكن ان يكون مهمة فلسطينية محضة . وان شعار « لا يحرر فلسطين الا الفلسطينيون » انما هو شعار مخادع ساهمت الانظمة العاجزة والعميلة على نشره لا حبا بشعب فلسطين ، ولا رغبة منها برفع الوصاية عنه ، وانما — وفي احسن الحالات — لغسل يديها من المشكلة الفلسطينية والاكتفاء بمشاكلها القطرية .

وغاب عن حركة المقاومة بالتالي ان مثل هذا الخط القطري لحركة المقاومة لا يمكن ولا بحال من الاحوال ، بل ولا حتى في حالة انتصاره ان يؤدي الى ما هو أكثر من « دويلة فلسطينية » على جزء من تراب الوطن ، وضمن مشروع تسوية عامة . وهو ما كاد ان يعرض على حركة المقاومة قبل ايلول ١٩٧٠ ، حتى تنبه النظام الاردني الى مصالحه القطرية ، فشن تلك الحملة البربرية على حركة المقاومة وشعب فلسطين .

ان النظام الاردني بحكم تكوينه وطبيعته أقرب من حركة المقاومة الى فهم واقع الانظمة العربية وهو بحكم اتصالاته المباشرة وغير المباشرة مع العدو يدرك تماما ان الصيغة العربية الرسمية السياسية لا تستطيع ان تحقق ما هو أكثر من « ازالة اثار العدوان »

وانه اذا ما تمت الصفقة السياسية ، تحت رعاية الولايات المتحدة الاميركية ، فان ثمة ثمنا لا بد ان يدفع . وبغريزة الدفاع عن الذات ادرك انه اكثر الانظمة تعرضا للمساومة، خصوصا وان الولايات المتحدة قد لمحت اكثر من مرة بأن اي حل للازمة الشرق اوسطية لا بد ان يأخذ الوجود الفلسطيني بعين الاعتبار . ومن هنا كانت مبادرته الفورية في ضرب حركة المقاومة وزعزعة ثقة العرب في أهمية « العنصر » الفلسطيني في الساحة العربيـــة .

وبالطبع لم يكن من المتصور ان يصدق النظام الاردني ، ولا حتى الشعب الفلسطيني نفسه ، ما كان يصدر عن حركة المقاومة من رفض للدويلة الفلسطينية او أي حل مرحلي وفق ظروف المنطقة وتوازن القوى الدولي . وهذا لا يعني ان حركة المقاومة ، بمعظم رجالاتها ، لم يكونوا صادقين في رفضهم للدويلة الفلسطينية . على العكس فمنهم من هو صادق كل الصدق في ذلك ، ولكن المشكلة ليست ذاتية ولا يحلها تصريح يصدر عن هذا او ذاك ، ان عملية التحرير واسترداد الوطن الفلسطيني كاملا لا يمكن ان تتم من خلال حركة قطرية ، وذلك لظروف موضوعية واضحة أهمها وفي مقدمتها حجم ونوع العدو الذي نتصدى له في فلسطين : الامبرياليـــة العالمية والصهيونيـــة والرجعيـــة العربية الانهزامية . ان من بديهيات الصراع العربي ـــ الاسرائيلي انه يحتاج الى مقومـــات تشتمل الحد الادنى من القدرة على الصراع . وأدنى هذه الحدود أن يكـــون الوطن العربي ، لا سيما الجزء المشرقي منه ، وبالذات دول الطوق من حول اسرائيل ، متهيأة كلها لتحمل مسؤوليات هذا الصراع وما يتطلبه من ثمن وتضحيات .

وهكذا نرى ، ان حركة المقاومة ، بوعي منها او غير وعي ، قد عزلت نفسها عن المفهوم القومي الثوري لتحرير فلسطين . ولذلك وجدت نفسهـــا ، عبر سلسلة من التجارب ، وكلما اقتربت القضية من المحاور المصرية ، اسيرة الانظمة العربية ، الحليـــف الوحيد الذي اختارته بديلا عن الجماهير وحركة الثورة العربية . وبالتالي لم يعد امامها مـــن مخرج سوى الدخول والمشاركة رغم كل مواقف الرفض اللفظية مع هذه الانظمة فـــي تقرير مصير المنطقة ، وبالطبع وفق هوى هذه الانظمة وقدراتها على التحدي .

ولعل اهم سؤال يطرح هذه الايام في الاوساط السياسية العربية والفلسطينية ، يتناول مستقبل هذه الحركة . ان اول ما يستطيع الواحد ان يؤكده ، ان حركة المقاومة بقيادتها الحالية ، وبالصيغة الحاضرة ، ودون استثناء لاي فصيلة من فصائلها ، ليست الحركة التاريخية المنتظرة ، الحركة التي كانت آمال البعض معلقة عليها لتحريـــر الوطـــن واسترداده . ولعل الحركة ذاتها ، وبقيادتها الحالية ، لم تطمح الى ان تكون كذلك رغم شعاراتها التي رفعتها . وبالتالي فالقضية النضالية مستمرة وستزداد فيها الانفعالات والتفاعلات حتى تفرز الصيغة الثورية المؤهلة لخوض المعركة التاريخية ، معركـــة التحرير الشامل الناجز .

ولكن هذا لا يعني انه ليس بمقدور هذه الحركة ان تؤدي لمسيرة النضال العربي بعض الانجازات ، حتى ولو كانت انجازات سلبية في الوقت الحاضر . ومن أهم ما يخطر على بال المواطن الان ، ومن موقع الانكفاء في حركة المقاومة ما يلي : **أولا :** ان تبقى القضية الفلسطينية ، قضية معلقة ، لا توصد دونها الابواب بأي اتفاق مع العدو يكون الشعب الفلسطيني طرفا فيه . **ثانيا :** ان تبادر لتحقيق مجموعة من المطالب المشروعة لشعب فلسطين في البلاد العربية ، واهمها شرعية النضال السياسي من أجل قضيته وضمانه عدم عودة اجواء الارهاب العربية الى مخيمات العائدين . **ثالثا :** الحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية كاطار سياسي يتحرك المناضلون الفلسطينيون على أرضه وضمن نطاقه ، تمهيدا لتطوير العمل السياسي الفلسطيني . **رابعا :** اعادة الوحدة الوطنية في الساحة الاردنية بين الشعبين ورفع برنامج سياسي وطني يمكنهما من استئناف مسيرتهما

المشتركة من اجل اهدافهما الواحـدة ، قطـريا وقوميا . **خامسا** : اعـادة النظـر باستراتيجيتها القطرية ، واعتماد البعد القومي كأساس لاستراتيجية التحرير لا يمكن تجاوزه او القفز عنه ، وهذا يعني وضع تثليد ثوري للعلاقات بين حـركة النضال الفلسطيني وحركة الثورة العربية .

ان مثل هذه الاهداف ، على تواضعها ، بالنسبة للتحرير حتى النصر ، هي اسس لا بد من ارسائها للمسيـرة الفلسطينية في جولتها القادمة . وهي في مقدور حركة المقاومة الفلسطينية وفي متناولها ان هي صفت صفاء دم الشهيد الذي روى الروابي في ارضنا المحتلة والاردن على حد سواء .

وبعد ، لو عدنا لقراءة هذه الدراسة من اولها ، وحملنا قلما احمر بيدنا لنضع العلامات الفارقة حول سلسلة تجاربنا النضالية كفلسطينيين وكعرب ، فاننا نجد اننا في هـذه القضية بالذات ، قضية فلسطين ، نكاد نكرر انفسنا ، في كل تجربة وكأن ما مر بنا من عبر ودروس قد ذهبت وأدراج الرياح . فارق واحد يلفت النظر ، ويبعث في النفس الامل : عام ١٩٣٦ القينا السلاح بناء على دعوة من الملوك والرؤساء ، ولكننا عام ١٩٧٠ واجهنا بعض الملوك والرؤساء بهذا السلاح . وليس عيبا ان ننهزم وان نفشل ، ولكن العيب والعار ان لا نتعلم وان لا نستفيد . واذا كان لا بد من مقتطف نختتم به بحث هذه الدراسة ، فليس انسب مما كان يقوله ماوتسي تونغ اثر كل فشل كان يصيب ثـورة شعبه العظيمة : هذا فشل آخر ، وعلينا ان نبدأ من جديد .

صدر عن مركز الابحاث

المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني

دراسة تحليلية لهجمـة أيلول

بقلـم

خليل هندي وفؤاد بوارشي وشحادة موسى

باشراف د. نبيل علي شعث

يشكل الكتاب – بعد جهد سنة كاملة من فريق كبير من باحثي مركز الابحاث – دراسة ضخمة موثقة لحدث يشكل منعطفا في تاريخ المقاومة الفلسطينية والمنطقة ، حدث لا يزال يترك آثاره على كافة التطورات السياسية الجارية في العالم العربي . ولذا فهو يشكل مصدرا لا ينضب للمعلومات ومادة للبحث والتحليل لكل من له اهتمام وثيق او جانبي بالموضوع .

جاء الكتاب في أربعة اقسام : القسم الاول منه يعالج ازمات المجابهة بين المقاومة والنظام لتحليل التناقض بينهما . وعالج القسم الثاني حملة التعبئة التي أعدها النظام ضد المقاومة . ثم عالج القسم الثالث احداث ايلول ذاتها على مختلف الاصعدة يومـا بيوم واحيانا ساعة بساعة . اما القسم الرابع فيعالج الدروس المستفادة من تجربة أيلول ، وفيه يعرض عدد من الكتاب الفلسطينيين والمنظمات الفلسطينية طيفا عريضا من وجهات النظر وأنماط التحليل . ثم تأتي الملاحق التي تشكل مصدرا وثائقيا هاما . فالملحق الاول يغطي كل البيانات التي صدرت عن المقاومة خلال أيلول ١٩٧٠ ، والثاني يغطي البيانات التي أصدرها النظام . اما الملحق الثالث فيورد كل الاتفاقيات التي وقعها الطرفان بالاضافة الى عدد من الوثائق الهامة . ويورد الملحق الرابع عددا من الشهادات الواقعية لاناس عاشوا الاحداث وأتيح لهم ان يخرجوا منها ويرووا ما رأوا .

بالعربية ٥٠٣ صفحات ٥ ل.ل. فقط

الليرة الاسرائيلية وأزمة الدولار

الدكتور يوسف شبل

بعد مضي اقل من اسبوع على الاجراءات الاقتصادية التي اعلنها الرئيس الامريكي نيكسون ، قررت الحكومة الاسرائيلية للمرة السابعة بعد انشاء اسرائيل ، تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية بنسبة ٢٠٪ اذ هبطت من ٣٫٥٠ الى ٤٫٢٠ لكل دولار . ولم تفاجأ الاوساط الاقتصادية الاسرائيلية والعالمية بهذا القرار بسبب الارتباط الوثيق بين حجم واتجاه تجارة اسرائيل الخارجية وبين الاسواق الامريكية والاوربية. وكانت الحكومة قد خفضت قيمة الليرة الاسرائيلية في اعوام ١٩٤٨ و١٩٤٩ و ١٩٥٢ و ١٩٥٣ و١٩٦٢ ، و١٩٦٧ . وقبل ان نشرح بالتفصيل الذيول الاقتصادية المترتبة على عملية التخفيض المشار اليها ، نرى من الفائدة ان نوجز اولا للقارىء ابعاد أزمة الدولار والاسباب الحقيقية لهذه الازمة التي هزت نظام النقد الدولي وهددت عمليات التبادل التجاري بالانخفاض بين مختلف انحاء العالم ، ثم ننتقل لبحث آثار تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية حتى يلم القارىء بأبعاد الموضوع .

من المفروض ان الدولار الامريكي كان ولا يزال اكثر العملات الورقية استخداما في تمويل عمليات التبادل التجاري وانه اكثر من ذلك يشكل جزءا كبيرا من احتياطي النقد لمعظم بلدان العالم الى جانب الذهب . وفي نهاية الحرب العالمية الثانية وعلى أثر توقيع اتفاقية برينتود التي انبثق عنها صندوق النقد الدولي والنظام النقدي الحالي اعلنت حكومة الولايات المتحدة عن التزامها امام الدول المنضمة للاتفاقية المذكورة بشراء اي كمية من الدولارات ومبادلتها بقيمة مماثلة من الذهب على أساس سعر ثابت قدره ٣٥ دولارا للاونصة الواحدة من الذهب . وقد كرس هذا الالتزام الدولار كنقد عالمي لتمويل عمليات التجارة الخارجية كما اعطى الولايات المتحدة ثقلا سياسيا لا يقل اهمية . وقد بلغ احتياطي الولايات المتحدة من الذهب انذاك حوالي ٢٥ بليون دولار وهو اضخم احتياطي حصل عليه بلد ما في تاريخ التجارة الدولية . وكان هذا الاحتياطي الضخم حصيلة سنوات طويلة من فائض في ميزان المدفوعات الامريكي منذ ادخال القاعدة الذهبية كأساس للنظام النقدي في العالم . وعندما انهار العمل بالقاعدة الذهبية في مطلع الثلاثينات تجمع لدى الولايات المتحدة كميات هائلة من الذهب اودعته في « فورت نوكس » حتى لا يؤدي الى ارتفاع كبير في مستوى الاسعار فيما اذا طرح الى التداول .

وفي العقد الاخير بدأ العجز يتراكم في ميزان المدفوعات الامريكي نتيجة لعدد من العوامل الاقتصادية والسياسية . فقد زادت مدفوعات الولايات المتحدة للخارج بنسبة تفوق الزيادة في مدفوعات العالم الخارجي لها بحيث بدأ الاحتياطي من الذهب يتقلص بسرعة حتى وصل الى عشرة بلايين دولار وهو اقل رقم وصله حتى الان .

ولا نريد هنا لضيق المجال ان نتوسع في شرح الاسباب التي أدت الى تدهور ميزان المدفوعات الامريكي لذلك سنكتفي بسرد أهم العوامل بايجاز : ١ — ارتفاع النفقات العسكرية الامريكية في الخارج خصوصا منذ بدء الحرب الفيتنامية . ٢ — ارتفاع مستوى

الاجور والاسعار داخل الولايات المتحدة في الفترة الاخيرة مما افقد السلع الامريكية الكثير من قوتها التنافسية في الاسواق العالمية . ٣ ــ دخول السلع اليابانية والالمانية الى الاسواق العالمية مدعومة بجودة رفيعة المستوى وتقنية انتاجية متقدمة . ٤ ــ نتيجة للعامل الثالث لم تعد اسعار المارك والين المعلنة لدى صندوق النقد الدولي تمثل القيمة الحقيقية لها والتي هي اعلى بكثير من السعر المعلن . لذلك نشأ تجاذب بين الولايات المتحدة وكل من اليابان والمانيا لحمل الدولتين المشار اليهما لرفع قيمة عملتيهما.
إزاء هذه التطورات ومنعا لمزيد من التدهور في ميزان المدفوعات الامريكي وما قد تتركه من آثار سيئة على الاقتصاد الامريكي بادر الرئيس الامريكي الى اعلان عدد من الاجراءات الاقتصادية لتقوية مركز الدولار . وهذه الاجراءات هي : ١ ــ وقف عمليات تحويل الدولار الى الذهب من جانب الولايات المتحدة . ٢ ــ رفع التعرفة الجمركية بنسبة ١٠٪ على السلع اليابانية وبقية السلع المستوردة الى الولايات المتحدة . ٣ ــ تجميد الاجور في الولايات المتحدة لمدة ٩٠ يوما .
ولم تكتف حكومة الولايات المتحدة بهذا الاجراء بل بادرت الى الضغط على حكومة اليابان لكي تعوم الين الياباني . ومعنى التعويم ببساطة ترك قيمة الين بالنسبة للدولار تتقرر نتيجة لتفاعل عوامل العرض والطلب في السوق المالي ، وحيث ان الميزان التجاري الياباني يتمتع بفائض كبير ونظرا لان اليابان تصدر الى الولايات المتحدة بما قيمته ٣٢٣ بليون دولار ، فان هذا الاجراء سيؤدي الى خسارة كبيرة في تسويق السلع اليابانية في أسواق الولايات المتحدة نظرا لارتفاع قيمة الين بالنسبة للدولار عما كان عليه قبل الاجراء المشار اليه . وهذا ما حدث بالفعل بعد أيام من قرار التعويم رغم صيحات الاستنكار من كافة الاحزاب السياسية ورجال الاعمال في اليابان اذا ارتفعت قيمة الين بحوالي ١٠٪ بالنسبة للدولار . ولا تزال الحكومة الامريكية تضغط لكي تقوم اليابان رسميا برفع قيمة عملتها وابلاغ صندوق النقد الدولي بسعر التعادل الجديد .
وفي دراسة لاحقة قام بها المستشارون الاقتصاديون للرئيس نيكسون اكد هؤلاء ان ميزان المدفوعات الامريكي سيسجل تحسنا خلال ثلاثة الى ستة اشهر من بدء العمل بالاجراءات التي اعلنها الرئيس الامريكي وان هنالك احتمالا كبيرا في أن يسجل فائضا خلال العام ١٩٧٣ ــ ١٩٧٤ . والجدير بالذكر أن هنالك فارقا رئيسيا بين أزمة الدولار وازمة الاسترليني مثلا التي حصلت عام ١٩٦٧ ففي حين أن ازمة الاسترليني هي انعكاسات لضعف في هيكل وانتاجية الاقتصاد البريطاني فان ازمة الدولار هي نتيجة لاسباب سياسية تتعلق بالوجود العسكري الامريكي في خارج الولايات المتحدة وما يتطلبه ذلك من انفاق هائل لتمويل هذا الوجود اكثر منها لاسباب اقتصادية .
وفي هذا المجال نشير الى ان هنالك خلافا في تحليل الاسباب العميقة لازمة الدولار في داخل امريكا. فهنالك عدد من الاقتصاديين البارزين في امريكا (منهم ميلتون فريدمان استاذ الاقتصاد في جامعة شيكاغو) يعتقدون ان مشكلة ميزان المدفوعات هو الوجه الاقل أهمية لمشكلة اكبر من ذلك . وهذه المشكلة تتلخص في أن سعر التبادل الذي التزمت به الولايات المتحدة لعملية استبدال الدولارات بذهب والبالغ (٣٥) دولارا لكل أونصة من الذهب منذ اكثر من عشرين عاما لم يعد يتفق مع الارتفاع الكبير الذي طرأ على مستوى الاسعار النسبي للسلع في الولايات المتحدة . لذلك فان السعر المشار اليه لا يمثل سعر السوق الحقيقي للذهب وانه اعلى بذلك بكثير وان الحل الامثل هو في ترك السوق المالي العالمي يقرر سعر التوازن من خلال عاملي العرض والطلب بحيث تتساوى في النهاية الكمية المعروضة والكمية المطلوبة . غير ان عوامل عديدة بعضها سياسي والآخر يتعلق بالتزامات الولايات المتحدة تجاه بلدان العالم الاخرى تحول دون الاخذ بهذا الحل كليا وان كان قد تم الاتفاق في عام ١٩٦٨ على اعتماد سعرين للذهب الاول بين البنوك المركزية بنفس سعر التبادل والثاني في السوق المالي الحر .

بعد هذا الموجز لابعاد أزمة الدولار ، ننتقل الى موضوع تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية بنسبة ٢٠٪ حيث سنشرح الاسباب التي دعت الى اتخاذ هذا القرار والذيول التي ستترتب على هذه العملية .

ولكي نستطيع تحديد الاسباب التي دعت الى اتخاذ هذا القرار لا بد من القاء نظرة سريعة على حجم واتجاه تجارة اسرائيل الخارجية في الوقت الراهن .

تدل آخر الاحصائيات على ان حجم السلع المصدرة من اسرائيل بلغ في عام ١٩٧٠ (٧٨١) مليون دولار موزعة بين البلدان المستوردة على النحو التالي : ٣٦٪ الى السوق الاوروبية المشتركة ، ٢٣٪ الى المنطقة التجارية الحرة في اوروبه ، ١٩٪ الى الولايات المتحدة وكنده ، ٥٪ الى افريقيا ، ١٤٪ الى آسيا ، ٢٪ الى أوروبه الشرقية . وهكذا فان الصادرات الاسرائيلية الى الولايات المتحدة تشكل ١٩٪ من مجموع الصادرات ويتألف معظمها من الاحجار الكريمة (الماس) وقد بلغت قيمتها المطلوبة ١٦٥ مليون دولار خلال العام ١٩٧٠ . وعلى الرغم من ان السوق الاوروبية المشتركة لا تزال تعتبر اهم اسواق السلع الاسرائيلية فانه لا يمكن تجاهل اهمية السوق الامريكية سواء نظرنا اليها كقيمة مطلقة او نسبية في حجم الصادرات الاسرائيلية . والسؤال المطروح عما اذا كان تخفيض الليرة هو الحل الامثل . والجواب على ذلك انه نظريا يمكن لاسرائيل ان تعالج العجز في ميزانها التجاري بأحد او مزيج او جميع الاجراءات التالية :

أ — اللجوء الى احتياطها من الذهب والعملات الاجنبية القابلة للتحويل . وهذه الطريقة تكون مجدية اذا كان الاحتياطي كبير الحجم نسبيا الى حجم التجارة الخارجية للبلد موضع الازمة واذا كان العجز طارئا وغير عميق الجذور . وكلا الشرطين غير متوفر بالنسبة لاسرائيل فحجم الاحتياطي النسبي ضئيل وفي تناقص مستمر والعجز في الميزان التجاري اصبح صفة ملازمة للاقتصاد الاسرائيلي منذ نشأته حتى الان .

ب — تخفيض او تجميد مستوى الاسعار والاجور في محاولة لاحتواء اي ارتفاع في اكلاف انتاج السلع التصديرية حتى لا تفقد ميزتها النسبية وبالتالي حصتها من الاسواق العالمية . ونجاح هذا الاجراء يتطلب اتباع سياسة نقدية مرنة كما يتطلب تجاوبا من نقابات العمال بحيث تلتزم بأسس معينة بالنسبة لمطالبتها بزيادة الاجور . وهذا الاجراء عمليا يساوي تخفيض قيمة العملة مع بقاء مستوى الاسعار ثابتا .

ج — فرض رقابة على الاستيراد واتباع سياسة انتقائية تجاه الصادرات بحيث تشجع تلك الصادرات التي تمتلك مقدرة على المنافسة بنجاح في الاسواق العالمية . وهذا الاجراء رغم انه يؤدي الى نتائج مباشرة وسريعة ، فان كثيرا من الدول تفضل عدم اللجوء اليه نظرا لما يتركه من تشويش على عملية توزيع الموارد الاقتصادية في نظام يعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

د — تخفيض قيمة العملة الاسرائيلية بالنسبة للعملات الاخرى بحيث تصبح السلع الاسرائيلية نسبيا ارخص مما كانت عليه ، في حين يصبح استيراد السلع الاجنبية الى اسرائيل اكثر كلفة وهذا من شأنه بالتالي ان **يزيد** من حجم الصادرات **ويقلل** من حجم الاستيراد بحيث يقل العجز في الميزان التجاري .

ولكي ينجح اجراء التخفيض في تحسين الميزان التجاري لا بد من توفر شروط عديدة منها : ان لا ترد الدول التي يؤثر عليها هذا التخفيض بتخفيض قيمة عملتها بنسبة مماثلة ، وان يكون الطلب على السلع الاسرائيلية **مرنا** وان يكون الطلب على الواردات **مرنا** ايضا حتى يؤدي هبوط مستوى الاسعار للسلع المصدرة الى **زيادة** كبيرة في حجم الصادرات وارتفاع اسعار السلع المستوردة الى **هبوط** كبير في حجم الاستيراد مما يؤدي بدوره الى انخفاض العجز الكلي في الميزان التجاري .

وحيث ان الاقتصاد الاسرائيلي يعمل الان في ظل « عمالة كاملة » من حيث تعبئة عوامل الانتاج المتوفرة ، فان شرط المرونة لتحسين وضع الميزان التجاري يصبح ضروريا ولكنه

غير كاف نظرا لان « عامل الدخل » يعمل باتجاه معاكس « لعامل السعر » وفي هذه الحالة لا بد ان تفوق الزيادة في الدخل الزيادة في حجم الانفاق(١).
يتضح من هذا البحث الموجز ان عملية التخفيض لا تؤدي بالضرورة الى تحسين الميزان التجاري وانه لا بد من تفحص المعطيات والظروف الاقتصادية السائدة في الاقتصاد الاسرائيلي قبل معرفة الاثر الذي ستتركه عملية التخفيض على الميزان التجاري ، اضف الى ذلك ان تخفيض العملة تتخطى آثاره الميزان التجاري لتشمل كافة قطاعات الاقتصاد بدرجات متفاوتة وبالتالي فانها تؤثر على مجمل الاهداف الاقتصادية التي تسعى الحكومة الاسرائيلية الى تحقيقها . وفيما يلي صورة موجزة للآثار التي قد يتركها تخفيض الليرة الاسرائيلية : ان تخفيض قيمة اي عملة له نفس الآثار تقريباً مثل التعرفة على السلع المستوردة حيث تؤدي عادة الى ارتفاع في اسعارها وما يتبع ذلك من ارتفاع في مؤشر نفقات المعيشة وعلاوات غلاء المعيشة ومن ثم الى ارتفاع تلقائي في مستوى الاسعار المحلية والتكلفة ونفقات الانتاج . وبما ان القسم الاكبر من واردات اسرائيل يتألف من مواد اولية وسلع استثمارية تتميز بمرونة منخفضة ، فان الشرط الاول الذي حددناه لنجاح التخفيض يصبح غير متوفر ، كما ان الشرط الثاني الذي يدعو الى زيادة في الدخل تفوق الزيادة في الانفاق عندما يكون الاقتصاد في حالة عمالة كاملة غير متوفر أيضا .
على ضوء هذا التحليل فان اكثر ما يمكن ان تطمح اليـه اسرائيل في هذه الحالة هـو الحفاظ على حصتها من الصادرات الى أسواق الولايات المتحدة علما بأن تحقيق هذا الهدف له تكلفة اقتصادية . الى جانب ذلك من المتوقع أن لا يكون للتخفيض اثر كبير في تحسين الميزان التجاري نتيجة للفرق المطلق الهائل بين حجم الصادرات وحجم الواردات حيث يقدر بحوالي ١٤٠٠ مليون دولار .
والسؤال المطروح الآن هو اذا كانت جميع العوامل تشير الى ان التخفيض لن يحقق الاهداف المرجوة منه على نطاق واسع وانه أثار ضجة كبيرة لدى قطاعات واسعة في اسرائيل فلماذا اقدمت الحكومة الاسرائيلية عليه ؟ والرد على ذلك ان اسرائيل كانت تفكر دوما في تخفيض عملتها **قبل** الاجراءات الامريكيـة بوقت طويـل حتى ان عميد الاقتصاديين الاسرائيليين « باتنكن » اشار اكثر من مرة الى ان اسرائيل تحتاج الـى تخفيض عملتها بنسبة لا تقل عن ٤٠٪ اي بحيث تصبح قيمة الدولار مساوية الى (٥،٠) ليرات اسرائيلية حتى يستطيع التخفيض ان يحدث تحسنا ملحوظا في وضع الميـزان التجاري ما دامت اسرائيل غير مستعدة للتنازل عن اي من اهدافها الاقتصادية الرئيسية وهي تحقيق معدل مرتفع للنمو ، واستيعـاب المزيد مـن المهاجرين وتسليح الجيش الاسرائيلي بأحدث الاسلحة .
ويظل التحدي الرئيسي هو فيما اذا كانت الحكومة ستنجح في منع الاجور والاسعار من الارتفاع بدرجة كبيرة في ظل الاوضاع الاقتصادية الراهنة حتى لا تسلب هذه الزيادة المكاسب المتوقعة من عملية التخفيض . والا ستضطر الحكومة الى فرض مزيد مـن الضرائب لامتصاص السيولة الزائدة التي تولدت نتيجة للتخفيض والتـي هي بحـوزة المستهلكين .
ولا شك ان وقف اطلاق النار مع الجبهات العربية قد نقل اهتمام المواطنين في اسرائيل الى المشاكل الداخلية وفي طليعتها ارتفاع مستوى الضرائب ، وارتفاع مستوى الاسعار وعدم توفر كثير من السلع الاستهلاكية . كما ان الاسرائيلي بدأ يشعر بالثمن الذي يدفعه نتيجة لتحويل جزء كبير من موارد اسرائيل الاقتصادية صوب قطاع التسلح وان كان لا

---

١ ــ يمكن للقارىء اذا اراد مزيدا من المعلومات حول الشروط الضرورية لنجاح عملية تخفيض العملة في تحسين الميزان التجاري ان يعود للفصل الرابع من كتاب يوسف شبل ، **تجارة اسرائيل الخارجية**، بيروت، مركز الابحاث الفلسطينية ، ١٩٦٦ .

يزال يشعر بنفس الوقت في انه حصل على مردود مرتفع عسكريا . وهذا الشعور هو الذي يدفعه باستمرار لقبول مزيد من التضحيات .

ردود الفعل في اسرائيل

في كل مرة تقدم الحكومة الاسرائيلية على تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية بنسبة معينة ، تحدث انقسامات كبيرة في الراي داخل اسرائيل بين مؤيد ومعارض . وتعكس عادة هذه الآراء المتباينة الخلافات بين الاحزاب السياسية واصحاب الفعاليات في قطاعات الاقتصاد المختلفة وحتى الخلافات الاكاديمية بين اساتذة الجامعة العبرية والخبراء الاقتصاديين في الحكومة الاسرائيلية .

ويبدو من تتبع أقوال الصحف الاسرائيلية في الاسابيع التي تلت قرار التخفيض ان هنالك معارضة شديدة تجاه القرار المشار اليه . وقد جاء في « الجيروسليم بوست »(١) ان الهستدروت وجمعية الصناعيين وبعض زعماء « جاحال » عارضوا بشدة اي تخفيض للعملة الاسرائيلية في هذا الظرف قبل أن تتخذ الحكومة الاسرائيلية قرارها . ويمكن تلخيص وجهة نظر هذا الفريق بأنه ما دام الاقتصاد الاسرائيلي في حالة عمالة كاملة ، وما دام التخفيض سيؤدي حتما الى ارتفاع معظم اسعار السلع المستوردة والمنتجة محليا والتي تتألف من مواد اولية مستوردة ، وبما ان هنالك امكانية كبيرة لزيادة الضرائب فان الاضرار المترتبة على عملية التخفيض تفوق المزايا المتوقعة .

ويرد وزير المالية ، سابير ، على هؤلاء بأن الحكومة لن تزيد في معدل الضريبة كما انها قررت فرض رقابة مشددة على اسعار كثير من السلع الاستهلاكية باستثناء السلع الاساسية مثل الخبز والبيض والسكر والحليب التي سمحت برفعها على اساس ان اكثرها مستورد من الولايات المتحدة . وتؤكد مصادر الحكومة ان الزيادة في الاسعار ستكون في حدود ١٢٪ حتى نهاية العام وانها لن تسمح بأن تتغلب العوامل المضادة على الهدف من تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية .

وكانت ردة الفعل الاولى للتخفيض ان بادر المستهلكون الى شراء المزيد من السلع الاستهلاكية تحسبا لاي ارتفاع مفاجىء ، كما ان كبار التجار الذين تمكنهم احوالهم المادية من المضاربة عمدوا الى تخزين سلع استهلاكية للاستفادة من ارتفاع الاسعار المرتقب. اما العمال الذين سيتحملون العبء الاكبر من ارتفاع الاسعار الذي يؤدي بالتالي الى انخفاض دخولهم الحقيقية فانهم يحاولون امتصاص الزيادة في الاسعار عن طريق المطالبة بزيادة الاجور . ويبدو ان الحكومة الاسرائيلية هي المستفيد الاكبر من التخفيض المشار اليه . فقد اوردت صحيفة « عال همشمار »(٢) احصائيات عن حساب الارباح والخسائر بالنسبة للحكومة الاسرائيلية وهي (الارباح) على النحو التالي: ٤٠٠ مليون ليرة من زيادة الرساميل الى اسرائيل ، ١٥٠ مليون ليرة من زيادة الدخل من الجمارك والتعرفة المفروضة على الواردات ، ٦٠ مليون ليرة نتيجة لزيادة حجم الصادرات ، ٥٠ مليون ليرة ضرائب اضافية ، ٣٠ مليون ليرة من بنود مختلفة في الميزانية ، والمجموع ٦٩٠ مليون ليرة .

ومقابل هذه العوائد ، هنالك مصاريف اضافية نتيجة لعملية التخفيض على النحو التالي: ٢٥٠ مليون ليرة فرق ثمن اسلحة ومعدات مستوردة من الخارج ، ١٢٥ مليون ليرة فرق سداد الديون الداخلية والخارجية المرتبط على دفعها بالليرة الاسرائيلية ، ١٢٥ مليون ليرة فرق ثمن مشتريات الحكومة من الداخل ، ٦٠ مليون ليرة مساعدات لذوي الدخل المحدود لامتصاص جزء من ارتفاع الاسعار ، ٤٠ مليون ليرة متفرقات من بنود مختلفة في الميزانية ، والمجموع ٦٠٠ مليون ليرة .

---

١ ــ الجروسليم بوست ، عدد ٥٦٤ تاريخ ٢٤ اغسطس ١٩٧١ .

٢ ــ العدد ٨٥٦١ ، تاريخ ٢٦ اغسطس ، ١٩٧١ .

وهكذا فان هنالك ربحا قدره (٩٠) مليون ليرة من عملية التخفيض . ونسارع الى تحذير القارىء من ان هذه الارقام الى جانب كونها تقديرية فانها لا تشمل الآثار غير المباشرة لعملية التخفيض ومنها اعادة توزيع الدخل بين السكان خصوصا من اصحاب الدخول المنخفضة الى الفئات من ذوي الدخل المرتفع مما قد يخلق مرارة لدى الفئات العماليـــة والموظفين وبقية السكان الذين يتناولون اجرا ثابتا . اضف الى ذلك ان التجارب في اسرائيل وغيرها قد اثبتت انه من الصعب فرض رقابة صارمة على الاسعار وان ذلك في النهاية سيؤدي الى اختفاء كثير من السلع في الاسواق وظهور « السوق السوداء » مما يزيد من عملية تشويش الموارد ويجعل من الاسعار الرسمية للسلع مؤشرا اقتصاديا عديم الجدوى . لذلك فان الخسائر قد تكون اكبر من الارباح اذا اخذنا بعين الاعتبار كافة التأثيرات المتعلقة بالانتاج وفي طريقة توزيعه بين مختلف عوامل الانتاج في الاقتصاد الاسرائيلي .

وخلاصة القول فان تخفيض الليرة الاسرائيليـــة لن يحقق على احســـن الاحتمالات وفي ظروف طبيعية اكثر من الاحتفاظ بموقع الصادرات الاسرائيلية في الاسواق الامريكية. فالعجز في الميزان التجاري سيظل قائما وفي حدود ١٢٠٠ ـــ ١٤٠٠ مليون دولار ما دام الانفاق العسكري يشكل جزءا كبيرا من النشاط الاقتصادي في اسرائيل وما دام معدل النمو المنشود في الناتج الوطني يتراوح بين ٨ ـــ ١٠٪ بالاسعار الثابتة .

ان حل المعضلات الاساسية يتطلب اجراءات اعمق بكثير من تخفيض الليرة وليس امام الاقتصاد الاسرائيلي سوى ثلاثة مسالك جذرية في هذا السبيل : ١ ـــ تخفيض حجم نفقات التسلح الى ما كانت عليه قبل عام ١٩٦٧ وهذا غير وارد الآن في الظروف الحالية.

٢ ـــ الاقتناع بمعدل نمو اقتصادي اقل تواضعا من النمو الحالي وهذا الطريق صعب ايضا بسبب الآثار التي يتركها على مستوى العمالة بمعنى آخـــر حجم البطالـــة .

٣ ـــ انفتاح الاسواق العربية امام السلع الاسرائيلية في حالة التوصل الى سلم دائم بين الدول العربية واسرائيل . وهذا هو الحل الامثل من وجهة النظر الاسرائيلية اذ انه يسمح للاقتصاد الاسرائيلي ان يلتقط انفاسه بعد معاناة طويلة حاول فيها التنافس في الاسواق العالمية مع دول لا يستطيع مجاراتها في ميدان التجارة الدولية سواء لناحية الجودة ، او انخفاض التكلفة المرادفة للانتاج الكبير او نفقات الشحن .

لقد سبقت اسرائيل دول عديدة في تخفيض عملتها نذكر على سبيل المثال بريطانيا وفرنسا والمملكة العربية السعودية . وكانت الظروف الاقتصادية الضاغطة تختلف بين حالة واخرى في كل من هذه البلدان وان كان العجز في ميزان المدفوعات هو السبب المباشر . وفي جميع الحالات المشار اليها كانت هذه البلدان تعدل وتختصر كثيرا مـــن خططها واهدافها الاقتصادية في حين ان اسرائيل لم تقبل يوما التنازل عن اهدافها الاقتصادية الاساسية التي ذكرناها في هذه الدراسة . وهذا التشبث يفسر بوضوح النجاح الجزئي الذي كان يحققه التخفيض في اسرائيل . ولا شك ان ضبط مستويات الاسعار والاجور في اقتصاد يتمتع بسيولة فائضة ، اي زيادة في الكتلة النقدية تفوق الزيادة في الناتج الوطني ، عمل صعب للغاية وبالتالي فان احد شروط التخفيض يصبح غير وارد .

ان تخفيض الليرة الاسرائيلية اصبح بمثابة مخدر تلجأ اليه الحكومة الاسرائيلية لمعالجة مشاكل طارئة في الاقتصاد الاسرائيلي كلما وصلت الى مشارف اعادة النظر في اهدافها الاقتصادية. فاسرائيل تعرف تماما ان العجز في ميزان المدفوعات يصبح ذا قيمة ثانوية عندما تكون الموارد المتاحة للاقتصاد الاسرائيلي قادرة على تنفيذ معدل مرتفع للنمو الاقتصادي من خلال القيام بمشاريع انمائية واجتماعية واسعـــة النطـــاق . وعلـــى هذا الاساس يجب ان نتوقع مزيدا من تخفيض الليرة الاسرائيلية في الاعوام القادمة اذا ظل الوضع السياسي في المنطقة على حاله .

ملحق

فؤاد حمدي بسيسو

آثار تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية علـى اقتصاديات كـل من المناطق العربية المحتلـة والاردن واسرائيل

الآثار الاقتصادية للتخفيض على اقتصاديات الضفة الغربية : ــ لا زالت الضفة الغربية تشكل كيانا اقتصاديا ذاتيا ، حيث لم تدمج في الاقتصاد الاسرائيلي ، رغم أن اجراءات تحقيق التكامل التدريجي بين الاقتصادين تسير بانتظام . ولا زال التعامل بالدينار الاردني مصرحا به جنبا الى جنب مع الليرة الاسرائيلية . لذلك سيكون للتخفيض في قيمة الليرة الاسرائيلية وآثاره على اقتصاديات الضفة الغربية ازدياد في مداها واهميتها بحسب نطاق العلاقات الاقتصادية التبادلية مع اسرائيل من جهة ومع الاردن ومع العالم الخارجي من جهة اخرى ، أي حيثما يستخدم الدينار الاردني والليرة الاسرائيلية في مبادلات الضفة الغربية مع الأطراف الاخرى ، علما بأن قيمة التعادل الجديدة هي ١١٫٧٦ ليرة للدينار الاردني بدلا من ٩٫٨ ليرة للدينار سابقا . وستتركز هذه الاثار على القطاعات التالية : ــ

أ) الدخل المحلي : سينجم عن التخفيض تحقق زيادة نقدية مباشرة في الدخل المحلي مقوما بالليرة الاسرائيلية ، وذلك نتيجة لتحويل جزء رئيسي من الدنانير المحتفظ بها الى ليرات اسرائيلية ، بالاضافة لانخفاض أسعار استيراد المنتجات الاسرائيلية مقومة بالدينار الاردني ، وهذه النتيجة ستتحقق في المدى القصير ، ثم لا تلبث ان تتغير في المدى الطويل لترتبط بطبيعة الانفاق الذي سيعقب التخفيض وسعر التعادل الجديد ، وهذا الامر مرتبط الى حد بعيد بالتجارة مع اسرائيل . ورغم ذلك فان هناك جوانب لخسارة في الدخل الحقيقي للضفة الغربية ستتحقق نتيجة التخفيض ستتركز في دخل العمال العرب في اسرائيل والانفاق الاسرائيلي في الضفة الغربية ، وذلك ما سنشير اليه لاحقا.

ب) التجارة مع اسرائيل : ستتركز آثار التخفيض علـى تجارة الضفة الغربية مع اسرائيل فيما يلي : ــ

١) ستزداد الصادرات الاسرائيلية للضفة الغربية ، خاصة الصادرات الصناعية ، قدرت هذه الصادرات خلال عام ١٩٦٩ بما قيمته ١٦٫٤ مليون دينار ، علما بأنه تم دفع قيمة هذه الصادرات للضفة الغربية بالدينار الاردني الذي يستبدل بالليرة الاسرائيلية لتمويل العملية . وستتحقق هذه الزيادة في الصادرات الاسرائيلية ــ في رأينا ــ نظرا لاعتقادنا بأن الطلب العام في الضفة الغربية على المستوردات الاسرائيلية يميل الى المرونة وذلك لان معظم الواردات من اسرائيل تتكون من مواد صناعية (٨٤ ٪ خلال عام ١٩٦٩) وتتكون المواد الصناعية في معظمها من الصناعات الغذائية والمنسوجات والوقود والفوسفات والكيماويات (٥٠٪ خلال عام ١٩٦٩) ، كما يشهد الطلب على الواردات من الوقود والاجهزة الكهربائية تزايدا بصورة واضحة .

٢) سيصيب الصادرات من الضفة الغربية المزيد من التراجع الذي تحقق خلال عام ١٩٦٩ عن عام ١٩٦٨ ، قدرت هذه الصادرات خلال عام ١٩٦٩ بما قيمته ٣٫٨ مليون

دينـــار .
٣) لذلك سيزداد عجز ميزان التجارة مع اسرائيل ، وسيكون التخفيض بمثابة عنصر جديد يضاف الى عوامل هذا التزايد الموجود أصلا والناجم عن استمرار التكامل فـــي الاقتصاد الاسرائيلي . قدر هذا العجز خلال عام ١٩٦٩ بما قيمته ١٢٤٦ مليون دينار .
ج) ميزان مدفوعات الضفة الغربية مع اسرائيل :
١) العمال العرب في اسرائيل : سيصيب دخل العمال العرب في اسرائيل نقص حقيقي بنسبة التخفيض تقريبا ينعكس على قوتهم الشرائية طالما انعكست على التعامل مع أي طرف غير اسرائيل ــ وحتى في حالة التعامل مع اسرائيل مع توقع ارتفاع المستوى العام للاسعار في اسرائيل ــ ويقدر دخل عمال الضفة الغربية العرب في اسرائيـــل خلال عام ١٩٧٠ بما قيمته ٥٤١ مليون دينار سيصبح ٤٤٢ مليون دينار حاليا ، أي بنقص قيمته ١ مليون دينار ، ولن يصيب الضرر قوتهم الشرائية طالما انعكست على بضائع او خدمات اسرائيلية الا في حدود الارتفاع المتوقع في مستويات الاسعار وتكاليف المعيشة في اسرائيل . ومما يجدر ذكره أن المنافع التي يمكن تحقيقها للعمال الاسرائيليين مـــن خلال رفع مستويات اجورهم او زيادة علاوات غلاء المعيشة والتأمينات الاخرى لا يجري تطبيقها على العمال العرب في اسرائيل .
٢) يتوقع أن تزداد نفقات السياحة من الضفة الغربية الى اسرائيل نتيجة التخفيض ، وبالتالي زيادة صافي العجز من الانفاق السياحي بين اسرائيل والضفة الغربية لصالح اسرائيل . قدر الانفاق السياحي للضفة الغربية في اسرائيل خلال عام ١٩٦٩ بما قيمته ١٤٤ مليون دينار ، ونفس النتيجة ستتحقق في بنود النقل والتأمين .
٣) لذلك كله يتوقع أن ينخفض حجم الفائض في حساب الخدمات للضفة الغربية مـــع اسرائيل . وبالتالي زيادة حدة العجز في حساب السلع والخدمات الذي بلغ ما قيمته ١٧٠٥ مليون دينار خلال عام ١٩٦٩ . كما نتوقع أن يزداد حرص السلطات الاسرائيلية على اقتناء الدينار الاردني الذي ارتفعت قيمته الرسمية ، وذلك في معاملاتها الرسمية مع مواطني الضفة الغربية .
د) أثر التخفيض على علاقات الضفة الغربية الاقتصادية مع العـــالم الخارجي : ــ سترتفع تكاليف الاستيراد من العالم الخارجي عن طريق اسرائيل طالما استمرت عملية حساب تحويلات القيمة بالليرة الاسرائيلية وليست بالدينار الاردني ، وبالتالي ارتفاع مستوى أسعار هذه السلع في الضفة الغربية . وقد بلغت نسبة واردات الضفة الغربية من العالم الخارجي ٩٪ من اجمالي وارداتها عام ١٩٦٩ ، وما قيمته ٢ مليون دينـــار تقريبا . أما صادراتها للعالم الخارجي فهي ضئيلة ولا يتوقع ان تصاحب تغييرا يذكر .
وخلاصة ذلك ان تخفيض الليرة الاسرائيلية سيترك آثارا سلبية على اقتصاديات الضفة الغربية ــ رغم تحقق بعض الاثار الايجابية الناجمة عن زيادة في الدخل في المدى القصير ــ ستنصب على زيادة عجز ميزان تجارتها مع اسرائيل وتخفيض الوفر في حســـاب الخدمات مع اسرائيل ، ومما يساهم في تحقيق ذلك ارتفاع نسبة النقد المتداول مـــن الدينار الاردني الى اجمالي النقد المتداول في الضفة الغربية حيث يبلغ ما نسبته ٩٠٪ تقريبا و١٠٪ فقط ليرات اسرائيلية ، مما يؤدي الى زيادة الاثار الناجمة عن الرغبة في تحويل الدنانير الى انفاق فعلي على البضائع والخدمات الاسرائيلية نتيجة التخفيض. بالاضافة لذلك يتوقع ان ينجم عن التخفيض ارتفاع في تكاليف المعيشة الناجم عن ارتفاع تكاليف الاستيراد من اسرائيل في المدى الطويل والذي سينجم عـــن التخفيض . وتفيد معلومات القادمين من الضفة الغربية ان موجة من ارتفاع الاسعار قد أصابت بعض السلع الاستهلاكية المستوردة من اسرائيل فور قرار التخفيض وسيؤدي ذلك في المدى الطويل الى ارتباط عملية تزايد العجز التجاري للضفة الغربية مع اسرائيل بسياسات التكامل التدريجي الاسرائيلية ، بأكثر من ارتباطها بتخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية ،

نظرا لتوقع تصاعد مستويات الاسعار التي ستنجم عن التخفيض وسترتفع تكاليف الاستيراد الاسرائيلي من الخارج . كما ستنخفض القوة الشرائية لدخل الضفة الغربية بالليرات الاسرائيلية سواء من الانفاق الرسمي او من دخل العاملين العرب في اسرائيل ، وسينجم عنها انخفاض في الدخل الحقيقي .

آثار التخفيض على اقتصاديات قطاع غزة : ـ يتوقع أن يكون للتخفيض في قيمة الليرة الاسرائيلية آثار سلبية على اقتصاديات قطاع غزة المحتل ستتركز في الاعتبارات التالية : ـ

أ) ستخفض القوة الشرائية لدخل العاملين العرب من القطاع في اسرائيل وذلك لدى انعكاسها على عمليات شراء المنتجات والخدمات الاسرائيلية التي سترتفع مستويات اسعارها ، او حتى لدى مبادلة هذه الدخول بمنتجات من القطاع الذي يعتمد اعتمادا شبه كلي في احتياجاته على الاستيراد من اسرائيل .

ب) يتوقع أن تزداد أعباء استيراد القطاع لبعض مستورداته من العالم عن طريق اسرائيل ، خاصة وأنه يتعامل رسميا بالليرة الاسرائيلية فقط التي انخفضت قيمتها .

ج) رغم توقع زيادة الدخل من صادرات الحمضيات ، الا ان مما يحد من آثارها عدم مرونة العرض من انتاج الحمضيات ، بالاضافة لاستئثار مجلس الحمضيات الاسرائيلي بعمليات التسويق الرئيسية وتحقيق الفائدة ، وبالتالي ستتركز آثار التخفيض في رفع تكاليف المعيشة ورفع مستويات الاسعار في قطاع غزة ، وذلك سينعكس بصورة مباشرة على المزيد من التخفيض في مستوى معيشة المواطنين في القطاع .

آثار تخفيض الليرة الاسرائيلية على العلاقات الاقتصادية للضفتين : ـ ستتركز آثار تخفيض الليرة الاسرائيلية في الاعتبارات التالية : ـ

أ) يتوقع أن تساهم عملية التخفيض في تحقيق المزيد من النمو في العلاقات التجارية للضفة الغربية مع اسرائيل على حساب علاقاتها مع الضفة الشرقية ، خاصة في ميدان استيراد بعض المنتجات الصناعية التي ستصبح شروط استيرادها من اسرائيل أسهل من استيرادها عن طريق الاردن ، وان كان ذلك سيتم على نطاق ضيق .

ب) يتوقع أن يصاحب عملية التخفيض زيادة اتجاه تجار الضفة الغربية لاستيراد بعض المنتجات الاجنبية عن طريق الاردن ، وليس عن طريق اسرائيل التي ساهمت نتيجة قرارها بالتخفيض في زيادة القيود على الواردات الاجنبية الى اسرائيل والمناطق العربية المحتلة .

ج) سينجم عن التخفيض ارتفاع في مستوى الاسعار العام في داخل اسرائيل نتيجة زيادة أعباء وتكاليف الاستيراد لاسرائيل (ترتفع نسبة الاستيراد في كافة قطاعات الاقتصاد) وضغوط نقابات العمال لرفع مستويات الاجور ، وبالتالي ستنعكس على مستويات الاسعار في الضفة الغربية ، نظرا لاستيراد بعض المنتجات الصناعية والاولية الاسرائيلية التي تدخل في الانتاج الزراعي والصناعي للضفة الغربية ، بالاضافة للاستيراد من العالم الخارجي عن طريق اسرائيل . ونتوقع تحقق هذه النتيجة رغم ما سيصيب الواردات من اسرائيل من انخفاض في أسعارها لدى تقويمها بالدينار الاردني ، في المدى القصير ، وسيتبع ذلك أن ينعكس ارتفاع مستوى الاسعار في الضفة الغربية على مستواه في الضفة الشرقية من خلال التجارة عبر الجسور المفتوحة .وعليه فاننا نتوقع أن يكون لتخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية آثار سلبية ـ بصورة عامة ـ على الاقتصاد الاردني في الضفتين .

آثار التخفيض على الاقتصاد الاسرائيلي : ـ

أ) يتوقع أن يصاحب التخفيض ارتفاع في قيمة صادراتها الى الاسواق العالمية مع المحافظة على مستوى صادراتها الى الولايات المتحدة في المدى القصير واستمرار تزايدها في المدى الطويل وذلك لان التخفيض تم بما نسبته ٢٠٪ بينما ارتفعت نسبة

الرسوم الجمركية على الواردات الامريكية بما نسبته ١٠٪ فقط ، وبالتالي المساهمة في تخفيض حجم العجز في الميزان التجاري الاسرائيلي بصورة تدريجية . ورغم ذلك يتوقع ان تزداد اعباء المستوردات الاسرائيلية التي تتكون معظمها من مواد أولية ومنتجات رأسمالية ، لذلك ستحد هذه العملية من امكانيات تخفيض عجز الميزان التجاري ، خاصة لارتفاع نسبة المحتوى الاستيرادي للصادرات الاسرائيلية من السلع والخدمات (٤٥٪) بمعنى مصاحبة كل زيادة في التصدير زيادة في الاستيراد بنسبة (٤٥٪) . يضاف الى ذلك عبء تزايد تكاليف الاستيراد بسبب التخفيض .

ومما يجدر ذكره أن الاقتصاديين الاسرائيليين توقعوا خلال العام الماضي لدى مطالبتهم تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية بأن ينجم عن التخفيض بنسبة ٤٣٪ تحسن في الميزان التجاري يقدر بـ ١٥٠ مليون دولار خلال السنة الاولى (٥٠) مليون دولار من زيادة الصادرات و ١٠٠ مليون دولار من انخفاض المستوردات ثم تحسن بقيمة ٢٥٠ مليون دولار خلال السنة الثانية ثم بما قيمته ٤٠٠ مليون دولار في السنة التالية . ومما يجدر ذكره ايضا ان تصاعد الانفاق العسكري منذ عام ١٩٦٧ ساهم في الحد من النتائج الايجابية التي تحققت للميزان التجاري وميزان المدفوعات الاسرائيلي نتيجة تخفيض عام ١٩٦٧ في الليرة الاسرائيلية . أما الان فيتوقع ان لا يلعب الانفاق العسكري نفس الدور السلبي نظرا لتوقع عدم تصاعده .

ب) يتوقع أن يزيد ارتفاع تكاليف المعيشة في اسرائيل ومستوى الاسعار العام، وبالتالي زيادة حدة مشكلة التضخم التي حذر الاقتصاديون الاسرائيليون منها منذ مطلع عام ١٩٧١ . ومما سيزيد من مشكلة التضخم الاقبال المتوقع على تحويل الارصدة لدى البنوك بالدولارات الامريكية الى ليرات اسرائيلية تساهم في زيادة النقد المتداول . وقد قدرت الودائع الاجنبية بالدولار خلال العام الماضي بما قيمته ٦٠٠ مليون دولار ، تمثل التعويضات الالمانية وعائدات التقاعد وتلقي الاضرابات العمالية الاخيرة التي عمت مختلف المرافق الحيوية في اسرائيل والمطالبة برفع مستويات الاجور ، تلقي الضوء على جدية مشكلة التضخم التي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي . وسيؤدي ذلك زيادة السيولة في الاقتصاد والمساهمة في التضخم .

ج) ستزداد اعباء سداد الديون الاجنبية المتصاعدة والتي بلغت ما قيمته ٢٦٢١ مليون دولار في نهاية عام ١٩٧٠ ، ومما يخفف من تأثير ذلك التحويلات بدون مقابل والقروض السهلة التي تتدفق على اسرائيل .

د) يتوقع الاسرائيليون أن يزداد تدفق رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار في اسرائيل بنتيجة التخفيض ، ويحد من ذلك شعور المستثمر الاجنبي بعدم ثبات قيمة العملة الاسرائيلية ، مما يحد من رغبته في الاستثمار في اسرائيل .

هـ) يتوقع أن يؤدي التخفيض الى قلة ثقة الجمهور في الليرة الاسرائيلية وبالتالي الاقبال على شراء المنتجات ، مما يزيد من مشكلة ارتفاع مستويات الاسعار .

وبصفة عامة فان للتخفيض آثارا ايجابية على الاقتصاد الاسرائيلي ، يزيد من ايجابياتها تراجع معدلات نمو الانفاق العسكري التي صاحبت عملية الهدوء النسبي في الجبهة المصرية والاردنية ، ومع تزايد احتمالات الحل السلمي لمشكلة الشرق الاوسط . ورغم ذلك فان لها آثارا جانبية سلبية ستخفف من نتائجها الايجابية وتتركز في ارتفاع المستوى العام للاسعار وتكاليف المعيشة المتوقع في اسرائيل نتيجة العوامل السابق ذكرها والمرتبطة بالتخفيض . وهكذا فبينما سينعكس الانخفاض في قيمة الليرة الاسرائيلية بنسبة ٢٠٪ على احداث آثار ايجابية — بصفة عامة — على الاقتصاد الاسرائيلي فسيترك آثارا سلبية على اقتصاديات المناطق العربية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) والاقتصاد الاردني .

تجارة اسرائيل الخارجية مع الولايات المتحدة الامريكية بالمقارنة مع تجارتها العالميـــة

بالالف دولار

	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
مجموع التجارة مع العـــالم	١،٢٠٩،٨٤١	١،٢٦١،٨٣٥	١،٣٣٨،٣٨٤	١،٣٢٩،٥٠٣	١،٧٢٨،٦١٣	٢،٠٤٢،٠٠٠	٢،٢١٩،١٠٣
الصـــادرات	٣٧٢،٣٥٠	٤٢٩،٥٩١	٥٠٣،٤٤٤	٥٥٤،٤٥٣	٦٣٩،٦٩٠	٧٢٤،٠٠٠	٧٨٠،٥٥٥
الواردات	٨٣٧،٤٩١	٨٣٢،٢٤٤	٨٣٤،٩٤٠	٧٧٥،٠٥٠	١،٠٨٨،٩٢٣	١،٣١٨،٠٠٠	١،٤٣٨،٥٤٨
مجموع التجارة مع الولايات المتحدة	٢٦٢،٦٢٠	٢٧٤،٠١٩	٢٩٧،٨١٣	٢٨٨،٠٣٠	٣٦٤،٧٧٧	٤٤٧،٠٠٠	٤٧٢،٠٠٨
الصادرات	٥٤،٦٦٤	٦٢،٤٠٤	٧٧،٥١٨	٨٩،٩٣٥	١١٩،٤١٥	١٣٦،٠٠٠	١٤٩،٢٠٢
الواردات	٢٠٧،٩٥٦	٢١١،٦١٥	٢٢٠،٢٩٥	١٩٨،٠٩٥	٢٤٥،٣٦٢	٣١١،٠٠٠	٣٢٢،٨٠٦
نسبة تجارة اسرائيل مع الولايات المتحدة							
الى تجارتها مع العالم	٪٢١،٧	٪٢١،٧	٪٢٢،٣	٪٢١،٧	٪٢١،١	٪٢١،٩	٪٢١،٣
نسبة الصادرات	٪١٤،٧	٪١٤،٥	٪١٥،٤	٪١٦،٢	٪١٨،٧	٪١٨،٨	٪١٩،١
نسبة الواردات	٪٢٤،٨	٪٢٥،٤	٪٢٦،٤	٪٢٥،٦	٪٢٢،٥	٪٢٣،٦	٪٢٢،٤
الميزان التجاري مع العالم	—٤٦٥،١٤١	—٤٠٢،٦٥٣	—٣٣١،٤٩٦	—٢٢٠،٥٩٧	—٤٤٩،٢٣٣	—٥٩٤،٠٠٠	—٦٥٧،٩٩٣
مع الولايات المتحدة	—١٥٣،٢٩٢	—١٤٩،٢١١	—١٤٢،٧٧٧	—١٠٨،١٦٠	—١٢٥،٩٤٧	—١٧٥،٠٠٠	—١٧٣،٦٠٤
نسبة الصادرات الى الواردات							
في تجارتها العالمية	٪٤٤،٥	٪٥١،٦	٪٦٠،٣	٪٧١،٥	٪٥٨،٧	٪٥٤،٩	٪٥٤،٣
في تجارتها مع الولايات المتحدة	٪٢٦،٣	٪٢٩،٥	٪٣٥،٢	٪٤٥،٤	٪٤٨،٧	٪٤٣،٧	٪٤٦،٢

المصادر للسنوات ١٩٦٤ و١٩٦٥ : — Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, No. 18, 1967, Table No. 1/6 p. 219.

٢ — للسنوات ١٩٦٦ و١٩٦٧ و١٩٦٨ Statistical Abstract of Israel, No. 20, 1969, Table 4/6, p. 207.

٣ — لسنة ١٩٦٩ : IMF, Israel-Recent Economic Developments SM/71/17, Feb. 1, 1971, Table 43, p. 105.

٤ — لسنة ١٩٧٠ : نشرة م. د. ف. السنة الاولى العدد (١٠)، ١٦/٨/١٩٧١، ص ١٧٩ — ١٨٠ .

احاديث مع قادة المقاومة
حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني
(الحلقة الثانية)

(١) ابو اياد
(٢) نايف حواتمة

تتابع « شؤون فلسطينية » في هذا العدد لقاءاتها مع بعض قادة حركة المقاومة الفلسطينية لمناقشة المشكلات الراهنة التي يواجهها العمل الفدائي . وكانت في العدد الماضي قد قابلت الاخوين خالد الحسن وجورج حبش . وستواصل المجلة في اعدادها القادمة نشر لقاءات مع عدد آخر من قادة المقاومة ، حيث يكون القارىء في النهاية امام خريطة واضحة لكافة القضايا المطروحة والردود عليها آملين أن يسهم ذلك في توفير الوضوح اللازم لمواجهة متطلبات المرحلة المقبلة من النضال الفلسطيني الذي تكتنفه حاليا صعوبات جمة يلعب فيها الوضوح دورا أساسيا في صمود الجماهير امام هجمات التصفية . (وقد اجريت المقابلتان في النصف الثاني من سبتمبر) .

الحديث الاول : مع الاخ ابو اياد

هناك احساس عام بأن حركة المقاومة الفلسطينية تعيش الان في مأزق ، هل توافق على ذلك وما تصورك لاسلوب الخروج منه ؟

القول أن حركة المقاومة تمر بأزمة وتمر بمأزق هذا شيء حقيقي . ولا يفيد فيه محاولة الحديث بأسهاب عن المؤامرات التي تتعرض لها حركة المقاومة . لان المفروض ان المؤامرات شيء طبيعي لاي حركة تحررية حقيقية صادقة . والشيء الذي جرى في الاردن قبل أيلول كان دليلا واضحا على أن هناك مؤامرتعد للقضاء على الثورة الفلسطينية . وهذا حديث طويل لا يريد الانسان التعرض له الان ، ولكن طبيعة هذه الازمة وجوهرها الحقيقي كامن حسب رأيي في أنهاازمة ذاتية ومن داخل حركة المقاومة ، سواء على صعيد التنظيمات الرئيسية او على صعيد العمل ككل ، او على صعيد العلاقة بين هذه التنظيمات . لنأخذ مثلا حركة فتح ، اي أزمة داخلية داخل فتح تنعكس بشكل او بآخر على مجموع حركة المقاومة . عدم وضوح خط سياسي لفتح ينعكس بالضرورة على التنظيمات الاخرى وعلى حركة المقاومة ككل . عدم الحسم في القضايا الاساسية التي واجهت حركة المقاومة داخل فتح له انعكاس على مجموع حركة المقاومة . لذلك اقول أن هناك تداخلا بين طبيعة الازمات الداخلية في كل تنظيم وبين حركة المقاومة ككل ، من هنا في رأيي أن ازمة حركة المقاومة هي أزمة ذاتية وداخلية ، وتتمثل خطوطها العريضة فيما يلي :

١ — عدم وجود خط سياسي واحد يشمل كافة التنظيمات ، والحديث في هذا الموضوع حول الحد الادنى والحد الاقصى استهلك منا وقتا

طويلا ، والاستمرار فيه مضيعة للوقت ، لان الاتفاق على حد ادنى لبرنامج سياسي والعمل على تطبيقه أمر ممكن على ضوء برامج حركة المقاومة نفسها ، فلو أخذنا البرنامج السياسي الذي قدمته فتح الى المجلس الوطني الثامن، لوجدنا انه برنامج مرض ، واعتقد ان فتح لو مارست ممارسة حقيقية ضمن هذا البرنامج ، ولو ان المنظمات الاخرى التزمت به لوجدنا انفسنا امام خط سياسي واضح للعمل الفلسطيني ككل .

٢ — من مظاهر الازمة البارزة موضوع العلاقات بين فصائل حركة المقاومة . العلاقات القائمة دائما على التنافس التنظيمي ، وموضوع التنافس التنظيمي قد يراه القارىء العادي شيئا بسيطا، لكن من عاش التجربة يحس بمدى تأثير القضية التنظيمية على مسيرة العمل الفلسطيني . حتى في القرارات التاريخية والمصيرية ، كان قادة الفصائل يفتشون عن المكسب التنظيمي قبل ان يفتشوا عن الصالح العام . بينما لو كان الخط السياسي واضحا والعلاقات التنظيمية بعيدة عن القضية ، لكانت أزمة حركة المقاومة اخف بكثير مما هي عليه الان .

٣ — النقطة الثالثة الهامة في هذا الموضوع ، هي عدم الوضوح مع الجماهير . ان احتقار الجماهير يبرز عند رفض مصارحتها . وقد يرى الانسان المسؤول صعوبة في مصارحة الجماهير ببعض القضايا ولذلك لا بد ان نرتب اوضاعنا الذاتية حتى لا نخاف من هذه المصارحة . صحيح انني لا استطيع اعلان رأيي ببعض الانظمة العربية لاسباب عدة ، ولكن الاوضاع الذاتية لو كانت مهيأة سلفا لمواجهة أمر من هذا النوع لامكن اعلان الرأي دون ثمن باهظ ، وقد يحسب الذين لا يؤمنون بالجماهير ان مصارحتها قضية مزايدة ، او كلمة تقال ، ولكن مصارحة الجماهير تعني ان تكون كافة القضايا التي تعلنها المقاومة واضحة للناس، حيث أن هناك كثيرا من التصرفات الغامضة التي لا يفهمها الناس . فلو قمنا بجهد لتوضيح أسباب هذه الخطوات لكانت الجماهير معنا دائما ، ولرفضت ان تقف ضدنا او ان تكون في موقع الحياد . وفي رأيي انه لا بد من معالجة هذه النقاط الثلاث التي لم تعالج حتى الان بشكل حقيقي وواضح .

على ضوء هذا الحديث ، الا تعتقد ان الوضع العربي الرسمي والمخططات التي يسير بها يشكل حتى الان قوة اكبر من قوة حركة المقاومة الذاتية ، تلعب دورا رئيسيا في جعل حركة المقاومة اضعف من أن تحقق ما تريده بنجاح كامل ؟

هذا يرتبط بالنقطة الثالثة التي تحدثنا عنها سابقا. ان اوضاع المقاومة الذاتية ، او اوضاع بعض فصائل المقاومة الاساسية تضخمت بحيث اصبح العون المالي ، والحرص على حماية التنظيم ، والحرص على استمرار العلاقة مع الانظمة ، تتم في كثير من الاحيان على حساب الجماهير . هذه الاوضاع التي تضخمت ، دون محاولة لضبطها من قبل قيادة المقاومة ، هي السبب الذي يجعل الاوضاع العربية تتداخل في كل قرارات المقاومة وتؤثر عليها . ونحن الان نحس أن هناك ، في الظروف الراهنة ، بعض الحق في مجاملة الانظمة العربية لان اوضاعنا المادية ومصروفاتنا وعلاقاتنا تفرض علينا هذا الامر . اذا استمر هذا الوضع اعتقد أنه سيؤدي الى انهيار كامل لان هناك تناقضا حقيقيا بين الثورة الفلسطينية وبين كثير من الانظمة العربية ان لم تكن كلها . ومن هنا يفرض علينا هذا التناقض ان نرتب اوضاعنا الذاتية بحيث لا تؤثر علينا الاوضاع العربية بل نؤثر نحن عليها . فقد اصبحنا الان ، حين نريد اخذ اي قرار ، مدفوعين لان نسأل : هل هذا القرار يرضي هذه الدولة او لا يرضيها . وانا اقول ان هذه بداية مأساة لاي ثورة في الدنيا ، عندما تحكم قراراتها علاقاتها العربية . وبالتالي انا اوافق على ان الاوضاع العربية الرسمية تتداخل في اوضاعنا بشكل او بآخر . ولا بد من التخلص من هذا العيب شيئا فشيئا : فاذا كنا متقبلين الان ونخدع أنفسنا قائلين أننا نفعل ذلك بشكل ارادي ، فان استمرار هذه الاوضاع سيجعل تقيدنا بهذه الاراء وبهذه العقلية العربية أمرا غير ارادي ، بحيث نصبح اداة ونحن لا نشعر . ويوما نفقد كل مبرر لوجودنا بحيث نصبح ادوات لا تؤثر بقدر ما تتأثر بالغير .

قلت ان البرنامج الذي قدمته فتح الى المجلس الوطني الثامن ووافق عليه المجلس ، يتضمن حدا ادنى يمكن الاتفاق عليه لرسم سياسة واحدة . هذا البرنامج يتضمن خطوطا استراتيجية، والمشكلة حسب رأينا لا تكمن في رسم الخطوط الاستراتيجية

الاساسية للعمل الفلسطيني ، بل في السياسات المرحلية واليومية لهذا العمل . مثلا كيف نتعامل بشكل يومي مع الانظمة العربية ؟ كيف نحافظ على استقلالية العمل الفلسطيني اثناء هذا التعامل ؟ هنا مكمن الخلاف ، بينما الاتفاق كامل حول مبدأ الاستقلال عن الحكومات العربية .

عندما طرحت موضوع البرنامج السياسي تصدت ان اي برنامج سياسي يجب ان يتضمن الخطوط العامة ، وعلى القيادة اليومية للعمل الفلسطيني ان تترجم هذا الخط . ومن الضروري ترجمة هذا البرنامج الى خطوط اكثر تفصيلا والاتفاق عليها . وكان من الممكن قبل الموافقة على البرنامج العام ان يرتفع صوت داخل المجلس يقول اننا نريد نقاطا تفصيلية لهذا البرنامج حتى لا نختلف مستقبلا . او كان من المفروض ان تجتمع اللجنة التنفيذية وتضع الخطوط التفصيلية الصغيرة ، وبذلك يمكن التغلب على هذه الازمة العارضة . وفي اعتقادي لن تكون هناك مشكلة اذا اردنا ان نتفق . وحتى اذا برزت معارضة ما ، يمكن ان ننسق المعارضة فيما بيننا لتكون لصالح العمل الفلسطيني ولخدمته . مثلا الوساطة ، كان يمكن أن ترتفع اصوات ، من الجبهة الشعبية او الديمقراطية او أصوات من داخل فتح ، تعلن أنها ضد الوساطة ، ولا اعتراض لي على ذلك ، شرط أن يتم بالاتفاق مع القيادة ، ليكون ذلك اداة ضغط تعطي للوفد المسافر قوة اكبر ، ويكون التكتيك المناسب لمثل هذه المعارضة أن لا يعقد مؤتمرا صحفيا ممثل التنظيم في اللجنة التنفيذية ، بل يعقده شخص اخر من التنظيم نفسه . ولكن علاقات المنظمات غير واضحة وغير قائمة على أي اسس . فكأن هناك محاولة للابقاء على كل تنظيم ، واي محاولة للوحدة الوطنية تبدو وكأنها غير جادة عند كافة التنظيمات . وهذا هو السبب فيما اعتقد وراء تغلب المواقف التكتيكية على المواقف الاستراتيجية المتفق عليها ، ولا أود أن اعطي امثلة مفصلة .

هناك موضوع آخر كان دائما وما زال مثار خلاف شديد حول السياسة اليومية للمقاومة بالرغم من الاتفاق على الخطوط الاستراتيجية الاساسية ، فهناك تياران داخل حركة المقاومة : تيار يصر على ضرورة البرنامج الوطني وتيار آخر يقول ان كل برنامج وطني له بالضرورة مضمون طبقي لا ينفصل عنه . ما هو تحليلك لهذه النقطة ؟

رغم وجاهة الاراء المطروحة حول هذا الموضوع، وكل له منطق خاص به ، الا انه يمكن القول بأن الفلسفة التي قامت عليها فتح أساسا اوضحت انه لا يمكن للفلسطينيين وحدهم ان يحرروا فلسطين . ولذلك حاولت فتح ان تمزج بين استراتيجيتها في العمل العربي وبين تكتيكها المعروف حتى لا تضرب ولا تجهض منذ البداية . ولو أردنا ان نحلل الموضوع تحليلا علميا بالنسبة لواقع القضية الفلسطينية لوجدنا انه من غير الممكن في هذه الظروف ان نرفع شعارا غير شعار التحرر الوطني ، وذلك لعدة أسباب تتعلق بالوضع الفلسطيني وتشتت الشعب الفلسطيني جغرافيا وسياسيا وتوزعه على مذاهب فكرية عديدة ، لها علاقة بالازمة النفسية التي كان يعاني منها الشعب الفلسطيني خلال ١٧ عاما قبل انطلاقة العمل الفدائي . من هنا لا يمكن تجميع هذا الشتات الا من خلال حركة تحرر وطني تؤمن بأن المرحلة مرحلة تحرر وطني . يأتي بعد ذلك موضوع المواطن العربي ، اللبناني او الاردني في شرق الاردن او السوري ، قد تكون له عواطف تجاه القضية الفلسطينية فيعتبرها قضية أساسية ، لكن هناك قضايا يومية تشغله ، هل يمكن لفتح او غيرها ان تمنع هذا الانسان العربي من ان يناضل في سبيل قضاياه اليومية التي يعيش من أجلها ؟ أنا لا اعتقد ان فتح تعارض أن يكون الصراع داخل المنطقة العربية ومن خلال حركات التحرر العربي صراعا طبقيا ، او صراعا من أجل حل المشاكل الاجتماعية اليومية التي يواجهها . انما كانت فتح ترى أنها مسؤولة مسؤولية تامة عن بلورة مرحلة التحرر الوطني في نفسية المواطن الفلسطيني وايضا في نفسية المواطن العربي . لتكن القضية الفلسطينية والثورة الفلسطينية من ضمن برنامج الانسان العربي المناضل ، سواء تحت شعار حمايتها او النضال والقتال تحت رايتها . المهم أن تكون هناك علاقة متينة وليست شكلية بين المناضل الفلسطيني والمناضل العربي . فمن هنا لو اردنا ان نحل هذه القضية — لان جعلها مشكلة يعني توقفنا وعدم تمكننا من عملية اذابة العصبية التنظيمية من خلال ما يطرح — يمكن الاخذ بنظريتين : النضال العربي يأخذ الاشكال التي يريدها طبقيا او النضال من أجل حل

المشاكل الاجتماعية اليومية ، وفي نفس الوقت يخدم هذا النضال في محصلته النضال الفلسطيني، الذي يجب أن يستمر في رفع شعار مرحلة التحرر الوطني ولا يتخلى عنها . وليس هناك حل لهذه المعضلة الا بأن نفتح الافاق امام المواطن العربي وامام التنظيم العربي ، وحتى لو ارادت فتح ان تقيم تنظيمات عربية فمن المفروض ان يفتح لهـــا المجال بشكل كبير من أجل ان تعالج قضايا يومية وقضايا اجتماعية ، والا تذوب ومن هنا جعلنا هذا الفصل الشكلي بين النضال الفلسطيني وبـــين النضال العربي وحقيقة الامر وجوهره ان هناك التحاما بين الجهتين ، أي بين النضال الفلسطيني والنضال العربي اللذين يجمعهما تيـــار الثورة العربية الواحدة ، كما يجب ان تكون .

نحو مزيد من الوضوح حول هذه النقطة هناك في الوطن العربي معركة اجتماعية وطنية ، ولكن هناك قوى في الوطن العربي تحاول تغليب ملامح المعركة الوطنية على ملامح المعركة الاجتماعيـــة ومطلوب في أي برنامج يوضع من قبل القـــوى الفلسطينية ان يكون واضحا تجاه هذه النقطة لكي تستطيع ان تحدد مع من تريد أن تبنـــي العلاقات ومع من تريد ان تتحالف في المستقبل . وحتى لا تبني تحالفاتها في كل قطر حسب المرحلة الآنية .

أنا لا اريد ان اتحدث عن البرنامج الذي قـــدم ونشرته الصحف ، انا اريد ان آتي بشيء من المواد الاساسية لحركة فتح والتي لم تنشر بشكل واسع . يقول نص من المواد الاساسية ان حركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح » هي جزء من حركة التحرر العربي وجزء من حركة التحرر فـــي العالم . هذا نص موجود في المبادىء الاساسية لفتح وأقرها مؤتمر فتح الاخير ايضا . هذا المبدأ الاساسي يكفي لتوضيح معنى الارتباط بحركـــة التحرر العربي . ولكن هل معنى هذا أن حركة التحرر العربي ليس لها الا اهداف وطنية ؟ ان اهدافها الاجتماعية بارزة بوضوح ، ومع ذلك انا لا أرى وجود أي تناقض . أنا اقول ان هنـــاك تعارضا شكليا . وبشكل أدق هناك تخصص يفيـــد المرحلة الحالية وانا ما زلت اقول انه من المفروض اذا أردنا ان نناضل على مستوى الوطن العربي ان لا نذكر شيئا اسمه ثورة فلسطينيـــة في مـــا يطرح على اساس طبقي . انا اقول هذا الرأي بصراحة . انما من الممكن ان تندمج في احـــزاب عربية او في حركة عربية ونناضل عربيا ، ونحن جربنا هذا الاسلوب وعشنا من الفترة التاريخيـــة الزمنية الممتدة من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٥ وتوزع الشباب الفلسطيني يقاتل على كل الجبهـــات العربيـــة . واعتقد ان فتح كانت ردة فعل لذلك ، ردة فعل لهزيمة الانسان امام الاوضاع العربية وامـــام الاحزاب العربية لانها لم تكـــن على قـــدر مـــن المسؤولية حتى تقف وتناضل نضالا حقيقيا يقنـــع الانسان الفلسطيني ان هذا هو الطـــريق الموصل الى فلسطين . من هنا ، ولان قضية فلسطين لها وضع خاص متميز ، فمن المفروض ان يوجد نوع من التوجه الى هذه القضية ، شكلا من ابنـــاء فلسطين ، وشكلا تحت شعار الثورة الفلسطينية، وانما حقيقة يجب ان تكون هناك جماهير عربية واسعة تؤيد هذا الاتجاه ، هذه الجماهير العربية الواسعة عليها أن لا تقف جامدة امام اوضاعها الداخلية وامام اوضاعها الاجتماعية ومشاكلها اليومية ، وعلى الثورة الفلسطينية ان لا تقف في وجـــه هؤلاء الناس ليناضلوا بمختلف اشكال النضـــال من اجل مكاسب يومية للجبهة العربية . وهكذا تكون المسألة واضحة ، بمعنى ان فتح تعتبر نفسها جزءا من حركة التحرر العربي وترضى ان تكون جزءا من كل برنامج وطني واجتماعي ترفعه او تنادي به حركة التحرر العربي . ليس في هـــذا تعارض ، بل فصل شكلي ، اذ المفروض ان يكون هناك توجه للقضية الفلسطينية لانها قضية ذات طبيعة خاصة ولان وجود اسرائيل والمحاولات الجارية الان لمسح القضية وانهائها سيؤثر علـــى المدى الطويل على كل المشاكل الاجتماعية والوطنية في العالم العربي . من هنا لا بد ان يوجد نوع من التخصص ، اي نوع من التوجه الخاص فقط .

ان ما اكدت عليـــه هو موقف فلسطينـــي فـــي منتهى الاهمية اذ أنه كان دائما موضوعا للنقاش. اننا نعتقد ان مصدر الخلاف حوله هو فـــي الترجمة التنظيمية لهذا الموقف الفكري السليم . وكان هناك موقفان : الموقف القائل بانشـــاء الجبهة العربية المساندة ، والموقف القائل بضرورة اقامة علاقة جدلية يومية مع الحركة الوطنيـــة العربية . في كلا الخطين ، ما هو تقييمك لمدى النجـــاح الذي أحرزته حركة المقاومة الفلسطينية في التطبيق ؟

رغم وصفك للرأي بأنه رأي هام ، انا أرى انه رأي بسيط ، ورأي موجود في مبادىء فتح الاساسية واعتقد ان هذا المبدأ الذي نصت عليه لائحة فتح الداخلية لم يوزع ولم ينشر على نطاق واسع ولذلك اعتقد بضرورة توضيحه للجميع حتى يفهموا حقيقة المنطلق الذي نادت به فتح ، خاصة انها وصفت لفترة طويلة انها اقليمية وانها تحاول أن تكون منعزلة الخ .. أنا لا اهتم كثيرا بالاسماء والشعارات . مثلا ، موضوع الجبهة العربية المساندة أو موضوع تنظيم الجماهير العربية — ليس هذا هو السؤال — اذا كان الهدف واضحا في ذهني فلا تهم التسميات . تناقشنا قبل قليل حول البرنامج الصادر عن المجلس الوطني، وكيف اقتصر على خطوط عريضة ، أدت الى الاختلاف عند بحث التفاصيل . في معالجة هذه المسألة ما يهم في رأيي هو الممارسة وانا اعتقد ان قيمة فتح التاريخية انها تقرن دوما الممارسة بالالتزام . وحين يتوفر الالتزام بالمبدأ الذي تكلمنا عنه تتلاشى قيمة التسميات . حتى الان لا استطيع ان أقول لك اي الموقفين اثبت نجاحه . حتى الان لم نلمس النتائج . حتى الان ليس هناك علاقة واضحة بين الثورة الفلسطينية والجماهير العربية . دعنا في البداية نناقش موقف فتح ، ثم نناقش مواقف الاخرين . بالنسبة لفتح ، الجبهة العربية المساندة لم تأخذ اي مضمون ، وبالتالي اقتصرت على أنها عبارة عن جماعة مناضلة فقط . والمواطن العربي اندفع مع الثورة الفلسطينية في البداية ثم بدأ يشعر ان الجبهة العربية المساندة لا تعطيه اكثر من دور جابي الضرائب او جمع المال ، فلم يحس بالتفاعل مع الثورة الفلسطينية. صحيح أن هناك مواطنين عربا قاتلوا في صفوف فتح ، لكن هذا الارتباط لم يأخذ شكلا تنظيميا معينا بحيث يعطي في النهاية مردودا فعليا. بالنسبة للمنظمات الاخرى التي نادت بالتنظيم العربي ، لا اعتقد أيضا أنها نجحت . لقد أعطت المواطن العربي شعارات ، واعطته مضمون صراع محدد لكنها أيضا لم تنجح . لا استطيع تحديد السبب ، انما في النتيجة لم تنجح ، ولو نجحت ، لما كانت أمام المقاومة الفلسطينية كل هذه المشاكل الكثيرة. ويرجع فشل الجبهتين الى الممارسة . فبالنسبة لفتح لم تعط مضمونا لهذه الجبهة ولم تعط لها جهدا مناسبا . اما بالنسبة للاخرين فلا اعرف السبب . يمكن الاستنتاج أنهم لم يكونوا جادين في تنظيم الجماهير العربية ، التنظيم الحقيقي ، لا يكفي ان يكون لدي عشرة من العراق وخمسة من مصر وستة من السعودية حتى يكون عندي تنظيم جماهيري عربي ، فليس هكذا تنظم الجماهير العربية ، فمن المؤكد وجود خطأ في الطرح او في العلاقة او في الممارسة . وخطأ الممارسة هو ما اريد التأكيد عليه .

في التجربة العملية ، القضية لها جانبها الاخر هو جانب الحركات الوطنية العربية ، من خلال تجربتك كيف تقيم استجابة الحركات الوطنية العربية لاداء دورها في تهيئة اوضاعها واوضاع بلادها لدعم النضال الفلسطيني بشكل حقيقي ؟

نقدنا لانفسنا لا ينفي عن حركة التحرر العربية انها كانت أيضا متجاوبة . حديثنا المسبق كان عن الجماهير العفوية غير المنظمة ، اما حركة التحرر العربي المتمثلة بالاحزاب الوطنية التقدمية فيقع عليها عبء كبير في التقصير . واذكر من خلال لقاءات كثيرة مع اخواننا ورفاقنا في حركة التحرر العربي في مختلف المناطق ، تركيزهم على لوم الثورة الفلسطينية ، وطبعا لا يستطيع الانسان ان ينكر ان هناك تقصيرا ، ونحن قد أدنّا ممارستنا قبل أيلول . لكن ايضا هذه الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية لم تكن تفهم كيف يفيدها الالتحام بالثورة الفلسطينية لذلك لم تسع الى الالتحام ولم تناضل لادانة ممارستنا عمليا ، بل اتخذت مواقف سلبية ، وردت على سلبيتنا بسلبية اكبر . ومن هنا أصبحت حركة التحرر العربي كلها عبارة عن شراذم تضرب في كل جهة . ولو وضعنا الثورة الفلسطينية جانبا وركزنا الانظار على حركة التحرر العربي لوجدناها شيعا واحزابا ، ومنقسمة على نفسها انقسامات رهيبة . فهي تطالب حركة المقاومة ان توحد نفسها بينما هي غير موحدة . وهناك تجارب عملية حول ذلك . في اكثر من قطاع عربي كان يصعب احيانا ان توحد اصحاب الاتجاه الواحد في جلسة ، وليس في عمل نضالي موحد طويل . في جلسة أو مجرد لقاء تجد «فيتو» مطروحا من هذه الجهة على تلك . من هنا اذا لم يلاحق هذا الوضع بسرعة فان حركة التحرر العربي ستصاب بنكسات قاتلة ويصل الحد الى تصفيتها كما حصل في الكثير من مناطق العالم . من

هنا اقول ان الثورة الفلسطينية ليست وحدها بحاجة الى مراجعة سريعة انما حركة التحرر العربي بحاجة الى مراجعة سريعة ايضا ، تقفز منها عن التعصب التنظيمي والتعصب المذهبي حتى لا تفقد هذه الحركة كل مبررات وجودها وتتيح للمد الرجعي الذي يكتسح المنطقة حاليا ان يترسخ ، فنصبح بحاجة الى سنوات طويلة حتى نستعيد قوانا ونجددها ، وهذا يشكل خطرا كبيرا على المنطقة كلها . من هنا في رأيي ، السلبية التي عانت منها حركة المقاومة تجاه حركة التحرر العربي يواجهها بنفس القدر من السلبية من حركة التحرر العربي تجاه حركة المقاومة ، وهي سلبية اخطر باعتبار ان حركة التحرر العربي تملك خبرة وتجربة اكبر وتملك وعيا اكبر ، فكان مفروضا ان تكون هي صاحبة المبادرة .

حددت اطارا عاما للعلاقة بين العمل الفلسطيني والوضع العربي ، لكن هناك وضعا خاصا متميزا في الاردن هل ينطبق عليه التحديد العام الذي ذكرته ام ان تميزه يفرض تعاملا خاصا معه ؟

اولا اريد ان اعلق على التحديد العام . اذ المفروض ان لكل حركة ثورية في العالم تحديدا عاما . لكنني اركز في التحديد العام على الممارسة، واذا كنت فعلا مؤمنا بالتحديد العام فلا يهمني التفصيل . من هذا المنطلق اتحدث عن موضوع الاردن . أنا اؤمن ان النظام الاردني — وهذا كلام مكرر ومعاد — لا يريد التعايش معنا . والواقع ان النظام الاردني واع لهذا الموضوع . فهو النظام العربي الرجعي الوحيد « العقائدي » الذي يقوم على اسس متينة وله مبادىء يؤمن بها . النظام الاردني كان واعيا منذ البداية ولكنه كان يراوغ ، وهنا التكتيك الذكي الحقيقي . كان يستفيد من اخطائنا ومن ممارساتنا ويصبر الى ان جاء الوقت المناسب وضرب ضربته النهائية في ايلول وما تلاها . موضوع النظام الاردني بحاجة الى دراسة شاملة تقوم اساسا على تحديد الخصم في النظام الاردني . ان خصمنا في الاردن هو الاسرة الحاكمة بالذات ، وعملاؤها الحقيقيون والمرتبطون بها « عقائديا » والمرتبطون بالاستعمار «عقائديا» . أنا اعتبر وصفي التل عميلا عقائديا وليس عميلا بالاجرة . لو جاءت الان دولة تقدمية وحاولت ان تشتري وصفي التل لما استطاعت شراءه ، فهو عميل « مؤمن » بما يقوم به . من هنا اذا استطعنا ان نحدد الخصم بهذه الجهة من المفروض ان ندرس هذه الجهة . دراسة البنية الاجتماعية للمجتمع الاردني ضرورية ، ومحاولة علاجها بشكل سليم عن طريق جبهة وطنية تضم كل الاردنيين والمتجنسين من أصل فلسطيني . ومعالجة الوضع بشكل علمي واعطاء هذه الجبهة دورا حقيقيا وليس دورا شكليا ، اي ليس جبهة وطنية مهمتها اصدار البيانات في المناسبات الوطنية ، بل جبهة وطنية تدرس مشاكل البدو مثلا وتعرف كيف استطاع الملك حسين ان يجعل مجموعات البدو تقاتل وتموت في سبيله . لقد رأيناهم في أيلول يقاتلون بشراسة . كانوا يريدون قتل الفدائي وهم مؤمنون بأن الفدائي كافر ملحد مجرم زنديق . كانوا معبئين وكل من عاش ايلول احس بالحقد في قلب الجندي . فالجندي الاردني لم يكن كمن يقوم بعمل مفروض عليه ، انما كان يقوم بعمل يريده هو . الملك حسين عبأ الجيش ثم ظهر بمظهر المستجيب لرغبته ، واعطاهم عملية ضرب العمل الفدائي . هذه الظاهرة في الواقع تستحق الدراسة . هناك خطأ كبير يقع فيه بعض الاخوان في اطلاقهم بعض الشعارات مثل حرب تحرير شعبية ضد النظام الاردني . معنى هذا اننا نريد ان ندخل معارك يومية صغيرة مع الجندي الاردني ومع المواطن الاردني . واعتقد ان مثل هذه العبارات تسعد الملك حسين ووصفي التل كثيرا ، لانها تعطيهما قضية تجعل المجتمع الاردني كالمجتمع الاسرائيلي، كل انسان يشعر ان حمايته مستندة الى النظام وان هناك اغرابا وحوشا يودون قتله . رغم كل ما قيل عن النعرات التي سببتها الاتحادات الفلسطينية وما قيل من اقليمية الثورة فانها لم تكن مبررا كافيا لجعل المواطن الاردني يتعصب لاردنيته. بدأ تعصب المواطن الاردني لاردنيته بعد أيلول عندما كانت تأتي الى القرية عشر جثث . فكنت تجد القرية الصغيرة من قرى الاردن وقد أتاها خمسة عشر قتيلا ولكل قتيل خمسون أو ستون قريبا في القرية . ولذلك كل قرية اصبحت معادية . في رأيي ان تحديد الخصم مهم جدا ، لان النعرة الاردنية كما قلت ظهرت حقيقة بعد أيلول اكثر منها قبل أيلول . فشعاراتنا يجب ان تكون محددة كي لا نقع في خطأ كبير وهو معاداتنا لشعبنا . انما قد يكون هناك ادوات ومراكز قوى لهذا النظام علينا ان نفكر بضربها وتفتيتها ومحاربتها . ولنسم هذه

الحرب ما شئنا ، لكن لا بد من تحديد الخصم ، مجموعات البدو والفلاحين التي تمثل جماهير النظام (ولو ان التعبير العلمي للفلاحين لا ينطبق عليها) يجب معالجة قضاياهم بشكل آخر واسلوب آخر . نحن نعرف ان النقمة العشائرية عند مقتل احد ابناء العشائر تشمل مجموع العمل الفلسطيني . واكبر خطأ نرتكبه هو ضرب ادوات هذا النظام غير المؤثرة والتي لا تعبر عن مراكز القوى الحقيقية ، ولا عن حقيقة الخصم في الاردن : الخصم المتمثل في الاسرة الحاكمة ومجموعة الاشخاص ، ومراكز القوى التي تمثل كيانه . مثلا ، عندما نجد عشرة جنود يحرسون مخزن اسلحة يجب ان انسف مخـــزن الاسلحة لا ان اقتل الجنود العشرة . من هنا برأيي ان اي انسان يحترم عقله ويحترم المسيرة الطويلة في الاردن لا يمني نفسه بأي نوع من التعايش مع النظام . هـــذه الامنية اصبحت كأمنية « غـــدا سنعود » ، هذه امنية فقط . واذا اعتقدنا ان النظام سيتراجع تحت اي ضغط عربي فهذا خطأ ، لان هناك مصدرا يدعمه وهو مصـــدر غير عربي ومعروف : الولايات المتحدة التي تمده بالسلاح والمال وكل شيء . الملك حسين يرتب اوضاعه الان، فهو يملك السلاح وعنده جيش وعنده تنظيم واحد، وبالتالي لا ينقصه شيء . انه غير مهتم بالضفة الغربية لانه يعرف انها لن تعود . امنيته ان يمنع وجود ثورة حقيقية في الضفة الشرقية . هذه هي مهمته وهو يقوم بها على اكمل وجه . اما ان يطالب باستعادة الضفة والقدس فهذه قضايا غير مهمة بالنسبة للنظام . قد يقول البعض لماذا نرفع شعار عدم التعايش مع النظام وما فائدة ذلك ؟ رفع هذا الشعار مهم ، فلو ان لدى مواطن في عمان بندقية او قنبلة يريد استعمالها وهو يدرك تماما ان قيادته حاسمة في موضوع التعايش مع النظام ، فسيدرك أن تضحيته في سبيل اسقاط هذا النظام لن تكون تضحية فارغة ولن تذهب هباء . لكن من القسوة البالغة على الانسان الذي يملك قنبلة ، ان يكتشف هذه القنبلة ويواجه حكم الاعدام ثم يجـــد قادته يصافحون الملـــك حسين . هنـــا اهمية القرار السياسي . هذا الكلام مرتبط بالكلام السابق : تحديد الخصم ، ومعرفة مراكز قوى النظام ، وعدم خوض حرب تحرير شعبية بمفهومها العام بمعنى ضد الجنود والمواطنين الاردنيين . اذا لم نأخذ هذا القرار ونحسم ــ قضية الحسم هي مأساة ما قبل أيلول ، وهي لا تزال القضية الاساسية والمأساوية بالنسبة لنا ــ فلا يمكن اطلاقا ان تعود لنا قوتنا في الاردن مهما كانت الاحوال . لقد حاولت شخصيا وبكل الوسائل اثناء وجودي في عمان ان يبقى لنا وجود في الاردن لكنني أحسست ان النظام حاسم « عقائديا » ضد المقاومة وهو لن يخطىء «عقائديا» ويعيد المقاومة الى الاردن . ان المقاومة تملك كثيرا من الامكانيات ، تستطيع بها ان تربح الجولة على النظام وعلى مجموع الانظمة العربيـــة اذا ارادت ان تقف في وجه الثورة الفلسطينية . على ماذا نخاف الان ؟ كنا سابقا نخاف على المؤسسات المنتشرة كثيرا . اما الان فليس هناك ما نخاف عليه .

ما الذي يمنع الثورة الفلسطينيـــة حتى الان من الحسم في هذه النقطة ؟

لان هناك وجهات نظر مختلفة . هناك وجهة نظر تقول ان محاربة النظام عملية صعبة وان الدول العربية غير جادة في محاربة النظام معنا ، وبما اننا خارجون من معركة فلا يصح ان ندخـــل معارك جديدة، وبالتالي اذا استطعنا تحصيل اتفاقية عمان فهي مكسب . وعلى كل حال ، اذا فشلت المحاولة تكون لصالحنا امام الراي العام العربي والعالمي ، لاننا نكون قد بذلنا كل جهدنا ، وبعد ذلك نبحث عن طريقة لمحاربة النظام . هذه وجهة النظر التي لا تريد الحسم . وانا اقول انها وجهة نظر خاطئة لان هذا الموضوع له علاقة بالتجربة ــ ولو سألتني عن اكبر خطأ قبل ايلول ، لقلت انه يتلخص في ان قيادة فتح بالذات لم تعش تجربة الاردن عـــام ١٩٥٧ . فلو عشناهـــا كمواطنين عاديين ودخل بعضنا السجون وعانوا المعاناة الحقيقية ، لكان موقفنا من النظام قد تغير . كان عقلنا قبل أيلول ضد النظام ، ولكن تصلبت عواطفنا ضده بعد أيلول لاننا قبل أيلول اتينا للنظام « من فوق » ولم يمارس معنا اي نوع من الاضطهاد . بالعكس كان الملك ينتظر عشرين يوما لنسمح له بمقابلتنا ، وكنا نضرب امامه على الطاولة . وهكذا لم ندخل تجربة المعاناة مع النظام الاردني . بالعكس دخلنا على النظام « من فوق » وكنا نحس انه ليس هناك ما يضرنا في الاردن . كنا اسياد السلطة واسياد الموقف وكنا نحس اننا نعامل ، جبرا عن النظام ، احسن من اي نظام عربي آخر ، حتى من الانظمة التقدمية . كان الخطأ في الامل او في فتحة الامل هذه . لكنني

اقول ان وجهة النظر هذه خاطئة .

تحدثت عن ضرورة انشاء الجبهة الوطنية الاردنية ودراسة الواقع الاردني وفهمه بدقة . ما هو تصورك لدور حركة المقاومة في هذه الجبهة والعلاقات معها ؟

الجبهة الوطنية الحقيقية هي التي تضع برنامج عمل محدد يتصل بمشاكل المواطن الاردني — سواء بالتجنس او المواطن الحقيقي — . طبعا برنامج سياسي وطني كامل . والمفروض ان تكون علاقة حركة المقاومة بهذه الجبهة كعلاقتها بأي حركة تحرر عربية ، علاقة صلة وتلاحم ، بحيث لا يكون احدهما بديلا عن الاخر ، انما يكملان بعضهما .

على ضوء تشخيصك للازمة ما هي المهمات الاساسية التي ترى ان على حركة المقاومة ان تتصدى لها في المرحلة المقبلة ؟

المهمات الراهنة والمستعجلة أبدأها بأوضاع المقاومة الذاتية واركز بالحديث حول اوضاع المقاومة الذاتية على الصعيد التنظيمي اولا ، لان المراجعة النقدية التي نشرت في الصحف وغيرها وعبر الندوات كانت كلها احاديث ، لم تترجم الى ممارسة وعمل . من المفروض على كل تنظيم ان يرتب اوضاعه الذاتية بشكل يمنع الانفلاش ويمنع التقصير ويمنع استمرار خوفه على علاقاته بالانظمة العربية . وحين يتمكن كل تنظيم ان يصلح هذا الوضع نستطيع ان ننتقل الى معالجة مجموع العلاقات بين التنظيمات ، اذا اعاد كل تنظيم بناء نفسه ذاتيا بناء جيدا بحيث يمارس بعد المراجعة عملية التصحيح ثم يحدد موقفه من الوحدة الوطنية يمكن اصلاح مجموع العلاقات بالعمل على بناء الوحدة الوطنية على ركيزتين : الاولى بلورة الخط الواضح الذي نتكلم عنه دائما وبشكل منفصل ، بحيث بدلا من ان نقول « خط سياسي واضح » نقول « مخطط سياسي واضح منطلق من خط سياسي واضح » . الركيزة الثانية ان تكون المرحلة القادمة فعلا مرحلة الارتفاع فوق التعصب التنظيمي ، وان نذهب في ذلك الى ابعد مدى ، فنهيىء كافة الكوادر ، وخاصة المتعصبة (ونحن القادة نخلق فيها التعصب) لمثل هذا العمل ، لان هذا هو معنى اعادة النظر في أوضاعنا الداخلية اعادة حقيقية . فلم نكن في الماضي مخلصين للوحدة ولا مخلصين للانفصال ، فلو كنا مخلصين لاي واحد من الاتجاهين لانشقت الثورة الى شطرين واضحين (حكومة ومعارضة) ، لكن نحن دائما نجلس معا جلسات انسجام ونعتقد ان الوضع اصبح على أحسن حال . هذا الواقع يجب ان ينتهي . هناك شيء آخر يتعلق بمنظمة التحرير . الى الان ليس معروفا ما الذي تريده الفصائل من المنظمة، واقصد بمنظمة التحرير ليس الكيان المادي الذي له تخطيط ووجود بحيث نحاسب المسؤولين عنها ، منظمة التحرير اطار معنوي نحن الذين نملأه . لكن هذا الاطار له دستور ونظام داخلي ومؤسسات ، وله علاقات عربية قائمة . كل الفصائل لا تدري حتى الان ما الذي تريده من المنظمة ، فهل هي مجرد وسيلة لان نجلس معا ونلتقي مرة كل ٦ أشهر ؟ هل هي وسيلة « لنفش خلقنا » او لنشبع رغبتنا في الكلام وعرض البرامج ؟ المفروض ان منظمة التحرير كما حددها المؤتمر الرابع هي جبهة وطنية تضم المنظمات والافراد لكننا لم نستعملها كجبهة وطنية اطلاقا . لذلك مهمتنا في منظمة التحرير ان نجعل كل وجودنا العلني مركزا فيها ، وان تعود الفصائل جميعها الى عمل شبه سري بمعنى لا لزوم ان يكون في البلد الواحد مكتب لفتح ومكتب للشعبية ومكتب لمنظمة التحرير . يعني ما ارمي اليه بأنه يجب اعطاء منظمة التحرير شيئا من المحتوى . يجب اعطاء المجال للعمل العلني ، على ان تلتقي آراء المنظمات داخل دوائر ومؤسسات منظمة التحرير . ثم يعود وينكفىء كل تنظيم على ذاته لتصحيح اوضاعه ، وترك الاشياء العلنية التي سببت الخلافات لمنظمة التحرير ليس بقصد تخريب منظمة التحرير ، انما لتنظيم العلاقات بين المنظمات داخل اطار المنظمة حتى لا يقال اننا نرمي كل سلبياتنا على منظمة التحرير . المهم ان نتمكن من ممارسة كلامنا هذا عمليا ، وانا اقول انه صعب وصعب وصعب ثلاث مرات . يمكن اطلاق الشعارات حول كل المعارك التي نواجهها ، فنقول اننا سنحارب اسرائيل والانظمة العربية والاردن لكن هذه كلها ستبقى شعارات فارغة اذا لم تكن اوضاعنا الداخلية منضبطة ومصححة . وهذه الشعارات مخيفة لان الناس تتقيد بها .

جزء من عملية تصحيح اوضاعنا الداخلية ان تكون تحالفاتنا واضحة ان نعرف كيف نختار الحليف ونتجنب العدو . نحن حددنا الخصم على صعيد الاردن ، حددناه بالاسرة وأهل النظام . يجب ان نرتب اوضاعنا الداخلية ايضا باقامة علاقات مع

الحلفاء ، (وما اطرحه بهذا الصدد هو من منطلق وطني) ليس امامنا في العالم من حلفاء سوى القوى المعادية للامبريالية . هذا امر لا بد لنا فيه . منطلقي في كلامي وطني وليس عقائدي ، ان يكون حلفاؤنا كل القوى المعادية للامبريالية سواء حركات او دول . وبالتالي لا بد من اقامة صلة وثيقة مع هذه الحركات ومع هذه الدول حتى نستطيع ان نضمن استمرارية الثورة مع حلفائها ومع قواها . فاذن ترتيب الاوضاع الداخلية ، ثم تحديد الحلفاء ، ثم ننتقل بعد ذلك لمواجهة الخصم . ان الخصم الاساسي هو اسرائيل ، ولكن اذا اردت ان ابحث بشكل منطقي عن الخسارة التي لحقت بالثورة من الانظمة العربية وبالتحديد من الاردن لوجدنا ان الشهداء ، المعتقلين ، الاسرى ، المحاكمين ، ثم السمعة والمعنويات وضرب نفسية الشعب الفلسطيني ، وضرب الجبهة الداخلية في الضفة الغربية وتخريب غزة ، كل هذه الامور مسؤول عنها النظام الاردني وبعض الانظمة العربية التي ساندت الاردن او صمتت على الوضع . من الطبيعي اذن ان يكون الاردن بالنسبة لنا امتدادا طبيعيا لاسرائيل . اذن الجبهة واضحة : جبهة اسرائيل والاردن وكافة القوى المرتبطة بالاستعمار عمليا وتريد تصفيتنا . هذه دائرة كبيرة واسعة . ولا ادعي اننا سنحمل كل هذا العبء لوحدنا . لكنني اقول اننا اذا نظمنا انفسنا نستطيع ان نمد يدنا بشرف ورجولة الى كافة حركات التحرر العربي لنعينها على محاولة القفز علـى عثراتها الحالية وعلى محاولات اجهاضها القائمة . ونبني علاقة حقيقية بهذه الحركات ، ونعـرف كيف نتبادل المساعدة . لكن يجب اولا ان تكون هناك نية صادقة لاقامة هذا التلاحم . هذه اهم الجبهات التي نقاتل عليها ، مع تركيز اهميـة كبرى على الاوضاع الداخلية وعلى القوى الحليفة . ثم هناك بعض العلاقات مع الانظمة التـي تسير في خط الحل السلمي ، يجب ان نطرح هذه العلاقة ونحدد موقفنا منها بشكل او بآخر ، لان الانسان اذا اراد ان يحاكم المسائل محاكمة علمية يجد ان جزءا كبيرا من مبرر ضربنا في الاردن قبل ايلول كان المعارضة الفعلية من قبل حركة المقاومة للحل السلمي . لا احد يستطيع ان ينكر هذا الامر . وربما تكون قد دفعنا ثمن هذه المعارضة في أيلول لان الرجعية في الاردن استغلت هذا التعارض بيننا وبين الانظمة التقدمية وضربت ضربتها . اوضاعنا الذاتية هي نقطة الانطلاق للمقاومة ، واذا لم تكن هناك اوضاع ذاتية جيدة فكل ما نقوله هو كلام عاطفي ليس له اهمية .

هناك مهزلة موجودة حاليا في العمل الفلسطيني . من خلال قطر كلبنان ، الكل يتحدث ان هناك ضربة متوقعة في لبنان . هل نحن استفدنا من تجربتنا في الاردن وحاولنا ان نرتب اوضاعنا ، من جهتنا على الاقل ، حتى اذا فكر الحكم بضربنا يشعر ان هذا مستحيل . هل فعلنا ذلك ؟ هل جلسنا جلسة جدية لبحث هذا الموضوع ؟ مثلا ، كنـا في السابق في الاردن نقول ان المسؤولية في المجزرة تقع من جهة على الشعارات اليسارية الطفولية ، ومن جهة اخرى على فتح لانها لم تحسم في موضوع النظام الاردني . كلام كهذا كثيرا ما تحدثنا فيه بعد واثناء أيلول . لكن هل عملنا على تغييره ؟ حين يقف ضابط في جيش التحرير ، المفروض شكلا وحقيقة ان قيادة المنظمة مسئولة عنه ويشتـم قيادته في الصحف — سواء كانت القيادة على خطأ او على صواب — ماذا يكون موقف المواطن العادي مـن القيادة واحترامه للثورة . في نفس الوقت هناك مسألة العلاقات بين الفصائل في موضوع كالوساطة — يمكن ان يكون للانسان رأيه — لكن انا ضد الاسلوب الذي استعمل في المعارضة لانـه تسمم نفسيـة الفلسطيني وجعله يتشتت . تصور المخيم الواحد — جزء من المخيم يخرج ضد الوساطة وضد القيادة وجزء آخر يؤيد القيادة ويشتم المعارضة. في الواقع هذه اشياء يؤدي الاستمرار فيها الى تمزق العمل والمقاومة . وعندئذ لن يكون الخاسر هذا التنظيم او ذاك ، لكن العمل ككل . من هنا تركيزي على القطاع الداخلي . واركز كذلك على أنه اذا كان الخط صحيحا والمخطط صحيحا فالالتزام ضروري والممارسة من خلال هذا الالتزام ضرورية . هذه الاشياء الثلاثة تسير معا . اذا لم نفعل ذلك بسرعة فسنبكي مرة اخرى على تجربتنا في لبنان واخطائنا في لبنان ، ونعود الى تبادل التهم والمسئوليات...

على ضوء ذلك تتحدد مهمات ملحة ، اذا لم تبادر جهة لترجمتها ووضعها موضع التنفيذ يبقى الموضوع معلقا . ومن المؤكد ان الفصيل الذي يتمتع باكبر نصيب في القيادة ، اي فتح ، عليه ان يأخذ زمام المبادرة في هذا الموضوع . فهل توافق على ذلك وكيف نترجم هذا الموضوع ليصبح قيد التنفيذ ؟

صحيح ، فتح مسؤولــة مسؤولية تاريخية عــن المبادرة . واذا لم تبادر فتح فلا يستطيع انسان او مؤرخ يؤرخ للثورة الفلسطينية ان يلوم اي فصيل آخر . هذه حقيقة .

في اعتقادي انه ليس امام فتح سوى طريقين : (انا اتكلم كمواطن فلسطيني قبل ان اتكلم بصفتي مسؤولا في فتح ، وقد يبدو كلامي غريبا) اما ان تبادر فتح الى تصحيح اوضاعها الذاتية اولا ، ثم وضع كلمة « ماذا نريد » موضع التنفيذ ضمن مخطط واضح وضمن خط واضح واما ان تسقط . واعني بالسقوط حقيقة هذه الكلمة . واذا سقطت فتح سقط العمل الفلسطيني . أنا اقول بحدة وبغير تعصب تنظيمي ، المفروض في التنظيمات الاخرى حتى في نقدها لفتح ان تكون متوجهة من ارضية الحريص على العمل الفلسطيني . لان كل انسان يستطيع ان يقرر من خلال الضباب التنظيمي ان سقوط فتح يعني سقوط العمل الفلسطيني . من هنا ، المبادرات موجودة وامل الانسان ان يشعر الجميع — في الايام القادمــة — بأهميــة هذا التصحيح . وبالتالي سينعكس هــذا التصحيح والتحول على مجموع العمل الفلسطيني . والمشكلة تبدأ دائما بالخوف من التصحيح . فالانسان يغرق في المشاكل والاخطاء بحيث يشعر ان هذه الاوضاع جامدة لا يمكن تصحيحها . لكن اي عملية تصحيح تبدأ بخطوة صغيرة ، ثم تليها خطوات تكمل بعضها بعضا وبالتالي تسير الحركة كلها علــى الخــط الصحيح . هذا التصحيح وهذا التحول يمكن ان يكون المنطلق الاول لوقف الكرة المنحدرة علينا بقوة وسرعة . انا اعتقد ان عملية التحول والتصحيح داخل فتح يمكن ان توقف هذه الكرة التي تدفعنا الى الهاوية ، ويمكن ان ترد على كل الالسنة التي تقول بأن حركة المقاومة فشلت وانتهت . لان ذلك ينهي حالة التمزق النفســي المتواجدة حاليا عند الشباب الفلسطيني كله (وانا اتكلم عن خبرة) . لم يعد تفكير الشباب : هل فتح هي الاساس ام الجبهة ؟ لكن الذي يهمهم هو هل هذا العمل الذي نسير فيه ككل صحيح ام لا ؟ الشباب غير راض عن الصورة العامة للعمل الفلسطيني . فمن هنا اقول ان قدر فتح ان تصحح ذاتها ، والا فان كل ما فيها من سلبيات ستنعكس على العمل الفلسطيني ويؤدي بالتالي الى النهاية وذلك ما لا يرجوه اي وطني مخلص .

هذه المهمات التي تحدثت عنها ، هل تعتقد ان الاشكال التنظيمية الراهنة للعمل الفلسطيني قادرة على تلبيتها ام ان هناك حاجة الى تطويرها او الى استنباط اشكــال تنظيمية جديدة ، للعمــل من خلالها ؟

منظمة التحرير هي ارضية الوحدة الوطنية ، وبما انها كذلك فمن المفروض ان يكون الاطار منظما بشكل يستطيع استيعاب ما نطمح اليه من علاقات تنظيمية حتى لا يكون شكل الوحدة الوطنية اكبر من اطارها او اكبر من الوعاء الذي سيستوعبها . المفروض ان يكون هناك تماسك فيما نطمح اليه في موضوع الوحدة الوطنية ، من آمال ومن علاقات تنظيمية ، تقوم على اشياء واضحة ، وبين الوعاء التنظيمي الذي سيستوعبها . على ان هذا المنطلق يفترض انه لا بد من اعادة النظر في كل مؤسسات منظمة التحرير . منظمة التحرير هي رمز للشعب الفلسطيني المشرد الذي يريد لنفسه ارضية يلتقي فوقها . اذا قبلنا بهذا المنطلق يمكن ان نضع الرمز او الاطار بأي شكل نريده . اذ ليس العيب في المجلس الوطني او اللجنة التنفيذية ، انما العيب في الادوار المعطاة لهذه المؤسسات. المفروض شكلا ان يكون المجلس الوطنــي القاعــدة الشعبيــة التشريعية للشعب الفلسطيني ، لكن حقيقة المجلس الوطني من ناحية القرارات تنطبق عليه القاعدة التي تقول « قرروا ما تشاؤون وانفذ ما اريد » . من ناحية القيادة ، القيادة تطبخ بين الكواليس وليس هناك اي علاقة للمجلس في تشكيلها . وعلى هذا الاساس العيب ليس في اسم المجلس الوطني او الصلاحيات المرسومة له ، لكن العيب في اننا لم نعطه اي دور . اللجنة التنفيذية هي عبارة عن تركيب يقوم علــى اساس التمثيــل والاحراج والمراضاة . لا يمكن قيام قيادة للشعب الفلسطيني بهذه الصورة . قد لا تكون واضحة في ذهني صورة فعلية عن البديل ، ولكن لدي خطوط عامة . البديل اولا ان يستمر المجلس الوطني كما هو لكن ان يعطى دورا حقيقيا ، ولا يمكن ان يعطى دورا حقيقيا اذا بقيت عملية تمثيل المنظمات بالشكل الذي هي عليه. المفروض ان تغير هذه الصورة ، وان يكون المجلس الوطني ممثلا لاوسع قواعد المنظمات ، اي ان تكون فيه قواعد حقيقية . هناك اسماء كثيرة من المنظمات تأتي ولا يكون لها اي دور سوى رفع اليد في الوقت المناسب فقط . لا مانع من احضار

خمسين عضوا من فتح شرط ان يكون لكل واحد من الخمسين دور واضح ، والا فعشرة اصوات افضل . يجب اعطاء المجلس نوعا من حرية الاختيار وحرية اتخاذ القرارات . واذكر انني قلت لصحفي مصري في المجلس عندما سألني ما هي القرارات الجديدة التي اريدها ، انني لا اريد قرارات جديدة بل اريد من اعضاء المجلس ان يقرأوا قراراتهم السابقة لانني اتحدى ان تكون اللجنة التنفيذية في جلسة واحدة من جلساتها قد احضرت قرارات المجلس ودرستها . الانسان يخجل من نفسه ويقول لماذا اذن نتقاتل على صياغة القرارات واحيانا على كلمات الصياغة . من هنا نحن القادرون على اعطاء المجلس الوطني واللجنة التنفيذية مكانتهما ، حين يصبح الاساس في تركيب المجلس الوطني اختيار العضو من خلال قدرته على اعطاء العمل الثوري الفلسطيني شيئا جديدا ، ثم حين يمثل قاعدة واسعة . اذا اخذنا بهذا الاساس وليس اساس « كوتا » المنظمات ، يمكن احداث التغيير . المهم قناعتنا بأن يأخذ المجلس الوطني دوره . نأتي الى اللجنة التنفيذية التي هي ارادة المجلس ، اذا توفرت للمجلس الصورة التي ذكرتها ، الصورة المنفتحة ، غير المغلقة على التنظيمات وغير القائمة على عملية « التراضي » . يمكن ان تتوفر قيادة للشعب الفلسطيني يلتزم بها الجميع وعندها يشعر كل واحد منا انه امام قيادة حقيقية للعمل الفلسطيني ، اما في الصورة التي نعيشها فان اللجنة التنفيذية عاجزة ، رغم ان الذين فيها يمثلون اغلبية المنظمات ، حتى المستقلين منهم لهم مواصفات ثورية . ولكن لنسأل ، ماذا فعلوا في المنظمة ، ماذا جددوا فيها ، ماذا جددوا في مكاتبها ؟ حتى الاثاث ليسوا قادرين على تجديده . ما هو السبب ؟ انه ليس هناك مراجعة لقرارات المجالس الوطنية السابقة ، ليس هناك تركيز ، ليس هناك تقيد . من يحاسب من ؟ اذا وقفت انا وسمعت احدا يحاسب اللجنة التنفيذية ، أحس ان حساب اللجنة التنفيذية يمس فتح ، لماذا يجب ان ادافع عنها حقا او باطلا وبتعصب ، وكلنا نرتكب هذا الخطأ . اعتقد انه اذا وصلنا داخل المنظمات الى قناعات بأن صورة العمل الفلسطيني من خلال منظمة التحرير يجب ان تقوم على أسس متينة وعلى خط واضح ، تنعكس كل هذه القناعات على ادوار مؤسسات منظمة التحرير ، بحيث يكون لها دور حقيقي في قيادة الشعب الفلسطيني . اما الوضع الحالي ، فهو وضع مؤسسات شكلية لا قيمة لها ، مجرد ارض لقاء للقيادات ليتصالحوا او يختلفوا على ساحتها اثناء اللقاء الروتيني .

صحيح ان المنظمة رمز ، لكن منظمة التحرير منذ ان دخلتها المنظمات الفدائية اصبحت تعيش نوعا من الازدواجية بين عقلية الكيان وعقلية الثورة ، وهذا يؤثر على حرية ونوعية الحركة بالنسبة للفصائل الفدائية . ما هو رأيك في هذه النقطة ؟

اعتقد ان الذين أنشأوا المنظمة وارادوها كيانا للشعب الفلسطيني لم يكن في تفكيرهم او في مخططاتهم ان هناك بدايات ثورة او مقاومة حقيقية للاحتلال الاسرائيلي . وقام نوع من الصراع — أحيانا علنيا واحيانا خفيا — بين عقلية الكيان وعقلية الثورة الى ان دخلت الثورة فعلا داخل الكيان . وفي رأيي ان هناك رموزا فلسطينية داخل المجلس الوطني تمثل عقلية الكيان . والذين حضروا جلسات المجلس الوطني شعروا بهذه العقلية التي كانت تصطدم بكل موقف ثوري تحاول المنظمات اقراره من اجل تطوير مخططات منظمة التحرير . على سبيل المثال ، كانت الدولة الديمقراطية الفلسطينية هي نوع من الكفر او الخروج عن المبادىء المقدسة لمنظمة التحرير. وكانت هذه الاراء تفلسف نفسها بشكل يحمل طابعا وطنيا وطابع النفس الطويل للتحرير . مثل آخر : رفضت محاولة اشراك بعض المواطنين العرب بالمجلس بحجة ان هذه منظمة فلسطينية وللاردنيين وللسوريين منظماتهم . ورغم ان رموز الكيان كانت ضعيفة وبلا تأثير ، الا انها كانت تدخل دائما في الحساب . وفي اي قرار كان لا بد ان تؤخذ هذه العقلية التي تمثل الكيان بعين الاعتبار . وهذه اشياء مهمة في نظري بالنسبة لتركيب المجلس الوطني . اننا نريد داخل المجلس عقليات شابة وجديدة وقابلة لتطوير المنظمة ونسف العقلية السابقة التي كانت تحكم مسيرة المنظمة وقيادتها وتخطيطها في ما قبل حزيران . قيادات المنظمات هي القادرة على ان تجعل منظمة التحرير رمزا شكليا لتجميع كتل متباينة ومشارب مختلفة من اجل تمضية وقت في القاهرة وعرض عضلات فكرية وآراء وتجارب نظرية ، وعرض بعض التبريرات للاخطاء ، اي مجرد ندوة . وهي القادرة ايضا على تحويل المجلس الوطني الى قيادة

تشريعية حقيقية قادرة على محاسبة القيادة وعلى اختيارها ، بحيث يشعر عضو المجلس بأن له كلمة وله دور . الاساس اذن تحويل المنظمة الى اطار للثورة الفلسطينية وليس الى اطار للعقليات التي تنادي ان يكون كيان الشعب الفلسطيني كيانا ماديا. وهذه مسؤولية تقع على عاتق المنظمات .

هناك جانب آخر للوضع داخل منظمة التحرير . تحدثت انت عن القرارات التي لا تنفذ ، لكن هناك القرارات المتناقضة والتي تسيء الى كفاءة تكتيك العمل الفلسطيني . مثلا المذكرة التي اعدت في اواخر تموز وحملتها وفود فلسطينية الى الحكومات العربية . ما جرى بعدها يتناقض مع مضمون هذه المذكرة .

المصيبة ليست في عدم تطبيق القرارات وتنفيذها ، المصيبة في عدم قراءتها . كما قلت وبالتالي التناقض الذي يحدث ينتج عن عدم استيعاب بعض الاعضاء (كبعض اعضاء اللجنة التنفيذية) للقرارات ، ورغم ذلك يوافقون عليها . والدليل ان الخطوات التي تلت هذه المذكرة وذهاب الوفود تتناقض تناقضا اساسيا مع تدوم السقاف والخولي . وهذا يدلك على مدى عدم اخذ القرارات والمذكرات على محمل الجد من قبل بعض الاعضاء ، بل اعتبارها تكتيكا مرحليا ومجرد خطوة لمواجهة رد فعل لموقف معين . مثلا ، تقع احداث جرش وعجلون فنكتب مذكرة ساخنة ونرسل الوفود ، بعدها نسترخي ثم نبدأ عمليات وصلات اخرى تتناقض مع مذكرتنا وقراراتنا . فالمواطن الذي يعيش في الجزائر او الكويت وليبيا والذي يدامع بحرارة عن هذه المذكرة ثم يفاجأ بأن هناك وساطة قادمة ، من المؤكد ان وقع ذلك عليه سيكون سيئا . بومدين نفسه ، والحكومات العربية ، تسألنا هل انتم متفقون وموقعون على هذه المذكرة ام لا ؟ لقد اجتمع مجلس قيادة الثورة في الجزائر واتخذ قرارات تؤيد كلها ما جاء في المذكرة . وبعدها تخرج من مؤتمر طرابلس قرارات اخرى وتطالب بشيء يتناقض مع قرارات الحكومة الجزائرية .

المهم ان نقرأ القرارات ونؤمن بها . اذا لم أكن مؤمنا بالقرار فأنا ارفضه ، لكن اذا أقر فمن المفروض أن التزم به وانفذه بغض النظر عن قناعاتي الخاصة . من هنا كان لهذا التناقض صدى سيء داخل العمل الفلسطيني ، وهو يدل على نوع من الفردية التي يدينها الانسان الثوري، والتي تحكم عقل المقاومة الى حد كبير . المقاومة منذ فترة زمنية طويلة — تحكمها عقلية فردية بحيث ان ما تقتنع به هذه العقلية يصبح هو الاساس وما لا تقتنع به يرفض ولا تكون له قيمة. هذا جزء من الازمة التي نعيشها . صحيح اننا نعاني كعرب وكفلسطينيين من نزعات فردية ، لكن هناك قرارات مصيرية المفروض الا تحكمها الفردية بل تحكمها ارادة جماعية تناقش القرار ، وتناقشه بتفصيلاته ، ثم يكون التصويت هو الحكم ، اي الارادة الجماعية . وبدون هذا سوف تتعقد المسيرة اكثر فأكثر ، اذا ظلت العقلية الفردية تتحكم في مسيرة الثورة .

ضمن اطار منظمة التحرير، هناك مؤسسة اساسية هي جيش التحرير . ما هو تقييمك لواقع هذه المؤسسة من خلال المجرى العام للعمل وما هو تشخيصك ايضا للازمة القائمة حاليا داخل جيش التحرير وعلاقته مع اللجنة التنفيذية ؟

جيش التحرير جزء من المأساة التي يعيشها العمل الفلسطيني وهذه المأساة لها علاقة بالاشياء الكثيرة التي تحدثنا فيها عن واقع حركة المقاومة واوضاعها الذاتية . لكن بالاضافة الى ذلك هناك عدة أسباب للازمة التي يعيشها جيش التحرير الان ، والمفروض سرعة البت والحسم فيها والا فان خطر جيش التحرير على العمل الفلسطيني لن يقل عن الخطر الذي واجهته المقاومة من النظام الاردني . ولا غرابة في هذا التشبيه وانا اقوله عن قناعة . الاسباب التي جعلت جيش التحرير يصل الى هذا الواقع تتوضح في الاجابة على سؤال آخر : كيف نشأ جيش التحرير ؟ كانت القيادة السابقة للمنظمة حريصة على ان يكون للشعب الفلسطيني نوع من الكيان المادي سواء كان تنظيميا عن طريق التنظيم الشعبي او عسكريا عن طريق جيش التحرير . ولكن موضوع الجيش لم يدرس عندما تكّون دراسة فعلية ، وبالتالي من أجل ان يكون لنا جيش كانت القيادة السابقة مستعدة لان تقدم كثيرا من التنازلات ، فكان الجيش جيشا شكليا ، فمن هنا كان الدافع لانشاء الجيش دافعا وطنيا بلا شك ، لكن في سبيل هذا الهدف تنازلنا تنازلات كثيرة عن اشياء كثيرة . والذي يقرأ الاتفاقيات المعقودة بين منظمة التحرير وبين الدول العربية (بغض النظر عن قدرة المنظمة او عدم قدرتها على اخذ اكثر

بما ورد فيها) يدرك كيف ان هذه الاتفاقيات تعني انه ليس هناك في الواقع جيش تحرير فلسطيني . في الاتفاقيات بند يؤكد أنه لا يحق نقل جندي من الارض العربية التي يقيم فيها هذا الجنـــدي الفلسطيني الا بمشورة قائد الجيش صاحب الارض المضيفة . بند آخر يؤكد انه لا يحق تغيير رئيس الاركان الا بالتشاور مع هذا البلد وذاك وموافقة البلد الثاني. وهذه كانت بذور توضح ان هذا الجيش ليس جيش منظمة التحرير وليس جيشا مستقل الارادة . في الماضي لم يكن هناك أزمة انضباطية لهذا الجيش لسبب بسيط وهو أن قيادة المنظمة في ذلك الوقت لم تكن في وضع يسمح لها بالدخول في معركة من اجل استقلال الجيش . كانت القيادة السابقة راضية بالاوضاع ، وكان ضباط الجيش راضين بوضعهم ومرتباتهم وكذلــك اوضاعهــم الشخصية . منهم من يشتغل مع المخابرات ومنهم من يعمل مع هذا البلد العربي او ذاك ، بدون محاسبة . ولذلك لم تكن هناك أزمة ظاهرة داخل الجيش . كانت الازمة كامنة . عندما دخلت بعض فصائل المقاومة منظمة التحرير بدأت الازمة تظهر. دخلت الفصائل بعقلية العمل لتحرر ارادة جيش التحرير فوجئت وصدمت بالواقع العربي الــذي لا يسمح لها بتطوير هذا الجيش . قد تجد في بلد معين اعدادا من الفدائيين اكثر من عدد جنــود الجيش بعشرات المرات . ومع ذلك هؤلاء لا يخضعون لاتفاقية والجيش يخضــع لاتفاقيـــة . الواحد يسأل لماذا ؟ في رأيي ان جيش التحرير كان في الماضي تعبيرا عـــن ارادة شكلية للشعب الفلسطيني، ومع الزمن أصبح هذا الجيش بعناصره التابعة للدولة المقيم على أرضها أداة في يد هذه الدولة فهي لذلك تحافظ عليه ، لا يهمها ان يكون الاف الفدائيين غير خاضعين لاتفاقية ولكن يهمها ان يكون هذا الجيش تابعا لها ليكون في يوم ما وفي ساعة معينة وظرف معين اداة هذه الدولة لضرب مجموع الفدائيين . وهذا أخطر ما في جيش التحرير . من المؤكد ان بين ضباط وجنود جيش التحرير اناسا وطنيين ولكن ليس الموضوع موضوع الوطنية فقط . فهناك افــراد يرون ان العمــل في المخابرات وخدمتها خدمة الوطن ويقتنعون بأنها خدمة وطنية . لكن بالنسبة لي كقيادة فلسطينية أشعر ان هذا خطر على العمل الفلسطيني لان ارادته غير مرتبطة بارادتي ولا حتى بارادته هو ، انها مرتبطة بغيرنا ، وهذه خطورة جيش التحرير.

المشكلات القائمة الان — بين عبد الرزاق اليحيى وعثمان حداد — ليست مشكلة . المشكلة اعمق من هذا . المشكلة في نظري هي في الصراع حول تبعية جيش التحرير لهذا البلد أو ذاك البلد ، هذا هو الصراع الحقيقي . اذا أحست دولة عربية ان قيادة الجيش المقيم على أرضها ليست تابعة لها او لارادتها فهي تحــاول ان تصفي كل عنصر من العناصر المخالفة . وهذا ما حصل في جيش التحرير . من هنا كل المشاكل الفرعيــة الاخرى تابعة لهذه المشكلة الرئيسية . عنــدي سؤال ، ما الذي يدفع نقيبا في جيش التحرير المفروض فيه حتى يصل الى رتبة عضو في اللجنة التنفيذية ان يقطع سبعين مرتبة تنظيمية ، مــا الذي يدفعه أن يصدر بيانــا يشتم فيه قيادته ؟ ما هي القوة التي يستند عليها حتى يجرؤ على شتم قيادته ؟ هل يمكن ان يقال انه يستند الى خمسين او مائة او مائتي مسلح ؟ هذا ليس ممكنا، لان الطرف الاخر او القائد الاخر عنــده الاف المسلحين . هل نرجع هذا الى ان الضابط متصل برئيســه الاعلى ؟ هذا أيضا ليس ممكنا . انــه يعتمد على قوة أكبر من ذلك . وهنا الخطــورة لان جيش التحرير أصبح باللاوعي او بالوعي تابعا لقيادة غير قيادته .

ويجب أن يفهم شعبنا ان هذه هي حقيقة مشكلة جيش التحرير . ارادة ضباطه موزعة وذائبــة في ارادة الغير ، بوعي او بدون وعي ، لا ادري ، وان كنت أغلب كثيرا الوعي ، والوعي الكامل . وهنا تأتي مسؤولية القيادة السياسية وامامهــا احد أمرين اما ان نخوض المعركة مع الجيش كاملة حتى لا يقال اننا لا نقدر على خوض المعركة لظروف عربية وظروف داخلية محلية ، او ان نتخلى عن هذا الجيش وهناك على الاقل الف طريقة للتخلي عنه : التخلي عن الصرف عليه ، التخلــي عــن امداده ... الخ . ليس أمام القيادة السياسية، الا اتخاذ احد هذين القرارين . ورغم معرفتي بأن المسألة ليست مسألة سهلة خاصة بسبب ارتباطها بأوضاع عربية الا ان هذه معركة يجب ان ندخلها لانها جزء من معركتنا ، جزء من معركة الاوضاع الداخلية التي تحدثنا عنها ، بل هــي جزء مهم . واذا لم نكن قادرين على حسم هذه المعركة لصالح الثورة الفلسطينية والمقــاومة

الفلسطينية لن تكون قادرين على دخول اية معركة اخرى . ومن أسباب الخطورة في استمرار هـذا الوضع ، الوجود المعنوي لجيش التحرير فـي نفس الانسان الفلسطيني العادي ، غير الملاحق للاحداث والذي لا يعرف حقيقة المشكلة في الجيش. يسمع به طوال سنوات ولكنه لا يعرف عدده ، لا يعرف امكانياته لا يعرف فاعلياته ، فيعيش في وهم معنوي اسمه جيش التحرير . والقائمون على أمر هذا الجيش والموجهون للقائمين عليه يستغلون هذه الناحية المعنوية في التأثير على الناس ، ويزيد الامر خطورة ان الجيش لجأ الى اسلوب توزيع السلاح على كل من هب ودب ليكسب نوعا مـن الشعبية . هنا الخطورة استغلال الصفة المعنوية للجيش ، واستغلال القوى الشعبية شبـه المنظمة لهذا الجيش تحت اسم قوات التحرير الشعبية او القوات الخاصة ، ليكون في النهاية جزءا من اللعبة . هناك خوف دائم ان تؤدي المواجهة الى معركة داخلية ، ولكن الى متى يظل شبح الخوف هنا مسيطرا علينا ، لنأخذ قرارنا ولنعلن ان هذا الجيش لا علاقة لنا به ، وليكن ما يكون ، ولنتفاهم مع الدول العربية علـى اساس واضح ولنقل لهم اما ان نحكم هذا الجيش او خذوه فهو « مبروك عليكم » . ومن الممكن اخذ هذا القرار من غير معركة ، بحملة توعية حقيقية تفهم معها الجماهير اوضاع الجيش بصراحة كاملة، لتعرف ان هـذا الجيش ليس جيشنا ، فتتلاشى قوته المعنوية التي تستغل ، وتتلاشى قوته الشعبية التي تضم الوطني المخلص الى جانب المرتزق .

بالطبع .. ان كل ما تحدثت عنه حتـى الان ، يهدف الى تمكين العمل الفلسطيني مـن مواجهة قضاياه المصيرية ، ومن الضروري ان نقف عنـد بعض هذه القضايا ، وفي مقدمتها يأتي الطموح الفلسطيني الدائم لخلق وضع ذاتي لحركة المقاومة يمكنها من افشال التسوية السياسية . وعلى ضوء الواقع الحالي للمقاومة ما هو المطلوب منهـا لمواجهة النشاط الدولي الساعي لتحقيق التسوية السياسية ؟

مضى على طرح قرار مجلس الامـن وملحقاتـه والمبادرات التي حصلت بعده أكثر من أربـع سنوات . والعجيب ان الاستعمار ومن ورائه اسرائيل لم يقبل التنازلات التي اعطاها الحكام العرب على حساب كثير من القضايا التي كـانت بالنسبة للمواطن العربي قضايا أساسية . مثلا اصبح الحديث الان عن المفاوضات غير مستغرب، الحديث عن الصلح يخرج احيانا على بعض ألسنة المسؤولين دون ان يكون هناك استنكار كاف لمثل هذه التصريحات او هذه الاحاديث . مجموع ما يجري في المنطقة العربية منذ حزيران حتى الان ، اذا استثنينا الفترة التي كانت فترة انتعـاش جماهيري نتيجة العمل الفدائي وتصاعـده ، والاستغلال العربي لهذه الموجة الصاعدة ، اذا استثنينا هذه الفترة ، نجد مرحلة انحسار تمر بها حركة المقاومة وحركة التحرر العربي ، ونجد أن الذي يجري في المنطقة كلها هو عبارة عن تهيئة المناخ من أجل تسوية ليست معالمها ما يطرح الان اطلاقا ، انما ما يطرح الان هو جزء بسيط منها . بمعنى أن قرار مجلس الامن وما يتبعه من خطوات اعتراف واقعي أو وثيقة انهاء حرب الخ .. كل هذه التنازلات ، ليست هي التنازلات الحقيقية ، لانها ليست التنازلات التي تريدها اسرائيل او التنازلات التي تريدها امريكا . من هنا منـاخ التسوية الحقيقية بدأ بضرب حركة المقاومة فـي ايلول وطبعا انسحبت الضربات التي وجهت لها على حركة التحرر العربي في أكثر من مكان من المنطقة ازاء عملية الانحسار يشعر الانسان الوطني بمحاولات تريد ان تفرض عليه ان يترك الساحة . وبالاضافة الى ذلك بدأ بروز عامـل اليأس عنـد الانسان العادي ، بدأ شعوره بأنه « ما فـي فايدة » واصبحت هذه الكلمة دارجة على لسانه واصبحت القضايا الوطنية لا تهمه ، وكأنها قضايا فرعية ، ويعود السبب في ذلك الى ان الـدول التي تفرض عليه ان يعيش في حالة « لا حرب ولا سلم » كما تفرض عليه مناخا يوحي بأن الطريق مسدود وان لا فائدة من اي نضال ضد هذا الواقع المظلم . من هنا اقول انه ما هو اخطر من الحل السلمي الذي نعرفه والذي قرأنا عنه هو الحل السلمي المطلوب . هذا هو الخطر في الحقيقة ، الحل السلمي الذي لا يقبل ان يكون في المنطقة حتى بقايا حركة مقاومة ، الحل السلمي الذي لا يريد نفسا وطنيا ، ولا اقول تقدميا او ثوريا ، نفسا وطنيا عاديا ، انما يريد نفسا مستسلما ، نفسا لا يعارض ، نفسا قابلا للمساومة ، المساومة على كل شيء ، هذا هو الحل السلمي الذي ترضى به اسرائيل وترضى به اميركا بالذات وهي الداعمة

الاولى لاسرائيل . انا اقول ان كل الخطوات الجارية في المنطقة تشير الى مقدمات الوصول الى هذا الحل السلمي ، والتي تتطلب فرض حالة الضياع التي تلف المواطن العربي والتي يعيش فيها المواطن العربي . ان المسؤولين عن التوجيه والمسؤولين عن القيادة في هذه المرحلة يسلكون هذا السبيل من حيث لا يشعرون أن ارادة الرفض كانت موجودة عند المواطن العربي في عام ١٩٤٨ وكلما تقدمنا سنة كلما خفت لديه ارادة الرفض . لماذا تتقلص ارادة الرفض عند المواطن العربي؟ لانه غير مناضل ؟ أبدا ... بل لاننا نحن نخربه ، نخرب نفسيته ، ونريده ان يصبح مستعدا لتقبل كل شيء . لم تكن القوى الوطنية في المنطقة تعيش في جو انحسار تدر ما تعيش الان . ولكن القوى المضادة لا تشعر بالرغم من ذلك بالرضى لان بذور الحياة لا زالت موجودة في المقاومة ولا زالت موجودة في حركة التحرر العربي ، والمطلوب نسف هذه البذور والقضاء عليها . لذلك انا اقول ان المطلوب من حركة المقاومة ان تدافع عن نفسها وجزء من الدفاع عن نفسها ان تفضح اولا التسوية المطلوبة ، ثم ان تتحالف في نفس الوقت مع كافة القوى التي لها مصلحة في عدم التصفية ، لها مصلحة في الدفاع عن نفسها امام هذا المد الرجعي. قد يكون المطلوب شيئا ليس سهلا . لان كثيرا من الوطنيين اخذوا الحكم وحكموا ، وفي رأيي انهم اجهضوا ارادة الجماهير ، أبقوا الجماهير على الرصيف بدون دور . ان الوقت لا يسمح بالصراحة الكاملة، لكن اقول ان الكثير من الثوريين الذين استلموا الحكم اجهضوا دور الجماهير وبالتالي اصبحت الانظمة ، واصبح اتعس نظام في الدنيا أقوى من الجماهير ، ولا يكاد يوجد في العالم العربي نظام يملك جماهير اقوى منه ، وفي بعض الاقطار العربية التي كانت جماهيرها منظمة وقوية أصبحت هذه الجماهير ضائعة ، مثلا في السودان . النميري صديقي وهو عاتب علي من أجل كلمة قلتها ضد النظام . هناك أكثر من قطاع عربي حركة الجماهير فيه غير موجودة ، ومن مأساة العمل العربي كله انه يكون بلد مثل لبنان اكثر بلد نقدر فيه على الحركة ، هذا النظام الطائفي هو النظام الوحيد الذي يسمح لك ان تحرك مظاهرة ولو من عشرة أشخاص . بينما تختفي في بقية المناطق حركة الجماهير العربية ، وليس السبب كما قلت ان المواطن العربي او الانسان العربي غير قادر على الحركة بل لان هناك مخططات نفسية واجراءات قمع وسجن وضرب واعدامات جعلت هذا المواطن بدون موقف ، وحولته الى متفرج على الرصيف . من هنا أنا أقول مطلوب منا ان نواجه ما هو اخطر من تحدي الحل السلمي والتسويات السلمية ، ان نواجه المطالب الحقيقة الكامنة وراء الحل السلمي . وانا برغم كل ما قلته عن الجماهير العربية ومحاولات افسادها وتيئيسها الا انني واثق اننا اذا أصلحنا اوضاعنا الذاتية ، واستطعنا ان نكون جبهة قوية ، ومددنا ايدينا بشرف الى كل المناضلين في الوطن العربي لتكوين جبهة قوية تقف في وجه ما يراد من تسوية فسنكون قادرين على وقف هذه التسوية ، لان الانسان العربي حين يرى فتحة أمل امامه وخطا واضحا امامه ، يستطيع ان يفعل المعجزات ، انا رغم الصورة القائمة التي اراها ، أقول أن نهاية هذه الصورة عملية تصحيح وتغيير كبيرة . ولكن من المفروض ان نحافظ على نواتها ، نحن نواتها ، او جزء من نواتها وعلينا ان نعمل بشكل سليم لتكون مع الاخرين اداة التغيير القادمة في مواجهة ما هو مطلوب من تنازلات ، لا يمكن لاي مواطن عربي ان يستوعبها .

تجري حاليا في الضفة الغربية تحركات يمكن ان تقود اما الى الدولة الفلسطينية او اشراك طرف فلسطيني في التسويات السياسية ، ما هو تصورك للاسلوب الذي يمكن أن نواجه به هذه التحركات؟

التحركات في الضفة الغربية اولا ليست تحركات جديدة ، هي تحركات قديمة ولكن كانت في البداية تجري على استحياء وسرية خوفا من سطوة المقاومة . بعد مؤامرة النظام الاردني على حركة المقاومة بدأت تتحرك مرة ثانية كل القوى التي كانت تتحرك من قبل . بدأت تتحرك بشكل علني مستغلة لدى الشعب الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة ، عقدة الخوف من الرجوع الى الحكم الاردني وكان استغلالها لذلك استغلالا ذكيا . وطبعا شعبنا الان في الضفة الغربية يسمع الاذاعات ويحلل ويراقب الصورة العربية المهزوزة التي تكلمنا عنها قبل قليل وطبيعة التنازلات المطلوبة والمطروحة وتشكل كل هذه العوامل بالتالي تيارا داخل الضفة الغربية يستغله عملاء اذكياء لمحاولة ايجاد الحلقة او تهيئة الحلقة المطلوبة

في حالة التسوية السياسية التي ترغب فيها اسرائيل . تهيئة هذه الحلقة التي هي حلقة الشعب الفلسطيني بحيث يوقع هو على قرار انهاء قضيته شيء اساسي بالنسبة لمخططي الحل السلمي لانه مهما حاولت الدول العربية ومهما حاول الملك حسين ان يدعي تمثيل الشعب الفلسطيني يبقى هناك شعب موجود اسمه الشعب الفلسطيني ، واذا تغيرت الاوضاع العربية، لانه من المستحيل ان تبقى على وضعها الحالي ، فان هذا التغيير سيلتقي مع الناس الشرفاء في الشعب الفلسطيني والذين يقولون : نحن لم نوقع ، بينما تصر اميركا واسرائيل ان يكون الطرف الفلسطيني موقعا على الحل ، الحل المطلوب وليس الحل المعروض ، والذي يتضمن ان يكون للفسطينيين نوع من الحكم الذاتي الذي لا يعبر عن شيء الا مجرد أن يكون هذا الحكم اداة بيد اسرائيل لتقول ان القضية سويت وانتهت . اكثر من ذلك، الذي يجري الان في الضفة الغربية شيء خطير ، وخطورته ليست في اجتماعات مساحور ولا في انتخابات البلديات ولا في الاجتماع المقترح عقده ، ولا في التصريحات المتعددة حول كيان او حكم ذاتي، الاخطر من هذا كله ان الغرض من هذا الكيان الفلسطيني الهزيل ان يكون جسرا بين اسرائيل والدول العربية . ويوجد عمليا الان جسر غير معلن . يمكن ان تستغرب الا ان المعلومات التي لدي ان كل التجار الذين يخرجون لتسويق الخضار والزيت الفلسطيني يسوقون في الواقع انتاجا غير فلسطيني ، وغير مزروع حتى في الارض الفلسطينية او بأيدي فلسطينية ، انما هو انتاج اسرائيلي يصدر تحت عنوان انه انتاج الضفة الغربية . وقد أنشأت اسرائيل بعض المصانع بأسماء عربية، تصدر البضائع الى الاردن وغير الاردن ، والذي يعيش في شرقي الاردن يلاحظ ملاحظة غريبة ، فهناك كثير من المعلبات وغير المعلبات صناعة اسرائيلية ، لا يكتب عليها انها صناعة اسرائيلية، بل اسم مصنع عربي ، واذا كان هذا يجري الان قبل ان تنفذ اسرائيل واميركا مخططاتهما فماذا سيحدث حين ينفذ الحل السلمي ؟ وللاسف ان جامعة الدول العربية وفي هذا الوقت بالذات تستقبل تجار الضفة الغربية ، وتصدق اقوالهم وتسمح لهم بتصدير حمضيات « عربية » وهي ليست عربية .

لا اريد ان اتحدث عن جريمة الحكم الاردني في خلق هذا الوضع ، وعن مسؤوليته في خلق تيار لا مبال في الضفة الغربية ، تيار يستغل النقمة الجماهيرية استغلالا سيئا لصالح اغراضه الانهزامية والتسووية ، لانه ليس مفيدا ان نفضح فقط فالمهم كيف نواجه هذا الموضوع . اقول واكرر ليس امامنا لمواجهة ذلك غير اصلاح اوضاعنا الداخلية وحين نمتلك هذا الاساس المتين نستطيع ان نفضح هذه الاتصالات وتحترم الجماهير موقفنا . نحن الان نمتلك حقا شكليا في تمثيل شعب فلسطين . ولكن نحن في فتح عندما انطلقنا كنا عشرة ، عشرين، قلنا نحن الذين نمثل الشعب الفلسطيني ، قلناها ونحن نحمل بندقية ونطلق النار . وبنينا هيبة العمل الفدائي . فاذا لم يستعد العمل الفدائي هيبته بسرعة سوف يسحق هؤلاء الناس العاملين باتجاه التسوية كل المعارضين . وجزء كبير من موضوع التسوية يتحقق اذا نفذ هؤلاء اغراضهم من غير ان نتعرض لهم حتى بالكلمة ، وأريد ان اسأل من في المقاومة يتكلم عن هؤلاء ؟ نحن لا نتكلم عنهم أيضا . صامتون ، لماذا ؟ لذلك أرى ضرورة البت بسرعة بالاوضاع الداخلية ، ثم العمل على استعادة هيبة العمل الفدائي ، حتى يمكن فرض التراجع والصمت على هذا الفريق من الناس . ولا يعني هذا ان نصمت حتى نتم هذه الاصلاحات ، فلا بد ان نفضح هذه المخططات منذ الان . جماهيرنا طيبة ، واذا قمنا بحملة اعلامية ضد هذا المخطط لنفضح هؤلاء الناس من غير خوف ، ومع شيء من العنف الثوري ، فستكون الفائدة ملموسة، ومن الممكن تخريب مخططاتهم .

من المؤكد ان هذه التحركات في الضفة الغربية تحاول ان تستفيد من الارهاب الاردني لحرف الموقف الشعبي الفلسطيني نحو اتجاهات خاطئة. أليس من الضروري طرح شعارات واضحة للنضال الجماهيري ضد هذه الاتجاهات على غرار ما طرح « ضرورة تجديد وحدة الضفتين على اسس وطنية ديمقراطية»؟

في مذكرة منظمة التحرير التي اشرت اليها جواب على هذا السؤال ، فهي تضمنت شعار اعادة بناء وحدة الضفتين على أسس وطنية واضحة من الممكن ان تكون بداية انطلاقة لكل جبهة وطنية . وفي رأيي ان الشعار الوحيد الذي يمكن طرحه في هذه المرحلة هو الشعار الذي طرح من خلال مذكرة منظمة التحرير . وفي نفس الوقت لا بد من التأكيد في

المرحلة الحالية رغم الظروف الصعبة التي تمر بها الثورة الفلسطينية على نقطتين اولا : حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، اذ لا بد بالاضافة الى ما ذكرته ان تكون هذه القضية محور كل اتصالاتنا السياسية ومحور كل دعايتنا وكل دعايتنا المضادة لكل ما يطرح . حق تقرير المصير هذا امر ضروري، ومن الضروري ايضا ان يطرح كمبدأ من دون تفسير حتى لا يكون التفسير مدخلا للاجتهادات ويصبح مثل قضية الدولة الفلسطينية الديمقراطية . لكن هذا الطرح ليس بسيطا . اذا اعطيناه أبعاده الدولية يعطينا ارضية دولية . نركز على اننا كأي شعب من الشعوب له حق في تقرير مصيره . وبعدها المفروض ان تكون القيادات قادرة على وضع خطوط عريضة لهذا الشعار حسب المرحلة وحسب الوضع الذي تواجهه . الشيء الثاني المرتبط بحق تقرير المصير والمفروض ان يفهمه شعبنا ، صياغة اعادة توحيد الضفتين بحيث تعني عدم ايمان الثورة بعودة النظام الاردني اليها كما هو ليحكمها مرة ثانية . ومن هنا نريح الناس ونخلصهم من شبح العودة الى حكم الملك حسين . اذا طرح هذان الشعاران ، شعار حق تقرير المصير والتأكيد عليه باتصالاتنا واعلامنا نسلب الدول العربية ونظام الملك حجة تمثيل شعب فلسطين . وبالشعار الثاني (اعادة بناء وتصليح وحدة الضفتين) نريح شعبنا ونعطي الجماهير أملا تناضل من اجله وبخطوط عريضة . وما ارجوه هو ان تنشر مذكرة منظمة التحرير بشكل اكبر واوسع وان يفهمها الناس على حقيقتها ، لتصبح قضاياها شعارات المرحلة القادمة .

تنتقد حركة المقاومة الفلسطينية بانها قدمت بداية ثقافة ثورية جديدة للجماهير الفلسطينية والعربية ولكنها لم تتابع تنمية هذه الثقافة مما سمح للتيارات المعادية لها او للتيارات التي تريد ان تحتويها ضمن مخططاتها الخاصة ان تؤثر على الجماهير العربية وحتى احيانا على المقاتل الفلسطيني ليعيش حالة من البلبلة تمنعه من العطاء الكامل ، ما هو تقييمك لهذا الوضع ، وما هي اقتراحاتك لتعميق الثقافة الثورية في أوساط الجماهير الفلسطينية ؟

في بداية حركة مسلحة من اجل تحرير فلسطين كان لا بد من رفع شعارات بسيطة وفي نفس الوقت ترجمة الشعارات الى عمل ملموس عند الجماهير، لان الفترة التي بدأ فيها الكفاح المسلح او رفع فيها شعار الكفاح المسلح كانت فترة حرجة بالنسبة للجماهير . كانت تحس ان هناك نوعا من عدم الالتزام بالشعارات على مدى اكثر من ١٨ عاما . كان مفيدا ان تطرح فتح في البداية شعارات مبسطة وعامة . بعد ١٩٦٧ نلاحظ انه لو اردنا ان نطلع على وثائق سياسية مكتوبة لفتح لما وجدنا غير مذكراتها لمؤتمرات القمة ومذكراتها للمجالس الوطنية . ليس هناك وثائق سياسية غير بعض الكتيبات الصغيرة التي تشرح مفهوما بسيطا ايضا للكفاح المسلح ولبعض الشعارات التي ترفعها . حتى ان بعض الشروحات لبعض القضايا التي اقترحتها فتح حول النضال القطري مثلا أسيء فهمها نتيجة العموميات ، واعطى ذلك لاعداء فتح ولاعداء الكفاح المسلح ، الفرصة لمحاربة فتح على اساس انها قطرية واقليمية والخ. فلو اهتمت فتح بالناحية الثقافية ثقافة جماهيرية ، وثقافة لقواعدها وشرحت مفاهيمها التي تطرحها كخطوط عامة كان يمكن ان تقلل التسيب الفكري القائم الان في الساحة الفلسطينية. مثلا موضوع مرحلة التحرر الوطني ، لو اخذت فتح هذا المعنى ثم وضحت شعاراتها التي تتعلق بالكفاح القطري توضيحا حقيقيا مؤكدة انه لا يتناقض مع الكفاح القومي ، واعطت لعلاقتها مع حركة التحرر العربي وحركة التحرر العالمي ابعادا واضحة ، كان من الممكن بهذا الفكر الواضح ان لا تفسح المجال لتعدد المنظمات الفدائية . وكان اي انسان عادي يدرك انه لا داعي لتعدد المنظمات . لو اننا تعمقنا منذ البداية واهتممنا بتثقيف الجماهير وتثقيف كوادرنا بشكل مكثف كنا ساهمنا في منع البلبلة او الانقسام الفكري بين الجماهير العربية والجماهير الفلسطينية. مثلا الاسئلة التي طرحت في هذا النقاش موضوع مرحلة التحرر الوطني والصراع بفتح . الحقيقة هذه قضية لو وضحت من قبل فتح بشكل يبين انه ليس هناك تناقض حقيقي بين عمل المواطن العربي وحتى المواطن الفلسطيني البعيد عن ساحة النضال والمواجهة وبين عمله في الساحة العربية وبين تأييده او التحامه مع الثورة الفلسطينية ، لو وضحنا هذه القضايا توضيحا جيدا كان لدينا الان تراث فكري لحركة المقاومة كلها ، له تأثير كبير على التعدد وعلى القضايا التي نعاني منها ، حتى القضايا الصغيرة . هل استطعنا ان نغني القضايا المطروحة بحيث يقتنع بها الانسان الفلسطيني ؟ انا

اقول لا ، والدليل هو المنظمات الموجودة . ليس هناك فكر سائد . لا نستطيع ان نقول هناك فكر اسمه فكر حركة المقاومة ، توجد افكار ونظريات وآراء وتصريحات مختلفة ، حتى في التنظيم الواحد احيانا تجد آراء مختلفة وآراء متعارضة .

وفي الحقيقة اعتقد ان مركز الابحاث يستطيع ان يساهم مساهمة فعلية في توحيد الفكر الفلسطيني، ليس على طريقة التجميع ، بل بالعمل على ابراز القضايا المتفق عليها وابراز القضايا المختلف عليها ومحاولة تقريب وجهات النظر بشكل قناعات جماعية وليس بشكل فردي . ومن هنا اهمية هذه المقابلات التي تجريها « شؤون فلسطينية » حين نحاول ان نقرب وجهات النظر ونأخذ القضايا المتفق عليها ونعطيها للجماهير ، يعني مثلا ، ممكن لمركز الابحاث ان يجمع حصيلة ما يكتب ويطرح حول قضايا معينة تهم المواطن الفلسطيني ويحلل نقاط اللقاء ويطرحها بكتاب يمثل جزءا من فكر الثورة الفلسطينية ، وتكون هذه عملية اغناء وتكون بداية لخلق ثقافة جماهيرية فلسطينية عربية موحدة . الان لا يستطيع اي تنظيم ان يدعي ان لديه كتابا يمثل الثورة الفلسطينية ، لماذا ؟ لان هناك خطا في الثورة الفلسطينية لا يطرح فكرا ويقول ان المهم البندقية ويتغزل بالبندقية وحلاوة البندقية وجمال البندقية واهمية البندقية ، او خط يطرح نظريات ، هذه النظريات قد تكون صحيحة كدليل عمل ، لكنها لم تتبلور لتشكل شيئا اسمه ملامح التجربة الفلسطينية ، هل اقول ان الصينيين نجحوا لان ماوتسي تونغ عبقري ؟ لا ، ولا استطيع ان اقول ان روسيا نجحت ثورتها لان لينين عبقري ، هناك نظرية موضوعة وهذه النظرية طبقت ولانها طبقت بشكل صحيح نجحت الثورة . فاذن ما من ثورة في الدنيا الا وتحتاج الى دليل نظري ، تستعين بكل الافكار ، وليس ضروريا ان نقول هذه نظرية ولا نظرية غيرها . لو اخذت وقائع التجربة الروسية واردت ان اطبقها على اوضاعنا فمن الممكن ان لا اجد في بعض جوانبها ما يناسب هذه الاوضاع ، لكن مع ذلك نجد هناك متطرفين ضد الماركسية ، حين يريدون تبرير التراجع مثلا يقفزون نحو لينين ليقولوا انه عقد معاهدة « بريست » وتراجع أمام الالمان واعطى تنازلات ، يأتي ويقول لـك ان الصينيين تراجعوا ١٦ مرة ، يلجأون لهذه التجارب ليقنعوا الناس فيها لأنها تجارب حية وكبيرة . فاذا نحن جمعنا كل غزل فتح بالصين سنجده اكثر من مجموع غزل الجبهة الشعبية والديمقراطية والصاعقة . لماذا ؟ هل الصين تجربة منعزلة عن التجربة الماركسية ؟ لا . لكنها طورت فيهـا ، ووضعت اشياء تناسب واقعها . وانا اقول انه من الممكن ان نبدأ بمركز الابحاث بداية جدية على اساس معالجة قضايا محددة . القضايا المختلف عليها نؤجلها ، والقضايا التي يوجد اتفاق عليها ندرسها ونصنع للناس بداية فكر حقيقي ، لا يقتصر على القول بأن التجربة الصينية نجحت والتجربة الروسية نجحت ونتغزل بلينين او ماوتسي تونغ . بل ندرس لماذا نجح هؤلاء ، ومـا هي القضايا المتشابهة بيننا وبينهم نطرحها نحن للجماهير ، حتى تؤمن بها الجماهير فعلا . وليس من اجل التخلص من مأزق في محاضرة او في ندوة نبرر فيها التراجع قائلين ان ماوتسي تونغ تراجع ١٦ مرة . وان لينين تنازل للالمان . يجب ان نأخذ دائما جانبي القضية، حلو التجربة ومرها ، وكل شيء فيها . من هنا اقول ان مركز الابحاث يستطيع ان يساهم في بداية خلق فكر حقيقي للثورة الفلسطينية عن طريق معالجة القضايا المتفق عليها او حتى القضايا المختلف عليها وان نبين للناس ان هذه الاختلافات في الرأي ليست جريمة . لانه في الحزب الواحد احيانا وفي الجبهة الواحدة توجد خلافات . البعض يقول ان الجزائريين كانوا ابرع منا . قالوا ان الثورة الجزائرية وطنية اسلامية اشتراكيـة وحلوا القضية . فلمـاذا لا تنسجون على منوالهم وتحلوا المشكلة ؟ الواقع انا اعتقد ان هذا تبسيط للمسالة بشكل كبير جدا . لان مرحلتنا مختلفة ، وظروفنـا مختلفة . لتقل القيادات الفلسطينية ما عندها بصدق وامانة ولنجمعه ثم نطرحه للناس بصيغة « فكر الثورة الفلسطينية». المفروض ان تكون عندنا الشجاعة الادبية لنجمع هذا الكتيب ونوزعه على كافة تنظيماتنا لنعلمهم على الحوار الفكري . وان ليس الخطر في ان الجبهة الديمقراطية او الشعبية تطرح الصراع الطبقي وانا اطرح مرحلة التحرر الوطني ، لانهم ايضا يطرحون مرحلة التحرر الوطني لكن بمضمون مختلف عن طرحنا . وهذه من الممكن ان تكون بداية لخلق تنظيم ثوري فلسطيني .

الحديث الثاني : مع الاخ نايف حواتمة

نريد أن نبحث في المهمات الراهنة التي ترون ان حركة المقاومة الفلسطينية مطالبة بمواجهتها الان ، ولكن حتى يأخذ هذا البحث ابعاده الحقيقية نود أن نعرف رأيكم في المسيرة السابقة لحركة المقاومة الفلسطينية مدركين ان اي تقييم يتناول مسائل محددة لا بد ان ينطلق من تصور عام لوضع النضال الفلسطيني ، ما هي أسس هذا الوضع حسب فهمكم ؟

على ضوء اللوحة الواقعية والموضوعية لمسألة الصراع مع اسرائيل والصهيونية وهي المسألة المعني بها مباشرة شعب فلسطين ، يمكن ان تتحدد بالضبط الملاحظات الانتقادية على المرحلة السابقة. توجد مجموعة من الخصائص الاستراتيجية المميزة للمسألة الفلسطينية كقضية شعب وتحرر وطني في هذا العالم . الخاصية الاولى ان الصراع مع الحركة الصهيونية ودولة اسرائيل ارتبط تاريخيا بعلاقة الحركة الصهيونية بالامبريالية ، في البداية مع الامبريالية البريطانية ثم انتقل بعد الحرب العالمية الثانية وتحديدا بعد عام ١٩٤٨ مع الامبريالية الاميركية بشكل خاص . من هنا تتحدد طبيعة الصراع من اجل تحرير فلسطين على انها صراع مع اسرائيل ومع الامبريالية في نفس الوقت. كما ان الصراع مع الامبريالية في المنطقة ليس مسألة لفظية مجردة بل هي مسألة سياسية ومادية ملموسة ممثلة في مجموع المصالح الامبريالية في الوطن العربي ، الاقتصادية والاستراتيجية ، وممثلة بمجموع الطبقات والانظمة الرجعية المرتبطة بالامبريالية بحكم المصالح المتبادلة بينهما ، والتي تقوم بدور الدركي لحماية هذه المصالح الامبريالية. هذه الخاصية تلح علينا واقعيا أن ننتهي الى نتيجة مؤداها « بأن لوي عنق اسرائيل يرتبط بالضرورة بلوي عنق الامبريالية وحماة مصالحها الرجعيين في المنطقة العربية » ، وبمقدار ما نلحق من هزائم بالامبريالية على امتداد الارض العربية بمقدار ما سنخطو خطوات عملية على طريق حسم الصراع مع اسرائيل في صالح عملية تحرير فلسطين .

الخاصية الثانية هي في الارتباط التاريخي والمصيري بين القضية الفلسطينية وبين مجموع الصراعات الجارية في المنطقة المجاورة لارض فلسطين وهذا ما يميز القضية الفلسطينية عن اي قضية من قضايا التحرر والتحرير الوطنية في بلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، هذا ما يميزها عن القضية الجزائرية والفيتنامية ، والصينية مثلا . فقد حسم مصير ارض وشعب فلسطين في تاريخها القديم والوسيط والمعاصر على ضوء محصلة الصراعات في المنطقة العربية ، وتحديدا في المشرق العربي . ومن هنا حكمت القضية الفلسطينية بعملية التأثير والتأثر المتبادل بين ما يجري على ارض فلسطين ، وعلى ارض المنطقة المجاورة لها ، وهذا يدفعنا الى التركيز على العلاقة الجدلية اليومية بين القضية الفلسطينية وبين مجموع القضية العربية ، وتحويلها الى مسألة عملية بوحدة نضال جناحي الثورة الوطنية الديمقراطية العربية (حركة شعبنا ممثلة بالمقاومة المسلحة، وحركة التحرر العربية)حيث يحتل شعبنا الجبهة الصدامية مع اسرائيل بينما تحتل شعوب الامة العربية مواقع الجبهة الصدامية مع الامبريالية والرجعيات المحلية العربية .

الخاصية الثالثة التي علينا ان نلاحظها بدقة ان اية محاولة لاقامة جدار بين صراع الشعب الفلسطيني مع الصهيونية ودولة اسرائيل وبين ما يجري في المنطقة العربية تحت شعار (ما لنا وما للعرب) مثلا انما هي محاولة غير علمية بل هي محاولة في منتهى الغباء السياسي لانها تقفز عن مجموع اللوحة الواقعية للقضية الفلسطينية تاريخيا ، نظرا لقانون الصراع غير المتكافىء بين طاقات شعب فلسطين من جهة وطاقات اسرائيل مدعومة بالامبريالية من جهة اخرى ، ان شعب فلسطين شعب ينتمي الى العالم المتخلف ، وهذا يعني انعكاس التخلف في تكوينه الثقافي والسياسي والطبقي والتكنيكي . أكثر من نصفه خارج ارضه

وبعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ بات النصف الاخر في ظل الاحتلال ، بينما نجد أمامنا بالمقابل دولة اسرائيل التي تمتلك مستوى حضاريا وتكتيكيا متقدما بالمدلول النسبي مضافا الى هذا دعم الامبريالية المباشر لها بكافة الوسائل . هذا يؤدي الى حقيقة قائمة تؤكد بأن الصراع بين شعب فلسطين وبين اسرائيل المدعومة من قوى الامبريالية يقوم فعلا على قانون غير متكافىء وبالتالي فان امكانية شعب فلسطين وحده على الحاق الهزيمة باسرائيل والامبريالية امكانية غير واقعية ، حتى لا نغرق في سلسلة من الاوهام المثالية او من عمليات التبشير الديماغوجية في صفوف شعبنا وفي المنطقة . هذه ابرز ملامح اللوحة الواقعية التي على ضوئها يصبح لزاما علينا ان نحدد جيدا طبيعة الخط الاساسي لحركة شعب فلسطين في صراعه من اجل انتزاع ترابه الوطني وتحريره والحاق الهزيمة بدولة اسرائيل والصهيونية والامبريالية .

على ضوء هذا التحليل هل تعتقد ان علاقات حركة المقاومة مع الانظمة العربية سارت باتجاه يخدم مصلحة الثورة أم يعاكسها ؟

اذا اردنا ان نقدم جوابا بجملة واحدة نقول بان علاقات المقاومة مع الانظمة العربية سارت باتجاه معاكس لمصلحة طبيعة الثورة الا ان هذا وحده لا يكفي لان هذا الموقف في علاقات المقاومة مع الانظمة العربية لم يأت وليد الصدفة بل هو احدى نتائج تكوين حركة المقاومة واحد بنود برنامجها ، ولذلك فان الاجابة الواضحة تقتضي القاء نظرة سريعة جدا على التكوين الداخلي لحركة المقاومة. ان حركة المقاومة بكافة فصائلها مثلت امتدادا موضوعيا فكريا وسياسيا وطبقيا لواقع حركة التحرر الوطني العربية وتناقضاتها . وهذا ليس بجديد فقد مثلت حركة التحرير الوطني الفلسطينية والاردنية على امتداد التاريخ المعاصر امتدادا لواقع حركة التحرر الوطني العربية بكل تناقضاتها السياسية والايدلوجية والطبقية . وهذا يعني ان المشكلة ليست بالامتدادات التنظيمية كما يظن البعض في حركة المقاومة قائلا بان الامتدادات التنظيمية الحزبية العربية الى داخل حركة المقاومة هي المشكل البارز في العلاقات بين قضية الثورة الفلسطينية والاوضاع العربية . وبعبارة أخرى فقد تحكمت بحركة المقاومة اطارات وكوادر قيادية تنتمي الى البورجوازية الصغيرة والمتوسطة وأعطت برنامجا ايديولوجيا وسياسيا من طبيعة هذا التكوين الطبقي للبورجوازية الصغيرة والمتوسطة . وحين نهضت حركة التحرر العربي بقيادة هذه الطبقة بعد عام ١٩٤٨ خاصة ، في نضال دؤوب لحل معضلات التحرر الوطني وانجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية العربية أي (الاستقلال الاقتصادي والسياسي عن الامبريالية والسوق الرأسمالية العالمية والعمل على تصفية الاقطاع والبورجوازية الكبيرة (الكومبرادور) وقيادة البلاد على طريق حل المسالة الزراعية والتصنيع والتحديث وتحقيق الوحدة القومية للامة العربية ، كل هذا موظفا لتعبئة طاقات الثورة العربية على طريق تحرير فلسطين) . هذه المهمات ومجموع التحولات التي جرت في المنطقة العربية كان لها امتدادها واثارها على الساحة الفلسطينية . وشكل برنامج الحركة الوطنية في الساحة الفلسطينية — الاردنية قبل حزيران ٦٧ امتدادا ايديولوجيا وسياسيا واجتماعيا لهذا البرنامج العام مع ان الحركة الوطنية الفلسطينية — الاردنية لم تنجح في تحقيق اي من هذه المهمات في ظل عوامل ذاتية تتناول ضعفها الطبقي ، الايديولوجي والسياسي ، (الوليد الموضوعي لدرجة التطور الطبقي والاجتماعي لشعبنا ، واثار نكبة عام ١٩٤٨ على هذا الوضع حيث يعيش نصف شعبنا تقريبا في المخيمات)، وعوامل موضوعية متصلة بالوضع في الاردن في الضفتين ، حيث يتحكم به وضع ملكي رجعي تقوم علاقاته مع الجماهير على اساس ديكتاتوري بوليسي ، وعلى المحافظة على البنى التقليدية في المجتمع (العشائرية ، البداوة ، شبه الاقطاع ، الكومبرادور) ، تمع الحركة الوطنية تاريخيا . امام هذه الاوضاع جميعا باشرت حركة المقاومة الفلسطينية حمل السلاح في بداية عام ١٩٦٥ ممثلة بتجربة منظمة فتح ، وحملت هذه التجربة معها ، بالاضافة الى مجموع الامراض الايديولوجية والسياسية التي تعيشها حركة التحرر الوطني في المنطقة مجموعة من ردود الفعل الفلسطينية الاقليمية ، فبدلا من ان تستخلص مجموع الامراض التي تعيشها حركة التحرر الوطني العربية لتجدد علاقة الحركة الوطنية الفلسطينية بالحركة الوطنية العربية ضمن برنامج ثوري ، اتخذت طابعا انعزاليا فلسطينيا

يقوم بالاصل على نظرية « فلسطنة » القضية الفلسطينية ، وادارة الظهر للاوضاع العربية المحيطة بفلسطين . ومن هنا حملت حركة المقاومة منذ البداية في احشائها خطأ موقفها الاساسي من الاوضاع العربية .

تكرست هذه الحالة بعد حزيران ٦٧ ، اذ كان مطروحا على كل القوى الوطنية والثورية في الساحة الفلسطينية وفي المنطقة العربية ضرورة تقديم برنامج ثوري بديل عن برنامج الانظمة العربية البورجوازية الصغيرة الذي ادى الى هزيمة حزيران ٦٧ ، والذي يقوم بالتحديد على التشخيص الدقيق لطبيعة الصراع مع اسرائيل وارتباطه الجدلي بالصراع ضد الامبريالية ، وبالصراع ضد الرجعيات المحلية التي قادت المنطقة الى نتائج حرب ١٩٤٨ ، اذ يجب ان لا ننسى ان جيوش هذه الرجعيات حاربت ضمن اطار المخطط الاستعماري الصهيوني لتهويد قسم من فلسطين بقيادة الملك عبد الله وتحت اشراف الاستعمار البريطاني. بل ان هذه الجيوش حاربت بالتحديد ضمن اطار مشروع التقسيم عام ١٩٤٧ . وبهذا كان مطروحا على المقاومة ان تمارس مباشرة موقفا استراتيجيا واضحا ، ايديولوجيا وسياسيا يحدد بالضبط معسكر الثورة المضادة لعملية تحرير فلسطين ممثلا باسرائيل وبالامبريالية وبالرجعيات المحلية العربية . هذه القاعدة تفرض على المقاومة بناء جسور العلاقة الكفاحية اليومية ، والحية مع جناح الثورة العربية الاخر (حركة التحرر العربية) لشن الصراع المشترك ضد اعداء تحرير فلسطين. وهذا ما لم تفعله المقاومة حتى الان .

هذا أولا ، وثانيا : كان مطروحا عليها ان تحدد بالضبط أمام جماهير شعبنا وجماهير الامة العربية ، العلاقة الجدلية الحية بين الصراع ضد اسرائيل ، وبين الوضع القائم في الضفة الشرقية بشكل خاص . والذي شكل تاريخيا صمام أمن للحركة الصهيونية قبل عام ١٩٤٨ . وصمام أمن لدولة اسرائيل بعد عام ١٩٤٨ ، وقلعة رجعية مضادة لقضية الثورة الوطنية الفلسطينية ولعموم الثورة العربية ، باعتبار ان الاردن يحتل وضعا خاصا بعملية الصراع ضد اسرائيل والاحتلال . فهو يشكل واقعيا وموضوعيا القاعدة الرئيسية للمقاومة ولحركة شعب فلسطين باتجاه التحرير ، بينما يمثل الحكم القائم تناقضا مع هذا الموقف . وعمل هذا الحكم قبل ٦٧ وبعد ٦٧ على تغليب التناقض الثانوي مع الحركة الوطنية ، ثم مع حركة المقاومة على التناقض الرئيسي ضد اسرائيل . وكان على رأس جدول اعماله اليومي والدائم قمع الحركة الوطنية وحركة المقاومة . وهنا علينا ان نتذكر أن أول شهيد سقط بعد ان حملت منظمة فتح السلاح ضد اسرائيل كان على يد القوات الملكية الاردنية . وعلينا ان نتذكر ان هذا النظام قام بعد حزيران ١٩٦٧ بأول حملة لتصفية العمل الفدائي في ٢ شباط ٦٨ عندما كان هذا العمل ممثلا بمنظمة واحدة هي منظمة فتح ، ومحصورا في منطقة الاغوار في الكرامة . وقبل ان تكون له اي امتدادات في القرى والمدن ، وقبل ان يحمل الشعب السلاح ، وقبل ان تظهر له اي اخطاء مسلكية من الطبيعي ان تظهر في اي عمل شعبي مسلح . هنا ايضا كان مطروحا على المقاومة ان تحدد بالضبط طبيعة العلاقة مع هذا النظام الذي يرفض التعايش مع الحركة الوطنية والعمل الفدائي ، والذي يجبر العمل الفدائي على ان يصرف جل جهده للدفاع الذاتي عن النفس . لقد كان الاردن ولا يزال البلد المرشح لان يكون القاعدة الرئيسية للثورة لكون اغلبية شعب فلسطين تعيش فوق أرضه ، ولوحدة الضفتين . فوحدة الشعب في الضفتين تعطي لشعب فلسطين الحق المشروع والكامل في ان تكون الضفة الشرقية القاعدة الرئيسية للنضال . ايضا كان مطروحا على جدول اعمال المقاومة طبيعة العلاقة مع انظمة البورجوازية الجديدة . وبتعبير ادق تحديد موقف من برنامج هذه الانظمة لحل مشكلة الصراع العربي — الاسرائيلي الذي تبلور بهزيمة حزيران. فقد اصرت هذه الانظمة على الاحتفاظ بكامل برامجها التي كانت قائمة قبل الهزيمة والتي قادت اليها . هذه البرامج القائمة على سياسة داخلية تنسجم مع مصالح الطبقات الحاكمة ، وتصر على الاعتماد على حرب الجيوش النظامية فقط (العلاقات الداخلية فيها تقوم على المراتب الطبقية والبيروقراطية ومطاردة الثقافة السياسية الثورية بين الجنود والضباط) ، وترفض تسليح الجماهير والانفتاح الديمقراطي الثوري عليها لتتحمل مسؤولياتها الوطنية والقومية كاملة بدلا من بقائها تنتظر نتائج الصراع من مواقع المتفرجين . كما ترفض اخضاع جبهة الانتاج لصالح جبهة القتال ،

ترفض ايضا فتح الصراع على حقيقته في المنطقة على امتداد الارض الفلسطينية والعربية مع الامبريالية والرجعية العربية بجانب الصراع مع اسرائيل،بحجة الجبهة العربية العريضة المناهضة لاسرائيل والصهيونية ، بينما تفترض مناهضة اسرائيل والصهيونية بالضرورة مناهضة الامبريالية والرجعية العربية كما قلنا في البداية وعلى حد تعبير ناصر (محاربة اسرائيل ومن هم وراء اسرائيل) . من هنا اكتفت حركة المقاومة بوجهها الغالب — حيث احتلت منظمة فتح موقع القوة المؤثرة الاساسية فيها — بمناشدة شعبنا ان يحمل السلاح باتجاه اسرائيل ، مسقطة من الحسابات كافة قوانين الترابط الجدلي مع الوضع في الاردن ومع الاوضاع العربية ، ومسقطة من الحساب العلاقة بين اسرائيل والامبريالية . ومع ان حركة المقاومة طرحت مجموعة من الشعارات الثورية نظريا ممثلة بشعارات ، حرب الشعب الوطنية ، حرب التحرير الشعبية ، الحرب الطويلة الامد . الا ان جميع هذه الشعارات افرغت من محتواها وجوفت ، لان تحويلها الى شعارات جدية يتطلب منذ البداية استنهاض همم الجماهير الفلسطينية والعربية ضد مجموع المعسكر المضاد لقضية الثورة وتحرير فلسطين . هذا الاستنهاض المتمثل بطرح البرنامج الثوري البديل القائم على التحالف الوثيق مع جميع الفرق والقوى الثورية والمعادية للاستعمار ، على امتداد الارض الفلسطينية والعربية لشن نضال مشترك يأخذ شعب فلسطين فيه دور الطليعة الصدامية على الارض الفلسطينية المحتلة ، وتأخذ فيه شعوب المنطقة العربية دورها كاملا في مقارعة الامبريالية والرجعية العربية ، وتدخل هذه الشعوب عملية الصراع بكافة اشكاله الجماهيرية والمسلحة ضد المصالح الامبريالية والقوى الطبقية وانظمتها التي تحمي هذه المصالح . من هنا فعلا يتحول العمل الفدائي خطوة خطوة الى حرب تحرير شعبية موجهة ضد اعداء تحرير فلسطين . وبقدر ما نلحق من هزائم بالامبريالية والرجعية المحلية ، مترابطة مع امتداد الصراع وتراكمه ضد اسرائيل بقدر ما نحول حربنا الى حرب طويلة الامد فعلا . هنا نكون قد قدمنا النواة الاساسية للبرنامج الثوري القادر عبر حرب طويلة الامد على تحرير فلسطين . الذي حصل كان نقيض هذا تماما . ولذلك تمكنت الرجعية من اخذ زمام المبادرة الاستراتيجي والتكتيكي ، سياسيا وعسكريا ، للاقدام على قمع وابادة حركة المقاومة ونزع السلاح من يد الشعب . ولذلك ايضا وقعت المقاومة خطوة خطوة اسيرة لسقف سياسات الانظمة العربية ووصل بها الحال الى ما نشهده الان . والذي يتحمل المسؤولية الكبرى في ذلك هو من كان في موقع القوة المؤثرة الاساسية ، اي النهج البورجوازي الوطني في حركة المقاومة الذي وضع عموم حركة المقاومة في هذا المأزق وتلقفته جميع الدول العربية وقدمت له كل المساندات حتى يبقى المهيمن بشكل عام على اوضاع حركة المقاومة الفلسطينية ، بينما جوبه رواد البرنامج الثوري البديل بعملية حصار من الانظمة العربية بكافة الاشكال السياسية والاعلامية والمادية . وحتى يصبح برنامج هؤلاء الرواد البرنامج السائد ، فان ذلك يتطلب مرحلة طويلة من النضال الايديولوجي والسياسي والمسلح . وهذا لا يمكن ان يتم بمجرد طرح هذه القضايا نظريا ، بل يتطلب فترة طويلة من الزمن تكتشف فيها الجماهير من خلال تجربتها الخاصة وباصابعها العشرة عبر مجموع المعارك والصراعات الجارية، ان البرنامج الذي يطرحه اليسار هو البرنامج المنقذ والذي يحمل الخلاص الوطني والثوري لشعبنا ولشعوب المنطقة ، بينما يقود البرنامج الاخر — البرنامج البورجوازي الوطني اليميني — الى كوارث متلاحقة ومتصلة .

ركزت في تحليلك على ضرورة اقامة علاقات وثيقة بين حركة المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية العربية للنضال من اجل تثوير الاوضاع العربية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا لضرب النفوذ الامبريالي والرجعي كمدخل استراتيجي اساسي لتحرير فلسطين . في العلاقة مع الحركة الوطنية العربية ، ما هي الترجمة التنظيمية اليومية لهذه العلاقة وهل يكفي مثلا ان نشن حملة تثقيف سياسية في اوساط الجماهير ام ان هناك وسائل اكثر فعالية ؟

ان هذه العلاقة هي بالضرورة علاقة ايديولوجية وسياسية وتنظيمية معا . وللتأكيد هي علاقة يومية ايضا . فحركة المقاومة مطالبة ايديولوجيا بان تعتمد هذه الرؤيا للوحة الواقعية لقوانين الصراع ضد اسرائيل في المنطقة ، وان تمارس دورها

الفعال في التثقيف الثوري في صفوف الجماهير الفلسطينية والعربية انطلاقا من محاكمة موقف كل نظام عربي من قضايا الصراع العملي ضد اسرائيل والامبريالية ومن وضع جميع الانظمة العربية موضع المطالبة اليومية الملحة باعتماد هذا البرنامج . وبالتأكيد فان الانظمة العربية سترفض هذا البرنامج (فكل اناء بما فيه ينضح). وهذا يتيح لشعوب المنطقة ان تكتشف ايضا بتجربتها الحسية ان التغني بفلسطين وتقديم حفنة من المساعدات لحركة المقاومة ليس هو البرنامج المطلوب من الانظمة العربية . واكتشاف الجماهير العربية لهذه المسألة يدفعها يوما بعد يوم الى التقاط مسؤولية تقرير مصير الصراع بيدها لا ان تدير ظهرها لهذه العملية او ان تصاب بحالة من اليأس نتيجة لبرنامج الانظمة العربية واصرارها على هذا البرنامج اللفظي في عملية التحرير . اما الجانب السياسي من هذه العلاقة فهو يفترض بالمقاومة ان تنهي على ضوء فهم قوانين الصراع والتناقضات التي تحكمه صيغة العلاقة مع الاوضاع العربية القائمة على قانون عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول العربية ، لان المسألة ليست « تدخل او لا تدخل » بل هي مسألة حقيقة الصراع مع اسرائيل وارتباطه بالصراع مع الامبريالية والرجعيات المحلية ، وحقيقة البرنامج الثوري الكفيل بالحاق الهزيمة باسرائيل والامبريالية وتحرير فلسطين ، والا تحول هذا الشعار كما وقع فعلا الى تدخل عملي بالشؤون الداخلية للدول العربية ، ولكنه تدخل في صالح الاوضاع الرسمية القائمة . ومن خلال المواقف اليومية لهذه الانظمة من قوانين الصراع، على المقاومة الفلسطينية ان تكشف مواقف هذه الانظمة لحركة الجماهير الفلسطينية والعربية حتى تندفع ايضا وضمن هذا البرنامج الثوري لاخذ زمام المبادرة ضد اعداء تحرير فلسطين في المنطقة . وفي الجانب التنظيمي من هذه العلاقة يجب ان ندرك ان المسألة لا تقف عند حدود النقد والتثقيف الايديولوجي والسياسي وتقديم البرنامج الثوري للتحرير مع ان هذا مسألة اساسية ، فالافكار عندما تقتنع بها الجماهير تصبح قوة مادية لا تقهر، بل يجب ان ترتبط ببناء علاقات تنظيمية مع جميع فصائل حركة التحرر الوطني العربية على اختلاف مواقعها الايديولوجية والتي تتخذ مواقف معادية لاسرائيل والصهيونية والامبريالية والرجعية ، طموحا لبناء جبهة عربية وطنية عريضه يأخذ فيها كل شعب من شعوب المنطقة دوره على ارضه في مقارعة اعداء تحرير فلسطين وفي تطوير اوضاع بلده بما ينسجم مع هذا البرنامج ، اي اخضاع اوضاع البلد الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية لبرنامج الحرب الشعبية الطويلة الامد ، التي تخضع كل جبهة الانتاج لصالح جبهة القتال مع العدو . وهذا يفترض ايضا تبادل المساندة بكافة اشكالها النضالية بين جميع القوى المنخرطة في الجبهة الوطنية وتطوير اشكال النضال بما ينسجم مع تلبية ضرورات انتقال الجماهير من مواقع الذين ينظرون بعين يائسة لواقع المنطقة الى الانخراط المتراكم في عملية الصراع . وبهذا فعلا يمكن تحويل منطقة الشرق الاوسط — على المدى المتوسط والطويل — الى فيتنام ثانية تلحق الهزيمة فعلا عبر صراع مرير طويل بأعداء الثورة الفلسطينية .

هل بذل اليسار الفلسطيني محاولات في هذا الاتجاه والى اي مدى نجح فيها ؟

اذا راجعنا مجموع الموضوعات الايديولوجية والسياسية التي طرحها اليسار الفلسطيني يتضح لنا انه قد قطع شوطا كبيرا في هذا الاتجاه . مثلا .. ان الجبهة الديمقراطية طرحت منذ بداية ١٩٦٩ الازمة الذاتية والموضوعية التي تعيشها حركة المقاومة ، في برنامجها ، في علاقاتها مع الوضع في الاردن ، وفي علاقاتها العربية والعالمية، في العديد من الكتابات المنشورة ، وتابعت هذا النهج في صلاتها وعلاقاتها الايديولوجية اليومية في كل ما طرحته ، مثلا ... بالنسبة لحقيقة العلاقة الجدلية بين الصراع ضد اسرائيل وما يجري في عمان ، طرح اليسار الفلسطيني ضرورة اخذ زمام المبادرة لحل ازدواجية السلطة في عمان لصالح الثورة ، وتأمين قاعدة رئيسية لها قبل أيلول ، خاصة والحكم الرجعي يرفض تجميد التناقض الثانوي مع المقاومة لصالح التناقض الرئيسي مع العدو القومي (الصهيوني الامبريالي) ، وبيده زمام المبادرة لتصفية المقاومة .

وبعد أيلول طرح اليسار الفلسطيني ضرورة الانتقال الى تحديد موقف واضح من الاوضاع القائمة في عمان واعلان خيانة هذا النظام ورفضه للتعايش مع حركة شعبنا بدلا من الاستمرار في سياسة

رئصة التانغو معه « خطوة الى الامام وخطوتان الى الوراء » ، وبالتالي فتح الصراع السياسي والمسلح ضده ، حتى يتراجع ويسلم بحقوق شعبنا الوطنية ،وحقه في تحويل الضفة الشرقية الى قاعدة رئيسية لقضية الثورة . وعلى صعيد المنطقة العربية ، فقد بادر اليسار الفلسطيني الى بناء سلسلة من العلاقات التنظيمية مع العديد من قوى الثورة الوطنية العربية . وكانت هناك ولا تزال اشكال عديدة من التعاون والتعاضد المتبادل ، الا ان هذا البرنامج لم يصبح برنامجا سائدا بعد في حياة حركة المقاومة الفلسطينية ، وحياة المنطقة.

شرحت في حديثك العوامل العربية التي ادت الى عرقلة سيادة نهج اليسار على صعيد العلاقة مع الحركة الوطنية العربية ، ولكن داخل الاردن كان اليسار الفلسطيني طليق الحركة ، فلماذا لم يستطع حتى داخل الاردن ان يفرض هذا النهج الذي يتحدث عنه ؟

لنكن اكثر دقة في تحديد الامور . داخل الاردن تحكم بالحركة اليومية لاوضاع المقاومة العديد من العوامل الموضوعية والذاتية ، يجب ان لا نقلل من اثرها على قدرة اليسار في انتزاع زمام المبادرة من يمين المقاومة وتطوير الاوضاع باتجاه البرنامج الوطني الثوري ليصبح برنامجا سائدا . اولا : ان تأثيرات الاوضاع العربية على اوضاع المقاومة في الساحة الاردنية لم تكن تأثيرات بسيطة فهي تتعدى كونها تأثيرات مادية ، رغم اهمية هذه التأثيرات في حقن القوى اليمينية بالمساعدات الواسعة ، بل كانت تأثيرات سياسية ضاغطة على القوى اليمينية باتجاه بقاء المواقف غامضة ، ضائعة ، مائعة ومترددة ، لان هذه الاوضاع ليس من مصلحتها حل ازدواجية السلطة في الاردن . وكما جاء في احد كتب الجبهة الديمقراطية بعنوان « حملة ايلول والمقاومة الفلسطينية » ، فان الاوضاع العربية الرجعية ليس من صالحها حل ازدواجية السلطة في الاردن لانها تعتبر السلطة الرجعية في عمان خط الدفاع الامامي والاول عنها كما صرح بذلك فيصل مثلا مرارا لوفود من المقاومة . بينما لم يكن من صالح الانظمة البورجوازية الصغيرة ايضا دعم الجهود المبذولة لحل ازدواجية السلطة لصالح المقاومة والشعب لان هذا يرتب عليها مجموعة من المسؤوليات المادية والعسكرية والسياسية ليست مستعدة لها ... اذ ان وضعا من هذا النوع يؤثر تأثيرا مباشرا على المحاولات القائمة لانجاح التسوية السياسية للصراع العربي – الاسرائيلي ان لم نقل بصراحة انه سيؤدي الى انهيار هذه المحاولات بسقوط صمام الامن التاريخي لاسرائيل وخط الدفاع الامامي عن الامبريالية والرجعية . كما ان المساندة المادية الواسعة التي انهالت على يمين المقاومة أدت الى ربطه بشبكة واسعة من العلاقات مع الانظمة العربية تدفعه الى التردد باستمرار في اتخاذ اي موقف جذري تجاه المعضلات الاساسية المطروحة على جدول اعمال المقاومة في الاردن . بالاضافة الى هذه العوامل هناك اوضاع شعبنا ايضا . فشعبنا خاضع لسلسلة التأثيرات الثقافية والسياسية والاعلامية الجارية في المنطقة العربية. وتجذير ثقافة ثورية في صفوفه يتطلب الحاق الهزيمة بالثقافة اليمينية والرجعية السائدة . والحاق الهزيمة بهذه الثقافة يتطلب نضالا طويل المدى . وبالاضافة الى هذه العوامل الموضوعية هناك عوامل ذاتية خاصة باليسار ، فاليسار الفلسطيني لم يكن موحد الموقف بمختلف فرقه . وبتعبير ادق اليسار الفلسطيني ليس كله يسارا ثوريا . فهو يجمع بين يسار ثوري ، وبين بلانكية مغامرة ، وقوى تقدمية يغلب على ممارساتها الطابع البورجوازي الصغير ، مما ولد مواقف متباينة في صفوف القوى اليسارية والتقدمية . ومع ذلك اذا اخذنا تطورات الوضع في الاردن حتى أيلول تحديدا فبامكاننا ان نلمس التأثيرات المتزايدة باستمرار لليسار الفلسطيني على اوضاع المقاومة في الساحة الفلسطينية ، وعلى نهجها اليومي . ففي صيف ٦٩ طرح اليسار تحديدا لازدواجية السلطة مبينا للجماهير طابع السلطتين القائمتين في البلاد ، السلطة الرجعية الممثلة بالحكم ، والسلطة الوطنية الممثلة بالمقاومة الفلسطينية . وجرى النضال من أجل ان تكون السلطة الوطنية معبرة عن آمال وطموح الجماهير وهي المتحكمة بالصراع لمجابهة هجمات الرجعية التي بدأت بشكل حملات عسكرية منظمة منذ ١٩٦٨/٢/٢ . وقد حدد اليسار هاتين السلطتين تحت شعار « لا سلطة فوق سلطة المقاومة » في عملية الصراع مع السلطة الرجعية. ثم دفعت التطورات الموضوعية الامور خطوة الى الامام باتجاه تطوير السلطة الوطنية ممثلة في النضال لبناء سلطة المجالس الشعبية المنتخبة ، حتى ينتزع الشعب حقه العادل والمشروع في تقرير

مصير القضية الوطنية والقومية . وفعلا تمكن اليسار من ان يفرض البدايات الاولية لهذه المسألة على صعيد تثبيت السلطة الوطنية للمقاومة . ثم دفع الامور باتجاه ضرورة اخذ زمام المبادرة لحل ازدواجية السلطة في ظل شعار ان تصبح « كل السلطة للمقاومة والجنود والجماهير المسلحة » بعد ان اتضح ان السلطة الرجعية ترفض ان يكون في البلاد سوى دكتاتوريتها الرجعية البوليسية ، وبادرت الى شن سلسلة حملات لابادة المقاومة ، كما قامت بانقلابها الملكي الابيض على صعيد اجهزة الدولة خاصة الجيش والامن العام والمخابرات تمهيدا لشن حملة ابادة شاملة ... وفعلا هذا ما وقع في أيلول ٧٠ . ولكن انضاج هــذه العملية الثورية في ظل الظروف العربية والمحلية الكائنة في الاردن يتطلب فترة زمنية أطول رغم ان تطوير هذه العمليـــة الثورية بهذا الاتجاه كان هـــو السائد قبيل حملة ايلـــول لان سلوك الرجعيـــة دفـــع الجماهير وقواعد المقاومة الـــى تلمس المذبحـــة الرجعية المنتظـــرة واخـــذت صيحاتهـــا ترتفـــع مطالبة بأخذ زمام المبادرة من يد الرجعية ، ولذا فقد اقر المجلس الوطنـــي الفلسطيني السابـــع الاستثنائي الذي عقد في ٢٧ آب ١٩٧٠ في عمان وبالنص الحرفي « ضرورة اخذ زمام المبادرة من اجل تحويل الساحة الاردنية الـــى معقل للثورة الفلسطينية في ظل سلطة وطنية تنتظم بها سلطة الجماهير المسلحة مع الجنود » . كما اقر ضرورة حسم التناقض مع السلطة الرجعيـــة لانه بات تناقضا اساسيا (امام اصرار الرجعية على ذبح المقاومة ونزع سلاح الشعب) يجب حله حتى يصبح بامكان المقاومة تجنيد كامل قواها باتجاه متابعة الكفاح المسلح على طريق حل التناقض الرئيسي مع اسرائيل والصهيونية. وايضا اقرت اللجنة المركزية لحركة المقاومة في ٩ أيلول ١٩٧٠ ضرورة تنظيم العملية الثورية لتحقيق سلطة وطنيـــة واسقاط « السلطة العميلة » على حد تعبير البيان الصادر عنها . هذه كلها بالتأكيد انجازات تطلبت نضـــالا ايديولوجيا وسياسيا وتنظيميا دؤوبا ومثابرا من قبل يسار المقاومة ، الا أنها جاءت كنتائج متأخرة بفعل مجموع التطورات التي جرت في المنطقة العربية والاردن . ففي المنطقة العربية حدث تطور جديد في تموز ١٩٧٠ حيث وافقت القاهرة على مشروع روجرز ، وقد ادت هذه الموافقة الى انقسام في الحركة الوطنية وحتى في حركة المقاومة في الاردن ، بعد ان كانت موحدة الموقف تجاه مشاريع التسوية وبعد ان كانت سائرة بخطى حثيثة نحو موقف موحد من خلال التجربة العملية تجاه الوضع في الاردن. وقد استخدمت الرجعية الاردنية موافقة القاهرة على مشروع روجرز كمظلة نشطت من خلالها لتعبئة كامل قواها ، من اجل اخذ زمام المبادرة والاسراع في شن حملتها لتطويق وابادة المقاومة وكل ما هو وطني في أيلول . فقد تمكن الملك حسين من القيام بانقلاب ملكي ابيض في صفوف الجيش والمخابرات والامن العام بضبط جميع قيادات اجهزة الدولة في قبضة يده ، ثم اقال الوزارة التي مثلت دور حصان طروادة بالنسبة للمقاومة حيث شاركت فيها بعض العناصر البورجوازية الوطنية . هذه الظروف هي التي ابقت كل عملية التطوير التي جرت تحت ضغط ومبادرات يسار المقاومة تقف عند حدود المواقف السياسية الحاسمة تجاه الوضع ، دون ان تترجم بخطة عملية لاخذ زمام المبادرة وحل ازدواجية السلطة ، يضاف اليها اعتبارات تتعلق بالتركيب الذاتي للمقاومة ، وبالمدى الذي كان مفتوحا امامها مقارنا بالسرعة الملحوظة التي كانت تتحرك بهـــا السلطة الرجعية .

قلت ان منهج فتح كان هو المنهج السائد في حركة المقاومة ، وهو الذي مثل امتداد السياسة العربية الى داخل حركة المقاومة ، كيف تفسر على ضوء ذلك اسهام فتح الاساسي في مواجهة حملات النظام الاردني والنظام اللبناني ؟

ان وضع منظمة فتح يمثل محصلـــة للتناقضات العربية وامتداداتها في الساحة الفلسطينية ، وهذا يعني ان فتح كمنظمة وطنية فلسطينية تتأثر بمجموع هذه التناقضات والضغوطات العربية التي تنصب على الخط الوطني العام والعريض لمنظمة فتح . ولكن علينا ان نلاحظ باستمرار ان تصدي فتـــح لهجمات الابادة في الاردن ولبنان انطلق من موقف الدفاع الذاتي السلبي عن حركة الشعب المسلح. والحلقة المركزية في انتقاد هذا الموقف هو اعتماده على مواقف الدفاع الذاتي السلبي ، وفي تاريخ كل الثورات ، تقود مواقف الدفاع الذاتي الى الهزيمة. وكل التراجعات التي وقعت في حركة المقاومـــة الفلسطينية ، قبل أيلول وبعد أيلول ، مصدرها بالاصل اعتماد مبدأ وموقف الدفاع الذاتي السلبي (ترك قوى الثورة مكشوفة ومحاصرة من القوات

المعادية وبذات الوقت ترك زمام المبادرة بيد القوات المضادة للثورة) . فقد كانت المقاومة قادرة باقرار الجميع الان، على حل ازدواجية السلطة منذ اواخر عام ١٩٦٩ ، وبالتحديد في الفترة الواقعة بين شباط ١٩٧٠ حتى حزيران من نفس العام . اما بعد ذلك فان موافقة القاهرة على مبادرة روجرز كانت لها تأثيرات مباشرة على الوضع في الاردن كما ذكرت . الا ان منظمة فتح ممثلة بقيادتها تحديدا وبشكل ادق العناصر القيادية الحاسمة بتحديد سياسة فتح ، رفضت طيلة الفترة السابقة على ايلول النداءات الموجهة لها باستمرار بضرورة تنظيم اوضاع المقاومة بما يمكنها من اخذ زمام المبادرة والانتقال من مواقع الدفاع السلبي الى مواقع الدفاع الهجومي رغم ان جريدة فتح التي يحررها فريق من منظمة فتح كانت تصرخ منذ تموز بأن الجولة القادمة ... الجولة الحاسمة والاخيرة .

بعد ايلول تمثلت هذه السياسة بوضوح بخط التراجع المتصل وغير المنظم امام متابعة النظام الرجعي هجماته على حركة المقاومة الفلسطينية . وهذا هو الوجه الاخر للسياسة اليمينية التي طبعت ممارسات قيادة فتح . بينما وقف اليسار مطالبا بضرورة حسم العلاقة مع السلطة الرجعية في عمان ، ويترتب على هذا تنظيميا وعسكريا الانتقال الى اوضاع سرية وعدم الرهان على الاوضاع العلنية الباقية والتخلي عن احتمال امكانية التعايش مع هذا النظام تحت تأثير الضغوطات العربية ، علينا ان نقطع حبل خداع الرجعية السياسي بأنها تريد التعايش مع «الفداء الشريف» بينما تواصل عمليا حملات الابادة العسكرية والارهاب الاسود،والانتقال الى تكثيف النضال باتجاه اقامة حكم وطني ديمقراطي في البلاد . الا ان كل هذه النداءات لم تنجح مع قيادة فتح التي راهنت على الضغوطات العربية من اجل فرض التعايش مع النظام الرجعي والاحتفاظ ببقايا الاوضاع العلنية للمقاومة في الاردن ، لتأتي الاحداث من جديد وتؤكد خطأ هذه السياسة ، وصحة السياسة اليسارية التي طرحت هذه المواقف بشكل صارخ في اجتماعات اللجنة المركزية في كانون الاول ١٩٧٠ في عمان ، ثم جددنا هذا الطرح في ٥ ك٢ ١٩٧١ في اجتماعات أمانة سر اللجنة المركزية في جرش ثم جدد هذا الطرح ايضا في اذار ١٩٧١ في دمشق ، لكن قيادة فتح اصرت باستمرار على نهجها بعد ايلول بالرهان على وهم قبول الحكم الرجعي بالتعايش مع المقاومة تحت ضغط الانظمة العربية . وهذه السياسة لا زالت تسحب نفسها حتى الان ممثلة بالموقف من الوساطات « العربية » .

ألم يكن التراجع بعد نتائج معركة ايلول محتما ... وماذا تعني بالتراجع المنظم ؟

ان طريق الثورات مليء بالالتواءات ، واحيانا الالتواءات الحادة . ولكن الفاصل بين ثورة ظافرة واخرى متعثرة هو في طريقة تعاملها مع هذه الالتواءات المفروضة عليها بفعل اختلال موازين القوى . واسمح لي هنا ان اعطي مثلا سريعا من امثلة عديدة يمكن ان تذكر من تجربة الثورة الصينية . فقد طرح الحزب الشيوعي الصيني والجيش الاحمر على الكومنتانغ تنظيم جبهة وطنية مناهضة للامبريالية اليابانية . وفعلا شكلت هذه الجبهة ما بين عام ١٩٢٤ — ١٩٢٧ الا ان الكومنتانغ نقض الاتفاق وبدلا من توجيه كل البنادق الى صدر الامبريالية اليابانية بدأ يشن حملات التطويق والابادة على الحزب الشيوعي والجيش الاحمر . وأمام تفوق قوات الكومنتانغ تراجع الجيش الاحمر بالمسيرة الكبرى المعروفة للافلات من قبضة القوات المضادة الساعية لتطويقها وابادتها. وبدأت المسيرة الكبرى من ٣٠٠ الف مقاتل لتنتهي الى ٣٠ الف مقاتل فقط بين شعب تعداده ٦٥٠ مليونا حينذاك .

وهذا التواء حاد فرض على الثورة الصينية وتراجع كبير دفعها للتخلي عن العديد من القواعد الثورية التي نجحت بانتزاعها من الكومنتانغ والامبريالية اليابانية وشكلت قواعد ارتكاز وانطلاق لها . كما دفعها للتخلي عن العديد من مراكز التأثير في المدن ايضا . الا ان كل عملية التراجع اتخذت طابعا منظما يقوم على الاحتفاظ بالقوى الاساسية التي بدأت عملية الانسحاب . وبذات الوقت نظمت عملية تغطية لهذا الانسحاب تمثلت ببقاء العديد من القواعد الثورية تقاتل ضد هجمات الكومنتانغ ، وبقاء العديد من قوات المليشيا في المدن ، من اجل تبديد وبعثرة قوات الكومنتانغ ، كما وظفت عملية الانسحاب في تمتين وبناء العلاقات السياسية والتنظيمية مع جميع المناطق التي مروا بها وتنظيم عملية اعادة نشر السلاح بين الفلاحين ، مما أبقى الصراع مفتوحا ضد قوات الكومنتانغ . وبذات الوقت تمكنت القوات الاساسية من ان تحتفظ

بسلامتها لتعيد تنظيم صفوفهـا وتعود لمواصلـة النضال المسلح ضد الكومنتانغ والامبريالية اليابانية معا . هذه عملية تراجع ولكنها فعلا عملية منظمة (خطوة الى الوراء في سبيل خطوتين الى الامام). اما ما وقع معنا فمسألة مختلفة . بعـد أيلول مباشرة بقيت معظم عمان في يد المقاومة . بالاضافة الى المنطقة الممتدة من مخيم البقعة حتى الرمثا ، هنا كان مطروحا على المقاومة ان تسارع لاعادة تنظيم صفوفها بعد وقف القتال وعقـد اتفاقيـة القاهرة ، التي ضمنت لها انتشار قواعدها في كل الاماكن الملائمة لمتابعة القتال ضد العدو الصهيوني، كما ضمنت لها بقاء جميع مواقعها العلنية وبقـاء الميليشيا المنظمة والمسلحة . ولكن سياسة التراجع غير المنظمة هي التي طبعت نهج حركة المقاومة تحت تأثير قيادة فتح منذ ايلول حتى الان . وبدلا من ان تكون اتفاقية القاهرة خطوة الـى الوراء لتنظيم اوضاعنا من جديد من اجل خطوتين الـى الامام تحولت الى خطوات متتالية الى الوراء ، والى تراجعات متصلة امام ضغط السلطة الاردنية .

وحتى بعد ان تمت جميع هذه الخطوات وباتت كل اوضاع المقاومة محصورة في منطقة احراج جرش وعجلون كان اليسار يتبنى ضرورة التخفيف من هذا التواجد العلني حتى لا يتعرض لضربة ساحقة طالما انه محاصر من الجهات الاربـع والانتقال الـى الاوضاع السرية بسرعة متواترة تمهيدا لبدء الصراع من جديد مع السلطة الرجعية التي تواصل عمليات تصفية المقاومة وتجريد الجماهير من السلاح ، وقبل ان نخسر كل شبر من تواجدنا العلني . هذا النهج كما قلت هو الوجه الاخر للسياسة التي اعتمدت قبل ايلول ، نهج الدفاع السلبي وبالرهان على ضغط الانظمة العربية لفرض التعايش مع النظام الرجعي بينما كان النظام الرجعي يتابع سياسته الهجومية دون كلل ، متبعا كل اساليب الخداع والابتزاز السياسيين .

تحدثت عن الخطأ العام في تعامل حركة المقاومة مع الجماهير الفلسطينية والاردنية فهل يمكن ان تخوض في هذا الموضوع بشيء مـن التفصيل والتحديد ، خاصة على صعيد العلاقة مع الجماهير الاردنية وعلى صعيد الاشكال التنظيمية لتعبئة الجماهيـر المؤيدة لحركة المقاومة ؟

ان مجموع الاخطاء التـي وقعت في التعامل مع الجماهير الفلسطينية والاردنية نابعة في الاصل من الخطأ الاساسي في فهم طبيعة الوضع في الاردن ، هذا الخطأ الاساسي الذي يقول « ما لنا وما يجري في عمان » ، عاجز عن فهم قانون الترابط بين ما يجري ضد اسرائيل وما يجب ان يجري ضد الحكم الاردني العميل اذ كان واضحا كما قلت في ظل اصرار الرجعية الحاكمة علـى تغليب التناقضات الثانوية على التناقض الرئيسي مع العدو الاسرائيلي محولة بذلك الثانوي الى اساسي يصبح لزاما علينا اولا ان ننمي مجموع قوانا وننضج الازمة الثورية في الساحة الاردنية لحل التناقض الاساسي مـع السلطة الرجعية لصالح سلطة الثورة ، ومن هنا نبعت كل الاخطاء الاخرى. فقد تم التعامل مع الجماهير الفلسطينية ضمن اطار وطني عاطفي عام يطالبها بحمل السلاح ضد العدو الاسرائيلـي دون اي عملية تثقيف ثورية لتسييس هذه البندقية وتحويلها الى بندقية ثورية تنبع منها فعلا السلطة السياسية، وينبع منها فعلا متابعة الكفاح المسلح باقدام صلبة وبالاعتماد علـى الذات والجماهير . وتفتـرض عملية التسييس بالضرورة تركيز التثقيف الجماهيري باتجاه حل التناقض الاساسي مع السلطة الرجعية في عمان ، ودعم هذه العملية ببنـاء الميليشيـا المسلحة والمستوعبة للعلم العسكري الثوري ، وتطوير لجان التنسيق في المخيمات والمدن لتصبح اجهزة ادارية تحل محل الاجهزة الادارية الرجعية، وبناء المجالس الشعبية وتطويرها لتصبح الاطارات التشريعية المعبرة عن ارادة هذه الجماهير والقائدة لها . لكن ضيق الافق السياسي للقوى اليمينية في المقاومة والمدة الزمنية القصيرة المفتوحة امـام يسار المقاومة من اجل تطوير هـذه القضايا في اوساط الجماهير لتلقفها وتعيد صياغتها ضمـن ظروفها الميدانية متجاوزة بذلك قياداتها ، هي التي ابقت هذه الاشكال الوطنية ضعيفة وقاصرة عن القيام بدورها المطلوب ، بدءا من دور الميليشيا الذي اقتصر على عمليات الدفاع الانية والمحدودة تجاه الهجمات الرجعية وانتهاء بدور لجان التنسيق والمجالس الشعبية التي اقتصر دورها على حل بعض الاشكالات بين فصائل المقاومة من جهة ومع الجماهير من جهة اخرى . اضف الى هذا ان يمين المقاومة لم يستطع ان يفهم حقيقـة العلاقـات العضوية القائمة بين الجماهيـر الفلسطينيـة والاردنية فاندفع باتجاه « الفلسطنة الكاملة » لاطارات المقاومة ومنظماتها الجماهيرية والنقابيـة

والمهنية بخلق سلسلة الاتحادات النقابية والمهنية الفلسطينية المحضة على ارض الساحة الاردنية مما افسح المجال امام نمو مواقف اقليمية في صفوف ابناء الضفة الشرقية . هذا اولا وثانيا تعاملت المقاومة بطابعها الغالب مع الجماهير الشرقاردنية تعاملا يقوم على ادارة الظهر لقضايا هذه الجماهير وطنيا وديمقراطيا بينما تتحمل هذه الجماهير قمع الحكم الرجعي واستغلاله الطبقي وتآمره الوطني. وقد قادت عملية ادارة الظهر هذه الى جعل برنامج حركة المقاومة برنامجا فلسطينيا اقليميا الى حد كبير رغم محاولات بعض الفصائل حل هذه المشكلة والنضال من اجل وحدة الجماهير في ظل جبهة وطنية اردنية فلسطينية ، تعبر عن نفسها في وحدة كافة المؤسسات الجماهيرية والنقابية والمهنية وفي تلمس اولي لمصالح الجماهير في الضفة الشرقية ، اي مصالحها في ضرورة قيام سلطة وطنية تعبر عن طموحاتها المعادية للامبريالية والصهيونية وعن طموحاتها ضد تحكم الاقلية الطبقية الانانية (حيث تستولي مائة عائلة فقط على ٥٠٪ من الدخل القومي العام) . ولكن هذه المحاولات لم تنجح في فرض نفسها على علاقة حركة المقاومة مع الجماهير الاردنية ، (لان هذا يتطلب نضالا فكريا وسياسيا وتنظيميا طويل النفس حتى يصبح النهج السائد في المقاومة) ، مما ادى الى مسخ دور الجماهير الاردنية ودور الحركة الوطنية الاردنية وتحويلها الى قطاع متعاطف فقط بمشاعره الوطنية والقومية مع قضية الثورة ، بينما تتعرض هذه الجماهير بالاضافة الى ضربات الرجعية واستغلال الاقلية الطبقية الى الضربات الانتقامية الاسرائيلية في المدن والقرى . وهذا ما كان يفرض ولا زال ان تدخل حركة المقاومة في برنامجها المهمات الوطنية والديمقراطية في الضفة الشرقية . وبتعبير أدق ان تصبح حركة المقاومة في الساحة الاردنية جزءا لا يتجزأ من الجبهة الوطنية الفلسطينية الاردنية الموحدة لتقوم مع القوى الوطنية في الاردن بانجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية ، والتي تعني بالتحديد اقامة حكم وطني معاد للصهيونية معاد للرجعية ، حكم وطني يحرر الاكثرية من هيمنة واستغلال الاقلية الطبقية الانانية عميلة الامبريالية، حكم يطلق الحريات الديمقراطية ويسلح الجماهير ويخضع جميع طاقات البلاد المادية والاقتصادية والبشرية لصالح دعم قضية الثورة الفلسطينية

ضد اسرائيل والامبريالية . هذا ما يمكن ان يحل ازمة العلاقة بين الجماهير الاردنية والفلسطينية وأزمة العلاقة بين المقاومة وبين هذه الجماهير على أرض الساحة الاردنية ، ولكن نهج يمين المقاومة ابتعد تماما ولا زال عن هذا الطريق وسلك طريقا اقليميا غذى بذات الوقت رد فعل اقليمي شرق اردني له ، جذوره التاريخية مستمدة بالاصل من حالة التخلف الثقافي والطبقي والاقتصادي لجماهير شرق الاردن عن جماهير شعب فلسطين نسبيا مما مكن السلطة الرجعية ان تستغل وتستثمر كل هذه الحالة لمصالح تعميق التعصب الاقليمي ومحاولة تضليل جماهير الضفة الشرقية لتقف وتلتف حولها باعتبار ان هذه السلطة هي المعبر عن جماهير الضفة الشرقية في وجه المقاومة الفلسطينية المعبرة عن جماهير الشعب الفلسطيني . ومكنها أيضا من ان تبني العديد من القرى الاستراتيجية في الضفة الشرقية لصالحها ضد المقاومة والحركة الوطنية عموما ، محاولة احتذاء طريق حكومة سايغون العميلة في بناء مثل هذه القرى في الريف الفييتنامي ، هذا بالاضافة الى تمكن السلطة الرجعية من استغلال تردي الاوضاع الاقتصادية للريف الشرق اردني واستيعاب قواه العاملة عن وعي وتخطيط في اجهزة الدولة وخاصة الجيش ، باعتبارها المورد الاساسي لحياتهم اليومية .

ان عملية الاستيعاب هذه ليست عملية حديثة ، وقد بدأت قبل عام ١٩٤٨ ، ثم تكثفت بعد ذلك حتى اننا اذا قمنا بأي عملية مسح اجتماعية في القرى لوجدنا ان خمسين بالمائة من ابناء الفلاحين الفقراء في القرى الشمالية والوسطى يعملون جنودا في صفوف الجيش وتزداد هذه النسبة اذا انتقلنا الى المناطق الجنوبية .

هذا الوضع كله لا يعني ولا لدقيقة واحدة ان جماهير شرق الاردن ملتصقة بالنظام الاردني المعادي لمصالحهم الوطنية والطبقية والديمقراطية الحقيقية. فقد نهضت الحركة الوطنية بعد عام ١٩٤٨ على اكتاف القوى العاملة والفقيرة والبورجوازية المتوسطة والصغيرة في المدن والقرى بالضفتين ولعبت الاطارات الشرق اردنية دورا رائدا وقياديا فيها حتى حزيران١٩٦٧ وبعد حزيران ١٩٦٧ التحقت اكثرية هذه الاطارات القيادية في صفوف حركة المقاومة الفلسطينية . ان الخطأ الاساسي لا تتحمله

هذه الجماهير بل تتحمله حركة المقاومة بالاصل التي عجزت عن فهم حقيقة هذه الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الضفة الشرقية تماما كما عجزت عن فهم الوضع الخاص للاردن بالنسبة للثورة الوطنية الفلسطينية ، وتعاملت مع هذه الاوضاع وكأنها اوضاع غريبة عنها تماما . وفي احسن الحالات تعاملت معها كما تعاملت مع جماهير القطر السوري او اي قطر عربي اخر . نخلص من هذا كله الى نتيجة تقول بأنه كان من الممكن تجاوز كل هذه الحالة لو استوعبت حركة المقاومة بكافة فصائلها طبيعة هذه الاوضاع في الساحة الاردنية الفلسطينية وتعاملت معها ضمن فهم وحدة المصير اليومي والتاريخي ووحدة العلاقة بين الجماهير الفلسطينية والاردنية على ارض الساحة الاردنية. ونقول ايضا انه لا زال من الممكن حتى الان رسم سياسة لحركة المقاومة تجعل منها جزءا لا يتجزأ من الحركة الوطنية في الساحة الاردنية تبني معها جبهة موحدة تلبي متطلبات الثورة الفلسطينية في هذه المرحلة ، وتلبي في ذات الوقت متطلبات الدفاع عن الضفة الشرقية وقضاياها الوطنية والديمقراطية . وبذلك نعيد تصحيح العلاقة بين ابناء الشعب الواحد ، ونكون فعلا قد وضعنا اصابعنا على حقيقة المشكلة وكيفية حلها .

امام هذه المهمة الكبيرة التي القيتها على عاتق حركة المقاومة ، أين يأتي دور الحركة الوطنية الاردنية نفسها ؟

هنا لنكن واضحين جدا بدون ديماغوجية وتلاعب بالكلمات . ان القسم الاكبر من الحركة الوطنية الاردنية اصبح جزءا لا يتجزأ من المقاومة . فاطارات حزب البعث وحركة القوميين العرب والحزب الشيوعي والاطارات الوطنية البورجوازية جميعها التحقت بصنوف المقاومة الفلسطينية بعضها التحق مبكرا وبعضها التحق متأخرا في ظل غمرة النهوض الوطني العام في البلاد. ومن هنا نقول بأن المقاومة التي حملت السلاح باتجاه العدو القومي تمكنت من امتصاص القطاع الاكبر من الحركة الوطنية الاردنية وباتت جزءا منها ، هذا يعني بوضوح انه ليس هناك مجال للفصل التعسفي بين حركة المقاومة في الساحة الاردنية وبين الحركة الوطنية الاردنية ، بل انها تمثل عمليا وموضوعيا وحدة متداخلة فيما بينها ومن هنا نقول ان حل هذه المشكلة هو في أن تصبح المقاومة جزءا لا يتجزأ من الجبهة الموحدة التي تضم فصائل حركة المقاومة على ارض الساحة الاردنية الفلسطينية مع القوى الوطنية السياسية المنضوية في النقابات العمالية والمهنية، والاتحادات الجماهيرية الاخرى .

ويكون برنامج هذه الجبهة برنامجا مشتركا يلبي مهمات قضية الثورة الفلسطينية في هذه المرحلة ومهمات قضية الثورة الوطنية الديمقراطية على ارض الساحة الاردنية ايضا . اما البحث عن حركة وطنية اردنية خارج هذا الاطار فهو بحث في فراغ فعلا واستمرار في سياسة الفصل التعسفي الغبية القصيرة النظر .

ان تحليلك باكمله يطرح مسالة هامة جدا تشكل نقطة خلاف كبيرة داخل المقاومة ، فانت تقول عمليا بانه لا يمكن فصل المعركة الوطنية عن المعركة الطبقية ، فما تفسيرك المحدد لهذه القضية ؟

في تاريخ الشعوب المناضلة من أجل انجاز مهمات مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي يرتبط الصراع الوطني بالصراع الطبقي وبتعبير اخر ان لمرحلة التحرر الوطني محتوى طبقيا اذ ان انتزاع التحرر من اي هيمنة استعمارية وامبريالية يفترض بالضرورة توجيه الصراع ضد قوى طبقية مرتبطة بالامبريالية ولتوضيح هذه القاعدة لنبدأ ملاحظات سريعة .

قبل عام ١٩٤٨ اكتسبت حركة التحرر الوطني الفلسطيني في البداية محتوى طبقيا معاديا للامبريالية وللطبقات الرجعية الفلسطينية على ارض فلسطين نفسها . واذا راجعنا تاريخ ثورة ١٩٣٦ مثلا لوجدنا ان الثورة كانت ثورة وطنية موجهة ضد محاولات تهويد فلسطين وبذات الوقت ضد الانتداب البريطاني ولكن علينا ان نلاحظ أن بداياتها قيادة وقاعدة كانت بدايات طبقية ثورية ، على يد عز الدين القسام رجل الدين الفقير والذي ينتمي ومجموعة عناصره القيادية الى اوضاع طبقية فقيرة ، كذلك علينا ان نلاحظ جيدا ان جميع القوى الطبقية الاقطاعية الدينية والعائلات البورجوازية الكبيرة الفلسطينية وقفت ضد الثورة. فلماذا ؟ لان مصالح هذه الاقلية تتناقض مع الثورة أولا، ومرتبطة باستقرار الوضع السياسي ثانيا ، وتخشى على مصالحها من

المصادرة على يد الانتداب اذا أخذت بالثـــورة ثالثا . الا ان الثورة ارغمت جميع هذه القوى على التعايش معها بعد ان شقت طريقها . وعندما تسللت القوى الرجعية الى داخلها ووصلت الى مواقع قيادية فيها قادتها ضمن رؤياها الطبقيـة المساومة والمتهادنة مع الاستعمار الى ان اوصلتها الى طريق مسدود أدى الى فشلها . وبقيت هذه القيادات الرجعية على رأس حركة شعب فلسطين حتى عام ٤٧ــ١٩٤٨ وقادت الانتفاضات الجماهيرية ضد قرار التقسيم ومحاولات تهويد فلسطين ، ومرة اخرى اوصلتها هذه القيادة الى طريق مسدود. بعد ١٩٤٨ اتضحت الامور بشكل اكثر تجسيما اذ وجدنا أمامنا أن جميع العائلات البورجوازيـــة الفلسطينية الكبيرة سرعان ما تخلت عن مواقع النضال الوطني نهائيا وارتبطت بحكم مصالحها الادارية والتجارية والصناعية بالنظـام الرجعي في عمان ، والذي مثل موقف الخيانة الوطنيـة تجاه القضية الفلسطينية . وتحالفت هذه القوى الطبقية الرجعية مع القوى الطبقية المشابهة لها في الضفة الشرقية لتشكلا معا أعمدة النظـــام الرجعي ، أعمدتــه الاقتصاديـــة والاجتماعيــة والسياسية والادارية ، والتزمت بمواقف هــذا النظام المعادي لحركة التحرر الوطني الفلسطيني وطموح شعبنا في متابعة النضال من أجل تحرير ترابه الوطنـــي ، ولعبت تاريخيا منذ ١٩٤٨ دور ادوات القمعلانتفاضـــات شعبنا بالضفتين بشكل عام وفي الضفة الغربية بشكل خاص وازدادت المسألة وضوحا بعد هزيمة حزيران حيث نجد أن الرجعية الفلسطينية في الضفة الشرقية بقيت على التصاقها وارتباطها بالنظام الملكي الرجعي ومثلت أداة من ادواته في قمع حركة المقاومة وعلينا أن لا ننسى بأن رئيس وزراء الحكومة العسكرية في ١٧ ايلول ١٩٧٠ كان فلسطينيا وان رئيس الـــوزراء الذي جاء بعده مباشرة من عائلة بورجوازيـــة فلسطينية ايضا . اما في الضفة الغربية فقد لعبت هذه الطبقة الرجعية دورا مزدوجا راوحت فيـــه بين تنفيذ مخططات اسرائيل في الضفة الغربيـــة وبين الاستجابة لنداءات النظام الملكي في عمان . فقد مثلت هذه الاطارات الطبقية دور الوسيط بين الاحتلال الصهيوني وجماهير شعبنا في الضفة الغربية وفي عموم الاراضي المحتلة واتخذت سلسلة من المواقف المعادية للعمل الفدائي والمعاديـــة للانتفاضات الجماهيرية. وكلنا نتذكر نداءات رؤساء البلديات وابناء العائلات البورجوازية والرجعية لشعبنا عام ١٩٧٠ عندما شن اضرابا شاملا في الضفة الغربية ، بضرورة فك الاضراب . لم يقف هذا الدور المعادي للتحرر الوطني عند حــدود التوسط بين الاحتلال وجماهير الشعب ، والذي سهل للاحتلال حكم الضفة الغربية على يد ابناء البلاد الفلسطينيين الرجعيين بل اخذت قطاعات متزايدة من هذه الطبقة عندما رأت ان عمــــر الاحتلال قد يطول في الاراضي المحتلة ، أخــذت تتجه نحو تنفيذ مخططات اسرائيل والامبريالية في تجزئة القضية الفلسطينية شعبا وارضا ومصيرا وتحت شعار الحكم الذاتي في ظل دولة الاحتلال، تسهيلا لاعلان دويلة فلسطينية وكانت اخر ممارسات هذه القوى الطبقية اجتمـــاع رؤساء البلديات (بناء على نداء من حمدي كنعان صدر في جريدة القدس) في بلدية بيت ساحور في ١٨ آب ١٩٧١ حيث خرجوا بنداء لاجراء انتخاباتبلدية تأخذ الصفة التمثيلية التشريعية لشعبنافي الضفة الغربية ودعوا الى تشكيل برلمان من مئة عضو يمهد لاعلان الحكم الذاتي في ظل دولة الاحتلال . وكان من المفترض ان يعقد الاجتماع التالي لرؤساء البلديات لاقرار هذه الخطوات في الاسبوع الذي يليه تحت رعاية الشيخ الجعبري رئيس بلدية الخليل الا ان هذا الاجتماع لم يتم تحتضغط وتهديدات العمل الفدائي وذهب الجعبري في نفس الوقت الى تل ابيب ليجتمع مع دايان وليناشد جامعة تل ابيب بأن تقبل أبناء الضفة الغربية في معاهدها حتى لا يتوزع ابناء الضفة الغربية على جامعات الدول العربية .

اوردنا هذه اللمحة السريعـــة عـــن التناقضات الطبقية في صفوف شعبنا وطبيعة التناقض القائم بين الطبقات صاحبة المصلحة في التحرر الوطنـــي والمستعدة تاريخيا لشن نضال حازم لتحرير الارض، وبين الطبقات البورجوازية الرجعية ، المستعدة دوما للمساومة واحناء الراس للاحتلال . هــذا التناقض الذي يبرز بحدة في مرحلة التحرر الوطني، موضحا طبيعة التناقض الطبقي فيها .

وبالطبع فان هذه مسألة ليست متوقفة علـــى شعبنا وحده . فعند دراسة تجارب حركات التحرر الوطني نلاحظ أن الطبقات الرجعية تتبنى القضية الوطنية لفظيا في البداية ثم تبدأ بالمساومة عليها لتنتهي في مواقع الخيانة : تجربة الكومنتانغ فـــي

الصين التي انتهت الى مواقع الارتباط بالامبريالية والعداء لحركة التحرر الوطني في البلاد . تجربة فيتنام حيث تتخذ القوى الاقطاعية والبورجوازية الكومبرادورية والبيروقراطية المتبرجزة موقفا مع حكومة سايجون العميلة المرتبطة بالامبريالية ضد طموحات شعب فيتنام . تجربة الجزائر حيث اخذت الاقلية الطبقية الاقطاعية والبورجوازية الكبيرة الجزائرية موقفا مرتبطا بالاستعمار الفرنسي ومضادا لقضية الثورة الوطنية . ان هذه التجارب تضعنا امام ظاهرة واضحة هي ارتباط النضال من اجل التحرر الوطني ضد الاستعمار والامبريالية بالنضال الطبقي ضد الطبقات الرجعية المرتبطة بالاستعمار او المهادنة له والمساومة معه على حساب متابعة انجاز عملية التحرر الوطني .

هذا يدفعنا الى القول الواضح ان الذي يحدد مواقف كل طبقة من الطبقات من قضايا التحرر الوطني ، وفي كل مرحلة من مراحل التحرر الوطني أيضا (اذ أن قضية التحرر لا تتم دفعة واحدة بل على مراحل) هي مصالح هذه الطبقات بالاصل ، مصالحها المادية والسياسية والاجتماعية حيث تقف الطبقات الاقطاعية والكومبرادورية والبيروقراطية العسكرية المتبرجزة باستمرار مع الاستعمار والامبريالية ، ضد شعوبها وضد حركات التحرر الوطني في بلدانها ، وتمثل دور الدركي في قمع حركة التحرر الوطني والثورة الوطنية الديمقراطية ودور الدركي ايضا في حماية المصالح الامبريالية في بلدانها . وهذا لا يعني انه ليس هناك استثناءات فردية من الطبقة الاقطاعية او البورجوازية ، يمكن ان تكتسب ثقافة ثورية، وتتخذ موقفا وطنيا جذريا ، الا انها تبقى استثناءات فردية ، كما هي الحال مثلا بالنسبة الى بعض قادة حركة التحرر الوطني في لاوس وكمبوديا .

ولكن ما يجب ان نركز عليه بوضوح ان المسألة المطروحة في مرحلة التحرر الوطني ليست مسألة البرنامج الاجتماعي الطبقي ، بل الحاق الهزيمة بالعدو القومي والقوى المحلية المرتبطة به او المتعايشة معه بحكم مصالحها الانانية التي تضعها فوق المصلحة الوطنية. وليس (كما يقال دائما) ان هناك من يريد ثورات اجتماعية في مرحلة التحرر الوطني وهناك من لا يريد ، لان طرحا كهذا اما طرح غبي يتعامى عن جميع وقائع التاريخ او طرح متغاب عن سبق اصرار ، وهذه جريمة تحايل يعاقب عليها القانون ، ان المسألة الاولى المطروحة على جدول اعمال حركة التحرر الوطني: من هي الطبقات التي تقف فعلا مع عملية التحرر الوطني وانجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية ، ومن هي الطبقات المحلية التي تقف ضد حركة التحرر الوطني، ومع اعداء الثورة الوطنية بحكم مصالحها الطبقية . حيث توضح لنا تجارب التاريخ المعاصر بأن الطبقات الاقطاعية والكومبرادورية سرعان ما تتخلى عن مواقفها الوطنية اللفظية وتدخل عصر المساومة مع الثورة المضادة ، وتبيع حركة الجماهير الوطنية ، في اول الطريق ، وفي احسن الحالات في منتصف الطريق ، لصالح تحالف جديد مع الامبريالية ، ضد شعوبها ، ضد حل معضلات ثورتها الوطنية بينما الطبقات الوطنية : العمال .. الفلاحون الاجراء والفقراء .. البورجوازية الصغيرة .. قطاع من البورجوازية المتوسطة .. هذه طبقات لها مصلحة في الثورة الوطنية وانجاز مهماتها ، وتبرز الطبقة العاملة متحالفة مع الفلاحين الفقراء كأصلب الطبقات المناضلة من أجل الانجاز الشامل للتحرر الوطني الديمقراطي ، اذ ان قطاعات من البورجوازية المتوسطة والصغيرة اثناء النضال الوطني الطويل النفس ، يلتحق بعضها بالمعسكر المضاد للثورة الوطنية ، والبعض الاخر يحيد نفسه بانتظار نتائج الصراع ، بينما يلتحق القطاع الادنى بقضية الثورة ويربط مصيره بمصير الاكثرية الساحقة من حركة الشعب العمالية والفلاحية حتى النهاية ، لان هذه الطبقات لها مصلحة كاملة في التحرر الوطني ، وهي لن تخسر شيئا من نضالها ، بل تخسر قيودها فقط فالطبقات العاملة والفقيرة ثورية دائما ومسلحة بفكر ثوري دائم .

والمسألة الثنائية المطروحة في هذا السياق هي مسألة القيادة، التي تحتل موقفا مركزيا في مجموع العملية الوطنية والثورية ، لانه عندما نحدد الطبقة التي تقود العملية الوطنية ، وعندما نقول بأن قيادة العملية الوطنية ملقاة على عاتق الطبقات العاملة والفقيرة ، فذلك لان مصالح هذه الطبقات وفكرها هو الذي بامكانه ان يقود الثورة الوطنية الى نهايتها الظافرة دون مساومات مصيرية واستراتيجية وهو الذي يستطيع في كل مرحلة من المراحل ان يتبنى السياسة الوطنية

الصائبة ويترجمها لخطوات عمل تكتيكيـة ثورية صلبة ، سياسية وجماهيرية وتنظيميـة ، مطورا كافة اشكال النضال طبقا لطبيعة كل مرحلة من المراحل بحيث تصبح قضيـة الثورة واقفة على اقدام صلبة وقادرة فعلا على متابعة نضالها الطويل الامد مهما جابهت من معضلات داخلية في صفوفها ، او من معضلات ناتجة عن هجمات القوى المعادية لها في هذه الظروف الموضوعية .

والمسألة الثالثة ... ان النهج الفكري والسياسي لحركة التحرر الوطني مسألة حاسمة في تاريـخ ومصير مجمل الثورة الوطنية وفي كل مرحلة حيث لا ثورة بدون نظرية ثورية . فالنهـج الفكـري السياسي الثوري يسلـح الثـورة والشعـب باستراتيجية وتكتيك واضحين ، ويقود خطى الثورة على دربه النصر في كل مرحلة ضمن تطبيق النظرية الثورية على الخصائص المميزة لحركة التحـرر الوطني في هذا البلد او ذاك . بينما النهج الفكري الوطني اليميني قـاصر عن استيعاب قـوانين التحرر الوطني في كل مرحلة ، ولذا يقود الثورة الى التخبط والتردد والضياع وبالنتيجة يضعها في طريق مسدود وتحت رحمة الظروف الموضوعيـة المحيطة مع التضاؤل المستمر في حجم الفعل الذاتي في هذه الظروف الموضوعيـة . (واقع المقاومة الراهن دليل بارز على هذا) .

ننتقل الان الى الحديث عن المهمات الراهنة لحركة المقاومة الفلسطينية ، وطبيعي ان نبدأ بالاردن . كيف ترون طبيعة العلاقات بين المقاومة والنظام في وضعها الراهن ؟

نشأ بعد أيلول ١٩٧٠ وضع جديد على صعيـد العلاقات بين حركة المقاومة والحركة الوطنية وبين النظام الرجعي في عمان ، اذ حسم هذا النظام كل الحوار الداخلي الذي دار في صفوف المقاومة والجماهير قبل ايلول رافضا باصرار دموي كامل اي نمط من التعايش مع حركة المقاومة الفلسطينية. وهذا يفرض على جميع فصائل حركة المقاومة تحديد موقف وطني واضح من العلاقة مع النظام الاردني، الا ان علينا ايضا ان ننظـر الى طبيعة العلاقة مع الحكم الرجعي في الاردن على ضوء مجموعة التطورات التي جرت في المنطقة العربية بعد أيلول واحتمالات التسوية السياسية حتـى نستطيع ان نحدد بالضبط طبيعة المهمات الراهنة المطروحة على جدول اعمال حركة المقاومة الفلسطينية تجـاه الاردن وتجاه مجموعة من القضايا الاخرى حيث لم يعد ممكنا بعد أيلول ان تكتفي حركة المقاومة بمجموعة من الشعارات العامة ، فهذه الشعارات كشعار « متابعة الكفاح المسلح حتى التحـرير الشامل » ، « حرب التحرير الشعبية الطويلة الامد » ، « رفض جميـع مشاريع التسويـة السياسية على حساب حقوق شعب فلسطين » ، كلها شعارات ذات طبيعة استراتيجية تاريخية ، من هنا نقول بوضوح لم يعد كافيا اعتماد الشعارات الاستراتيجية البعيدة المدى ، بل بات مطروحا على المقاومة ان تحدد الحلقات الوسيطة في نضالهـا الاستراتيجي حتى تتمكن من قيادة قضية الثورة على طريق الظفر والانتصار البعيد المدى . هذه الحلقات الوسيطة هي التي نصطلح عليها بالمهمات الراهنة لحركة المقاومة وتحديدا علينا ان نجيب بوضوح بعد أيلول ١٩٧٠ ، على كل التطورات التي جرت في المنطقة العربية وكيف يمكن فعلا في ظل كل هذه الظـروف متابعة الكفـاح المسلح الفلسطيني بحرب تحرير وطنية طويلة الامد لعرقلة كافة مشاريع التسوية علـى حساب القضيـة الفلسطينية ومتابعة النضال حتى تحرير كافة اراضي الوطن . هذه العملية الاستراتيجية تتطلب تحديد الحلقات الوسيطة التي يمكن ان تجعل منها عملية جدية وممكنة . وعلى رأس هذه الحلقات الوسيطة حل مشكلة وضع المقاومة الراهن . فقد اصبحت المقاومة خارج حدود الاردن ، معرضة لعمليات التضييق ايضا وباتت قدرتها على رفض التسويات، على متابعة الكفاح المسلح ، على النضال الطويل المدى من اجل ترجمة مواقف شعبنا الاستراتيجية مرهونة بحل مهمات راهنة تمثل الحلقات الوسيطة التي تقف مشكلة الاردن في مقدمتها . فبعد أيلول برز على السطح وضع جديد تمثل بحكم ديكتاتوري رجعي يوجه كل قواه ضد حركة المقاومة والحركة الوطنية مصادرا جميع الحريات الديمقراطية في البلاد ، ومحتلا الساحة الاردنية في وجه المقاومة الفلسطينية . نشأ ايضا وضع قائم على التعصب الاقليمي الرجعي ضد عموم شعب فلسطين وحركته الوطنية والقوى الوطنية في الساحـة الاردنيـة تحديدا . يقابل هذا الوضع كله رد فعل عفوي في صفوف جماهير شعبنا تحكمه نزعة انفصالية للتخلص من مذابح الرجعية وقمعها البوليسي . ان الجماهير تعبر من خلال هذه النزعة الانفصالية عن

طموحها المعنوي للخلاص من الحكم الرجعي ومن عذابها اليومي والتاريخي وهذا ما يترك مناخا واسعا للقوى الرجعية والبورجوازية الفلسطينية لاستغلال هذه الحالة الجماهيرية لمحاولة تطويع نضال شعبنا باتجاهات انفصالية تتمثل في الدعوة للحكم الذاتي في ظل الاحتلال وتطويع جماهير شعبنا لاحتمالات الدويلة الفلسطينية ، والمشاركة الفلسطينية على يد هذه القوى الرجعية واليمينية في التسويات السياسية . هذا كله يطرح علينا مهمة مركزية تعتبر الحلقة الرئيسية في مهماتنا الراهنة تقوم على ضرورة حل التناقض الاساسي مع السلطة الرجعية وتحويل الضفة الشرقية الى قاعدة وحلبة للثورة الوطنية بادئين باتخاذ موقف وطني واضح يستند على ضرورة الشروع في تعبئة كامل قوى شعبنا والجماهير في الساحة الاردنية ضمن اطار جبهة وطنية اردنية فلسطينية موحدة من اجل حل هذا التناقض الاساسي ، وبهذا يمكن ان نقدم حلا وطنيا في مقابل الحل اللاوطني القائم على التعصب الاقليمي في الضفة الشرقية وحلا وطنيا في مقابل الحل اللاوطني ذي الطبيعة الفلسطينية الانفصالية الناشيء كرد فعل على هجمات الرجعية وتغذيتها للتعصب الاقليمي . وفي تقديرنا انه بدون التصدي لمواجهة هذه المعضلة الراهنة وحلها سيكون مفروضا على المقاومة الفلسطينية المزيد من التراجع وسيبقى المجال مفتوحا امام التيارات الانهزامية والمساومة في صفوف القيادات اليمينية والرجعية الفلسطينية في الضفة الشرقية والضفة الغربية معا .

ان المقاومة بحلها لهذه الحلقة الرئيسية الراهنة تكسب شعاراتها النظرية الثورية بداية حقيقية ، كما تنقذ « لاءاتها » برفض التسويات على حساب حقوق شعبنا الوطنية الراهنة والتاريخية ، من تصلب الشرايين والشيخوخة المبكرة الذي يقترب بها من لاءات مؤتمر الخرطوم الثلاث الشهيرة . هذا على صعيد الضفة الشرقية لنهر الاردن كما ورد في بداية السؤال . اما على صعيد المهمات الراهنة التي تتناول القضايا الاخرى ، فان في مقدمتها تقف المسائل التالية : اولا — متابعة وتطوير الكفاح المسلح ضد العدو القومي (الصهيوني الامبريالي) كمهمة راهنة وتاريخية ، فهي مهمة تبقى قائمة باستمرار على المدى القريب والبعيد تعبيرا عن اصرار شعبنا في تحرير ترابه الوطني وعن حقه المشروع والعادل في حمل السلاح وشن الكفاح المسلح والجماهيري ضد الاستعمار الاستيطاني الصهيوني . ونحن نعلم جيدا ان على المقاومة ابقاء الاراضي المحتلة ساخنة تحت اقدام العدو ، لا تترك له مجالا للاستقرار وتنفيذ مشاريعه التوسعية او مشاريع تجزئة القضية الفلسطينية « كالحكم الذاتي للضفة الغربية والقطاع في ظل الاحتلال او مشاريع اخراج اللاجئين من مخيمات قطاع غزه كخطوة على طريق الاسكان والتوطين مما يمهد لمشاريع التوسع الصهيوني في القطاع بالاضافة الى محاولة تفتيت المقاومة المسلحة الجماهيرية في المخيمات بالاحتلال ...الخ من المشاريع المضادة لحقوق شعبنا في كامل ترابه الوطني » . كما ان على المقاومة الاستمرار في توجيه ضرباتها المسلحة للعدو على الطريق الطويل لابادة اكبر حجم ممكن من قواه الحية (البشرية خاصة) وتعريضه لنزيف دائم مادي ومعنوي وبعثرة قواه على امتداد الاراضي المحتلة .

ثانيا — متابعة النضال لتثوير الضفة الغربية بشكل خاص رغم ان هذه العملية مرتبطة والى حد كبير كبير بحل الحلقة الرئيسية الراهنة في مهمات الثورة « مشكلة الوضع بالضفة الشرقية » . لان هذا الوضع ذاته ترك الضفة الغربية فريسة سهلة للاحتلال حيث جردها من اية قطعة سلاح ورفض تدريب الشعب وتابع سياسة قمع الحركة الوطنية حتى ان معظم اطاراتها كانت في السجون يوم ٥ حزيران ١٩٦٧ ، وهذه عوامل اساسية جعلت مقاومة الضفة الغربية للاحتلال اضعف بكثير من قطاع غزه حيث دربت الادارة المصرية جماهير واسعة على حمل السلاح كما تركت بالقطاع وبين ايدي الجماهير ما يزيد عن (٣٠) الف قطعة سلاح بالاضافة الى الكثير من الاسلحة الخفيفة (بنادق ، قنابل ، متفجرات) بقيت في سيناء وشكلت مصدرا دائما في متناول ابناء القطاع بحكم معرفة الكثيرين منهم بأرض سيناء ...

وبعد حزيران ٦٧ عمل الحكم الرجعي في عمان على تمييع نضال ابناء الضفة الغربية ضمن أسلوبين رئيسيين الاول : انتهاج سياسة التطويق والابادة للمقاومة والميليشيا على ارض الضفة الشرقية . والثاني : اعتمد سياسة الجسور الاقتصادية المفتوحة بين الضفتين التي شكلت ميدانا نسيجا لانعاش المصالح الاقتصادية للبورجوازية

الفلسطينية بالضفة الغربية (التجارية ، الصناعية) ومصدرا لتمويل اسرائيل بالكثير من السلع الاستراتيجية (الحديد ، الاسمنت) بأسعار رخيصة ساعدت في تحصينات اسرائيل حسب اعتراف القادة الاسرائيليين انفسهم . كما تابعت سياسة اغراق جيوب الاجهزة البورجوازية بالحقن الذهبية حيث تذهب اموال الصمود الى هذه الطبقة والاجهزة الادارية التي لعبت معا دور الوسيط بين الاحتلال وجماهير الضفة الغربية، ودور امتصاص انتفاضات ابناء الضفة الغربية ...

كل هذا وضع العقبات الضخمة بوجه المقاومة بالضفة الشرقية والعاملة وبكافة الاساليب على تثوير الضفة الغربية وبات واضحا ان هذا التثوير يتطلب اولا وبالاساس حل « مشكلة الوضع القائم بالضفة الشرقية » .

ومع كل هذه الصعوبات فان مواصلة النضال من اجل متابعة الكفاح المسلح بالاراضي المحتلة وتثوير الضفة الغربية هي من المهمات الراهنة لحركة المقاومة . كما ان نتائج ايلول تفرض على المقاومة ومنذ أيلول ان تقدم لشعبنا في الضفة الغربية الحلول الوطنية بديلا عن الحلول الرجعية الفلسطينية بمباركة اسرائيل والداعية الى « الحكم الذاتي في ظل الاحتلال » تمهيدا لاتخاذ اجراءات الدويلة الفلسطينية التي تكرس تجزئة القضية الفلسطينية وتكرس الوجودالاسرائيلي على جزء من ترابنا الوطني ، وبديلا عن الحلول الرجعية لحكام عمان « حكم ذاتي في ظل العرش الهاشمي ..الخ». وتجد الرجعية والبورجوازية الفلسطينية المناخ مناسبا للاندفاع بخيانتها الوطنية حتى النهاية مستغلة مذابح الرجعية في عمان ورد الفعل العفوي الانفصالي في صفوف شعبنا ونحو « أي حل يريحه من العذاب اليومي مع حكام عمان » .

ان هذه الحالة الناشئة عن ايلول وما تلاه تفرض علينا كمهمة راهنة النضال من الان لتثوير الضفة الغربية خاصة للوقوف بوجه الحلول الرجعية والخيانة من أي مصدر جاءت ، والانتقال بالوعي الشعبي والموقف السياسي الى مرحلة وطنية ثورية ترفض بالعنف المسلح والجماهيري الحلول الرجعية الفلسطينية والحلول الرجعية الاردنية« لا للانفصال، لا لحكم الملك حسين ، نعم لوحدة الضفتين على اسس وطنية وديمقراطية » . وهذا يتطلب الوضوح الوطني الكامل في ذهن ووعي جماهير الضفتين للنضال المشترك والموحد على هذا الطريق الوطني ولقفل الطريق على الرجعية الفلسطينية والرجعية الاردنية وكل مخططات الصهيونية والامبريالية لتجزئة وتصفية القضية الفلسطينية . وعندما تكون الجماهير مسلحة بالموقف الوطني الوحدوي ستقاتل وامام جميع الاحتمالات ، لصنع مصيرها بعيدا عن الحلول الرجعية التي تطرح نفسها وكأنها « قدر » لا مفر منه .

ثالثا — تطوير الوضع الثوري في قطاع غزة والانتقال به الى مرحلة ارقى ، واعطي مثلا سريعا على هذا ان تنظيم اوسع الجماهير — وخاصة العمالية — في صفوف المقاومة ينقل الصراع الى داخل مؤسسات العدو في داخل اسرائيل حيث يعمل العديد من العمال العرب (وهذه مشكلة ايضا بالضفة الغربية حيث تعمل ثلث القوة العاملة العربية تقريبا في اسرائيل ، بينما من قطاع غزه في حدود ٥ الاف عامل) وبهذا تنقلب المسألة على رأس اسرائيل بدلا من تعريض العمال العرب الى القنابل العربية لمنعهم من العمل باسرائيل (أمثلة فيتنام — الجزائر — المقاومة الفرنسية في الحرب العالمية الثانية — وقبرص) .

رابعا — تطوير التحالفات الوطنية وتعميقها ، فهذه مهمة راهنة ودائمة مهما كانت العقبات في طريقها، وخاصة في المرحلة الراهنة حيث تجري محاولات تمزيق وحدة فصائل المقاومة من الداخل وبضغوطات عربية متعددة ، وهذا اخطر ما تتعرض له حركة المقاومة اذ ينتقل الصراع من صراع مع اسرائيل والرجعية والامبريالية الى صراع داخل صفوف المقاومة — وهذا ما تشتهيه سفن القوى المضادة للثورة — حيث تنهك المقاومة نفسها مما يشجع اعداء الثورة من الاطباق عليها وتصفيتها .

ان تطوير التحالفات ، ومهما كان تعدد مناهج المقاومة وتكتيكاتها حتى المتعارضة ، مهمة راهنة تقع على عاتق الجميع . ومن هنا فقد تقدمت الجبهة الديمقراطية الى المجلس الوطني السادس (أيلول ١٩٦٩) بمشروع متكامل « نحو جبهة تحرير وطنية موحدة » كما تقدمت الى المجلس الوطني التاسع (تموز ١٩٧١) بمشروع متكامل « نحو جيش تحرير شعبي موحد » يقوم على العلاقات الديمقراطية الداخلية (الغاء الامتيازات الطبقية والمادية والمعنوية ، مجالس جنود للرقابة والتقرير ، حرية الانتماء السياسي ، حرية التثقيف السياسي) وهذا

ما يفترض وجوده في قوات اية ثورة وطنية .
ان السير على طريق انجاز هذه المهمات حتما هو الكفيل بتحويل « لاءات » المقاومة برفض أية تسوية على حساب حقوق شعبنـا التاريخية القومية ، والطموح المشروع لمتابعة الكفاح المسلح وتطويره الى حرب شعب وطنية ... الى قضايا عملية وواقعية. وهذا يقع على عاتق جميع الثوريين في المقاومة مهما كانت انتماءاتهم التنظيمية الراهنة . فالالتزام بقضية الثورة وقيادتها نحو ثورة مظفرة مهما كانت التواءات المسيرة حادة تتقدم بمراحل على الالتزام التنظيمي لهذا الفصيل او ذاك .

اذن على ضوء هذا الفهم مـا هو موقفكم مـن الاتفاقيات المعقودة مع النظـام الاردني ونعني اتفاقيات القاهرة بالدرجـة الاولـى وما رأيكـم بالوساطات التي جرى حولها لغط كثير قبل ان تتم ؟

لنكن واضحين مع شعبنا ، لو كان الحكم الرجعي في الاردن جادا بتنفيذ هذه الاتفاقات لنفذها منذ ان وقعها في أيلول ١٩٧٠ . ولكن الواضح ان الرجعية تابعت حملاتها لتطويق وابادة المقاومة وانهاء كافة اشكال التواجد الشرعي لها اداريـا وسياسيا وقتاليا ، واندفعت على طريق نزع السلاح من يد الشعب ومصادرة جميع الحريات الديمقراطية واقامة حكم ديكتاتوري بوليسي يقوم على الارهاب الاسود. على ضوء هذا ، وبعد ان أكملت السلطات العميلة حلقتها الاخيرة في تصفية المقاومة الفلسطينية بحملة جرش في تموز ١٩٧١ بات الحديث عن الاتفاقات وامكانات تنفيذها حديثا بدون أي محتوى ومجرد شعارات لفظية فارغة تماما . اذ لا يمكن من خلال الضغوطات العربية الرسمية ان يتراجع النظام الرجعي ويقبل بالعودة الى تنفيذ اتفاقيات القاهرة وعمان . من هنا نقول بوضوح ان الركض وراء هذه الوساطات وتعليق الامال على امكانات نفاذ الضغوط العربية الى داخل الاردن لتدفع السلطة هناك لتنفيذ اتفاقية القاهرة وبروتوكول عمان اوهام ليس لها ارض واقعية تقف عليها . هذا من جهة ومن جهة ثانية وهذا هو الاهم فان بقاء الموقف قائما بهذه الصيغة يؤدي أولا الى مزيد من البلبلة العامة والارتباك في صفوف شعبنا وعموم المناضلين والمقاتلين نظرا لغياب المواقف السياسية الوطنية المحددة وما يترتب عليها عسكريا ونضاليا كما يؤدي الى مزيد من التمزق في صفوف المقاومة ومحاولة دفع فصائل الثورة الى الاقتتال فيما بينها لتصفي الثورة نفسها بنفسها على مراحل ويصبح سهلا على الرجعية تصفية ما تبقى من قوى وطنية في المقاومة. ويؤدي ثانيا الى اعفاء الدول العربية الموقعة على اتفاقية القاهرة من التزاماتها ، بفرض العقوبات على السلطة الرجعية التي مزقت هذه الاتفاقات تحت جزمة قواتها البوليسية . ويؤدي ثالثا الى اعفاء الدول العربية التـي اجتمعت في مؤتمـر طرابلس الاخير واتخذت سلسلة مـن القرارات السرية من مسؤولية تنفيذها في حال رفض سلطات عمان الرسمية تنفيذ الاتفاقات كما يؤدي رابعا الى توفير فرص النجاح الكامل لديبلوماسية الخداع السياسي التي تمارسها الرجعية العربية وتحديدا الاردنية والسعودية بوضع القاتل والقتيل على قدم المساواة امام جماهير شعبنا وجماهير الامة العربية والعالم ، وعقد مصالحة جديدة مع السلطة الرجعية وهي بالتأكيد مصالحة لا وطنية وليست في صالح حركة المقاومة واستمرار الركض وراء هذه الوساطات سيبقي المقاومة في حالة شلل تام من حيث اعادة النظر بأوضاعها الداخلية وخططهـا وكيفية مواجهة مجموعة التطورات الجارية على صعيد القضية الفلسطينية .
هذا فضلا عن مخالفة الركض وراء الوساطات لكل قرارات المجلس الوطني التاسع (تموز ١٩٧١) ومذكرة اللجنة التنفيذية للدول العربية (تموز ٧١) ايضـا ...

ماذا لو نجح الضغط العربي على الاردن في انتزاع اعترافه مجددا باتفاقية القاهرة وبروتوكول عمان وارسلت هذه الحكومات قوة عسكرية الى الاردن تمنع ادوات القمع الاردنية من توجيه اي ضربة جديدة لحركة المقاومة ؟

طرح السؤال بهذه الصيغة يبدو منطقيا الا انه منطقي شكليا لا موضوعيا ، وانطلاقا من مقدمة خاطئة تقول بامكانية نجاح السلطات العربية نبني على جسر من الوهم نتيجة خاطئة ايضـا بذات الوقت . الوقائع تخبرنا بوضوح قبل أيلول وبشكل خاص بعد أيلول ان السلطة الرجعية ترفض رفضا مطلقا التسليم لشعبنا بأي حق من حقوقه الوطنية وهي من اجل هذا خاضت معركتها الدموية لسلب جميع هذه الحقوق حتى يصبح بامكانها تطويع شعبنا بالقوة لحكمها الرجعي والانفراد بتسوية ثنائية استسلامية مع العدو القومي الصهيوني ، وكل ما يصدر عن السلطة في عمان من تصريحات ومواقف

سياسية وممارسات يومية يؤكد بأنها لن تتراجع امام اي ضغوطات عربية وعلى حسد تعبير الملك حسين في احدى خطبه الاخيرة « من يظن بأنه قادر ان يضغط علينا لم تلده امه بعد » ، من هنا نحن نقول ان مثل هذا الاحتمال غير قائم وعلينا بالتالي ان ننتقل بدون تردد الى صياغة نهج وأساليب نضال شعبنا لحل هذه المعضلة حتى يصبح بامكانه ومن مواقع القوة ارغام السلطة الرجعية على التراجع كخطوة على طريق متابعة النضال لحل مشكلة التناقض مع السلطة الرجعية حلا جذريا في صالح قضية الثورة والشعب .

ان اي نجاح للوساطة سيقود الى التسليم عمليا مهما كانت اليافطات بشروط الملك حسين « مقاومة على امتداد الشريط النهري للضفة الغربية ... وفي ظل سيادة القوانين الرجعية الاردنية » . وهذه حالة تضع اية قوات في الغور بين فكي القوات الملكية وسحقها في اية لحظة .

اذن ما هو أسلوب العمل الذي ترون ضرورة اتباعه في الاردن ؟

أيضا .. الواقع الراهن منذ ايلول حتى الان يحدد لنا الخطوات الاساسية المطلوبة .' علينا في البداية ان ننجز وبلا تردد بناء الجبهة الاردنية الفلسطينية الموحدة التي تضم كافة فصائل المقاومة في الساحة الاردنية والقوى الوطنية والنقابيــة والمهنية في الساحة لتشكل الاطار العام لحركة الثورة الوطنية وضمن برنامج حددنا في الاجابات السابقة ملامحه الاساسية . تتخذ هذه الجبهة موقفا واضحا من الوضع الرجعي في الاردن بأنه لا تعايش معه لانه يرفض هذا التعايش بالاصل . وتحدد الجبهة بدقة الحقوق الوطنية لشعب فلسطــين في الاردن وفي مقدمتها حقه الكامل في حمل السلاح باتجاه العدو الصهيوني ، حمل السلاح جماهيريا للدفاع عن الثورة امام احتمالات الهجمات الرجعية او اي ردة مضادة ، وضد احتمالات الغزو الصهيوني للضفة الشرقية، حقه في التعبئة والتنظيم الجماهيري حول الثورة ، حقه في رفض اي تسوية سياسية على حساب حقوقه التاريخية المشروعة في تحرير كامل ترابه الوطني ، حقه في رفض اي مشاركة فلسطينية من اي مصدر جاءت في اي تسويــة سياسية . وفي نفس الوقت على هذه الجبهة ان تحدد بدقة الحقوق الوطنية لجماهير الشعب بالضفة الشرقية التي يمكن تلخيصها بسلطة وطنية معادية للاستعمار والصهيونية وسلطة ديمقراطية معادية للاقلية الطبقية الانانية العميلة للاستعمار ، حتى يصبح بالامكان فعلا تأكيد وتطوير وحدة الشعب بعيدا عن التعصب الاقليمي وردود الفعل العفوية الانفصالية الفلسطينية ، في ظل هذا الاطار علينا ان نترجم خطواتنا الكفاحية الجماهيرية والنقابية والمسلحة بادئين باعادة تنظيم صفوفنا ضمن اطارات المقاومة السرية حتى نتمكن من التعامل مع كافة أساليب النضال وفي مقدمتها العنف الوطني الثوري في مواجهة العنف الطبقي الرجعي الامبريالي الذي نشهده الان في الساحة الاردنية ، هذا يعني ان نترك نهائيا الرهان على ايــة وساطة عربية ، الرهان على اوهام قبول السلطة الرجعية بتنفيذ الاتفاقات ، الرهان على امكانية التعايش مع هذه السلطة ، اي الدخول في حرب تحرير وطنية ضد هذه السلطة الرجعية لتحويــل الاردن من جديد وبشكل ثابت ودائم الى قلعة وطنية في خدمة اهداف شعبنا حتى يتمكن مــن متابعة كفاحه اليومــي والاستراتيجي التاريخي ضد العدو الصهيوني .

شكلت مواجهة التسوية السياسية بقصد احباطها مهمة دائمة من مهمات العمل الوطني الفلسطيني . الان وعلى ضوء القوة الذاتية للمقاومة وعلى ضوء النشاط المحموم الذي تلمسه لتحقيــق التسوية الجزئية تمهيدا لتحقيق التسوية الكلية ، كيف ترون ان على العمل الفلسطيني ان يتصرف في مواجهة ذلك ؟

كانت مسألة اجراء التسوية السياسية والثنائية بين عمان .وتل ابيب عاملا رئيسيا في حملة ايلول حتى تستطيع السلطة العميلة ان تتحرك بحيوية باتجاهها وحتى يصبح هذا التحرك ممكنا في المنطقة العربية ايضا بدون متاعب كبيرة. والاكتفاء بمواجهة هذا الواقع بتأكيد مبدأ الرفض للتسوية السياسية الشاملة والثنائية ولاي مشاركة فلسطينية في هذه التسوية هي عملية فارغة من اي محتوى ، أن لم ترتبط بترتيباتها الحسية اليومية ، وان لم ترتبط بتحقيق وانجاز الحلقة المركزية في سلسلة مهماتنا الراهنة وهي حل مشكلة العلاقــة مع السلطة الرجعية في عمان . اذ ان عدم حل هذه المشكلة يعني أن تتحول عمليات الرفض الفلسطينية بالتدريج الى عمليات مبدئية عامة غــير مؤثرة على واقع التطورات الجارية على صعيد التسوية السياسية الشاملة واية تسويات جزئية ثنائية ، بل اكثر من

ذلك يعني بقاء الحالة الراهنة على ما هي عليه ان المناخ يفسح يوما بعد يوم للقوى الرجعية واليمينية في صفوف شعبنا حتى تندفع على طريق مساومة جديدة على حساب مجموع القضية الفلسطينية وهذا بات واضحا في الاشهر الاخيرة بشكل خاص في الضفة الشرقية ضمن مشروع الملك حسين للمساومة مع الرجعية الفلسطينية بمنحها حكما ذاتيا على ارض الضفة الغربية تحت جناحي مملكته الرجعية وتحت شعار حق شعبنا في تقرير مصيره بعد عودة الضفة الغربية للمملكة الاردنية الهاشمية . وواضح ايضا في محاولات القطاع الاخر من القوى الرجعية واليمينية الفلسطينية في الضفة الغربية بالعمل من اجل حكم ذاتي في ظل الاحتلال . وهذا يوضح لنا ان هناك مشروعين مطروحين الان على الارض الفلسطينية لدفع الفلسطينيين نحو المشاركة في التسوية السياسية على حساب القضية الفلسطينية ، وكلا المشروعين يمكن ان يقودا الى دويلة فلسطينية اما ان تبقى قائمة بذاتها بين المطرقة الاسرائيلية وسندان الرجعية الاردنية او دويلة تجدد ارتباطها فيدراليا بالسلطة الرجعية في عمان . ان الطريق لوضع العصي في دواليب التسويات السياسية والطريق لقطع اي سبيل على اي قوة فلسطينية من المشاركة بهذه التسوية هي النضال من اجل حل هذه الحلقة المركزية التي تقيم حاجزا حديديا يجعل شعبنا قادرا حقا على الرفض لاية مشاريع تقوم على حساب حقه في كامل ترابه الوطني او تقوم على تجزئة القضية الفلسطينية او تقوم على الحلول الاستعمارية المطروحة على المدى التاريخي للقضية الفلسطينية ممثلة ببقاء دولة اسرائيل مقابل انسحابها من اراض عربية محتلة .

ما هو تقييمكم لتجارب الوحدة الوطنية السابقة ، وما هي نقطة الضعف الاساسية فيها ، وعلى ضوء ذلك هل ترون ان العمل من داخل منظمة التحرير الفلسطينية لا زال يتناسب مع ظروف المرحلة الراهنة ، ام ان هناك اقتراحات لاساليب تنظيمية جديدة ؟

ان تجارب الوحدة الوطنية التي مرت حتى الان هي بالتأكيد وليد شرعي لمجموع الظروف الموضوعية والذاتية التي مرت بها حركة المقاومة الفلسطينية. ذاتيا تناقضات في صفوف شعبنا طبقية وايديولوجية وسياسية عبرت عن نفسها تعبيرا مشروعا بعدد من فصائل المقاومة وموضوعيا التناقضات العربية وامتداداتها داخل المقاومة ، كل هذه الظروف مجتمعة هي التي حكمت تجارب الوحدة الوطنية السابقة بدءا من تجربة قيادة الكفاح الفلسطيني المسلح وانتهاء بتجربة اللجنة المركزية. والمشكلة في مجموع هذه التجارب ليست كما تشيع القوى اليمينية والرجعية في تعدد فصائل المقاومة الفلسطينية ، فجبهة تحرير فيتنام مثلا تضم ٢٣ حزبا ومنظمة سياسية ، وتجربة الحركة الصهيونية ضمت العديد من المنظمات السياسية والارهابية قبل ١٩٤٨ وفي اسرائيل الان ١٦ حزبا سياسيا . ان نقطة الضعف المركزية هي في التكوين السياسي والبرنامج السياسي لحركة المقاومة وهذا ما اوضحته تماما في الاجابات السابقة. ونقطة الضعف هذه هي التي افقدت المقاومة الفلسطينية زمام المبادرة في اتخاذ وصياغة خطواتها السياسية والمسلحة طبقا لطبيعة كل مرحلة من المراحل السابقة. ولم يقف هذا القصور في التكوين السياسي عند هذه الحدود بل ولد تصورا آخر بحيث لم تستطع المقاومة ان تعطي لبرامجها في تثوير جماهير شعبنا في الاراضي المحتلة الحلول الصحيحة التي يمكن ان تؤدي الى عملية التثوير ، وبشكل خاص في الضفة الغربية ، حيث يفتقد شعبنا للتدريب والسلاح والتقاليد الديمقراطية نتيجة عملية القمع الرجعية المتواصلة حتى عام ٦٧ على يد الرجعية وبعد ٦٧ وقع فريسة سهلة للاحتلال .

واذا اخذنا بعين الاعتبار ان السلطة الرجعية في الاردن تحجب طاقات المقاومة من ان تتجه باتجاه العدو وتدفعها لتجميد الجزء الاكبر من قوتها للدفاع عن النفس ، تتبلور امامنا صورة واضحة لمجموع العوامل التي لم تمكن حركة المقاومة من ان تطور عملية تثوير الوضع في الاراضي المحتلة ، لان عملية التثوير مرتبطة بأن تتفرغ للقتال ضد العدو القومي، وعملية التفرغ مرتبطة بتأمين القاعدة الرئيسية الصلبة التي تقف عليها . من هنا يقول الانسان ان المشكلة ليست في التعدد بل تكمن المشكلة في حقيقتها في طبيعة القيادة السياسية للمقاومة وبرامجها التي عبرت عن نفسها بالممارسات اليومية طيلة المرحلة الماضية،بينما نجد أمامنا وضعا مختلفا مثلا في فيتنام رغم وجود التعدد المتفوق على عدد فصائل المقاومة في بلدنا ، تنتقل جبهة تحرير فيتنام من انتصار الى انتصار ، بفعل القيادة السياسية

التي يشكل حزب الشعب الثوري (الشيوعي) العمود الفقري لها والمسلح بمنهج فكري ثوري قادر، كما اثبتت وقائع التجربة في فيتنام على صياغة السياسات المرحلية واكتشاف الحلقات الوسيطة في كل مرحلة من المراحل على طريق انجاز المهمة الاستراتيجية الراهنة والدائمة لحرب التحرير . بينما غياب مثل هذه القيادة المسلحة بمنهج فكري ثوري ، ادى الى النتائج التي نراها ، وكما قلت بسبب بقاء القوى ذات المنهج اليميني في موقع القوى المؤثرة الاساسية بفعل ظروف ذاتية لشعبنا وبفعل ظروف موضوعية في المنطقة العربية . مع ذلك نقول تمكنت فصائل المقاومة وخاصة التي تلمس المسؤولية المباشرة والتاريخية اكثر من غيرها من ان تصوغ وتساهم في قيادة سلسلة من التجارب على طريق الوحدة الوطنية ضمن اطارات منظمة التحرير الى أن التحقت بها — وللاسف بعد ايلول ١٩٧٠ فقط — جميع الفصائل الاخرى . لقد جاء هذا الالتحاق في تقديرنا متأخرا وكان من الممكن ان يكون اكثر فعالية وتأثيرا على مجموع تطورات اوضاع حركة المقاومة وسياساتها قبل ايلول حيث كانت جميع فصائل المقاومة تتمتع بحريات ديمقراطية كاملة تمكنها من استخدام العديد من المنابر الفكرية والسياسية للاتصال بجماهير شعبنا مباشرة لمناقشة كافة القضايا المتفق عليها او المختلف عليها والاحتكام بذلك للجماهير نفسها لتوليد سلسلة من الضغوطات الديمقراطية القاعدية على الاطارات القيادية . انطلاقا من فهم واضح لطبيعة التحالفات الوطنية العريضة التي يحكمها مبدأ التضامن المشترك مع النقد المتبادل والذاتي تجاه كافة السياسات اليومية التي يصوغها هذا الفصيل او ذاك ، او محصلة هذه السياسات اليومية ممثلة بالسياسة العامة لفصائل المقاومة . أما بالنسبة للقسم الثاني من السؤال فان منظمة التحرير تمثل اطارا عاما للتحالفات الوطنية ، وهنا ايضا ليست المشكلة في شكل او اسم منظمة التحرير بل المشكلة في القدرة على تطوير هذا الاطار العام ، الى جبهة تحرير وطنية فلسطينية موحدة ترتبط ببرنامج دقيق مرحلي يحدد الحلقات الوسيطة على طريق النضال الاستراتيجي الطويل الامد. واذا تضافرت جهود جميع القوى اليسارية والتقدمية في منظمة التحرير يصبح من الممكن آنذاك تطويرها سياسيا وتنظيميا نحو جبهة تحرير وطنية موحدة لا تكتفي بصياغة المبادىءالعامة الاستراتيجية الطابع كما هو الحال في ميثاق منظمة التحرير الذي يطرح مبادىء عامة بل تمرحل هذه المبادىء العامة وتقننها بمهمات راهنة لكل مرحلة من المراحل ، باستكشاف الحلقات الوسيطة التي يجب تحقيقها على المدى القريب والمتوسط والتي تمثل سلسلة من الحلقات المترابطة جدليا على طريق انجاز المهمة الاستراتيجية التاريخية ، كما ان تطوير الاشكال التنظيمية في منظمة التحرير مرهونة ايضا بنضال هذه القوى المشترك من اجل تحرير منظمة التحرير من الاوضاع البيروقراطية التي تعيشها وتحرير قواها المادية وخاصة جيش التحرير الفلسطيني من بقائه ملحقا بالجيوش العربية كما تنص اتفاقات منظمة التحرير مع الدول العربية . ان هذه المسألة لا تحسم بين يوم وليلة بل تتطلب نضالا ايديولوجيا وسياسيا وتنظيميا ومسلحا مريرا وطويل النفس في صفوف حركة المقاومة وضمن اطارات منظمة التحرير وبذات الوقت خارج هذه الاطارات لدفع العلاقات والتحالفات بين فصائل المقاومة على طريق هذا التطور المتنامي .

نقطة اخيرة لا بد من طرحها بهذا الصدد وهي ان هذه السياسة المسؤولة في نسج وبناء التحالفات الوطنية وضعت اولا وباستمرار قضية الثورة ومصلحتها قبل اي مصالح ذاتية انانية واعتمدت بذات الوقت على رفض الاتجاهات الانعزالية التي تقود بالنتيجة الى سياسة انتهازية يسارية او يمينية وديماغوجية . كما رفضت بذات الوقت التزام الصمت على هذه التحالفات اي الوقوع في خندق الانتهازية اليمينية ، معتمدة مبدأ التحالف مع النقد الثوري والاحتكام للجماهير تجاه كافة القضايا المختلف عليها في كل فترة من الفترات . واذا راقبنا بدقة وبأمانة المرحلة الماضية فبامكاننا ان نضع اصابعنا على صحة وسلامة هذه السياسة الثورية والوطنية في حياة يسار المقاومة وفي تحالفاته مع بقية الفصائل . اما الانتقادات الديماغوجية والتبريرية التي مارستها بعض الفصائل الانعزالية فقد تم التخلي عنها دفعة واحدة بعد ايلول عندما جاءت الى هذه التحالفات وانضوت تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية . **من الواضح تماما ان اليسار الفلسطيني يواجه**

الان ظروفا خاصة صعبة من خلال الاتهامات التي يوجهها له بعض الحكام العرب ما هو ردكم على هذه الاتهامات ؟ وكيف ترى على ضوء ذلك نوع العلاقات التي يجب أن تنشأ بين الفصائل اليسارية داخل حركة المقاومة ؟

من الواضح ان الحملة الايديولوجية والسياسية وعمليات التضييق لا تتناول يسار المقاومة الفلسطينية فقط ، بل تتعداها لتشمل عموم فصائل اليسار على امتداد الوطن العربي ، لمجموعة من الاعتبارات تتعلق بواقع المنطقة السياسي واحتمالات تطورها . فالمنطقة العربية تشهد في المرحلة الراهنة بداية ظهور النتائج الحقيقية لهزيمة حزيران ١٩٦٧ ، حيث ان الهزيمة لم تكن هزيمة عسكرية فقط بل كانت هزيمة لمجموع البرامج التي حكمت حركة التحرر الوطني العربية على امتداد العشرين عاما الاخيرة . وحتى تتمكن حركة التحرر العربية من تقديم ردود ثورية على نتائج حرب حزيران ١٩٦٧ كان المطلوب منها ان تاخذ باختيار ثوري مختلف عن الاختيار الذي اتبعته ولو اخذت بهذا الاختيار القائم على تسليح الجماهير والانفتاح الديمقراطي الثوري عليها واخضاع جبهة الانتاج لصالح جبهة القتال لتعززت المواقع اليسارية والتقدمية في حركة التحرر العربية ولتمكنت من استنهاض همم شعوب الامة العربية في معركة ضارية طويلة الامد مع اسرائيل والامبريالية والرجعية العربية لتحقيق انتصار شامل على المدى البعيد على اعداء حركة التحرر الوطني الديمقراطي الفلسطينية والعربية . ولكن كان واضحا أن استمرار الاختيار الحزيراني الذي أعطى الهزيمة سيقود بالضرورة الى سلسلة من النتائج الداخلية والخارجية ، سلسلة من النتائج الداخلية لتطويع حركة التحرر الوطني الديمقراطي في المنطقة لصالح القوى اليمينية والانفتاح على البورجوازية التقليدية وبقايا الاقطاع والثقافة اليمينية ، وسلسلة من النتائج الخارجية تتمثل في مزيد من الانفتاح على معسكر الثورة المضادة الامبريالي الرجعي وكل هذا يقود بالضرورة الى سلسلة من التنازلات لصالح اسرائيل والصهيونية. وعلى رأس نتائج هذا الاختيار تعريض يسار المقاومة والقوى الثورية والديمقراطية في المنطقة العربية لسلسلة من الهجمات حتى يصبح بامكان الواقع العربي الراهن ان يقوم على التسويات السياسية . وبالنسبة للمقاومة الفلسطينية تحديدا فقد كان مطروحا على جدول اعمال الواقع العربي الراهن بعد حزيران ١٩٦٧ محاولة ترويض المقاومة واخضاعها في سياساتها اليومية والمسلحة لسياسات ومعطيات الواقع العربي الراهن حتى تبقى هذه المقاومة ورقة تكتيكية ضاغطة بيد هذا الواقع ، لتمرير التسويات السياسية ، ورقة تكتيكية ضاغطة على الامبريالية وعلى اسرائيل . ومن هنا نكتشف ببساطة ان المقاومة بمجموعها تعرضت في البداية لسياستين لا لسياسة واحدة سياسة اخذت بها الانظمة المعنية بحرب حزيران وتقوم على احتضان المقاومة ضمن حدود بقائها على تناغم مع سياسة هذه الانظمة حتى يمكن استخدامها كورقة تكتيكية ضاغطة بيدها دون أن تولد اية احراجات ايديولوجية وسياسية وجماهيرية لها . بينما انتهجت الرجعية العربية وبشكل خاص في الاردن ، حيث شكلت عمان الميدان الواقعي والمكثف لسياسة الرجعية العربية — انتهجت خطا معاديا للمقاومة بمجموعها يقوم على قمعها وابادتها متسلحة بشعارات مختلفة عن الشعارات الراهنة « عمل فدائي شريف وعمل فدائي غير شريف » « معتدلون ومتطرفون » « حملة ايديولوجيات وغير حملة ايديولوجيات » وغيرها من الشعارات المزيفة التي جابهت فيها الرجعية حركة المقاومة لضربها على مراحل متتالية . وعندما فشلت هذه الرجعية في تمزيق وحدة فصائل المقاومة ضمن هذا المنظور قامت بحملاتها ضد عموم المقاومة وتتابعت الحملات الموجهة ضد مجموعة حركة المقاومة بعد ان فشلت الرجعية في تمزيق وحدة دفاعها المشترك عن الثورة وعن الجماهير المسلحة ، وبلغت ذروتها في حملة ايلول ١٩٧٠ . وعادت بعد هذه الحملة الى سياستها القديمة التي تقوم على التمييز بين القوى اليسارية والقوى الوطنية الاخرى . ان هذه العملية في تكثيف الهجوم على يسار المقاومة لا تقف عندها فقط الرجعية في عمان بل تمتد الى عواصم عربية اخرى بعضها رجعي عميل للاستعمار وبعضها الاخر يفترض فيه ان يتخذ موقفا صديقا من يسار المقاومة . ولكن ما نجسده امامنا واقعيا هو ان السياستين السابقتين تجاه المقاومة بدأتا تقتربان من بعضهما بعضا للتضييق عليها وتصفيتها على مراحل . ومطروح الان على جدول

اعمال اكثر من دولة عربيــة في مقدمتها عمــان والرياض تصفية يسار المقاومة الفلسطينية وهذا يعني ان القوى الاخرى لن تفلت من محاولات التصفية بل ان هذه العملية تتم علــى مراحــل تتناول اولا القوى اليساريــة ثم تتناول القــوى الوطنية الاخرى لان الرجعية والامبريالية معاديــة في الاصل لاي مقاومة فلسطينية ، معادية لحقوق شعب فلسطين ، معادية لنظرية حرب الشعــب الوطنية وتسليح الجماهير . وكذلك لان القــوى الرجعية تدرك من خــلال تجاربهــا ان القــوى اليسارية كانت دائما اصلب القوى الفلسطينيــة المناضلة ضد كل محـــاولات تصفية القضيـــة الفلسطينية وكل محــاولات تجزئـــة القضيـــة الفلسطينية . ولذلك نجد ان القوى اليساريـــة تحظى باستمرار بالهجوم الاكبر من طرف القــوى الامبريالية والرجعية والوسطية . وعلى ضــوء تجربة حركات التحرر الوطني في اكثر من بلــد ، وعلى ضوء تجربة شعبنا نفسه فان الرد الجذري على هذه الهجمات هو في وحدة جميع فصائــل المقاومة في موقف وطني متماسك ضد محــاولات تمزيقها وتصفيتها على مراحل كــما ان التجربــة أثبتت أن على جميع القوى التقدمية في فصائــل المقاومة وبغض النظر عن انتماءاتها التنظيمية ان توحد مواقفها في وجه هــذه الهجمــة الشرســة مخضعة تناقضاتها الثانويــة والذاتية لصالــح الموقف الوطني الاساسي . ان هذه المهمة الملحة المطروحة علينا جميعا لا يجب ان تعني ولا ان تقود الى الصمت المتبادل على اية خلافات تنبع خلال اي مرحلة من المراحل عبر الممارسة بل علينا جميعا ان نقف كتفا الى كتف ونمارس فــي نفس الوقت النقد والنقد الذاتي المتبادل بدون اي حساسيات ذاتية لان طريق التضامن مــع النقد هو الطريق الذي بامكانــه ان يحمي جميــع القوى التقدمية واليسارية من النزعة الانعزالية اليسارية ومن النزعة الانتهازية اليمينية في وقت واحد ، ان هذا الطريق هو سبيل الثوريين وجميع الوطنيين للرد على جميع الهجمات الراهنة وحماية وتطوير جميع القوى الوطنية الاخرى .

نريد الان ان ننتقل الى الحديث عن بعض القضايا التي تمس الجبهة الديمقراطية بالذات . ونريد عامدين ان نركز الاسئلة على الانتقادات الفكرية والسياسية والتنظيمية التي توجه للجبهة اولا .

لقد قدمت الجبهة الديمقراطية نفسهــا في الساحة الفلسطينية على انها تمثل اليسار الفلسطينــي الذي يمتلك المخطط الكفيــل بوضــــع الثــورة الفلسطينية على طريق النمو والتطور الحقيقين ، وقيمت في حديثك الدور الذي استطاعت تاديته . ولكن نريد ان نبحث مسائل محددة. هل استطاعت الديمقراطية ان تبني تنظيما من نوعية مختلفــة ؟ هل استطاعت ان تقدم ممارسة عسكرية من نوع جديد ؟ هل استطاعت ان تقيم علاقة مع الجماهير ذات نفس ثوري متقدم ؟

ان الحركة الثورية هي التي تجلد نفسها بالنقد في كل مرحلة من المراحل وضمن السياق التاريخي لها ، دون اي تردد معتمدة في ذلك ديبلوماسيــة الشارع بدلا عن الديبلوماسية البورجوازية التي تحتفظ بالنقد ضمن اطارات داخليــة . ودائمــا ضمن جدران مغلقة . فالحركة الثورية تعتمد في حياتها وفي نموها على العلاقة الحية واليومية مع الجماهير العريضة وتستمد قوتها من هذه الجماهير ولذا عليها ان تقدم كشف الحساب لهذه الجماهير صاحبة الثــورة ومستودعهــا الذي لا ينضب . ومهمة الحركة الثورية ان تتعلــم من الجماهـــير وتعلمها بذات الوقت ضمن قاعدة مبدئية « مــن الجماهير واليها » ، من هنا علينــا ان نعي ان النقد الثوري هو الذي يحرر نفسه من الديماغوجية ومن النزعة الذاتية التبريرية للــدفاع الــذاتي المحض ، وعلى هذا فاننا ننظر بعين ثورية الى هذا المدخل الانتقادي الوارد في السؤال . حتى نتمكن معا من اخراج حركة المقاومة الى ديبلوماسيــة الشارع رافضين كل عمليات النقد الديماغوجية ، المادحة منها أو الشاتمة ، فقد شهدت حركــة المقاومة منذ حزيران ١٩٦٧ حتى الآن شكلــين من الانتقادات ، الاول كان سائدا قبل ايلول ١٩٧٠ ويقوم على المدح الديماغوجي لحركــة المقاومــة والتضخيم الاعلامي لها خدمة لمجموعة من الاغراض السياسية في المنطقة ، وكتعبير عــن الرغبة في التعويض النفسي عن الهزيمة . بعد ايلول ١٩٧٠ برز الشكل الاخر من النقد ممثلا بسلسلة مــن الانتقادات الشاتمة التي تحــاول تشويه حركــة المقاومة . وتكاد تكون ذات الاقلام التي مارست سياسة المديح تمارس الان سياسة الشتم ، حتى أن أحد الكتاب (المتمركسين) لم يتورع من ان ينهي أحد كتيباته بفقرة « تطالب الجميع بــأن

يقيموا احتفال دفن مهيب لنظرية حرب التحرير الشعبية وللمقاومة التي تعتمد هذه النظرية » .
من هنا نأتي بالتحديد الى الملاحظات الانتقادية التي طرحها السؤال ونقول بوضوح ان الجبهة الديمقراطية طرحت موقفا ايديولوجيا متكاملا تجاه كافة القضايا المطروحة على جدول اعمال حركة التحرر الوطني الفلسطيني سواء القضايا الذاتية التي تتعلق ببنية حركة التحرر الوطني ايديولوجيا وسياسيا وتنظيميا وعسكريا او علاقات حركة التحرر الوطني الفلسطينية بالجماهير الفلسطينية الاردنية وبالجماهير العربية وبحركة التحرر الوطني والقوى الاشتراكية العالمية . ان هذا الطرح يرتبط بالضرورة بتوليد امتدادات تنظيمية من طبيعة جديدة تحمل البندقية بيد وتحمل النظرية الثورية باليد الاخرى فالبندقية غير المسيسة ثوريا تنقلب بالنتيجة الى وضع مضاد وفي احسن الحالات الى بندقية غير قادرة على الفعل الوطني والثوري. وبالتأكيد فان بناء تنظيم مقاتل مسلح بالنظرية الثورية لا يمكن ان يتم بين يوم وليلة . لا يمكن ان يبنى بسلسلة من التعليمات والتوجيهات البيرقراطية « بسم الله الرحمن الرحيم ، ورسمنا بما هو آت . تشكيل تنظيم ثوري .. الى آخره».
ان عملية بناء التنظيم الثوري تتم عبر رحلة طويلة النفس ، شاقة وعسيرة حتى يصبح بالامكان من خلال الممارسة اليومية وتراكم هذه الممارسات اقامة الجسر المتين بين النظرية والتطبيق ، اي التنظيم الثوري . فعبر سلسلة الصراعات الايديولوجية والسياسية، الاستراتيجية والتكتيكية التي تتناول قضايا وممارسات يومية تتم عملية الفرز الدائمة للعناصر القادرة على متابعة النضال الطويل والعناصر المتخلفة والمتخاذلة .
ومن هنا وأمام تجربتنا القصيرة الامد لا نستطيع ان نحكم هل قدمنا فعلا تنظيما من نوع جديد لشعبنا ، لكننا نقول بوضوح اننا زرعنا البدايات الاولى الصحيحة على طريق بناء التنظيم الثوري، والتي تنمو من خلال النضال الايديولوجي والسياسي والجماهيري والمسلح يوميا . وحتى نصل الى تنظيم ثوري متبلور نحتاج الى فترة زمنية اطول ، وتجارب الحركات الثورية في تاريخ الشعوب دليل بارز على ذلك . فلم يتمكن البلاشفة مثلا من بناء تنظيم ثوري خلال عامين او ثلاثة اعوام من النضال ولم يتمكن الحزب الشيوعي الصيني من بناء تنظيم طليعي يقود الثورة الوطنية الديمقراطية حتى نهاياتها الا عبر النضال الطويل، ايديولوجيا وسياسيا وعسكريا ، وهكذا في تجارب جميع الشعوب ، انها عملية تاريخية ويومية في وقت واحد . ومن خلال عملية النضال تتم عملية الفرز والتراكم في وقت واحد ، التي تنقلنا الى وضع نوعي مختلف . اما بالنسبة للممارسة العسكرية فعلينا ايضا ان نلاحظ ما يلي : ان جميع فصائل المقاومة اعتمدت العمل الفدائي الذي يقوم على القتال المحدود تجاه العدو ، في محاولة لتطوير هذا العمل الفدائي الى حرب شعبية . ثانيا ان الممارسة العسكرية في مراحلها الاولى تكاد تلتقي عند جميع فصائل حركة المقاومة.
ان تطوير هذه الممارسة الى ممارسة مسلحة جماهيرية قادرة على تعبئة الجماهير العريضة في صفوف الثورة حيث تقدم هذه الجماهير التضحيات الجماعية العالية وتقدس البطولات الجماعية في الثورة ، هي أيضا عملية لا يمكن ان تتم بسهولة ولا بمدى زمني قصير . ومع ذلك علينا ان نلاحظ المحاولات الدؤوبة في ممارسات الجبهة الديمقراطية لتطوير الممارسة المسلحة على طريق الممارسة الجماعية والجماهيرية والابتعاد بذات الوقت عن كافة اشكال الممارسات الفردية . وقد انتهجت الجبهة الديمقراطية خطا عسكريا يسعى لتطوير العمل الفدائي الى حرب عصابات داخل الارض المحتلة واعتماد الوجود في الضفة الشرقية وفي الاراضي العربية الاخرى كجسور امداد وتموين للقوى المسلحة والتنظيمات الجماهيرية في الارض المحتلة.
ومثلا فقد شغلت هذه المهمة حجما كبيرا من جهود الجبهة في عام ١٩٦٩ ولكن مجموعة الظروف السياسية المحيطة بالمقاومة على الساحة الاردنية حجبت امكانية الفعل البارز في هذا الاتجاه لان معظم جهد المقاومة كما قلت كان موجها للدفاع الذاتي عن المقاومة ، وبات تثوير الضفة الغربية خصوصا والاراضي المحتلة عموما الى حد كبير مرتبطا بحل التناقض الاساسي المفروض على المقاومة مع الحكم الرجعي في الضفة الشرقية . كذلك اعطت الجبهة جهدا ملحوظا لاشراك الفلاحين في القرى الامامية في عملياتها العسكرية في محاولة للانتقال من العمليات التي تعتمد على القوى الذاتية للجبهة ،) الى العمليات المدعمة بطاقات

الجماهير على طريق الانتقال الى مرحلة ارقى في القتال الجماعي ضد العدو . وقد تم تنفيذ ذلك عملا في عمليات مثل عملية الخط الاحمر ، وعملية هوشي منه ، والشيخ عز الدين القسام ، وصمود غزه ... الخ .

ورغم محاولات التشويه التي تعرضت لها هذه العمليات على يد احدى الفصائل في حركة المقاومة الا ان الجبهة كانت ترى بوضوح ان هذا الطريق في تطوير العمل المسلح الى عمل جماهيري يقوم على القتال الجماعي ، العالي التضحيات والذي يقدس البطولة الجماعية والذي يدفع على المدى المتوسط والبعيد الجماهير العريضة للالتفاف حول المقاومة والانضواء في صفوفها وتحمل التضحيات العالية واقتناعها من خلال تجربتها الخاصة اليومية ان طريق التحرير طريق طويل النفس ويتطلب جهودا جماعية عريضة تتسع يوما بعد يوم . بذات الوقت وقفت الجبهة بوضوح منتقدة جميع المحاولات لحرف النضال المسلح نحو اتجاهات فردية ارهابية تدفع الجماهير الى التحلق حول البطولات الفردية بدلا من تنمية احترام البطولة الجماعية وخاضت الجبهة نضالا ايديولوجيا وتنظيميا واسعا في صفوف شعبنا وفي صفوف المقاومة لتثبيت هذا الموقف الثوري ايضا ولم يتم اعتراف جميع الفصائل بصحة هذا الموقف الا بعد ايلول ١٩٧٠ ،كما مارست احدى الفصائل نقدا ذاتيا سريعا لممارستها القتالية الفردية كما ورد على ما اذكر في تقرير لها منشور بكتاب«المقاومةالفلسطينية» الصادر عن مجلة دراسات عربية ، صفحة ١٢٤ .

ان العالم المتخلف في بلدان اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية عاش طويلا على تقديس البطولاتالفردية والتفرج عليها ، مشبعا بقصص المبارزات وامجاد الفروسية وهذا ما يتطلب من جميع فصائل المقاومة أن تركز على النهج الجماعي في العمل العسكري ، وان تنمي فكرة البطولة الجماعية ، واحترام القيم الجماعية . وكلنا يعلم من التجربة العسكرية الحسية ان الصدام مع اي دورية للعدو في الاراضي المحتلة يكلف ماديا وبشريا اكثر من اي عملية فردية تترك ضجيجا دعاويا واسعا ومع ذلك فان جماهير شعبنا قلما تلتفت الى مثل هذا الصدام مع دورية معادية وتعتبره حادثا عرضيا سريعا ، بينما تقف متفرجة بعين الاعجاب على أية بطولات فردية . ان هذا النهج العسكري الذي أخذت به الجبهة يرتبط بالاصل بموقف ايديولوجي وسياسي يعتمد الجماهير منقذة لنفسها ، وعليها بنفسها ان تأخذ زمام المبادرة في ادارة كافة اشكال النضال المسلحوالديمقراطي لتطوير صراعها مع اعداء التحرر الوطني على طريق حرب الشعب الوطنية الطويلة الامد . وامامنا على سبيل المثال تجربة فيتنام والهند الصينية التي بامكانها ان تنتهج خط القتال الفردي والمبارزة والفروسية ولكنها ابتعدت عنها لان المطلوب تنمية الظواهر الجماعية في صفوف هذه الشعوب التي تعاني هي ايضا من الثقافة والقيم المتخلفة .

وطبيعي ان نقول ان المدى الزمني المتاح طيلة المرحلة الماضية لم يكن كافيا لبلورة واكمال هذا النهج العسكري ليصبح نهجا سائدا سواء في صفوف الجبهة او في صفوف حركة المقاومة ، فكل هذا يرتبط ايضا بالنضال الطويل المدى . اما بالنسبة للنقطة الثالثة حول تنظيم العلاقات مع الجماهير بنفس ثوري متقدم فتقديري ان اقامة هذه العلاقات مسألة مرتبطة بمجموع النهج الايديولوجي والسياسي والعسكري والتنظيمي للجبهة ، مرتبط بنظرية الاعتماد على الذات وعلى الجماهير في كافة هذه القضايا من جهة ومن الجهة الاخرى بتلمس الجماهير ومن خلال تجربتها الخاصة صحة هذا النهج الثوري مما يدفعها يوما بعد يوم للالتفاف حوله والابتعاد عن النهج اليميني في الممارسة السياسية والتنظيمية . ان هذا كله يمثل عملية ثورية مترابطة لا يمكن احداث أي فصل تعسفي فيما بينها كما انها تتطلب ان تأخذ مداها التاريخي ولهذا علينا ان ننظر الى جميع هذه القضايا نظرة مناضلة ، مثابرة ، صبورة وعنيدة بذات الوقت .

اعتمدت الديمقراطية على منهج طرح الموقف السياسي علنا ليشكل قوة ضاغطة على المنظمات الاخرى ، لدفعها بالاتجاه الذي تعتقد بصحته. هل لا زال من المناسب الاعتماد على هذا النهج في العمل في الظروف الراهنة أم أن المرحلة الجديدة تقتضي وسائل اخرى وما هي هذه الوسائل ؟

ان المسألة لا تتعلق بالرغبات الذاتية او الموقف الذاتي للجبهة الديمقراطية او اي فصيل اخر من فصائل المقاومة ، بل ان المسألة المطروحة باستمرار هي مدى صحة وسلامة الخط السياسي

العام والتكتيك اليومي لحركة المقاومة حتى تستطيع الانتقال من انتصار الى اخر وتقود شعبنا فعلا على طريق تحرير وطنه وانتزاع كامل حقوقه الوطنية الراهنة والتاريخية(الاستراتيجية). وحتى نتمكن من دفع المقاومة على الطريق السياسي السليم فان هذا يتطلب التعامل علنا مع الجماهير وفي الشارع حول كافة القضايا المطروحة سواء منها القضايا الاستراتيجية العامة التي تتعلق بالمواقف المبدئية. او فيما يتعلق بالقضايا السياسية والعملية التكتيكيةاليومية اذ ان الجماهير وحدها هي المطالبة بمتابعة النضال وتقديم التضحيات المادية والبشرية والمعنوية ومن هنا علينا ان نعتمد في علاقتنا مع الجماهير على ديبلوماسية الشارع كما قلت وعلى الاحتكام الديمقراطي لهذه الجماهير في كل قضية من القضايا المطروحة ، وعلى ضوء قناعة هذه الجماهير المعززة بتجربتها الخاصة وبأصابعها العشرة ،فان هذه الجماهير تمارس دورها في تصحيح مسار حركة المقاومة ، وفي صياغة سياساتها من خلال ضغطها الديمقراطي القاعدي على مجموع الاوضاع القيادية في حركة المقاومة ، ومن خلال التفافها حول المواقف الاكثر صحة وسلامة ، والابتعاد عن المواقف الخاطئة التي يقود تراكمها بالنتيجة الى تراجع الثورة وربما الى فشلها ، خاصة ان شعبنا شهد في تاريخه المعاصر اكثر من ثورة فاشلة وابرزها ثورة ١٩٣٦ وانتفاضات عامي ٤٧ — ١٩٤٨ . وعلينا ان نستخلص دروس هذه التجارب وطرحها على جماهير شعبنا ، ومن خلال تجربته ، وعلى ضوء وعيه لهذه الدروس يأخذ زمام المبادرة بيده يوما بعد يوم ، بدلا من ان يقف في مواقع التنفيذ لسياسات عليا تطرح عليه بيروقراطيا من خلال قياداته ، او ان يصاب على ضوء هزائم معينة بحالة من الانفضاض من حول المقاومة والحركة الوطنية ، او بحالة من القنوط واليأس تدفعه لان يتخذ موقفا متفرجا على الصراع الجاري . هذه السياسة هي في تقديرنا السياسة الوطنية الوحيدة التي يجب ان تعتمدها كافة فصائل حركة المقاومة ، وليس فقط الديمقراطية .

وقد بادرت الديمقراطية فعلا الى التعامل مع الجماهير مباشرة وعلنا ، حول جميع القضايا الاستراتيجية الاساسية وجميع القضايا السياسية التكتيكية اليومية . وفي الوقت نفسه حافظت الجبهة على التحالفات الوطنية العريضة ، وعملت على تطوير وتعزيز هذه التحالفات ، من خلال عملية التصحيح الدائمة التي تمارسها حركة الجماهير بالاحتكام لها في كل صغيرة وكبيرة . وفعلا استخدمت الجبهة في ظل اطار هذه التحالفات كافة المنابر السياسية والفكرية والتنظيمية للوصول الى اعرض الجماهير في طرح كافة القضايا كما وقع قبل ايلول بشكل خاص ، وبعد ايلول بشكل عام . والقضايا التي وقع ايضا الاختلاف حولها كنا نطرحها مباشرة على هذه الجماهير ومنها على سبيل المثال ما طرحته الجبهة على الجماهير قبيل ايلول من ضرورة عقد مؤتمر ديمقراطي لكافة لجان التنسيق والكوادر الوسطى في حركة المقاومة تلتقي فيه مع اللجنة المركزية لمناقشة مجموع السياسات في تلك المرحلة وتحديد المهمات المباشرة المطروحة على المقاومة في المدى القريب ، بينما عارضت قوى اخرى هذا الاتجاه لسبب بسيط « انها تريد تقرير سياسات المقاومة من وراء ظهر الجماهير وقواعدها » .

وقد أدت هذه السياسة الى توليد سلسلة من الضغوطات الديمقراطية القاعدية على عموم تيارات حركة المقاومة من اجل تصحيح العلاقات فيما بينها ، ومن اجل تحديد المهمات المباشرة المطروحة عليها .

وفي تقديرنا ان هذا المنهج في العمل يبقى دائما هو المنهج الصحيح، طالما ان هناك ارضا مشتركة تمثل اطارا لبرنامج حد ادنى راهن بين فصائل حركة المقاومة والحركة الوطنية : الاعتماد على الجماهير ، طرح كل شيء على الجماهير ، والاحتكام لها . متى يصبح هذا المنهج خاطئا ؟ اذا وصلت فصائل حركة المقاومة الى فقدان الارض المشتركة التي تقف عليها تجاه مهمات راهنة على المدى القريب والمتوسط ، او تجاه المهمات المبدئية والاستراتيجية ، الى ان نصل الى هذه الحالة التي نتمنى ان لا نصل لها (هذا مرهون بالتطورات العربية والدولية تجاه القضية الفلسطينية ... ومهمات حركة المقاومة الراهنة ، ومواقف فصائل المقاومة تجاه هذا كله) . فان المنهج الدائم هو اعتماد التحالفات الوطنية العريضة ، في ظل الاحتكام الدائم للجماهير حول كافة القضايا حتى تأخذ هذه الجماهير دورها في تصحيح مسار المقاومة ، وفي احداث سلسلة التغييرات الثورية

الضرورية لكل مرحلة من المراحل .

من الانتقادات التي توجه للجبهة ، انها طرحت تحليلا فكريا وسياسيا متكاملا حول الوضع الفلسطيني والعربي ، ولكن هذا التحليل بقي ضمن اطار العموميات ولم يقترن بتحليل القضايا اليومية المحسوسة التي تستطيع الجماهير ادراكها مباشرة، وادى ذلك الى ضعف تأثيرها الجماهيري . هل توافق على ذلك ؟

بالضرورة . ان اي تحليل فكري وسياسي حول الاوضاع الفلسطينية والعربية يجب ان يكون في مرحلته الاولى ضمن الاطار العام ، حتى يصبح بالامكان تحديد اللوحة العريضة امام جماهير شعبنا وشعوب الامة العربية . ويصبح بالامكان تحديد البرنامج الثوري العام البديل عن البرنامج الرجعي المهزوم عام ١٩٤٨، والبرنامج البورجوازي الصغير المهزوم عام ١٩٦٧ على صعيد القضية الفلسطينية، وعلى صعيد انجاز كامل مهمات التحرير الوطني ، والتي تقف مسألة تحرير فلسطين في مقدمة جدول اعمالها ، وذلك حتى تضع الجماهير اصابعها على هذا الاطار العام الذي يشكل منهجا لحل كافة القضايا التكتيكية اليومية . هذا اولا . وثانيا : ان الانتقال بهذا التحليل العام الى التخصص يفترض بالضرورة التماس مع قضايا يومية جديدة ، ومن خلال هذا التماس تتبلور باستمرار الاجابات على كافة القضايا الراهنة . ولنعط مثلا سريعا على ذلك.تولد عن هذا التحليل العام الذي طرحته الجبهة مبكرا قضايا مباشرة في الساحة الاردنية ، تتناول مسألة وحدة الشعب ونضاله الوطني الديمقراطي مما دفع الجبهة الى طرح صيغة الجبهة الوطنية الفلسطينية – الاردنية الموحدة مقابل الاتجاه الاقليمي في صفوف بعض فصائل حركة المقاومة ، والذي اندفع على طريق « فلسطنة » المقاومة والحركة الوطنية . ومن اجل تعزيز وتوطيد وحدة نضال الشعب في الساحة الفلسطينية الاردنية طرحت الجبهة الديمقراطية برنامجا محددا ودقيقا لمهمات هذه الجبهة الموحدة ، فيما يختص بقضايا المقاومة والثورة الفلسطينية ، وفيما يختص بقضايا التحرر الوطني والديمقراطي في الضفة الشرقية كذلك فيما يختص بقضية العلاقات بين حركة المقاومة والحركة الوطنية من جهة ، وبين السلطة الرجعية الاردنية من جهة اخرى ، ورفض هذه السلطة الرجعية اخضاع التناقضات الثانوية مع المقاومة والحركة الوطنية لصالح التناقض الرئيسي مع العدو القومي (الصهيونية والامبريالية) . فقد بادرت الجبهة الى الدعوة لضرورة تطوير كافة اوضاع المقاومة السياسية والادارية والعسكرية والتنظيمية باتجاه انضاج الازمة الثورية في البلاد واخذ زمام المبادرة من يد السلطة الرجعية لحل ازدواجية السلطة كمهمة مباشرة وراهنة على راس جدول اعمال حركة المقاومة وعموم الحركة الوطنية في الاردن . وبتعبير أدق لحل التناقض مع السلطة الرجعية الذي بات تناقضا اساسيا (بفعل اصرار الرجعية سياسيا وعمليا على تصفية المقاومة ونزع سلاح الشعب) لا بد من الشروع في حله وانجازه حتى يصبح بامكان شعبنا متابعة كفاحه المسلح على طريق حل التناقض الرئيسي مع العدو الصهيوني. تبلور هذا في دعوة الجبهة الى بلورة السلطة الوطنية للمقاومة ، مقابل السلطة الرجعية ، تطويرها لتعبر عن ارادة الجماهير في ظل المطالبة بمجالس شعبية منتخبة ، ثم تطويرها الى ضرورة بناء سلطة وطنية وانهاء السلطة العميلة . وفعلا فقد تمكنت عموم فصائل المقاومة ، ولكن بصورة متأخرة ، تحت ضغط التطورات الموضوعية ، وضغط المبادرات الذاتية ليسار المقاومة ، من ان تطور موقفها بهذا الاتجاه حيث اصدر المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي في عمان في ٢٧ آب ١٩٧٠ قرارا بالعمل السريع « لتحويل الساحة الاردنية الى معقل للثورة الفلسطينية » . كما تأكد هذا الموقف في بيان اللجنة المركزية في ٩ أيلول ١٩٧٠ الداعي الى تحقيق السلطة الوطنية . هذه أمثلة سريعة نطرحها هنا ، وعلينا ان نحدد من خلالها بدقة حجم دور الجبهة الديمقراطية حتى لا نقع ضمن حدود العموميات التي اراد القسم الثاني من السؤال ان يدلل عليها موحيا ان اطروحات الجبهة الديمقراطية لم تنتقل من العموميات الى الوقائع العملية . مما دفع السؤال الى ان يخرج بنتيجة تقول بضعف تأثير هذا التحليل العام في اوساط الجماهير . ومع ذلك يجب ان نلاحظ ان تأثير هذا التحليل العام وترجماته اليومية السياسية والتنظيمية والجماهيرية مسألة لا يمكن ان تحسم بضغط زمني حسب رغباتنا الذاتية ، فشعبنا والمقاومة ايضا يعيش في ظل تأثير واسع للتناقضات العربية ، الفكرية والسياسية والطبقية ، والتي امتدت الى داخل صفوفه . مضافا الى هذا

الاوضاع الثقافية لشعبنا ، فهي ثقافة ذات طبيعة يمينية ، وجذور رجعية ، بفعل سيطرة الطبقات شبه الاقطاعية والكومبرادورية والارستقراطية العشائرية والبيروقراطية العسكرية الرجعية ، وبفعل التعبئة الفكرية والسياسية الدائمة لهذه القوى لابعاد تأثير الافكار الثورية عن اوساط الجماهير . ان هذه الحالة الموضوعية القائمة تتطلب فترة زمنية طويلة حتى تتمكن الافكار الثورية من الحاق الهزيمة بالافكار اليمينية والرجعية في صفوف شعبنا ، وهذه قاعدة لا تقف عند حدود بلادنا فقط ، وهي تفسر نجاح القوى الاقطاعية والرجعية في تجنيد العديد من القوى العاملة والفقيرة للدفاع عن مواقع ومصالح مناقضة لمواقعها ومصالحها ، كما تفسر ايضا كيف تذهب قطاعات واسعة من الجماهير ضحية للتضليل الايديولوجي اليميني والرجعي في العديد من مراحل التطور التاريخي . ان الحاق الهزيمة بالثقافة الاجتماعية والسياسية اليمينية والرجعية لصالح المواقف الثورية يتطلب مرحلة زمنية اطول ومن هنا يأتي تفسير لماذا لم تتمكن هذه الافكار الثورية التي طرحتها الجبهة من ان تلهب القطاعات الاعرض من الجماهير بالحماس وتستنهض همم هذه القطاعات بشكل سريع ، فهي مسألة تراكمية نامية وعبر عملية التراكم الكمي الصبور نصل الى حالة نوعية جديدة تؤكد فيها الجماهير افكارها الثورية وتحسم الصراع لصالح هذه الافكار .

تتهم الديمقراطية بانه كانت لها مسؤولية كبيرة في التسبب بمعركة ايلول من خلال طرح شعارات « متطرفة » . ما هو ردك على ذلك ؟

ان هذا الاتهام اما غبي او مشبوه . غبي يقفز ويتناسى جميع وقائع التاريخ المعاصر لشعبنا ولعموم حركة التحرر الوطني العربية ، او مشبوه ينطلق بالاصل من مواقع معادية ليس فقط لليسار وللفرق الثورية الفلسطينية بشكل خاص والعربية بشكل عام بل بالنتيجة لمجموع حركة الثورة الوطنية . ان نظرة سريعة على وقائع التاريخ تؤكد بطلان هذا الاتهام عمليا وموضوعيا . فالنظام الهاشمي ومعه عموم الرجعية العربية وقفت تاريخيا في وجه حركة شعبنا وطموحه لانتزاع كامل حريته الوطنية الديمقراطية قبل عام ١٩٤٨ وبعده . فمنذ ان تشكلت امارة شرق الاردن اتخذت موقفا مرسوما لها ضمن السياسة الاستعمارية البريطانية شرق السويس ، موقفا معاديا لحركة شعبنا ونضالاته من اجل منع تهويد فلسطين . وفي عام ٣٦ بشكل بارز ، تخطى هذا الموقف المعادي اشكاله السياسية ، فبالاضافة الى التدخل السياسي لتصفية الثورة مع باقي الملوك والرؤساء العرب بدعوة جماهير شعبنا الى القاء السلاح ، لتقوم هذه الدول العربية الرجعية بالتفاوض مع «الحليفة» بريطانيا على حد تعبيرها ، فقد مارست قوات الامير عبدالله عملية قمع مباشرة لثوار فلسطين الذين التجأوا الى احراش عجلون ، وفي ظل قيادة ملازم بريطاني . واستمر هذا حتى عام ١٩٤٨ حيث قاتلت قوات العرش الهاشمي في ظل قيادة كلوب باشا ضمن حدود قرار التقسيم وانسحبت قواته دون اي قتال ، من مناطق لا تدخل ايضا ضمن حدود التقسيم حتى تصبح ميدانا سهلا لدخول القوات الصهيونية كما جرى في اللد والرملة مثلا. وكان ضمن المخططات السرية لحرب ١٩٤٨ قيام دولة اسرائيل على جزء من ارض فلسطين بينما يمنح العرش الهاشمي الضفة الغربية لتشكل المملكة الاردنية على ضفتي نهر الاردن . تم هذا كله في وقت لم يكن فيه يسار الحركة الوطنية الفلسطينية بمواقع مؤثرة بل كان حركة وطنية عفوية موجهة ضد محاولات تهويد فلسطين وضد الانتداب البريطاني. بعد عام ١٩٤٨ لم يقف العرش الهاشمي والرجعية العربية لحظة واحدة وقفة وطنية تجاه قضايا شعب فلسطين بل شكل هذا النظام صمام أمن تاريخي لدولة اسرائيل والحركة الصهيونية ، وقمع بكل شراسة الحركة الوطنية وانتفاضات شعبنا في الضفة الشرقية والضفة الغربية ، ومن حيث موقف هذا النظام من العمل الفدائي فقد اتسم بالعداء السافر منذ اللحظات الاولى عام ١٩٦٥ حيث تعرضت جميع العناصر المناضلة والتي حملت السلاح لعمليات القمع المتصلة والاستشهاد والزج في السجون والمعتقلات . وبعد عام ١٩٦٧ اتخذت السلطة الاردنية منذ البداية ومباشرة موقفا معاديا للعمل الفدائي قبل ان يولد يسار المقاومة بصورة تنظيمية وايديولوجية مستقلة. ولنتذكر ان حملة الابادة العسكرية الاولى كانت في ٢-٢-١٩٦٨ ، عندما كان العمل الفدائي ممثلا بمنظمة فتح فقط ، أي قبل ان يولد اوان يطرح يسار المقاومة اية شعارات « متطرفة » على حد تعبير السؤال . وقد حاول هذا النظام طيلة الفترة

الماضية ان يصفي عموم حركة المقاومة على مرحلتين : الاولى تحت شعار تصفية العمل الفدائي غير الشريف والاحتفاظ بالشريف منه ، والثانية الاجهاز على الجميع ، بعد ان فشل في تصفيتها دفعة واحدة . نذكر هذه الوقائع لنحدد بشكل ملموس ان الرجعية عملت على قمع وابادة الحركة الوطنية الفلسطينية قبل عام ٦٧ ، وعملت على ابادة المقاومة بعد عام ٦٧ دون تمييز بين هذا الفصيل او ذاك ، بين وطني يساري ووطني يميني، بل شنت حملاتها على الجميع ، ولم تفرق اجراءاتها البوليسية ورصاصها ومدفعية دباباتها ، بين مقاتل فلسطيني ومقاتل آخر ، او بين فصيل وفصيل آخر . هذه وقائع التاريخ ومن يحاول القفز عنها كما قلت في البداية هو فعلا اما غبي او مشبوه ، لان الرجعية في الاردن ومعها الرجعية العربية تعتبر العرش الهاشمي خط الدفاع الامامي عنها ، وتعتبر حركة المقاومة الفلسطينية بمجموعها خطرا عليها اشد آلاف المرات من خطر الامبريالية ودولة اسرائيل ذاتها . وهذا تاريخها يؤكد ذلك ، فقد عملت تاريخيا على قمع الحركة الوطنية معتبرة أنها هي العدو الاساسي لها وليست اسرائيل هي العدو الاساسي . وليست الامبريالية هي العدو الاساسي . وبقيت الرجعية حريصة على اعتبار التناقض مع المقاومة والحركة الوطنية التناقض الاساسي ويجب حله باستمرار لصالحها ولصالح ارتباطاتها بالامبريالية ، ولصالح بقائها قلعة رجعية تمثل صمام أمن تاريخي لاسرائيل . وعلينا ان نتذكر ايضا ان اسرائيل ادلت بدلوها اكثر من مرة كلما نهضت الحركة الوطنية في الساحة الاردنية الفلسطينية لمجابهة النظام الرجعي الذي يقف عقبة في طريق كفاحها المسلح وفي طريق اخذها زمام المبادرة لانتزاع حقوق شعبنا الوطنية بكفاحه المباشر والطويل الامد . فقد اعلنت اسرائيل باستمرار انها ستتدخل في صالح العرش الهاشمي اذا تمكنت الحركة الوطنية من الحاق الهزيمة به. بل اكثر من ذلك في عام ١٩٥٨ وبعد ثورة ١٤ تموز في العراق سارعت اسرائيل الى فتح اجوائها لنقل القوات الاستعمارية البريطانية التي حطت في الاردن لحماية العرش الهاشمي . تكررت ذات الظاهرة باستمرار ، وقد اعلن مؤخرا ان الاسلحة البرية التي وصلت الى الاردن هدية من الامبريالية الاميركية جاءت عبر الاراضي المحتلة وسهلت اسرائيل لها حرية المرور الى الضفة الشرقية . نذكر هذا للتأكيد بأن الرجعية في عمان ومعها كل الرجعية العربية اتخذت موقفا تاريخيا من حركة شعبنا ومن عموم حركة التحرر الوطني العربية وليس فقط الفلسطينية . ولذلك ليس سوى ادعاء فارغ ذاك الذي يقول بأن الجبهة الديمقراطية او القوى التقدمية في حركة المقاومة ، بممارساتها وشعاراتها تسببت في حملة ايلول . الصحيح انه كان علينا وعلى جميع الفصائل ان تعي جيدا قانون الترابط الجدلي بين النضال ضد اسرائيل والتسويات السياسية ، وبين حتمية الصدام مع النظام الاردني الرجعي ، حتى نتمكن من اخذ زمام المبادرة في رسم سياساتنا اليومية الجماهيرية والمسلحة .

ومن هنا فان اصابع الادانة تتجه نحو القوى التي رفضت ان تأخذ زمام المبادرة لحل التناقض مع السلطة الرجعية ، سياسيا وعسكريا ، في البلاد. من هنا نقول بوضوح ان الجبهة الديمقراطية بادرت فعلا الى بلورة وتطوير سياسة تسعى لان تمتلك حركة المقاومة زمام المبادرة بيدها ، وطرحت ذلك علنا امام الجماهير ودعت جميع الفصائل الى التزام نفس السياسة . وكانت بذلك مفتحة العينين تماما، بينما التزمت بعض القوى الاخرى بسياسة مغمضة العينين .

ومع ذلك من المفيد ان نلاحظ أن من يطالع جريدة فتح في الفترة الواقعة بين حزيران وايلول ١٩٧٠ ويقارنها بجريدة الشرارة ومواقف وشعارات الجبهة الديمقراطية يلحظ انها تلتقي في موقف واحد . كما ان المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي السابع في عمان في ٢٧ آب خرج بقرار من نفس الموقف . وكذلك حال اللجنة المركزية في ٩ ايلول ١٩٧٠ . الا ان الممارسة العملية السياسية والعسكرية والتنظيمية الجماهيرية لم تكن فعلا عند جميع فصائل المقاومة بنفس مستوى الموقف التعبوي والتحريضي في صفوف الجماهير والذي اتخذته جريدة فتح والشرارة ومنشورات الجبهة الديمقراطية ، لان موقف بعض فصائل المقاومة بقي يراوح في مكانه بانتهاج سياسة الدفاع الذاتي السلبي والاكتفاء بها رغم انتهاجه سياسة «القصف الاعلامي» للنظام الرجعي في جرائده واذاعاته ، وهذا ما قادنا الى الكارثة الوطنية التي وقعت في ايلول ٧٠ ، وكان يمكن فعلا ان تتحول رياح ايلول الى صدر السلطة

الرجعية لو اخذت كل المقاومة بزمام المبادرة بدلا من ان تبقي زمام المبادرة في يد السلطة . ان استمرار بروز هذه النغمة يخدم محاولة البعض تبرير مواقفه الخاطئة بشكل ديماغوجي ، امــام قواعده وامام الجماهير ، ملقيا تبعات اخطائه كلها على ما يسميه « تطرف » اليسار . ويبرز تبني وحماس الرجعية العربية لنفس الموقف في عدائها السافر ليس ليسار حركة المقاومة ، بل ولكافة القوى التقدمية العربية ، التي تواجه حاليا مرحلة صعبة جدا . لذلك نقول بوضوح ، انه من واجب كل وطني مسؤول ، وكــل مثقف ثوري ان يدقق المواقف حتى يكتشف بالضبط مــن مكن للسلطة الرجعية بسياسته الخاطئة ان تغرز اظافرها وحتى اسنانها في جسم حركة المقاومة وفي جسم شعبنا ، حتى تتمكن من دحر هــذه الحملات الايديولوجية اليمينية والرجعية ، التي تحاول ان تتستر على مواقفها المترددة ، القاصرة عن التحليل السليم لصراع القوى المتناقضة والنتائج العملية التي تترتب على هذا ، وتبقى اسيرة سياسة « مسك العشر بطيخات بيد واحدة » هذه السياسة التي لعب غير اليساريين على حبالها طويلا وقادت الى نتائج متخاذلة تجاه قضية شعبنا وحتى لا نترك لها المجال لتوجيه انتقاداتها الباطلة ليسار حركة المقاومة .

اتهمت الديمقراطية مؤخرا بعد ان طرحت في المجلس الوطني موقفها القائل بتجديد وحدة الضفتين على أسس وطنية ديمقراطية ورفض التجديد على أسس تخدم النظام الاردني بانها تفسح المجال امام الدولة الفلسطينية . ما هو ردك على هذا الاتهام .

ان الذي يقفز عن تقديم الحلول الوطنية للقضايا المطروحة هو الذي يفسح المجال للاتجاهات المتخاذلة والاستسلامية في صفوف القطاعات البورجوازية الفلسطينية، والتي تقود بالنتيجة الى تجزئة القضية الفلسطينية بما فيها احتمالات الدولة الفلسطينية . اما الذي يبادر الى طرح الحلول الوطنية علــى قضايا راهنة قائمة فهو الذي يقطع الطريق فعلا وعمليا على مثل تلك الاتجاهات . وهذا ما بادرت الجبهة الديمقراطية الى طرحه مؤخرا ، على دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسع الذي انعقد من ٧ــ ١٣ تموز ١٩٧١ . وبعد اقل من شهرين اتضح ان ما طرحته الجبهة يمثل ردا وحلولا وطنية على قضية راهنة باتت مطروحة بشكل حاد . فبعد حملة أيلول ٧٠ نشأت اوضاع جديدة واستثنائية في الساحة الفلسطينية الاردنية ، اذا لم تتقدم القوى الثورية لمعالجة هذه الاوضاع وتقديم الحلول الوطنية لها ، فيمكن للقوى الرجعية واليمينية في المنطقة وفي صفوف شعبنا ان تستغل هذه الظروف الاستثنائية على حساب مصير القضية الوطنيــة ووحدة نضال شعبنا في الساحــة الفلسطينيــة الاردنية . لقد شنت السلطة الرجعية في عمان حملة ابادة في ايلول نشأ عنهــا نزعة اقليميــة متعصبة تقودها السلطة لتغذية الانقسام في صفوف شعبنا بين فلسطيني واردني . ومحاولة استمالة قطاعات واسعة من ابناء شرق الاردن لتلتف حول السلطة الرجعية التي تقدم نفسها بأنها الحريصة على مصالح ابنــاء شرق الاردن والعاملة علــى حمايتها ، والحريصة على حماية ابناء شرق الاردن من محاولات الاستيعاب الفلسطينية لهم . وتتخذ السلطات الرجعية هذا المدخل لتبرير جميع جرائمها بحق شعبنا وحق ابناء شرق الاردن نفسه ، ولتوليد اوضاع متماسكة بين ابناء شرق الاردن ، وخاصة في الريف وداخل مؤسسات اجهزة الدولة ، تلتف حول السلطة الرجعية لتستخدم كل هذه الطاقات في متابعتها لعملية القمع ، ومصادرة جميع حقوق شعبنا الوطنية ، وفرض ديكتاتوريتها البوليسية على ابناء الضفتين . وقد تولد عــن هذه الحمــلات العسكرية وعن الاتجاهات الاقليمية المتعصبة التي تخوضها الرجعية الاردنية رد فعل عفوي في صفوف شعب فلسطين في الضفة الشرقية وفي الضفة الغربية أيضا يقوم على اتجاه انفصالي عفوي عام ، اذ ان شعب فلسطين يجد بهذا الاتجاه الانفصالي العفوي خلاصه من العذاب اليومي والتاريخي الذي تحمله منذ عام ١٩٤٨ على يد العرش الهاشمي ، ومن المذابح التي تعرض لها ولا زال يتعرض لها على يد هذا النظام . في ظل هذا المناخ الناشىء بعد أيلول تلمس شعبنا ايضــا ان المقاومــة الفلسطينية تعيش حالة من القصور في الرد على هجمات الرجعية ومجازرها المنظمة مما يعزز ردة الفعل الانفصالية كعملية هروبية غير ثورية بالنتيجة على صعيد القضية الفلسطينية ومصير شعبنا . هذه الاوضاع القائمة تستغلها الرجعية الحاكمة في عمان لتدفع بالامور وبالقوة باتجاه شكل من اشكال الدولة الفلسطينيــة وبذات الوقــت تستغلهــا العائلات البورجوازية الكبيرة وكل الرجعيين في الضفة الغربية لتدفع الامور ايضا باتجاه الدولة

الفلسطينية ، وبتعبير آخر مطروح الان على جدول اعمال القضية الفلسطينيــة مشروعان للدولــة الفلسطينية لا مشروع واحد . مشروع الملك حسين الذي يعمل من خلال مزيد مــن التغذية للتعصب الاقليمي الشرق اردنــي ، ومزيد مــن الحــالة الانقسامية في صفوف شعبنا ، لحل مشكلة شعبنا بالحكم الذاتي في ظل المملكة الاردنية الهاشمية . وبهذا تتم عودة المملكة الاردنية على الضفتين تحت قيادة نفس القوى الطبقية اليمينية والرجعية عميلة الاستعمار التــي ساهمت بقمــع حركة شعبنــا واضطهاده لصالح النظام الهاشمي في عمان . (دعا الملك حسين في تشرين الثاني ١٩٧٠ في مذكرة رسمية وجهها الى الملوك والرؤساء العرب ، الى مؤتمر قمة عربي يناقش مشروع الدولة الفلسطينية واتخاذ سياسة عامة تجاهها ، وابدى استعداده للموافقة على دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة) . يستمد هذا الاتجــاه قوته من التعصب الاقليمــي وحملات القمــع العسكريــة والبوليسية المتصلة يوميا . وبهذا يساهم الملك حسين في محاولة دفع شعبنا الى تجزئة القضية الفلسطينية والمشاركة بتصفية هذه القضية ضمن حدود حكم ذاتي في ظل المملكة الاردنية الهاشمية على ارض الضفة الغربية التي تمنح الملك حسين وحكومته حرية الحركة السياسية على صعيــد القضية الفلسطينية والنطق بلسان شعبنا من اجل ان يتمكن من عقــد تسوية سياسيــة ثنائية مع اسرائيل باعتباره الناطق الاوحد بلسان شعبنا .

مقابل هذا المشروع ينمو الان مشروع آخر في ظل الاحتلال وعلى يد القطاعات البورجوازية والاقطاع العائلي في الضفة الغربية ، والتي التحقت منذ عام ١٩٤٨ بالرجعية الاردنية وشكلت دعائمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية حتى عام ١٩٦٧. وبعد ذلك لعبت هذه الاطارات دور الوسيط بين الاحتلال وبين شعبنا ، وعملت على امتصاص كل الانتفاضات الثورية في صفوف شعبنا في الضفــة الغربية ، وهي الان تكتشف من خلال مصــالحها الخاصة انها اكثر التصاقــا بالاحتلال منها مع السلطة الرجعية في عمان في المرحلة الراهنة على الرغم من محاولة السلطة الرجعية في عمان منذ حزيران ١٩٦٧ وحتــى الان ان تحتفظ بولاء هذه القوى الطبقية بكافة الوسائل ومن بينها تقديم كافة اشكال المساندة السياسية والمعنوية والمادية باسم دعم الصمود في الضفة الغربية ، حيث تذهب كل الاموال لجيوب هذه الطبقة لا الى تغذية نضال الجماهير في الضفة الغربية او الى المعتقلين في سجون العدو الصهيوني. الا ان هذه القوى تكتشف يوما بعد يوم ان مصالحها اشد التصاقا بالاحتلال بحكم الظروف الراهنة . ولهذا فقد اخذت تستغل وبمنهجها المتخاذل والمساوم علــى حساب القضية الفلسطينية عذاب شعبنا في الضفة الشرقية والمذابح المنظمة التي قامت بها ولا زالت السلطة الرجعية في عمان ، تستغل كل هذه الحالة وما نشا عنها من رد فعل عفوي في صفوف شعبنا للخلاص من هذه العلاقة وباتجاه انفصالي من اجل تطوير هذه الحالة بما يخدم مصالحها ، اي لبلورة الوضع في ظل حكم ذاتي على ارض الضفــة الغربية يكون تمهيدا لاتخاذ الاجراءات لاعلان دولة فلسطينية . وفعلا فقد حاولت هذه القوى بعد حزيران ان تقوم بهذه الخطوة الا انها فشلت تماما ولم تجد اي تجاوب بفعل نفوذ حركة المقاومة الفلسطينية في صفوف شعبنا في الضفتين . ولكن حملــة ايلول ونتائجها ، وما الحقته من ضعف في اوضاع حركة المقاومة مكن هذه القوى من ان تجدد مشروعها بعد ايلول واخذت تدعو علنا الى ضرورة اجراء الحكم الذاتي في ظل الاحتلال (مؤتمر بيت ساحور الذي تحدثنا عنه) تمهيدا لدولة فلسطينية مستقلة عن الرجعية في عمان ومرتبطة بشكل او بآخر باسرائيل. وكلا هذين المشروعين مشاريع رجعية تخدم مصالح الصهيونية والامبريالية ، ولا تخدم على الاطلاق مصلحة شعبنا وقضيته الوطنيــة . اذ ان كلا المشروعين يقوم بالاصل علــى تجزئة القضيــة الفلسطينية ، وارغام شعبنا على التسليم بالتسوية السياسية ودولة اسرائيل . فسواء الحل الهاشمي هو حل رجعي واستعماري ، والمشروع الاخر يؤدي ايضا الى نفس النتائج لانه بالاضافة الى مــا ذكرت يقيم دولة تقع باستمرار تحت هيمنة العسكرية الاسرائيلية بين مطرقة اسرائيل وسندان الرجعية الاردنية ، وتمثل رأس جسر للاستعمار الاقتصادي الاسرائيلي الجديد في البلاد العربية .

اذن الذي يطــرح مشاريــع لتصفية القضيــة الفلسطينية ، ومشاريــع تقود الــى الدولــة الفلسطينية هو الحكم الهاشمي باتجاهاته الاقليمية وبقمعه العسكري والبوليسي لشعبنا ، ومصادرته جميع حقوقه الوطنية حتى يصبح الناطق الاوحد

بلسانه ، مقابل رشوة فريق يميني ورجعي فلسطيني للقبول بحكم ذاتي في ظل مملكته. ومن جهة اخرى القوى اليمينية والرجعية في الضفة الغربية . ازاء كل هذه الاوضاع على القوى الثورية في حركة المقاومة والحركة الوطنية ان تطرح الحلول البديلة عن هذه الحلول الرجعية والمشبوهة والتي تخدم في النتيجة مخططات الاستعمار والصهيونية . ومن هنا بادرت الجبهة الديمقراطية وقبل ظهور هـذه المشاريع المشبوهة بشكل عملي محدد الى طرح حلول وطنية على المجلس الوطني التاسع ، حلول وطنية بديلة عن التعصب الاقليمي فـي الضفة الشرقية وعن محاولات النظام الرجعي استغلال هذا التعصب لتبرير جرائمه ومتابعـة قهره لشعبنـا ومصادرة حقوقه الوطنية ، وبديلا بذات الوقت عن ردة الفعل العفوية الانفصالية في صفوف شعبنا ومحاولات القوى البورجوازية في الضفة الغربية استغلال هذه العذابات اليومية خدمة لقيادة رد الفعل العفوي وتحويله الى قضية عملية تؤدي الى انسلاخ الضفتين وتكريس الانفصال بينهما. فطرحت الجبهة الديمقراطية ان مـن مهمات المقاومـة الفلسطينية الراهنة النضال الموحـد وعبر جبهة وطنية فلسطينية اردنية من اجل تصحيح العلاقة بين شعب فلسطين وابناء شرق الاردن ، بحيث تقوم هذه العلاقة على قدم المساواة الديمقراطية ، وعلى المشاركة المتبادلة بين ابناء الشعبين في صياغة جميع الوان الحياة الاقتصاديـة والعسكرية والثقافية والسياسية في الضفتين . وبذات الوقت تصحيح العلاقة بين ابناء الضفتين لترتكز على قاعدة حكم وطني ديمقراطي يضمـن جميع الحقوق الوطنية لشعبنا في الاردن ، اي حقه في رفض اي تسوية سياسية على حساب قضيته الوطنية التاريخية ، حقه في حمل السلاح باتجاه العدو الصهيوني ، حق الجماهير في التعبئة والتنظيم حول الثورة، حقه في ممارسة حرياته الديمقراطية كاملـة ، وتقرير مصيره بنفسه وعلى كامل ترابه الوطني على المدى الاستراتيجي .

هذا الطرح الذي تقدمت به الجبهة الديمقراطية هو الذي يعطي ردا وطنيا على التعصب الاقليمـي وردود الفعل العفويـة الانفصالية . ردا وطنيا راهنا لشعبنا يتسلح به في نضاله اليومي والراهن لدحر المشاريع المشبوهة لتجزئة القضية الفلسطينية او لصنع دويلة فلسطينية تقع تحت هيمنة اسرائيل، أو تحت جناحي الحكم الرجعي في عمان . ومن هنا طرحت الجبهة بشكل واضح ان هذا يجب ان يرتبط عمليا ببناء جبهة وطنية موحدة في الضفة الشرقية تناضل من اجـل برنامج مشترك يتناول انتزاع الحقوق الوطنية لشعبنا (التي ذكرتها) ، وبذات الوقت يتناول حل معضـلات التحـرر الوطنـي الديمقراطي في الضفة الشرقية ، باقامة حكم وطني معاد للاستعمار والصهيونية وحكم ديمقراطي معاد للاقلية الطبقية الانانية العميلة للامبريالية تاريخيا. على ان تناضل في الضفة الغربية منذ الان لتنمية الاتجاه الوطني الثوري لدحر الاتجاهات المتخاذلة والاستسلامية الجارية في الظروف الراهنة ، وبذات الوقت تشديد الصراع ضد دولة اسرائيل والاحتلال الصهيوني جماهيريا وعسكريا ، ومن جهة اخرى تنمية الاوضاع الوطنية والثورية لتتمكن من الوقوف ايضا في وجه السلطات الاردنيـة امام جميـع الاحتمالات في المنطقة على صعيد القضية الفلسطينية والاصرار على وحدة الضفتين على اسس وطنية معادية للرجعية والصهيونية والاستعمار ، حتى يصبح بامكان الجماهير اخذ زمام المبادرة في اعادة صياغة العلاقات بين الشعبين وفي الضفتين لصالح وحدة راسخة بينهما . هذا الطريق هو الذي يعطي لشعبنا حلا وطنيا بديلا عن جميع الحلول المشبوهة، ويعطيه جوابا محددا دقيقا على القضية الراهنة المطروحة ، يقطع طريق محاولة استغلال عذابه ، واستغلال ردود الفعل في صفوفه على مجازر عمان. اما التزام الصمت على المشكلة المطروحة والناتجة عن حملة ايلول وما تلاهـا (التعصب الاقليمي الرجعي ، النزعة الانفصالية العفوية ، تمزيق وحدة الشعب الاردني — الفلسطيني ، مشاريع الحكم الذاتي المشبوهة ، بالاضافة الى تجربة شعبنـا المريرة مع الحكم الهاشمي منذ ١٩٤٨) والاكتفاء بتسجيل اللاءات اللفظيـة للمشاريـع المشبوهة (الحكم الذاتي ، الدويلة الفلسطينية) والقفز عن ظواهر الانقسام في صفوف المجتمع وردود الفعـل المتعاكسة ، دون تقديم الحلول الوطنية والنضال في سبيلها ، فهي سياسة « نعامية » تتعامى عن وقائع وأحداث جارية ، وهذا مـا يترك المناخ الخصب لدعاة تجزئة القضية الفلسطينية ومشاريع الحكم الذاتي والدويلة الفلسطينية ان يتلاعبـوا بمصير شعبنا ويحرفـوا نضاله نحو حلول رجعية استعمارية تغلف السم بالرسم المزيف .

أن الذين يكتفون بتسجيل اللاءات على طريقة نهج قيادة الحاج امين الحسيني تجاه قضايا مطروحة ويرددون فقط المواقف المبدئية الاستراتيجية البعيدة المدى ، دون ان يتقدموا بحلول وطنية محددة لقضايا راهنة مطروحة هم الذين يتركون المياه تجري من تحت ارجل الثورة لصالح القوى المتخاذلة ، والمساومة على القضية الوطنية وحلولها على حساب القضية الوطنية. وبتعبير آخر ان هذا النمط من القيادات داخل المقاومة هو الذي يترك الطريق مفتوحا، عمليا وموضوعيا ، لردود الفعل العفوية ، ان تأخذ مداها ويجعل القوى المساومة قادرة على استغلال ردود الفعل وتطويعها ضمن آفاقها لتجزئة القضية الوطنية بحلول مشبوهة تؤدي الى الدويلة الفلسطينية وسلخ وحدة الضفتين ، كما حدث مثلا لوحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨ حيث استغلت القوى الرجعية واليمينية مشكلات الوحدة ومتاعبها لتدفع بسوريا نحو الانفصال ، بينما اكتفت القوى التقدمية والوطنية بتسجيل الانتقادات على دولة الوحدة دون ان تتقدم بالحلول الثورية البديلة لتثقيف الجماهير وتسليحها بالحل القومي التقدمي لتناضل من اجله لا ان تصبح الجماهير فريسة للتيار الانفصالي العفوي الذي قاد الى الانفصال فعلا .

او كما حدث في باكستان مثلا حيث عجزت القوى الثورية عن تقديم حل وحدوي تقدمي لتصحيح العلاقات بين باكستان الشرقية وباكستان الغربية وامام اصرار الرجعية على انكار الحقوق الوطنية لشعب باكستان الشرقية ، وقعت الجماهير فريسة رد الفعل الانفصالي والقيادة الانفصالية وما ترتب عليها من كوارث وطنية معروفة .

ان الوقائع عنيدة ، ومن يقفز عنها بالضبط كمن يترك المياه تجري من تحته بل من بين رجليه .

BASIC POLITICAL DOCUMENTS

OF THE ARMED PALESTINIAN

RESISTANCE MOVEMENT

Leila S. Kadi

Published by the P. L. O. Research Center, Colombani St. off Sadat St., Beirut.

254 Pages 8 L. L.

فلاديمير جابوتنسكي

بربارة حداد

لم ينل فلاديمير جابوتنسكي وحزب التصحيحيين قسطا وافرا من الاهتمام الا على أيدي القليلين من مؤرخي الحركة الصهيونية ، هذا ، بالاضافة الى ما كتبه جوزيف شيختمان ، احد أتباع جابوتنسكي ، من سيرة حياة ملؤها التمجيد لجابوتنسكي بعنوان : « الثائر والسياسي » . وعلى أي حال ، ليس الامر مثارا للدهشة ، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار انه ، باستثناء فترة وجيزة ، لم يتمكن جابوتنسكي من تسنم مناصب رئيسية في الحركة الصهيونية ، وبالتالي لم ينجح في تحقيق طموحه في « التغلب » على المنظمة الصهيونية ، وكان حزبه التصحيحي ، في افضل الاحوال ولمدة قصيرة ، عبارة عن حزب معارض له تأثيره الخاص . ولما كان جابوتنسكي على استعداد دائما ليتحدث بصراحة وبدون مواربة فانه غالبا ما كان مصدر احراج شديد للزعماء والسياسيين الصهيونيين . وبما ان المسؤولين الصهيونيين لم يكونوا يحبونه فان افكاره التي كان ينادي بها واساليبه العنيفة التي كان يتبعها جعلتهم يطلقون عليه صفات مثل « الطفل الفوضوي » و« فلاديمير هتلر » . والضجة التي اثارها جابوتنسكي مع ما رافق ذلك من ايمان بالصهيونية السياسية والدولانية والعسكرية ، كل ذلك تسبب في اثارة حفيظة الزعماء الصهيونيين عليه لدرجة انه ظل ، بعد ست عشرة سنة من مماته ، شخصا غير مرغوب فيه ، في اسرائيل . وعلى اي حال ، لو اكتفى المرء بالنظر الى جابوتنسكي فقط كزعيم اقلية افكاره بعيدة عن المجرى الرئيسي للفكر الصهيوني ، وتطرفه يعكس الى حد ما ملامح انسان مريض بحب الذات ، يكون بذلك كمن يتجاهل اهمية الحركة التصحيحية وبالتالي جوهر الصهيونية . ومع ان الزعماء الصهيونيين يعتبرون التصحيحية صفة غريبة عن الموقف الصهيوني الرسمي ، فان التشابه ما بين افكار جابوتنسكي وبين الشخصية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لاسرائيل اليوم ليس محض صدفة . ولقد كانت التصحيحية خلال الانتداب ، كما هو الحال بالنسبة لقرينتها في الوقت الحاضر ، حزب حيروت ، تمثل الصهيونية كما هي خالية من ديبلوماسية الصهيونيين العموميين ومكائد اليسار الذي تمثله الحركة العمالية . وعلاقة التصحيحيين بالمنظمة الصهيونية خلال عهد الانتداب تشبه الى حد كبير علاقة حيروت بالزعماء الاسرائيليين .

ولقد أشار كل من وايزمن وبن جوريون ، خلال تأكيدهما بعدم التزامهما بأهداف جابوتنسكي وأساليبه ، الى عدم اهمية هذه الاقلية التي كانت تعتنق مبادىء وآراء تغاير مفهومهما للصهيونية . واذا ما تتبع المرء بشكل دقيق نشاطات الزعماء الصهيونيين من خلال متاهات البهلوانيات الديبلوماسية والتصريحات المزدوجة والصراع الحزبي ، بامكانه رؤية التقاء الاراء ما بين المنظمة الصهيونية والتصحيحيين الذي وصل اوجه في الاعلان عن برنامج بيلتمور في العام ١٩٤٢ . وفي العام ١٩٤٦ انضمت المنظمة الصهيونية الجديدة (أي المنظمة التي أنشأتها جماعة جابوتنسكي ، التصحيحيون ، بعد انشقاقهم

عن المنظمة الصهيونية في العام ١٩٣٥) الى المنظمة الام بعد تأكدها من انها تلتقي معها حول القضايا الاساسية . وبالطريقة نفسها ، في الوقت الذي يستنكر فيه الزعماء الاسرائيليون سياسة حزب حيروت العسكرية والتوسعية ويؤكدون على ان هدف السياسة الاسرائيلية هو السعي نحو السلام ، يتبنون موقفا هجوميا وتوسعيا كما فعلوا خلال عدوان حزيران (يونيو) ، فعشية عدوان الخامس من حزيران طلب الى مناحيم بيجن ، زعيم حزب حيروت ، ان ينضم الى الحكومة الائتلافية التي شكلت آنذاك ، وبذلك تحقق الى حد ما حلم جابوتنسكي باقامة وزارة صهيونية موسعة تضم جميع الاحزاب وتكرس نفسها من اجل الرسالة الصهيونية « التاريخية » . وبشكل مغاير للزعماء الصهيونيين الذين يقولون غير ما يفعلون بادعائهم الاعتدال علنا بينما هم في الحقيقة يمارسون العدوان والتوسع ، لم يكن جابوتنسكي ليوصم بمثل هذه الازدواجية ، اذ انه على النقيض من وايزمان الذي سار على خطاه الزعماء الاسرائيليون من امثال جولدا مئير وابا ايبان ، لم يتعاط الحيل الديبلوماسية والمناورات السياسية ، فقد كتب عن الصهيونية على حقيقة ما يراها : قومية ، توسعية ، عنصرية وعسكرية . وبالفعل فان ثلاثة وعشرين عاما من الاعتداءات الاسرائيلية لهي افضل دليل على دقة نظرة جابوتنسكي الى الصهيونية .

سنحاول في هذه المقالة ان نعالج جانبا من برنامج جابوتنسكي لم ينل اهتماما كافيا من قبل الباحثين ، وهو سياسته الاقتصادية لبناء الدولة اليهودية . ومع ان مخططه الكامل لم يطبق كما وضعه هو ، فانه من الاهمية طرح هذه المشاريع في ضوء الصهيونية « النقية » . ومع ان السياسة الاقتصادية لجميع الزعماء الصهيونيين اظهرت بدرجات متفاوتة الميزات نفسها ، الا ان اعتماد جابوتنسكي على الامبريالية البريطانية لانتزاع ملكية الارض وغير ذلك من اساليب قهر السكان الاصليين ، العرب ، لضمان السيطرة الاقتصادية الصهيونية يعتبر من اكثر هذه السياسات بروزا . ومع ان اهتمامه فيما بعد بسياسة الطبقة الوسطى الاستيطانية واستيراد رؤوس الاموال يعكس عقمه السياسي، الا ان ذلك وجد طريقه الى حيز التنفيذ على نطاق واسع على أيدي تنظيمات اخرى مثل الهستدروت .

يقول جابوتنسكي ان القوى المحركة للتاريخ هي ذات طبيعة اقتصادية بنسبة ٩٩ بالمئة وذات طبيعة سياسية بنسبة واحد بالمئة . ومع ذلك فقد جعل للواحد بالمئة الاسبقية ووضعه على رأس المفكرة الصهيونية(١). وكبقية الزعماء الصهيونيين ، كانت سياسة جابوتنسكي الاقتصادية ، في جوهرها ، تعتمد على فكره السياسي . ومع ان جابوتنسكي معروف بشكل رئيسي بتطرفه السياسي وفكره التوسعي والعسكري ، فان برنامجه الاقتصادي كان تجسيدا لاهدافه السياسية ، وكثيرا ما حفلت كتاباته وخطبه بالاساليب الاقتصادية للاستيطان . ومن خلال نظرة جابوتنسكي للصهيونية كمجموعة مؤسسات وليس كعملية تاريخية تشكلت ضمن ظروف زمانها،وضع سياسته الاقتصادية لكي يسهل عملية قيام الدولة بشكل سريع . ومع انها لم تكن عملية اذا ما نظر اليها ضمن ظروف تلك الفترة ، فانها عبارة عن بيان صريح للاهداف الصهيونية التي نفذها فيما بعد الزعماء الآخرون بكل عناية وذكاء خلال الفترة الزمنية التي تمت فيها « صهينة » فلسطين .

ولما كانت سياسة جابوتنسكي الاقتصادية قائمة على اساس تحقيق الاطماع السياسية المباشرة ، نرى من الضروري استعراض مفهومه للصهيونية ، ولو بشكل موجز . لقد كانت فكرة جابوتنسكي الاساسية هي ضرورة ايجاد ارضية سياسية لـ « الشعب» اليهودي باسرع ما يمكن . وقد رأى جابوتنسكي ، كهرتزل ونوردو ، ان الحل العقلاني لمسألة مناهضة السامية في العصر الحديث هو ايجاد الوضع الطبيعي للشعب عن طريق تأمين ارض وشخصية سياسية خاصة به . وكان الهدف الواضح لهرتزل ونوردو هو اقامة دولة ، مع ان برنامج بال للعام ١٨٩٧ كان عبارة عن حل وسط بين اولئك الذين

كانوا يرغبون آنذاك في الاعلان الفوري بأن الهدف النهائي للصهيونية هو اقامة الدولة اليهودية وبين اولئك الذين كانوا لا يرغبون في ذلك . يقول البرنامج : « تعمل الصهيونية من أجل اقامة وطن قومي شرعي للشعب اليهودي في فلسطين ، يعترف بــه القانون العام »(٢). ولقد كان جابوتنسكي منذ المؤتمر السادس يؤكد على الطبيعة السياسية للحركة وعلى الحاجة لقومية سياسية محاربة(٣). وقد نشا هذا الشعور القومي المتدفق لدى جابوتنسكي خلال اقامته في اوروبة حيث كانت مثل هذه الافكار منتشرة الى حد ما .
ولم يتأثر جابوتنسكي كثيرا بالقومية الدينية بسبب مولده في اوديسه الكوزموبوليتية ونشأته في برن وايطالية . وكما قال فيما بعد ، تعلم الصهيونية ليس مــن هرتــزل واحاد هاعام ولكن من اللاصهيونيين الايطاليين من امثال لابريولا وفري وبنديتو كروس. وقد وضع جابوتنسكي مثله الاعلى قومية جاريبالدي التعصبية . كما كان مقياسه الاعلى هو فكرة الدولة كنتيجة غائية للصهيونية « الواحدية » أو كدافع قومي لا تشوبه أية مثل كالاشتراكية او الدين . ولقد طورت هذه الصورة الاسطورية للدولة اذ تحولت الى حركة طقسية تمجد القوة والطاعة والعسكرية . وبنبرة فاشستية عالية اعلن جابوتنسكي ان التصحيحيين « جنس » سيستمرون في حمل هذا المثل السامي عاليا الى الابد . ولقد كان جابوتنسكي بتبنيه لهذه المفاهيم السبارطية متأثرا ولا شك بجورج سوريل . « لا يمكن مقارنة مهنة السلاح بأية مهنة اخرى ، وهي ترفــع الانسان الذي يعتنقها الى درجة اسمى من مستوى الحياة العادية »(٤). وكانت القومية المحاربة من أولى سمات فكر جابوتنسكي اذ انه في العام ١٩٠٦ مع نشوء مؤسسة « نيو بيلو » طالب بخلق « الرواد القادرين على القتال من أجل الحقوق السياسية »(٥). وتشكل فكرة العسكرية والتضحية جزءا من فكر جابوتنسكي بدءا من وحدات الدفاع في أوديسه حتى « بيتار » وارجون في فلسطين . وكما قال مناحيم بيجن ، تلميذ جابوتنسكي : « أن قوة التقدم في تاريخ العالم ليست السلام بل السيف »(٦). ولقد طور جابوتنسكــي الصورة الاسطورية للدولــة اليهودية القائمة على أساس الماضي « العريق » باحيائه اساطير القوة والعدوان لدى القبائل العبرية القديمة(٧) وبمطالبته محو اليدشية واستعمال اللغة العبرية . ويجب ان تكون حدود الدولة اليهودية « تاريخية » كذلك . ويؤكد جابوتنسكي في مقطعين بارزين من شعره « . . . لنا ، لنا ، ستكونين لنا / يا قمة جبل الشيخ »(٨) و« ضفتي الاردن ، الاولى التي هي لنا ، والاخرى التي هي لنا أيضا »(٩). وتظهر هذه الصورة الاسطورية للدولة اليهودية كمثال توسعي ، بدرجات مختلفة في كتابات معظم الزعماء الصهيونيين زمن جابوتنسكي ولكنها تظهر بشكل اكثر وضوحا في الفكر الصهيوني المعاصر وتمجيد الدولة الاسرائيلية .
ولقد كان طموح جابوتنسكي لاقامة هذه الدولة اليهودية وازالة الشتات في أسرع وقت ممكن يتطلب سياسة اقتصادية اكثر تطرفا من سياسة وايزمن وبن جوريون اللذين ، كالسلحفاة ، كانا يزحفان ببطء وثبات ، ولكنهما وصلا أولا . وبعدما فشل جابوتنسكي في فرض اساليبه على اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية أو في تحقيق سيطرة رسمية على الحركة ، استقال وانشأ في العام ١٩٢٤ حزب معارضة هو حزب التصحيحيين . ولقد حدد برنامج الحزب الهدف السياسي للصهيونية بتحويل فلسطين وشرقي الاردن الـــى كومنويلث يهودي بأغلبية يهودية(١٠). وحدد جابوتنسكي مفهومه لفكرة الدولة بدقة اكثر عندما قال : « فلسطين يهودية ، مثلما ولاية كنتكي اميركية ، يمكن ان تمثل درجة كافية للدولة »(١١). وبشكل واضح ، فان الطريقة الوحيدة لايجاد اغلبية يهودية طاغية هو في العمل لتدفق سريع للمهاجرين الى فلسطين ، (لقد قدر هو ٥٠ الفا في السنة ، ولكن عندما تبنى خطة نوردو في ١٩٣٨ ، قدر عشرة ملايين في مدى عشر سنوات)(١٢). وحتى بعد بيلتمور ، استمر التصحيحيون في الضغط بشكل رئيسي من اجل جهد استيطاني قوي لاستيعاب عدة ملايين من يهود أوروبة(١٣). وفي الحقيقة ، فان برنامج جابوتنسكي

الاقتصادي كان يهدف الى تنفيذ هذا المخطط الشامل من التطوير الاجتماعــي لتحقيق الاهداف السياسية الصهيونية .

الشركة اليهودية ونظام الاستيطان

من المحتمل جدا ان تكون فكرة التصحيحيين في اقامة شركة استيطانية مستمدة من فكرة « الشركة اليهوديه » التي ورد ذكرها في كتاب هرتزل : « الدولة اليهودية » . وقد كتب هرتزل يقول : اذا لم يبق اليهود مشتتين في « الدول المضيفة » ، يمكن ان يصبحوا شعبا من المقاولين وبذلك يتخلون عن الدور المالي ليهودي الشتات ، الذي هو السبب وراء معاداة السامية . ولتحقيق هذا « الصعود الطبقي » كان من الضروري اقامة هيئتين لتنفيذ ذلك ، هيئة اخلاقية وتسمى « جمعية اليهود »، واخرى قانونية، وتسمى «الشركة اليهودية » على ان تكون مهمة « جمعية اليهود » اعداد النواحي السياسية والاقتصادية والعلمية للبرنامج في حين تقوم « الشركة اليهودية » بمهمة تنفيذ ذلك(١٤).

وعندما تسنم جابوتنسكي مسؤولية دائرة الصحافة والدعاية بالمنظمة الصهيونيــة في ١٩٢٠ ، كان يحدوه امل عظيم في تشكيل الكيرين هيسود علــى اساس فكرة الشركة اليهودية .ومع انجابوتنسكي اصبح رئيس تحرير «كتاب الكيرين هيسود»(كتابالصندوق التأسيسي لفلسطين) ، الا ان اسمه لا يظهر عليه . (لقد تحققت من ان المقالات التي تعالج الموقف السياسي والدفاعي ظهرت نفسها في صحيفة جويش كرونيكل، نيسان (ابريل) ١٩٢١ ، بتوقيعه هو ، لذلك من المؤكد انه هو نفسه الذي كتب هذه الاجزاء من الكتاب) . تستند فكرة الاستيطان بــ « رأس المال الوطني » الى مبدأ « المعاسر » (العشر) الوارد ذكره في التوراة والذي يقضي بأن يدفع كل يهودي عشر دخله الى « بيت مال الامة » كضريبة دولة . وقال جابوتنسكي ان التعاون بين المتبرع والمستثمر يخلق « رأس المال الوطني » القادر على اسكان حوالي « ٥٠ ألف مهاجــر سنويا » وكذلك حل جميع المشاكل الاخرى المتعلقة بالاستيطان . واكد الكتاب بشكل رسمي على ضرورة تقييد استخدام اليد العاملــة العربية وعلــى ضرورة ضم نهري الليطاني واليرموك . وقد رحب الكتاب ، من خلال تحدثه عن خطة هرتزل لاقامة هيئة مالية ، باقامة المصرف اليهودي للمستعمرات ، الذي ، بالاضافة الى أمور أخرى ، سوف يسهل عملية الصادرات والواردات(١٥). ولقد جوبهت فكرة « رأس المال الوطني » التي دعا اليها جابوتنسكي بمعارضة شديدة من قبل جماعة براندايــز ــ ماك التي جعلت للمبادرة الفردية ولرأس المال الفردي الاهمية الاولى(١٦). وكما سنرى فيما بعد ، لما كانت الرياح السياسية غير مواتية، تبنى جابوتنسكي دعاة رأس المال الفردي واصواتهم المؤيدة للتصحيحيين ، وفي هذا الوقت ، من اوائل الثلاثينـــات ، اسس التصحيحيون صندوق تل حاي(١٧)، كمؤسسة مالية مركزية خاصـــة بهم ، وذلك بعد ان سيطرت الاحزاب العمالية على الوكالة اليهودية وكيرين هيسود الذي هاجموه ووصفوه بأنه ليس اكثر من مؤسسة خيرية .

وبالنسبة للشركة اليهودية كما تصورهـــا جابوتنسكي ، كانت ، لو اقيمت ، ستتمتع بسلطات استثنائية فيما يتعلق بالهجرة والاستيطان والتصنيع . ولما كانت فلسطين بلدا يرزح تحت الاحتلال، فان اقامة نظام استيطاني مكرس كليا لتحقيق فكرة الدولة اليهودية وقوي لدرجة كافية يستطيع معها فرض الشروط المناسبة ، كانت ضرورة مطلقة . من هنا فان تحالف الصهيونية والامبريالية بارز في خطة جابوتنسكي الاستيطانية اكثر منه في سياسة بن جوريون التي تعتمد على الاستملاك من خلال العمل . فعلى سبيل المثال تم تصور انشاء الكتيبة اليهودية ضمن اطار الجيش البريطاني في حين ان الامر بالنسبة للهاجاناه لم يكن كذلك . وليس من قبيل الصدفة ان يكــون جابوتنسكي ، أحد اتباع « مدرسة مانشستر » أول من هلل لسقوط الامبراطورية العثمانية وعرض الخدمـــات اليهودية والكتيبة اليهودية مقابل « وعود معينة من انجلترة »(١٨). وبالفعل فقد ذكر

وايزمن ان الفضل في فكرة وعد بلفور يعود الى عرض جابوتنسكي الذي سبق ذلك(١٩). وفي كتاب كيرين هيسود يعتبر جابوتنسكي ان فلسطين هي حامية السويس(٢٠) وذلك نظرا لاهميتها الاستراتيجية . ولم يخطر ببال جابوتنسكي ان يتساءل عن صلاحية انجلترة لتكون الدولة المنتدبة الا في العام ١٩٣٦ ، وذلك لانها لم تعد في نظره « أقوى دولة بحرية واستعمارية » اذ ان « اهميتها في البحر الابيض المتوسط اصبحت موضع تساؤل »(٢١). وفي الحقيقة فان التصحيحيين كانوا الفئة الوحيدة التي عبرت عن رغبتها بصراحة لاقامة تحالف بين الدولة اليهودية العتيدة وبريطانية. ففي المؤتمر العالمي الثالث للتصحيحيين في العام ١٩٢٨ اعرب الاعضاء عن رضاهم بمشروع « الدومينيون السابع » الذي وضعه الكولونيل ويدجوود ، اذ وفقا لذلك المشروع ستعتبر فلسطين من الوجهة الادارية مستعمرة خاضعة للتاج البريطاني ، ولكن دون بذل اية محاولة من قبل بريطانية لانشاء نظام برلماني فيها الا متى شعرت ان اليهود اصبحوا يشكلون اغلبية السكان ، وبعد ذلك تتحول الى دومينيون يهودي ، هو السابع في الكومنويلث البريطاني . وقد منح جابوتنسكي المشروع «التأييد الكامل وغير المشروط» و«سيقبل به البريطانيون لاعتبارات استراتيجية » وذلك لان « العرب سيختارون في النهاية الارتباط بالدول العربية »(٢٢). وفي ١٩٣٧ ، لخص جابوتنسكي مفهومه للتحالف الصهيوني ــ البريطاني كما يلي : « ستكون الخسارة والربح بالنسبة للامبراطورية البريطانية متعادلتين ، اذ سيكون لها قلعة ضخمة في فلسطين وبشكل تلقائي في العالم اجمع »(٢٣). ولقد أراد جابوتنسكي ان يتحمل البريطانيون مسؤولية مباشرة في اقامة الدولة اليهودية ، ولكن بريطانية فقدت حماستها لهذا الدور المشارك بسرعة . ومع هذا ، فقد ظل جابوتنسكي من أخلص الداعين لفكرة الانتداب البريطاني . وكان موقفه ، حتى في العام ١٩٣٥، « انتقاد الوضع الحالي ، والثقة بحسن نية انجلترة ، والتطلع الى الشراكة في المستقبل »(٢٤). وعلى أي حال ، فقد وجه انتقاداته الى ادارة فلسطين « المعادية للسامية » والتي لم تلتزم بالتعهد بالانتداب ، كما كان يراه ، والى اللجنة التنفيذية « الضعيفة » والتي لم ترغم بريطانية على التمسك بوعد بلفور .

ويمكن للمرء ان يرى ان تهجم جابوتنسكي المتواصل على ادارة فلسطين كان يرتكز على اساس ان هذه الادارة لم تهييء الظروف المناسبة لتنفيذ مشروع التصحيحيين الاستيطاني. وقد ابلغ لجنة العمل في العام ١٩٢٣ « ان الادارة المعادية للسامية تسير نحو الافلاس الاخلاقي والمالي »(٢٥). اما بالنسبة لهربرت صموئيل ، فقد وصفه بأنه يشبه « كيرنسكي تحيط به مجموعة من الموظفين المعادين للصهيونية »(٢٦). وبعد ازاحة جابوتنسكي من اللجنة التنفيذية ، تحدث بدقة ، في برنامجه الذي عرضه أمام المؤتمر التصحيحي الاول ، عن النظام الاستيطاني الذي يتوقعه. وبعد أن يدعو البرنامج الى الاعلان عن الكومنويلث اليهودي بما في ذلك شرقي الاردن والغاء الكتاب الابيض الذي اصدره تشرتشل ، ينص بأن على السلطة المنتدبة ، في الوقت الذي ترفض فيه اقامة مؤسسات تمثيلية ، أن تتكون فقط من موظفين مؤيدين للصهيونية يعاونون المندوب السامي ، تختارهم المنظمة الصهيونية . وستشرف المنظمة الصهيونية او « الشركة اليهودية » على الهجرة ، كما ان المصرف الاستعماري اليهودي سيزيد راس ماله الى مليوني جنيه . وكذلك فان النظام الاستيطاني سيكون مسؤولا عن انشاء مصرف احتياط زراعي استيطاني من خلال الاصلاح الزراعي(٢٧). ولقد أوضح مئير كروسمان هذه المهمة بتحديده الاصلاح الزراعي بأنه « سيضع جميع الاراضي غير المستثمرة غربي نهر الاردن وشرقيه ، بصرف النظر عمن يملكها ، تحت تصرف الادارة »(٢٨) (وفي العام ١٩٣٤ صنف التصحيحيون شرقي الاردن بأنها « اكبر ارض بور »(٢٩).) وكان مخططا لها ان تمنح للمستوطنين اليهود وان تستصلح بمساهمة قروض مكفولة من قبل الدولة . وبالاضافة لهذه الاصلاحات التشريعية ، على النظام ان يحمي الصناعة المحلية من خلال انشاء نظام تعرفة وتشجيع

انتاج صنف من السلع التي يمكن ان « تجلب أعلى أسعار التصدير » ، وتعديل النظام المالي(٣٠). وبالاضافة الى تقديم البريطانيين تكاليف الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية ، كان التصحيحيون يصرون على تكوين كتيبة يهودية تدمج في الحامية الفلسطينية وتكون خاضعة للقيادة البريطانية(٣١). ولتطبيق مثل هذه السياسة الاقتصادية لم يكن من العجيب ان يطالب جابوتنسكي بحماية كافية .

الاستيطان برأس المال الخاص

ومع ان الدعوة من اجل « رأس المال الوطني » والشركة اليهودية الهرتزلية لم تفارق جابوتنسكي طوال حياته ، فان ابعاده عن الدوائر الصهيونية الرسمية وما تلا ذلك من سيطرة للاحزاب العمالية على المؤسسات الوطنية مثل كيرين هيسود ، قد أغراه فيما بعد لشن حملة من اجل « راس المال الخاص » . فلقد بدأ برنامجه للدعوة الى تطوير الصناعة من خلال الاستثمارات الخاصة فيالوقت الذي طرحت فيه فكرة الوكالة اليهودية الموسعة ، وبدأ تحالف وايزمن — بن جوريون يعطي ثماره السيئة بالنسبة لحزب التصحيحيين . وكان برانديز ، الذي لم يرتح اليه جابوتنسكي عندما كان يدعو من اجل الكيرين هيسود ، يعارض فكرة رأس المال الوطني ويدعو الى تنفيذ العمل عن طريق المبادرة الخاصة(٣٢). ولكن جابوتنسكي اعلن في العام ١٩٣٤ ندمه لموقفه السابق واعترف بأن آراء برانديز على الصعيد الاقتصادي كانت سليمة في نهاية المطاف(٣٣).

ومع ان التأكيد على ان الاستثمار الخاص يعتمد بشكل رئيسي على طموح جابوتنسكي الشخصي من اجل حزب التصحيحيين ، من السخرية الافتراض انه تبنى هذه الاراء من اجل المنفعة فقط . فقبل ان يعتنق جابوتنسكي الصهيونية ، كان يقول في مناقشاته مع دعاة الاشتراكية ان « التقدم يكمن في تحرير الفرد من قيود المجموع : لان الافراد ، والافراد وحدهم ، هم الخالقون الحقيقيون والعاملون من اجل التقدم »(٣٤). اما رسالة الاشتراكية فانها محصورة بحل مسألة واحدة ، وهي قضية العمل الانساني ، في حين ان جميع الانواع الاخرى من الاصلاح يمكن ان تتحقق ، بل لا بد ان تتحقق ، بشكل مستقل، داخل اطار الاقتصاد الرأسمالي(٣٥). وباعتناق جابوتنسكي الصهيونية بدأ يصر على التمسك بالطريقة الاحدية او « الخالية من النعوت » والتي كان يعني بها ان الدعوة لقيام دولة يهودية يجب ان لا تحول عن هدفها باستخدام مثل اخرى مثل الاشتراكية . ومع قيام « نيو بيلو » في ١٩٠٦ دعا جابوتنسكي وحدات الرواد القوية التنظيم الى رفض افكار الاشتراكية والصراع الطبقي(٣٦)، وقد كان يفهم العدالة الاجتماعية كمجموعة من الاجراءات التصحيحية ضمن اطار الاقتصاد الرأسمالي . ومن أفكاره غير العملية دعوته لتحديث مبدأ السنة الاحتفالية اليهودية ، الذي يقضي ، كل خمسين سنة ، باعادة جميع الحاجيات التي اضطر المعوزون الى بيعها او رهنها الى اصحابها الشرعيين . وقد اعتبر هذا المبدأ « العلاج الاجتماعي الشافي للتصارع الحر بين الفقر والغنى »(٣٧). وعلى أي حال ، فان ميل جابوتنسكي الشخصي للحقوق الفردية والمشاريع الخاصة لا يفسر بأي شكل من الاشكال تخليه عن فكرة « رأس المال الوطني » وحملته بدلا عن ذلك من اجل قضايا الطبقة الوسطى . ظهرت هذه الناحية التقدمية من فكر جابوتنسكي اول ما ظهرت مباشرة بعد استقالته من الكيرين هيسود وخلال رحلته الاولى الى الولايات المتحدة .

وقد ظهر ان تأييد الطبقات الوسطى والاستثمارات الخاصة اصبح اكثر بروزا مع الهزائم السياسية التي مني بها التصحيحيون في اوائل الثلاثينات . وظهرت أول الاشارات الى راس المال اليهودي في برنامج حزب التصحيحيين للعام ١٩٢٧ ، وقد ترسخ هذا الاتجاه في العام ١٩٣٥ . ويمكن ملاحظة الاشارات الاولى لحشد رأس المال اليهودي ولتسهيل حرية الاستيراد والتصدير في قرارات المؤتمر العالمي للتصحيحيين في العام ١٩٢٧ . وفي العام ١٩٢٩ صدر قرار اقوى ظهر في البيان التصحيحي الصهيوني ينص على ان « الاستيطان يجب ان يجري على اساس من المشاريع والاموال الخاصة » . وقد دعا

البيان الى اصلاح الكيرين هيسود كما ادخل فكرة التحكيم العام لتسوية الاضرابات(٣٩). وفي ١٩٣٣ سار التصحيحيون خطوة أبعد من ذلك وقالوا ان « مهاجري الطبقة الوسطى لم ينالوا حقهم من التأييد من قبل الحركة الصهيونية»(٤٠). وطالبوا بـ «صفقة عادلة» ما بين الطبقة الوسطى واليهود المتدينين(٤١). وفي العام ١٩٣٥ ذكر بأن اتحاد التصحيحيين الصهيونيين قام في الاساس للعمل من اجل « بناء الدولة والتحالف الطبقي »(٤٢). وكما سنرى فيما بعد ، رافق هذا التأكيد على الطبقة الراسمالية ادعاء التصحيحيين المتزايد بأن المنظمات اليسارية كانت تحتكر الموازنة ورؤوس الاموال وشهادات الهجرة .

وبعد فترة قصيرة من استقالة جابوتنسكي من الكيرين هيسود وتأسيس حزبه المعارض ذهب الى الولايات المتحدة حيث أكد على الاستثمار وحماية الصناعة ، وكان اشهر ما جذبه هناك جمعية ابناء صهيون ، الجمعية الخيرية التي انشئت في العام ١٩٠٩ والتي اسست شركة يهودا الصناعية وشركة يهودا للتأمين (التي اصبح جابوتنسكي مديرا لها في العام ١٩٢٦) . وقد لخص في كلمة القاها امام هذه المنظمة نظرية « نياجارا » التي كان يدعو لها . قال : يتكون رأس المال اليهودي من أربعة عناصر : الموازنات الفردية ، الاستثمارات التجارية ، التوفير ، والاحسان. ولا يستخدم الرسميون الصهيونيون سوى العنصر الاخير . وقد وجد جابوتنسكي ان الفئة الثانية (بلا شك احتراما لابناء صهيون ولهرتزل كذلك) تبشر بمستقبل افضل من غيرها بشكل رسوم سنوية يدفعهـــا اليهود لشركات التأمين التي تستطيع من خلال ذلك بناء فلسطين . ولقد كان الشعار الرنان الذي جعل جابوتنسكي شركة يهودا للتأمين ترفعه هو «التأمين ينمو مع الحضارة »(٤٣). وكان اهتمامه الآخر منصبا على « استثمار رؤوس الاموال للحصول على ارباح » ، وفي تلك السنة (١٩٢٦) كتب جابوتنسكي حوارا لفيلم لا يكون البطـــل فيه مستوطنا زراعيا ولكن مهاجرا وضع آماله في مصنع ينتج عطورا للتصدير . وكان يتطلع بأسى الى الصندوق الازرق التابع للصندوق القومي اليهـــودي الذي كان يعطيه الارض ولكن ، وللاسف ، لم يكن ليقدر ان يعطيه راس المال . وأخيرا تحل مشكلته ليس عن طريق « راس المال » الوطني ولكن عن طريق الاستثمارات الاجنبية(٤٤). وقـــد كانت خطة جابوتنسكي للاستثمار او حملة « الشراء الصهيونية » ترتكز على فكرة ان يحتفظ « يهود الشتات » بتوفيراتهم في فلسطين ، وذلك لكي تكون فلسطين مصدر الانتاج والشتات هو الذي يشتري هذا الانتاج(٤٥).

وكان جابوتنسكي قد ساند هذه الفكرة بالاضافة الى نظام سسكن الزراعي المكثف في المجلس الاقتصادي التصحيحي في فلسطين في العام ١٩٢٦ . وفي معرض فلسطين ١٩٢٩ (الذي نظمته مجلة مشكارف تاسيا التجارية والصناعية التي كان يصدرها التصحيحيون) اعتبر جابوتنسكي ان المعرض هو حلقة بين المستهلك والمنتج وأن المتحف الصناعي الذي أنشيء حديثا وسيلة هامة لنشر الحقائق العلمية . وبشكل خاص اعرب عن ترحيبه بحقيقة ان « طبقة تعلمنا ان نحتقرها ، رغم قوتها واهميتهـــا ، الا وهي طبقة التجار اليهود . . . قد برزت الان ولها شخصيتها ضمن الحركة الصهيونية »(٤٦).

تثبت هذه المقتبسات موقف التصحيحيين التنافسي الضعيف ، اولا ، ضد الصهيونيين العموميين ، وثانيا ، ضد الاحزاب العمالية ، من اجل السيطرة رسميا على الحركة الصهيونية . ولقد كان التركيز على اهمية رأس المال الخاص ، بين ١٩٢٦ و١٩٣١ ، وسيلة استخدمها جابوتنسكي لكسب الاصوات لتكوين قاعدة لمعارضة وايزمن . وكان جابوتنسكي ، قبل وايزمن ، قد حاول السيطرة على الحركة الصهيونية بفكرة الكتيبة اليهودية ، ولكن بالاعلان عن وعد بلفور وعدم اشتراك الزعماء الالمان والروس خلال الحرب ، ظهر وايزمن كزعيم رسمي للحركة بلا منازع . حينئذ ادرك جابوتنسكي أنه سيسقط سياسيا ، خاصة بعد اصدار كتاب تشرتشل الابيض ، لذلك استقال ليقف في صفوف المعارضة . وفي اول رحلة له الى الولايات المتحدة (الاولى من نوعها الى أماكن

شملت اوروبة الشرقية وفلسطين وجنوب افريقية) بدأ حملته من اجل « الاستثمارات الخاصة » ليكسب التأييد الاميركي . وعلى اي حال ، فان تأسيس وايزمن للوكالة اليهودية الموسعة ، التي كان اللاصهيونيون يشكلون نصف اعضائها ، نجح في القضاء على آمال جابوتنسكي في ان يكسب الى صفوفه قطاعات هامة من يهود اميركة .
ومع ان عدد اعضاء حزب التصحيحيين ازداد من ٥٠٠ في ١٩٢٥ الى ٩٦٨١٨ في ١٩٣٣(٤٧)، ظل الحزب عبارة عن اقلية في المؤتمرات المختلفة . وفي الفترة من ١٩٢١ الى ١٩٢٩ كان للصهيونيين العموميين اكثر من نصف الاصوات ، ولكل من الاحزاب اليسارية ومزراحي الخمس ، اما التصحيحيون فقد كان لهم نصف ذلك(٤٨). وفي ١٩٣١ بلغ التصحيحيون ذروة نفوذهم وذلك بسبب عدم الاطمئنان لمعالجة وايزمن لكتاب باسفيلد الابيض حيث هدد عدد من اعضاء اللجنة التنفيذية بالاستقالة . وقد شن التصحيحيون حملة في بولنده تميزت بحماسة خاصة مما اكسبهم ٢٩٩٨٥ صوتا مقابل ٤٢٧٩ صوتا في ١٩٢٩(٤٩) وكان ثلثا الاصوات التي نالوها من الطبقة الوسطى البولندية الذين لم يتمكن الاقتصاد الفلسطيني من استيعابهم خلال الهبوط المالي في فلسطين في الفترة من ١٩٢٤ ــ ١٩٢٥(٥٠). وفي فلسطين ، حيث بدأ المستوطنون يمقتون السياسة البريطانية اكثر فأكثر ، نال التصحيحيون اكثر من ضعف عدد اصوات الصهيونيين العموميين(٥١). وبشكل عام فان ابتعاد الانجليز والالمان والنمسويين المؤيدين لوايزمن وغيره ، خاصة الاميركيين ، الداعين الى طرده ، تسبب في اضعاف الصهيونيين العموميين . وطالب التصحيحيون باتخاذ قرار يدعو الى ان يكون هدف الصهيونية هو اقامة دولة يهودية .
ومع ان مزراحي والصهيونيين العموميين فئة ب وجماعة ايدر انضموا الى التصحيحيين، الا انهم هزموا امام جماعة وايزمن والاحزاب العمالية والمجلس القومي(فادليومي)(٥٢). وكان ذلك النهاية الحقيقية لاشتراك جابوتنسكي بشكل فعال في المنظمة الصهيونية . وآنذاك مزق بطاقة عضويته وصرخ : « ان هذا ليس مكانا للصهيونيين الحقيقيين »(٥٣) وغادر المكان . وبعد فترة قصيرة بدأت مشاكله لتأسيس قاعدة سياسية قادرة على الحياة تزداد حدة بسبب قيام مئير كروسمان وعدد من التصحيحيين المعتدلين ، وخاصة من انجلترة والمانية والنمسة ، بتأسيس حزب الدولة اليهودية .
وكان قيام الاحزاب العمالية بمثابة الضربة القاضية لحزب التصحيحيين . وكان يرافق مطالبة جابوتنسكي المتزايدة بحقوق الطبقة الوسطى ، شجبه للاحزاب الصهيونية ــ الاشتراكية ولشبكة الصناديق القومية التي كانت تحت سيطرة الاحزاب العمالية . ولكسب الاصوات في اميركة ، حاول التصحيحيون التقليل من الموقف الاقتصادي المتشدد للحركة العمالية بالدعوة الى تعديل الفقرات المؤيدة للعمال والمبالغ بها في الموازنة الصهيونية ، والى تأييد الموازنة للمشاريع الخاصة ، والى اعطاء اهتمام خاص بالحرفيين . ولقد ادخل مبدأ التحكيم العام في جميع النزاعات الاجتماعية ، ومنع الاضراب ، في بيان التصحيحيين للعام ١٩٢٩(٥٤). كما ادخل قرار في ١٩٣٣ يدعو الى استنكار جميع انواع الحروب الطبقية(٥٥) ومن خلال اعتبار جابوتنسكي قيام نظام اشتراكي أمرا غير مرغوب فيه وغير محتم ، قال بكل فخر : « اذا كان هناك من طبقة تصنع المستقبل فانها طبقتنا نحن ، البورجوازيين »(٥٦).
ولقد بلغ الخلاف ما بين التصحيحيين والاحزاب العمالية أوجه في الحملة التي سبقت انتخابات مؤتمر ١٩٣٣ . وكان التصحيحيون قد تفوقوا في عدد المندوبين لمؤتمر ١٩٣١ وشكلوا بذلك المنافس الحقيقي للاحزاب العمالية في فلسطين في ١٩٣١ ، (وكان للتصحيحيين سبعة مندوبين وللاحزاب العمالية ٢١)(٥٧). وزادت الظروف التي احاطت باغتيال آرلوسوروف من أوار المعركة الملتهبة ، خاصة في بولنده . واعترف بن جوريون صراحة فيما بعد انه ذهب الى بولنده بقصد كسب اصوات جابوتنسكي « الذي كان متقدما بشكل مخيف »(٥٨). وفي فلسطين كان التصحيحيون يحاولون سحب الاصوات

المؤيدة للاحزاب العمالية بتشكيل اتحادهم العمالي الخاص المسمى الاتحاد الوطني للعمال ، كما ان الارجون زفاي ليئومي كانت جزءاً من عملية انشقاق التصحيحيين عن الهاجاناه الخاضعة لسيطرة الاحزاب العمالية . وعلى أي حال ، فان رفض الاحزاب العمالية الجلوس الى جانب التصحيحيين في مكتب الرئاسة في مؤتمر ١٩٣٣ ، نجح عمليا في ابعاد ممثلي التصحيحيين . وعندما شعر التصحيحيون بأنهم غير قادرين على التأثير بشكل فعال على المنظمة الصهيونية او الصناديق القومية حاولوا عقد تحالف مع الماباي في ١٩٣٤ . وعلى أي حال ، رفض الهستدروت ابرام الاتفاق وبذلك نجحت الحركة العمالية في قطع الطريق على أية محاولة يقوم بها التصحيحيون لعقد مؤتمر مائدة مستديرة تمثل فيه جميع الاحزاب الصهيونية . ونتيجة لذلك تخلى جابوتنسكي عن فكرته بـ « المعارضة من الداخل » وشكل في العام ١٩٣٥ منظمته الصهيونية المسماة المنظمة الصهيونية الجديدة .

وفي الحقيقة ، لم يشكل التصحيحيون مصدر خوف كبير بالنسبة لبن جوريون والحركة العمالية خاصة ، بعد سيطرتهم على مؤتمر ١٩٣٣ ، وبالتالي على الوكالة اليهودية والصناديق القومية الخاضعة لها . وقد كان الفريقان يدعوان للاهداف ذاتها رغم اختلافهما بالاساليب الاقتصادية لبلوغها . فقد كان بن جوريون صريحا في ١٩٣٨ بمطالبته بقيام دولة ، عندما قال : « ان مقياس النجاح في ثورتنا هو في الحشد التام ليهود المنفى في دولة يهودية اشتراكية »(٥٩) . ولم تكن فكرته عن الامور العمالية والدفاعية اقل عمقا من فكرة جابوتنسكي ، فهو يقول : « وما ان وطئت اقدامنا ارض الوطن وترجلنا عن خيولنا وبغالنا ، حتى اندفعنا نحو بنادقنا العزيزة التي لم تكن تفارق ايدينا حتى يغلبنا النعاس »(٦٠) . كما ان بيرل لوكيت اليساري انتقد جابوتنسكي ، ليس لمطالبته بشرقي الاردن ولكن لعدم استيطانها(٦١) .

ولقد كافحت الحركة العمالية الصهيونية ، عندما ادركت ان البريطانيين غير راغبين في ان يسمحوا بقيام نظام استيطاني بالمعنى الهرتزلي ، من اجل خلق قاعدة جغرافية يهودية عن طريق الاقتصاد العمالي « المغلق » او اليهودي مصحوبا بالدفاع اليهودي . وادراكا من الحركة العمالية بأن المرحلة الاولى من امتلاك الاراضي هي اهم خطوة للسيطرة على فلسطين ، ركزت كافة جهودها في هذا المجال . ولما لم تكن الاستثمارات المالية في المراحل الاولى لتعطي مكاسب كافية ، كان الاستيطان يعتبر استثمارا وطنيا عاما ضروريا . وفي الفترة من ١٩١٧ الى ١٩٣٩ انفق على شراء الاراضي والزراعة ٤٠ بالمئة من جميع نفقات المؤسسات الوطنية(٦٢) .

ولقد كان بامكان الحركة العمالية الاستفادة من وضعها الخاص في فلسطين لتصبح حركة سياسية قوية . ولما لم يكن هناك شعب يهودي فيه طبقة عاملة او رأسمالية ، لم تكن الحركة العمالية محصورة في قطاع صغير من السكان او في نشاطات معينة . وبفضل الانسجام في الاراء السياسية ، الصهيونية مضافا اليها الاشتراكية ، نجحت منظمة الهستدروت في تسهيل المركزية(٦٣) . ولما كان معظم رأس المال مركزا في ايدي المؤسسات الوطنية ، كان بامكان الحركة العمالية حشد رأس المال والدخول في حقل الانتاج باقامة مشاريعها الخاصة بها . ولم يكن الهستدروت مجرد اتحاد نقابي ، بل هيئة اقتصادية قوية لها مؤسساتها المالية وتسهيلاتها الانشائية والتسويقية ، وشركات التأمين ، واحتكار النقل والتمويل المستقل للمشاريع التابعة لها(٦٤) . وكانت توجد دوافع قوية للاعضاء بما في ذلك السكن والتعليم بالاضافة الى نظام الضمان الاجتماعي الوحيد في البلاد ، لذلك كان ٢٧ بالمئة من السكان اليهود في فلسطين في ١٩٣٥ ينتمون للهستدروت(٦٥) . وعندما سيطرت الاحزاب العمالية على المؤتمر بدأت في ممارسة ضغط قوي على الوكالة اليهودية وعلى الموازنة كذلك . وكان ذلك هاما لترسيخ قوتها السياسية وذلك لانه لما كانت الاموال توزع مباشرة للاحزاب المختلفة ، كانت الاحزاب

العمالية تحول هذه المبالغ لنفسها ، وعن طريق الوسائل المالية كانت الاحزاب العمالية تشتري « الشيقل » (رسم للعضوية تعادل قيمته قيمة المارك الالماني في ذلك الوقت) ، او حق التصويت ، لمؤيديها ، كما توزع شهادات الهجرة لصالحها . أضف الى ذلك ، انهم نجحوا في اصدار قانون يقضي بأن يضاعف تمثيل يهود فلسطين . والجدير بالملاحظة ان حزب التصحيحيين واتباعه كانوا الوحيدين الذين لم يكن لهم اية مستوطنات ومجموعة قليلة من المؤسسات او المشاريع الاقتصادية الخاصة بهم(٦٦) ولم يكن هناك سوى الارجون وبيتار وغيرها من المنظمات السياسية العسكرية لها توجه نحو التصحيحيين بشكل محدد .

اضعف وايزمن وبن جوريون محاولة فلاديمير جابوتنسكي كسب تأييد الطبقات الوسطى . فقد حول وايزمن ، من خلال الوكالة اليهودية الموسعة (مع انه لم يكن هناك سوى استثمارات قليلة خلال الازمة الاقتصادية) راس المال الى الصناديق القومية ، كما ان الصهيونيين العموميين نجحوا في كسب تأييد مالكي البيارات وكبار الصناعيين . ومنذ العام ١٩٠٧ كان الصندوق القومي اليهودي يشجع مساهمة الطبقة الوسطى باقامة مؤسسات مثل نقابة فلسطين الصناعية ومصرف فلسطين للرهن العقاري العام(٦٧). وكذلك فان تأسيس شركة تطوير الاراضي الفلسطينية والشركة العقارية الفلسطينية كان للاشراف على مضاربة الاراضي ، والا فلمساعدة مشاريع الزراعة الراسمالية الكبيرة . وكانت القروض تمنح من خلال الصندوق القومي اليهودي للمغامرات الراسمالية الخاصة(٦٨). وعلى أي حال ، كان التركيز الاساسي على عمل الرواد ، بدون شك . ولقد نجح التصحيحيون في زيادة عددهم بسبب هذا الفشل في استيعاب مهاجري الطبقة الوسطى البولنديين في ١٩٢٥ . ولكن لم يكن باستطاعة جابوتنسكي أبدا تأسيس حركة كبيرة من هذه المجموعة وذلك بسبب قلة الاستثمارات الخاصة من ١٩٢١ — ١٩٣٢ . وفي ١٩٢٧ اقترح سسكن ، الذي تبنى جابوتنسكي سياسته الزراعية ، ان يسمح بالهجرة فقط لمستوطني الطبقة الوسطى التي تملك مبلغا كبيرا من المال . ولكن بعد أن طاف في اوروبة الشرقية والغربية لم يتمكن من العثور على عدد كبير من المهاجرين المحتملين الذين ينطبقون على هذه الفئة(٦٩) .

وكانت التحويلات المالية من المانية هي المصدر الرئيسي لتدفق رأس المال الخاص . ولما لم يكن باستطاعة اللاجئين تحويل رؤوس الاموال الى خارج المانية ، كانوا يشترون آلات صناعية اذ انها كانت الوسيلة المتبعة للتحويل ، بعد أن تتولى المؤسسات الوطنية اليهودية امرها . لذلك سيطرت الاحزاب العمالية على هذه الكمية الكبيرة من راس المال التي بلغت ما بين ستة وثمانية ملايين جنيه من ١٩٣٢ — ١٩٣٥(٧٠). وقامت الشركة الالمانية لاستيطان الريف والضواحي (رسكو) التي انشأتها الوكالة اليهودية بتقديم المساعدة للاستيطان الزراعي والمديني للطبقة الوسطى الالمانية(٧١). ولا عجب ان علمنا انه بعد تخطي الراسماليين للتصحيحيين استنكر جابوتنسكي اتفاقية التحويل ووصفها بأنها « لا أخلاقية » (وعلى أي حال فقد كان هو على استعداد لعقد صفقة مع سلافنسكي في ١٩٣٢ وغيره من مناهضي السامية البارزين) . وفي ١٩٤١ اتهمت المنظمة الصهيونية الجديدة في معرض شرحها لانشقاق ١٩٣٥ الاحزاب العمالية بتوجيه الوكالة اليهودية بشكل يؤمن اعادة انتخاب الاحزاب العمالية المسيطرة . وبكل بساطة كانوا يشكون بأنه لم يكن ليسمح لهم على الاطلاق بالمساهمة في المؤسسات الوطنية، وبذلك انفصلوا ليقيموا حركة موازية سميت المنظمة الصهيونية الجديدة(٧٢).

لقد تحقق حلم جابوتنسكي الهرتزلي بتأسيس «الشركة اليهودية» و«النظام الاستيطاني» بقيام دولة اسرائيل ، فالحكومة والمؤسسات الصهيونية تحمل الان الاهداف ذاتها، لكن مخططات جابوتنسكي السياسية والاقتصادية رفضت في زمنه على اساس انها نوع من التطرف الغبي . وبشكل مغاير لـ « التدريجيين » ، كان جابوتنسكي يتصور الصهيونية

كمجموعة من المؤسسات التامة ولم يكن قادرا على رؤيتها تتشكل وسط الظروف الحالية آنذاك . وكذلك بشكل يغاير معسكر الصهيونيين الاشتراكيين، لم يتمكن ان يتخلى عن فكرته ان بامكان البريطـانيين التصرف كنظام استيطـاني . وفي الوقت الذي كـان الاشتراكيون ينتشرون ببطء عبـر البلاد وينشئون ملكيات يهودية « شرعية » بواسطة المستعمرات الزراعية العسكرية ، كان جابوتنسكي يستخدم مواهبه الخطابية للدعوة الى التطبيق السياسي الفوري لبرنامجه المحدد الشامل .

وعندما لم يعد باستطاعته السيطرة على المؤسسات الوطنية ، بدأ يحاول الوصول الى السلطة عن طريق مجابهة القوة السياسية للصهيونيين العموميين والحركات العمالية بكسبه لتأييد الطبقة الوسطى . وفي العشرينات كانت استثمارات الطبقة الوسطى قليلة ولذلك كان عدد المستثمرين المهتمين ببرنامجه قليلا . ولكن بتدفق رأس المال الالماني في الثلاثينات، سيطرت الاحزاب العمالية على جميع المؤسسات الكبرى وبدأت بتوجيه رأس المال لمشاريعها . ويظهر ان جابوتنسكي فشل في رؤية التناقض لدى الصهيونيين — الاشتراكيين اذ ان رأس المال المتدفق تخطى التصحيحيين الى جيوب رجال الاعمال — الاشتراكيين . ومع قدوم العام ١٩٣٥ كان التصحيحيون قد اصبحوا غرباء عن القوى الاقتصادية في فلسطين واصبح نفوذهم محصورا في المنظمات العسكرية والارهابية مثل عصابات شتيرن وارجون . ولم يكن للتصحيحيين قواعـد جغرافية مثل مستوطنات « الاشتراكيين » ، وكذلك لم يكونوا ليحصلوا على اموال من الصناديق القومية . وايضا لم يكن لهم تأييد سياسي دائم . وباختصار كان جابوتنسكي باستمرار يؤكد رفضه للمثل القائل : « ان تملك نصف رغيف افضل من أن لا تملك شيئا »(٧٣). ولذلك ظل جائعا .

وعلى اي حال ، اذا ما استبعدنا حياة جابوتنسكي السياسية التعيسة نرى ان الفكر التصحيحي عبارة عن وصف دقيق وتلخيص واقعي للصهيونية « النقية » او الخالية من الاضافات. وخلال فترة الانتداب البريطاني اعتبر الزعماء الصهيونيون حزب التصحيحيين كبش الفداء بوصفه منحرفا ومتطرفا وغير صادق للمثل الصهيونية . امـا الان ، فان خليفته ، حزب حيروت ، هو الضحية اذ يصنف بأنه الحزب اليميني والعنيف والعنصري والشوفيني الوحيد في اسرائيل . ولكن هذا ليس وصفا دقيقا لواقع الحال . اذ ان المؤسسة الاسرائيلية بأكملها تطبق كثيرا من الامور التي يدعو اليها حيروت . فقد طبقت فكرة جابوتنسكي المتعلقة بـ « رأس المال الوطني » و« النظام الاستيطاني » على نطاق واسع على يد البيروقراطية العمالية التي تمارس سيطرتها من خلال مراكزها الثلاثة : الحكومة والوكالة اليهودية والهستدروت(٧٤) . والهستدروت هو أبعد ما يكون عن اتحاد عمالي ذي توجه اشتراكي ، وهو يسيطر على معظم الاقتصاد الاسرائيلي بما في ذلك القطاع الخاص . وقد وصفه الامين العام لمشاريع الهستدروت في ١٩٦٩ بأنه « لا يختلف عن اية منظمة رأسمالية اخرى رغم صلاته النقابية »(٧٥) . وفي حين كان برنامج التصحيحيين يعتمد على الامبريالية البريطانية ، يعتمد الاقتصاد الاسرائيلي على الاعانات الخارجية التي تصب من خلال القنوات الخاضعة لسيطرة الدولة . وان رؤوس الاموال المخصصة للاستثمار والتي يأتي معظمها من الولايات المتحدة تستفيد من اعفاء الضرائب والارباح المضمونة وفقا لـ « قانون تشجيع استثمار رؤوس الاموال »(٧٦) . اما الهبات الاميركية فانها تعتبر نوعا من « الاحسان » الامر الذي يجعلها معفاة من الضرائب . لذلك ، مع ان حيروت موصوم بأنه حزب يميني لدعوته الى اقتصاد حر غـير مقيد والى الغـاء احتكارات الهستدروت ، تقوم الحركات العمالية بدور رجل الاعمال العملاق المعتمد على الامبريالية الغربية . وكذلك ، مع ان جابوتنسكي كان موصوفا بأنه عنصري لانه كان يسمي العرب « عبيدا » وانهم « ليسوا من مستوانا »(٧٧) كانت العناصر الصهيونية — الاشتراكية هي التي خلقت بشكل منتظم مجتمع « العمل المغلق » التمييزي . وفي حين يوصم حيروت بأنه عنصري وتوسعي ، فان المؤسسة الاسرائيلية هي التي انتهكت حدود

قرار التقسيم الصادر عن الامم المتحدة ، وطـالبت بالاراضي العربية واحتلت النقب واشتركت في العدوان الثلاثي على مصر في ١٩٥٦ ، وطردت العرب مـن المناطق التي احتلتها في ١٩٦٧ ، كما ان السياسة الاسرائيلية الرسمية بتشجيع هجرة يهود العالم ، وفقا لقانون العودة الصادر في ١٩٥٠ مضافا الى ذلك فكرة التوسعية الاستراتيجية(٧٨) تعتبر اسلوبا منتظما لاغراق فلسطين بيهود العالم الصهيونيين واحتلال الاراضي العربية وطرد الفلسطينيين العرب . ولو كان جابوتنسكي لا يزال على قيد الحياة ، من المحتمل ان يوصم مرة اخرى بأنه « صقر منحرف » ، ولكن ، بلا ادنى شك ، سيكون راضيا جدا لتحقيق آماله على يد الدولة الصهيونيـة ، كما سيكون معجبـا جدا بانجازات المؤسسة الصهيونية الرسمية .

---

١ ـ ج. هيلر . **الفكرة الصهيونية** . (لندن ، لجنة النشر الصهيونية المشتركة ، ١٩٤٧) ، ص ١٠٦ .

٢ ـ ب. ليتفينوف. **الطريق الى القدس**. (لندن، وايدنفيلد ونيكلسون ، ١٩٦٥ ، ص ٨١ .

٣ ـ ج. شيختمان. **الثائر والسياسي : السنوات الاولى** . ج ١ (نيويورك ، شركة تومـاس يوسيلوف ١٩٥٦) ، ص ٩٠ .

٤ ـ ج. سوريل ، **تاملات في العنف** . (لندن ، جون ألن وانوين ، ليمتد ، ١٩١٦)، ص ١٨٨.

٥ ـ م. بيجن . **الثورة : قصة الارجـون** . (نيويورك ، هنري شومان ، ١٩٥١) ص ١٢ .

٦ ـ ج. شيختمان ، **المصدر السابق**، ص ١٣٩.

٧ ـ هـ. كوهن . « صهيـون والفكرة القومية اليهودية » ، من **فلسطين : مجموعة ابحاث** (بيروت ، النادي الثقافي العربي ، ١٩٦٣) ص ٣٣ .

٨ ـ ج. شيختمان. **المصدر السابق**، ص ٥٩٠.

٩ ـ **المصدر نفسه** ، ص ٥٩٥ .

١٠ ـ **جويش كرونيكل** ، ٨ أيار ١٩٢٥ .

١١ ـ **جويش كرونيكل** ، ١٩ حزيران ١٩٢٥ .

١٢ ـ ف. جابوتنسكي . **جبهة الحرب اليهودية** . (لندن . جورج ألن وانوين ، ليمتد ، ١٩٤٠)، ص ١١٧ .

١٣ ـ **جويش ستاندرد** ، ١٨ حزيران ١٩٤٨ .

١٤ ـ ث. هرتزل . « الدولة اليهودية » مـن **الفكرة الصهيونيـة** ، هيرتزبـرج ، محـرر . (نيويورك ، مطبعة اثينيوم ، ١٩٦٩) ص ٢٠٤ ـ ٢٢٦ .

١٥ ـ دائرة الدعاية في كيرين هيسود ، تحرير ، **كتاب كيرين هيسود** . (لندن ، ليونارد بارسونز، ليمتد ، ١٩٢١) .

١٦ ـ ج. شيختمان . **المصدر السابق**، ص ٣٩٠.

١٧ ـ ج. شيختمان. **المحارب والنبي : السنوات الاخيرة** ، ج ٢ (نيويورك ، توماس يوسيلوف ، ١٩٦١) ص ٤٩٦ .

١٨ ـ ج. شيختمان، **المصدر السابق** ، ص ٥٠٢.

١٩ ـ **المصدر نفسه** ، ص ٢٥٢ .

٢٠ ـ **كتاب كيرين هيسود** ، ص ١٤٨ .

٢١ ـ ج. شيختمان ، **المصدر السابق**، ص ٣٠٣.

٢٢ ـ **جويش كرونيكل** ، ٢ آب ١٩٢٩ .

٢٣ ـ **المصدر نفسه** ، ٢٤ كانون الاول ١٩٣٧ .

٢٤ ـ **المصدر نفسه** ، ٨ آذار ١٩٣٥ .

٢٥ ـ **المصدر نفسه** ، ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٣ .

٢٦ ـ **المصدر نفسه** ، ٩ شباط ١٩٢٣ .

٢٧ ـ **المصدر نفسه** ، ٨ أيار ١٩٢٥ .

٢٨ ـ **المصدر نفسه** ، ٢٩ تموز ١٩٢٧ .

٢٩ ـ **المصدر نفسه** ، ١٨ كانون الاول ١٩٣٤ .

٣٠ ـ **المصدر نفسه** ، ٢٩ تموز ١٩٢٧ .

٣١ ـ **المصدر نفسه** ، ٦ أيلول ١٩٢٩ .

٣٢ ـ حـ. وايزمن . **التجربة والخطا**. (نيويورك، هاربر اخوان ، ١٩٤٩) ص ٢٦٧ .

٣٣ ـ ج. شيختمان، **المصدر السابق** ، ج ٢ ، ص ٩٢ .

٣٤ ـ ج. شيختمان ، **المصدر السابق** ، ج ١ ، ص ٧١ .

٣٥ ـ **المصدر نفسه** ، ص ٤٥ .

٣٦ ـ **المصدر نفسه** ، ص ٤٧ .

٣٧ ـ بن هورين . **ماكس نوردو : فيلسوف التضامن الانساني** . (لندن ، الجمعية اليهودية اللندنية ، ١٩٥٦) ، ص ٩٢ .

٣٨ ـ **جويش كرونيكل** ، ٧ كانون الثاني ١٩٢٧ .

٣٩ ـ **المصدر نفسه** ، ٢٢ آذار ١٩٢٩ .

٤٠ ـ **المصدر نفسه** ، ٣٠ حزيران ١٩٣٣ .

٤١ ــ **المصدر نفسه** ، ١٤ تموز ١٩٣٣ .
٤٢ ــ **المصدر نفسه** ، ٣ أيار ١٩٣٥ .
٤٣ ــ جـ. شيختمان، **المصدر السابق** ، ج ٢ ، ص ٩٧ ــ ٩٨ .
٤٤ ــ **المصدر نفسه** ، ص ٦٠ .
٤٥ ــ **المصدر نفسه** ، ص ٩٩ .
٤٦ ــ **المصدر نفسه** ، ص ١٠٠ .
٤٧ ــ **جويش كرونيكل** ، ٢٦ حزيران ١٩٣٥ .
٤٨ ــ **المصدر نفسه** ، ١٩٢١ ــ ١٩٢٩ .
٤٩ ــ شيختمان ، **المصدر السابق** ، ج ٢ ، ص ١٤٧ .
٥٠ ــ س. جونستون « السياسة اليمينية في اسرائيل : حزب حيروت» من **العلوم الاجتماعية**، نيسان ١٩٦٥ .
٥١ ــ **جويش كرونيكل** ، ٣ تموز ١٩٣١ .
٥٢ ــ **المصدر نفسه** ، ١٧ تموز ١٩٣١ .
٥٣ ــ **المصدر نفسه** .
٥٤ ــ **المصدر نفسه** ، ٢٢ آذار ١٩٢٩ .
٥٥ ــ **المصدر نفسه** ، ٢٨ نيسان ١٩٣٣ .
٥٦ ــ شيختمان ، **المصدر السابق** ، ج ٢ ، ص ٢٣٤ .
٥٧ ــ **جويش كرونيكل** ، ٣ تموز ١٩٣١ .
٥٨ ــ شيختمان ، **المصدر السابق** ، ج ٢ ، ص ٢٤٨ .
٥٩ ــ د.بن‌جوريون. **الانبعاث والمصير**، (نيويورك: مكتبة الفلسفة ، ١٩٥٤) ، ص ١٤١ .
٦٠ ــ **المصدر نفسه** ، ص ١٨ .
٦١ ــ **جويش كرونيكل** ، ١٠ تموز ١٩٣١ .
٦٢ ــ ن. هاليفي وروث كلينوف ــ مالول . **التطور الاقتصادي في اسرائيل** ، (نيويورك ، برايجر ، ١٩٦٨) ص ٢٤ .
٦٣ ــ **المصدر نفسه** ، ص ٤١ .
٦٤ ــ د. هوروفيتز ور. هندين . **مسح اقتصادي لفلسطين** (تل ابيب ، الوكالة اليهودية لفلسطين، ١٩٣٨) ، ص ١٩١ .
٦٥ ــ **المصدر نفسه** .
٦٦ ــ شيختمان . **المصدر السابق** . ج ٢ ، ص ٢٣٢ .
٦٧ ــ جـ. روبين . **فلسطين في ثلاثة عقود** ، (دار القدس ، ١٩٣٦) ، ص ١٦٩ .
٦٨ ــ كيرين هيسود . **تقرير المكتب الرئيسي الى المؤتمر السنوي في كارلسباد** ، آب ١٩٢٢ ، ص ٦١ .
٦٩ ــ روبين ، **المصدر السابق** ، ص ١٦٧ .
٧٠ ــ **المصدر نفسه** ، ص ٣١١ .
٧١ ــ **المصدر نفسه** ، ص ٣١٢ .
٧٢ ــ **جويش كرونيكل** ، ١٨ تموز ١٩٤١ .
٧٣ ــ شيختمان ، **المصدر السابق** ، ج ٢ ، ص ٥٥١ .
٧٤ ــ **مجلة اليسار الجديد** ، عدد ٦٥ ، يناير ــ فبراير ، ١٩٧١ ، ص ١٥ .
٧٥ ــ **المصدر نفسه** .
٧٦ ــ **المصدر نفسه** ، ص ٨ .
٧٧ ــ شيختمان ، **المصدر السابق** ، ج ٢ ، ص ٣٢٤ .
٧٨ ــ اسعد رزوق ، **اسرائيل الكبرى** (بيروت ، مركز الابحاث ، م. ت. ف ، ١٩٧٠) ص ٢٨٠. وهو افضل دراسة لمراجعة الفكر التوسعي الصهيوني والاسرائيلي .

نقاش حول فكر الثورة الفلسطينية

الدكتور نديم البيطار
ابو عمر
غسان كنفاني

كتب د. نديم البيطار « لشؤون فلسطينية » مقالا يتهم فيه فكر الثورة بانه « اعلى مرتبة من مراتب الفكر التبشيري ». وقد طلبت «شؤون فلسطينية» من الاخوين ابو عمر وغسان كنفاني ، من مفكري الثورة ، ان يتوليا الرد على المقال . وجدير بالذكر ان المقال كتب في شهر ايار (مايو) ١٩٧١ وكتب الردان عليه في حزيران وتموز (يونيو ويوليو) من العام نفسه .

الفكر المقاوم اعلى مرتبة من مراتب الفكر التبشيري : الدكتور نديم البيطار

في كتاباتي المختلفة كنت انتقد باستمرار قصور الفكر العربي الثوري وعجزه ، وأرجع العجز والقصور الى ما أسميته بطبيعته التبشيرية (أو الميتافيزيقية) كما كنت افسر هذه الطبيعة بارجاعها نهائيا الى اطارات نفسية وعقلية قبلية ولا واعية لا تزال تبلور الذات العربية ، وتتفرع من فلسفة الحياة الدينية الماورائية التي تحدد الوجود العربي التقليدي وتتسرب اليه في جميع مستوياته وظواهره وأبعاده ، وتقولب شخصيته العامة . فما هو هذا الفكر التبشيري ؟ ما هي طبيعته ؟(١) الفكر المثالي الطوباني الميتافيزيقي ، الاخلاقي ، أو ما درجت على تسميته بالفكر التبشيري يتميز ، فيما يتميز به، بالركض وراء مقاصد لا يمكن تحقيقها ، او نحو مقاصد لا ترتبط بالواقع الاجتماعي التاريخي الموضوعي والقوى الفاعلة فيه . فهو فكر يحاول، في الوقت نفسه ، السعي وراء اهداف متناقضة ينفي بعضها البعض الاخر ، او الوصول الى مقاصد معينة دون ان تتوفر له الوسائل المناسبة. الفكر العربي الثوري هو ، اساسا وفي معظمه ، من هذا النوع .

أية محاولة في تصحيح وضع ما (في اصلاحه بتجديده او تبديله) تعتمد أساسيا ، على الرغم من الدور الفعال الذي قد تمارسه الايحاءات المثالية والمواقف التبشيرية، على تقدير واع وتحليل موضوعي للواقع التاريخي الاجتماعي السياسي الذي تعمل فيه . ان كلمة فرنسيس باكون لا تزال صحيحة وتشكل المنطلق لمحاولة من هذا النوع . « فكي نأمر الطبيعة يجب اولا ان نعطيها » . الفكر العربي الثوري فكر منحرف عن هذا المنطلق ، وهو يعبر ، في طابعه العام ، عن تصورات ذاتية وليس عن اتجاهات وقوانين موضوعية ، عن اشواق انسانية لا تنطلق من او ترتبط بالواقع الموضوعي وتحولاته المستقلة . فالتحليل الموضوعي في هذا الفكر يعطي مكانه للتخريج اللفظي . ولغة المقاصد الثورية تزيل لغة الديالكتيك التحولي الثوري . أسلوبه أسلوب وعظي يعتمد مواقف تكتيكية واستراتجية تربية تقدم بلباس بياني ومواقفه هي عادة سلسلة من الانفعالات بكلمات ، بعبارات ،

(١) راجع بشكل خاص كتابنا من النكسة الى الثورة فصلي « الانحراف الفكري » و « التمثيل على الانحراف الفكري » .

بشعارات ، بمزيدات ، بصور شعرية ، وليس بمفاهيم واعية ناضجة تعتمد نظرة موضوعية تحليلية ، ناحصة ، دقيقة ، جامعة ، مطابقة لوقائع الواقع الموضوعي واحداثه ، او لمنطق هذه الوقائع والاحداث. فهو فكر وصفات فرضية ، أمرية ، حول ما هو خير أو شر ، ما هو صالح او طالح ، ما يجب صنعه او يجب تجنبه ، ما هي أحسن الطرق لنجاتنا الخ . ولكن دون تحليلات تاريخية اجتماعية موضوعية تنشق منها هذه الوصفات . أما « التحليلات » التي نجدها فهي تحليلات شعائرية ، اي تصورات وتجريدات تصدها ان تعلن عن شعار ، عن مصطلح ايديولوجي ، او مفهوم عقائدي معين ، يجرد الواقع من مقوماته ، من استقلاليته ، من موضوعيته ، يبشره ويخضعه. بما أن هذا النوع من الوصفات لا يحتاج الى اي جهد فكري كبير ثابت مستمر في دراسة وتحليل وقائع التاريخ وظواهر الاجتماع ، او الديناميك الثوري الذي ينطوي عليه ، فاننا نرى اعدادا وفيرة من العجزة الفكريين يزعمون انهم اطباء ، يتميزون بقدرة كلية في معالجة امراضنا وفي تحقيق خلاصنا . كل عاطل فكري اصبح يزعم بأنه عالم .

هذه الملاحظات العجلى حول طبيعة الفكر العربي الثوري التبشيري لا ترمي الى غاية مجردة او اكاديمية . انها على العكس ذات غاية عملية اساسية . ففي اي تقييم لاية مشكلة عربية ثورية يجب ان نعي باستمرار طبيعة هذا الفكر ، فنحذر منها لانها تتسرب الى كل شيء وتكمن وراء وفي مجمل مواقفنا الثورية . لذلك كان موقف التشكك ، بل الاتهام ، هو الموقف الذي يجب الانطلاق منه عند مواجهة اشكال هذا الفكر .

معركتنا مع الصهيونية ، منذ ابتدائها عام ١٩١٨ ، كانت تتجه « بنوايانا » « بمشاعرنا » ورغباتنا ، دون ان ناخذ بالاعتبار اوضاع العدو وأوضاعنا ، أو نحسب حسابا لطاقاتنا . فهي كانت تنظر الى الواقع كما تحب ان يكون وليس كما هو . الفكر الذي رافقها وعبر عنها كان باستمرار عاجزا عن رؤية هذا الواقع .

المقاومة الفلسطينية طرحت نفسها او هكذا طرحها الفكر المقاوم — ليس فقط كفاحا مسلحا يرمي الى تحرير فلسطين « من النهر الى البحر » بل ثورة جديدة نتجاوز بها الثورات العربية السابقة ، ثورة جديدة تعالج مطارح الضعف والنقص التي ادت الى هزائمنا السابقة . ولكن الان ، وبعد مرور ست سنوات على ظهورها ، نجد مع الاسف الشديد ان هذا التجاوز لم يحدث ، وان الفكر المقاوم لا يزال من ذلك الفكر الذي رافق تلك الهزائم . فهو لا يزال امتدادا للفكر الثوري التقليدي ، اي لفكر يستمد الثورة من الاشواق والتصورات الذاتية فيعطي للمقاومة مقاصد وأبعادا ثورية يستمدها من رغباتنا وليس من اطار الواقع الذي يحيط بها ، ومما يسمح به هذا الواقع . فهو كذلك الفكر السابق يعتمد على « اللفظة » بدلا من الوقائع والاتجاهات التي تسودها . فان نحن أردنا ثورة من نوع معين ، فان هذه الثورة تشتق من ترديد كلمة ثورة ، وان نحن أردنا الوحدة فكل ما نحتاجه هو ترديد كلمة الوحدة او الدولة الواحدة . فالكلمة تتميز بأثر سحري ، تماما كما ترى في العقلية الدينية . بضع كلمات بضع طقوس. هذا ما يحتاجه المرء في احداث تغيير في مجرى الاحداث ، في تصحيح ما يعترضه ، في تغليب ارادته على ما يجابهه من موانع وتحديات . انه فكر جعل التخريج اللفظي يركب الوعي واستخراج حربه الشعبية التحريرية من لفظة التحرير .

في سبيل التمثيل على هذا العجز الاصيل في الفكر المقاوم(٢) سأقف فقط بما يسمح به مجال مقال من هذا النوع ، عند المنطلق الاساسي الذي بدأ منه هذا الفكر ، والذي بلور وحدد جميع مجالاته ، وأعني تقديم المقاومة كحرب شعبية تحريرية مماثلة

---

(٢) انني اعني بهذا الفكر كل فكر ثوري قدم المقاومة كحرب تحرير شعبية ، دورها ان تؤدي الى اسقاط اسرائيل كثورة تتجاوز كل الثورات العربية الاخرى وتصحيح ما فيها من نقص ، كثورة يجب الارتباط بها دون هذه الثورات . انه كل فكر انطلق من مقولة النضال الفلسطيني واستقلال هذا النضال ، من مقولة فلسطين والثورة الفلسطينية بدلا من الانطلاق من مقولة الامة العربية والوطن العربي ، النضال العربي القومي الثوري والدولة الواحدة . هذا هو الفكر المقاوم الذي أعنيه الان . هناك فكر مقاوم آخر يرتبط بالمقاومة ، يعطيها ولاءه ويدعمها، ولكن بالانطلاق من منطلقات أخرى معاكسة . اما السبب في الرجوع ، في هذا البحث ، الى الاول على انه يمثل الفكر المقاوم ، فانه يعود الى كون المقاومة نفسها تبنته الى حد كبير وجعلته فكرا لها .

للحرب الشعبية في الصين وفيتنام والجزائر ، مهمتها تحرير فلسطين « من النهر الى البحر » . وليس هناك أدل على الطبيعة التبشيرية لهذا الفكر المقاوم من هذا المفهوم. فهو مفهوم يفضح هذا الفكر ليس فقط كامتداد للفكر الثوري السابق — فكر الهزائم والنكسات — بل كامتداد للعقلية الدينية الغيبية ، بل للعقلية البدوية السابقة لها . يتجاهل هذا المفهوم تماما الاوضاع الموضوعية التي تعمل فيها المقاومة الفلسطينية والتي تختلف بشكل جذري جامع عن الاوضاع التي عملت فيها الحروب الشعبية التي اتخذتها انموذجا لها . بما ان حربا من هذا النوع لا ترتبط بارادة أو بمقاصد ثورية او بعناصر ذاتية فقط بل هي نتيجة تفاعل هذه الاخيرة مع أوضاع موضوعية معينة ، وبما ان هذه الاوضاع التي رافقته وأحاطت تلك الحروب هي غير موجودة ومفقودة تماما في فلسطين المحتلة ، فانه يستحيل على المقاومة الفلسطينية ان تتحول الى حرب شعبية تحريرية على غرارها .

هذه الاوضاع هي : (١) أرض فلسطين أرض مكشوفة جرداء لا تعرف الكثير من الادغال والغابات والوديان والنهور والمستنقعات والجبال التي تسمح للمقاتلين بالتجمع بأعداد صغيرة او وفيرة ، بانشاء نقاط ارتكاز وانطلاق واختفاء بالضرب المفاجيء ثم بالتخفي . نظرة واحدة خاطفة الى خريطة فلسطين وخريطة أراضي الحروب الشعبية الاخرى ، وخصوصا أرض فيتنام — التي تشكل الحرب القائمة فيها الانموذج الاول للمقاومة — كافية بأن تكشف للتلميذ المبتديء تميز المقاومة عن جميع الحروب الشعبية الاخرى بأرض لا توفر اي شيء من الاوضاع الطوبغرافية التي كانت العماد الذي قامت عليه وفيه نماذجها . أية نظرة فاحصة نلقيها على الحرب الفيتنامية مثلا تكشف بوضوح كيف ان جميع ما تقوم به وجميع اعمالها وجميع مخططاتها من تكتيكية واستراتيجية تعتمد على اوضاع طوبغرافية لا يوجد شيء منها في ارض فلسطين . (٢) أرض فلسطين صغيرة الرقعة جدا . المسافة التي تفصل تل ابيب عن القاهرة نفسها لا تتجاوز الاربعمائة كيلومتر . هذا يعني ان المساحات الشاسعة التي تستطيع في غياب الشرط الاول ان توفر للمقاتلين القدرة على الحركة والتنقل دون ان يفاجئهم العدو ، التي قد تسمح لهم بضرب بعض المراكز والمنشآت بأعداد وفيرة نسبيا ثم التبعثر والاختفاء قبل ان يتمكن العدو من اللحاق بهم ، هذه المساحات مفقودة. فقوى الاحتلال تستطيع ان تصل بسرعة الى المقاتلين في اية نقطة يضربون منها او فيها ، لانها لن تجد أمامها اكثر من بضع عشرات الكيلومترات تفصل بينها وبين نقطة من هذا النوع. (٣) الحدود القصيرة والمحدودة والمكشوفة التي تفصلها عن الاقطار العربية — لبنان وسوريا والاردن ، التي يمكن للمقاتلين ان ينطلقوا عبرها الى الارض المحتلة ، طبيعة الحدود هذه تسمح لقوى الاحتلال بسيادتها والتحكم بها ، وعن طريق التحصينات والاسلاك والحواجز الالكترونية ، بأن تجعلها ممتنعة يصعب جدا على المقاتلين اختراقها. وهذا ما حدث فعلا. (٤) عدد السكان العرب القليل الذي لا يوفر تغطية كافية لاعداد وفيرة من المقاتلين كي تضرب العدو ثم تتمكن من الاختفاء . فالعرب في فلسطين كلها يشكلون ٣٥٪ من سكان اسرائيل ، اي نسبتهم الى قوى الاحتلال هي عكس ما هي عليه في الحروب التي يتخذها الفكر المقاوم أنموذجا تحتذي به المقاومة . فبينما هي عشرة الى واحد في الجزائر ، وثلاثون الى واحد في فيتنام (اي في فيتنام الجنوبية فقط واثناء قمة الحشد العسكري الاميركي فيها) ومئات الى واحد في الصين ، فانها في حدود « اسرائيل » ١٩٤٨ واحد الى عشرة . (٥) هذا العدد القليل من السكان العرب الذي لا يتجاوز الثلاثمائة ألف في المناطق اليهودية معزول عن السكان اليهود في أحياء خاصة. وهذا يضيف كثيرا الى ضعفهم العددي في تغطية العمل الفدائي ، ويجعل من المستحيل عليه ان يتحول الى اكثر من عمل فدائي في هذه المناطق. هنا ايضا تتميز المقاومة الفلسطينية عن جميع الحروب الشعبية الاخرى . (٦) ما ذكرناه في البند الرابع والبند الخامس يعني ان الاوضاع الموضوعية في فلسطين توفر لقوى الاحتلال بشكل طبيعي ما عجزت فرنسا والولايات المتحدة عن تحقيقه في الجزائر وفيتنام، اي استخدام كل وسيلة عسكرية وتكنولوجية وحشية ممكنة في تجميع السكان في مناطق القتال وعزلهم في امكنة منفصلة بغية تجريد الثورة من الكثافة السكانية التي تحتاجها في متابعة القتال وضرب العدو بشكل فعال ، ثم ان « اسرائيل » تستطيع (لقلة السكان العرب) ممارسة سياسة طرد وافناء تؤدي الى تفريغ المناطق العربية من العرب الى حد كبير ، او تفريغ بعضها تفريغا شبه كامل ، ان اخذ هؤلاء بتوفير تغطية خطرة للمقاتلين . حسب تقدير « التايمز » اللندنية ، وذلك من اكثر من عامين ،

كان عدد البيوت التي دمرتها قوى الاحتلال في ممارسة نوع من هذا التفريغ لا تقل عن ستة آلاف بيت . (٧) احتلال فلسطين ليس احتلالا سياسيا واقتصاديا فقط ، بل هو أولا وقبل كل شيء احتلال اسكاني ، ينطوي على ازالة معالم شعب ، احلال شعب آخر مكانه ، وعلى التوسع الجغرافي المستمر على حساب الامة العربية ووجودها ذاته . انه كيان اجتماعي سياسي قومي جديد ، وهذا يميز النضال الفلسطيني عن جميع الحروب الشعبية الاخرى . ثم ان هذا الاحتلال الاسكاني التوسعي لا يعبر عن مقاصد اسكانية فقط ، بل هو ايضا امتداد لتركيب ايديولوجي معين يعبر عن ذاته في « أوهام وتصورات » العدو التي تنعكس في عقيدته الصهيونية . هذا يعني فيما يعنيه ان المقاومة الفلسطينية ستجابه تصحيحا حازما أكثر بكثير مما واجهته الحروب الشعبية الاخرى في الصين وفيتنام والجزائر ، كما تعني انها لا تستطيع الاعتماد ، كهذه الاخيرة ، على اثارة رأي عام يناصرها داخل صفوف العدو يشل انطلاقته العسكري ضدها . حرب الجزائر مثلا انتصرت في فرنسا كما انتصرت في الجزائر ، وكان انتصارها في فرنسا احد الشروط الاساسية التي أدت الى انتصارها في الجزائر . ما ينطبق على الجزائر ينطبق ايضا على ثورة فيتنام ضد الغزو الفرنسي اولا وضد الغزو الاميركي ثانيا . هذا العامل لا يتوفر للمقاومة الفلسطينية ، وهو ان افترضنا جدلا بأنه قد يتوفر لها في المستقبل البعيد ، فانه لن يتوفر لها على الاقل في المستقبل القريب . (٨) الحروب الشعبية التي نجحت كانت ضد محتل أصيب بهزيمة عسكرية ساحقة في حرب عالمية . فاليابان كانت قد هزمت في الحرب العالمية الثانية ، وفرنسا كانت في وضع ضعيف من الانهيار الذي اصابها نتيجة هزيمة مماثلة بنجاح الصين وفيتنام والجزائر في حروب شعبية ضدها . ونجاح حروب شعبية أخرى في يوغسلافيا والبلقان ضد المانيا النازية لم يكن اذن نتيجة مواجهة مستقلة مع عدو متماسك ، بل ضد عدو كان قد هزم عن طريق قوى اخرى . والولايات المتحدة التي لا ينطبق عليها هذا سوف تهزم ليس عسكريا بل سياسيا بسبب المقاومة الاميركية الداخلية لسياستها . وثورة كوبا ، ان صحت تسميتها كحرب شعبية ، نجحت ضد نظام كان قد دب اليه الانهيار من الداخل في جميع مستوياته . كما ان الولايات المتحدة نفسها كانت قد تراجعت عنه . هذه الاوضاع لا تتوفر للمقاومة الفلسطينية . وبذلك تتميز عن جميع الحروب الشعبية الاخرى .

من ناحية اخرى ، يجب ان نذكر بأنه الى جانب هذه الحروب الشعبية القليلة التي نجحت ، بسبب ما شرحناه من اوضاع ، هناك حروب « شعبية » ، او محاولات اخرى كثيرة في خلق هذه الحروب ، لم تنجح . ففي اميركا اللاتينية مثلا شاهدنا منذ بداية الستينات حروب عصابات عديدة كانت تأمل بالتحول الى حروب شعبية . ولكن على الرغم من نشاطها في بلدان عديدة هناك فانها عجزت عن توسيع عملياتها الى حرب شعبية في اي مكان . والان في بداية السبعينات نرى هناك على الاقل اعترافا ضمنيا بفشلها من قبل دعاة هذه الحروب . ولذلك نراهم يتحولون الى حرب العصابات في المدن . انني في عرض هذه الاوضاع وسلبياتها ، لا أريد طبعا تثبيط الهمم ، بل التنبيه الى انه يجب ان لا نحمل المقاومة أعباء لا تسمح بها اوضاعها ، أعباء عجزت عنها محاولات أخرى في الحروب الشعبية تعمل في أوضاع أكثر ملاءمة . ليس هناك من طريق أقصر الى تثبيط الهمم واضعافها من ربط اية حركة ثورية ، أي كفاح مسلح ، بمقاصد « تبشيرية » لا تنفتح لها الاوضاع الموضوعية التي يعمل فيها . المقاومة يجب أن لا تضعف ، او حتى ان تهتز ، وجميع جهودنا يجب ان تكرس في مساندتها ودعمها ، ولكن يجب أن لا نطلب منها المستحيل ، يجب أن لا نلقي على كاهلها مهمة لا تستطيعها ، مهمة ترتبط بالعرب أجمعين ، بالامة العربية كلها . رحمة بالمقاومة يا ناس !.

الفكر المقاوم تجاهل تماما وكليا هذه الاوضاع الفريدة التي تميز المقاومة عن جميع الحروب الشعبية الاخرى ، والتي تلغي في الواقع امكان تحولها الى حرب من هذا النوع . ان المرء يعجب في الواقع كيف يمكن لفكر ثوري مسؤول ان يتعامى بهذا الشكل عن اوضاع موضوعية بارزة كهذه الاوضاع ، فيتابع طريقه وكأنها غير موجودة . السبب الاول يعود طبعا الى طبيعته التبشيرية ، التي تعود ، في دورها ، الى اسباب عديدة لا يتسع المجال لذكرها وتعدادها . ولكن بالاضافة الى هذا السبب ، نود التنبيه الى سبب آخر عام يميز الفكر الانساني ذاته ، كما نعرفه حتى الان على الاقل ، في مختلف المجتمعات والاوضاع . الناس ، وان تحرروا من الاطارات العقلية والنفسية الغيبية التي تشتق من فلسفة حياة دينية

وعاشوا في مناخ فكري حضاري يسوده العلم والعلمانية ، فانهم لا يقلقون وينزعجون من ، ولا هم يعون ، متناقضات تفكيرهم ، او متناقضات هذا التفكير مع مقاصدهم ، او مع الاوضاع التي تحيط بهم ، ان كانت هذه المتناقضات منسجمة مع نوازعهم وآمالهم . ميل الفكر الانساني الى تحقيق مصالحة ومطابقة بين مفاهيم وقواعد سلوك متناقضة بغية طمأنينة نفسية يحتقها على حساب المنطق والعقل يشكل دعامة أساسية لهذا الفكر . ولكن الفكر الثوري الذي يفترض فيه التوجيه والقيادة يفترض فيه أيضا القدرة على الوعي الموضوعي لهذه المتناقضات فلا يتجاهلها بل ينبه اليها ويحذر منها ويدل على طريق في تجاوزها. فكر يعجز عن ممارسة هذا الدور لا يستحق ان يكون فكرا ثوريا . الفكر المقاوم عجز عن هذا . ويعني هذا من ناحية اخرى انه يجب ان لا نقع ضحية « عقلانية » صرفة ، فننسى ان الانسان ليس حيوانا منطقيا وعقلانيا محضا ، بل هو ايضا ككائن عضوي واجتماعي ، حيوان لا عقلاني ولا منطقي . فتفكيره مشوه دائما بمختلف المشاعر والميول والمصالح ، وعندما يواجه أفكارا وحقائق علمية تناقض مصالحه وعواطفه ومواقفه العقائدية والسياسية ، فهو غالبا ما يتسرع الى رفضها ونبذها دون ان تؤثر في سلوكه . فالافكار والوقائع والحقائق الموضوعية التي تناقض هذا السلوك السياسي والاجتماعي والعقائدي ، تدجن عادة بأكثر الطرق لا منطقية بغية مطابقتها لهذا السلوك . وفي كثير من الاحيان تشوه الى درجة لا تبقي من الاصل شيئا يذكر . تاريخ الفكر الانساني حافل بهذه الظاهرة التي تتسرب اليه من جميع الجوانب . ولكن الفكر الثوري يعني الوعي . والوعي الحاد المرهف ، للواقع ككل وفي جميع جوانبه ، والعمل مع ما يتكشف عنه هذا الواقع من حقائق موضوعية. فكر يعجز عن ذلك يكون عاجزا عن ممارسة دوره في سيادة الواقع وتوجيهه نحو مقاصده الثورية. الفكر المقاوم ، مع الاسف عجز عن هذا الوعي . طرح المقاومة كحرب شعبية تحريرية غايتها تحرير فلسطين من « النهر الى البحر » يكشف بوضوح ان الفكر المقاوم الذي يعبر عن هذا الموقف هو فكر لا يزال يمارس العقلية الشعائرية ، والثورية اللفظية ، والمنطلقات التبشيرية التي قادتنا الى ١٩٤٨ والى ١٩٦٧ ، كما يكشف ان الاطارات العقلية والنفسية اللاواعية التي تحدد اتجاه هذا الفكر هي ، في الواقع ، اطارات مشتركة بينه وبين بكوات وبشوات عام ١٩٤٨ . الحرب الشعبية ليست نوايا ذاتية ، ليست مقاصد اخلاقية ، ليست التزامات ثورية . انها اكثر من ذلك بكثير . انها ايضا اوضاع موضوعية ، علاقات طاقات قوى ، اتجاهات ، امكانات موضوعية تتفاعل معها وتتحد بها تلك النوايا والمقاصد .

كما في اقتباساتنا الحضارية الحديثة التي نأخذها خارجيا وعفويا دون ان نعي تماما مضمونها وفحواها ومتطلباتها ، ودون ما يقابلها من تحولات ذاتية يجب ان ترافقها ، كذلك ايضا في مفهومنا للمقاومة ودورها. فقد اخذنا بعض المفاهيم والصور المألوفة التي رافقت حروبا شعبية اخرى ، ولكن دون صلة بينها وبين أوضاعنا ، ودون اي ادراك لهذه الصلة ومقوماتها . فهناك حروب شعبية ناجحة ، اذن سوف نقوم بحرب شعبية تحرر فيها فلسطين «من النهر الى البحر». بدلا من بناء نظرية الارض المحتلة ، ما تسمح به ، وما لا تسمح به ، هذه الاوضاع . فان المقاومة رضخت للابتزاز الثوري الذي سلطه على عنقها بعض«المفكرين»(٣) الذين تخصصوا «بالامية الفكرية» فلم تستطع ان ترى خصوصية هذه الاوضاع الموضوعية، وعجزت ان تبني ، بالتالي ، استراتيجيتها وتكتيكها ومواقفها في ضوء هذه القراءة ، فكانت النتيجة التخبط الذي رافقها حتى الان والمآسي التي نتجت عنه ولا تزال .

المقاومة لا تستطيع ان تتهرب من المسؤولية ، فمسؤوليتها كبيرة ، وهي لا تستطيع ان تبرر الخطأ ، فالخطأ فادح ، وهي لا تستطيع ان تتبرأ من الذنب ، فالذنب واضح وأليم . كان عليها ان ترفض هذا السحب التبشيري الذاتي ، الابتزازي، على واقعها للنموذج الصينيوالجزائري والفيتنامي، ولا يزال عليها الان وبسرعة ان تضع نهاية لذلك. ان الاوضاع الموضوعية لا تسمح لها ، لا عن قريب او بعيد ، ولا بأي شكل من الاشكال ، ولا بأعوام وأعوام من الاعمال البطولية ، ان تتحول الى حرب شعبية على غرار الصين والجزائر او فيتنام. بدلا من ان تأخذ ذلك بالاعتبار فترى خصوصية الاوضاع التي تعمل فيها فتخلق لها نظرية عسكرية تنسجم معها ، تجاهلت هذه الخصوصية . ولم

---

(٣) للتوسع راجع مقال الاستاذ ناجي علوش في مجلة مواقف عدد ٨ .

تفرز اية نظرية من هذا النوع خاصة بها ، بل اقالت نفسها طوعا وتلقائيا من ممارسة هذا الدور، ورضخت لبعض الفئات والاقلام التي استخدمتها كأداة تعبر فيها عن ثوريتها اللفظية .
رفض تصفية قضية فلسطين لا يعني في ذاته موقفا ثوريا ، وكموقف ثوري لا يعطي اية ميزة خاصة لاي فريق . ثم ان هذا الرفض ليس موقفا استراتيجيا، وبينه وبين موقف استراتيجي صحيح هوة واسعة. الخطوة الاولى في تحويل هذا الموقف الى موقف ثوري استراتيجي صحيح هي تحليل الاوضاع القائمة تحليلا موضوعيا صحيحا ينطبق عليها كما هي . والخطوة الثانية هي ربط هذا التحليل ربطا صحيحا بمقاصدنا الثورية . المهم ليس رفض التصفية ، ليس القول بالتحرير ، فهذا أمر يلتقي فيه العرب كلهم تقريبا . ولكن المهم الكيفية التي تسعى بها في ممارسة الرفض ، الكيفية التي تحاول بها انجاز التحرير . فالقول بالرفض والتحرير ليس نظرية ، وليس تخطيطا استراتيجيا او تكتيكيا ، وهو كي يكون فعالا فينتقل من موقف عام ، من شعار ، الى فعل ثوري فعال ، يجب ان يحدد التخطيط الاستراتيجي الذي يعتمده في تأكيد ذاته والوصول الى غايته . فماذا يعني هذا الفكر ؟ ماذا يعني فكر من هذا النوع ؟ انه يعني ان العقلية التي تكمن وراءه لا تزال عقلية غيبية ، ان لم نقل بدوية . ان الاطارات النفسية والفكرية التي تعمل فيها لا تزال اطارات تقليدية، اي اطارات «دينية» رغم ما تعلنه من « علمية » ، وان الثوريين الذين يعبرون عنه لا يزالون عقليا ونفسيا جزءا من الوجود العربي التقليدي رغم ثوريتهم اللفظية . ذلك لان عقلية هذا الوجود ، العقلية الغيبية التي تسوده ، هي عقلية لا تعترف بالتاريخ حقيقة مستقلة ، لا تعي ان هناك في التاريخ والاجتماع أوضاعا واتجاهات موضوعية تخرج عن ارادة الانسان ونواياه ، عن مطامحه وأهوائه ، عن أشواقه وتمنياته ، وان الانسان الذي يريد التأثر فيها يجب ان يدرك منطقها او وجودها المستقل ، فيعمل معها وبها . فهي عقلية تعتمد فقط القوى الذاتية وترجع اليها في كل شيء ، وترى فيها مقاييس النجاح والفشل في كل شيء . فعن طريق الطقوس ، وعن طريق قربنا من الله وجدانيا وأخلاقيا او بعدنا عنه ، تتحدد أعمالنا ، ويتحدد مجرى الاوضاع التي تحيط بنا ، او أثرنا في هذه الاوضاع . فان فشلنا ، فذلك يعود الى كون علاقتنا الذاتية بالله والقوى الغيبية لم تبلغ الدرجة الوجدانية الاخلاقية الصحيحة ، او لان الله ، الكلي القدرة والحكمة ، تدخل لحكمة غير مرئية ، ضد ارادتنا ، او لان القوى الغيبية الاخرى من ملائكة وقديسين ، او من ناحية اخرى من أبالسة وشياطين ، حالت دون ما نبغيه . كل شيء يعود نهائيا الى قوى ذاتية او الى قوى غيبية خارجة عن التاريخ وأوضاعه الموضوعية .
ان الفكر المقاوم يهمل بهذا الشكل الفادح خصوصية الاوضاع الموضوعية التي تحيط بالمقاومة، الخصوصية التي تدل بشكل عفوي تقريبا ودون اي جهد فكري كبير ، وبشكل تلأ العين بوضوحها ، على ان هذه الاوضاع تختلف جذريا وكليا عن الاوضاع التي رافقت الحروب الشعبية الاخرى التي يريد هذا الفكر المقاوم من المقاومة ان تحذو حذوها، فتقوم بدور مماثل لدورها ، فلا يستنتج ما يترتب على ذلك من تناقض في جميع مجالاتها السياسية والعسكرية والاستراتيجية والتكتيكية والنظرية والتنظيرية . ويعني ذلك شيئا واحدا : ان الاطارات الايديولوجية اللاواعية التي تسود هذا الفكر هي جزء من الوجود العربي التقليدي ، اي انها اطارات غير صالحة لقيادة المقاومة ، غير صالحة حتى للعمل في النصف الثاني من القرن العشرين . ان الاطارات العقلية والنفسية التي تحدد نهائيا سلوكنا هي اساسا اطارات قبلية لاواعية تترسخ في ذاتنا دون وعي ، وهي عادة تثبت جذورها في ذاتنا أثناء نشأتنا الاولى ، ايام الطفولة وفي السنين الاولى من دور المراهقة . الاجيال العربية الحالية نشأت كلها بدرجات متفاوتة في مجتمع تتسرب اليه العقلية والغيبية عميقا في جميع مجالاته وأبعاده ، وبذلك بلورت نشأتها ونموها الذاتي في اطاراتها النفسية والعقلية الخاصة . التحرر من هذه الاطارات تحررا جذريا عمل بطيء يحتاج الى تحولات حضارية واجتماعية واقتصادية في بنية المجتمع ، او الى درجة عليا من الوعي والثقافة الفكرية ، وبشكل خاص الى هزات وازمات نفسية عميقة يرافقها وعي فكري عميق . من ناحية اخرى ، فان هذا الفكر المقاوم يعني نتائج وخيمة جدا تترتب عليه . فعندما لا تستطيع المقاومة ان تمارس دور التحرير الذي ارتبطت به، او بالاحرى الذي ربطت وشدت اليه ، فان التفسير لذلك لا يكون بالرجوع الى اوضاع موضوعية تخرج عن ارادة المقاومة وذاتها ، بل الى نقص ذاتي في

المقاومة ، او الى عطل اساسي في العربي كانسان، فتكون النتيجة تثبيط الهمم وشل ارادة الصراع ، شتم المقاومة ومقاتليها وقادتها ، تضخيم أخطائها ـ الاخطاء التي ترافق كل حركة ثورية ـ والتركيز عليها مهما كانت طفيفة ، وارجاع الفشل الى هذه الاخطاء اليومية والتكتيكية التي لا يخلو نضال ثوري منها ، اي نهائيا الى قصور ذاتي . هذا مع الاسف ما بدأنا نراه ونسمعه والالم يمزق قلوبنا . وأسوأ من ذلك انه اخذ يصدر عن بعض الذين ساهموا في ذلك الفكر المقاوم الشعائري التبشيري الذي أساء الى المقاومة أكثر من أعدائها . او قد تكون النتيجة محاولة اخرى في تجديد الجهد للتغلب على « الخلل الذاتي » . لو استطاعت المقاومة ان تتجاوز مماحكاتها وخصوماتها ولو استطاعت ان تعالج التجزئة التي تضعفها ولو استطاعت تصحيح أخطائها التكتيكية ولو استطاعت أن توفق الى منظّر وقائد عسكري من طراز جياب الخ ... اذن لصح الوضع ، ولاستطاعت المقاومة ان تحقق دورها كحرب شعبية تحريرية تحرر فلسطين « من النهر الى البحر » . هذه نغمة لا نزال نسمعها ونضج بها منذ ان برزت المقاومة .

هذا القول لا يعني ابدا اننا نغفل من اهمية هذه الناحية الذاتية او من ضرورة معالجتها وتجاوزها(٤). اننا على العكس نعلق اهمية قصوى على ذلك ان ارادت المقاومة ان تمارس فاعلية عسكرية صحيحة . ولكن ما نود التنبيه اليه هو ان معالجة هذا « النقص » وان تمت على اكمل وجه فانها لن تستطيع ان تحول العمل الفدائي الى حرب شعبية تحريرية تؤدي الى اسقاط اسرائيل. ذلك يؤدي فقط الى زيادة فاعلية دورها الذي حددناه في مناسبات اخرى ، « كدور تعثير وتخريب تمهيدا للتحرير » الذي يجب ان يكون من صنع الامة العربية كلها وفي طليعتها الجيوش النظامية . وذلك مرة اخرى لان الاوضاع الموضوعية لا ولن تسمح لها بممارسة دور اسقاط اسرائيل او قد تكون النتيجة بروز هوة واسعة بين المقاومة ومقاصدها، بينها وبين الجماهير العربية نفسها . الفكر المقاوم انتدب المقاومة لانجاز مقاصد يستحيل عليها انجازها ، ولذلك نرى ان الهوة بين هذه المقاصد وبين قدرة المقاومة الفعلية كانت تتسع مع الوقت ، ولكن هذا الفكر تجاهل ذلك وأمعن في لوثته ، واسترسل في معاندة الواقع بدلا من تعديل موقفه الاستراتيجي في ضوء هذا الواقع(٥). الخطر في موقف كهذا ان هذه الهوة بين المقاصد التي انتدبت لها المقاومة وبين قدرتها الحقيقية ، الهوة التي تعود اساسيا الى اوضاع موضوعية طوبغرافية وديمغرافية وسياسية في الارض المحتلة قد يؤدي، وبالفعل اخذت تؤدي ، الى بروز هوة اخرى بين المقاومة وبين الجماهير العربية . فمما لا شك فيه ان هذه الجماهير ابتدأت تخسر شيئا من حماسها السابق للمقاومة . هذا واقع يجب ان نواجهه بجرأة ، بدلا من تجاهله او الخروج منه بالمزيد من التبشير . وان تجاهل هذه الهوة بين المقاصد وبين القدرة الفعلية التي تسمح بها الاوضاع الموضوعية يعني ان الثورة ترجع الى ذاتها وتنشغل بها بدلا من الانشغال بالعدو فتنمو التصورات الذاتية على حساب التحليلات الموضوعية وتبرز المهاترات والمزايدات والمماحكات والخصومات الهامشية على حساب الممارسة الثورية ، وتلعب الانشقاقات والصراعات الجانبية دورا يجب الا تلعبه على حساب مقاتلة العدو . هذه الظواهر هيمنت ، كما نعلم ، على المقاومة بقدر كان يسيء اليها ويعثر سيرها . انها ظواهر لا تعود الى اسباب ذاتية في المقاتلين ولا الى نقص في ارادة القتال والتضحية ولم تبرز لان مقاتلي المقاومة هم اضعف انسانيا واقل اقبالا على الموت من اخوانهم في الجزائر او من مقاتلي الفيتكونغ ، بل لان الاوضاع الموضوعية في الارض المحتلة لا تنفتح للمقاصد والمهمات التي انتدبت لها المقاومة الفلسطينية من قبل الفكر المقاوم . انني اذهب الى ابعد من هذا فأقول ان جميع «الاخطاء التكتيكية» التي ترجع الى المقاومة تعود اساسيا الى خطأها الاستراتيجي الاساسي في تبني دور التحرير كحرب شعبية ، الى غياب الاوضاع الموضوعية التي

---

(٤) كتاباتي كلها دليل على ذلك . راجع بشكل خاص « من النكسة الى الثورة » و « من الحقيقة الانسانية الى الحقيقة الانقلابية » .

(٥) رغم ظهور الهوة التي تدل بأن المقاومة لا تستطيع ان تتحول الى حرب شعبية تؤدي الى اسقاط اسرائيل ، فان الفكر المقاوم لا يزال متمسكا بهذا الدور . ففي ندوة فلسطين العالمية المنعقدة في الكويت في فبراير ١٩٧١ كان هذا الدور يسود الجو بشكل كان يستحيل فيه التنبيه الى ان الاوضاع الموضوعية لدور من هذا النوع لا تتوفر .

تنفتح لدور كهذا .
الحزب الشيوعي في فيتنام مثلا يتميز عن الاحزاب الشيوعية في البلدان الاخرى بوحدته التي لا مثيل لها . ففي تاريخه الذي يمتد الى اربعين عاما لم يمارس اي تطهير في صفوف قادته الرئيسيين . هذا لا يعني ان الحزب لا يعرف اتجاهات « يسارية » و « يمينية » و « وسطية » او عبادة الشخصية . فهو عرف ويعرف كل هذا . ولكن حتى الان كانت جميع الاختلافات تجد حلا لها بشكل ودي ، اخوي وعائلي ، دون انقسام حزبي وانشقاقات وطرد وازالة بعض القادة . هذه الظاهرة تزداد معنى ومغزى عندما نعلم انه عند ولادته وبدايته في اوائل الثلاثينات كان يلوح وكأن مصيره سيكون مصير الحزب الشيوعي في جارته بورما ، اي التمزق والانقسام الى ثلاثة احزاب . هذا التعبير او الانقسام الذاتي الذي كان نصيب عدد كبير من الاحزاب الشيوعية في الثلاثينات ، والذي رجع فأصبح نصيبها في الستينات ، لم يذر قرنه في الحزب الشيوعي الفيتنامي . لماذا ؟ هل يعود هذا الى كون الشيوعيين الفيتناميين من طينة اخرى غير الطينة التي صنع منها الشيوعيون الاخرون ؟ هل يعني ان قيادته هي ، لسر غريب عجيب ، اكثر ذكاء وتضحية ونكرانا للذات ، وقدرة قيادية ، من القيادات الاخرى ؟ هل يعني ان القيادة ونفت الى مقاييس تنظيمية حزبية لم تتوفر لاحد غيرها فاستطاعت ان تنطوي عليها وتحتفظ بها سرا من الاسرار لا تتسرب الى الخارج ولا يعلم بها احد ؟ لا ، طبعا . السبب الرئيسي الذي يفسر هذه الظاهرة هو ان الحزب ، قيادة وتنظيما واعضاء ، كان مشغولا وغارقا حتى الاذنين يوميا وباستمرار في معركة ضارية وهائلة ودائمة بغية الحفاظ على بقائه وبقاء الشعب الفيتنامي ذاته ضد هجوم الاستعمار والاقطاعية الشرس . والشيء نفسه ينطبق على جبهة التحرير في فيتنام الجنوبية . فان كانت هذه الجبهة تضم ما لا يقل عن اربع وعشرين من المنظمات والهيئات والاحزاب المختلفة ، تعمل يدا واحدة في وحدة ثابتة ، فذلك يعود اولا الى حدة المجابهة اليومية الشاملة مع الاستعمار . هذا يدل انه ان كانت المقاومة عاجزة حتى الان عن تحقيق الوحدة العسكرية والسياسية التي تفرضها معركة « اسقاط اسرائيل » فذلك لا يعود الى خلل ذاتي، بل قبل كل شيء الى كونها لا تخوض معركة ضارية شاملة من ذلك النوع ، ولا تعاني تلك المجابهة اليومية الحادة الجامعة مع الاحتلال . ولكن ان هي كانت لا تعرف تلك المعركة او هذه المجابهة فلان الاوضاع الموضوعية من طوبغرافية وديمغرافية لا تسمح بمعركة ولا بمجابهة على هذا النحو والشكل . هذا يدل بطريق غير مباشرة ، على خطل الفكر المقاوم ، وخطأ الدور الذي شدت اليه المقاومة .

ثم هناك الرأي العام العالمي مثلا ، الذي يتخذ من قضية فلسطين وثورتها موقفا مختلفا عن الموقف الذي يتخذه من فيتنام وثورتها . اننا نتساءل بمرارة وخيبة عن هذا التناقض ، ونرجعه عادة الى اسباب خارجية ، او الى قصور الاعلام العربي . لا شك ان لهذه الاسباب اثرها ، ولكن لا شك انه أثر ثانوي جدا . فان كان « حمام » اوروبا واميركا فيما يتعلق بفيتنام يتحول الى « صقور » فيما يتعلق بقضية فلسطين ، فذلك يعود اولا وقبل كل شيء الى عجز العمل الفدائي عن الارتفاع الى صعيد الثورة الفيتنامية ، من حيث القدرة والفاعلية ، اي الى قصوره عن ممارسة الدور المستحيل الذي شد اليه دور الحرب الشعبية التحريرية على غرار الحرب الفيتنامية . هذا التناقض لا يقتصر على العالم العربي ومفكريه ، بل يمتد ايضا الى الدول الشيوعية في اوروبا الشرقية. ولكن لو ان النضال الفلسطيني استطاع ان يكشف عن شيء يماثل فاعلية الحرب الفيتنامية من حيث الاثر العسكري والتضحيات لكان بامكانه ان يقلب وضع هذا الرأي العام العالمي رأسا على عقب . ولكن كي يتمكن هذا النضال من ممارسة هذا الدور فانه يحتاج الى الاوضاع الموضوعية التي تحيط بالحرب الفيتنامية . وبما ان ذلك لا يتوفر فان وقوف الرأي العام العالمي الى جانبه بالشكل الذي يقف فيه مع النضال الفيتنامي هو ايضا لن يتوفر . وهذا فرق أساسي يميز النضال الفلسطيني عن الحروب الشعبية الاخرى وفي طليعتها الحرب الفيتنامية .

الاشارة الى هذه الظواهر السلبية التي ترافق المقاومة لا ترمي طبعا الى التدليل على الضعف الذي يرافقها بل الى تفسير هذا الضعف بالاوضاع الموضوعية التي تحيط بها ، الاوضاع الموضوعية التي تنفي الدور الذي الزمها به الفكر المقاوم كحرب شعبية على غرار حرب فيتنام والصين

والجزائر مهمتها تحرير الارض المحتلة . كل ظاهرة ضعف في المقاومة يمكن ارجاعها الى خطأ وتهور هذا المنطلق الاساسي ، الى هذا التناقض الجذري بين المقاصد التي اعطيت للمقاومة وبين الاوضاع الموضوعية التي لا تلائمها . كل نقد او تقييم للمقاومة لا يرجع نهائيا الى هذا التناقض ويأخذه بالاعتبار يظلم المقاومة ويسيء اليها . فالمقاومة كانت رائعة ليس فقط في ظهورها وفرض ذاتها ، ولم تكن رائعة فقط في تفجرها في وقت كنا اشد ما نحتاج فيه الى هذا النوع من التفجر ، بل كانت ولا تزال وسوف تبقى رائعة بصمودها الصلب الكبير رغم هذه الاوضاع السلبية الهائلة التي لا يمكن لاية ثورة او حرب «شعبية» مهما تكاملت ان تسودها او تتحكم بها . المقاومة تقوم بعمل صمود جبار، وبدور تاريخي كبير ، وبعد تلك الهزيمة العسكرية النكراء في حزيران ، استطاعت بظهورها ان تعلن عن استمرار الرفض العربي فتعيد للجماهير ايمانها وللامة ثقتها بنفسها وتركز مشاعر الرفض وتحول دون اتساع وتضخم آثار الهزيمة .

هذا التناقض ، وليس شيئا اخر (كما يحلو للبعض ان يقول) ، هو الذي يفسر اقتصار عملياتها العسكرية الاساسية على الحدود . وهو وليس اي شيء اخر الذي يفسر كيف ان قوتها العسكرية ازدادت اضعافا عما كانت عليه عام ١٩٦٨ بينما فاعليتها في الارض المحتلة قد انحسرت عما كانت عليه انذاك . هو وليس اي شيء آخر الذي يفسر عجزها عن استخدام قوتها المقاتلة في الارض المحتلة. هو وليس اي شيء اخر الذي يفسر بلاغاتها المضخمة . هذا التناقض ، وليس اي شيء اخر، هو الذي يفسر ايضا كثيرا من الظواهر السلبية التي عانتها ولا تزال تعانيها في الاقطار العربية . خذ مثلا موقف الجيش الاردني المتماسك تجاهها في هزيمة ايلول الماضي . فان يبقى هذا الجيش متماسكا وان لم تسرع العناصر الفلسطينية التي تشكل نسبة عالية فيه الى الانضمام الى المقاومة فذلك لا يعود الى عداء اصيل من قبل الجيش ، او لان العناصر الفلسطينية فيه لا تبالي بمقاصد المقاومة او لانها اقل وطنية والتزاما بالتحرير من عناصر جيش فيتنام الجنوبي الذين يتركونه وينضمون الى الفيتكونغ بمعدل عشرة او اثني عشر الفا في الشهر ، بل لان المقاومة لم تبرهن لهم في الممارسة انها تستطيع القيام بدور التحرير لفلسطين كحرب شعبية مماثلة للحرب الفيتنامية وهو الدور الذي شدها اليه الفكر المقاوم الشعائري التبشيري .

التمرد يقود الى عمل فعال في الخارج عندما نقتنع بانه من الممكن تغيير هذا الواقع لمصلحة مقاصد التمرد . ولكن كي يدل التمرد على ذلك فيبرر هذه القناعة ويغذيها عليه ان يدل بوضوح على فاعليته اليومية في اجراء هذا التغيير . ولكن كي يتم هذا له وجب عليه ان يعمل في اوضاع ملائمة لهذه المقاصد لان فاعلية التمرد لا تنتج عن قوى وطاقات ذاتية فقط ، بل عن علاقة وتفاعل هذه القوى والطاقات مع اوضاع موضوعية مناسبة لمقاصد التمرد . ان حدة المحرك او الباعث الذي يدفع ويحفز الجماعات والافراد على الابداع والالتزام الثوري تتغير وتتحول مع درجة التجاوب التي يحققها هؤلاء مع الاتجاهات والقوى والامكانات التي ينكشف عنها الواقع التاريخي السياسي الموضوعي . فبقدر ما تزداد درجة هذا التجاوب تزداد حدة المحرك على الخلق والالتزام الثوري . فالجماعات والافراد يعجزون ، بكلمة اخرى ، عن ممارسة الخلق والابداع وعن ممارسة الالتزام الثوري الفعال دون معاناة هذا التجاوب .

الفكر المقاوم التبشيري يتجاهل هذا ، ويتغافل عن العلاقة الديالكتيكية بين الخلق وبين الوضع التاريخي ، على الرغم من مضغه المستمر المضجر لكلمات « علمية » و « منهج علمي » ، و « جدلية» و « موضوعية » الخ ... انه طرح مقاصده عن طريق تصورات ذاتية وليس عن طريق وعي موضوعي ديناميكي صحيح للمرحلة التي تحيط به ، انه يتشوق لكذا او كذا من غايات ، فيتبع الغايات دون ان يحاول اشتقاق الغايات من هذه المرحلة او من الواقع الموضوعي الذي يعمل فيه ، او على الاقل دون القدرة على الربط بينها وبين القوى والاتجاهات والاوضاع الموضوعية التي تسودها . وقد طرح الفكر المقاوم المقاومة بشكل بسيط مبسط ، او كحقيقة تصاعدية مجردة . ولا عجب في ذلك . فالحقيقة بالنسبة للفكر التبشيري هي من هذا النوع التصاعدي ، « ومجالها » يكمن في بساطتها . ازمة المقاومة حاليا تعود الى كونها طرحت بهذا الشكل التجريدي . الفكر المقاوم مسؤول عن ذلك ، ومسؤوليته هذه تجعل منه عدوا فعليا للمقاومة .

شعائرية هذا الفكر المقاوم التبشيرية تجاوزت في

كثير من الاحيان كل صلة واقعية ومنطقية مع الواقع ، فكانت محض هلوسة وهذيان . فهو يدعو مثلا الى حرب شعبية على امتداد الوطن العربي ضد الامبريالية ، وكأن الامبريالية انزلت جيوشها واصبحت تحكم او تسود مباشرة هذا الوطن . وهو بشكل خاص حمل حملة شعواء على مصر لانها لم تقم بهذه الحرب الشعبية . ماذا كان يريد هذا الفكر من ثورة مصر وقائدها الراحل الكبير ؟ فهو يتكلم وكأن جيوش « اسرائيل » تساندها الجيوش الاميركية قد نزلت في القاهرة او الريف المصري فامتنعت الثورة وقائدها عن متابعة الكفاح الشعبي المسلح ضدها .

الواقع ان حربا شعبية ضد اسرائيل في الاقطار العربية المجاورة لها او البعيدة عنها تفترض تعاون « اسرائيل » وقبولها بها ، اي انها قبل ان تصبح ممكنة يجب على اسرائيل ان تحتل الاردن ولبنان وسوريا ومصر — السكان وليس مصر — الصحراء فقط . ولكن اسرائيل أذكى مما تتصور هذه التاتاة الفكرية الداعية شعوب هذه الاقطار الى حرب شعبية ضدها على غرار ما تصنعه فيتنام . ان « اسرائيل » تعلم ان احتلال الاردن ولبنان وسوريا ومصر — السكان ، او اجزاء كبيرة منها ، يعني امكانات بشرية لا تملكها ، كما يعني فرصة لحرب شعبية من هذا النوع ليس من مصلحتها حاليا على الاقل ان تعمل شيئا على توفيرها . هذا من ناحية . اما من ناحية اخرى ، فاننا نعلم ان الحروب الشعبية تعتمد قبل كل شيء على جماعات وطبقات تريد اقامة نظام اجتماعي سياسي جديد ، وهي تعمل لهذا النظام الجديد لانها تعاني يوميا وبشكل مباشر من قسوة واستغلال وامتهان غزو أجنبي يعتمد النظام القائم والطبقات التي تمثله . ان الجماهير في سوريا والعراق ، وحتى في لبنان والاردن — ما عدا الجماهير الفلسطينية في المخيمات وذلك فقط الى درجة محدودة — لا تعاني هذه التناقضات الطبقية والاجتماعية او هذا الاستعباد اليومي المهين على يد غزو اجنبي . لهذا لا يمكن دفعها الى حرب شعبية ضد الانظمة القائمة ، كما ان بعد الاحتلال الصهيوني عنها يجعل حربا شعبية ضده ، وبالمعنى الذي تمثله التجارب الحية لها ، لغوا لفظيا . الجماهير العربية خارج الاردن وفلسطين، وهذا واقع يجب ان لا نتجاهله ، لا تزال بعيدة عن المعركة اي بعيدة عن التأثر تأثرا جذريا مباشرا بها . فهي لا تزال تعيش في اطار ولاءاتها التقليدية المحلية التي درجت عليها . التناقض العربي — الاسرائيلي الاساسي الذي يجب ان يكون منطلق الموقف العربي الثوري ، كل موقف ثوري ، لم يصبح بعد جزءا من حياتها اليومية او قاعدة لسلوكها السياسي . الحرب الشعبية بالنسبة الى هذه الاقطار تعني فقط اقامة نظم ثورية تعمل على اخضاع كل شيء لمعركة التحرير وتوجه كل شيء في هذا السبيل وتكون قادرة على اعتماد الجماهير وعلى الكشف عن جميع امكاناتها وامكانات الارض ودفعها كليا الى قلب المعركة .

الدعوة الى الحرب الشعبية ضد اسرائيل في الاقطار العربية المجاورة او البعيدة هي في الواقع محاولة في الهرب من واقع الحرب الشعبية في فلسطين وهو الواقع المستحيل الذي ارتبط به هذا الفكر. فقبل ان يدعو الى تلك الحرب كان يجب على هذا الفكر ان يبرهن على صحة منطلقه الاول والاساسي : اي على وجود هذه الحرب في فلسطين . وقبل ان يدعو الى تحويل لبنان وسوريا والاردن ومصر (مصر تقوم في الواقع بهذا الدور دون ارشاد وتوجيه هذا الفكر) الى هانوي عربية ، كان يجب على هذا الفكر ان يدرك ان هانوي من هذا النوع تحتاج الى فيتكونغ وهي فيتكونغ غير موجودة . فلو ان هذه الاخيرة موجودة ومتوفرة لنا لفرضت فرضا على الاردن ولبنان وسوريا ان تكون « هانوي » لها ، شاءت هذه الاقطار ام أبت .

في تكيفنا مع الواقع الموضوعي نجد امامنا طريقين يجب ان نختار بينهما : ان نغير مقاصدنا كي نجعلها متلائمة مع هذا الواقع ، او ان نغير الواقع نفسه بشكل يجعله متناسقا مع هذه المقاصد . بما انه يستحيل علينا كطلاب حق وحرية وتحرير ان نغير مقاصدنا ، وبما ان محاولة في هذا الاتجاه هي خيانة ، وبما ان الاوضاع الموضوعية التي تحيط بالمقاومة لا تنفتح لها كحرب تحرير شعبية تؤدي الى اسقاط « اسرائيل » ، ولا يبقى امامنا سوى تغيير دور المقاومة بشكل يجعله أكثر فاعلية في خدمة هذه المقاصد . اذن المشكلة هي كيف يمكن لنا ان نحتال على هذا الواقع فنطوعه لهذه المقاصد ؟ كيف يمكن توجيه امكانات الفداء والتضحية الكامنة في المقاومة ، فنجعلها أكثر فاعلية ؟ والمخرج ليس طبعا الرجوع الى الوراء ، النكوص عن هذه المقاصد ، بل تصحيح

الخط الاستراتيجي العام الذي شدت اليه المقاومة . المجال لا يتسع هنا لاية معالجة وافية لهذا التصحيح وايضاح خطوطه العامة . ولذلك اقتصر على بعض الملاحظات العامة .

عندما كنت في بعض المناسبات أواجه أحد دعاة هذا الفكر المقاوم بهذه الاوضاع الموضوعية التي تنفي امكان تحول المقاومة الفلسطينية الى حرب شعبية تؤدي الى اسقاط « اسرائيل » وتحرير فلسطين كنت أرى عادة انه يسرع الى القول بأننا سنجد طريقة خاصة بنا في خلق هذه الحرب . هذا القول هو فقط خروج من الواقع وهرب منه وتأجيل لمواجهة جدية معه ، او رفض الاعتراف به كما هو . فمهما كانت هذه الطريقة خاصة — ولكل حرب شعبية طرق عديدة خاصة — يجب عليها ان تكون قادرة على تعبئة الجماهير ضد الاحتلال وعلى تجنيد أعداد كبيرة منها ودفعها الى ضرب العدو في امكنة وأوقات تختارها ، وبعد ان تضربه تختفي قبل ان يتمكن العدو من استخدام قوته التكنولوجية والعسكرية المتفوقة .

الحروب الشعبية ، مهما اختلفت ، تشارك في سمة عامة اساسية لا يمكن دونها ان توجد . فالحرب الشعبية هي محاولة في الالتفاف وفي « الاحتيال » على تفوق العدو التكنولوجي العسكرية الحاسم . وكي تستطيع ذلك يجب ان تتمكن من ضرب العدو واصابته اصابات كبيرة دون ان تعطيه فرصة في استخدام تفوقه هذا . وكي يمكن لها ذلك يجب ان تتمكن اولا من حشد اعداد وفيرة ، ومهاجمة العدو بها دون ان يتمكن من اكتشافها . وثانيا ان تتمكن من اختيار مكان وزمان المعارك التي تخوضها ضد العدو . وثالثا ان تتمكن من التخفي السريع بعد ضرب العدو وقبل ان يتمكن من ممارسة تفوقه ضدها . وكي تستطيع ذلك تحتاج الى اوضاع طوبغرافية ديمغرافية معينة ، وهي اوضاع لا يتوفر منها شيء في فلسطين . هذا يعني بكلمة اخرى ان السمة الاساسية التي تميز الحرب الشعبية لن تتوفر لاية « طريقة خاصة » تمارسها المقاومة في الارض المحتلة . لهذا نرى ان هذا الفكر المقاوم لا يزال حتى الان عاجزا — عند كلامه عن الحرب الشعبية او الطريقة الخاصة — عن تحديد الكيفية التي يتم بها ذلك ، عاجزا عن القول لنا كيف يتم تحول العمل الفدائي الى حرب شعبية مهما كانت خاصة .

الحرب الشعبية كحشد لجميع طاقات وامكانات الشعب العربي وتعبئتها في معركة تحرير فلسطين هي الحرب التي يجب ان نفهمها من هذا المفهوم . ولكن الفكر المقاوم يفهم منها شيئا اخر هو كفاح الشعب المسلح غير النظامي الذي يؤدي الى التحرير . وذلك واضح في اتخاذ حرب فيتنام والصين والجزائر (٦) وخصوصا الاولى ، نموذجا له . كما انه واضح في حملته على الجيوش العربية النظامية « البالية » و « المهترئة » ، ودعوته الى صرفها . في هذا المعنى الثاني لا يمكن للمقاومة ان تتحول الى حرب شعبية . وان كانت الاوضاع الموضوعية في الارض المحتلة لا تسمح للمقاومة بأن تتحول الى حرب شعبية من هذا النوع كان يجب عليها اذن استبدال مهمة تحرير فلسطين تحت شعار « من النهر الى البحر » بمهمة اخرى هي اضعاف الاحتلال تحت شعار « التعثير والتخريب كتمهيد للتحرير » . لو ان المقاومة صنعت هذا منذ البداية فلم تصغ للفكر المقاوم التبشيري وتقع ضحية ابتزازه الثوري لكانت تجنبت الكثير من المهاوي والمنزلقات والاخطاء التي وقعت فيها ، ولما كانت تعاني مما تعانيه من ازمة حالية . العمل تحت الشعار الاخير يعني اتباع طرق تكتيكية واستراتيجية تختلف تماما عن تلك التي اتبعتها حتى الان . مساهمة المقاومة في هذا التحرير تكون انذاك بالعمل على صعيدين. الصعيد الاول هو ممارسة القتال والفداء ضد الاحتلال بشكل لا يعثر ويضعف الاحتلال فقط ، بل يسمح للمقاومة بالارتقاء الى مستوى الجيوش النظامية ، الى درجة عسكرية تسمح لها بمساهمة فعالة جذرية في تحويل الجيوش العربية الى جيوش اكثر قوة وفاعلية في ممارسة دور التحرير، وليس الى تسريحها كما يريد الفكر المقاوم . ليس هناك من موقف متهور غبي منحرف لا ثوري اكثر من هذا الموقف الذي يقول بتسريح وصرف الجيوش النظامية . ان صرف هذه الجيوش هو صرف لقضية التحرير ذاتها . وفيه يزول العمل الفدائي نفسه . اما الصعيد الثاني فهو نزع الاطار الفلسطيني واستبداله بالاطار العربي

---

(٦) هنا تنبغي الاشارة الى ان كفاح الشعب المسلح في هذه الامثلة لم يدع الى صرف الجيوش النظامية كما يدعو الفكر المقاوم عندنا . فهذه الجيوش كانت جزءا لا يتجزأ منه .

القومي الثوري ، او بالاحرى احالة الاول الى مرتبة ثانوية بالنسبة للثاني ، الانطلاق من هذا الاخير وربط الاول به . اما كيفية متابعة هذين الصعيدين والطرق التكتيكية والاستراتيجية التي يجب اعتمادها في هذه الممارسة فموضوع اتركه الان لانه يخرج عن نطاق هذا البحث الذي لا تسمح حدوده بالتعرض له ومعالجته . على سبيل المثال فقط يكفي القول انه لو بنت المقاومة استراتجيتها على هذه الاوضاع والنتائج التي تترتب عليها لادركت مثلا ان معركتها تتجه ضد معظم الانظمة العربية كما تتجه ضد اسرائيل وان التغلب على الاخيرة يفرض اولا التغلب على « اسرائيليات » الاولى ، ولكانت اعدت نفسها منذ البداية الى ازالة النظام في الاردن . هنا اود فقط ان اشير بان محور العمل في هذا الاطار العربي القومي الثوري يجب ان يكون الوحدة العربية ، الدولة الواحدة التي تجمعنا من الخليج الى المحيط . فالمقاومة يجب ان تدفع جميع اعمالها في هذا الاطار الى التمحور حول هذا القصد ، فتتقدمه وتقيس به كل قصد . طريق تحرير فلسطين بالنسبة للمقاومة ، بالنسبة لنا جميعا ، هي طريق غير مباشرة ، اي طريق تحقيق التحرير بالالتفاف حول فلسطين عن طريق الوحدة العربية. فالمقاومة يجب ان تقيس اعمالها كلها بهذا المقياس الوحدوي . فكل ما يخدم هذا المقياس يخدمها ، وكل ما يعثره يعثرها . ولكن من المهم التأكيد هنا على ان متابعة هذا القصد ، اي قياس كل شيء بهذا المقياس ، لا يكفي وحده ، بل يجب ان يتوفر له عمليا وفي الممارسة الخط الوحدوي الاستراتيجي الصحيح الذي يستطيع ان يقود الى الوحدة ، الى الدولة الواحدة . ان معالجة هذا الموضوع تحتاج طبعا الى دراسة منفصلة . غير انني هنا اقتصر فقط على القول بانه ان كانت طريق تحرير فلسطين هي طريق الدولة الواحدة ، فان طريق الدولة الواحدة تمر بمصر ، ومن دون مصر لن تكون هناك وحدة او دولة واحدة . وكما ان العمل الفدائي يجب ان يتمحور نهائيا وفي جميع اعماله حول القصد الوحدوي ، فان القصد الوحدوي يتمحور نهائيا حول مصر الثورة ، محورا وقاعدة له . ولكن هنا ايضا جر الفكر المقاوم المقاومة الى منزلق خطير اخر اساء اليها وادى الى اضعافها وبعثرة قواها بشكل بليغ . فبدلا من دفعها في هذه الوجهة فانه ، عن طريق الثرثرة التبشيرية والتأتآت الفكرية الابتزازية حول « تصفية وشيكة » وحل سلمي على حسابها كان يتكلم عنها منذ ثلاث سنوات على الاقل ، اقام هذا الفكر بين هذه الثورة وبين المقاومة هوة اضعفتها وعرضتها لمزالق ومخاطر كانت بغنى عنها .

يجب على المقاومة ان تصارح مجموع الشعب العربي ان مهمتها تقتصر على التعثير والتخريب وليس على تحرير فلسطين واسقاط « اسرائيل ». وطرح المقاومة كأداة التحرير واسقاط «اسرائيل»، دون ممارسة تدعمه وتبرره بنتائج وانجازات ملموسة واضحة تتزايد مع الوقت ، يؤدي الى ضمور تأييد الشعب العربي لها . اما عندما تقتصر مهمتها على التخريب والتعثير ، وتجعل مهمة التحرير مرتبطة بمجموع هذا الشعب من الخليج الى المحيط ، فان ارتباط الشعب بها ينطلق انذاك من اساس متين فلا يضمر ولا ينحسر او يتلاشى . انه على العكس يزداد مع الوقت لان هذا الموقف يضع هذا الشعب باستمرار امام واجبه التحريري لفلسطين ، يحثه ويحرضه على ذلك ويمارس دون انقطاع الضغط عليه في الاسراع بحشد طاقاته وتوحيد امكاناته ودفعها في معركة التحرير . المهم هو انه على المقاومة ان تضع حدا لهذا النوع من الفكر المقاوم ، فكر الممارسات الانفعالية واللفظية والخطابية والتبشيرية . فهذا الفكر يجب ان يزول ويعطي مكانه للفكر الثوري المسؤول الذي يعرف كيف يمارس الرصانة العلمية ، الذي يتميز بوعي موضوعي ناضج وبنفس طويل في ممارسة هذا الوعي .

العمل الفلسطيني الفدائي لا يستطيع ان يتحول الى حرب شعبية تؤدي الى اسقاط اسرائيل ، ولكنه تحت شعار « التخريب والتعثر تمهيدا للتحرير » ، يستطيع ان يتجاوز ذاته وان يعمق تدرته فيرتقي الى نوع من العصابات الفعالة في ارض فلسطين ، يمكنها مع الوقت ان تقض مضجع المحتل وان تعثر وتضعف احتلاله وتمزق استقراره . اما ما نعنيه بهذا النوع من الحرب فهو عمليات محدودة تقوم بها مجموعات صغيرة من الفدائيين تتشكل من بضع افراد ، او من بضع عشرات من الافراد ، تخرب الاقتصاد الاسرائيلي في كل مكان يمكنها الوصول اليه وتهاجم ما يمكنها من المراكز العسكرية وتغتال المسؤولين المباشرين عن اعمال القسوة الموجهة ضد السكان

العرب وتضرب السياحة عن طريق تدمير ما يمكن ان تصل اليه من وسائل نقل تحمل السائحين الى درجة يمتنع فيها الناس في الخارج من زيارة فلسطين .

هذه « التبشيرية » التي تميز الفكر المقاوم في اهم ابعاده ، اي في تحديد دور المقاومة الاساسي كدور حرب شعبية ترمي الى اسقاط اسرائيل ، كانت تؤكد ذاتها في جميع ابعاده الاخرى . خصوصا في موقفه المتزز من ثورة ٢٣ يوليو (٧) ، في مذلكاته الفكرية حول الحل السلمي والتصفية الوشيكة على حساب القضية العربية بشكل عام وقضية فلسطين بشكل خاص ، في « طبقويته » وفي « اقتصاديته » الخ ... هذه التبشيرية سادت هذه المواقف الى درجة لا اتردد فيها بالقول ان الفكر المقاوم كان مصيبة نزلت بالمقاومة . ان الدور الذي مارسه كان دور تعثر وتخريب وتهديم لها، وانه كان فاشلا فشلا كليا في تقديم اي اسهام ايجابي فيها . وويل للمقاومة من هذا الفكر قبل كل شيء اخر . ويل لها من « انصارها » اولا وليس من اعدائها . ويل لها من الذين استغلوا ظهورها لتأكيد ثوريتهم اللفظية الفجة والطفولية . ويل لها من الذين هرعوا يطبلون ويزمرون وهم لا يبغون سوى هوية ثورية جديدة لا تعرف سوى الشعارات والمزايدات ، فضخموا دورها بشكل يستحيل عليها .

الفكر المقاوم كان فكرا تبشيريا ، قلبا وقالبا ، وبذلك كان يعبر عن التخلف الحضاري الذي نعانيه . فالتخلف لا يقتصر على الناحية العلمية والتكنولوجية والاقتصادية ، بل يمتد الى الناحية النفسية والفكرية والعقلية والايديولوجية ويجد معناه بشكل خاص في هذه الناحية . هذا لا يعني ان مقومات الذات العربية المتخلفة متأصلة فيها . بل ان الاطارات النفسية والعقلية والفكرية التي تحددها وتعمل فيها وبها لا تتجاوب مع العصر الحديث . فهي غريبة وبعيدة عنه . وفي هذا المعنى هي متخلفة . اننا نعلم مثلا ان هذا النوع من التخلف كان يميز الذات العربية في مطلع الحضارة الحديثة واطوارها الاولى ، وان الفكر العلمي والعلماني هناك كان يجب ان يصلي هذا التخلف نارا حامية ، نقدا مستمرا وجهدا دائبا في نقضه وتدميره الى ان يستطيع تحرير الذات منه . ظواهر هذا التخلف كانت انذاك — كما هي الان عندنا — اطارات اخلاقية وميتافيزيقية عاجزة عن التجاوب مع التطورات الحضارية الحديثة . ولذلك كان مؤسسو العلوم الحديثة يركزون جهدهم على تدمير هذا النوع من الاطارات .

الفكر المقاوم يعكس بشكل فصيح هذا التخلف ، وهو رغم اقواله وكتاباته كان عاجزا عن رؤية التاريخ رؤيا موضوعية ، كما هو ، في ضوء ما يسوده من قوانين واتجاهات موضوعية . هذا النمط الفكري المتخلف ، هذا الفكر التبشيري ، لا يرى في الواقع سوى ارادات فردية وقوى ذاتية ، وهو ينتهي دائما بعبادة الارادة والبطولة في تفسير التاريخ بدلا من اعتماد ديالكتيك الواقع الاجتماعي السياسي التاريخي المستقل . انه طبعا لا يقول ذلك ولا يعلن عنه ولكن ذلك واضح في ممارساته . فهو مثلا قدم للراحل الكبير وثورة ٢٣ يوليو ابلغ ايات العبادة والتقديس والتمجيد ولكن بعد نكسة حزيران انهال عليهما شتما واتهاما . واصبح يخون حتى من يتعاون ويحاول اللقاء معهما . وهو قدم المقاومة كفاتحة عهد ثوري جديد ، كالثورة الجديدة التي يجب الارتباط بها دون الثورات الاخرى ، كالحرب التحريرية الصحيحة التي تضمن تحرير فلسطين الخ ... ولكن بعد النكسة التي اصابتها في ايلول الماضي، اخذ هذا الفكر بالانقضاض عليها وبالنهش المتزز بها، كما ابتدأ بندبها وتابينها . فكما ابتعد عن عبد الناصر وثورة ٢٣ يوليو سابقا ، اخذ بالابتعاد عن المقاومة حاليا ، وذلك لانها لم تنجح كما انتظر . لم تمثل البطولة التي يتشوق اليها . فهو يريد ثورة ظافرة رغم المقاصد التبشيرية المستحيلة التي يضعها لها . ثورة ظافرة لا تعرف هزيمة ولا تصاب بنكسات . فثورة ظافرة باستمرار هي التي تعبر عن ارادة البطولة وعبادة البطولة الكامنة فيه .

في ولائهم للراحل الكبير حول دعاة هذا الفكر المقاوم — وهم من الناصريين السابقين — التاريخ

---

(٧) محاولة الفصل التي قام بها هذا الفكر المقاوم بين المقاومة ، وبين حركة التحرر العربي ، وخصوصا ثورة ٢٣ يوليو ، ألحقت أضرار بالغة بالمقاومة وبحركة التحرر العربي . كل قول بهذا مهما كان شكله ، وان كان تلميحا وهمسا هو جريمة في حق المقاومة ، ويشكل انحرافا طفوليا فجا يسيء اساءة كبيرة الى الاثنتين ، اللتين تترابطان ، وتتفاعلان ، وتكمل احداهما الاخرى .

والواقع الموضوعي الى عجينة في يده يستطيع ان يصنع بها ما يشاء . فعندما تبينوا انه لا يستطيع ذلك تركـوه . لقد اعـادوا القصة نفسها مـع المقاومة ، تحولـوا ايضا التاريـخ والواقـع الموضوعي الى عجينة في يدهـا ، استطوا من التاريخ والواقع كل ما لا ينسجـم مع صورتهم عنها . ولكن عندما تبينوا ان المقاومة لا تستطيع ان تتحكم بالتاريـخ او الواقـع كعجينة اخذوا بالانفضاض عنها .

الفكر التقليدي المتخلف عبر عن ذاته باساطـير وقصص كأساطير عنتر وقصصه . وهـذا الفكر المقاوم وان تغيرت وتبدلت الاسماء والمسميات لا يزال يحاول نفس الاساطير والقصص . عنتر لا يهزم ، عنتر يهجم على معسكر بكامله فيهزمه ، عنتر ينتصر دائما . عبـد الناصر ، المقاومة ، يجب ان يهاجما اي عدو ، في اي وقت ، في اي مكان ، وان يكون النصر حليفهما . هذه العقلية اللاواعية هي العقلية الرابضة وراء الفكر المقاوم. ولكن الفرق بين زماننا وزمان عنتر هو ان عنتر الذي كان اسطورة فولكلورية اصبح واقعة نفسية سياسية تعثر وتخرب وتهدم ثورتنا ، تدمي القلب، وتدمع العين اشفاقا على حالتنا . هذا الفكـر الشعائري التبشيري ، هذا الفكر المقاوم ، يقف الان متطلعا الى عمل جديد ، يتساءل ما العمل ؟ يعجب كيف ان فتنمة الحـرب فشلت في فيتنـام ونجحت في الاردن الخ ... ويدعو الى طرح جواب جديد الى موقف جديد ، كان لا علاقة له بمـا اصاب المقاومة ولا ضلـع له بالموضوع ، غير مسؤول عن قريب او بعيد عن ذلك . المأساة هي ان « الجواب الجديد » سيجد « جمهورا » له . المأساة هي ان ما قد يطلع به من « جديد » سيجد من يصغي له على الرغم من التلون السريع الذي يميزه . «بعض فئات هذا الفكر غيرت في الواقع مواقفها « الثورية » الاساسية عـدة مـرات في السنوات الثلاث الاخيرة . فقد كانت ناصرية حتى عام ١٩٦٨ ، ثم اتخذت موقفا « جديدا » يعادي الناصرية والمقاومة معا ويدعو الى بناء الحـزب الثوري اولا . بعد ذلك غيرت هذه الفئات موقفها وقدمت المقاومة كالثورة الجديدة كالحرب الشعبية التحريرية التي ستحرر فلسطين « من النهر الى البحر » . والان فانها تتخذ موقفا رابعا ، يؤبن المقاومة ويندبها ، يقول بفشلهـا ، ضمنا على الاقل ، يتساءل ما العمل ويحلم بجواب جديد « يتجاوز » فيه الوضع الحالي .

عندما يتجرأ الفكر الذي يفترض فيه ان يكون ثوريا وطليعيا ان يتخذ مواقف فكرية من هذا النوع اللفظي الشعائري التبشيري ، من هذا النوع الارتجالي ، فيزعم انها مواقف علمية موضوعية تطابق الواقع وما يسوده من اتجاهات ، فذلك يدل بوضوح ان مستوى النضوج الفكري والوعي الثوري في الجمهور الذي يتجه اليه مستوى بائس تعيس وشقي .

صدر عن مركز الابحاث

الفكرة الصهيونية : النصوص الاساسية

٧٢ مقالا او خطابا وضعها ٣٧ زعيما ومفكرا صهيونيا رئيسيا ، ترجمت الى العربية لتكون مادة دسمة في توعية القارىء العربي حول الفكر الصهيوني الرئيسي ، والمقالات نتاج ما كتبه اشهر الصهيونيين في حوالي قرن من الزمان . مع تعريف عن حياة كاتب كل مقالة .

٤٨٨ صفحة من الحجم الكبير ١٠ ل.ل.

رد ابو عمر

ينطلق الدكتور نديم البيطار من ان الفكر العربي « الثوري » لا يزال فكرا قاصرا عاجزا اي غير «ثوري»، فهو فكر مثالي متافيزيقي طوبائي اخلاقي وعظي او بكلمة واحدة « تبشيري » . وأهم ميزة للفكر التبشيري حسب تعريف البيطار هي ركضه وراء مقاصد لا يمكن تحقيقها وذلك لعدم توفر الظروف الموضوعية الملائمة او الوسائل المناسبة. ومن هذا المنطلق يحاول الدكتور البيطار ان يبرهن ان الفكر المقاوم الذي يسعى الى تحرير فلسطين عن طريق حرب التحرير الشعبية هو أيضا ليس قاصرا وعاجزا فحسب بل هوأعلى مرتبة من مراتب الفكر التبشيري .

ان كل من يدعي مثل الدكتور البيطار انه لا فرق بين ماضينا وحاضرنا الفكري ، اللهم الا الازدياد في التبشيرية ، لا يقل ضلالة عمن يدعي اننا أصبحنا ثوارا متحررين من ماضينا الفكري التبشيري . اننا نعيش في مجتمع تعرض ، وما زال يتعرض ، لصدمات عنيفة نتيجة تخلفه وتسلط الدول المستعمرة المتفوقة تكنولوجيا عليه ، ولقد ابتدأت في مجتمعنا على اثر هذه المواجهة تغييرات هامة على الصعيدين الاجتماعي والفكري . وان النظرة الى الفكر العربي ، ماضيه وحاضره ، كمجرد فكر تبشيري لم يحدث فيه اي تغيير ولم يطرا عليه اي تطوير ، كفكر ترجع تبشيريته الى علاقته بفلسفة الحياة الدينية الماورائية ، هي نظرة مبسطة لا تدرك علاقة هذا الفكر الحية بالواقع الاقتصادي والاجتماعي ولقد حان الوقت لدراسة الفكر العربي دراسة علمية تكشف النقاب عن العلاقة الجدلية بين الفكر والواقع . لا عجب ان تكون طبيعة فكرنا اليوم متأثرة بطبيعة فكرنا بالامس كما أن واقعنا اليوم متأثر الى حد كبير بواقعنا بالامسولكن واقعنا اليوم هو غيره بالامس وما يلفت الانظار ويسترعي الاهتمام هو ليس استمرارية الماضي (فهذا شيء طبيعي) بل بروز خصائص جديدة في حاضرنا السياسي والفكري .

ثمة فرق كبير بين الفكر العربي التقليدي والفكر العربي الثوري بما فيه فكر المقاومة . فان الفكر السياسي العربي او بالاحرىالاسلامي كان تبشيريا الى حد بعيد لانه كان يركض وراء مقاصد لم يكن من الممكن تحقيقها لعدم توفر الظروف الموضوعية والوسائل المناسبة . فلقد ركز الفكر السياسي الاسلامي في بادىء الامر على قيام مجتمع على اساس الشريعة . وبعد ان اصطدم اهل العلم بواقع القوة والتركيب الطبقي للمجتمع تبين لهم تعذر ذلك فأخذوا يدعون الى قيام مجتمع على اساس الشريعة والعدل ولكنهم لم يتمكنوا من الوصول الى انظمة ووسائل تحقق مقاصد العدل فاعتمدوا على نصح السلاطين وضغط الواعظين .

اما الفكر الثوري العربي بما فيه فكر المقاومة فهو ليس غريبا عن الفكر العلمي والتراث الثوري للعالم الحديث ، واهداف الثورة العربية (بما فيها المقاومة) في التحرير من الاستعمار والصهيونية والرجعية اهداف يمكن تحقيقها وثمة وسائل متوفرة لتحقيقها . ومع كثرة المثقفين الذين يرون في التراث العلمي نماذج جاهزة للتطبيق بدلا من ان يروا فيها نظرية ومنهجا للتحليل والتغيير ، فاننا نرى عددا متزايدا من المناضلين اخذوا يدركون ضرورة الخلق والابداع في التحليل ووضع البرامج المناسبة للتغيير وذلك ليس عن طريق الفكر المجرد بل عن طريق الممارسة والمعاناة المستنيرة بفكر وتجارب من سبقنا على الدرب الطويل . ان المشكلة التي تواجه الثوار اليوم هي ليست مشكلة فكرية مجردة بل هي مشكلة سياسية ايديولوجية ، فالنظرية العلمية والمنهج العلمي في متناول الكثير ولا نحتاج الى اكتشاف القوانين العامة من جديد . ولكن الحاجة هي الى الاستفادة من القوانين العامة في فهم الاوضاع الخاصة وايصال هذه المفاهيم الى الجماهير والعمل على هديها ضمن اطر التنظيم الثوري . وفي مثل هذه العملية نحتاج الى الكتب والمقالات والمفكرين ولكن آلاف الكتب والمقالات والمفكرين لن يجدوا فتيلا اذا لم يرتبطوا عاجلا او آجلا بالجماهير عن طريق التنظيم . ان العمل الثوري في علم السياسة يوازي المختبر في علم الطبيعة وكما ان مدى صلاحية النظرية تحدده تجارب المختبر فكذلك مدى صلاحية الفكر الثوري تحدده الممارسات الثورية .

ماذا يقصد البيطار بقوله ان الفكر المقاوم « تبشيري » او اعلى مراتب الفكر التبشيري ؟ معنى ذلك ، وحسب تعريف البيطار نفسه هو ان هذا الفكر يتميز فيما يتميز به « بالركض وراء

مقاصد لا يمكن تحقيقها او نحو مقاصد لا ترتبط بالواقع الاجتماعي التاريخي الموضوعي والقوى الفاعلة فيه . فهو فكر يحاول ... الوصول الى مقاصد معينة دون ان تتوفر له الوسائل المناسبة».

فهل الفكر المقاوم برفعه هدف التحرير « يركض وراء مقاصد لا يمكن تحقيقها» ؟ وهل مسيرة التحرير « لا ترتبط بالواقع الاجتماعي التاريخي الموضوعي والقوى الفاعلة فيه » ؟ طبعا لا ، لان الدكتور البيطار يقول بأنه مقتنع بهدف التحرير . اذن ما هو اعتراض الدكتور البيطار ؟ الاعتراض هو لا شك حول الوسائل . فهل تتوفر الوسائل المناسبة للتحرير ؟ يجيب الدكتور البيطار بالايجاب ولكنه يرى ان المقاومة لم تعرف ما هي الوسائل المناسبة اذ ضللها البعض واوهموها ان حرب التحرير الشعبية هي الوسيلة المناسبة فراحت تتخبط في طريقها دون ان تحرز اي تقدم . ولكن والحمد لله لقد اكتشف البيطار هذا الخطأ الفاحش وهداها بفكره الثاقب وتحليله العلمي الى سواء السبيل . فاذا كانت مقاصد المقاومة في التحرير يمكن تحقيقها والوسائل المناسبة للتحرير متوفرة ، وان أخطأت المقاومة في الاختيار ، فالمشكلة اذن ليست طبيعة فكر بل مجرد خطأ في الاختيار يمكننا تصحيحه على الصعيد الفكري باستيعاب مقالة الدكتور البيطار.

ان خلاصة تحليل البيطار هي ان الفكر المقاوم قد انتهج استراتيجية خاطئة وهي استراتيجية حرب التحرير الشعبية ولا مخرج له من المأزق الا بتعديل هذا الموقف الاستراتيجي . لماذا يرى البيطار ان حرب التحرير الشعبية غير مناسبة لهدف التحرير ؟ هل احتجاجه على كلمة حرب ؟ طبعا لا ، فان التناقض بين العرب واسرائيل تناقض عدائي لن يحل الا بالكفاح المسلح . والبيطار يسلم بهذا . هل الاعتراض اذن على كلمة تحرير ؟ بالاكيد لا لان البيطار من دعاة التحرير . اذن الاعتراض على كلمة شعبية او على اصطلاح « حرب التحرير الشعبية » ككل . فما معنى هذا الاصطلاح ؟ ان لهذا التعبير خصائص كثيرة ولا اظن ان المؤلف يعترض على الصفات الاتية : وهي انها حرب يعبأ فيها الشعب ليخدم في قوات الميليشيا او المجموعات العصابية او جيش التحرير ليخوض حربا طويلة الامد ضد عدو امبريالي متفوق تكنولوجيا مستنيدا من نقاط ضعف العدو ومؤازرة القوى المعادية للامبريالية في العالم . اما ما يعترض عليه البيطار فسنتناوله في الفقرات التالية.

ان الفكر المقاوم الذي يصوره لنا المؤلف هو كاريكاتور لفكر المقاومة ، والصورة التي يعرضها هي صورة مشوهة . عندما نقول الفكر المقاوم ، علينا اما ان نفرق بين الاتجاهات والتيارات المختلفة بما فيها الانحرافات اليمينية واليسارية او نركز على الخط الاساسي في المقاومة ، الخط المرتبط بسياستها وممارساتها . وانطلاقا من فهمنا لهذا الخط الاساسي في المقاومة سنرد على آراء ومزاعم الدكتور البيطار التي نختلف معه حولها والتي لم نتطرق لها فيما سبق .

١ ــ **مقولة النضال الفلسطيني بدلا من النضال العربي** : يزعم الكاتب ان الفكر المقاوم انطلق من مقولة فلسطين والنضال الفلسطيني بدلا من الوطن العربي والامة العربية . وهذا زعم خاطىء . فالمقاومة لا ترى النضال الفلسطيني بديلا للنضال العربي العام بل تعي كل الوعي ضرورة مشاركة الجماهير العربية قاطبة في الصراع ضد اسرائيل والصهيونية العالمية والامبريالية وعملائها في العالم العربي ولكنها تركز على ان الجماهير العربية في فلسطين يجب ان تنبذ اتكاليتها على الانظمة العربية وعليها ان تشارك في التضحية والنضال وان ظروفها الموضوعية تؤهلها بحكم معاناتها وتشردها وتماسها مع العدو المباشر لان تكون في طليعة الجماهير الواعية المنظمة المسلحة .

٢ ــ **هدف اسقاط اسرائيل** : يزعم الكاتب ان الثورة الفلسطينية لا يمكنها ان تحقق هدفها (تحرير فلسطين من النهر الى البحر) . ويرجع موقفه هذا الى ظنه ان المقاومة تهدف الى تحرير فلسطين بالجماهير الفلسطينية وحدها . وكأن الكاتب لم يقرأ نشرات الثورة وتحليلاتها ! فالثورة تدرك كل الادراك انه لا يمكن تحرير فلسطين وهزيمة الامبريالية دون تعبئة الجماهير العربية كلها ، ولم تدّع الثورة يوما انها تستطيع ان تحقق النصر بمعزل عن الجماهير العربية ، وان ادعى ذلك بعض الفلسطينيين الشوفينيين الواهمين .

٣ ــ **تجاوز الثورة الفلسطينية للثورات العربية الاخرى** : يقول البيطار ان احد خصائص الفكر المقاوم طرحه الثورة الفلسطينية كثورة تتجاوز كل الثورات العربية الاخرى وتصحح ما فيها من نقص. ويرى في مثل هذا الطرح غرورا وادعاء لا يتناسب ودور الثورة الفلسطينية . لا شك في ان الكثيرين

داخل الثورة الفلسطينية وخارجها حملوها وهي لا تزال في بدايتها اكثر مما تحتمل وراوا فيها عصا سحرية يمكنها ان تغير كل شيء دون عناء او مشقة دون صبر او مثابرة دون انتكاس او هزيمة . ولكن بالرغم من هذا كله فان الثورة الفلسطينية تتميز موضوعيا عن الثورات العربية الاخرى . ما يميزها ليس اصالة ثوارها او عبقرية قياداتها او قلة اخطائها او ضخامة انجازاتها ، بل طبيعة ظروفها والتحديات التي تواجهها . فلسطين هي محور الصراع بين الامة العربية من جهة وبين الصهيونية والامبريالية التي تتزعمها الولايات المتحدة من جهة اخرى . ولقد وعت الثورة الفلسطينية طبيعة المعركة وضرورة توعية الجماهير وتنظيمها وتسليحها في حرب طويلة الامد من اجل القضاء على الاستعمار في وطننا الكبير . كما انها بالرغم من اخطائها وتقصيرها قد خطت بضع خطوات في هذا الاتجاه السليم .

٤ ــ **الهوة بين المقاومة والجماهير العربية** : يحذر الكاتب من ان الهوة بين مقاصد المقاومة وقدراتها اخذت تؤدي الى بروز هوة اخرى بين المقاومة والجماهير العربية التي بدأت تفقد شيئا من حماسها للمقاومة . من الطبيعي ان الجماهير التي كانت تنظر الى الثورة وكأنها عصا سحرية قد فقدت شيئا من حماسها على اثر انتكاسة ايلول وتتحمل الثورة مسؤوليتها في تضخيم قدراتها وطرحها الثورة كسحر او اسطورة . ان الهوة بين المقاصد والقدرات ، بين الحقيقة والتوقعات ، تنبع من تصور في التوعية اكثر مما تنبع من تصور في الفكر النظري المجرد . فالتوصل الى الفكر النظري السليم ليس بالامر الصعب ولكن تحويل هذا الفكر الى قناعات الجماهير المنظمة يتطلب العمل الدؤوب الطويل ولحد الان لم تخط المقاومة الا خطواتها الاولى على طريق توعية الجماهير وتنظيمها . ومع كثرة الكلام عن الجماهير ومشاركتها فثمة من هم في موقع المسؤولية ممن لا يؤمنون بالجماهير ويريدون اتباعا و« زلما » اكثر مما يريدون مشاركين . وبالرغم من التأكيد على دور الجماهير العربية فلا تزال الثورة مرتبكة في تحديد طبيعة العلاقة في هذه المرحلة بينها وبين الجماهير العربية .

٥ ــ **الدعوة الى ضرورة الارتباط بالثورة الفلسطينية دون الثورات** : يزعم البيطار ان الفكر المقاوم تدم المقاومة كالثورة الجديدة التي يجب الارتباط بها دون الثورات الاخرى . وهذا الزعم لا اساس له من الصحة فلقد اكدت المقاومة ، او الخط الاساسي في المقاومة ، ان الثورة الفلسطينية ليست بديلا للثورة العربية وان واجب المناضلين في كل قطر هو النضال في قطرهم وحسب ظروفهم مع مساندة كفاح الجماهير ضد العدو المشترك في الاقطار العربية الاخرى وفي مقدمتها الجماهير في الساحة الفلسطينية. ان الثورة الفلسطينية يميزها عن الثورات الاخرى ظرفها وطرحها الاستراتيجي وان لم تميزها انجازاتها لحد الان . اما التقصير بالنسبة لتعبئة الجماهير العربية فلا يرجع للثورة وحدها ومجرد مسايرتها للانظمة العربية بل يرجع ايضا لضعف وتقصير الطلائع الثورية في شتى الاقطار العربية .

٦ ــ **اتهام المقاومة لعبدالناصر ومصر الثورة وتخوينهما** : يدعي الدكتور البيطار ان المقاومة انهالت على عبدالناصر شتما واتهاما بعد حزيران واصبحت تخوّن كل من يتعاون معه او يحاول اللقاء مع الثورة المصرية . وهذا ادعاء لا ينطبق على الثورة ككل . فبالرغم من تشنج بعض فئات المقاومة فان الثورة اقامت ولا تزال تتمتع بعلاقات جيدة مع الجمهورية العربية المتحدة . وان تعكر الجو بعد مبادرة روجرز عرض الجمهورية للنقد ولكن لم تتعرض المقاومة ككل لشخص عبدالناصر بالشتم والاتهام . وكانت جريدة اللجنة المركزية حذرة كل الحذر في معالجة الموضوع فيما عدا بعض المقالات التي سببت خلافات داخل المقاومة وحسم الامر بعد ايلول بممارسة النقد الذاتي وطلقا الخط المتفهم لضرورة عدم التهجم على التحرك السياسي المشروط من قبل الجمهورية العربية المتحدة . ولا تشك المقاومة بأن الجمهورية العربية المتحدة ستلعب الدور الاساسي في حرب الامة العربية ضد اسرائيل وذلك لانّ المقاومة ترى الوسيلة الوحيدة للقضاء على اسرائيل هي تعبئة الجماهير العربية ومشاركتها في المعركة والجمهورية العربية تستوعب الجزء الكبير من هذه الجماهير وتشكل في الوقت الحاضر القوة الاساسية على خط المواجهة مع اسرائيل .

٧ ــ **استقلالية النضال الفلسطيني** : يقول الكاتب ان فكر المقاومة يدعو الى استقلالية النضال الفلسطيني ويلمح الى ان هذا لا يتناسب وعروبة المعركة . ان البيطار يسيء فهم مضمون الاستقلال

فالاصرار على استقلال الثورة الفلسطينية هو تعبير ليس عن الانعزال بل عن رفض الثورة الدوران في محاور عربية والغوص في تناقضات الانظمة العربية قبل أن يشتد عودها . ولكن لا شك في ان الثورة الفلسطينية شاءت ام ابت مرتبطة بالجماهير العربية المناضلة وسترتبط بطبيعتها بالانظمة العربية الاكثر ثورية .

٨ ــ **اهتراء الجيوش التنظيمية والدعوة الى تسريحها** : ينتقد الكاتب المقاومة لوصفها الجيوش النظامية العربية بالمهترئة والبالية ، وكأن الجيوش النظامية اثبتت في حروبها انها ليست مهترئة وبالية. ويتهم الكاتب المقاومة بأنها تدعو الى تسريح الجيوش النظامية لانه لا محل للجيش النظامي في حرب الشعب. وهذا الزعم زعم يتناقض وموقف الثورة الفلسطينية . فالمقاومة ككل لم تدع ولن تدعو الى صرف الجيوش العربية بل تدعو الى تقويتها . وهي ترى ان حرب الشعب يشارك فيها جيش التحرير مثلما يشارك رجال العصابات والميليشيا . ولكن جيش التحرير النظامي يختلف في تدريبه ودوره وتكوينه وعلاقاته عن الجيوش النظامية العادية .

٩ ــ **الدعوة الى حرب الشعب ضد الامبريالية على امتداد الوطن العربي** : يرى الكاتب ان فكر المقاومة في كثير من الاحيان فقد صلته مع الواقع واصبح مجرد هلوسة وهذيان . ويعطي مثالا على ذلك دعوته الى حرب شعبية على امتداد الوطن العربي ضد الامبريالية « وكأن الامبريالية انزلت جيوشها واصبحت تحكم وتسود مباشرة هذا الوطن » . ان المقاومة لا تدعو الى اعلان حرب شعبية اليوم ضد الامبريالية على امتداد الوطن العربي . ان المقاومة ترى ان التناقض الاساسي اليوم وغدا هو بين الامبريالية وبين الشعوب العربية وترى ان الطريق الوحيد لمواجهة الامبريالية المتفوقة تكنولوجيا هو تعبئة الجماهير العربية ــ نوعيتها وتنظيمها وتسليحها ــ في كل قطر حسب ظروفه . ولا حاجة لانزال جيوش الامبريالية في الاقطار العربية كي تبدأ الطلائع الثورية بتعبئة الجماهير .

١٠ ــ **تجاهل المقاومة بدعوتها لحرب الشعب الاوضاع الفريدة التي تميز المقاومة** : ان الانتقاد الاساسي الذي يوجهه البيطار الى فكر المقاومة والذي يستشهد فيه على ان هذا الفكر تبشيري هو انه يدعو الى حرب شعبية مماثلة للحرب الشعبية في الصين وفيتنام والجزائر دون ان يرى ان ذلك ليس ممكنا لاختلاف الظروف الديموغرافية والطوبوغرافية الخ. ويرى البيطار ان المقاومة تجاهلت تماما وكليا الاوضاع الفريدة التي تميز المقاومة واهملت بشكل فادح خصوصية الاوضاع الموضوعية التي تحيط بالمقاومة . ان تهمة التجاهل الكلي والاهمال الفادح تهمة غير عادلة . فبينما لجأ بعض المثقفين الى نسخ تجارب الاخرين مقلدين ممارسات (او غالبا كتابات) الثورات الاخرى وكأنها معادلات جاهزة لحل كل معضلات النضال فقد حاولت طلائع المناضلين ان تسلك الطريق الثوري الصحيح طريق من يدرك القوانين العامة المستقاة من تجارب الشعوب والخصائص الفريدة التي تميز الظروف الفلسطينية . لا شك ان الثوار ارتكبوا كثيرا من الاخطاء ولكن امامهم اليوم فرصة تقييم نتائج البرامج السابقة والاعتراف بالخطأ والتقصير ومحاولة الاستفادة منهما . ولقد بدأ مثل هذا التقييم على الصعيد الفكري العام وما زال متأخرا على الصعيد التنظيمي . ان الحرب الشعبية هي لا شك الطريق الصحيح لتحرير فلسطين والعالم العربي ــ الحرب الشعبية التي تدعو اليها المقاومة (وليس التي يزعم البيطار ان المقاومة تدعو لها) والتي تتطلب توعية الجماهير العربية توعية علمية وتنظيمها حول طلائعها وتسليحها في رجال عصابات وميليشيا وجيوش تحرير من اجل مواجهة او الاستعداد لمواجهة الامبريالية والصهيونية وعملاء الامبريالية واعداء الشعوب ، عن طريق خوض نضال طويل مرير يختلف في كل قطر من حيث التطور والتوقيت حسب ظروف ذلك القطر ولكنه نضال متكامل مرتبط بنضال القوى المعادية للامبريالية والاستغلال في العالم اجمع ــ نضال يؤدي في نهايته الى الوحدة الحقيقية والبعث الحقيقي للامة العربية .

رد غسان كنفاني

سيكون من الصعب ، في السطور التالية ، التخلص من الاعتقاد بأننا نقوم بعمل لا مبرر له ، وان مقال الصديق الدكتور نديم البيطار* ، الذي نعتقد انه لم يكن يستحق النشر ، لا يستحق ، بالاحرى ، المناقشة ، وان المسألة برمتها هي مجرد اضاعة للوقت في محاولة لعقلنة ثرثرة غير عقلانية ، يهيلها رجل له — في كتاباته — كل صفات المثقف الليبرالي ، الخارجي ، النافد الصبر ، الباحث عن التميز ولو على حساب العقل .

اذن ليكن الدافع اكثر جدية ونائدة ، ولنكنس جانبا كل تلك الثرثرة التعميمية المترعة بأحقاد لا مبرر لها ، ولنختصر بكلمات لها معنى النقطتين العاديتين اللتين تستند اليهما كل تلك الثرثرة : **اولا** ، يعتقد الدكتور البيطار ان فكر المقاومة هو فكر تبشيري ، بل هو اعلى مراتب ذلك الفكر ، ولكن كلمة تبشيري عند الدكتور البيطار لا تعني ما تعنيه عادة في الفكر السياسي ، بل هي الخليط التالي : ميتافيزيكي ، مثالي ، طوبائي ، اخلاقي ، ذاتي ، انفعالي ، عاجز ، شعائري ، لفظي ، ديني ، بدوي ، تقليدي ، متخلف ، اسطوري . ان مجموعة الشتائم هذه ، المتناقضة فيما بينها ، هي السمة الاساسية والعامة لفكر المقاومة ، وهي التي قادت المقاومة الى « الركض وراء مقاصد لا يمكن تحقيقها » او « مقاصد لا ترتبط بالواقع الاجتماعي والتاريخي » ومحاولة السعي « وراء اهداف متناقضة » ويؤكد الدكتور ان ذلك ليس فقط وقفا على فكر المقاومة فـ « الفكر العربي الثوري هو ، اساسا ، وفي معظمه ، من هذا النوع » ، تلك هي القاعدة التي تستند اليها النقطة التالية: **ثانيا** ، ان سر « فشل » المقاومة هو في رفعها لشعار حرب التحرير الشعبية ، وهو شعار لا ينطبق على الواقع الفلسطيني ولا العربي ، وشعار دون مستقبل ، واقليمي ، وتقليد محض للتجربة الصينية والفيتنامية والجزائرية دون اساس موضوعي ، واذا تواضعت المقاومة في شعاراتها خرجت من مأزقها(1). وتلحق هذه النقطة نقاط اخرى من نوع لوم المقاومة على مناداتها بتسريح الجيوش العربية النظامية ، ولومها على تطرفها المفرطة والى آخر ما هنالك من نغمات مماثلة .

على الدكتور نديم البيطار ، والقراء ، ان ينبهونا اذا كان المقال الذي نحن بصدده يحوي اكثر مما اوردناه هنا ، بصرف النظر عن المطمطة والاسترسال وخفة الدم احيانا ، ان النقطة الجوهرية الوحيدة في مقال الدكتور البيطار هي رفضه للشعار الذي رفعته المقاومة حول حرب تحرير شعبية **فلسطينية** تقوم على المطالبة **بتسريح** الجيوش النظامية العربية وتنفرد **وحدها** بتحرير فلسطين على غرار النموذج **الفيتنامي** ، ان المقتل الاساسي في دعوى الدكتور البيطار هذه ، هي كونها مزورة ، فليس ذلك هو فكر المقاومة !

لماذا اذن يخلق الدكتور البيطار لنفسه طاحونة ويقاتلها ، ويبني هذه الطاحونة وفق مواصفات تناسبه ؟ ان السبب الرئيسي في اعتقادنا لهذه الهجمة المفتعلة هو ذلك الطراز الارستقراطي من التنصل ، الذي يسارع اليه المثقفون الخوارج حين يعتقدون ان السفينة اخذت تغرق ، وهم انما يفعلون ذلك من خلال المزايدة .

نقول: يبني الدكتور البيطار طاحونته وفق مواصفات تناسب سيفه الخشبي ، لانه يتحدث عن « فكر المقاومة » هكذا بالمطلق(2)، دون ان يميز التيارات الرئيسية البارزة فيه ، وكي ينجح في سوق اتهاماته دون ميزان موضوعي يمتنع عن الاستشهاد مرة واحدة بمصدر واحد ، ذلك يجعله يخلط الحابل بالنابل (مثلا : يأخذ قطرية بعض التيارات في «فتح»

---

* اشعر ان علي منذ البدء الاعتذار للدكتور البيطار في حال شعوره بقسوة الحوار من طرفي، ان ذلك لا يقلل من التقدير والود الذي أكنه له . ان الموضوع الذي نحن بصدده يعكس سخونته على الحوار .

1 — على طريقة العروس وبعيرها : لم يكن من الممكن دخولهما معا من الباب فاقترح « دكتور » مماثل قص ارجل الجمل او رأس العروس !

2 — ثم يعمم الى « معظم » الفكر الثوري العربي ، ذلك يذكر بتعميمات فلاسفة الاشتراكية الوطنية الالمانية الذين كان اثرهم واضحا في كتاب الدكتور البيطار الاول « الايديولوجية الانقلابية » والذين يتحدثون عن « كليات ومطلقات .

ويلصقها بشعار حرب التحرير الشعبية الذي رفعه اليسار ، وكي يمضي في التضليل فانه يقدم تفسيره الخاص والمدهش لمواصفات حرب التحرير الشعبية، ويستند على ذلك ، ليلصق بالمقاومة (هكذا !) انها تدعو لتسريح الجيوش النظامية ، كل هذا دون الاستعانة بأي مصدر ، ودون الاشارة الى اي اقتطاف او مرجع !) .

لنتوقف قليلا عند نقطة التتميم هذه ، الضبابية (هل نقول : التبشيرية ؟) . سنلاحظ في مقال الدكتور البيطار ميوعة الزئبق ، انه لا يتحدث فقط عن « فكر المقاومة » ، هكذا بالمطلق ، مازجا بين يمينه ويساره ووسطه ، ولكنه يتحدث ايضا بالمطلق عن الفكر الثوري العربي ، خالطا حابله بنابله ، وكذلك عن الدول العربية واضعا اياها جميعا في كيس واحد ، وفي الوقت الذي يسخر فيه من عبارة « من النهر الى البحر » يتحدث عن الارتباط الكلي بشعار استراتيجي من طراز « من المحيط الى الخليج »[3] ويظل يكرر عبارات عن « الذات العربية » وعن « الانسان العربي » مثلما كان منكرو الاشتراكية الوطنية الالمان يفعلون حين يتحدثون عن العرق الآري،وفي الواقع فان التشابه الذي سيلحظه ، بلا ريب ، القارىء المطلع بين سياق مقال الدكتور البيطار وسياق مقال كتبه الجنرال حركبي (الاسرائيلي) عن المقاومة ومعضلاتها الستراتيجية[4] ليس سببه الاتفاق في الرأي ، معاذ الله ، ولكن سببه هو انهما، البيطار وحركبي ، يتحدثان عن الافكار وعن المجتمعات وعن الدول بصفتها مطلقات تحلق فوق الواقع الموضوعي المادي ، الطبقي .

لنتفحص القطعتين اللتين يرتكز عليهما مقال الدكتور نديم البيطار ، ونحاول ان نوقفهما على قدميهما : لقد رأينا قبل لحظة كيف يتحدث الدكتور البيطار عن فكر المقاومة ، بل عن الفكر الثوري العربي « في معظمه » متهما اياه بالتبشيرية وفق التعريف الخاص الذي يعطيه لهذا الاصطلاح ، وهو تعريف يفتقر الى الدقة كما رأينا ، ويبدو هذا الافتقار فاضحا على الخصوص في مقال يتمحور في جوهره حول ضرورة الدقة والموضوعية والعلمية . ومع

---

٣ — وذلك يأخذ الدكتور الى تناقضات وأخطاء لا حصر لها . خذ هذه الامثلة : « الحروب الشعبية التي نجحت كانت ضد محتل اصيب بهزيمة عسكرية ساحقة في حرب عالمية » غلط. « عندما لا تستطيع المقاومة ان تمارس دور التحرير الذي ارتبطت به فان تفسير ذلك لا يكون بالرجوع الى اوضاع موضوعية تخرج عن ارادة وذات المقاومة ، بل الى نقص ذاتي في المقاومة » غلط . « اذا كان حمام اوروبا واميركا فيما يتعلق بفيتنام يتحول الى صقور فيما يتعلق بقضية فلسطين فذلك يعود اولا وقبل كل شيء الى عجز العمل الفدائي عن الارتفاع الى صعيد الثورة الفيتنامية .» غلط . كذلك قوله ان عدم تفتت جيش القمع الاردني في ايلول الماضي يعود سببه الى ان المقاومة لم تبرهن لهم بالممارسة انها قادرة على التحرير . غلط . بالاضافة الى تعريفاته المضحكة لحرب التحرير الشعبية .

٤ — راجع « النهار » — أوائل حزيران ١٩٧٠ ، ابرز آراء حركبي في ذلك المقال اصراره على نقطة « الخطأ الاستراتيجي » في فكر المقاومة ، وعبثية شعار حرب التحرير الشعبية ، ومعاندة المقاومة لشعار غير ممكن التحقيق . وعلى كل حال من المفيد ، ربما ، ذكر بعض العبارات في مقال حركبي المشار اليه ، وهو خبير الحرب النفسية المعروف ، لندرك اين هي اوجه التشابه مع بعض النقاط التي يثيرها الدكتور البيطار . من اقوال حركبي في مقاله المذكور : « من أهم متطلبات حرب العصابات ، تحويلها الى حرب داخلية ، فحرب العصابات ذات اهمية دنيا في حرب خارجية » و« لا يستطيع العمل الفدائي ان يحقق بأية وسيلة اهداف المنظمات الفدائية المعلنة ، وهذه الفجوة بين الوسائل والاهداف قد توضحت بنيان المنظمات العقائدي برمته ، منذ ان اعلن الفدائيون ان نشاطاتهم ليست تكتيكا بل استراتيجية » و« لردم الفجوة بين ادعاءاتهم واعمالهم اصدروا بلاغات عسكرية مبالغ فيها » و« ان قطاعا كبيرا من الشعب الفلسطيني في الاردن لم يدعم الفدائيين ووقف بجانب النظام الاردني » و« تحول قطاع كبير من الشعب الفلسطيني عن الفدائيين لان هؤلاء أصبحوا حملة راية الثورة الاجتماعية » و« ان وعيهم لفقدان الحل العقلاني لمشكلتهم يمكن ان يجر بعضهم الى احلام خيالية طوباوية .. »

ذلك ، فلنفترض ان الدكتور البيطار يقصد بالفكر الثوري العربي ، الفكر الذي نشأ عليه جيلــه وجيلنا في الحقبة المنصرمة من عمر نضال شعبنا ، وهو في مجمله فكر هيمنت عليه ، في اكثر اشكاله شيوعا ، البورجوازية العربية الصغيرة بمختلف شرائحها ، وبهذا المعنى ، وخصوصا حين كلفت العسكريتاريا العربية نفسها مهمة وضع ذلك الفكر الثوري موضع التنفيذ في اكثر من بلد عربي ، ظهر بصورة فاضحة عجز هذا الفكر عن الايفاء بالمهمات التي انتدب نفسه لتنفيذها ، فهو لم يستطع استكمال مهمات مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي ، وان قطع شوطا في سياقها ، وعجز عن ارساء برنامج التصنيع والتحديث ، واخذت تبرز يوما بعد الاخر البذور الكامنة لتناقضه مع مصالح اوسع القطاعات الجماهيرية ، ووقع شيئا فشيئــا اسير منشئــه العسكريتاري ، اللاديمقراطي ، اللاشعبي .

اننا نتفق مع الدكتور البيطـــار بأن ذلك الفكــر الثوري، بهذا الخط العريض المختصر الذي رسمناه له ، هو فكر عاجز . طبعا ، لان سمته الطبقية محدودة ومؤقتة ، ولذلك فهو فكر متذبذب ، غير جذري ، وبالتالي غير قادر على تنفيــذ البرنامج الذي حركه في الاســاس ، الا جزءا يسيرا منه . الى هذا الفكر نحن بدورنا ننسب الدكتور البيطار نفسه ، لان هذا الفكر حين يبدأ يتلمس مأزقه ، يتحول الى نوع تأنيبي من الوعظ والارشاد ، والى شعائرية نافذة الصبر ، وكي يستطيع تحقيق ذلك، يضع نفسه فوق الطبقات ، ويتحدث بالمطلقات . يتحدث عن « وحدة عربية » — كما فعل الدكتور البيطار — دون ان يقول لنا وحدة من وبقيادة من ولمصلحة من ، ويتحدث عن « جيوش نظامية » ، دون ان يقول لنا اية طبقة تخدم ؟ وهل هي جهاز قمعي ضد الجماهير كما هي الحال في الاردن ؟ ام جهاز قتالي مستعد للتضحية ولكنه محكوم بتصور قياداته ؟ ام ماذا ؟ ويتحدث عن « فكر المقاومة » دون ان يقول لنا ان كان يتحدث عن يمين ذلك الفكر ام يساره ، ويتحدث عن حروب التحريــر الشعبية دون ان يقول لنا ، على الاقل، مصادره!

قلنا نحن نتفق مع الدكتور البيطار في وصف ذلك الفكر ، ان كان هو الذي يقصده ، بأنه فكر عاجز، (لا نقول تبشيري ، لان في كل فكر يوجد جانب تبشيري ، وذلك ضرورة لا يجوز تجاهلها والا تحول الفكر الى امتياز فردي ، الى جزء من مفروشات صومعة !) وهو عاجز لانه فكر بورجوازي صغير . والصحيح اكثر هو انه ليس كذلك فحسب ، بل هو فكر بورجوازي صغير ومتخلف وعسكريتاري في معظمه ، والظاهر ان الدكتور البيطار يعرف ذلك، فهو يقول : « ... الفكر المقاوم ... فكر ما يزال يمارس العقلية الشعائرية ، والثورية اللفظية ، والمنطلقات التبشيرية التي قادتنا الى ١٩٤٨ والى ١٩٦٧ .. » اي انه يقصد بأن الفكر الذي قاد الى كارثة حزيران ، وقبلها كارثة ١٩٤٨ (ليس كذلك بالضبط ، ولكن لنفترض ان الدكتور البيطار على صواب) ، كان فكر البورجوازية الصغيرة ، وهو يتهم المقاومة بأنها تلحق نفس الاسلوب ، حسنا . اذن بماذا يجب ان ننصح المقاومة ؟ بتجاوز ذلك الفكر الى فكر اكثر تقدما ، اليس كذلك ؟ ولكن الدكتور البيطار يفعل العكس ، فهو يدعونا في مجمل مقاله ليس فقط الى الاقتداء بالانظمة التي حملت ذلك الفكر وعبرت عنه ، ولكن ايضا بالانظمة التي ما زالت وراءها بكثير !

ما الذي فعلناه نحن ؟ نحن قلنا الكلام ذاته الذي اكتشفه الدكتــور البيطار متأخــرا . قلنا ان البورجوازية الصغيرة استهلكت دورها، ادت المهمة التي تستطيعها وعجزت عن متابعة الشوط ، ذلك يجعلها تغرق اكثر فأكثر في عجزها مثل الذي يقع في رمال متحركة . جاءت هزيمة ٥ حزيران فكشفتها بفضائحية لا مثيل لها : لم تنهزم فحسب ، ولكنها انهزمت فوق كوم من الاكاذيب كانت تحتنها مثل المخدر في عضلات الجماهير ، انهزمت وكشفت عن تخلخل مخجل في كيانها الذاتي ، نكاد لا نجد فضيلة واحدة لها لحظة المواجهة التاريخية . لقد اظهرت ان الولاء الجماهيري الكاسح الذي كان لها لم يكن يعني بالنسبة لها الا مقعدا تكلست فوقه وانه كان في غالب الاحيان نهرا جبارا تدور مياهه في فراغ .

ما العمل ، اذن ؟ نحن قلنا ان الذي يريد ان يذهب الى الشرق لا يضع رأس حصانه صوب الغرب ، فاذا اردنا الانتصار علينا ان نتقدم الى الامام ، ان نتخلى عن افكار وأساليب البورجوازية الصغيرة ، المتخلفة ، العسكريتارية ، ونتبنى افكار واساليب في مستوى التحدي الذي دعوسنا بنعليه اربــع سنوات ..

ذلك هو فكر الطبقات الاكثر انسحاقا ، والاكثر عددا ، والاشد صبرا : ان هذا الفكــر ليس تبشيريا ، وان كان التبشير فيــه (بالاحرى :

التحريض) يلعب دورا اساسيا خصوصا في فترات البدء (ونحن ما زلنا فيها). انه فكر مبني على عدم الاكتفاء بتفسير الواقع، ولكن بتغييره ايضا، وهو فكر عبر عن نفسه بالكفاح المسلح الذي هو ارقى اشكال النضال، ويبدو من المعيب ان يتهم فكر المقاومة بالتبشيرية في حين انه ولد مضرجا بالدم(٥).

الان، يستطيع الدكتور البيطار، منطلقا من هنا، ان يكشف التناقضات التي وقع فيها هذا الفكر، تصوراته، معانداته، اخطاءه في التنظير وفي الممارسة، طلعاته الحماسية، والى آخر ما هنالك من مشاكل وقعت وتقع وستظل تقع، ولكن ليس من حقه الغائه بشطحة فيلسوف حالم. ان الانتقال من مرحلة الى مرحلة أخرى لا يمكن ان يتم بسهولة، واذا كانت كل مرحلة جديدة انما تولد من رحم مرحلة سابقة، فمعنى ذلك ايضا انها تحمل معها عند ولادتها الكثير من اثار المرحلة التي هي في طور الانهيار، والكثير من بصماتها. ان عملية التخلص من ذلك كله تحتاج الى وقت، والى جهد، وخصوصا الى صبر ثوري لا يفقد توازنه عند اولى الانتكاسات.

ان فكر المقاومة لم يولد منذ ٦ سنوات كما يقول الدكتور البيطار، ولكن قبل ذلك بكثير، وهو آخذ في التبلور، نظرية وممارسة، منذ بدأ ذلك الارتطام الكبير مع موجة الامبريالية الكاسحة. اذا كانت حرائق الفالوجة قد حركت بذور الرفض، فحرائق بلعا ووادي التفاح (١٩٣٦) كانت قد فعلت الشيء نفسه، وهكذا فعلت الصبحة (١٩٥٤) وبورسعيد وغزة (١٩٥٦) والسموع (١٩٦٦). اننا نمشي، والفكر السـتاتيكي الذي للدكتور البيطار هو اهانة لمسيرة الجماهير هذه. حرائق ١٩٦٧، كرامة ١٩٦٨، ايلول ١٩٧٠، ذلك كله صفحات جديدة في فكر المقاومة، ان الدخول الى مراحل جديدة وحاسمة لا يمكن اجتراحه بالسحر، ولا يخضع لنفاد صبر، وقلة حيلة، وعصبية المثقفين البورجوازيين الصغار.

وهكذا نحن نقول: ان هذا الصدام التاريخي بين الصهيونية وبين حركة التحرر الوطني العربية لم تعد مسألة حسابية هينة يمكن حلها عن طريق الجهر بشعارات من طراز «الوحدة من المحيط الى الخليج» و«كل الطبقات» والى آخر ما هنالك من قناني الانبوب. لقد تبين لنا باكوام من الجثث وببراهين يمكن قياسها بالاميال المربعة التي احتلها العدو هنا وهناك ان هذا الصدام بين اسرائيل والصهيونية والامبريالية والرجعية العربية متحالفين متكاتفين من جهة، وبين حركة التحرر الوطني العربية، من جهة اخرى، هو صدام لا يمكن حسمه بالمعادلات التقليدية، بل لا بد من استنفار القوى التي تستطيع دحره. ان الجيوش النظامية العربية لن تستطيع حل هذا التناقض (وبالمناسبة: هي ايضا لا تستطيع تحقيق الوحدة العربية)، وذلك ليس لانها غير مقاتلة، وليس لانها غير مخلصة، ولكن لان ميزان القوى، السياسي والتكنولوجي، ليس في مصلحتها على المدى المرئي.

مرة أخرى: ما العمل؟ نحن نقول: حرب الشعب. وهنا تجيء نقطة الدكتور البيطار الثانية. يفهم الدكتور البيطار عبارة حرب التحرير الشعبية فهما طوبوغرافيا قاصرا، وهو يصرف صفحات طويلة لاثبات بديهية يعرفها الطلبة الثانويون: ان ظروف الفيتنام هي غير ظروف فلسطين! اين سمع الدكتور البيطار عكس ذلك؟ ان فيتنام، بالنسبة للمقاومة الفلسطينية، هي نموذج آخر من النماذج التاريخية لقدرة شعب صغير، مسلح التنظيم والوعي، على الحاق الهزيمة بأكبر قوة ضاربة عرفها التاريخ. ان التجربة الفيتنامية هي درس لا يصلح للنسخ. وقد قالت المقاومة ذلك ألف مرة (مرة من اليمين ومرة من اليسار، ولاهداف متعاكسة)، ولم يكن من اللائق ان يوصي الدكتور لقرائه بأن الخلاف بينه وبين المقاومة هو حول نسخ او عدم نسخ التجربة الفيتنامية!

سأسمح لنفسي ان اتهم الدكتور البيطار، هنا، بالتزوير: انه يناقش ويماحك حول نقاط غير حقيقية: ١ — انه يتحدث طوال الوقت عن «حرب تحرير شعبية» في فلسطين، بينما يتحدث يسار المقاومة عن حرب تحرير شعبية طويلة المدى، عربية. ٢ — انه يتحدث عن حرب تحرير شعبية بديلة للجيوش النظامية، بينما يتحدث يسار المقاومة من حرب شعبية طويلة الامد تخلق او تحول الجيوش الكلاسيكية المحكومة بالبيروقراطية

---

٥ — طالما ان الدكتور يعظ كثيرا بضرورة الموضوعية، فلا بأس اذن لو قرأ في التجربة الفيتنامية مبدأ «الدعاية المسلحة» كي يصبح حديثه من «التبشيرية» علميا.

العسكرية الى جيوش شعبية(٦). ٣ — انه يتحدث عن « حرب تحرير شعبية » وفق مواصفات يرسمها بنفسه ، تارة طوبوغرافية وتارة اخرى بوليسية . ان « حرب التحرير الشعبية » بالنسبة للدكتور البيطار هي مسألة تقنية فحسب ، وبالرغم من كلمة « الشعبية » في هذه العبارة فان الدكتور لا يشير ، حين يحدد مواصفات تلك الحرب ، مرة واحدة الى الشعب ، او الى صفة طول الامد(٧).

ما معنى هذا التزوير كله ، والى اين يقود الدكتور البيطار ؟ ان الخصم النظري للدكتور البيطار ، في فكر المقاومة ، لا يناسبه ، ولذلك يخلق لسيفه الخشبي ، كما قلنا ، طاحونة مناسبة ، فلنحاول ان نرى ماذا يقول يسار المقاومة في هذا المضمار .

ان خصمنا ، الذي يحتوي في معسكر واحد اسرائيل والصهيونية والامبريالية والرجعية العربية ، لا يمكن ان ينهزم بالامكانيات المحدودة التي بين أيدي المقاومة ، حتى لو استطاعت هذه المقاومة تجنيد واستنفار جماهير الشعب الفلسطيني برمتها ، وكذلك فان الجيوش العربية النظامية المحيطة باسرائيل لا تستطيع اداء هذه المهمة ، فبعض هذه الجيوش ادوات قمع رجعية ضد العمل الوطني ، وبعضها الاخر جيوش وطنية ولكنها ، موضوعيا وذاتيا ، غير قادرة على تسبيب ما هو اكثر من خدوش في قلعة هذا العدو الشرس .

نحن نقول : امام هذا العدو لا بد من استنفار جماهيرنا الكثيفة ، ولكن كلمة جماهير لا تعني شيئا محددا ، لا بد من تنظيمها وتثقيفها وتعبئتها ، ان الذي يقوم بمثل هذه المهمة هو الحزب ، والحزب هو تعبير طبقي ، فأي الطبقات هي التي لها مصلحة في التحرير ؟ وهل هي ذاتها الطبقات التي تستطيع انجازه ؟ ان الرحلة طويلة ، مفروشة بالتضحية والموت ، فمن الذي يقود ؟ من الذي يضمن لنا الا تباع هذه التضحيات كما بيعت في ١٩٣٦ ، وفي ١٩٤٨ ، وربما ستقول في ١٩٦٧ ؟

نحن نقول : الجماهير العربية برمتها هي صاحبة المصلحة في التحرير . الفلاحون الفقراء ، والمتوسطون ، والعمال ، وفقراء المدن ، ونازحو المخيمات ، والبورجوازية الصغيرة .. فمن الذي ينظم هؤلاء ويستنفرهم ويمضي بالمسيرة الى الامام؟ حزب الطبقة العاملة . هذا ما نقوله ، وهنا يصبح المثال السوفياتي ، والصيني ، والكوري ، والكوبي ، والفيتنامي ، مهما ومرشدا ، ولكنه في الوقت نفسه غير قابل للنسخ .

كيف يحدث ذلك ؟ هل من الممكن ان نقول لهذا التصور كن فيكون ؟ لا . اذن هل نرتمي في أحضان الواقع المهزوم ، ونقول : حسنا اننا لا نستطيع الا « التعثر والتخريب » وليس « التحرير » ، فلنعثر ولنخرب بانتظار معجزة تهبط علينا من سقف الدكتور البيطار ؟ طبعا لا . ذلك اننا ندرك بأن الصورة هذه لا يمكن اجتراحها بالسحر ، ولا بد من عمل دؤوب ، وتضحيات ، وانتكاسات ، كي يطرأ ذلك التغير البطيء ولكن الثابت ، في ميزان القوى .

لذلك نحن نقول : الحرب الشعبية الطويلة الامد .

---

٦ — انظر مثلا في « الفكر العسكري لل ج.ش.ت.ف. » — ص ٣٨ : « حاليا يتم التعاون بين العصابات وبعض الجيوش العربية على المستوى التكتيكي ، اما التعاون الستراتيجي فهو مرهون بتكوين هذه الجيوش وآفاقها ، وبالطبقة التي تخدمها ونوعية كادراتها واستراتيجيتها .. اما التعاون الحقيقي ، الجذري ، فهو التعاون بين العصابات او ما سيبقى عنها ، وبين ما سيتطور منها الى جيش على المدى الطويل، عند الوصول الى مرحلة الجيش الثوري الذي يقوم بعمليات نظامية » .

٧ — يقول الجنرال جياب : « ان ميزان القوى يظهر بوضوح ضعفنا مقابل قوة العدو ، لذلك كان لا بد وان تكون حرب الشعب الفيتنامي في سبيل تحرره حربا قاسية وطويلة الامد من اجل النجاح في خلق ظروف النصر،وان كل التصورات النابعة من فقدان الصبر ، والتي تستهدف احراز نصر سريع ، لا يمكن لها الا ان تكون خاطئة جدا » (حرب الشعب ، جيش الشعب — بالانكليزية — هانوي ، ص ٢٨) ويقول « الفكر العسكري للجبهة الشعبية» : «السؤال هو : هل تكوين هذا المجتمع تكوين حرب ؟ هل هو تكوين طبقي متماسك ؟ ان الحرب الطويلة الامد لا يمكن ان تستمر وتنتصر ما دامت هناك طبقة مستفيدة من الحكم ، وطبقة خاضعة للاستغلال ، وما دامت الطبقة المستفيدة تحصل على جميع المكاسب في زمن السلم ، ثم تدفع الطبقات المسحوقة لدفع الثمن من دمها وسط جحيم المعارك » (ص ٢٧) .

الطويلة الامد . الطويلة الامد ، لان هذا الميزان لا يتغير وفق رغبات المثقفين المتسرعين النافدي الصبر اللاهثين الذين يهتزون عند ادنى انتكاسة.. الحرب الشعبية الطويلة الامد لان الشعب ، بمعنى الجماهير صاحبة المصلحة في التحرير ، هي التي من خلال ممارسات ثورية طويلة الامد ، تستطيع ان تسير نحو حل التناقض لمصلحتها مع العدو . هل يستدعي ايلول كل هذه الشماتة؟ كانت شنغهاي انجع ، وكذلك كانت صونيا ، فلماذا هذا التسرع اللاهث ؟ ان الدكتور البيطار لا يفهم الحرب الشعبية الا اذا وجدنا لها مرتفعات وغابات ، والا اذا انزلنا الجنود الاسرائيليين في « مصر السكان »، ولكنه لا يذكر شيئا عن دور الشعب في حرب الاستنزاف مثلا ، انه ينسى ان سدس الاراضي السورية واقع تحت الاحتلال ، وان اكثر من نصف المملكة الاردنية محتل ، وان مستقبل المعركة هو سلسلة اخرى من المعارك ، وان لاجئي مصر من قناة السويس الى الداخل يكاد يتجاوز عدده ضعف عدد مجموع اللاجئين الفلسطينيين منذ ١٩٦٧ .. نحن نسمي ذلك كله : الشعب . الشعب الذي في ١٩٦٧ اكتشف انه لا يحمل على اكتافه اذرعة . انه مشلول . ان دوره هو الراديو . بدأت حرب الايام الستة هناك وانتهت هناك ، وكان الشعب ، بملايينه المتراكمة مجرد كمية مشلولة . ان الـ ٢٠٠ مليون يد التي للامة العربية لم يعلموها في عشرين سنة الا التصفيق للوعود ، وحين جاءت لحظة حمل السلاح كان الشعب لا يعرف ماذا يتعين عليه ان يفعل .

حرب التحرير الشعبية ليست المرتفعات والمنخفضات والغابات، هل قرأ الدكتور البيطار جيدا عن معركة الفيتنام ؟ انني اشك في ذلك . البطل في الفيتنام ليس الجبل ، ولا الشجر ، ولا الادغال . انه الانسان والتنظيم والارادة . انه بصورة خاصة الحزب . التنظيم الجماهيري، علم حرب العصابات. هكذا يقول حتى مهندسو اكبر آلة عسكرية ضاربة عرفها التاريخ .

اننا نرمي الى تعديل ميزان القوى مع العدو ، أليس كذلك ؟ حسنا ، ما هو ميزان القوى ؟ انه باختصار : القوة الراهنة + القدرة على صمودها + احتمالات نموها . وهذه المعادلة هي التي تؤدي بنا الى الحديث عن الحرب الشعبية الطويلة المدى ، لان قوتنا الراهنة ضعيفة ، اما قدرتنا على الصمود ، وقدرتنا على النمو في المستقبل ، فترتبطان بالدور الذي تلعبه جماهير الشعب لانها اثمن ما لدينا ، بل هي كل ما لدينا تقريبا : تنظيمها ، تثقيفها سياسيا وتقنيا ، تسليحها . ذلك جانب . الجانب الاخر هو جعل الحرب حربها : على الجبهة الاقتصادية لا نخدرها باقتصاد الاستهلاك . على الجبهة النفسية تكون قادرة على تحمل لعبة عض الاصابع : الاستنزاف. كيف يمكن حدوث ذلك ؟ لماذا يا ترى تكون الحرب في الفيتنام الشمالية حربا شعبية طويلة الامد بالرغم من عدم وجود قوات اميركية في ارياف هانوي ، ويكون ذلك مستحيلا عندنا ؟ ربما لان النظام هناك نظام الشعب ؟ حكم الشعب ؟ حزب الشعب ؟ وعي الشعب ؟ ايمان الشعب بأن الحرب حربه والانتصار له ؟

لنسمع اذن كلام الدكتور البيطار ، هذه اللحظة : « ان الجماهير في سوريا والعراق ، وحتى في لبنان والاردن ... لا تعاني من هذه التناقضات الطبقيةوالاجتماعية او هذا الاستعباد اليومي المهين على يد غزو اجنبي » عجيب !

يستخدم الدكتور هذه الحجة ليقول ان حرب التحرير الشعبية ، بمعنى قلب الانظمة او القتال ضد اسرائيل « لغو لفظي » ويقول : « ان الجماهير العربية خارج الاردن وفلسطين لا تزال بعيدة عن المعركة ، اي بعيدة عن التأثر تأثرا جذريا مباشرا بها .. » عجيب ، والف عجيب ! اننا نتساءل عما اذا كان الدكتور البيطار قد أورد هذه النقطة ليدعم وجهة نظره ، ام يدعم وجهة نظرنا ؟ اولا : ما هو المطلوب اكثر من احتلال سدس سوريا ، وطرد ١٧٠ ألف سوري من الجولان ، واحتلال غزة وسيناء وتدمير كل مدن السويس وطرد مئات الالوف من المصريين والفلسطينيين الى داخل مصر ، والاغارة اليومية ، والصفعات ، والمعاندات الدبلوماسية ، وذل التنازل السياسي اليومي .. نقول ، ما هو المطلوب اكثر من ذلك كي نصبح في حالة معاناة من « الاستعباد اليومي المهين على يد غزو اجنبي » ؟ وثانيا : ليس صحيحا ان الجماهير لا تشعر بذلك الاذلال والاستعباد ، ولكن الانظمة هي التي تحول دونها ودون التعبير المادي عن ذلك، ان الامثلة اكثر من ان تحصى . وثالثا : اذا كانت الجماهير ، افتراضا ، « بعيدة عن التأثر اليومي بالمعركة » فما العمل ايها الدكتور العظيم ؟ هل

تمنع عنها التأثر كي لا تلعب دورها بالمعركة ؟ ام نقول لها ان تبقى بعيدا ، ونعود فنعتمد على الانظمة المهزومة ؟ اي — مرة اخرى — : هل نقص ارجل البعير ام نقطع رأس العروس ؟

نحن نقول : لا هذا ولا ذاك ، ببساطة : نكسر الباب ونهدمه وندخل الى المعركة على طول قاماتنا! كيف ؟ بتبني الشعار الستراتيجي حول حرب الشعب الطويلة الامد ، حرب هذه الجماهير التي لا تتعب ، وعن طريق عقلنة هذا الشعار وممارسة تكتيكاته..

ان النقطة الطريفة في منطق الدكتور البيطار هي ذرائعية في جوهرها ، انه يؤكد دائما ان حرب التحرير الشعبية لم تستطع ان تنتصر بعد . انه يحاسبها على ما لم تستطع ان تفعله . انه ينسى كل الظروف الموضوعية المحيطة ، كل تشابك المعركة ، ويطلب من المقاومة ان تضع في صحنه خروج الانتصار مسلوقا على مزاجه المتسرع . وذلك شيء مستحيل ، لان المعركة ، بالضبط ، هي معركة طويلة الامد ، ونحن ما زلنا بعد في اولها .

* * *

ان الخدعة الاخرى في منطق الدكتور هي اصراره على عبارة «التحرير من النهر الى البحر»وذلك كي يصور المقاومة الفلسطينية ، وكأنها قضية جغرافية فحسب ، انه يتجاهل في هذا المجال تراثا قوميا عربيا لا يمكن تجاهله ، ملتصقا بالمقاومة تاريخيا ، حتى أن اولئك الذين كان يضيق وعيهم عن فهم البعد العربي للثورة الفلسطينية لم يكونوا يستطيعون الجهر بذلك . ان العقل الستاتيكي ، هنا ايضا ، لا يفارق الدكتور البيطار ، وكما انه يتصور معركة التحرير ، في المستقبل ، بمعركة تراشق نار نظامية على طرفي خطوط الهدنة لذلك يعجز عن رؤية الصفة الشعبية التي ستكون لها ، كذلك هو يتصور معركة التحرير جغرافيا مثل شريحة الهريسة : من النهر الى البحر .

لا . ان المسألة ليست بهذا التبسيط الساذج ، ومن المؤكد ان نظرة اكثر عمقا لما يجري الان كافية للتدليل على عجز هذا التصور الميكانيكي : ان فلسطينية الجبهة القتالية ، وعروبة القضية الفلسطينية (بمعنى : معركة مصير عربية ، وحدة، جماهير عربية .. الخ) مسألتان مترابطتان جدليا ولهما — اذا شاء الدكتور — تفاعل تبادلي ، عضوي ، متداخل الى حدود الامتزاج ، ذلك شيء لا فرار منه ، وغير ممكن التغيير ، ولا يحتاج الى نقاش .. ولسنا ندري كيف انتقى الدكتور البيطار متعمدا مظهرا شاحبا وعابرا من مظاهر الفكر المقاوم ، ليقوم بتعميمه وكأنه الحالة الوحيدة ، ان ذلك ينافي العقل العلمي واسلوبه .

ليقرأ الدكتور البيطار ، معنا ، هذا المقطع من وثائق الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين : « ان الجبهة الشعبية لا ترى المعركة معركة فلسطينية بحتة ، **وانما تراها عربية** ، وترى بأن آفاق هذه المعركة ، اذا ما عربت ، **وشاركت فيها الجماهير** ، وزجت فيها الارض العربية كلها ، ووضعت فيها الامة العربية كل امكاناتها ، البشرية والنفسية والاقتصادية ، والعصابات . اذا كان هناك **« هانوي » في الوطن العربي** .. تسمح بقيام **فيتنام عربية** ، واشتباك يومي مع العدو ، في الارض العربية كلها ، عندئذ يمكن التوصل الى **حرب طويلة الامد** ، ودون هذا الافق **لا يمكن الانتصار**(٨). ويوجد نص مماثل في الاستراتيجية السياسية والتنظيمية للجبهة الشعبية ، وهو الوثيقة الاساسية في تفكير الجبهة الشعبية (راجع الاستراتيجية من ص ٧٠ الى ص ٩٢) وجاء مثل هذا الموقف في كل وثائق الجبهة . ولدى التنظيمات الاخرى وثائق تؤكد فيه على البعد العربي ، راجع خصوصا وثائق جبهة التحرير العربية ، والصاعقة، والجبهة الديمقراطية ، وبعض وثائق فتح ..الخ، فأين هي وثائق الدكتور البيطار ومراجعه ؟

ان الكلام الذي سجلناه اعلاه يوضح بما لا يقبل الجدل الاسس النظرية لفكر يسار المقاومة حول مسألة البعد العربي . ان الجبهة الشعبية ، على الاقل ، كانت تؤكد دائما انه من المستحيل الحاق الهزيمة بمعسكر الخصم الهائل الضخامة دون استنفار الامكانات الهائلة لجماهير الامة العربية ، وكان ذلك من خلال ادراك مستمر بأن المعركة ستأخذ اشكالا وأمدية مختلفة ، وان ما هو جبهة ساخنة الان قد تصبح باردة فيها بعد،وما هوامامي اليوم سيكون خلفيا غدا ، وما هو حدود الان قد

---

٨ — الفكر العسكري للجبهة الشعبية — نشر « الهدف » — كتاب صدر في ١٩٦٩ — ص ٣٥ — وسنلاحظ في هذا النص ايضا رد على موضوعة هانوي كما طرحها الدكتور البيطار ، اذ انه طالب بوجود فيتكونغ **فلسطينية** لبناء هانوي **عربية** .

يضحي عمقا بعد فترة ، ان الحرب الطويلة الامد تحمل ، فيما تحمل من المعاني ، معنى التغير الجغرافي ، والحركة ، والمرونة ، ولذلك فان التفكير الجامد الذي يبدو في منطق الدكتور البيطار لا يناسب الحيوية التي يحتاجها التفكير في حرب طويلة الامد ، وشعبية .

مرة اخرى ليقرأ معنا الدكتور البيطار هذا المقطع من وثيقة رسمية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، وهو مقطع يغطي المسألة من زاوية اكثر عمقا :

« ان التناقض الاساسي الذي تعيشه المنطقة هو تناقض بين اسرائيل والصهيونية والامبريالية والقوى الرجعية المحلية من ناحية وبين **جماهير كل المنطقة العربية** من ناحية ثانية . هذا هو الواقع المادي والموضوعي للصراع وبالتالي لن يستطيع اي شعار ان يحصر صورة الصراع ضمن الدائرة القطرية الفلسطينية ، ان كون الثورة الفلسطينية **جزءاً لا يتجزأ من الثورة العربية** ليس مجرد تفكير او تمنيات قومية معلقة بالهواء ، ان هذا الموضوع له جذوره واساسه المادي في طبيعة التناقض وطبيعة الصراع .. اي طبيعة المعركة وحتى هذه المرحلة الاولية من الثورة نجد بداية عملية الترابط العضوي بين قطرية الثورة وقوميتها ، هذا الترابط الذي يسير باتجاه **التحام الثورة الفلسطينية بالثورة العربية** ..

ان عملية تحرير فلسطين عملية شاقة جدا وطويلة جدا . وفي الطريق نحو التحرير ستحدث تطورات جذرية كبيرة في المنطقة المحيطة باسرائيل بشكل خاص والوطن العربي بشكل عام، **انه من المستحيل ان تبقى صورة المنطقة كما هي الان بعد سنوات من نمو الثورة ونمو حركة الجماهير في تصديها للعدوان الاسرائيلي الامبريالي** . ان عملية **توحيد وتثوير** ستتشق طريقها مع نمو الثورة . وبالتالي فان عملية تحرير فلسطين لن تتم في وسط صورة عربية هي الصورة القائمة الان .

ان عملية تحرير فلسطين ستأتي **تتويجا لعملية توحيد وتغيير جذري تشمل المنطقة العربية والمنطقة المحيطة باسرائيل** بشكل خاص وبالتالي ستكون فلسطين المحررة من الصهيونية والامبريالية ، وبشكل طبيعي ، **جزءا من وجود عربي ثوري موحد** . ستكون حركة التحرر الفلسطيني قد التحمت مع حركة التحرر العربي . ستكون الثورة الفلسطينية قد التحمت مع الثورة العربية، سيكون الجيش الذي سيحرر فلسطين جزءا لا يتجزأ من جيش التحرير العربي الذي تقوده الثورة العربية[9].

هل يوضح هذا الكلام شيئا للدكتور البيطار ؟ هل يوضح له معنى كلمة حرب تحرير شعبية وكلمة طويلة الامد ، وكيفية نظر المقاومة الى هذه المسألة ؟ ان الموضوع ليس موضوع تناقض واقع المقاومة مع شعار حرب التحرير الشعبية ، وليس موضوع « الركض وراء مقاصد لا يمكن تحقيقها »، ولكن الموضوع هو بلا شك موضوع ذلك النضال الطويل الشاق الذي تستلزمه عملية تغيير وقلب موازين القوى ، في ظل وجود مقاومة فلسطينية ناشئة ، وحركة وطنية عربية ضعيفة ، وانظمة عسكرية يمكن ان ينضوي سلوكها تحت شعار « أسد علي ... » ، وانظمة رجعية ينطبق عليها وصف ابي سلمى بأنها « نسيم على العدو » !

يقول الدكتور البيطار ان شعار حرب التحرير الشعبية « وليس أي شيء آخر ، هو الذي يفسر اقتصار عمليات المقاومة العسكرية الاساسية على الحدود » ، ان الدكتور هنا — بالاضافة للتفسير غير العلمي ، الهوائي — « يشاكس » الناطق الرسمي الاسرائيلي الذي اعترف انه في أيار الماضي قام الفدائيون بـ ٧٨ عملية (أي خمس كل يومين!) ٣٨ منها في غزة ، و١١ فقط على الحدود الاردنية ! هل نمضي في تعداد الامثلة التي استخدمها الدكتور البيطار ، في حقل التنصل الارستقراطي الذي هو مقاله ؟ ان ذلك سيبعدنا عن جوهر الموضوع . فلندعه .

لا نريد ان يعتقد الصديق الدكتور البيطار اننا من الذين لا يرون نقاط الضعف في حركة المقاومة ، وأخطاءها ، وأحيانا ترددها وانتهازية بعض عناصرها ، وانحراف بعض تكتيكاتها ، وفي أحايين كثيرة معانداتها ، والتصاقها بشعارات استراتيجية تعجز عن ترجمتها الى تراكم تكتيكي ، كمي ، كلا . وبوسع الدكتور ان شاء ان يعرف قراءة الحوار الشامل الذي نظمته مجلة « شؤون فلسطينية » في عددها الثاني، فقد كانت الصفة العامة لاحاديث عدد من ممثلي فصائل المقاومة صفة نقدية قاسية ، ولكن هذا شيء ، والثرثرة الانهزامية التي تطالب

٩ — جورج حبش : « فلسطين : نحو حل ديمقراطي» من وثائق ج.ش.ت.ف. — ص ٣٨.

بتغيير استراتيجي في حركة المقاومة ، شيء آخر . ان الدكتور البيطار كان ينبغي أن يسهم في حركة الحوار الساخن القائمة داخل المقاومة ، بين يمينها وبين يسارها ، بين الذين تعبوا من المعركة والذين ما تزال عضلاتهم طازجة، بين العقلانية فيها وانعدام العقلانية ، وبذلك كان يسهم في مساعدتها على الارتقاء الى مرحلة جديدة .

ان الظروف الموضوعية المحيطة بحركة المقاومة خصوصا ، وبالحركة الوطنية العربية عموما ، ظروف صعبة شاقة بالغة الدقة والخطورة ، ونحن بالواقع جزء من حركة العالم النامي التي تشق طريقها يوميا بتضحيات (وانتكاسات) يكاد لا يعرف التاريخ ما يماثلها ضراوة وغزارة ، واذا كانت هذه الحقائق تعني شيئا فهي تعني بالدرجة الاولى ان علينا التماسك امام الهزائم والنكساتوالتراجعات التي لحقت بنا وتلحق بنا وستظل الى فترة ربما طالت تصيبنا . علينا ألا نتحول الى جيش من الندابين المعولين المولولين الذين يخفون خيبتهم بالدموع والنشيج والمزايدة والشتم والتراجع تحت دخان الادعاء .

وكان علينا ان نتفحص ايضا ، وبدقة شديدة ، الاخطاء الذاتية التي تجعل تلك الظروف الموضوعية اكثر جورا ، وعلينـا ان نستأصلها بلا رحمة ، ولكن يا ويلنا ان نحن خلطنـا الحابل بالنابل ، ووضعنا على كاهل المقاومة مسؤولية كل الخلل في ميزان القوى الناجم عـن ظروف وعوامل لا يد للمقاومة فيها ، وان كانت قد جاءت للعمل على تعديلها .

ان تراجع المقاومة المؤقت ، الذي تعيشه في هذه الفترة ، لا يعطي احدا الحق في تحميلها مسؤولية مجمل الوضع الراهن الذي تعيشه الحركة الوطنية العربية ، هذه التي كانت غائبة تقريبا حين كانت المقاومة تتلقى وحدها الضرب (بالعصي والسلاح حينا وبالورد والريحان احيانا — ولكن كله ضرب) لمدة اربع سنوات على الاقل . بل يجب ان نعمل جميعا للانطلاق الى مرحلة جديدة من النضال ، في طريقنا الى شن حرب التحرير الشعبية الطويلة الامد ، لدحر العدو الصهيوني الامبريالي الرجعي ، وبناء سلطة الشعب .

صدر عن مركز الابحاث

التلمود والصهيونيـــة

بقلـــم

الدكتور أسعد رزوق

أول دراسة شاملة لمعرفة مدى العلاقة المباشرة والصريحة بين التلمود وبين الفكرة الصهيونية.
ومدى امتداد جذور الصهيونية الى التلمود لتستمد مقوماتها منه .

٣٢٠ صفحة من الحجم الكبير — ٨ ل.ل.

ملاحظات حول اوضاع الطبقة العربية العاملة في فلسطين في عهد الانتداب

هاني حوراني

ان نظرة سريعة(١) على اشكال الاستثمار المختلفة في فلسطين في نهاية الحكم العثماني للبلاد ، والتطورات التي جدت على هذه الاشكال الاستثمارية خلال الحقبة موضع الدراسة « الانتداب » ، تظهر الاهمية القصوى للزراعة ضمن نظام الانتاج الوطني . ان اعتماد غالبية السكان على الزراعة ، والتحولات التي طرأت خلال هذه الحقبة ، على بنى الانتاج المختلفة، تظهر ان المسألة الزراعية كانت جوهريا قسمة اساسية عن المسألة الوطنية في البلاد ، وان طابع النضال الوطني ضد الصهيونية وضد الاحتلال البريطاني اتخذ في أحد وجوهه شكل هبات فلاحية ضد العسف والاضطهاد والاستثمار الامبريالي – الصهيوني ، ويعبر عن مضمون طبقي يتجاوز القيادات الوطنية الوجاهية شبه الاقطاعية وشبه البرجوازية . ويبرز ذلك في أوضح تعبير في الانتفاضات الكبرى والعصيانات المسلحة المعروفة .

ان احصاء عام ١٩٢٢ يظهر ان نسبة سكان الريف الى مجموع السكان هو ٧١٪(٢)، ومن احصاءات متأخرة ، نلاحظ انخفاض عدد السكان المعتمدين على الزراعة (٥٤٪)(٣) وواقع الامر ان الهجرة من الريف الى المدن ، وانخفاض نسبة اعتماد العرب على الزراعية تعكس جملة من التطورات التي جدت على البلاد ، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ، منها الهجرة الصهيونية وسياسة الاستيلاء على الاراضي وتهجير الفلاحين منها ، ومنها رزوح الفلاحين العرب الذين يمارسون زراعات تهدف نحو الاكتفاء الذاتي، لاثقال الضرائب والديون ولميزات الاستثمار الاقطاعي . عوضا عن افتقار اعداد كبيرة من الفلاحين للارض ، او ضآلة مساحتها ، الامر الذي كان يضاعف من وطأة المتطلبات المعيشية في شروط دخول الريف ضمن السوق الراسمالية المحلية وسيادة الاقتصاد النقدي وهي شروط لم يصاحبها تحسين الانتاجية في الريف العربي عموما .

ومن الامور ذات الدلالة ، هو دخول الراسمالية الى الزراعة ، وازدياد اهمية المولين والتجار الوسطاء الى زراعات التصدير بصورة مضطردة جنبا الى جنب مع ازدياد حصة اليهود من افضل الاراضي التي تستثمر في الزراعات التصديرية وخاصة الحمضيات(٤) . فحتى فترات متأخرة كانت المنتجات الزراعية هي الحصة الكبرى من صادرات فلسطين (٩٠٪ في عامي ١٩٣٤ ، ١٩٣٥)(٥)، وتشكل الاثمار الحمضية ٩٥٪ من المصدرات الزراعية(٦) . ان ذلك يعكس ازدياد هيمنة السوق ، والراسمالية المحلية، وخاصة الاستثمارات الصهيونية على افضل الاراضي الزراعية ، ويعكس أهمية هذه الاستثمارات في اطار الاقتصاد الوطني عموما . ان هذا يتزامن مع ازدياد أوضاع الفلاحين العرب بؤسا من كافة النواحي واضطرار اعداد كبيرة منهم الى الهجرة للمدن، وعرض انفسهم في أسوأ شروط للاستثمار الراسمالي(٧) .

ان هذا المدخل القصير حول سمة الانتاج الاساسية لغالبية السكان العرب في فلسطين، وللشروط الانتاجية والاجتماعية والسياسية التي تحيط بالفلاحين ، ضروري جدا لتبين موضع الصناعة في البلاد كأحد قطاعات الانتاج في البلاد ولاستكشاف التطورات التي جدت عليه في اطار النظام الاجتماعي والاقتصادي ، ومن ثم لتحديد ظروف نشوء الطبقة العاملة العربية وتطورها خلال هذه الحقبة التاريخية .

لقد بقيت الصناعة ذات اهمية جانبية في الاقتصاد الوطني حتى نهاية الحرب العالمية الاولى ، وحيث كانت متصلة بدرجة او بأخرى بالزراعة وتلبي حاجات استهلاكية للسكان ويتبين من احصاء عام ١٩٢٧ ان عدد المؤسسات الصناعية التي أسست قبل الحرب وبقيت حتى تاريخ الاحصاء هو ١٢٣٦ مؤسسة ، كان منها ٩٢٥ مؤسسة في يد العرب (٧٥ ٪) فيما كان ٣٠٠ مؤسسة صناعية في يد اليهود (٢٤ ٪)(٨)، كانت جميعها متوزعة على الصناعات التالية ، مرتبة حسب الاهمية النسبية لعددها : معاصر زيت الزيتون ، حياكة الحصر ، الاحذية ، الادوات المعدنية ، المطاحن ، النجارة ، الخياطة والحياكة ، الخزف ، المخابز ، الصابون ، معاصر زيت السمسم ، الخمر ، الصياغة ، الحلويات ، المدابغ ، السراجة ، أدوات الزينة ، الثلج وماء الصودا ، القرميد والانابيب(٩). ان ضآلة حجم الانتاج ، وبدائية ادواته تطبع هذه المؤسسات بصبغة الانتاج السلعي الصغير وبالعلاقات الاسرية والحرفية السائدة .

على أننا سنلاحظ التطور النوعي الهام على القوى الانتاجية في البلاد بعيد الحرب العالمية الاولى والانتداب البريطاني ، حيث سنلحظ ازدياد اهمية الصناعة في البلاد ضمن الاقتصاد الوطني ، الذي يعود الى الاتساع الذي شهده هذا القطاع افقيا ، عوضا عن ازدياد وتيرة التمركز الرأسمالي وما تعكسه من ظواهر أخرى مثل الانحسار الجزئي للطابع الحرفي المهيمن على الصناعة ، وتبلور طبقة عاملة محسوسة ومستقلة عن تقاليد العمل الحرفي والعائلي ، وازدياد الكثافة العمالية في المؤسسة الواحدة ، وازدياد أهمية الآلة في الانتاج(١٠).

لقد لعبت عدة اعتبارات وعوامل متشابكة في التأثير في تطور قوى الانتاج وتبادلت تأثيراتها واتصلت بصورة جدلية ببعضها بعضا . فمن جهة جاء الاحتلال البريطاني ليسهم لاغراضه الحيوية في البلاد في شق شبكة واسعة من خطوط المواصلات ويطور طرائق الاتصال بالعالم الخارجي(١١)، كما ان احكام قبضته على البلاد بقوات عسكرية واسعة تطلبت نشوء حاجات توسع نطاق العمالة عبر مشاريع حكومة الانتداب ، وقيام المؤسسات الرأسية ، كذلك اضطرار الانتداب البريطاني لوضع حد لتفاقم الازمات الاقتصادية بتشريعات وسياسات مالية وبخطط تهدف الى تحسين وضع الزراعة والقطاعات الاخرى للاهمية الحيوية التي يتطلبها هدوء الاوضاع في البلاد(١٢). ان جملة هذه الاسهامات بآفاقها الكولونيالية ، نجد صداها في البنية الطبقية للمجتمع العربي الفلسطيني ، في ازدياد توجهات الطبقة العليا من المجتمع ، ذات السمات الوجاهية والاقطاعية ، نحو الاستثمار التجاري والصناعي ، ودخول الرأسمالية للزراعة، وازدياد حجم الحيازات الزراعية المتركزة في أيدي قبضة من الملاك الزراعيين خاصة في زراعة الحمضيات والفواكه ، كذلك اتساع نطاق قطاع الخدمات والادارة وازدياد اهمية المدن وتبلور طبقة بورجوازية صغيرة نشطة ، وبذات الوقت نمو طبقة عاملة عربية ذات نواة صناعية متواضعة تحيطها قطاعات عمالية عريضة تعمل في السكك الحديدية (المواصلات) وقطاع البناء ، والخدمة في معسكرات الاحتلال والمشاريع الحكومية والاشغال العامة الاخرى ، كذلك في قطاع الزراعة الحديثة (البيارات) .

كذلك لعبت الهجرة اليهودية دورا حاسما في التحولات البنيوية للانتاج والمجتمع ، اذ منذ عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٣٦ كان عدد المهاجرين « الشرعيين » من اليهود قد بلغ ٢٦٥،٠٠٠ شخص ، فيما بلغ عددهم الحقيقي كما تشير الارقام الرسمية ٣٨٤،٠٠٠

شخص(١٣). ان هذه الهجرة تترافق اهميتها السياسية مع آثارها الاقتصادية ، فقد حملت دفقا مستمرا من رؤوس الاموال ذهب قسم هام منها للصناعة والحرف اليهودية، في الوقت ذاته حملت هذه الهجرة خبرات فنية وتقنية ومستثمرين مهرة وعمال صناعات من البلدان الاوروبية المتقدمة أدت في مجموعها الى توفير قاعـدة مادية نامية للكيان الصهيوني في احشاء المجتمع الفلسطيني على طريق تحويل البلاد كليا الى مستوطنة دائمة للصهيونية وتهجير اهالي البلاد الشرعيين .

تقدم الوكالة اليهودية ، مؤسسة الدولة الصهيونية الجنـين ، احصاءات حول حجم الصناعة اليهودية في فلسطين ، في فترات متعاقبة . ونستخلص من هذه الاحصاءات الارقام التالية : كان عدد المؤسسات الصناعية اليهودية عام ١٩٣٣ : ٣،٣٨٨ محلا صناعيا ، أصبحت ٤،٦١٥ محلا صناعيـا عام ١٩٣٥ ، وبنفس الفتـرة ازداد عدد المستخدمين من ١٩،٥٩٥ الى ٣٢،٨٣٠ مستخدمـا ، كذلك ازدادت رؤوس الاموال المستثمرة من ٥٤٣٧١،٠٠٠ الى ٨،٦٥٤٤،٠٠٠ جنيه فلسطيني لنفس الفترة، كما ارتفعت قيمة المنتجات من ٥،٣٥٢،٠٠٠ الى ٨،٥٩٣،٠٠٠ جنيه فلسطيني في نفس الفترة (١٤).

ومن أرقام ١٩٣٣ ، نستطيع ان نلاحظ ان القيمة المكتسبة (المضافة) كانت ٢،٩٠٦،٨٧٢ وهي توازي ١١٩٪ من قيمة المواد الاولية والوقود المستعملة في الصناعة ، أي انهـا كانت ضعف القيمة المكتسبة المحققة في الصناعتين العربية واليهودية في فلسطين في عام ١٩٢٨(١٥).

وبصورة عامة ، يمكن ملاحظة ارتفاع قيمة رؤوس الاموال المستثمرة بالنسبة لحصة كل مؤسسة يهودية مقارنة مع المؤسسات الصناعية العربية ، كذلك صغر حجم الحرف الى مجموع الصناعة ، مقارنة مع الوضع الحرفي والصناعي العربي ، كثافة عمالية اكبر، طاقة مستخدمة اكبر ، وكما ذكرنا قيمة مكتسبة اكثـر . اي أن الاتجاه نحو التركز الراسمالي في الصناعة اليهودية كان يسير بوتيرة سريعة جـدا مقارنة مع الصناعة العربية ، مع ما يستتبع ذلك من تطور انتاجي واتساع في التجهيز الآلي ، واستخدام الطاقة وتحقيق وفورات عامة عبرت عنها ارقام القيمة المكتسبة مقارنة مع الصناعة العربية(١٦) . غير ان علينا ان نلاحظ ان وتائر نمو الصناعة اليهودية كانت تصادف هبوطا أو تأخرا تبعا للاوضاع السياسية في البلاد (اضطرابات سياسية ، اضرابات ، أعمال عنف) وكانت هذه الاوضاع السياسية تعكس آثارها في هبوط رؤوس الاموال ، وفي عدد المهاجرين وفي تأخر قيمة التجهيزات الآلية المستوردة ، ان جملة هذه الاعتبارات كانت تأخذ مداها في اطار الاقتصاد الوطني عموما (قطاع البناء ، زراعة الحمضيات ، القوة الشرائية)(١٧). واخيرا فان الجدول التالي يعطي صورة مقارنة لوضع الصناعة في فلسطين حسب توزعها ما بين العرب وشركات الامتياز واليهود في السنتين ١٩٣٩ و١٩٤٢ .

جدول رقم (١)

	عـرب		شركات الامتياز		اليهـود	
	١٩٣٩	١٩٤٢	١٩٣٩	١٩٤٢	١٩٣٩	١٩٤٢
عدد الاشخاص الذين يعملون في الصناعة	٤١١٧	٨٨٠٤	٢٦١٩	٣٤٠٠	١٣٦٧٨	٣٧٧٧٣
قيمة الانتـاج القائمة (بالالف جنيه)	١٥٤٥	٥٦٥٨	١٢٥١	٢١٣١	٦٠٤٦	٢٩٠٤١
قيمة الانتاج الصافية (بالالف جنيه)	٣١٣	١٧٢٥	١١٠٦	١٦٣١	٢٤٥٥	١١٤٨٨
الرأسمـال المستثمر (بالالف جنيه)	٧٠٤	٢١٣١	٥٧٩٩	٦٢٩٤	٤٣٩١	١٢٠٩٤
قوة الماكنات بالحصان	٣٩١٤	٣٨١٢	١٣٣١٢٨	١٣٣٦٧٣	٤١٦٩٤	٥٧٤١٠
الاجور والرواتب المدفوعة (بالالف جنيه)	١٢٢	٥١١	٢٧٤	٦١١	١٠٠٨	٥٦٤١

المصدر : ـــ الحسيني ، محمد يونس، **التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين العربية**(يافا ١٩٤٦) ص١٣١

ظروف نمو الطبقة العاملة العربية

نشأت الطبقة العاملة الفلسطينية كقوة اجتماعية ، وتطورت من خـــلال تطور القوى الانتاجية نحو الرأسمالية الكولونيالية ، شأنها شأن بقية بلدان المنطقة العربية ، ولكن بفارق أساسي هو نشوء الطبقة العاملة وتطورها من خلال النظام الاجتماعي للانتاج في ظروف صراع قومي مع الصهيونية التي ثبتت دعائمها المادية وقواها الاجتماعية داخل فلسطين بصورة حثيثة منذ الانتداب البريطاني ، خالقة ظروفـــا واعتبارات موضوعية أثرت في مجمل اوضاع البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسيـــة ، وحدّت بصورة ملموسة من تطور قوى الانتاج العربية، في ظروف مزاحمة صعبة بالنسبة للانتاج المحلي العربي (والصناعي بصورة خاصة) . ان اتجاه تطور قوى الانتاج العربية في فلسطين، باتجاه الرأسمالية الكولونيالية ، قد تحدد في ظروف المنافسة الرأسمالية الاوروبية على المستعمرات ، ووجد شكله الجنيني في نمو البرجوازيات التجارية في المنطقة ، والتي عملت كوسيط ، منذ نهاية العهد العثماني، لترويج البضاعة الاوروبية في المنطقة وتصدير الخامات المحلية . هذا الشكل من التطور أخذ مداه ، واتخذ شكله الناضج بعد الحرب العالمية الاولى بفرز حصص الدول الامبريالية في المنطقة ، فكانت فلسطين من حصة بريطانيا ، فاتخذ نمو قوى الانتـــاج نحو الرأسمالية شكله الكامـــل تحت السيطـــرة الاستعمارية وفي شروطها الخاصة ، اي باتجاه التبعية الكولونيالية . غير ان الهجرة اليهودية ، التي هي ليست هجرة بشرية فقط ، وانما نشوء مؤسسات انتاجية متوجة بسلطة سياسية وبمؤسسات اجتماعية وتشريعية وثقافية ، دخلت كأحـــد الشروط الموضوعية التي حكمت الانتاج المحلي العربي ، والاقتصاد الوطني عموما (منافسة الصناعة العربية ، التأثير في نموذج الاستهلاك المحلي وتنويعـــه ، استغلال الثروات الوطنية كالبوتاس ، منع تشغيل العمال العرب) . لذلك يمكننا ان نحدد نمو الطبقة العاملة الفلسطينية من خلال الاعتبارات الثلاثة التالية :

١ ــ تطور الاقتصاد الوطني (العربي) نحو الرأسمالية في اطار العلاقات الكولونيالية وشروطها ، اي ضمن ميكانية علاقة البرجوازية العربية المحلية بالامبريالية ، وبالسوق الرأسمالي التي أدت الى اتساع دور واهمية قطاع التجارة في اطار الانتاج الوطني ، ودخول الرأسمالية للزراعة ، وارتباط الاخيرة بالتجارة الخارجية (الاصح ارتباط زراعات التصدير كالحمضيات بالتجارة) وانتشار الاستثمارات العقارية والمالية والخدمات ، واتجاه عام نحو التمركز الرأسمالي الصناعي ، عبر عنه اختفاء الصناعات البيتية ، ازدياد عدد المؤسسات الصناعية الكبيرة ذات التوظيف الرأسمالي ، والتجهيز الآلي والكثافة العاملة واستخدام الطاقة ، بذات الوقت الذي ما زالت الصناعات الحرفية تحتفظ بأهمية كبرى ، وانتشار أفقي واسع ، (٣١٫٤ ٪ من المحلات الصناعية بدون عمال مأجورين ، ٢٠٫١ ٪ منها تشغل عاملاً واحدا ، ٢٦٫٢ ٪ منها تشغل ما بين عاملين وثلاثة ، ١٣٫٣ ٪ منها تشغل ما بين ٤ و ٥ عمال ، ٩ ٪ من المؤسسات تشغل ستة عمال او اكثر (١٩٢٨)(١٨).

٢ ــ تطور احتياجات الاستعمار البريطاني في فلسطين لاعتبارات عسكرية حربية او لاعتبارات الامن ، ولاحتياجاته الحيوية الاخرى ، دفعت بسلطات الانتداب الى زيادة المرافق العامة والاشغال العامة في البلاد ، كالمواصلات (شق الطرق وتعبيدها ، زيادة فعالية وزيادة خطوط المواصلات الحديدية، بناء مرفأ حديث في حيفا ، تحسين مرفأ يافا ، البريد ، الطيران ، المواصلات السلكية . . . الخ(١٩). كذلك نمو احتياجـــات الجيش البريطاني المرابط في البلاد ، وخاصة في ظروف الحرب العالمية الثانية (ورش ، بناء ، صيانة ، تجهيزات خاصة) كل هذه الاعتبارات وغيرها أدت الى ظهور توظيفات واعتماد قطاعات انتاجية على تمويل هذه الاحتياجات او تغطيتها بالسلع والخدمات ، كما كانت قطاعات بشرية هامة تعمل بصورة مؤقتة او دائمة في مشاريع الجيش البريطاني او

حكومة الانتداب .
٣ ـ الهجرة والاستيطان الصهيوني حملت معها استثمارات مالية كبيرة (٩٠ ـ ٩٥ مليون جنيه فلسطيني حتى عام ١٩٣٦)(٢٠)، ومستثمرين أكفاء (ارباب عمل) وعمالا مهرة وحرفيين وتقنيين في كافة المجالات ، توزعت عمومها ما بين استثمارات خصوصية او جماعية على كافة قطاعات الانتاج ، وكونت وضعا ممتازا بالنسبة للانتاج المحلي القائم ، يحمل صفات الانتاج الاوروبي المتقدم ، غزت به السوق المحلي والاسواق العربية . شكلت بصورة مباشرة (منع العرب من العمل في المؤسسات اليهودية) ، او غير مباشرة (اضعاف فرص العمل والاستثمار بفعل المنافسة الشديدة للصناعة العربية الحديثة ، عوضا عن قضائها تدريجيا على الحرف والصناعات العربية التقليدية) وضعا احتكاريا ـ امبرياليا ، ذا خصوصية (جزيرة متطورة) .
على ضوء هذه الاعتبارات ، نلاحظ ان حجم العمال العرب الصناعيين في فلسطين ضئيل جدا بالنسبة لانظارهم اليهود في القطاع الصناعي اليهودي ، ومع اخذنا بعين الاعتبار التناقضات بين ارقام الاحصاءات الرسمية لسلطات الانتداب واحصاءات الوكالة اليهودية حول عدد المؤسسات الصناعية وعدد العاملين فيها ، وقيمة المنتجات، ورؤوس الاموال المستثمرة في المؤسسات الصناعية اليهودية(٢١). الا ان عدد العمال العرب في القطاع الصناعي العربي كان بلا شك محدودا جدا . ففي عام ١٩١٢ كان عدد العاملين في بعض الصناعات الكبرى ١٦٠٣(٢٢)، اما عام ١٩٢٨ فقد كان عدد المستخدمين في الصناعة حسب الاحصاء الحكومي ١٧،٩٥٥ من العرب واليهود ، فاذا حذفنا عدد أصحاب الصناعة واقاربهم من المجموع الكلي (٥،٥٤٧) فان عدد العمال العاملين مقابل اجور كان ١٢،٤٠٨ عمال ، نصفهم من العمال العرب وفقا لبعض التقديرات(٢٣) .
فيما يظهر احصاء عام ١٩٣٩ الموضح في الجدول رقم (١) ان عدد العمال العرب الصناعيين هو ٤١١٧ ، وهو ٨٨٠٤ لعام ١٩٤٢ . واخيرا تشير ارقام السنوات الاخيرة من الانتداب البريطاني الى ان عدد العمال العرب في الصناعات العربية قد بلغ ١٤٩٣٧ يقابلهم ٢٦٢٢٦ عاملا يهوديا في الصناعة اليهودية كما هو الحال في عام ١٩٤٥(٢٤). بيد انه ، حتى هذه النواة من العمال الصناعيين ، كانت في واقع الأمر محاطة عمليا في ظروف انتاج ذات طبيعة أولية ، تسودها علاقات مباشرة بين العامل ورب العمل ، وتغطيها ثقافة حرفية واواصر الروابط والعادات الحرفية والتطلع نحو الملكية الخاصة والاستقلال في العمل (الرغبة في التحول الى رب عمل) ، وهي السمات التي تحكم ثقافة العمال في بنية انتاج صناعي فتحتل فيها انماط الانتاج الصغير والحرفي قسما هاما، رغم التطور الهام الذي جدّ في السنوات الاخيرة على الانتاج الصناعي العربي . ان طبيعة تطور البرجوازية التجارية الفلسطينية نحو الرأسمالية « الكولونيالية » ، ووجود الاستعمار البريطاني بقوات عسكرية واسعة وبسبب من احتياجات هذا الوجود لقطاعات انتاجية مختلفة ولخدمات ولمؤسسات رأسية ، فقد أدت جملة هذه الاعتبارات الى نمو قطاع عمالي واسع حول النواة العمالية الصناعية ، (السكك الحديدية ، الموانيء ، مصفاة البترول ، قطاع البناء ، المشاريع الحكومية ، مشاريع الجيش البريطاني ، مؤسسات حرفية غير صناعية كالمطاعم والمخابز ، عمال زراعيين) . واذا اعتبرنا التقدير الذي يرى ان عدد العمال المأجورين في الصناعة في فلسطين يبلغ ٣٠،٦٪ من مجموع عدد العمال المأجورين في البلاد(٢٥)، ينطبق على العمال المأجورين العرب بصورة خاصة بوسعنا ان نستنتج ان حجم العمال في المؤسسات غير الصناعية هو كبير جدا . ولعل طبيعة تركيب النقابات العمالية الفلسطينية تعطي صورة واضحة حول حجم القطاعات العمالية في المؤسسات غير الصناعية كما سيمر بعد قليل .
وبصورة عامة يمكننا القول ان تركيب الطبقة العاملة العربية في فلسطين كان خاضعا لجدلية تطور قطاعات الانتاج المختلفة وتأثيراتها المتبادلة واتجاهاتها العامة في اطار

الانتاج الوطني ، اكثر مما خضعت لميكانية تطور الصناعة العربية تحديدا ، فمن جهة جاء نمو حجم العمال العرب الموصوفين،كمحصلة التطور الخاص الذي شهدته الصناعة العربية التي شهدت اتجاها عاما نحو التمركز الرأسمالي في السنوات الاخيرة ، وظهور شركات الامتياز ، التي كان بعضها للعرب او للانجليز ، ونمو المرافق العامة الحكومة ، وخاصة قطاعات المواصلات (السكة الحديدية ، الميناء) ، والخدمات العامة ، ومرافق اخرى (مصفاة البترول) وقطاع البناء. يحيط بهؤلاء العمال الموصوفين، قطاعات عمالية كبيرة ، بعضها ذات سمات حرفية (مؤسسات يعمل بها أقل من ٤ أشخاص) وعمال المشاريع العامة ، معسكرات الجيش البريطاني ، عمال مياومون ، والاخرون هم من صفوف ريفية وزراعية يعتمدون على الطاقة البدنية والعمل اليدوي في المشاريع العامة باختلاف قطاعاتها(٢٦) .

ومن نافلة القول ان العمال العرب في مختلف القطاعات كانوا يرزحون تحت وطأة أوضاع اجتماعية ومادية ومعنوية غاية في الاجحاف ، اذ مع تفاوت اجور العمال بين قطاع وآخر وتفاوت اجور جميع الفئات من فترة الى اخرى طبقا للاوضاع العامة (حرب ، سلم) ، الا انها كانت بصورة أساسية تعبر عن مستوى متدن من الدخل ، وتتحدث بعض التقارير (تقرير سيمبسون ، شهادات النقابي الفلسطيني جورج منصور وغيرهما) عن الاوضاع المزرية للعمال العرب ، كما تقدم لنـــا الاحصاءات المتوافرة حول فترات مختلفة صورا عن التمايز الحـــاد والصارخ بين مستويات المعيشة عند العمال اليهود وأقرانهم العرب . فمن جهة كانت ساعات العمل تبلغ اكثر من ٥٠ ساعة اسبوعيا لدى ٧٠ ٪ من العمال ، فيما نجد بعض المؤسسات تستخدم عمالهـــا حوالي ٨٤ ساعـــة اسبوعيا(٢٧) .كما كانت الامية تسود صفوف العمال (كان ٩٣٪ من العمال أميين)(٢٨) .

ويعيش قطاع كبير من العمال في مساكن او اكواخ غاية في السوء، دون أي لون من ألوان الضمانات ، كذلك كانت التقارير الموضوعة حول اوضاع الجماهير اثناء الاضطرابات السياسية ، والشهادات المسجلة امام اللجنة الملكية ، تقدم صورا عـــن ضآلة دخول العمال العرب في فلسطين ، وحتى الدراسات التي قامت بها حكومة الانتداب تعترف بارتفاع تكاليف المعيشة عن مستوى الدخل المتوسط(٢٩) .

ومن احصاء حكومي للاجور اليومية للعمال في الصناعات العربية واليهودية كما هو عام ١٩٣٧ ، نلاحظ ان زيادة اجور العمال اليهود على أجور العمـــال العرب كانت بنسبة ١٤٥،٦ ٪ كمعدل عام ، وكانت في بعض الصناعات تصل الزيادة الى ٤٣٣،٣ ٪ ، وبعضها الى ٢٣٣،٣ ٪ ، وبعضها الى ٢٤٧،٨ ٪ (٣٠) . غير ان هذا التفاوت في الاجور بين العمال العرب والعمال اليهود الراجح لصالح الاخيرين ، لا يتجه نحو التعادل او نحو الثبات ، بل هو يسير صعودا باتجاه زيادة حدة التفاوت، ففي عام ١٩٤٢ كانت نسبة أجور العامل اليهودي للعامل العربي ٢٠٧ ٪ (٣١) .

اما عن حالة البطالة التي يعاني منها العمال العرب بفعل تقلقل الاوضاع العامة في البلاد ، ووضع بعض المؤسسات او المشاريع الكبرى المؤقتة (ورش ، مشاريع الجيش، مؤسسات وقطاع الحرب) ، فهي لم تكن موضع دراسة دقيقة، على العكس من اوضاع العمال اليهود التي كانت ترصد من قبل الهستدروت وتسجل اعداد العمال العاطلين عن العمل . مع ذلك فان الاحصاءات المتوافرة في عام ١٩٣٧ حول عدد العمال العاطلين عن العمل في سبع مدن مختارة تشير الى ان ٢١،٠٠٠ عامل عربي في حالة بطالة، يقابلهم ١٢،٠٠٠ عامل يهودي يعيشون بطالة كاملة أو جزئية(٣٢) .

هذه بصورة عامة ، أوضاع القطاع العمالـــي الصناعي العربي في فتـــرة الانتداب البريطاني ، وبوسعنا أن نتصور أوضاع القطاعات العمالية الاخرى المرتبطة بمؤسسات غير صناعية ، والتي لا بد أن تكون غاية في التردي والسوء على كافة المستويات .

الحركة العمالية العربية والنقابات العمالية العربية في فلسطين

جاءت بداية نشوء الحركة النقابية العمالية في أوائل العشرينات من هذا القرن في ظروف نشوء طور جديد من العلاقات الرأسمالية في الانتاج الصناعي العربي ، وفي بداية مجابهة وطنية مع سياسة الانتداب والاستيطان الصهيوني ، اخذت مداها في مراحل لاحقة .

ان الاوضاع العامة التي استجدت في فلسطين ما بعد الانتداب قد خلقت مناخا سياسيا ثوريا في صفوف العمال وبلورت أشكالا من الوعي التنظيمي والسياسي لدى قطاعات هامة من العمال دفعها الى تأسيس منظماتها النقابية الخاصة ، كما دفع العمال الى المساهمة الفعالة في الانتفاضات الشعبية في البلاد (أحداث ١٩٢٩ ، انتفاضة القسام ١٩٣٥ ، تظاهرة نيسان ١٩٣٧ ، حرب ١٩٤٧ ـــ ١٩٤٨) كما تجلت في وثائق ومؤتمرات المنظمات العمالية العديد من المطالب والطموحات السياسية والنقابية التقدمية . وعلى الرغم من أن الحركة العمالية في فلسطين والنقابات العمالية لم تدرس بعد بصورة جدية حيث ما يزال الغموض يكتنف الكثير من الحقائق حول التجربة التاريخية للنقابات العربية الفلسطينية ودورها النضالي ومدى نفوذها في صفوف الطبقة العاملة ، مع ذلك فان ما هو بين يدينا يعطي فكرة عامة حول المضمون السياسي للنضال النقابي العمالي ، ويظهر مواقف القوى السياسية النافذة في اوساط العمال آنذاك .

ففي عام ١٩٢٣ تشكلت لجنة عمالية للسكك الحديدية ، لتقديم المساعدات الى العمال المرضى والمحتاجين ، وكان طابع النشاط العمالي تعاونيا اجتماعيا تضامنيا . وقبل انشاء نقابة السكك الحديدية عام ١٩٢٤ كنقابة عربية صرفة ، كان عمال المواصلات العرب واليهود في نقابة واحدة ، وكان قادة النقابة غالبا مـــن اليهود(٣٣). ومنذ عـــام ١٩٢٥ ، وهو تاريخ نشوء جمعية العمال العربية الفلسطينية ، من مجموعة من النقابات العمالية على رأسها عمال السكك الحديدية (البلديات ، الاشغال العامة ، الطباعة ، البناء ، المخابز ، شركات الدخان ، الكبريت ، السواقين ، البناء)(٣٤) وكان على رأس الجمعية عدد من المؤسسين منهم : سعيد قواس ، حيمور ، عيد سليم ، قليلات ، الياس الذوقي ، رضوان الحلو ، مصطفـــى أبو زيد ، عيسى الفريج(٣٥). ورغم بطء مسيرة الجمعية ، التي افتقدت الى خبرة نقابية وكفاءة تنظيمية مناسبة ، فقـــد لعبت دورا سياسيا هاما في مقاومة الصهيونية والاستعمار (سياسة الانتداب) ، وحاولت اصدار جريدة باسم العمال العرب (تحت اسم جريدة العامل العربي) غير انها لم تستمر(٣٦).

ومن مراجعة اهداف الجمعية نجد انها كانت على النحو التالي : ايجاد مركـــز عمالي لعموم فلسطين ، وتنظيم العمال من اجل تقديم تسهيلات ومساعدات علمية واجتماعية واقتصاديةوأدبية، والدفاع عن مصالح العمال وحمايتهم ازاء أصحاب رؤوس الاموال والمصالح ، وتحديد ساعات العمل وتعديل الاجور والمكافأة في حالة العطل والعجـــز والاصابة ومنح الاجازات والعلاوات والترقيات وتسهيـــل مسائل السكن وتعليم ابناء العمال ووقايتهم صحيا ، كل ذلك ضمن القانون والنظام(٣٧). وفي مطلع عام ١٩٣٠ عقد المؤتمر الاول للجمعية في مدينة حيفا ، حيث حضره ٦١٠ اعضاء يمثلون ٣٠٢٠ عاملا من جميع مناطق فلسطين(٣٨)، وتميز المؤتمر بطموحه ، فسعى لانشاء مدرسة لتعليم العمال الاميين ، وحاول بناء قرى نموذجية ، وعملت الجمعية على زيادة الاجور وتحديد ساعات العمل في عدد من المؤسسات والقطاعات (وخاصة قطاع السكك الحديدية)(٣٩).

ويبدو ان قيادة الحركة العمالية في فلسطين كانت متأثرة بالارث النقابي الاصلاحي المنتشر في النقابات الاوروبية وخاصة النقابات البريطانية ، وكان النقابيون غالبا متنازعي الولاء السياسي ، وبعضهم كان متناقضا مع القيادة الوطنية آنذاك (الحاج امين الحسيني) وكان بعضهم متصلا بالحزب الشيوعي الفلسطيني وآخرون لم يكن لهم ولاء سياسي محدد . غير انه من المؤكد ان جمعية العمال العربية الفلسطينية ، لم تكن بعد مؤتمرها الاول (بفعل اعتبارات موضوعية متصلة بواقع النضال الوطني والاحزاب السياسية

القائمة ، او باعتبارات ذاتية متصلة بواقع الجمعية والتناقضات في القطاع العمالي) تستحوذ على ولاء الغالبية العمالية ، اذ لم تلبث ان انشقت الحركة العمالية على نفسها بأكثر من صورة . ففي يافا ظهرت عام ١٩٣٣ منظمة عمالية جـديدة (جمعية العمال العرب) مثلت اليسار العربي في الحزب الشيوعي الفلسطيني وبعض التوجهات القومية في صفوف العمال وكان من رموزها : ميشيل متري (رئيس الجمعية) ، بشاره سفري ، الحاج نديم ابو طه ، عبد الرزاق الحاج هاشم ، سعيـد قبلان ، جـورج نصار (٤٠).
وقد جـاء ظهـور هذه الجمعية في ظـروف اشتداد مقاومة الصهيونيـة وسياسات الانتداب وفي مجابهة السياسة الرجعية التي مثلتها النقابات الصهيونية (الهستدروت) وغيرها من المؤسسات التي حاربت توظيف العمال العرب في المؤسسات اليهودية . لذلك عرف عام ١٩٣٣ موجة عداء شديد من الحركة النقابية الصهيونية للعمال العرب. وكان رد العمال العرب هو انشاء حاميات مضادة للحاميات اليهودية قامت بطرد العمال اليهود من محلات العمل العربية . وقد كانت يافا آنذاك مسرحا لعمليات قام بها العمال العرب ضد تجنيد العمال اليهود في المشاريع العامة ، وخاصة في بناء المدارس الاميرية وعمدت الحاميات العربية الى طرد العمال اليهود ثلاث مرات من هذه المدارس التي كانت قيد البناء ، وقام البوليس البريطاني بحماية اليهود والدفاع عنهم ، وأدت آخر حملة قامت بها الجاليات العربية الى صدام دام مع البوليس البريطاني ادى الى مقتل رجلي بوليس(٤١). ومن جهة اخرى ، دخلت الحركة العمالية الفلسطينية في مجال الصراع بين القيادات التقليدية للحركة الوطنية في البلاد في هذه الفترة ، وظهرت محاولة جديدة لشق الحركة العمالية في فلسطين ، مثلها طموح حزب الدفاع للحصول على قاعدة عمالية ، فظهرت نقابة سائقي السيارات العرب في القدس وفي يافا ، وعلى رأسها كان فخري النشاشيبي احد زعماء حزب الدفاع ،مستقلة عن جمعية العمال العربية الفلسطينية(٤٢).
ويمكننا ان نلاحظ انه منذ بداية الثلاثينيات ، اخذ الحزب الشيوعي الفلسطيني طريقه لتعريب قيادته وكوادره ، وعبرت الوثائق الصادرة عن اللجنة المركزية للحزب (مع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري في اطار الكومنترن لعام ١٩٣١) ونشرات الحزب المحلية (الى الامام) عن توجهات وطنية اممية صائبة من الصهيونية ومن الهجرة ومن مهمات النضال ضد الانتداب البريطاني . وعبرت النشرات والوثائق عن سياسات صائبة ومتقدمة عن كافة مسائل التحرر الوطني(المسألة الزراعية، الوحدة العربية، الموقف من الصهيونية) . وفي اطار المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الفلسطيني كانت مهمة انشاء النقابات العمالية من اهم الواجبات على عاتق الحزب ، جنبا الى جنب مع مهمات الحزب الاخرى في الريف(٤٣).
وفي عام ١٩٣٤ دعا عمال القدس الى توحيد صفوفهم في بيان عام ردا على سيـاسة الهستدروت ضد العمال العرب(٤٤)، وفي عام ١٩٣٥ رفضت السلطات السماح للعمال العرب بالتظاهر ، فوجهوا رسالة تتعلق بالهجرة اليهودية واضطهاد اليهود للعمـال العرب وبتفشي البطالة ، قالوا فيها : « ان لم تعالج هذه المشكلة الخطيرة فانه في الايام المقبلة عندما يشتد يأس العامل العربي سنضطر هي حتما الى اطعام العمال خبزا او رصاصا »(٤٥). ومع تفجر الوضع السياسي في البلاد وتزايد مقاومة الجماهير للصهيونية وللاستعمار ، متوجة بثورة ١٩٣٦ ، كانت مساهمة العمال فيها قد تزايدت وامتدت لتشمل كافة قطاعات الانتاج والخدمات العامة ، ومما ساعد في ابراز دور العمال فقدان القيادات التقليدية اثناء هذه الثورة ، قدرتها على كبح الثورة وتسيرها فـي خدمـة مصالحها ووفقا لبرنامجها الخاص ، وازدياد مبادرة الجماهير وشمولهـا لقطاعـات واسعة من سكان المدن والريف ، ولعب الحزب الشيوعي الفلسطيني اثناء هذه الثورة دورا ايجابيا على كافة المستويات النضالية(٤٦).
وقبل حلول عام ١٩٣٦ ، كانت جمعية العمال العربية الفلسطينية تمثل اكثر من احد

عشرة آلاف عامل وفقا لبعض المصادر(٤٧). غير ان فشل الثورة وانحسارها في العامين التاليين ، وتأثر الاوضاع الاقتصادية في البلاد ، قد ادى الى ضعف دور الجمعية وتقلص نفوذها ، ففي عام ١٩٣٨ كان عدد اعضائها قد بلغ ٢٢٠ عضوا فقط(٤٨)، ووفقا لقانون الطوارىء الذي عمل به انذاك حلت النقابات عام ١٩٣٧ واعتقل عدد من القادة النقابيين (ميشيل متري ، سعيد قواس ، نديم ابو طه ، عبدالرحمن قليلات) وبقوا في السجن حتى عام ١٩٣٩ (٤٩)وقد سادت تلك الفترة موجة من اليأس والركود السياسي. غير ان اندلاع الحرب وفر ظرفا موضوعيا لنشاط عمالي كبير ، ولاتساع حجم الطبقة العاملة في البلاد .

وفي عام ١٩٣٩ كانت الحركة العمالية منهمكة في انشاء بعض الجمعيات التعاونية العمالية ، كصدى لموجة البطالة وارتفاع الاسعار(٥٠). وفي هذا العام كان قد افرج عن معظم النقابيين المعتقلين وجاءت الظروف العامة لتتجه بالحركة العمالية نحو وحدتها ، فمن جهة كانت جمعية العمال العرب في يافا قد انتهت بمقتل رئيسها ميشيل متري على يد جماعة ارهابية تابعة لاحدى القيادات الوطنية التقليدية(٥١)، وانضم اتحاد نقابات العمال العرب في حيفا وكان على رأسه بولس فرح وعدد من الشيوعيين الى جمعية العمال العربية الفلسطينية فيما كان بقية الشيوعيين يعملون ضمن الجمعية الاخيرة(٥٢) . وظهرت نقابات مستقلة بكل مهنة ، يجمعها مجلس عام ، في ظروف اشتداد حدة التناقضات في المجتمع الفلسطيني على عدة مستويات : أ — مع الصهيونية (ازدياد التمايز بين العمال العرب واليهود والحملات المضادة بينهما ، ازدياد الهجرة اليهودية ، تفجر القتال الدموي بين العرب واليهود) ب — مع سلطات الانتداب (محاباة السلطات وسعيها الجاد لخلق وطن قومي لليهود ، سياسات عدائية تجاه العرب ، ارتفاع الاسعار وسوء الاوضاع الحياتية للعرب) جـ — مع الطبقات الرجعية العربية (تناقض تطلعات الجماهير مع سياسات القيادات التقليدية ، ازدياد حدة الاستغلال مع بدء الحرب وقلة اجور العمال العرب في المؤسسات الانتاجية العربية) بالاضافة الى ظروف اخرى متصلة باتساع التوظيف في قطاع الحرب (المعسكرات ، المشاريع العامة ، صناعات المجهود الحربي وكل ما يتصل بالاستعداد العسكري للجيش البريطاني) . وقد شهدت فترة بداية الاربعينات سلسلة من الاضرابات العمالية العربية في مؤسسات انتاجية وخدمات مختلفة ، (اضراب عمال معسكرات الجيش ، اضراب الموظفين في دوائر الدولة وعمال السكك الحديدية ، اضراب عمال شركات البترول والزيوت ، اضراب عمال شركات الدخان ، عمال الميناء ، عمال المخابز . . . الخ)(٥٣) وقد تحققت للحركة العمالية العربية في فلسطين مكتسبات هامة في هذه الفترة هي : ١ — اعتراف حكومة الانتداب بجمعية العمال العربية الفلسطينية كممثلة للعمال العرب . ٢ — الاعتراف بالتنظيم العربي وحريته. ٣ — تأليف لجان عمالية استشارية لدى كل مدير دائرة حكومية . ٤ — اصدار تشريعات عمالية لتعويض العمال عند حدوث اصابات أو وفاة . ٥ — تحديد ساعات العمل بـ ٨ ساعات يوميا واجازات اسبوعية وشهرية وسنوية . ٦ — تحديد الحد الادنى للاجور — بلغ اربعة اضعاف ما كان عليه قبل الاضراب . ٧ — تساوي الاجور بين العمال العرب واليهود. ٨ — دفع اجرة الايام التي قام العمال خلالها بالاضراب(٥٤) . وعلى صعيد تنظيم العمال استطاعت جمعية العمال العربية الفلسطينية انشاء فروع لها في اكثر من ٤٠ بلدة في فلسطين . وكان من ابرز نقابات الجمعية نقابة عمال السكك الحديدية التي كان لها عدد من الفروع الهامة بعضها خارج فلسطين (سيناء، عمان)(٥٥) . وكان للجمعية مجلس أعلى مكون من ممثلي الفروع ، بحسب حجم الفرع النقابي والعمالي ، وكان من مهمة المجلس الاعلى وضع السياسة النقابية ، غير ان هذه المهمة كانت عمليا استشارية ، بينما كانت ادارة حيفا وعلى رأسها سكرتير الجمعية سامي طه هي القيادة العملية للجمعية ، وهو الامر الذي كان الشيوعيون في الجمعية يطالبون

بانهائه ، إذ كانوا ينادون بقيام انتخابات ديمقراطية للجمعية ، وان يكون ممثلو الفروع منتخبين . ويبدو ان الجمعية كانت قد وصلت في هذه المرحلة الى درجة من الانتظام ، اذ كانت اللجان النقابية تجمع الاشتراكات من الاعضاء، كما كانت للجمعية حسابات رسمية ودفاتر منتظمة . وبصورة عامة كان على رأس كل فرع من فروع الجمعية بضعة نقابيين متفرغين للعمل النقابي ، وفي حيفا كان ١٢ متفرغا ، من بينهم سامي طه ، يديرون مهمات الجمعية(٥٦) .

ان الامر الحري بالاهتمام في هذه الفترة ، هو طبيعة الانقسام الكامن في صفوف الطبقة العاملة وبصورة خاصة في صفوف الحركة العمالية ، والذي عبر عنه تاريخيا التناقض القائم بين القيادة النقابية الصرفة ، والقيادة النقابية الشيوعية والتي عبرت عن نفسها في بعض الفترات في منظمات نقابية مستقلة : جمعية العمال العرب ، ميشيل متري (يافا ١٩٣٣) اتحاد نقابات العمال العرب (حيفا ١٩٤٢) وعدد من فروع جمعية العمال العربية الفلسطينية . ومنذ مؤتمر عام ١٩٤٣ ، الذي عبر عن تمثيل الجمعية لما يزيد عن ٣٥ الف عضو(٥٧) ظهر تياران بارزان : الاول يمثله سامي طه وهو التيار الارسخ في صفوف الحركة العمالية وهو تيار النقابة العمالية الصرفة ذات الصلة الوشيجة بالتيار النقابي الاصلاحي الاوروبي والبريطاني بصورة خاصة ، وقد عبر هذا التيار عن نفسه فيما بعد بمحاولة طرح نموذج فلسطيني لحزب « عمالي » شبيه بحزب « بيفن » العمالي البريطاني كما سنرى . اما التيار الثاني فيمثله اليسار الشيوعي في الحركة العمالية في فترة تعريب الحزب وانتهاجه خطا ماركسيا سليما من المسألة القومية ومن قضايا النضال الوطني في تلك المرحلة . غير ان هذا التيار الذي بدا انه يكتسب قاعدة عمالية أكبر ويرسخ نفوذه ، توج نضاله من اجل ديمقراطية الحركة العمالية (الانتخابات) بحل خاطىء وهو شق الحركة العمالية وظهور ما عرف فيما بعد بمؤتمر العمال العرب عام ١٩٤٥ . فقد شهد عام ١٩٤٤ صراعا بين سامي طه وجملة القادة النقابيين التقليديين ، والنقابيين الشيوعيين حول من يمثل الحركة العمالية العربية في فلسطين في المؤتمر التحضيري لانشاء اتحاد عمالي عالمي المزمع عقده في لندن . وكانت مطالب الشيوعيين تشدد على ارسال مندوبين منتخبين ، وقد ذهب الى المؤتمر التمهيدي : سامي طه ، حنا عصفور ، بولص فرح ، حيث تقرر انشاء اتحاد عمالي عالمي يعقد مؤتمره الاول في باريس عام ١٩٤٥ (٥٨) .

وجاء انشقاق الحركة العمالية في فلسطين عام ١٩٤٥ ، مع عقد مؤتمر العمال العرب في القدس ممثلا لبعض فروع جمعية العمال العربية الفلسطينية في يافا ، القدس ، غزة ، الناصرة وفي حيفا . وطرح المؤتمر العمالي نفسه بديلا ديمقراطيا للعمال مقابل « النقابيين الصفر » وانتخبت لجنة تنفيذية كان من اعضائها : مخلص عمرو ، بولص فرح ، سليم القاسم ، فؤاد نصار ، رفيق الاصفر ، خليل شنير ، موسى قويدر ، حسن ابو عيشه ، ميليا بندك(٥٩) . وركزت مقررات المؤتمر على مطالب سياسية ونقابية ابرزها التأكيد على مقاومة الاستعمار والصهيونية ، المطالبة بانهاء الانتداب البريطاني ، التأكيد على الديمقراطية في الحركة النقابية ، الارتباط بالحركة العمالية العالمية .

اما جمعية العمال العربية الفلسطينية فقد عقدت مؤتمرها لعام ١٩٤٦ بحضور ١٥٠ مندوبا يمثلون ما بين ١٢٠ ــ ١٤٠ الف عامل عربي منتسبين للجمعية ، بالاضافة الى حضور عدد من الشخصيات الوطنية والسياسية(٦٠) . وكان من ضمن مقررات المؤتمر:
١ ــ ان تعتبر الحركة النقابية هي الطريق الصحيح للوصول الى الاهداف الاشتراكية.
٢ ــ ان تعتبر طريق الوصول الى الاهداف الاشتراكية طريق التطور لا الثورة. ٣ ــ ان تعتبر اشتراكيتنا ضمن نطاق التعريف التالي: « حركة اصلاح لتحقيق العدالة الاجتماعية بتوزيع ثروة البلاد الانتاجية والطبيعية توزيعا عادلا بين جميع المنتجين من المواطنين لتحرير كل فرد من خوف العوز والجهل والمرض ، وباعطاء فرص متساوية بالحياة للجميع

لضمان المساواة التامة بين الافراد » . ٤ ـ ان يعتبر المواطن كل فرد يؤدي عملا نافعا لامته وبلاده من انتاج فكره او يده . ٥ ـ ان تعتبر الحركة السياسية فرعا من الام الحركة النقابية وواسطة للوصول الى غاية . ٦ ـ ان يعطى للمجلس الاعلى لجمعية العمال العربية الفلسطينية صلاحية تأسيس فرع سياسي في اي وقت يرى الظروف ملائمة والاسباب مهيأة . هذا بالاضافة الى مطالب اخرى مثل : ـ تكتيل العمال ضمن الحركة النقابية على طريق انهاء الاستعمار وتقريب يوم الاستقلال ، الدعوة لتأليف جيش عربي لحماية الارواح والمصالح العربية تجاه جيش الصهيونية ، حرمان المهاجرين غير الشرعيين وفق المدة التي حددها الكتاب الابيض من الحقوق المدنية واخراجهم من البلاد. التوصية الى الهيئات السياسية والاقتصادية المحلية والعربية بتحويل فلسطين الى بلد صناعي كبير للتغلب على الاستعمار واعوانه ورفع مستوى الشعب وزيادة عدد السكان كشروط اساسية للمقاومة المجدية(٦١). وثمة قرارات اخرى تشير الى تغيير اسم جمعية العمال العربية الفلسطينية الى اسم مجلس نقابات عمال فلسطين ، تشجيع الحركة التعاونية ، فتح مدارس لتدريب الكادرات على العمل النقابي ، انتخاب لجنة مركزية وامين عام لمجلس النقابات(٦٢). ويشير مجموع قرارات الجمعية الى الطابع العام للايديولوجية السائدة في صفوف العمال كما يشير الى مشاريع القيادات النقابية (وبشكل خاص سامي طه) في تشكيل حزب سياسي .

اما « مؤتمر العمال العرب » فقد شارك في اعمال مؤتمر نقابات العمال العالمي المنعقد بباريس في اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٤٥ ، بمندوبين شيوعيين هما مخلص عمرو وبولس فرح ، اسهما مع الوفود العمالية العربية في دحر محاولات الصهيونية في المؤتمر لاحراز قرارات لصالحها ، كما أفشلا مع وفود عمالية عديدة انتخاب عضو صهيوني للجنة التنفيذية للمؤتمر(٦٣).

وفي عام ١٩٤٧ عقد المؤتمر الثاني لجمعية العمال العربية الفلسطينية (او مجلس نقابات عمال فلسطين) الذي ضم ممثلين عن ١٤٠٠٠ الف عامل منتسب الى مجلس النقابات ومن ابرز قرارات المؤتمر : ١ ـ تقوية الحركة التعاونية . ٢ ـ تأسيس مكتب سياسي من العمال النقابيين والسعي لايجاد حزب عمالي سياسي يدافع عن مصالح الطبقة العاملة. ٣ ـ رفض قرار التقسيم الصادر عن الامم المتحدة لتجزئة الارض الفلسطينية . ٤ ـ تأييد الجهود العربية المبذولة لنصرة القضية الفلسطينية . ٥ ـ تأييد مشروع انشاء صندوق الامة لشراء الاراضي ومنع تسربها الى اليهود. ٦ـ الدعوة الى دفع الاشتراكات المركزية المالية التي تدفع احتياجات كل نقابة . وكما يبدو من المقررات ، ومن تنامي نفوذ القيادات النقابية العمالية ، بزعامة سامي طه ، ان هذه التطورات كانت تتهدد الزعامات التقليدية وتثير قلقها على مصيرها السياسي . فقامت عشية انتهاء المؤتمر باغتيال امين عام مجلس النقابات سامي طه . وقد جاء اغتيال سامي طه مصادفا انعقاد المؤتمر الثاني للنقابات العمالية المعروفة باسم « مؤتمر العمال العرب » . وثمة من يرى ان اغتياله في ذلك اليوم محاولة لوضع المسؤولية على عاتق الشيوعيين . غير ان المؤتمر اخذ قرارا باستنكار الاغتيال وارسل تعزية بوفاة سامي طه(٦٤). ومن المعروف ان سامي طه بدأ كاتبا في جمعية العمال العربية الفلسطينية ، ونتيجة للنشاط البارز الذي أبداه ضمته القيادة النقابية التقليدية اليها ، ثم اصبح سكرتيرا عاما للجمعية ، وقد عرف ان لسامي طه اتصالا بموسى العلمي وبحزب الشعب السري(٦٥) كما ان ثمة صداقة تربط بين سامي طه وموسى العلمي مع ارنست بيفن (حزب العمال البريطاني)(٦٦) الامر الذي يعززه سعي سامي طه للاقتداء بانموذج حزب النقابات البريطانية (حزب العمال) في نشاطه السياسي ، كما تعبر قرارات المؤتمر الاول والثاني عن اتجاهاته السياسية بشكل واضح عن هذا الطموح الذي لم يكن موضع ارتياح اكثر اجنحة القيادة الوطنية التقليدية رسوخا (المجلسيين : الحاج امين الحسيني) .

وشهد عام ١٩٤٧ عددا من الاحداث الهامة على الصعيدين الوطني العــام والنقابي العمالي ، فقد قدمت لجنة تحقيق اوفدتها هيئة الامم الى فلسطين ، في يونيو (حزيران) ١٩٤٧ قاطعتها كافة فصائل الحركة الوطنية في فلسطين بما فيها عصبة التحرر الوطني (الشيوعيون العرب) ، غير ان مخلص عمرو وبولس فرح وهما من اللجنة التنفيذية لمؤتمر العمال العرب في فلسطين ومن عصبة التحرر الوطنــي ، كسرا قرار العصبة وأدليا بشهادتيهما امام اللجنة الدولية(٦٧). ومع صدور قرار الامم المتحــدة بتقسيم فلسطين ، تفجر الخلاف في قيادة عصبة التحرر الوطني بين جناحين ، فوافق احدهما على قرار التقسيم، فيما رفضه الاخر ، ويبدو ان هذا الخلاف قد امتد الى مؤتمر العمال العرب . غير ان المؤتمر اتخذ قرارا مع التقسيم عام ١٩٤٧(٦٨). وفي عام ١٩٤٨ اصدر الحاكم العسكري في القدس احمد حلمي باشا أمرا بحل المؤتمر العمالي وعصبة التحرر الوطني بوصفهما منظمتين غير مشروعتين(٦٩).
بقي ان نشير الى التشريعات العمالية السائدة في فلسطين حتى حرب ١٩٤٨ ، فمن جهة بقي قانون الجمعيات العثماني لسنة ١٩٠٩ ، الذي تسجل بموجبه النقابات العمالية ، وقانون الاحزاب العثماني لسنة ١٩٠٩ ، الذي قيد حق الاحزاب في الخدمات العامة ، ومجلة الاحكام العدلية العثمانية لسنة١٩٠٧ سارية المفعول اثناء الانتداب البريطاني(٧٠).
ومن جهة اخرى ظهرت بعض التشريعات الحديثة تبعا لتطــور الاوضاع الاقتصادية والصناعية في البلاد ، ومن اهم هذه التشريعات : قانون تعويض العمال لسنة ١٩٢٧ ، قانون استخدام النساء والاولاد لسنة ١٩٢٧ ، قانون الجزاء (منع الارهــاب) لسنة ١٩٢٧ وقوانين اخرى (تسييج الالات الميكانيكية ، المراجل البخارية ، تنظيم الحرف والصناعات) وجميعها صدرت عام ١٩٢٧(٧١).ويعد قانون تعويض العمال لسنة ١٩٢٧، من أهم هذه التشريعات ، فهو يتناول مسألة التعويض عن اصابات العمل والامراض الصناعية فقط ، وقصر مفعوله على العمال اليدويين ، ويشترط في التعويض أن لا يكون العامل قد تضرر بأذى جسماني ناتج عن خطأ منه. وفي حالة وفاة العامل يكون التعويض ما بين حدين ادنى وأعلى هما ١٠٠ ـــ ٢٥٠ جنيها فلسطينيا اما في حالة العجز الكلي او الجزئي فيكون التعويض مرتبا اسبوعيا مدفوعا لا يزيد عن نصف معدل اجرته الاسبوعية يدفع أثناء مدة العجز عن العمل(٧٢). واخيرا فقد ظهر قانون نقابات العمال لعام ١٩٤٧ متأخرا جدا(٧٣).

خلاصة عامة

من العرض السريع السابق نستطيع ان نلاحظ السمات العامة لتطور الطبقة العاملة العربية في فلسطين وبشكل خاص لدورها السياسي ولحركتها العامة في منظماتها النقابية حتى نهاية عهد الانتداب ، واندلاع الحرب عام ١٩٤٨ ، والتي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية :

١ ـــ جاء نمو الصناعة العربية الحديثة منذ بداية الانتداب محددا بفعـــل الاعتبارات الموضوعية المعرقلة لتطور هذه الصناعة نحو آفاق أرحب ونحو التوسع ، فنمو الصناعة العربية كان معرضا لمنافسة شديدة من الصناعـــة اليهودية الارسخ تطورا وتقنيـــة واستثمارا ، وكانت التشريعات الحكوميـــة تعزز رجحان كفـــة الصناعة اليهوديـــة (الامتيازات ، الحماية الحكومية ، تسهيلات جمركية) ، كذلك تضرر الصناعة التقليدية، بل ودمارها . ومن جهة ثانية الحدود المغلقة لتطور الصناعة العربية بفعـــل سياسة الانتهاب الامبريالية للبلدان المستعمرة والفقيرة وآفاق الاستثمار البرجوازية الكومبرادورية في اطار المجتمع العربي الفلسطيني ، كل هذه الاعتبارات ادت الى نمـــو نواة عمالية صناعية ، بحدود تفرضها الاعتبارات المتشابكة التي تتحكم بنمو الصناعة العربية . بذات الوقت نشأت ونمت باضطراد كبير قطاعات عمالية واسعة في القطاع الحديث غير الصناعي ، كالمواصلات وتكرير البترول والخدمات العامـــة وقطاع الحــــرب والجيش

البريطاني والمشاريع الحكومية العامة . وقد وصلت هذه القطاعات العمالية الى اكبر توسع لها في فترة الحرب الكونية الثانية(٧٤). ان هذا التوسع ، وبتأثيره النوعي ، وبفعل ازدياد الاضطرابات والازمات السياسية ، قد عكس ازدياد اهمية دور ونفوذ الطبقة العاملة السياسي بصورة تصاعدية كانت احداث ثورة ١٩٣٦ احدى قممها البارزة . ويعكس اتساع النقابات العمالية (جمعية العمال العربية الفلسطينية بصورة خاصة) ، وجها واحدا من وجوه هذا التطور الموضوعي في بنية الطبقة العاملة الفلسطينية . فيما تعكس افكار وثقافات وطموحات القيادات النقابية العمالية (سامي طه خاصة) السقف العام لهذا التطور ، ومستواه السياسي والايديولوجي.
ان هذا التطور في حجم الطبقة العاملة الفلسطينية، وازدياد تأثيرها السياسي والاجتماعي في اطار التطور العام للمجتمع الفلسطيني ، كان مصدر قلق القيادات الوطنية التقليدية، وكانت القيادات النقابية العمالية الفتية تبدو ابان الحرب العالمية الثانية ، مؤهلة لتهديد انزعامات التقليدية بأفكارها العصرية والمتنورة وفي اتساع نفوذها على اطارات وقطاعات عمالية كبيرة ، بنفس الوقت الذي كانت فيه الاطارات النقابية القيادية خارجة عن نفوذ وسطوة الاحزاب التقليدية بصورة او بأخرى . وجاءت محاولة حزب الدفاع عبر سكرتيرها العام للتسرب الى الطبقة العاملة والى النقابات كتعبير عن طموح قيادة الحزب التقليدية والرجعية لامتلاك نافذة تطل منها على الطبقة العاملة وتسمح ببسط نفوذها السياسي والايديولوجي على مساحة جماهيرية اكبر حجما . كما جاء اغتيال النقابي الشيوعي ميشيل متري عام ١٩٣٩ ، واغتيال النقابي البارز سامي طه عام ١٩٤٧ ، في ذروة صعوده السياسي ، معبرا عنه بطرحه لانشاء حزب عمالي فلسطيني ، كتعبيرين عن ذعر ارسخ القيادات التقليدية الفلسطينية منظهور مركز استقطاب سياسي وتنظيمي لقطاع جماهيري واسع ، يؤهل لسحب البساط من تحت اقدام الوجاهات والقيادات الاقطاعية ــ السياسية ــ الدينية والبرجوازية .
٢ ــ بيد ان النقابات الفلسطينية وقياداتها العمالية لم تولد سليمة من الامراض التي عرفها تاريخ الحركات العمالية قبل ــ الماركسية وبعد ــ الماركسية . وهو الامر الذي ليس منفصلا عن سمات الانتاج الصناعي العربي لحظة نشوء النقابات وتطورها ، من جهة ولا عن المناخ السياسي السائد في فلسطين والطبيعة الايديولوجية السائدة للثقافة من جهة ثانية ، ولا عن التيارات العمالية المتضاربة في الحركة العمالية في العالم المتقدم صناعيا من جهة ثالثة . فالطبقة العاملة الفلسطينية قد عرفت اول اشكال التنظيم ، عن طريق روابط اخوية بين العمال ، شأنها في ذلك شأن عمال كثير من البلدان « اللجنة الاخوية لعمال سكك حديد فلسطين ١٩٢٣ ». ونمت وتطورت بروح تعاونية ، تضامنية، عبرت عنها الجمعيات العمالية المؤسسة في فلسطين وخاصة اثناء الازمات العامة وازدياد حدة البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة « جمعية عمال مسلخ حيفا ، جمعية متعهدي بيع الحوايا (السقط) ، جمعية عمال الخياطة ، جمعيات التموين المنزلي والتسليف والتوفير . . . الخ » وقد تجلت في هذه الجمعيات او معظمها نزعات الاستقلال الانتاجي عن ارباب العمل بتملك وسائل الانتاج بصورة تعاونية بين مجموعات عمالية حرفية . ومن ذلك نلاحظ ان طابع النشاط العمالي ، النقابي ، التعاوني ، التضامني ، متأثر بسيادة الطابع الحرفي على الانتاج الصناعي العربي ، الذي يولد بالمقابل اشكالا من التنظيم العمالي ــ الاقتصادي والاجتماعي ، من ذات السمة .
ومن جهة ثانية تظهر قرارات وتوصيات ونشرات ومطالب النقابات العمالية الفلسطينية ، التي تقدمها في مؤتمراتها السنوية ، طبيعة الثقافة السائدة في صفوف العمال ، وذلك على عدة اصعدة ، التحرر الوطني ، التوسع الصهيوني ، العلاقة مع ارباب العمل ، المطالب اليومية والمباشرة للعمال ، والآفاق السياسية العامة لنضال العمال في مؤسساتهم النقابية . وان اي محاولة لاستقصاء الطابع الايديولوجي للثقافة السائدة لا

بد ان تلاحظ كتلتين اساسيتين في صفوف العمال الفلسطينيين الاولى وهي جمعية العمال العربية الفلسطينية، الثانية وهي النقابات العمالية ذات النفوذ الشيوعي العربي وبشكل خاص مؤتمر العمال العرب (١٩٤٥ ــ ١٩٤٨) : ان جمعية العمال العربية الفلسطينية (١٩٢٥ ــ ١٩٤٩) هي المنظمة النقابية التاريخية للطبقة العاملة العربية في فلسطين ، والجسم التنظيمي الاكبر لها بلا منازع حتى نهاية الحرب ، وهي بالتالي المنظمة ذات التعبير الامين على تطور الطبقة العاملة في فلسطين منذ تبلور اشكالها الاولى ، بل ان بعض نماذجها العمالية القيادية بقيت تمارس دورها حتى سنوات قريبة معاصرة في صفوف الحركة العمالية الفلسطينية خارج الاردن (الضفتين)وفي صفوف الحركة العمالية في الاردن (الضفتين)(٧٥). ففي عام ١٩٢٥ ، اي في سنة نشوء الجمعية كانت أهداف الجمعية تعبر عن اهداف نقابية محضة « تحديد ساعات العمل ، تعديل الاجور ، وترتيب المعاشات والمكافأة في حالة العطل او العجز او الاصابة ، منح الاجازات والعلاوات ، ووضع انظمة الترقيات واعداد الوسائل لتسهيل سكناهم وتعليم ابنائهم ووقاية صحتهم بشرط ان تكون كل اعمالها ضمن دائرة القانون والنظام وان لا تتناول الامور الدينية والسياسية »(٧٦) اي انحصرت اهدافها في تنظيم الاستغلال الراسمالي وفق شروط السوق وتطورت بأفق اصلاحي على غرار التريديونية البريطانية للدعوة عام ١٩٤٦ الى « الاشتراكية » عن طريق « النقابة » ، وان « طريق الاشتراكية » هو «طريق التطور» لا الثورة(٧٧) كما جاء في قرارات مؤتمر الجمعية السنوي المشار اليها سالفا، وبالتالي يمكننا ان نلاحظ ايديولوجية السلم الطبقي ، الاصلاح الاجتماعي ، الاساليب القانونية ... الخ وهي السمة الارسخ في توجهات جمعية العمال العربية الفلسطينية على يد ارستقراطية عمالية متفرغة ، فنية صفراء .
اما النقابات التي حملت اتجاه الحزب الشيوعي في الحركة العمالية الفلسطينية ، فقد كانت قليلة نسبياً كما كانت محصورة في قطاعات محدودة ، ورغم ان عددا من النقابيين الشيوعيين قد عملوا في جمعية العمال العربية الفلسطينية ، الا ان قسما آخر من النقابيين كانوا خارجين عن هذه الجمعية في نقابات مستقلة . لذلك فان انشقاق الحركة النقابية العمالية عام ١٩٤٥ واستقلال الشيوعيين في تجمع نقابي واحد « مؤتمر العمال العرب » يظهر اتجاها اصيلا ذا مقدمات تاريخية في سياسة وبرامج الشيوعيين النقابية في صفوف الطبقة العاملة .

مهما يكن من أمر جمعية العمال العربية الفلسطينية ، فانه لا يبرر من منظور ماركسي لينيني ان يأخذ الحزب الشيوعي سياسة نقابية في صفوف العمال ذات جوهر انقسامي ، فلا بيروقراطية جمعية العمال ولا انعدام تقاليدها الديمقراطية (عدم شروعها بالانتخابات والتمثيل في الفروع على اساس الانتخاب) ولا بنيتها السياسية « نقابة صفراء » يقدم حجة كافية لشق الحركة العمالية الموحدة تاريخيا . ان عملية الشق التي اخذت تعبيرها الحاسم في صيغة مؤتمر العمال العرب منذ عام ١٩٤٥ ، قد شكلت هروبا من مهمات النضال داخل جمعية العمال العربية الفلسطينية على طريق تحرير القاعدة العمالية من ثقافة وأوهام وتقاليد نضال النقابيين الصفر دعاة السلم الطبقي ، والاصلاح الاجتماعي وحزب التطور نحو الاشتراكية الطوباوي . ان تكتيك الشيوعيين وسياستهم اليومية على صعيد النقابات العمالية في حقبة تعريب الحزب وتقدم تحليلاتهم وانتهاجهم موقفا طبقيا ووطنيا وأمميا سليما من مجمل التطورات في فلسطين والارض العربية كما عبرت عنها وثائقهم (١٩٣١) هذا التكتيك وهذه السياسة النقابية تعبر عن انفصام متعسف ، وجنوح ذاتي في التقليل من اهمية وجوهرية وحدة صفوف الحركة العمالية سواء على صعيد نضالاتها الخاصة او على صعيد نضالها الوطني . مع ذلك ، فان بعض ما هو متوفر حول نضال النقابيين الشيوعيين ، في حقبة مؤتمر العمال العرب ، يقدم لنا مواقف متناقضة تقريبا ، هو تجل عملي لضروب التناقض في صفوف عصبة التحرر الوطني

« الحزب الشيوعي » ازاء القضية الوطنية . ففي عام ١٩٤٥ ناضل ممثلو « مؤتمر العمال العرب » في مؤتمر نقابات العمال العالمي المنعقد في باريس ضد الصهيونية وكشفوا طابعها الفاشي العدواني ، شأنهم في النضال ضد الصهيونية وضد مطامعها في فلسطين . غير اننا نلاحظ ان مخلص عمرو وبولس فرح وآخرين خرجوا عن ارادة الحزب عام ١٩٤٧ وقدموا شهاداتهم امام لجنة الامم المتحدة التي قدمت الى فلسطين آنذاك . واخيرا فان مؤتمر العمال العرب اتخذ في نفس العام موقفا ايجابيا من قرار التقسيم الصادر عن الامم المتحدة مشايعا لاحد جناحي الحزب الشيوعي « عصبة التحرر الوطني » .

٣ ـ كدلالة عامة لتطور الطبقة العاملة الفلسطينية ، فان من الممكن أن نلاحظ جملة من المعيقات التي حالت لان تصبح « طبقة بنفسها ولنفسها » . فهي وان كانت قطاعات واسعة منها قد تحررت من الثقافة والتقاليد الحرفية ، كما هو الحال في قطاع الصناعة الحديثة وقطاعات الدولة والحرب والمشاريع العامة ، هذا التحرر المتمثل في الاستقلال عن رب العمل وعن التماس اليومي به ، ووعيهم لهذا الاستقلال ونضالهم من اجل اصلاحات وتحسين اوضاعهم وشروط استخدامهم ، فقد توصلوا الى طور أولي من اليقظة والوعي الطبقي لمصالحهم المباشرة بأفق يومهم . واسهمت التناقضات القومية والوطنية والنضال ضد الامبريالية ، في تسعير مشاعر الحقد على القيادات الوجاهية والتقليدية وتلمسوا بشكل أولي ضلوع هذه القيادات في العمالة للامبريالية وعجزها لهذا السبب ولغيره في قيادة النضال ضد الصهيونية والهجرة اليهودية وضد الامبريالية . غير ان هذا الطور من الوعي لم يكن ناضجا كفاية لكي يأخذ مداه بفعل اعتبارات موضوعية وذاتية ، فالحزب الشيوعي الفلسطيني بسبب نشأته اليهودية ، ومواقفه الغامضة حينا وغير الوطنية حينا آخر ، وقلة جماهيرية الحزب العربية بفعل ذات النشأة وذات المواقف قد حدّت ، بل قد شوهت ، امكانية تبوء الحزب الشيوعي بمكانة قيادية في النضال الجماهيري الوطني وفي ترسيخ نفسه كمنظمة نضالية عمالية ـ كادحة تستحوذ على تأييد وثقة الطبقة العاملة في فلسطين . وما من شك ان اعتبارات اخرى ، مثل عداء الاحزاب التقليدية للشيوعية ، وهيمنتها على مراكز التأثير على الجماهير ، والمزايدات والشوفينية ـ غير الوطنية في نهاية التحليل ـ وخضوع العمال لاوهام القيادات العمالية الاصلاحية قد افقدت الحزب الشيوعي قدرته على الاضطلاع بدور جماهيري فعال . وليس مجرد مصادفة ، ان تزداد أهمية وحيوية الحزب الجماهيرية ، عشية تبنيه لسياسة وطنية ـ أممية وانعكاس هذه السياسة في مواقف الشيوعيين العملية والنظرية من التطورات الجارية منذ اوائل الثلاثينات ونضاله الفعال ضد الصهيونية .

---

١ ـ وضعت هذه المقالة ، بمثابة تقديم لدراسة أوضاع الطبقة العاملة في الاردن ، لكون الاخيرة امتداد للطبقة العاملة في فلسطين من عدة جوانب . وتهدف المقالة الى تحديد الملامح الاساسية لنشوئها ولطبيعة تطورها ضمن الشروط التاريخية المحددة لتلك الحقبة .

٢ ـ بدران ، نبيل : **التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني** ، مركز الابحاث (١٩٦٩) ص ٥٠ .

٣ ـ راجع : حمادة، سعيد : **النظام الاقتصادي في فلسطين** . (بيروت ١٩٣٩) ، الفصل الرابع (الزراعة) بقلم : مونتاغيو براون، ص ١٣٧ .

٤ ـ في اواخر عام ١٩٣٤ كان نحو ٥٦٪ من المساحة المزروعة اشجارا حمضية بيد اليهود ٤٤٪ بيد العرب ، راجع **المصدر السابق** . نفس الفصل ، ص ١٧٣ و ١٨٠ . كذلك راجع : علوش ، ناجي : **المقاومة العربية في فلسطين** (١٩١٧ ـ ١٩٤٨) (دار الطليعة ١٩٧٠ بيروت) ص ١٦ .

٥ ـ حمادة ، سعيد : **المصدر السابق** ، الفصل المشار اليه سالفا . هامش ص ١٣٧ .

٦ ـ **المصدر السابق** ، ص ٢٦٧ .

٧ — راجع الوثيقة الهامة : مهمات الحزب الشيوعي الفلسطيني في الارياف (قرار المؤتمر السابع للحزب ١٩٣١) ، المنشورة في : **الاممية الشيوعية والثورة العربيـة** (وثائق ١٩٣١) (دار الحقيقة ، بيروت ١٩٧٠) ص ١٢١ — ١٧٣ .

٨ — حمادة ، سعيد : **المصدر السابق** ، الفصل الخامس « الصناعة » بقلم سعيد حمادة . راجع الجدول الاول ص ٢٨١، كذلك راجع ص ٢٨٢ .

٩ — **المصدر السابق**، ص ٢٨١ (الجدول الاول).

١٠ — **المصدر السابق** ، ص ٢٨٤ و٢٨٥ .

١١ — **المصدر السابق** ، ص ٢٨٦ .

١٢ — **المصدر السابق** ، ص ٢٨٧ .

١٣ — تشير أرقام الوكالة اليهودية في اواخر سنة ١٩٣٦ الى أن عدد اليهـود في فلسطين هـو ٤٠٤٠٠٠ . راجع **المصدر السابق** : الفصل الاول (السكان) ص ٣٤ .

١٤ — **المصـدر السابق** ، الفصـل الخـامس « الصناعة » ص ٣٠٧ — ٣٠٨ .

١٥ — **المصدر نفسه** ، ص ٣٠٨ .

١٦ — **المصدر نفسه** ، ص ٣٠٨ — ٣١٣ .

١٧ — **المصدر نفسه** ، ص ٣١٤ — ٣١٥ .

١٨ — **المصدر نفسه** ، الجدول الخامس ، ص ٣٠٥ .

١٩ — **المصدر نفسه** ، ص ٢٨٦ .

٢٠ — **المصدر نفسه** ، ص ٢٩٠ .

٢١ — تتضمن ارقام الوكالة اليهوديةفي احصاءاتها الصناعية محلات غير صناعية وعددا كبيرا من المحلات الصغيرة التي لم يشملهـا الاحصاء الحكومي ، وهذا يؤدي الى حدوث فروق كبيرة بين احصاءات الحكومة والوكالة اليهودية ، وهذا مبين في مرجعنا السابق (ص ٣٠٧) ، كما يمكن ملاحظة بعض التناقض بـين ارقـام المصدرين في هذه الدراسة .

٢٢ — علوش ، ناجي : **المقاومـة العربية في فلسطين (١٩١٧ — ١٩٤٨)** الطبعة الثانية ص ١٠ .

٢٣ — لا يمكن الركون بثقة كبيرة الى دقة هذا التقدير ، فهو تقدير تقريبي وغير رسمي . راجع: حماده ، سعيد ، **المصدر السابق** ، ص ٢٩٥، كذلك راجع هامش صفحة ٢٩٦ .

٢٤ — الحسيني، محمد يونس : **التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين العربية** (يافا ١٩٤٦).

٢٥ — التقدير لـ هوروتز . راجع : حمادة ، سعيد ، **المصدر السابق** ، ص ٣٧١ — ٣٧٢ .

٢٦ — **المصدر السابق** ، ص ٣٧٢ .

٢٧ — بدران ، نبيل ايوب ، **المصدر السابق** ، ص ٢٤٣ .

٢٨ — **المصدر السابق** ، ص ٢٣٩ .

٢٩ — **المصدر السابق** ، ص ٢٤٢ .

٣٠ — حمادة ، **المصدر السابق** ، جدول ٢٧ ، ص ٣٧٣ .

٣١ — الحسيني ، محمد يونس، **المصدر السابق.**

٣٢ — حمادة ، **المرجع السابق** ، ص ٣٧٧ .

٣٣ — حديث مع نقابي عمالي في الاردن (موسى تويدر) .

٣٤ — جريدة **فتح** ، العدد ٢١٣ : الجمعة ٣٠/٤/١٩٧١ مقالة « دور عمال فلسطين في النضال من اجل تحرير وطنهم » .

٣٥ — **المصدر السابق** ، كذلك حديث مع النقابي (موسى تويدر) .

٣٦ — حديث مع النقابي المذكور .

٣٧ — جوهر ، محمد : **الحركة العمالية في الاردن** (القاهرة ، بدون تاريخ النشر) ص ١٥١ .

٣٨ — **المصدر السابق** ، ص ١٥٢ .

٣٩ — **المصدر السابق** ، ص ١٥٢ .

٤٠ — حديث مع النقابي المذكور آنفا .

٤١ — **المصدر السابق** .

٤٢ — **المصدر السابق** .

٤٣ — راجع : **الاممية الشيوعية والثورة العربية** (وثائق ١٩٣١) الفصل المتعلق بمهمات الحزب الشيوعي الفلسطيني في الارياف ، ص ١٢٢ .

٤٤ — كان الهستدروت قد كـون فرقا عسكرية «الحالوتسيم» لطرد العمال العرب واضطهادهم في مؤسسات العمل اليهوديـة تطبيقا لشعار « عفودا عفريت » اي العمل اليهودي ، فردت الحركة العمالية العربية بالدعوة الى انشاء حاميات عربية . ويقول البيان الذي أصدرته اللجنة التحضيرية لاتحاد نقابات العمال بالقدس « والان وقد أصبح كل عامل عربي في هذه البلاد يشعر بما وقع فيه من خطر ، من تدني اجرته وعدم وجود الاعمال المنظمة له ، وسمع بتلك الاعتداءات الفظيعة التي تقع على اخوانه وقطع أرزاقهم ، فقد أصبح لزاما عليه ان يتأكد بأن لا حياة له الا بانضمامه الى صفوف موحدة تعمل لرفع مستواه وتحفظ حقوقه وقيمتـه المادية

والمعنوية في الهيئة الاجتماعية » . راجع : بدران ، نبيل : **المصدر السابق** ، ص ٢٤٥ — ٢٤٦ .

٤٥ — **المصدر السابق** ، ص ٢٤٦ .

٤٦ — **الكاتب** : العدد ١٢١ ، نيسان (ابريل) ١٩٧١، « الحزب الشيوعي الفلسطيني والقضية الوطنية » (٢) بقلم عبدالقادر ياسين ص ١١٣ .

٤٧ — جوهر، محمد : **الحركة العمالية في الاردن.** ص ١٥٢ .

٤٨ — **المصدر السابق** : ص ١٥٣ .

٤٩ — حديث مع النقابي المذكور آنفا .

٥٠ — جريدة **فتح** العدد ٢١٣ .

٥١ — حديث مع النقابي المذكور .

٥٢ — **المصدر السابق** .

٥٣ — جريدة **فتح** العدد ٢١٣ .

٥٤ — **المصدر السابق** .

٥٥ — **المصدر السابق** .

٥٦ — حديث مع النقابي المذكور .

٥٧ — جوهر، محمد ، **الحركة العمالية في الاردن،** ص ١٥٤ .

٥٨ — حديث مع النقابي المذكور آنفا .

٥٩ — **المصدر السابق** .

٦٠ — جريدة **فتح** العدد ٢١٣ ، راجع ايضا محمد جوهر ، المرجع المذكور آنفا ص ١٥٤ .

٦١ — محمد جوهر ، **الحركة العمالية في الاردن** ، ص ١٥٥ — ١٥٧ .

٦٢ — جريدة **فتح** العدد ٢١٣ .

٦٣ — **الكاتب** ، العدد ١٢٣ ، حزيران (يونيه) ١٩٧١ ، الحزب الشيوعي الفلسطيني والقضية الوطنية (٣) بقلم عبدالقادر ياسين ، ص ١٤٦ .

٦٤ — اغتيل سامي طه وهو عائد من عيادة مريض من عمال السكك الحديدية في ١٢ ايلول ١٩٤٧ ولم يكن قد مضى على زواجه سوى أربعة اشهر : راجع مقابلة مع أحمد اليماني في ملحق **المحرر** « فلسطين ٢٩ » العدد ٧٣٣ ، كانـون الاول ١٩٦٥ .

٦٥ — حديث مع النقابي المذكور آنفا .

٦٦ — **المصدر السابق** .

٦٧ — **الكاتب** ، العدد ١٢٣ ، ص ١٥١ .

٦٨ — حديث مع النقابي المذكور .

٦٩ — **المصدر السابق** .

٧٠ — **محاضرات في التشريعات الاجتماعية** ، د. هشام رفعت هاشم (الجامعة الاردنية) .

٧١ — حمادة ، سعيد : **النظام الاقتصادي في فلسطين** ، ص ٣٧٨ — ٣٨١ .

٧٢ — **المصدر السابق** ، ص ٣٧٩ .

٧٣ — هاشم ، هشام رفعت : **محاضرات في التشريعات الاجتماعية للسنة الرابعة** (الجامعة الاردنية) .

٧٤ — ازداد عدد العمال المياومين العاملين في الجيش والدوائر الحكومية الاخرى (الاشغال العامة ، سكة الحديد ، البريد والتلغراف والتلفون) خلال السنوات ١٩٤٠ — ١٩٤٥ على النحو التالي : ١٣٢٢٣ (١٩٤٠) ، ٢٧٬٣٥٦ (١٩٤١) ، ٥٥٬٤٣٤ (١٩٤٢) ، ٥٦٬٥٨٠ (١٩٤٣) ، ٥٠٬٤٣٥ (١٩٤٤) ، وفي تسعة اشهر من عام ١٩٤٥ كان عدد العمال المياومين ٤٢٬٧٤٩ عاملا . راجع : بدران ، نبيل ، **المصدر السابق** ، جدول رقم ٢٩ ، ص ٢٤١ .

٧٥ — اسهم عدد من النقابيين الفلسطينيين في تأسيس النقابات الاردنية بعد عام ١٩٥٣ وفي تأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال الفلسطينية منذ عام ١٩٦٣ .

٧٦ — جوهر، محمد ، **الحركة العمالية في الاردن،** ص ١٥١ .

٧٧ — **المصدر السابق** : ص ١٥٥ .

جون كمشه ومجلة نيو ميدل ايست

ف. المنصور

في آذار ١٩٦٧ فصل رئيس تحرير صحيفة « جيويش اوبزرفر اند ميدل ايست ريفيو » وهي الصحيفة الاسبوعية الناطقة بلسان الاتحاد الصهيوني في بريطانيا وأشهر صحيفة صهيونية خارج اسرائيل ، فصل من منصبه الذي كان قد شغله طوال خمسة عشر عاما . رئيس التحرير هذا كان جون كمشه السويسري المولد والصهيوني المحترف الذي قضى حياته يعمل في مجال الدعاية لعقيدته . اما سبب طرده فكان نشره لمقال اثار غضب الحكومة الاسرائيلية ، اذ طالب فيه باستقالة ياكوف شابيرو ، وزير العدل الاسرائيلي ، لان الاخير كان قد أمر باعتقال رئيسي تحرير مجلة اسرائيلية اسمها «بول» ومحاكمتهما سريا ، وذلك لخرقهما الفقرة ٢٣ من قانون أمن الدولة الصادر في ١٩٥٧ عندما فضحا في مجلتهما المهتمة عادة بالجنس والفضائح الخلقية ، تورط الاستخبارات الاسرائيلية في خطف السياسي المغربي مهدي بن بركه في باريس . ولم يكن كمشه قد اكتفى بذلك ، بل انه كان على وشك نشر مقال عن البطالة في اسرائيل عندما أمر الاتحاد الصهيوني الذي يمتلك « الجيويش اوبزرفر » بوقف اصدار الصحيفة مؤقتا بعد أن وصلته الأوامر من ليفي ايشكول شخصيا ، الذي كان آنذاك رئيس وزراء اسرائيل . ولذا لم يصدر العدد الذي كان كمشه يريد ان ينشر به مقال مراسله في اسرائيل عن البطالة . وبالرغم من ذلك ، فقد ظل كمشه محتفظا بثقته في نفسه ، معلنا لكل من يريد أن يصغي اليه ، انه يؤمن بحرية الصحافة ، وانه سيقدم المقال « للنشر في الاسبوع القادم وبكل أسبوع يليه الى ان ترفع الرقابة » . ثم أضاف قائلا بتحد : « اني اقف على كل شبر من حقوقي ولن اقبل بأن أفصل وكأني مجرد ساعي مكتب » . ولكن الذي حدث بعد ذلك انه فصل بالضبط وكأنه ساعي مكتب لا أكثر ، ولم ترع أصول اللياقة في طرده . هذه العاصفة في الفنجان الصهيوني أثارت ضجة كبيرة في تل أبيب وبالاوساط الصهيونية في مختلف ارجاء العالم ، فالقطة كانت قد خرجت من الحقيبة ، كما يقول المثل الانكليزي، وغسيل اسرائيل القذر نشر أمام أنظار الناس جميعا ، يهودا وغير يهود ، وهي حالة كفيلة باثارة غيظ الاسرائيليين الذين اشتهروا بحساسيتهم المفرطة أمام النقد . فالامر لم يقتصر على أن صهيونيا من الذين كرسوا حياتهم كلها لخدمة القضية ، مثل كمشه ، قد تحدى التقليد المتبع في الاوساط الصهيونية والذي يرى في أي نقد علني لاسرائيل صادر عن صهيوني الكفر بعينه ، وانما الامور نفسها التي كشف عنها الستار كانت في حد ذاتها مؤلمة ومحرجة . فأولا تقضي على الاسطورة التي تقول ان اسرائيل هي دولة تقدس حرية الراي والتعبير عندما أتاح كمشه للعالم أن يسمع بوجود قوانين الامن الصارمة في الدولة الصهيونية ، وهي القوانين التي تجيز للبوليس القاء القبض بشكل اعتباطي وايقاف المتهم وقتا طويلا دون توجيه تهمة معينة اليه ، ومحاكمته سريا الخ.. كما تسمح هذه القوانين للرقيب أن يلقي نظرات فاحصة من فوق كتفي كل صحفي في البلاد ، أجنبيا كان أم اسرائيليا ، ليرى ما يكتبه . بل واسوأ من ذلك كله في نظر

الاسرائيليين كانت نية كمشه في اخبار العالم بأن ٩٦ الف اسرائيلي ، اي عشر القوة العاملة في البلاد ، هم بلا عمل ، موقتا نشر هذا المقال التنبلة* ليصادف زيارة ايغال الون وزير العمل الى لندن ، وهي الزيارة التي كان الغرض منها تشجيع عدد اكبر من يهود بريطانيا على الهجرة لارض الميعاد ــ ارض البطالة. كان ذلك بالغ الايذاء والتجريح لكرامة الاسرائيليين ذوي الجلد الرقيق، ولذا كان للاحتجاج الشديد الذي أرسله ايشكول الى الاتحاد الصهيوني البريطاني بواسطة سفيره في لندن ، والذي طالب فيه بفصل كمشه حالا ، الاثر الاول في انهاء خدمات كمشه الطويلة في الدعاية للصهيونية . فقد انتهت علاقته بالجيويش اوبزرفر ، وعندما استأنفت تلك الصحيفة الصدور بعد أيام ، بدون كمشه ، فان رئيس التحرير الجديد الذي خلفه كان يهوديا من النمسا قيل عنه انه من رجال ايشكول . ولم يكن من السهل على خليفة كمشه أن يفسر في أول افتتاحية له في الجيويش اوبزرفر بعد الفضيحة كيف ان مجلة يصدرها سويسري في لندن تقع تحت طائلة الرقابة الاسرائيلية ، ولكنه مع ذلك حاول وكان تفسيره ضعيفا .

لماذا اتخذ كمشه هذا الدور المستقل الذي اثار الدهشة ، تجاه اسرائيل ، بينما كان طوال الاعوام التي سبقت ذلك محافظا امينا على الخط الصهيوني الرسمي ؟ كتب كمشه في مقال نشر في الايكونوميست بتاريخ ١٨ شباط ١٩٦٧ (أي بعد فصله) تحت عنوان « محنة اسرائيل السياسية الراهنة » يقول : « انها ليست قضية اشخاص بقدر ما هي قضية تتعلق بطبيعة وتكوين مستقبل الحكومة الاسرائيلية وسياستها. فالمشكلة الحقيقية ليست في ان السياسيين الحاكمين قد اخذوا يشيخون وانما النظام السياسي الذي سيطر على السياسة الاسرائيلية منذ اكثر من جيل لم يعد قابلا على سد احتياجات الدولة الحديثة . ان تكوين المجتمع والسياسة في اسرائيل هما على حافة تغيير دراماتيكي . وكان هذا التغيير يحصل الان لو انه وجد بديل فعال لوزارة المستر ايشكول الائتلافية ولكن لم يستطع اي زعيم معارض ان يقدم تحسينا مقنعا على النظام الحالي » . هذه كانت تطلعات كمشه بعد سقوطه ، ولكن هل القضية في أساسها هي فعلا متعلقة بطبيعة وتكوين مستقبل الحكومة الاسرائيلية وسياستها ، على حد قوله ، ام انها مرتبطة بولاءات شخصية سابقة ؟ ففي فقرة أخرى من نفس المقال ، تحدث كمشه عن « الاصطدام على صعيد الشخصيات بين رئيس الوزراء ايشكول الضيق التطلعات ، وبين بن غوريون » . وفي هذه العبارة يكمن على الارجح قلب المشكلة ، وذلك لان كمشه لم يحاول خلال ترؤسه لتحرير الجيويش اوبزرفر ان يخفي ولاءه لأسد النقب الشيخ (كما يحلو للصهيونيين ان يلقبوا بن غوريون) ، أو احتقاره للسياسي الصغير التفكير الذي هو ليفي ايشكول ، خليفة بن غوريون في المنصب وغريمه .

كان كمشه يردد دائما خواطر اللورد سيف ، المليونير البريطاني الصهيوني ، الذي كان هو بدوره غير راض عن زعامة ايشكول . ولما كان اللورد سيف احد المتبرعين الاسخياء للاقتصاد الاسرائيلي ، فلم تكن وجهة نظره بالنسبة لرجال تل ابيب مجرد وجهة نظر عابرة . فالرجل الذي يحمل حافظة نقود ممتلئة يجبر الناس على الانصات اليه باحترام . ولما كان كل من كمشه وولي نعمته اللورد سيف يكن الاعجاب الشديد لمؤسس دولة اسرائيل ، وينظر باحتقار الى خليفته صاحب السياسات المترددة الاسترضائية التي طالما كانت الهدف النموذجي للنكات التي يتبادلها رواد مقاهي تل ابيب ، فلم يكن من غير المتوقع ان يتخذ كمشه موقفا معاديا واضحا لايشكول بحجة الحرص على حرية الراي في اسرائيل والقلق على تزايد البطالة فيها .

ان اعجاب كمشه البالغ بدافيد بن غوريون كثيرا ما يظهر في كتاباته . مثلا كتب في العدد

* لم تجرؤ صحيفة اخرى في الغرب على كشف مشكلة البطالة في اسرائيل قبل كمشه ، ولكن بعد انكشافها كانت اخبار هذه المشكلة تحتل الصفحات الاولى في الصحف الاوربية والامريكية .

الصادر في تشرين الاول ١٩٧٠ من نيو ميدل ايست سطورا كلهـا ثنـاء على « رجل الدولة الاسرائيلي الشيخ » بمناسبة ظهور كتابه « ذكريات » . فقد كتب كمشه يتغنى ببن غوريون « الذي بدأ حياته رائداً وسيموت رائداً في عالم أصبحت فيه هذه الكلمة بحد ذاتها موضع الشبهات عند الكثيرين في الغرب »*. اما أيشكول ، فكان بالنسبة اليه بيروقراطيا صغيراً لا يستحق المقعد المرموق الذي يحتله والذي كانت تدفئه أرداف رجل اكبر منه بكثير . هذه المفاضلة أدت الى انهاء جهود كمشه في أن يصبح عنصرا سياسيا هاما في الشؤون الداخلية للدولة الصهيونية ، كما انها افقدته منصبه . وكان تعليق ولي نعمته القديم اللورد سيف على القضية كلها هو : « كان الامر غلطة في الحكم على الاشياء التي لا يمكن ان تفيد الا الرئيس ناصر » .

كان الذي حصل فصلا حزينا في حياة الصهيوني الملتزم الذي ولد في سويسرا عام ١٩٠٩ واقام في بريطانيا منذ ١٩٢٢ ، محتفظا (لسبب ما) بجنسيته السويسرية الاصلية . الا ان الجنسية السويسرية والاقامـة البريطانية لم تغيرا مـن ولائه واخلاصه للفكرة الصهيونية التي احترف العمل من اجل تحقيقها منذ الثلاثينات . وفي اثناء الحرب العالمية الثانية عمل مراسلا حربيا لصحيفتي « الايفننج ستاندرد » و« الاوبزرفر » اللندنيتين ، وأتاح له عمله هذا ان يتجول في انحاء الشرق الاوسط ويقيم في العراق بعض الوقت . وبالاضافة الى عمله بالصحافة،فقد ألف كمشه بعض الكتب ، هي: ١) «اللارومانتيكيون» الذي كتب مقدمته اللورد سيف ، وموضوعه يدور حول وعد بلفور . ٢) « سبعة أعمدة ساقطة » . ٣) « من جانبي التل » وقد ألف هذين الكتابين بالاشتراك مع شقيقه ديفيد كمشه الذي هاجر بعد ذلك الى اسرائيل والتحق بالسلك الدبلوماسي فيها واشترك في حرب حزيران . ٤) « النهضة العربية الثانية » .

ويعتبر « من جانبي التل » أهم ما ألفه كمشه لانه على الارجح السجـل الصهيوني الرسمي للاستهلاك الخارجي عن الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٤٨ . ففيه يضع كمشه مسؤولية مذبحـة دير ياسين التي قتل فيها مئـات الرجال والنساء والاطفال الفلسطينيين على « المقاتلين غير النظاميين » مـن اليهود ، اي عصابتي الايرغون وشتيرن الارهابيتين ، مبرئا بذلك الهاغاناه، القوة الرسمية التي اصبحت فيما بعد جيش الدفاع الاسرائيلي (تساهل) ، من مسؤولية المذبحة الرهيبة ، اي انه بتبييضه لسجل الهاغاناه ، فهو يرفع اللوم عن الدولة الناشئة التي أفادت كل الفائدة من خروج المليون فلسطيني على اثر هذه المذبحة . ومع ذلك ، فلا زال بعض زعماء اسرائيـل وعلى رأسهم ميناحيم بيغن ، زعيم ارهابيي الارغون زفاي ليومي سابقا ورئيس ثاني اكبر حزب في اسرائيل حاليا (وهو الحزب الذي كان ممثلا في حكومة غولدا مائير الى ان قبلت مبادرة روجرز) لا زال هؤلاء يفخرون بهذه المذبحة ويعزون اليها « نظافة » اسرائيل النسبية من العرب ، كما اراد هتلر أن تكون أوربا « نظيفة » من اليهود .

على كل حال ، فمجرد ذكر كمشه لمذبحة دير ياسين واستنكاره لها ، في الوقت الذي تجاهلها إكثر المؤرخين الصهاينة ، ساهم في اقناع اناس كثيرين في الغرب بأن كمشه ، رغم صهيونيته المعلنة ، هو مؤرخ موضوعي الى حد ما . ولعلـه استنادا الى هذه السمعة ، قرر أن يدلو بدلوه ، ظاهريا على الاقل ، في الجانب الآخر ، اذ انه بعد تنحيته عن الجيويش اوبزرفر بأشهر ، بدأ يتردد على بعض السفارات العربية في لندن، عارضا خدماته كخبير دعاية ، ومقترحا على الدبلوماسيين العرب أن يمولوه ليصدر مجلة تدافع عن قضاياهم ويتولى هو تحريرها . طبعا كان تقدير الناس في الخارج لذكاء العرب على

---

* لا ريب لانها تذكر الناس بالافريكان في جنوب افريقيا وبالروديسيين البيض والمستعمرين الفرنسيين في الجزائر والمهاجرين الامريكان في غرب الولايات المتحدة الذين أبادوا الهنود الحمر . هؤلاء جميعا كانوا من الـرواد .

اسوأ مستوى بعد حرب حزيران ، ولكن مع ذلك فان كمشه باقتراحه هذا كان قد ذهب بعيداً جداً ، فقد رفض طلبه ، وظل عاطلا عن العمل باستثناء العمود الذي يكتبه بانتظام لصحيفة الايفننغ ستاندرد .

واستمرت الحال هكذا الى صيف ١٩٦٨ عندما دعي ليرئس تحرير مجلة شهرية جديدة يكون اسمها الشرق الاوسط الجديد . وكان الذي وقف يسند كمشه في هذا المشروع هو صديقه القديم اللورد سيف . وهكذا أصبحت خدمات كمشه كخبير مختص بشؤون الشرق الاوسط مطلوبة ، فعاد الى العمل في مجال اختصاصه . وفي تشرين الاول ١٩٦٨ صدر العدد الاول من المجلة ذات الورق الفاخر الصقيل والغلاف الملون، فكتب كمشه في صدر العدد تقدمة بعنوان: «عنا» ، قائلا: « من البداية ستكون خطتنا كما كانت دائما في الماضي : الصدق في الخبر واعتبار أية دعاية صادرة من أي فريق بمثابة كفر . ان خطتنا هي التعبير عن الرأي والسماح بالتعبير عن الرأي ، بغض النظر عما اذا كان هذا الرأي مواليا للخط العام او غير موال ، مع أم ضد ، سلطوي ام هرطقي . اننا لن نتحاشى ابداء رأينا وسنكون صريحين صراحة مطلقة دائما » . صراحة مطلقة دائما ؟ لقد مرت ثلاثة اعوام الآن على صدور « الشرق الاوسط الجديد » وقد حان الوقت لوضع سجل كمشه في دوره الجديد كحارس للحق وناشر للصدق والصراحة تحت المجهر الفاحص .

ان « الجيويش اوبزرفر » تحت رئاسة تحريره لم تكن بالضبط الصحيفة التي اشتهرت بالموضوعية والتجرد ، ولكننا هنا سنركز على دوره الجديد وليس على ماضيه .

أن أول ما يستلفت اهتمام قارىء النيو ميدل ايست هو الاغلبية الساحقة للمساهمين الصهاينة في المجلة ، ومنهم طبعا الاسرائيليون . ففي العدد الاول مثلا نجد مقالات للكتاب التالية اسماؤهم : برنارد رايخ (صهيوني) ، ديفيد كمشه (اسرائيلي) ، ي. ايفرون (اسرائيلي) ، غولدا تزمرمان (صهيونية) ، يهودا شابيرو (صهيوني) ، سي. ارونزفيلد (صهيوني) ، نسيم رجوان (اسرائيلي) . فاذا علمنا ان الخيط الذي يفصل بين الصهيوني والاسرائيلي هو خيط رفيع جدا ، وان كمشه لا يذكر دائما جنسية المساهمين في مجلته ، لذا يمكن التسليم بالحقيقة التي فحواها ان المجلة التي بها هذا التركيز من الكتاب الصهاينة لا يمكن أن تكون موضوعية بالدرجة التي يريد صاحبها ، مخلصا ام لا ، ان تكون . وبالاضافة الى هؤلاء الكتاب الصهاينة ، احتوى العدد الاول على بعض مقالات كتبها كتاب ليسوا صهاينة بالمعنى الحرفي للكلمة . هؤلاء هم: دونالد وات،فيليب وندسر ، بيتر يونغ ، هاري هوبكنز . وأول هؤلاء ، دونالد وات ، هو معاد شديد للعرب سنتحدث عنه فيما بعد . أما هاري هوبكنز ، فقد أصبح فيما بعد شخصية غير مرغوب بها عند كمشه والاوساط الصهيونية بصورة عامة ، وذلك بعد أن ظهر كتابه « مصر ــ البوتقة » وأثار غيظ الجهات المحابية لاسرائيل في بريطانيا والولايات المتحدة ، مما أدى بكتابه الى أن يقع ضحية لحملة تجاهل ومقاطعة تكاد تكون شاملة في صحف هاتين الدولتين . وعلى كل حال ، فان الكتاب غير الصهاينة ، بغض النظر عن درجة موضوعيتهم تجاه العرب (اذ ليس جميع اعداء العرب هم أصدقاء مخلصون لاسرائيل)، ظلوا اقلية صغيرة بين كتاب المجلة المنتظمين . كما ان كمشه حرص على عدم دعوة اليهود المعادين للصهيونية امثال ايلمر بيرغر وموشي مينوحين وديفيد ليلينثال وصولي ساخس ومارك براهام وغيرهم الى الكتابة في مجلته ، اذن فأين الآراء الهرطقية التي قال في مقدمته انه سيرحب بها ؟ أين حرية التعبير عن الرأي ، بغض النظر عما اذا كان مواليا أم غير موال ، ضد أم مع ، سلطويا أم هرطقيا ؟ لماذا تفتقر المجلة الى ذلك كله ، بالرغم من الوعود الصريحة التي رأيناها في مقدمة العدد الاول ؟

ضم العدد الاول مقالات من ثلاثة عشر معلقا . اثنا عشر منهم ورد ذكرهم أعلاه ، اما الثالث عشر فيظل غامضا لانه يتوارى خلف اسم مستعار . ويبدو ان هذا التنكر قد رسم اتجاها عاما للمستقبل منذ البداية ، وذلك لانه لم يظهر بعد ذلك عدد آخر لا يحتوي على

كاتب واحد على الاقل يختفي وراء اسم مستعار . بل لا توجد مجلة اخرى في العالم ، ما عدا المجلات البورنوغرافية طبعا ، زاخرة بالاسماء المستعارة مثل مجلة كمشه . وهذا طبعا غريب جدا اذا تذكرنا الاهمية التي منحها كمشه للصدق والصراحة في مقاله الاول الذي قدم به مجلته الجديدة الى الناس . وهذه الاسماء المستعارة هي : «المفكر العربي» و« صريح » و« ابن رشد » و« ابن سينا » و« ثائر مصري » ، وهؤلاء السادة المقنعون يحصلون دائما من رئيس تحريرهم كمشه على المعاملة التي تخصص للنجوم . « فالمفكر العربي » مثلا هو : « مفكر عربي بارز ومقرب من الحركة الرامية الى تحرير فلسطين » اما « ابن رشد » فهو (على حد قول كمشه) « من القادة الفلسطينيين الكبار وقد سبق له أن عمل جنبا الى جنب مع الرئيس ناصر والرئيس بورقيبه والملك حسين » . و«الثائر المصري » هو : « احد الضباط الاحرار الاصليين الذين خلعوا فاروق الا انه منذ ذلك الحين يرفض دائما قبول مركز في الحكومة ، مفضلا ان يبقى الصديق الصريح لناصر » . واخيرا .. « صريح » ، أحد المساهمين المنتظمين . انه قد « حصل على سمعة دولية كناطق قوي باسم القضية العربية » . والسؤال الذي يتوارد الى الاذهان نتيجة لذلك هو : هل حصل « صريح » على هذه السمعة تحت اسمه المستعار ؟ وفي الواقع ، يظل القارىء بحيرة حول هؤلاء السادة البارزين ، أصدقاء ومستشاري الملوك والرؤساء ، متسائلا : لماذا يكتبون بأسماء مستعارة ؟ ان كمشه هو أول من يعلم بأن العالم العربي اليوم ، المنقسم على نفسه والذي تستبد به العواصف الفكرية القادمة من اليمين ومن اليسار ، هذا العالم العربي يتسع لجميع الآراء والهرطقات . فاذا كان كمشه الذي طالما عزف على نغمة الانقسام العربي يعرف ذلك جيدا ، فلماذا يناقض نفسه بعد ذلك ويقدم لنا كتابه في ازياء الكرنفال ، مع انه هو نفسه وضع خــط التأكيد تحت صراحة كتابه وموضوعيتهم ؟ لماذا هذا التناقض بين الوعد والتنفيذ ؟ اذا كان الرجل الذي يكتب باسم « صريح » هو صريح حقا ، فلماذا لا يكتب باسمه الصريح ؟ هل السبب يكمن في الافتراض بأن هذه الاسماء او اكثرها هي لشخص واحد فقط ، وان هذا الشخص هو ليس عربيا على الاطلاق ؟ انهم جميعا يتكلمــون بصوت واحد ومــن زاوية واحدة ، « فصديق ناصر المقرب » يظهر من خلال مقالاته ناقدا عنيفا للرئيس الراحل ولنظامه . اما « الناطق القوي بلسان القضية العربية » فانه يفعل كل ما بوسعه لهدم هذه القضية نفسها . ثم « الزعيم الفلسطيني البارز » يبدو اسرائيليا اكثر من الاسرائيليين انفسهم . وبالرغم من احاطة كمشه لكتابه ، متنكرين أم غير متنكرين ، بالهالة التي تحيط بنجوم هوليوود ، وبالرغم من اصراره على انهم جميعا ذوو شهرة دولية ، فلم يسبق لاحد في الحقيقة ان سمع بهم خارج صفحات مجلته . لا في داخــل العالم العربي ، ولا حتى خارجه . فباستثناء « مفكر عربي » الذي تنشر جريدة الحياة البيروتية مقالاته ، فالآخرون مشهورون على صفحات كمشه فقط . وهم في الواقع لا يستحقون الشهرة خارج هذه الصفحات ، اذ اية صحيفة تحترم نفسها يمكن أن تنشر ذلك السخف الذي يظهر عادة تحت اسم « ثائر مصري » ؟ فيما يلي عينة من تفكير هذا الثائر (الشرق الاوسط الجديد ــ عدد شباط ١٩٧٠) : « ان قادة مصر بزعامة الرئيس ناصر هم على خطأ اذا اعتقدوا بأن سياستهم الحالية التي تتلخص باللعب على الحبلين هي ذات فائدة لمصر . فهم لا يدركون بأن صبر زعماء الكتلة السوفييتية قد أوشك أن ينفد ، وان صبر الروس قد يصل الى نهايته فينفضون ايديهم عن مصر ويفسحون المجال امــام قوى الاستعمار الغربي لتعود من جديد الى مصر لتقيم قواعدها فيها وفي البلاد العربية » . ان مصر كما يتذكر الجميع لم تكن تلعب على الحبلين في بداية ١٩٧٠ (عندما كتب المقال المذكور) بل كانت آنذاك (ولا تزال) تنسق سياساتها تنسيقا كاملا مع الاتحاد السوفياتي . وعلاوة على ذلك فلا يوجد أدنى احتمال في أن يفقد الروس أعصابهم وكأنهم أطفال وينفضوا ايديهم عن منطقة الشرق الاوسط ذات الاهمية الحيوية والموقع الاستراتيجي البالغ الخطورة

لهم . فهل يعقل ان يخلف الروس مصالحهم الواسعة في المنطقة للاستعمار الغربي ليعود فيهدد بقواعده العسكرية ساحتهم الخلفية كما فعل في الخمسينات أيام حلف بغداد ؟ لا يوجد في التاريخ القريب مثال واحد على امكانية تصرف الروس بهذا الغباء الذي يتهمهم به « ثائر مصري » ضمنا . انهم بالتأكيد لن يقطعوا انفهم من اجل الانتقام من وجههم ، كما يقول المثل الانكليزي المعروف ، بل ولا يوجد داع لذلك الا في مخيلة ثائرنا العجيبة .

ربما المقال الذي يزود القارىء بالمفتاح حول هوية صاحبه الحقيقية او بالاحرى هويات جميع مراسلي كمشه المتنكرين ، هو ذاك الذي ظهر في عـــدد أيلول ١٩٧٠ بعنوان : « هناك مؤامرة لمعاقبة أولئك الذين يتجرأون على وضع علامات الاستفهام حول التقاليد ويحاولون علاج المجتمع من أمراضه » . هذا المقال يقدمه كمشه بالعبارة التالية : « هذا هو تعليق قوي بصراحته حول الثغرة الواسعة بين النظرية والتطبيق في العالم العربي».

اما مصدر المقال فهو : « صريح يكتب من مكة » . ويبدأ الكاتب هجومه الناري على الاسلام بالكلمات التالية : « من الطبيعي ان يظن المرء انه بعد أربعة عشر قرناً مـــن الاسلام ، لا بد ان تكون بعض مثالياته السامية قد أصبحت حقائـــق ولكن الامر ليس كذلك . فالمجتمع الاسلامي والشعب المسلم كمجموعة لا تزال منقسمة على نفسها أكثر من أي شعب آخر على وجه الارض » . أن أول ما يسترعي الاهتمام الخاص في هذا المقال هو مصدره : مكة . فالمسلم يجد انها الغرابة بعينها أن يكلف احدهم نفسه عناء السفر الى مكة من أجل الكتابة عن حالة الاسلام الحاضرة . فلو ان « صريحا » أراد الكتابة عن تلك المدينة بحد ذاتها ، او حتى عن المملكة العربية السعودية ، لكان الحافز على سفره مفهوما . اما ان يذهب أحدهم الى مكة من اجل الكتابة عن الاسلام كدين ، وعن المسلمين ، فهو أمر لا يصدق لسخافته المتناهية . فهل يتوجب على المسيحي الذي يريد أن يكتب عن مدى تطبيق المسيحيين لدينهم أن يذهب الى القدس ؟ لو ان «صريحا» اراد حقا الكتابة عن الاسلام وما يتعلق به من نظم اجتماعيـــة الخ. . لكانت القاهرة بأزهرها وعلمائها هي هدفه الطبيعي وليس مكة . ان القاهرة هي أكبر عاصمة اسلامية في العالم،ويمكن اعتبارها بمثابة نموذج عام للمدن الاسلامية الحديثة الاخرى في العالم.

أذن فالتفسير الوحيد لحشر اسم مكة في المقال هو ان « صريحا » لا يمتلك اية فكرة واضحة عن الموضوع الذي يريد الكتابة عنه . ان أهم شيء بالنسبة اليه هو ان يعتبره القارىء مسلما باعتبار ان المسلمين فقط يحق لهم الذهاب الى مكة .

ولكن لنترك مصدر المقال جانبا ، ولنبحث النقاط الواردة في المقال نفسه . ان « صريحا » ينعي على المسلمين انقسامهم وهذا هو موقف غريب بقدر ما هو دعي ومزيف،اذ من يقول ان على المسلمين جميعا الاتحاد ؟ بـــل كيف يمكن أن تتوحد دستة (على الاقل) من الشعوب والاجناس المختلفة في كيان واحد ؟ في التاريخ القريب ، لا يوجد الا مثالين على قوم يؤمنون بدين واحد قرروا الاتحاد وانشاء دولة على هذا الاساس فقط . ان اسرائيل هي احد هذين المثالين ، فهل نستنتج من ذلك انه فقط من يعتقد ان الدين هو اساس طبيعي للوحدة بين معتنقيه بالرغم من الاختلاف في العرق والثقافة واللغة والتاريخ هو ذاك الذي « ينعي انقسام المسلمين » ؟ هل هذا الموقف يكشف هوية صريح الحقيقية ؟ وعلى كل حال ، لماذا يعتبر انقسام المسلمين (على حد تعبيره) اكثر مأساوية من انقسام المسيحيين ؟ فأسوأ حروب عرفها العالم هي تلك التي وقعت في الغرب المسيحي وليس في الشرق المسلم وآخرها حدث قبل ربع قرن فقط من الزمن . ثم هل بامكان احد أن يدعي جديا بأن المثاليات المسيحية تحققت بعد ألفي عام من المسيحية ؟ اذا كان الجواب على ذلك بلا ، فلماذا توجيه اللوم كله على الاسلام ؟

وهناك نقطة أخرى يثيرها « صريح » في نفس المقال وتستوجب التوقف . فهو يكتب : « ان الفلسطينيين يعيشون على تبرعات الامم المتحدة التي تجمع من الدول الاعضاء . وان مبلغا عشريا فقط من هذا الغوث المالي يأتي من مصادر عربية . اما الحجة التي

سمعتها دائما والتي يتذرع بها العرب ليبرروا عدم اعطائهم اللاجئين الفلسطينيين قدرا أكبر من المعونة فهي ان المشكلة الفلسطينية ليست من صنعهم ، وانه من واجب اولئك الذين ارتكبوا الظلم الاصلي ضد الفلسطينيين ان يدفعوا التعويض على ذلك لاعاشة الفلسطينيين . ان هذه هي حجة واهية جدا . فاذا وقع أخي ضحية لظلم وطرد من بيته واخذت منه ممتلكاته ، فهل اتركه انا ليرتجف ويموت في العراء البارد خارج منزلي ، رافضا اعطاءه الطعام لمجرد ان شخصا غيري هو الذي كان السبب في محنته ؟ ان المال ويوجد منه الكثير في العالم العربي بامكانه أن يرفع قدرا كبيرا من التعاسة عن كاهل اللاجئين . الا أن العرب والمسلمين لم يعطوا كما قال لهم ربهم ورسولهم ان يعطوا لاعانة اخوانهم » .

هذه هي احدى الدعايات الصهيونية التي أصبحت بمثابة كليشيه بعد ترديدها في كل مناسبة، مع انها واضحة الزيف . انها تشكل افتراضا صهيونيا آخر بني بدون أساس. ولذا المطلوب هنا ان نستدعي الى كرسي الشهادة حجة اكثر ثقة من صريح وأمثاله حول قضية اللاجئين لتدلي بشهادتها . هذه الشخصية الثقة هي جون ريداواي ، المدير العام المساعد لوكالة الغوث الدولية (اونروا) من ١٩٦٠ الى ١٩٦٨ ، الذي كتب يقول : « طالما صورت الحكومات العربية التي استضافت اللاجئين ، في بعض الاوساط بأنها تستغل معاناتهم كسلاح في حملتها السياسية ضد اسرائيل . ان هذا الزعم لا يستند الى الحقائق ، فالحكومات المستضيفة قد زودت اللاجئين بجزء كبير من الخدمات الصحية والتعليمية على نفقتها الخاصة . كما انها قدمت الى اونروا اكثر من عشرة ملايين دولار، علاوة على الخدمات المباشرة التي قدمتها الى اللاجئين والتي كلفتها حوالي مائة مليون دولار . ان موقف العرب تجاه اللاجئين كان على العموم انسانيا ومساعدا » . هذا ما قاله المستر ريداواي ، ومما يثير السخرية ويرسم علائم الاستفهام حول دور كمشه كرئيس تحرير ، ان حديث مستر ريداواي هذا هو من مقال صدر في عدد كانون الثاني ١٩٧٠ من مجلة الشرق الاوسط الجديد نفسها (وكان هذا هو اول وآخر مقال كتبه ريداواي لمجلة المستر كمشه) ، والاهم من ذلك كله ان هذا المقال صدر **قبل تسعة اشهر كاملة** من مقال صريح الذي وردت فيه تلك المقاطع عن اللاجئين العرب . ومع ذلك فقد فضل الاستاذ صريح ان يقوم برحلته الى مكة على بساط الريح (كما يظهر) على ان يستشير أولا المستر ريداواي او احد المسؤولين الآخرين في اونروا .

ولكن عودا الى اللاجئين : فبالاضافة الى الخدمات المتعددة الواسعة التي قدمتها الحكومات العربية الى اللاجئين في المخيمات، فلا بد من ذكر مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين أفسح لهم المجال للعمل في الاقطار العربية جنبا الى جنب مع سكان تلك الاقطار . ففي الخليج العربي يعمل حاليا اكثر من مئة الف فلسطيني في شتى المجالات . اما في العراق فلم تعد هناك مخيمات للاجئين منذ اكثر من عشر سنين ، اذ انهم نقلوا جميعا الى بيوت اجرتها لهم الدولة لقاء مبالغ اسمية . ومع انهم لا زالوا يحتفظون بجنسيتهم الفلسطينية الاصلية ، الا انهم اندمجوا تماما في اقتصاد البلاد ولا يوجد واحد بينهم لا يحمل اجازة عمل . اما في سورية ، فالفرق الوحيد بين الفلسطيني وابن البلاد هو ان الفلسطيني لا يحق له الانتخاب . وعلاوة على ذلك فقد وجد الفلسطينيون العمل في المملكة السعودية وليبيا والجزائر وحتى في اليمن الجنوبي . وعندما توفي الرئيس عبدالناصر أقيمت له جنائز رمزية في جميع أنحاء فلسطين ، وكان الحداد عليه في مدينة غزة التي كانت تحت الادارة المصرية منذ عام ١٩٤٨ أشد من أية مدينة أخرى خارج مصر . وهذا بالتأكيد ليس سلوك اناس تعرضوا للمعاملة القاسية التي يزعم الاسرائيليون وصحبهم ان اهالي غزة تعرضوا لها اثناء الادارة المصرية .

اما عن ترك الاخ يموت من البرد والجوع خارج بيت أخيه ، فالعرب لم يتركوا اللاجئين الارمن الذين فروا من الاضطهاد التركي ليموتوا من الجوع والبرد ، فكيف اذن يتركون

ابناء عمومتهم الذين وقعوا ضحية لافظع جريمة في العصر الحديث*؟
ويترك صريح قضية اللاجئين لينسج اكذوبة اخرى عندما يقول في نفس المقال : « ان الذي تلته في هذا المقال لا أجرؤ على نشره بالعربية او بالانكليزية تحت اسمي الصريح في أي مكان . فمع اني تناقشت مع المثقفين المسلمين واحيانا مع الابناء المتعلمين لعلماء الدين ووجدت لديهم تفهما لنواقص الاسلام ومسلمي اليوم ، الا ان ذلك الحديث كلــه جرى على الصعيد الشخصي الخاص ، اذ لا يجرؤ احد على أن يذكر رأيه علنا . ان هناك مؤامرة بين الجهال والعلماء لخنق النقد ومعاقبة هؤلاء الذين يضعون التقاليد المتبعة موضع التساؤل واعادة النظر او الذين يشخصون الداء » .

هذه الفقرة تكشف مرة اخرى اهمال كمشه كرئيس تحرير ، فقبل شهرين فقط من مقال صريح هذا ، كانت نيو ميدل ايست قد نشرت مراجعة كاملة مفصلة لكتاب عربي كان آنذاك محور النقاش في الاوساط الفكرية العربية . هذا الكتاب هو « نقد الفكر الديني » للدكتور صادق جلال العظم ، الكاتب السوري المعروف . امــا مراجع الكتاب فكان الاسرائيلي نسيم رجوان الذي يعمل في الاذاعة الاسرائيلية . وقد افتتح رجوان مقاله بالكلمات التالية : « انها ليست مبالغة اذا قلنا بأنه لم يصدر في التاريخ القريب كتاب اثار ضجة كبيرة كهذه التي اثارها كتاب الدكتــور العظم . فباختصار ، ان الموضوع الرئيسي للمؤلف هو ان الدين والكيانات الفكرية الاخرى للمجتمع العربي وكل التكوين الحضاري التقليدي لهذا المجتمع يجب ان يوضع تحت « النقد العقلاني الصارم » اذا كان لهذه الكيانات ان تكف عن الوقوف عقبة في طريق النمو الاقتصادي والاجتماعي » . ثم في سياق المراجعة يذكر رجوان ان كتاب الدكتور العظم ادى الى طرده من الجــامعة التي كان يعمل استاذا بها ، ثم الى اعتقاله ومحاكمته . الا ان رجوان لا يجد مناسبا أن يضيف الى ذلك القول بأن المؤلف بريء بعد ذلك ، وان طبعة جديدة كاملة لكتابه تحتوي على وقائع محاكمته نشرت بعد ذلك .

وينبغي أن نضيف هنا ان الدكتور العظم نشر كتابه الجدلي الذي أثار الضجة ، في العربية وتحت اسمه الصريح ، اما صريح فقد كتب مقاله بالانجليزية في مجلة لا تكاد توزع في العالم العربي ، وتحت اسم مستعار . اضف الى ذلك ان الدكتور العظم نشر كتابه في بيروت حيث يقيم ويعمل ، وكان هذا الكتاب دراسة علمية تنم عن اجتهاد مخلص ، اما مقال صريح فكان سطحيا وزائفا والغرض الحقيقي منه هو ليس اصلاح الدين الاسلامي وانما ترديد كليشيهات صهيونية عتيقة حول تأخر المجتمــع الاسلامي . فان اي شتم للاسلام او المسلمين هو في مصلحة اسرائيل . ولو ان كمشه كان جادا حول مساوىء الدين ، اي دين ، لكتب عن القبضة الخانقة للمتعصبين اليهود على اسرائيل ، فان اكثر الائمة تعصبا في الاسلام لم يطلبوا يوما ايقاف حركة المرور الالي يوم الجمعة كما هي الحالة يوم السبت في اسرائيل . ولكن هل يجرؤ كمشه على ذلك ؟

اما بالنسبة لما يتعلق بالجدل في حد ذاته ، فلا توجد بقعة اخرى في العالم الثالث يدور بها الجدل بنفس الحدة التي يدور بها في العالم العربي اليوم. فهذا المجتمع يقوم حاليا باعادة النظر في قيمه المتوارثة ، ولم يعد هنــاك بعد حرب حزيران بقر مقــدس . وكان المفروض من كمشه الذي يدعي الخبرة بالشرق الاوسط ان يعرف ذلك جيدا . احيانا تظهر على صفحات مجلة جون كمشه اسماء عربية صريحة : الرئيس عبد الناصر والدكتور محمود فوزي ومحمد حسنين هيكل ، وفي الفهرس يقدم رئيس التحرير نبذة تعريفية عن اصحابها . وهذه هي طبعا مقالات أو خطب مستنسخة من الصحف او

* على الاقل نالت المانيا النازية العقاب على قاعات الغاز ومعسكرات الاعتقال ، بينما الذيــن شردوا الشعب الفلسطيني لا زالوا دون عقاب . والظلم الذي لا يعاقب مرتكبه هو دائما افظع انواع الظلم .

الاذاعات العربية . * اما عن حظيرة الكتاب العـــرب في مجلة كمشـه من الذين يكتبون خصيصا لها ، فهو لا يحوي الا اسماء معدودة متواضعة . واكثر هؤلاء الكتاب ارتباطا بالمجلة من ناحية المواظبة المنتظمة بالمساهمة هو عزيز شحاده الذي حسب الاصول يحصل على هالة النجوم التي يدخرها كمشـه لجميع كتابه تقريبا . فرئيس التحرير يقدم مقال شحاده الصادر في عدد كانون الاول ١٩٦٨ والمعنون: صوت الفلسطينيين المنسيين الذي يناشد الحكومات العربية وحكومة اسرائيـــل ، على الوجه التالي : « ان هذه المناشدة الدراماتيكية صادرة عن رجل يحق له اكثر من اي شخص اخر ان يتكلم بلسان الفلسطينيين ، فلأكثر من عشرين عاما كان هو الناطق بلسانهم والمدافع عنهم . فقد كان سكرتيرا للجنة اللاجئين بعد حرب ١٩٤٨ فتفاوض بالنيابة عنهم ودخل السجن في الاردن بسببهم ودافع عنهم في المحاكم . واليوم هو رئيس محكمة الاستئناف ولكنه لا زال الصوت الحقيقي للفلسطينيين الذين كادوا ان يصبحوا منسيين في الاردن وايضا للذين تشتتوا في اقطار عديدة اخرى ».
فيما يلي الحقائق المجردة عن حياة شحاده وانجازاته لتقارن بتقديم كمشـه الضخم له . حتى حرب حزيران كان شحاده محاميا مغمورا في الضفة الغربية للاردن . ولم يكن يوما ما سكرتيرا للجنة اللاجئين وذلك لسبب بسيط جدا وهو ان هذه اللجنة لم تؤلف الا في مخيلة كمشـه فقط . ان ظهور «كويزلنغ»** بين العرب لا يجب ان يثير دهشة غير عادية ، فلا يوجد شعب احتلت ارضه ولم يبتل بنماذج من هذا البشر . والسيد شحاده كما يبين لنا كمشـه بوضوح ، قد كوفىء بان رقي من مجرد محام مغمور الى رئيس لمحكمة الاستئناف من قبل سلطات الاحتلال . كما ان صفحات جريدة « القدس » وهي الصحيفة التي اسسها موشي ديان ، مفتوحة له ليكتب افتتاحياتها . واخيرا وليس اقل اهمية ، فان لقب الدكتور الذي يظهر مع اسم عزيز شحــــاده عندمــــا يكتب في نيوميدل ايست هو انعام من (الدكتور) كمشه فقط.*** وينشغل الاسرائيليون في الوقت الحاضر بارسال قصاصات من مقالات شحادة التي تظهــــر في صحيفة القـــدس الى الساسة ورؤساء التحرير في البلاد العربية . وقد يأتي اليوم الذي يقدم فيه كمشـه الدكتور (!) عزيز شحاده ، المحامي ورئيس محكمة الاستئناف والصحفي ورجل الدولة في طور النمو ، يقدمه الى الشعب الفلسطيني كبديل عن زعماء المقاومـــة الحاليين باعتبار ان شحاده هو الصوت الحقيقي المخلص للشعب الفلسطيني المنسي !
والمساهم العربي الاخر في نيوميدل ايست هو انور نسيبه ، وزير الـــدفاع الاردني الاسبق ، والمقيم حاليا في القدس (التي كان يوما ما حاكمهـــا تحت الادارة الاردنية الهاشمية) ويبدو ان للسيد نسيبه طموحا في لعب دور رئيسي في البلاد فيما اذا حصل الفلسطينيون على « دولة » لهم في ظل اسرائيل . وبالاضافة الى هذا الشخص ، يوجد ثلاثة فلسطينيين اخرين يكتبون في المجلة باسمائهـــم الصريحـــة وهم ابراهيم دعيبس واحمد تاجي الفاروقي وموسى مزاوي . وباستثناء الاخير ، فالاثنان همـــا مغموران تمامــــا .
وينزع كمشـه عن نفسه كل تظاهر بالموضوعية والتجرد عندمـــا يتصدى لكتب يعتبر اصحابها من خصوم اسرائيل . ومن هؤلاء الناس ، جون ديفيز ، المسؤول الامريكي

* حدث مرة أن أحد الكتاب الانجليز رفع دعوى على كمشه لان الاخير كان قد اعاد نشر مقـــال للكاتب المذكور دون اذنه ، الا ان العدد الذي يحتوي على المقال كان قد طبع فعلا ، فاضطر كمشه نزولا علـــى حكم المحكمة ان يرفق بالعدد قصاصة ورق تتضمن قرار المحكمة .

** النرويجي الذي تعاون مع المحتلين النازيين فذهب اسمه مثلا على الخيانة .

*** لما كان كمشه هو سويسري المولد ، فهو بلا شك يظن ان العرب يشاطرون الاقوام الجرمانية احترامهم الفائق لحملة الالقاب الاكاديمية الرنانة .

الكبير الذي كان مدير عام وكالة الغوث الدولية (اونروا) . فان كتابه « السلم المراوغ — دراسة في المشكلة العربية الصهيونية » الذي يمر الان بطبعته الانجليزية الخامسة* يتعرض لهجوم عنيف من كمشه لانه « ذو حقائق مطاطية ويتضمن تأكيدات لا تسندها البراهين ، وملىء بانصاف الحقائق واشاعات السوق التي يقدمها المؤلف الينا كحقائق ». الا ان « اشاعة السوق » الوحيدة التي يذكرها كمشه هي مذبحة القطمون. فطبقا له ، كانت هذه معركة ضارية ، « وقلب مجابهة بين قوتين مسلحتين الى مذبحة هو ما لا يليق بمسؤول كبير في الامم المتحدة ». والغلطة الاخرى التي يرتكبها ديفيز في نظر كمشه هي « تقبله دون سؤال لرواية العرب عن هرب اللاجئين ». فكمشه يعتبر البحوث التي قام بها وليد الخالدي حول هذا الموضوع والتي هو ، اي كمشه ، يقول ان ديفيز استند عليها في بحثه ، هي مغلوطة . الا انه لا يقدم مجموعة جديدة من الحقائق ليبرهن على صحة روايته هو (كما فعل ديفيز). ثم انه يدين تقارير ديفيز لانها « كونت القاعدة التي دار حولها النقاش في جلسات الامم المتحدة ». ومن ذلك يستطرد ليقول : « اذن لم يكن غريبا اذا كانت هذه المناقشات عقيمة الى درجة ان الاسرائيليين لم يعودوا ينظرون اليها نظرة جدية » . واخيرا يعتبر رئيس تحرير نيو ميدل ايست « انها كارثة تلك الاضرار التي تسببها كتب مثل هذه لاسم المنظمة الدولية الذي سبق وان لحقت به الشوائب ، بل وحتى لمستقبل اونروا ». ولا يكتفي المستر كمشه بذلك ، بل انه يلمح الى وجوب اتخاذ الاجراءات ضد المستر ديفيز حين ينهي مراجعته للكتاب بهذه العبارة : « ان ما يثير القلق ويجب ان يكون موضع الاهتمام القلق للدول الاعضاء في الامم المتحدة هو ان مسؤولا كبيرا في الامم المتحدة يشغل مركزا يتطلب قدرا غير عادي من التقدير السياسي السليم وعدم الانحياز ، يكتب مثل هذا السخف ، بل وحتى يصدقه، كما يظهر ».

ابتداء من الكونت السويدي بيرنادوت (اول وسيط للامم المتحدة في فلسطين) الذي قتله الاسرائيليون ، فان كل مسؤول كبير للامم المتحدة في المنطقة أصبح هدفا للحقد الصهيوني وعمليات اغتيال السمعة . ان القائمة طويلة ودولية وتضم الاسماء التالية : الميجر جنرال (لواء) فان بينيكه (دنماركي) ، الليفتننانت كرنل (المقدم) مكانيئش (امريكي) ، الميجر (الرائد) جون ده بار (امريكي) ، الكوماندر (المقدم البحري) هتشنسن (امريكي) ، الميجر جنرال (لواء) كارل فون هورن (سويدي) ، اللفتنانت جنرال (فريق) اي.ل.م. برنز (كندي) ، جون ريداواي (بريطاني) ، جون ديفيز (امريكي). ان وجهات نظر هؤلاء المسؤولين الكبار مسجلة في ملفات الامم المتحدة علاوة على ان عددا منهم الف الكتب عن تجاربه في الشرق الاوسط . ومن هؤلاء هتشنسن وهورن وبرنز وديفيز . اما جون ريداواي فهو يعمل حاليا في مجلة « ميدل ايست انترناشنل » الشهرية التي يصدرها في لندن مجلس التفاهم البريطاني العربي . ان هؤلاء الرجال اختيروا لشغل مناصبهم الحساسة في جهاز الامم المتحدة المشرف على اغاثة اللاجئين، او في لجان مراقبة الهدنة ، وذلك لانهم اصلا عرفوا بالتجرد والاستقامة والاخلاص في العمل . ان السنوات التي قضوها في الشرق الاوسط كانت كفيلة لان تجعلهم يلموا باساليب الصهاينة وطرقهم في تزييف الحقائق والمراوغة ، ولا توجد فئة اخرى من الناس لها أحقية اكثر منهم في التحدث والتعليق على ما حدث ويحدث بين العرب واسرائيل . ومع ذلك كله ، فانهم بالنسبة الى كمشه وامثاله ، رجال ذوي نية سيئة يقبضون الرشاوي من العرب كي يلفقوا التهم ضد اسرائيل المظلومة . حتى الاونروا كمؤسسة لا تسلم من نقد كمشه وازدرائه فهي بقدر ما يتعلق الامر به مؤسسة

---

* ومع كل هذا النجاح فلم يجرؤ ناشر امريكي على نشره بعد ، مع ان المؤلف هو وكيل وزارة سابق في واشنطن .

يعمها الفساد، اما المسؤولون ، فهم على حد قول كمشه ، «قد وجد انهم يكوّنون شريكا له مصلحة في زيادة عدد اللاجئين ، ليس فقط لدواع انسانية ، **وانما لاسباب اخرى** ».
وهو يذكر مثالا على ذلك : « ان مخيم رام الله مثلا ، كان استنادا على ارقام وهمية يضم عددا من الموظفين والمستخدمين اكبر مما هو المخيم بحاجة حقيقية اليه ، كما ان مديره كان يحصل على مرتب اعلى الخ . . » هل يقدم كمشه دليلا على زعمه هذا ؟ نعم ، انه يستشهد بحجة لا يرقي الشك اليها . انه يستشهد بالقائد العسكري الاسرائيلي لرام الله الذي كان قد توصل الى هذه النتائج اثناء جولة تفتيشية له في مخيم اللاجئين ! لا تعليق على ذلك ضروري ! وينحي كمشه باللائمة على مسؤولي الاونروا لانهم على حد قوله : « اقفلوا عينا او حتى عينين ربما ، على مغادرة كثير من الشبان للمخيم بحثا عن العمل في الخارج ، وكذلك على الوفيات ، مما اتاح للاجئين امكانية الحصول على عدد من بطاقات التموين اكثر مما يجيزه لهم عددهم الحقيقي ، وذلك لنيل كمية اكبر من الغذاء . وقد وجد بان حالات مماثلة لهذه كانت موجودة في المخيمات الاخرى وفي القرى ». هذه هي الادعاءات التي نقلها كمشه عن الحـــاكم العسكرى الاسرائيلي ، وحتى لو افترضنا انها صحيحة ، فان المعنى الذي يرمي اليه كمشه هو واضح جدا . فانه يستكثر على اللاجئين تموينهم الضئيل ويحسدهم لانهم ، كما يقول في سياق مقاله ، « يبدون في ثياب حسنة وحاصلين على قسطهم الكافي من الغذاء ». فالظاهر ان رئيس تحرير مجلة نيو ميدل ايست التي تعطف على الفلسطينيين بصورة خاصة ، كما تدعي دائما ، يفضل ان يرى اللاجئين يعانون من الجوع ويرتدون الاسمال .
اما الكتب الاخرى التي تظهر للقارىء الغربي الوجه الاخر من العملة الذي لم يعتد على رؤيته ، فهذه تصادف نفس القبول الذي صادفه كتاب المستر جون ديفيز على صفحات مجلة كمشه . الكتاب « الفلسطينيون » مثلا ، الذي كتبته المؤلفة الفرنسية اليهودية اليسارية آنيا فرانكوس هو « منشور دعائي » برأي كمشه . كما ان رواياتها لتاريخ اسرائيل « تحتوي على الخيال اكثر مما تحتوي على الحقيقة ». ولا يكتفي بذلك ، بل يؤكد على ان تشويهاتها للحقيقة هي غبية اكثر من ان تكـــون ذكية* ، وتنزل ضررا بالدعوة الفلسطينية اكثر مما تفيدها». وهنا ينبغي التوقف لحظة لاعادة النظر في جملة كمشه الاخيرة، وذلك لانه اثناء مراجعته لكتاب ديفيز كان قد اكد ان مثل هذه الكتب ، اي المنصفة للعرب ، « تضر الفلسطينيين اكثر مما تنفعهم ». والظـــاهر ان هذه ترديدة صهيونية اخرى لا تزال جاهزة للاستعمال في اي وقت . والغريب في الامر اننا نادرا ما نعلم بالضبط لماذا هذه الكتب الموضوعيةالمنصفة تضر الفلسطينيين اكثر مما تنفعهم.ولكن قد يكون تفسير ذلك في تلك الرسالة التي نشرتها مجلة البي بي سي « ذي ليسنر » في عددها الصادر بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩٧٠ اثناء نقاش حاد جرى على صفحاتها حـــول الاسباب الحقيقية وراء اللجوء الفلسطيني عام ١٩٤٨ . فقد كتب جيكب غيفرتز من صحيفة الجيويش كرونكل يقول : « . . بالرغم من دوافعه الانسانية، فالمستر غيلمور** يضر بدعوة اللاجئين الفلسطينيين ضررا كبيرا عندما يظل يعزف علـــى نغمـــة الماضي ويوقد بذلك نيران الكراهيـــة العربية ضـــد اسرائيل » . اذن هنـــا بيت القصيد ! والمطلوب الان ان يخبرنا غيفرتز وكمشه لماذا لم يتوقف الصهاينة حتى اليوم عن عزف نغمة غرف الغاز ومعسكرات الاعتقال النازية بعد مرور اكثر من ربع قرن على ذلك ، وبعد ان نالوا الملايين من التعويضات ، وبعد ان نخر الدود في بقايـــا النازيين الذين اعدموا في نورنبرغ .

---

* المفروض هنا ان تشويهاته هو ذكية .

** ايان غيلمور نائب بريطاني محافظ كان سابقا صاحب مجلة « سبكتيتر » اللندنية الاسبوعية وهو احد الساسة الذين يتفهمون الموقف العربي ويتعاطفون معه .

ويحرص كمشه على متابعة الانتاج الفكري في العالم العربي ، ولذا فبين الآونة والاخرى يفوز كتاب عربي بعطف من مجلة نيو ميدل ايست ، عندما يراجعه احد كتابها ، وهو دائما اسرائيلي . والانطباع الذي يحصل عليه عادة القارىء الغربي غير المطلع على بواطن الامور هو ان المؤلف العربي الذي روجع كتابه على صفحات المجلة هو مؤيد لاسرائيل ، مع ان الامر ليس كذلك طبعا . ولكن كمشه كثير التحدث عن المفكرين والمثقفين العرب الغاضبين ، موحيا بانهم غاضبون لانهم يريدون الصلح مع اسرائيل . والحقيقة ان هؤلاء المفكرين غاضبون ليس لان بلادهم حاربت اسرائيل ، ولكن لانها حاربت اسرائيل وانهزمت .

وفي مقال بعنوان « مصري ذو رسالة لهذا العهد » ظهر في عدد كانون الاول ١٩٦٨ كتب الياهو خزوم يتحدث عن المؤلف المصري المعروف سلامه موسى : « لقد هاجم موسى الفكرة المعتوهة التي كان ينشرها الكتاب والصحفيون والدعائيون المصريون والتي فحواها ان العرب هم اعظم شعب في التاريخ ». وتعليقا على هذه الجملة يجب القول انه لا يوجد في التاريخ العربي او الاسلامي ما يشير الى ان العرب اعتنقوا في اي زمن من الازمان نظريات العرق وآمنوا بانهم شعب الله المختار . بل هل بامكان خزوم ان يستشهد بكتاب عربي واحد يضارع في عرقيته النازية الكتب الصهيونية التالية : الخروج بقلم ليون اوريس ، لصوص في الليل بقلم آرثر كويستلر ، بلاد قديمة جديدة بقلم تيودور هيرتزل ، اليهود والعرب بقلم س. د. غويتاين ، المجد الاعظم بقلم ليستر غورن ، نجمة في الريح بقلم روبرت ناثان ، الق ظل عملاق بقلم تيد بيركمان ، التجربة الاخيرة بقلم جوزيف فيرتل . وهذه الكتب هي مجرد عينة من الادب العرقي الذي عرفت به كتابات الصهاينة .

وقد كتب خزوم مقاله المذكور عن سلامه موسى بالاسلوب الصهيوني المعروف ، فملأه بالاستشهادات التي اخذت ناقصة من النص الاصلي (وهي طريقة صهيونية معروفة) كما انه زيف الحقائق ، ثم نثر حفنة من الكلمات مثل : شوفيني ومتعصب أعمى وهستيري الخ .. في مقاله ، باعتبار ان لا مراجعة لكتاب عربي بقلم اسرائيلي يمكن ان تعتبر كاملة بدون هذه الالفاظ الجارحة. والتساؤل الذي يتبادر الى الاذهان الآن هو: هل الذين طردوا الفلسطينيين من ارض اجدادهم ، ورفضوا اعطاء الماء للجنود المصريين التائهين في الصحراء* هم حقا متحلون بتعاليم غاندي ومسيحية يسوع ، كما نفهم ضمنا من مقالات كتابهم في نيو ميدل ايست ؟

وليس الياهو خزوم هو المساهم الوحيد في نيو ميدل ايست الذي يخترع مجموعة كاملة من الاكاذيب ليبني عليها حججه ، فاذا استثنينا اصحاب الاسماء الكلاسيكية (ابن رشد وابن سينا الخ) فالرجل الذي قاد الجميع في هذا المضمار هو رئيس التحرير نفسه ، المستر جون كمشه . ففي عدد تشرين الاول ١٩٧٠ كتب شيخ الدعائيين الصهاينة مقالا موقعا باسمه يحتوي على القصة التالية : « في ٦ ايلول وعندما كانت الازمة في عمان تقترب من ذروتها ، اقتحمت جماعة مقر الصحيفة البيروتية الاسبوعية « الهدف » التي يقال انها الناطقة غير الرسمية بلسان جورج حبش والجبهة الشعبية ، وحطم المقتحمون المطبعة وضربوا رئيس التحرير غسان كنفاني . وبعد يومين من ذلك ، في ٨ ايلول (١٩٧٠) علق صلاح عرفات ، نائب جورج حبش ، على الهجوم في افتتاحية بالصحيفة ، فكتب بان الهجوم على مقر الهدف قام به : ليس الناصريون او مؤيدو الملك حسين ، بل القوى الاجرامية الشريرة لفتح التي كانت مصممة على اسكات صوت الحق وايقاف نشاط مقاتلي الحرية ! وقد اختتم صلاح عرفات تعليقه بالكلمات التالية : اننا

---

* راجع **اسرائيل والعرب — المعركة الثالثة** : بقلم اريك رولو وجان فرانسيس هيلد وجان سيمون لا كوتور — باريس ١٩٦٧ .

سنواصل كفاحنا ضد شرور ياسر عرفات وحسين وناصر حتى يزالوا جميعا من مسرح الشؤون العربية . لا توجد قوة في العالم تستطيع منعنـــا من تحرير فلسطين وابادة اسرائيل والناصريين والهاشميين وقوى فتح المجرمـــة ومنظمة التحرير الفلسطينية . وبهذه الخلفية المعهودة من الصراع الداخلي الذي وصل الى الذروة في القتل المتبادل والقتال في عمان ، فانه ليس بالامر الذي يدعو الى الدهشة اذا كان الكثير من العرب الوطنيين قد يئسوا من زعمائهم وسياساتهم »*.

ان الهدف هي مجلة اسبوعية تصدر كل يوم سبت ، ولبضعة ايام اثناء الحرب الاهلية في الاردن ، اخذت هذه المجلة تظهر كل يوم ، الا انه بين ١٩٧٠/٩/٥ و ١٩٧٠/٩/١٢ لم يظهر عدد من المجلة . ليس ذلك فقط ، وانما لم يظهر اي مقال يتضمن هذه الاتهامات العجيبة ضد الناصريين او فتح او منظمة التحرير الفلسطينية . بعبارة اخرى ، ان هذا المقال الذي الصقه كمشه بصلاح عرفات لم يكن له وجود اطلاقا ، لا في الثامن من ايلول ولا في اي تاريخ اخر ، لا في الهدف ولا في اي مجلة عربية اخرى . ان اعـــداد مجلة الهدف موجودة كلها في مقر اتحاد الطلاب العرب في لندن ، وبامكان اي شخص ان يراجعها ، ولذا لا يمكن لكمشه ، صديق الحق وحامي الصراحة ، ان يتذرع بالاستناد على معلومات خاطئة . وعلى كل حال ، وكدليل على سوء النية الذي دفعه الى اختراع هذا المقال ، فانه عندما استلم رسائل من القراء تتحداه لنشر صورة فوتوستات لمقال الهدف المزعوم ، لم يجب على الرسائل ، بل لم ينشرها في باب الرسائل بمجلته اساسا، مع ان نشر التكذيب الوارد من القراء على نبأ اتضح كذبه فعـــلا ، هو من مسلمات الصحافة في كل مكان . بل ويحتم عليه قانون الصحافـــة ، ولكن « بضاعة » مستر كمشه لا تنتمي الى السلطة الرابعة بقدر ما هي للاستهلاك الدعائي الرخيص .

ان المستر كمشه قد سبق وان اخترع عشرات القصص خلال عمله الطويل كرئيس تحرير لصحيفة « جيويش اوبزرفر » وككـــاتب عمود عن الشرق الاوسط في الايفننج ستاندرد .**. ولكن اذا كانت « الجيويش اوبزرفر » هي صحيفة صهيونية صريحة ، والايفننج ستاندرد هي صحيفة من الوزن الخفيف ولا تصل الى الشرق الاوسط اصلا ، فقد مرت هذه الاكاذيب دون تحد . ولكن الامر يختلـــف اذا كانت هذه الاكاذيب تظهر الان على صفحات مجلة شهرية يفترض فيها ان يحررها خبراء الشرق الاوسط ليقرأها خبراء هذه المنطقة ايضا ، عند ذلك لا يمر تزييف الحقائق بسهولة فوق رؤوس القراء كما كان الامر في الماضي . والكذبة التي تظهر على صفحـــات مجلة شهرية لا تنسى بسهولة كالكذبة التي تنشر في صحيفة يومية تلقى في سلة المهملات بعد ساعات من قراءتها . والسؤال الان هو : ماذا يريد كمشه ان يحققه بهذه الاكاذيب والدعايات ؟

عندما ازيح كمشه عن رئاسة تحرير « الجيويش اوبزرفر » وفقد بذلك مركزا لا يستهان باهميته في الاوساط الصهيونية ، فان عودته الى القطيع كانت مرهونة ببروز الحاجة من جديد الى مواهبه كدعائي محترف مخضرم . وفعلا اكتشف الاسرائيليون بعد مرور اشهر على حرب حزيران بانه يجب القيام بمجهود اكبر على الصعيد الدعائي من اجل ان ينالوا ثمار حربهم ، خاصة وان تليفون موشي ديان لم يرن ليعلمه بوجود زعيم عربي على الخط يريد ان يفاوضه على عقد صلح نهائي ، كما كان قادة تل ابيب يأملون . اذن فالمطلوب هو تشجيع الفلسطينيين على السعي من اجـــل توقيع اتفاقية ثنائية مـــع

---

* هذه هي احدى النغمات الرئيسية في مجلة كمشه : يأس العرب من زعمائهم .

** كتب كمشه مرة في هذه الصحيفة ان الاتحاد السوفياتي قد انشأ مدرسة للتجسس في شملان قرب بيروت لمنافسة المدرسة البريطانية الشهيرة ، وانه اختار الجاسوس الهارب جورج بليك ليدير هذا المعهد . هذا الخبر المضحك ادى الى توجه العشرات من مراسلي الصحف والوكالات الى هذه الضاحية الهادئة دون سابق انذار ، والنتيجة طبعا معروفة .

اسرائيل ، وهذه كانت فكرة اللورد سيف الذي طالب الاتحاد الصهيوني البريطاني بالقيام بمبادرة في هذا السبيل عن طريق انشاء مجلة جديدة . ولما تقرر انشاء هذه المجلة ، كان المرشح الاول لرئاسة تحريرها هو ربيب اللورد سيف القديم : المستر جون كمشه . وكان الاخير قد سبق وان لقن درسا قاسيا عن مغبة التدخل في شؤون اسرائيل الداخلية ، ولذا لم يعد هنساك خوف في الاوساط الصهيونية في تـل ابيب وبريطانيا ، ان يعود كمشه الى مناوراته السابقة . كان دوره الحالي ان يشرف على اصدار مجلة هي ظاهريا حيادية وموضوعية وليست ذات طابع صهيوني سافر مثل « الجيويش اوبزرفر ».

وكانت القيادة الصهيونية مقتنعة بان حرب حزيران قد خلقت حقائق جديدة في الشرق الاوسط ، ولذا صدرت التعليمات الى كمشه بان يرسم خطة لمجلته القادمة تدخل هذه الحقائق في حسابها وتعكسها بقوة في سياستها التحريرية ، وهكذا صدرت المجلة تحت اسم نيو ميدل ايست ، ومن البداية كان خطها واضحا كل الوضوح ، فهدفها كان اقناع القادة والمثقفين الفلسطينيين بالتعاون مع الدولة الصهيونيـة والكف عن الارتبـاط بالمتطرفين والمتعصبين ، اي منظمات المقاومة . وهكذا لم تخف المجلة عداءها الشديد لحركة المقاومة الفلسطينية .

وقد حاول كمشه ان يضفي على مجلته لمحة من التوازن كي تبدو وكأنها صوت التعقل الذي يرتفع من بين الجانبين ليوفق بينهما . ولذا فهو احيانا ينتقد ما يسميه اللامبالاة الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين ، الا ان هذا النقد يأتي فاتر اللهجة ومعسول العبارة فلا يكاد يكون الا بمثابة تسجيل موقف اسمي لا اكثر . اي انه نابع عن الحاجة الى اظهار المجلة بمظهر الوسيط النزيه المنصف ، وليس عن اقتناع فعلي بعدالة القضية الفلسطينية . وهذا طبعا لم يغرب عن بال الفلسطينيين ، اذ ان كمشه لم يكتسب الى جانبه الا حفنة من الفلسطينيين « لتحاور » الاسرائيليين عبر صفحات مجلته . وقد ظلت هذه الحفنة عديمة الاهمية ومنعزلة تماما عن الجماهير ، مما حفز كمشه الى اختراع دستة من الاسماء المستعارة ليختبيء وراءها هو او غيره من المحررين الصهاينة في المجلة ، مع التظاهر طبعا بان هذه هي الاسماء المنتحلة لشخصيات عربية بارزة لها أثرها في سياسات المنطقة . والغرض من هذا الخداع ذو حدين : فهو اولا لاقناع القراء الفلسطينيين بانه يوجـد من بين مواطنيهم من هو مستعد للدخـول في حوار مـع الاسرائيليين ، وثانيا فهو عبر صريـح ومن لف لفه يستطيع ان يغتاب العرب غـير الفلسطينيين ويحط من شأنهم ، ويظهرهم أمام القراء الاوروبيين بمظهر الشعب الغارق في التأخر والذي يتحكم باقداره الزعماء الانتهازيون المخادعون وائمة الدين الجهال . اي ان هدف كمشه هو التملق للفلسطينيين من جهة ، وانزال شتى انواع الاهانات والشتائم باشقائهم العرب « الذين طالما خدعوهم ». وهذا الاتجاه واضح في كتابات صريح والياهو خزوم ونسيم رجوان ، وكذلك في كتابات كمشه نفسه ، وخاصة في مقال الهدف المزعوم ، فان بيت القصيد كله في ذلك المقال كان كامنا في الجملة الختامية التي قال فيها كمشه : « انه ليس امرا يدعو الى الدهشة اذا كان الكثير من العرب الوطنيين قد يئسوا من زعمائهم وسياساتهم » .

كانت تعليمات كمشه من الزعامة الصهيونية لا التباس فيها ، فهو يجب ان يدعو لفكرة اقامة وطن قومي للفلسطينيين في مكان يكفل لاسرائيل الخلاص من متاعبها الناتجة عن وضعهم غير المستقر . وكان على هذا الوطن ان يقوم في بقعة من الارض تقع بـين اسرائيل والاقطار العربية الاخرى ، اي « دولة عازلة » ، وان تكون مجردة من السلاح والسيادة الحقيقية . لهذه المهمة الدعائية اختير كمشه ، فالتقطه الزعماء الصهاينة من فوق الرف ، فنفضوا عنه الغبار واعـادوه الى المعمعة بعد ان غفروا له خطايـاه الماضية . وكان المنتظر منه الان ان يبرهن عمليا على خبرته بالعقلية العربية ، فيبيع

للشعب الفلسطيني مشروعا جديدا يحتم عليهم اولا ادارة ظهورهم لاخوتهم العرب قبل الدخول في حوار مع تل ابيب ، والاهم من ذلك كله ، كان عليهم ان يتخلوا عن حركة المقاومة ويقطعوا الخيط الذي يربطهم بالزعماء العرب ابتداء من الرئيس عبد الناصر وانتهاء بالملك حسين . ومن الممكن مشاهدة رسالة كمشه هذه حتى على اغلفة مجلته . فعلى غلاف احد الاعداد نجد الرسم التالي : الملك حسين وقادة المقاومة يقفون على ظهر رجل يجثو على ركبتيه ويديه ويقول : ولكن من ينصت الي ؟ هذا الرجل المسكين يرمز طبعا الى الشعب الفلسطيني . وعلى غلاف آخر نرى فدائيا يبرز من قمقم على شكل مارد من مردة الف ليلة وليلة ، ثم يهدد بمسدسه افنديا (بالطربوش) يركع على سجادة صلاة تتكون من اعلام الاقطار العربية المختلفة وفي الخلف حاجز مـــن الاسلاك الشائكة يوجد سهم يشير الى اسرائيل . مغزى الرسم : ان الفدائيين يشكلون خطرا على الانظمة العربية الراهنة (التي يرمز اليها الافندي المذعور) اكثر من الخطر الذي يشكلونه على اسرائيل . المعنى الضمني : اسرائيل حريصة على مصلحة وبقاء الانظمة العربية الراهنة . وفي عدد اخر نرى رسما يجمع بين الرئيس انور السادات والجنرال موشي ديان ثم التعليق : « ربما كان فنان المونتاج في المجلة قد استبق الاحداث ولكن هل اطلق العنان لخياله ابعد مما يجب ؟ »

ويبدو ان كمشه حريص على مصلحة الفلسطينيين الى درجة انه صمم لهم علما جديدا ، (هو طبعا غير علمهم الحالي) ثم ضمه الى علم نجمة داود ، باعتبار ان هذه ستكون راية الدولة الفدرالية القادمة التي ستضم الاسرائيليين والفلسطينيين في اتحاد وثيق . ومن الخواطر الحبيبة على قلب كمشه والمعدة للاستهلاك الفلسطيني ، تلك التي مؤداها ان الاسرائيليين والفلسطينيين هم دمى تحركها اصابع الدول الكبرى ، فلو تركت هذه الدول العظمى الشعبين لبتفاهما وحدهما دون تدخل من الخارج فانهما سيقرران عند ذلك التعايش سلميا مع بعضهما بعضا . لكن عليهما اولا ان يردما الجدار الذي يفصل بينهما والذي يتكون من كلمات هي الشك والنفاق والكذب والكراهية . هذا كله قاله كمشه في رسمين ظهرا على غلاف عددين ، ومن الجدير بالذكـــر ان هـــذه الرسوم والدعايات السخيفة تذكر بالمجلات والمنشورات التي كان الحكم النازي يصدرها في الاقطار التي احتلها ابان الحرب العالمية الثانية ، اي أن تكنيك كمشه مقتبس من تكنيك الدكتور غوبلز ، وزير الدعاية المشهور في حكم الرايخ الثالث . انه يرتب الحقائق لتخدم غرضه ، فاذا لم تتوفر الحقائق فانه لا يتردد في اختراعها ، كما انه يستخدم جماعة الكويزلنغ لتنطق بلسانه . اضف الى ذلك الهمسات الحلـــوة التي يدخرهـــا لآذان الفلسطينيين بينما هو ينهال بالشتم والتقريع على بقية العرب ، باعتبار انهم هم الذين غدروا بالفلسطينيين . وهذه ايضا نغمة كان قد ابتكرها غوبلز عندما ظل يعزف في فرنسا المحتلة على نغمة تخلي جون بول البريطاني عن ماريانا (فرنسا) المسكينة في ساعة محنتها .

ان كمشه السويسري هو تلميذ مخلص لغوبلز ابن اقليم الراين ، ولكن التلميذ يتفوق على استاذه في ناحية معينة . فهو اذا كان لم يخدع الناس الذين يتوجه اليهم بدعايته ، فانه بالتأكيد خدع غير العـــرب الذيـــن لا زالـــوا يعتبـــرونه حجـــة في قضايـــا الشرق الاوسط . ان اسلوب الكذبة الكبرى الذي كان هتلر قد طوره وطبقه ، بل وحتى كتب عنه في كتابه « كفاحي » هو نفس الاسلوب الذي تبناه الصهاينة ايضا . بل انهم وصلوا الى اصوله حتى قبل هتلر . وعلى كل حال ، فان كراهية الصهيونيين للالمان لم تمتد الى ناحيتين برز فيهما الالمان : الحرب والدعايـــة . فاذا كـــان ديان وصحبه قد درسوا استراتيجية كلاوزفتز ومولتكه وشليفن غودريان فان مراكز الدعاية الصهيونية تتلمذت على هتلر وغوبلز . بل هل نستغرب اذا علمنا ان اكبر الدعائيين الصهاينة هم من اصل جرماني ، كالدكتور كوهين ، المسؤول عن الدعاية في وزارة الخارجية الاسرائيلية ،

وكمشه ، فكلاهما ولدا في بلاد تنطق الالمانية .
لقد خلق كمشه في النيو ميدل ايست نسخة جديدة من الجيويش اوبزرفر ، بل انها في الواقع جيويش أوبزرفر جديدة .
حتى الان لم يجند كمشه بدعايته الا عددا ضئيلا جدا من الفلسطينيين ، فالمشروع الذي يطبل له ويزمر منذ ثلاثة اعوام لا يختلف كثيرا عن الكيان الهزيل الذي تـريد جنوب افريقيا بسياسة « التمييز العنصري » ان تبنيـه لشعب البانتو حتى يظل بمعزل عن البيض ، فيعيش ويموت في غيتو الزنوج . اما بالنسبة لجماعة الكويزلنغ من امثال عزيز شحاده ، فليس من المتوقع ان يكونوا الطليعة لحركة جماهيرية واسعة النطاق ، فالمتعاونون مع العدو نادرا ما يؤثرون تأثيرا ايجابيا قويا في الشعب الذي ينتمون اليه ، ليسوقوه نحو التعاون مع العدو والقبول بشروطه . ان التاريخ الحديث زاخر بالامثلة على فشل الكويزلنغ في النهاية ، لا سيما وان كلا من كويزلنغ النرويجي ولافال الفرنسي مات على المقصلة .
وهذا كله يسوقنا الى التساؤل الحتمي عن مدى نجاح المجلة ، على الاقل كمشروع صحفي . انها مجلة ذات ورق فاخر صقيل وغلاف ملون وطباعة ممتازة والكتاب الذين يساهمون فيها هم اصحاب أسماء تؤمن لهم اجور مرتفعة ، مثل فيليب وندسر وايان سمارت وبيتر يونغ الخ .. وكان كمشه قد كتب في العدد الاول يقول : « اننا نعتقد بان نيو ميدل ايست ستصبح واسطة فريدة للمعلنين المهتمين بهـذه المنطقة ، بشعوبهـا وقضاياها . الا اننا لا نتوقع ان يتقبل المعلنون المحتملون الذين لا ريب هـم حريصون على مصالحهم ، تأكيدنا هذا على علاته . ولذا نقترح ان نبين لهم عمليا ما نعنيـه في اعدادنا الاولى ، فاننا سنقبل الاعلانات لاول مرة ابتداء من عدد كانون الثاني ١٩٦٩ ».
(وكان العدد الاول قد صدر في تشرين الاول ١٩٦٨) . الا ان ذلك العدد جاء وذهب وتتالت الاعداد بعده ، وها قد مرت ثلاثة اعوام على هذا الحديث وما زالت نيو ميدل ايست نظيفة من الاعلانات نظافة براءة منها . فباستثناء اعلانات لمحلات ماركس اند سبنسر وكوليكترز غايد (وهذه شركات صهيونية معروفة بحماسها لاسرائيل) تظهر بين الفينة والاخرى ، فضلا عن اعلانات لكتب كمشه نفسه ، فـلا يبدو ان نيو ميدل ايست قد اقنعت المعلنين المحتملين الحريصين على مصالحهم بقبول تأكيد كمشه على علاته .
التوزيع ؟ المجلة غير متوفرة في مصر ، وحتى لو كانت ، فليس من المتوقع ان يـدفع مصري نصف جنيه (ثمن المجلة في مصر) ليقرأ دعاية كمشه السافرة التي كلهـا قدح وذم بمصر وحكامها . وبالاضافة الى مصر ، فلا سوريا ولا العراق تسمح بدخول هذه المجلة اراضيها . اما لبنان فقد قرر منع هذه المجلة بعد ان ظهر مقال في مجلة الاسبوع العربي يفضحها . وبالنسبة لافريقيا الشمالية التي يتحدث ابناؤها المتعلمون الفرنسية كلغة ثانية وليس الانجليزية ، فمن المشكوك به أن يهتم ابنـاء هذه المنطقة ببضاعة كمشه . وهذا اذن يترك البلاد غير العربية في المنطقة ، اي ايران وتركيـا وقبرص واليونان وافغانستان ، الا ان المقالات عن هذه الاقطار نادرة جدا ، ولـذا ليس من المتوقع ان يبتاع ابناء هذه البلاد المجلة المذكورة ليقرأوا فيها لا شيء غير تطـورات النزاع العربي الاسرائيلي . ومرة كل قمر ازرق (كمـا يقول المثل الانكليزي) يجـد القارىء غير العربي مقالا عن بلاده ، ولكن حتى في هذه الحالة ، فالمقال سيتطرق الى بلاده من زاوية الصراع العربي الاسرائيلي ، كما حدث عندمـا « كتب » احد القضاة الاحباش مقالا لمجلة كمشه ، ولكن بدلا من التحدث عن بلاده ، كرس الجزء الاكبر من حديثه لمهاجمة العرب والتغني بصداقة اثيوبيا لاسرائيل . ان اعدادا كاملة من نيو ميدل ايست تصدر دون ان تتضمن كلمة واحدة ليست متعلقة بالعرب او باسرائيل . وحتى اذا كان هناك مقال عن الحبشة او تركيا او ايران ، فالموضوع الجانبي ، كما اسلفنا ، هو عن علاقة هذه البلاد باسرائيل . فهل يعقل ان يبتاع القبرصي او اليوناني او التركي

هذه المجلة ذات الثمن المرتفع والمواضيع الاختصاصية لا لشيء الا لمتابعة الانباء عن غولدا مائير وابا ايبان وياسر عرفات وجورج حبش والملك حسين ؟. اذن فالسوق الوحيدة التي تبقى امام كمشه هي اسرائيل ، وهذا معناه ان الطاهية المحترف يتغذى على الاصناف التي طبخها . ومع ذلك ، فان تبجح كمشه لا ينتهي ، اذ انه عندما يعلن عن مجلته ، يكتب : « ان نيو ميدل ايست تباع في الشرق الاوسط اكثر من اية مجلة انكليزية اخرى ، اسبوعية او شهرية ، تكتب في هذا المجال ». ومع ذلك ، فاننا نجد في نهاية كل عدد من المجلة صفحة كاملة مخصصة للاعلان عن توفر كميات « محدودة » من الاعداد السابقة لمن يرغب في الحصول عليها من ادارة المجلة مباشرة !

ولم تكن مجلة كمشه واسطة للدعائيين الصهاينة فقط ، بل انها في الوقت نفسه منصة مثالية لاعداء العرب من بين البريطانيين غير اليهود . ومن هؤلاء دونالد وات ، المحاضر في التاريخ الدولي بكلية الاقتصاد في جامعة لندن . ان هذا الرجل ، كما تبين مقالاته في نيو ميدل ايست واحاديثه في البي بي سي من الذين يحترفون معاداة العرب . بل ان كراهيته لهم تكاد تكون باثولوجية في عنفها . ولا يكتفي هذا الاستاذ الجامعي بقذف العرب بكل ما هو مقذع ، بل انه يهبط حتى الى درك التلاعب بالحقائق الثابتة . وهذا واضح في مقاله المعنون : « لماذا لا يوجد مستقبل تجاري لقناة السويس » مع ان هذا المقال ظهر في فترة كانت فيها آذان الدول البحرية في اوربا وغير اوربا منتصبة تصغي بتلهف الى نبأ احتمال فتح قناة السويس قريبا اثر قبول مصر لبادرة روجرز . اي ان وات فضل تجاهل جميع الادلة التي تشير الى استمرار اهتمام دول العالم بهذا الممر المائي الحيوي ليكتب مقالا من شأنه ان يرضي المستر كمشه .

ومن الصهاينة غير اليهود الذين يقفون على نفس المستوى مع الاستاذ وات ، رجل الدين المسيحي ، المحترم جيمس باركس ، الذي كرس حياته لخدمة الحركة الصهيونية. وفيما يلي فقرة من مقال له صدر في عدد حزيران ١٩٧٠ من مجلة كمشه ، بعنوان « من يريد جائزة نوبل وكيف تحصل عليها ؟ » : « ان الامر متروك لاسرائيل لاتخاذ بادرة جديدة ، فقد توفرت لها فرصة غير متوقعة وهي على الارجح لن تتكرر ، لاتخاذ مثل هذه البادرة . هذه الفرصة ناتجة عن مشكلة التلويث في محيطنا الكلي على الارض ، وفي الجو والبحر ، وهذه بطبيعة الحال ستكون المشكلة التي ستستقطب العالم حولها خلال الاعوام الثلاثين المتبقية من هذا القرن ، فالتلويث لا يعرف حدودا . وفي مجابهة هذه المشكلة ، فجميع انواع الخلاف بين الاقطار المتجاورة والتي ستمنعها من التعاون المخلص المبذول في مهمة تأمين استمرار توارث الاجناس في اجيال المستقبل ، مع السيطرة على نسبة التناسل البشري وانتاج الغذاء في العالم ، فهذه الخلافات ستعتبر خيانة لا تغتفر لمستقبل الانسان. ان الامم المتحدة اقترحت حاليا الدعوة الى مؤتمر دولي لبحث هذه المشكلة عام ١٩٧٢ ، ولذا فلا يجب ان تضيع اسرائيل الوقت اذا كانت هي ستجعل التعاون بسبب التلويث السبب لبادرتها ». ومن ذلك ينتقل مستر باركس الى حجته الاساسية التي فحواها ان كل ما يتحتم على الاسرائيليين عمله من اجل انهاء عدائهم الطويل مع العرب هو ان يبرزوا — اخيرا — وثائق احقيتهم بفلسطين ، اذ فقط عند ذلك سيرى الفلسطينيون النور ويقرون باحقية اليهود التي لا تقبل النقض ببلادهم — اي بلاد الفلسطينيين .

هذا المقال المدهش اثار عاصفة من السخرية بين قراء مجلة كمشه* ، ولا ريب انه احرج كمشه اكثر من اي شخص اخر ، اذ اي رئيس تحرير يحترم نفسه ومهنته ومجلته يجب ان يرى مثل هذا الهذر المضحك على صفحاته ؟ ولكن كمشه اضطر الى نشر المقال

---

* منهم جون ريداواي ، المدير العام المساعد الاسبق لاونروا (وقد سبق ان تحدثنا عنه في سياق المقال) اذ أرسل خطابا الى نيو ميدل ايست كرد على مقال باركس وقد نشر خطابه .

المذكور على الاقل من قبيل الاعتراف بجميل رجل اللاهوت الذي خدم الحركة الصهيونية بحماس طوال اربعة عقود من الزمان . بقي ان نضيف هنا ، اذا كان افلاس باركس الاخلاقي قد برهن عليه منذ وقت طويل ، فهذا المقال قد اثبت الان خرفه .
لم تطأ قدم كمشه بلادا عربية منذ عام ١٩٤٧ ، وهذه الحقيقة يجب الا تغرب عن بال أحد . ان كمشه الخبير بالبلاد العربية لم يزرها منذ ربع قرن . ومع ذلك فان اذاعة لندن تستضيفه في بعض برامجها ليعلق على اخر التطورات في المنطقة والايفننج ستاندرد تنشر مقالاته بانتظام ، كما ان « سرفايفل » ، دورية معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن تعيد نشر بعض المقالات الصادرة في نيو ميدل ايست ، فيرد كمشه المجاملة ويدعو بعض كتاب هذا المعهد للمساهمة في مجلته ، ومن هؤلاء فيليب وندسر وايان سمارت .
ومن البي بي سي ، يكتب بيتر فلين ، مراسل الاذاعة الاسبق في بيروت ، مقالاته كمساهم منتظم ، وتزدهر سوق المستر كمشه . ولكن السؤال الذي يطرح نفسه بالحاح هو : كيف يمكن اعتبار شخص كان طيلة حياته البالغة داعية محترفا لحركة سياسية دولية اشتهرت باساليبها الماكيافيلية في التلاعب وحتى باختراع الحقائق ، كيف يمكن اعتباره مراقبا محايدا وموضوعيا وأمينا لمسرح احداث هو متورط به عاطفيا وعقائديا ؟
ان جون كمشه السويسري المولد والجنسية والبريطاني الاقامة ، هو يهودي الدين وصهيوني العاطفة والعقيدة . انه ملتزم تماما باسرائيل وقبل اربعة اعوام فقط كان رئيس تحرير اهم واكبر صحيفة صهيونية في العالم . فكيف اذن تعتبره البي بي سي خبيرا ومعلقا متزنا بمنطقة ظل هو طيلة عمره يشوه سمعتها ويلفق اخبارها ليخدم بذلك عقيدته الصهيونية ؟ كيف يمكن لرئيس تحرير الايفننج ستاندرد ان تكون له ثقة بمحرر سبق وان اكتشف متلبسا بطبخ اكثر من كذبة ، من معهد شملان السوفياتي الى مقال الهدف المختلق ؟ هل هذه هي المناقبية السائدة في فليت ستريت ؟ لا توجد مجلة أخرى في اللغة الانجليزية غارقة في التزييف والتلفيق مثل نيو ميدل ايست . وليس قراؤها وحدهم هم المنخدعون ، وانما ايضا الجهات التي تمولها . فالرجل الذي يكتب ان القراء يكنون الاعجاب الواضح لمجلته لانها موضوعية نزيهة تعتبر الدعاية كفرا ، هذا الرجل لا يمكن ان يفقد وظيفته ، فهو الحاوي الذي يصفق لحيله الجميع . وطبعا الامر المهم بالنسبة اليه هو ان يستمر الاتحاد الصهيوني في وضع ثقته به وبمجلته ، فيواصل اعتباره اياها بانها تقوم بعمل مشكور في الفوز بالاصدقاء وكسب النفوذ في المنطقة لاسرائيل — حتى اذا كانت المجلة هي اساسا غير متوفرة في البلاد العربية ! أما القارىء الاوربي ، فسيظل منخدعا باسلوب كمشه المعسول ومعرفته « العميقة » بالشرق الاوسط ، اذ كيف سيعلم مثلا ان مقال الهدف هو من تأليف وانتاج واخراج المستر كمشه في مكتبه بلندن ؟!
ان كمشه يمتطي الموجة العالية اليوم ولا تزال حملته التلفيقية ضد العرب في مد دائم ، ولكن احسن وصف لها هو الذي تفوه به المفكر الاسرائيلي ناثان شوفسكي الذي كتب حتى قبل حرب حزيران يقول : « لقد قدمنا نحن اليهود الى فلسطين وحولنا العرب اهل البلاد الى لاجئين يرثى لحالهم . ومع ذلك فما زلنا نجرؤ على تلطيخ سمعتهم والصاق الاوساخ باسمهم . وبدلا عن أن نخجل منتهى الخجل مما فعلناه ، ونحاول ان نرفع عنهم بعض الحيف الذي اقترفناه بحقهم ، نبرر افعالنا الفظيعة بل وحتى نحاول تمجيدها » .

الفهم العربي للمسألة اليهودية

الدكتور كلوفيس مقصود

ان ما اصطلح على تسميته بالمسألة اليهودية ليس بالنسبة لنا نحن العرب سوى نتيجة للاستعمار الصهيوني لفلسطين ، فاهتمامنا في السابق كان موجها بشكل رئيسي لهذا الاستعمار ، ولكن في أعقاب النكسات العربية المتتالية، من جهة ، والنجاحات الصهيونية في تأسيس المستعمرات ومن ثم الدولة الصهيونية ؛ من جهة أخرى ، اصبح لزاما على العرب أن لا يركزوا اهتمامهم فحسب على عملية الاستعمار الصهيوني لفلسطين ، بل ان يبحثوا كذلك عن الاسباب الكامنة وراء نجاح الحركة الصهيونية في استقطاب قطاع كبير من اليهود في جميع أنحاء العالم الى جانبها . وهنا لا بد من التنويه الى أن الحركة الصهيونية لم تنجح في جعل غالبية اليهود يعتنقون مبادءها ، ولكنها نجحت ، عوضا عن ذلك ، في اسكات عدد من اليهود وتحييد يهود آخرين كان من الممكـن ان يعارضوا بل ويناهضوا معتقداتها الفلسفية وأهدافها السياسية . وعلينا أن نشير أيضا الى أن هناك مسألة يهودية بالنسبة للعرب تختلف في طبيعتها عن التحديدات والتعريفات التي يعطيها غيرهم لما اصبح يسمى بالمسألة اليهودية . فالعرب يرون ان هذه المسألة برزت عندما اصبح واضحا ان هدف المستعمرين الصهيونيين هو تأسيس دولة يهودية في فلسطين على حساب طرد شعب فلسطين الاصلي من هذه البلاد . ومن هنا ، يمكننا أن نعتبر ان اسرائيل دولة يهودية ، وبالتالي مسألة يهودية ، ومع هذا فهي ليست مشكلة بالنسبة لليهود بقدر ما هي كذلك بالنسبة للعرب . ولكن ، ماذا يعني كل هذا ؟ ان اول ما يعنيه ذلك هو أن الحركة الصهيونية نجحت في اقناع يهود العالم وكذلك قطاع كبير من غير اليهود ان هناك مسألة يهودية وان الصهيونية هي الحل الصحيح لها. ولما عقدت الحركة الصهيونية العزم على اقامة دولة صهيونية في فلسطين اصبحت المسألة اليهودية ، او ما سمي بالمسألة اليهودية، مشكلة عربية ، ولذا فقد كان علينا ان نتخطى العمل لمجابهة الاستعمار الصهيوني الى ادراك اسباب هذه المشكلة وتحديد ابعادها .

نعتقد ان هذه المسألة برزت كرد فعل لمعاداة السامية التي كانت تمارسها المجتمعات الغربية والاوروبية ، بما في ذلك روسيه القيصرية ، ضد اليهود الذين كانوا يعيشون في هذه المجتمعات ، انها مشكلة نجمت عن ازمة القوى الليبرالية والديمقراطية والاشتراكية في العالم التي لم تتمكن من اقامة المؤسسات الضرورية وتهيئة المنـاخ الملائم لتعايش شعوب ذات معتقدات وأجناس متباينة . وبشكل عام ، لو افترضنا ان هذه مشكلة ، فانها كانت كذلك وبشكل محدد بالنسبة لكثير من معتنقي الديانة اليهودية . واذا كان الامر كذلك ، فان هناك مشكلة يهودية ، ولكنها لا تختلف ولا يمكن ان تنفصل عن مثيلاتها من المشاكل التي تعاني منها المجتمعات المتعددة الاجناس والاديان والقوميات . بالطبع حاول الصهيونيون تثبيت الانطباع بأن المسألة اليهودية ليست سمة من سمات المجتمعات التعددية بل قضية خاصة باليهود انفسهم الامر الذي أضفى عليهـا مزيدا من الحصر والخصوصية وأعطاها بعدا فكريا جعل العالم ينظر اليهـا ليس كاحدى المشاكل التي

تعاني منها المجتمعات التعددية فحسب ولكن ايضا كمشكلة خاصة باليهود انفسهم . وهنا لا بد من الاعتراف بأن الصهيونيين قد نجحوا في ذلك . لذا أصبح لزاما على العرب ان يدرسوا المسألة اليهودية لانهم عانوا منها رغم انهم لم يساهموا على الاطلاق في خلقها . بالعكس ، فقد فرض عليهم حل صهيوني لهذه المسألة ووقعوا ضحايا لذلك مع انهم لم يتسببوا في اية مشكلة من مشاكل اليهود . ومن سخرية الامور أن تصبح المقاومة العربية لاسرائيل وللصهيونية مشكلة بالنسبة للصهيونية وحلا للمسألة اليهودية . حقا يظهر وكأن في ذلك تناقض وسط البلبلة الفكرية التي خلقتها الدعاوة الصهيونية ، ولكنني على اقتناع تام بأننا كلما أصبحنا أكثر فأكثر نشكل مشكلة بالنسبة للصهيونية نكون في الوقت نفسه عاملا مساعدا في حل المسألة اليهودية . ولكن كيف سيتسنى لنا ذلك ؟

أولا ، تبين لنا من خلال مقاومتنا ، الناجحة احيانا والفاشلة أحيانا أخرى ، للصهيونية وللتنظيمات الصهيونية المختلفة على جميع المستويات ، ان الصهيونية ومعاداة السامية ترتكزان على فرضية فلسفية وسياسية وثقافية واحدة ، وهي أن اليهودي لا يستطيع الاندماج والانصهار في المجتمعات الاخرى ، كما أنه لامر غير مرغوب فيه بالنسبة له أن يفعل ذلك . وليست القضية فقط هي أن غير اليهود يرفضون التعايش مع اليهود ، كما يفعل مناهضو السامية ، ولكن أيضا من المرغوب فيه بالنسبة لليهودي ، اعتمادا على النظرة الفلسفية الصهيونية ، أن يزيد من اغترابه عن غير اليهود ، وفي هذا الصدد نرى ان الصهيونية ومعاداة السامية تنطلقان من الفلسفة ذاتها ، كما انهما مجبولتان من الطينة نفسها ، وهي الضرورة الاساسية لاغتراب اليهودي عن المجتمعات التي يعيش فيها . فالصهيوني يؤمن بل ويعمل من اجل اغتراب اليهود ليسهل بذلك نزوحهم الى الكيان الصهيوني او ربطهم به . اما المعادي للسامية فيكتفي بالنواحي او الدلالات الخارجية لمفهوم الاغتراب ، ويعتبر انها تمثل عدم الرغبة او القدرة على التكيف او الاندماج او الانصهار ، وتبعا لذلك ، يقيم أساسا منطقيا لاهوائه التي هي عبارة عن انغلاق مسيحي او لايهودي وليس اغترابا مسيحيا أو لايهوديا . وهكذا نرى ان الصهيونية ومعاداة السامية تغذي الواحدة منهما الاخرى ، وبذلك تلتقيان وتشكلان الحليفين الرئيسيين في وجه النضال العربي ضد الاستعمار الصهيوني . ولذلك لا يمكننا الادعاء بأن العربي ليس في حالة عداء مع اليهودي فهذا من الامور الاساسية لدرجة انه اصبح أمرا بديهيا بالنسبة لتفكير العرب عموما والفلسطينيين على وجه التحديد . ولكن يجب التنبيه في هذا الصدد الى ان العرب يرتكبون خطأ فاحشا ، بل وقاتلا لو انهم اخذوا ، ولو للحظة واحدة ، بالفكرة الساذجة الشائعة في بعض الاوساط بأن جميع اليهود صهيونيون، او حتى القبول بنقيض هذه الفكرة بأن نبذ غير اليهود لليهود من شأنه أن يخدم قضية النضال العربي ضد الصهيونية . فهو مميت على الصعيد الاخلاقي لان رفضنا للصهيونية لم يتحدد فقط برد فعلنا لهذه العقيدة ، ولكن ايضا من خلال الجدلية النضالية ومن الاعتقاد الراسخ والالتزام بالاندماج البشري في نهاية المطاف بما في ذلك اندماج اليهود في المجتمعات الوطنية التي يعيشون فيها . لذلك فان المقاومة العربية قد آلت على نفسها أن تناضل ضد جميع أشكال معاداة السامية والتمييز ، وأدركت ان عليها ان تتحالف مع العناصر اليهودية الاندماجية وذلك لانه في حين تدعي الصهيونية ان لديها حلا للمسألة اليهودية ، على العرب ان يظهروا للعالم بأن الصهيونية تزيد هذه المسألة تعقيدا على اعتبار انها تغرس في نفس اليهودي الاعتقاد بعدم قدرة الشعوب المختلفة على التعايش مع بعضها بعضا والاعتقاد كذلك بوجود استقطابية او تناقض كامل ما بين اليهودي وبقية الجنس البشري ، وان هذه الاستقطابية حقيقية ودائمة . وما دام الامر كذلك ، فلمثل هذا التناقض بعد تاريخي في الحاضر والمستقبل . لذا فالاستقطابية ما بين اليهودي وبقية الجنس البشري ، كما يرى الصهيونيون ذلك ، هي مفهوم حتمي وتاريخي وليست حادثا عرضيا كما تؤمن بذلك القوى الانسانية

والاندماجية والليبرالية والديمقراطية والتقدمية في جميع انحاء العالم . وهكذا نرى ان الصهيونيين يحاولون جعل فكرة التناقض هذه ما بين اليهودي والشعوب الاخرى تسمو الى مستوى الغيبيات الالهية والايديولوجيا ، كما انهم يغذون جميع اشكال الاغتراب (والرفض) والافكار التي من شأنها تعزيز الاعتقاد بهذه الاستقطابية وترسيخها. وهم يهدفون من وراء ذلك الى جعل الصهيونية تظل موضع جذب لقطاع كبير من اليهود .
ولهذا السبب بالذات نرى ان الكفاح العربي المسلح ضد الصهيونية واسرائيل ضرورة موجبة لتحطيم ديمومة وصحة هذه الاستقطابية الفلسفية التـــي نجح الصهيونيون في تعزيزها بين اليهود في جميع انحاء العالم . فالكفاح المسلح من شأنه أن يقضي على قدرة الكيان الصهيوني على البقاء ، كما انه يشكل دلالة على جدية المقاومـــة الفلسطينية والعربية لهذا الكيان ، ويثير كذلك سلسلة من التساؤلات في اوساط اليهود حول صحة مفهوم الاستقطابية ما بين اليهودي وبقية البشر . لذا ؛ فالمقاومة العربية للصهيونية ضرورية لسببين ، الاول ، انه لحق مشروع للعرب ان يكافحوا لاستعـــادة حقوقهـــم المسلوبة ، والثاني ، ان المقاومة ضرورية لجعل اليهود الذين يحسون بوجود مسألة يهودية يهتدون الى حل آخر غير الحل الصهيوني لهذه المسألة التي لا يستطيع احد ان ينكر وجودها ، بل بالعكس ، فانها تشكل حقيقة تاريخية ، وحتى في بعض الحالات تعتبر وصمة عار في جبين العالم المعاصر . ولكن الحل الصهيوني ليس ناجما فقط من المسألة اليهودية كما انه لا يشكل ردا على هذه المسألة ، انه اطار نظري ايجابي صمم عن قصد ليس فقط من اجل تأسيس دولة يهودية بل ايضا من أجل خلق دولة ليهود العالم . طبعا بالنسبة للخزعبلات اللفظية الصهيونية يشكل هذان الجانبان وحدة عضوية لا انفصام لها . وبذلك نجح الصهيونيون في جعل اليهود الذين يريدون حقـــا حلا للمشاكل التي يعانون منها لا يتمكنون من الافلات من التأثير الفكري والايديولوجي والنفسي للصهيونية، خاصة وان الحركة الصهيونية حاولت ان تثبت ان الصهيونية هي الحل الوحيد للمسألة اليهودية .
وبالاضافة الى ما سبق ذكره بالنسبة للموقف العربي من المسألة اليهودية لا بد مـــن الاشارة الى ان العرب يشاركون الشعوب الاخرى رفضهـــا لمعاداة السامية بجميع اشكالها وللتمييز ضد اليهود بجميع ابعاده . واذا ما رات الاسرة الدولية ان المسألة اليهودية هي مسؤولية جميع دول العالم ، يجب عندئذ ان تتولى جميع هذه الدول تحمل مسؤولية حلها ، اي ان على هذه الدول ان تفتح ابوابها في وجه اليهود الذين يشعرون أنهم غرباء في المجتمعات التي تمارس التمييز والاضطهاد ضدهم ، وفي هذه الحالة ليس هناك من سبيل امام العرب من الناحية الاخلاقية سوى فتح ابوابهم للهجرة اليهودية تضامنا مع الدول الاخرى لاستيعاب اليهود الذين يعيشون في حالة من عدم الاستقرار والمعاناة في المجتمعات التي لم تبلغ بعد المستوى الامثل من الانسانية والمساواة . وهذا الحل الانساني والدولي يعترف بوجود مسألة يهودية كما اننا نحن نعترف ايضا بأنه كانت هناك مسألة يهودية ولا تزال تسحب نفسها الى الان . أضف الى ذلك ، ان التمييز ضد اليهود يمكن أن يصل الى درجة لا تطاق كما هو الحال بالنسبة لاضطهاد هؤلاء اليهود ، فالتمييز هو ان تعيش في ظل عدم المساواة والاضطهاد هو السير بعدم المساواة هذه الى نهايتها الوحشية . لذلك لو طلب الى العرب أن يساهموا في جهد دولـــي مشترك لحل مشاكل اليهود الذين لا يشعرون بارتياح حيث يعيشون ، لا تعود القضية في مثل هذه الحالة كم من اليهود نستطيع أن نتقبـــل ، لان اثارة المسألة العددية امـــر غير ملائـــم نظرا الى أن هؤلاء المهاجرين سيعاملون على قدم المساواة مع بقية المواطنين العرب . وتأكيدا لذلك ، عندما اضطر الارمن للنزوح عـــن بلادهم هربا من التمييز والاضطهـــاد والمجازر البشرية التي مارستها تركيه ضدهم ، لم يثر العرب المسألة العددية بتاتا . وقلنا انه اذا كان الارمن يشعرون بارتياح بالاقامة في لبنـــان أو سوريه عندئذ تخضع

المسألة العددية لاعتبارات عملية وليس ايديولوجية . وقياسا على ذلك نستطيع أن نقول الشيء نفسه بالنسبة لعدد اليهود ، لا فرق ان كان عددهم اقل من عدد اليهود الذين يقيمون في فلسطين حاليا أو أكثر . فالجانب العددي من القضية ثانوي لانه يخضع لاعتبارات عملية . وبالمقابل ، أن يؤسس اليهود ، مهما كان عددهم قليلا ، دولة لهم في ارض عربية انطلاقا من حق الهي مزعوم ، يجعل المسألة العددية قضية ايديولوجية يرفضها العرب رفضا قاطعا . ومن هذه الزاوية بالذات علينا أن نميز ما بين الاعتبارات العملية للوجود الديموجرافي لليهود ضمن الاطار العربي وبين الرفض الايديولوجي العربي لمحاولة الصهيونيين ترسيخ الحق اليهودي في اقامة دولة يهودية في الارض العربية على حساب طرد الاهالي العرب . ويؤكد هذا التمييز بحد ذاته ان العرب لا ينظرون نظرة لامبالاة للمسألة اليهودية في أي شكل تظهر فيه ، ولكنه يثبت بالمقابل ان الحل الصهيوني للمسألة اليهودية هو حل غير أخلاقي لليهودي نفسه على اعتبار انه بالقدر الذي يحل له مشكلته يخلق مشكلة لشعب فلسطين العربي. وهذه المحاولة لجعل الفرضية الصهيونية حلا للمسألة اليهودية هي التي خلقت للعرب مشكلة تفرض عليهم قبول الفرضية الصهيونية كحل وحيد للمشاكل التي يعاني منها اليهود . لذلك ، لو اعترفنا باسرائيل ، واعترفنا بحقها في الوجود على أي صعيد كان ، نكون بذلك قد قبلنا ، بشكل او بآخر ، الحل الصهيوني للمسألة اليهودية ، والزعم بأن فلسطين هي الارض التي يحقق فيها اليهود وجودهم القومي . ونكون نتيجة لذلك قد ساهمنا في تحقيق المزيد من الاهداف الصهيونية التي ترمي الى خلق مشاكل دائمة لليهود لدفعهم الى الهجرة الى اسرائيل بالتالي تحقيق توسع ديموجرافي لدولة اسرائيل الحالية . ان ذلك يعني اننا قد تخلينا عن ايماننا بأن حل المسألة اليهودية لا يتم سوى عن طريق تقوية عمليات الاندماج وتعزيز القيم الانسانية والمفاهيم العلمانية والمؤسسات الديمقراطية والتحولات الاشتراكية . اي ان أي شكل من اشكال القبول العربي بدولة اسرائيل وبالغزوة الصهيونية يكون بمثابة الرفض لهذه المتطلبات العقلانية الاساسية واضفاء نوع من الشرعية على طرد الشعب الفلسطيني من فلسطين . وفي محاولة للاذعان للارادة الدولية يمكن قبول اسرائيل باسم الواقعية ولاعتبارات محض عملية ، ولكن اسرائيل هذه المعترف بها شرعيا لا تعني فحسب اننا تنازلنا عن حقنا لاعادة الفلسطينيين الى وطنهم واستعادة الاراضي العربية المحتلة ، بل أيضا انها اصبحت شرعيا موضع ولاء لليهود ومستقرهم الاخير للاستيطان . انها تعني ان المحاولات الصهيونية والاسرائيلية لجعل الانتماءات اليهودية الوطنية في مختلف البلدان انتقالية ومؤقتة ناجحة بل وشرعية، وان الاستقطابية ما بين اليهودي وغيره من البشر ستصبح جزءا من البنية الايديولوجية للقوى الانسانية والعقلانية . انها تعني ايضا ان على الحركة الانسانية الديمقراطية الليبرالية أن تستثني اليهود عند معالجتها لقضايا المجتمعات التعددية ، ذات الاجناس والديانات المتعددة ، وان على التراث الفكري العقلاني والثوري الايجابي التراكمي ان يستثني اليهود كذلك لدى مطالبته بتطبيق مبدأ الاندماج . انها تعني ان اليهود اختاروا الانسلاخ عن المجتمعات الانسانية التي بدورها قبلت ذلك بملء ارادتها. لذلك ، وبسبب هذا كله، تشكل الصهيونية خطرا على شمولية الحركة الانسانية لان اضفاء الشرعية على الصهيونية عن طريق قبول العرب بها يعني انه لم يعد هناك قضية عربية وقضية فلسطينية ، وبذلك تكون جميع هذه القيم الانسانية التي نتعلق بها ونعمل على اغنائها قد أعطت لليهود وضعا خاصا . وهذا من شأنه اضعاف الجنس البشري في مواجهته لهمومه . واختيار اليهود الانسلاخ عن تفاعلهم الدينامي المرن والمتواصل مع المجتمعات الانسانية يؤدي الى حرمانهم من انسانيتهم وذلك بصرف النظر عما عانوه ، كما ان الجنس البشري لا يستطيع تخدير ضميره بقبوله الحل الصهيوني للمسألة اليهودية . ولكن ما اسرائيل بصدد القيام به في الوقت الحاضر هو جعل المجتمعات الانسانية تصل

الى درجة تقتنع معها بالوضع الخاص لليهود . واذا ما وقع العرب في هذا الفخ الصهيوني عن طريق القبول بحق اسرائيل في الوجود كدولة،ينكرون بذلك حق المجتمعات الانسانيه في أن تمنح لها الفرصة لاعادة التحقق من صحة الفرضية الصهيونية ، ويساهمون أيضا في بعث وتحريك الجماعات العنصرية والدينية والقبلية للمطالبة بأن لها وضعا خاصا كذلك . ولو تغاضينا عن الادعاء الصهيوني بأن لليهود وضعا خاصا ، فان ذلك لن يؤدي فحسب الى تجزئة المجتمعات الوطنية القائمة بل أيضا الى امكانية ظهور مطالب اقليمية نثيرها جماعات خاصة لاقامة دويلات خاصة بهم في البلدان المختلفة . واعترافنا بشرعية الحل الصهيوني يعني بأنه لم يعد لنا اي مبرر اخلاقي لرفضنا منح الاخرين مثل هذه الشرعية أو أن يكون لهم اهداف مماثلة لاهداف الصهيونيين . وهذا سيؤدي الى التجزؤ وسط المطالبة بالامية ، والى انحدار القومية الى مستوى الشوفينية ، وهذا يعني اننا نعمل لاحياء معتقدات القرون الوسطى حيث كان الانسان يعمل جاهدا لابراز ما يميزه عن الآخرين بدلا مما يجمعه بهم . ومن هنا نقول ان الكفاح الفلسطيني يقف بين مفهومين للقومية : قومية تعتبر نفسها نهاية المطاف الايديولوجي الانساني ، الا وهي الصهيونية ، والاخرى وهي القومية العربية ترى ان القومية هي عبارة عن حركة تعمل لازالة جميع الحواجز التي تفصل العرب عن غيرهم من المجتمعات . ان القومية العربية هي عنصر دافع لجعل العربي قادرا على التفاعل مع الآخرين ، في حين تعمل الصهيونية على اقناع اليهودي قطع أواصره مع الآخرين من بني البشر . ومن هذه الزاوية ، تعتبر الصهيونية محاولة لجعل اليهودي يتقوقع في دولة عسكرية مغلقة مثل الجيتو . انها عقيدة تغرس في نفس اليهودي شعورا بأنه لا يستطيع الانتماء سوى لدولة يهودية ، ولهذا السبب تشكل اسرائيل والصهيونية مشكلة لاولئك اليهود الذين اندمجوا في كثير من المجتمعات حيث يشعرون انهم ليسوا غرباء . وبقدر ما تحاول الصهيونية أن تجعل من الدولة اليهودية مرادفة للشعب اليهودي ، تخلق بذلك حالة من التوتر لهؤلاء اليهود المندمجين . وحيث لا يشعر اليهودي بوجود اية مشكلة في تعامله مع الآخرين من غير اليهود ، تأتي الصهيونية لتخلق له مشكلة في هذا الصدد ، لذلك ، وكما اشرنا آنفا ، تعمل الصهيونية على زيادة المشكلة اليهودية تعقيدا ، فهي تمنع اليهودي من الاندماج حيث يقيم ، كما انها ادخلت مفهوما جديدا هو أن اندماج اليهودي في اي مجتمع آخر غير اسرائيل يعتبر خيانة للقضية اليهودية . من هنا نرى ان الصهيونية لا تزيد المسألة اليهودية تعقيدا فحسب، بل انها خلقت، عن سابق وعي وتصميم وبشكل منظم ووحشي، معضلة يهودية ، وهذه ليست ازمة انتماء فحسب ، بل أيضا ازمة ضمير . ولهذا السبب فان بداية الرفض اليهودي للصهيونية تشكل تمهيدا لحل المعضلة اليهودية والمسألة اليهودية .

وفي هذا المجال ، لا بد من التأكيد على ان المقاومة العربية للصهيونية ليست الرد الوحيد على المسألة اليهودية ، بل انها بكل تحديد تشكل العنصر الرئيسي في أي حل نهائي لهذه المسألة . والامر كذلك لان الرفض العربي لاسرائيل يجب ان لا يقتصر على الخطابة لان ذلك يؤكد ادعاء اسرائيل بأن المقاومة العربية لها ليست جدية . وبدلا من ذلك يجب ان تهتم المقاومة العربية بتحقيق منجزات معينة لتثبت ليهود العالم عزم العرب على جعل اسرائيل ، كدولة صهيونية ، تعيش في حالة من الاضطراب الخطير والمتواصل . وهذا لا يختلف عن الاشكال الاخرى لتصفية الاستعمار . فلم تتحرك القوى الديمقراطية الليبرالية في فرنسه لممارسة الضغوط السياسية التصحيحية الا عندما نجحت حركة التحرير الجزائرية في اقناع المجتمع الفرنسي بجدية تصميمها على متابعة اهدافها عن طريق تصعيد كفاحها لتقويض البنية الاستعمارية الفرنسية . وعندئذ فقط ، تمكنت الحركة الاستقلالية في الجزائر من ايصال صوتها الى المجتمع الفرنسي . وفي أيامنا هذه نرى ان جدية حركة التحرير الوطني الفيتنامي في كفاحها ضد بنية الوجود الامبريالي

الاميركي في فيتنام كانت العنصر الذي هز الضمير الاميركي وحركت القوى التصحيحية داخل المجتمع الاميركي لتقويض القوى الامبريالية ، تماما كما تحرك الضمير الليبرالي الفرنسي لتقويض البنية الكولونيالية الفـــرنسيه. وكذلك لا يمكن أن ينجح تصعيد المقاومة الفلسطينية والعربية ضد البنية الصهيونية في فلسطين الا متى اصبحت هذه المقاومة قادرة على تحريك القوى التصحيحية داخل ما يمثل الجسم اليهـــودي في جميع انحاء العالم ، وذلك لتجعل هذه القوى تلتقي مع حركة المقاومة الفلسطينية لتقويض البنية الكولونياليه الصهيونية . من هنا نرى ان المقاومة في عملها تقوم بحوار مزدوج : ضد البنية الكولونيالية ، من جهة ، ومع ضمير هذا الجسم الذي يعمل الصهيونيون للسيطرة عليه وتمثيله وبالتالي الادعاء بأنه يقع تحت سلطانهم الاخلاقي والقانوني والسياسي . لذلك يجب ان يفهم النضال ضد اسرائيل على انه محرك للضمير وكعامل تصحيحي ممكن داخل الجماعة اليهودية في العالم أجمع . ان المهمة الخلاقة هذه هي التي تجعل الفهم العربي للمسألة اليهودية على انها قضية ردع الصهيونية عن ممارسة سلطانها السياسي والاخلاقي على يهود العالم . لذا أصبح لزاما على العرب ، والفلسطينيين بشكل محدد، ان يقفوا بثبات الى جانب حركات التحرير في العالم ضد جميع اشكال التمييز والعنصرية والمفاهيم الثيوقراطية ، اذ انه لامر غير مقبول بالنسبة للعرب ان يؤيدوا نظاما ثيوقراطيا في بلد ما ، ويناهضوا نظاما ثيوقراطيا في بلد آخر . كما انه لمن غـــير المقبول بالنسبة للمقاومة الفلسطينية والعربية ان تقف بشكل انتهازي ميكانيكـــي الى جانب هـــذه الثيوقراطيـــة الاسلاميـــة او تلـــك المسيحيـــة وذلـــك لان المقاومـــة العربيـــة الفلسطينية ، ربما نتيجة تغير ثوري مفاجىء ، ربطت نفسها ومصيرها بنجاح الحركة العلمانية في العالم. فهي قد ربطت نفسها ايديولوجيا بالمجتمعات المتعددة الاجناس وذلك من ناحية حسنات وضرورة مثل هذه المجتمعات . انها كذلك ربطت نفسها مع حسنات عملية الاندماج والانصهار الانساني الامر الذي جعلها مقبولة لدى اليهود الذين يعيشون خارج اسرائيل والذين كانوا روادا في الدعوة الى افكار ومبادىء ومؤسسات الحـــركة الاندماجية والعلمانية في العالم . لذلك فالصهيونية ليست وريثة التراث اليهودي لانه لدى يهود العالم يوجد ايضا تراث من النضال الحقيقي للاندماج . وهذا يعود الى ان كثيرا من اليهود الذين ناضلوا ضد معاداة السامية في الغـــرب تشكلت لديهم ذهنية معادية لجميع اشكال التمييز العنصري والثيوقراطية . وهؤلاء باستطاعتهم ان يجدوا في المقاومة الفلسطينية عاملا لاحياء تراثهم وتقاليدهم . ولهذا فان مناشدتنا يجب ان توجه لهذا القطاع من يهود العالم . وعلينا ان لا نقف عند حد المناشدة بل ان نتخطى ذلك لنضم صفوفنا الى صفوفهم . صحيح ان هناك تناقضا بسيطا فيما اقول ، بمعنى انني أوجه كلامي الى يهود العالم لانني لو كنت اريد بالفعل تساوقا نظريا تاما لما اعترفت بحقيقة وجود جماعة يهودية عالمية . وعلى اي حال ، فالادعاء الصهيوني بالهيمنة السياسية والاخلاقية والايديولوجية والقانونية على يهود العالم خلق ، بشكل يجانب نشاطاته ، موضعا محددا لاهدافه ، هو الجماعة اليهودية العالمية التي نعمل للتحالف معها وربط مصيرنا بمصيرها . وبهذا الاسلوب عندما نتوجه الى الجماعة اليهودية في العالم نكون في الواقع نتوجه الى ذلك « الاطار » من الصهيونية الذي، كبقية « الاطارات » في التاريخ الكولونيالي القديم والتاريخ الامبريالي الاميركي الراهن في فيتنام ، له بقية من ضمير حي، ولا يريد ان يصبح « كالاطار » الذي يرفضه ايديولوجيا وانسانيا . وعلى اي حال ، فمخاطبة هذا « الاطار » بقدر ما هي ضرورية وهامة وحيوية تأتي في المرتبة الثانية بعد النضال ضد الكيان الصهيوني وذلك لان اهمية حوارنا مع الجماعة اليهودية الدولية لا تفترض الدرجة نفسها من حوارنا في النضال ضد الكيان الصهيوني في اسرائيل . وهنا في هذا المجال ، تسد قرارات الامم المتحدة المختلفة والضغوط والضغوط المضادة المختلفة جميع قنوات التخاطب باسم « الواقعية » وذلك لان هذه القرارات تسيء تفسير قضايا

العرب الذين وقعوا ضحايا الكولونيالية الصهيونية وكذلك قضية اليهود الذين وقعوا ايديولوجيا ضحايا للصهيونيين . اذن ، المطلوب هو حل راديكالي ، ولكن الراديكالية لا تعني بالضرورة حلا جذريا . فالراديكالية تعني الابتعاد عن ممارسة الاساليب المتبعة لايجاد ترتيبات مؤقتة لتسوية المشاكل دون اية خطط بعيدة النظر للمستقبل . والان ، ما هو الحل ؟ ما هو الدور الذي يمكن ان يلعبه العرب في حل المسألة اليهودية ؟ اننا نعتقد ان هناك أمرين شاذين في فلسطين يجب التخلص منهما وهما : كون اليهود يعيشون في دولة كالجيتو ، وكون الفلسطينيين يعيشون خـــارج وطنهم . وبالتخلص مـــن هذين الوضعين الشاذين نعيد الامور الى نصابها ، وذلك باقامة كيان في فلسطين بدلا مـــن الكيان الصهيوني الحالي ، وفي هذا الكيان العتيد سيتعايش المسيئون مع الذين اسيء لهم كمواطنين في بلد واحد . صحيح ان هذا الحل لن ينهي جميع المشاكل فورا ، ولكن من شأنه ان يحرك القوى التصحيحية في كل من الشعب المقهـــور والشعب المستعمر (بكسر الميم) . وهذا الشعب المستعمر الذي جلبـــه الصهيونيون الى فلسطين والذي تعود ان يفكر انه اما ان يعيش في دولة يهودية خالصة والا فلا سبيل امامه الا الفناء سيدرك ان بامكانه العيش في وطن واحد مع ضحاياه الذين تشكل عودتهم الى فلسطين انهاء لهزيمتهم . وان ما يطالب به الفلسطينيون هو اقامة دولة جديدة لا تقر الفرضية الصهيونية ولكنها تقر بوجود اليهود في فلسطين ، عاملة بذلك علـــى تخليص العرب والفلسطينيين من ضغائن الثأر والعداوة التاريخية ، وعلى تعويدهم على زيادة رحابة الصدر المعروفة عنهم . و« العربي » بالنسبة لنا ليس ذلك الانسان الذي ينتمي الى الجنس العربي او يعتنق الدين العربي (الاسلامي) . ان العربي هو الانسان الذي يعيش في الوطن العربي ، فالكردي في العراق عربي كما ان العربي في البرازيل برازيلي وفي اوسترالية اوسترالي . واليهودي الذي يختار الانتماء لفلسطين يعتبر عربيا ، كما ان العربي الذي ينتمي للولايات المتحدة يعتبر اميركيا . ان فكرتنا ليست عنصرية ولا دينية . وعلى اساس هذا التعريف لـــ « العربي » سيجد اليهود المقيمون في فلسطين ان الوطن العربي هو وطنهم . ولكن عليهم ان لا يرسموا خطا فاصلا ما بـــين اليهودي والعربي فذلك يناقض التعريف العربي لـــ « العربي » . وانه لامر غير مقبول بالنسبة للعربي الذي يعيش في هذا العصر ان يعتقد انه من المحتم عليه أن يستثني من اطاره وتحديده شخصا صدف انه يعتنق الديانة اليهودية . من هنا ، فان الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين ليست فقط ضرورة لضمان بقاء وتطور اليهود في فلسطين ، ولكنها ايضا ضرورة لنا نحن العرب في السبعينات والثمانينات لتطهـــير انفسنا مما عودنـــا الصهيونيون عليه ، وهو انه ليس بامكان العربي ان يكون يهوديا في الوقت نفسه .

وكذلك اذا ما تمكنا ، من خلال اعادة بناء فلسطين على اسس ديمقراطية وعلمانية ، من ان نجعل بالامكان بالنسبة لليهودي ان يفكر ويعتقد ان بامكانه ان يكون عربيا نكون بذلك قد نزعنا من نفوس اليهود في فلسطين وخارجها الفكرة القائلة بديمومة الاستقطابية ما بين اليهودي وغيره من بني البشر . من هنا تعتبر دولة فلسطين الديمقراطية المقترحة التي تضم اليهود الذين يعيشون في اسرائيل حاليا والفلسطينيين الذين ارغموا على مغادرة بلادهم تحديا للمبادىء الاساسية التي يؤمن بها كل من المنتصرين والمهزومين . بالطبع تعمل اسرائيل في هذه الفترة ، من خلال قوتها العسكرية ، ومن خلال الشعور بالذنب الذي تحركه في المجتمعات الغربية ، على ايجاد نوع مـــن التعنت الفكـــري والايديولوجي والسياسي بين اولئك اليهود الذين يعيشون تحت اشرافها المباشر ، اي في اسرائيل ، ولهذا السبب تعتبر اسرائيل ان دولة فلسطين الديمقراطية الخطر الحقيقي على كيانها . ولانها كذلك تحاول اسرائيل تجاهلها على اعتبار انها ليست سوى خدعة دعاوية . وبما ان اسرائيل في تعنتها لا تستطيع الدفاع عن البديل الذي لديها ، تحاول تجاهل الدعوة للدولة الديمقراطية شأنها في ذلك شأن جميع الايديولوجيات الفاشية .

ولكن اذا كان تجاهل اسرائيل والصهيونية لهذه الدعوة أمرا متوقعا كتعبير عـــن تعنت مؤقت، فانه كلما ازداد هذا التعنت وتعمق، كلما أزداد تمسك الفلسطينيين بها وأصبحت أسهل للتخاطب ، وكلما ازداد يقين العالم بأن هذه ليست مجرد محاولة لايجـــاد بديل لاسرائيل بل انها ثورة فكرية داخل العالم العربي نفسه. واننا نعلم ان التعنت الاسرائيلي يستند الى القوة العسكرية التي من شأنها اطالة أمد هذا التعنت وجعل نضالنا أكثر صعوبة ، ولكن يجب ان يكون واضحا ان هذا التمنت الاسرائيلي هو آخر مرحلة من مراحل المغالطة الصهيونية . وقد ظهرت المقاومة الفلسطينية في مراحلها التكوينية بأنها ساذجة وخطابية لانها كانت مجرد رد فعل للظلم . ولكن بعد ان نمت هـــذه المقاومة وتطورت ونضجت فكريا اصبحت لا تكتفي بأن تكون رد فعل للظلم ولكن في أن تعمل من اجل العدالة . وهذا ما يفسر لماذا أصبحت اكثر رحابة وتفهما وقدرة على التخاطب ليس فقط مع الذين يؤيدون اهدافها ومطامحها ، ولكن مع أولئك الذين يقفون في هذه المرحلة من التاريخ في صفوف اعدائها ومناهضيها . وهذه ليست سوى البداية لان نضالنا ضد الصهيونية هو نضال في سبيل قيم نتعلق بها ونعمل من اجلها . بالنسبة لنا نحن العرب، لم نظهر دائما اننا نقبل بالمجتمعات المتعددة الاديان والاجناس ، ففي كثـــير من الدول العربية هناك امثلة على التمييز والاضطهاد ، وبوجود هذا التراث من التمييز في بلادنا ، يحق للطرف الآخر ان يتساءل كيف يمكن ان نضمن لليهود الذين قهروا الفلسطينيين ذلك المستوى من رحابة الصدر الذي حرمناه على عناصر من مجتمعنا . الرد هو ان التمييز عند العرب مشكلة ، اما عند أسرائيل والصهيونيين فهو سياسة . انه مصدر احراج بالنسبة لنا ، ولكن مصدر فخر بالنسبة لاسرائيل والصهيونية ، بالنسبة لنا ، يشكل حافزا للنضال لاغناء انسانيتنا ، اما بالنسبة لاسرائيل فهو جوهر بقائها وعلة وجودها.

صدر عن مركز الابحاث

التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية

نحو فلسطين ديموقراطية

بقلـــم

الدكتور محمد رشيد

بحث حول الثورة الفلسطينية واليهود ازاء المجتمع الديموقراطي واللاطائفي في فلسطين الغد .

بالعربية (٥٠ ص) وبالانجليزية (٤٤ ص) ١ ل.ل.

قضية الحدود بين مصر وفلسطين قبل الحرب العالمية الاولى

خيرية قاسمية

تعود فكرة هذه الدراسة الى محاولة البحث عن وثيقة تشير اليها عدة مصادر عربية باسم تقرير لجنة كامبل بانرمان(١) (نسبة الى السير كامبل بانرمان رئيس وزراء بريطانية في عهد حكومة حزب الاحرار ١٩٠٥ ــ ١٩٠٧) في معرض الحديث عن الارتباط القديم بين مصالح الاستعمار والصهيونية . وتتلخص فكرتها في ان خبراء الاستعمار في بريطانية والدول الاستعمارية الكبرى تدارسوا الخطر المهدد للاستعمار في المنطقة العربية واوصوا للتغلب عليه بضرورة العمل على فصل الجزء الافريقي من هذه المنطقة عن جزئها الاسيوي ، وذلك باقامة حاجز بشري غريب في منطقة الجسر البري الذي يربط آسية وافريقية بحيث يشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة صديقة للاستعمار وعدوة للشعب العربي ساكن تلك المنطقة . والتقرير بحد ذاته خطير ، ولكن الذين يشيرون اليه من الكتاب العرب لا يفصحون بوضوح عن مكان وجوده وكيفية امكان الاطلاع عليه ، كذلك فان المراجع الاجنبية عن تاريخ القضية الفلسطينية او الاستعمار البريطاني في منطقة الشرق العربي لا تشير الى هذا التقرير من بعيد او قريب . وعلى هذا فمن غير المكن حتى هذه اللحظة الحكم بوجود التقرير او عدمه بشكل حازم وان كنا نجزم بأن ليس بين الباحثين العرب الذين كتبوا في الموضوع من اطلع على التقرير بنفسه . على ان دراسة تاريخية مدققة عن اهم القضايا السياسية المتعلقة بمنطقة الشرق العربي والوثائق الخاصة بها في عهد وزارة بانرمان لم تقدني الا الى مشكلة حدود سيناء التي اثيرت عام ١٩٠٦ مع الدولة العثمانية ، حين سعت الاخيرة الى الحاقها بالولايات العثمانية بآسية بعد محاولات متكررة لاستيطان يهودي في المنطقة التي تقع في الجوار القريب من فلسطين على حدود مصر . وهددت هذه المشكلة الفكرة السائدة في الاوساط البريطانية بأن الصحراء حد ملائم لمصر والقناة، اذ أن فلسطين قد تكون قاعدة لهجوم تركي الماني نحو مصر . وعرضت هذه القضايا على لجنة الدفاع عن الامبراطورية التي كانت جهازا استشاريا بريطانيا يضم اعضاء من الوزارة وخبراء في الجيش والبحرية ويتولى رئاستها ــ حسب تنظيمها الداخلي ــ رئيس الوزراء(٢) الذي كان بانرمان في اثناء هذه الازمة . ومع ان نتائج ابحاث اللجنة لم تجزم باحتمال حدوث خطر في ذلك الوقت لظروف خاصة تتعلق بأوضاع الدولة العثمانية الا انها لم تنفه ، على انه يمكن القول ان تطورات السياسة البريطانية في الشرق قد اخذت على الاقل منذ ذلك الوقت تتجه في منحى ضرورة ايجاد دولة حاجزة بين مصر وبين دولة معادية في الشرق . ويظهر ان الصهيونية قد قدمت هذا الحل !

وهذا ما وجه البحث الذي اقوم به باتجاه تتبع تاريخي لقضية التقليد الطويل الذي يربط

تحقيق الاماني الصهيونية بمقدرات الامبراطورية البريطانية في الشرق العربي وبالذات في منطقة الحدود المصرية الفلسطينية . ومن المعروف انه منذ ان اصبحت المنطقة القريبة من السويس خلال القرن التاسع عشر الطريق الرئيسية للمواصلات بين بريطانية وامبراطوريتها الشرقية ، اخذت السياسة البريطانية تسعى بشتى الوسائل لحماية ذلك الطريق وابعاد اي نفوذ اوروبي آخر ، وبعد شق القناة واحتلال مصر اصبح الاشراف البريطاني على مصر والقناة امرا حيويا ، وارتبط الوضع في مصر بالمناطق التي تقع شرقي القناة ، ووجد بذلك نوع من الانسجام المسبق بين مخططات السياسة الاستعمارية البريطانية ونوايا الاستيطان الصهيوني في فلسطين قبل ان يصل كامبل بانرمان الى الوزارة . لذلك لو ثبتت صحة هذه الوثيقة ففكرتها ليست جديدة كليا ، فهي حلقة من سلسلة قديمة من المصالح البريطانية في الشرق العربي ، استطاعت قبل الحرب العالمية الاولى ان توفق بينها وبين مصالح الدول الاخرى فيما يعرف بمناطق النفوذ ، والتي انتهت بتجزؤ العالم العربي في الفترة التي تلت الحرب ، حين اصبح هذا الاخير تهديدا قائما لمصالح الدول الكبرى في المنطقة .

تفصل فلسطين عن الاراضي المصرية شبه جزيرة سيناء التي تعتبر حلقة الوصل بين قارتي آسية وافريقية ، تخترقها طرق مصر الى الشام وجزيرة العرب ، وعرفت مصر منذ القديم اهمية سيناء الاستراتيجية بكونها حصنا طبيعيا وممرا للجيوش الزاحفة من طرفيها المصري والفلسطيني ، فوضعتها تحت السلطة العسكرية وانشأت فيها القلاع والحصون وامدتها بالجنود لحماية حدودها الشرقية(٢) .

وتعود قضية الحدود بين مصر وفلسطين ، او على الاصح بين الولايات التركية في فلسطين والاراضي المصرية في سيناء ، في العصر الحديث ، الى عهد فتوحات محمد علي في سورية حين اجبر على التراجع الى حدود مصر التي تقررت في معاهدة لندن ١٨٤٠ وابلغت الى محمد علي بفرمان التولية ١٨٤١ حيث ثبته محمود الثاني على ولاية مصر بالحدود المرسومة على الخريطة التي ارسلت اليه ، ولا يعرف بالضبط ما هي الحدود المرسومة على تلك الخريطة ، اذ لم يوقف لها على اثر لا في مصر ولا في الاستانة ، ولكن المعروف ان شبه جزيرة سيناء كانت كلها ملحقة بادارة مصر من نقطة تبدأ شرقي العريش وتمتد على شكل خط مستقيم نحو الجنوب الشرقي لتضم بعض النقاط المحصنة في بلاد الحجاز على الساحل الشرقي من البحر الاحمر كقلعة العقبة وضبه والمويلح والوجه ، لانها كانت تتولى ادارتها كلها وتحميها بعساكرها قبل الفرمان المذكور وذلك بغرض تأمين طريق الحج المصري(٤) . وكان لموقع سيناء والمناطق الواقعة على طرفيها اهمية دولية لوقوعها على طريق الهند حتى قبل شق قناة السويس والاحتلال البريطاني لمصر . ومنذ حملة نابليون الى الشرق حين حلم بمسيرة عبر آسية نحو الهند ، تحققت بريطانية اهمية هذه المنطقة بالنسبة لامبراطوريتها الشرقية(٥) . فسعت بشتى الوسائل لابعاد اي نفوذ آخر عن تلك المنطقة بحجة حماية الطريق الذي تسلكه مصالحها الى الهند ، وهذا ما دفعها الى مساندة الدولة العثمانية حين احست بخطر جديد لمصالحها في الشرق مع ظهور قوة محمد علي .

اصبحت قضية الاشراف البريطاني على تلك المنطقة أمرا حيويا ، ووجدت بعض الدوائر البريطانية ان ذلك يرتبط بالاشراف على فلسطين نظرا لاهمية موقعها بالنسبة للمنطقة ، ورأت الحل في ايجاد خطة لابعاد فلسطين من دائرة نفوذ كل من تركيا ومحمد علي باستيطان اليهود في فلسطين . وللاهتمام البريطاني بفكرة هذا الاستيطان تقليد طويل انبعث في مطلع القرن التاسع عشر من دوافع دينية بدراسة الكتاب المقدس وما تلاها من ارساليات وبعثات الى الارض المقدسة ، كما وجد تعبيرا له في الادب الانكليزي(٦) .

اضيف له منذ منتصف القرن التاسع عشر عنصر من الامبريالية البريطانية دفع بريطانية الى ان تتبنى الفكرة الصهيونية حتى قبل ان تتبناها اي منظمة صهيونية ، فدعمت

مشاريع مونتفيوري ، اليهودي البريطاني ، في مفاوضاته الاولى مع ابراهيم باشا من أجل استيطان زراعي في فلسطين(٧) ثم في اتخاذها دور حامية اليهود في الامبراطورية العثمانية ـ وفي فلسطين بالذات ـ تماما كما تدعي فرنسا حماية الكنيسة الكاثوليكية وروسيا الكنيسة الارثوذكسية ، وكان ذلك الهدف الرئيسي وراء انشاء قنصليتها في القدس(٨). وفي تعليمات لورد بالمرستون الى الممثلين البريطانيين في الشرق ١٨٣٩ لتشجيع هذه الحماية وجهوده لاقناع السلطات العثمانية ان الاستيطان اليهودي في فلسطين انما هو لفائدتهم(٩) تصميم على ان يحول بين محمد علي وبين سيادته سورية ومصر معا ، اذ من موقع القوة هذا يمكنه التقدم نحو طرق داخلية من ممتلكات الدولة العثمانية الاسيوية . ومع تأزم المسألة السورية ارسل بالمرستون تعليماته الى سفيره في الاستانة ١١ اغسطس ١٨٤٠ ـ يوم نزول القوات البريطانية بيروت ـ انه لو عاد اليهود (الى فلسطين) بموافقة السلطان سيكون ذلك كبحا لاي مشاريع خطرة في المستقبل من محمد علي او خلفائه(١٠). ولذلك ليس من الغريب بعد عودة فلسطين الى السلطان ان يشير قريب بالمرستون لورد شافتسبري في مذكرة سبتمبر ١٨٤٠ الى ان توطين اليهود بضمان من الدول الاربع هو جزء من تسوية القضية السورية يحمل السلم والازدهار لكل البلاد التي تقع بين الفرات والبحر المتوسط(١١). واجمعت مشاريع بريطانية اخرى على ان التوطين اليهودي ضروري من اجل تحكيم بريطانية في الشرق وكحل عملي للمسألة الشرقية(١٢)، اهمها ما اقترحه الكولونيل تشرتشل في الستينات بأن سورية (ومن ضمنها فلسطين) هي جغرافيا وتاريخيا ضرورة محتمة لمصر وكلاهما يجب ان يرتبطا ببريطانية(١٣).

ويلعب صندوق الاكتشاف الفلسطيني الذي أنشىء عام ١٨٦٥ دورا كبيرا في تأكيد هذه الصلة العملية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر(١٤). ومع أنه انطلق من فكرة دينية بهدف دراسة كل ما يتعلق بالارض المقدسة ، الا ان حقول نشاطاته قد تعدت المسألة الدينية العلمية ، فاجتماعات جمعية الصندوق غالبا ما كانت تشير الى فكرة « عودة اليهود » ، كما أن اعماله قد شجعت بطريقة غير مباشرة عملية الاستيطان اليهودي بتقديم صورة مفصلة عن فلسطين ، ثم ان معظم الذين قاموا بالبعثات والاكتشافات وتولوا عمليات الحفر والمسح ووضع الخرائط كانوا من سلاح الهندسة الملكية .

بعد شق قناة سويس ١٨٦٩ (١٥) ازدادت اهمية المنطقة التي تقع شرقي القناة ، وشهدت السبعينات فترة نشطة من الاهتمام بفلسطين لما تولى دزرائيلي رئاسة الوزارة البريطانية . ورغم انه لم يحقق شيئا له علاقة بفلسطين حين قام بتسيير سياسة اوروبة حيال المسألة الشرقية في مؤتمر برلين(١٦)، الا انه شجع ودعم جهود بريطاني آخر من الذين شاركوه عطفه على اليهود والدور الذي يمكن ان تلعبه بريطانية في سياسة الشرق عن طريقهم . كان لورنس اوليفنت (١٨٢٨ ـ ١٨٨٨) صحفيا وعضو برلمان قام برحلات الى الشرق بعد توقيع معاهدة برلين حين دخلت المسألة الشرقية مرحلة جديدة ، ورأى ان مشكلة الشرق ستتركز في المستقبل في تلك المنطقة التي تحرس طريق المتوسط نحو المحيط الهندي بسبب خطر تهديد روسيا بالتقدم نحو البحر الاحمر عن طريق العقبة مما يخول لها الاشراف السياسي على كل الشرق(١٧)، فوضع مشروعا يضمن حل المشكلة وينمي موارد الامبراطورية العثمانية بانشاء شركة لاستيطان المناطق الغنية وغير المأهولة في الدولة العثمانية،واوصلته استنتاجاته ونتائج تحرياته الى ان مكان الاستيطان هو الجانب الشرقي للاردن في النهاية العلوية للبحر الميت (ارض جلعاد) التي اثبتت تحريات صندوق الاكتشافات الفلسطيني انه يتمتع بامكانيات كبيرة وان الشعب الذي سيدعى لاستيطان هذا المكان هو الشعب اليهودي من اوروبا الشرقية(١٨). وفي دعوته التي بناها على عوامل دينية عاطفية تكمن امور سياسية واستراتيجية ، فقد دعم

مشروعه كل من لورد بيكونسفيلد (دزرائيلي) وسالسبوري(١٩)، وكتب سنة ١٨٨٠ أن الاحداث السياسية في الشرق قد أخذت تتجه نحو فلسطين وخاصة ولايات شرقي الاردن بسبب توسطها الجغرافي بين الاماكن المقدسة قرب الحدود الروسية من الجانب الاسيوي وبين المتوسط والبحر الاحمر .. وبين سورية ومصر .. ولها قيمة ستراتيجية وسياسية . ومن الواضح ان اليوم ليس ببعيد حين سيتحقق تهديد المصالح البريطانية بالخطر بسبب اننا فوتنا فرصة الاهتمام بالاشياء التي يمكن ان تحدث في المستقبل(٢٠). لكن مفاوضات اوليفنت الدبلوماسية فشلت في الاستانة ورفضت السلطات ادخال عنصر جديد(٢١) في المسألة الشرقية بفتح ولاياتها الاسيوية ، وخاصة هذا البلد المقدس ، للهجرة اليهودية الجماعية . وربما كانت المرامي البعيدة وراء تلك المخططات هي التي دفعت السلطات العثمانية الى وضع قيود امام هجرة يهودية جماعية ، والجأت السلطان عبد الحميد الى فصل سنجق القدس عن ولاية دمشق والحاقه بالاستانة مباشرة(٢٢).

زاد تعقيد الموقف نتيجة احتلال بريطانية لمصر ١٨٨٢ . فقد اعطاها ذلك اهتماما أكثر بفلسطين وزاد قلقها في الحصول على دولة صديقة على جانبي الطريق نحو الهند(٢٣)، هذا القلق هو الذي أدى الى اهتمام متعاطف مع الهجرة اليهودية من اوروبا الشرقية الى فلسطين في اوائل الثمانينات وتشجيع جمعيات احباء صهيون وتدخل الممثلين الدبلوماسيين البريطانيين بالاستانة بالاشتراك مع ممثلي فرنسة والولايات المتحدة لتخفيف قيود الدولة العثمانية على الهجرة(٢٤). وربما كانت العقبات التي وضعتها السلطات العثمانية في وجه الاستيطان اليهودي في فلسطين هي التي أدت بالسلطات البريطانية في مصر الى العطف على مشروع فردي لاستيطان يهودي في منطقة تشرف عليها بريطانية قرب فلسطين . يرتبط هذا المشروع بأسم بول فريدمان الذي عرفته جريدة المؤيد (القاهرية للشيخ علي يوسف) في ٩ فبراير ١٨٩٢ « انه يهودي الماني عقد العزيمة على تشييد مملكة اسرائيلية في الاراضي المقدسة .. ووجد من ثروته وثروة كثير من افراد بني اسرائيل في اوروبا عضدا قوى فيه الامل .. وخاصة بعدما حل بقومه وبني مذهبه في الروسية .. » وقد وصل مصر ١٨٩٠ وقابل بعض المسئولين ، وعلى رأسهم السير أفلين بارنج (لورد كرومر فيما بعد) ، وفاتحهم في موضوع الاستيطان اليهودي في بقعة على السواحل الشرقية لخليج العقبة (المعروفة بارض مدين)(٢٥). دلت عودته بعد سنتين على أنه لم يمانع في ما طلب(٢٦). وكان قد اشترى يختا بخاريا اسماه اسرائيل حمل عليه ذخائر ومدافع وعددا من العلماء والمهندسين والكيماويين والجغرافيين وثلاثين عائلة من اليهود المهاجرين(٢٧). وقصد جزيرة العرب قرب جهة الطور عند مكان يسمى (شرما) ونصب لجماعته الخيام في واد قرب مدين التي أراد ان يتخذها عاصمة مملكته الجديدة ، واخذ يتفقد المنطقة لشراء ارض ولقي صعوبات من الاهالي الذين « لم يصدقوا ما كان يخدعهم من انه يريد الاقامة في جوارهم دون أن يحل بهم ادنى أذى او يلحقهم اقل ضرر خصوصا عندما شاهدوا عنايته بتعليم من معه من المهاجرين الفنون الحربية بالبنادق والمدافع والاسلحة البيضاء »(٢٨). ومع ذلك فقد تمكن من شراء ارض جهة المويلح مع ان قوانين الدولة العثمانية لا تبيح بيع اراض للاجانب في شبه جزيرة العرب(٢٩). فاشتكى وفد من الاهالي الى سلطات مصر دون فائدة فلجأوا الى والي الحجاز العثماني الذي أمر الجند العثمانيين باحتلال قلعة المويلح وما جاورها على اعتبار انها من املاك الدولة العثمانية ، ولما تقابلوا مع فريدمان وجماعته في جهة ضبه ذكر للقائد العثماني انه مستعمر لها برخصة من الحكومة المصرية وانه « مستعد للحرب »(٣٠). وأرسلت وزارة الحربية المصرية عددا من الجنود المصريين الى ضبه والتقت بالقوة العثمانية وكاد يحدث خلاف في منطقة الحدود الفاصلة بين مصر وتركيا ، وبدأت الاتصالات بين مصر والاستانة ولندن لحل المشكلة . وقد حاولت جريدة

الحقيقة (الناطقة بلسان يهود الاسكندرية) ٥ فبراير ١٨٩٢ ان تنفي عن فريدمان صلته باطماع التوسع اليهودي وان تؤكد انه مندوب من المانيا يحاول ايجاد مستعمرة على سواحل البحر الاحمر ليسهل لها طريق الفتوحات اقتداء بالرحالة الذين مهدوا الطريق في افريقيا . وردت جريدة المؤيد بأن فريدمان هو اسرائيلي الماني لا يريد الاستعمار فقط بتلك الجهة بل يريد تأسيس مملكة اسرائيلية في أرض بني اسرائيل الاولى . وانه مستصحب معه ثياب الملك ومهيىء رسوم والقاب الدولة(٣١) . ولكن ما يؤكد صلة مشروع فريدمان باطماع التوسع الصهيوني هو ما ذكرته الموسوعة اليهودية عام ١٩٠٣ حول هذا المشروع الذي لم يستمر أكثر من شهرين لخشية السلطات في مصر من اثارة المشاكل مع الاتراك الذين عسكر جندهم في مكان قريب ؛ وكذلك موقف كرومر عندما احيل اليه مشروع الاستيطان اليهودي في العريش وسيناء الذي عرض على هرتسل ١٩٠٢ ، اذ تحضره محاولة فريدمان الفاشلة والملابسات التي احاطت بها(٣٢) واعتبر مشروع فريدمان السبب المباشر لنشوب نزاع الحدود بين مصر وتركيا عام ١٨٩٢ ، فقد أثار هذا المشروع الشكوك في ذهن السلطان بأن اليهود المتوطنين خارج حدود السلطنة سوف يستخدمون هذا المكان كنقطة انطلاق نحو فلسطين وانشاء دولة يهودية(٣٣) . واراد السلطان ان ينتهز الظروف لحسم مسألة الحدود الفاصلة بين الاراضي المصرية وسائر ولايات السلطنة العثمانية ، لانه منذ فرمان ١٨٤١ لم يجر تحديداً قاطعاً ، واتجه الراي في الاستانة على عدم ترك شيء لمصر خارج حدودها الاصلية « خشية ان تكون هذه الجهات يوما ما محلا لنفوذ غير وطني ولا اسلامي فيه ... ولا سيما وان خليج العقبة من المهدات الى بلاد فلسطين »(٣٤) ... وقد جرت المباحثات بين المندوب العثماني في مصر والمسئولين فيها لاخراج الاراضي التي تقع بين العقبة والوجه على البحر الاحمر وضمها الى ولاية الحجاز ، لكن لم يتوصل الى اتفاق ، حتى وردت انباء من الاستانة بأن فرمان تولية الخديوي عباس يختلف عن الفرمان الذي صدر بتولية والده توفيق اذ يخرج شبه جزيرة سيناء كلها عن حدود مصر ويلحقها بولاية الحجاز . واعلم سفير بريطانية في الاستانة دولته بفحوى الفرمان ، واثار معتمد بريطانية في مصر (السير بارنج) اعتراضات بحجة انه « لا يجوز تغيير شيء في الفرمانات التي تحكم بعلاقات الباب العالي ومصر بلا مصادقة حكومة جلالة الملك »(٣٥) . واشار على الخديوي بتأخير قراءة الفرمان واعادة المفاوضة مع الدولة العثمانية وحجته أن يدافع عن « حقوق الاسرة الخديوية وكمال مصر » . والحقيقة انه كان يجد في الادعاء التركي بمد حدود الولايات العثمانية وسيلة لحمل الخطوط الاستراتيجية العثمانية الى السويس على ضفاف القنال في متناول ضربة سهلة لمصر(٣٦) .

وتقرر نتيجة الضغط البريطاني ان لا يحصل تغيير في الفرمان بحيث يخول الخديوي « الخديوية المصرية المحدودة بالحدود القديمة ... مع الاراضي المنضمة اليها .. »(٣٧) .
ووردت برقية من الصدر الاعظم بايضاح معنى الفرمان حول سيناء اذ ستبقى الحالة الحاضرة على ما هي عليه وتدير الخديوية اموره كما كانت تديرها « في ايام (جدكم) اسماعيل باشا (ووالدكم) محمد توفيق »(٣٨) . أما الاراضي التي تقع بين العقبة والوجه فقد ضمت الى ولاية الحجاز نظرا لانها لم تعد في طريق المحمل الشريف المصري . وقيد الفرما نصلاحيات الخديوي فيما يتعلق بالامتيازات التي اعطيت لمصر والتي هي جزء من حقوق الدولة العثمانية . « فلا يجوز لاي سبب او وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها او بعضها او ترك قطعة ارض من الاراضي المصرية للغير مطلقا »(٣٩) . وأصبح معروفا ان الحد الفاصل بين سيناء والاملاك العثمانية هو « خط يمتد من نقطة شرقي العريش يتجه جنوبا بشرق حتى ينتهي الى قلعة العقبة على خليج العقبة فما وقع غربي هذا الخط تكون ادارته منوطة بالخديوية المصرية »(٤٠) .
ظل كرومر يعتبر مسألة الحدود بين مصر والولايات العثمانية في فلسطين قضية معلقة،

وهذا يفسر الموقف الذي اتخذه حين اثيرت مشكلة الحدود اثناء بحث امكانيات مشروع استيطان يهودي جديد في تلك المنطقة الواقعة بين البحر الابيض المتوسط وخليجي العقبة والسويس . وكان الاهتمام البريطاني بحركة الاستيطان اليهودي التي تبلورت في الحركة الصهيونية قد دخل في السنوات الاخيرة من القرن التاسع عشر مرحلة هامة وفعالة لما تطلع هرتسل نحو بريطانية لدعم مشاريعه وفي هذا كان يتحول الى بلد قد أعد الراي العام فيها مسبقا . وفكرته تنبع من ان بريطانية — مع كونها لا تسيطر على فلسطين — الا انها على الاقل تشرف على بلاد اخرى في الجوار القريب ، وباغلاق ابواب فلسطين الامامية (بعد فشل مساعيه مع تركيا والمانيا) يمكنه ايجاد باب جانبي يتيح للصهيونيين الاستيطان في هذا الجوار القريب على أمل ان يكون خطوة تمهيدية نحو فلسطين وفي الوقت المناسب ملحقا مفيدا(٤١) وكان يفكر — بعد استبعاد مشروع قبرص — في مكان اخر يقع في منتصف الطريق يسميه فلسطين المصرية او بمعنى اخر الجانب المصري من الحدود التركية المصرية في جزيرة سيناء وفي منطقة العريش بالذات ، على أمل أن يلاقي المشروع موافقة الحكومة البريطانية نظرا لان النفوذ البريطاني في الجانب الشرقي للمتوسط يمكنه ان يتقوى باستيطان الشعب اليهودي عند نقطة التقاء المصالح المصرية والهندوفارسية . وكان لحجج هرتسل انطباع عميق على تشمبرلين وزير المستعمرات الذي راى « .. ان مستعمرة يهودية في سيناء يمكن ان تبرهن كأداة نافعة لمد النفوذ البريطاني الىفلسطين عندما يحين الوقت المناسب لتجزئة الامبراطورية العثمانية »(٤٢). وفي مقترحات هرتسل الى لانسدون (وزير الخارجية) ١٩٠٢/١٠/٢٤ لحل المسألة اليهودية في شرق اوروبا بايجاد مكان هجرة في جنوب شرقي المتوسط يقع تحت نفوذ بريطانية اكد أنه سيكون لها مقابل ذلك ولاء ١٠ ملايين يهودي يعملون من اجل عظمتها وسيطرتها على الصعيدين السياسي والاقتصادي(٤٣). ووعده تشمبرلين انهم ومستوطنتهم سيتقاسمون مصير الممتلكات البريطانية ، ولكنه سأله عن مصير مستوطنتهم في فلسطين لو نجحوا في تأسيسها في حالة تقلص النفوذ البريطاني في هذه المنطقة نتيجة تقدم المصالح الالمانية والفرنسية والروسية في آسية الصغرى ، اجابه هرتسل « اعتقد ان حظنا سيكون افضل فسنستخدم كدولة فاصلة ولن نحصل على ذلك من حسن نية الدول الكبرى بل من تنافسها ، وحين تتوطد اقدامنا في العريش تحت لواء الحكم البريطاني فستقع فلسطين من ثم تحت دائرة النفوذ البريطاني »(٤٤). ودارت مفاوضات واحاديث سياسية هامة بين هرتسل والحكومة المصرية واللورد كرومر . وكان اللورد كرومر يتعاطف تماما مع الاقتراح ولكنه اعترف انه كان يواجه معارضة كبيرة وقد عمل جهده كي يجد هرتسل ومن معه اذنا صاغية في مصر(٤٥). ولفت انظار الخارجية الى ان الوزراء المصريين قد بينوا له ان قيام تجمع عالمي في سيناء لاهداف سياسية لا تتفق مع مصالح السلطان الذي له حق السيادة في مصر ، سيزيد المصاعب المادية التي تواجهها الادارة المصرية ويصعب التنبؤ بالنتائج في حالة تنفيذ خطط هرتسل(٤٦). ومع ذلك فقد قدم كل مساعدة الى اللجنة الصهيونية التي ارسلت تحت رعاية بريطانية لبحث امكانية نجاح المشروع من الوجهة الفنية(٤٧). وجاء تقرير اللجنة مخيبا لامال هرتسل(٤٨). وعلق هرتسل في يومياته (ص ١٤٥٠) انه كان يفضل حذف القسم الاول من التقرير : « في الظروف الحاضرة البلد غير ملائمة تماما لمستوطنين اوروبيين ... ولكن لو توفرت المياه فشروط التربة والمناخ في هذه المنطقة يمكنها من استيعاب عدد لا بأس به من السكان ..» .

وبراي وايزمان ان السبب الوحيد المسئول عن فشل المشروع ، لم يكن الحكومة البريطانية التي اعطت كل التسهيلات الممكنة ، بل ان دوائر الزعامة الصهيونية كانت تفضل التخلي عن كل مشروع لا يمكن القيام باستيطان على مقياس واسع قادر على حل مشكلة الشعب اليهودي ، فلم تكتف البعثة بالشريط الضيق من الارض عبر الشاطىء

الجنوبي لفلسطين مع تأكدها من وجود مياه جوفية فيــه ، واعتبر وايزمان ذلك خطأ جسيما وبرأيه « ان الحكمة كانت تقضي بقبول المشروع لتوطيد أقدام الصهيونية في هذا الجزء الحيوي الذي يتصل بفلسطين جغرافيا ويمكــن الصهيونيين من توسيع أعمالهم الاستيطانية مع الزمن ... وان المصير الحاضر لفلسطين ربما قد تغير لو (اننا) ركزنا حينذاك على بداية مهما كانت متواضعة على شاطىء فلسطين الجنوبية »(٤٩).

فشلت مفاوضات العريش في تقديم نتائج محسوسة . ولكن الحكومة البريطانية ظلت تنظر الى الحركة الصهيونية كعامل هام في سياستها في الشرق الادنى يمكن ان يحسب حسابها عند اللزوم . ومع ان كرومر قد حث الخارجية على وقف المفاوضات مع هرتسل لصعوبة تحقيق المشروع الا ان هذا الحادث قد دل على عطفه على المطامح الصهيونية.

وكان كرومر من اكثر سياسيي بريطانية في الشرق الادنى اهتمامـــا بكل مـــا يتضمنه ويستلزمه الاشراف البريطاني على مصر وعلى قناة السويس ولذلك كان حرصه على عدم اثارة شبهات الدولة العثمانية في منطقة الحدود خشية ان تتخذ موقفـــا عدائيا . ونظر بقلق الى مشروع الدولة العثمانية بمد سكة حديد بين معان والعقبة يهدد مصالح بريطانية فيما لو تحقق ربط المتوسط بخليج العقبة ويمكن العثمانيين مـــن نقل الجنود بسرعة وسهولة الى ثغر ليس بينه وبين السويس الا مسيرة يومين او ثلاثة . وهذا ما دعا كرومر بعد انتهاء مفاوضات العريش الـــى ان يكتب في تقريره عن مصر والسودان عام ١٩٠٥ « ان انظار الحكومة المصرية اتجهت حديثا الى الاهتمام بشؤون شبه جزيرة سيناء وكانت قد اهملت منذ اعوام لاسباب مختلفة »(٥٠). واتخذ خطوات معينة لتقوية مركز بريطانية هناك فعين الكولونيل براملي مفتشا لسيناء عـــام ١٩٠٥ (وكان احد الاشخاص الثلاثة الذين رشحهم كرومر لعضوية لجنة التحقيق في امكانيـــات مشروع العريش الصهيوني ، وبرأيه افضلهم لمعرفته الوثيقة بعادات ولغة أهل المنطقة ولانه اشترك بعمليات مسح معظم سيناء)(٥١). وشرع هذا في اجراء اصلاح اداري ، ونبهت جريدة اللواء (لسان حال الحزب الوطني لمصطفى كامل) في ٩ ديسمبر ١٩٠٥ ، الى هذه السياسة الجديدة ، وان الحكومة الحالية أو بالاحرى المحتلين يعدون الصحراء لاعمال حربية مهمة ووجدت في ذلك دليلا على ان سلطات الاحتلال بعد انتهائهـــا من اخضاع السودان قد وجهت اهتمامها لبلاد العرب ولكن ليس من جهة الكويت بل مـــن جهة طور سيناء . . « والله اعلم بمآل هذه الاعمال » وارسل والي سورية الى الاستانة خبر هذه التحركات ثم أرسلت قوات مصرية لاحتلال مراكز معينة داخل سيناء بما فيها طابه على الشاطىء الغربي لخليج العقبة ولكـــن وجدت قوات تركية قد احتلتها مسبقا ١٧ فبراير ١٩٠٦ . وجرت مفاوضات بين الحكومة المصرية والاستانة وكانت وجهة نظر الحكومة العثمانية ، الى جانب الاصرار على البقاء في طابه لانها جزء من سنجق العقبة الذي يتبع تركيا ، ان حدود سيناء يجب ان تمتد من رفح الى السويس ومن السويس الى العقبة ، وأصرت الحكومة المصرية على ان تأخذ برقية ٨ ابريل ١٨٩٢ كأساس لاي تسوية ، بينما تمسكت الاستانة بأن تفسير البرقيـــة هو مسألة تهم فقط الحكومـــة العثمانية(٥٢).

ولجأت السلطات في مصر الى القيام باستعدادات وتحركات عسكرية في منطقة الحدود وعلى السواحل ، قابلتها الحكومة العثمانية بامداد النقط الحربية على الحدود بقوات جديدة ، واخترقت قوة عسكرية عثمانية منطقة رفـــح وازالت عمودي الحدود مـــن مكانهما(٥٢). وتقدمت في اراضي مصر مسافة واقامت نقطا عسكرية . وذكرت المقطم (٧ ابريل ١٩٠٦) ان الحكومة المصرية علمت ذلك من رسالة نشرها مكاتبها في العريش، بينما ذكرت الاهرام فيما بعد (١٩١٧/١/١٩) ان الذي كشف حـــادثة تغيير الحدود الفاصلة بين مصر وفلسطين هـــو نائب القنصل البريطاني في غزة اسكندر كنزوفيتش الذي كلف رسميا بمراقبة تحركات العثمانيين في المنطقة (ومن غريب الصدف ان يثبت

بعد سنوات قليلة انه كان يعمل وكيلا لجمعيات صهيونية لشراء اراض في مناطق العريش ورفح كما سيلي في حينه)(٥٤).
وبلغت قضية الخلاف مرحلة خطرة فأوعزت الحكومة البريطانية الى سفيرها في الاستانة لرفع انذار الى الباب العالي في ٣ مايو باجابة مطالب حكومته خلال ١٠ ايام وهي اخلاء طابة وعودة الجنود العثمانيين من رفح الى حدودهم واعادة عمودي الحدود الى مكانهما ، ودل الانذار ان بريطانية مصممة على استخدام القوة اذا لم تجب الى مطالبها. وايد سفير فرنسا وروسيا في الاستانة السفير البريطاني فيها كما اعلنت المانيا عدم تعضيدها لتركية في هذه المشكلة(٥٥). ولم تكن المشكلة امتلاك طابه بالذات كما دلت مناقشات لجنة الدفاع عن الامبراطورية ، عندما طرحت القضية عليها ، بل كانت ان يصبح خليج العقبة « بحيرة مغلقة » يتحكم بها الاتراك ويزيد احتمالات هجوم تركي على الحدود . وبحثت اللجنة في اساليب الضغط العسكري او البحري الذي يمكن ان يطبق على الدولة العثمانية في حالة رفض الجلاء عن المنطقة المصرية ، كان من بينها قطع طريق الامدادات التركية عن اليمن التي قد تؤدي الى نشوب ثورة في الحجاز او سورية وبراي اللجنة « ان مدينة عكا تبدو الوحيدة بين جميع المدن الساحلية في الشرق الملائمة للاحتلال كاجراء فعال ، اذا صحت الخرافة التركية التي تربط مصير عكا بمصير السلالة السلطانية »(٥٦).
وشددت الصحف البريطانية في مصر والخارج الى انه من الخطأ والخطر ان يقال ان شبه جزيرة سيناء لا قيمة لها فهي منطقة قائمة كحاجز بين مصر وتركيا ووجود الجنود العثمانيين فيها يعتبر خطرا مهددا لقناة السويس في المستقبل كما يشد عضد الحزب المعارض في مصر(٥٧). واعترف وزير الخارجية امام مجلس العموم ان المنطقة التي تدعيها الحكومة التركية ابعد من طابه وما جاورها وتمتد الى كل شبه جزيرة سيناء(٥٨)، كما بين نائب وزير الخارجية ان السبب الرئيسي لاحتلال مصر سنة ١٨٨٢ راجع الى ان القلق الذي كان ضاربا في البلاد هدد قناة السويس بالخطر ، فمن غير المعقول انه بعد ٢٤ سنة من تدخلنا لحماية القنال من خطر يأتي بصورة رئيسية من الغرب ان نغض الطرف عن اخطار مماثلة من الجانب الشرقي لهذا الممر المائي(٥٩). وقبل ان ينقضي اجل البلاغ ببضع ساعات اصدرت الدولة العثمانية اوامرها برجوع جنودها عن طابه وعن كل النقط المعدودة من الاملاك المصرية(٦٠). واتفق الباب العالي وبريطانية على تحديد التخوم الفاصلة بين سيناء والولايات العثمانية بواسطة لجنة مشتركة من الطرفين ، ووقعت اتفاقية حدود سيناء في اول اكتوبر ١٩٠٦ : وتبدأ من رفح على ساحل المتوسط وتمتد جنوبا بشرق الى نقطة تبعد ثلاثة اميال عن قلعة العقبة غربا على محاذاة ساحل خليج العقبة(٦١). وبراي المصادر الصهيونية ان بريطانية قد قامت بمفارقة غريبة بتوسيع مصر التي لم يكن لها فيها احتلال دائم على حساب فلسطين التي كان مقدرا عليها ان تحكمها ، ولو لم تتدخل في سنة ١٩٠٦ لكان الجزء الاكبر من سيناء داخل منطقة الانتداب(٦٢).
لقد وضع هذا الحادث مشكلة الحدود في ضوء جديد، وامام لجنة الدفاع عن الامبراطورية اعطي اعتبار هام وجدي لمشكلة الدفاع عن مصر والقناة واعيد النظر في كل المسألة الاستراتيجية التي تنجم عن كون مصر لم تعد جزيرة محمية بقوة بحرية فقط بل انها تملك حدودا ارضية يمكن ان تخترق في ظروف معينة بقوة معادية. واثيرت احتمالات غزو ناجح خلال عشر السنوات التالية عبر سورية وجزيرة سيناء بقوة كبيرة في حالة قيام خلاف جديد بين بريطانية والدولة العثمانية ، وانضمت المانيا الى الاخيرة في تحالف سري او علني بسبب ما بينهما من تعاطف قوي لان مصالحهما معا في الشرق الادنى والاوسط معادية لبريطانية(٦٣). ودلت المذكرات التي قدمت الى اللجنة ان عبور سيناء ليس مستحيلا — كما كان الرأي السائد من قبل — اذ يمكن بواسطة التطور المادي الحديث

ان توضع القوات التركية قرب القناة مع بقاء مواصلاتها مفتوحة مع مناطق امداداتها، حتى ان كرومر نفسه الذي كان لا يجزم باحتمال غزو تركي في الوقت الحاضر بمساندة المانيا نظرا للاوضاع الداخلية العامة في تركيا ، لم يستبعد فكرة اجتياز سيناء(٦٤).
ومع ان النتائج التي توصلت اليها لجنة الدفاع عن الامبراطورية في ١٦ اكتوبر ١٩٠٦ استبعدت احتمالات غزو تركي على نطاق واسع من الشرق لعدم توفر شروط نجاحه عند الاتراك في ذلك الوقت ، ولصعوبة الاعتماد على موارد سورية ومما يمكن ان تسببه العناصر المناوئة فيها من مشاكل في حالة انزال قوات بريطانية في حيفا ، الى جانب ما تتمتع به قناة السويس من فوائد دفاعية كبرى(٦٥) . الا ان هذا الحادث مع ما رافقه من مناقشات قد ابرز اعتبارات هامة : ان بناء خط حديدي عبر الصحراء اصبح الان امكانية عملية ، وان الاحتلال العسكري لسيناء اما من الدولة التي تملك مصر او الدولة التي تملك فلسطين اصبح ايضا من الامكانيات العملية، ثم ان الصحراء، ببساطة الصحراء، لا يمكن ان تعتبر بعد الان دفاعا ملائما عن مصر . ومع ان كرومر استقال سنة ١٩٠٧ الا ان هناك ما يثبت انه اعتبر مشكلة الدفاع عن مصر والقناة قد تبدلت(٦٦).
عاد التفكير ثانيا باحياء المشروع الذي عرض على هرتسل لانشاء مستوطنة يهودية في الجزء الشمالي من جزيرة سيناء قرب الحدود التركية وتولاها في هذه المرحلة اسكندر كنزوفيتش نائب القنصل البريطاني في غزة الذي عمل منذ ١٩٠٨ وكيلا لشركة يهودية بريطانية في يافا (شركة التطوير الانكليزية الفلسطينية) لشراء أراض في منطقة رفح في الجانب المصري من الحدود من اجل الاستيطان اليهودي لقاء عمولة مرتفعة ، وبناء على نصيحة كنزوفيتش اخذت الشركة موافقة السلطات العسكرية في مصر بشرط ان يرغب المواطنون بالبيع(٦٧). ودرست امكانيات المنطقة للاستيطان وتم حتى مايو ١٩١١ شراء ١٠ آلاف دونم في الجانب المصري بواسطة كنزوفيتش الذي اعتمد على مركزه وعلى حسن علاقاته بالسلطات المحلية ومعرفته بالمنطقة وبأهلها . وبرايه انه كان يدعم المصالح البريطانية في المنطقة ، وخاصة ان اليهود المهتمين بأمر المشروع هم من التبعية البريطانية واشار بفخر الى « ان الامل الوحيد لتطوير المنطقة هو قدوم الاوروبيين ومعهم الاساليب الاوروبية الحديثة »(٦٨).
يبدو ان قلق السلطات البريطانية في مصر بما تثيره هذه العملية من اعتراضات سياسية قد دفعها الى التدخل لمنع عمليات البيع . ودارت بين القاهرة والقدس والاستانة ولندن مراسلات عديدة خلال عامي ١٩١١ و١٩١٢ حول هذا الموضوع ، وشرحت رسائل القاهرة (من غورست(٦٩) وتشيتام(٧٠) وكيتشنر(٧١)) ما سيسببه اقامة عنصر غريب من اليهود الروس في سيناء وسط سكانها من العرب البدو من مشاكل صعبة ومعقدة في المستقبل ، نظراً للوضع العام في سيناء التي تدار وفقا للعادات والاعراف القبلية ولصعوبة الحصول على ملكية محددة للارض التي تملكها الحكومة المصرية ولكنها غير مستعدة للتخلي عنها لانشاء مستوطنة اجنبية ، كذلك نبهت هذه الرسائل الى عدم ترحيب الصحافة المصرية الوطنية بادخال المستوطنين اليهود وان هذه الفكرة قد سبق ورفضت من قبل . وخشي لوثر — سفير بريطانيا في الاستانة — ان يؤثر هذا على علاقات الحكومة البريطانية مع السلطات العثمانية وكذلك مع عرب مصر(٧٢) . ونتيجة هذه الاعتراضات ارسلت التعليمات من الخارجية الى القدس عن طريق الاستانة لاستخدام كل الاساليب الممكنة لوقف وكلاء منظمات الاستيطان اليهودية من محاولة انشاء المستوطنات في منطقة الحدود المصرية(٧٣). ولكن يظهر ان المحاولات قد استمرت(٧٤)، ولا يعرف الى أي حد صحة ما روته جريدة ترث (الصدق) ٢١ فبراير ١٩١٣ (التي كانت تصدر في القدس ويحررها يهودي ذو سمعة مشبوهة اسمه فاينغولد وتمولها مس بالمير وهي ثرية بريطانية ساذجة في القدس حاولت مرة أن تأخذ حماية القنصلية البريطانية في القدس لمؤسسة شراء اراض في منطقة العريش ورفح يملكها يهود من جنسيات مختلفة بينهم

كنزفيتش)(٧٥). فقد نقلت الجريدة عن وكيل اراض وصاحب بنك مشهور في القدس انه نجح في شراء اراض من الحكومة المصرية مساحتها ١٢٥ الف هكتار من الاراضي المجاورة لرفح والعريش وتم نقلها الى جمعية صهيونية جديدة عرفت باسم اغودات اسرائيل، ودعم قوله باظهـار صكوك التمليك التي منحتها الحكومـة المصرية واقرها الخديوي وكتشنر على التعاقب(٧٦).
هذا الموقف البريطاني من عمليات الشراء لا يعني توقف الاهتمام بالمصالح البريطانية على الحدود التركية المصرية، فقد أثيرت مجددا مسألة الدفاع عن الحدود الشرقية لمصر نتيجة لتغير الاوضاع في تركيا بعد تراجعها كقوة عسكرية اثـر الحرب الطرابلسيـة ١٩١١ وحروب البلقان ١٩١٣/١٢ . واستبعدت السلطات العسكرية في انجلترا احتمال قيام الدولة العثمانية بعمليات هجومية في المستقبل القريب ضد مصر عبر شبه جزيرة سيناء ومالت الى التفكير بانقاص القوة العسكرية في مصر(٧٧). ولم يوافق كتشنر — المعتمد البريطاني — على انقاص القوة العسكرية في مصر، اذ برايه ان عودة القوات المنهزمة الممتلئة بالعداء المرير للاوروبيين بعد انتهاء الحرب البلقانية سيكون مصدر قلق للسلطات في مصر(٧٨). وبراي السفارة البريطانية في الاستانة « ان الفعاليات العسكرية الفائضة لدى الترك سوف تبحث عن مجال جديد في مناطق جنوب سورية والحدود المصرية .. وخاصة ان القلق الخطير في العالم العربي الذي يبدو محتملا سوف يعمل كمتنفس لمثل هذه الفعاليات .. ويبدو هذا اكثر احتمالا لو استمر تأثير الخبراء الالمـان في الدوائر التركية العسكرية»(٧٩). وكما عبر غراي عن رايه الـى وزارة الحربية في ٢٤ مارس ١٩١٣ « .. ان قدرة تركيا الباقية قد تتحرك نحو اتجاهات اخرى .. وقد تدفع جنوبا عندما لا تستغرقها مشاكلها السابقة في اوروبة »(٨٠). وهذا يفسر زيـادة الاهتمـام البريطاني بما كان يحدث في فلسطين نتيجة للهزائم التركية، وفي محاولة تشجيع دعاية بريطانية بأن احسن بدل للحكم العثماني فيهذا الجزء منالعالم هو امتداد الحدود المصرية الى حدودها القديمة فيعكا. وكان هذا الرايينتشر قبلا بين اليهود الا ان الدعاية حاولت نشره بين سائر الاوساط . ولعب نائب القنصل البريطاني في غزة(٨١) لوجوده قرب الحدود المصرية التركية(٨٢) — ولعلاقاته الوثيقة بالاهالي — دورا كبيرا بنقل اخبـار منطقته ومنطقة بئر السبع ورغبة القبائل البدوية هناك في الالتحاق بمصر(٨٣). وقدم أحد المقيمين البريطانيين في القدس في اغسطس ١٩١٣ اقتراحا الى الخارجيـة بضرورة الاهتمام بالقنصلية البريطانية في القدس لتشجيع الشعور الموالي لبريطانية وخاصة مع ازدياد نشاط الحركة الصهيونية وشراء الاراضي(٨٤).
ونظرا لان فرنسة كانت تعتبر صاحبة الادعـاء الاول في سورية فقـد بدأت الصحافة الفرنسية توجه اتهامها بوجود تآمر بريطاني على سورية لاحتلالها مصدره مصر(٨٥)، وانكر كتشنر في رسالته الى غراي ١٩١٢/١٢/٨ هذا الاتهام مع تأكيده على وجـود الشعور الموالي لبريطانية في سورية(٨٦). واوضح بوانكاريه في البرلمان الفرنسي ديسمبر ١٩١٢ موقف بريطانية من نفي تهمة التآمر على سورية ونشرتها الصحف الفرنسية بأنه اعتراف من بريطانية بالمصالح الفرنسية(٨٧). ومع ان دوائر الخارجية البريطانية كانت تميل عام ١٩١٢ الى الاخذ بالراي القائل بأن سورية كانت منطقة نفوذ سياسي فرنسي، الا ان ما يهم المصالح البريطانية الحيوية هو اين يرسم الحد الجنوبي لسورية الفرنسية في المستقبل، او بعبارة اخرى ما هو مصير الجزء الجنوبي مـن الشاطىء الذي يحمل الاسم التاريخي فلسطين ؟ وبدأ الراي القائل بأنه في حالة تجزؤ الامبراطورية العثمانية يجب ان يبذل جهد لفصل سورية الجنوبية حتى حدود حيفـا وعكا ليشكل كيانا منفصلا تحت النفوذ البريطاني، يكسب تأييدا في دوائر معينة في مصر وانجلترا، وكان أمرا معروفا ان لورد كتشنر (المعتمد البريطاني في مصر منذ سبتمبر ١٩١١ وحتى اندلاع الحرب) قد رسخت في ذهنه الفكرة وعمـل على نشرها في الدوائر الرسميـة قبـل

الحرب(٨٨). وكان اهتمام كتشنر بالشرق قد بدأ منذ عمله مع صندوق الاكتشاف الفلسطيني حين تولى مع الليفتننت كوندر عملية مسح معظم فلسطين بين ١٨٧٢ – ١٨٧٨ ، كما شارك في عمليات مسح في منطقة شرق الاردن وفي شبه جزيرة سيناء حتى وادي العربة . وأتم العمل الاخير بعد ٤٠ سنة لحساب الصندوق وبتخطيط من كتشنر ، مهندس بريطاني آخر لعب دورا هاما في مسرح العمليات الشرقية في الحرب الاولى هو الكابتن نيوكومب ١٩١٣ ، وعمل معه عالما آثار من المتحف البريطاني هما لورنس وودلي قبل اشهر قليلة من اعلان الحرب(٨٩). ومع كل هذه الاعتبارات فقد ظلت السياسة البريطانية في الشرق تحافظ على تماسك الدولة العثمانية نظرا لما يحيط تجزؤ هذه الدولة من مصاعب وأخطار بسبب تنافس الدول الكبرى .

مع دخول تركيا في الحرب واتخاذ فلسطين كقاعدة للهجوم حدث تعديل كبير لسياسة بريطانية الشرقية شرحها هربرت صموئيل في كتابه مذكراتي عام ١٩٤٥ « .. انه لو قدر لفلسطين ان تحظى بمصير جديد فان بريطانية هي صاحبة الشأن الاول بما لها من مصالح ستراتيجية هامة في المنطقة ... وعلى حكومتنا ان تولي عنايتها الجدية موضوع من سيخلف الاتراك في السيطرة على فلسطين البلد الذي يتاخم قناة السويس»(٩٠). الا ان انجلترا في بداية الحرب لم تكن مهيأة لاحتلال الجزء الجنوبي من فلسطين والدفاع عن مصر من جهة حدودها فتخلت فترة عن القسم الاكبر من سيناء للقوات التركية وقنعت بصد الهجمات على القنال .

ويحاول جابوتنسكي في كتابه « تركية والحرب » الذي نشره بعد دخول تركية الحرب عام ١٩١٦ لاثارة اهتمام بريطانية بفلسطين ستراتيجيا من اجل كسب دعمها للقضية الصهيونية ان يبين دروس حملة سيناء حين ينقل راي صحفي شهد معارك السويس في فبراير ١٩١٥ «انه يجب التمييز بين الدفاع عن مصر والدفاع عن القناة. فالاول اكثر أمنا ولكن ليس بسبب الصحراء . فالصحراء لم تمنع العدو من الاقتراب انما الذي حماها هو القناة التي هي حاجز حصين انما وسيلة دفاع فقط . ولكن القناة نفسها ثروة تجب حمايتها فهي السبب الوحيد الذي اختارت بريطانية من اجله الحفاظ على مصر . الا انها في هذه الحرب قد اعتبرت ببساطة كمخفر متقدم للقلعة المصرية . والقيادة البريطانية أختارت القناة كخط اول للدفاع بدلا من اقامته على حدود مصر بين العريش والعقبة ، لان المدافعين عن مصر لو لاقوا العدو في العريش ستكون الصحراء وراء ظهورهم ، في حين يكون وراء العدو بلاد مأهولة تزوده بالرجال والمؤن ، ويصل الى الاستنتاج الوحيد والمنطقي وهو ان الدفاع المناسب عن القناة لا يمكن ان يؤمن الا ان يوضع بين هذا الشريط الثمين من الماء واي عدو في المستقبل شريط من الارض يسمح لعمليات واسعة النطاق ويكون مزروعا ومأهولا وملائما لان يكون خلفية مناسبة لتجهيز الجيش بكل مستلزماته . وفلسطين بالنسبة للقناة تماما كما هي طنجة بالنسبة لجبل طارق »(٩١). تحققت بريطانية نتيجة للمراحل الاولى للصراع الخطر على مصر والقنال من عدو يحتل فلسطين ، وان الضرورة العسكرية تحتم مد حدود سيناء . ومع ان كل الدوائر المشتركة بالحرب كانت تهتم بمستقبل فلسطين كجزء من موضوع مستقبل الامبراطورية العثمانية في آسيا، الى جانب اهميتها لمصالح دول كثيرة(٩٢)، الا انه بالنسبة لبريطانية — المسؤولة عن أمن مصر — كان أمرا حيويا ان لا توضع دولة قوية بجوارها ، وتطورات السياسة البريطانية التالية دلت انها كانت تريد ان تستخلص فلسطين لنفسها . فالجزء الخاص بفلسطين من تقرير احدى لجان وزارة الخارجية البريطانية برئاسة موريس دوبونزين (التي عينت ١٩١٥ لوضع صيغة سياسية حول مستقبل الممتلكات العثمانية في آسية) يظهر ان اللجنة قد أوصت بمعارضة طلب فرنسة بضم فلسطين الى المنطقة التي تدعيها وان يكون مصيرها موضوع مفاوضات خاصة تهم الدول المتحاربة والحيادية(٩٣). وفي اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦ وافقت بريطانية على وضع فلسطين تحت الاشراف الدولي

ـــ عدا خليج عكا وحيفا ـــ تمهيدا لنقلها الى منطقة النفوذ البريطاني . وفي صيف ١٩١٦ صد آخر هجوم تركي على القنال ثم انتقلت القوات البريطـــانية ـــ المسماة بالحملة المصرية ـــ من الدفاع عن القناة الى هجوم ضد الامبراطورية العثمانية ، وفي اوائل ١٩١٧ تعدت الحدود المصرية التركية السابقة في رفح واصبحت فلسطين مرة أخرى في التاريخ ارض معركة لكونها جسرا طبيعيا بين آسيـــة وافريقية ، ورفضت القـــوات البريطانية ان يشاركها في احتلال فلسطين قوات اخرى من الحلفاء(٩٤).

وقدم الاهتمام البريطاني بالحركة الصهيونية برهانا عمليا لتحقيق المطامع الصهيونية نتيجة ضرورات الحرب وكما بين هربرت صموئيل في مذكرته الى غراي في ٩ نوفمبر ١٩١٤ ان « الفرصة قد سنحت لتنفيذ أماني الشعب اليهودي واعادة انشاء دولـــة يهودية . واعتقد ان النفوذ البريطاني سيقوم بدور هام في تأسيس مثل هذه الدولة لان وضع فلسطين الجغرافي وقربها من مصر يجعل صداقتها لبريطـــانية أمرا له اهميته للامبراطورية البريطانية »(٩٥). وكتب وايزمـــان الى محرر المانشستر غارديان في ١٢ نوفمبر ١٩١٤ « لو ان فلسطين وضعت داخل نطاق النفوذ البريطاني ، ولو ان بريطانية شجعت الاستيطان اليهودي هناك كمحمية بريطانية فسيكون لها خلال عشرين ـــ ثلاثين سنة مليون يهودي ، ربما اكثر ، لتطوير البلد واعـــادة الحضارة . ويكونون حراسا فعالين لقناة السويس »(٩٦).

وبدأت في بريطانية دوائر صحفية معينة تنشر فكرة ان فلسطين كي تكون بريطانية يجب ان تكون يهودية ، وان الاستيطان الصهيوني في فلسطين سيكون له فوائد ستراتيجية وقيمة سياسية للامبراطورية البريطانية . وظهر مقال افتتاحي في المانشستر غارديان في ٢٢ نوفمبر ١٩١٥ للمحرر العسكري بالجريدة سايدبوثام يربط بين فكرة اقامة الدولة الصهيونية ومصير الحلفاء في الحرب(٩٧). وقام هذا المحرر مـــع اصدقائه الصهيونيين بتقديم مذكرة الى وزارة الخارجية في ربيع ١٩١٦ باثارة الدعم البريطاني للصهيونية على اساس سياسي وعسكري الى جانب الانساني ، كما ساهم في تأسيس جمعية فلسطين البريطانية التي بدأت باصدار مجلة اسبوعية باسم فلسطين تخدم المصالح الصهيونية المقترحة تحت ستار خدمة مصالح الامة البريطانية(٩٨). وظهر في صيف ١٩١٦ نتيجة مساعي صهيونيي منشستر كتاب عن الحركة الصهيونية لوضعه بين أيدي الساسة البريطانية اسمه « الصهيونية والمستقبل اليهودي » ويعزى قسم كبير من نجاحه الى النقد الذي نشره كرومر للكتاب في السبكتاتور . ومع ان كرومر لا يحاول ان يفسر بشكل محدد اهمية المسألة اليهودية للمصالح البريطانية ، الا ان الدوائر الصهيونية كان لديها سبب كبير للاعتقاد بأن لورد كرومر كان من اول السياسيين البريطانيين في تقدير الاهمية السياسية للحركة الصهيونية ولفت انظار الساسة لها كأمر عملي وملح(٩٩). ومع تقدم القوات البريطانية في فلسطين بدات الصحافة البريطانية الموالية للصهيونية تعدد فوائد وجود اليهود في هذه المنطقة وانه « ليس على بريطانية كي تقوم بضربة سياسية موفقة عند استيلائها على فلسطين الا ان تدعو اليهود من اجل احيائها »(١٠٠). وبينت مجلة فلسطين المذكورة آنفا « ان تطلع يهود العالم نحو بريطانية انما هو لوجود بريطانية في مصر ، اذ ان دولة يهودية في فلسطين تفضل ان يكون وراء ظهرها رعايا نفس التاج الامبراطوري الذين لا يمكن بحال من الاحوال ان يتحولوا الى اعدائها»(١٠١).. لقد وصل هذا التقليد الطويل للاهتمام والعطف البريطاني ذروته بتصريح بلفور ، ونقلت منشورات المنظمة الصهيونية بعد صدور وعد بلفور راي الصحافة البريطانية(١٠٢). فذكرت ايفننغ ستاندرد ان المصالح البريطانية كانت قد اوضحت دوما ان لا بد من قيام دولة حاجزة بين مصر وبين حكومة تركية معادية . ويظهر ان الصهيونية قدمت هذا الحل . وذكرت المانشستر غارديان « ان فلسطين لها اهميتها الخاصة بالنسبة لبريطانية لانها لو كانت بيد دولة معادية فقد تجعل ، كما دلت تجربتنا في هذه الحرب ، قاعدة ينظم منها هجوم

بري على مصر . فمصالحنا في فلسطين هي ان لا نسمح لاي دولة قد تصبح معادية بالتركيز في فلسطين » . وذكرت مجلة فلسطين في محاولة لرسم حدود فلسطين في المستقبل « ان فلسطين ستشكل في الحقيقة حصنا هائلا لحدود مصر سينقذها من كل متاعبها . لذلك لو قدمت الاجزاء الجنوبية من فلسطين التي هي بيد مصر الان الى الحكومة الجديدة (تقصد الدولة اليهودية) ستكون رمزا للخدمات التي تقدمها فلسطين من اجل الدفاع عن مصر »(١٠٣).

ومع أن الامبراطورية العثمانية قد زالت من الوجود بعد الحرب ، وهزمت المانية كقوة اوروبية كبرى ، وساهم العرب كشركاء في نصر الحلفاء ، وزال التهديد الالماني التركي لمصر من الشرق ، ظلت بريطانية تدعم الوجود الصهيوني في مؤتمر السلم وكانت فلسطين من حصتها كدولة منتدبة واشترط صك الانتداب تنفيذ تصريح بلفور . لم يكن ذلك الا لوجود خطر واحد يهدد المصالح البريطانية التي تحوم حول قناة السويس الطريق البحرية التي تؤدي الى الهند ، عبر عنه كاتب عربي في عام ١٩١٩ بقوله « .. فان حسب سياسيو انكلترا أن امكانية اتحاد الامم الناطقة بالضاد الساكنة شرقي القناة سيهدد سلامتها فانهم برأي كاتب هذه السطور يؤسسون ولاية يهودية لتفصل بين العالم العربي وتحمي القناة »(١٠٤).

---

١ — يبدو ان كتاب شفيق الرشيدات « **فلسطين تاريخيا .. وعبرة .. ومصيرا** » والذي ظهرت طبعته الاولى عام ١٩٥٨ يحتوي على أكثر المعلومات تفصيلا عن التقرير . ويسند الاستاذ رشيدات ما يذكره عن التقرير الى الاستاذ أنطون سليم كنعان المحامي بالقاهرة الذي نشر محاضرة بعنوان « فلسطين والقانون » ، اشار فيها الى هذا التقرير وأورد ملخصا له . كما اشار الى مصدر التقرير في محاضرتين الى الاولى منهما في جامعة فلورينو والثانية بجامعة باريس عام ١٩٤٩ .

٢ — أوراق هذه اللجنة المعروفة باسم .C. I. D مصنفة في .P. R. O (دار الوثائق العامة في لندن) تحت رمز CAB/38 .

٣ — نعوم شقير ، **تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها** ، مصر ١٩١٦ ص ٥٦١ .

٤ — جريدة **المؤيد**، القاهرة ، ٢٤ ابريل ١٨٩٢.

٥ — كان نابليون في انطلاقه نحو الشرق قد اصدر منشورا يدعو اليهود الى الانضمام لجيشه « لبدء العودة » كأحد عناصر مطمحه الشرقي .

٦ — *Palestine, The Organ of the British-Palestine Committee*, Jan. 26, 1917, p. 2.

ومن المظاهر الادبية لفكرة الاستيطان اليهودي في فلسطين ما ظهر في اشعار بيرون Hebrew Melodies وفي قصص دزرائيلي Tancred & Alory وقصة جورج اليوت Daniel Deronda.

٧ — ايلي ليفي ابو عسل، **يقظة العالم اليهودي**، القاهرة ١٩٣٤ ص ١٤٦ — ١٥١ .

٨ — Hyamson, A., *The British Consulate in Jerusalem, in relation to the Jews in Palestine 1838-1914*, London: 1939-1941 (Two Vols).

٩ — Stein, L., *The Balfour Declaration*, London: 1961, p. 3.

١٠ — **المصدر نفسه** ، ص ٥ ، نقلا عن .F.O. 7 8/392

١١ — نص المذكرة في Bentwich, N., *England in Palestine*, London: 1932.

١٢ — حول تفاصيل هذه المشاريع انظر Sokolow, N., *History of Zionism*, Vol. I, London 1919, pp. 138 ff.

١٣ — Wolf, L., *Notes of the Diplomatic History of the Jewish Question*, London: 1919, pp. 119-121.

١٤ — بدأ الصندوق ينشر دورية منذ ١٨٧١ باسم: *Palestine Exploration Fund*, Quarterly Statement.

١٥ — يذكر ليفي ابو عسل في **كتابه السابق** ص ١١ — ١٢ انه اذا كان الشعب اليهودي لم يجن اي ثمرة من هذا المشروع الذي تمخضت عنه قرائحهم الحاضرة وجعلته في حيز الوجود اموالهم الوافرة فانه من المسلم به اجماعا في عالم السياسة انه كان التوطئة الاولى التي

نجمت منها بوادر تصريح بلفور الذي القيت بذوره قبل الحرب العظمى بل اكثر .

١٦ — علقت **السبكتاتور** بأن دزرائيلي لو حرر الارض المقدسة وأعاد اليهود الى فلسطين بدلا من الاهتمام بالروملي وافغانستان ربما مات ديكتاتورا انقلته *Palestine,* Jan. 26, 1917.

١٧ — Oliphant, L., *The Land of Gilead,* London: 1880, p. 519.

١٨ — مقدمة **الكتاب السابق** .

١٩ — Oliphant. M., *Memoir of the Life of L. Oliphant,* London: 1892, p. 285.

٢٠ — مقدمة كتاب Oliphant, *The Land of Gilead. op. cit.*

٢١ — Oliphant, *Memoir, op. cit.,* p. 316.

وقد ذكرت صحيفة **المؤيد** في ٥ نوفمبر ١٨٩١ انه بعد ان تحققت الدولة من اخطار هجرة اليهود الروس « ... طلبت من سفير انجلترا ان يمنع نزولهم في السفن الانجليزية متى ارادوا دخول اراضي عثمانية ... المنع .. قاصر على العائلات التي تقصد السكن والاقامة فقط » .

٢٢ — اشار الى ذلك هوغارث في مذكرة انشاء الحرب تحت عنوان F. O. 882/17. Syrian Political Situation since 1800.

٢٣ — Bentwich, *op. cit.,* p. 11.

٢٤ — F. O. 78/5479 (Immigration of Jews into Palestine 1891-1905).

٢٥ — نشر فريدمان قصة هذه المغامرة في كتابه *Das Land Madian,* Berlin, 1891. انظر : *The Jewish Encyclopaedia,* Vol. V. 1903, p. 519.

٢٦ — **المؤيد** ، ٩ فبراير ١٨٩٢ .

٢٧ — عددت جريدة **الحقيقة** ٥ فبراير ١٨٩٢ (وهي الناطقة بلسان يهود الاسكندرية) اسماء بعض الذين رافقوا فريدمان : البارون سبيح ، والمهندس تيل ومولر ونيح والكيماوي فرست .

٢٨ — **المؤيد** ، ١٨٩٢/٢/٩ .

٢٩ — **المقطم** ، ٢ مايو ١٩٠٦ .

٣٠ — **المؤيد** ، ١٨٩٢/٢/٩ .

٣١ — **المؤيد** ، ١٨٩٢//٩ .

٣٢ — الوثائق المتعلقة بمشروع سيناء F. O. 78/5479 (رسالة كرومر الى الخارجية ١٩٠٢/١١/٢٩)

٣٣ — Bentwich, *op. cit.,* p. 12.

٣٤ — **المؤيد** ، ٢٤ ابريل ١٨٩٢ .

٣٥ — **المقطم** ، ٦ ابريل ١٨٩٢ .

٣٦ — *Palestine,* Feb. 15, 1917, p. 31.

وقد قالت جريدة **الحقيقة** (الناطقة بلسان يهود الاسكندرية) ٧ ابريل ١٨٩٢ وكانت تدعي انها تناصر الدولة العثمانية « اما مسألة العقبة وغيرها من المسائل المختصة بالحدود المصرية فلم يستخدموها (الانجليز) الا كمعتبة في وجه النفوذ العثماني في وادي النيل ... واذا تاملناها رأينا ان هذه الحدود التي باتت موضوعا للخلافات لم تكن لتجدي مصر نفعا ماديا ولا ادبيا بل لتفيد الانجليز عند ازوف تلك الساعة اذ تكون نظير سور حصين للبلاد التي يتوخون ابتلاعها » .

٣٧ — **المقطم** ، ١٤ ابريل ١٨٩٢ .

٣٨ — **المصدر نفسه** .

٣٩ — **المؤيد** ، ١٧ ابريل ١٨٩٢ .

٤٠ — **المقطم** ، ٣ مايو ١٩٠٦ .

٤١ — Barbour, N., *Nisi Dominus,* Beirut: 1969, p. 50.

٤٢ — Stein, *op. cit., p. 25.*

٤٣ — *The Complete Diaries of Theodor Herzl,* Translated by H. Zohn, New York: 1960, p. 1364.

٤٤ — **يوميات هرتزل** ، **المصدر السابق** ، ص ١٤٧٤ .

٤٥ — رسالة كرومر ١٤ مايو ١٩٠٣ F. O. 78/5479 .

٤٦ — رسالة كرومر الى الخارجية ٤ مايو ١٩٠٣ F. O. 78/5479 .

٤٧ — في رسالة بعثها هرتسل ٦ يناير ١٩٠٣ الى الخارجية لفت النظر الى انه مهما كان رأي الخبراء غير مرض حول الاستيطان « لن يسبب لهم يأسا بامكانية المشروع ... لان استيطان الشعب اليهودي لظروفه الخاصة يختلف عن اي مشروع استيطان عادي .. طالما يؤمن ضد خطر الاضطهاد او التشرد ثانية .. بعد ان يكونوا قد حولوا بعرق جبينهم الى حديقة غناء ما هو في تقدير كرومر ليس افضل قليلا من صحراء » .

٤٨ — رفع التقرير الى الخارجية في ٢٦ مارس ١٩٠٣ في كراس بالانجليزية والفرنسية تحت عنوان « تقرير اللجنة التي عينت للتحقيق في امكانية انشاء مستوطنات من البلاد الاوربية في الاراضي الواقعة تحت السلطة المصرية شرق قناة السويس » .

٤٩ — Weizmann, C., *Trial and Error,* London: 1944, pp. 120-121.

٥٠ — **الاهرام** ، ١٩١٤/١/٢٢ .

٥١ — رسالة كرومر ١٩٠٢/١١/٢٩ .

٥٢ — **المقطم** ، ١٢ يناير ١٩١٧ .

٥٣ — العمودان تديمان احدهما في ارض الحكومة المصرية والثاني في ارض الحكومة العثمانية نقش على الاول اسم الخديوي وتاريخ وصوله لمنطقة رفح .

٥٤ — *Parliamentary Debates,* House of Commons, May 1906, Col. 977.

٥٥ — ذكرت **المقطم** في ٢٨ ابريل ١٩٠٦ انه في اثناء الازمة وصلت بعثة المانية من بر الشام قبضت عليها السلطات المصرية في العريش وتعتقد الجريدة انهم آتون في مهمة سياسية وان كانوا يموهون مقصدهم الحقيقي بأنهم يذكرون انهم يقصدون شراء الاراضي اذا وجدوا اراضي تعجبهم وانه ربما وصلوا الى السويس في رحلتهم بينما صححت جريدة **المؤيد** الخبر في ١ مايو ١٩٠٦ نقلا عن ما كتبته **(غازت دي كولونيا)** بأنه قد ثبت ان المقبوض عليهم سبعة من المزارعين اليهود جاءوا من فلسطين .

٥٦ — اوراق CAB 38/11 May 9, 1966. C.I.D.

٥٧ — مقالات **اللواء** و**المؤيد** في النصف الاول من مايو ١٩٠٦ نقلا عن الصحف الاجنبية .

٥٨ — *Parliamentary Debates,* May 1, 1906, Cd. 403.

٥٩ — *Ibid.,* May 7, 1906, Col. 919.

٦٠ — **المؤيد**، ١٢ مايو ١٩٠٦ وقد ذكرت **الاهرام**: ١٩١٧/١/١٩ ان اعادة الاعمدة الى مكانها في رفح قد تم بارشاد قنصل غزة كنزونيتش وحضور قائمقامي غزة وبئر السبع .

٦١ — **المقطم** ، ١٦ مايو ١٩٠٦ .

٦٢ — Bentwich *op. cit.*

٦٣ — CAB 38/12 July 16, 23, 24, 1906.

٦٤ — CAB 38/12 July 24, 1906.

٦٥ — *Op. cit.,* Oct. 16, 1906.

٦٦ — *Palestine,* Feb. 8, 1919, p. 22.

٦٧ — F. O. 371/1245/9103 رسالة لوثر الى الخارجية ١٧ مايو ويضمنها رسالة ساتو قنصل القدس في ٢٧ ابريل .

٦٨ — **المصدر نفسه** .

٦٩ — F. O. 371/1110/179

٧٠ — رسالة تشيتام في ١٧ يونيو ١٩١١ .
F. O. 371/1245/9103

٧١ — رسالة كتشنر ١٣ اكتوبر ١٩١٢
F. O. 371/1509/34856

٧٢ — رسالة لوثر في ٢٤ ابريل ١٩١١ الى غراي
F. O. 371/1245/9103

٧٣ — رسالة الخارجية ٦ يوليو ١٩١١ الى لوثر،
المصدر نفسه F. O. 371/1509/34856
رسالة الخارجية ٢٨ اكتوبر ١٩١٢ الى لوثر .

٧٤ — رسالة من القدس الى الاستانة في ٢٠ و٢٢ نوفمبر ١٩١٢ F. O. 371/1509/52363

٧٥ — رسالة من القدس الى الاستانة ٢٠ نوفمبر ١٩١٢ F. O. 371/1509/52363

٧٦ — *The Truth,* Feb. 21, 1913.
تتساءل الجريدة « انه لو عاش ارميا ، الذي كره مصر ، الى هذه السنوات هل سينظر بارتياح لاقامة اليهود المؤقتة في مصر بدلا من فلسطين ؟ » وترد على ذلك « بأن ارميا اشار الى مصر تحت حكم فرعون وليس مصر تحت حكم عباس الثاني وجورج الخامس » .

٧٧ — رسالة وزارة الحربية الى وزارة الخارجية ٢٧ فبراير ١٩١٣ F. O. 195/2452/1124

٧٨ — من كتشنر الى الخارجية ١٥ مارس ١٩١٣ (**المصدر نفسه**) .

٧٩ — من لوثر الى الخارجية ١٦ مارس ١٩١٣ (**المصدر نفسه**) .

٨٠ — **المصدر نفسه** .

٨١ — رسالة من نائب القنصل في يافا الى القدس ٨ نوفمبر ١٩١٢ F. O. 195/2446

٨٢ — من رسالة قنصل القدس الى الاستانة ٢٧ ابريل ١٩١١ F. O. 371/1245/9103
وكان كتشنر قد عبر في رسالة الى كنزنيتش في فبراير ١٩١٢ عن شكره لما قدمه من خدمات لحكومته حول التحركات التركية الاخيرة — اثناء الحرب الطرابلسية — في المناطق المجاورة لسيناء وكان جوابه انه يشعر بأنه قد ادى واجبه تجاه حكومة جلالته F. O. 195/2391

٨٣ — F. O. 195/2452

٨٤ — F. O. 195/2451

٨٥ — F. O. 424/235/10263

٨٦ — F. O. 424/233/10240

٨٧ — F. O. 424/235/10263

٨٨ — Kedourie, E. *England and the Middle East, Destruction of the Ot-*

toman Empire 1941 - 1921, London: 1956.

٨٩ — Palestine Exploration Fund, July 1914, pp. 128-132.

٩٠ — **الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين** « جامعة الدول العربية » القاهرة ١٩٥٧ ص ٨٩ .

٩١ — Jabotinsky, *Turkey and the War,* London: 1916, pp. 203-209.

٩٢ — عدة مقالات حول مستقبل سورية وفلسطين في مجلة *The Near East,* Jan. 29, 1915 & Dec. 15, 1916.

٩٣ — Kedourie, *op. cit.,* p. 33.

٩٤ — تدمت العصابة الصهيونية للتجسس المعروفة باسم Nili Spies — والتي كان مركزها في عتليت ويترأسها هارون ارولسون الذي لجأ الى مصر بعد نشوب الحرب والتحق بالمخابرات العسكرية — معلومات قيمة للتجسس البريطاني حول طبيعة المنطقة التي سيحتلها انظر Anita Engle, *The Nili Spies,* London: 1954. وكذلك اوراق المكتب العربي في القاهرة F. O. 882

٩٥ — **الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين** ، الجامعة العربية ، القاهرة ، ص ٩٠ — ٩١ .

٩٦ — Weizmann, *op. cit.,* p. 191.

٩٧ — نشر سايدبوثام عام ١٩١٨ كتابه *England and Palestine* بنفس هذه الروح.

٩٨ — ظهر اول عدد من المجلة في ٢٦ يناير ١٩١٧ وقد جاء فيه ان الجمعية تؤمن بأن فلسطين البريطانية لو أصبحت وطنا لليهود «ستكون ذات فائدة للامبراطورية وللعالم كله كما هي للشعب اليهودي تحرس الطرق البحرية واهم طريق بري في العالم » .

٩٩ — *Palestine,* Feb. 8, 1917, p. 22.

١٠٠ — *Palestine,* نقلته *Daily Graphic* April, 1919 p. 86.

١٠١ — *Palestine,* Jan. 26, 1916, p. 2.

١٠٢ — Zionist Organisation Pamphlets, London: 1918.

١٠٣ — *Palestine,* Nov. 9, 1918, p. 109

١٠٤ — حنا صلاح ، **فلسطين وتجديد حمايتها** ، نشر الجمعية الفلسطينية لمقاومة الصهيونية في نيويورك ١٩١٩ ، ص ١٤١ .

صدر عن مركز الابحاث

دليل حركة المقاومة الفلسطينية

بقلم

غازي خورشيد

٢٨٢ صفحة

٨ ل.ل.

حول تجربة الاتحاد العام لطلبة فلسطين

شحادة موسى

تتفق مختلف الفصائل الثورية في هذه الفترة على اننا بحاجة الى المراجعة النقدية لمجمل تجاربنا الوطنية وفي ضوء الثغرات والانتكاسات التي تتعرض لها مسيرة شعبنا النضالية وذلك بهدف استخلاص الدروس ومتابعة المسيرة وقد اغنيناها بما يمكنها من تجنب عثرات الماضي . وحري بنا من هذه الزاوية ان نتناول تجربة الاتحاد العام لطلبة فلسطين ، التجربة المبكرة التي عرفها شعب فلسطين في مسيرته النضالية للرد على النكبة التي حلت به في عام ٤٨ ، والتي كانت تجربة رائدة في احدى مراحل هذا النضال حيث انتظم فيها قطاع واسع من شبان فلسطين المثقف الذي حاول من خلالها ان يصب جهده في العمل الوطني الفلسطيني وخاصة في مجالات الدعاية والتعبئة والتنظيم . وتبدو ، من هذه الزاوية ايضا ، ضرورة ان تجري دراسات تحليلية نقدية للحركة النقابية الفلسطينية ككل ولدورها في حركة التحرر الوطني الفلسطينية من أجل تحديد هذا الدور وتوضيحه ومن ثم التصدي الجاد لمعضلاتها ومشاكلها بحيث يمكن الانتقال بها الى وضع تستطيع فيه أن تمارس هذا الدور بفعالية اكثر وعطاء اخصب .

ولا بد ، منذ البداية ، ان نتطرق لعدد من القضايا او المعضلات الكبرى التي حكمت وستحكم العمل الوطني الفلسطيني اجمالا ومن ضمنه العمل النقابي في محاولته تنظيم واعداد ابناء فلسطين وتحركهم الفعلي على طريق التحرير .

١ — **الواقع الفلسطيني** : تتمثل القضية الاولى في حالة التشتت التي نجمت عن نكبة عام ٤٨ ثم زادت حدة بعد حرب حزيران ٦٧ . فمنذ ذلك الحين وجد الفلسطينيون أنفسهم وقد أضحوا تجمعات مبعثرة تعيش في عدد من البلدان ويلاقون صعوبات كبيرة واحيانا مستحيلة للاتصال مع بعضهم بعضا . وفي الوقت ذاته واجهت تجمعات الفلسطينيين هذه ظروفا سياسية واجتماعية مختلفة كان لا يمكن الا ان تترك انعكاسات واثارا على حياة الفلسطينيين وعلى عملية تكيفهم مع الاوضاع الجديدة او مجابهتها . وبذلك كانت هذه الاوضاع تضاف الى العامل الجغرافي لتزيد من تباعد التجمعات الفلسطينية وانفصالها عن بعضها بعضا . ولقد نتج عن مجمل هذا الوضع ظاهرتان واضحتان : **الاولى** تتمثل في صعوبة انتظام قطاعات من الفلسطينيين في تجمعاتهم المختلفة ضمن تنظيم واحد ، لهذه الاسباب ولاسباب موضوعية اخرى كأن لا تسمح حكومة معينة بقيام مثل هذا التنظيم أصلا ، وحتى في حالة قيامه يواجه التنظيم مشكلة اساسية وهي قدرته على الاتصال والتفاعل ثم في قدرة قيادته على تحريكه وبالسرعة اللازمة او الاستجابة لمتطلباته . بكلام آخر ، ان التنظيم الفلسطيني الواحد يولد وهو يحمل معه مشاكله وعوامل ضعفه . اما الظاهرة **الثانية** فهي ان الواقع الفلسطيني لا يشكل بنية اجتماعية متماسكة على غرار المجتمعات الاخرى التي تولد من خلال نظمها السياسية — الاجتماعية وتركيباتها الطبقية اوضاعا خاصة بحيث تجد الحركة النقابية فيها نفسها مطالبة باستنباط وسائلها الخاصة للتعامل مع هذه الظروف المحددة ضمن الشروط الذاتية والموضوعية القائمة . اما بالنسبة للفلسطينيين فهم يعيشون في ظل نظم سياسية واجتماعية مختلفة ليست نظمهم هم : ولا يشعرون بمواطنيتهم الكاملة فيها ومن ثم لا يجدون انفسهم معنيين مباشرة باستثناء نسبي في الاردن بالرد على المسائل المحددة الناجمة عن هذه النظم مثل قضايا التعليم والاجور والضمانات .. الخ وبالتالي فان الحركة النقابية الفلسطينية عندما توجد تجد نفسها متمايزة عن الحركة النقابية المحلية بحكم تمايز التجمع الفلسطيني عن المجتمع المحلي . الحركة

النقابية الفلسطينية ، بكلام آخر ، هي خارج عملية الجدل الاجتماعي المحلي، وعملية الجدل هذه — باستثناء نسبي في الاردن مرة اخرى — مفقودة في الساحة الفلسطينية نظرا لفقدان البنية الاجتماعية المتكاملة ذات الخصائص السياسية والاقتصادية والطبقية الخاصة . هذا لا يعني ان عملية الجدل الاجتماعي المحلي لا تترك اثارها على الفلسطينيين وتفضيتهم بشكل او بآخر وانما يعني ، وخاصة بالنسبة للموضوع الذي نعالجه ، ان الشروط الموضوعية للحركة النقابية الفلسطينية تختلف عنها في الحركة النقابية المحلية كما يعني من ناحية ثانية ان القضايا المطلبية الحياتية لا تشكل مسالة محورية للحركة النقابية الفلسطينية على الصعيد الفلسطيني الخاص — يبرز هنا ويتداخل مع المسالة كلها العامل الوطني والقومي للمسالة الفلسطينية الذي سنعرض له في النقطة التالية — آخذين بعين الاعتبار ان هذه المطالب تختلف من تجمع لاخر اي ان هذه المطالب ليست في لبنان مثلا كما هي في سورية او قطاع غزة او الكويت . وهذا بدوره يشكل عاملا سلبيا في الحركة النقابية الفلسطينية وتفاعلها وتماسكها كجسم واحد يتعرض لاوضاع متشابهة .

٢ — **المسالة الفلسطينية** : نعنـــي بالمسالـــة الفلسطينية هنا الحالة المتولدة عن احتلال فلسطين والظرف التاريخي الذي يحياه الفلسطينيون والمتمثل بالقهر القومي والمعاناة من هذه الحالة، واهتزاز صورة الشخصية او الهوية الخاصة ، الناجم عن استلاب ارضهم وبعثرتهم في اراضي دول اخرى يعيشون حياة هامشية فيها . والنتيجة العـــامة لذلك هي ضياع الاساس الوطني — الارض والبنية الاجتماعية — وانعدام الاعتبار الدولي والسبب في ذلك عدو مغتصب ماثل امام عيونهم . وفـــي المجتمعات التي تعيش ظروف القهر القومي يصبح التطور التاريخي محكوما بنتيجة الصراع الحاصلة بين قطبـــي القوة المحـــركة : الدولـــة المستعمِرة (بكسر الميم) والشعب المستعمَر (بفتح الميم)، اذ تصبح كافة القضايا السياسية والاجتماعيـــة والاقتصادية مربوطة بالوضع السياسي العام ومتبلورة حول طرفي المسالة الرئيسية : الحـــركة الوطنية الهادفة الى تغيير الوضع بمجمله من جهة والقوة المستعمرة وحلفائها في الداخل العاملة على تثبيت الوضع على حاله او اجراء التغييرات التي تخدم مصالحها الخاصة من جهة ثانية . والحالة الفلسطينية لا تخرج عن هذا الاطار وان كانت اكثر حدة . اي ان الطابع الستراتيجي للحركـــة الوطنية الفلسطينية والذي يمتص كافـــة القضايا الفرعية الاخرى هو الطابع التحرري باهـــداف محددة : دحر العدو القومي واستعـــادة الارض واحياء الهوية الخاصة .

ومن هنا تصبح الحركة النقابيـــة حركة سياسية ونضالاتها النقابية نضالات سياسية لان نتائج هذه النضالات مرهونة بنتائج الصراع السياسي العام ومن ثم فان مهمة الحركة النقابية ان تفتش عن مكانها المناسب في حركة التحرر الوطني ودورها المؤثر في دفع الثورة وتعزيز انتصاراتها . والعمل النقابي من حيث المبدأ هو في اصوله عمل سياسي او يجب ان يكون كذلك حتى تظل الفئـــات النقابية في صلب عملية الفعل الاجتماعي . واذا اضفنا الى هذا الظروف الخاصة بوضع الفلسطينييـــن وبالحركة النقابية الفلسطينية والاسباب التـــي ذكرناها لادركنا ان هذه الحركة هي حركة سياسية بالدرجة الاولى . ويجب التأكيد في هذا المجـــال ان القول بأن الحركة النقابية هي حركة سياسية لا يعني القفز فوق النضالات النقابية من أجل تحقيق اهداف مطلبية حياتية معينة ، انما نتكلم هنا عن الميزات او الخصائص العامة للحركـــة النقابية الفلسطينية .

٣ — **البيئة السياسية** : ترتبط القضية الفلسطينية ومنذ زمن طويل ارتباطا عضويا بالمنطقة العربية المحيطة بها وبالتطورات التي تجري فيها . ومنذ ان تواجد الفلسطينيون على الارض العربية بعد نكبة عام ٤٨ ازداد هذا الارتباط احكاما ، واصبحت الاحداث والتطورات التي تقع فيها ابعد واعمق أثرا على المسالـــة الفلسطينيـــة وعلى الحركـــة الوطنية الفلسطينية بشكل خاص . ولم يكن ممكنا للحركة الوطنية الفلسطينية ، والحالـــة هذه ، ان تنفصل عن حركة التحرر العربية فاندمجت بها في المرحلة التي اعقبت نكبة ٤٨ وهي عندما تمايزت عنها نسبيا وباشرت الكفاح المسلح ضمن اطار نظري حملت معها السمات الايديولوجية والسياسية والتنظيمية السائدة في الحركة العربية . والحركة النقابية الفلسطينية ، وليدة الحـــالة الفلسطينية العامة ، شأنها شأن الحركة الوطنية الفلسطينية ككل متأثرة بالبيئة السياسية التي تعيش فـــي وسطها ، متفاعلة مع احداثها وتحمل أيضـــا الاعراض العامة للحركـــة الوطنيـــة الفلسطينية

ايديولوجية كانت او خطوطا ومواقف سياسية او علاقات بين فصائلها . وما يحدث على الصعيد النقابي يكون في كثير من الحالات مجرد انعكاس لما يجري وسط التنظيمات السياسية . البيئة السياسية بكلام محدد هي حركة المقاومة الفلسطينية بأوضاعها وعلاقاتها ، والاوضاع السياسية العربية وعلاقات الانظمة العربية فيما بينها ومع حركة المقاومة وسياساتها الحقيقية تجاه معسكر الخصم ، وسياسات العدو بكل ابعادها ، ثم ما يجري على الصعيد الدولي من امور تتعلق بالمسألة الفلسطينية .

نوجز ما تقدم بأن الحركة النقابية الفلسطينية هي حركة سياسية تنعكس عليها مجريات البيئة السياسية المحيطة ، وهي وليدة الحالة الفلسطينية وتواجه معضلات تحد من قدرتها على الحركة بسبب الظروف الذاتية والموضوعية الناجمة عن هذه الحالة والمتمثلة في التبعثر البشري وافتقاد البنية الاجتماعية والتعرض لخطر طمس وضياع الهوية الخاصة .

وسنحاول الان استعراض التجربة الاولى في الحركة النقابية الفلسطينية ، اي تجربة الاتحاد العام لطلبة فلسطين وذلك على ضوء هذا الوضع الفلسطيني ومحاولة تبين انعكاساته واثاره على مسيرة الاتحاد .

استعراض تاريخي

ولدت نكبة عام ٤٨ اثارا وردود فعل عميقة في وسط أبناء فلسطين وبشكل خاص كانت ردة الفعل عند الشباب المثقف ارقاها وذلك بحكم امتلاكه للثقافة والمعرفة وقدرته على رؤية الامور وتحليل ملابساتها . فأدرك ان احد أسباب مأساته كان يكمن في الوضع الذاتي لشعب فلسطين متمثلا في انعدام القيادة والوعي والتنظيم . كما ادرك دور التحالف المعلن والخفي بين الاوضاع العربية القائمة انذاك واسرائيل والاستعمار . وكان الحل الذي يراه يكمن في التنظيم والوعي على الصعيد الفلسطيني ، والتغيير باتجاه التحرر من الارتباطات مع الغرب على الصعيد العربي . وشكلت التغيرات التي حدثت في البلدان العربية في تلك الفترة دافعا ايجابيا وزادت من الامل والتفاؤل بامكان خوض معركة مع اسرائيل واسترداد فلسطين . وكان النشاط الطلابي الفلسطيني احد التعبيرات الفلسطينية الناشئة عن هذا الوضع. واذا كنا ننطلق من موضوعة مفادها ان الحركة النقابية الفلسطينية هي حركة سياسية فمن الممكن تلمس ذلك بوضوح في الحركة الطلابية الفلسطينية منذ بدايتها . فالنشاط الطلابي الفلسطيني لم يكن عملا نقابيا صرفا بل كان الى جانب ذلك اطارا للعمل السياسي الذي يتعدى النطاق الطلابي ليصل الى جموع الفلسطينيين . بمعنى ان العمل الطلابي لم ينحصر في مساعدة الطلبة وتأمين شروط افضل في شؤونهم التعليمية فحسب بل كان يعمل على تنظيم الطلاب وتوعيتهم وتجنيدهم في العمل الوطني ومد هذا النشاط الى اوساط الفلسطينيين في اماكن تجمعاتهم وذلك اعتقادا منه انه في ذلك يسير على الطريق الصحيح المؤدي الى التحرير والعودة . ويبدو هذا جليا اذا نظرنا الى الاهداف التي اعلنتها الحركة الطلابية وهي تحدد اهداف عملها وغاياتها وسبل تحقيقها . ففي القانون الاساسي «لرابطة الطلاب العرب الفلسطينيين» في دمشق نجد اغراض الجمعية محددة كما يلي : « رفع المستوى الثقافي لعرب فلسطين ، والاهتمام باعضاء الرابطة من الناحية الاجتماعية، والمساهمة بالاعمال الخيرية ، والسعي الى توفير سبل العلم بمختلف مراحله الابتدائية والثانوية والجامعية للطالب الفلسطيني ، والسعي لتكتيل الطلاب للاستفادة من جهودهم من أجل : دراسة مشاكل الطلبة الفلسطينيين والمساهمة في حلها ، وتنمية الوعي لدى النازحين والاتصال بهم ورفع روحهم المعنوية ، وتنمية وعي شعبنا لقضية فلسطين وشرحها بشكل قومي صحيح ، والاشتراك بالمؤتمرات الطلابية العالمية وشرح قضية فلسطين للرأي العام العالمي ، واعداد الشباب العربي الفلسطيني لمعركة العودة .. »(١). أما دستور الاتحاد العام لطلبة فلسطين فينص في مقدمته على ان طلبة فلسطين ايمانا منهم : « بأن التنظيم الشعبي الديمقراطي هو الطريق السليم للعودة المظفرة ، وبأن الاعتراف بشخصية فلسطينية مستقلة دعامة اساسية لنضال شعبنا في سبيل العودة ، وبقوة الترابط بين الوحدة العربية الشاملة وتحرير فلسطين التي تمثل قلب الامة العربية ، وبالدور الطليعي الذي يجب على الطالب الفلسطيني ان يقوم به في قيادة شعبه : يعلنون عن تأسيس اتحاد وطني لطلبة فلسطين يكون نواة لتنظيم شعبي فلسطيني ويعمل من أجل العودة للوطن السليب بكافة الوسائل التي تخولها له مواد الدستور »(٢).

مارس طلبة فلسطين في البداية نشاطهم من خلال تشكيل روابط طلابية في العواصم العربية ، ثم جاء الاتحاد العام لطلبة فلسطين في العام ١٩٥٩ يوحد هذا النشاط وينقل الحركة الطلابية الفلسطينية الى مرحلة جديدة . وكانت رابطة القاهرة اقدم هذه الروابط وانشطها فقد تأسست هذه الرابطة في عام ١٩٤٤ وذلك نظرا لتواجد عدد كبير من الطلبة الفلسطينيين في جامعات القاهرة الا ان نشاط الرابطة اقتصر في بادىء الامر على النواحي الثقافية والاجتماعية والرياضية خاصة وان الرابطة كانت تتعرض لمضايقات السلطة ابان العهد الملكي . وفي ١٩٥٢ تسلمت ادارة الرابطة عناصر ثورية وانتخب ياسر عرفات رئيسا لها وظل كذلك حتى تخرجه ١٩٥٦ .

واذا كان من نتيجة يمكن استخلاصها من تجربة رابطة القاهرة فهي ان نشاط مؤسسة ما مربوط الى حد كبير بنوعية قيادتها . ولا يمكن فصل الانجازات التي حققتها الرابطة والتي ارست في الواقع اسس الاتحاد بواقعه الحالي عن قيادتها. فعناصر تلك القيادة هي الان في اعلى مستويات المسئولية في حركة فتح تحديدا وفي القيادة التي قادت وتقود الكفاح المسلح الفلسطيني منذ عدة سنوات .

واستطاعت الرابطة تحقيق انجازات هامة على صعيد الحركة الطلابية الفلسطينية . فاعترفت بها جامعة الدول العربية والهيئات الرسمية كشخصية معنوية لها كيانها وذلك بسبب كونها اكبر هيئة شعبية فلسطينية منتخبة . كذلك مثلت الرابطة فلسطين لاول مرة على مستوى عالمي ، واستطاعت بامكانياتها البسيطة ان تقف في وجه النفوذ الصهيوني وتصبح عضوا في اتحاد الطلاب العالمي. ففي العام ١٩٥٥ اشتركت الرابطة بمهرجان وارسو واجتماع صوفيا وفي عام ١٩٥٦ دعيت الرابطة لحضور مؤتمر اتحاد الطلاب العالمي كعضو مراقب (ضم الوفد ياسر عرفات وصلاح خلف وزهير العلمي) وبرغم محاولات وفد اسرائيل احراج وفد فلسطين واخراجه من المؤتمر ، استطاع هذا الوفد في النهاية ان يحصل على العضوية الكاملة في الاتحاد . وفي عام ١٩٥٧ اشتركت الرابطة بأسم فلسطين في مهرجانات الشباب في موسكو(٣). وفي المؤتمر الخاص لاتحاد الطلاب العالمي الذي عقد في بكين ١٩٥٨ اعتبرت الرابطة عضوا عاملا في هذا الاتحاد . وبقيام الاتحاد العام لطلبة فلسطين تحولت العضوية من الرابطة اليه وانتخب في المؤتمر السادس لاتحاد الطلاب العالمي عضوا عاملا في هيئته التنفيذية . وحصلت رابطة دمشق على اعتراف رسمي في اوائل شهر شباط (فبراير) ١٩٥٩ واصدرت قانونا اساسيا يحدد اهدافها وينظم عملها . وافتتحت مقرا وانشأت مكتبة بحيث اصبح المقر ملتقى للطلبة الفلسطينيين كان منطلقا للعديد من النشاطات الثقافية والاجتماعية . أما رابطة بيروت فكان لها وضع خاص اذ لم يكن بامكانها ان تحصل من السلطات الرسمية على تصريح بمزاولة نشاطها او بافتتاح مقر لها . الا ان ذلك لم يمنعها من القيام بنشاط ملموس وخاصة في اوساط الطلبة الثانويين — حيث كان عملها محصورا اجمالا — بهدف تنظيمهم والعمل لتحسين اوضاعهم التعليمية ، ومساهمتهم في احياء المناسبات الوطنية .

في نهاية الخمسينات كانت الجماهير العربية والفلسطينية في ذروة حماسها واندفاعها وعلقت الجماهير الفلسطينية كل امالها على الجمهورية العربية المتحدة بحيث هيىء لها ان مسألة التحرير والعودة أصبحت حقيقة واقعة لن يحتاج انجازها الى وقت طويل . وفي هذا الوقت تنادى طلبة فلسطين لتأسيس اتحاد لهم كان بمثابة انجاز جديد في الساحة الفلسطينية منسجما مع ما يجري في المنطقة العربية . كان ذلك بان بادرت رابطة القاهرة بالاتصال برابطة الاسكندرية وتشكلت لجنة تحضيرية منهما اتصلت مع رابطتي دمشق وبيروت لتوحيد الجهود والدعوة لعقد مؤتمر « يكون نواة لتنظيم قطاع الطلاب من أجل تهيئتهم لخوض معركة استرداد فلسطين عن طريق توطيد علاقات طلبة فلسطين مع كافة المنظمات الطلابية العالمية الوطنية، العربية منها والاجنبية، وبالذات لتنسيق الجهود مع اطراف الحركة الطلابية العربية من اجل فلسطين ومعركة المصير المشترك »(٤). وقامت اللجنة التحضيرية بالاتصال مع حكومة الجمهورية العربية المتحدة والمسئولين المحليين في الاقليم الشمالي في ذلك الوقت ورحبت حكومة الجمهورية بالفكرة وافسحت المجال لان يبدأ هذا التنظيم في عاصمتها خاصة وان اكبر نسبة من طلاب فلسطين الجامعيين يتلقون العلم في جامعاتها .

المؤتمر الوطني الاول: حددت اللجنة التحضيرية طريقة التمثيل في هذا المؤتمر بأن اناطت بالهيئة الادارية لكل رابطة حرية اختيار ممثلي الطلبة الفلسطينيين

عنها . وفي ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٩ (ذكرى التقسيم) التقت الوفود الاربعة بالاضافة الى مراقبين عن طلبة فلسطين في أسيوط، والطلبة الثانويين في لبنان ، في القاهرة ، وحضرت المؤتمر وفود طلابية عالمية عن الندوة الطلابيـة العالمية واتحاد الطلاب العالمي وممثلون عن الاتحـادات الطلابية العربية والاجنبية[٥]،وكان الطابع الغالب لاعمال المؤتمر هو البحث في القضايا التنظيميـة او الدستورية وخرج المؤتمرون بالاعلان عن تأسيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين « كمنظمة طلابيـة تسعى لضم جميع الطلبة الفلسطينيين في الوطن العربي » . وبدستور حدد قواعد سير العمـل في الاتحاد مثل الانتخابات وشروط العضوية ونسب التمثيل وهيئات الاتحاد والعلاقات فيما بينهـا وصلاحياتها ومدتها[٦].

المؤتمر الوطني الثاني : كان مفترضا ان يعقـد المؤتمر الثاني في صيف عام ١٩٦٠ اي بعد عام على انتهاء جلسات المؤتمر الوطني الاول . الا ان المسئولين عن الاتحاد في ذلك الوقت تلكأوا في عقد المؤتمر . واعقب ذلك تأزم في العلاقات بين الهيئة التنفيذية وفروع الاتحاد التي كانت تطالب بالحاح في عقد المؤتمر . وبعد اتصالات عديدة بين الفروع فيما بينها ومع الهيئة التنفيذية عقد في شهر ايـار (مايو) ١٩٦١ اجتماع في القاهرة بين رؤساء فروع الوطن العربي والهيئة التنفيذية وصدر بيان مشترك في نهايته حدد موعد عقد المؤتمر على ان يكون في النصف الثاني من شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٦١ في مدينة غزة والا ففي دمشق . وفعلا بدأت اعمال المؤتمر في دمشق يوم ٢٧ ايلول وتمت جلسـة الافتتاح الا ان الانقلاب الذي حصل يوم ٢٨ ايلول وفصل سورية عن الجمهورية المتحدة ادى الـى تعطيل المؤتمر . وبذلك استمرت الهيئة التنفيذية في الاشراف على الاتحاد ـ خاصة وان المجلس الاداري كان مشلولا منذ فترة بسبب تخرج عدد من أعضائه والخلافات بينالاعضاء الباقين ـواصدرت قرارا في وقت لاحق بتأجيل المؤتمر الى اجل غـير مسمى والغت عضوية اعضائه[٧]. وعادت العلاقات بين الهيئة التنفيذية والفروع الى التأزم وتنادى رؤساء فروع الوطن العربي للاجتماع ، وتـم اجتماعهم في الاسكندرية في شهر كـانون الاول (ديسمبر) ١٩٦١ . وحضر الاجتماع رؤساء فروع كل من لبنان والاسكندرية واسيوط والقاهـرة . وحاول رؤساء الفروع الاجتماع بالهيئة التنفيذيـة بالقاهرة الا ان السكرتير العام رفض ذلك واتهمت الهيئة التنفيذية فرعي لبنان والاسكندرية بالتخريب ثم اصدرت قرارا بتجميد فرع لبنان . واخيرا عقد المؤتمر الثاني في مدينة غزة في الفترة ما بـين ٢٥/١٠-٢/١١/١٩٦٢ وقد حـرم وفد لبنان من المشاركة فيه بسبب قـرار التجميد الصادر عن الهيئة التنفيذية كما رافقت المؤتمر بعض الاعمال غير الدستورية (مثل عدم ارسال تذكرة سفر لممثل فرع آخن بالمانية وادخـال عضو في المؤتمر عن اسيوط دون ان يكون منتخبا).

المؤتمر الوطني الثالث: استمرت العلاقات الداخلية في الاتحاد وهي تتسم بالتأزم لاسباب سنتعرض لها فيما بعد وبلغ هذا التأزم حد الانفجار في اواسط شهر آب (اوغسطس) ١٩٦٣ حين قرر اعضاء المجلس الاداري الذين تواجدوا في القاهرة آنذاك اقصاء عدد من أعضاء الهيئة التنفيذية (الاعضاء البعثيون) واختيار هيئة تنفيذية مؤقتة من بينهم ـ اعضاء المجلس ـ باشرت عملها في الاشراف على الاتحاد منذ ١٤ آب ١٩٦٣ . وانتقل الاعضاء الذين أقصوا عن الاتحاد الى دمشق حيث اجتمعوا بعدد من اعضاء المجلس الاداري واعتبروا انفسهم الممثلين الشرعيين للاتحاد واصدروا قرارا اداريا بنقل مركز عمل الهيئة التنفيذية الى دمشق وشكلوا من بينهم هيئة تنفيذية . وبذلك عاش الاتحاد حالة انشقاق وانقسام على نفسه وازمـة الشرعية بالنسبة للاتحادات الطلابية . غير ان الفروع (كان عددها ٢٦ فرعا) حسمتالموقف باعلان تأييدهاللهيئة التنفيذية المؤقتة في القاهرة . ثم حسم الموضوع نهائيا في المؤتمر الوطني الثالث الذي عقد في مدينة غزة في ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٦٤ حيث قرر المؤتمر « ادانة الاعضاء المجمدين الذين خرجوا على وحدة الاتحاد وحاولوا شقه واختلسوا امواله ، وفصل هؤلاء الاعضاء من عضوية الاتحاد العام لطلبـة فلسطين وشكر اعضاء المجلس الاداري الذين قاموا برفع أمر الاعضاء المجمدين الى القضاء واقرار المؤتمر لذلك الاجراء »[٨]. وتجدر الاشارة الى ان اعضاء المؤتمر كانوا ١٠٧ اعضاء حضر منهم ٩٠ ممثلا عن خمسة وعشرين فرعا ، كما حضر المؤتمر ثمانية ممثلين عن فـرع دمشق جاءوا سرا وهم يحملون تواقيع عدد كبير من اعضاء الفرع تخولهم تمثيل الفرع نظرا لعدم تمكن الفرع مـن اجراء انتخابات ، الا ان المؤتمر تقبلهم كأعضاء مراقبين فقط .

المؤتمر الوطني الرابع : عقد المؤتمر الرابع في القاهرة في ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ اي بعد انقضاء حوالي عامين على انتهاء المؤتمر الثالث . وفي هذه الفترة حدثت تطورات هامة في الساحة الفلسطينية كان لا يمكن الا ان تترك انعكاساتها المباشرة على الاتحاد . ففي هذه الفترة تشكلت منظمة التحرير الفلسطينية وكان مطلوبا تحديد العلاقة بين الاتحاد والمنظمة. ووقف المجلس الاداري في دورته السادسة امام الموضوع وشارك مندوب عن المنظمة في بعض جلساته وخرج المجلس بقرار يعتبر الاتحاد « قاعدة من قواعد المنظمة بعيدا عن جميع المؤثرات والتيارات الحزبية والمنظمات والجبهات المختلفة . ولا يدين بالولاء الا لها ». وعاد المجلس في دورته السابعة المنعقدة في ١١ تموز (يوليو) ١٩٦٥ لتأكيد قراره السابق وموافقته عن ان تكون علاقة الاتحاد المباشرة مع المنظمة من خلال دائرة التنظيم الشعبي على ان تضع المنظمة والاتحاد لائحة تحدد هذه العلاقة(٩). الا ان خلافات المنظمة مع بعض التنظيمات الفلسطينية عكست نفسها على الاتحاد، ومع مجيء المؤتمر الرابع للاتحاد كانت علاقة الاخير مع المنظمة تحمل طابع التأزم او الخلاف . ومن جهة اخرى باشرت فتح عملياتها العسكرية مع بداية عام ٦٥ وكان لا بد لهذا الحدث ان يترك آثاره ايضا على الاتحاد . فترددت الهيئة التنفيذية في اتخاذ موقف معين في حين اعلنت فروع المانية من خلال سكرتارية التنسيق تأييدها لعمليات العاصفة واعتبرت الهيئة التنفيذية متخاذلة في موقفها . ووقف المجلس الاداري في دورته السابعة امام الموضوع واعتبر ان قرارا بشأن ذلك هو من اختصاصات المؤتمر ولذلك قرر انه لا يؤيد ولا يشجب اعمال العاصفة بانتظار قرار المؤتمر الوطني الرابع . وهكذا اضيف عامل سلبي جديد الى علاقات الاتحاد الداخلية . انعقد المؤتمر الرابع وسط جو متوتر ولم يستطع اكمال جلساته . وعاش الاتحاد من جديد ، فترة عصيبة كادت تؤدي الى انقسامه . وقد انفجر الخلاف بعد ان اقر المؤتمر التقرير الادبي والمالي المقدم من الهيئة التنفيذية ووصل الى الخطوة التالية وهي منح الثقة لاعضاء الهيئة التنفيذية كاعضاء عاملين في المؤتمر . ومن المتعارف عليه ان اقرار التقريرين المذكورين يعني منح الثقة للهيئة التنفيذية . لكن « شباب المنظمة » اصروا على ذلك مستندين الى ان اصواتهم في المؤتمر لا تمكن الهيئة التنفيذية من الحصول على ثلثي اصوات المؤتمر . وتعطلت اعمال المؤتمر عند ذلك وسط ازمة حادة . ونتيجة لهذا الوضع الحرج جرت تدخلات من قبل عدة اطراف ومن المنظمات الطلابية بهدف اخراج الاتحاد من المازق اسفرت في النهاية عن اتفاق لتشكيل هيئة تنفيذية واصدار « ميثاق العمل الوطني للاتحاد » يكون بمثابة منهج تسير عليه الهيئة التنفيذية الجديدة في مختلف نشاطاتها وعلاقاتها حتى انعقاد المؤتمر الوطني الخامس . ونص الميثاق على ان ينعقد المؤتمر الخامس في شهر آذار (مارس) ١٩٦٧ وتشارك فيه كافة الفروع التي حضرت المؤتمر الرابع بأي صفة كانت مضافا اليها اي فرع جديد يتم تأسيسه في تلك الفترة(١٠).

المؤتمر الوطني الخامس : لم تستطع الهيئة التنفيذية عقد المؤتمر في موعده المحدد خاصة وان بعض الفروع كانت حتى شهر آذار لم تستكمل اجراء انتخاباتها بعد كما تضاربت رغبات الفروع حول الموعد المناسب لعقد المؤتمر ولذا قررت الهيئة التنفيذية تأجيل المؤتمر حتى نهاية شهر تموز (يوليو) ١٩٦٧ . وجاء عدوان اسرائيل في حزيران (يونيو) في ذلك العام وترك عدد من اعضاء المؤتمر مقاعد الدراسة ليتوجهوا الى الاردن والضفة الغربية يحملون السلاح لمقاومة الاحتلال مما افقد الانتخابات السابقة فعاليتها . ومن جهة اخرى وجدت الهيئة التنفيذية ان تجاوب طلبة فلسطين مع الاتحاد بعد العدوان قد ازداد عن اي وقت مضى بحيث ان ٢٦ فرعا جديدا شاركت في اعمال المؤتمر الخامس. وترتب على هذا ايضا ان الهيئة التنفيذية وجدت ان اجراء الانتخابات للمؤتمر الخامس بشكلها السابق المنصوص عليه في الدستور ستكون عبئا لا يحتمل ماديا وعمليا. وللتغلب على هذه الصعوبة عمدت الى تقليص وتصغير نسبة التمثيل لعضوية المؤتمر . وقد حضر المؤتمر ٦٨ عضوا من اصل ٧٧ عضوا عاملا(١١). وافتتح المؤتمر في مدينة عمان يوم ٣١ تموز واستمر حتى ٦ آب ١٩٦٩ . وتحدث الملك حسين في جلسة الافتتاح وارسل ياسر عرفات برقية اعتذر فيها عن الحضور قال فيها « ان اتحاد الطلبة كان وما زال البؤرة الثورية التي تعلمنا منها معنى التمرد والتحدي ، وان النواة الاولى التي فجرت ثورة الشعب الفلسطيني في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ ترعرعت في رحابه »(١٢). وكان المؤتمر محط اهتمام الرأي

العام الفلسطيني والعربي خاصة وهو المؤتمر الاول الذي يعقد بعد عدوان حزيران .

المؤتمر الوطني السادس : عقد هذا المؤتمر في الجزائر في الفترة ما بين ٣٠ تموز و٧ آب ١٩٧١ وحضره حوالي مئة مندوب عن الفروع بالاضافة الى الوفود والاشخاص المراقبين . عقد المؤتمر تحت شعار « تحرير عمان خطوة اساسية على طريق تحرير فلسطين » وشعار « الحركة الطلابية الفلسطينية ترفض جميع الحلول السلمية الاستسلامية ». جاء انعقاد المؤتمر في ظروف سياسية حرجة فلسطينيا وعربيا ، ابرزها هجمة النظام الاردني على قواعد المقاومة في الاحراش والاغوار ، واحداث السودان . ومع ان هذا المؤتمر بالذات يحتاج الى وقفة نقدية مطولة خاصة والوضع الفلسطيني يتطلب مبادرات ثورية جادة للخروج من المأزق الراهن ، فنكتفي هنا بالملاحظة ان قيادة الاتحاد ، كما يبدو ، لم تبذل جهدا كافيا في التحضير للمؤتمر يتناسب وخطورته . تمثل ذلك في عدم تقديم تقرير سياسي للمؤتمر مما يعني عدم طرح قضية مركزية تنصب عليها جهوده . اما التقرير الادبي الذي قدم فقد تبين ان ستة من اعضاء الهيئة التنفيذية لم يشاركوا في اعداده ولم يطلعوا عليه . لم يقف المؤتمر امام حركة المقاومة وقيادتها وقفة نقدية جادة . كما ان القرارات المعتدلة والعامة لم تكن منسجمة مع النقاش الحاد الذي دار حول عدد من القضايا الاساسية .

البناء التنظيمي للاتحاد(١٢)

المؤتمر الوطني : المؤتمر هو أعلى سلطات الاتحاد التنظيمية اذ يملك حق التشريع ووضع السياسة العامة ، وتؤول سلطة المؤتمر اثناء غيابه الى سلطة اخرى ينتخبها هي المجلس الاداري . ويضم المؤتمر مجموع الممثلين المنتخبين من قبل الطلبة الاعضاء في فروع الاتحاد وذلك بنسب معينة يحددها المؤتمر السابق . ويعقد المؤتمر بصورة دورية عادية بناء على دعوة من الهيئة التنفيذية . ويتم اي تأجيل بموافقة ثلثي اعضاء المجلس الاداري . كما يمكن ان يعقد المؤتمر بصورة استثنائية حسب الشروط الواردة في الدستور . ومهمة المؤتمر هي محاسبة الهيئات المنبثقة عنه خلال فترة ممارستها للعمل ، ومناقشة الميزانية السابقة واعتماد الميزانية الجديدة ، ورسم السياسة العامة للاتحاد في مختلف المجالات الخارجية والداخلية والمالية والاعلامية. وفي نهاية اعماله ينتخب المؤتمر المجلس الاداري للاتحاد ويخوله سلطة الاشراف ورسم الخطة المناسبة لتطبيق القرارات التي اتخذها .

المجلس الاداري : هو اعلى سلطة تشريعية في غياب المؤتمر ويجتمع المجلس في جلسة عادية كل خمسة اشهر كما يمكن أن يعقد جلسات استثنائية حسب مواد الدستور . ومهمته ان يرسم الخطة المناسبة لتطبيق قرارات المؤتمر وانتخاب الهيئة التنفيذية ومحاسبتها دوريا والاشراف على ميزانية الاتحاد . ويتألف المجلس الحالي من ٢٧ عضوا ..

الهيئة التنفيذية : هي القيادة اليومية للاتحاد على ان تلتزم بقرارات المجلس والمؤتمر . وهي تتألف من تسعة اعضاء مقيمين في مقر الاتحاد المؤقت في القاهرة وتجتمع مرة كل اسبوع وتمارس عملها من خلال الميادين التالية : العلاقات العامة ، العلاقات الخارجية ، العلاقات الداخلية ، الاعلام ، المالية.

فروع الاتحاد : نما الاتحاد بشكل كبير في السنوات الاخيرة بحيث اصبح عدد فروعه يزيد على الثمانين موزعة في عدد كبير من الدول والمدن . ويتكون فرع للاتحاد في كل مدينة يزيد عدد الطلبة فيها على ٢٥ طالبا ضمن الوطن العربي او ١٥ طالبا خارجه . وتتشكل فيدرالية لفروع الاتحاد في اي بلد يبلغ عدد الفروع فيها ثلاثة فما فوق . وتسير هذه الفيدرالية بموجب لائحة معدة من قبل الهيئة التنفيذية(١٤). ويدير الفرع هيئة ادارية مؤلفة من سبعة اعضاء على الاقل وتنتخب سنويا من قبل الجمعية العمومية (الاعضاء الذين سددوا اشتراكاتهم حتى الشهر العاشر) وتمارس عملها من خلال اللجان المختلفة(١٥).

نشاطات الاتحاد

لا يمكن حصر نشاطات الاتحاد في هذا المجال المحدود . انما يمكن القول ان هذا النشاط يسير في خط نقابي — سياسي وعلى ثلاثة مستويات رئيسية : فلسطينية وعربية ودولية . فعلى الصعيد النقابي عمل الاتحاد بصورة متواصلة ومن خلال مؤتمراته الوطنية وهيئاته القيادية والمراجعة النقدية ، على الارتفاع بالمستوى النقابي للاتحاد وذلك بتطوير اسس علاقاته الداخلية وتقويتها وفق لوائح وتشريعات تنطلق من مبدأ المركزية الديمقراطية ومن خلال مساهمة ونشاط الطلاب في لجان الفروع المختلفة بحيث يصبح الاتحاد بكافة قضاياه ماثلا في ذهن اعضائه ، ومن خلال التفاعل المستمر بين قيادة الاتحاد وقاعدته ليظل الجسم الطلابي في

وضع متماثل من حيث فهمه وعيشه لواقع الاتحاد. يضاف الى ذلك مشاركة الاتحاد في المؤتمرات والاجتماعات الطلابية العربية والاجنبية وحرص قيادة الاتحاد على تنويع الوفود الى الخارج واشراك الفروع بها من اجل ان تزداد معرفة بالاجواء الطلابية الدولية وقضاياها وتكتسب الخبرة والممارسة في العمل النقابي والدعوة للقضية الفلسطينية . وبالفعل اصبح الاتحاد كهيئة نقابية يحتل مكانة مرموقة لدى الاتحادات الطلابية الدولية على اختلاف اتجاهاتها . وعلى الصعيد السياسي اعتبر الاتحاد منذ تأسيسه ان هدفه توعية الطلبة وتعبئتهم لخدمة قضيتهم وهو يتفاعل باستمرار مع الاحداث خاصة تلك التي لها انعكاسات على القضية الفلسطينية ويعبر عن مواقفه هذه بوسائله الممكنة وفي كل مؤتمر يعقده الاتحاد يقف امام مختلف الدول والمنظمات الطلابية العربية والاجنبية ليحدد مواقفه منها وعلاقاته معها على ضوء مواقفها من القضية الفلسطينية كما يتعرض لعدد من القضايا الهامة الاخرى . ففي المؤتمر الوطني الثالث نجد قرارات تتعلق بنزع السلاح والتفرقة العنصرية والامبريالية(١٦)، وفي المؤتمر الخامس نجد قرارات حول كوبه وفيتنام والقوى والحركات التقدمية في مواجهة الامبريالية العالمية(١٧). وسنحاول عرض صورة سريعة لاهم نشاطات الاتحاد في كل من الدوائر الثلاث .

الدائرة الفلسطينية : أ ــ مع الطالب الفلسطيني:

يعتبر الاتحاد ان رسالته في هذا المجال تتمثل في خلق الانسان الثوري القادر على المشاركة الايجابية في معركة التحرير ، وتنمية النشاطات الاجتماعية والثقافية والسياسية المختلفة داخل فروع الاتحاد لخلق روح الجماعة الواحدة بين الجماهير الطلابية الفلسطينية ، وربطها بالثورة مباشرة بالعمل والفكر حتى تفجر طاقاتها لصالح الثورة(١٨). ويحاول الاتحاد تحقيق ذلك من خلال النشرات التي تصدر عن الهيئة التنفيذية والفروع وتتناول المسائل النقابية والسياسية بقصد توعية الطلبة وانشاء الفرق الرياضية والفنية وتشكيل اللجان المختلفة التي ينتظم فيها عدد كبير من الطلبة للقيام بنشاطات ومهمات يومية . ومن جهة اخرى عمل الاتحاد ، قبل قيام منظمة التحرير ، لتأمين التدريب العسكري لعدد من اعضائه وجاء في احد قرارات المؤتمر الوطني الثالث ان المؤتمر « يوصي الهيئة التنفيذية للاتحاد بالعمل على فتح معسكرات تدريبية للطلبة الفلسطينيين ... »(١٩) وفي الدورة السابعة للمجلس الاداري ، وكانت المنظمة قد تشكلت ، استعرض المجلس الدورات التي تمت حتى ذلك الوقت واهمية التدريب العسكري والصعوبات التي تواجه الاتحاد في هذا الموضوع وقرر « توصية الهيئة التنفيذية بالعمل على الاستمرار بامكانيات ايجاد التدريب لطلبة فلسطين على اوسع نطاق والاستمرار باقامة دورات التدريب وتنسيق كافة الامور المتعلقة بالناحية العسكرية مع قيادة الجيش الفلسطيني »(٢٠). وجاء في قرارات المؤتمر الوطني الخامس ان المؤتمر « اخذا بعين الاعتبار دور المثقفين الرئيسي في كل ثورة من الثورات والواجب القومي والقطري الملزم لاعضاء الاتحاد لتأدية واجبهم تجاه الوطن وضرورة دعم الكفاح المسلح من قبل الاعضاء يقرر : اقامة معسكرات تدريبية وخاصة في فترة فصل الصيف بحيث تستوعب اكبر عدد ممكن من الاعضاء والاتصال بقيادة الكفاح المسلح لينظم معها ممارسة الطلاب للعمل الثوري ولاتخاذ اجراءات تضمن الممارسة الفعالة في الكفاح المسلح »(٢١). الا ان ذلك لم يصرف الاتحاد عن الاهتمام الخاص بمساعدة الطالب الفلسطيني في تحصيله العلمي فقدمت هيئاته التنفيذية الكثير من الخدمات اليومية لطلبة فلسطين سواء بالمساعدات المادية الضرورية لبعضهم او باعفاء البعض من رسوم الدراسة او تأمين المراجع لبعض طلبة الدراسات العليا اذا كان الموضوع يتعلق بقضية فلسطين . وكانت تطالب باستمرار في زيادة عدد المقبولين في جامعات الجمهورية العربية المتحدة وزيادة منحهم الدراسية كما قامت بالاتصال بالهيئات الطلابية مثل اتحاد الطلاب العالمي ومجلس الطلبة السوفييت ومجلس طلبة بولندة والمانية الشرقية وغيرها وذلك لتأمين المنح والبعثات الدراسية الى الخارج . وحصل الاتحاد فعلا على الكثير من هذه المنح والبعثات(٢٢). وبعد عدوان حزيران ١٩٦٧ انشيء صندوق عون الطلبة الفلسطينيين في نطاق الجامعة العربية وشكل مجلس الجامعة لجنة حددت شروط صرف المعونة للطلبة الذين انقطعت مواردهم نتيجة العدوان ، ويتولى الاتحاد منذ العام الماضي تحديد الطلبة الذين تصرف لهم الاعانة . ولقد ظهرت هذا العام بوادر محاولات لتحصيل احقية الاتحاد في هذه المهمة . ولغاية شهر ايار (مايو) ١٩٧١ كان عدد من الدول العربية لا زالت متخلفة عن

دفع مساهمتها في صندوق عون الطلبة . اما الدول التي حصلت منها لجنة الجامعة على المساعدات فهي: قطر ساهمت بمبلغ ٣٥ الف جنيه استرليني، دبي : ٤٠ الف دولار اميركي ، السودان : ١٠ الاف جنيه استرليني ، ابو ظبي قررت تحويل مبلغ ١٣٠ الف جنيه استرليني ، الشارقة قررت تحويل مبلغ ١٠ الاف جنيه استرليني ، العراق قرر تحويل مبلغ ٦٣ الف جنيه استرليني ، سورية وعدت بتحويل مساهمتها ، لبنان وعد بتحويل مساعدته . (الا ان الحكومات الخمس الاخيرة لم ترسل المبالغ المذكورة بعد) . اما الكويت فقد رفضت ان تساهم في هذا الصندوق وافادت انها تدفع لصندوق اللجنة الاسلامية التي يرأسها السيد صالح بويصير (٢٣).

ب — مع حركة المقاومة : قبل قيام منظمة التحرير وبدء حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة كان الاتحاد يعتبر ان عليه مسؤولية كبيرة في تعبئة ابناء فلسطين وتوعيتهم استعدادا للمعركة . كما كان يطالب بان يتاح لابناء فلسطين ان يلعبوا دورهم الطليعي في هذه المعركة وقيام كيان خاص بهم يمارسون هذا الدور من خلاله . وعند انعقاد مؤتمر القمة العربي الاول وجه الاتحاد والاتحادات الفلسطينية الاخرى (اتحاد العمال ، رابطة المراة الفلسطينية ، منظمة النوادي الفلسطينية في ج.ع.م. ، نقابة الموظفين الفلسطينيين في ج.ع.م والمثقفون من ابناء فلسطين) مذكرة مشتركة الى الملوك والرؤساء استعرضت جوانب القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني على الامة العربية كلها وافردت بندا خاصا بعنوان « حاجة الشعب الفلسطيني الى التنظيم » جاء فيه « نصل من هذا الى ضرورة الاحتفاظ باسم فلسطين على الصعيدين العربي والدولي لا كدعوى انفصالية بل كسلاح نعتمد عليه في معركتنا المقبلة مع الصهيونية والاستعمار ... ويتطلب مثل هذا الحفاظ ، السماح ، ولا نقول العمل ، للشعب الفلسطيني بتنظيم نفسه ، وتكتيل جهوده شريطة ان يكون حرا في هذا التنظيم من كل قيد واكراه ... »(٢٤). ووقف المؤتمر الوطني الثالث للاتحاد امام موضوع الكيان الفلسطيني وجاء في قراره بهذا الشأن ان المؤتمر اخذا بعين الاعتبار : الدور الطليعي الذي يتوجب على الاتحاد ان يقوم به في ايجاد الكيان الفلسطيني ، والالتزامات التي يجب ان يقوم بها الاتحاد فان المؤتمر : يلزم المجلس الاداري بانتخاب لجنة خماسية من بين اعضائه وتسمى « لجنة الكيان الفلسطيني » تعمل بالتعاون مع جميع قطاعات عرب فلسطين لتشكيل الاتحادات المقترحة في مشروع الكيان ، وتلتزم لجنة الكيان بتقديم تقارير مفصلة عن عملها الى الهيئة التنفيذية والى جميع الفروع (٢٥).

شارك الاتحاد في المؤتمر الوطني الفلسطيني الاول الذي عقد في القدس في ٢٨ ايار (مايو) ١٩٦٤ والذي تشكلت على اثره منظمة التحرير الفلسطينية . الا ان الاتحاد اثر تقييمه لهذا المؤتمر ونتائجه اتخذ موقفا سلبيا منه وطالب بتحقيق بعض الامور التي اعتبرها اساسية اذا ما اريد اقامة منظمة ثورية لتحرير فلسطين . الا ان ذلك لم يؤثر على الموقف المبدئي للاتحاد من المنظمة فقرر المجلس الاداري في دورته السادسة التي عقدت في ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٤ اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية المجال الرسمي الشعبي الوحيد الذي من خلاله يجب على الاتحاد ان يعتبر نفسه قاعدة من قواعدها . وفي الوقت ذاته كان مندوب المنظمة الذي جاء الى اجتماع المجلس قد طرح بعض النقاط لتكون اساس العلاقة بين المنظمة والاتحاد وهذه النقاط هي : ١ — تقوم المنظمة بالمساهمة مساهمة ايجابية في ميزانية الاتحاد . ٢ — المنظمة ابعد ما تكون عن التدخل في الشؤون الداخلية للاتحاد . ٣ — ليس هناك مرشحون سابقون او لاحقون لمنظمة التحرير في الاتحاد .

في اوائل العام ١٩٦٥ قدمت اللجنة التنفيذية للاتحاد بناء على طلب المنظمة مشروع ميزانية الاتحاد وبعد اجتماع اللجنة التنفيذية للمنظمة ابلغ الاتحاد ان المنظمة اعتمدت للاتحاد مبلغ ستة الاف جنيه واربعة الاف لندوة فلسطين العالمية التي كان الاتحاد يعد لها . ولقد شكل هذا القرار صدمة للاتحاد فميزانيته في العام السابق كانت قد بلغت حوالي ٣٠ الف جنيه كما ان الميزانية التقديرية التي وضعها انذاك للندوة بلغت ٦٢ الف جنيه ولم يكن لدى الاتحاد ما يكفي لسداد ثمن الطعام للوفود القادمة . وبدات العلاقات تفتر بين الاتحاد والمنظمة وازدادت سوءا نتيجة لتدخلات قيادة المنظمة في الاتحاد خاصة في الفترة التي رافقت المؤتمر الوطني الرابع ثم اعلانها عن « مجالس الثورة » وبدأ الاتحاد يعمل بقيادته وفروعه من اجل تغيير قيادة المنظمة .

مثل المجلس الوطني الفلسطيني الخامس تغيرا نوعيا في تركيب المنظمة اذ شاركت فيه معظم المنظمات الفلسطينية المسلحة وعكس ذلك نفسه على الاتحاد فتابل ذلك بارتياح (٢٦). وفي المؤتمر الوطني الخامس للاتحاد قرر «التأييد الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية في وضعها الجديد على اعتبار انها تمثل جبهة وطنية لكافة المقاتلين والوطنيين من ابناء الشعب العربي الفلسطيني »(٢٧). ويعتبر الاتحاد ان هذه العلاقة الايجابية مع المنظمة يجب أن تلازمها الشخصية الذاتية والتحرك السياسي المستقل للاتحاد وممارسة النقد الايجابي عندما يكون ذلك ضرورة لصالح الثورة.وبهذا المجال نذكر ان المجلس الاداري في دورته العاشرة بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ اتخذ قرارا بحق اعلام منظمة التحرير مدينا الاسلوب «اللامسئول» الذي يتبعه مسئول الاعلام في كافة المجالات (٢٨). والاتحاد ، مرة اخرى ، يعتبر نفسه قاعدة من قواعد الثورة الفلسطينية ، وان اسمى واجبات اعضائه هي المشاركة الفعلية في صفوف المقاتلين، وهو ما حدث ويحدث فعلا . فعلى اثر عدوان حزيران ترك عدد من قادة الاتحاد وعدد كبير من اعضائه مقاعد الدراسة والتحقوا بحركة المقاومة ومنهم الذي استشهد والذي اعتقل والذي لا زال يحمل السلاح .

الدائرة العربية : يتفاعل الاتحاد مع الاحداث التي تجري في المنطقة العربية ويحدد مواقفه تجاهها على اساس انعكاساتها على القضية الفلسطينية بوجه خاص . ويقف المؤتمر الوطني للاتحاد عادة ليحدد علاقة الاتحاد مع الدول العربية في ضوء مواقفها وسياستها من القضية . وعلى الصعيد الطلابي يقيم الاتحاد علاقات وثيقة مع الاتحادات العربية ويتعاون معها خاصة في الخارج لاتخاذ مواقف موحدة في المؤتمرات الطلابية . ولقد سعى الاتحاد منذ وجوده لاقامة الحركة الطلابية العربية الموحدة . وفي مؤتمره الثالث قرر الاتحاد «تمسكه الشديد بضرورة توحيد الحركة الطلابية العربية على اساس سليم معبرا عن الارادة الحقيقية للاتحادات الطلابية العربية الوطنية ، والطلب من الهيئة التنفيذية استمرار بذل الجهود من اجل تحقيق هذا الهدف »(٢٩). والاتحاد عضو في اللجنة التحضيرية للحركة الطلابية العربية التي لا زالت تحاول تذليل بعض الصعوبات التي تقف في وجه قيام هذه الحركة .

الدائرة العالمية : يحدد الاتحاد استراتيجية عمله في المجال الطلابي العالمي على اساس « النضال ضد الامبريالية والصهيونية والاستعمار بجميع اشكاله والتمييز العنصري ، وتأييد ودعم جميع الحركات الطلابية التقدمية والثورية في العالم»(٣٠). ويعتبر الاتحاد ان من بين مهامه الاساسية طرح القضية الفلسطينية في كافة المجالات الطلابية الوطنية والدولية والدعوة للقضية والتصدي لاتحاد طلاب اسرائيل كممثل لدولة استعمارية عنصرية معتدية ، وبالفعل حقق الاتحاد عدة انتصارات في هذا المجال . ففي المؤتمر الثامن لاتحاد الطلاب العالمي استطاع الاتحاد ان يوجه اول ضربة لاتحاد طلاب اسرائيل في المجال الدولي حيث رفض المؤتمر طلب اتحاد اسرائيل بالانضمام الى المنظمة العالمية . كما حصل الاتحاد في هذا المؤتمر على قرار بدعم منظمة التحرير وقرارا بدعم ندوة فلسطين العالمية (٣١). وفي اول لقاء للجنة التنفيذية لاتحاد الطلاب العالمي بعد عدوان حزيران نددت بالعدوان الاسرائيلي وايدت حق الشعب الفلسطيني لاسترجاع وطنه بالكفاح المسلح(٣٢). ومع ان المجال لا يتسع هنا لاستعراض نشاطات الاتحاد والانجازات التي حققها على الصعيد العالمي (٣٣) الا انه يجدر ان نشير الى ما حققه الاتحاد في مؤتمر الشبيبة العالمي الذي انعقد في نيويورك في ٩ تموز (يوليو) ١٩٧٠. كان هذا المؤتمر تلبية لقرار اتخذته الجمعية العمومية للامم المتحدة في خريف عام ١٩٦٩ يدعو الى الاحتفال باليوبيل الفضي لذكرى مرور خمسة وعشرين عاما على تأسيس الامم المتحدة وذلك بالدعوة لاول مؤتمر للشبيبة العالمية من اجل احياء هذه الذكرى والاحتفال بها . ولقد حضر المؤتمر ٦٠٠ عضو من ١١٣ دولة و ١٢ عضوا من الدول غير المستقلة . واستطاع وفد الاتحاد ان يحقق انتصارا هاما وسط الصراع الدائر في المؤتمر حين فاز برئاسة لجنة السلام العالمي . وكان الانتصار الثاني يتمثل في قرار المؤتمر عبر رسالته الختامية الموجهة الى الجمعية العمومية للامم المتحدة والذي نص على « تضامن شباب العالم الكامل مع كفاح شعب فلسطين من اجل التحرير الوطني واقامة الدولة الديمقراطية في فلسطين »(٣٤).

وهناك ناحية اخرى هامة في نشاط الاتحاد في هذا المجال وهي اقامته لندوة فلسطين العالمية التي دعا اليها عددا كبيرا من المفكرين وممثلي التنظيمات

والقوى المختلفة العربية والعالمية ، وكانت فرصة لطرح القضية الفلسطينية من مختلف جوانبها وايصالها من خلال الحاضرين الى مختلف دول العالم ، كما شكلت فرصة للحوار والتفاعل الفكري بيننا وبين هذه القوى . وقد عقدت ندوة فلسطين العالمية الاولى باشراف الاتحاد في القاهرة في ٣٠ اذار (مارس) ١٩٦٥ وذلك تنفيذا لقرار اتخذه المؤتمر الوطني الثالث للاتحاد . وحضر الندوة وفود من ٥٨ دولة وشاركت في الحضور شخصيات عالمية وممثلون عن القوى الشعبية العربية. وكانت تلك الندوة وحتى ذلك الوقت ابرز جهد اعلامي امتد الى المجال العالمي باسره وصدر بيان عن الندوة جاء فيه « ان قضية فلسطين قضية عادلة من قضايا التحرر وتحرير الفرد من اغلال القيود التي تفرض عليه طبقا لخطة موضوعية... ولتحريره من الاستعمار ومن الخوف والارهاب... ان الندوة تسجل برضاء عظيم حقيقة ان نضال العرب ضد الصهيونية لا ينبع من اي حقد ديني او عنصري لليهود»(٢٥).وفي الثاني من شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ عقدت في عمان ندوة فلسطين العالمية الثانية وسط وضع متأزم في الاردن خاصة وفي المنطقة العربية بشكل عام وكان الاتحاد هو المشرف الوحيد على الندوة واقتصر في توجيه الدعوات على حركات التحرير والاحزاب والمنظمات واستثنى أيا من الشخصيات البارزة . وقد حضر الندوة ما يزيد على مئتي ممثل لما يقرب من ٩٠ منظمة وطنية وعالمية وحركة تحرر وطني . ومن حيث الدعم المالي للاتحاد لتأمين تكاليف الندوة يعود الفضل الى الجزائر والعراق بالدرجة الاولى . اما الجامعة العربية فقد وقفت موقفا سلبيا من الندوة فرفضت تقديم اي عون مالي بل وطلبت الغاء الندوة . اما الجزء الثاني من الندوة فقد عقد في اواسط شباط (فبراير) ١٩٧١ في الكويت وباشراف الاتحاد وجمعية الخريجين الكويتية وعكس ذلك بعض الاثار على الندوة .فمن حيث المدعوين كان الاتحاد يريد ان يكون ذلك على غرار ندوة عمان في حين كان للجمعية رأي اخر ولذلك تواجد في ندوة الكويت حركات التحرير والاحزاب الى جانب الشخصيات والافراد . ومن جهة اخرى كان الاتحاد يريد للندوة ان تخرج بموقف سياسي واضح وصريح ضد الحل السلمي ومشروع روجرز بينما كانت الجمعية تسعى الى تجنب اية انفعالات او انشقاقات في الندوة . حضر الندوة التي استمرت من ١٣ — ١٧ شباط نحو ثلاثماية مشترك .

مشاكل تواجه الاتحاد

يواجه الاتحاد مثل اي تنظيم اخر عددا من المشاكل اليومية الا ان هناك بعض المشاكل التي تؤثر على سير نشاطه :

١ ــ **المشكلة التنظيمية** : وليس المقصود هنا المشكلة الناتجة عن انتشار فروع الاتحاد في عدد كبير من الدول مما يؤثر على سرعة الاتصال وامكانيات التفاعل المستمر . وانما هناك قضية الضبط والربط بين قيادة الاتحاد وقاعدته وخروج بعض الفروع احيانا على سياسة الهيئة التنفيذية او انفراد بعض الفروع في مواقف تمس الاتحاد ككل وكذلك عدم انتظام الفروع في ارسال تقاريرها العامة والمالية الى الهيئة التنفيذية . ويتحدث التقرير الادبي المقدم الى المؤتمر الوطني الخامس عن مثل هذه المشاكل حيث نجد مثلا ان الاتحاد لم ينجح حتى الان في اقامة كونفدرالية لفروع اوروبه لان بعض الفروع تعتبر الهيئة التنفيذية مؤقتة وليس من صلاحياتها ذلك(٢٦) رغم ان هذا الموضوع مطروح في قيادة الاتحاد قبل انعقاد المؤتمر الرابع ومتخذ به قرار من قبل المجلس الاداري . كذلك يتحدث التقرير عن خلاف الهيئة التنفيذية مع كونفدرالية يوغسلافية وعن مشكلة فروع اسبانية .. الخ وبشكل عام يقول التقرير « ان الهيئة التنفيذية تعتبر ان جو العلاقات الداخلية بينها وبين الفروع طيلة السنوات الثلاث الماضية لم يتوفر من خلالها تطبيق الاعتبارات التنظيمية والدستورية . كما شهد الاتحاد جوا من الفتور احيانا في العلاقة بين الهيئة والفروع»(٢٧). وهناك بعض الامور التي تبدو بسيطة ولكنها مهمة في الواقع مثل تنظيم ارشيف كامل في الفروع والهيئة التنفيذية ، (لا يوجد في فرع لبنان مثلا شيء عن الاتحاد يعود تاريخه الى ما قبل عام واحد) وهناك ملاحظة متكررة في اكثر من رسالة صادرة عن قيادة الاتحاد او بعض فروعه وهي بدون تاريخ ، وليس واضحا السبب مثلا في عدم ترقيم صفحات مجلة جبل الزيتون التي تصدر عن الهيئة التنفيذية . من ناحية اخرى تخلو تقارير الاتحاد من ذكر شيء عن المكتسبات في الاتحاد او عن مجالات البحث ولا شك ان الاتحاد من خلال فروعه واعضائه يستطيع ان يساهم في ميادين البحث النظري والميداني والدعاوي المتعلقة

بجوانب القضية وبالفلسطينيين . وتجدر الاشارة في هذا المجال الى ضرورة ايجاد وسائل جديدة ومجالات جديدة للنشاط بحيث يمكن استيعاب العدد الاكبر من الاعضاء في لجان الاتحاد وتوظيفهم في مهماته اليومية .

٢ ــ **المشكلة المالية** : تشكل الازمة المادية المزمنة التي يعيشها الاتحاد مشكلة جدية تؤثر على سير عمله . واذا كان الاتحاد قد استطاع ان يواصل نشاطاته ويتوسع فيها فليس بالضرورة أن يكون ذلك هو الافق الاقصى لما يمكن ان يقوم به الاتحاد من نشاطات، ومن المعروف ان اشتراكات الاعضاء في الفروع لا تفي اجمالا باحتياجات هذه الفروع بل ان هذه الفروع تعتمد في ميزانياتها على المساعدات التي تقدمها لها الهيئة التنفيذية . وقد بلغت الميزانية التقديرية للفروع (ما تقدمه الهيئة التنفيذية لها) التي اقرت في المؤتمر الخامس ١٢،٤١٠ جنيهات(٣٨)، ناهيك والحالة هذه عن المصروفات المركزية للاتحاد واجتماعات المجلس الاداري وتكاليف انعقاد المؤتمرات الوطنية ... الخ. ولعل ابرز مثل على حدة المشكلة المالية هو ان الهيئة التنفيذية لم تستطع اصدار مجلتها « جبل الزيتون » بشكل منتظم لاسباب مالية صرفة . وما تقدمه منظمة التحرير لا يشكل في الواقع الا جزءا بسيطا من ميزانية الاتحاد ولذا فهو لا زال يعتمد في موارده المالية على التبرعات(٣٩). ومع ان اوجه الصرف المالي للاتحاد غير منشورة الا ان المرء يمكن ان يقول بان التبديد او التبذير المالي مسالة غير واردة في الاتحاد وخاصة مع وجود لجنة المراقبة المالية والمؤلفة من اعضاء ليسوا في المجلس الاداري والتي اقر تشكيلها في المؤتمر الوطني الثالث ، ومع وجود التقشف المالي واجراءات الهيئة التنفيذية بهذا الخصوص(٤٠).

٣ ــ **المشكلة السياسية** : يمثل الاتحاد انعكاسا للواقع السياسي الفلسطيني من حيث تعدد اتجاهاته وتنظيماته السياسية وامتدادها في الوسط الطلابي . ولا يعقل ولا يمكن اصلا ان يكون الاتحاد او ان يطلب احد منه ان يكون بعيدا عن هذا الواقع الذي هو واقع حركتنا الوطنية وثورتنا المسلحة بل ان لهذه المسألة وجهها الايجابي المتمثل بوجود عناصر ملتزمة سياسيا وواعية في قيادات الاتحاد كما ان تنافس الاطراف المختلفة على المراكز القيادية كان دافعا لعناصرها لكي تضاعف من اسهامها في اوجه نشاطات الاتحاد والدعاية له وزيادة عدد اعضائه، اي اتساع القاعدة الطلابية المنظمة ذات الصلة الاوثق بالعمل الثوري . لكن المسألة تصبح مشكلة فعلا عندما يصبح لها اثر سلبي معيق لمسيرة الاتحاد ونمو عمله كأن تصبح هذه الخلافات هم الفئات المختلفة في الاتحاد وتصرفها عن الهدف الاسمى او كأن تعزل الفئة التي لا تفوز بالانتخابات مثلا نفسها عن الاتحاد وقضاياه وكأن الامر لا يعنيها ، وهو ما حصل فعلا وللاسف ، في تاريخ الاتحاد وفي اكثر من فرع .

لا نريد هنا ان نستعرض كل حيثيات الماضي او ان نتناول موقف ومسلك كل فئة على حدة انما سنمر بايجاز على اهم الملامح التي عكسها الوضع السياسي ــ العربي والفلسطيني ــ والمتسم بالصراع ، على الاتحاد : كانت قيادة الاتحاد في **((المرحلة الاولى))** من تأسيسه بيد حزب البعث العربي الاشتراكي ، ولم يمر وقت طويل حتى حدثت خلافات في الجمهورية العربية المتحدة كان حزب البعث في سوريه طرفا فيها . وعكس هذا الامر نفسه على الاتحاد فبدأت الهيئة التنفيذية تتخذ مواقف سياسية حزبية مضادة لمواقف الجمهورية المتحدة وتتهجم عليها ، كما قامت الهيئة التنفيذية بتجميد نشاطها في اتحاد الطلبة العرب الذي مركزه مدينة القاهرة وذلك على اثر انسحاب بعض الروابط الطلابية العربية الموجودة في القاهرة من هذا الاتحاد كموقف حزبي مؤيد للبعث . كذلك لجأت الهيئة التنفيذية الاولى للاتحاد الى سلسلة ممارسات على الصعيد الداخلي للاتحاد كانت تؤكد في مجملها الدوافع والعمل بقصد السيطرة الحزبية(٤١). وادى ذلك الى حدوث فجوة وتأزم في العلاقة بين الفروع والهيئة التنفيذية ، خاصة وان الاطراف الاخرى كانت تتخذ من خلال الفروع موقفا مضادا للهيئة التنفيذية في محاولة لاحراجها وازاحتها عن قيادة الاتحاد . ولجأت الهيئة التنفيذية عند انعقاد المؤتمر الثاني الى اجراءات خاصة بهدف الاستمرار في قيادة الاتحاد . وفعلا انتهى المؤتمر والعناصر البعثية اكثرية في المجلس الاداري والهيئة التنفيذية وانفجر الصراع بين الاطراف المختلفة في اواسط شهر اب (اوغسطس) ١٩٦٣ حيث تم اقصاء العناصر البعثية عن الهيئة التنفيذية واختيار هيئة تنفيذية مؤقتة من بين اعضاء المجلس الاداري الذين تواجدوا في القاهرة انذاك،

ودخل الاتحاد بذلك « **المرحلة الثانية** » التي تسلم فيها القوميون العرب قيادة الاتحاد . ولكن هذه العملية لم تكن ، برغم المظاهر الدستورية التي اسبغتها الهيئة الجديدة عليها ، بعيدة عن التأثيرات العربية الرسمية والحزبية . ففي ذلك الوقت قامت سلطات الجمهورية المتحدة بابعاد عدد من الطلبة البعثيين كان من بينهم السكرتير العام للاتحاد بالاضافة الى منع بعض اعضاء المجلس الاداري من دخول القاهرة[٤٢]. ويصعب والحالة هذه ان تحمل عملية اقصاء العناصر البعثية عن الهيئة التنفيذية الصفة الداخلية الصرفة . والذي حدث بعد ذلك ان ذهب القائم باعمال رئيس الاتحاد ، والذي ابعد بدوره عن القاهرة ، الى دمشق حيث اجتمع هناك مع الاعضاء البعثيين في المجلس الاداري والهيئة التنفيذية واعتبروا انفسهم الممثلين الشرعيين للاتحاد واصدروا قرارا اداريا بنقل مركز عمل الهيئة التنفيذية الى دمشق كما اصدروا نشرات تتهجم على سلطات الجمهورية المتحدة وعلى اعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة في القاهرة وتتهمهم بالتعاون مع سلطات خارجة عن كيان الاتحاد والتآمر عليه[٤٣]. وكان لهذه الازمة الداخلية المهددة بانقسام الاتحاد اثارها السلبية على وضع الاتحاد امام الهيئات الطلابية الدولية وخاصة فيما يتعلق بشرعية الهيئة التنفيذية الى ان حسم الامر في المؤتمر الوطني الثالث في اواخر شباط ١٩٦٤ .

عكست الهيئة التنفيذية المؤقتة في مواقفها الاتجاه السائد في الاوساط الفلسطينية يومها اي الاتجاه الناصري . ويتضح ذلك من خلال حديثها في التقرير الادبي المقدم للمؤتمر الثالث عن علاقات الاتحاد بالدول العربية وخاصة الجمهورية المتحدة والعراق وسورية . وليس يهمنا هنا الحكم على صحة مواقف الاتحاد او خطاها وانما مبدئية هذه المواقف التي تستوي في التحليل الاخير في كونها خاضعة للتأثيرات السياسية .

مثل المؤتمر الوطني الثالث — الذي كان للقوميين العرب اكثرية فيه — تحالفا بين اكثر من طرف ، عنوانه الاتفاق حول العملية التي تمت في الاتحاد الا ان الخلاف سرعان ما ثار قبيل انتهاء المؤتمر وانتقل الى القاهرة وبشكل محدد حول المناصب والنسب في الهيئة التنفيذية.كانت الاطراف المختلفة ثلاثة هي : القوميون العرب ولهم اكثرية في المؤتمر والمجلس الاداري ، وفتح وتعتمد في قوتها على فروع المانية ، « والمستقلون » ومركز قوتهم في اسكندرية وبور سعيد . ومضى وقت طويل قبل ان يصل المجلس الاداري الى تسوية . تأزم الخلاف بين الاطراف الثلاثة عام ١٩٦٥ . وعبر الخلاف بين القوميين العرب وفتح عن نفسه بخلاف بين الهيئة التنفيذية في القاهرة وسكرتارية التنسيق في المانية . واتخذ الخلاف بين القوميين « والمستقلين » طابع الصراع بين « المستقلين » او « شباب المنظمة » والحزبيين ، واحتدم اثناء الانتخابات للمؤتمر الرابع ثم داخل المؤتمر مما ادى الى فشله . (هذا التقسيم عام ولا شك ، اذ لم يكن جميع الطلبة مقسمين على هذا النحو كما لم تكن كل من الهيئات الاخرى : الهيئة التنفيذية ، سكرتارية التنسيق ، والمستقلون ، تمثل وحدة متجانسة) .

كان تشكيل كونفدرالية لفروع المانية والنمسة بحد ذاته مثار خلاف مع الهيئة التنفيذية اذ تم ذلك دون الرجوع اليها كما حاولت السكرتارية ان تكون حلقة الاتصال بين الفروع هناك والهيئة التنفيذية وهو ما يلغي او يضعف دور الهيئة التنفيذية في اتصالها المباشر بالفروع . الا ان الموضوع لم يكن محصورا في الاطار التنظيمي بل كان هناك خلاف حول الموقف السياسي ازاء عمليات العاصفة التي بدأت في بداية ١٩٦٥ . اتخذت سكرتارية التنسيق موقفا مؤيدا لهذه العمليات واصدرت بيانات حول ذلك واتهمت الهيئة التنفيذية بالتخاذل لعدم تأييدها للعاصفة . اما الهيئة التنفيذية فلم تتخذ موقفا الى ان طرحت الموضوع على المجلس الاداري في دورته السابعة في اواسط شهر تموز ١٩٦٥ والذي اتخذ قرارين بهذا الشأن : الاول نقابي تمثل في «لوم كونفدرالية المانية لتخطيها الهيئة التنفيذية في عملية تشكيلها واعادة النظر في امر الكونفدرالية والعمل على انشاء كونفدرالية لفروع اوروبه في اسرع وقت ممكن[٤٤]» . (كان الهدف من ذلك تطويق فتح في المانية من خلال فروع اوروبه التي ليس لها اكثرية في مجموعها) . اما القرار الثاني للمجلس فكان يتعلق بعمليات العاصفة وجاء فيه « ان القوى الثورية العربية ومن ضمنها الفلسطينية هي التي تفرض المعركة ولا يجب ان تساق اليها . ولا يؤيد المجلس الاداري ، ولا يشجب اعمال العاصفة باعتبار ان اي تأييد او شجب يقرره المؤتمرالوطني

الرابع في تقرير سياسة جديدة للاتحاد(٤٥)».
اما الخلاف مع المستقلين او « شباب المنظمة » فلم يكن بعيدا عن تدخلات قيادة منظمة التحرير في شئون الاتحاد ومحاولتها تطويعه لمصلحتها .
وانفجرت الازمة في المؤتمر الوطني الرابع بعد ان تغيرت التحالفات في داخله(تحالف القوميون مع فتح) وتعطلت اعماله واصبح الاتحاد مهددا من جديد بالانقسام لولا ان اثمرت الجهود التي بذلتهـا اطراف عديدة من خارج الاتحاد في الوصول الى تسوية باختيار هيئة تنفيذية من الاطراف الثلاثة واصدار ميثاق للعمل تسير عليه هذه الهيئة حتى انعقاد المؤتمر الوطني الخامس . ويمكن تسمية هذه المرحلة — بين المؤتمر الرابع والخامس — « بمرحلة التحالف » .

وفي المؤتمر الوطني الخامس انتقلت قيادة الاتحاد الى فتح وكان من الطبيعي ان تنعكس مواقف فتح ونظرتها السياسية على الاتحاد حيث نلاحظ ذلك مثلا في التعديل الذي ادخله المؤتمر الوطني الخامس على مقدمة الدستور . ففي مقدمة الدستور السابق جملة نصها « بقوة الترابط بين الوحدة العربية الشاملة وتحرير فلسطين التي تمثل قلب الامة العربية » . اصبحت في الدستور الجديد « بان تحرير فلسطين هو طريق الوحدة العربية الشاملة » . وعدلت جملةاخرى في المقدمة كانت في الاصل : نعلن « تأسيس اتحاد وطني لطلبة فلسطين يكون نواة لتنظيم شعبي فلسطيني» واصبحت « تأسيس اتحاد وطني لطلبة فلسطين قاعدة من قواعد الثورة الفلسطينية » . كذلك يمكن ملاحظة ذلك من خلال القرارات الصادرة عن المؤتمر الخامس مثل « ان الثورة الفلسطينية رفعت شعار عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول العربية » و « رفع الوصاية العربية عن القضية الفلسطينية في المجال الدولي » (صفحة ٢١) . و « ان الثورة الفلسطينية هي فلسطينية المنطلق عربية العمق والابعاد » و « ابعاد التناقضات العربية عن الدخول الى الساحة الفلسطينية » (ص ٢٣) . ومسألة عدم التدخل في الشئون الداخلية تبدو واضحة مثلا عند المقارنة بين قرارات المؤتمر الثالث والمؤتمر الخامس حول الاتحاد الوطني لطلبة المغرب . ففي قرارات المؤتمر الثالث نجد جملة « نحو الرجعية في المغرب وتآمرها على التنظيمات الشعبية وخاصة على الاتحاد الوطني لطلبة المغرب » وقد حذفت الجملة من قرارات المؤتمر الخامس . مرة اخرى ليس المقصود هنا مناقشة موقف معين بقدر ما هو اظهار انعكاس الواقع السياسي الفلسطيني على الاتحاد .

ويبدو الان وبحكم الظروف التي تمر بها حركة المقاومة ونتيجة للدروس السابقة ان الاطراف المختلفة في الاتحاد ادركت ان فئة معينة لا تستطيع — لمصلحة الاتحاد — ان تسير به منفردة حتى ولو امتلكت اكثرية اصواته ، وبالتالي فان من الضروري افساح المجال للجميع للمشاركة في تحمل المسئولية وبذل الجهد لدفع الاتحاد الى الامام . وربما كان هذا احد الدوافع في رغبة الاتحاد بجعل مؤتمره الاخير ذا طبيعة خاصة في محاولة جادة لنقل الاتحاد الى مواقع جديدة . ان تعميق المفاهيم الديمقراطية وممارستها والوعي النقابي لدى اعضاء الاتحاد في ظل الظروف القاسية التي تجتازها حركة المقاومة والقضية الفلسطينية سيظل الوسيلة الانجع لتجنيب الاتحاد اية هزات في المستقبل بالرغم من تعدد الاطراف فيه وانعكاس الاوضاع السياسية عليه .

وليس المقصود هنا الدعوة لتغليب الناحية النقابية على السياسية في الاتحاد ، لان المعنى العملي لذلك هو الدعوة لصرف الاتحاد عن مهمته الجوهرية . وانما المقصود ان تظل الاتجاهات السياسية ضمن اطار يمكنها من التأثير الايجابي على مسيرة الاتحاد . وقد لا يستسيغ البعض استعمال تعابير مثل : التعايش او التحالف او الائتلاف الجبهوي ولكن مثل هذه الصيغ هي المطلوب توفرها لدى الاتحاد بل ولدى جميع الاتحادات الفلسطينية . وليس عسيرا تنفيذ ذلك اذا اخذنا بعين الاعتبار ان الاتحاد او الاتحادات النقابية ليست هي العنصر الحاسم في مسيرة الثورة فذلك مرهون بالثورة المسلحة اولا . كما ان الحكم التاريخي على اي فصيل سياسي لن يتم على اساس دوره في الاتحاد اذ أن لمثل هذا الحكم حيثياته المتصلة في مجملها بالممارسة العسكرية والسياسية على هذا الفصيل او ذاك ، ثم ان الاتجاهات السياسية المتعارضة تلتقي كما تعلن كل فصائل الثورة على ان الهدف هو التحرير والنضال المسلح هو الوسيلة . واذا كانت فصائل الثورة تجد نفسها أمام تعارض حاد حول تحديد بعض المعضلات الوطنية الاساسية التي يجب على حركة المقاومة ان تتصدى لها فان فئات الاتحاد

لا تجد نفسها امام هذا الامر « المصيري » اذ ليس من مهام الاتحاد ــ كهيئة تنظيمية ــ التصدي المباشر لمثل هذه المعضلات .

ان هذا لا يعني الانتقاص من دور الاتحاد واهميته ولكن ضرورات المرحلة تحتم وضع الامور في حجمها الحقيقي وسياقها المحدد : الاتحاد لا يمكن أن يكون مؤسسة نقابية تقليدية ، وهو ليس في الوقت ذاته مؤسسة سياسية صرفة . ومهمته تنحصر في تنظيم طلبة فلسطين وتحقيق مكاسب مطلبية لهم وفي الوقت ذاته توعيتهم سياسيا بحيث يكون مدرسة ثورية قادرة على دعم الثورة واغنائها بشكل مستديم في مجالات متعددة .

ان كافة اوجه الحياة النقابية والمكاسب المطلبية يجب ان تكون بالنسبة للاتحاد مدخلا للمسألة السياسية بمعنى ان يكون ذلك وسيلة للوصول الى القاعدة الطلابية الواسعة وامكان تنظيمها ومن ثم ربطها بالثورة . وعلى الاتحاد في هذا المجال ان يفتش عن القضايا المطلبية الجماعية التي تخدم ذلك . فالحصول على بعثات دراسية للخارج ــ رغم الاهمية القصوى لها ــ لا يشكل مطلبا جماعيا يمكن ان يستثير الطلاب جماعيا ويضعهم في مواقف دينامية موحدة . كما ان على الاتحاد ان يفتش عن الاشكال التنظيمية التي تمكنه من حشد الطلاب وربطهم بالمؤسسة وتحريكهم ضمن مهام يومية محددة .

بهذا الافق لا يتحول الاتحاد الى مؤسسة نقابية تقليدية ولا يبتعد عن دوره السياسي بل يكون في صلبه . ويظل المحذور في أن يتحول هذا الدور السياسي من دور ايجابي فاعل الى دور سلبي معيق كما حدث في تاريخ الاتحاد عندما كانت الفئة التي تتسلم قيادته تحاول دمج دوره بدور تنظيمها السياسي الخاص . واذا كان على الاتحاد ان يواجه هذا المعضل الستراتيجي ان صح التعبير، فان التنظيمات السياسية معنية بذلك اولا . والمأمول ان تكون مختلف التنظيمات قد اقتنعت من خلال تجارب الاتحاد بأن عقلية السيطرة لم يعد ولم يكن لها اصلا ما يبررها . واذا كانت بعض التنظيمات قد وجدت يوما في الاتحاد منبرا للتعبير عن ارائها ومفاهيمها فالوسائل الان كثيرة .

ان امامنا تجربة الحركة الطلابية العربية في بعض الاقطار حيث تحولت هذه الحركة الى امتداد سلبي للاجهزة الرسمية او المؤسسات السياسية ففقدت دورها وقيمتها . ولربما كان في قدرة القيادةالجديدة للاتحاد ان تخرج بصيغة متوازنة ومتقدمة للموضوعات المتداخلة : النقابية ، والالتزام السياسي بخط الثورة ، والاستقلالية في العمل والتفكير ، والتآلف الذي يصهر طاقات شباب فلسطين ويجندها في خدمة الثورة .

---

١ ــ رابطة الطلاب الفلسطينيين العرب ، دمشق ــ **القانون الاساسي** .

٢ ــ الاتحاد العام لطلبة فلسطين ، الدستور، القاهرة ، ١٩٦٢ ص ٣ .

٣ ــ الاتحاد العام لطلبة فلسطين ، الهيئة التنفيذية مجلة **جبل الزيتون** ، العدد ١٣ ايار (مايو) ١٩٧١ .

٤ ــ الاتحاد العام لطلبة فلسطين ، المؤتمر الثالث ، تقرير ادبي ، ص ٦ .

٥ ــ **المصدر نفسه** ، ص ٧ .

٦ ــ **المصدر نفسه** .

٧ ــ **المصدر السابق** ص ٨ ــ ١١ .

٨ ــ الاتحاد العام لطلبة فلسطين ، **قرارات المؤتمر الوطني الثالث** ص ١٥ ــ ١٦ .

٩ ــ الاتحاد العام لطلبة فلسطين ، **قرارات المجلس الاداري والدورة السابعة** ــ ١١ ــ ١٧ /١٩٦٥/٧ ص ٢ .

١٠ ــ **ميثاق العمل الوطني للاتحاد العام لطلبة فلسطين** ص ٧ .

١١ ــ الاتحاد، **قرارات المؤتمر الوطني الخامس**، ص ٧ .

١٢ ــ **الاهرام** ٦٩/٨/١ .

١٣ ــ راجع دستور الاتحاد المعدل في المؤتمر الوطني الخامس ومجلة **جبل الزيتون** عدد اذار ١٩٧٠ .

١٤ ــ الاتحاد ، **قرارات المؤتمر الوطني الخامس** ص ٧٥ .

١٥ ــ **المصدر السابق** ص ٨٣ ــ ٨٩ .

١٦ ــ **قرارات المؤتمر الوطني الثالث** ص ٣٨ ــ ٣٩ .

١٧ ــ **قرارات المؤتمر الوطني الخامس** ص ٣٢ ــ ٣٤ .

١٨ ــ الاتحاد، مجلة **جبل الزيتون** العدد العاشر، اذار ١٩٧٠ .

١٩ ــ الاتحاد ، **قرارات المؤتمر الوطني الثالث**، ص ٢٠ .

٢٠ — الاتحاد ، قرارات المجلس الاداري، الدورة السابعة ١١ — ٦٥/٧/١٧ ص ٦ — ٧ .
٢١ — الاتحاد ، **قرارات المؤتمر الوطني الخامس** ص ٤٣ .
٢٢ — الاتحاد ، **المؤتمر الخامس** ، **التقرير الادبي** ص ٣٨ .
٢٣ — الاتحاد ، فرع لبنان ، مجلة **صدى الثورة** عدد ايار (مايو) ١٩٧١ ص ٣٠ — ٣١ .
٢٤ — الاتحاد ، **المؤتمر الوطني الثالث** ، **التقرير الادبي** ملحق رقم ١ ص ٧ .
٢٥ — الاتحاد ، **المؤتمر الوطني الثالث** ، **القرارات** ص ٢٠ .
٢٦ — الاتحاد ، مجلة **جبل الزيتون** ، عدد ١٢ ، اذار (مارس) .
٢٧ — الاتحاد ، **قرارات المؤتمر الخامس** ص ١٨ .
٢٨ — الاتحاد ، مجلة **جبل الزيتون** ، المصدر السابق .
٢٩ — الاتحاد ، **قرارات المؤتمر الوطني الثالث** ص ٥٥ .
٣٠ — الاتحاد ، **قرارات المؤتمر الوطني الخامس** ص ٦٩ .
٣١ — الاتحاد ، **المؤتمر الرابع التقرير الادبي** ، ص ١٥ .
٣٢ — الاتحاد ، **المؤتمر الخامس التقرير الادبي**، ص ٢٤ .
٣٣ — للوقوف على مواقف اتحاد الطلاب العالمي واتحاد الشباب الديمقراطي العالمي ، اللذين يتمثل الاتحاد في هيئتهما التنفيذيتين ، والمنظمات الطلابية الاخرى . راجع شريف الحسيني ، **مواجهة النشاط الصهيوني على الصعيد الطلابي**، منشورات مركز الابحاث في م.ت.ف. بيروت ١٩٦٨ .
٣٤ — تقرير من مؤتمر الشبيبة العالمي ، ص ١ .
٣٥ — الاتحاد ، مجلة **جبل الزيتون** العدد ١٢، اذار (مارس) ١٩٧١ .
٣٦ — **المؤتمر الخامس** ، **تقرير ادبي** ، باب العلاقات الداخلية ص ٣ .
٣٧ — **المصدر السابق** ص ١ .
٣٨ — **المؤتمر الخامس** ، **القرارات** ، ص ١٠٦.
٣٩ — ميزانية الاتحاد سرية ، وكذلك من غير المعروف المبلغ الذي تقدمه المنظمة للاتحاد سنويا ، ذكرت مجلة **جبل الزيتون** في عدد ١٢ اذار ١٩٧١ ان ميزانية الاتحاد عام ٦٤ بلغت حوالي ٣٠ الف جنيه مصري .
٤٠ — **المؤتمر الثالث** ، **قرارات** ، ص ٩٩ .
٤١ — الاتحاد ، **المؤتمر الثالث** ، **التقرير الادبي** ص ٩ — ١٠ .
٤٢ — منشورات الاتحاد ، **حقائق ووثائق** ، ص ١٠ — ١٥ .
٤٣ — راجع التقرير الادبي المقدم للمؤتمر الوطني الرابع ، و« حقائق ووثائق » **المصدر السابق**.
٤٤ — الاتحاد ، **قرارات المجلس الاداري السابع** ص ٣٤ .
٤٥ — **المصدر السابق** ص ٣٧ .

علاقات اسرائيل مع دول العالم

١٩٦٧ — ١٩٧٠

بقلم

شحادة موسى

منشورات مركز الابحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية

بالعربية ٥١٧ ١٠ ل.ل.

شهريات

(١) المقاومة الفلسطينية

في منتصف تموز الماضي انتهت معركة احراج جرش بين حركة المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني ، وانتهى معها آخر وجود علني للعمل الفدائي في الاردن . واصبح مفروضا على المقاومة ان تضع معركتها مع النظام الاردني في رأس جدول اعمالها ، كهدف رئيسي لا بد من مواجهته حتى يتمكن شعب فلسطين من حشد طاقاته بشكل كامل باتجاه العدو الصهيوني . كما أصبح مفروضا على المقاومة حتى تتمكن من توفير شروط النجاح في هذه المعركة ، ان تغير من اساليب عملها ، اولا باتجاه العمل السري ، وثانيا باتجاه الاهتمام بمشاكل الجماهير في الاردن ، لوضع حلول وطنية لها تساعد في مد جسر من الثقة العميقة مع الجماهير الفلسطينية والاردنية ، كشرط لازم لضرب خطط النظام القائمة على استيعاب مشاكل الجماهير من خلال الجيش والتوظيف .

ومما لا شك فيه ان العمل الفدائي حين يقدم على خوض هذه المعركة مع النظام الاردني ، يكون قد ادخل تغييرا جوهريا على بنيته وشعاراته واساليب عمله ، تجعل منه حركة وطنية فلسطينية ذات تماس حاد ومباشر ويومي مع الواقع العربي وتناقضاته، بينما حاول جاهدا حتى معركة جرش ان يجنب نفسه تبعات هذه المعركة . ومن المؤكد ان هذا التماس المباشر مع الواقع العربي ، سوف يبدل كثيرا من المواقف العربية الرسمية تجاه العمل الفدائي ، ومن المستبعد ان يبقى التأييد العربي له سائرا في نفس محاوره السابقة .

وتدرك الانظمة العربية هذه القضية تماما ، لذلك ينصب جهدها منذ عدة أشهر وحتى الان على بذل جهود واسعة لابعاد العمل الفدائي عن الخوض في هذا الاتجاه ، من خلال الاصرار على الوساطة المصرية — السعودية ، وبذل جهود وضغوط واضحة لانجاحها ، وقد كانت مفاوضات جدة (١٤ ايلول) ، حصيلة جولات من الاتصالات والمناقشات ، جرت في الفترة الواقعة بين (١ آب — ٧ ت١) ، سنحاول هنا استعراض خطوطها الاساسية بايجاز .

الوساطة المصرية — السعودية

١ — ورقة العمل المصرية — السعودية :

لقد انبثقت الوساطة المصرية — السعودية قبل معركة احراج جرش التي جرت في شهر تموز ١٩٧١ ، على أثر اللقاء بين الملك فيصل والرئيس السادات في القاهرة يوم ٢١ حزيران . وقد رتب الملك حسين معركة جرش مع بداية الوساطة ، حتى يتمكن من أن يفاوض على أساس جديد لا ينطلق من اتفاقات القاهرة وعمان ، وحتى يكون قادراً على فرض شروطه ، احساسا منه بأن الوضع العربي ، والسعودية بالذات ، ترغب في ايصال الوساطة الى نهاية ناجحة ، وهو يريد لهذه النهاية الناجحة ان تخدم أغراضه واهدافه، وفي أجواء معركة تموز بدا وكأن الوساطة قد دفنت في مهدها ، ولكن النتائج الهادئة للقاء القمة العربي الخماسي في طرابلس (٢٩ تموز) اوحت بشكل واضح ان الوساطة سوف تتجدد ، وذلك حين قال العقيد القذافي في مؤتمر صحفي عقده بعد انتهاء اللقاء الخماسي انه « تم الاتفاق على قرارات سرية يتوقف **تنفيذها على موقف الملك حسين من المقاومة في المستقبل** » . وفي اليوم التالي كان السيد حسن صبري الخولي الممثل الشخصي للرئيس السادات يطير الى جدة ليشرح للملك فيصل نتائج لقاء طرابلس مبينا له اتفاق جميع الذين شاركوا في اللقاء على تنفيذ اتفاقات القاهرة وعمان ، ومعلنا أنه سيتشاور مع السيد عمر السقاف الممثل الشخصي للملك فيصل بشأن الوساطة الموكلة اليهما . وفي نفس الوقت كان السيد السقاف يطير الى عمان (٤ آب) للمرة الثالثة خلال شهرين ليمهد لجولة الوساطة الجديدة ، وشملت رحلته بالاضافة الى عمان ، دمشق وبيروت ، حيث أعلن رسميا (٥ آب) أن السعودية لا زالت تتابع الوساطة بين الاردن

والمقاومة ، وأن النتائج ستظهر خلال ثلاثة أسابيع . وعلى أثر السقاف جاء الخولي الى عمان ، وعقد اجتماعا مع الملك حسين بحثا فيه الازمة الناشبة (٧ آب) ، ثم عاد الى القاهرة ليلتقي مع السقاف ، ويعقدا اجتماع عمل مع الرئيس السادات (٨ آب) نوقشت خلاله ورقة عمل مصرية سعودية وتم الاتفاق عليها لتكون أساس المرحلة الجديدة من الوساطة . وفي ١١ آب ، وصل الوسيطان الى عمان ، وقال السقاف عند وصوله «اننا نقوم بمهمة الصلح للمرة الاخيرة». وتسهيلا لشرح مجريات الوساطة ، التي دخلت في تعقيدات متشابكة سنقتصر على عرض المحاور الاساسية لكل موقف من المواقف ، اولا من ورقة العمل ، وثانيا من مؤتمر جدة .

١ ـ **الموقف السعودي ـ المصري** : تلخص الموقف السعودي ـ المصري بالاصرار على مبدأ الوساطة وعلى ضرورة عقد مؤتمر للبحث في ذلك يتركز حول ما ورد في ورقة العمل التي وضعت بموافقة كل من الملك فيصل والرئيس السادات ، والنص الحرفي الكامل لها يقول : « اعلان الاردن التزامه بتنفيذ اتفاقية القاهرة وعمان باعتبار هاتين الاتفاقيتين تحققان للاردن سيادته ، وللعمل الفدائي حريته وكرامته ، وعلى الاخص ما يتضمن وقف الحملات الاعلامية ، وايجاد الضمانات الفعالة لتنفيذ الاتفاقيتين المذكورتين بما فيها اعادة اللجان السياسية والعسكرية . ولكي يتواجد المناخ الصالح وايجاد الثقة بين الطرفين تقوم الحكومة الاردنية باطلاق سراح المعتقلين واجراء مصالحة وطنية . كما تقوم المقاومة بالغاء المنظمات السرية وما من شأنه أن يؤثر على الامن والاستقرار . »

٢ ـ **الموقف الاردني** : ان أساس الموقف الاردني رفض أي وجود لحركة المقاومة الفلسطينية في الاردن . وهناك تصريحات علنية عديدة تكشف عن ذلك بوضوح ، ومنها على سبيل المثال فقط تصريح للملك حسين أطلقه قبل يوم واحد من وصول الوسيطين الى عمان قال فيه « ان حركة المقاومة حركة **وهمية** ، وسكان الضفة الغربية أحق بالتحدث بأسم الشعب الفلسطيني من المقيمين في دمشق والقاهرة وبيروت » ، والدافع العميق وراء هذا الرفض هو الصراع حول « من يمثل الشعب الفلسطيني » ، وذلك حتى يستطيع الاردن ان يكون حرا في الحركة عند تحقيق التسوية السياسية ، خاصة وأن اتفاقية القاهرة وعمان تنص صراحة على ان حركة المقاومة ممثلة في لجنتها المركزية هي التي تملك حق تمثيل الشعب الفلسطيني . ولكن السلطة الاردنية من جهة، لا تستطيع ان تتجاهل الوساطة العربية ، وذلك لسببين رئيسيين اولهما ، ان السعودية طرف أساسي فيها ، والتحالف بين الاردن والسعودية تحالف تاريخي . وثانيهما أن الاردن يأمل اذا ما تجاوب مع الرغبة السعودية في الوساطة آن يستعيد الدعم المالي الذي كانت تقدمه الكويت وليبيا ، وهو اذ يرضخ لهذين العاملين يسعى باستمرار لان يخلق امرا واقعا ، تفاوض فيه حركة المقاومة من موقع الضعف ، فلا تصل الى اكثر مما يريد النظام ان يمنحه لها ، كما يسعى لافتعال معارك جانبية ، على أمل ان تؤدي هذه المعارك الى خلق أجواء تؤدي الى فشل الوساطة دون أن يتحمل هو بصورة رسمية مسؤولية ذلك . هذا الامر الواقع خطط النظام لان يفرضه على الوساطة في معركة جرش ، اما المعارك الجانبية فقد افتعلها مع سوريا يوم ان وصل وفد الوساطة الى عمان ، حيث قام الجيش الاردني وبدون أي مبرر بمهاجمة مواقع عسكرية سورية (١٢ آب) ، ثم تابع هذه الاعمال فقصف مواقع سورية بالمدفعية (١٣ آب) مما اضطر سوريا الى أن ترد بهجمات عسكرية مماثلة ، وأن تصدر قرارا بأغلاق الاجواء السورية في وجه الطائرات الاردنية ، بعد أن كانت قد أغلقت من قبل حدودها البرية .

في ظل هذا التكتيك أعلن الملك حسين موافقته على ورقة العمل التي عرضت عليه ، ولكنه قدم تفسيرا لها يلغي بشكل عملي المضمون الفعلي لاتفاقيات القاهرة وعمان . وقد عبر وصفي التل عن المغزى الحقيقي للتفسير الاردني لورقة العمل حين قال معلقا على اجتماع جرى بينه وبين وفد الوساطة « لقد بحثنا في اعداد صيغة مشروع **اتفاق جديد** منبثق عن اتفاق القاهرة » (وستظهر اهداف هذا التصريح عند استعراض الحوار الذي دار في اجتماعات جدة) . اما التفسير الاردني لورقة العمل فقد ركز على النقاط التالية :

١ ـ تحدث عن اتفاق القاهرة وعمان بصيغة الماضي فقط ، دون أن يشير الى استعداده لقبوله الان ،

فقد ورد في التفسير « يؤكد الاردن ايمانه المطلق بالمبادىء التالية وحرصه عليها : صـون سيادة الدولة وامنها ونظامها وسلامة الوطن والمواطن ، وصون حرية العمل الفدائي والحفاظ على كرامته، ذلك العمل المنطلق من الحق المقدس للشعب في مقاومة الاحتلال للارض الفلسطينية والعربية ومقاومة الظلم والعدوان ، وان المملكة الاردنية الهاشمية انطلاقا من ايمانها المطلق بالمبادىء المذكورة ، **قبلت والتزمت** باتفاقية القاهرة وعمان » .

ب ـ ركز التفسير على ان « جلالة الحسين والحكم الاردني ، الممثلان لكافة المواطنين الاردنيين في الضفتين الشرقية والغربية » ، والهدف الحقيقي لهذا البند انتزاع اعتراف بعدم أحقية حركة المقاومة الفلسطينية بتمثيل شعبها ، والتنصل بالتالي مما ورد بصراحة حولها في اتفاقيات القاهرة وعمان .

جـ ـ اكد التفسير الاردني في البند الاخير قائلا : « تخضع التفاصيل هذه ، لاعتبارات فنية وعسكرية وامنية من خلال الترتيبات العسكرية لعمليات الجبهات وبالتنسيق الكامل معها » . وهذا يعني، ولكن بصياغة ملتوية ، الاصرار على عقد اتفاق جديد ، يكون بديلا لاتفاقات القاهرة وعمان . وحتى ضمن الاتفاق الجديد الذي يقترحه يريد ان يفرض اشرافه على تواجد العمل الفدائي في الاردن تحت ستار الشعار القديم المطالب « بالتنسيق » .

٣ ـ **الموقف الفلسطيني** : مر الموقف الفلسطيني ازاء الاردن في مرحلتين تمثلت المرحلة الاولى في الموقف الذي اتخذته اللجنة التنفيذية في اواخر تموز بعد انتهاء معركة جرش ، والذي عبر عن نفسه في المذكرة التي اعدتها ، وحملتها عدة وفود الى أكثر من عاصمة عربية ، وتنطلق هذه المذكرة من القناعة بأن التعايش بين المقاومة والنظام الاردني اصبح قضية مستحيلة ، ولذلك تضمنت المذكرة مطالبة الحكومات العربية بالعمل على طرد الاردن من الجامعة العربية ، تطبيقا لما ورد في اتفاقية القاهرة بتنفيذ عقوبات ضد الطرف الذي يخل بتنفيذها ، كما تضمنت مطالبة الحكومات العربية بالاعتراف باللجنة التنفيذية كممثل وحيد لشعب فلسطين ، واعتبار الحكم القائم في الاردن متناقضا مع استمرار كفاح الشعب الفلسطيني ومطامح الامة العربية . أما المرحلة الثانية فقد تمثلت بتغير سريع في الموقف عادت فيه حركة المقاومة الى قبول مبدأ الوساطة ، وقبول ورقة العمل المصرية ـ السعودية ، مع تفسير لها تسلمه الوسيطان أثناء تواجدهما في دمشق في ١٤ آب ، وهو تفسير يرتكز على التمسك بكافة نصوص اتفاقية القاهرة وعمان ، مع طلب ضمانات عربية تكفل التنفيذ، وتكفل «عدم تكرار الهجمات العسكرية للسلطة الاردنية على مواقع الفدائيين ومخيمات العائدين ، واعتبار وجود قوات عربية مشتركة في الاردن احدى الضمانات اللازمة لذلك » .

أثناء المرحلة الاولى توفر انسجام كامل بين كافة الفصائل الفدائية ، حيث تمت الموافقة على المذكرة التي حملتها الوفود الى العواصم العربية بالاجماع ، أما في المرحلة الثانية فقد برز خلاف فلسطيني حاد ، لم يتركز حول ورقة العمل ، ولا حول التفسير الفلسطيني لها ، بل تركز حول مبدأ الوساطة نفسه ، وانطلقت الاشارة الاولى لهذا الخلاف حين أعلنت الجبهة الديمقراطية في ١٥ اب تعليقا على ما نقلته الصحف عن موافقة السيد ياسر عرفات على ورقة العمل « ان اللجنة التنفيذية لم تجتمع لمناقشة موضوع الوساطة ، ولا ندري مدى صحة الموافقة المنسوبة للاخ ياسر عرفات » وانطلقت الاشارة الثانية حين اصدرت الجبهة الشعبية بيانا في ١٨ آب قالت فيه « اننا نؤكد من جديد ، رفض كل انواع الوساطة مع هذا النظام وايا كان مصدرها ونصر على التأكيد بأن هذا النظام يشكل عقبة أساسية في طريقنا لتحرير فلسطين لا بد وان نتوجه بكل قوانا لتحطيمها وازالتها » . اما الفريق الذي كان ميالا منذ البداية للموافقة على الوساطة (فتح ـ الصاعقة) ، فقد قام اثناء ذلك وبقرار من اللجنة التنفيذية بنشاط سياسي لعرض وجهة النظر الفلسطينية وكسب التأييد لها ، قبل أن يقدم موافقته النهائية على الاشتراك في الوساطة ، وكانت وجهة النظر هذه تريد التأكد من نقطتين : اولا ان المفاوضات سوف تنطلق من التسليم المبدأي باتفاقات القاهرة وعمان. ثانيا : نوع الضمانات العربية التي ستقدم حتى يصبح بالامكان التأكد من استعداد النظام الاردني لتنفيذ ما يتم التوصل اليه في مؤتمر جدة . وتنفيذا لذلك سافر وفد من اللجنة التنفيذية (خالد الحسن وزهير محسن) الى القاهرة في ٢٨ آب « بناء على استدعاء عاجل » وانتقلا بعد ذلك الى جدة حيث

اجتمعا مع الملك فيصل . وفي انتظار التأكيدات المطلوبة ، اعلن اكثر من مرة عن تحديد موعد لعقد مؤتمر جدة ، ثم أعلن عن تأجيله . وفي يوم ٦ ايلول اجتمعت اللجنة التنفيذية في بيروت واتخذت بالاغلبية قرارا بالموافقة على الذهاب الى جدة ، وشكلت وفدها الى المؤتمر ، ولكنها رفضت التقيد بالمواعيد المقترحة لعقده ، وفضلت مرة اخرى ان تجري مزيدا من المفاوضات قبل ان تقرر الذهاب، فسافر خالد الحسن من جديد الى السعودية واجتمع مع الملك فيصل ، وبعد عودته اعلن السيد عمر السقاف ان مؤتمر المصالحة سيعقد في جدة يوم ١٤ ايلول ، وان ورقة العمل قبلها الوفدان . واضاف منذرا « لدينا تعليمات صارمة بأن الوساطة يجب ان تنتهي بسرعة ، وقد طلبنا ان يكون لدى الطرفين التفويض الكامل » .

اثناء ذلك عقدت الجبهة الشعبية مؤتمرا صحفيا في بيروت (٨ ايلول) ، اعلنت فيه « انها لن تتقيد بأي قرار يتخذه مؤتمر الوساطة لانها تعتبر المؤتمر « انحرافا سياسيا عن مبادىء الثورة »، وحذرت من « ان الوساطة ستؤدي الى شق المقاومة » ، وفي نفس اليوم اصدرت الجبهة الديمقراطية ايضا بيانا رفضت فيه الوساطة وحيث القوى التي رفضتها « خاصة قوى فتح التقدمية »، وحين سافر الوفد الفلسطيني الى جدة عقدت الديمقراطية مؤتمرا صحفيا في ١٨ أيلول هاجمت فيه الوساطة من جديد وقالت « ان الوفد المفاوض يمثل القوى اليمينية في المقاومة » .

ولم يكن من شأن هذا الخلاف الواضح في المواقف ان يبقى بعيدا عن الاوساط الجماهيرية ، فظهر اكثر من موقف جماهيري معارض زاد في حدة الخلاف القائم . ففي ٧ أيلول اصدرت الاتحادات الشعبية الفلسطينية مجتمعة بيانا اعلنت فيه معارضتها لمؤتمر جدة ، ومما لفت الانظار في هذه المواقف ان كافة هذه الاتحادات تسيطر عليها فتح سيطرة شبه كاملة . وفي ١٤ ايلول اعلن مخيم نهر البارد في طرابلس الاضراب احتجاجا على الوساطة وشارك في هذا الاضراب مخيم البداوي ومخيم عين الحلوة بدعم من المنظمات والاتحادات الشعبية في هذه المخيمات . وفي ١٥ ايلول توجهت وفود شعبية من مخيم عين الحلوه في صيدا الى مقر اللجنة السياسية العليا في بيروت لاعلان رفضها واستنكارها للوساطة . وفي ١٦ أيلول أصدر الاتحاد العام للعمال الفلسطينيين في لبنان بيانا اتهم فيه الاردن بأنه يحاول من خلال مؤتمر جده القضاء على اتفاقي القاهرة وعمان . وفي ١٨ ايلول اصدرت الاتحادات الشعبية في الكويت بيانا مشتركا اعلنت فيه معارضتها للوساطة . وردت فتح على كل ذلك بتصريح قالت فيه أنها « ترفض المزايدات اللفظية وتترك للجماهير الحكم على ممارسات فصائل المقاومة » .

ب — مفاوضات جدة :

بدأت مفاوضات جدة فعليا يوم ١٥ ايلول واستمرت عشرة ايام . عقد وفد الوساطة اثناءها خمسة اجتماعات ثنائية مع الوفد الاردني ، واربعة اجتماعات ثنائية مع الوفد الفلسطيني ، ثم اجتمع الملك فيصل مع كل وفد على حدة حتى امكن في النهاية عقد اجتماعين مشتركين ، وانتهت هذه الاجتماعات كلها الى الفشل ، حيث غادر الوفد الاردني عمان يوم ٢٤ أيلول ، بينما غادرها الوفد الفلسطيني يوم ٢٧ وسار شريط المفاوضات اثناء ذلك على الشكل التالي يوما بيوم .

— اعلن وفد المقاومة موافقته على ورقة العمل . وانه مخول بكافة الصلاحيات واجاب الوفد الاردني باعلان مماثل .

— سحب الوفد الاردني موافقته على ورقة العمل وطلب بحث موقف المنظمات التي تطالب بالاطاحة بالنظام الاردني . ورد الوفد الفلسطيني بأنه يمثل منظمة التحرير وانه لن يكون هناك اي تواجد لاي تنظيم فدائي في الاردن خلاف قوات الثورة التي تخضع لقيادة واحدة هي منظمةالتحرير الفلسطينية.

— تدخل الملك فيصل ، واتصل الوفد الاردني بعمان ، وعاد ليعلن من جديد موافقته على ورقة العمل .

— عقد الاجتماع المشترك الاول ولخص وفد المقاومة موقفه في نقطتين : ١ — التقيد باتفاقية القاهرة وعمان حسب نص ورقة العمل المصرية — السعودية . ٢ — هدف الاجتماع البحث في الاجراءات التطبيقية لنصوص الاتفاقيتين وليس الخروج باتفاقية جديدة .

اما الوفد الاردني فناقش على اساس ان الامر الواقع يجب ان يكون اساس البحث . والامر الواقع تجاوز نصوص اتفاقيتي القاهرة وعمان ، وانهما يشكلان مع ورقة العمل منطلقا للوصول الى اتفاق جديد يراعي الوضع القائم .

ــ انبثق عن الاجتماع المشترك اجتماعان ثنائيان بين الوفد الفلسطيني والوفد الاردني للبحث في اسلوب تنفيذ الاتفاقيات . وفي هذه الاجتماعات أعلن الوفد الاردني قبول اتفاقية القاهرة ، والتحفظ على اتفاقية عمان ، ثم طالب بنقل اجتماعات المؤتمر الى عمان ليتم لقاء مباشر بين الملك حسين وياسر عرفات بحضور لجنة الوساطة . ورفض الوفد الفلسطيني التحفظ على اتفاقية عمان ، والانتقال الى الاردن قبل الاتفاق على الخطوات التنفيذية .

ــ عقد الاجتماع المشترك الثاني للوساطة وأعلن الوفد الاردني رسميا رفض الاردن لاتفاقية عمان ، والمطالبة بتوقيع اتفاق جديد يراعي الوضع القائم ثم طالب بتأجيل اجتماعات المؤتمر عشرة أيام لحين عودة الوفد الى بلاده للتشاور مع حكومته ، ثم يتقدم بمذكرة اردنية جديدة . ورد الوفد الفلسطيني انه مفوض تفويضا كاملا وملتزم بورقة العمل وبالاتفاقيات التزاما كاملا ، بدون أي تحفظات .

ــ قدم الوفد الاردني مذكرة جديدة ، وغادر على اثر ذلك جده ، بعد أن أعطي مهلة ٢٤ ساعة ليعود خلالها ، او يبعث برده النهائي حول موقفه من الوساطة ، وطلب الملك فيصل من الوفد الفلسطيني ان يبقى حتى يعود وفد الاردن ، أو يبعث برده النهائي ، وانتظر الوفد الفلسطيني بدون فائدة . ثم عاد الى بيروت . اما المذكرة الجديدة التي قدمها الوفد الاردني ، فهي تتناقض بمضمونها مع ورقة العمل ومع اتفاقي القاهرة وعمان ، بل وترفض كل ذلك صراحة ، اذ تقول : « ان اتفاقية عمان هي من جملة الاتفاقيات التي كان هدفها ايقاف القتال . وقد استنفدت اغراضها، وبالتالي فان العودة الى اتفاقية عمان مستحيلة عمليا » . وتقول أيضا « اذا كان الهدف صيانة المقاومة فلا بد ان تكون اردنية المنشأ والهدف والولاء » . وتضيف « ان هدف الاردن هو المحافظة على العمل الفدائي الصحيح ضمن سيادة الدولة ومن خلال اتفاقية جديدة » .

وبهذا الموقف تنكشف اللعبة الاردنية على حقيقتها، هذه اللعبة التي عبر عنها وصفي التل منذ اجتماعه الاول مع وفد الوساطة ، بالرغم من لجوء الاردن الى تكتيك اعلان القبول اللفظي بالاتفاقيات المعقودة . ولا تقتصر خطورة هذه اللعبة في رفض بنود الاتفاقيات بقصد المساومة عليها للحصول على مكاسب اكبر للنظام ، بل هي في حقيقتها اخطر من ذلك . فتحديد المقاومة بأنها اردنية المنشأ يقود في النهاية الى عزل الفلسطينيين المقيمين خارج الاردن عن اخوانهم المقيمين داخل الاردن وفي قطاع غزة . وتحديدها بانها اردنية الولاء ينتزع منها حقها في تمثيل الشعب الفلسطيني ، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه وفوق أرضه . اما تحديدها بأنها أردنية الغايات فهو محاولة لحصرها ضمن المخطط السياسي الاردني الذي يدعو لتنفيذ التسوية السياسية ، ويطالب بالضفة الغربية فقط ، دون بقية الاراضي المحتلة ، وهو ما رفضته حركة المقاومة منذ أن وجدت ، ومنذ أن أعلنت تمسكها بالحقوق الوطنية الكاملة للشعب الفلسطيني .

وبهذا الرفض الواضح لوجود حركة المقاومة في الاردن ، والرفض ايضا لوجودها من حيث المبدأ ، كحركة تحرر وطني مستقلة ، تنزاح كافة الحجب عن حقيقة المعركة المفتوحة بين النظام الاردني وحركة المقاومة ، وعن حقيقة التناقض الجذري بينهما .

وبالرغم من الوضوح الكامل لهذه الحقيقة ، رفض السقاف ان يعلن فشل المؤتمر وأصر على القول بأن مؤتمر جده تأجل « الى موعد آخر » فقط . وبالفعل ، قالت مصادر مطلعة في عمان في ٣ ت١ « ان الوساطة لم تفشل ولا زالت قائمة » وأعربت عن اعتقادها باحتمال تجدد الوساطة بعد زيارة الملك فيصل الى لبنان ، حيث عقد اجتماعا مع ياسر عرفات استمر ثلاث ساعات ، واجتماعا آخر مع مندوب أردني جاء خصيصا لهذه الغاية . وعلى أثر ذلك تقرر أن يسافر وصفي التل الى جده يوم ٩ ت١ ليبحث في امكانية ايجاد المخرج الذي يعيد للوساطة حيويتها . وبذلك ينفتح باب الوساطة من جديد ، وهو مغلف بالسراب من كل جانب ، ومحاط بأسئلة صعبة للغاية : هل من الممكن ان تضغط السعودية على الاردن الى حد « اجبارها » على قبول اتفاقية عمان ؟ هل من الممكن ان يقبل النظام الاردني التنازل عن شروطه الواضحة بعد كل المجازر التي نفذها من اجل ذلك ؟ وهل تكون حركة المقاومة مستعدة للتنازل عما اصرت عليه بشدة في المفاوضات فيما يتعلق بالتمسك باتفاقيات القاهرة وعمان ورفض البحث في عقد اتفاق جديد ؟

ان استمرار المفاوضات ممكن فقط في حالة واحدة ،

حين يتقدم احد الاطراف الثلاثة المذكورة على تغيير موقفه وتقديم تنازل اساسي بالنسبة له . فمن هي الجهة التي ستفعل ذلك ؟ ومع صعوبة الاجابة على هذا السؤال ، فمن المرجح ان الوساطة ستعود لتبدأ من جديد .

الموقف الجزائري

الى جانب موضوع الوساطة السعودية المصرية ، كان هناك موقف عربي آخر متحرك هو موقف الجزائر ، الذي سار باتجاه مغاير ، هدفه تعميق الصلة مع حركة المقاومة الفلسطينية ، مقترنا بموقف واضح ضد تحركات النظام الاردني .

ففي الثالث من شهر أيلول عقد في الجزائر اجتماع موسع حضره ممثلون عن كافة ادارات الدولة والحزب لبحث وسائل تنفيذ طلبات حركة المقاومة الفلسطينية التي وردت في المذكرة التي قدمتها اللجنة التنفيذية يوم ٢٩ تموز ، وحملها الى الجزائر وفد برئاسة السيد صلاح خلف . وتتلخص هذه الطلبات بالنقاط التالية : ١ — وقف العلاقات في جميع الميادين مع الحكم القائم في الاردن على اثر عمليات التصفية التي تقوم بها حكومة الاردن ضد المقاومة . ٢ — اعتبار الحكم القائم في الاردن متناقضا مع استمرار كفاح الشعب الفلسطيني ومطامح الامة العربية . ٣ — تأكيد مبدأ الاعتراف بحركة المقاومة كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني . ٤ — مواصلة الدعم للمقاومة في الميدان العسكري والمادي والديبلوماسي . ٥ — تسهيل وصول المساعدات والمعونات الموجهة للمقاومة . ٦ — اعتبار الحل الحقيقي للقضية الفلسطينية يتمثل في مواصلة الكفاح على جميع الجبهات ورفض الحلول السلمية . ٧ — ضرورة تحديد الموقف من الثورة الفلسطينية بكل وضوح .

وبعد البحث في هذه النقاط قررت الجزائر ارسال وفد برئاسة الاخ محمد يزيد سفير الجزائر في بيروت ، يضم في عضويته الرائد عبدالمجيد من وزارة الدفاع ، والاخ جلول ملائكة مدير شؤون الحركات التحررية في حزب جبهة التحرير . وقد وصل الوفد الى بيروت يوم ٢٩ أيلول ، وعقد اجتماعات متواصلة مع كافة ممثلي المنظمات الفدائية الاساسية (فتح — الصاعقة — الشعبية — الديمقراطية — جيش التحرير) . وكان مقررا ان يعقد الوفد اجتماعا رسميا مع اللجنة التنفيذية في دمشق يوم الاثنين ٤ ت١ ، الا أن هذا الاجتماع لم يتم ، ولم تعلن اسباب ذلك . ويتلخص الموقف الجزائري الذي أبلغ للمنظمات الفدائية بالنقاط التالية : ١ — استعداد الجزائر لتقديم كل ما يطلب منها من دعم . ٢ — الدعم الجزائري سوف يصل الى كل المنظمات المقاتلة . ٣ — رفض المحاولات الجارية للتفريق بين المنظمات تمهيدا لضربها على انفراد . ٤ — دعم المقاومة في معركتها لنيل كامل حقوقها في الاردن .

وكان السفير الجزائري السيد محمد يزيد قد مهد لهذا الموقف الذي جاء الوفد على اساسه طوال الفترة التي قضاها سفيرا في بيروت ، ومن خلال اكثر من تصريح صحفي . كان من أبرزها المقابلة التي أجرتها معه مجلة « الهدف » في ٢٧ آب ، والتي انتقد فيها وساطة السعودية ومصر ، قائلا « انه نظام عميل للاستعمار فكيف يمكن ان يتعايش مع ثورة؟ » وأكد في هذه المقابلة ان الجزائر تدعم كل المنظمات ، ولذلك فهي تعارض محاولات التفريق بينها . وكان بذلك يشير الى الحملة على المنظمات اليسارية واتهامها بالعمالة .

ومن الامور الملفتة للنظر انمباحثات الوفد الجزائري مع المقاومة الفلسطينية قامت على أساس مبادىء تختلف عن المبادىء التي قامت على أساسها مفاوضات الوفد الفلسطيني في جده . ولكن يمكن القول بشيء من التأكيد ان ارتياح المنظمات في اللقاء مع الوفد الجزائري كان كاملا ، لان أبرز ما ميز هذه اللقاءات تأكيد الوفد الدائم ، بالاقوال والافعال ، رفضه لاي تدخل في شؤون المقاومة الداخلية ، واصراره على الابتعاد عن لعبة المحاور فيها ، حتى تتمكن حركة المقاومة من الاحتفاظ بالاستقلال وحرية الحركة . وقد عاد الوفد الجزائري الى بلاده صباح يوم الاحد ، ١٠ ت١ .

أزمة جيش التحرير

بالاضافة الى الخلاف السياسي داخل أوساط المقاومة الفلسطينية حول الوساطة ومؤتمر جده ، برز في الفترة الاخيرة خلاف حاد مماثل داخل جيش التحرير الفلسطيني ، تكميلا لخلافات قديمة بين قائد جيش التحرير العميد عبدالرزاق اليحيى ، ورئيس الاركان العقيد عثمان حداد . ففي الوقت الذي كان فيه قائد الجيش يحاول باستمرار تأكيد سيطرته وممارسة صلاحياته ، كان يصطدم دائما بمحاولات العقيد حداد عرقلة جهوده . واثناء ذلك

كان العميد اليحيى يلجأ للجنة التنفيذية طالبا منها أن توجد حلا لهذا الاشكال باعتبار ان رئيس الاركان معين مباشرة من قبل اللجنة التنفيذية . وقد بقيت هذه المشكلة معلقة لفترة طويلة من الزمن ، وأثرت بشكل سيىء على روحية الانضباط داخل جيش التحرير . وحدث في احدى الفترات ان اعتقلت مجموعة من الضباط الصغار في مدينة درعا المقدم نهاد نسيبه الوثيق الصلة بالعقيد حداد . فقام العقيد حداد على أثر ذلك باعتقال هؤلاء الضباط ، بتهمة أنهم شيوعيون ، وبدأ بشن حملة اعلامية تدعو لتطهير جيش التحرير من « العناصر الشيوعية الملحدة » ، ونمت هذه الحملة بعد احداث السودان الدامية .

وفي ٣ تموز ١٩٧١ ، وقبل انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني التاسع بأيام جمع العقيد حداد ما يسمى بالمجلس العسكري للجيش ، واتخذ قرارا بسحب الثقة من العميد اليحيى ، وقام بعد فترة ، بابلاغ اللجنة التنفيذية بالقرار طالبا موافقتها . وعلى أثر ذلك منع العميد اليحيى من دخول مركز القيادة في دمشق ، وحاولت قوة تابعة للعقيد حداد احتلال مركز مخابرات الجيش الذي يرئسه العقيد جواد عبدالرحيم ، ولكنها فشلت . وسادت أوساط الجيش أجواء متوترة للغاية ، بدا أثناءها أن العقيد حداد قد فرض سيطرته على جيش التحرير . ولكن حين سافر الوفد الفلسطيني الى مؤتمر جده ، اختارت اللجنة التنفيذية قائد الجيش ليكون عضوا في الوفد ، واعتبر هذا الاجراء وكانه محاولة رد اعتبار للعميد اليحيى ، مما دفع العقيد حداد لاصدار بيان قال فيه انه لا يحق للعميد اليحيى أن يمثل جيش التحرير في المفاوضات لانه لا يمثل الجيش بأي صفة من الصفات .

انتقلت اجواء الصراع في جيش التحرير داخل سوريا الى لبنان ، ففي ١٣ أيلول نشرت جريدة الهدف صورة رسالة موجهة من قائد جيش التحرير في لبنان ، النقيب حنفي الذي يعمل بتوجيه من العقيد حداد ، الى قيادة قوى الامن الداخلي في لبنان ، يطلب فيها مساعدته في اعتقال « عناصر شيوعية » فلسطينية . وقد عقدت « اللجنة السياسية العليا لشؤون الفلسطينيين في لبنان » اجتماعا خاصا لبحث هذا الموضوع ، ادانت فيه تصرف النقيب المذكور ، وأكدت أن أي موقف أو اجراء فلسطيني يجب أن يتم من خلالها فقط، وانتهى موضوع الرسالة عند هذا الحد . ولكن تبين في ٢٠ أيلول ، ان زمرة النقيب المذكور قتلت تحت التعذيب الشديد « عبد الرحمن البرادعي » الذي يعمل في اجهزة الاستماع لاذاعات العدو في مخابرات جيش التحرير التابعة للعقيد جواد عبدالرحيم . وبعد انكشاف هذا الحادث الذي أثار استنكارا واسعا جدا ، عقدت زوجة البرادعي مؤتمرا صحفيا في مدينة صيدا كشفت فيه النقاب عن تفاصيل اعتقال زوجها ، والتعذيب الشديد الذي تعرض له وأدى الى وفاته.

ووزع مكتب قائد الجيش العميد اليحيى نص مذكرة بعث بها الى اللجنة التنفيذية حول الحادث ، محملا العقيد حداد مسؤولية ذلك ، ومطالبا اللجنة التنفيذية باتخاذ الاجراءات اللازمة لايقاف هذه الاعمال . كما قامت اللجنة السياسية العليا يوم ٢٤ أيلول باصدار بيان حول الحادث ، وبارسال وفد الى اللجنة التنفيذية في دمشق ليتم معها بحث ما يتوجب اتخاذه من اجراءات ضد هذه المواقف . وقد رد اتباع العقيد حداد في لبنان على هذا النشاط بتوزيع بيانات مضادة طالبت بوقف نشاط اللجنة السياسية في لبنان « وتقديمها لمحكمة الثورة » لانها تتهم « ضباط الجيش الشرفاء » . ثم قام مكتب قائد الجيش بتوزيع بيان اخر موجه الى اللجنة التنفيذية يعلمها فيه بوفاة شخص اخر يدعى « عثمان احمد جاويش » تحت التعذيب على ايدي الزمرة نفسها ، ويطالبها من جديد أن تتدخل لايقاف سلسلة هذه الحوادث .

وقد استمر هذا الجو داخل جيش التحرير ، مولدا استياء شعبيا عاما الى أن اصدرت اللجنة التنفيذية يوم ٧ ت١ قرارا اعلنت فيه فصل كل من العميد عبد الرزاق اليحيى ، والعقيد عثمان حداد ، وتعيين العميد مصباح البديري رئيسا للاركان مع منحه صلاحيات القائد العام . ثم أعقبت ذلك بقرار اخر اعلنت فيه فصل ٢٩ ضابطا من كبار ضباط جيش التحرير ، يمثلون الاتجاهين المتصارعين . والجدير بالذكر ان العميد مصباح البديري نفسه ، كان قد قاد في عام ١٩٦٨ تمردا ضد اللجنة التنفيذية أقيل على اثره ، وخلفه العميد اليحيى الذي كان في ذلك الوقت قائدا للواء حطين . وعاد العميد البديري بعد اقالته للعمل كضابط في الجيش السوري الى ان تسلم منصبه الجديد .

ومن المفترض ان يكون هذا الاجراء خاتمة

للصراعات داخل جيش التحرير ، وبداية للانضباط الحقيقي داخل صفوفه ، ولكن هناك آراء واسعة الانتشار في اوساط القيادات الفلسطينية ، ترى انه ما لم تصبح العلاقة بين الجيش واللجنة التنفيذية واضحة تماما ، بحيث يكون الجيش تابعا لها تبعية كاملة ، فان الطريق الى ازمة مشابهة يبقى مفتوحا . ومن المؤمل ان تؤدي التغييرات الجديدة الى اعتقال العناصر المسؤولة عن عمليات التعذيب والقتل في لبنان واتخاذ الاجراءات القانونية بحقها .

الاوضاع الداخلية في الاردن

في الوقت الذي كان فيه الصراع السياسي بين المقاومة والنظام الاردني يدور على اشده ، كان صراع القوة بينهما محتدما على طريقته الخاصة ، من خلال نشاط سري داخل الاردن ، احيانا يتم الاعتراف به ، وفي بعض الاحيان يبقى مجهول الهوية ، ومن خلال نشاط قمعي مضاد تمارسه السلطة الاردنية يوميا .

يدور نشاط السلطة القمعي ضمن المجاري التالية:

١ — جولات مكثفة يقوم بها الملك حسين شخصيا على قطعات الجيش ، يواصل بها حملة التعبئة ضد حركة المقاومة . ففي ٢٨ اب قال مخاطبا الجنود « ان من يريد ان يرهبنا ويجعلنا نركع لم تخلق امه على هذه الارض بعد » ووعدهم بأن لا يسمح « بعودة العبث الى الاردن » وهاجم المقاومة بشدة لانها « لا تقاتل اسرائيل بل تخرب الاردن » . وفي اول ايلول القى في الجنود خطابا اخر تحدث فيه عن منظمة التحرير قائلا « اذا كان الامر لخلق الفرقة وصدع الصفوف فهذا ما لا نقبله على الاطلاق » . وفي ١٥ ايلول اي يوم بدء وساطة جده خاطب الجنود قائلا ان « الاراضي الاردنية مفتوحة لاي قوة عربية اذا كانت في امرتنا وجزءا من قواتنا » . وفي ٢١ ايلول ، وفي الوقت الذي كان فيه الوفد الاردني في جده يسحب موافقته على ورقة العمل خاطب الملك حسين الضباط المتخرجين قائلا « ان الذي انتهى في بلدنا لن يرجع ولن يعود » . وتكمل هذه الخطابات غير العابئة بكل موضوع الوساطة الصورة الحقيقية لموقف النظام الاردني من المقاومة .

٢ — اعلان متكرر عن اكتشاف مخابىء سرية للاسلحة يقصد منها هز معنويات الجماهير ودفعها لتسليم ما لديها من سلاح . وغالبا ما يتم الاعلان عن اكتشاف هذه المخابىء لدى كل مناسبة يريد النظام الاردني اثناءها ان يبرر سياسته القمعية . ففي ٦ اب وحين كان السقاف والخولي على وشك ان يبدأا الجولة الاخيرة من مهمتهما اعلن في عمان انه قد تم العثور على ثلاثة مخابىء للاسلحة في مخيم البقعة . وبعد أن وصل الوسيطان الى عمان بيوم واحد اعلن عن اكتشاف سيارة مليئة بالمتفجرات ، في احد شوارع عمان . وحين بدات اجتماعات مؤتمر جده اعلن ناطق باسم وزارة الداخلية انه تم ضبط مخزن اسلحة تابع لمنظمة الصاعقة . وحين فشلت الوساطة وعاد الوفد الاردني الى عمان اعلن ان كميات من الاسلحة ضبطت في عدة منازل في عمان . وهكذا تكتشف مخابىء الاسلحة دائما في الوقت المناسب .

٣ — الاستمرار في اعدام الفدائيين لخلق جو من الرعب لدى الجماهير ، ففي ١٤ ايلول اعدم فدائيان في عمان من الجبهة الشعبية . وفي ٤ ت١ اعدم ثلاثة فدائيين اخرين من الجبهة الشعبية بتهمة قتل خمسة اشخاص اثناء معارك ايلول ١٩٧٠ . وفي ٧ ت١ صدق حكم الاعدام على شاب لبناني قيل انه حاول خطف طائرة اردنية متوجهة من بيروت الى عمان .

اما النشاط السري المعادي للنظام المعلن منه والمجهول فقد برز حتى الان من خلال الاحداث التالية :

١ — خطف الطائرات : وقد جرت في الفترة الاخيرة ٤ محاولات لخطف طائرات اردنية او نسفها . ففي ٢٤ اب انفجر لغم في طائرة بوينغ اردنية في مطار مدريد ، لم تنتج عنه اضرار بالارواح ، وأدى الى تأخر وصول الطائرة الى عمان . وفي ٨ ايلول خطف ضابط من فتح طائرة اردنية اخرى واجبرها على النزول في ليبيا ، وقد قامت ليبيا باستقبال الطائرة وتزويدها بالوقود ثم سمح لها بالعودة الى عمان . وفي ٤ ت١ قالت المصادر الاردنية أن محاولة جرت لخطف طائرة متوجهة من بيروت الى عمان ولكنها فشلت ، وادت الى اعتقال شاب وفتاة . اما في ٦ ت١ فقد انفجرت قنبلة في حقيبة موظف اردني اثناء دخوله ارض المطار لركوب طائرة اردنية متوجهة الى عمان .

وقد اتخذ الاردن نتيجة لذلك اجراءات أمن خاصة داخل كل طائرة مسافرة . واصدرت الجبهة الشعبية بيانا اتهمت فيه المخابرات الاردنية بتدبير

حوادث الطائرات من لبنان ، لتحريض لبنان على ضرب حركة المقاومة . اما فتح فقد نفت ان يكون لديها اي توجه لخطف الطائرات ، وعلقت على عضو فتح الذي خطف الطائرة الى ليبيا قائلة « انه كان يريد الهرب من حمامات الدم » .

٢ — القاء القنابل :تشهد الاراضي الاردنية بشكل متواصل وان لم يكن مكثفا ، انفجار الغام في اكثر من مكان وفي اكثر من منطقة . ففي ٥ اب نشرت جريدة فتح انباء عن القاء متفجرات على دوريات الجيش الاردني في مخيم الوحدات بعمان ، ومخيم الرصيفة قرب الزرقاء . وفي ٩ ايلول نسف خط انابيب التابلاين في الاراضي الاردنية . وفي ١٥ ايلول نسف الخط للمرة الثانية في موضعين وأدى النسف الى اشتعال النار لمدة ١١ ساعة متواصلة . وفي ٢٧ ايلول اعلن ناطق اردني انه تم العثور على متفجرات في فندق الاردن بعمان حيث جرى تعطيلها .

٣ — ومن الظواهر الملفتة للنظر على هذا الصعيد ظهور تنظيمات شعبية اردنية للمرة الاولى منذ عام ١٩٦٧ تعلن انها ضد النظام الاردني ، وتذيع عن عمليات ضده . ففي ١٥ ايلول اعلن عن وجود تنظيم سري يدعى « الحركة الاردنية للتحرر الوطني » ، واصدر هذا التنظيم بيانا سياسيا حدد فيه الاهداف التالية : « ١ — ازاحة حكومة العميل وصفي التل واقصاء ومحاكمة جميع الذين اقترفوا الجرائم ضد الشعب . ٢ — ايقاف الارهاب الدموي واحترام حقوق وحريات الشعب واطلاق سراح المسجونين الوطنيين . ٣ — تحرير الاردن من نفوذ الاستعمار البريطاني والامريكي . ٤ — احترام التعهدات والمواثيق التي تلزم الاردن بدعم المقاومة الفلسطينية». ثم اصدر التنظيم نفسه اربعة بيانات عسكرية اعلن في الاول وضع عبوة ناسفة امام مبنى شرطة النجدة في منطقة العبدلي بعمان . واعلن في الثاني وضع عبوة ناسفة حارقة في مطعم ابو احمد في جبل عمان « الذي يرتاده عدد من اركان حكم الارهاب » . واعلن البيان الثالث عن اربع عمليات عسكرية في شمال الاردن. وفي البيان الرابع اعلن مسؤوليته عن وضع المتفجرات في مبنى فندق الاردن . ولم تتوفر اية معلومات تكشف عن طبيعة هذا التنظيم .

العمليات العسكرية

لا زال الاطار العام للعمليات الفدائية العسكرية منذ ايلول حتى الان يسير على نفس المنوال . اي: نشاط متواصل في غزة محاط باستمرار بحالة جماهيرية ملتهبة ، ونشاط نسبي في شمال فلسطين قرب الحدود اللبنانية ، مع عمليات متفرقة ذات اثر معنوي جيد داخل الضفة الغربية واسرائيل . اما في منطقة الاغوار في الاردن ومنطقة الجولان ، فلا نشاط فيها على الاطلاق .

وقد برزت في الشهرين الماضيين ملاحظات جديرة بالانتباه منها : ١ — ان اسرائيل كثفت من اعتداءاتها على لبنان بالرغم من تضاؤل عدد العمليات الفدائية . ٢ — ان حملة القمع الاسرائيلي في غزة قد ارتفعت بشكل ملحوظ . ٣ — ان نسبة الاعتقالات في الضفة الغربية وقطاع غزة قد زادت عن معدلها في الاشهر السابقة . ٤ — **تضاؤل** عمليات تصفية العمال العرب الذين يعملون في المؤسسات الاسرائيلية .

ويمكن ايجاز ما نشر عن العمليات الفدائية في هذه الفترة كما يلي :

لبنان : قام الفدائيون بأربع عمليات فدائية ضد اسرائيل ، وردت اسرائيل بستة اعتداءات على لبنان واستشهد اثناء ذلك سبعة فدائيين وجرح سبعة اخرون ، وفقد اثنان . واسفرت الاعتداءات الاسرائيلية عن قتل ثلاثة مواطنين ، وجرح اثنين، وأسر ثلاثة ، وتهديم تسعة منازل ، ولم تعلن اسرائيل الا عن اصابة جندي واحد بجراح .

الجولان : لا شيء .

الاغوار : عملية واحدة في جنوب الاردن ، قتل فيها فدائي واسر اخر .

الضفة الغربية : قام الفدائيون بست عمليات عسكرية قتل اثناءها مواطن عربي وجرح ١٨ . وقامت اسرائيل اثناء ذلك باعتقال ١٦٢ شخصا وابعاد ١٧ شخصا الى الاردن .

فلسطين المحتلة : قام الفدائيون بثلاث عمليات ناجحة ، منها عملية ضخمة في تل ابيب . واصدرت اسرائيل احكاما بالسجن على ٢٥ فدائيا لمدد طويلة ، بينهم ثلاثة فتيات اجنبيات اتهموابالتعاون مع الجبهة الشعبية .

غزة : قام الفدائيون بتسع عمليات عسكرية ، وقام الاسرائيليون بـ ١٢ عملية ضد الفدائيين والسكان ، وقتل اثناء هذه العمليات ١٣ فدائيا وجرح اثنان ، بينما قتل ثمانية مدنيين وجرح أربعة واعتقل ٣٦ . اما من الاسرائيليين فقد قتل

مدنيان ، كما قتل اثنان من الجنود وجرح ثلاثة اخرون . وادت الاشتباكات بين الفدائيين والقوات الاسرائيلية الى مقتل اثنين من المواطنين العرب ، واصابة ٣٣ بجراح . واعلن ان الفدائيين صفوا اثنين فقط يعملان في المؤسسات الاقتصادية الاسرائيلية .

هذا وقد ذكر تقرير اسرائيلي نشرت الصحف مقتطفات منه يوم ٦ اب بمناسبة مرور عام على وقف اطلاق النار « ان الهدوء الذي يسود الحدود الاردنية خفف الضغط على الجبهة الشرقية، ومكن من القيام بعمليات تطهير في غزة » ولخص التقرير عدد القتلى من الفدائيين والاسرائيليين في الاشتباكات بينهم خلال هذا العام كما يلي : غزة ٥٦ فدائيا — حدود لبنان ٤٧ فدائيا — الجولان ٤١ فدائيا — فيكون المجموع ١٤٤ .والاسرائيليون ٢٧ قتيلا بينهم ١٤ عسكريا .

بلال الحسن

(٢) القضية الفلسطينية عربيا

١ — الوساطة العربية والمصالحة بين المقاومة والنظام الاردني

حظيت الوساطة العربية في موضوع المصالحة بين المقاومة والنظام الاردني باهتمام واسع في الاوساط السياسية الفلسطينية والعربية والعالمية . كما انها حظيت باهتمام شعبي كبير لدى الجماهير الفلسطينية والعربية . وكان يزيد من الاهتمام بها العوامل التالية : أ — حماسة بعض الانظمة، ومنها النظام السعودي والنظام المصري لانجاح الوساطة بسرعة . ب — الظروف العربية والدولية التي تحيط بالقضية الفلسطينية ، والتي تثبت كل يوم ان مشاريع التصفية والاستسلام « تطبخ » في « المطابخ » العربية والدولية . جـ — المحاولات التي تجري لتكييف المقاومة عربيا واستيعابها وتحويلها الى قوة صغيرة تابعة للانظمة ، تلعب دورا ذيليا في المشاريع التصفوية . د — مظاهر الرفض الشعبي للوساطة بين الجماهير الفلسطينية والعربية واجماع المنظمات الفدائية على ان الوساطة لا جدوى منها وان اختلفت هذه المنظمات في اسلوب التعامل مع الانظمة وفي اسلوب المناورة على الوساطة . هـ — شعور اوساط فلسطينية وعربية واسعة بأن هناك من يريد انجاح الوساطة بين الفلسطينيين وفي صفوف المنظمات الفدائية بالذات .

وكان كل المعنيين : فلسطينيا وعربيا دوليا يريدون ان يروا نتيجة الوساطة ، لان هذه النتيجة هي التي تقرر اتجاه السياسة العربية في السنوات القادمة . ذلك ان نجاح الوساطة سوف يعني القدرة على « ضبط » المنطقة العربية ، وجعل التوتر المتفاقم « توترا مضبوطا » . ان اي توتر تقتضي ازالته السيطرة عليه اولا . وهذا ما تسعى اليه الان بعض الانظمة العربية ، انها تريد ان تضع المقاومة تحت جناحها ، كي تكون قادرة على ضبط المنطقة العربية من جهة ، وعلى تمهيد الطريق امام التسويات الاستسلامية من جهة ثانية .

ويجب الا ننسى ان الوساطة لم تبدأ في اب . انها بدأت رسميا في مؤتمر طرابلس المنعقد في حزيران سنة ١٩٧٠ . وكان مشروع روجرز في تلك الايام مطروحا للتنفيذ . وتكونت اللجنة الخماسية آنذاك ، وحاولت أن تضع أسس « ضبط المقاومة » . ولكن صلابة المقاومة آنذاك وتعاون أعضاء اللجنة ورئيسها : قايد أحمد رئيس حزب جبهة التحرير الجزائرية قاد الى اتفاقية في مصلحة المقاومة ، وان كانت لم تمنع الصدام الذي حدث في ايلول .

وتمخض مؤتمر القمة في ١٩٧٠/٩/٢٧ عن اتفاقية القاهرة وعن اللجنة العربية . ولقد جاءت اتفاقية القاهرة لتؤكد : « سلطة الدولة وحرية العمل الفدائي » . ومن هنا نشأ تناقض لا حل له . فالدولة خائنة وعميلة وضد التحرير ، فكيف يمكن ان يتفق تحقيق سيادتها مع حرية العمل الفدائي؟ وحاولت اللجنة العربية برئاسة الباهي الادغم أن تفعل ذلك ، وكانت اتفاقية وبروتوكول عمان ، وكان الهدف منهما تحقيق هذه الثنائية المتعادية . وقامت اللجنة في سبيل تحقيق مهمتها بمبادرات

واعمال ، ولكن كل مبادراتها واعمالها كانت تقود الى نتيجة واحدة : سحق قواعد الثورة في الاردن وسيطرة النظام الاردني . ولم يكن هذا غريبا ، ذلك ان « تقنين » وجود الثورة في ظل سلطة معادية يقود الى انهاء الثورة بالضرورة .

ولقد استغل النظام الاردني عملية « التقنين » التي قامت بها اللجنة العربية استغلالا ذكيا ، وكان ان ضرب الثورة باسم هذا « التقنين » بعد ان كبلها عربيا وداخليا وبعد ان دفعها الى اتخاذ موقف المسالم في غابة الوحوش . وبعد ان قام النظام الاردني بعملية تصفية دامية دامت قرابة عام او يزيد (حزيران ١٩٧٠ تموز ١٩٧١) والوساطات العربية مستمرة جاءت الوساطة بشكلها الجديد . فماذا كانت تستهدف الوساطة الجديدة ؟ انها كانت تستهدف ما يلي : اولا : تكييف « الثورة » مع متطلبات بعض الانظمة العربية . ثانيا : انهاء وجودها الشعبي ومطامحها الشعبية وتحويلها الى جزء من العمل الرسمي العربي .

ولقد استخدمت الانظمة الحريصة على الوساطة اساليب مختلفة ، يمكن ايجازها بما يلي : اولا : التركيز على ضرورة « التخلص » من المظاهر غير الضرورية ، ومن الوجود في المدن والتجول بالسلاح . والدعوة تبدو في الظاهر بريئة ، ولكنها تعني عمليا : تصفية مكتسبات الثورة . وقد استغلت الاخطاء لتبرير مثل هذه الدعوة . ثانيا : العمل على شق الجبهة الفلسطينية بتقسيمها الى فتح وغير فتح وبادعاء التحيز لفتح من اجل بعث القلق والخوف في المنظمات الاخرى واشعارها بأن فتح والانظمة في حلف ، ثم باثارة عناصر في فتح ضد اخرى ، ولهذا كانت تمتدح فتح وتهاجم الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وتتهمان بالانحراف . ثالثا : محاولة اقناع المقاومة والجماهير الفلسطينية والعربية ان مهمة المقاومة لا تتعدى العمل داخل الارض المحتلة . وما ذلك الا لان الانظمة تريد ان تحصر الكفاح داخل الارض المحتلة لتجعله محاصرا ومحدودا من جهة ،ولتمنع تحول الثورة الفلسطينية الى مواجهة عربية شاملة للعدو الصهيوني .

وقطعت السياسة العربية اشواطا في هذا المضمار . واستطاعت مصر والمملكة العربية السعودية ان تستأثر « برعاية » الوساطة ، بعد ان لمشلت الوساطة تحت الرعاية العربية الشاملة . وكانت المهمة الاولى للوسيطين الجديدين ان يجمعا الطرفين المتعادين . وهنا بدأت محاولات الاقناع والضغط على الطرفين . فمن ناحية النظام الاردني : حدث الضغط الودي السعودي والضغط الدبلوماسي المصري والمقاطعة السورية والليبية. ومن ناحية المقاومة : جرت محاولات لاقناعها « أن الضغط العربي المصري — السعودي — السوري » « هو عنصر قوتها الوحيد حاليا » ، وعليها ان تنجح في « توظيفه » (المحرر ٩/٢٤/ ٧١ ، المقاومة ومفترق الطرق ص ٦) . كما ان الدول المعنية قامت بممارسة ضغطها باشكال مختلفة . ولم يتوان وزير الدولة السعودي عمر السقاف عن التهديد بقطع المعونة . وعندما سئل: « اذا لم تحضر المقاومة مؤتمر جدة او رفض الاردن ايفاد وفد جديد ماذا سيحدث » قال : «سيكون لنا مع مصر موقف محدد من الطرف المتخلف فاذا تخلف الاردن اقفلنا حدودنا معه وقاطعناه واوقفنا كل مساعدة له ، واذا تخلفت المقاومة ، واعني بالمقاومة فتح تحديدا ، وليس منظمة التحرير او (الحمر) كالجبهتين الشعبيتين ، اوقفنا عنها كل المساعدات التي نقدمها اليها » (الانوار ، طلال سلمان ٩/١٣) . وقد اضطر السقاف الى نفي تصريحه فيما بعد . ولكن الصحف الموالية للسعودية ولخط الوساطة واصلت الضغط على الثورة . فالانظمة التي ارادت من فتح ان تكون « ضابط » الساحة الفلسطينية ، وامتدحتها أملا منها في ان تلعب هذا الدور أخذت تطلب من فتح الحسم ، وتتهم الاخ ابو عمار بعدم الحسم . فياسر عرفات « يقف في منتصف الطريق » انه « من جهة يتألم من هذا التصرف ، ومن جهة ثانية يحاول مهادنة متهميه والمتجنين عليه وعلى خالد الحسن وعلى منظمة (فتح) التي كرست نهائيا من قبل الاطراف الرافضة كممثلة لليمين الرجعي المتآمر » ويضيف الكاتب : « لم يستطع عرفات ان يتخذ موقف الحسم من كل هذا ، فبعث برسله الى جدة وظل يترقب المضاعفات على صعيد المقاومة وفصائلها » (الجديد ، العدد ٢٥١ ، ٧١/١٠/١) . وتمضي حملات التحريض قدما : انها تطالب الثورة بالحسم ولكنها ترى ان « فتح بالذات مدعوة اكثر من غيرها لتحديد موقفها من كل ما يجري حولها » . وتنتقل المطالبة بالحسم

من فتح الى ياسر عرفات « الذي ما زال يمسك بالعصا من منتصفها ، فهو من جهة يستنكر مواقف المنظمات الماركسية المتشنجة ، ومن جهة اخرى يدافع عنها ويحاول تغطيتها بسلسلة اجراءات وتصريحات من شأنها ان تضاعف الاحراج الذي يواجهه » . وتزيد حملات التهديد وضوحا « فلا يخفي اصدقاء منظمة فتح قلقهم من استمرار تأرجح السيد عرفات » لان هذا التأرجح « من شأنه ان يدفع بالوطنيين من الفلسطينيين المناضلين الى احضان اليسار الماركسي الفدائي» (الجديد، العدد ٢٤٩ ، ١٩٧١/٩/١٧) .

وهكذا تعود قضية الوساطة الى حيث بدأت : انها تريد من (فتح) ان تصفي المقاومة الثورية باسم الحسم مع (الحمر) . وتكون النتيجة ان يحدث مثل ما حدث في الاردن : ان تصفى فتح اولا ، وان تصفى القواعد الشعبية للثورة .

ولقد كانت الجولة الاولى من محادثات الوساطة ، ولكنها فشلت . وليس من الصعب ان نعرف أسباب فشلها . هناك الاستهتار الاردني وهذا ماسنتحدث عنه فيما بعد . ولكن هناك اسبابا أخرى . منها الوسيط السعودي بالذات الذي يريد الحسم داخل الحركة الوطنية الفلسطينية . وهو لا يعترف بأطراف في النزاع كالجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية ، وموقفه منهما مثل موقف الاردن . وهو يريد « مقاومة » كالتي يقبل بها الاردن خالية من رجس ماركس وانجلز وأدران الماركسية والتجديفات الوطنية . وما دامت هذه المقاومة غير موجودة ، فمعنى ذلك ان النعقل غائب ، وان الوساطة لا جدوى منها ، كما ذكرنا في العدد الماضي .

وكان متوقعا ان يحدث الحسم ، ولكنه لم يحدث . وجاءت قضية الوساطة وحدث الصراع داخل الحركة الوطنية ، وتامل المتأملون ان يقود ذلك الى تصفية الاجنحة « المتمردة » . وبهذا يتحقق الحلم المنشود . ولكن شيئا من ذلك لم يحدث . ولهذا فسوف تهط احاديث الوساطة ، ولن يضغط الوسيط السعودي ببعض قوته ، وهو يملك ما يستطيع به ان يحطم التصلب الاردني ، لانه ينتظر تحولا في المقاومة يجعلها مقبولة سعوديا ، وبالتالي اردنيا . وفي هذا الوقت سينال النظام الاردني كل تأييد من السعودية ، وستتعرض المقاومة لضغوط سياسية متواصلة .

٢ ــ النظام الاردني يكشف كل أوراقه

استمر النظام الاردني بعد ايلول بحملته الشرسة لتصفية المقاومة . وما ان سقطت احراش جرش وعجلون حتى اخذ النظام يقوم بتصفية شاملة ، تمثلت عمليات التصفية هذه بما يلي :

اولا : قامت القوات الاردنية بعرض عضلات على حدود سورية ، وذلك من اجل دفع سورية لتصفية قواعد الثورة على اراضيها (الصحف يوم ٨/١٣). ولكن الجمهورية العربية السورية ردت بعنف عسكريا ، وقامت بقطع العلاقات السياسية واغلاق الحدود بعدئذ . وادعى النظام الاردني ان « المخربين » هم السبب ، وبانه مستعد لتشكيل لجنة تحقيق . الا ان الهدف من ذلك كان واضحا: انه يريد ان يجر الجمهورية العربية السورية الى بحث موضوع وجود قواعد الثورة في اراضيها الجنوبية . ولقد قاد شطط السلطات الاردنية الى الاجراءات السورية الهامة ، التي كانت طعنة نجلاء للنظام .

ثانيا : استمر النظام في عملية التصفية ، فاتسعت عمليات الاعتقال حتى اصبح هناك الاف من المعتقلين ، واشتد القمع والارهاب . وقام النظام بعدد من عمليات الاعدام (فتح ٩/٢٢ صوت العروبة ٩/١٥، النهار ١٠/٥)) كما ان مجلس الوزراء الغى امتياز ثلاث صحف اصحابها من الفلسطينيين (جريدة بيروت ١٩٧١/٨/٢٧) .

ثالثا : يقوم الملك ورئيس وزرائه بالقاء الخطب واعطاء التصريحات دائما ، وهما في هذه الخطب والتصريحات يشيدون بالامن والاستقرار ويهددان ويتوعدان (النهار ٩/٢٢ ، ٩/٢٣ صوت العروبة ٩/٢١ . لسان الحال ٩/١٨ ، صوت العروبة ٩/١٦ بيروت ٨/٢٢) . كما ان الملك يقوم بزيارات متتالية للقطعات العسكرية ، ويقوم اخوه الحسن ولي العهد بزيارات للعشائر (الرأي الاردنية ٩/١٢) .

رابعا : وقامت السلطات من اجل تأكيد سيطرتها على الجماهير بانشاء الاتحاد الوطني الاردني . وقد اعلن الملك ميثاق الاتحاد في اجتماع بالديوان الملكي وعرف الاتحاد بانه : « تنظيم لقوى الشعب الاردني بأجمعه في ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع وفق محركات فكرية ومؤشرات عقائدية عامة منفتحة وانسانية المضمون والهدف». وأوضح الملك ان الاتحاد « ليس تنظيما حزبيا

بالمعنى السياسي والاجتماعي المعروف ولكنه بوتقة تصهر طاقات الاسرة الاردنية لتصنع المعجزة التي تشق لنا طريق النصر ، وتبني لابنائنا مستقبلا افضل » .

وتؤكد المبادىء الاساسية للميثاق : ان « كل مؤامرة على كيان الاردن ووجوده مؤامرة على القضية العربية وبشكل خصوصي على القضية الفلسطينية » المادة ٣ . كما تنص المبادىء الاساسية على « وحدة الشعب في الضفتين » (المادة ٧) و « وحدة خط المواجهة مع العدو » و « هذا يستلزم بالضرورة حشد القوى العربية في المعركة وتنسيقها وتوحيدها قيادة وتخطيطا وتحركا لمنع العدو من ضرب كل منها على انفراد» (المادة ٨) (البيرق ٩/٨) . والهدف الاساسي من هذا الاتحاد اشراك قطاعات من الشعب في عمليات الارهاب والقمع .

واعاد النظام توطيد علاقاته مع الولايات المتحدة الاميركية ، بعد ان اثبت كفاءته في « عمليات » السحق المقاومة ، فاستحق على ذلك مزيدا من الاسلحة ، كما ذكرت المصادر الاسرائيلية . ووجد النظام الاردني « مصادر اخرى بديلة في الولايات المتحدة والى بعض الحد في بريطانيا لتمويل الخزينة الاردنية ... » بعد ان قطعت المساعدات العربية (العمل ٩/٣٠ — الياس نعواس) .

هذا هو السلوك العام للنظام الاردني فماذا كان موقفه من الوساطة ؟ لقد اتبع اسلوب القمع والسحق والارهاب في الداخل ، وحاول ان ينتزع من الجماهير ، وخاصة جماهير المخيمات شهادة بالولاء . ولهذا لجأت السلطة الى حشد المخاتير والوجهاء وانتزاع بيانات منهم بالتأييد والولاء المطلق « لجلالة الحسين وحكومته وتمسكهم بوحدة ضفتي الاردن » (البيرق ٩/١٣) .

وحاول النظام عربيا ان يبدو حريصا على الفداء والتحرير ولكن اي فداء واي تحرير ؟ ان ما يريده النظام هنا واضح وصريح . فهو يريد : مقاومة « اردنية المنشأ والهدف والولاء » . (لسان الحال ٧١/٩/٢٥) ، اي انه لا يريد مقاومة ، بل يريد كتيبة جديدة من كتائب الجيش الاردني ، تعمل لمصلحة النظام وضمن خطه السياسي . وهذا الخط ليس التحرير على كل حال .

ولقد ملأ الملك الدنيا ضجيجا ، خلال الاتصالات الاولية من اجل الوساطة ، وخلال وجود وفدي السلطة والمقاومة في جدة في « أن الذي انتهى في بلدنا لن يرجع ولن يعود ... » (صوت العروبة ٧١/٩/٢١) . ولم يتورع حسين عن ان يعلن في اليوم الاول لاجتماعات المؤتمر من انه « يريد ان تكون المقاومة تحت امرة جيشه ، وان كل قوة على أرضه يجب ان تكون تحت قيادته . وهذا يعني ان الملك افهم المؤتمر سلفا انه لا يقبل بوجود للفدائيين في الاردن» (لسان الحال ، ٧١/٩/١٨).

وحين اختير وفد السلطة الى مؤتمر جدة جرى اختياره من اشخاص يوحي اختيارهم بان مهمة الوفد الاولى هي احباط المفاوضات . فهم كلهم من اتباع السلطة الامناء ، المعروفين بعدائهم للمقاومة ، والذين لعبوا دورا معروفا بعد ايلول في عمليات النظام الاجرامية . وكان رياض المفلح ممثل السلطة لدى اللجنة العربية ، كما كان خليل عبد الدايم رئيس الاركان خلال ايلول وبعد ايلول، وكان في الاجتماعات التي تعقدها اللجنة العربية والاجتماعات التي تعقد بين السلطة والمقاومة يزايد على ارباب السلطة .

وكان الوفد المؤهل جيدا ، مزودا بتعليمات واضحة . ولذلك لم يكن هنالك مجال واسع للمناورة . واخذ الوفد يحاول التنصل من التزامه بورقة العمل المصرية — السعودية التي وافقت عليها السلطة في الاردن . فطلب اولا ان تبحث قضية وقف الدعم المالي الليبي — الكويتي للاردن (الشعب ٧١/١٠/٦) كما اثار قضية المنظمات التي ترفع شعار اسقاط الحكم (الاهرام ١٠/١) ولم يلبث ان طلب الانتقال من جدة الى عمان للتفاهم مباشرة وعلى ارض الواقع . ولكن هذا كله لم يجد فتيلا . وعندما طلب وفد الثورة الفلسطينية من الوفد الاردني ان يعلن التزامه باتفاق القاهرة وعمان ، كما جاء في ورقة العمل المصرية — السعودية رفض الوفد الاردني ، ثم عاد وسحب تحفظه ، ولكنه أكد هذا التحفظ في المذكرة الاخيرة التي قدمها للمؤتمر وجاء فيها : « ان العودة الى البحث في اتفاقية عمان مستحيلة عمليا وفعليا » (الاهرام ٧١/١٠/١) . وهكذا انتهت الجولة الاولى من المباحثات بتهرب وفد السلطة الاردنية وباعلان خروجه على اتفاقية القاهرة وعمان المتكاملتين .

والان يجري الحديث عن جولة اخرى . وتقول « مصادر مطلعة في عمان ان الوساطة لم تفشل ،

وانها ما زالت قائمة » ، و « أعربت هذه المصادر عن اعتقادها ان تجري جولة اخرى من المحادثات» (النهار ، الحياة ١٠/٤) . كما ان وفدا اردنيا يقوم الان بزيارة جدة ، يرئسه وصفي التل بنفسه، ويشترك فيه حابس المجالي ، وتشير النهار الى ان الوفد سيعلن الالتزام باتفاق القاهرة والموافقة مجددا على ورقة العمل المصرية — السعودية واعلان الالتزام المبدئي باتفاق عمان . لكن الوفد سيطالب بتوقيع اتفاق سري مع الفدائيين. وتضيف النهار ان هذه الزيارة تأتي بعد ان « علمت الحكومة الاردنية بأن موقف معظم الدول العربية بدأ يميل الى جانب عمان » (النهار ١٠/٦) .

ولكن مع الحديث عن استئناف محادثات الوساطة تقوم بعض الاوساط العربية السائرة في خط النظام الاردني بدعاية مدروسة تتلخص في أن هنالك محاولة لجعل « الاردن بمثابة الورقة الرابحة في لعبة السلام المصرية — الاسرائيلية » ولذلك فان الاردن يقع الان « تحت ضغط محاولة جديدة تتلخص بالتضييق » عليه « شيئا فشيئا لاجباره على اتخاذ خطوة منفردة مع اسرائيل . وتنفرط من بعدها السبحة العربية وتتلوها خطوات مماثلة، لكن بعد ان يكون الاردن قد لعب دور كبش الفداء مدفوعا من اخوته واشقائه » (لسان الحال ٩/٢٩) .

ان الدلائل تشير الى ان النظام الاردني يسير في هذه الطريق ، وهذه ما هي الا تبريرات مسبقة لتهيئة الجو ولخلق اعذار للصلح المنفرد المنوي الاقدام عليه . ولهذا فان الاردنيين ، كما تقول الايكونومست ، « لن يسمحوا للفدائيين بالعمل أبعد من كونهم مجرد فرقة غير نظامية من الجيش الاردني تخضع لاشراف وثيق بالنسبة للعدد والتسليح وميدان العمليات » (نداء الوطن ٧١/٩/٢٣) . ويقوم وصفي التل باعداد مشروع اردني للعمل الفدائي « الصحيح » (بيروت ١٥/ ٧١/٨) .

٣ — لبنان والحريصون على افتعال صدام فيه .

هناك فئات في لبنان حريصة على افتعال صدامات فيه . وهذه الفئات التي تدعي الحرص على لبنان واستقلاله وكرامته وازدهاره تسعى الى دفعه للخراب والهلاك ، كما فعل الملك الحسين وزمرته الحاكمة في عمان . ولا تعبر هذه الفئات عن مصالح لبنان بمقدار ما تعبر عن ارتباطاتها العربية الدولية في هذا المضمار . انها مستعدة لتنفيذ مقررات الرجعية العربية والامبريالية العالمية ، كما حدث سنة ١٩٥٨ ، ولو أدى ذلك الى خراب لبنان ودماره . وتقوم هذه الفئات بالعمل المستمر لخلق البيئة الملائمة للتوتر والاستفزاز . فهي منذ عقد اتفاق القاهرة بين المقاومة الفلسطينية والسلطة اللبنانية لا تني تجرح الاتفاق وتطالب بالغائه ولكنها وجدت مؤخرا اعذارا واهية لدعوتها هذه. ويمكن ان تلخص هذه الاعذار بما يلي : ١ — « طرأ تطور خطير على مفهوم العمل الفدائي، وعلى غاياته واهدافه ووسائله » . ٢ — « كان الاتفاق معقودا بين لبنان والمقاومة الفلسطينية ككل ، واليوم اصبحت المقاومة منقسمة الى عدة اقسام » . ٣ — « كان معروفا ان للفدائيين هدفا واحدا هو تحرير ارض فلسطين واعادتها الى اصحابها الشرعيين ، وعلى اساس هذا الهدف رضيت السلطة اللبنانية آنذاك ، بدافع من الشعور بروابط الاخوة مع الشعب الفلسطيني ، ومن الرغبة باعادة الحق الى اصحابه بدافع من الشعور الانساني ، ان تقدم للفدائيين التسهيلات الممكنة في حدود الطاقة اللبنانية دعما وارضا وحدودا . واليوم تبدل الوضع بشكل صريح لا لبس فيه ولا غموض . فلقد اعلن زعيم احدى جبهات التحرير الفلسطينية ان هدف تحرير الارض لم يعد هدفا له صفة الاولوية » . لهذا « فانه لم يعد هنالك ما يلزم لبنان بتنفيذ اتفاق القاهرة ، لان احد طرفي الاتفاق قد اختلفت شخصيته المعنوية وتبدل وضعه القانوني » . « وهذا يوجب على الحكومة اللبنانية ان تجمد مفعول الاتفاق فورا ، حتى يعود للمقاومة الفلسطينية وضعها السابق وشخصيتها التي كانت معتبرة في اثناء عقد اتفاق القاهرة » (نداء الوطن ٧١/٩/٨) .

وطالبت اوساط اخرى بوقف العمل الفدائي ، حتى يتكون جيش تحرير مؤهل لخوض الحرب (النهار — افتتاحية غسان التويني ٧١/٩/٢٠). وهذه الدعوة لا تخرج عن اطار الدعوة الاولى ، وان كانت اكثر مباشرة .

ويحاول بعض « المحرضين » استغلال كل حادثة لتحريض المواطنين واستثارة السلطة . ونضرب أمثلة على ذلك . فقد خطف احدهم ولم تجد الصحيفة بدا من ان تشير الى ان المخطوف كان قد

مزق صورة ياسر عرفات (النهار ٧١/٩/٢٠) . وادعى احدهم ان مسلحين خطفوه ، وقامت القائمة ولم تقعد حتى اثبت تحقيق الامن الى ان الشاب افتعل الحادثة ليشتهر سياسيا وهكذا .

ثم هناك مسألة تسليح الجيش ، وهي مسألة داخلية فعلا ، وهي هامة بالنسبة للقضية الفلسطينية اذا كان هدف التسليح مواجهة العدو على الحدود . الا أن المذكرة التفسيرية للقانون تجعل قضية الدفاع الوطني هي « تأمين امن وسلامة البلاد والحفاظ على المؤسسات وعلى حياة السكان في أي وقت كان وضد كل انواع الاعتداءات » . وتشير المذكرة ايضا الى أن هدف الخطة الخمسية « ان توفر للجيش القدرة على حماية الوطن ، على حماية بنيانه الاجتماعي والمدني والاقتصادي والسياسي ، وعلى دعم معنويات السكان وعلى المحافظة على الامن والنظام يوم يتعرض لاعتداءات تستهدف شل العمل الحكومي وقلب النظام وبذر الفوضى » (بيروت ، الافتتاحية ٧١/٨/٢٨) .

ولقد انتقد جنبلاط القانون على اساس « ان الاسباب الموجبة » فيه « تكشف صراحة عن التخطيط لمحاربة وضرب الخط الوطني ، وان الذي يمعن النظر في النقاط الواردة في الاسباب الموجبة يتأكد من ذلك » (بيروت ٨/٢٨) . كما أن شمعون نفسه أعلن انه سيستجوب الحكومة في قضية خطة التسلح على اعتبار ان الاسلحة المطلوبة من الانواع المفيدة في العمليات الداخلية وليس في عمليات الدفاع عن كرامة الوطن .

ان هذا كله يقود الى مزيد من الانزلاق على الطريق الخطر . ولا نعتقد أنه من مصلحة لبنان ان ينساق الى ما انساق اليه الاردن .

٤ ــ ما الذي تريده مصر ؟

مصر تريد حلا ، ولقد تحدث الرئيس السادات مرارا هذا العام فأكد أن القضية يجب ان تحسم قبل نهاية هذا العام ان سلما وان حربا . ولقد حاولت مصر أن تحل القضية سلما عن طريق الولايات المتحدة ، فوافقت على مشروع روجرز أولا ، ثم وافقت على وقف اطلاق النار ، واستعدت للدخول في محادثات سلام . ولكن الولايات المتحدة تخلت عن تعهداتها التي جاءت جزءا من مشروع روجرز ، واخذت تزيد من تأييدها ومساندتها لدولة الاحتلال . وكان طبيعيا بعد هذا ان يتحدث الرئيس السادات عن خداع الولايات المتحدة (النهار ٩/١٧) ، كما كان طبيعيا ان يتهم محمود رياض الولايات المتحدة بالتضليل وبممالأة دولة الاحتلال .

واذا كان اليأس من الولايات المتحدة قد دفع بريطانيا الى أن تجرب « حظها » ، فان بريطانيا لن تستطيع ان تخرج عن الخطة الاميركية من جهة، ولن تستطيع ان « ترغم » دولة الاحتلال على التراجع ، كما تستطيع الولايات المتحدة .والولايات المتحدة مقررة الا تفعل . وهي تحاول ان تتراجع عن طريق طرح مشروع التسوية الجزئية : أي فتح قناة السويس . والتسوية الجزئية باعتبارها بديلا للتسوية الشاملة وسيلة الولايات المتحدة لتجميد الاوضاع في المنطقة لمصلحتها ومصلحة الاحتلال الصهيوني ، كما انها وسيلة تجنب النزاع مؤقتا. ودولة الاحتلال توافق على التسوية الجزئية ، انما بشروطها هي .

ولقد بادرت مصر الى رفض التسوية الجزئية ، وأصرت على ضرورة استمرار يارنغ ، وعلى ضرورة رد دولة الاحتلال على « مذكرة يارينغ بتاريخ ٨ شباط ١٩٧١ ، وتعهدها بالانسحاب الى الحدود الدولية لمصر ، وذلك كأساس لحل المشكلة» (الانوار ٧١/١٠/٣) .

وما دام الامر كذلك ، وما دامت مصر مصرة على الحسم ، وقبل نهاية هذا العام ، فلا بد مما يلي :

اولا : الاستعداد للقتال على الصعيد الداخلي، وهو ما يتم بطريقة تقليدية : حشد قوات ، تطوير كفاءتها ، الحصول على أسلحة ، اشعار الجماهير بأن المرحلة المقبلة مرحلة حسم . الا أن هذا كله لا تصحبه تعبئة حقيقية للجماهير .

ثانيا : تعبئة بعض طاقات الامة العربية ، ان لم يكن ممكنا تعبئتها كلها . ولذلك ركز الرئيس السادات على موضوع وحدة مصر وسورية وليبية من جهة ، كما ركز على ضرورة بناء الجبهة الشرقية من جهة اخرى . فلقد تربت ساعة الحسم ، وهذا يقتضي : « ان تتبلور وتتوحد الارادة العربية » (الاهرام ٧١/٩/١٥) .

وحين تحدث الرئيس السادات عن الاتحاد قال : « احنا نشكل الجبهة الجنوبية ، وسورية بتشكل الجبهة الشمالية ... ليبيا بتشكل عمق لنا للمعركة ... السودان بشكل عمق ايضا » (الاهرام ٨/٣١) . وأشار الفريق صادق « أنه

بعد المحاولات السلمية لم يبق الا القسوة » (الاهرام ٧١/٨/١٧) . ولهذا قامت القاهرة بحملة ضغط دبلوماسي واعلامي على الاردن ، مطالبة « ان يضع الاردن قواته واسلحته على خط المواجهة مع العدو ، وان يحل المشكلة القائمة بينه وبين المقاومة الفلسطينية واطلاق حرية العمل لها ، بما يحقق كل الطاقات للمعركة المصرية » (الاهرام ٧١/٨/٢٠) .

وقام محمود رياض بتأكيد هذا كله في اجتماعات وزراء خارجية الدول العربية التي تمت أخيرا في القاهرة تحت عنوان ما أسماه الضرورات الثلاث: « ١ ــ ضرورة قيام الجبهة الشرقية في الاردن... ٢ ــ ضرورة ازالة الخلافات القائمة بين حكومة الاردن والمقاومة الفلسطينية . ٣ ــ ضرورة التعاون العربي المخلص والجاد لحشد الطاقات والجهود العربية في الضغط على حكومة واشنطن التي رفضت ان تتخذ موقفا محايدا في النزاع ، كما رفضت ان تتوقف عن تأييد اسرائيل ومساندتها وتعزيز قدرتها على العدوان وعلى الاحتفاظ بثمار العدوان » (الصياد، العدد ١٦٢١٤٠٩ ــ ٩/٢٣). ومع ذلك ، فان مصر ستوظف هذا كله من اجل السلام ايضا، ومن أجل الوصول الى تسوية .

وهي لم تقطع الامل بعد ، وقد طلبت من بريطانيا القيام بمبادرات جديدة ، وطلبت ممارسة تأثير مباشر على كل من واشنطن وتل ابيب لتحقيق انسحاب من الاراضي المحتلة في حرب عام ١٩٦٧ . الا ان القاهرة كانت تعلم ، وهي تطالب بريطانيا بالقيام بمثل هذه المبادرة أنها لا تتوقع المعجزات، وهذا هام . ان استمرار تعنت دولة الاحتلال ، واستمرار انحياز الولايات المتحدة ، واستمرار رفض مصر للتسوية الجزئية واصرارها على الانسحاب حسب ما نص عليه قرار مجلس الامن سوف يقود الى تطورات ليست في مصلحة التصفية والتسوية . فهل تتمسك مصر برفض التسوية الجزئية وبالاصرار على الانسحاب الكامل ؟ ان الولايات المتحدة ودولة الاحتلال يعملان من أجل اجبارها على التراجع . وقد يكون ذلك عن احدى طريقين : الاولى : دفع الاردن لعقد صلح منفرد ، حسب الشروط الاميركية ــ الصهيونية . الثانية : معركة قصيرة صاعقة ضد قوى مصر الضاربة ومطاراتها ومواقع صواريخها . ولهذا على مصر ان تكون مستعدة لحرب طويلة ، وان تقلع عن فكرة « التفجير المحسوب » الهيكلية (الاهرام ٨/٢٠) .

ناجي علوش

(٣) القضية الفلسطينية دوليا

لم تطرأ اية تطورات هامة على اوضاع النزاع العربي الاسرائيلي في الشهرين الاخيرين اذ تميزت هذه الفترة بهدوء عام بانتظار افتتاح دورة هيئة الامم المتحدة وفتح ملف قضية الشرق الاوسط في جلساتها . بعبارة اخرى اقتصرت التطورات الدولية على مجموعة من التحركات والمواقف الجزئية من قبل الاطراف المعنية التي لم تكن في الواقع سوى امتدادا طبيعيا للاحداث الهامة التي وقعت سابقا مثل زيارة روجرز للقاهرة وزيارة سيسكو لاسرائيل وتوقيع معاهدة الصداقة المصرية السوفياتية والعمل الاميركي على تحقيق مشروع التسوية الجزئية عن طريق الاتفاق على صيغة مقبولة لاعادة فتح قناة السويس .

اصبح من الواضح ان زيارة سيسكو الاخيرة لاسرائيل (تموز ١٩٧١) لم تحرز النجاح الكافي في « تقريب وجهات النظر » الاسرائيلية والمصرية (على حد تعبير الدبلوماسية الاميركية) حول مشروع التسوية الجزئية . وبعد عودة سيسكو الى واشنطن تسربت انباء اضافية عن محتوى المحادثات التي اجراها في اسرائيل واسباب عدم تكلل مهمته بالنجاح . وتتلخص هذه الانباء بالنقاط التالية : ١) عدم اكتفاء اسرائيل بمجرد وعد اميركي بأنه لن يسمح للقوات المصرية والسوفياتية بعبور قناة السويس بعد انسحاب جيش الاحتلال ومطالبة اسرائيل بضمانات استراتيجية تمكنها من العودة الى مواقعها في حال انهيار الاتفاق . ٢) رفض اسرائيل اقتراح سيسكو بالسماح لميليشيا مصرية قوامها ٧٥٠ جنديا بعبور القناة بعد انسحاب قوات الاحتلال . كما تردد بأن اسرائيل كانت تعتقد ان القوة الرمزية المصرية التي تنوي اميركا اقتراحها

لعبور القناة لن يتجاوز عدد افرادها ٥٠ رجلا . وذكر محمد حسنين هيكل في مقاله الاسبوعي (١٣ آب ١٩٧١) على لسان الصحفي رولاند ايفانز ان اسرائيل رفضت فكرة عبور اية قوات مصرية لقناة السويس لان في ذلك اخلالا بمطلب اسرائيلي اساسي وهو نزع سلاح سيناء بالكامل . ٣) رغبة اسرائيل على ما يبدو في تجزئة الانسحاب الى مرحلتين بحيث يتم في المرحلة الاولى انسحاب بسيط جدا لن يسمح فيه لاي جندي مصري بعبور القناة على ان تبدأ مصر مباشرة بتطهير الممر المائي . وتأتي المرحلة الثانية من الانسحاب بعد اعادة فتح القناة واستعادة المدن المصرية على ضفتها الغربية لحياتها الطبيعية . الا ان المصادر الاسرائيلية لم تحدد لسيسكو المسافة التي سيتم الانسحاب اليها في المرحلة الثانية . ويبدو ان سيسكو حمل الاقتراح الاسرائيلي الى واشنطن باعتباره جزءا من الافكار المطروحة حول تحقيق التسوية الجزئية .

ويمكننا القول انه حتى الساعة ما زالت الهوة قائمة بين التصلب الاسرائيلي حول شروط اعادة فتح قناة السويس وبين الحلول الوسط التي تقترحها اميركا . والسبب الرئيسي في ذلك هو تمسك حكومة نيكسون بالالتزام الذي كان الرئيس جونسون قد تعهد به في عدم فرض اية حلول خارجية لازمة الشرق الاوسط لا تريدها اسرائيل ولا تناسب مصالحها ، بالاضافة الى سياسة نيكسون في المحافظة على التوازن العسكري في المنطقة مما يعني على الصعيد السياسي المحافظة على التوازن بين المصالح الاميركية المرتبطة بالعرب والمصالح الاميركية المرتبطة باسرائيل وعدم الاخلال به لاطول فترة ممكنة . على هذا الاساس لا يمكن لاميركا الا ان تمارس دبلوماسية التوازن الشكلي التي تتلخص بعبارة « التقريب بين وجهات النظر » المصرية والاسرائيلية والامتناع عن وضع اي « ضغط » على اي من الطرفين لجعله يقبل بتسوية لا يريدها ولا تتناسب مع مصالحه. وتدعم الولايات المتحدة هذه الدبلوماسية « بالتشويق » بدلا من الضغط المفتوح لكي تجعل الطرفين اكثر تقبلا لحلولها الوسط . على سبيل المثال نذكر الانباء شبه الرسمية التي ترددت حول العرض الذي تدمته اميركا لاسرائيل بالموافقة على بيعها كمية كبيرة من الطائرات الحربية (فانتوم وسكاي هوك) اذا ما تبنت اسرائيل موقفا اكثر ليونة من المشروع الاميركي لاعادة فتح القناة . كذلك نذكر موافقة حكومة نيكسون ، في هذه المرحلة بالذات ، على ادخال بند في قانون المساعدات الخارجية يسمح بتقديم مبلغ ٥٦ مليون دولار الى الحكومة المصرية (مأخوذ من رصيد الحكومة الاميركية بالعملة المصرية) كمساعدة في سبيل تطهير قناة السويس واعادة تشغيلها عندما يحين الاوان لذلك .

وانسجاما مع دبلوماسية « التشويق » هذه اعلن روجرز في مؤتمر صحافي عقده في واشنطن بأن بلاده تعتزم القيام بدور نشط جدا في محاولة الوصول الى تسوية جزئية في الشرق الاوسط قبل نهاية العام الحالي . ولم يوضح روجرز طبيعة الاجراءات التي تنوي حكومته اتخاذها في ممارسة هذا الدور النشيط الا انه اشار الى ما اعتبره بوادر مشجعة في صدد احتمالات تسوية النزاع بصورة شاملة ونهائية ومن هذه البوادر اهتمام كل من مصر واسرائيل بمشروع التسوية المؤقتة وطلب البلدين من الولايات المتحدة مواصلة جهودها في هذا الاتجاه ، بالاضافة الى استمرار اتفاقية وقف اطلاق النار والتحسن الذي طرأ على المجابهة الكلامية بين مصر واسرائيل على حد تعبيره . وفي اواخر شهر ايلول عاد روجرز الى تأكيد هذا الموقف بعد اجتماعه الى يوثانت حيث اعلن ان حكومته مستمرة في جهودها لتحقيق اتفاقية تضمن اعادة فتح قناة السويس . وجدير بالذكر ان سيسكو وبارينغ حضرا اجتماع روجرز مع يوثانت. وفي حديث ادلى به الرئيس نيكسون الى بعض الصحفيين في اواخر شهر أيلول عاد الى تأكيد السياسة الاميركية اياها في الشرق الاوسط مشددا على استمرار الدعم الاميركي لتوازن القوى القائم بين الدول العربية واسرائيل والعمل على ابقائه بدون تبديل .

وخلال هذه الفترة نشرت انباء في بيروت تشير الى ان اوساط السفارات الاجنبية في العاصمة اللبنانية تدل في احاديثها الى ان المساعي التي تبذلها الولايات المتحدة للتقريب بين وجهتي النظر المصرية والاسرائيلية حول تفاصيل اعادة فتح القناة قد حققت تقدما لا يستهان به وان لدى واشنطن ما يحملها على التفاؤل في امكان الوصول الى حل وسط بالنسبة الى قضية عبور القوات المصرية والمسافة التي ستنسحب اليها القوات الاسرائيلية.

كما ترددت انباء تقول بأن الحكومة الاميركية طلبت من الاردن التخفيف من الانتقادات التي يوجهها الى السلطات المصرية بسبب قبولها بمشروع التسوية الجزئية الاميركي لان الولايات المتحدة تنوي مضاعفة جهودها لانجاح المشروع قبل نهاية هذا العام .

على صعيد اخر نفت وزارة الخارجية الاميركية بشدة أن يكون الرئيس السادات قد أعطى حكومة الولايات المتحدة مهلة تنتهي يوم ١٥ آب ١٩٧١ لايجاد تسوية سلمية لازمة الشرق الاوسط ، وكان مثل هذا الخبر قد ورد في مقال هيكل الاسبوعي (١٣ آب) كما وجهت الوزارة الامريكية نفسها نقدا علنيا للبيان الذي صدر عن رؤساء دول الاتحاد الثلاثي لانهم تعهدوا فيه بعدم التفاوض والتصالح مع اسرائيل ، وذكر النقد الامريكي ان الاعلان الذي رافق التوقيع على دستور الاتحاد مناقض لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . كذلك ردت واشنطن على تصريحات اطلقها دايان في النصف الثاني من شهر آب حيث دعا اسرائيل الى اعتبار نفسها الحكومة النهائية للاراضي المحتلة . وقد اعتبرت وزارة الخارجية الامريكية تصريحات دايان « ضارة » ومتعارضة مع قبول الحكومة الاسرائيلية بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وقبل الانتهاء من الكلام عن التحركات الامريكية في الشرق الاوسط لا بد من الاشارة الى ثلاث مبادرات لها شيء من الاهمية : ١) النبأ الذي نشرته « النيويورك تايمس » (٩ آب ١٩٧١) حول قيام الحكومة الاسرائيلية بابلاغ الولايات المتحدة عن اصرارها على شراء صاروخ تكتيكي جديد يعرف بأسم « ذي لانس » لم تتزود به الى الان القوات الامريكية نفسها ويعتبر الاسرائيليون انه بالامكان استخدام هذا الصاروخ ، الذي يبلغ مداه ٨٠ ك م ، بفاعلية لتدمير قواعد الصواريخ السوفياتية في الضفة الغربية من القناة . وذكرت الصحيفة ان الدلائل تشير الى ان الحكومة الامريكية لم تبد اية حماسة في الاستجابة لطلب اسرائيل في الوقت الحاضر .

٢) قيام عشرة اعضاء من مجلس الشيوخ الامريكي (تابعون للجنة العلاقات الخارجية) بحث حكومتهم على منح اسرائيل ٢٠٠ مليون دولار لمجابهة حاجاتها الدفاعية الملحة . واذاع الشيوخ رسالة بعثوا بها الى روجرز حيث قالوا ان اي تأخير في تنفيذ هذا الاقتراح يمكن أن يؤدي الى انطباع بأن الولايات المتحدة لا تطبق التزاماتها المتعلقة بالمحافظة على توازن القوى في الشرق الاوسط .

٣) قيام السناتور ادوارد كنيدي (وهو مرشح محتمل لرئاسة الجمهورية) بزيارة قصيرة لاسرائيل في منتصف شهر ايلول حيث اجتمع بغولدا ماير وايبان لبحث مشروع التسوية الجزئية وتزويد اسرائيل بطائرات فانتوم . وصرح كنيدي بأنه مقتنع برغبة اسرائيل الصادقة في السلام . ورحب بتزويدها بالطائرات التي تطلبها. واعلن انه تأثر جدا بالطريقة التي تعتني بها الحكومة الاسرائيلية بالاماكن المقدسة وبتسهيلها زيارة الاماكن للجميع. كما اكد بأن النزاع يجب ان يحل عن طريق اجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين المتخاصمين وليس عن طريق جهة ثالثة وسيطة مثل امريكا او الاتحاد السوفياتي ، وأيد اجراءات « توحيد » مدينة القدس .

أما بالنسبة للاتحاد السوفياتي ونشاطه حيال الازمة في المنطقة فقد استمرت حملته ضد محاولة امريكا احتكار العمل على اعادة فتح قناة السويس (مع ان لهجة الهجوم اخذت تخف مع مرور الوقت) وذكرت الاوساط السوفياتية بهذا الصدد ان الولايات المتحدة تسعى الى استعادة مواقعها المفقودة في العالم العربي بالتحالف مع القوى الرجعية في المنطقة ، كما هاجمت زيارة سيسكو الاخيرة لاسرائيل واعتبرت ان هدفها هو مواصلة تسليح اسرائيل في محاولة لحمل الدول العربية على القبول « بشروط الاستسلام المهينة » . كذلك وجهت النقد الى محاولة امريكا الظهور بمظهر الوسيط « الشريف والمحايد » تحت ستار تقريب وجهات النظر بين الطرفين المعنيين . وصدرت ردود فعل سوفياتية « غير رسمية » اتصفت بالحذر والتحفظ حيال اعلان الاتحاد الثلاثي بين مصر وليبيه وسوريا تضمنت تحذيرا للبلدان العربية من اتباع سياسات معادية للشيوعية وتنبيهها الى ان السعي الى الوحدة العربية دون الاخذ بعين الاعتبار الاوضاع الاجتماعية المختلفة والظروف السياسية المتنوعة للدول العربية لا يشكل الطريق السليم لتحقيق هذا المطمح الوطني . ونددت الاوساط السوفياتية المشار اليها بالقوى الرجعية والقومية اليمينية في البلدان العربية التي تحاول رفع « العلم الاسود » المناوىء للشيوعية وتعمل بايحاء الفكرة

القائلة انه يجوز الاعتماد على البلدان الاشتراكية في الكفاح ضد الاستعمار والعدوان الاسرائيلي واضطهاد الشيوعيين العرب في نفس الوقت . وواضح من هذه التعليقات ان الاتحاد السوفياتي متضايق من تسليم انظمة الاتحاد الثلاثي بأن مفتاح التسوية السلمية هو بيد الولايات المتحدة كليا وتصرفها على هذا الاساس ، كما انه متضايق من تدهور العلاقات العربية السوفياتية بعد الحملة الدموية التي تعرض لها الحزب الشيوعي السوداني وانعكاساتها في العواصم العربية الاخرى .

ذكرنا في العدد الماضي من « شؤون فلسطينية » ان الصحافي السوفياتي فيكتور لويس قام بزيارة لاسرائيل حيث اجرى محادثات « غير رسمية » مع المسؤولين في وزارة الخارجية حول امكان تحسين العلاقات بين البلدين . وجدير بالذكر ان لويس هو اول مواطن سوفياتي « عادي » يزور اسرائيل بعد حرب حزيران ١٩٦٧ . ومن المعروف عنه انه قام بمهمات دبلوماسية غير رسمية عديدة بتكليف من المسؤولين في بلاده . وجاءت زيارته هذه كجزء من تحرك الاتحاد السوفياتي لانشاء اتصالات اكثر مباشرة مع الطرف الاسرائيلي في النزاع (على غرار العلاقات الامريكية بمصر) بالرغم من انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين . وقد طرأت عدة تطورات جزئية بالنسبة للتحرك السوفياتي في هذا الاتجاه يجدر بنا رصدها :

١) قام فريق مؤلف من ست شخصيات اسرائيلية بارزة من أصحاب الميول « التقدمية » بزيارة لموسكو في أواخر شهر آب للبحث في علاقات بلادهم مع الاتحاد السوفياتي . جاءت الزيارة تلبية لدعوة من اللجنة السوفياتية للدفاع عن السلام . وجدير بالذكر انه هذه هي المرة الاولى التي تزور فيها مجموعة من المواطنين الاسرائيليين غير الشيوعيين الاتحاد السوفياتي بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٦٧ . وقد اجرت البعثة الاسرائيلية مناقشات مع اعضاء لجنة السلام السوفياتية ومع مسؤولين في مجلس السوفيات الاعلى ووزارة الخارجية موضوعها قضية الشرق الاوسط . ولكن يبدو ان البحث لم يتطرق الى تفاصيل موضوع استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين . ومن الواضح انه ليس باستطاعة الحكومة السوفياتية تجديد العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل قبل حدوث تغييرات في السياسة الاسرائيلية او في احد العوامل الرئيسية المسيطرة على الازمة الراهنة في المنطقة مثل عودة العلاقات بين مصر والولايات المتحدة في المستقبل القريب . يضاف الى ذلك ان البعثة الزائرة ناقشت مع المسؤولين السوفيات موضوع تسهيل الهجرة لليهود الراغبين في الذهاب الى اسرائيل .

٢) توحي الانباء التي تنشرها وسائل الاعلام الرسمية في موسكو عن زيارة البعثة الاسرائيلية بأن الاتحاد السوفياتي يبذل جهودا مدروسة ولكن متحفظة لاعداد الرأي العام في البلاد لتحسين العلاقات مع اسرائيل مما يعني ازالة الصورة القاتمة التي رسمت في السابق عن اسرائيل ككل واستبدالها بصورة تميز بين السلطات الصهيونية الحاكمة والمتعنتة وبين القوى « التقدمية والمحبة للسلام » في صفوف الشعب الاسرائيلي .

٣) قام الصحافي فيكتور لويس بنشر مقال في اواسط شهر آب في صحيفة « يديعوت احرونوت » بعث به من موسكو تحدث فيه عن الانطباعات التي كونها خلال زيارته الاخيرة لاسرائيل . ذكر في مقاله ان ما يقرب من عشرة آلاف يهودي هاجروا في الفترة الاخيرة من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل وانه قد يهاجر خمسة آلاف آخرون في المستقبل القريب . واشار الى ان المهاجرين يلاقون ترحيبا حقيقيا في اسرائيل وان الروابط بين البلدين تزداد متانة مع كل مهاجر جديد لان هؤلاء ، بحكم وضعهم ، قريبين من الاتحاد السوفياتي وليس من امريكا . ولم تفت لويس الاشارة الى ان الاتحاد السوفياتي يجد نفسه في موقف غريب فهو من ناحية يبعث بالاسلحة الى العرب ومن ناحية اخرى يرسل مواطنين الى اسرائيل سيصبح قسم منهم جنودا في جيشها من ناحية ثانية . وفي ٩ و١٠ ايلول نشر هذا الصحافي السوفياتي مقالين في « الهيرالد تريبيون » (الطبعة الدولية) بعنوان « نظرة سوفياتية الى اسرائيل » ردد فيهما بعض ما جاء في مقاله المذكور آنفا واضاف تفاصيل جديدة مثل قوله ان اللغة الروسية ، وخاصة اللهجة الموسكوفية ، اصبحت مسموعة كثيرا في اسرائيل هذه الايام وقوله « انه توجد ايام الان يصل فيها عدد أكبر من اليهود الروس الى مطار اللد للاستقرار في اسرائيل من عدد اليهود الذي

يصلون من أمريكا بهدف السياحة فقط » . وذكر لويس أنه عندما ابدى شكوكه حول قدرات اسرائيل على استيعاب كل هؤلاء المهاجرين أكد له المعنيون بالامر ان اسرائيل قادرة على ذلك تماما وان هناك احتمالات بزيادة سكان القدس بحوالي ٢٠٠ الف نسمة خلال اربع السنوات القادمة . وعقب لويس على ذلك قائلا أنه بالرغم من هذه التأكيدات فانه « يتخوف من ان يكون على حق في توقعه بأن الاتحاد السوفياتي لن يشهد وحده «مسألة يهودية» في المستقبل القريب بل ستشهدها اسرائيل ايضا . أن الاتحاد السوفياتي وحده هو البلد الباقي الذي يمكن أن تأتي منه اعداد مهمة من المهاجرين الى اسرائيل . وكان من نتائج حرب الايام الستة انها لم تعط اسرائيل المزيد من الاراضي فقط بل أعطتها ايضا النوايا الحسنة لاعداد لا تحصى من اليهود الروس الذين استيقظت في العديد منهم الرغبة في الهجرة » .

ان الاشارة بهذه اللهجة والصيغة الى حرب ١٩٦٧ والى الاراضي العربية المحتلة من قبل صحافي (و « دبلوماسي ») سوفياتي تثير الانتباه والتعجب بدون شك . ولا نريد تحميل الموضوع اكثر مما يحتمل الا ان العلامات أصبحت واضحة : مع الاتجاه نحو تحقيق التسوية السياسية في المنطقة فان العلاقات السوفياتية الاسرائيلية مرشحة للتحسن السريع (على غرار العلاقات العربية الامريكية) مما سيعني السماح لاعداد أكبر من اليهود السوفيات بالهجرة الى اسرائيل ، هذا اذا لم يفتح باب الهجرة كليا ، مع المحافظة على بعض الضوابط ، بعد انجاز التسوية السياسية . ولا نستبعد ابدا ان يكون الاتحاد السوفياتي منهمكا في الوقت الحاضر في استخدام موضوع الهجرة كأداة ضغط على اسرائيل لحملها على تليين موقفها وشروطها بالنسبة لموضوع التسوية السياسية الشاملة للنزاع في منطقتنا .

ويتكلم لويس عن المشكلات التي تواجهها اسرائيل في تأهيل القادمين من الاتحاد السوفياتي لان خبراتهم السابقة كثيرا ما تكون عديمة الفائدة في البيئة الجديدة . كما يتكلم عن الصعوبات التي يواجهها هؤلاء في كثير من الاحيان عندما يكتشفون وقائع الحياة القاسية التي لا يفكر فيها الراغبون في الهجرة الا فيما بعد . ويفاضل لويس بين اليهود القادمين من الاتحاد السوفياتي الذين يريدون البقاء في اسرائيل واليهود الاميركيين الذين يأتون كمجرد سياح لالقاء نظرة سريعة وانفاق المال ثم العودة الى بلادهم .

لم تطرأ اية تطورات مهمة بالنسبة للموقف الاوروبي الغربي من النزاع في الشرق الاوسط بعد نشر نص الوثيقة التي أقرها ممثلو دول السوق الاوروبية المشتركة حول الموضوع (راجع « شؤون فلسطينية » ٤ ، ص ١٩٢) ولا شك ان أكثر التحركات جذبا للانتباه على الصعيد الاوروبي كانت زيارة وزير الخارجية البريطاني ، دوغلاس هيوم ، للقاهرة في أواسط شهر أيلول . كانت هذه اول زيارة رسمية يقوم بها وزير خارجية بريطاني لمصر منذ العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ . وقابل الوزير البريطاني الرئيس السادات مما جعل الزيارة تضفي الصفة الرسمية النهائية على المصالحة بين لندن والقاهرة . كذلك اشارت الانباء الى أن المحادثات كانت ودية جدا وان السادات اعرب عن تقديره للتحسن المضطرد في العلاقات بين البلدين . اما هدف الزيارة فهو اجراء محادثات سياسية على مستوى رفيع من شأنها تحسين فرص التوصل الى تسوية النزاع مع اسرائيل بالطرق السياسية . الا ان الوزير البريطاني لم يقدم اية مبادرة جديدة للخروج من المأزق الراهن تفاديا لاية عرقلة قد تحدث للجهود الاميركية الحالية الرامية الى تحقيق التسوية الجزئية واعادة فتح القناة . وقد ذكرت الاوساط البريطانية ، بهذا الصدد ، أنها على علم بأن حكومة نيكسون تأمل في أن يتم الوصول الى اتفاق مؤقت بالنسبة للقناة قبل نهاية السنة الحالية .

كانت المحادثات مع هيوم ذات طابع واسع ويبدو انها شملت المواضيع التالية : تنمية العلاقات التجارية والثقافية والمالية البريطانية — المصرية، ازمة الشرق الاوسط ، مع التشديد على دور الدول الاربع الكبرى ، واطلع هيوم على رأي القيادة في مصر بالنسبة لكل وجوه محادثات السلام ، بما في ذلك المحادثات مع الاميركيين حول مشروع التسوية الجزئية . وجدير بالذكر هنا ان الرسميين البريطانيين استاءوا ، في المدة الاخيرة ، مما اعتبروه عزوف الاميركيين عن اطلاعهم على مساعيهم لاقرار السلام . كما شملت المباحثات وجهة الحل السياسي العربي — الاسرائيلي ، بعد انتهاء المساعي الراهنة الخاصة بقناة السويس سواء

بالنجاح او الفشل . ويريد البريطانيون ان يعرفوا بصورة خاصة هل الرئيس السادات مستعد للسماح بمفاوضات مباشرة مع اسرائيل .
ومن الانباء التي ترددت عن المحادثات ان الوزير البريطاني سعى الى اقناع السلطات المصرية بالتخفيف من الاعتماد على الاتحاد السوفياتي لان لمصر أصدقاء في الغرب وبحجة ان اعتماد مصر على الاتحاد السوفياتي قد يعرض المصالح الوطنية المصرية للخطر ، وكان الوزير البريطاني قال علنا ان وجود قرابة عشرين الف تقني ومستشار عسكري سوفياتي في مصر ادخل عنصرا جديدا خطرا في تضية الشرق الاوسط المتفجرة . وتردد ان الرئيس المصري أقر ، في احاديث مع بعض الزعماء الاصدقاء ، بأنه يريد خفض عدد المواطنين السوفيات في بلاده ، وان بعض وزرائه أكدوا لمراجع غربية انهم يودون خفض اعتماد القاهرة على السوفيات اذا استقرت اوضاع الشرق الاوسط بصورة عامة . وسيسعى دوغلاس هيوم الى اقناع الحكومة المصرية انه بامكانها الاعتماد على بعض الدول الغربية الرئيسية ، مثل بريطانيا وفرنسا ، للحصول على بعض العون الذي يتلقونه من موسكو .
اما على الصعيد العملي فقد وقع دوغلاس هيوم والسيد محمد مرزبان وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية المصري اتفاقا تدفع مصر بمقتضاه مبلغ مليون و٩٠٠ الف جنيه استرليني للشركات البريطانية التي أممت ممتلكاتها في مصر . وقال بيان مصري رسمي ان الاتفاق « يفتح صفحة جديدة في تنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا ».
ويأتي هذا الاجراء بعد أن كانت بريطانيا قد انضمت هذه السنة الى عشر دول اخرى لمساعدة مصر على تمويل خط انابيب مزدوج سينقل النفط من البحر الاحمر الى البحر الابيض المتوسط وتبلغ تكاليفه ٢٠٨ ملايين دولار ساهمت بريطانيا بـ ٣٦ مليون دولار من أصلها . وسيبدأ العمل في المشروع هذه السنة وينتهي بعد عامين . وفي خطاب ألقاه في حفل عشاء في القاهرة شدد دوغلاس هيوم على أن العنصر الاساسي لحل ازمة الشرق الاوسط هو انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ . وان السلام في المنطقة يجب أن يرتكز على وضع قرار مجلس الامن الدولي موضع التنفيذ كما أضاف انه على القوات الاسرائيلية ان تنسحب الى الحدود القديمة التي كانت قائمة بين مصر وفلسطين اثناء الانتداب البريطاني مع ايجاد ترتيبات خاصة باتفاق الاطراف المعنية في صدد قطاع غزة . وناشد المصريين اظهار المزيد من الصبر والدبلوماسية ، وذكرهم بانه حتى تسوية مشكلة برلين كانت تبدو بعيدة في وقت من الاوقات الا أنها تحققت . وبعد انتهاء زيارته لمصر صرح الوزير البريطاني ان محادثاته في القاهرة اقنعته بأن مصر ترغب مخلصة في سلام دائم مع اسرائيل ودعا الى اعادة احياء مهمة الدكتور غونار يارينغ ، الوسيط الدولي ، بسرعة وقال ان امام الدول الاربع الكبرى دورا تقوم به في الازمة . كما أوضح ان بريطانيا لا تحاول ان تضطلع بجهود الولايات المتحدة في مساعيها الحميدة بين المصريين والاسرائيليين ، لكن بريطانيا تعتبر ان الامر الاساسي هو ان تقوم الدول الاربع الكبرى بعمل مشترك . لان المشكلة يجب ان تحل عن طريق الجهود المشتركة . كذلك أضاف قائلا ان الدول الاربع الكبرى استطاعت ان تساعد على التوصل الى تسوية في شأن برلين وقد تكون قادرة في الجمعية العمومية للامم المتحدة على تقديم بعض المقترحات البناءة في خصوص تضية الشرق الاوسط .
اما بالنسبة لمصر فقد طلب المسؤولون من الوزير البريطاني ان تستخدم بلاده نفوذها لدى اميركا والسوق الاوروبية المشتركة للعمل على تبديل موقف اسرائيل في موضوع التسوية السياسية للنزاع . وتردد ان الرئيس السادات طلب من هيوم ان تبذل بريطانيا اقصى ما في وسعها للاسراع في التقدم نحو حل سياسي للنزاع لان هذا الحل هو الرغبة الاساسية لمصر . كما اشتكى الرئيس المصري من ان شهرين قد مرا من دون أن تتسلم حكومته أية أخبار من واشنطن حول جهودها للخروج من المأزق الذي وقع فيه مشروعهم في التسوية الجزئية .
بعد القاهرة قام هيوم بزيارة المغرب وجبل طارق في محاولة « لجس النبض » والتفقد على ضوء تزايد القوة البحرية السوفياتية في البحر الابيض المتوسط. واشار هيوم الى ذلك صراحة في تصريحاته حيث ذكر ان ميزان القوى في شرق المتوسط قد تغير بشكل دائم بوصول سلاح الطيران والاسطول السوفياتي.
وصدر بلاغ مشترك عن الزيارة اكد فيه الجانبان المغربي والبريطاني ان هناك ضرورة ملحة في ايجاد حل سلمي للنزاع العربي — الاسرائيلي .

على صعيد هيئة الامم المتحدة اجتمع مجلس الامن الدولي ، في النصف الثاني من شهر أيلول بناء على طلب الاردن للبحث في ما تقوم به اسرائيل من اعمال في القدس مثل تهويد المدينة وتغيير معالمها كليا بحيث تخلق أمرا واقعا جديدا يفرض نفسه على اية تسوية تتم في المستقبل للنزاع العربي الاسرائيلي . وقد اجرى الاردن مشاورات موسعة مع الولايات المتحدة للاتفاق على نص مشروع القرار الذي سيقدم الى مجلس الامن مما ضمن نجاحه اثناء التصويت . وفي ٢٥ أيلول تبنى مجلس الامن مشروع القرار المعروض عليه وفيما يلي اهم النقاط التي نص عليها : ١ — التأكيد على عدم شرعية اكتساب الاراضي بالقوة . ٢ — استذكار القرارين السابقين (٢٥٢ و٢٦٧) المتخذين في مجلس الامن واللذين يدينان اسرائيل لجهة تغيير معالم القدس واعتبار الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل في هذا الصدد لاغية . ٣ — يستنكر القرار عدم استجابة اسرائيل للقرارات السابقة في شأن القدس والتوصيات المتخذة في هيئة الامم . ٤ — الطلب من اسرائيل ايقاف كل اجراء جديد يمكن ان يؤدي الى تغيير معالم القدس او طابعها . ٥ — تكليف الامين العام للامم المتحدة ، بعد التشاور مع رئيس مجلس الامن ، اتخاذ كل التدابير التي يراها مناسبة ، بما فيها حق تعيين ممثل او لجنة او استخدام اي جهاز لتنفيذ القرار ، على ان يرفع تقريرا الى مجلس الامن خلال ستين يوما .

وجدير بالذكر هنا ان الولايات المتحدة كانت قد ايدت عام١٩٦٩ القرار رقم ٢٦٧ الصادر عن مجلس الامن الذي ندد باجراءات اسرائيل الهادفة الى تغيير وضع القدس واستنكر فشلها في احترام القرارات السابقة للجمعية العمومية ومجلس الامن حول هذا الموضوع . اما الاتحاد السوفياتي فقد عبر عن رأيه اثناء مناقشة مشروع القرار الاخير في قول مندوبه بأن بلاده على استعداد للاشتراك في أية اجراءات تهدف الى فرض العقوبات الضرورية على اسرائيل بسبب تخلفها عن تطبيق قرارات هيئة الامم المتحدة . ومع ان الجانب العربي الرسمي اعتبر القرار نوعا من التمهيد لاثارة الموضوع مجددا امام مجلس الامن بعد ٦٠ يوما (باعتبار ان اسرائيل رفضت القرار مسبقا ومن المؤكد انها لن تلتزم به اطلاقا) مما قد يعني الوصول الى مرحلة اتخاذ اجراءات دولية فعالة ضد اسرائيل ، الا انه يبدو لنا ان مثل هذا الامل ليس الا سرابا اذ ليس هناك ما يدعونا لان نعتقد بأن مصير قرار مجلس الامن الاخير سيكون افضل من مصير بقية القرارات الصادرة عن هيئة الامم حول القضية الفلسطينية عامة . ان جهود بعض الدول العربية على هذا الصعيد ليست الا مجرد محاولات اخيرة لانقاذ ماء الوجه امام العجز العربي الواضح في ردع اسرائيل عن تهويد القدس وتبديل معالمها بصورة نهائية . وقد وصف مراسل **« شؤون فلسطينية »** في نيويورك مشروع القرار الاردني الاصلي الذي تم الاتفاق حوله مع امريكا بانه ضعيف جدا حتى بالقياس مع القرارات السابقة الصادرة عن مجلس الامن حول موضوع القدس . ويرى المراسل ان اخطر ما في مشروع القرار هذا ربطه قضية القدس بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ في حين ان الحق العربي في المدينة المقدسة لم يكن مشروطا بشيء في القرارات السابقة لمجلس الامن والجمعية العامة لهيئة الامم. وقد تنبه ممثلو منظمة التحرير في نيويورك الى الاخطار التي ينطوي عليها هذا التنازل مثل جعل الحق العربي في القدس عرضة للمساومات والمفاوضات والتنازلات التي سيتضمنها تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بالضرورة . ونتيجة لجهود بعض الوفود العربية في الهيئة الدولية (باستثناء الوفدين المصري واللبناني) أدخلت بعض التعديلات على مشروع القرار جعلت صيغته النهائية والرسمية افضل ، نوعا ما ، من المشروع الاصلي . لكن مع ذلك امتنعت سوريا عن التصويت في مجلس الامن بحجة ان هذا القرار ، رغم تقويته والتعديلات التي أدخلت عليه ، لا زال ضعيفا ودون المستوى المطلوب وقد أيدت منظمة التحرير الموقف السوري . من ناحية اخرى يبدو ان التركيز الامريكي المصري على ان يبدأ الحل السياسي من مشروع اعادة فتح قناة السويس قد أبعد قضية القدس والضفة الغربية عن الاضواء ولا شك ان جهود الاردن في مجلس الامن تهدف جزئيا الى اعادة الاعتبار والاهمية الى الارض الفلسطينية التي تهم النظام الاردني .

وعلى صعيد آخر وجه يو ثانت (في النصف الثاني من شهر آب) مذكرة شديدة اللهجة الى الحكومة الاسرائيلية طالب فيها بوقف عمليات تشريد اللاجئين الفلسطينيين من قطاع غزة على يد سلطات الاحتلال واعادة الوضع هناك الى حالته الطبيعية . ومع

ان المذكرة سرية الا انه تسربت أنباء عنها تقول انها استخدمت « لغة قاسية » في شجب الاجراءات الاسرائيلية في المطالبة بعودة اللاجئين الذين شردوا من مخيماتهم . ولم تتوفر اية معلومات اضافية عن هذه المذكرة باستثناء الهجوم الذي تعرض لـــه يو ثانت في الصحافة الاسرائيلية بسببها .

وعند افتتاح الدورة الحالية لهيئة الامم المتحدة قدم يو ثانت تقريرا شاملا خصص قسما منه للنزاع في الشرق الاوسط . وكانت اهم النقاط التي أوردها الامين العام هي : ١) انعدام الفائدة مـــن اعادة احياء محادثات السلام تحت اشراف الوسيط الدولي يارينغ ما لم تلزم اسرائيل نفسها بالانسحاب من الاراضي المصرية المحتلة الى الحدود الدولية التي كانت قائمة بين مصر وفلسطين . ٢) ان مصر قبلت بالالتزامات المحددة التي طلبها يارينغ لعقد اتفاق سلام مع اسرائيل ، بالاضافة الى قبولها بكافة الالتزامات الاخرى المتفرعة عنها وذلك وفقا لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . ٣) ان الامين العام ما زال يأمل في ان تقوم اسرائيل بتقديم رد على مطالب يارينغ يجعل من الممكن استمرار البحث عن تسوية سلمية للنزاع باشراف الوسيط الدولي . ٤) عبر يو ثانت عن ارتياحه لاستمرار اتفاقية وقف اطلاق النار بالرغم من تدهور محادثات يارينغ ووصولها الى طريق مسدودة . كذلك عبر عن ارتياحه للهدوء الذي يسود خطوط وقف اطلاق النـــار في الاردن وسوريا بالرغم عن عدم وجود اجهزة تابعة لهيئة الامم هناك مهمتها مراقبة اتفاقية وقف اطلاق النار . ٥) شدد التقرير على انه من المستحيل التنبؤ بمدى استمرار هذا الهدوء وان القتال سيتجدد عاجلا ام آجلا اذا استمر المأزق الحالي الذي وقعت فيـــه مساعي التسوية السياسية ، خاصة وان الأطراف المعنية قد استغلت الهدوء الحالي لتقوية طاقاتها العسكرية مما سيجعل الجولة المقبلة من القتال اشد عنفا وخطرا مـــن الجولات السابقة . هذا بالاضافة الى الخطر الدائم دوما في عدم التمكن من حصر المواجهة في الاطراف الحالية ضمن منطقة الشرق الاوسط . واوضح التقرير انه لا سبيل لتجنب مثل هذه المواجهة المسلحة الا بزيادة الجهود من اجل الوصول الى تسوية سلمية متفق عليها .

وعبر يو ثانت عن اعتقاده بأن الفرصة ما زالت متوفرة للتوصل الى مثل هذه التسوية . وجدير بالاشارة هنا الى ان يو ثانت كان قد اعلن في مؤتمر صحافي في منتصف شهر أيلول عن عزم يارينغ العودة الى نيويورك لاجراء محادثات مع وزراء الخارجية المعنيين بقضية الشرق الاوسط .

كان اجتماع القمة لمنظمة الوحدة الافريقية المنعقد في النصف الثاني من شهر حزيران الماضي (راجع « شؤون فلسطينية » ، ٤ ، ص ١٩٦) قد قرر تشكيل لجنة مـــن رؤساء الدول الافريقية مهمتها استخدام نفوذها لدى اسرائيل لاقناعهـــا بتسهيل مساعي التسوية السلمية وتطبيـــق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وتألفت اللجنة في اواخر شهر آب من رؤساء الدول التالية : السنغال ، الكونغو كينشاسا ، الكميرون ونايجيريا . وصرحت المصادر المسؤولة في القاهرة بأن مصر ترحب بجهود اللجنة وستتعاون معها كليا وتضع أمامها كافة الحقائق المتعلقة بالازمة . وفي تل ابيب رحب مسؤول كبير في وزارة الخارجية بتشكيل اللجنـــة واعلن عن استعداد اسرائيل لاستقبالها . ويبدو ان القائم بالاعمال الاسرائيلي في داكار ابلغ رئيس جمهورية السنغال موافقة بلاده الرسمية على استقبال لجنة الرؤساء الاربعة . ان مصالح اسرائيل وامتداداتها في افريقيا معروفـــة لذلك لا غرابة في ان تقـــوم باستقبال اللجنة بحفاوة ، وبعد انتهاء الزيارة سيعود كل شيء الى حاله وكأن شيئا لم يكن .

صادق جلال العظم

(٤) السياسة الاسرائيلية

كانت أهم القضايا التي استأثرت باهتمام الرأي العام في اسرائيل في الشهور الثلاثة الماضية ، اذا استثنينا الاضرابات وجهود الحكومة لوضع حد لها وتخفيض الليرة الاسرائيلية ، قضية يعود عهدها الى ما قبل ٢٣ عاما ، انبعثت فجأة دون سابق انذار ، وجرّت الى دوامة من الجدل والمرارة والاتهامات المتبادلة ، عددا من أبرز ساسة الصف الاول في اسرائيل : دافيد بن غوريون ، ومناحيم بيجن ، وايغال ألون ، ويسرائيل غاليلي ، وآخرون من كبار قادة الهاغانا والبالماخ والاتسل سابقا . انها قضية السفينة « ألتلينا » التابعة لمنظمة الاتسل (ارغون تسفائي لئومي) التي أغرقها الجيش الاسرائيلي على حافة شاطىء تل أبيب خلال الهدنة الاولى في حرب عام ١٩٤٨ . وقد بعثها من مرقدها الى الحياة مرة اخرى برنامج تلفزيوني أقيم بمناسبة مرور ثلاثين عاما على تأسيس البالماخ ، وحدات الكوماندو اليهودية التي أنشأتها الهاغانا في عام ١٩٤١ بمساعدة الانكليز لتشكل طابورا خامسا يعمل خلف صفوف العدو فيما لو احتل الالمان فلسطين ، وتحولت فيما بعد لتصبح القوة الضاربة للجيش الاسرائيلي في عام ١٩٤٨ . وعلى صعيد مشكلة الصراع العربي — الاسرائيلي كشف بن غوريون في مذكرات نشرها في صحيفة معريف عن محتوى « المفاوضات » السرية التي دارت بين مصر واسرائيل في أوائل عام ١٩٥٦ ، وأدلى دايان بتصريحات عن طبيعة الحكم الاسرائيلي في المناطق المحتلة أثارت استياء عدد من زملائه الوزراء وردود فعل سلبية في الخارج . وجنبا الى جنب مع هذه القضايا استمرت في الاستئثار باهتمام الصحافة الاسرائيلية قضية مئير لانسكي ، اليهودي الاميركي من كبار رجالات الجريمة المنظمة في الولايات المتحدة، المقيم حاليا في اسرائيل . اما على صعيد الجبهة الاجتماعية فقد قام المتدينون المتطرفون من طائفة « نطوري كارتا » بمظاهرات عنيفة في حي مئة شعاريم في القدس انتهت بوقوع عدد من الجرحى والقاء القبض على عدد كبير من المتظاهرين ، كما قام الفهوم السود بمظاهرة كبيرة في القدس اتخذتها الحكومة ذريعة لقمع منظمتهم.ولم يحدث على صعيد الاحزاب شيء متميز باستثناء انتخاب المكتب الجديد لحزب العمل .

قضية السفينة « التلينا » : قبل الحديث عن تفجر قضية السفينة « التلينا » في أجواء الحياة العامة في اسرائيل مؤخرا ، لا بد من تسجيل الوقائع الاساسية المتعلقة بالقضية كما حدثت في حزيران من عام ١٩٤٨ . ان قضية السفينة « التلينا » هي من القضايا المشهورة جدا في تاريخ المجتمع اليهودي الحديث في فلسطين . ويذكرها كل من عاصر فترة اقامة دولة العدو واغتصاب فلسطين كحدث كاد يوقع الدولة الناشئة الغاصبة في دوامة الحرب الاهلية . ويجب النظر الى القضية من خلال اطار العلاقات التي كانت قائمة قبل قيام الدولة بين منظمتي الهاجانا والبالماخ من جهة، ومنظمتي الاتسل وليحي (منظمة شترن) المتمردتين على سلطة القيادة المنتخبة منقبل غالبية المجتمعاليهودي لفترة ما قبل قيام الدولة من جهة اخرى.وهي علاقات كانت قد بلغت في اواخر عام ١٩٤٤ حدا ادى بقيادة الهاغانا والبالماخ الى التعاون مع السلطات البريطانية في محاولة القضاء على اعضاء منظمتي الاتسل وليحي، بعد ان أقدمت « ليحي » على اغتيال اللورد موين في القاهرة في تشرين الثاني (نوفمبر) من ذلك العام. وتعرف هذه الفترة في تاريخ المجتمع اليهودي الحديث ، فترة العملية التي شنتها الهاغانا والبالماخ ضد منظمة اتسل بفترة « سيزونا » — وهي التسمية التي أطلقت على العملية المذكورة . وقد كان الدافع الذي دفع الهاغانا والبالماخ للتعاون مع الانكليز لتصفية المنظمتين المتمردتين ، هو تخوف الهاغانا من ان تؤدي نشاطات الاتسل وليحي العسكرية ضد الانكليز الى حملة قمع عنيفة ضد منظمات المجتمع اليهودي بأكملها ، والى استثارة عداء بريطانيا نهائيا ضد مطامع الحركة الصهيونية في تأسيس دولة لليهود في فلسطين . وقد أثار تعاون الهاجانا والبالماخ مع الانكليز في حينه ردود فعل لدى المجتمع اليهودي ، وكثيرا من النقمة والمرارة لدى أعضاء منظمتي الاتسل وليحي وأنصارهما . ولكن هذا لم يمنع المنظمات العسكرية جميعا من التعاون مع بعضها مرة اخرى ، في الفترة ما بين خريف عام ١٩٤٥ وصيف عام ١٩٤٦ ، في شن عمليات عسكرية منسقة ضد القوات

البريطانية عندما رفضت حكومة بريطانيا فتح أبواب فلسطين مشرعة للهجرة اليهودية بعد الحرب العالمية الثانية . وهو تعاون ما لبث ان توقف رسميا ، وان لم يكن توقف عمليا ، في حزيران من عام ١٩٤٦ ، بعد أن جمدت الهاغانا عملياتها ضد السلطة البريطانية اثر اعتقالات « السبت الاسود » الواسعة التي حدثت ليل ١٩٤٦/٦/٢٩ ونجم عنها القاء القبض على ٣٠٠٠ عضو من أعضاء المنظمات الصهيونية العسكرية المختلفة وانصارهم . الا ان القطيعة النهائية بين الهاغانا والبالماخ من ناحية والاتسل وليحي من الناحية الاخرى ما لبثت ان وقعت في آب من ذلك العام بعد أن قبلت الهاغانا قرار الوكالة اليهودية بوقف العمليات ضد الانكليز، واستمرت المنظمتان الاخيرتان في نشاطاتهما .

وبعد الاعلان عن اقامة الدولة في ١٤ أيار من عام ١٩٤٨ ، وصدور مرسوم عن الحكومة اليهودية الاولى المؤقتة بانشاء « جيش الدفاع الاسرائيلي » في ١٩٤٨/٥/٢٦ ، وقعت الاتسل في ١٩٤٨/٦/١ مع ممثلين عن حكومة اسرائيل ، اتفاقية قضت بأن تحل الاتسل نفسها وتوقف نشاطاتها المستقلة داخل وخارج فلسطين (باستثناء منطقة القدس) وتسلم سلاحها للجيش ويلتحق اعضاؤها افراديا بالجيش الاسرائيلي . ويذكر مناحيم بيجن في سلسلة مقالات نشرها في معريف (٦ ، ١٣ ، ١٩٧١/٨/٢٠) أن اتفاقية موقعة في ١٩٤٨/٦/٣ قضت بأن تظل قيادة الاتسل قائمة لمدة شهر من تاريخ الاتفاقية لتسهيل عملية التحاق أفراد المنظمة بالجيش . وبتوقيع الاتفاقية بدا وكأن فترة المرارة والاتهامات وعدم الثقة المتبادلة بين المنظمات العسكرية الصهيونية الاربع في فلسطين قد انتهت ، وان الجميع قرر الانصهار في الجيش الاسرائيلي والخضوع لسلطة الحكومة المؤقتة .

ثم جاءت قضية السفينة « التلينا ». في يوم ١١/٦/ ١٩٤٨ أعلنت الاذاعة البريطانية أن سفينة يهودية محملة بالرجال والسلاح قد ابحرت من ميناء ديبوك الفرنسي الى عرض البحر ، وكان مفهوما انها متجهة الى شاطىء فلسطين ، وكانت الهدنة الاولى الموقعة بين اسرائيل والدول العربية التي تحظر في بند من بنودها ادخال اي سلاح او رجال الى ساحة المعركة قد دخلت في يومها الاول . واتضح ان السفينة كانت مشتراة من قبل منظمة الاتسل ، وان المتطوعين القادمين على ظهر السفينة هم من متطوعي الاتسل والسلاح سلاحهم . وتجمع روايات الاطراف العديدة لما حدث ان مناحيم بيجن أخطر ممثلي الحكومة الاسرائيلية بعد منتصف ليل ١٥/ ١٩٤٨/٦ بنبأ اقلاع السفينة وطلب منهم تعليمات بشأن ما يجب ان يفعل بصددها . كما تجمع الروايات على أن تعليمات الحكومة كانت « لتأت السفينة وبأقصى سرعة ممكنة ». وبدأت مفاوضات بين ممثلي الجيش والقيادة المؤقتة للاتسل — كما يسميها بيجن في مقالاته — حول مكان رسو السفينة والجهة المفروض ان تتلقى السلاح . وتجمع الروايات على ان المتفاوضين اتفقوا على أن ترسو السفينة على شاطىء كفار فيتكين ، وليس على شاطىء تل ابيب كما كان محددا لها ، تجنبا لكشف الموضوع من قبل أجهزة رقابة الامم المتحدة ، كما اتفقوا على أن يذهب ٢٠ ٪ من السلاح القادم لرجال منظمة الاتسل في القدس . ولكنهم اختلفوا حول بقية السلاح ، اذ بينما أصرت الحكومة على تسليم السلاح المتبقي بكامله للجيش وعلى شاطىء البحر ، أصر ممثلو الاتسل على ان يسلم قسم آخر من السلاح لوحدات الاتسل في الجيش ، وفي أماكن يتفق عليها . وتفاقم الخلاف وانقطعت المفاوضات .

وهنا تبدأ الروايات بالتنوع حسب الفريق الذي يرويها . اذ بينما يدعي بيجن ورجال الاتسل بأن الحكومة عندما قطعت المفاوضات لم تزد على ان قالت لهم انها تسحب يدها من موضوع تفريغ السفينة ، يدعي فريق الحكومة بأن الحكومة أوضحت لرجال الاتسل خطورة التمرد على اوامر السلطة « الشرعية » وأفهمتهم انها ستمنع تفريغ السفينة بالقوة اذا لزم الامر . ووصلت السفينة في ١٩٤٨/٦/٢١ الى شاطىء كفار فيتكين ، الذي كان محتلا من قبل عناصر الاتسل المطوقة بدورها من قبل وحدات الجيش ، ونزل منها المتطوعون وانزل قسم من السلاح . ولكن عملية التفريغ توقفت نتيجة لوقوع اشتباك مسلح بين وحدات الجيش وعناصر الاتسل . وقد ادعى فيما بعد كل من الفريقين بأن الفريق الاخر كان هو البادىء باطلاق النار دون انذار . وتطور الموضوع ، ووجه الجيش انذارا لرجال الاتسل بالاستسلام وتسليم السلاح والا أبيدوا . وعندما رأى رجال الاتسل انه لا أمل لهم بفك الطوق ، استجابوا للانذار في اليوم التالي ، وسلموا انفسهم وسلاحهم . ولكن السفينة وعلى ظهرها مناحيم بيجن زعيم الاتسل

الذي صعد اليها بعد وصولها ، كانت اثناء ذلك قد أقلعت باتجاه شاطىء تل ابيب لتصلهـا يوم ١٩٤٨/٦/٢٢ في وضح النهار . وكانت تل أبيب في يوم وصولها قد احتلت من قبل عناصر الاتسل التي تقاطرت اليها من مختلف انحاء البلاد لتحمي السفينة والزعيم وعملية الانزال بالقوة.وكان من بين هؤلاء عدد كبير ممن هجروا معسكراتهم ووحداتهم فـي الجيش ليلتحقوا بزملائهم في تل ابيب . وعقدت الحكومة المؤقتة اجتماعا عاجلا في ١٩٤٨/٦/٢٢ اتخذت فيه قرارا بمنع انزال السلاح من السفينة بالقوة ان لزم الامر ، وكلفت قائد البالماخ انذاك ، ايغال ألون ، بتطهير مدينة تل ابيب مـن رجال الاتسل وتنفيذ قرار الحكومة . وأتى ايغال الون على رأس وحدتين من وحدات البالماخ العسكرية واحتل المدينة . وجـرى اشتباك مسلح علـى الشاطىء بين عناصر الجيش وعناصر الاتسل ، واستخدمت المدفعية ضد السفينة ، ونجم عـن الاشتباك سقوط عدد من القتلى والجرحى واغراق السفينة بطلقة مدفع . وتوقع الجميع نشوب حرب أهلية بين الطرفين . ولكن « القيـادة المؤقتـة للاتسل » قررت كما يبدو تلافي الامر ، ووجه زعيمها مناحيم بيجن ليل ١٩٤٨/٦/٢٣ نداء الى رجاله بعدم رفع السلاح في وجه الجيش . وفي يومي ٢٣ — ١٩٤٨/٦/٢٤ عقد المجلس المؤقت للدولة جلسات لمناقشة الموضوع ، اتخذ في نهايتها قرارا بتأييد سلوك الحكومة تجاه الاتسل . وعاد رجال الاتسل بعد ذلك للالتحاق بالجيش والقتال في صفوفه ، وحلت الاتسل نفسها نهائيا حسب رواية بن غوريون (معريف ١٩٧١/٨/٢٧) يوم ١٩٤٨/٩/٢٠ ، بعد ان وجه اليها الجيش انذارا نهائيا مدته ٢٤ ساعة بحل نفسها والا صفيت بالقوة . ولكن المرارة التي خلفتها قضية السفينة « التلينا » في نفوس جماعة الاتسل وانصارهم ظلت قائمة لسنوات طويلة بعد قيام الدولة ، ووجدت تعبيراتها في كتابات عديدة حول الموضوع ، طرح فيها رجالات الاتسل تفسيرهم لما حدث ، وخلاصته ان هدف الاتسل من الاتيان بالسفينة لم يكن التمرد ضد الدولة وتخريب الهدنة الاولى والاستيلاء على السلطة كما ادعت الحكومة في محاولة منها لتبرير العملية ، وانما مجرد جلب سلاح للجيش المحارب كان في اشد الحاجة اليه ، وان اصرارها على توزيع قسم من السلاح على وحدات الاتسل انما كان ناجما عن ان السلاح كان ألزم لهذه الوحدات من غيرها . وخلال وصف رجال الاتسل لتفصيلات الحادث ادعوا ان الجيش كان هو البادىء باطلاق النار على السفينة ، وانه لم يفتح اي مجال للمفاوضة ، وانه منع انزال الجرحى واسعافهم من السفينة ، فضلا عن انه لم يقم بأي جهد لانقاذ الناجين من السفينة بعد غرقها . وذهب بعضهم الى حد الادعاء بأن هدف بن غوريون الذي كان وقتها رئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع من العملية (او المؤامرة كما يسميها أحدهـم) القضاء على خصمه التاريخي مناحيم بيجن ، باغراق السفينة التي كانت تقله .

ومرت الايام ، وتقادم العهد بالقضية ، واعتقد الناس انها باتت تمثل مجرد جزء من تراث الماضي . وفي مساء ١٩ تموز (يوليو) مـن هذا العام ، بمناسبة مرور ٣٠ عاما على تأسيس البالماخ ، استضاف التلفزيون الاسرائيلي في برنامجه « الساعة الثالثة » عددا من أبرز قادة الهاغانا والبالماخ السابقين ليتحدثوا عنـه ويجيبـوا على أسئلـة المشاهدين . وكان من بين المستضافين ايجال الون قائد البالماخ سابقا ونائب رئيسة الحكومة ووزير التعليم حاليا . وكان من بين الاسئلة التي وجهت اليه سؤالان احدهما حول قضية السفينة « التلينا » والثاني حول قضية « سيزونا » السيئة الصيت في المجتمع اليهودي التي ورد ذكرها اعلاه . وكان من بين ما قاله الون في رده على السؤال الاول ان طلقة المدفع التي اصابت السفينة انما اصابتهـا بالخطأ وان القصد من وراء اطلاق القذائف انما كان مجرد اخافة السفينة . وقال ايضا ان رجال الاتسل كانوا هم البادئون باطلاق النار على رجال البالماخ ، وان الجيش قد وجه لهم عدة انذارات قبل أن يعمل ضدهم ، وان رجاله اشتركوا في انقاذ الجرحى. وقال ايضا كلاما آخر حول الموضوع يمثل في مجمله وجهة نظر الحكومة التي مررنا عليها عرضا اعلاه . وكان من بين ما قاله حول عملية « سيزونا » انه تخلى عن قيادة العملية عندمـا اتخذت السلطة « المنتخبة » من قبل غالبية المجتمع اليهودي آنذاك قرارا بتسليم رجالات الاتسـل للحكومة البريطانية بعد أن كان قرارها الاول القيام بعملية منفردة ضدهم ، وان آخرين من قادة البالماخ والهاغانا اتخذوا ذات الموقف بالاتفاق مع القيادة التي اجازت لكل من أراد ذلـك الامتناع عـن الاشتراك في العملية .

ومثل النار التي تلتقط الهشيم اذا أوقد وهبت فيه الريح ، اندلع الجدل ، وتفجرت مرارات الماضي كلها ، وكأن الاحداث وقعت امس . ان النقاشات التي دارت ، والتجريحات والاتهامات التي تبودلت، و« التصحيحات » و« تصحيحات التصحيحات » وما اليه مفروشة علـى عشرات صحائف صحف الشهر اللاحق لاذاعة البرنامج ، وليس من شأن « شهريات السياسة الاسرائيلية » أن تثقل القارىء بايراد تفاصيلها . يكفـي ان نذكر ان رجالات الاتسل رأوا في رواية ايجال ألون والتعليقات التي صدرت بعد ذلك محاولة لتجريح الاتسل وتزوير التاريخ ، وان رجالات الهاغانا والبالماخ السابقين رأوا في رواية وتعليقات رجالات الاتسل محاولة لتبرير تمردهم عليهم ان يفندوها ما داموا شهادا على ما وقع . ويكسب القارىء العربي من متابعة الجدل ، ان كان ملما بلغة العدو وتابعه ، معرفة اكثر بجانب من تاريخ عدوه ، ومعرفة اكثر بنفسية كبار رجالاته الذين يقف في مواجهتهم الان .

المفاوضات السرية : واقل اثارة من جدل السفينة « التلينا » كانت المذكرات التي نشرها بن غوريون حول « المفاوضات » السرية التي دارت بين مصر واسرائيل في عام ١٩٥٦ . ان وقوع مثل هذه المفاوضات ، او على الاقل حدوث اتصالات بين مصر واسرائيل في ١٩٥٦ ، كان عبارة عن سر مشاع ، تحدث عنه اكثر من مصدر واشارت اليه أكثر من جهة . ولكن هذه كانت اول مرة يطرح فيها الموضوع من قبل مصدر رسمي وبتفصيل كاف يسمح بالوصول الى تقييم مبدئي لما حدث .

ان ما حدث لم يكن في الحقيقة مفاوضات بالمعنى الجدي للكلمة ، وانما يمكن تصنيفه ضمن اطار جس النبض استجابة لمبادرة دولة ثالثة وبواسطتها. ان الرئيس ايزنهاور قرر كما يبدو في نهاية عام ١٩٥٥ ، بعد صفقة الاسلحة التشيكية لمصر وازدياد التوتر على الحدود بين مصر واسرائيل ، ايفاد مبعوث الى الشرق الاوسط ليبحث مع كل من الطرفين امكانية تحقيق سلام بينهما . وقد كان المبعوث الذي وقع اختيار الرئيس ايزنهاور عليه هو روبرت اندرسون ، نائب وزير الدفاع في حكومة الولايات المتحدة آنذاك ووزير ماليتها فيما بعد . وقد وصل اندرسون الى مصر في اول كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٥٦ ، بشكل غير رسمي ، وعقد عدة اجتماعات مع عبدالناصر وزكريا محيي الدين.

وفي يوم ٢٣ يناير من ذات الشهر وصل المبعوث الى اسرائيل قادما من مصر ، وعقد اجتماعات مطولة مع مسؤولين اسرائيليين في يومي ٢٣ — ٢٤ يناير . وقد حضر الاجتماعات من الجانب الاسرائيلي دافيد بن جوريون رئيس الوزراء ، وموسى شاريت وزير الخارجية ، وتيدي كولك مدير مكتب رئيس الحكومة ، ويعقوب هرتسوغ ممثـل اسرائيل في واشنطن . وحضر من الجانب الاميركي روبرت اندرسون، وممثل عن مصلحة الاستخبارات الاميركية لا تورد المذكرات اسمه ، و أ. لوسون سفير الولايات المتحدة في اسرائيل . وبعد اختتام المباحثات سافر المبعوث الاميركي الى مصر ليعقد هناك جولة اخرى من المحادثات ، حضرها هذه المرة بالاضافة الى عبدالناصر وزكريا محيي الدين، علي صبري . ومن ثم عاد المبعوث الى اسرائيل في ١٩٥٦/١/٣١ ، ليغادرها ويعود اليها للمرة الثالثة في ١٩٥٦/٣/٩ . ان المذكرات المنشورة بشكل شبيه بمحاضر الجلسات تورد ما دار في الاجتماعات التي عقدت في التواريخ المذكورة .

ان قراءة « المحاضر » المنشورة تظهر ان البحث في الجلسات دار حول مسألتين ، مسألة اصلية هي موضوع السلام بين مصر واسرائيل ، ومسألة فرعية هي موضوع التوتر والاشتباكات القائمة على الحدود . حول مسألة السلام ، يدعي بن جوريون في مذكراته ان المبعوث ابلغ الوفد الاسرائيلي بأنه سأل عبدالناصر فيما اذا كان على استعداد لعقد سلام دائم مع اسرائيل ، فكان جواب عبدالناصر بالايجاب. ومن ثم سأله عن شروطه لتحقيق السلام، فأجابه عبدالناصر : حل مشكلة اللاجئين وفقا لقرارات الامم المتحدة ، وتأمين اتصال اقليمي بين افريقيا وآسيا العربيتين . وهناك مشاكل أخرى مثل المياه والقرى المجزأة والمساحات الزراعية التابعة لها يجب حلها ، ولكن هذه مسائل ثانوية . اما بالنسبة لموضوع القدس فتدعي « المحاضر » ان عبدالناصر قال للمبعوث بأنه يرى فيها مشكلة بين الاردن واسرائيل وانه شخصيا يفضل التقسيم على التدويل . وردا على سؤال من المبعوث فيما اذا كانت مصر مستعدة لانهاء المقاطعة وتأمين حرية الملاحة واقامة علاقات طبيعية مع اسرائيل ، اجاب عبدالناصر ، كما تدعي المذكرات، بأن مصر مستعدة لذلك . ثم تمضي المذكرات فتقول بأن المبعوث الاميركي شدد على رغبة عبدالناصر في ابقاء

المفاوضات سرية وذكر أن عبدالناصر قال له بأنه اذا تسرب اي نبأ عنها فسوف يضطر الى انهاء الموضوع وتكذيب النبأ .

وبعد ذلك يذكر بن جوريون بأنه أوضح للمبعوث بانه يشك في نوايا عبدالناصر بالنسبة لموضـــوع السلام ، ويعتقد بأنه حتى لو سلمت نواياه فانه لن يستطيع الاقدام على هــذه الخطوة نظـــرا للمعارضة الداخلية والخارجية التي سيواجهها . كما يذكر بأنه أبدى للمبعوث تخوفاته من ان يكون هدف عبدالناصر هو كسب الوقت الـــى ان يتم استيعاب السلاح الحديث الذي تلقته مصـــر من تشيكوسلوفاكيا . وفي صدد شرحه لموقف اسرائيل من القضايا المثارة يذكر بن جوريون ان الوفـــد الاسرائيلي اوضح للمبعوث الاميركي ان اسرائيل لا يمكن ان تقبل بعودة اللاجئـــين لانهم سيكونون بمثابة « طابور خامس » يهدم الدولة ، كما أنها لا يمكن ان تقبل بالتنازل عن اي جزء من اراضيها لتحقيق اتصال اقليمي بين آسيا وافريقيا العربيتين، وان كان من الممكن البحث في ترتيبات معينة تحقق الاتصال دون التنازل عن السيادة . وحول موضوع القدس ذكر شاريت انها لن تكون عقبة في طريق تحقيق السلام . ولكن الامر الذي شدد عليه بن جوريون والوفد الاسرائيلي كان موضوع الوقت والسلاح .

ان « المحاضر » تظهر أن الوفد الاسرائيلي ، مرة بعد مرة ، أوضح للمبعوث الاميركي بأنه يعتقد بأن مسألة تزويد الولايات المتحدة لاسرائيل بالسلاح ، وبسرعة قبل أن يتمكن الجيش المصري من استيعاب سلاحه الجديد ، هي المسألة التي تحتل المرتبة الاولى من الاهمية في ذهن الاسرائيليين ، وانها الشرط الذي لا بد من تحقيقـــه للاستمرار في المفاوضات أصلا . واقترح الوفد الاسرائيلي في الجولة الاولى من المفاوضات ان يتم اجتماع سري في القاهرة بين شاريت وعبدالناصر ، وطلبوا من المبعوث ان يبذل اقصى جهده لتحقيق مثل هذا الموضوع . ولكن المبعوث بعد عودته من القاهرة للمرة الثانية ، ابلغ الاسرائيليين بأن عبدالناصر رفض فكرة عقد مثل هذا الاجتماع ، ولكن استجابة لاصرار المبعوث ابلغه بأنه سيفكر في موضوع اقامة اتصال مباشر بشكل مـــا . وخول الاسرائيليون المبعوث ابلاغ عبدالناصر بأنهم سيحافظون على سرية الموضوع ، وأنهم لن يكشفوا عنه ، حتى ولو لم ينجم شيء عنه . وذكروا كمثل على التزامهم السرية المطلقة عدم تسريبهم اي نبأ عن الرسائل المتبادلة بين مصر واسرائيل عن طريق وسطاء في عام ١٩٥٢ قبل ازاحة محمد نجيب عن الحكم ، والرسائل المتبادلة بين مصر واسرائيـــل لتخفيف التوتر بينهما في عـــام ١٩٥٤ بواسطة ممثلـــين اسرائيليين ومبعوث مصري في باريس .

هذا حول موضوع السلام . اما حول موضـــوع التوتر والاشتباكات المسلحة على الحدود وعمليات الفدائيين داخل الارض المحتلة، فتذكر «المحاضر» ان الطرفين وافقا على وضع حد لها ، ووافقا على اعلان التزامهما بايقافها ، والتزامهما بمعاقبـــة المسؤولين عن خرقها .

وفي الجولة الثالثة من المحادثات، ابلغ الاسرائيليون المبعوث الاميركي بانهم غير مستعدين للاستمرار فيها طالما ظلت الولايات المتحدة تمنع السلاح عن اسرائيل ، وانهم يرفضون الاستعاضة عن السلاح باي ضمانات اخرى ، وانهم لن ينتظروا الى ان يبلور عبد الناصر اراء محددة في الموضوع فـــي الوقت الذي كان فيه الجيش المصري يتدربداخل مصر وخارجها على استخــــدام السلاح الـــذي اشتراه . وهكذا انتهت المفاوضات .

ان يعقوب هرتسوغ ، من الوفـــد الاسرائيلـــي المفاوض ، يذكر في معريف (١٩٧١/٨/٦) ان تقييم اسرائيل للوضع في حينه كان ان عبد الناصر لـــم يكن ليستطيع عقد الصلح مع اسرائيل حتى ولو اراد ذلك . كما يبدو واضحا من حديث بن غوريون في « المحاضر » انه كان يرجح بان عبد الناصـــر انما كان يناور لكسب الوقت . فهل كان الامـــر كذلك حقا ؟ ان هذا السؤال متروك للتاريـــخ . ومتروك معه ايضا سؤال اخر : لماذا نشر بـــن جوريون مذكراته في هذا الوقت بالذات : هل لان مايلز كوبلاند ، مؤلف كتاب لعبـــة الامم ورجـــل الاستخبارات الاميركية السابق المشهور ، نشر في التايمز اللندنية (٧١/٨/٢٤) مقالا تحدث فيه عن « المفاوضات » واتهم اسرائيل بتخريبها وبالتالي اراد بن غوريون ان يوضح وجهةالنظرالاسرائيلية، أم ان بن غوريون اراد من وراء نشره لها ان يحصن الاسرائيليين ضد الضغط الاميركي عليهـــم للكف عن المطالبة بالمزيد من الفانتوم ، والاقبـــال على التفاوض بجدية اكثر ؟

تصريحات دايان : واكثر دلالة بالنسبة للحاضر

من جدل « التلينا » ومحاضر « المفاوضات » كان خطاب دايان الذي القاه في ١٩ اب ١٩٧١ في اختتام دورة لضباط القيادة والاركان في الجيش الاسرائيلي ، وقد كان من جملة ما قاله دايان في ذلك الخطاب انه على اسرائيل ان تتصرف في المناطق المحتلة كـ « حكومة دائمة ، وان تخطط وتنفذ كل ما يمكن تخطيطه وتنفيذه ، والا تترك اختيارات مفتوحة لوقت السلام — لان السلام ربما يكون بعيدا » . وقد اثارت هذه الفقرة من الخطاب الذي القاه دايان اصداء داخليةوخارجية سلبية ، وبحث مجلس الوزراء الاسرائيلي فـي جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧١/٧/٢٢ الموضـوع، طالبا من دايان تفسيرا حول قصده من وراء هذه العبارة ، وحول النقطة لماذا يورد دايان مثل هذه العبارة في هذا الوقت بالذات . وكـان رد دايان انه لم يقصد بعبارته « ضـم » المناطـق المحتلة ، وانه انما اوردها في الوقت الذي وردت فيه ، كتحذير لرؤساء دول الاتحاد الثلاثي قبـل اجتماعهم الذي كان مقررا ان يعقد بعد ذلـك بفترة قصيرة في دمشق . ويذكر يوسف حريف في معريف (٧١/٨/٢٧) انه ظهرت في جلسة مجلس الوزراء المشار اليها اعلاه ثلاثة ردود فعل تجاه الخطاب : رد فعل وزراء المابام الذين اعترضوا على الخطاب مضمونا وتعبيرا وتوقيتا ، ورد فعل ثان مثله زيرح فارهافتج وزيـر الاديان الذي لـم يعترض على مضمون الخطاب ، وانما على توقيته، حيث جاء ودورة الجمعية العمومية للامم المتحدة على وشك الانعقاد وبادرة روجرز مـا زالـت قائمة ، ورد فعل ثالث مثله موشيه كرمل وزيـر السياحة الذي وافق دايان على ارائه بضرورة « التخطيط والتنفيذ » ولكنه اعترض على تعبيرات مثل « الحكومة الدائمة » و «الاختيارات المفتوحة» باعتبار انها في غير محلها او اوانها ، ويمكن ان تستخدم كسلاح دعاوي في يد اعداء اسرائيـل ضدها . اما غولدا مئير فيذكر حريف انها اكتفت بالقول بانه كان من الافضل لو طرح دايان اراءه اولا في الحكومة لمناقشتها ، ونفت ان يكون قـد نسق معها ما سيقوله في الخطاب قبل القائه . ويذكر حريف ان استجلاء الموضـوع في مجلـس الوزراء من دايان لم يستغرق اكثر من ربع ساعة، وانه لم يكن هناك شعور بان دايان يتعرض لنقـد جدي ، حتى من وزير الخارجية آبا ايبن ، الذي اكتفى بتلخيص ردود الفعل الدولية تجاه الخطاب. كما تذكر معريف (٧١/٨/٢٣) في تقريرها عن جلسة الحكومة في يوم ١٩٧١/٨/٢٢ أن الوزراء الذين انتقدوا تصريحات دايان قبل انعقاد الجلسةخرجوا منها راضين ، حيث انه اكد لهم انه لم يقصد من وراء عبارته ان « تضم » اسرائيل المناطق اليهـا رسميا ، وحيث انه بات بامكان الحكومةالاسرائيلية ان توضح للعالم الخارجي ذلك .

شرح دايان في مقابلة اذاعية بثها برنامج الجيش من اذاعة اسرائيل ظهـر يـوم ٧١/٧/٢٠ قصـده من وراء التصريح ، وقدم شرحا اوفى لما جاء في بقية الخطاب، قائلا ان اسرائيل تطالب بتغييرات في حدودها مع كل من الاردن وسوريا ومصـر ، وتطالب بوجود عسكري في شرم الشيخ وعلى نهر الاردن ، وتطالب بان يكون لليهود حق الاستيطان في أي مكان من الضفة الغربية ، بينما لا يقبـل العرب الا بعودة اسرائيل الى حدود ما قبـل حزيران . ولذلك فان السلام ما زال يبدو بعيدا . وبما انه بعيد فان على اسرائيـل ان تتصـرف كحكومة دائمة وان تبدأ بمشاريع طويلة الامـد ، مثل مشروع اقامة مساكن جديدة للاجئين في غزة ، لتخفيف الكثافة السكانية في المخيمات . ولخص في النهاية آراءه بقوله ان المطلوب هو : خريطـة جديدة ، علاقات جديدة .

ان المتتبع لاراء دايـان في الموضوعات المثارة لا يملك الا ان يستغرب « الاستغراب » الـذي ثار حول ما قاله ، سواء من قبل بعض الوزراء ، أو من قبل وزارة الخارجية الاميركية . لان هـذه الاراء ليس فيها اي جديد ، وقد وردت كلهـا في المقتطفات المختارة من خطاباته ، الصادرة في كتاب له بعنوان « خريطة جديدة ، علاقات جديدة » . وقد يجد المرء نفسه مساقا لان يصنف الضجة التي ثارت حول تصريحات دايان الاخيرة ، داخـل اسرائيل وعربيا ودوليا ، ضمن اطار المسرحية الكبيرة التي تمثل الان حول قضية فلسطين .

شغب « نطوري كارتا » : وعلى صعيد الجبهـة الاجتماعية شهدت القدس تصاعـد التوتر بـين المتدينين المتطرفين من جهة والسلطة واللامتدينين من جهة اخرى . وقد انفجر هذا التوتر في شهر اب الماضي بشكل اعمال شغب قام بها المتدينون المتطرفون من طائفة « نطوري كارتا » القاطنـون في حي مئة شعاريم المجاور للقـدس العربية في

ايام السبت الاول والثاني والثالث من الشهر المذكور . وقد كان أعنف أعمال الشغب هذه ما وقع يوم السبت ١٩٧١/٨/٧ وكانت محصلته جرح ستة من المشاغبين والشرطة والقاء القبض على ٦٤ شخصا من المشتركين في اعمال الشغب. وقد بدأ الشغب بعد الظهر ، عندما تجمع حوالي الـ ٢٠٠ من طلاب المدارس الدينية التابعةللطائفة، وراحوا يقذفون السيارات المارة قريبا من حيهم بالحجارة والزجاجات الفارغة ، وانتهى في الساعة الحادية عشرة ليلا ، بعد أن اقتحمت الشرطة حي مئة شعاريم ، وراحت تلقي القبض على المشتبه باشتراكهم في الشغب واشعال النار في شوارع الحي . ولدى تفتيش المدارس ، عثرت الشرطة على اكوام من الحجارة والزجاجات الفارغة في ساحاتها ، مما يدل على ان الشغب كان مدبرا . وتميز الشغب الذي وقع في الاسبوع التالي ، في ٧١/٧/١٤ ، بحدوث مشاجرات بين المتدينين ومجموعات من اللامتدينين في مركز البلد، استخدمت فيها الحجارة والهراوات وقبضات الايدي . وقد كان السبب المباشر لاعمال الشغب هذه كلها رغبة المتدينين في اظهار احتجاجهم على تسيير وسائط النقل العامة يوم السبت ، اي في اليوم الذي تقضي فيه التعاليم اليهودية بان يكون يوم راحة وتوقف عن العمل . ويشعر افراد هذه الطائفة ، وغيرهم من المتدينين ، بنفور خاص من شركة باصات ايجد ، التي تحتكر النقل العام للركاب في القدس ، لان هذه الباصات تنتهك حرمة السبت ، وتعلق اضافة لذلك على هياكلها اعلانات « فجور » على حد تعبير رجال الطائفة والمتدينين. وتطالب الطائفة الحكومة بان تسمح لها الحكومة بتأسيس شركة خاصة للنقل ، حتى لا يضطر اعضاؤها لاستخدام باصات الشركة « الخاطئة » في تنقلهم . وقد احدث شغب المتدينين المتطرفين من افراد طائفة « نطوري كارتا » رد فعل عنيف في اوساط السلطة والاوساط اللامتدينة فيالقدس، ووصف تيدي كولك المشاغبين بانهم « عصابة » ، واعلن ان البلدية سوف تكف عن مساعدة المدارس الدينية (اليشيفوت) التي خرجت منها التظاهرات. كما أصدر الحزب الوطني المتدين (المفدال) المشترك في الحكم بيانا شجب فيه اعمال الشغب، وطالب في الوقت ذاته الحكومة بتعديل قوانين الدولة بحيث تفرض على المؤسسات العامة احترام « قدسية » السبت بشكل أوسع مما هو قائم الان.

وقد كان من الامور التي اثارت حنق المسؤولين في دولة العدو بشكل خاص اقدام عدد من افراد الطائفة على تقديم عريضة للقنصل الاميركي في القدس يطالبون فيها القنصل بالتدخل لحماية المتدينين من الشرطة .

ومن المعروف عن افراد هذهالطائفة انهم لايعترفون بدولة اسرائيل ، ولا يتعاملون مع اية مؤسسة من مؤسساتها ، وينظرون اليها كرجس من عمل الشيطان وشر اقامته الحركة الصهيونية الخارجة عن تعاليم الكتاب المقدس ، تحديا لارادة الرب الذي سيرسل ، في اعتقادهم ، بحلول الوقت ، المسيح المنتظر لتخليصهم . ويرى افراد هذه الطائفة ان افضل وضع للقدس قبل مجيء المسيح المنتظر هو تدويلها . وقد صرح الحاخام عمرام بلاو ، احد زعمائهم الكبار ، لمراسل معريف (١٩٧١/٨/٣) بانه عندما تثير الاردن قضية القدس في الامم المتحدة ، فانه « سيكون لدى الطائفة ما تقوله بهذا الشأن » .

ان طائفة « نطوري كارتا » هي طائفة دينيةمتطرفة، يعيش افرادها الذين يقدر عددهم بحوالي الالف في حي مئة شعاريم في القدس وفي بني براك . ومعنى نطوري كارتا هو « حراس المدينة » — وهو اسم مشتق من التلمود ، يشير الى اولئك الذين يكرسون انفسهم لدراسة التوراة ويقيمون وصايا اله اليهود وتعاليمه . ويتميز رجالهم عن بقية الطوائف اليهودية من حيث المظهر بلباسهم المكون من معطف أسود طويل وقبعة عريضة كما يتميزون بشعورهم الطويلة ولحاهم غير المشذبة وسوالفهم المرسلة ، بينما تتميز نساؤهم برؤوسهن المحلوقة الشعر التي تغطيها قطعة من القماش . وهم يرفضون استخدام اللغة العبرية في حياتهماليومية، مفضلين عليها اليدش ، معتبرين ان استخدامهم للغة العبرية سيكون معناه قبولهم للتعاليم الصهيونية التي ترى في اللغة العبرية، ليس مجرد وسيلة للتعبد والصلاة ، وانما ايضا وسيلة من وسائل البعث القومي لليهود . وقد نشأت هذه الطائفة في الثلاثينات من هذا القرن عندما اختلف مهاجرون جدد من اعضاء حركة اغودات يسرائيل المتدينة مع القيادة القديمة للحركة في فلسطين حول طبيعة التعليم الذي يجب ان يتلقاه ابناؤهم وحول العلاقة مع الحركة الصهيونية ، واعادوا

تنظيم الحركة بشكل المقد القيادة القديمة سيطرتها السابقة المطلقة . وكرد فعل على هذه الخطوة، قامت مجموعة من المتدينين الشباب من ابناء السكان اليهود القدامى في القدس بتأسيس حركة جديدة سموها « حنرات حاييم » انقلبت فيما بعد الى « نطوري كارتا » . وقد اكدت هذه الطائفة استقلاليتها عن الحركة الصهيونية في عام ١٩٣٨ عندما رفض افرادها دفع الضريبة التي التزم المجتمع اليهودي أنذاك بدفعها للهاغانا. وفي الفترة السابقة مباشرة لاقامة الدولة ارسلت الطائفة مذكرة الى الامم المتحدة تحتج فيها على قرار اقامة الدولة اليهودية ، كما انها دعت فيما بعد ، اثناء المعارك التي كانت دائرة في القدس في عام ١٩٤٨ ، الى تدويل المدينة . وتعتبر الطائفة الحاخام ستامرر ريبي ، المقيم حاليا في نيويورك ، حاخام القدس الشرعي. كما يعتبر الحاخام عمرام بلاو ، الذي ورد ذكره قبل ، أهم رجال الطائفة الموجودين في القدس .

نار « الفهود السود » وأشد عنفا واعمق دلالة من شغب نطوري كارتا كانت مظاهرة الفهود السود الضخمة في ١٩٧١/٨/٢٣ التي شلت الحركة في مركز القدس اليهودية التجاري لمدة ساعة ونصف ، وانتهت بقمع السلطة للتظاهرة بالقوة ، ووقوع ستة جرحى من البوليس ، وعدد غير معروف من المتظاهرين ، والقاء القبض على ٢٤ شخصا . وقد بدأت المظاهرة التي اشترك فيها حوالي الالفي شخص في الساعة السادسة والربع مساء من ساحة « الحرية » في القدس اليهودية ، حيث القى قادة الفهود السود عددا من الخطابات ، ومن ثم سارت باتجاه ساحة « صهيون » حاملة ثلاثة توابيت مجللة بالسواد ومكتوب عليها كلمة « تمييز طائفي » . وفي الساعة الثامنة مساء قام المتظاهرون في ساحة صهيون باحراق صورة كبيرة لغولدا مئير واحراق احد التوابيت المجللة بالسواد . وقد كانت هذه الخطوة هي التي دفعت بالشرطة الى التحرك لقمع المظاهرة بالعنف . ويذكر يوسف تسور ايل في تعليق له في معريف (٧١/٨/٢٥) بان مظاهرة الفهود السود تميزت هذه المرة عن غيرها من التظاهرات السابقة لهم باشتراك جماهير واسعة منضبطة فيها ، وبكونها منظمة تنظيما دقيقا اهتم بكافة التفصيلات من مكبرات الصوت الواضحة الى أشرطة القماش على اذرع المنظمين ، وبكون الخطابات التي القيت مكتوبة ومصاغة بدقة ، مما يدل بوضوح على ان الذين نظموا هذه المظاهرة لم يعودوا هواة في العمل السياسي . كما يذكر نفس المراسل في عدد معريف (١٩٧١/٨/٢٤) بان خطابات الفهود تميزت هذه المرة بعنفها وحدتها ، ويورد جملا عديدة تعبر في رأيه عن الجو الذي كان سائدا في المظاهرة نختار منها جملة احد زعماء الفهود : « دولة نصف سكانها ملوك ونصفهم الاخر عبيد ، سنعليها باللهيب » . ومن المعروف ان المقصود بالملوك هم يهود الطوائف الغربية « الاشكنازيم » الذين تتكون منهم قيادة الدولة وطبقاتها الميسورة ، والمقصود بالعبيد يهود الطوائف الشرقية الذين يعانون من الفقر والقلة والتمييز الطائفي ضدهم . كما انه من المعروف ايضا ان تنظيم الفهود السود قام من اجل العمل على تحسين اوضاع الطوائف الشرقية المعاشية. ويعكس خطاب لغولدا مئير في اجتماع اقيم في تل ابيب في ١٩٧١/٩/٢ مدى شعور اليهود الغربيين بالقلق من جراء تنامي وتعاظم قوة تنظيم من هذا النوع . تقول غولدا مئير في خطابها : « ان الكوارث يمكن ان تحل بنا فقط من الداخل. لاسفي الشديد تتوقد في الدولة هذه الايام نار غريبة تريد ان تفرق بين اليهودي والاخر حسب منشئه . ان هذه النار يمكن ان تحرقنا جميعا لان مصيرنا جميعا واحد » .

ويبدو ان تخوف السلطة الاسرائيلية من تنامي تنظيم الفهود السود قد دفعها لاتخاذ قرار بقمع هذا التنظيم عن طريق اعتقال قادته وتقديمهم للمحاكمة . وقد بادرت الشرطة بعد التظاهرة الى اعتقال عدد من قادة الفهود السود وملاحقة عدد اخر ، واحالت المعتقلين الى المحاكمة . وقد رفض في البداية اربعة من ابرز قادة الفهود السود ، سعاديا مارتسيانو وتشارلي بيتون وايلي ابيخيزير وروني هوروفيتس ، تسليم انفسهم للبوليس ، ونزلوا تحت الارض ، وأصدروا منشورا اعلنوا فيه عن تشكيلهم لقيادة سرية جوالة ، وحذروا الحكومة قائلين : « اما ان يصفي النظام الفقر او نصفي النظام » . ولكنهم ما لبثوا ان عادوا فسلموا انفسهم للبوليس ، بعد ان صرحوا لصحفيين قابلوهم في مخبئهم السري ، بانهم لا ينكرون في النزول تحت الارض كوضع دائم ،وانما

سوف يستمرون في العمل الجماهيري العلني ، كمنظمة قانونية . وقد اكتشف الفهود السود الاربعة بعد تسليمهم لانفسهم ان الشرطة قد لفقت لهم تهمة سرقة بعض الحلي والمصاغ من بيت احدى نصيراتهم ، ورفضت الافراج عنهم بكفالة شأن الباقين ، رغم نفي النصيرة المذكورة القول بانها تتهمهم بذلك .

وقد كان تنظيم الفهود السود تعرض مؤخرا لانشقاق في صفوفه ادى الى خروج اثنين من قادته ، هما ايدي ملكا ودافيد ليفي ، من التنظيم وتشكيلهم لمنظمة جديدة تعمل لنفس الاهداف سموها « كحول لفان » . وقد كان من بين اسباب الانشقاق الرحلة التي كان ينوي القيام بها عدد من قادة الفهود السود الى الولايات المتحدة ليشرحوا لبهودها وضع الطوائف الشرقية في اسرائيل . وقد ادعى وقتها ايدي ملكا ، اليميني في تفكيره ، ان تمويل الرحلة اتى من جهات يسارية تريد الاساءة لسمعة اسرائيل . ويجدر أن نذكر أن منظمة جديدة مستقلة سمت نفسها « الفهود » قامت في تل ابيب مؤخرا لتعمل ايضا من اجل تحسين اوضاع يهود الطوائف الشرقية . وقد كان الشخص الذي لعب الدور الاول في تأسيس هذه المنظمة الجديدة ، ابغال بن نون ، احد معلمي المدارس في تل ابيب .

لانسكي ، رجل الجريمة المنظمة : واخيرا ، نالت من الصحافة الاسرائيلية اهتماما واسعا تغطية مثير لانسكي التي يبدو ان تفاعلاتها في اوساط الرأي العام داخل دولة العدو ما زالت مستمرة حتى لحظة كتابة هذه السطور . من هو مئير لانسكي ؟ في مقابلة اجراها معه التلفزيون الاسرائيلي (معريف ١٩٧١/٩/٥) عرف مئير لانسكي نفسه كيهودي امريكي ، هاجر صبيا مع عائلته الى الولايات المتحدة في عام ١٩١٠ ، وعمل في سنوات حياته المتقدمة في ادارة بيوتات قمار كبيرة ومحترمة ، مملوكة — حسب قوله — من قبل شخصيات امريكية « محترمة جدا » . ولكن في السنوات العشر الاخيرة ، نتيجة لحملة مغرضة شنها عليه صحفي امريكي ، بدأت السلطات القضائية في الولايات المتحدة تتعقبه ، بحيث وجد انه من الافضل له القدوم الى اسرائيل ، ليقضي بقية حياته كمتقاعد في دولة اليهود . وردا على سؤال لماذا لا يعود الى الولايات المتحدة ليمثل امام القضاء الذي يطلبه ليحقق معه بتهمة التهرب من دفع الضرائب ، اجاب بانه لا يثق في قضاء الولايات المتحدة ، بينما له كامل الثقة بقضاء اسرائيل . ان هذه الصورة تبدو مختلفة جدا عن صورة لانسكي كما تطرحها الصحافة الاسرائيلية في واحدة من اعنف الحملات التي شنتها هذه الصحافة على رجل ما في اسرائيل منذ فترة طويلة جدا . ان سلسلة مقالات في يديعوت احرنوت (١٣، ١٤، ١٥، ١٦/٧/١٩٧١) وسلسلة اطول منها امتدت على ثمانية اعداد من ملحق هآرتس الاسبوعي (بين ٦/١٨ و١٩٧١/٨/٦) تطرح للانسكي صورة تحدده فيها بانه « الدماغ اليهودي المستتر وراء عالم الجريمة المنظمة في الولايات المتحدة » — صورة تقرنه بتهريب المشروبات الكحولية في فترة المنع الصارمة لها في الولايات المتحدة في العشرينات ، وتقرنه بعصابة المافيا الايطالية وابرز زعمائها في اوج جبروتها ، وتنسب اليه فضل تأسيس « مافيا يهودية » استطاعت بمرور الوقت عن طريق الحيلة والرشوة والقتل السيطرة على عالم الجريمة المنظمة في الولايات المتحدة ، واستطاع زعيمها لانسكي ان يجمع ثروة تتراوح حسب التقديرات بين الـ ١٠٠—٣٠٠ مليون دولار ، مستثمرة في بيوتات القمار والفنادق ومشاريع اخرى منتشرة في أنحاء مختلفة من الكرة الارضية . وترجع الصحف الاسرائيلية قدوم لانسكي الى اسرائيل ، لا الى رغبته في العيش كمتقاعد بعد ان بلغ السبعين على حد ادعائه وانما الى رغبته في جعل اسرائيل قاعدة لـ«المافيا اليهودية» بعد أن بدأ البوليس الفدرالي يتعقب نشاطات رجالاتها بجدية اكبر . وتذكر الصحف الاسرائيلية كدليل على ذلك هجرة رجل العصابات اليهودي المعروف جوستاشر قبله ونيله للجنسية الاسرائيلية ، والزيارات التي قام بها عدد من رجالات الجريمة المنظمة البارزين في الولايات المتحدة للانسكي منذ وصوله لاسرائيل في تموز من العام الماضي ، وقبل ان تبدأ الصحف بشن حملتها .

ان الصحف الاسرائيلية تشير الى المساعدة الكبيرة التي يتلقاها رجال الجباية اليهودية لاسرائيل في الولايات المتحدة من رجال الجريمة المنظمة اليهود، وتشير الى العلاقات الجيدة التي اقامها لانسكي مع عدد من ساسة اسرائيل ، وتتهم بشكل خاص

اعضاء بارزين من حزب المفدال ، الحزب الوطني المتدين الذي يشغل احد اعضائه منصب وزير الداخلية ، بتسهيل منح جوستاشر جواز سفره الاسرائيلي ، وتسهيل اقامة لانسكي في اسرائيل . وتلمح الصحف الاسرائيلية الى ان الحكومة تتردد في طرد لانسكي من البلاد طمعا في امواله واموال غيره من اليهود الاغنياء المشبوهين في العالم ، وتخوفا من انصراف هؤلاء عن التبرع لاسرائيل ومساعدة لجان الجباية اليهودية المحركة من قبلها، بينما يرد وزير الداخلية بان المشكلة المطروحة هي السؤال فيما اذا كان يجوز حجب الجنسية الاسرائيلية عن يهودي لم يدن بارتكاب جريمة ما، نافيا ان يكون للتبرعات او العلاقات الشخصية دور في تقرير الموضوع .

وقد كانت اخر تفجرات قضية لانسكي قضية الصحفي ايغال لبيب من هآرتس ، الذي عاد من الولايات المتحدة في اواخر شهر آب الماضي بعد ان جمع وثائق تتعلق بلانسكي سلم نسخة منها الى السلطات القضائية . ان لبيب يذكر في مقالة نشرها في هآرتس بتاريخ ١٩٧١/٨/٢٧ ان محامي لانسكي ، من رجالات المفدال البارزين ، عرض عليه مبلغا كبيرا من المال يدفع بالدولارات لقاء تسليمه نسخة مصورة عن الوثائق . وقد تظاهر الصحفي بقبول العرض ، وابلغ الشرطة بالصفقة المعروضة ، ورتبت الشرطة كمينا للمحامي ،ولكن الصفقة لم تتم لان محامي لانسكي تلقى تحذيرا من رجل كبير في البوليس الاسرائيلي ينبهه الى مخاطر معينة في الصفقة . وقد ثارت ثائرة الصحف الاسرائيلية لهذه الواقعة ، وتألفت لجنة تحقيق رسمية ، كان نتيجتها تبرئة رجل البوليس الكبير، واثارة تهمة للصحفي لا علاقة لها بقضية الوثائق . ان مثير لانسكي اعلن في المقابلة التلفزيونية المشار اليها اعلاه انه سيطالب بالجنسية الاسرائيلية باعتبارها حقا له بموجب قانون العودة (!) الذي يقضي بمنح الجنسية الاسرائيلية اوتوماتيكيا لكل يهودي تطأ قدماه ارض فلسطين ما لم يكن مدانا بجريمة او يشكل خطرا على الامن العام. انه مقيم هناك الان بفضل تمديدات وزير الداخلية المستمرة لاقامته . وينتظر الجميع في اسرائيل قرارالحكومة بشأنه .

احمد خليفة

صدر عن مركز الابحاث

المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية

(ماتسبن)

بقلـم

ليلى سليم القاضي

بالعربية — ٢٠٠ صفحة — ٢ ل.ل.

(٥) المناطق المحتلة

اتسمت الفترة الاخيرة بتشدد اسرائيل على التمسك بالمناطق العربية المحتلة ، وقد عبر عن ذلك وزير الدفاع موشيه ديان في محاضرة القاهـا بمناسبة تخريج دورة قيادة وأركان قال فيها : « علينا ان نعتبر انفسنا في المناطق المحتلة كحكومة دائمة ، نقوم بالتخطيط والتنفيـذ ، وان لا نتـرك باب الاختيارات مفتوحا ، لان اليـوم الذي يمكن ان تستخدم فيه هذه الاختيارات لا يزال بعيدا » . ومع ان الاوساط الاسرائيلية ، وخاصة اوساط وزارة الخارجية ، احتجت على اقوال ديان « التي تجعل اسرائيل في موقف حرج في المحافل الدولية » الا ان هذه الاقوال قد عبرت تعبيرا صادقا وامينا عن موقف اسرائيل تجاه المناطق المحتلة . فقد جاء هذا التصريح عقب مسح للرأي العام الاسرائيلي حول مستقبل المناطق المحتلة،وعقب بحث عن الميزات الاقتصادية التي تجنيها اسرائيل من هذه المناطق . وكان لهذا المسح ولذاك البحث اثرهما في بلورة نظرة وزير الدفاع موشيه ديان تجاه المناطق المحتلة. فقد اظهر استفتاء اجراه معهد البحوث الاجتماعية/العملية ومعهد العلاقات في الجامعة العبـرية في شهري آذار ونيسان من هذا العام ان الرأي العام الاسرائيلي غدا يميل بشكل اكثـر الى التمسك بالمناطق العربية المحتلة . ولكي ترتسم الصورة أمامنا نقتطف جزءا من هذا الاستفتاء كما ورد في الصحف الاسرائيلية .

كانت صيغة السؤال كالتالي : من أجل التوصل الى اتفاق سلام هل على اسرائيل ان تتنازل عن المناطق التالية ، اجيبـوا بنعم أو لا . وكانت النتائج كالتالي :

القدس القديمة : ٩٣٪ عدم التنازل ابدا ، ٦٪ التنازل الجزئي بحيث تكون القدس القديمة تابعة لاسرائيل وللعرب ، ١٪ التنازل عن كل القدس .

الضفة الغربية : ٥٦٪ عدم التنازل كليا ، ٣٨٪ التنازل عن قسم من الضفة ، ٦٪ التنازل عن كل الضفة .

هضبة الجولان : ٩٢٪ عدم التنازل ابدا ، ٧٪ التنازل عن قسم من الهضبة ، ١٪ التنازل عن كل الهضبة .

شرم الشيخ : ٩١٪ عدم التنازل ابدا ، ٧٪ التنازل عنه ووضعه تحت اشراف قوات من الامم المتحدة ، ٢٪ التنازل عنه واعادته لمصر .

سيناء : ٣١٪ عدم التنازل ابدا ، ٥٨٪ التنازل عن قسم من سيناء فقط، ١١٪ التنازل عن كل سيناء.

قطاع غزة : ٧٣٪ عدم التنازل ابدا ، ٩٪ التنازل عن قسم من القطاع فقط ، ١٧٪ التنازل عن كل القطاع .

يتضح بشكل واضح من هذا الاستفتاء الذي قام به معهدان علميان في اسرائيل ، ان الرأي العـام الاسرائيلي الذي له يد طولـى في بلورة المواقف السياسية يفضل ابقاء المناطق المحتلة تحت السيطرة الاسرائيلية على التنازل عنها مقابل اتفاق سلام . اما البحث الاخر الذي يكمن وراء تصريـح ديان فيدور حـول الميزات الاقتصاديـة التي تجنيهـا اسرائيل من سيطرتها على المناطق المحتلة ، فقد اثبت البحث الذي قدمه خبراء في وزارة المـالية الاسرائيلية ، خطأ الفرضية القائلة بان المناطق المحتلة تشكل عبئا على الاقتصاد الاسرائيلـي ، واشار الى ان هنالك مزايا اقتصادية تتمتع بها اسرائيل من جراء تمسكها بالمناطـق المحتلـة ، وعلى رأسها البترول والايدي العربية العاملة ، فقد اصبحت اسرائيل تكفي نفسها من البتـرول (وهذا امر لم يكن ليحلم به حتى اكثر المتفائلين قبل حرب حزيران) بواسطة ابار البترول في سيناء وخليج السويس . وبالاضافة الى هذا الدخـل فهنالك دخل اخر يتمثل في الارباح التي يجنيهـا الاقتصاد الاسرائيلي من تشغيل ٤٠ الف عامل من المناطق المحتلة في المرافق الاقتصادية الاسرائيلية. الى جانب هذا الاستفتاء وذاك البحث هنالـك عامل خـارجي دفع وزيـر الـدفاع الى الادلاء بتصريحه ، ويتمثل هذا العامل في الوهن الـذي دب في حركة التحرر العربي بعد موافقة الجمهورية العربية المتحدة على مشروع روجرز ، وضـرب المقاومة الفلسطينية في الاردن .

تختلف الاحداث التي تقـع في المناطـق العربيـة المحتلة ، لاختلاف طبيعة وظروف تلك المناطـق ، فالاحداث التي تقع في سيناء تكون عادة احداثـا اسرائيلية محضة لا علاقة بسكان المنطقة بها مـن

بعيد او قريب وكذلك يقال بالنسبة لهضبة الجولان ، وفيما يتعلق بالاحداث التي تبرز على السطح في الضفة الغربية ، فانها تكون عادة ناجمة عن تناقضات الثالوث المسيطر هناك ، اما احداث القطاع فانها تختلف عن تلك الاحداث جميعها لكونها ناجمة عن الصراع القائم بين الثورة والكبت ، الصمود والبطش .

سيناء وهضبة الجولان : لا تواجه اسرائيل في هاتين المنطقتين مشاكل تذكر ، لخلوهما من المقاومة المحلية . فعلى امتداد اربعة اعوام ونيف من الاحتلال لم تبرز في هاتين المنطقتين اية تنظيمات محلية للمقاومة ، باستثناء « منظمة سيناء العربية » التي لم يكتب لها ان تعمر طويلا ، بل وئدت تحت رمال سيناء بفضل الموافقة على مشروع روجرز . ولذا فان اسرائيل حظيت في هاتين المنطقتين بالاستقرار ، الامر الذي حدا بها الى ان تدرس وتخطط وتقيم المستوطنات المدنية فيهما ، لتثبيت وجودها تمهيدا لضمهما او ضم اجزاء الى الابد لاسرائيل . ففي المنطقة الشمالية من سيناء يجري العمل الان لاقامة مستوطنة ثالثة في تلك المنطقة ، بين مستوطنة « دكلاه »ومستوطنة « سدوت » (مدخل رفح سابقا) بعد موافقة السلطات الاسرائيلية على ذلك . وقد قدم قسم الاستيطان التابع للوكالة اليهودية ميزانية لبناء المستوطنة ، وقامت السلطات الاسرائيلية من جانبها باحاطة بقعة من الارض تقدر ب ٢٦ الف دونم سياج ، بغرض بناء المستوطنة الثالثة ، وتمهيدا لبناء مستوطنة اخرى رابعة .

ومن الجدير بالذكر ان العمل الاستيطاني في شمال سيناء قد اخذ ينشط ، على اثر الزيارة التي قام بها مؤخرا وزير الدفاع موشيه ديان لمستوطنة « سدوت » حيث دعا هناك الى « ضرورة اقامة مستوطنات اسرائيلية بأقصى سرعة ممكنة » .

لا يقتصر النشاط الاستيطاني على المنطقة الشمالية من سيناء ، بل يشمل ايضا منطقة شرم الشيخ ، فقد احتفلت السلطات الاسرائيلية في اواخر شهر تموز من هذا العام بوضع حجر الاساس لقرية استجمام جديدة تحتل ٢٨ دونما في خليج مرس العيط في منطقة شرم الشيخ ، بعد ان تم ربط المنطقة بايلات بطريق معبد . ومن الجدير بالذكر ان هذه القرية تقام بواسطة شركتين للمواصلات (ايجد وميشك) وينتظر ان تدخل شركة « اركيع » للطيران المحلي طرفا ثالثا في اقامة القرية . اما عملية البناء فانها ستمر في ثلاث مراحل ، يتم في المرحلة الاولى بناء ٢٨ وحدة سكنية ، وفي المرحلة الثانية يتم بناء فندق حديث مكون من ثلاثة طوابق ، ويحتوي على ٧٢ غرفة ، وبالقرب منه سيتم بناء مطعم فخم معد لاستقبال السياح . اما عملية البناء في المرحلة الثالثة فانها ستتقرر عند انتهاء المرحلتين الاولى والثانية .

بعد مرور حوالي شهر على الاحتفال بوضع حجر الاساس لقرية الاستجمام هذه ، خطت السلطات الاسرائيلية خطوة اخرى في سبيل تعزيز الاستيطان الاسرائيلي والتواجد الاسرائيلي المدني في سيناء ، حين احتفلت بافتتاح مطار مدني يدعى «هارسيناي» (جبل سيناء) بالقرب من دير « سانت كاترينا » معد لاستقبال طائرات شركة « اركيع » المدنية المحلية ، التي ستقوم بنقل الزوار من اسرائيل الى سيناء . ومن المتوقع ان يصل عدد الذين سيهبطون في المطار حتى نهاية هذا العام ١٨ الف زائر ، ومن الجدير بالذكر ان الخزينة الاسرائيلية لم تتحمل عبء تكاليف بناء المطار ، فقد تحمل عبء هذه التكاليف البالغة ١،٥ مليون ليرة اسرائيلية، ثري يهودي من البرازيل يدعى « يسرائيل كلاين ».

الى جانب النشاط الاستيطاني المدني في سيناء ، اخذت اسرائيل تنشط في استغلال ابار النفط الموجودة في سيناء وتطويعها لخدمة الاقتصاد الاسرائيلي . فقد غدت اسرائيل بعد حرب حزيران تسيطر على حقول البترول الواقعة على امتداد ٥٠ كم الى الجنوب من ابو رودس ، والتي تشتمل على حوالي مئة بئر في اليابسة و ١٩ بئرا في البحر داخل خليج السويس وعلى بعد ٩ كلم من الشاطىء . وبالاضافة الى عملية استغلال ابار النفط المصرية ، البرية منها والبحرية ، تقوم اسرائيل باعمال البحث والتنقيب عن حقول نفط جديدة .

يصل الانتاج السنوي من الحقول التي تسيطر عليها اسرائيل حوالي ٦ ملايين طن ، بينما كان انتاجها قبل حرب حزيران ٤،٥ مليون طن ، وتقدر « تسفي دونشتاين » المسؤول عن شؤون الوقود في وزارة المالية الاسرائيلية قيمة ما تستخرجه اسرائيل من بترول في سيناء ب ٨٠ مليون دولار .

وقد اعدت السلطات الاسرائيلية مستوطنة للعمال الاسرائيليين الذين يقدرون ببضعة مئات في ابو

رودس ، كما اعدت هناك مدرسة لابنائهم . ومن المعروف ان اسرائيل كانت في الماضي تسدل ستارا من الكتمان حول هذا الموضوع ، الا ان وسائل الاعلام الاسرائيلية اخذت في الاونة الاخيرة تمس جوانب منه ، وخاصة بعد ادلاء وزير الدفاع موشيه ديان بتصريحه حول مصير المناطق المحتلة.

وفيما يتعلق **بهضبة الجولان** فقد اندفعت اسرائيل في اشادة المستوطنات المدنية هناك ، مستغلة ضآلة الكثافة السكانية في الهضبة بعد نزوح عدد كبير من سكانها ابان حرب حزيران ، فقد وصل عدد المستوطنات المدنية التي انشئت حتى الان في الهضبة ١٣ مستوطنة،وتقوم السلطات الاسرائيلية في هذه الايام بانشاء مستوطنتين جديدتين، سينتهي العمل بهما في نهاية السنة المالية الحالية (ابريل ١٩٧٢) ، تدعى المستوطنة الاولى **«رمات سالوم»** وتقع على سفوح جبل الشيخ في شمال الهضبة ، وستؤهل بواسطة نواة من صفوف مسرحي فرقة استطلاعية تابعة للجيش الاسرائيلي كانت قد خاضت معارك في شمال الهضبة في حرب حزيران. وستعتمد هذه المستوطنة على خدمات الاستجمام والتزلج على الجليد . اما المستوطنة الثانية التي تحمل اسم « **بني يهودا** » فستقام في منطقة سكوفيه في جنوب الهضبة ، وستكون بمثابة مركز اقليمي للمستوطنات الاسرائيلية . وعند انتهاء العمل في هاتين المستوطنتين فان عدد المستوطنات الاسرائيلية في الهضبة سيصل الى ١٥ مستوطنة. ومن اجل تعزيز مستوطنات الهضبة وتطويرها تسير السلطات الاسرائيلية في الوقت الحاضر باتجاهين، الاتجاه الاول يتمثل في اقامة وحدات سكنية دائمة — بدل المؤقتة — لكافة المستوطنات حتى نهاية السنة المالية الحالية . وبذا يكون بوسع هذه المستوطنات — كما جاء على لسان « مئير شمير » المسؤول السابق عن القطاع الشمالي في الوكالة اليهودية — استيعاب ١٢ — ١٥ الف نسمة (معاريف ٧١/٨/٢٥) . والاتجاه الثاني ، يتمثل في اقامة المرافق الصناعية في مستوطنات الهضبة، فقد اقامت السلطات الاسرائيلية في جنوب الهضبة معملا للصناعة الجوية الاسرائيلية ينتج قطعا لحساب معامل التركيب الموجودة داخل اسرائيل ، كما واقيم مصنع في « كيبوتس حمة » للاجهزة الالكترونية ، استطاع ان يجد لمنتوجاته اسواقا داخل وخارج اسرائيل ، وتتجه النية الى اقامة مصانع ومعامل اخرى .

بهذه المستوطنات والوقائع الجديدة التي خلقتها اسرائيل في هاتين المنطقتين — سيناء وهضبة الجولان — تمهيدا لضم اجزاء منهما الى الابد لاسرائيل ، يصبح الخطر الصهيوني حقيقة واقعة على الاراضي العربية غير الفلسطينية . ويمكن القول ان تمسك اسرائيل بهاتين المنطقتين او باجزاء منهما عرقل وسيعرقل التسويات السلمية المطروحة لحل الصراع العربي الاسرائيلي على حساب القضية الفلسطينية ، وبالتالي فانه يعزز من الارتباط المصيري للاراضي العربية والفلسطينية.

الضفة الغربية : ان القضايا التي تبرز على السطح في الضفة الغربية تكون عادة ناجمة عن نفوذ الثالوث المسيطر في الضفة المتمثل في الطرف الاسرائيلي والزعامة التقليدية والنظام الاردني . فقد ارتأى الطرف الاسرائيلي منذ احتلاله للضفة ان خير طريق لتطويق اية مقاومة محتملة هي اللجوء الى توزيع النفوذ هناك شريطة ان لا يؤثر هذا التوزيع على نفوذه ، بل يعززه ويقويه ، فأخذ ينمي ويرعرع الزعامة التقليدية ويقربها اليه، وفي نفس الوقت اتبع سياسة الجسور المفتوحة بين ضفتي النهر ، هذه الجسور التي لا يمكن ان يمر فوقها شخص ذهابا وايابا الا اذا حظي برضى السلطتين الاسرائيلية والاردنية ، كما وسمح للنظام الاردني بمشاطرته في دفع الرواتب للموظفين الحكوميين . وقد ادى هذا التوزيع مفعوله ، وجعل جماهير الضفة الغربية اقرب الى اللامبالاة تجاه الاحداث منها الى المشاركة في صنعها وتسييرها .

مؤتمر « بيت ساحور » : اتسمت الفترة الاخيرة في الضفة الغربية بتململ وتحرك الزعامة التقليدية ، وكان السبب المباشر لهذا التحرك ، اقتراح تقدمه الحكومة اللبنانية الى « مكتب مقاطعة اسرائيل » التابع لجامعة الدول العربية، يدعو الى مقاطعة منتوجات المناطق المحتلة بدعوى « ان معظم هذه المنتوجات اسرائيلية » وقد قبل المكتب اقتراح لبنان ، وبعد مدة غير رأيه وعدل عن قبوله . وقبل التطرق الى مؤتمر بيت ساحور لا بد من تسجيل ملاحظتين : ١ — ان اقتراح لبنان يبدو للوهلة الاولى وكأنه اقتراح تمليه « الظروف القومية » ، غير ان الواقع ليس كذلك ، فهذا الاقتراح لم يقترن بخطط عملية

لتحرير المناطق المحتلة . ومن هنا تتضح الدوافع الكامنة وراء الاقتراح ، التي هي اقرب الى المنافسة على الاسواق بين منتوجات المناطق المحتلة والمنتوجات اللبنانية منها الى الدوافع القومية .

٢ – ان قبول « مكتب مقاطعة اسرائيل » للاقتراح ثم عدوله عنه يشير الى مدى تخبط هذا المكتب . فالموافقة على مقاطعة منتوجات المناطق المحتلة دون الاقتران بخطة تحرير جدية ، تخدم عملية ربط اقتصاد هذه المناطق بالاقتصاد الاسرائيلي ، وهذا ما يسعى اليه منذ اعوام وزير الدفاع موشيه ديان بخطته المعروفة « بالدمج الاقتصادي » .

في الفترة الواقعة بين قبول الاقتراح والعدول عنه اخذت الزعامة التقليدية في الضفة الغربية تتحرك، لا لكي تفشل المقاطعة فحسب ، بل لتبحث ايضا مجمل اوضاع الضفة ، في مؤتمر يضم رؤساء البلديات يعقد في بيت ساحور ، الامر الذي ادى الى اصطدام هذه الزعامة بالطرفين ذوي النفوذ في الضفة ، فالطرف الاسرائيلي لا يريد لهذه الزعامة ان تصل الى درجة من النفوذ تمكنها من البت في مصير المناطق المحتلة ، لان رئيسة الوزراء غولدا مئير لا تزال تؤمن « بعدم وجود شيء اسمه فلسطيني » . اما الطرف الاخر فانه يتخوف من تصاعد حجم قوتها تحت الحكم الاسرائيلي لدرجة تؤدي بها في النهاية الى الدعوة الى « الكيان الفلسطيني » وبالتالي الانفصال عن الضفة الشرقية . ومن مظاهر التخوف لدى هذين الطرفين قدوم شخصيتين في البرلمان الاردني هما الدكتور قاسم الريماوي وعلي داوود الرمحي في نهاية شهر تموز الى الضفة الغربية ضمن « زيارات الصيف » موفدين من قبل الحكومة الاردنية « لبذل الجهود من اجل احباط تنظيم فلسطيني مستقل في الضفة الغربية ، وللحيلولة دون خلق كيان فلسطيني بها » (معاريف ٧١/٨/١) ، واشتراط الطرف الاسرائيلي ممثلا في الحاكم العسكري للضفة باقتصار البحث في مؤتمر بيت ساحور على موضوع المقاطعة فقط ، دون التطرق الى اي موضوع اخر .

ومن الجدير بالذكر ان بعض رؤساء البلديات قد طرح اثناء الاعداد لمؤتمر بيت ساحور مواضيع اخرى ملحة ، من بينها اجراء انتخابات بلدية في الضفة ، وسياسة النظام الاردني تجاه المقاومة الفلسطينية ، وموضوع اقامة جامعة في الضفة الغربية . غير ان التشكيلة الحالية للزعامة التقليدية في الضفة تحول دون البت في مواضيع تحمل طابعا سياسيا ، لتعدد مشارب واهواء هذه الزعامة التي تنقسم بشكل عام الى ثلاثة اقسام : قسم موال للسلطات الاردنية ، واخر مستقل ، والقسم الثالث موال للسلطات الاسرائيلية ، مثل رئيس بلدية الخليل محمد الجعبري الذي اخذ في الآونة الاخيرة يجتمع بكثرة مع ديان ، ويندد بالنظام الاردني وبالمقاومة معا ، ومثل رئيس بلدية بيت جالا خميس جبران الذي اخذ يدعو صراحة الى الحاق مدينته باسرائيل : « انني اعرف ان اسرائيل لن تتنازل ابدا عن القدس ، وانني ارغب ان اكون مرتبطا بالقدس تحت حكم اسرائيلي او اردني ، ولكننا نفضل ان نكون مرتبطين بالقدس الاسرائيلية » (معاريف ٧١/٨/١١) .

غير ان هذه التشكيلة من الزعامة المتعددة الاهواء والاتجاهات ، تتحد وتجمع على الاتفاق اذا كان الموضوع المطروح يمس مصالحها الذاتية ، خاصة مثل موضوع مقاطعة منتوجات الضفة الغربية ، ويكفي ان نشير هنا الى ان رئيس بلدية بيت ساحور نيقولا ابو عيطة يمتلك معملا لمنتوجات البلاستيك ، كما وان رئيس بلدية اريحا صالح عبدو يعتبر من رجال الاعمال « الذين يتعاملون بالملايين » ، وفيما يتعلق برئيس بلدية نابلس معزوز المصري فانه يعتبر هو وعائلته من المشرفين على صناعة الصابون في نابلس ، اما رئيس بلدية الخليل محمد الجعبري فانه يسيطر على تصدير عنب الخليل .

ومما تجدر الاشارة اليه هنا ، ان رؤساء الغرف التجارية في الضفة رأوا ان معالجة موضوع المقاطعة تدخل ضمن مجال عملهم ، وليس ضمن مجال عمل رؤساء البلديات . وقد عقد رؤساء غرف التجارة اجتماعا في ٧١/٨/١٥ في مدينة القدس واتخذوا قرارا بايفاد بعثة الى الدول العربية « للعمل على ازالة القيود المفروضة على صادرات الضفة من المنتوجات الزراعية والبحث مع السلطات الاردنية في موضوع فتح فروع المصارف في القدس والضفة الغربية المغلقة منذ حرب حزيران » .

الا ان رؤساء البلديات اصروا على عقد مؤتمر خاص بهم في بيت ساحور لسببين : (١) ان المقاطعة العربية تؤثر على مصالحهم الذاتية (٢) ان انعقاد المؤتمر من شأنه ان يعزز من هيبة الزعامة التقليدية

في الضفة ، وربما يكون فاتحة لمؤتمرات اخرى . وفي ٧١/٨/١٨ وفد الى بيت ساحور ٢٤ شخصا يمثلون البلديات والمجالس المحلية في الضفة ، وعقدوا مؤتمرا مغلقا في قاعة المدرسة الكاثوليكية، استغرق ثلاث ساعات خيم عليه جو من التحفظات الاسرائيلية والاردنية التي اشترطت لعقده .وخرج المؤتمرون بقرارين اثنين : ١ ـ انتخاب بعثة مكونة من ثلاثة اشخاص ، نيقولا ابو عيطة رئيس بلدية بيت ساحور وحكمت المصري من نابلس وانور نسيبه من القدس ، والحاقها بالبعثة المنبثقة عن اجتماع رؤساء الغرف التجارية في القدس . ٢ ـ صيغة نداء توجه بها المؤتمرون الى الدول العربية لمساعدة الجماهير الفلسطينية في الضفة ، بالغاء القيود المفروضة على صادرات الضفة الغربية . وبالرغم من أن مؤتمر بيت ساحور لم يتخذ قرارات تزيد في اهميتها عن القرارات التي اتخذها رؤساء الغرف التجارية ، الا انه اكتسب شهرته من تخوف السلطتين الاسرائيلية والاردنية من نمو حجم الزعامة التقليدية، واحتمال خروجها عن طاعتهما، وكذلك من الاهتمام الذي تعلقه الولايات المتحدة الاميركية على عقد المؤتمر ، فقد شوهد قنصل اميركا في القدس يتجول في بيت ساحور يوم انعقاد المؤتمر « لكي يقف عن كثب عما يدور هنالك » وقال للصحفيين « انه مهتم للغاية بهذا المؤتمر » (معاريف ٧١/٨/١٩) .

الدعوة لاجراء انتخابات بلدية : اخذت الدعوة لاجراء انتخابات بلدية جديدة تشتد في الاونة الاخيرة من قبل بعض شخصيات الضفة الغربية . وقد تزعم هذه الدعوة حمدي كنعان الرئيس السابق لبلدية نابلس . الا ان دعوته اصطدمت بمعارضة السلطتين الاسرائيلية والاردنية ورؤساء البلديات « الذين يعارضون اجراء الانتخابات لان اي واحد منهم ليس على استعداد للتنازل عن الكرسي ، وان يعرض مركزه للخطر في انتخابات حرة » كما جاء على لسانه (معاريف ٧١/٨/٢٩) .

اتسمت ردود الفعل لدى الرؤساء الحاليين لدعوة كنعان بالرفض والتصدي لها بدعاو مختلفة ، فرئيس بلدية الخليل محمد الجعبري المعروف بولائه لسلطات الاحتلال عارض الدعوة بمنطق قومي بقوله: « ان قبول الاقتراح الداعي لاجراء انتخابات جديدة لرؤساء البلديات هو بمثابة اعتراف في الواقع الذي فرض علينا في يونيو ١٩٦٧». اما رئيس بلدية بيت ساحور نيقولا ابو عيطة فيرى « ضرورة اجراء الانتخابات تحت حكم ديمقراطي ، والحكم العسكري القائم غير ذلك » . وفيما يتعلق برئيس بلدية اريحا صالح عبدو (تقدر امواله بثلاثة ملايين ليرة اسرائيلية) فانه يعارض هذه الدعوة ، وفي نفس الوقت يحرص على نفي ان تكون هنالك منفعة شخصية له من شغله منصب رئاسة البلدية « فانا ادفع من جيبي لسكرتيري الخاص » .

ومن المعروف ان اخر انتخابات بلدية كانت قد جرت قبل حرب حزيران بعامين ، ولكن الامر الذي لا يزال يكتنفه الغموض هو الدوافع الكامنة وراء دعوة حمدي كنعان ، خاصة وانه يشير الى انه ليست له اغراض شخصية من وراء هذه الدعوة وانه لن يعود الى رئاسة البلدية ولن يرشح نفسه اذا ما جرت الانتخابات وانه يهدف فقط الى خدمة المصلحة العامة .

اوضاع التعليم في الضفة والدعوة لاقامة جامعة دينية في الخليل : بدأ العام الدراسي في الضفة الغربية عند مطلع شهر سبتمبر من هذا العام ، ووصل عدد الطلبة في الضفة (باستثناء القدس) ١٥٣ الف طالب بزيادة ١٣ الف طالب عن العام الدراسي السابق . ويقدر عدد العاملين في جهاز التعليم بحوالي ٦٥٠٠ شخص . ومن المعروف ان المنهج التعليمي في الضفة لا يزال يتمشى مع المنهج التعليمي في الاردن مع ادخال بعض التعديلات الاسرائيلية عليه .

تتمثل المشاكل التعليمية التي تواجه الضفة الغربية في المشاكل القاسية التي تواجه الخريجين الثانويين ، فالضفة الغربية تخلو من المعاهد الدراسية العليا ، ولذا فليس هنالك سبيل أمام الخريجين الا ارتياد الجامعات العربية ، غير ان هذه الجامعات تحدد سلفا عدد الطلبة من ابناء الضفة الغربية ولا تستوعب الا خمس الخريجين ، الامر الذي حدا في الماضي ببعض رجالات الضفة للدعوة الى اقامة جامعة علمية في الضفة لحل مشاكل الخريجين هناك . ولكن هذه الدعوة اصطدمت بمعارضة السلطتين الاسرائيلية والاردنية (انظر باب المناطق المحتلة في شؤون فلسطينية العدد الثالث) .

وفي المدة الاخيرة طالب رئيس بلدية الخليل محمد الجعبري باقامة جامعة دينية ، حين توجه بطلب الى الحاكم العسكري لمساعدته باقامة جامعة في

مدينة الخليل « لتدريس الديانة الاسلامية بمستوى عال » . ومن الطبيعي ان ترحب السلطات الاسرائيلية باقامة جامعة دينية وتقف في وجه اقامة جامعة علمية . فقد اشادت دوائر الحكم العسكري باقامة هذه الكلية واتفق مبدئيا على تخصيص ميزانية لمعاشات المعلمين ومواد الدراسة (معاريف ٧١/٩/١٣) .

قطاع غزة : ان الاحداث التي تقع في القطاع ، تختلف عن تلك التي تقع في سائر المناطق العربية المحتلة ، فالقطاع يخلو من الاستيطان الاسرائيلي (باستثناء مستوطنة يتيمة هزيلة انشئت بالقرب من الخط الاخضر) كما ويخلو من مشاكل الزعامة التقليدية ، ومن عقد الانظمة العربية ، ولعل المسافة الشاسعة بين القطاع ونفوذ الانظمة قد حمته وصانته من هذه العقد . فهذه الاحداث ناجمة عن الصراع القائم بين الثورة والكبت ، الصمود والبطش ، بين طرفين اثنين لا ثالث لهما، بين جماهير القطاع العريضة ممثلة في رجال المقاومة الفلسطينية وبين سلطات الاحتلال ممثلة في القوات الاسرائيلية .

اتسمت الفترة الاخيرة في القطاع بوحشية وشراسة خطوات سلطات الاحتلال الاسرائيلية تجاه سكان القطاع ، ففي هذه الفترة اقدمت السلطات الاسرائيلية على القيام باكبر عملية هدم للبيوت واضخم عملية تهجير وابشع عملية تشريد عرفتها المنطقة منذ الاحتلال ، تمهيدا لتفريغ القطاع من سكانه الاصليين بعد ان عجزت كافة السياسات التي اتبعت هناك عن اخماد جذوة ثورة جماهير القطاع . وقبل التطرق الى سياسة الهدم والاقتلاع والتشريد لا بد من الاشارة الى ان هذه السياسة قد تبلورت بفضل عوامل داخلية وخارجية منها :

١ — تخوف العسكريين الاسرائيليين من تصاعد نمو المقاومة الفلسطينية في القطاع ، وسيطرتها شبه التامة هناك التي مكنتها من حصر ظل التواجد الاسرائيلي المدني تماما في القطاع ، ومن حصر التواجد الاسرائيلي العسكري وجعله « تواجدا رمزيا » .

٢ — ضرب المقاومة الفلسطينية في الاردن : فقد أدت اعمال التصفية التي قام بها النظام الاردني الى تشجيع الطرف الاسرائيلي لتوجيه ضربات من جانبه ضد جماهير القطاع . وكان للصحافة الاسرائيلية باع طويل في دعوة السلطات الاسرائيلية الى « تقليد النظام الاردني في مقاومته للمخربين » وضرورة « تطبيق ما يفعله الملك حسين في الضفة الشرقية ، في قطاع غزة » . ومن الجدير بالذكر ان سياسة اليد القوية التي تتبعها اسرائيل في القطاع تأتي دائما في اعقاب ضرب النظام الاردني للمقاومة او مصاحبة له ، ففي اعقاب مجزرة ايلول قامت السلطات الاسرائيلية بحملة فبراير المشهورة بفظائعها (انظر باب المناطق المحتلة في « شؤون فلسطينية » العدد الثاني) ، وخلال حملة تموز التي صفت التواجد الفدائي في الاردن وارغمت حوالي مئة فدائي على تسليم انفسهم لاسرائيل ، كانت السلطات الاسرائيلية تقوم بحملة الهدم والاقتلاع والتشريد. وقد استغلت السلطات الاسرائيلية الاثار السلبية النفسية التي عكست نفسها على جماهير القطاع نتيجة حملة تموز الاردنية بالقاء مناشير جاء فيها بالحرف (كتبت بعربية ركيكة) : « يا سكان القطاع ان فكرة الكفاح المسلح قد افلست ، ويعترفون بذلك حتى زعماء منظمات المخربين وحكام الدول العربية انفسهم ، حقن سفك الدماء والاحترام المتبادل — لكم ولنا ايضا — يوهبنا حياة هادئة ، ازدهار ورفاه . يا سكان القطاع الكرام ، نحن نتوجه الى جميع المخربين في القطاع للسير في طريق اخوانهم الذين في الامس فقط اطلقوا النار عبر الحدود واصابوا سكانا اسرائيليين ، واليوم سلموا انفسهم وحظوا بمعاملة انسانية حسنة . نحن نتوجه بهذا الى الآباء لينصحوا ابنائهم بان يغتنموا الفرصة ولا ينجرفوا وراء تأثيرات سيئة التي تعرض حياتهم للخطر . انصحوهم بأن يسلموا انفسهم ويكون خيرا للجميع ... مرفق بهذا مكتوب باللغة العبرية : كل من يسلم نفسه ويعطي الكتاب لقوات الامن ، يحظى بمعاملة انسانية حسنة » .

٣ — الهدوء على امتداد القنال ونهر الاردن : لقد غدت اسرائيل بعد قبول الجمهورية العربية المتحدة لوقف اطلاق النار، وعقب ضرب المقاومة في ايلول، تنعم بالهدوء على كافة جبهاتها باستثناء « الجبهة الوحيدة » في قطاع غزة ، الامر الذي « مكن الجيش الاسرائيلي من حشد قوات كبيرة في القطاع ، بحيث اصبح وجوده ملموسا في كل مكان ويقوم بمباغتة السكان المحليين في اوقات وامكنة غير متوقعة (معاريف ٧١/٨/٣) ويكشف منسق شؤون المناطق المحتلة الزعيم

الثاني شلومو جازيت عما اسداه وقف اطلاق النار لاسرائيل في « معالجتها للمخيمات » بقوله : «ينبغي علينا ان لا ننسى ان وقف اطلاق النار قد سهل للغاية موضوع معالجة المخيمات . فوقف اطلاق النار يمكننا من تخصيص قوات عسكرية وتوجيه وسائل مادية وغيرها ، وهذا لم يكن بالامكان قبل عام » (معاريف ٧١/٨/٢٠) .

اقدمت اسرائيل على تنفيذ هجمتها الشرسة من خلال ادراكها لهذه العوامل ، ولم يكن اقدامها غريبا ، ولكن الغريب هو تباكي الموافقين على وقف اطلاق النار ، ونحيب الموغلة ايديهم في دماء الشعب ، على انقاض البيوت المهدومة والالاف الذين اصبحوا بدون مأوى ....!!

ماذا حدث في القطاع ؟ لقد أوكلت مهمة معالجة « الجبهة الوحيدة » الى قيادة المنطقة الجنوبية التي يرأسها الزعيم اريك شارون « بطل مجزرة قبيه » ، حيث دفعت هذه القيادة بجزء من قواتها المعدة لمواجهة الجيش المصري ، لتعزيز القوات الاسرائيلية المتواجدة في القطاع ولتنفيذ خطة ديان (انظر باب المناطق المحتلة في « شؤون فلسطينية » العدد الرابع) . قامت هذه القوات بابشع هدم وتشريد حين قامت بهدم حارات بأكملها ونقل قسم من سكانها الى العريش والضفة الغربية وتشريد القسم الاكبر داخل القطاع . والمخيمات التي مستها يد الهدم والتهجير والتشريد هي :

مخيم جباليا : هدمت قوات الاحتلال فيه ١٠١١ منزلا تضم ٩٢٤ عائلة تعداد نفوسها ٦٥٠٣ نسمة. بقيت ٨٤ عائلة من بين التي هدمت منازلها ، داخل المخيم ، اما العائلات الاخرى ويصل تعدادها ٨٣٧ عائلة فانها نزحت من المخيم ، حيث توجهت حوالي ٤٠٠ عائلة الى مدينة غزة وضواحيها ، و٨٠ عائلة الى أماكن مجهولة (!) خارج مخيمات اللاجئين ، و ٨٦ عائلة الى مخيمات اللاجئين وسط القطاع ، وتم تهجير ٢١٤ عائلة بواسطة قوات الاحتلال الى مدينة العريش و ١٠ عائلات الى الضفة الغربية .

مخيم الشاطىء : هدمت قوات الاحتلال فيه ٥٩٨ منزلا تضم ٥٩١ عائلة تعداد نفوسها ٤٠٢٠ نسمة. بقيت ٥٦ عائلة من التي هدمت بيوتها داخل المخيم، ونزحت منه ٥٣٥ عائلة . توجهت ٣٣٧ عائلة الى مدينة غزة وضواحيها . وتم تهجير ٨٦ عائلة بواسطة قوات الاحتلال الى مدينة العريش و ١١ عائلة الى الضفة الغربية ، ونزحت بقية العائلات الى مخيمات اللاجئين والى دير البلح وخان يونس.

مخيم رفح : هدمت قوات الاحتلال فيه حوالي ٤٠٠ منزل تضم حوالي ٤٠٠ عائلة ، تعداد نفوسها ٢٨٥٠ نسمة ، بقيت منها في مخيم رفح ١٢١ عائلة وانتقلت ٢٠ عائلة الى خان يونس و٧١ عائلة الى بلدة رفح ، وتم تهجير ٤٦ عائلة بواسطة قوات الاحتلال الى مدينة العريش و٧ عائلات الى الضفة الغربية . اما بقية العائلات الاخرى فقد انتشرت في مخيمات اللاجئين في القطاع .

اشرف على اعمال الهدم والاقتلاع والتشريد في المخيمات الثلاثة كل من وزير الدفاع موشيه ديان ورئيس الاركان حاييم بارليف ورئيس شعبة العمليات في القيادة العامة دافيد اليعازار وقائد المنطقة الجنوبية اريك شارون . وقد وصف صحفي اسرائيلي في (ملحق عل همشمار ٧١/٨/٦) الاعمال التي اشرف عليها هؤلاء القادة بقوله: « ... ذهبنا الى اولئك الذين اقتلعوا من ديارهم، الذين فصلوا عن عالمهم ... ليس هنالك منظر يثير المقت في النفوس اكثر من منظر العائلة التي تنفض على بيتها لتخليه... يرسلون الى المستقبل المجهول، فاقدي الثقة ، ويسعون الى تأمين مستقبلهم بالقليل الذي جمعوه ... كانوا يلقون نظرات نحو البولدوزر الذي ينقض على الحارة ويقوم بهدمها ، وطحن مبانيها ... لقد غدت المباني التي عاشوا تحت سقفها طيلة عشرين عاما ونيف أثرا بعد عين ... عيونهم لا تدمع ، وافواههم لا تصرخ ، وايديهم لا تتحرك ... جرح بليغ ... صورة قبيحة ... والم دفين ... الجيران يساعدون العائلات التي اقتلعت ولكن دون تبادل تحية الوداع ... ان ذلك غير معهود ... انهم ينسلخون عن العائلة الكبيرة ... والسؤال من يقتلع غدا ؟ انظر بوجوه اولئك الذين اقتلعوا ... انه لقاء مقيت ومخجل ... » . اما صحيفة الاتحاد الاسرائيلية فقد وصفت هذه الاعمال التي اشرف عليها كبار القادة الاسرائيليين بقولها: « ان الاجراءات التي تتخذها سلطات الاحتلال الاسرائيلي في قطاع غزة ، لا تقل في بشاعتها عن جرائم الحرب التي ترتكبها القوات الاميركية المعتدية في فيتنام ... وعلى الرغم من عدم توفر جميع الحقائق في عملية التشريد الواسعة لتصفية معسكرات اللاجئين في القطاع فان النزر اليسير

الذي ينشر عن هذه العملية تقشعر له الابدان...» (الاتحاد ٧١/٨/١٠) .
ازاء هذه الاعمال التي توخت منها سلطات الاحتلال الاسرائيلية ادخال بذور اليأس من الاستمرار في المقاومة ، والتوصل الى بسط سيطرتها على كافة انحاء القطاع ، وتعمت مظاهرات واضرابات في مخيمات ومدن القطاع ضد الاجراءات الوحشية التي قامت بها سلطات الاحتلال ، فقد وزعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وقوات التحرير الشعبية بيانا مشتركا دعت فيه الاهالي الى الاضراب العام والشامل ، وحذر البيان من ان كل من سيخل بالاضراب « سيلاقي حتفه على ايدي رجال المقاومة » . واستجابت لهذا النداء جماهير القطاع وتعطلت كافة اوجه الحركة والتجارة في ارجاء القطاع « وبدت مدينة غزة كمدينة اشباح » الامر الذي اثار دهشة الصحافة الاسرائيلية التي اخذت تقارن بين مفعول المنشور الذي وزعته قوات الاحتلال والذي لم يستجب له اي شخص ، وبين مفعول البيان الذي استجابت له كافة جماهير القطاع ، كما واخذت بعض الصحف تشكك بنجاعة سياسة اليد القوية بقولها : « ان سياسة اليد القوية لا تحدث العجائب ، يمكن بواسطتها تصفية فدائيي اليوم ، ولكن ليس اولئك الذين ينبتون هناك غدا . ان صبية جباليا والشاطىء والبريج والمغازي والنصيرات الذين يقومون اليوم بالقاء الليمون الشبيه بالقنابل اليدوية على القوات الاسرائيلية ، سيلقون في الغد قنابل عادية وسيبثون الالغام، وسوف يستبدلون العصي التي يحملونها ببنادق كلاشنكوف » (ملحق عل همشمار ٧١/٨/٦) . وهنالك من يرى ان الالتحام بين المقاومة والجماهير غير قابل للذوبان « انه من غير الممكن الفصل بين السكان والفدائيين ، فالسكان انفسهم فدائيون محتملون . ليست هنالك حاجة للانضمام الى تنظيم فدائي لكي يصبح الشخص فدائيا في القطاع ، بل يكفي العثور على قنبلة من تلك التي خبئت بكثرة والقائها على وسيطة نقل عسكرية مرة كل بضعة شهور لكي يغدو الشخص فدائيا . وهذا هو السبب في بروز خمسة فدائيين مكان كل فدائي يقتل او يلقى القبض عليه في القطاع » (هعولام هزيه ٧١/٨/٣).

المرحلة القادمة : ان اعمال التشريد والتهجير التي شملت حوالي ١٥ الف نسمة واعمال الهدم التي شملت اكثر من ألفي بيت في القطاع ، تعتبر بمثابة المرحلة الاولى من الخطة الاسرائيلية الرامية الى تفريغ القطاع من سكانه . اما المرحلة الثانية فانها ستبدأ في الربيع القادم ، وقد اجلت العملية الى الربيع « لان فصل الشتاء البارد ، يصعب عملية اجلاء العائلات الى مبان لا زالت تفتقر الى الترتيبات الاولية » . وتنطوي المرحلة القادمة على خطورة كبيرة اذ سيتم فيها كما يقول « شلومو جازيت » منسق شؤون المناطق المحتلة « اخراج ثلث سكان المخيمات في قطاع غزة ، اي اخراج ٦٠ ـ ٧٠ الف نسمة من المخيمات الحالية الى مبان في اماكن اخرى . هكذا نستطيع الحصول على سيطرة فعلية في مخيمات اللاجئين » (معاريف ٧١/٩/١٤) .
هنالك امران من شأنهما ان يحولا دون تنفيذ اسرائيل لمخططات الربيع ، الاول وقوعه محتمل ، والثاني وقوعه واجب (١) احتمال انفجار الوضع في جبهة القتال (٢) ضرورة قيام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي تقود نضال جماهير القطاع بتوجيه ضربات شديدة وعنيفة للعدو الاسرائيلي اينما وجد داخل اسرائيل وخارجها ، دون النظر الى اية اعتبارات كانت لان كافة الاعتبارات تسقط امام ما يحدث في القطاع .

عبد الحفيظ محارب

(٦) الملامح الرئيسية للأقتصاد الاسرائيلي

الاقتصاد الاسرائيلي في السبعينات

لقد رأينا من الانسب تجنبا للتكرار ان نقدم للقارىء في هذا العدد تقريرا عن نواحي معينة في الاقتصاد الاسرائيلي بدلا من سرد الاحداث الاقتصادية التي وقعت في الشهرين الاخيرين خصوصا واننا قد نشرنا في مكان آخر من هذا العدد دراسة حول الليرة الاسرائيلية وازمة الدولار تعليقا على قرار الحكومة الاسرائيلية تخفيض عملتها بنسبة ٢٠٪ بالنسبة للدولار حيث استعرضنا الاحداث الاقتصادية التي سبقت القرار المشار اليه. والتقرير الذي نحن بصدده هو دراسة قيمة قام باعدادها البروفسور «مايكل برونو» استاذ الاقتصاد في الجامعة العبرية حول الملامح الجديدة للاقتصاد الاسرائيلي في فترة السبعينات . واهمية هذه الدراسة تكمن في الشكل الذي يتصور المسؤولون في اسرائيل هيكل الاقتصاد الاسرائيلي خلال عشر السنوات القادمة ، والمدى الذي سينجح فيه الاقتصاد المذكور في تحقيق اهدافه الرئيسية والبدائل المختلفة التي قد يقع عليها اختيار المسئولين خلال العقد القادم . وكان المؤلف قد أعد هذه الدراسة بتكليف من مؤسسة «راند» للابحاث في الولايات المتحدة كجزء من برنامج دراسي حول التطورات السياسية والاقتصادية في الشرق الاوسط وقد شملت دراسة كافة قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي حيث تناول بالتحليل الزيادات المرتقبة في عدد السكان ، وحجم القوى العاملة ، والانتاجية الكلية نتيجة لتفاعل رأس المال مع اليد العاملة ، وانتاجية كل قطاع على حدة ، والاستثمارات الضرورية لتحقيق نمو سريع ، واتجاه كل من الصادرات والواردات . ثم تطرق بعد ذلك الى المشاكل الرئيسية في الاقتصاد الاسرائيلي وفي طليعتها مشكلة ميزان المدفوعات وكيفية تحقيق توازن أفضل مما هو عليه الان بين حجم الصادرات والواردات . وقد استطاع المؤلف أن يستعمل وسائل التحليل الاقتصادي بمهارة فائقة معتمدا على مصادر اولية بحيث جاءت الدراسة متكاملة وكاشفة لما قد يستقر عليه الاقتصاد الاسرائيلي مستقبلا .

وفيما يلي عرض سريع لاهم النقاط الواردة في هذه الدراسة مع تعليق على الاستنتاجات التي يمكن الخروج بها .

الزيادة في عدد السكان : في تقدير المؤلف ان الزيادة السنوية في السكان لن تتعدى ١٫٨٪ سنويا نظرا لان معدل الهجرة بدأ بالتناقص من ناحية وعلى افتراض ان الاتحاد السوفياتي لن يسمح بهجرة واسعة لليهود من اراضيه . الى جانب ذلك من المنتظر ان ينخفض معدل الولادة بين السكان اليهود وان يظل معدل الوفيات على حالته . وعلى هذا الاساس من المتوقع ان يصل مجموع سكان اسرائيل في عام ١٩٨٠ الى ٣٫٨ مليون نسمة منهم ٦٥٠ الف نسمة من غير اليهود ومن أصل زيادة قدرها مليون نسمة ما بين عامي ١٩٦٨ و١٩٨٠ فان نسبة المهاجرين الجدد لن تشكل اكثر من ٢٥ ٪ بالمقارنة الى ٦٠ ٪ في فترة الخمسينات وقسم من الستينات .

والجدول الثاني يبين الزيادة المرتقبة من السكان والقوى العاملة . والجدير بالذكر ان التركيب الديمغرافي في اسرائيل يشير الى وجود نسبة مرتفعة من الاطفال ونسبة منخفضة من اليد العاملة التي تستطيع العمل مما يجعل نسبة القوى العاملة الى السكان منخفضة كما يبدو من الجدول المشار اليه . يضاف الى ذلك ارتفاع نسبة الاقبال على المدارس والتقاليد التي تمنع المرأة اليهودية الشرقية من دخول ميدان العمل. ان جميع العوامل المشار اليها قد تضافرت بحيث جعلت نسبة القوى العاملة الى السكان ١٠ ٪ اقل من المعدل السائد في اوروبة الغربية .

أما فيما يتعلق بنسبة البطالة فان تقدير المؤلف في أنها ستنخفض من ٣٫٥ ٪ في عام ١٩٧٠ الى ٣ ٪ في عام ١٩٨٠ والمعروف ان هذا هو الحد الادنى الذي يمكن لاقتصاد ما ان يفرزه من البطالة نظرا لان هنالك اناسا دوما يبحثون عن عمل جديد تلقائيا . وبعبارة اخرى فان المستوى الذي يشير اليه المؤلف هو ذلك المرادف لمستوى عمالة كاملة لوسائل الانتاج في اسرائيل وهو مستوى مرتفع جدا اذا قورن بمعظم دول العالم ويدل على وجود سوق عمل منظم ودقيق تتحرك فيه القوى العاملة مما يحفظ مصالحها المادية .

وقد تجنب الكاتب دراسة الاحوال المتردية للعمال

الجدول رقم ١
السكان والقوى العاملة

	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
السكان (بالآلاف)	٢،٨٠٦	٢،٩٤٢	٣٣٥٧	٣٧٩٣
القوى العاملة (بالآلاف)	٩٧٠	١٠٥٠	١٢١١	١٣٥٨
نسبة النفوس العاملة للسكان	٣٤،٦٪	٣٥،٧٪	٣٦،١٪	٣٥،٨٪
نسبة العمال الاسرائيليين للمجموع	٩٣،٩٪	٩٦،٥٪	٩٧،٠٪	٩٧،٠٪
معدل نمو السكان		٢،٤ ٪	٢،٥ ٪	٢،٥ ٪

العرب وهي التي ترتفع فيها مستوى البطالة الى مستوى عال ، واكتفى بتحليل القوى العاملة كوحدة لا تتجزأ . ويلاحظ ان الكاتب افترض استمرار السلطات الاسرائيلية في اجتذاب اليد العاملة من المناطق المحتلة ، باجور منخفضة، نسبيا لتشغيل الطاقة المعطلة في الاقتصاد الاسرائيلي . وبعبارة اخرى فانه قد افترض استمرار الاحتلال الاسرائيلي الى هذه المناطق العربية حتى نهاية عام ١٩٨٠ (نهاية الفترة الزمنية للدراسة) .

القطاع الوطني : يمكن تبويب النتاج الوطني بأحد طريقين او كليهما : الطريقة الاولى اعتبار الناتج الوطني يساوي مجمل انفاق القطاع الخاص والقطاع العام على السلع الاستهلاكية والاستثمارية . وفي هذه الحالة يصبح الناتج الوطني = استهلاك شخصي + استهلاك القطاع العام + مجمل الاستثمارات + الصادرات — الواردات . أما الطريقة الثانية وهي تؤدي تعريفا الى نفس نتائج الطريقة الاولى فانها تعرف الناتج الوطني على أنه يساوي مجموع القيمة المضافة في جميع قطاعات الاقتصاد .

انطلاقا من هذين التعريفين قام المؤلف باحتساب الناتج الوطني على أساس اسعار عام ١٩٦٨ خلال عشر السنوات الفاصلة بين ١٩٧٠ و١٩٨٠ . وتستند التقديرات المبينة في الجدول رقم (٢) الى سلسلة من الافتراضات أهمها عدم حدوث تغيير جذري في الوضع السياسي والعسكري ، عدم حدوث حرب جديدة بين العرب واسرائيل وبقاء الاسواق العربية معلقة في وجه السلع الاسرائيلية وان لا يزيد معدل الهجرة السنوي عن ٣٠،٠٠٠ في السنة .

الجدول رقم ٢
الناتج الوطني ١٩٦٨ — ١٩٨٠

(ملايين الليرات الاسرائيلية : أسعار ١٩٦٨)

	١٩٦٨		١٩٧٠		١٩٧٥		١٩٨٠
استهلاك شخصي	٩٢٨٩	١٠،٣	١١٣٠٨	٦،٩٪	١٥٨٠١	٥،٢٪	١٩٨٣٤
استهلاك القطاع العام	٤١٠٩	١٥،٠	٥٤٣٦	٨،٠٪	٧٩٨٥	٦،٠٪	٩١٦٣
مجمل الاستثمارات	٢٩٤٥	٢٠،٠	٤٢٤٢	٥،٤٪	٥٥٢٥	٥،٢٪	٧٠٩١
الصادرات	٤٠٢٧	٨،٦	٤٧٤٦	١٣،٩٪	٩٠٩٣	١٢،٣٪	١٧١٧٠
الواردات	٦٣٢٥	١٥،٠	٨٣٦٨	٨،٣٪	١٢٤١٠	٧،٣٪	١٦٤٥٠
الناتج الوطني	١٤٠٤٥	١١،٢	١٧٣٦٤	٨،٤٪	٢٥٩٩٤	٧،٢٪	٣٦٨٠٨

ولكي يستطيع المؤلف احتساب الانتاجية المرتقبة للاقتصاد الاسرائيلي فانه لا بد من افتراضين : الاول معدل زيادة انتاجية العامل الواحد والثاني حجم الاستثمار المتوقع . وقد لجأ المؤلف الى اعتماد معدل متناقص للانتاجية انسجاما مع انخفاض معدل النمو الشامل للاقتصاد الاسرائيلي . وحيث ان عملية الاستنساب (التنبؤ مستقبلا) تتطلب معرفة الاتجاه في السنوات الماضية فقد قام المؤلف بقياس

« دالة الانتاج » في الاعــوام العشرين الماضية لاعتمادها كأساس في تقدير الناتج الوطني خلال الفترة موضع الدراسة . ويقصد « بدالة الانتاج » مجموع الانتاج المتحقق ينتجه لمزج اليد العاملــة وراس المال بنسب متفاوتة . غير ان النتائج التي يحصل عليها تكون على اساس القيمة النقدية للناتج الوطني وليست القيمة الحقيقية اذ لا بد للتوصل الى القيمة الحقيقية من قسمة الناتج النقدي على الارقام القياسية لمستوى الاسعار .

وقد اخذ المؤلف بعين الاعتبار مجمــل السياسة الاقتصادية في اسرائيل عند بحث التغيرات المرتقبة في هيكل الاقتصاد الاسرائيلي الى جانب العوامل الاقتصادية الرئيسية مثل توفــر الموارد ، وحجم السوق المحلي ، وندارة المياه ، وسياسة استيعاب المهاجرين والوضع العسكري في المنطقة . ويمكن القول بأن هذه الافتراضات قريبة مــن الواقع السياسي والاقتصادي في اسرائيل والمنطقة بأسرها.

الجدول رقم ٣
التغيرات الهيكلية المرتقبة في الاقتصاد الاسرائيلي

معدلات النمو (نسبة مئوية)

القطاع	١٩٧٠ــ١٩٧٥	١٩٧٥ــ١٩٨٠
الزراعة	٦،٥	٥،٥
الصناعة والتعدين	١٢،٠	١٠،٠
البناء	٧،٠	٥،٠
النقل	١٠،٠	٩،٠
القطاع العام	٥،٠	٥،٠
المساكن	٦،٠	٥،٠
التجارة والخدمات	٧،٢	٤،٧

تعكس التغيرات الهيكلية المرتقبــة في الاقتصاد الاسرائيلي خلال العقد القادم السياسة الاقتصادية الراهنة وهي توجيه مزيد من الموارد صوب قطاع الصناعة والتعدين ، ووصول القطاع الزراعي الى درجة من التشبع والتركيز على تطوير قطاع النقل لاهداف اقتصادية واستراتيجية معا . ان حدوث تغيير ملحوظ في هيكل الاقتصاد الاسرائيلي يترك ذيولا اقتصادية وسياسية واسعة المدى . فعلى الصعيد السياسي قد يؤثر علــى بنية الاحــزاب السياسية ومواقفها في اسرائيل خصوصا بالنسبة لنظرتها الى دور الدولة في عملية البناء السياسي والاقتصادي ومدى التزامها او تحولها عن الخط الاشتراكي خصوصا الاحزاب اليسارية . ونظرا لاهمية هذا الموضوع فان مركز الابحاث الان يعد دراسة شاملة عن هذا الموضوع حيث تحاول ربط التطورات الاقتصادية التي حدثت بالعقدين الاخيرين بالتطورات السياسية داخل اسرائيل .

ميزان المدفوعات : لا تزال مشكلة ميزان المدفوعات على رأس المواضيع التي تحظى باهتمام المسؤولين في اسرائيل . وزاد هذا الاهتمام بعد حرب حزيران نتيجة للارتفاع الكبير في النفقات العسكرية ، لذلك فقد حاول المؤلف ان يلم بجوانب الازمة عن طريق طرح عدد من البدائل لما سيكون عليه العجز في عشر السنوات القادمة . وقــد افترض الحالات التالية : ١ ــ الحالة القصوى (أ) التي تفترض استمرار معدل استيراد السلع غير الدفاعية خلال ١٩٦٠ ــ ١٩٧٠ في المستقبل . في هذه الحالة لن يغطى العجز في الميزان التجاري قبل نهاية القرن. ٢ ــ الحالة (ب) تمثل وضعا مماثلا مع افتراض معدل اقل للنمو الاقتصادي في حدود ٨٪ سنويا زيادة في الناتج الوطني ونفس النسبة للواردات . ٣ ــ الحالة (هـ) تفترض معدلا للنمو قدره ١٣،١٪ للصادرات و٧،٨٪للواردات وهو اقرب الافتراضات الــى السياسة الاقتصادية الاسرائيلية بالنسبــة للميزان التجاري . ٤ ــ الحالة (ز) تمثل السياسة التي سارت عليها الحكومة الاسرائيلية خلال الكساد الذي ساد الاقتصاد الإسرائيلي عام ١٩٦٦ عن طريق تخفيض معدل زيادة الناتج الوطني ومعدل نمــو الواردات . ٥ ــ الحالتان (ح ، و د) تفترضان معدلا متشائما لنمو الصادرات ومعدلا مبالغا فيه قليلا للواردات .

ويلاحظ ان هنالك تركيــزا خاصا على الميــزان التجاري من ميزان المدفوعات على اعتبار ان العجز المطلق بين الواردات والصادرات كبير جدا ، وان اي علاج جذري يجب ان ينبثق من عملية تصحيح للميزان التجاري قبل اي بنــد آخــر من ميــزان المدفوعات . ويؤكد المؤلف انه يمكن ضغط العجز الى حوالي النصف في عام ١٩٨٠ بالمقارنة لما هو عليه في عام ١٩٧٠ (انظر الجدول رقم ٤) .

ولا تزال زيادة الصادرات تشكل الهاجس لكافة المسؤولين في اسرائيل . انطلاقا من هذه الحقيقة يعالج المؤلف « الميزة النسبية » للسلع الاسرائيلية في الاسواق العالمية ، حيث يخلص الى نتيجــة تتلخص في انه لا يمكن لاسرائيل ان تحقق زيادة في

الجدول رقم ٤
ميزان المدفوعات ، وحركة الرساميل
(ملايين الدولارات)

(١٩٦٨ — ١٩٨٠)

	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
استيراد	١٨٣١	٢٤٦٥	٣٦٥٩	٥٢٠٤
تصـــدير	١١٣٥	١٣٧٠	٢٦٢٨	٤٦٩٣
الفائض او العجز	٦٩٦ —	—١٠٩٥	—١٠٣١	٥١١ —
نسبة العجز للواردات	٪٣٨	٪٤٤٫٤	٪٢٨٫٢	٪ ٩٫٨
مدفوعات تحويلية	٤٢٥	٥٤٠	٥٥٠	٤٥٠
سندات حكومية	٧٩	١٠٠	١٥٠	١٠٠
صافي الاستثمار الشخصي	ـــ١٥	٧٠	١٠٠	٥٠
رساميل متوسطة	١٥٥	٣٠٠	٣٠٠	٠
تدفق الرساميل	٦٤٤	١٠١٠	١١٠٠	٦٠٠

الجدول رقم ٥
العجز المتوقع في الميزان التجاري

	أ	ب	ج	د	هـ	و
معدل نمو الصادرات	٪١٣	٪١٠	٪١٢	٪١٢	٪١٣	٪١٢
معدل نمو الواردات	٪١١	٪ ٨	٪ ٩	٪ ٨	٪ ٨	٪ ٦
قيمة العجز الاقصى (بليون‌دولار)	٢٫٤٢	٢٫٤٣	١٫٤٦	١٫٤٢	١٫٤١	١٫٤١
العجز المتراكم غير المحسوم	٩٣	٥٦	٢٨	١٦	١٢	٩
معدل العجز (ببلايين الدولارات)	٢٫٤٨	١٫٤٧	١٫٤٣	١٫٤٠	٠٫٤٩	٠٫٤٩

صادراتها قدرها ١٥ ـــ ١٨ ٪ سنويا ما لم تتحول من تصدير السلع « التقليدية » مثل المنسوجات والاسمنت والاخشاب والاطارات الى السلع التي تتطلب مهارات خاصة والتي تكون تكلفة النقـل منخفضة فيها نسبيا . وتشمل هذه السلع المعدات الطبية والصناعية والادويـة الزراعيـة والكتب والمعدات البصرية والمعدات الكهربائية .

والواقع انه لا يوجد امـل لاسرائيـل لكي تزيد صادراتها الى السوق الاوروبية المشتركة ما لم يحدث احد احتمالين : الاول تنشيط صادراتهـا المشار اليها اعلاه نظرا لان ميزة اسرائيل النسبية هي في هذه السلع وليست في السلع التقليدية ، والاحتمال الثاني ان توافق دول السوق المشتركة على منح السلع الاسرائيلية معاملة خاصة حتى تستطيع اختراق حاجز التعرفـة الجمركية التي فرضته دول السوق على السلع الاجنبية .

ويناقش المؤلف امكانية استبدال المستوردات بسلع تنتج محليا توطئة لتخفيض الاعتماد على الاسواق العالمية ولكنه يلاحظ ان معظم هذه السلع معظمها مواد اولية ومواد وسيطة تستعمل في عملية الانتاج وهي بطبيعتها غير متوفرة في اسرائيل . لذلك فان هذه السياسة لن يكون لها علـى احسن الاحتمالات سوى أثر طفيف على حجم الواردات المرادف لمستوى معين من الدخل الوطني .

والمعروف انه ابتداء من عام ١٩٦٢ بدأت السلطات الاسرائيلية تستبدل نظام تحديد الاستيراد والكوتا بنظام تطور للتعرفة الجمركيـة ومعدلات صرف للعملات الاجنبية التي يتم الاستيراد بواسطتها في محاولة لجعل الانتاج اكثر التصاقا بمفهوم الكفاءة الاقتصادية . ولم تواجه اسرائيل المشكلات التي تواجهها الدول النامية عادة وليس آخرها لبنان في مجال تنفيذ السياسات الاقتصادية نظرا لوضوح الرؤيا السياسيـة والاقتصاديـة ولاستعـداد الاسرائيليين الدائم للتضحية اذا اقتنعوا بأن هذه

الاجراءات هي لمصلحتهم في النهاية .
تحاول الحكومة الاسرائيليــة تحريك المدخــرات الاسرائيلية صوب القطاعات الانتاجية عن طريق خلق حوافز معينة لتوظيفها في هذه المجالات خصوصا وان القطاع العام لم يعد قادرا منذ عام ١٩٦٧ على خلق مدخرات ذات قيمة. ازاء هذا الوضع اعتمدت الحكومة سياسة استثمارية تهدف الى تشجيع تدفق رؤوس الاموال اليهودية من الخارج حتى لا تتأثر عملية النمو الاقتصادي نتيجة لتعثر القطاع العام .
ان الصورة التي يرسمها المؤلف لمستقبل الاقتصاد الاسرائيلي ، حتى في حالة حدوث خطأ ثانوي في التقدير ، تؤكد ما سبق واكدناه اكثر من مرة بأن اسرائيل كانت ولا تزال وستبقى قادرة على ايجاد مصادر تمويل واستثمار كافية لدفع عجلة النمو الى الامام وان اي ضربة توجه الى هيكــل هذا الاقتصاد يجب ان تأتي من الخارج والا فان الانتظار لحين حدوث انهيار داخلي لن يأتــي بأي مردود عملي .

ي. ش.

مؤلفات الدكتور يوسف شبل

الصادرة عن مركز الابحاث في م. ت. ف.

		السعر ل.ل.
—	السياسة المالية في اسرائيل (بالعربية)	٢
—	تجارة اسرائيل الخارجية (بالعربية)	٢
—	اعباء الحرب على الاقتصاد الاسرائيلي (بالعربية)	٢
—	مقالات في الاقتصاد الاسرائيلي (بالانجليزية)	٨

مراجعات

محمود درويش ، **شيء عن الوطن** (بيروت ، العودة ، ١٩٧١)

يضم هذا الكتاب مقالات لمحمود درويش ، نشرها منذ حزيران ٦٧ الى فترة قريبة ، في « الاتحاد » و« الجديد » الصادرتين في حيفا ، بالاضافة الى مقابلات معه سبق نشرها في مجلات عربية . وقد صدر الكتاب في الاسبوع الذي وصل فيه الشاعر الى القاهرة من موسكو . وبالطبع فان الناشر لا المؤلف ، هو الذي أعد الكتاب للنشر وأشرف عليه. الملاحظة العامة على الكتاب ، ان موضوعاتـه صحفية وسريعة ، تتسم بالقصر وتكرار الفكرة وحماس التعليق . وفي ذلك يتوخى حرارة اللغة والوضوح وضرب الامثال وسهولة التعبير . وهذا هو مفهوم للصحافة التي تنشد ان تكون قريبة الى « الافهام » . هكذا لا يكون الكتاب « ترجمة » نثرية لشعر درويش ، او نموذجا للنثر الفني لدى الشاعر ، كما في مقدمته لديـوان « ابو سلمى » الصادر اخيرا ، سيما وان المؤلف يستخدم من الوقائع السياسية مادة له ، مادة للمناقشة . وثمة ملاحظة على التبويب . ان الموضوعات في معظمها غير مؤرخة ، وغفل من المصدر الذي نقلت عنه الى الكتاب ، رغم ان الناشر احاط القارىء علما بأن مواد الكتاب كتبت في الارض المحتلة . وفي هذا ما ينزع عن الكتاب سمة الوثائقية .

أين تكمن قيمة الكتاب ؟ ان الحديث عن شعـر درويش ومصادره واسباب نموه ، ردده النقاد بعد ان شاعت تصريحات الشاعر منذ المقابلة معه في مجلة « الطريق » قبل ثلاثة اعوام ، ومنذ أعيد نشر مقالـه الشهير « انقذونا مـن هذا الحب القاسي » . كما ان المقالين النادرين في الكتاب « دفاع عن الشجر » و« شيء عن الوطن » لا يضيفان على صعيد فني قيمة جديدة لشعره . ولكنهما يشهدان على المقدمات الفكرية لاشعـاره الوطنية : ان الوطن هو الالتصاق بالمكان ، وان المقاومة هي التشبث « الغريزي » بالبقاء فيه . ونحن حاضرون في الوطن لان هناك البطش والعسف من الاعداء . وان اعترافنا بهم لا يترك لهم حيلة من الاعتراف بنا . ان كلا منا موجود نسبة الى الآخر (موجود ليس بالمعنى العرضي ، ولكن بالمعنى السياسي وبالتالي التاريخي) ..

وفي المقالات الاخرى يظهر الاختيار السياسي بصورة اكثر وضوحا وتحديدا . وخاصة المقالات المتعلقة « بنضال الكاتب العربي في اسرائيل » ومطالبة الشاعر العربي من الكتاب اليهود (الاسرائيليين) « بمجرد التعارف واللقاء واجراء حوار نستمع فيه الى بعضنا البعض » ص ٥٠ . قيمة الكتاب تكمن هنا . في القائه الضوء على طبيعة الصراع الذي كان يدور بين الشاعر درويش مـن جهة ، وبين القوى اليهودية الصهيونية في الارض المحتلة ، مقومات هذا الصراع وآفاقه : في ١٣ نيسان من العام الماضي ، عقد في « بيت سوكولوف » لقاء بين كتاب اسرائيليين وعرب ، تحت شعار « الدفاع عن الديمقراطية » ، حضره من الجانب الاسرائيلي دان بن اموتس ، اسحق اورباز، دان ميرون ، مردخاي ابي شاؤول ، وغيرهم . ومـن الجانب العربي (شيوعيون واصدقاء لهم) : سميح القاسم ، توفيق زياد ، سالم جبران ، عصام عباسي ، محمد وتد ، يوسف مندي . وكانت فكرة اللقـاءات قد بدأت قبل حوالي ١٦ سنـة ، لدى اسرائيليـي « ديمقراطي » ، وذلك بغية انشاء اتحاد مشترك. لكن تنفيذ هذه الفكرة سرعان ما انهار لدى اول صدام جزئي مع السلطة . وبالطبع فان الاسرائيلي « الديمقراطي » الواعـي تراجع عن اخلاقـه السابقة . وفي لقاء « بيت سوكولوف » حدث ان سأل عريف الحفل محمد وتد وهو يقدمه للجمهور : هل جئت الى هنا بتصريح . فأجاب : لا . فبادره

العريف بن اموتس : ألا تخجل من ذلك. كيف تجيء الى تل ابيب دون تصريح ؟ . فأجاب محمد وقد وهو يعاني الحرقة على الديمقراطية المهدورة : « انني اعارض كم افواه العرب من الكتاب، ولكنني لا استطيع ان اضمن سلفا ان ما يكتبون لا يشكل تحريضا » !

هذه الواقعة تنبيء عن المهام التي تضطلع بها مثل هذه اللقاءات ، التي لا تخترق من جهة العرب سقف المطالبة بالغاء الاعتقالات الكيفية وقيود التنقل والاقامات الجبرية .

ما الذي تفعله مثل هذه اللقاءات ؟. انها اذ تثبت ـ في طموح الكتاب العرب ـ النزعة الشوفينية للدولة الاسرائيلية ضد العرب ، واليهود كذلك ، فانها تطمس بما لا يدع مجالا للشك ، طبيعة التكوين الصهيوني الامبريالي للدولة ، وتلقي ستارا على هذا التكوين . بينما تتخذ اسرائيل من ذلك مناسبة لتأكيد نزعتها « الديمقراطية » سيما وان اطراف الحوار من الاسرائيليين هم من اعضاء الحزب الشيوعي الاسرائيلي (ماكي) الذي يقف مع اسرائيل في نضالها ضد « الرجعيات العربية والمستفيدين من آلام الشعب الفلسطيني » . الاهم من ذلك كله هو توقيت هذه اللقاءات . فبعد هزيمة حزيران ، بدأت الجماهير الفلسطينية تناضل بشكل متسع ، لحسم تناقضها الصدامي مع اسرائيل . ومن آفاق هذا النضال ، التهاب الداخل ، وجذب العناصر الاسرائيلية المضطهدة . ومن شأن هذه اللقاءات في اجود الاحوال ، أن تصرف انظار الجماهير العربية في الداخل عن تناقضها القومي والطبقي مع الدولة الصهيونية ، ودفعها للاستمرار بالاعتراف بالمؤسسات الصهيونية ، كأدوات لتغيير بنية الدولة ، كما يفعل اميل حبيبي « بنضاله » من اجل عضوية الكنيست ، وتوفيق زياد في سبيل تسلم رئاسة بلدية الناصرة لشق طرق جديدة في البلدة والتخفيف من غلواء المخاتير . ان الامر يتضمن بهذه الصورة مساومة فادحة . فالدولة التي انشئت بالارهاب ورؤوس الاموال ونفوذ الاستعمار البريطاني على الحساب الكامل لحق شعب كامل ، تستمد اسباب بقائها ونموها من الارتباط العضوي بالامبريالية الاميركية وغيرها ، كما تستخدم عسكرة الجماعات اليهودية وتربيتها تربية عنصرية وسيلة اساسية لتذويب العناصر العربية ، وعزلها عن ولائها الوطني . وهذا هو الواقع الراهن . وليس « النضال في سبيل الديمقراطية » سوى حجة ذهبية تتخذها الدولة لمحو صورة الاستلاب القومي في الداخل ، وعلى صعيد الراي العام العالمي التقدمي . وفي ذلك ايضا غطاء مطلوب لعملياتها القمعية ضد المقاومة ، التعبير السياسي الوحيد عن عدالة القضية الفلسطينية .

هل تفترق وجهة نظر محمود درويش بصدد هذه اللقاءات عن غيره من الشعراء العرب ، اعضاء حزب راكاح ؟ ان وجهة نظره هي التعبير المثالي الكامل عن موقف زملائه ، بحكم كونه رئيسا لتحرير « الجديد » حتى مغادرته الوطن . ومنطلق وجهة نظره « النضال من اجل تغيير السياسة الاسرائيلية الرسمية تجاه المواطنين العرب في اتجاه منحهم المساواة التامة في الحقوق والنظر اليهم كمواطنين لا رعايا » . وعلى صعيد ادبي ـ حرية التعبير ـ فان « الاديب العربي في اسرائيل يدافع عن كرامة شعبه. انه يتمسك بطابعه القومي دون ان يتصادم ذلك مع كونه مواطنا في اسرائيل . نحن لسنا مذنبين ، لاننا نحمل بطاقة هوية اسرائيلية . ومنحنا هذه البطاقة ليس منة . انه حق » .

وبصفته مواطنا اسرائيليا ، يحدد الشاعر محمود درويش المقيم في القاهرة حاليا موقفه من المقاومة « قلنا بوضوح وصراحة : يؤسفنا ان تنسف البيوت ويقتل الاطفال والنساء والمدنيون الآمنون في حيفا او مستوطنة يهودية . ولكن اسمحوا لنا ايضا ان نأسف لنسف البيوت العربية وقتل المدنيين العرب. اننا نعارض مثل هذا الارهاب من الجانبين » .

كيف يصبح الامر في عرف « شاعر المقاومة » عندما ترد اسرائيل (حسب منطق وجودها واستمراره الذي يعترف به درويش مبدئيا) على « الارهاب العربي » ؟. ان الاخلاق الديمقراطية هنا ، لا تسعف موقفنا سياسيا ، من الخطأ الفادح الواقع فيه باصرار واختيار . وهو موقف بالبداهة مناهض ومناقض لمقاومة الشعب الفلسطيني ، ومنسجم مع قرار مجلس الامن وقبول الطرف السوفياتي بعد الاميركي للقرار .

هل يسقط موقفنا هنا في التبسيط ؟. لقد لعب الشعراء العرب في ظل ظروف الاضطهاد المتنوعة ، دورا حيويا واساسيا قبل هزيمة حزيران ، وابان تخلف الحركة الوطنية في العالم العربي ، في اثارة المشاعر القومية لدى الجماهير العربية في فلسطين. دافعوا ليس عن الحقوق الثقافية بل كافحوا في

سبيل حقوق مطلبية (تعليم ، تطبيب ..) . وهذا سر كان يجهله المثقفون العرب — في غالبيتهم — وهم يحتفون بشعر المقاومة . كان اولئك الشعراء يساهمون مساهمة جدية في الرفض السلبي للتعبير العنصري الفاشي للدولـــة . وكانت قيمة هــذه المساهمة في الامكانية المحتمـــلة لان تكون تلـــك النضالات مقدمة لنضالات ارقى، وسط حالة الركود والاستنكاف . لكن ثبت بعد حزيران ، وصعود المقاومة كمسار تاريخي ، ان تلك النضالات بآمالها المحدودة واصلاحية مضمونها ، هي استراتيجية اولئك الشعراء . وفي سبيل تأكيـــد ذلك عمد الشعراء العرب الى تخطئة وتسفيه المقاومة ، والالحاح على وقف نزيف الدماء بقرار مجلس الامن، الامر الذي جعل كوادر الحزب تقف موقف الشجب من المقاومة ، وفي ذلك عزل سياسي للجماهير في الداخل عن ثورتها . ولا يزال هذا الموقف على حاله : النضال المرخص .

هل تراجع محمـــود درويش وهو الان على ارض عربية اختارها بنفسه عن مواقفه السابقة ؟. في بيانه — المنشور في الكتاب — بعد وصوله للقاهرة، يقول « لقد تغيرت الان صورة شعبي ولم يعد يقدم نفسه ببطاقة الاغـــاثة ولكـــن ببطاقـــة المـــوت والاستشهاد . هذه هي المقاومة وهذا هو الحل». ص ٣٥٢ . وفي مقاله «من المونولوج الى الديالوج» يقول « اننا نعارض مثل هذا الارهاب من الجانبين اما ما يجري في المناطق العربية المحتلة من اعمال المقاومة فنحن نقره . لكل شعب محتل حق مقاومة الاحتلال بالاسلوب الذي يختاره » ص ٧٠ . فمن اي مناطق من وطنه يكتب هذا الشيء ، بعد وصوله للقاهرة ؟. ان اللغة السياسية المحددة في بيان سياسي هي التي يعول عليها في بيان سياسي « انني اجد في موقفي الجديد في القاهرة امكانات واسعة للعمل من اجل القضية التي اعمل لها وانني اخترت القاهرة لانها القاعدة الاساسية لكفاح الشعوب العربية من اجل التحرر والاشتراكية والسلام » . ص ٣٥٥ .

هل من تأثير للموقف السياسي الذي يتخذه درويش من قضية وطنه على شعره ؟ ان الممارسة اليومية ، الحياة اليوميـــة ، هـــي مـــن تعبيرات الموقف السياسي . والحياة اليومية هي احدى عناصر مادة الشعر ، وربما اهمها . المسألة اذا ، هي مفهوم الشاعر للوطن ، وهذا ما يجب ان يبحث داخـــل شعره . ويذكر ان ثمة مفهوما للوطن عبر عنه الشاعر بصراحة في حديث أعطاه لجريدة النهار بعد وصوله ، قال ما يفيد انه ليس من الضروري ان يلبث الفلسطينيون في المخيمات حتى يفهم العالم عدالة قضيتنـــا ، ونسي الشاعـــر لـــماذا يلبث الفلسطينيون في المخيمات ، ولم يعرف — كفاه الله شر المعرفة — « الاشياء » التي يحملها الشباب في المخيم ، وتحملهم على تحرير الوطن .

محمود الريماوي

Walid Khalidi, ed., **From Haven to Conquest: Readings in Zionism and the Palestine Problem until 1948.**
(Beirut, Institute for Palestine Studies, 1971).

لقد أعد الاستاذ وليد الخالدي كتابا « مثبطـــا » — مثبطا من حيث أثره العلمي وكذلك من حيـــث الانطباع العام الذي يتركـــه في نفوس قرائه — وربما كان ذلك هو عكس النتيجة المتوخاة . ففي مجلد ضخم من تسعمائة صفحة جمع « مقـــالات حول الصهيونية وقضية فلسطين حتى ١٩٤٨ » بلغ مجموعها الثمانين مقتطعة كلها اما من الكتـــب والمقالات والمذكرات الدبلوماسية او الاحاديـــث السرية والاحكام القانونية وذلك ليصور العمليـــة الضخمة والمعقدة التي تمكنت بواسطتها المخططات الصهيونية بشأن فلسطين من الانتقال « من اللجوء الى الغزو » — غزو الاراضي المقدسة . والكتاب عبارة عن فسيفساء عجيبة جمعت قطعها بكـــل دقة ، وهو يشهد (اذا كـــان ذلـــك ضروريا) بأستاذية وليد الخالدي في جميع مجالات ونواحي القضية الفلسطينية . وربما ليس هناك اي كاتب كان باستطاعته ان يقوم بما قام به الخالدي من جمع مثل هذه المادة الواسعة والتفصيلية المنتقاة

بكل حكمة ودراية . وبسبب العناية في الاختيار والدقة في ترتيب المقطوعات المختلفة ، نرى ان وجهة نظر الكتاب تنمو بشكل تراكمي قلما نشهده في كتب المختارات . ومن مجرد زاوية الحصول على المعلومات، فان باستطاعة الكاتب أو القارىء العادي ان يجد في هذا الكتاب فيضا من المواد الاصلية والموثوقة والتي تقدم صورة شاملة للمحاولات الصهيونية للسيطرة على فلسطين .

وفي هذا الصدد لا بد من الاشارة الى القيمة الكبيرة للملاحق التسعة التي تضم خلاصة جهد واسع من البحث قام به الاستاذ الخالدي حول استيلاء الصهيونيين على فلسطين . وقد اثارت هذه الملاحق شهيتنا لمثل هذا العمل الذي كنا بانتظار صدوره منذ زمن بعيد . وهناك ملاحظة هامة حول هذه المختارات ، هي انه من بين الثمانين مقطوعة التي يضمها الكتاب ، هناك واحدة فقط لكاتب عربي (في القرن الثالث عشر)، وثلاثة لكتاب آسيويين ، اما المقالات الاخرى فهي لكتاب غربيين واسرائيليين ، منها ثلاثون مقالة لكتاب يهود ، سبعة وعشرون منهم صهيونيون ملتزمون . وذلك لان القصد الذي كان يرمي اليه المحرر هو ان يجعل الصهيونية تتكلم عن نفسها بنفسها ، ولم يسمح لشخصيته بالبروز سوى في المقدمة الطويلة التي لفت فيها انظار قرائه الى معالم يهتدون بها خلال مسيرتهم بين دفتي الكتاب ، كل ذلك بعد ان ضبط مشاعره وآراءه .

ولمثل هذا الصنف من الكتب جانبان : فهناك المادة الملموسة التي يقدمها ، ومن ثم تأثير هذه المادة، اي الترجيعات التي تحدثها في نفس القارىء . وبالنسبة لقارىء هذا الكتاب ، فان للتأثير او الترجيعات تأثيرا عكسيا ومثبطا ، كما اشير الى ذلك اعلاه . فما ان فرغت من قراءة النصف الاول من هذا السجل للانتصارات الصهيونية حتى شعرت بنوع من النزع ، وما ان انتهيت من قراءة النصف الاخر حتى انتابني نوع من الغم العميق . وذلك لان ما تظهره مختارات الاستاذ الخالدي هو أن الصهيونيين كانوا منذ البداية يعرفون بالضبط ما يريدون ، وانهم وضعوا لذلك خططا متكاملة بعيدة المدى ، كما انهم وضعوا هذه الخطط موضع التطبيق بكل ذكاء وتفان متناه وباستخدام أية وسيلة ، وكل الوسائل التي كانوا يعتقدون انها تبرر غاياتهم . وفعلا نجحوا في ذلك . وهذا العرض المؤثر لا بد ان يثير الانطباع التالي « يا ليت الفلسطينيين فعلوا الشيء ذاته»، وهذا بدوره يثير التساؤل التالي : « لماذا لم يفعل الفلسطينيون الشيء ذاته ؟ »

اننا على يقين بأن هذا الانطباع المؤسف او هذا السؤال المحرج لم يكن هو الذي رمى اليه المحرر. لذلك لا بد من ان نسأل : كيف حصل مثل هذا التأثير العكسي ؟ من الواضح انه كان يعتقد بأنه لو عرض لقرائه السجل الصهيوني كما هو ، بكلمات الصهيونيين انفسهم دون اية اضافات ، فان ذلك من شأنه ان يدفع بهؤلاء القراء الى استنكار الجشع والوحشية والنفاق الذي تميز به هذا السجل ، نعم ، لا بد ان يستنكروه ، ولكنني اعتقد انهم لن يفعلوا ذلك ، لاسباب عدة . أولا ، لقد انتصر الصهيونيون ، والانتصار يبرر الاعمال التي لا يمكن تبريرها وقت الهزيمة . ثانيا، هناك التأثير التآكلي للزمن فتسارع الاحداث اصبح جنونيا في عصرنا لدرجة ان ما حدث في ١٩٤٧ — ١٩٤٨ يظهر وكأنه حدث منذ زمن بعيد وما جرى في ١٩١٩ — ١٩٢٠ كأنه في القرون الوسطى بالنسبة لنا . ثالثا ، من كثرة ما شهد عصرنا من احداث رهيبة اصبح الضمير الدولي متحجرا : فبكل بساطة يعتبر العالم الفلسطينيين المشتتين عدديا اقل بكثير من ملايين الهنود او الباكستانيين او البيافريين أو سكان التيبت المشردين. لذلك ، عندما تعرض قصة الفلسطينيين بشكل مجرد من العواطف لن يكون لها ، في الحقيقة نسبيا ، التأثير المطلوب . ولكن القصة نفسها تظهر بحقيقتها الانسانية — المأساوية فقط لو اخرجت في قالب اخلاقي ، او اذا شئت ، جدلي يمثل وجهة نظر واحدة . وهذا هو بالضبط ما حاول المحرر تجنبه عمدا . ففي الصفحة ٢٦ من مقدمته يقول : « ليس القصد الرئيسي على الاقل من هذه المختارات ، جدليا » . وهذه المحاولة في الظهور بمظهر الموضوعية الادبية ، خاصة بالنسبة للفلسطينيين ، أمر يؤسف له لانه لا يوجد بين السيل الذي لا ينتهي من الكتب عن فلسطين واسرائيل مما كتبه الصهيونيون أي كتاب غير جدلي . هناك عدد قليل كاف من الكتب التي كتبها الفلسطينيون بالانجليزية عن فلسطين ، ولكن عندما يعد شخص بمستوى وليد الخالدي

ومقدرته كتابا غير جدلي عن الفلسطينيين ، فان الميزان الجدلي يميل اكثر لغير صالح ضحايا المأساة الفلسطينية . وكذلك ، وبما ان فلسطين ليست اكثر من مسالة اخلاقية عميقة ، فان عرضها « موضوعيا » بجانب الانصاف قليلا ، بالمعنيين المجازي والحرفي الاكاديمي ، بالنسبة لهذا الموضوع المحدد . فوجهة نظر غير متحيزة حول فلسطين تعتبر ناقصة وغير كافية . والصراحة غير السياسية التي يعرض بها الاستاذ الخالدي كتابه هي ايضا برهان جديد على الحقيقة المتناقضة ظاهريا بأن العدالة الظاهرة لقضية الفلسطينيين هي العقبة الكأداء في وجه العمل الفلسطيني والدعاوة الفلسطينية ، اذ يبلغ اقتناع الفلسطينيين بعدالة قضيتهم درجة ينسون معها ان معظم الناس ، ولسوء الحظ ، ليسوا مقتنعين مثلهم وبحاجة الى كسبهم بالعمل والمناظرة ، وحتى بالجدل اذا كان ذلك ضروريا .

وبسبب ما يشير اليه الاستاذ الخالدي نفسه في مقدمته ، للقارىء ملء الحرية ان يتكهن بأن المحرر يدري كم ان عرضه غير متوازن . ففي الصفحة ٢٢ من مقدمته يعطي هذا التعليق التحليلي القاطع : « وراء التعقيدات المتاهية ظاهريا لما يسمى النزاع العربي — الاسرائيلي ، ووراء المتاهة المحيرة من الادعاءات والادعاءات المضادة ، هناك عملية مزدوجة مستمرة ومتواصلة . فمن جهة ، هناك التصميم الصهيوني لتجسيد وترسيخ وتوسيع « رؤيا » بال بصرف النظر عن الشخصية العربية والتراث العربي في فلسطين والمناطق المحيطة بها . ومن الجهة الاخرى ، تطور مواز من المقاومة العربية للانتهاكات الصهيونية وتحقيق الذات الصهيونية على حساب العرب . هذا هو جوهر مأساة فلسطين . وما عدا ذلك فهو امور ثانوية ». كم هو صحيح هذا القول ! ولكنه بعد صفحتين ، اي صفحة ٢٤ من مقدمته ، كتب يقول : « لقد تم اختيار مواد هذه المختارات لتوضح الموضوع المركزي لمأساة فلسطين ، وهو العملية التي قامت بها الصهيونية لانتزاع فلسطين والاراضي المجاورة لها من العرب ». وهكذا ، في ظرف صفحتين تم تحويل « عملية مزدوجة » الى « موضوع مركزي » واحد . اي ، أنه تم استبعاد العملية الاخرى : « المقاومة العربية للانتهاكات الصهيونية ». ونتيجة لعملية الاستبعاد هذه ، لا يبقى امام المرء سوى سلسلة متصلة من الانتصارات الصهيونية ، في الوقت الذي يتم فيه تصوير الاستجابة العربية للتحدي الصهيوني على انها في غالبيتها رد فعل سلبي ، معظمها اتخذ شكل معاناة سلبية ، حتى بشكل قليل ايضا .

لذلك لا يبقى على الناقد الا ان يتكهن حول الاسباب التي دفعت الاستاذ الخالدي للتركيز كليا، وبلا استثناء على الرواية الصهيونية اعتمادا على مصادرها الصهيونية . ربما يكون المجال هو السبب ، او ربما لان سرد المقاومة العربية سيعتمد فقط على المصادر العربية وهذه ، بنظر القراء في الغرب الذين توجه لهم مثل هذه الكتب، موضع شك على اساس انها غير دقيقة او مبالغ فيها . ان ذلك ليس صحيحا تماما ، لاننا شهدنا خلال السنتين او الثلاث الاخيرة انه عندما يتكلم الفلسطينيون باصرار ومنطق يكسبون ثقة الاخرين وربما انفسح لهم اكبر مجال للدعاية في وسائل الاعلام الغربية . وقد اصدرت مؤسسة الدراسات الفلسطينية مجموعة من الوثائق ، بالعربية ، عن المقاومة الفلسطينية . وعلى اي حال ، فان اصدار مجلد بالانجليزية يعتمد على هذه الوثائق لا يكاد يفي بغرض تقديم صورة متكاملة ومتوازنة، وذلك لان تحقيق مثل هذا الامر يمكن ان يحدث فقط اذا تمت طباعة التحدي الصهيوني والاستجابة الفلسطينية جنبا الى جنب في مجلدين اثنين .

جودفري جانسن

Lucas Grollenberg, **Voor een Israel zonder grenzen**
(Ambo Boeken, Bilthoven, Holland).

صدر هذا الكتاب وعنوانه « عن اسرائيل التي يريدونها بدون حدود » في هولندا وباللغة الهولندية في عام ١٩٧٠ ، وهو بقلم استاذ جامعي يعمل استاذ اللاهوت في جامعة نايميخن في شرق هولندا ويشغل في الوقت نفسه منصب رئيس لجنة فلسطين الهولندية التي تألفت في عام ١٩٦٨ واصبحت الان ذات وزن ملموس في البلد بفضل نشاطها في الاوساط السياسية الحزبية وفي مجال التوعية بالقضية الفلسطينية عن طريق النشر الصحفي والخاص . والكتاب يكاد يكون معتمدا على خلاصات لاهم ما كتب في الغرب في السنوات القليلة الاخيرة في توضيح القضية الفلسطينية والتنديد بسياسة اسرائيل ، مع سرد تاريخي دقيق للقضية الفلسطينية منذ مطلع هذا القرن ومع خلاصات واستنتاجات صائبة ومعبرة من ناحية المؤلف . ولذلك فان الكتاب في رأيي مادة تثقيفية وعملية مبسطة وثمينة للقراء الهولنديين بصدد القضية الفلسطينية . وعلى هذا الاساس ، اقتبست بعض ما تضمنه هذا الكتاب مما لم ينشر في العالم العربي على نطاق واسع .

في عام ١٩٤٩ ، ذهب البروفسور خرولنبرخ الى فلسطين ليتخصص في الدراسات الانجيلية . وكتب يقول في مقدمة كتابه « اثناء تلك السنين ، تعرفت على وجه الصهيونية الاخر ، وهو غير الوجه المعروف في اوروبا . ان دراسة العهد القديم وتعاليم الانبياء ، اثبتت لي ان اعمال دولة اسرائيل وقادتها تختلف تماما عن «قانون الانبياء». وبفضل ذلك صرت اشد تقديرا لافراد تلك الفئة النيرة من اليهود ، داخل اسرائيل وخارجها ، الذين يناضلون ضد الصهيونية السياسية » . ويقول المؤلف ان خلاصة اراء هيرتسل هي ان اللاسامية مرض داخلي يعاني منه غير اليهود . على اساس هذا الاستنتاج ، فان اقامة دولة اليهود هي الحماية الفعالة ضد جراثيم هذا المرض . وان قارىء برنامج هرتسل لا بد ان يلاحظ فورا الصفة السياسية التي تميز بها . فان الافكار الرومانسية التي اجتذبت الكثير من المسيحيين الاوروبيين (مثل العودة الى صهيون) ليس لها اثر في هذا البرنامج . الدين بقي خارج هذا البرنامج ، ودولته التي ستصبح يوما « اكثر الدول عصرية في العالم كله » ، ستكون ايضا موطنا لغير المؤمنين وللمفكرين الاحرار ايضا .
برنامج « الارض القديمة الحديثة » وضعه هرتسل وهدفه العالم وليس الصهيونيين . هدفه الدعائي الاول كان كسب الراي العام العالمي في جانب الصهيونية ، ومأساة دولة اسرائيل ، هو انها صممت وجهزت بتفكير اوروبي كولونيالي ، واقيمت في عالم يرفض الكولونيالية . هذا ما قاله الاستاذ الفرنسي المستشرق « مكسيم رودنسون » المتخصص في دراسة التطور السياسي والاقتصادي للشرق الاوسط .

او طلب من قارىء ان يعبىء الفراغ في هذا السطر : انهزام ... في عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ، لاختار بدون عناء طويل كلمة (العرب) . هذا صحيح عسكريا . لكن الكاتب اليهودي اسحاق دوتشر ، يملأ ذلك الفراغ بكلمة (اسرائيل) . في رأيه ان الانتصار العسكري يمكن ان يكون انهزاما سياسيا ومعنويا . وهو يقول وكثيرون يؤيدونه في قوله « ان انتصارات ١٩٥٦ و ١٩٦٧ كلفت اسرائيل اضرارا فادحة. وليس من الصواب ان نسمح لذكريات اوشفتس بابتزازنا ودفعنا نحو تأييد قضية خاطئة . انني لا اقول هذا كيهودي ماركسي فقط ، وانما ايضا كفرد فقد جزءا من عائلته ويعرف ان بقية عائلته تعيش حاليا في اسرائيل . فاذا بررنا حرب اسرائيل ضد العرب ووافقنا عليها ، فاننا بذلك لا نقدم على المدى الطويل اي خدمة لاسرائيل . ان هذه الحرب في الحقيقة وضعت اسرائيل في طريق هلاكها . فمن المضحك ان يسمى الاصحاب الشرعيون لفلسطين بالمتسللين وان يسمى الوافدون الجدد الدخلاء عليها باصحابها الشرعيين . ان بن غوريون ودايان ومائير وانصارهم يستطيعون ان يمضغوا ما شاءوا قولهم ان الفلسطينيين لا وجود لهم ، لكن قولهم هذا سيظل بدون معنى ، ذلك ان الفلسطينيين موجودون . ان مقاومة الفلسطينيين تحظى بمساندة كل العرب وايضا بعطف العالم الثالث وتفهمه » .

حرب مثمرة : قبل عام ١٩٦٧ ، كانت اسرائيل

في ازمة خطيرة . فالنقص في ميزان مدفوعاتها ارتفع الى ٤٥٥ مليون دولار . البطالة تجاوزت المائة الف انسان ، اي ١٠ بالمئة من القوة العاملة في البلد . في عام ١٩٦٦ ، فاق عدد مغادري اسرائيل المهاجرين اليها . ولكن نتيجة لحرب ١٩٦٧ ، انعكس الوضع بسبب انهمار رؤوس الاموال الضخمة من اليهود الاميركيين عليها بمعدل فاق ضعف ما وصلها من معونات خارجية في عام ١٩٦٧ . لقد خفت البطالة في ذلك العام ، وارتفع الناتج الصناعي بمعدل الثلث بفضل الصناعات الحربية الجديدة ، والصادرات ارتفعت بمعدل ١٢٪ والانتاج القومي زاد بمعدل ١٤٪ .

اسرائيل الصهيونية بدون مستقبل : معظم انصار اسرائيل يضعون هذا المنطق امامك كلما ناقشوك في حق الاسرائيليين بأرض فلسطين . يقولون لك « ان الاسرائيليين كانوا يقيمون في اسرائيل عندما طردهم الرومانيون منها ، ولمدة عشرين قرنا من الاضطهاد في كل مكان ظلوا تواقين لوطنهم ، واخيرا استعادوه .. ولذلك ، فهم على حق ويستحقون كل تفهم ودعم من اجل بناء مستقبلهم الآمن . وكل من يرفض هذا الحق ، يكون انسانا بلا قلب ». الجواب على هذا ، ان القضية ليست بهذه البساطة . وليس صحيحا ان الرومانيين هم الذين بعثروا اليهود في الارض قبل الفي سنة . فالعيش في المنفى ، لدى اليهود ، قديم قدم اليهودية التي ظهرت في عهد المنفى على يد البابليين . وعندما سمح الفرس لليهود بالعودة الى يهودا ، اثر اليهود البقاء في بابل . والذي اراد ثيودور هرتسل تحقيقه هو تحويل اليهود الى امة لكي يحق لهم المطالبة بوطن . والثابت بموجب الاحصاءات الرسمية ان عدد اليهود في فلسطين في عام ١٩٢١ لم يزد عن ١٣٠ الفا من مجموع ١٣ مليون يهودي موزعين في اقطار العالم المختلفة . والبروفسور جورج فريدمان وهو يهودي يقول : « ان الانسان لا يستطيع ان يتكلم عن شيء اسمه الشعب اليهودي » . وقد زار فريدمان اسرائيل منذ سنوات وكتب يقول في كتابه « دراسة اجتماعية لدولة اسرائيل » « كنت اصاببالذهول كلما تجولت في مدينة القدس . في الاحياء العربية كنت ارى نموذجا واحدا للانسان .. شعر اسود ، عيون سود ، وجوه حادة القطع . بينما الناس في الاحياء اليهودية كانوا يبدون لي مزيجا من كل شعوب الارض . لم استطع ابدا هناك العثور على (نموذج) يهودي . يضاف الى ذلك ان اليهود لم يشكلوا في التاريخ (مجتمعا قوميا) بكل معنى الكلمة . ليس هناك امة يهودية . ليس هناك امة اسرائيلية ». وعن الهوية اليهودية قال فريدمان « قبل ٣٠٠ سنة ، لم يجد الفيلسوف اليهودي الاسباني سبينوزا ، اي شيء غريب في رفض اليهود لتفرقهم الطويل الاجل . فقد قال (انهم هم الذين خلقوا الكراهية العامة ضدهم بعزل انفسهم عن الاخرين). واكثر من ذلك ، فان بقاءهم على قيد الحياة سببه العداء المحيط بهم . ان هتلر هو الذي منح اليهود هويتهم وباسلوب بشع . وقد كانت محاولة اوشفتس الارجوحة المفزعة التي حضنت الوعي اليهودي المعروف حاليا باصطلاح القومية اليهودية الجديدة » . ويقول فريدمان ايضا انه سمع شاعرا اسرائيليا يقول ان اسوأ فخ يمكن ان ينصبه العرب لاسرائيل هو عقد سلام معها . ولما استفسره فريدمان عن معنى قوله اجاب الشاعر قائلا ، ان السلام سيكون نهاية دولة اسرائيل الصهيونية .

في سبيل دولة فلسطينية : ليس هناك من حل للقضية الفلسطينية افضل من اقامة دولة فلسطينية ديموقراطية . ولا يستبعد ان يصبح هذا الحل حقيقة واقعة بفضل الامل في تزايد المعارضة للصهيونية في اسرائيل وفي تصاعد المقاومة الفلسطينية المستندة الى شعب اضطهد طيلة ربع قرن وطرد من ارضه واخيرا افاق ليضع حدا لمأساته . ان الدولة الفلسطينية حل ثوري يجب ان يطبق على كل فلسطين وليس على جزء منها فقط حيث يحظى بالحقوق المدنية الكاملة كل يهودي يقيم فيها ، وايضا كل مسلم ومسيحي طرد منها على يد الاسرائيليين او هو على وشك الطرد . انها الدولة التي لا تسمح باضطهاد فريق من السكان لفريق اخر ، والتي تتيح نفس فرص العمل والممارسة الدينية والتعليم والاختيار السياسي والتعبير الثقافي لكل انسان ينتمي اليها .

عقيل هاشم

Clement S. Leslie, The Rift in Israel: Religious Authority and Secular Democracy
(London, Routledge and Kegan Paul, 1971)

هذا الكتاب ، على عكس الكتب العديدة التي ظهرت عن اسرائيل ، يعالج المشاكل الاساسية والعميقة من اجتماعية وسياسية في اسرائيل والتي أدت او قد تؤدي الى احداث انشقاق تام في المجتمع الاسرائيلي ، والارجح ان هذا ما دعا الكاتب لتسمية كتابه « الصدع في اسرائيل » . وينطلق الكاتب من ان كل القوى الفكرية والسياسية اليهودية في العالم وجهت جهودها نحو اقامة الدولة اليهودية في فلسطين . لكن بعد تركيز اسس تلك الدولة ظهرت خلافات عميقة وتيارات متناقضة حول تحديد هوية تلك الدولة وتحديد معالم المجتمع الاسرائيلي . وما زالت هذه الخلافات والتناقضات تتفاعل مع بعضها ، وقد يكون لتفاعلها نتائج وخيمة على المجتمع الاسرائيلي وعلى الكيان الاسرائيلي .

والمشاكل الرئيسية التي تهدد بتفكك وتصدع الكيان المجتمعي الاسرائيلي هي :

اولا : الصراع بين السلطتين الدينية والعلمانية او المدنية يختلف في اسرائيل عنه في اي بلد اخر في العالم ، لان اسرائيل قامت ، بالنسبة لعدد كبير من اليهود ، بناء على دعوة دينية او تحقيقا لحلم ديني ، ولان جذور هذه الدولة هي دينية تاريخية وليست قومية او مادية . فخلال عام ١٨٠٠ كان هناك خطان غير منقطعين في حياة اليهود : الخط الاول هو الحنين الكبير في العودة الى الارض الموعودة ، وكان البعض يريدون تحقيق ذلك بالصلاة لله ، والبعض الاخر بالحج او الهجرة الجماعية الى فلسطين . اما الخط الثاني فكان التشابه الاساسي في حياة الجوالي اليهودية في كافة ارجاء العالم والذي يقوم على دراسة القانون الالهي اليهودي وعلى نظام قانوني تقبل به كل الجوالي اليهودية . وقد تجلى هذا التشابه في حضارة او ثقافة مشتركة قائمة على التقاليد اليهودية ، وعلى تشابه حياة العائلة اليهودية اليومية ، وعلى نظام اجتماعي يقف الحاخام دائما على قمته او قربها . فقد ظلت الروح الدينية هي الروح الخلاقة عند اليهود عبر العصور . لكن مع ظهور المادية العلمية والتصور المادي للتاريخ ، بدأ الانقسام يظهر في اوساط اليهود حول تصورهم لما يجب ان تكون عليه ارض العودة . وقد تبلور هذا التناقض في ظهور الصهيونية العلمانية والصهيونية الدينية . فالصهيونية الدينية تهدف الى اعادة بناء المجتمع الديني اليهودي والى تطبيق التعاليم الدينية اليهودية والتقاليد اليهودية ، والى احياء «الروح» اليهودية . هذه الفئة الصهيونية تلتزم بالطابع الديني للدولة اليهودية ، لا بل تؤمن بان الدين هو الدافع الوحيد لخلق الدولة اليهودية من جديد ، وان للدولة اليهودية رسالة دينية . اما الصهيونية العلمانية فتقوم على الدعوة القومية ، وهي تضع القومية اليهودية قبل الدين اليهودي ، وتنظر الى الدين على انه احد اشكال الحضارة القومية . وترى هذه الفئة انه لا يمكن قيام حضارة وطنية او خلق نمط جديد من الحياة على اسس روحية بحتة . وهناك فئة صهيونية علمانية ترفض كل التصور الديني للدولة اليهودية . تقول هذه الفئة ان اليهود ليسوا شعب الله المختار ، ولم يصنعوا تاريخهم بعبقريتهم الموروثة ، لكنهم نتاج الاحداث التاريخية التي مرت بالعالم . ويعتقد هؤلاء ان زوال المحتوى « الروحي » لليهودية لن يؤثر على وحدة مصير الشعب اليهودي . وقد ادى هذا الاختلاف في المواقف الفكرية بين هذه الفئات اليهودية الى صراع داخل الدولة بين السلطات الدينية والعلمانية على من يتسلم السلطة ومن يقرر طبيعة الدولة . وقد انعكس هذا الصراع في عدة مجالات منها قانون الاحوال الشخصية (الزواج والطلاق) وقوانين الدولة الاخرى ، ومنها النظام التعليمي ، كما وصلت اثاره الى الحياة العامة والى التدخل في الحياة اليومية للعائلات اليهودية . ان هذا الصراع ليس سطحيا او عابرا ، بل هو يؤثر على وحدة اسرائيل الاجتماعية ــ السياسية ، لانه يتطرق الى سؤال عميق جدا بالنسبة لليهود وهو: هل تتخطى اليهودية التاريخ ام انها من صنعه ؟ والاجابة عليه بنعم او لا تقسم اليهود الى قسمين متنافرين حول كافة المسائل الرسمية والقانونية

والسياسية والاقتصادية في اسرائيل .
ثانيا : رغم ان مشكلة الهوية اليهودية مشكلة يهودية بحتة ، الا انها تهم العرب عامة والفلسطينيين خاصة من حيث مواجهتهم لليهود والمشكلة اليهودية في فلسطين . فالمواجهة تأخذ ابعادا مختلفة في حالة كون الهوية اليهودية هي القومية اليهودية عنها في حالة كون الهوية اليهودية هي القومية الاسرائيلية . يقول الكاتب ان يهود فلسطين يبحثون عن هوية قومية لانفسهم بعد ان ثبتوا اقدامهم في فلسطين وبعد ان اقاموا فيها كيانا سياسيا قويا . وقد انقسم اليهود في بحثهم عن هوية قومية الى اكثر من فئة ، بالاضافة الى الفئة الدينية المتطرفة التي لا تعترف بوجود قومية يهودية لان هذه القومية تتنافى مع هوية اليهودي الدينية . الفئة الاولى تعتبر انها يهودية الهوية ، وان كل يهودي في العالم هو جزء منها وان لا فرق من الناحية القومية بين اليهود الذين يعيشون في اسرائيل او في اميركا وفرنسا مثلا . فالدين بالنسبة لهذه الفئة هو العنصر الاساسي في القومية ، وبالتالي فان القومية اليهودية لا تقتصر على فلسطين ، اي انها غير مرتبطة بالارض المقدسة . الفئة الثانية هي الفئة الصهيونية العلمانية والتي ترى ان القومية اليهودية تتجسد في تواجد اليهود في ارض واحدة وفي امتلاكهم لدولة مستقلة ذات سيادة . الفارق بين الفئتين الاولى والثانية هو ان الاولى تعتبر القومية اليهودية متكاملة بدون دولة وبدون ارض ، بينما الفئة الثانية تعتبر هذه القومية تصورا لا يتجسد الا اذا ارتبط بارض ودولة وبفلسطين بالذات . تبقى الفئة الثالثة وهي تختلف اختلافا كبيرا عن الفئتين الاوليين وتمثل تيارا جديدا في القومية هو تيار القومية الاسرائيلية . ومن الجدير بالذكر ان معظم افراد هذه الفئة هم من « الصبرا » اي اليهود الذين ولدوا في فلسطين . تقول هذه الفئة ان الهدف الصهيوني قد تحقق وبذلك تكون الحركة قد اكملت دورها ، فما الداعي للتمسك بالمبادىء الصهيونية ؟ وهكذا تصبح الصهيونية بالنسبة لهذه الفئة تعبيرا ساخرا كتعبير « الملك والوطن » بالنسبة للشبان الانكليز في الثلاثينات . وقد تجاهل هؤلاء الشباب الاسرائيليين يهوديتهم ، لكن بعضهم ذهب الى حد انكارها . فهم يفكرون في انفسهم كاسرائيليين لان ذلك الشعور حقيقي بالنسبة لهم اكثر من الشعور باليهودية . انهم لا يدركون اي معنى ليهوديتهم ، ويكتفون بكونهم مواطنين في امة كأية أمة اخرى . انهم يشعرون بعدم التزامهم بأي جزء من ماضيهم اليهودي : « لقد انتهت اليهودية بعد ان اكملت دورها . لدينا الان دولة اسرائيل — ونحن ندافع عن بلدنا كاسرائيليين . المهم ان نعيش ولا يهم بأية حضارة او تقليد » .
ثالثا : المشكلة الاساسية الثالثة التي احدثت صدعا في المجتمع الاسرائيلي يزداد اتساعا يوما عن يوم هي مسألة التناقض الهائل بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين واستحالة اندماج الفئتين ببعضهما حتى الان .
الفكرة الاساسية للصهيونية هي تجميع كل يهود العالم في فلسطين او في « اسرائيل الكبرى » وصهرهم في مجتمع يهودي واحد . لكن تجربة الانصهار بين اليهود الغربيين والشرقيين فشلت فشلا ذريعا في دولة اسرائيل خلال العشرين عاما الماضية وليس هناك ما يبشر بامكانية حلها حلا بناء لصالح المجتمع الواحد . وقد فشلت تجربة الانصهار نظرا للمفارقات الاجتماعية والثقافية والحضارية الهائلة بين اليهود الغربيين والشرقيين، بحيث لا تنفع وحدة الديانة ونمط الحياة العائلية في رأب هذا الصدع في نظام اجتماعي واحد . اذا تركنا الفروقات في لون البشرة بين الغربيين والشرقيين جانبا (وهي فروقات كافية للتمييز ضد الاخرين عند الغربيين) ، نجد ان معظم الشرقيين متأخرين قرنا او قرنين عن الغربيين في المستويات التقنية وفي الانماط الفكرية الموازية لهذه المستويات . كما ان نظرة الشرقيين الى المرأة نظرة شرقية ، ولا يتكلم العبرية سوى عدد قليل منهم . وقد ادت هذه الفروقات الى وجود نوع من الانعزال والانفصال بين الفئتين داخل المجتمع الاسرائيلي . كما ان هناك خوفا من وحديثا عن احتمال انشقاق تام يؤدي الى قيام مجتمعين اسرائيليين غير مترابطين بتاتا .
سيكون لهذه المشاكل الاجتماعية — السياسية العميقة تأثيرات كبيرة على الكيان الاسرائيلي يمكن للعرب استغلالها وتغذيتها كما يمكنهم ان يواجهوا القوى اليهودية في فلسطين على اساسها حاليا ومستقبلا ، وبذلك يتخلون عن فكرة تماسك المجتمع الاسرائيلي وتجانسه وصعوبة تفتيته .

باسم سرحان

سميرة عزام ، العيد من النافذة الغربية (بيروت ، العودة ، ١٩٧١)

في بداية الخمسينات ، بدأت سميرة عزام خطوتها الادبية ، ولكنها ظلت عبر السنوات الطويلة الآتية قليلة الانتاج ، قصيرة النفس ، لا أثر لها واضحا بين ابناء جيلها ، ولعلها غفلة تشبه الخطيئة ، تلك التي وضعت سميرة عزام وراء جدار الضجيج ، الذي أتيح لبعض كاتبات القصة ذوات النزعة العاطفية — وان شئت — الجنسية المباشرة . ولقد كانت جرأتهن هامة وتستحق هذا الالتفات دون شك ، ولكنها في النهاية لا تشكل مقياسا ابداعيا. لقد كان رجاء النقاش اول من التفت الى ذلك في محاضرة القاها في كانون الاول من ١٩٦٧ بمناسبة المهرجان التأبيني الذي اقيم على اثر وفاة سميرة عزام في بيروت . ولقد وضعها على رأس مدرسة هي احدى مدرستين طالبتا بتحرير المرأة . المدرسة الاولى — كما يرى — دعت الى حرية المرأة بمعنى خاص ، وهو معنى مستمد من حياة الصالونات ومن حياة الارستقراطية الغربية والعربية « وهو من اكثر المعاني زيفا ورخصا .. » ، في حين كانت المدرسة الادبية الثانية التي تقف على رأسها سميرة عزام ، تقوم على دعائم خمس ، منها انها ترفض ان تجعل للمرأة قضية مستقلة عن قضية الرجل ، وان حرية المرأة مرهونة بحرية المجتمع كله ، كما انها استطاعت ان تصل الى هذه القضية الجوهرية — كما يرى النقاش — بسبب انها اختارت نماذجها من الطبقات الشعبية ، حيث تبدو الحقيقة الاجتماعية والوطنية والانسانية واضحة . وهي الى هذا كانت تحمل دائما في قلبها مأساة فلسطين. بحيث من الممكن ان نقول بأن أدب سميرة عزام هو ادب ثوري ، بمعنى انه يخدم ويكشف الحقيقة الاجتماعية التي يمكن ان ينطلق منها التطور الصحيح . واخيرا هناك قضية العاطفة الانثوية في أدب سميرة — تلك القضية التي كان يراها بعض النقاد غير متوفرة لدى قصصها . ولكن النقاش ، يرى انها كذلك ، اذا ما كانت الانوثة تعني العرض المحموم المريض لبعض التوترات المراهقة ، او التركيز على الاستمتاع بتقديم الصور الجنسية او المشاعر الجنسية بدون اي مناسبة او مبرر .. دون ذلك سنجد في ادب سميرة التعبير الصادق عن العاطفة وعن الانوثة ، كنموذج رائع . لماذا ؟ لانها لا تضع العاطفة ولا الانوثة في اطار خاص وتعزلهما عن الحياة ثم تركز رؤاها وصورها الفنية عليهما .

عبر كل ذلك يجد رجاء النقاش ان سميرة عزام كانت افضل كاتبات القصة القصيرة في أدبنا العربي المعاصر منذ ان اشتركت المرأة العربية في هذا الميدان ، ميدان القصة القصيرة الى اليوم (راجع الاداب العدد الاول ، كانون الثاني ١٩٦٨) .

لقد ماتت سميرة عزام وهي في طريقها الى الاردن بعد فترة قصيرة من حرب حزيران ١٩٦٧ ، ومنذ تلك الفترة لم تقدم دور النشر نتاجا جديدا لها ، باستثناء « دار العودة » اخيرا التي قدمت لها مجموعة قصصية ، تشكل — كما هو ظاهر — البقية الباقية من نتاجها ، ولقد صدرت بعنوان احدى القصص التي تضمها ، ويبدو انه اختير من قبل الناشر نفسه . فلو كانت المجموعة معدة من قبل القاصة في حياتها لاستغنت دون شك عن بعض قصصها مثل « فلسطينيات » التي تعتبر خواطر وجدانية لا غير ، و« الملح » التي تتجاوز ، في طرحها جوانب انسانية مائعة ، كل حدود اللعبة القصصية . ولو كانت المجموعة معدة من قبلها ايضا ، لما ارتضت ان تقدم مسودتين لقصة واحدة. لا احسب ان القاصة قد انتهت الى قناعة تامة في اختيار واحدة منهما ، وهما قصة « المحروس » وقصة « الصغير » وكلاهما تروي حكاية رجل يترقب بقلق يختلط فيه الفرح بالخوف ، مخاض زوجته ، فهو يفكر تارة بالوليد الجديد ، ضائعا متوزع العواطف بين امنيته ان يكون صبيا ، او صبية ، منشغلا حد الاستغراق في اختيار اسمين ملائمين ، وتارة يفكر بزوجته التي تخضع لآلام الولادة القاسي . القصتان تتماثلان في كل شيء ، اللغة باستثناء جملة هنا وهناك ، وكلمة في هذا السطر او ذاك ، والحدث ، والتوتر ولكنهما تختلفان في الخاتمة ، وهو اختلاف مدهش يدل دلالة واضحة على ان القاصة توقفت بينهما دون ان تنتهي الى خيار : الاولى تنتهي بمكالمة هاتفية من المستشفى ، فيبلغه صوت امه هادرا من الطرف الآخر ، « مبروك ابو صالح » صالح .. صالح « يا الهي كيف نسي ذلك .. كيف فاته ان ابنه البكر يجب ان يحمل اسم ابيه .. ما كان اغباه حقا » ص ٧٣ . والثانية تنتهي نهاية لا علاقة لها من قريب او بعيد بتلك . فالاب ، وهو في

دوامة قلقه يسمع خطوات تدب على الارض « لم يستدر خاف ان يلتفت فتسمر مكانه . وحين هدأت القدمان على مقربة ، وهمست المرضة بما تحمل كان صدره ينوء بزفرات مكتومة تخلص منها بتنهدة طويلة ، وقبل ان يستدير تلفت ثانية صوب الكنيسة التي سيحمل ابنه اسم شفيعها .. » ص ٧٩ .

لا شك ان قصص المجموعة الاخيرة ، بشكل عام ، مادة ناضجة لكاتبة تشير كل حلقة من حلقاتها الى عمق تجربتها الفنية وتأصلها . بالرغم من ان القصص لم تذيل بتواريخها .

كما كانت سميرة عزام قديما مع ابطالها واحداثها ومواضيعها ، وبنية قصصها الفنية ، تبدو اليوم ايضا ، ولكن بثقة اكبر ، وبقدرة على تحريك اللغة ، أوسع وأعمق . كانت تعتمد قديما على الاشارات النفسية ، وعرض المواقف والمشاهد ، والتعليق عليها ، ولقد حاولت في مراحل لاحقة ان توازن بين عرض تلك المشاهد والمواقف وبين تدخلها هي . ولكنها تبدو اخيرا ، كما كانت — من حيث رؤيتها الانسانية والفنية معا — في حين استطاعت ان تنفصل بشكل واضح عن المشاهد والمواقف القصصية ، دون ان تدخل هي طرفا معلقا او طرفا هامشيا ، بل تتيح للقارىء ان يراقب هو ، وينفعل هو ، ويمتلىء هو . وكما كانت سميرة قديما كانت في الآخر من حيث نفسها القصير ، ومن حيث طبيعة اجوائها ، واختيار ابطالها ، فقصصها جميعا قصص قصيرة جدا ، تكاد تقتصر على مشاهد سريعة تحتفظ لها توترها في « الآخر » بحيث يستحيل ثلثا القصة في الاول الى « مقدمة » مداعبة تهيء لا تساؤلات القارىء فحسب ، بل عواطفه وانفعالاته جميعا . واشير الى هذه العواطف والانفعالات لان قصص سميرة ليست ذهنية ، وفكرية . انها تذكرنا دائما بعالم الكاتب العظيم تشيخوف . فأوساطها من الطبقات الشعبية : كالخدم ، والحراس ، والنداب في المآتم ، والعاطلين بلا عمل ، واذا ما كان بطلها من طبقات وسطى : فهو كهل يبحث عن زوجة قبل فوات الاوان ، او بعده ، او امراة عجوز تفقد زوجها لتبقى مع الوحدة ، والخوف ، والفقر ... الخ . والذي يجمع بين كل هؤلاء هو عالم الخيبة والمرارة ، عالم البساطة التي تصل احيانا حد السذاجة ، عالم الطيبين الذين تعلمهم طيبتهم كيف يصلبون ثمنا لطيبتهم ، ويتعذبون جزاء لصدقهم الكبير . كثيرا ما تضع الكاتبة كل هؤلاء مع اجوائهم ، في أطر من السخرية المرة . فهناك الحارس الهرم الطيب الذي يحاول سرقة محروسه، فقط من أجل ان لا يستغني هذا عنه بسبب الامن الذي سيوفره الشارع المبلط ، والاضواء الكهربائية المنتشرة . ولكن مع كل ذلك يستبدله صاحب البيت بحارس شاب ، لان الطرق الجديدة والاضواء والحارس العجوز لم يعودوا يكفون شر اللصوص. وكذلك الانسان الشارعي المشرد الذي اعتاد على ارتياد دكانة حلواني ، بحجة الشراء ، ليشبع مزاجه من تذوق تلك الاشكال الملونة . تقدمه القاصة بمنطق نفسي رائع : ففي احد الاعياد يدخل كعادته ويفاجأ بزحمة المحل ، وفي محاولته لتذوق أول الاصناف ، يلتفت اليه الحلواني — الذي يعرف كل نواياه سرا — بعطف كبير ليقدم اليه علبة من الحلوى هدية بالمناسبة «كنا نعلم انه لا يشتري، وانه لا يملك في جيبه ما يشتري به ، ولكن حبه الطفولي للحلوى كان لا يقاوم وكان دخوله للمحل وسيلة يذوق بها قطعة من الكمك او حبة من هذه الآلاف المكدسة .. » ، ولكن الرجل يفاجأ ويحرج لكنه لم ينصرف بل وضع العلبة جانبا وقال : « اريد اشياء اخرى .. علبة الشوكولا هذه الكبيرة و.. دزينتين من كعك جوز الهند ، وكيلو (هل تسجلين ذلك سجليه لئلا تنسي ..) او كيلو من هذا التوفي ، وو.. هذا الكباد المسكر .. اننا نحبه في البيت . هيئيها في ربطة واحدة مع علبة الهدية .. وحضري القائمة . سأمر خلال عودتي الى البيت وأحملها وادفع لكم .. اجل وأدفع لكم .. » هكذا وينصرف وهو يتعثر بخجله الداخلي. هذا البطل نموذج لشخوص سميرة عزام ، البالغين حدا من الطموحات البسيطة والساذجة ، ومن طيبة القلب ، والعفوية الانسانية الفاجعة . « وبالرغم من ان ابطالها لم يكونوا جميعا من الفلسطينيين فانهم مع ذلك يحملون في نفوسهم هما وألما ووحدة قاتلة ، سواء كانوا رجالا ام نساء ام حتى مراهقين. بالرغم من الالم تترك سميرة عزام للامل نافذة مشرعة وأبوابا يتسرب منها النور بالرغم من كونها مغلقة .. » كما قالت عايدة مطرجي (راجع المصدر السابق) . وكما يصدق هذا القول على سميرة عزام في مجموعاتها الاربع القديمة يصدق على مجموعتها الاخيرة « العيد من النافذة الغربية » .

فوزي كريم

Kenneth M. Lewan, **Der Nahostkrieg in der Westdentschen Presse** (Koln, 1970)

كما يبدو من عنوان الكتاب « حرب الشرق الادنى في صحافة المانيا الغربية» يسعى المؤلف الى دراسة موقف الصحافة الالمانية الغربية من حرب حزيران ١٩٦٧ . وهو يذكر في المقدمة ان ادراكه لاهمية الراي العام الغربي في مصير الملايين من البشر في الشرق الاوسط دفعه الى كتابة هذه الدراسة . ويتميز الكتاب بموضوعيته ودقته في البحث . ولا يبتغي الكاتب اظهار عمق انحياز الصحافة الالمانية لاسرائيل فحسب بل يريد ايضا اظهار عدم موضوعية الصحافة الالمانية وانكارها لمبدأ توفير المعلومات الصحيحة للقارىء ، هادفة الى توجيهه في خط معين . ويحصر الكاتب بحثه بأربع صحف وهي « فرانكفورتر الغومانين تسايتونغ » الصادرة في فرانكفورت و« دي فيلت » الصادرة في هامبورغ و« سود دويتشه تسايتونغ » الصادرة في ميونيخ و« شتوتغارته تسايتونغ » الصادرة في شتوتغارت. تمثل جميعها اكبر صحف في المانيا الغربية وتقرأ من قبل اليمين واليسار .

يقسم المؤلف الدراسة الى ثمانية فصول . يدرس في مقدمة كل فصل حقيقة ما جرى اعتمادا على مصادر موثوق منها ، ثم يليها بعرض لتعليقات الصحف بالتتالي . تتحدث الفصول الثلاثة الاولى عن الحقب التي سبقت الهجوم الاسرائيلي ويحددها بالعناوين التالية « التحضير للصدام » « اغلاق مضيق تيران » « انتظار الهجوم » . والفصل الرابع يتحدث عن تبرير الصحافة الالمانية الغربية للهجوم . اما الفصول الاربعة الاخيرة فتتطرق الى النتائج وموقف الصحافة منها : طرد العرب ومنع عودتهم ، الاحتفاء بالبطولة الاسرائيلية ، ضم القدس ، السلام والامن .

من خلال اظهاره مغالطة تعليقات الصحف وتشويهها للحقائق نستنتج مع الكاتب وسائل التشويه التالية: ١) الاهتمام الدائم بعرض وجهة النظر الاسرائيلية، ٢) الاندفاع وراء هذا العرض وتجميله في سبيل مزيد من التأثير على القارىء ، ٣) عدم البحث في الاعتراضات العربية على السياسة الاسرائيلية للتأكد من حقيقة هذه الاعتراضات ، بل تكذيبها عشوائيا في التعليقات ، ٤) عدم اخذ بعين الاعتبار آراء مراسلي الصحف في الخارج (الشرق الاوسط، الولايات المتحدة ...) في كثير من الاحيان ، فكانت التعليقات تتناقض وما يرسله هؤلاء من تقارير ، واكبر مثال على ذلك رفض الاستناد على رأيهم حول عزم اسرائيل على مهاجمة ج‌ع‌م ، ٥) عدم ربط الاخبار في نفس العدد ببعضها بل الاصرار على بعثرتها تمويها للحقيقة ، ٦) كتابة تعليقات تفتقر الى الموضوعية وتهمل معلومات ذكرتها الصحيفة في اعداد سابقة ، ٧) استعمال الصور والكاريكاتور لاظهار العرب الساعين لاعتداء على اسرائيل الصغيرة والمسالمة والمنتجة ، واذلال العرب بعد الانتصار الاسرائيلي .

ووصل الانحياز التام لاسرائيل ان الصقت هذه الصحف تهمة العداء للسامية لكل معارض للسياسة الاسرائيلية . ومع تصاعد الاستعداد الاسرائيلي للهجوم ، تصاعد تذكير هذه الصحف للرأي العام الالماني بالمذابح النازية والتأكيد على التكفير بالذنب من خلال مساعدة اسرائيل . ووصل الامر بجريدة « دي فيلت » التابعة لحلقة « شبرنغر » ان تدعي الخجل من انتساب المانيا الديموقراطية الى الشعب الالماني لانتقادها اسرائيل وتأييدها للعرب (ص ٦٥). ولم تتوان هذه الصحف من قبول الهجوم الاسرائيلي طريقة علاج لقضية الشرق الاوسط ، مما دفع هذه الصحف الى التهجم على الامم المتحدة لمطالبتها اسرائيل بالانسحاب من الاراضي المحتلة وعدم ضم القدس .

كنا نأمل ان يتحدث الكاتب بشكل أوسع عن استعمال الكلمات وتركيب الجمل للتأثير النفسي على القارىء، وكذلك تحليل المواقف العنصرية للصحافة الالمانية ضد العرب خلال الحرب ، حيث استعملت هذه الصحف تعابير تذكر بالتهجم على اليهود خلال العهد الهتلري .

نبيل أيوب بدران

Abdellatif Laabi, La poesie palestinienne de combat (Casablanca, Editions Atlantes, 1970)

عبد اللطيف اللعبي كاتب ومناضل مغربي شارك عام ١٩٦٦ في تأسيس مجلة « انفاس » التي يديرها منذ ذلك الوقت . وهو يوزع نشاطه بين الخلق الادبي والحركة الثقافية والنضال السياسي خاصة من اجل القضية الفلسطينية التي تحظى بنصيب وافر من اهتمامه ، سواء عن طريق مجلته التي تواكب مسيرة الشعب الفلسطيني دون انقطاع ، والتي صدرت منها اعداد خاصة بالثورة الفلسطينية ، او عن طريق العمل السياسي المباشر في المغرب العربي . واخر كتبه هو « انتولوجيا الشعر الفلسطيني المقاتل » وهو الاول في سلسلة جديدة من الكتب المخصصة للشعراء العرب المعاصرين التي سوف تتولى اصدارها « منشورات الاطلسي » في الدار البيضاء . ويعتبر الكتاب من افضل ما صدر حتى الان باللغة الفرنسية حول الشعراء الفلسطينيين علما بان الاوساط الادبية التقدمية في الغرب بدأت تولي اهتماما جديا ومتواصلا بكل ما تنتجه قريحة هؤلاء الشعراء خاصة في فترة صعود المقاومة الفلسطينية . وقد سبق ان صدر في باريس ديوان لمحمود درويش تولى نقله الى الفرنسية اوليفيه كاريه ، غير ان محاولة اللعبي تتعدى هذا الى تناول ثلاثة عشر شاعرا من شعراء الارض المحتلة بالاضافة الى دراسة مستقلة عن مزايا ومواضيع هذا الشعر المقاتل . واللعبي هو دون شك افضل من يستطيع نقل شعر المقاومة الى اللغة الفرنسية وشرحه والتعليق عليه لاسباب كثيرة اهمها انه هو نفسه شاعر قدير رغم صغر سنه ، وهو فوق ذلك شاعر ثوري ملتزم بقضية الشعوب المناضلة ، وهو ثالثا يتقن اللغتين العربية والفرنسية ، وهو اخيرا عربي يتعاطف مع ثورة فلسطين لا على سبيل المجاملة او على سبيل التآخي الأممي بل لانه يعتبرها ثورته هو الانسان العربي الذي يعيش في المغرب . لذلك فاننا من اول سطر في الكتاب حتى اخر سطر نشعر بهذه الحرارة الدافقة التي تنسينا كلية بان الشعر مترجم وبان الحديث بالفرنسية ذلك ان الشاعر المترجم موجود هنا بكليته وبكل احاسيسه واندفاعه . وينقسم الكتاب الى ثلاثة اقسام : الاول يتناول نشأة الشعر المقاوم والظروف المعيشية والنضالية لشعرائه ، ويعالج خصائص هذا الشعر ومزاياه ومعانيه . القسم الثاني ترجمات مختارة من شعر المقاومة بالاضافة الى نبذة عن حياة كل شاعر . القسم الاخير فيه احاديث لمحمود درويش وسميح القاسم عن نشأتهما وشعريهما بالاضافة الى مقالة للدكتور انيس صايغ بعنوان : ماذا يقرأ عرب الارض المحتلة ؟

يهدي المترجم الكتاب الى « اخيه سميح القاسم الشاعر الفلسطيني ، الشاعر الثوري ، المسجون في مكان ما من الارض المحتلة لانه تجرأ على رفع راية الكلمة يمجد بها نضال شعبه ، والى كافة الشعراء المقاتلين في فلسطين وفي كافة ارجاء الامة العربية حيث وقف معذبو الارض ليقولوا : كفى ، ويبدأوا المسيرة » . مع كلمات الاهداء هذه يضعنا اللعبي في جو المعركة وفي جو الصفحات التالية . فهو يرى ان الشعر قد اخذ مكانه مرة اخرى في صف الشعب ، ضد الظلم والقمع ، ومن اجل حق الانسان في الوجود الحر الكريم ، وان الشعر طالما كان قادرا على مواكبة حركة التاريخ في ديناميتها وتصاعدها . وفي التاريخ العربي الف دليل ودليل على ان الشعر كان دائما حليفا لقضايا الشعب وكان دائما يعيش معه تجاربه ومحنه . ولم يكن الشعر ابدا حكرا على المثقفين ، بل ان الشعراء برزوا من صفوف الشعب ليتصدروا الكفاح السياسي والايديولوجي . ولم تشهد الامة العربية تيارا فكريا قويا ، ولم تخض نضالا سياسيا واحدا ، الا وكان شعراؤها في الصفوف الاولى من المعركة . حتى ان الكثيرين من هؤلاء الشعراء قد سقطوا في ساحة الشرف او عرفوا السجون والتعذيب والاضطهاد وان شعوبنا لتحفظ ذكراهم وتسمع صرختها الحقة . واليوم يتاح لنا سماع صوت الشعب الفلسطيني عبر شعرائه المقاتلين . وان وصول هذا الصوت الينا رغم مؤامرة الصمت التي احاطت به دائما لهو دليل ساطع على شرعية القضية وعلى شرعية النضال ضد قوى الصهيونية الامبريالية والرجعية المتحالفة . لقد كانت كلمة فلسطين او الفلسطينيين لا توحي لما يسمى بالضمير او الرأي العام العالمي الا بالصور الفولكلورية حتى بدأت صورة فلسطين الثائرة وحركة شعبها المسلحة تظهر وتتوطد يوما

بعد يوم . أن اللعبي ينظر الى شعر المقاومة نظرته الى ثقافة ثورية تسهم في حرب التحرير وتضع ثقلها الى جانب الثوار .

يلاحظ اللعبي ان التعرف الى نتاج الارض المحتلة لم يبدأ بشكل واسع الا بعد حرب حزيران ١٩٦٧ حين اخذت دور النشر (اللبنانية خاصة) تنشر قصائد سميح القاسم ومحمود درويش وتوفيق زياد . والسابقة الوحيدة على هذا الاهتمام كانت القصائد التي يذيعها يوسف الخطيب صاحب كتاب « ديوان الارض المحتلة » في اذاعة فلسطين من دمشق التي اسسها عام ١٩٦٤ . ويقف الشاعر المغربي ليؤكد على نقطة هامة طالما اثارت الجدل وهي ان هذا الشعر الفلسطيني لم يطرأ بشكل مفاجىء بعد حرب حزيران وانما كان في نمو مستمر منذ ثورة ١٩٣٦ حين ظهر جيل ابراهيم طوقان وعبد الرحيم محمود وابو سلمى ، واستمر هذا الشعر بعد ذلك يواكب الاحداث العربية والعالمية (ثورة مصر عام ١٩٥٢ ، العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ ، نضالات المغرب العربي ، الثورة الكوبية ، استقلال الجزائر الخ ...) وان الاسماء التي ترددت في هذه الفترة كانت اسماء حنا ابو حنا وعصام العباسي وحبيب قهوجي . الا ان فترة ١٩٦٠ — ١٩٧٠ كانت من اغنى الفترات التي وصل فيها هذا الشعر الى مستوى عالي رفيع . لكن السنة التي يجب التوقف عندها هي ١٩٤٨ . العرب يطردون من مدن فلسطين وهي مركز الحركة الفكرية والادبية فتتوقف هذه الحركة بطبيعة الحال . اجيال عديدة من المثقفين تنفى الى خارج وطنها ويحاصر العرب الباقون في اسرائيل « حصارا ثقافيا » يمنع عنهم كل التيارات التي يموج بها العالم العربي ويحاول ارغامهم على تقبل الثقافة الصهيونية التي تسعى جاهدة لتسوية تراثهم . لكن هذا الوضع ذاته هو في اساس نمو حركة الشعر الشعبي في الريف الذي انتقلت اليه بقايا الحركة الفكرية . وظل كثير من هؤلاء الشعراء مجهولين لكن اثرهم كان عظيما في صفوف السكان العرب الذين كانوا يرددون اغانيهم في مظاهراتهم وثوراتهم مما اثار حفيظة الصهاينة الذين لم يتوانوا عن اغتيال هؤلاء الشعراء كما حدث في ام الفحم ، في الجليل ، عام ١٩٥٠ حين قتلوا الشاعر الشعبي المعروف باسم حميد . وقد غلب على اكثر الشعر الفلسطيني طابع الحزن والعزلة والمأساة كما يظهر هذا في قصائد فدوى طوقان قبل ١٩٦٧ ، لقد ارتبطت القضية الفلسطينية فترة من الزمن بمؤسسات الصليب الاحمر ووكالة الغوث والجمعيات الخيرية الكثيرة في حين كان الستار قد اسدل على عرب اسرائيل الذين اعتبروا نهائيا سكانا في دولة « ديموقراطية » فلم يكن احد ليعيرهم اي اهتمام . وهذه نقطة هامة جدا . ذلك ان اغلب الشعراء كانوا يعيشون داخل اسرائيل وكان شعرهم موجها بالدرجة الاولى الى العرب الباقين في الارض المحتلة مما يعطي لهذا الشعر اهميته القصوى كمحرض ومحرك للمشاعرالقومية ضد « محاولات الابادة الثقافية والوطنية » كما يسميها محمود درويش . ان العرب الذين لم يغادروا الديار كانوا يعتبرون انفسهم مؤتمنين على الارض وعلى التاريخ وعلى التراث وحراسا لها جميعها . ان الشعر الفلسطيني ، كما يشير الى ذلك سميح القاسم ، كان يصور عرب اسرائيل على صورة الام ، في حين يصور الذين يعيشون خارج الارض المحتلة على صورة الاب الغائب . نفس النغمة في قصيدة محمود درويش « بانتظار الذين سيعودون » ، وقصيدة سميح القاسم « ما زال » . ان اللعبي يرى في درويش حارسا للارض وفي سميح قيما على الجذور العربية والقومية وفي توفيق زياد وسالم جبران مدافعين عن حقوق الانسان . فلو سرق الصهاينة الارض وطمسوا الاصول التاريخية يظل هناك من ينطق بلسان الانسان المسحوق ! ان المقارنة مدهشة مع مهمات المقاومة الموزعة على ثلاث جبهات : الوطن والتاريخ والانسان .

يذكر يوسف الخطيب ان الملكية الزراعية الصغيرة في فلسطين ، بعكس الانظمة الاقطاعية التي كانت قائمة في باقي الدول العربية ، قد شدت القروي الفلسطيني الى ارضه مهما تكن صغيرة الرقعة التي يملكها . وهذا يفسر لنا كيف كانت القرية تمثل الرباط القوي بين الانسان والارض ، خاصة وان القرية كانت الوحدة الاساسية في المجتمع الفلسطيني قبل ١٩٤٨ فباستثناء بعض المدن كالقدس وحيفا ويافا ونابلس وغزه كان كل ما يربط بينها مؤلفا من قرى كبيرة . لذلك يظهر في الشعر الفلسطيني تعلق شديد بالارض كما نجد هذا في قصيدة فدوى طوقان « الليل والفرسان » وفي قصائد لابراهيم طوقان الذي يهاجم « سماسرة الارض » ويسميهم بالخونة لانهم يبيعونها للغرباء .

وبسبب هذا التعلق بالارض كان على الصهاينة ان يستولوا عليها بالقوة ويطردوا اهلها ، وكان على احد طرفي النزاع ان يمحو احدهما الاخر لان التعايش مستحيل . وقد سخر الشعراء من القوانين التي صدرت بغية وضع اليد على الاراضي وخاصة القانون حول «ممتلكات الغائبين» الذي علق عليه الشاعر راشد حسين بقوله : « الله اصبح غائبا يا سيدي ، صادر اذن حتى بساط المسجد » . ان الجيل الجديد من الشعراء يواصل المحافظة على العهد . فالارض عنده ترادف العودة والتحرير .

لقد ركزت الايديولوجية الصهيونية في برامجها المدرسية على ان اسرائيل وريث شرعي لتاريخ يمتد عبر ٣٠٠٠ سنة وحاولت ادخال هذا في عقول اطفالها وفي عقول العرب اذا امكن . ان نظرة سريعة على البرامج المدرسية الاسرائيلية تظهر لنا ان كافة المواد تخضع لعملية انتقاء مركزة ولتوجيه معين ليس فقط لاظهار اسرائيل على شكل متفوق ولكن لمحاولة تذويب شخصية العرب كذلك . وحتى تدريس الاسلام والقرآن يخضع لمثل هذا التشويه المعتمد . فاذا بالعرب جمع من الغازين ، واذا بتاريخهم سلسلة متوالية من الغزوات الفاشلة او الناجحة ، واذا باسماء الانهر والمدن والمناطق تعود الى اصلها العبري . هذا كله يعطي اهمية للشعر الفلسطيني الذي يظهر كرد وحيد على هذه الموجة من التضليل والتحقير . ان الشعراء « اللاجئين في وطنهم » يعيدون قراءة تاريخهم ويحافظون عليه .

ان الترفع الاخلاقي الذي ميز شعر الارض المحتلة يلفت النظر . فرغم كل ظروف القمع والاضطهاد والتنكيل لم يقع هؤلاء الشعراء في الفخ الذي يتمناه لهم اعداؤهم الا وهو فخ العنصرية . ان هذا دليل نضج سياسي كبير . فلا نجد بينهم من يتعرض لليهود كاتباع دين وانما الهجوم مركز على الصهيونية وارتباطها بالاستعمار والعنصرية. ونلاحظ من خلال تتبعنا لشعر الارض المحتلة ان هؤلاء الشعراء قد تطوروا كثيرا في رؤيتهم السياسية فلم تعد قصائدهم مجرد ألم وذكرى ونعلقا بالارض والتاريخ والانسان بل اصبحت تطرح بكل وضوح طرق التحرير وسبل الكفاح وتحولت الى سلاح فعال في معركة الحرية .

يتساءل البعض كيف سمحت اسرائيل لهؤلاء الشعراء ان ينشروا شعرهم؟ والحقيقة ان الخطوة جاءت منها بغية اظهار نفسها على انها « واحة الحرية في الشرق الاوسط » . والحقيقة ان اسرائيل كانت تطبق القاعدة التي تكلم عنها محمود درويش وهي : « اكتب ما تشاء وادفع الثمن الذي نشاء ». وسلسلة التسريحات من الوظائف ، والتوقيف ، والاقامة الاجبارية ، والمحاكمات الخ .. سلسلة طويلة تروي حقيقة هذه الحرية المزعومة . وواقع الامر ان اسرائيل لم تكن تعطي اهمية كبيرة لهذا الشعر حتى عام ١٩٦٥ ربما على سبيل الاحتقار او ربما لانها لم تكن على علم به . لقد نشرت اولى القصائد في نشرة شبه سرية تابعة لمنظمة « الارض » في اوائل الستينات حتى عام ١٩٦٤ ، حين حلت هذه المنظمة . ثم لجأ الشعراء الى الصحافة العربية التي يصدرها الحزب الشيوعي ولكنهم سرعان ما اصطدموا مع هذا « اليسار » الاسرائيلي الذي لا يمكنه ان يتعدى بعض الحدود . وانصبت عليهم موجة التوقيفات فذاق جميعهم دون استثناء مرارة السجن . لكن شعرهم عرف في العالم العربي ولم يعد هناك من سبيل لمنع « تسريبه » الى الخارج حيث يقرأ على نطاق واسع .

ان الترجمة التي يقوم بها عبد اللطيف اللعبي لا تهدف حسب تعبيره الى « اضفاء جو خاص » و « نغم متميز » من اجل تحريك مشاعر الجمهور المهتم بالالوان الفولكلورية وتطويع هذا الشعر للغة الفرنسية . انه شاعر عربي هو نفسه « ويريد ان يوصل نتاج اخوانه الفلسطينيين بكل الحرارة التي يتميز بها » . انه لا يعلق اهمية كبيرة على التفاصيل الجمالية التي تثير سعادة المترجمين العلميين ولكن اهتمامه منصب على استعادة « روح » هذا الشعر ونفسه .

ان هذا الكتاب هو دون شك مرجع هام لكل متتبع لشعر المقاومة لا في الغرب فحسب بل حتى في الشرق . ذلك ان المعلومات الواردة عن عدد كبير من الشعراء ، ومستوى الترجمة الرفيع ،والروح التي وضعها الشاعر المترجم في عمله تعطي لهذا العمل قيمة فنية حقيقية . واذا صح ان ترجمة الشعر هي المحك لمدى قيمته ولمدى ما يتبقى منه من المعاني ، فان هذه الترجمة تظهر بما لا يدع مجالا للشك القيمة الحقيقية التي يتمتع بها الشعر الفلسطيني المقاتل كما يسميه اللعبي .

جورج راسي

M. Reisman, The Art of the Possible: Diplomatic Alternatives in the Middle East (Princeton, 1970)

الكتاب الذي أصدره مؤخرا مايكل ريسمان ، الاستاذ المشارك للقانون في جامعة ييل ، يركز بشكل مباشر على الخيارات الدبلوماسية في الشرق الاوسط ، وقد حدد ريسمان اجراءات التنازع في المنطقة وفقا للثنائية المألوفة « العرب واليهود ». ومع ان هذا اعتبر فيما بعد نوعا من « الافراط الفاضح في التبسيط » لم يقترح المؤلف استخدام اي تعبير بديل لذلك ، كما لم يثر المؤلف نفسه اية تساؤلات حول ملاءمة او دقة تحديد اي فريق بالنسبة للدين . ويمكن تلخيص محتويات الكتاب بالرجوع الى ما ورد في فصوله المختلفة . فيعالج الفصل الاول « نادي الاباطرة العراة » الدور الذي قام به كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في التنازع . وعلى اي حال ، يؤكد المؤلف منذ البداية ان اية دولة منهما « ليس في مقدورها التأثير بشكل حاسم على ما يمكن ان تؤدي اليه الحوادث في منطقة شرقي البحر الابيض المتوسط » ، ويؤكد المؤلف ايضا انه ليس لاي من هاتين الدولتين تأثير يذكر على اصدقائهما في المنطقة . ويشير في هذا الصدد الى عدم نجاح السوفيات في منع « الرئيس عبدالناصر من البدء بحرب حزيران (يونيو) » ، وكذلك الى أن الولايات المتحدة لم تتمكن من ايقاف « الضربة الاولى لاسرائيل في صباح الخامس من حزيران ١٩٦٧ » . ولكنه لا يتابع معالجة ما يتضمنه ذلك من معرفة الحكومة الاميركية بالضربة التي كانت وشيكة الوقوع ، وفي حين يؤكد على الرغبة السوفياتية المعلنة « حتى بزيادة توسيع نطاق ديبلوماسية الروبل والميج » ، نرى انه لا يعطي اهتماما مباشرا كهذا بالدولارات والفانتوم التي قدمت لدولة اسرائيل . فهو لا يعتبرها ذات اهمية لانه قد اعلن انه « حتى الحظر على الطائرات النفاثة وقطع الغيار لن يجعل اسرائيل تحيد عن طريق اختطته لنفسها على اعتبار انه حيوي لبقائها » . ويقترح هذا الفصل ، بعد التأكيد على المصالح الاميركية ــ السوفياتية المشتركة، «ادخال اربعة تعديلات رئيسية فورا » ، وهي :(١) يجب ان يكون الهدف هو « التسوية المحدودة » وليس « السلام » ، (٢) يجب تحديد « المسائل المنفصلة » الصغيرة ومعالجتها ، (٣) بما ان هناك اطرافا خارجية جغرافيا لها علاقة بالقضية ، يجب التخلي عن ثنائية الحلول « المفروضة » و« النابعة من الداخل » ، (٤) « يجب الاعتراف الصريح بالحاجة الى التجديد الاجتماعي والسياسي » (ص ٢١) في « معالجة التنازع العرقي والاثني » . لكن المؤلف لا يحدد هذه الهويات العرقية والاثنية .

ويركز الفصل الثاني « مصر وسيناء » بشكل مباشر على السياسة التوسعية المزعومة للجمهورية العربية المتحدة بصفتها «الدولة الكبرى ــ الصغرى في المنطقة » . ويقول المؤلف ان الصعوبة الاساسية في هذا الصدد سببها « تركيب الجهاز الحكومي في مصر » ، ويفسر ذلك بـ « تسلل الضباط الذين يحتفظون بهوياتهم العسكرية في الحكومة المدنية » (ص ٢٤) . ويعرب المؤلف عن اعتقاده بأن هذه القضية المركزية في الشرق الاوسط (ورد ذكرها اربع مرات في صفحات قليلة (ص ٢٣ ــ ٢٥)) ستستمر حتى في حال القضاء على دولة اسرائيل او عدم وجودها ، ويقول بأن المصالح المشتركة للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تقضي بالوقوف في وجه « التوسع المصري في الشرق الاوسط » . ولكن المؤلف لا يقترح القيام ببحث مماثل فيما يتعلق بدولة اسرائيل ، وبدلا عن ذلك يقرر الكتاب ان « موقف اسرائيل العام في الشرق الاوسط كان ، منذ العام ١٩٤٨ ، لا توسعيا » ، ولكنه يذكر ايضا انه يحلو لبعض افراد النخبة في مصر ان يتسلوا ، على الاقل عند « حدود معينة من الوعي » بـ «فكرة ان اسرائيل هي عبارة عن تهديد توسعي » . ولكن الكتاب لا يأخذ بعين الاعتبار تجربة مصر بالنسبة للاعتداءات الاسرائيلية المسلحة عليها في ١٩٥٦ و١٩٦٧ . والتوصية الرئيسية التي يعرضها المؤلف في هذا الفصل هي انشاء شركة يطلق عليها اسم « شركة تنمية سيناء » تفرضها الدول الكبرى ، وتشمل اشرافا دوليا ، سياسيا واقتصاديا ، على سيناء لخمسين سنة قادمة على الاقل . والاسباب الموجبة لمثل هذا الاقتراح تشمل « تثبيت سيادة مصر على سيناء » مضافا الى ذلك « تحييدها السلمي والفعال » . وعند هذه النقطة ، لا يمكن للقارىء الا ان يستنتج (ما لم يكن لديه مصدر آخر غير الكتاب الذي بين أيدينا) بأن سيناء كانت

الطريق الرئيسي للتوسع المصري ضد اسرائيل !! ويزيد المؤلف بأنه « يمكن تبرير السيطرة الاسرائيلية على سيناء بدلا من ضمها ، فقط ما دامت اعتبارات الامن الصريح اقوى من غيرها » .
ويظهر ان الفصل الثالث « الاردن والفلسطينيون العرب » يرمي الى معالجة ما يعتبره المؤلف « المشكلة الانسانية والاخلاقية الكبرى ، الا وهي حالة اللاجئين الفلسطينيين » . ويقول المؤلف ان الفلسطينيين « كانوا موضع احتقار من قبل الشعوب العربية الاخرى » ، ويؤكد على ضرورة درس المشكلة ضمن الاطار التاريخي المناسب لها ، ولكنه لا يقدم سوى عدد من التحديدات المنتقاة .
ويظهر ان النقطة المركزية هي الشخصية المصطنعة للمملكة الاردنية، «الدولة التي لا تستطيع البقاء دون المساعدات الكبيرة من الخارج » ، ولكن المؤلف لا يذكر اي شيء عن الشخصية المصطنعة لاسرائيل بجوانبها الغربية والصهيونية ، ولا من المعونات الخاصة والحكومية التي تتلقاها من الولايات المتحدة . اما ما يقترحه بالنسبة لحل قضية الفلسطينيين فهو اقامة دويلة لهم في الضفة الغربية للاردن يمكن (دون اهتمام ظاهري) ان تكون منفصلة او مرتبطة بالاردن او باسرائيل او بكلتيهما. ومن الاسباب الرئيسية التي يقدمها لذلك ، الاول ، هو انها يمكن ان « تزيح عبئا اخلاقيا كبيرا عن كتف اسرائيل » . الثاني ، هو ان « وجود الدولة الفلسطينية التي تنطلق منها الاعتداءات على اسرائيل يكون بمثابة هدف شرعي ويجعل تهديد اسرائيل بالانتقام رادعا فعالا ضد العدوان والارهاب » . لكن المراقب يعرف عدم امكانية قيام الفلسطينيين بالاندفاع لايجاد مثل هذه الدويلة ورفضهم لها نهائيا .
وفي الفصل الرابع « سوريه والجولان » يقول المؤلف ، بعد التذكير بأن الرئيس عبدالناصر يتحمل مسؤولية حرب ١٩٦٧ (دون تقديم اية بينات في الكتاب لاثبات هذا الزعم) ، ويكرر ان مواقع المدفعية السورية في الجولان اطلقت نيرانها على المستوطنات الاسرائيلية المواجهة . لكن المؤلف لا يذكر ان المستوطنات الاسرائيلية تلك كانت نشاطا ناحال — اي مستوطنات زراعية — عسكرية شبيهة بمستوطنات القوقاز التي كان يستخدمها القياصرة لاغراض الهجوم والدفاع نفسها في امبراطوريتهم . اما الاقتراح المعروض فهو انشاء شركة اقليمية لمرتفعات الجولان (بالتعاون مع الامم المتحدة) تكون لصالح الدروز . ولكن الدروز كتلة دينية لم يطالبوا بمثل هذا الهدف السياسي . ومع هذا يقول الكتاب بشكل صريح ان « الدروز شعب تحريري وحدوي » . واما الاسباب لمثل هذا الاقتراح فيمكن ان تساعد على فهم الدوافع لتقديمه: « تساعد هذه المعالجة على تفادي التوسع الامبريالي الاسرائيلي وفي الوقت نفسه تمنع سوريه من العودة الى مرتفعات الجولان الهامة وتهديد المستوطنات الاسرائيلية المواجهة » . بالاضافة لذلك : « يمكن ايجاد تبرير للسابقة القانونية الدولية بأنه لا يمكن الاستيلاء على اراض بالقوة ». ويمكن تطبيق هذه « السابقة القانونية » (في الحقيقة ، القانون الاساسي لميثاق الامم المتحدة الذي يمنع العدوان) على سيناء والضفة الغربية ، مع ان ذلك لا يرد عند ذكر هذه المناطق . وينتهي هذا الفصل بالتأكيد ان لا شيء هنا يمكن ان يتأثر بأية مبادأة اسرائيلية لانه ، اذا ما رفضتها الجمعية العامة للامم المتحدة ، فان السيطرة الاسرائيلية الفعالة ستستمر . واذا ما تم تطبيق هذه التوصية الرئيسية التي تعتبر منسجمة كليا مع الكتاب ، فسيشجع ذلك على زيادة « بلقنة » الشرق الاوسط وتعثر التسوية المحدودة .
اما الفصل الخامس « القدس » فيدعو الى تدويل للقدس بسبب الاهمية السياسية للمدينة بالنسبة للديانة اليهودية .
والهدف المتواضع للكتاب هو وضع مشاكل الشرق الاوسط « في اطار عريض ، والاشارة الى تعقيداتها ، ولكن مع اظهار الامكانات للقيام بعمل ايجابي وخلاق » . ولكن عدم نجاح المؤلف في تحديد طبيعة هذه المشاكل بدقة كافية يفشل الهدف الذي وضع من اجله الكتاب . ونظرا لقلة المستندات ، فيما عدا ما اختير منها بشكل جزائي ، ليس من الممكن التأكد من المصادر التي استخدمت . ولكن القارىء الذي يسلم بدقة الحقائق والتحديدات المتعلقة بالشرق الاوسط والتي ترد في وسائل الاتصال العامة في الولايات المتحدة سوف لا يجد صعوبة في القبول بتلك الواردة في هذا الكتاب لانها ليست سوى ملخص وتبسيط لتلك التي ترد في وسائل الاتصال . اضف الى ذلك ، ان فشل المؤلف في استخدام منهج منظم وشامل في التحليل نتج عنه تقديم مقترحات « من اجل عمل ايجابي

وخلاق » ليس لها سوى علاقة واهية بالمشاكل المطروحة .

والملحق يعتبر من ابرز ملامح الكتاب . ولكن مادة الكتاب المتعلقة بالامور الديبلوماسية ، مع الاهتمام القليل بالدور المحدود والمعياري الذي يمكن ان يلعبه القانون الدولي ، تقضي بأن يضم مثل هذا الملحق اهم تصريحات رؤساء الدول والمسؤولين في الدول الاجنبية وفي الهيئات العامة المعنية فيما يتعلق بالمقترحات المختلفة للتسوية . ومثل هذه التغطية كان يمكن ان تشكل عمقا داخليا كبيرا لدعم نص الكتاب . اما ملحق الكتاب الذي بين أيدينا فيتألف من : (١) صك الانتداب على فلسطين (١٩٢٢) الصادر عن عصبة الامم ، (٢) قرار تقسيم فلسطين (٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧) الصادر عن الامم المتحدة ، (٣) نص قانون مجلس الوصاية بالنسبة للقدس (١٩٥٠) ، (٤) قرار مجلس الامن (٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧). ونعتقد ان هذه المواد التي تشغل مع بعضها بعضا حيزا اكبر من المادة الواردة في الكتاب لا علاقة لها بمادة الكتاب ، ومما تقوله مقدمة الملحق : « يلفت انتباه القارىء الى التشابه المدهش في السياسة الدوليــة خلال الخمسين سنة الماضية » . ولكن المؤلف لا يوضح طبيعة هذا التشابه . وانه ربما يكون من الافضل توجيه اللوم فيما يتعلق بالملحق الى مطبعة جامعة برنستون ، ولكن من الصعب على المرء ان يصدق ان المحررين في برنستون غير مدركين لضرورة ايجاد نوع من الصلة بين الملحق ونص الكتاب .

الدكتور وليم ت. مالسون

سعد جمعه ، **مجتمع الكراهية** (بيروت ، الكاتب العربي ، ١٩٧١) .

بعد استيلاء الحزب النازي على الحكم في المانيا عام ١٩٣٣ شرع ادولف هتلر ينفذ برنامجه بحماس من اجل خلق ثقافة المانية جديدة المراد منها خلق الانسان الالماني المتفوق لتقوم على منكبيه دولة الرايخ الثالث وتحيا الف عام . فقد اراد هتلر احداث تغييرات جذرية شاملة في الحضارة الالمانية تشمل الادب والفن وحتى نمط الحياة في البلاد . وكانت ثمرة هذه الجهود النابعة عن فلسفة عرقية متطرفة ان انحدر مستوى الثقافة الى اسوأ درك يمكن لعقل ان يتخيله . حتى اللغة الالمانية ، وعاء هذه الثقافة ، لم تسلم من مخالب « النظام الجديد » (كما كان هتلر يدعو حكمه) فتراكمت على لغة غوته وشيللر المشتقات والمصطلحات اللفظية الغريبة ، وباتت تنطق على الطريقة الهستيرية التي تميزت بها خطب هتلر وزمرته . لقد انحطت اللغة الالمانية انذاك باعتبار ان اية لغة هي ليست لسان الحضارة التي تنطق بهــا فحسب ، وانما هي ايضا مرآة تلك الحضارة . فاذا افسدت ، انعكست صورة ذلك الفساد على المرآة . وفي بداية الستينات ، نشر لغوي اوربي دراسة بحث فيها الاثر الذي خلفه الرايخ الثالث على اللغة الالمانية ، وكان لهذه الدراسة صدى بعيد في الاوساط الفكرية داخل المانيا وخارجها .

والمطلوب اليوم ان يتولى احد اللغويين العــرب دراسة ما يمكن تسميته بالجرح العميق الــذي احدثه الصراع العربي الصهيوني في جسم اللغة العربية . اذ لا ريب ان الازمات الحضارية التي عصفت بالوطن العربي ابتداء من الهزيمة الاولى عام ١٩٤٨ الى الاحتفال بمرور الذكرى الرابعة على الهزيمة الاخيرة قد انعكست على المــرآة — اللغة . ولما كانت اللغة العربية تلعب دورا فريدا في تفكير الفرد العربي المتعلم ، هو اكبر بكثير من ذاك الذي يمكن ان تلعبه اية لغة اخرى في تفكير الناطق بها ، فان مجال البحث بكر وفسيح امام الدارسين من علماء الاجتماع والنفس واللغة. وفي هذه الحالة لا ريب ان الباحث سيجد في كتاب السيد جمعه نفس الانحطاط اللغوي والفكــري الذي وجده ذلك الباحث الاوربي في اللغة الالمانية تحت حكم هتلر . فيما يلي عينة على بلاغة السيد جمعه ، وهي عينة اختيرت كيفما كان من كتابه : « أما انتم يا اخواني : يا اخوان تدري ومصيري .. يا اهلي وعشيرتي .. خلافاتكم اضنت كبدي، وذبحت روحي ! تفاهاتكم حزني الدائم وفجيعتي الباقية ! سخافاتكم ، ارقي وقلقي ، وعلة نفسي! جهالاتكم لهاث قلبي ، وانين صدري ، وعويــل كياني ! ألا من يعطيني فرصة الثأر ويأخذ حياتي..

من يعيد الي رجالي التائه ، ويأخذ ثمالة دموعي وبقية ايامي .. وبعد .. لعلكم تتساءلون بعد هذا التفجع والتوجع ، ماذا تراني اريد ان اقول .. لقد جادلتنا فأكثرت جدالنا ، فاتنا بما تعدنا ان كنت من الصادقين .. » ٢٩٦ صفحة على هذا النمط ! ترى هل فكر المؤلف وهو سفير الاردن الى بلاط سانت جيمس ، كيف ستبدو تعابيره هذه بالانكليزية فيما لو قرر مترجم مفرض ان ينقلها الى تلك اللغة ؟ ان تأليف الكتب هو قبل كل شيء ، عملية حب ، حب للغة التي سيكتب بها المؤلف . كما انه يتطلب ادراكا كاملا لحقيقة بديهية ، الا وهي ان الاسلوب الذي سيكتب به الكتاب يجب ان يكون اسلوب العصر . فهل وعى السيد جمعه هذه الحقيقة البسيطة ؟ ان من بين مآسي حرب حزيران انها جعلت البعض من العرب يرتد في تفكيره الى الوراء ، الى الازمان الماضية ، وكأن القرن العشرين هو الذي غدر بالعرب ، اذن لا مناص من العودة الى عصور الامجاد والفتوحات ، حتى لو كانت العودة خيالية . واعتناق هذا النمط من التفكير العتيق يتطلب ايجاد القالب المناسب له كي يستوعبه ، ومما لا شك فيه ان السيد جمعه وجد الاناء الصالح ، فجاء اسلوبه صنوا لافكاره .

الفكرة الاساسية في الكتاب هي ابتعاد العرب عن دينهم الاسلام ، فهذا برأي المؤلف هو السبب الرئيسي لهزيمة حزيران ولتمزق المجتمع العربي الذي ما زال قائما . الا ان المؤلف لا يختار ان يكون محلل الهزيمة ، بقدر ما يفضل ان يكون ندابتها . ولذا فان قراءة كتابه لا تختلف عن مشاهدة فيلم يلعب به يوسف وهبي وامينة رزق دوري البطولة ، مع الاشارة طبعا الى ان هذين الممثلين العتيقين لم يعودا يبكيان الامة العربية . كل الكتاب نواح وتباك على اطلال حزيران . ومع ان المؤلف يمقت المهاترة ، كما لا يمل من اخبار القارىء ، الا انه في الوقت نفسه يستعمل بسخاء عبارات يعاقب عليها القانون ، عندما يصف اولئك الذين يتهمهم بالمسؤولية عن الهزيمة لانهم جروا الامة الى مهاوي الكفر والزندقة . ومن هؤلاء الدكتور نديم البيطار ، فهو « وغد وفاجر » برأي المؤلف ، اما الدكتور صادق جلال العظم ، فهو مجرد « غبي » . والكتاب يزخر بتعابير مثل : « قطع الله السنتهم — ابصق في وجوههم — سفيه — الخ .. » ومع ذلك ، فالمؤلف يهاجم المذيع احمد سعيد لانه كان يسف في تهجماته.

وبالرغم من ان « مجتمع الكراهية » هو كتاب سياسي ، الا ان القارىء سيبحث عبثا عن المراجع والمصادر للوقائع التي اوردها المؤلف . وعندما يستشهد بمصدر فعلا ، فهذا المصدر قد ثبت زيفه ، كما حدث عندما استشهد السيد جمعه بعبارات قال انها وردت في وصية المشير عبد الحكيم عامر ، متجاهلا بذلك حقيقة يعلمها الجميع ، الا وهي ان الاستخبارات المركزية الامريكية زورت هذه الوصية كي تتهم الرئيس الراحل عبد الناصر بقتل نائبه . ومن النماذج على التفكير السياسي للمؤلف اتهامه رئيس تحرير الاهرام محمد حسنين هيكل بافشاء سر الاستراتيجية المصرية على صفحات جريدته قبل ايام من حرب حزيران . كيف ؟ كان هيكل قد اعلن بان استراتيجية بلاده تستهدف جر اسرائيل الى حرب استنزاف طويلة الامد في رمال سيناء ، فما كاد الاسرائيليون يطلعون على هذا المقال حتى قلبوا الخطة الاسرائيلية رأسا على عقب وجعلوها حربا صاعقة خاطفة . نعم ، هكذا وبكل بساطة ، على حد رأي السيد جمعه ! وينعي المؤلف على العرب تأخرهم في المجال الاعلامي . وهنا يرد التساؤل : ماذا انجز هو على هذا الصعيد عندما كان رئيسا للوزراء في الاردن ؟ انه يكرس عدة صفحات لمقال كان قد كتبه بريطاني في مجلة البي·بي·سي· يفضح به تحيز الصحافة البريطانية ضد العرب ، الا ان الذي لا يذكره السيد جمعه هو ان هذا المقال اثار جدلا مستعرا على صورة رسائل من القراء ظلت سبعة اعداد متتالية من المجلة تنشرها ، فلماذا لم تكن بينها رسالة من السفير الاردني في لندن الذي هو السيد جمعه المتباكي على تخلفنا في الدعاية للقضية ؟

لم يكتف السيد جمعه بان كان احد الذين قادوا العرب الى الهزيمة النكراء ، بل انه بات يؤلف الكتب ايضا (هذا هو كتابه الثاني) ليعزف فيها على نغمة الدين المتروك ، وهي النغمة التي ما فتئت ان كانت الحجة للجلاوزة ووعاظ السلاطين . اننا قد نغفر له ذلك ، اما افساده اللغة العربية وجعلها لغة البكاء والنواح بعد ان كادت تتخطى هذه المرحلة التعسة في نهضتها الجديدة ، فلا .

ف.٥ م.

John Bagot Glubb, Peace in the Holy land
(London, Hodder & Stoughton, 1971)

يقول غلوب في كتابه هذا ان الايمان بالله هو رأس الحكمة . ولكن اي اله ؟ هذا سؤال يلقيه في وجهنا سريعا وينعطف فيجيب عليه بأنه اي اله غير الذي عبده اليهود . ويؤكد غلوب ان خطأ كبيرا وقع بسبب خطأ صغير في الترجمة . لقد عبد بنو اسرائيل في سيناء والخليل « يهوه » ولكن الاوروبيين ترجموا هذه الكلمة الى اليونانية بكلمة « السيد » والخالق . وهكذا أخطأ مسيحيو اوربا فيما بعد بمطابقة يهوه بالرب الرحيم الغفور الكريم ، رب المحبة والخير الذي عرفته المسيحية والاسلام . ويؤكد غلوب ان يهوه اله غضوب ، حاد المزاج ، لا يرحم ولا يشفق ، يأمر بقتل البريء والمذنب دون تفرقة . وحسب السرد التاريخي للكاتب ، كان هذا هو المنحى الذي نحاه عبدة يهوه طوال تاريخهم الطويل عموما . هذه افكار تكفي لتوجيه تهمة معاداة السامية لاي كاتب . ولكن غلوب يزيد اليها فيقول ان اليهود هم ليسوا شعب الله المختار وانما شعب يهوه المختار وانهم هم الذين اختاروا انفسهم لخدمة هذا الاله الحقود .

« السلم في الارض المقدسة » كتاب يبحث عن الحرب في الارض المقدسة . وفيه انتقل غلوب من تاريخ العرب الى تاريخ اليهود . وفي تحليله لهذا التاريخ ينتهي الى استنتاجات طريفة منها ان موسى تلقى فكرة التوحيد من عرب سيناء والحجاز ، وان العرب لم يعرفوا الوثنية ولكنهم كانوا يشركون بالله وهو شيء آخر ، وان المصريين لم يعاملوا اليهود كعبيد مطلقا بل ان سليمان هو الذي عاملهم كعبيد بتسخيرهم للعمل المجاني القسري ، وان اليهود هم الذين بدأوا باضطهاد الاخرين والتعالي عليهم ، وان اليهود لم يشكلوا اكثرية في فلسطين في اي وقت كان . وبالنسبة للفكرة الاخيرة يعتمد غلوب على معرفته للمنطقة فيذكر ان كثيرا ما يحدث ان قبيلة بدوية تتسلل الى منطقة معينة وتنشر الويل والثبور بين فلاحيها وحرفييها حتى يضطر هؤلاء الى تقديم اتاوة لها دفعا للشر . وعلى مر السنين تعرف المنطقة باسم تلك القبيلة بالرغم من عدم تشكيلها للاكثرية او مساهمتها في الانتاج . ويستشهد غلوب بمثال لواء المنتفك في العراق ومملكة اسرائيل في القدم . وهي ظاهرة على درجة مرعبة من الواقعية فمن يدري كم عام سيمضي قبل أن نسمع عن « الشرق الاسرائيلي » بدلا من الشرق العربي .

للجنرال غلوب خلفيات ثلاث : الخلفية الارلندية فالانكليزية ثم العربية . ومن الاولى ابتلي بتشبثه باللاهوتية ، ومن الثانية ابتلي بتعلقه بالبداوة ، ومن الثالثة ابتلينا نحن باستطراداته واعاداته . فمن مثالب هذا الكتاب الاعادات المملة والاستطرادات التي تصل حدا نابيا ، ومن ذلك مثلا هذه الانطلاقة الصوفية « واصبح يهوياقيم ملكا خاضعا لمصر ثم انتهى استقلال يهودا بعد عشرين سنة مثلما انتهى استقلال مصر بعد دخول الروس في ١٩٦٧ ، بعد عشرين سنة من انسحاب انكلترا منها . » ولكننا سرعان ما ندرك ان هذه التسبيحة لم تفلت سهوا من المقال . هناك نظرية واسعة وراءها قرأنا خطوطها في كراس سابق نشره غلوب بعد حرب ١٩٦٧ . اساس هذه النظرية ان كل دولة حكمت مصر كانت الدولة المعظمة الاولى في العالم . هذا ما حدث في عهد الفراعنة والاغريق والرومان والعرب والاتراك وفرنسا وانكلترا . المسألة اصبحت مثل مسألة فانوس علاء الدين السحري . ومتى استطاعت روسيا الحصول على هذا الفانوس اصبحت اعظم دولة في العالم . وروسيا ، في عرف غلوب ، تعرف ذلك وخططت له بايقاع الجمهورية العربية المتحدة في حرب حزيران لتندحر وتقع مهزومة في احضان موسكو ! وللحيلولة دون هذه الكارثة ، يهيب غلوب بالعالم الغربي بكسب صداقة العرب وذلك برفع الحيف عنهم . وهنا ينهي المؤلف كتابه بمقترحاته لاحلال السلام وهي انسحاب اسرائيل الى حدودها قبل ١٩٦٧ ، اعطاء غزة لها مقابل منطقة مماثلة تضم الى الضفة الغربية ، توطين اللاجئين على ضفتي الاردن .

وفي حديثه عن اليهود في القرون الوسطى ، وبعد استطرادة طويلة عن الاسلام ومكارمه ، يثبت بالحجج ان اليهود لم يتمتعوا بحرية وسعادة كما نعلوا في عهد الحكم الاسلامي . ولكنه يمضي في تعميمه الى القول بأن حتى ادعاءات اليهود عن الاضطهاد في اوروبا مبالغ فيها ، ان لم تكن محض افتراء . وهنا سيثير ضده بدون شك صرخة معاداة

السامية ولا سيما عندما يقرأ القارىء الصهيوني مثل هذه العبارة عن مذبحة كيشينيف الشنيعة « قتل فيها ٤٥ يهوديا من مجموع خمسة ملايين في روسيا » . انها عبارة تنم عن شيء من عدم الاكتراث . ولكن القارىء الصهيوني ليس اكثر اكتراثا . ان ما سيبعث صرخة الاحتجاج من فمه هو الهجوم العنيف الذي يسدده غلوب للحركة الصهيونية واتهامه لرجالها بالكذب والمكر والخيانة والعدوان وعدم الولاء للاوطان التي آوتهم .

ان نشر دار هودر وستوتن لهذا الكتاب ينطوي على شجاعة كبيرة ويشير الى ان الابواب غير موصدة كليا في انكلترا امام الناشر والكاتب والموزع العربي ، او الموالي للعرب . ويستحق نشر امثال هذا الكتاب تشجيعا ملموسا من الجهات العربية. جون غلوب ضابط ناجح وحاد البصر وامضى في المنطقة ما يقرب من نصف قرن حتى خبر طبيعتها وطبيعة سكانها ايما خبرة . وعندما تعترضه نقطة عسكرية في تحليله التاريخي تبرز هذه الخبرة والمعرفة فتعطينا اصدق الحلول واقعية وابدع الصور دقة . هذا هو ما اعطى كتابه السابق « الفتوحات العربية الكبرى » تلك الشهرة والمكانة العلمية . وفي كتابه « السلم في الارض المقدسة » يعود فيجود علينا بفقرات اخرى من ذلك التاريخ العسكري وذلك في تفسيره لاستراتيجية العالم القديم ولوجستيكية البدو وبني اسرائيل ، في خروجهم من مصر والتجائهم الى حرب العصابات ، في تشابه مشاكل عربات الحرب القديمة بمشاكل الدبابة، في التخبط العسكري والسياسي الذي وقع فيه قادة اسرائيل ونحو ذلك. ويواصل المؤلف عادته التي عودنا عليها فيضيف الى الكتاب ٣٨ خريطة تعطينا صورا واضحة عن اتجاه المعارك والوضع السوقي لكل موقف . هناك قوائم بالاحداث وتواريخها وهناك جداول بالعوائل الحاكمة وسلالاتها ، انه كتاب جدير بالضم الى اي مكتبة ولا سيما بعد ان نمزق منه العشرين صفحة المخصصة للكلمات المأثورة من نوع « المشكل بكل بساطة ايها الاصدقاء هو ان الانسان هو كما هو!»

خالد القشطيني

مؤلفـــات

خالد القشطيني

الصادرة عن مركز الابحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية

— **في التوسع الاسرائيلي** . ٢٣٧ صفحة . (بالانجليزية ٨ ل.ل.)

— **عمـــران فلسطـــين** . ١٢٦ صفحة . (بالانجليزية ٨ ل.ل.)

— **الحكم غيابيا : القضية الفلسطينية في نظر العالم الغـــربي** . ١١٨ صفحـــة . (بالانجليزية وبالعربية ٢ ل.ل.) .

اسرائيليات:
ستة تقارير عن الارض المحتلة

(١) الجيش والمجتمع في اسرائيل : الدكتور اياد القزاز

تشكل المؤسسة العسكرية عنصرا أساسيا في أي نظام سياسي ، وبما أن أحد مهام الدولة هو الدفاع ضد العدوان الخارجي يكون قيام منظمة عسكرية أمرا ضروريا . وتبقى القوة ، حتى في المجتمعات الهادئة والمستقرة ، الاجراء الاخير الذي يمكن اللجوء اليه لحفظ النظام الدولي . وعلى هذا الاساس تنشىء جميع الانظمة السياسية نوعا من التنظيم العسكري لتجنب خطر الهزيمة على ايدي اعداء اكثر قوة . وعلى أي حال ، تخلق الانظمة السياسية بانشائها مؤسسة عسكرية نتائج محتملة ولكن غير مقصودة ، وتلك النتائج يمكن ان تؤدي الى سيطرة المنظمة العسكرية على المؤسسات الاخرى او أن تتأثر تلك المؤسسات بالمنظمة العسكرية . وفي الوقت الحاضر نرى ان هذا الخطر في تزايد ، فنظرة الى الخريطة السياسية للعالم ترينا أن عدد الحكومات المدنية التي استبدلت بحكومات عسكرية يزداد أكثر فأكثر ، وفي الفترة ما بين ١٩٤٥ و١٩٧٠ وقع ما لا يقل عن ٢٥ انقلابا عسكريا في الشرق الاوسط وحوالي ١٥ في الدول الافريقية . وتستمد المؤسسة العسكرية قوتها من مصادر ثلاثة : عدد الاعضاء الذين ينتمون الى المؤسسة ، ونوعية وتعقيد المنظمة ، وكمية الاموال المخصصة للمؤسسة . وبالنسبة لهذه النقاط الثلاث تتفوق المؤسسة العسكرية على جميع المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الاخرى في المجتمع ، الامر الذي من شأنه ان يكسب المؤسسة العسكرية تأثيرا غير محدود في المجتمع ، وفي هذه الحال ليست العسكرية مجرد واحدة من المؤسسات التي تشكل السياسة الداخلية والخارجية ، ولكنها في بعض الحالات المقرر الاساسي في هذه السياسة، فتصبح القيم العسكرية ومفهوم الواقع والمصالح الاعتبارات الرئيسية في عملية اتخاذ القرارات السياسية(١).

وخلال العقد الاخير ازداد اهتمام علماء الاجتماع بهذه المؤسسة ، فقد ظهرت مئات من الكتب والمقالات والاطروحات الجامعية التي تعالج النواحي النظرية والتطبيقية للمؤسسة العسكرية ، وقائمة المراجع التي أعدها واصدرها كيرت لانج ، استاذ علم الاجتماع في جامعة نورث وسترن بالينوي ، هي افضل مثال على ذلك ، فهي تضم اكثر من ألف مرجع معظمها بالانجليزية ، وتشمل جميع انواع المواضيع المتعلقة بالعسكرية مثل المهنة العسكرية ، التنظيم العسكري ، دور القادة العسكريين ، التقاليد العسكرية ، والعلاقة ما بين الجيش والمجتمع في الدول الصناعية والنامية .

ولا تخرج اسرائيل عن البدهية التي عرضناها فيما سبق .. فدراسة المجتمع الاسرائيلي بتنظيماته ومؤسساته المختلفة عن كثب تظهر أن اسرائيل دولة عسكرية حيث للامور العسكرية الافضلية على الصعيدين النظري والعملي على ما عداها من أمور المجتمع الاخرى . واسرائيل دولة تلعب فيها العسكرية دورا مركزيا في تحديد طبيعة ونوعية التفاعل السياسي . أضف الى ذلك تقدم العسكرية بعدد من المهام كما انها تتولى عددا من النشاطات التي هي من اختصاص المؤسسات المدنية في الدول الاخرى . ولكن لنفهم الدور المركزي الذي تلعبه العسكرية الاسرائيلية في مجتمعها يتطلب منا فهم الظروف العامة التي تعطي لهذا الدور صفة شرعية

في اسرائيل وايضا الخصائص العامة للمؤسسة العسكرية نفسها .

واحدى هذه الخصائص التي تبرر ازدياد الدور الذي تقوم به العسكرية ترتكز على المفهوم الصهيوني الذي يدعو الى « عودة » « الشعب » اليهودي الى « وطنه » . أي ان على جميع يهود العالم الهجرة الى اسرائيل والذوبان ضمن الحقيقة المجسدة للشعب اليهودي ، ألا وهي اسرائيل . وقد قال بن جوريون : « لقد تم انشاء الدولة من أجل الهجرة الجماعية ، وبفضل هذه الهجرة فقط يمكنها أن تصمد ، » و« ان دولة اسرائيل هي مجرد بداية الخلاص ، وان بقاءها وتحقيق رسالتها لا يمكن ان يتأكد بدون جمع يهود المنفى »(٢). وبذلك اصبحت سياسة جمع المنفيين احد الخطوط التي تقوم عليها سياسة اسرائيل فنمو الدولة وتوسعها اصبحا يتطلبان ليس عودة هؤلاء «المنفيين» فحسب بل أيضا اذابتهم في المجرى الرئيسي للمجتمع الاسرائيلي ، وهذا بدوره يتطلب اعادة تثقيفهم بقضايا تتعلق بأهداف العقيدة الصهيونية والقيم واللغة والثقافة والمهارات المطلوبة لبناء الدولة . ويحتاج هدف خلق اسرائيليين من يهود ذوي خلفيات متعددة اما الى تعاون وثيق بين عدد من المؤسسات أو الى خلق مؤسسة نوقية قادرة على تقديم جميع المهارات والعناصر الضرورية لخلق مواطنين .

وحدد بن جوريون دور المؤسسة العسكرية — وبشكل اكثر تحديدا الجيش او تساهل — بقوله: « يجب على الجيش ايضا ان يكون مركزا تربويا ورائدا للشبيبة اليهودية — المولودين هنا أو المهاجرين الجدد . ان واجب الجيش هو تربية الجيل الرائد ليصبح صحيح الجسم والروح ، شجاعا ومخلصا، الامر الذي من شأنه توحيد جميع القبائل والذين يعيشون في الشتات ، وبذلك يعد هذا الجيل نفسه لتحقيق المهمة التاريخية لدولة اسرائيل من خلال التجسيد الذاتي »(٣). ويظهر من هذا التحديد ان على تساهل مسؤولية بناء المواطنين بالاضافة الى الدفاع عنهم. ومع ان عددا من المهام غير العسكرية لتساهل وضعت تحت سيطرة مؤسسات مدنية ، لا يزال تساهل يشكل مصدر الموظفين والخبرات لهذه البرامج . ويمكننا أن نرى ايضا انه كان لتساهل في الاصل ، كما هو في الوقت الحاضر ، عدد من المهام غير العسكرية المتعلقة ببناء الدولة . وتقوم الدولة على تشجيع هجرة اليهود من جميع انحاء العالم وعلى عدم تشجيع عودة غير اليهود الى اسرائيل ، ويتم ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر . ففي العام ١٩٦١ صرحت جولدا مئير ، وزيرة خارجية اسرائيل آنذاك ، ان « الحل الوحيد الممكن لقضية اللاجئين (الفلسطينيين العرب) هو في اعادة توطينهم في الدول العربية ، لقد غادر هذه البلاد بضع مئات الالاف من العرب وحل مكانهم بضع مئات الالاف من يهود البلاد العربية — أي بشكل متوازن ، وبذلك لم يعد للعرب أي حق بمطالبة اسرائيل باعادة اللاجئين العرب »(٤).

ان موقف رفض غير اليهود في فلسطين — «اسرائيل» فيما بعد — مع ما رافق ذلك من المفهوم الصهيوني بأن دولة اسرائيل هي وطن لليهود قد أطال النزاع بين العرب واليهود . ولكن ما هو أهم من ذلك لهذا البحث ، هو ان هذا الموقف شكل أساسا للظرف العام الثاني في وضع اسرائيل الذي أبقى الحاجة لقوة عسكرية قوية من أجل الدفاع .

تاريخيا ، أصبحت اسرائيل دولة فقط بعد صراع طويل مع السكان العرب الاصليين لفلسطين . وهذا الصراع التاريخي يشكل عنصرا هاما أيضا بالنسبة للموقف العسكري في الوقت الحاضر . فقد ادى انشاء دولة اسرائيل الى نضال اقتصادي وسياسي واجتماعي وعسكري من قبل المهاجرين اليهود لانتزاع السيطرة على فلسطين من أهاليها العرب . ولقد أدت هذه التجربة الاولى الى تبني العنف والقوة العسكرية كوسيلة للهجوم والتوسع. فقد عملت المنظمات العسكرية مثل هاشومير والهاجاناه والبالماخ وغيرها من اجل تحقيق الاهداف الصهيونية ومن أجل تدريب الافراد على المفاهيم والعمليات العسكرية . وبقيام دولة اسرائيل في العام ١٩٤٨ دخل هذا النضال مرحلة جديدة من « الشرعية » عندما تم دمج « المنظمات الارهابية » و« وحدات الدفاع » في تنظيم عسكري شرعي .

يتألف الجيش الاسرائيلي من قسمين رئيسيين : قوات الخدمة الدائمة ، وقوات الاحتياط وحرس الحدود . ويطلق على الجيش النظامي بالعبرية اسم «شيروت كيفع »، وهو العمود الفقري بالنسبة للجيش في أوقات السلم والحرب . وهو صغير العدد نسبيا ويتألف من ضباط محترفين ، وضباط صف وجنود متطوعين بالاضافة الى المجندين .

وكان جميع هؤلاء أعضاء في منظمات الشبيبة المختلفة(٥). وضباط هذه المجموعة يختارون من بين المجندين الذين عليهم ان ينجحوا في امتحان قاس للتصفية يعتمد على اختبار مكتوب واختبار تقييمي(٦). ولما كان هؤلاء الضباط يصعدون من القاعدة ، فهم لا يمثلون طبقة اجتماعية معينة ، فهم يأتون من فئات مختلفة . ويتم التعاقد مع الضباط لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بناء على رغبة الحكومة والضابط المختص . ويقدر عدد هذه المجموعة بحوالي ثمانين الفا(٧). وفي الفترة من ١٩٤٨ — ١٩٥٠ كان عددهم يتراوح ما بين ٣٠ و ٤٠ الفا ، وفي ١٩٥٦ ازداد العدد من ٥٠ الى ٥٥ ألفا وفي ١٩٦٥ الى ٧٠ ألفا . وتتميز قوات الخدمة الدائمة أيضا بالمرونة العالية والقدرة على التعبئة الفورية تقريبا ، كما انها تتميز بدرجة عالية من الاحتراف والتخصص ، وتقوم بمهمة تدريب وقيادة الجنود والاشراف والتخطيط على الادارة العامة وكذلك على العمليات العسكرية .

اما المجموعة الثانية فتتألف من افراد أتموا خدمتهم العسكرية الاجبارية ، وعدد هذه المجموعة يفوق عدد الاولى اذ يقدر حجمها في الوقت الحاضر بحوالي ٢٥٠ الفا ، وفي الفترة من ١٩٤٩ — ١٩٥٠ كانت ٥٠ ألفا وفي ١٩٥٦ كانت ١٢٠ الفا و ٢٠٠ ألف في ١٩٦٥ . ويوجد ضمن هذه المجموعة فريقان : يتألف الاول من أولئك الاحتياطيين الذين تتراوح أعمارهم بين ٢١ و ٥٩ سنة ، اما الثاني فمن اولئك الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٩ — ٤٤ . وعلى أي حال ، تم في نوفمبر ١٩٦٩ رفع الحد الاعلى للاعمار بالنسبة للمجموعة الدفاعية الثانية الى ٥٥ سنة وذلك نتيجة لضغوط حرب حزيران ١٩٦٧ وما تلا ذلك على الجيش الاسرائيلي(٨).

وبشكل عام ، يخضع الاحتياطيون لدورات متواصلة من التدريب خلال فترة الاحتياط ، فعليهم ان يتموا دورات سنوية لمدة ثلاثة اسابيع حيث يعيشون في ظل ظروف مشابهة لظروف الحرب . وغالبا ما كان هؤلاء يشتركون في الاعتداءات الاسرائيلية على الاردن وسوريه ومصر . وفي حالة الطوارىء يتم استدعاء هذه المجموعة اما بشيفرة خاصة عن طريق الاذاعة واما بالاتصال المباشر . ويمكن تعبئة القوات الاحتياطية وتحريكها للعمل في أي منطقة باسرائيل خلال مدة أقصاها ٤٨ ساعة . ففي ١٩٦٧ تمكنت اسرائيل من تعبئة ١١ بالمئة من طاقتها البشرية خلال ٤٨ ساعة في حين لم يتمكن العرب من تعبئة أكثر من ٣ بالالف من عددهم . وتنظم وحدات الاحتياط على اساس جغرافي لتسهيل عملية التعبئة. ولهذه القوات كادر صغير من الموظفين المحترفين ، عادة ضباط اركان وكتبة وعمال صيانة . وتتم صيانة معدات كل وحدة احتياط بشكل يساعد الوحدة على القيام بمهماتها القتالية فور تجمعها(٩).

وكان الميجر جنرال ييجال يادين ، ثاني رئيس للاركان في تساهل هو الذي وضع اسس نظام الاحتياط . وقد كان يشبه الجيش الاسرائيلي بجبل من الجليد لا تظهر سوى قمته (الجيش النظامي) في حين ان تسعة أعشاره مخفية في الاحتياط(١٠). والناحية العملية من الاحتياطي في تساهل تشكل أساسا للقول السائد في اسرائيل بأن قوات الاحتياط تجعل من كل مواطن « جنديا في اجازة مدتها أحد عشر شهرا »(١١).

وفكرة ايجاد قوات خدمة دائمة وقوات احتياط نشطة تعتمد على التجربة العسكرية السويسرية ، وبشكل اساسي . فان لسويسره ، كما هو الحال في اسرائيل ، مؤسسة عسكرية ممتازة اذا ما قورنت بجاراتها . اولا ، عندها قوات خدمة دائمة لحفظ شخصية العسكرية وتخلق الكفاءة والتجربة في القادة . اما وحدات الاحتياط فانها تعطي العدد المطلوب في حالات الطوارىء . ويطلب الى وحدات الاحتياط ان تقوم بفترة خدمة تكتسب خلالها المهارات العسكرية الضرورية . ولكن النقطة الهامة هنا هي ان وحدة الاحتياط تتدرب كوحدة وتبقى كذلك في الاحتياط كوحدة . وعندما يتم استدعاؤهم في حالات الطوارىء يخدمون كوحدة . القيادة لا تعتمد على مبدأ النخبة ، أي ان الضباط والكوادر يعتمدون على ولاء الرجال بسبب قدرة هؤلاء على القيادة . وهذه في الاساس تشبه مفهوم اتزيوني « للقوة المعيارية » . وتخف حدة السلطوية العسكرية لصالح التماسك الجماعي كدافع للقتال.

ان لمثل هذا التنظيم العسكري فائدتين كبيرتين : أولا ، بالنسبة لبلد صغير ، فانه أوفر اقتصاديا من الجيش النظامي الكبير . فالاعتماد على وحدات الاحتياط المدربة والتي يتم استدعاؤها فقط خلال الازمات ، يقلل من تكاليف الاستعدادات العسكرية. وايضا ، بما أن التماسك والتضامن الجماعي هو أساس القيادة ، فان الضباط وضباط الصف هم عادة في وحدة احتياط دائمة ، وبذلك فان الضباط

وضباط الصف يوجدون علاقات شخصية حميمة مع الرجال الذين عليهم أن يتولوا قيادتهم . وهذا من شأنه أن يولد أفضل النتائج القتالية بأقل ثمن . ويرتكز نظام الاحتياط الاسرائيلي حول حقيقة ان المجندين الذين ينهون فترة الخدمة الاجبارية يظلون في الوحدة نفسها عندما يودعون في الاحتياط . وهذا مماثل للنظام السويسري ، وبذلك تحاول اسرائيل ان تخلق التماسك والانجازات كالتي يتميز بهـا الجيش السويسري .

نظام التجنيد مفروض علـى جميع الذكور الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ — ٢٩ سنة ، لمدة ثلاث سنوات . وقليلون هم الذين يعفون من ذلك ، فتساهل يستدعي جميع الذكور ولا يسمح سوى ببعض الاعفاءات او التأجيل ،ولا تعتبر القدم المنبسطة وعمى الالوان والامية اسبابا كافيـة للاعفاء من الخدمة . ولا يعفى من الخدمة الا اولئك الذين يعانون من نقص عقلي او اضطراب عاطفي او بحاجة الى عناية طبية طويلة . ولا يسمح بتأجيل تأدية مهمات الخدمة الا للاشخاص الذين يقومون بأعمال لها علاقة مباشرة بأمن البلاد . وخلال السنوات المتعاقبة كان المعدل الاجمالي للمرفوضين يتراوح ما بين ٧ و١٠ بالمئة من مجموع الذكور البالغ عمرهم ١٨ سنة(١٢). وهكذا فان التجنيـد الاجباري في اسرائيل يختلف عنه في الدول الاخرى بما في ذلك الدول العربية . ونظريا ، فان التجنيد في معظم هذه البلاد مفروض على الجميع ، ومع هذا ، فان عددا كبيرا من الاشخاص يعفون في الحقيقة، وفي عدد من الحالات يكون عدد المعفيين اكبر من عدد المجندين . ففي دول عربية معينة يستطيع المرء أن يعفى من الخدمة العسكرية اذا ما دفع مبلغا معينا . وفي الولايات المتحدة ، بلغ معدل الرفض ، حتى في اوقات الحاجة كما في الحرب العالمية الثانية ، ٣٠ بالمئة . ويمكن توضيح نظام التجنيد الاجباري العام للذكور في اسرائيل على الصعيدين النظري والعملي بالشكل التالي : اولا ، « عدد سكان اسرائيل قليل بالنسبة لجاراتها ، فلا يزيد عدد سكانهـا اليهود عن ٢٫٥ مليون نسمة. وعدد الذين يستدعون للخدمة كل سنة لا يزيد الا قليلا عن ٤٠ الفا»(١٣). (في الخمسينات بلغ عدد الذين استدعوا للخدمة ٣٠ الفا ، والزيادة الى ٤٠ الفا في الستينات تعود الى الزيادة في عـدد السكان) . اي انه ليس باستطاعتها تحمل رفاهية اعفاء عدد كبير من الشبان كما هو الحال في الدول الكثيفة بالسكان . ثانيا ، يشرَّب الفرد الاسرائيلي منذ طفولته الاولى وخلال سني دراسته الرسميـة وعضويته في منظمـات الشبيبة اهمية قيمة الجيش لحفظ بقاء الدولة . وأخيرا ، يطبق نظام التجنيد الاجباري على جميع الذكور لانه الوسيلة الوحيدة الممكنة لصهر جميع المواطنين الذين أتوا من أكثر من ٧٠ بلدا(١٤). ولتسهيل التدريب والتثقيف ، يستدعى الذكور في آذار وحزيران وايلول وكانون الاول من كل سنة(١٥). ويضم اولئك الذين يستدعون في آب نخبة المجندين، وهؤلاء هم خريجو المدارس الثانوية والكليات .

يختلف التجنيد الاجباري في اسرائيل عن غيره من البلدان بأنه يشمل المرأة بالاضافة الى الرجل ، ويتم استدعاء النساء اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين ١٨ — ٢٦ . (وفقا للقانون الصادر في ١٩٤٩ كان على الرجال أن يخدموا مدة ٢٤ شهرا ، اما النساء فلمدة ١٢ شهرا ، وبعد ادخـال بعض التعديلات ، أصبح على الرجال ان يخدموا لمدة ٣٦ شهرا والنساء لمدة ٢٤ شهرا ، ويعود ذلك الى الحاجة للرجال ليحرسوا الحـدود الجديدة والمناطق العازلة). (انظر **نيويورك تايمز** ، ١/١١/ ١٩٦٩ وهوروفيتز ، **المصدر السابق** ، ص ٥٠٦). ويعود تجنيد المرأة الى النقص الذي تعانيه البلاد في الطاقة البشرية . وتخدم المجندات الاسرائيليات في جميع وحدات الجيش ، وبشكل رئيسي يقمن بعدد من المهمات غير القتالية ابتداء من تدريس العبرية الى قيادة الشاحنات والاعمال الكتابية(١٦). وتقوم المجندات ايضا بمهمة الترفيه عن الجنود ، خاصة الاوروبيين منهم الذين قد اعتادوا في بلادهم على حياة الاختلاط(١٧). وبالاضافة الى ذلـك ، فان الخدمة العسكرية تمكن المرأة من أن ينمو عندها نوع من الشعور بالاستقلالية والوعي لقضايا بلادها القومية . أضف الى ذلك ، تعمل الخدمة على الاسراع في تغيير اتجاهات المهاجرين الشرقيين نحو دور المرأة في المجتمع « الجديد »(١٨). واخيرا ، يخففن عن الرجال عددا من المهمات غير القتالية ، وبذلك يتمكن تساهل من تدريب الرجال لمهمات قتالية محددة .

وقد لعبت المرأة من الناحية التاريخية دورا فعالا في قيام الدولة اليهودية ، فقـد التحقت الفتيات بالهاجاناه (قوات الدفاع غير الشرعية في فلسطين) منذ ١٩٢١ عند قيام هذه المنظمة . وخلال الحرب

العالمية الثانيــة سمح لهن بالانضمــام للجيش البريطاني ، وقد استفادت ٣٠٠٠ امرأة من هذه الفرصة . ولكن يجب عدم المبالغة في دور المرأة في المؤسسة العسكرية كما يحب ان يفعــل بعــض المؤلفين والصحفيين . فتجنيدهن ليس اجباريــا كالرجال ، اذ أنهن يعفين لاسباب لا تتوافر للرجال. فعلى سبيل المثال ، تستطيع المرأة ان تعفى من الخدمة الاجبارية اذا ما اقسمت امام حاخامين ان معتقداتها الدينية دقيقة لدرجة ان الخدمة العسكرية تتناقض مع ايمانها الديني وطريقتها في الحياة(١٩). وكذلك تعفى المرأة ان كانت متزوجة او حاملا ، أو تظهر انها لا تستطيع التكيف مع حياة الخدمة. وبسبب هذه الاعفاءات وغيرها مما لم يرد ذكره ، نرى ان نسبة النساء في الجيش قليلة . والنسبة المئوية لا تزيد عن ٣٠ بالمئة ، مع ان المرء يتوقع، من الناحية النظرية على الاقل ، ان تكون النسبة ٥٠ بالمئة للرجال مقابل ٥٠ بالمئة لنساء . وكذلك تخدم النساء لمدة سنتين في حين يخدم الرجال ثلاث سنوات .

ويبقى الرجال في وحـدات الاحتياط حتى ســن الخامسة والخمسين بينما تترك النساء فــي سن الرابعة والثلاثين ، وكذلك يمكن للنساء أن يتخلين عن وضعهن في الاحتياط عندما يتزوجن او ينجبن اطفالا . بالاضافة لما تقدم، لا يسمح للنساء بالخدمة في سلاح الطيران او سلاح البحرية بسبب النقص في المكان لاقامة مساكن خاصة ، ولصعوبة تدريب انسان له الحق الشرعي ان يترك الخدمة ليبني عائلة . ويكلف تدريب الطيار ما بين ١٠٠ الى ٢٠٠ الــف دولار ، فاذا سمح للنســاء ان يتدربــن كطيارين ، فان هذه الاموال ستضيع سدى عندما تتزوج المرأة وتبني عائلة(٢٠). ونتيجة لهذه العوامل مجتمعة يمكن للمرء ان يستنتج ان المرأة تلعب دورا ثانويا في رسم وتخطيط الاستراتيجيــة والتكتيك العسكري للجيش الاسرائيلي . وليس هناك اية امرأة في القيادة العليا .

اذا ما قورن معدل أعمار الضباط فــي الجيش الاسرائيلي نرى انه اقل من معدل اعمار الضباط في المؤسسات العسكرية الاخرى . ويصــل هذا الفرق في بعض الاحيان الى ١٠ سنوات . فعلى سبيل المثال ، معدل عمــر النقيب فــي الجيش الاسرائيلي هو اواسط العشرينات ، والمقدم في اوائل الثلاثينات (٣٠ ــ ٣٥) ، والزعيم (٣٥ ــ ٤٠) ، والعميد (٤٠ ــ ٤٤)(٢١). وعند نشوب حرب حزيران ١٩٦٧ كان اللواء اسحق رابين ، رئيس أركان الجيش الاسرائيلي، لا يتجاوز الواحدة والاربعين من العمر ، ومردخاي هود ، قائد سلاح الطيران ، لا يتجاوز الاربعين ، وقادة ثلاث مناطق جغرافية كانوا ٤١ و٤٢ ، وقائد فرقة ٣٨ سنة . وكان هناك قائد فرقة واحد في اوائل الخمسينات من العمر (٥٤ سنة) ، وهو معدل اعمار قادة الفرق في معظم المؤسسات العسكرية الاخرى(٢٢). نظريا ، يسمح القانون للضباط بأن يظلوا في الخدمة حتى سن الخامسة والخمسين ، ولكــن معظم الضباط الكبار يحالون على التقاعد او ينقلون الى وظائف مدنية قبل بلوغهم الخمسين من العمر . وفي بعض الحالات يتقاعدون وهم لما يبلغوا الاربعين بعد . وتتجلى هذه الحقيقة بشكل واضح بالنسبة الاعمار رؤساء الاركان ، فمنذ ١٩٤٨ شغل ثمانية اشخاص هذا المنصب ، وجميعهم مــا عدا اثنين كانوا دون الاربعين وقت تعيينهم . وباستثناء رئيس الاركان الحالي أحيلوا جميعهم على التقاعد أو نقلوا الى وظائف مدنية وهم لما يزالوا في اوائل الاربعينات مــن أعمارهم . وبعــد ترك المنصب العسكري يعين الضباط في وظائف مدنيــة في الهستدروت ، او في الشركات الحكومية او في المؤسسات التربوية . ويظهر الجدول في آخر هذه المقالة ان جميعرؤساء الاركان عينوا بعد احالتهمعلى التقاعد في وظائف مدنية هامة ابتداء من استاذ في الجامعة العبرية في القدس الــى مدير سلطــة الموانيء الاسرائيلية . وفي الحقيقة ، هناك طلب عال على الضباط المتقاعدين للعمــل في القطاع المدني وذلــك بسبب تجربتهم وقدرتهــم وشبابهم وابداعيتهم . وكثير من الضباط يعتبرون ان القطاع المدني هو نهاية مطافهم المهني ويعتبرون وجودهم في الجيش كوضع انتقالي وكموجه لاكتساب الكفاءة المطلوبة للنجاح في القطاع المدني .

ولصغر سن الضباط الاسرائيليين مضامين هامة بالنسبة لتماسك الجيش ومعنوياتــه المرتفعــة وفعاليته ، وهذا الشباب يسهــل الاتصال بين الضباط من مختلف الرتب . والهوة الزمنية التي تميز معظم الجيوش لا مكــان لها فــي الجيش الاسرائيلي . والشباب ايضا يقلل من تأثير التقاليد والعادات العسكرية التي اصبحت في عدد مــن الجيوش غاية في حد ذاتها . ولتقاعد الضباط في

سن مبكرة فائدة منع تكوين طبقات لها امتيازات خاصة يمكن ان تتحول الى مطامح سياسية . ومثل هذه المطامح يمكن ان تقلب سيطرة القطاع المدني على الجيش والنظام السياسي . وكذلك فان تقاعد الضباط وهم صغار في السن يفسح المجال لترقية ضباط اصغر سنا ليحلوا مكانهم . وهذا من شأنه ان يقلل من خيبة أملهم وقلقهم بأنهم ظلوا في الرتبة نفسها عدة سنوات . (تجميد الترتيبات صفة مميزة لعدد من الجيوش في الدول النامية ، الامر الذي يفسر عدم الاستقرار والانقلابات العسكرية) .

واخيرا ، فان التقاعد في سن مبكرة يشجع تطبيق افكار ونظريات جديدة فيما يتعلق بالاستراتيجية العسكرية ، اي ، ان التغير المستمر على صعيد كبار الضباط يعني استمرار تدفق الافكار والاساليب الجديدة المتعلقة بالقيادة والتدريب . فمثلا ، تبديل رئيس الاركان بشكل مستمر يشجع كثيرا الابداع في الجيش . وتقريبا ترك كل رئيس من رؤساء الاركان طابعه الخاص على الجيش الاسرائيلي عن طريق ادخال او تحسين بعض النظريات والوحدات. ويعزى الى ييجال يادين الذي عمل رئيسا للاركان من ١٩٤٩ الى ١٩٥٢ ايجاد نظرية « الهجوم بقوة العزيمة » ، والتي تقضي بأن على جميع الضباط مهما اختلفت رتبهم ان يسيروا امام رجالهم ، وبذلك يضعون المثل الاعلى لجنودهم . وجانب آخر من هذه النظرية هو انه عندما يبدأ القتال على الضباط والجنود ان لا يناموا او يأكلوا حتى يتم سحق العدو . وتفترض النظرية انه ليس هناك اي جيش باستطاعته ان يتحمل القتال لمدة ٢٤ ساعة يوميا لعدة أيام . ومن المحتم ان ينهار احد الجانبين ، والجيش الذي له عزيمة اقوى سينتصر(٢٣). واخيرا فان الجنرال اسحق رابين ، رئيس اركان الجيش الاسرائيلي من ١٩٦٥ — ١٩٦٨ ، طــور مفهوم « المحدلة البشرية » ، وتؤكد هذه الفكرة على ان النصر لا يمكن ان يتم حتى يسحق العدو كليا . وقد درب جنوده على هجمات أمامية يستخدمون فيهــا رشيشات وقنابل يدوية وعبوات ناسفة(٢٤). وكذلك يرجع الفضل الى رابين في ادخال دورات المظلات الاجبارية لجميع كبار الضباط وكان هو اول من طبق ذلك على نفسه(٢٥).

وقبل أن ننهي هذا القسم من البحث ، نود ان نذكر ولو مرورا ، ان معدل عمر الضابط الاسرائيلي في الوقت الحاضر اكثر بقليل من عمره في ١٩٤٨ ، ففي ذلك العام كان الجيش لا يزال حديثا ، لذلك ملئت معظم المراكز الشاغرة من قبل ضباط صغار السن . ولكن ما أن مرت الايام واصبحت شروط ملء المراكز اكثر شدة بالنسبة للمؤهلات والتدريب، اصبح معدل سن الضباط اعلى . فمثلا ، كان اول رئيس للاركان في اوائل الثلاثينات من عمره عندما عين في منصبه ، في حين ان رئيس الاركان الحالي كان ٤٢ سنة عند تعيينه . وكذلك ، بينما كان اول رئيس للاركان برتبة لواء عند تعيينه ، كان الرئيس الحالي برتبة عميد ، اي ، ما ان اصبحت المنظمة اكثر تعقيدا ورسوخا ، زاد معدل سن افرادها ، وهذا ينطبق الى حد كبير على جميع المنظمات الكبيرة .

يتميز كبار الضباط في اسرائيل بالصفات والميزات التالية :

١) معظم كبار الضباط في تساهل مهاجرون اوروبيون او من مواليد فلسطين ولكن من ابوين اوروبيين . فمثلا ، من خلال قراءة سيرة ٢٩ ضابطا كبيرا في كتاب جنرالات اسرائيل ، يظهر ان ١٨ منهم ولدوا في فلسطين من ابوين اوروبيين ، واربعة في روسيه وثلاثة في بولنده واثنين في يوجسلافيه وواحد في رومانيه وواحد في ايرلنده وواحــد في النمسه . وايضا ، فان جميع الضباط الذين كانوا برتبة لواء في ١٩٦٧ هم من اصل اوروبي . ومثال ثالث هو ان منصب رئيس الاركان خصص لاولئك الذين ولدوا في فلسطين من ابوين هاجروا الى فلسطين من اوروبه ، أو ولدوا في أوروبه وهاجروا فيما بعد الى فلسطين . والمهاجرون القادمون مــن آسيه وافريقيه ، الذين يطلق عليهم اسم « المهاجرون الجدد » ليسوا ممثلين في الرتب العليا ، ومع هذا فان عددهم بين الجنود مرتفع جدا(٢٦). ومع ان هذا الوضع قد تغير في السنوات القليلة الماضية ، فان المهاجرين الاوروبيين لا يزالون يشكلون المجموعة الغالبة على صعيد الرتب العالية .

٢) معظم الضباط ، بما في ذلــك كبار الضباط يولدون وينشأون في الكيبوتزات . ومع ان عدد سكان الكيبوتزات يشكل ٤ بالمئة فقط من مجموع سكان اسرائيل ، تختلف هذه النسبة في الوحدات القتالية المنتخبة وهيئة كبار الضبــاط والقيادات العليا(٢٧). وسبب ذلك هو ان الكيبوتز مؤسسة شمولية(٢٨). ولــه عدد من الملامح المشتركة مع الجيش . فكلاهما يهتمان ويؤكدان على النظام ،

وجميع مراحل النشاط اليومي مبرمجة بدقة، وجميع هذه النشاطات تفرض من الاعلى بشكل اوامر رسمية(٢٩). وكلاهما ايضا ، الجيش والكيبوتز ، يخضعان المصلحة الشخصية للمصلحة العامة ، فهما يحاولان خلق وايجاد نوع من الانصهار الكلي ضمن المؤسسة ، ويشجعان على الروح القومية المندفعة وعلى الشخصية القوية الخشنة . وجميع هذه الصفات هي التي تجعل من ابناء الكيبوتزات أفضل الضباط والجنود . والدراسة التي أعدها يهودا أمير وصدرت مؤخرا بعنوان « فعالية الجنود من ابناء الكيبوتزات في قوات الدفاع الاسرائيلية » تظهر ان الجنود من ابناء الكيبوتزات متفوقون على اترابهم بالامور التالية : يتطوعون للمهمات الخطرة والصعبة ، يتقدمون على صعيد العمل والرتب بشكل اسرع ، انهوا دوراتهم التدريبية العسكرية بنجاح(٣٠). ومع ان هذه الدراسة تشمل فقط عينة من المجندين بدون ضباط ، فانها تمثل خطا عاما في الساحة .

٣) يحمل معظم كبار الضباط شهادات جامعية ليس في العلوم العسكرية فحسب ولكن ايضا في مجالات اخرى مثل العلوم السياسية والاقتصاد والهندسة. وهذه الشهادات تكون اما من جامعات اجنبية مثل الولايات المتحدة وفرنسه وبريطانيه، او من جامعات اسرائيلية محلية . فمثلا ، درس حاييم لاسكوف ، رابع رئيس للاركان ، الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة اكسفورد لمدة ٣ سنوات . امـا رئيس الاركان الحالي فهو يحمل شهادة من جامعة القدس، واخرى في الاقتصاد وادارة الاعمال مـن احدى الجامعات الاميركية(٣١).

ويظهر ان تساهل يؤكـد كثيرا على الدراسـات الجامعية . وكثيرا ما يشجع الضباط على أخذ اجازات دراسية بمرتب كامل وذلك للحصول على درجات جامعية في العلوم الطبيعيـة والاجتماعية والعلوم الانسانية كذلك. ولكن التركيز على الدرجات الجامعية يتأثر بعاملين : أولا ، ليست الاستراتيجية العسكرية في الوقت الحـاضر عبارة عـن أمور عسكرية بحتة ، بل انها مجموعة مـن العلوم الاجتماعية والطبيعية المختلفة بالاضافة الى العلوم العسكرية . وكذلك فان الضباط الذين يلتحقون بالجامعات من شأنهم ان يخففوا مـن الحواجز ما بين الجيش والمجتمع . فهذه الفترة تفسح المجال للضباط والمدنيين للاختلاط ولفهم بعضهم بعضا . أضف الى ذلك انها تساعد الجيش لايجاد تعاون وتأييد داخل الجامعة وتطويره .

٤) معظم كبار ضباط الجيش الاسرائيلي خدموا في وحدات مختلفة من الجيش في فترات مختلفة كذلك ، فمعظمهم خدم في المشاة ثم في المدرعات وبعد ذلك في الطيران . والقصد من ذلك هو تعريف الضباط بمختلف نواحي الجيش والعسكرية بشكل عام الامر الذي من شأنه ان يجعلهم يفهمون الاستراتيجية العسكرية في اطار أوسع ، ويؤمل من وراء ذلك اتخاذ قرارات عسكرية أفضل .

عادة يؤمل من الضباط السير في مقدمة رجالهم ، بل ويشجعون ويدربون على ذلك ، فالايعاز العام الذي يصدره الضباط في المعارك هو « اتبعوني ــ آحاراي ــ » وليس «الى الامام سر ــ كديما». والقيادة من خلال اعطاء المثل الشخصي هي موضع تشجيع ابتداء من رئيس الاركان مرورا بضباط كليات التدريب حتى الجنود . والمؤمل هو ان ينجح القائد في كسب ولاء مرؤوسيه وان يجعلهم يؤدون خدماتهم دون اللجوء الى الاجراءات الرسمية قدر الامكان . ويؤمل ايضا من الضابط ان ينشىء علاقة شخصية معهم بشكل تجعلهم يتقيدون بالاوامر طوعا(٣٢). وليست هـذه التقاليد جـديدة بالنسبـة للجيش الاسرائيلي ، فقد ورثها الجيش عن الهاجاناه (قوات الدفاع اليهودية غير الشرعية) حيث كان القائد يسير في مقدمة مجموعته اثناء القتال . بالاضافة لذلك ، فان الحروب الحديثة تفرض على القائد ان يتواجد على أرض المعركة ليقود العمليات القتالية ويقيّمها لاتخاذ القرارات المناسبة وفقا للظروف المتغيرة . فتوجيه المعركة من الخلف لا يفقد القائد صلته بالمعركة فحسب ولكن ايضا يجعل من الصعب عليه ان يقود المعركة ويوجهها بشكل فعال . فلو حدث خطأ في مثل هذه الحالة سيكون من الصعب علاجه او القيام بأي شيء بالنسبة له . وكذلك ليس الفرق كبيرا بين الضباط ومرؤوسيهم من ناحية السن او المؤهلات العلمية ، وهذا يصح اكثـر بالنسبة للاحتياطي اكثر منه للجنود النظاميين ، فكثير من جنود الاحتياط يحملون درجات علميـة ومهارات فنية كضباطهم . اي ان جنود الاحتياط ليسوا اميين او شبه أميين كما هو الحال في عدد من الدول الناميـة في افريقيـه وآسيه واميركه اللاتينية . فهذا النوع من الناس تدفعه « القوة المعيارية » كما يسميها اتزيوني ، ويبررها اعطاء

القائد المثل بنفسه وكذلك انخراطه الحقيقي في العمل .

كثير من الضباط والجنود الاسرائيليين يتكلمون العربية ، وذلك للاسباب التالية : اولا ، ولد عدد منهم في الدول العربية مثل العراق ومصر وشمال افريقيه . ثانيا ، ولد بعضهم في فلسطين او نزحوا اليها في الصغر واكتسبوا اللغة من اهالي البلاد الاصليين . وايضا ، فان عددا من الضباط والجنود درسوا العربية في المدارس الثانوية حيث تدرس العربية كلغة ثانية . واخيرا ، بعضهم درس العربية وهم في الخدمة العسكرية .

ولدى الجيش وسائل مبسطة لتدريس افراده اللغات الاجنبية بما في ذلك العربية ، وتمنح مكافآت خاصة لاولئك الذين يتفوقون بالعربية(٣٣). ومعرفة العربية تمكن تساهل من وضع استراتيجيته العسكرية وتنفيذها بشكل اكثر فعالية ، فهي تساعد الجيش على جمع المعلومات الضرورية للقيام بعمليات ناجحة، وتساعد ايضا على ارباك «العدو» وافشال عملياته العسكرية . فمثلا ، كان بين العمليات العسكرية التي ساعدت على انتصار اسرائيل في ١٩٦٧ عملية اطلق عليها « معركة الضباب » . وقد تمكنت اسرائيل بواسطة هذه العملية من ارباك قادة العرب وجرهم الى الانفخاخ وتحويل قواتهم الى مناطق غير صحيحة ونشر الاضطراب والفوضى في الصفوف العليا لقيادات الاعداء والاسراع في عملية انهيار معنويات القادة وتفكك قنوات القيادة . وقد تم ذلك بالاعلان عن سقوط بعض المدن والمناطق الاستراتيجية بعد ٢٤ ساعة من سقوطها بأيدي القوات الاسرائيلية . وفي الوقت نفسه ، لم يكن ليعلن عن سقوط بعض المدن والمناطق الاستراتيجية حتى تنتهي الحرب . وهكذا فان الطائرات العربية واصلت هبوطها في مطار العريش لعدة ساعات بعد احتلالها من قبل القوات الاسرائيلية . فقد كان الطيارون يرون اعلام ج. ع. م. لا تزال مرفوعة على السواري ، كما ان الاذن بالهبوط كان يعطى عن طريق برج المراقبة بلغة عربية ذات لكنة مصرية(٣٤). وعملية معركة الضباب اظهرت وكأن القوات المصرية تزحف نحو تل ابيب . فعندما كان القادة العرب يستمعون الى البلاغات العسكرية الاسرائيلية اخذوا انطباعا بأن القوات الاسرائيلية تخوض معركة يائسة في الدفاع عن مستوطنات النقب وقرى قطاع غزه ، ولكن في الحقيقة ، كانت القوات الاسرائيلية متوغلة وراء الخطوط المصرية(٣٥).

لما كانت فلسطين المحتلة بلدا صغيرا من الناحية الجغرافية (٧٩٩٣ ميلا مربعا) والسكانية (حوالي ٢٠٧ مليون نسمة) فان الاتصالات ما بين الضباط والجنود من جهة والمدنيين من جهة اخرى سهلة وليست منقطعة . فبامكانهم رؤية زوجاتهم وازواجهن ووالديهم واقاربهم واصدقائهم خلال عطلة نهاية الاسبوع والعطل عامة . وهذا من شأنه زيادة التشابه ما بين الموظفين المدنيين والعسكريين ، كما انه يقلل من فرصة نشوء طبقة عسكرية مغلقة ومنعزلة ومنفصلة لها ثقافتها وحياتها ورموزها ومعتقداتها السياسية الخاصة. والطبقية العسكرية تولد طموحات سياسية في عقول الضباط ، هذا يمكن ان يؤثر على استقرار النظام السياسي واستمراريته . وايضا ، فان العلاقات المباشرة ترفع من معنويات الجيش ، وهذا ضروري من اجل زيادة الفعالية خاصة في ظروف مرهقة كظروف الجيش . فالابتعاد لفترات طويلة عن الاباء والاصدقاء والاحبة يشكل تربة خصبة لتوليد القلق والتوتر الذي يؤدي الى اضعاف وحدة القوات المسلحة وتماسكها وبالتالي يؤدي الى الفشل . ومثل هذا القلق والمخاوف موجود لدى عدد من الوحدات العسكرية في عدد من البلدان الكبيرة(٣٦).

ولا بد للمرء من أن يعترف بأن الاتصال ما بين الجيش والمجتمع يشكل عنصرا هاما في ابقاء صلات وثيقة ما بين الجبهة العسكرية والجبهة الداخلية .

يعمل تساهل كأداة لدمج وصهر واذابة الثقافات المتنوعة التي جلبها المهاجرون معهم الى اسرائيل. ان المجتمع الاسرائيلي هو اكثر المجتمعات التي عرفها علماء الاجتماع تنوعا ، فاسرائيل بلد نصف سكانه مهاجرون من سبعين بلدا بينهم كثير من الاختلافات السياسية والايديولوجية والدينية . وعدد من هؤلاء المهاجرين ، وخاصة اليهود الشرقيين من الشرق الاوسط وشمال افريقيه ، يجهلون اللغة العبرية والتاريخ والجغرافية . وكذلك ينقصهم الولاء السياسي والالتزام الثقافي والقدرة التنظيمية التي تميز اليهود الاوروبيين . لذلك فانهم بحاجة الى عملية مكثفة من التثقيف والتوجيه .

وعملية الدمج التي يقوم بها تساهل تتم من خلال نوعين من النشاط : الاول يضم ايصال المعلومات والبرامج الترفيهية التي تهدف الى تقوية الوعي

القومي والمدني لدى المجندين . ومن ضمن هذا البرنامج هناك مدارس خاصة لتدريس اللغة العبرية والتاريخ والجغرافيا وغيرها من المواضيع التي يمكن ان تهم المهاجرين الجدد . وقد عملت المجندات في هذا المجال من النشاط كمعلمات(٣٧). ويضم النوع الثاني الجهود لرفع مستوى الطاقة البشرية قبل التجنيد ، ولجعل الجنود والضباط اكثر استعدادا للاندماج في المجتمع بعد انتهاء مدة الخدمة العسكرية(٣٨).

هناك ثلاثة عوامل تساعد تساهل على القيام بمهمة الدمج . اولا ، لما كان التجنيد اجباريا لجميع الذكور الذين تتراوح اعمارهم بين ١٨ — ٢٩ ولحوالي ٣٠ بالمئة من النساء اللواتي هن بين ١٨ — ٢٦ ، يعتبر الجيش هو المؤسسة الوحيدة في اسرائيل التي تستطيع الوصول الى معظم الشبان وصهرهم اجتماعيا . ثانيا ، لدى الجيش الاسرائيلي كميات هائلة من الموارد ليست متوافرة لغيره من المؤسسات الامر الذي من شأنه ان يجعل الجيش يصل الى مجالات بعيدة او لم تصل لها السلطات المدنية او غيرها من المؤسسات الوطنية(٣٩). واخيرا ، ليتمكن الجيش من القيام بأعباء الدفاع والتوسع يحتاج لتحقيق ذلك الى مصدر من الطاقة البشرية الممتازة والملتزمة وذات الكفاءة العالية التي يمكن الاعتماد عليها . أي انه لصالح المؤسسة العسكرية رفع نوعية ومستوى الناس بشكل عام .

تقوم المؤسسة العسكرية الاسرائيلية بمهام اخرى تساعد كثيرا في زيادة قوة الجيش وتحديث المجتمع. ففي حقل التربية ، الذي أشير اليه سابقا ، يقوم الجيش بتنظيم صفوف لتدريس العبرية للمهاجرين الجدد ولتوجيههم اجتماعيا نحو الاهداف التي تصبو الدولة الى تحقيقها . وكذلك ينظم الجيش دورة فنية ومهنية خاصة تهدف الى خلق كادر ذي مهارة عالية لادارة الصناعات العسكرية وغير العسكرية التابعة للجيش وغيره والاشراف عليها . ويقوم الجيش بالاشتراك مع مؤسسات اخرى بالاشراف على عدد من المنظمات ، اهمها جادناع ونحال ، وجادناع هي اختصار للتعبير العبري «جدودي نوعر» أو هيئة الشباب ، وقد تأسست في ١٩٣٩ وفي ١٩٤٩ وضعت تحت مسؤولية وزارتي الدفاع ووزارة التربية والتعليم (تدفع وزارة التربية مرتبات الاساتذة الذين يدرسون المواد الاكاديمية في المدارس الثانوية والمهنية)(٤٠). وهي من الناحية النظرية منظمة تطوعية ، ولكنها في الحقيقة تحاول ان تصل الى جميع الشبان الاسرائيليين الذين تتراوح اعمارهم ما بين ١٤ — ١٨ بصرف النظر ان كانوا طلبة او مستخدمين . وحاليا تعمل جادناع في ١١٠ مدارس عامة و١٠٠ مهنية و٣٠ زراعية وفي حوالي ٢٥٠ مدرسة بعد المرحلة الابتدائية ومنظمات شبيبة في الكيبوتزات . ويبلغ عدد اعضائها اكثر من ٨٠ الفا من الذكور والاناث(٤١). وتساعد جادناع القوات المسلحة عن طريق التدريب الاعدادي شبه العسكري وكذلك باستيعاب الشبيبة من مختلف التيارات الثقافية وبزرع روح من الريادة والخدمة الوطنية في نفوسهم(٤٢). وهدف جادناع هي خلق احساس صهيوني في الشباب واعطائهم فكرة عن الحياة العسكرية واهميتها . وهناك نواح تطوعية واخرى اجبارية في برنامجها . فيطلب الى الشبيبة الاستماع الى محاضرات ومناقشة قضايا تتعلق بالاستراتيجية العسكرية . وهذا مطلوب من جميع الشباب الذين يدرسون في المدارس التي تعمل فيها وحدات جادناع.

اما البرامج التطوعية فتشمل تقديم عدد من الدورات الخاصة حول الطيران والمواصلات والرادار لاولئك الذين يظهرون اهتماما وميلا خاصا بهذه المواضيع . وهذا من شأنه مساعدة الجيش في اكتشاف الشباب المحتمل انضمامهم للجيش ولتخفيض نسبة الطاقات المهدورة التي لا يمكن تجنب هدرها . اي ان جادناع تعمل كمختبر بشري تابع للجيش لاكتشاف اولئك الذين يملكون المؤهلات النفسية والثقافية والطبيعية المطلوبة للجيش . فمثلا ، يتم اختيار جميع طلبة كلية الطيران من اعضاء جادناع .

اما المنظمة الاخرى فهي نحال ، وهي اختصار للاسم العبري « نوعر حالوتسي لوحيم » او الشباب الرواد المحاربون . وقد اسست هذه المنظمة في العام ١٩٤٨ لتحل محل البالماخ التي كانت القوة الضاربة للهاجاناه او قوة الدفاع اليهودية السرية. ونشاطات نحال ، مثل البالماخ، عسكرية وزراعية. وينعكس ذلك في شعاراتها التي هي عبارة عن سيف يرمز الى القتال ومنجل يرمز الى المستوطنات الزراعية(٤٣). وما ان يبلغ الشاب الثامنة عشرة من العمر ينضم اما الى الجيش كمجند او الى نحال . وبعد ثلاثة اشهر من التدريب العسكري المكثف يتلقى افراد نحال تدريبا زراعيا ولكن في

ظل نظام عسكري ، ويتم ذلك في مستوطنات زراعية قاسية بالنسبة للناس العاديين . ويتلو ذلك دورة متقدمة من التدريب العسكري ، وعندما تنتهي مدة الخدمة يتدرب العضو لينضم اما الى احدى المستوطنات الزراعية القائمة او ينشىء مستوطنة جديدة(٤٤) .

واخيرا ، يشجع الجيش كما يساعد على ايجاد الصناعات الخفيفة واحيانا الثقيلة التي تنتج سلعا ومواد يستخدمها القطاعان المدني والعسكري . ويتم تصدير قسم من ذلك ، وتملك وزارة الدفاع مجمعا كبيرا للصناعة والبحث لانتاج عدد من المنتوجات مثل الاسلحة الصغيرة ، والاسلحة الخفيفة والمتوسطة ، وقطع الغيار والذخائر التي يستخدمها الجيش(٤٥). وهناك سوق للتصدير لكل من الجيش والقطاع الصناعي . ويقدر بأن الجيش يصدر ٣٠ الى ٤٠ بالمئة من انتاجه . وفي ١٩٦٩ صدرت الصناعات العسكرية ما قيمته ٤٠ مليون دولار من الاسلحة لاكثر من ٣٥ بلدا(٤٦). اما الاموال الصعبة التي تحصل عليها الدولة نتيجة لذلك فتستخدم لشراء مواد استراتيجية للمعدات والاستثمار الراسمالي(٤٧). ويشرف الجيش كذلك على افضل مختبرات البحث التي يعمل فيها افضل العلماء من اجل صنع اجهزة اليكترونية للقطاعين المدني والعسكري . واخيرا ، هناك ايضا صناعة الطائرات والاجهزة الاليكترونية التي يستخدم فيها الجيش اكثر من ٢٠ الف شخص(٤٨).

يمتد دور الجيش الاسرائيلي عبر حدود اسرائيل. فقد أقام روابط قوية مع عدد من جيوش الدول المتقدمة والنامية . وعلاقته بالاولى هو لاستيراد أسلحة حديثة ولتدريب الضباط الاسرائيليين لاستخدام المعدات العسكرية الحديثة ولجعل النظريات والمفاهيم العسكرية مماشية للعصر . وكذلك فان هذه الدول تتعاون مع اسرائيل لتنمية الصناعات العسكرية في اسرائيل لمصلحة البلدين المشتركة . اما بالنسبة لعلاقته مع الدول النامية فانها تشمل المجالات التالية : تصدير الاسلحة الفائضة ، ارسال خبراء لتنظيم جيوش هذه الدول وتدريب ضباطهم في كليات اسرائيل العسكرية . وكذلك فان الجيش الاسرائيلي يتسلل الى مجتمعات هذه الدول من خلال منظماته المختلفة مثل جادناع ونحال . فهو يحاول اقناع هؤلاء الناس بقيمة هذه المنظمات واهميتها في تدريب واعداد الشبيبة في الفنون المختلفة لتنمية بلادهم اجتماعيا واقتصاديا. وفي السنوات القليلة الماضية نجح الجيش الاسرائيلي بالتعاون مع الحكومات المتعاقبة لتنظيم ثماني دورات لتدريب ٥٥٠ من قادة الشبيبة ينتمون الى خمسين بلدا على فنون جادناع، وثماني دورات اخرى لتدريب ٢٠٠ ضابط ومدرس ينتمون لستة عشر بلدا على اساليب نحال ونشاطاته . والهدف الاساسي من عقد هذه الدورات في هذه الدول هو ايجاد وتنمية مجموعة من القادة الذين يتعاطفون مع اهداف اسرائيل ، ويستطيعون ممارسة التأثير على شعوب وحكومات دولهم وذلك لتقوية روابطها مع اسرائيل وللتصويت الى جانبها في الامم المتحدة.

---

١ — ايلي شينوي . **المجتمع : مقدمة الى علم الاجتماع** (نيويورك . راندوم هاوس ، ١٩٦٧)، ص ٣٢٧ .

٢ — الفرد ليلنتال ، **الوجه الاخر للعملة** ، (نيويورك ، دفن — ادار ، ١٩٦٥) ص ٤٨ — ٤٩ .

٣ — آموس بيرلمتر ، **الجيش والسياسة في اسرائيل** ، (نيويورك ، فريدريك أ. برايجر — ١٩٦٩) ، ص ٦٦ .

٤ — ليلنتال ، **المصدر السابق** ، ص ٢٣٨ .

٥ — اميتاي اتزيوني « الجيش الاسرائيلي : العنصر البشري » ، مجلة **جويش فرونتير** ، ج ١ ص ٤ — ٩ ، ديسمبر ١٩٥٩ ، ج ٢ ص ٩ — ١٣ ، يناير ١٩٦٠ ، ج ٣ ص ١٦ — ٢٠ ، فبراير ، ١٩٦٠ ، ص ٦ — ٧ .

٦ — الكولونيل ايرفنيج هيمونت (أ) « هيئة ضباط الاركان في اسرائيل » ، **المجلة العسكرية** ، اوكتوبر ١٩٦٨ ، فبراير ١٩٦٨، ص ١٣ — ١٩.

٧ — بيرلمتر — أ. **المصدر السابق** ، ص ١ .

٨ — **نيويورك تايمز** ، ١٩٦٩/١١/١ .

٩ — الكولونيل ايرفنج هيمونت « قوات الدفاع الاسرائيلية » ، **المجلة العسكرية** ، عدد ٢ ، فبراير ١٩٦٧ ، ص ٤٢ .

١٠ — شبتاي تيفيت ، **دبابات تموز** (لندن ، ويلدنفيلد ونيكلسون ، ١٩٦٨) ص ١٠ .

١١ — اتزيوني ، **المصدر السابق** ، نوفمبر١٩٥٩، ص ٢ .

١٢ — س.ل.أ. مارشال ، **الانتصار في سيناء** ،

(نيويورك ، وليم مارو وشركاه ، ١٩٦٧) ، ص ٩ .
١٣ — ج. سي. هورفيتز ، **السياسة في الشرق الاوسط : البعد العسكري** (نيويورك ، اصدار فريدريك . أ. برايجر ، ١٩٦٩) ص ٣٦٨ .
١٤ — دافيد رابورت ، « نظرية مقارنة في الانواع العسكرية والسياسية» منكتاب هنتجتن، محرر، **النماذج العسكرية المتغيرة** ، ص ٨٥ .
١٥ — العقيد طيـــار هيثم الكيلاني ، **المذهب العسكري الاسرائيلي** ، (بيروت ، مركز الابحاث الفلسطيني ، ١٩٦٩) ، ص ١١٩ .
١٦ — أدا ميجون ، **نساء يبنين بلادا** (نيويورك ، مطبعة هرتزل ، ١٩٦٢) ، ص ٢٢٨ .
١٧ — اتزيوني ، **المصدر السابق** .
١٨ — اديب تعوار ، **المرأة اليهودية في فلسطين المحتلة** ، (بيروت ، مركز الابحاث الفلسطيني ، ١٩٦٨) ، ص ١٧١ — ١٧٥ .
١٩ — ليو هيمن « مقاتلات بالتنانير » ، من **المجلة العسكرية** ، (ج ٤٢ ، عدد ٣ في مارس ١٩٦٢، ص ١٥ — ٢٢) .
٢٠ — **المصدر نفسه** ، ص ٢٠ .
٢١ — اموس بيرلمتر « الجيش الاسرائيلـــي والسياسة، بقاء المدنيين رغما عن العسكريين»، من مجلة **السياسة العالمية** ، (مجلد ٢٠ ، عدد ٢ ، تموز ١٩٦٨ ، ص ٦٠٦ — ٦٤٣) ، ص ٦٢٩ .
٢٢ — الميجر جنرال ر. ل. شوميكر ، « الحرب العربية — الاسرائيلية » من **المجلة العسكرية** ، (مجلد ٤٨ ، عدد ٨ ، آب ١٩٦٨ ، ص ٥٦ — ٧٠) ، ص ٦٦ .
٢٣ — ليو هيمن « الحرب في الشرق الاوسط » ، **المجلة العسكرية** ، (ج ٤٧ عدد ٩ في ١٩٦٩) ص ٥٦ — ٦٦ .
٢٤ — **المصدر نفسه** .
٢٥ — موشيه بن شاول ، **جنرالات اسرائيـل** ، (تل ابيب ، دار هادار للنشر ، ١٩٦٨) ، ص ٢١ .
٢٦ — اتزيوني **المصدر السابق** ، ج ٣ ، فبراير ١٩٦٦ ، ص ١٨ .
٢٧ — اموس بيرلمتر **المصدر السابق** ، ص ٧٤ .
٢٨ — جونمان ، **المستشفيات العقلية : مقالات حول الاوضاع الاجتماعية للمرضى العقليـين وغيرهم من المرضى** (نيويورك ، كتب انكور ، ١٩٦١) ، ص ٦ .
٢٩ — **المصدر نفسه** .
٣٠ — **المصدر نفسه** ص ٣٢٤ .
٣١ — بن شاول ، **المصدر السابق**، ص ٤٨ و٦٢.
٣٢ — اتزيوني ، **المصدر السابق** ، ج ٢ ، ص ١٢ .
٣٣ — الكيلاني ، **المصدر السابق** ، ص ١٦٩ .
٣٤ — ليوهيمن ، **المصدر السابق** ، ص ٦١ .
٣٥ — **المصدر نفسه** ، ص ٦١ .
٣٦ — اتزيوني ، **المصدر السابق** ، ج ١ ، ص٦.
٣٧ — بيرلمتر ، **المصدر السابق** ، ص ٧٠ ، ٧٢ .
٣٨ — **المصدر نفسه** ، ص ٧١ .
٣٩ — **المصدر نفسه** ، ص ٧٠ .
٤٠ — جوزيف ايتون « جادناع ، منظمة الشبيبة الاسرائيلية » ، **مجلة الشرق الاوسط** ، (ج ٢٣ عدد ٣ ، ١٩٦٩ ، ص ٤٧١ — ٤٨١) .
٤١ — شاول راماتي ، **قوات الدفاع الاسرائيلية**، (تل ابيب ، اسرائيل دايجست ، ١٩٦٩) ، ص ٣٥ .
٤٢ — هيمونت ، **المصدر السابق** ، ص ٤٦ .
٤٣ — ليو هيمن ، **المصدر السابق** ، ص ٦٦ .
٤٤ — هيمونت ، **المصدر السابق** ، ص ٤٦—٤٧.
٤٥ — مارتن ميللر ، « جهود اسرائيل لتحقيـق الاكتفاء الذاتي عسكريا» ، من **المجلة العسكرية**، مجلد ٥١ — عـدد ١٣ ، اذار ١٩٧١ ، ص ٦٧ — ٧٣ .
٤٦ — **المصدر نفسه** .
٤٧ — هوروفيتز ، **المصدر السابق** ، ص ٣٦٩ .
٤٨ — بيرلمتر **المصدر السابق** ، ص ٧٣ .

رؤساء الاركان

الاسم	تاريخ الولادة	مكان الولادة	المؤهلات العلمية	الخـــبرة	الوظيفة المدنية بعد التقاعد	الفترة في الخدمة العسكرية
ياكوف دوري	١٨٩٩	حيفـــا	مهندس من جامعة جنت ١٩٢٢—١٩٢٦	الكتيبة اليهودية والهاجاناه	معهد تخنيون الاسرائيلي	١٩٤٨/٥/١٥ — ١٩٤٩/٩/١١
ييجال يادين	١٩١٧	القدس	ماجستير ودكتوراه من الجامعة العبرية		استاذ علم الآثار	١٩٤٩/٩/١١ — ١٩٥٢/٧/١٢
مردخاي ماكليف	١٩٢٠	القدس	معهد التخنيون بحيفا	الجيش البريطاني (الحرب العالمية الثانية ، مع كتيبة الجنرال وينجيت)	مصانع البحر الميت وشركة برومين البحر الميت	١٩٥٢/٧/١٢ — ١٩٥٣/٦/١٢
موشيه دايان	١٩١٥	دجنياه	١ — مدرسة كبار الضباط في انجلترة . ٢ — بكالوريوس علوم من كلية الحقوق والاقتصاد بالجامعة العبرية . ٣ — سنة ثالثة في الجامعة العبرية .	الهاجاناه ، مع الجنرال وينجيت ، قيادة البالماخ ، اشترك باحتلال سورية اثناء الحرب العالمية الثانية	وزير الزراعة	١٩٥٣/٦/١٢ — ١٩٥٨/١/٢٩
حاييم لاسكوف	١٩١٩	روسيه	الكلية الحربية البريطانية ، وجامعة اكسفورد	الجيش البريطاني ، دورة عسكرية في الولايات المتحدة	المدير العام لسلطة الموانىء الاسرائيلية	١٩٥٨/١/٢٩ — ١٩٦١/١/١
زفي تسور	١٩٢٣	روسيه	كلية ادارة الاعمال بجامعة سيراكيوز . درس في السوربون	هاجاناه	شركة ميكوروت المستشار الاول لموشيه دايان	١٩٦١/١/ ١ — ١٩٦٤/١/١
اسحق رابين	١٩٢٢	القدس	مهندس (كلية الاركان وكلية الزراعة)	اشترك في احتلال سورية ، البالماخ ، دورة في اميركه	سفير اسرائيل في واشنطن	١٩٦٤/١/ ١ — ١٩٦٨/١/١
حاييم بارليف	١٩٢٤	يوجوسلافيه	كلية الزراعة جامعة كولومبيه	البـــالماخ		١٩٦٨/١/١ حتى الوقت الحاضر

(٢) نظرة الى الحمضيات الاسرائيلية بعد عدوان ١٩٦٧ : خليل ابو رجيلي

تعتبر زراعة الحمضيات من أهم ركائز الاقتصاد الاسرائيلي . فهي تحتل ٦٠٪ من مساحة الاشجار المثمرة و٢٨٪ من المساحة المروية وتبلغ قيمة انتاجها ٢٠٪ من قيمة الانتاج الزراعي الاسرائيلي و٣٧٪ من قيمة الانتاج النباتي وتشكل قيمة صادراتها السنوية ١٤٪ من الصادرات الاسرائيلية و٧٨،٨٪ من الصادرات الزراعية(١). وقد ظلت صادراتها تحتل المرتبة الاولى في الصادرات الاسرائيلية حتى سنة ١٩٥٩ حين سبقتها صادرات الالماس المصقول واصبحت منذ ذلك التاريخ تحتل المرتبة الاولى . لكن رغم هذا التغيير لا تزال صادرات الحمضيات تعتبر من افضل السلع في الصادرات الاسرائيلية لان القيمة المضافة فيها(٢) مرتفعة وتتراوح بين ٧٥ و٨٠٪(٣) وتوفر جزءا لا يستهان به من النقد النادر الذي تحتاج اليه اسرائيل لتمويل عمليات تجارتها الخارجية . بالاضافة الى ذلك هناك عدة نشاطات اقتصادية مرتبطة ارتباطا مباشرا بزراعة الحمضيات ، (كصناعة الاخشاب وصناعة مشتقات الحمضيات ، وصناعة الاعلاف وخدمات النقل) ، فان نمت الزراعة المذكورة تطورت هذه النشاطات وان توقفت او تراجعت انهارت هذه النشاطات وكان وقع انهيارها سيئا على صعيد الاقتصاد الاسرائيلي وعلى صعيد سياسة الاستيطان التي يبغي ان يحققها الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة . فكان اذا لا بد لدولة اسرائيل ، التي أرهق اقتصادها بعد الخامس من حزيران بسبب تزايد النفقات العسكرية والتي تدنى فيها مال الاحتياط الى ادنى مستوى عرفه تاريخ البلاد ، ان تولي هذه الزراعة اهتماما خاصا لتحافظ على اقتصادها وتوفر عن طريق تصديرها جزءا من العملات الاجنبية التي تحتاج اليها لعمليات تجارتها الخارجية . لذلك سيقتصر بحثنا على تطور هذه الزراعة بعد عدوان الخامس من حزيران لان بعد هذا التاريخ طرأت معطيات جديدة على الحمضيات الاسرائيلية لانه اضيف اليها مساحة ٩٤٠٠٠ دونم من الحمضيات التي كانت في الضفة الغربية (٢٤٠٠٠ دونم) وقطاع غزة (٧٠٠٠٠ دونم) بعد احتلالهما(٤). فكان لا بد لاسرائيل اذا ان تعالج المشاكل الاقتصادية الناتجة عن هذا الوضع لتحافظ على مستوى حمضياتها وصادراتها .

ماذا فعلت اسرائيل من اجل حمضياتها بعد عدوان الخامس من حزيران لتعالج المشاكل الاقتصادية والفنية الناتجة عن هذا الوضع الجديد ؟ لنجيب على هذا السؤال سنبحث في مختلف الاجراءات الاسرائيلية التي اتخذت على مستوى زراعة الحمضيات وتسويقها وتصديرها الى الاسواق الخارجية .

اولا — الاجراءات التي اتخذت على صعيد المساحات المزروعة : عشية عدوان الخامس من حزيران كانت مساحة الاراضي المزروعة بالاشجار الحمضية ٤٤٠٠٠٠ دونم وزيدت هذه المساحة الى ٤٤٤٠٠٠ دونم سنة ١٩٦٨/٦٩(٥). وخصصت الحكومة قسما كبيرا من خطتها الزراعية التي وضعتها سنة ١٩٧٠ والبالغة قيمتها ٤٠٠ مليون ليرة اسرائيلية ، لزيادة مساحة الاشجار الحمضية ٣٢٠٠٠ دونم جديد منها ١٦٠٠٠ لزراعة الغريبفروت و١٢٠٠٠ لزراعة المندرين (الليمون الافندي)(٦). وذلك نظرا الى الطلب العالمي المتزايد على هذه الاصناف التي لا يلاقي انتاجها صعوبات في التصدير والى جمود الطلب على اصناف البرتقال لان انتاجه يفوق بكثير الطلب عليه . وكانت اسرائيل قد بدأت هذه السياسة منذ اوائل الستينات لتنويع الاصناف المصدرة واطالة موسم التصدير ليمتد من اوائل ايلول حتى نهاية حزيران . وبفضل هذه السياسة سترتفع نسبة انتاج الغريبفروت من ١٤٪ كما كانت سنة ١٩٦٢/٦٣(٧) الى ٣٠٪ من مجموع انتاج الحمضيات . وترمي الخطة الخمسية لسنوات ١٩٧١ — ١٩٧٥ التي وضعتها الحكومة الاسرائيلية الى زيادة مساحة الزراعات القابلة للتصدير ومنها الحمضيات وذلك لزيادة الصادرات السنوية ١٤٪ تقريبا لسد العجز في الميزان التجاري(٨) والحمضيات هي من افضل السلع واهمها التي تحاول اسرائيل ان تنمي صادراتها السنوية .

ثانيا — الاجراءات التي اتخذت على صعيد التسويق : حاولت اسرائيل خلال سنة ١٩٦٧ الدخول الى السوق الاوروبية المشتركة الا ان طلبها اصطدم برفض الحكومة الفرنسية وذلك لتجنب اغضاب الحكومات العربية بعد عدوان الخامس من حزيران خاصة ان فرنسا كانت تريد ان تقطف ثمار

موقفها المؤيد للعرب على الصعيد الاقتصادي . ومحاولة اسرائيل الدخول الى السوق هو لضمان الاسواق لصادراتها ، خاصة الحمضيات ، التي تستورد منها السوق سنويا نحو ٤٤٪ ، ولانها تتخوف ان تدخل الى السوق في المستقبل بعض دول المنظمة الاوروبية للتجارة الحرة المعروفة بـ«افتا» خاصة بريطانيا التي تستورد لوحدها سنويا ٢٣٪ من حمضيات اسرائيل المصدرة(٩) ولان السوق ترتبط مع اسبانيا والمغرب والجزائر وتونس ولبنان وجمهورية مصر العربية بمعاهدات اقتصادية تسهل دخول بضائع هذه البلدان ، لا سيما الحمضيات ، الى السوق . لكن اسرائيل لم تيأس من رفض قبول عضويتها في السوق بل عادت تحاولت ، بناء على اقتراح المانيا وهولندا ان توقع مع السوق معاهدة اقتصادية جديدة مدتها خمس سنوات ، تعفي بعض بضائعها الى السوق لا سيما الحمضيات من بعض التعرفات الجمركية . وبعد محادثات طويلة وشاقة دامت اكثر من سنتين توصلت في ٧٠/٢/١٣ الى توقيع اتفاقية تجارية مع السوق مدتها خمس سنوات منحت بموجبها تخفيضا فوريا قدره ٤٠٪ على حواجز التعرفة الجمركية لواردات الحمضيات والتمر وفاكهة الاناناس والموز والافوكادو(١٠) وكان التخفيض في الاتفاقيات السابقة لا يشمل من واردات الحمضيات الا صادرات الغريبفروت اما الان فقد اصبح يشمل جميع الحمضيات . وهذا الاتفاق هو نصر اقتصادي كبير حققته اسرائيل لحمضياتها لمواجهة منافسة حمضيات اسبانيا والمغرب المصدرة الى السوق . وكان اول احتجاج على الاتفاقية من المغرب(١١) لان صادراته من الحمضيات ستتأثر بطريقة او بأخرى بهذه الاتفاقية . الا ان هذا الاحتجاج لم يلق آذانا صاغية . ومن الجدير بالذكر ان المغرب يأتي ثانيا بعد اسبانيا في تموين السوق الاوروبية بالحمضيات وتليه مباشرة اسرائيل .

وبذلت اسرائيل جهودا كبيرة لتوسيع اسواق صادراتها خارج اسواق اوروبا الغربية حتى لا تبقى مرتبطة بها وحدها وقد نجحت في تحقيق هدفها : أ — زادت صادراتها الى اوروبا الشرقية بعد ان توقفت بعد عدوان حزيران فارتفعت قيمتها من ٢٤٨ مليون دولار سنة ١٩٦٧ الى ٥٤٢ مليون دولار سنة ١٩٦٩ اي بزيادة قدرها ٨٥٪ خلال سنتين. وكانت هذه الزيادة في الصادرات الى يوغوسلافيا التي كان معدل زيادتها السنوي ٤٥٪ والى رومانيا التي كان معدل زيادتها السنوي ٤٣٪ (راجع جدول رقم ١ و٣ والحاشية رقم ١٢) . ب — توسعت صادراتها الى بعض الاسواق الاسيوية (هونغ كونغ وسينغافوره) فزادت ١٠٧٪ بين ١٩٦٨ و١٩٧٠ اي بمعدل زيادة سنويا قدرها ٥٥٪ تقريبا . ج — توسعت صادراتها الى اميركا الشمالية لا سيما كندا حيث كانت الزيادة بين سنة ١٩٦٨ و١٩٧٠ ٩٠٪ وكانت الزيادة الى كندا سنة ١٩٦٩ ٧٢٪(١٢). وفيما يلي جدول يبين صادرات البرتقال والمندرين الى هذه الدول بالاطنان(١٣) :

جدول رقم — ١ تطور صادرات البرتقال والمندرين بالاطنان

البلدان	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠(أ)
أوروبا الشرقية :	١٥٧١٧	٢٥٤٨٦	١٦٢٩٥
يوغوسلافيا	٨٤٨٧	١٢٣٦٣	١١٧٥١
رومانيا	٤٣٠١	٦٧٦٠	—
هنغاريا	١٩١٤	٢٦٧٣	٢٦١٩
باقي الدول	١٠١٥	٣٦٩٠	١٩٢٥
اميركا الشمالية :	١٣٩٩١	١٦٧١٧	١٧١٩٨
الولايات المتحدة	٩٧٢٢	٩٤٣٤	٩٠٨٠
كندا	٤٢٦٩	٧٣٨٣	٨١١٨
آسيا	٥٠٦٩	٧٩٧٨	١٠٥٠٨
المجموع	٣٤٧٧٧	٤٩٥٨١	٤٤٠٠١

أ — أرقام غير نهائية .

نظم مكتب الحمضيات الاسرائيلي التي تقوم الدولة بدعمه بكافة الوسائل تسويق الحمضيات تنظيما دقيقا وفعالا . ويأخذ هذا التنظيم على الصعيد العملي الاشكال التالية: أ — يقوم مكتب الحمضيات كل سنة باصدار مشروع لتسويق الحمضيات ، تنحصر صلاحية تسويق الحمضيات بالمكتب نفسه الذي يتسلم الانتاج من المقاولين والعملاء المقبولين لديه ، ولا يمكن لاي صاحب بستان او منتج ان يتصل بمكتب الحمضيات الا بواسطة المقاولين والعملاء المعينين ، ويصنف المكتب الحمضيات التي سيتسلمها الى حمضيات للتصدير ، وحمضيات للأكل وحمضيات للتصنيع ويحدد الاسعار الذي سيدفعها للمنتجين(١٤). ب — يقوم المكتب بالارتباط بعقود مسبقة مع الاسواق الخارجية لتصدير الحمضيات اليها ثم يراقب هذه الاسواق طيلة موسم التصدير لمعرفة اكثر الاوقات ملاءمة لارسال الحمضيات الاسرائيلية اليها . لذلك يرافق شحنة الحمضيات من حين خروجها من الموانىء الاسرائيلية ويظل على اتصال دائم بها ليوجهها بناء على تعليمات مكاتبه الاوروبية . وعلى سبيل المثال قام المكتب في موسم التصدير لسنة ١٩٧٠/٧١ بالاستعدادات لارسال شحنات كبيرة من الحمضيات الاسرائيلية الى الاسواق الاوروبية قبيل عيد الميلاد للافادة من ارتفاع الاسعار نظرا لشدة الطلب على الحمضيات في ذلك الوقت ، ولكي يحث المكتب المنتجين على زيادة الشحنات وعد بدفع علاوة الى المنتجين الذين سيزودون المكتب بحمضيات لتصديرها في هذه الفترة(١٥). ج — يقوم المكتب بدعاية منتظمة في الاسواق الخارجية وقد تبين بان الدعاية للحمضيات الاسرائيلية هي اقوى دعاية للحمضيات في الاسواق الاوروبية وان هذه الدعاية هي التي حملت المستهلكين على الاقبال لشراء الحمضيات الاسرائيلية(١٦). وقامت اللجنة الاقتصادية لافريقيا، التابعة للامم المتحدة ، بعد دراسة لحمضيات دول المغرب العربي ، بنصح هذه الدول ان تبذل جهدا قويا للدعاية في الاسواق الاوروبية ، كما تفعل اسرائيل ، للتغلب على صعوبات التصدير التي تواجهها(١٧)، مما يدل على فعالية الدعاية الاسرائيلية في هذه الاسواق لتصريف حمضياتها . د — يقوم المكتب بتقديم مساعدات مالية عينية الى المنتجين لتشجيعهم على الانتاج وهذه المساعدات تكون بشكل علاوات على الانتاج بلغت قيمتها سنة ١٩٦٨ ، ١٤٧ ليرة اسرائيلية للطن المنتج(١٨) يضاف اليها علاوات التصدير التي تدفع على قيمة كل دولار من القيمة المضافة لهذه السلعة . وقدر مكتب الفاكهة اللبنانية في تقرير وضعه سنة ١٩٧٠ ان كل طن مصدر من الحمضيات الاسرائيلية ينعم بعلاوة ، تدفع للمنتج ، قدرها ٤٤٥ دولار . وقد اضطر مكتب الحمضيات الى زيادة العلاوة اخيرا نظرا لتدني اسعار الحمضيات في الاسواق الاوروبية في موسمي ٦٩/١٩٧٠ و٧٠/١٩٧١(١٩)، وهدف سياسة العلاوات هذه مزدوج فهو يشجع المنتج بتوفير اسعار ثابتة له ويوفر للمكتب مرونة اعتماد الاسعار التي يراها ملائمة لتصريف الحمضيات في الاسواق الخارجية . ففي موسم تصدير سنة ٧٠/١٩٧١ كان طن الحمضيات الاسرائيلية يصل الى مرافىء يوغوسلافيا بسعر ٩٠ دولارا بينما كان في نفس الوقت سعر كلفة طن الحمضيات اللبنانية الموضب في مرفأ بيروت ١٢٠ دولارا ، ما كان مكتب الحمضيات الاسرائيلية يستطيع اعتماد هذا السعر الاغراقي لولا المساعدات المالية التي تقدمه له الدولة لدعمه .

ويقوم المكتب بالتعاون مع السلطات المسؤولة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتأمين شحن صادرات الحمضيات الى الخارج بشكل منتظم ، ويتجاوب عمال المرافىء مع طبيعة هذه الاجراءات وذلك حرصا منهم على الاقتصاد الوطني ، ففي سنة ١٩٦٩ عندما قام عمال مرفأ حيفا باضراب عن العمل لم يتناول اضرابهم مقاطعة شحن الحمضيات(٢٠). لكن اضراب العمال انفسهم في بداية سنة ١٩٧٠ تناول مقاطعة شحن الحمضيات ، فسارعت الدولة لتسوية الخلاف الناشب بين العمال وادارة المرفأ تجنبا لتلف الحمضيات وتأخير وصولها الى الاسواق الخارجية(٢١). ما كانت السلطات الاسرائيلية تبدي هذا الاهتمام لمعالجة اوضاع عمال مرفأ حيفا لولا حرصها على ايصال شحنات الحمضيات في مواعيدها الى الاسواق الخارجية نظرا لما يمثل هذا الانتظام في المواعيد من اهمية للاقتصاد الاسرائيلي . وقد نجحت هذه السياسة ، كما سنرى فيما بعد ، بزيادة كمية صادرات الحمضيات السنوية بين ١٠٪ و١٧٪ وعوضت هكذا عن تدني الاسعار في الاسواق التي صدرت اليها .

ثالثا — الانتاج والتصدير :

لا يتوفر لنا احصاءات الا عن انتاج سنة ١٩٦٧

و١٩٦٨ حيث بلغ الانتاج ١٢٩٥٠٠٠ طن(٢٢) لكن تعرف من جهة اخرى بأن الزيادة السنوية لانتاج الحمضيات في اسرائيل كانت في السنوات الاخيرة بحدود ١٢،٧٪(٢٣) نظرا لوصول بعض البساتين المغروسة في الستينات الى كامل حملها في السنوات التي تلت عدوان حزيران ومن المتوقع ان يصل انتاج الحمضيات في اسرائيل الى ١٦٥٠٠٠٠ طن في سنة ١٩٧٥(٢٤). كيف يسوّق هذا الانتاج ؟ في سنة ١٩٦٨/٦٧ كان يذهب منه نسبة ٩٪ الى الاستهلاك الداخلي و٣٣٪ الى التصنيع والباقي الى التصدير(٢٥). هل تغيرت هذه النسب بعد ذلك التاريخ ؟ ان الاتجاه في السنوات السابقة كان يميل الى انخفاض نسبة الاستهلاك الداخلي لصالح التصنيع والتصدير ونرجح بأن هذا الاتجاه لا يزال مستمرا الان لان الزيادة السنوية للحمضيات المصنعة والمصدرة هي اكبر من زيادة الحمضيات المخصصة للاستهلاك الداخلي ، فقد كانت نسبة زيادة الحمضيات المخصصة للتصنيع سنة ١٩٦٨/٦٧ ١٤،٣٪(٢٦) واصبحت سنة ١٩٧١/٧٠ ٣٠٪(٢٧) ، اما نسبة زيادة الصادرات فتراوحت بين ١١،٣٪ سنة ١٩٦٨/٦٧(٢٩) و١٧٪ سنة ١٩٧٠/٦٩(٣٠). زادت كمية صادرات الحمضيات الاسرائيلية ١١،٣٪ سنة ١٩٦٨ و١٠،٧٪ سنة ١٩٦٩ و١٧٪ سنة ١٩٧٠ ، وكانت الصادرات سنة ١٩٦٨ ٧٣٨٠٠٠ طن(٣١) وفي سنة ١٩٦٩ كانت ٢٦٣٠٠٠٠٠ صندوقة فارتفعت سنة ١٩٧٠ الى ٣٥٤٠٠٠٠٠ صندوقة(٣٢) ويتوقع ان تكون الصادرات في موسم سنة ١٩٧١ اكثر بقليل من السنة السابقة(٣٣) وكانت الزيادة في صادرات ليمون الحامض والغريبفروت اكثر من صادرات البرتقال والمندرين. (راجع جدول رقم ٢) . وقد اضطرت اسرائيل لتستجيب الى الطلب المتزايد على الليمون الحامض من قبل دول السوق المشتركة ان تصدر كافة انتاجها وتستورد ليمون الحامض من قطاع غزة المحتل لتستجيب لحاجات استهلاكها الداخلي كما ان المانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا تستورد لوحدها ٧٠٪ من صادرات الغريبفروت اي ما مجموعه ٧٢٠٠٠٠٠ صندوق(٣٤). الا ان ارتفاع كمية الحمضيات المصدرة لم يرافقه ارتفاع مماثل في قيمتها التي ارتفعت بالاسعار الجارية من ٨٥،٣ مليون دولار سنة ١٩٦٧(٣٥) الى ٩١،٣ مليون دولار سنة ١٩٦٩(٣٦) ثم انخفضت الى ٨٨ مليون دولار سنة ١٩٧٠ ويتوقع ان تكون في سنة ١٩٧١ اكثر بقليل من سنة ١٩٧٠(٣٧) وسبب هذا متأت من انخفاض اسعار البرتقال ١٥٪ سنة ١٩٧٠ عن سنة ١٩٦٩ لان الانتاج يفوق حاجات الاستهلاك(٣٨).

جدول رقم ٢ — صادرات الحمضيات الاسرائيلية في سنتي ١٩٦٩ و١٩٧٠ بالصناديق المصدرة(٣٩)

الاصناف	١٩٦٩	١٩٧٠
مجموع الصادرات :	٢٦٣٠٠٠٠٠	٣٥٤٠٠٠٠٠
برتقال ومندرين	١٨٠٠٠٠٠٠	٢٣٦٠٠٠٠٠
غريبفروت	٧٤٠٠٠٠٠	١٠٤٠٠٠٠٠
ليمون حامض	٩٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠

تستورد اوروبا الغربية نحو ٩١٪ من مجموع الصادرات الاسرائيلية منها ٤٤٪ للسوق الاوروبية المشتركة و٤٧٪ للمنظمة الاوروبية للتجارة الحرة ، واكبر زبائن للحمضيات الاسرائيلية في اوروبا الغربية هما المانيا الغربية التي اصبحت منذ سنة ١٩٦٨ من اكبر مستوردي الحمضيات الاسرائيلية اذ تستورد ٢٣،٥٪ من مجموع الصادرات الاسرائيلية ويليها مباشرة بريطانيا التي تستورد ٢٣٪ من الصادرات الاسرائيلية بحيث ان كلا البلدين يستوردان ما يقارب نصف الصادرات الاسرائيلية من الحمضيات . يلي اوروبا الغربية اوروبا الشرقية التي تستورد ٥،٨٪ من الحمضيات الاسرائيلية المصدرة واكبر زبائن اسرائيل في اوروبا الشرقية هي يوغوسلافيا التي تستورد نحو ٦١٪ من مجموع صادرات اسرائيل الى اوروبا الشرقية . وهكذا يكون مجموع صادرات حمضيات اسرائيل الى اوروبا ٩٦،٨٪ من صادراتها الحمضية الى الخارج . اما ما تبقى من صادرات الحمضيات فتستورد امركا الشمالية ١،٩٪ منه والباقي يذهب الى آسيا واوستراليا ونيوزيلندا حيث تأمل اسرائيل توسيع صادراتها في المستقبل(٤٠).

رابعا — اسرائيل وحمضيات الاراضي العربية المحتلة في ١٩٦٧ :

بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران ١٩٦٧ ضمت الى اسرائيل مساحة ٩٤٠٠٠ دونم من الحمضيات منها ٢٤٠٠٠ دونم من الضفة الغربية و٧٠٠٠٠ دونم من قطاع غزة(٤١). فكان على اسرائيل ان تحل هذه المشكلة الناشئة عن الاحتلال في ضوء مصالح حمضياتها . فبادرت الى اخذ

جدول رقم ٣ — قيمة صادرات حمضيات اسرائيل بملايين الدولارات من سنة ١٩٦٦ الى سنة ١٩٧٠ .

البلدان المستوردة	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠ (ج)
جميع الصادرات	٧٤،٤	٨٥،٣	٨٨،٢	٩١،٣	٧٣،٣
السوق الاوروبية المشتركة :	٣٠،٧	٣٧،٣	٤١،٤	٣٩،٤	٣٢،٤
ايطاليا	١،٤	٠،٥	٠،٦	٠،٨	١،٣
بلجيكا — لوكسمبرغ	٣،٩	٤،٣	٤،٥	٤،٤	٣،٨
المانيا الغربية	١٥،—	١٩،٦	٢١،٩	٢١،٤	١٨،١
هولندا	٤،٣	٥،٧	٦،٢	٤،٤	٤،١
فرنسا	٦،١	٧،٢	٨،٢	٨،٤	٥،١
المنظمة الاوروبية للتجارة الحرة « افتا » :	٣٨،٧	٤٢،١	٣٩،٥	٤٣،٢	٣٤،٢
النمسا	٢،٢	٢،٨	٢،٧	٣،—	٢،٣
الدانمارك	٣،—	٣،—	١،٩	٣،١	١،٥
بريطانيا	٢٠،٣	٢٢،١	٢٠،٤	٢١،١	١٨،٩
النروج	٢،—	٢،—	١،٨	٢،٣	١،٥
فنلنده	٣،٢	٣،٨	٣،٤	٤،١	٣،—
السويد	٥،١	٥،—	٤،٧	٥،٧	٤،—
سويسرا	٢،٩	٣،٧	٣،٦	٣،٩	٣،—
اوروبا الشرقية	٣،٢	٢،٨	٣،٩	٥،٣	٣،٤
مجموع اوروبا (أ)	٧٢،٧	٨٢،٧	٨٤،٨	٨٨،١	٧٠،١
اميركا الشمالية	١،١	٠،٦	١،٩	١،٧	١،٧
آسيا	—(ب)	—(ب)	٠،٥	١،—	١،٤
بلدان اخرى	٠،٦	٢،—	١،—	٠،٥	٠،١

أ — بما فيه مجموع البلدان الاوروبية غير المذكورة اعلاه .

ب — محسوبة مع بلدان أخرى .

ج — ارقام غير نهائية ، كانت قيمة الصادرات النهائية ٨٨ مليون دولار .

المصدر : العمود الاول والثاني والثالث من *Statistical Abstract of Israel*, 1968 & 1969 ص ٢١٤ — ٢١٥ و ٢١٠ — ٢١١ .

العمود الرابع والخامس من *U.N. Statistical Papers*, Série D, Vol.XIX& XX, p. 8965 & 3003.

الاسواق التقليدية لحمضيات غزة قبل الحرب واصبحت هي تصدر اليها الحمضيات . ثم عمدت الى انتقاء الحمضيات التي هي من باب اول من حمضيات غزة وصارت تصدرها بواسطة مكتب حمضياتها على انها من منشأ اسرائيلي(٤٢) وهذه العملية من شأنها ان تدر عليها ارباحا كبيرة نظرا لانخفاض كلفة انتاج حمضيات غزة عن كلفة انتاج حمضيات اسرائيل . وقد سمحت اسرائيل بتصدير الباقي من الانتاج الى البلدان العربية عبر الاردن عن طريق جسر اللنبي واشترطت على التجار لقاء توضيب انتاجهم في مصانع التوضيب الاسرائيلية تصريف قسم من انتاج حمضيات اسرائيل في هذه الاسواق . لا يمكننا معرفة كمية الانتاج الاسرائيلي المتسرب عبر جسر اللنبي باسم حمضيات « الاراضي العربية المحتلة » ، لكن قضية التسرب تبدو حقيقة « لانه ثبت بالارقام بأن كميات الحمضيات المتدفقة عبر الاردن تفوق بكثير انتاج قطاع غزة المحتل»(٤٣). ويضيف الكاتب بعد سنة من كتابة هذا المقال في

مقال آخر عن الزراعة اللبنانية سنة ١٩٧٠ نقول ما نصه : « لقد شددنا في دراسات السنوات السابقة على خطر منافسة الحمضيات الاسرائيلية للحمضيات اللبنانية في الاسواق العربية التي تستورد حاجاتها من لبنان . بدأت هذه المنافسة بعد حرب الخامس من حزيران بعد فتح ثغرة في المقاطعة الاقتصادية التي فرضت على العدو منذ سنة ١٩٤٨، واصبح العديد من المنتجات الاسرائيلية خاصة الزراعية تتسرب الى الاردن ومنه الى الدول العربية وذلك تحت ستار « منتجات الاراضي العربية المحتلة » . لدينا بعض الدلائل التي تجعلنا نجزم بأن معظم الانتاج المتدفق من الاراضي العربية المحتلة الى الاردن عبر جسر اللنبي هو انتاج اسرائيلي المنشأ ، رغم هذا لم تتخذ اية اجراءات فعالة لمنع هذا التسرب ولحماية الانتاج اللبناني ، خاصة الحمضيات »(٤٤). ولتأكيد ما ورد سابقا قامت الحكومة السورية في ايلول ١٩٧٠ بمنع الليمون الحامض الوارد من الضفة الغربية والملون بشيل اصطناعي من دخول اسواقها لانه تبين لها بأن معظم الانتاج هو من داخل «اسرائيل». وكان سعر الحامض وارد الضفة الغربية يباع بـ ٥٥ غرشا سوريا مما ألحق ضررا كبيرا بالحامض وارد لبنان الذي كان يباع بـ ١٠٠ غرش سوري(٤٥). وكانت الحمضيات الاسرائيلية المتسربة الى الاسواق العربية تباع بأسعار اغراقية وذلك لمضاربة الحمضيات اللبنانية في هذه الاسواق . كان سعر صندوق الحمضيات وارد «الاراضي العربية المحتلة» في موسمي ١٩٦٩/٧٠ و١٩٧٠/٧١ يباع بسعر ٦٥٠ غرشا لبنانيا في اسواق عمان بينما كان سعر صندوق الحمضيات اللبناني يباع باحدى عشرة ليرة لبنانية في اسواق عمان .

وقد كان لهذا التسرب نتائج سيئة جدا على منتجي الحمضيات اللبنانية ، وعلقت علـى هذا الوضع جريدة النهار في مقال تحت عنوان « ازمة الحمضيات تنعكس على المزارعين » قالت : « ازمة تصريف الحمضيات التي نشأت هذه السنة نتيجة لغزو الحمضيات الاسرائيلية اسواق لبنان التقليدية في الخليج العربي بدأت تنعكس نتائجها على مزارعي الحمضيات في البلد . فالدخل الذي يتوقعه هؤلاء هذه السنة سيهبط الى اقل من نصف ما كان العام الماضي ، اذ أن متوسط سعر كيلو الفلانسيا هذا الموسم لا يتجاوز الخمسة والعشرين قرشا في حين كان يراوح في الموسم الماضي بين ٤٧ و٥٠ غرشا . تضاف الى تدني الاسعار صعوبة تصريف الانتاج ، فحتى اوائل نيسان كان اكثر من نصف الحمضيات لا يزال على الشجر بينما العادة هي انتهاء الموسم في مثل هذه الفترة من كل عام . مزارعو الحمضيات مهددون بموجة من الافلاس ما لم تتدخل الدولة وتضغط على المصارف لتأجيل تسديد القروض المستحقة »(٤٦). ومن نتائج هذا التسرب ايضا انخفاض حصة سوريا من استيراد البرتقال اللبناني من ٦٧٪ من صادرات لبنان من البرتقال خلال سنوات (١٩٦١ الى ١٩٦٣) الـى ٥٦٪ خلال سنوات (١٩٦٧ الى ١٩٦٩) ، كما سقطت فجأة واردات الاردن من ١٧٪ الى ١٪ خلال نفس الفترة المذكورة وكان من الاسباب الرئيسية لهذا الانخفاض، غزو منتجات « الاراضي العربية المحتلة » للاسواق العربية(٤٧). ونذكر القارىء انه بالاضافة الى ما ذكرنا سابقا بأن الحمضيات الاسرائيلية هي منافس ليس فقط للحمضيات اللبنانية في الاسواق العربية بل هي ايضا منافس قوي للحمضيات العربية عامة في الاسواق التي تصدر اليها .

---

١ — حسبت النسب من المعطيات الواردة في *Statistical Abstract of Israel 1969.* ص ٢٠٩ و٣١٣، ٣١٤ و٣٢٥ .

٢ — القيمة المضافة تعني : صافي قيمة السلعة المصدرة بالقطع الاجنبي بعد حسم قيمة الاجزاء المباشرة وغير المباشرة التي دخلت في صنع هذه السلعة .

٣ — راجع Bank of Israel 1968 ص ٤٧ .

٤ — *Atlas of Israel 1970,* Agriculture XII/3.

٥ — *Statistical Abstract of Israel 1969,* p. 313.

٦ — *The Israel Economist,* Aug. - Sept. 1970. & *The Financial Times,* 18/6/1970.

٧ — *Atlas of Israel* 1970, Agriculture XII/3.

٨ — FAO, *La Situation mondiale de l'alimentation et de l'Agriculture* 1970, Rome, 1970, pp. 119 - 120.

٩ — حسبت النسب من المعطيات الواردة في الجدول رقم ٣ .

١٠ — الملفات الاقتصادية في مركـز الابحاث ،

م.ت.ف.

١١ — جريدة **العلم** المغربية ، ١٧/٤/١٩٧٠ .

١٢ — حسبت جميع النسب من المعطيات الواردة في *Statistical Papers,* Série D, Vol. XVIII XIX et XX, U.N. pp. 7829, 8965, 3003.

١٣ — مصدر الجدول هو **المصدر السابق** .

١٤ — راجع على سبيل المثال مشروع تسويق الحمضيات لعام ٦٩/١٩٧٠ مجموعة اللوائح عدد ٢٤٢٣ تاريخ ٢٤/٧/١٩٦٩ .

١٥ — *Financial Times,* 4/11/1970.

١٦ — République Libanaise, Plan Vert, *Le Marché des Fruits dans le CEE,* Beyrouth 1967 p. 51, et *Le marché des Fruits dans les pays scandives,* Beyrouth 1967, p. 51.

١٧ — *Le Commerce du Levant,* Edition mensuelle, No. 129 Mai 1971 p. 33.

١٨ — *Bank of Israel,* 1968, p. 226.

١٩ — *The Israel Economist,* Aug.-Sept. 1970.

٢٠ — جريدة **النهار** ١٦/١١/١٩٦٩ .

٢١ — جريدة **الدفاع** الاردنية في ٦/١/١٩٧٠ .

٢٢ — *Bank of Israel,* 1968, p. 226.

٢٣ — راجع **المصدر السابق** .

٢٤ — Amin A. Hijazi, *Production and Exports of Fruit in Occupied Palestine,* Plan Vert, Beirut, 1969, p. 19.

٢٥ — حسبت النسب من المعطيات الواردة في *Bank of Israel,* 1968 ص ٢٢٦ .

٢٦ — راجع **المصدر السابق** .

٢٧ — *Financial Times,* 2/12/1970.

٢٨ — *Bank of Israel,* 1968, p. 226.

٣٠ — *Financial Times,* 8/8/1970.

٣١ — *Bank of Israel,* 1968, p. 226.

٣٢ — *The Israel Economist,* 6/1970, p. 145 - 146.

٣٣ — *Financial Times,* 22/9/1970.

٣٤ — *The Israel Economist,* op. cit.,

٣٥ — *Statistical Abstract of Israel,* 1969, p. 209.

٣٦ — Statistical Papers, Vol XIX, *op. cit.,* p. 8965.

٣٧ — *Financial Times,* 8/8/1970, 22/9/1970.

٣٨ — *The Israel Economist,* Aug. - Sept. 1970.

٣٩ — مصدر الجدول المصدر المذكور في الحاشية ٣٢ .

٤٠ — حسبت جميع النسب الواردة في المقطع من المعطيات الواردة في الجدول رقم ٣ .

٤١ — *Atlas of Israel,* Agriculture XII/3.

٤٢ — راجع الدكتور هشام بساط ، انتاج الحمضيات وطرق تصريفها في كتاب **انماء محافظة الجنوب** . . من منشورات ندوة الدراسات الانمائية ، بيروت ١٩٧٠ ص ٨١ .

٤٣ — Riad F. Saadé, «L'Agriculture Libanaise en 1969», *Le Commerce du Levant,* Spécial, No. 4134, Samedi 21/3/1970, p. 17.

٤٤ — راجع **المصدر السابق** عدد ٤٢٣٨ ، السبت ٢٠/٣/١٩٧١ ولمعرفة المزيد عن هذا الموضوع راجع Amin A. Hijazi, *Market Outlets for Citrus in Arab and other Countries,* Plan Vert, Beyrouth 1970 p. 13.

٤٥ — جريدة **النهار** ، ١٧/٩/١٩٧٠ .

٤٦ — جريدة **النهار** ، الملحق الاقتصادي الاحد في ٤/٤/١٩٧١ ، ص ١ .

٤٧ — Amin A. Hijazi ، **المصدر السابق** ص ١٠ و١٢ .

تقوم اسرائيل ، تحت ستار « المعونة الفنية والثقافية » ، بنشاط واسع النطاق في تقديم التدريب والتعليم والثقافة العلمية والفنية ، الى الطلاب والبعثات التي تستقدمهم من البلدان النامية الى مدارسها ومعاهدها وكلياتها وجامعاتها ، وكذلك الى مؤتمراتها وحلقاتها الدراسية ، وذلك لدراسة معظم انواع العلوم الحديثة ، المركزة على تجارب اسرائيل في شتى مجالات التنمية . ومنذ بداية برنامج تعليم وتدريب الطلاب الاجانب في اسرائيل نفسها ، في عام ١٩٥٨ ولغاية ١٩٦٩ ، بلغ عدد الطلاب المتخرجين والمتدربين والمستفيدين ١٣٠٢٥ رجلا وامرأة ، يمثلون اكثر من ٩٠ بلدا ناميا في افريقيه وآسيه واميركة اللاتينية والبحر الكاريبي ومنطقة حوض البحر الابيض المتوسط وغيرها من مناطق العالم . ومما يذكر ان اكثر من نصف اولئك أتوا من افريقيه ، كما ان عدد الطلاب والمتدربين في عام ١٩٦٩ وحده بلغ ١٢٩٣ من مختلف البلدان النامية . ويتلقى الطلاب والمتدربون الدراسة في اكثر من ١٠٠ حلقة مختلفة، منها : زراعة ، طب ، صيدلة ، تمريض ، هندسة، صناعة ، ادارة ، تعليم عام ، تربية اكاديمية ، تربية مهنية ، تعاون ، تنمية المجتمع ، شؤون نقابية وعمالية ، قيادة الشباب وخدمتهم . ومعلوم ان مقابل هذا السيل من الطلاب والمتدربين القادمين الى اسرائيل سيل آخر من الخبراء والفنيين والتقنيين والاختصاصيين الاسرائيليين الذين يتجهون الى البلدان النامية نفسها ، حيث يعملون هنالك في جميع الحقول العسكرية والعلمية والفنية والثقافية والتعليمية . وقد بلغ عدد المبعوثين من الخبراء الى المناطق النامية ٣٥٠٠ بين ١٩٥٨ و١٩٦٩ ، منهم ٤٥٦ في عام ١٩٦٩ وحده(١). وهذه الارقام انما تدل على مدى تغلغل اسرائيل في البلدان النامية بواسطة ما يسمى بـ « المعونة الفنية والثقافية » وخاصة في افريقيه . ولا شك ان تدريب اكثر من ١٣ الفا من البلدان النامية موضوع يستحق الدرس والبحث والتأمل من جانبنا ، في العالم العربي ، ولا يمكن ان نتجاهل هذا النشاط « التعليمي والتدريبي والثقافي » الذي يستهدف امرا ما لدى البلدان النامية — الطلاب والشباب ، اي رجال الغد وقادة شعوبهم ومجسدو آمالهم . وعليه، تهدف هذه الدراسة الى رسم صورة واضحة ، بالارقام والحقائق ، لبرنامج التعليم والتدريب لطلاب البلدان النامية في اسرائيل ثم درس وتحليل الحقائق وتقييمها لمعرفة نتائج التعليم هذا .

وبنتيجة البحث والتدقيق تبين ان التعليم والتدريب في اسرائيل لطلاب البلدان النامية يقوم على اساس مدروس وبرنامج هادف وموجه ومخطط ومنظم ، ساعيا لتزويد الطلاب والمبعوثين بعقيدة او فلسفة معينة . فمن الواضح ان جميع البرامج تركز بقوة على تجارب اسرائيل في شتى الميادين الزراعية والصناعية والنقابية والتعاونية وغيرها. فاسرائيل، بالاختصار ، هي المحور في التعليم والتدريب . والحديث عن الطلاب الاجانب يقودنا بطبيعة الحال الى تحديد المعنى المقصود بهذه الفئة . نقصد ، في هذا البحث ، بالطلاب الاجانب ، اولئك الوافدين والمبعوثين الذين تستقدمهم اسرائيل اليها من البلدان النامية في افريقيه وآسيه واميركه اللاتينية وبحر الكاريبي وحوض المتوسط (ايران ، تركيه ، يوغوسلافيه ، قبرص) للدراسة او للتعلم او للتخصص في مؤسسات اسرائيل التعليمية والتدريبية او لحضور مؤتمرات علمية وانمائية وعمالية او حلقات دراسية . وتشمل هذه الفئة الطلاب الاكاديميين في المدارس والجامعات والمعاهد وكذلك الوافدين والمبعوثين لمدة قصيرة ، ومن بينهم المدراء والرسميون والموظفون وقادة العمال وغيرهم . ومما ينبغي الاشارة اليه هو ان هذا البحث سيركز بشكل خاص على **الطلاب الافريقيين** ، لانهم يمثلون نصف الطلاب الاجانب ولان البرامج الاسرائيلية تستهدفهم بشكل خاص . وغني عن البيان ان بحثنا هذا لا يشمل الطلاب اليهود الذين يأتون من البلدان الغربية والمتقدمة للدراسة في اسرائيل والذي يبلغ عددهم سنويا حوالي ٥٣٠٠ (٢٦٠٠ طالب و ٢٧٠٠ طالبة)(٢).

ويجدر بنا قبل ان نسترسل في بحثنا ان نلقي نظرة تاريخية سريعة على علاقة اسرائيل بالدول الافريقية والنامية باسرائيل والسياسة التي اتبعتها تلك الدول تجاه اسرائيل بعد احتلالها لفلسطين في عام ١٩٤٨ . فمن المعلوم ان كل بلد افريقي وآسيوي، باستثناء اتحاد جنوب افريقيه ، صوتت ضد التقسيم في ١٩٤٧/١١/٢٩ في الامم المتحدة لخلق دولة يهودية

ودولة عربية في فلسطين . ولكن الصهيونيين الاميركيين نجحوا في اقناع الفلبين في آسيا وليبيريه في افريقيا للعدول عن معارضتهما لمشروع التقسيم المذكور . الا ان احتلال جزء كبير من فلسطين من قبل القوات الصهيونية ١٩٤٨ وقيام اسرائيل بالقوة كدولة ، جعل الاقطار الافريقية والاسيوية ، وهم يكرهون العدوان والاستعمار ، يتخوفون من الدولة الجديدة ، غير الشرعية ، والغريبة ، مما جعلها في عزلة تامة عن تلك البلدان ، هذا فضلا طبعا عن الحصار الذي فرضته البلاد العربية حول الكيان الصهيوني المصطنع في المحيط العربي . ويعود تخوف البلدان الافريقية والاسيوية من اسرائيل الى انها « عميلة للامبريالية العالمية » في الشرق ، ومواقف تلك الاقطار من اسرائيل في المؤتمرات الدولية وغيرها من المناسبات يؤكد ذلك . ففي مؤتمر باندونغ (١٩٥٥) مثلا والذي برهن عن اتحاد الشعوب في البلدان النامية وتضامنها ، هدد بانعزال اسرائيل سياسيا واقتصاديا ، كما ادى الى توثيق التحالف والترابط بين مختلف القوى القومية الاسيوية والافريقية من جهة وبين القومية العربية من جهة اخرى . بيد ان اسرائيل لم تقف مكتوفة الايدي ، بل سعت لتحطيم التحالف المذكور ، زاعمة بأنها تقف مع آمال الشعوب الافريقية والاسيوية وأمانيها(٣). وما اكد نوايا اسرائيل التوسعية والعدوانية ومطامعها الامبريالية تلك العدوان التي قامت به على مصر ، بالاشتراك مع بريطانيا وفرنسا ، في سنة ١٩٥٦ بحيث تبين للشعوب الافريقية والاسيوية صحة قول الشعوب العربية بأن اسرائيل « عميلة للاستعمار » و« ترسانته » و« قلعته » في الشرق بشكل واضح. وأبان العدوان الثلاثي على مصر ، كان المؤتمر الاسيوي الاشتراكي منعقدا في نيودلهي ، حيث تبين لقادة اسرائيل وزعماء الصهيونية بما لا يدعو للشك « خطر » عزلتها السياسية عن البلدان النامية ، مما حملهم لبذل جهود جبارة ليبرهنوا للعالم بأن اسرائيل ، كدولة ، « جديرة بأن تكون عضوا في المجتمع الدولي »(٤). فكيف ، اذن ، استطاعت اسرائيل ان تخرج من العزلة السياسية والاقتصادية ، شيئا فشيئا ، وبالتالي تتغلغل سياسيا واقتصاديا وفنيا وثقافيا ، في معظم البلدان الافريقية والاسيوية وتجتذب البعض منهم الى جانبها ؟ وما هي الوسائل التي استخدمتها ؟

من المعروف ان المعونة الفنية والثقافية قد سبقتها حملة مركزة من الاتصالات والمشاورات والزيارات التي مهدت السبيل لانشاء برنامج التعليم والتدريب في اسرائيل لطلاب البلدان النامية . ومن ابرز ما استخدمت اسرائيل في هذا المجال الوسائل التالية: ١ — الاتصالات العمالية والاشتراكية : لعل اول الاتصالات التي جرت كانت على يد الهستدروت (اتحاد عمال اسرائيل) والماباي (حزب العمال الاسرائيلي) ، بحيث استطاعت بواسطتهما اقامة علاقات مع نقابات العمال والاحزاب الاشتراكية في آسيه وافريقيه ، مدعية انها قاعدة للعمل الاشتراكي في الشرق . ومما يذكر ان عددا كبيرا من قادة اتحادات العمال في افريقيه ، مثلا ، اصبحوا قادة سياسيين في بلدانهم(٥). ٢— الاعتراف بالدول الجديدة: ومنذ اليوم الاول لانشاء اسرائيل، دابت على التسارع الى الاعتراف بالدول الجديدة حال اعلان استقلالها واجراء محادثات لاقامة علاقات دبلوماسية او قنصلية ، كخطوة اولى في معاملتها مع تلك الدول . ٣ — ابراز الشخصية الاسرائيلية : وتسعى اسرائيل لابراز الشخصية الاسرائيلية الداعية الى « توطيد السلام في منطقة الشرق » ، حيث ، تزعم انها قامت ولم تزل عبر القرون جزءا من المنطقة »(٦). ٤ — تبادل الزيارات والرحلات : وقامت وفود اسرائيلية بجولات في البلدان النامية على مستوى الوزراء والمسؤولين الكبار في الدولة وفي مقدمتهم وزراء الخارجية والمال والاقتصاد والتجارة ، يقابل ذلك ايضا توجيه الدعوات الى شخصيات هامة، من مفاتيح السياسة والصحافة والفن والادب والرياضة والعمل لزيارة اسرائيل ، حيث يطلعون على « المنجزات » الاسرائيلية في الزراعة والصناعة وعلى منظمات الشبيبة شبهالعسكرية «الجادناع» و«النحال»(٧). وقد زار الارض المحتلة عدد من رؤساء الدول والوزراء والمسؤولين من آسيه وافريقيه . وفي اثناء الزيارة كان يعرض على الزائر توقيع معاهدة مساعدة فنية او تجارية او استثمار او تقدم اسرائيل منحا دراسية لطلاب بلاده للتعلم والتدريب في اسرائيل(٨). ٥ — مؤتمرات وحلقات دراسية : وتنظم اسرائيل مؤتمرات وحلقات دراسية دولية . فوزارة الزراعة مثلا نظمت حلقة في التعاون الى ٢٣ طالبا من البلدان الناطقة بالانكليزية من شرق افريقيه ، وفي صيف ١٩٦٠ و١٩٦١ دعا الهستدروت

ووزارة الخارجية ٥٤ طالبا من ١٢ بلدا وحضروا حلقة في التعاون الزراعي(٩). ٦ — معونة فنية وثقافية : وكان الرد الاسرائيلي لمقاطعة البلدان النامية وعزلها سياسيا في اعقاب مؤتمر باندونغ والمؤتمر الاشتراكي الاسيوي في نيودلهي ، ابتداع « برنامج المساعدة الفنية » اولا على اعتبار انه (جواز سفر) لاسرائيل ، حيث تستطيع بواسطته ، ان تعبر الحدود وتؤسس علاقات واسعة في المجالات السياسية والاقتصادية والفنية والثقافية واصبح مفتاح لتأسيس العلاقات المتبادلة في اي مكان من البلدان النامية(١٠). وفي هذا الشأن نذكر بعض المنح الدراسية التي قدمت للطلاب . ونذكر على سبيل المثال ان وزيرا اسرائيليا ، بينما كان يحضر احتفالات استقلال دولة افريقية ، قدم ٥٠ منحة للتدريب في اسرائيل(١١) كما تعهدت حكومة اسرائيل بتقديم ١٠٠٠ منحة لتدريب الافريقيين والاسيويين في اي حقل من حقول العلوم في مؤتمر العلوم الذي انعقد في معهد وايزمان في ١٩٦٠(١٢). وحتى نفهم ماذا يعني برنامج المعونة الفنية والثقافية لاسرائيل ننقل ما صرح به وزير خارجيتها في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٧ : « ان برنامج المعونة الفنية هو اكبر نشاط منفرد » قامت به وزارته . وان هذا البرنامج « حرر اسرائيل من عزلتها الاقليمية وانقذها من عدم الاستقرار »(١٣). وقال « لوفر » في معرض بحثه عن المعونة الفنية الاسرائيلية « انه حجر الزاوية في سياسة اسرائيل الخارجية وهو بالتالي اساسي لمصالحها القومية »(١٤).

يمكن تلخيص البرامج المختلفة التي تقدمها اسرائيل الى طلاب البلدان النامية على الشكل التالي :

١ — مؤتمرات قصيرة المدى : تصمم الى كبار الموظفين الرسميين والاخصائيين ، وتشمل حلقات دراسية مثلا حول التخطيط الريفي ودور المرأة في المجتمع النامي الذي يقود الى سلسلة من الدروس المتخصصة في تنمية المجتمع . ٢ — دروس متخصصة : هذه الدروس تدرس بعمق في مواضيع متخصصة وتدوم من ثلاثة الى عشرة اشهر . وتصمم اولا الى الموظفين من المستويات الوسطى وهؤلاء يؤلفون العامود الفقري لعملية التدريب وتشمل : زراعة ، تنظيم الشباب ، تنمية المجتمع، تعاون ، نقابات العمال ، ادارة عامة وتدريب مهني ، الخ. ٣ — دروس اكاديمية متوسطة المدى: تدوم مدة الدراسة بين سنة وثلاث سنوات، وتشمل تدريب متقدم للتربية البدنية للمعلمين وللممرضات . ٤ — تدريب فردي : يركز على التدريب العلمي والرحلات للمراقبة وتستمر الفترة من شهر الى سنة . ٥ — دروس اكاديمية خاصة : تقدم باللغة الانكليزية ، في الهندسة والزراعة والطب والتمريض . ٦ — تعليم في المعاهد العليا: ويشمل التعليم على عدد قليل من الطلاب في معاهد وجامعات اسرائيل العليا ، حيث يدرس الطلاب دروسا خاصة بالعبرية (وهذا اساسي للقبول) وفي بعض المجالات ان المتخرجين من الدروس القصيرة يبقون في اسرائيل للمزيد من التعليم الاكاديمي(١٥). وهكذا يتضح لنا ، بالاختصار ، ان برامج التعليم والتدريب تقسم الى قسمين رئيسيين : برامج التدريب القصيرة المدى وبرامج التدريب والتعليم الطويلة المدى .

يتلقى الطلاب الاجانب التعليم والتدريب في معاهد خاصة بهم ، اهمها المعهد الافرو — آسيوي للدراسات العمالية والتعاون . وهو اول معهد أنشأه الهستدروت في تل ابيب في ١٨/١٠/١٩٦٠ لتدريب الموفدين من البلدان النامية في الشؤون النقابية وما يتصل بها من أمور التنمية الاقتصادية وذلك طبعا في ضوء التجربة الاسرائيلية في هذا الحقل(١٦). ويقدم المعهد سنويا دورتين للتدريب تستغرق كل منهما اربعة اشهر : دورة بالانكليزية وتستمر من كانون الاول (ديسمبر) الى نيسان (ابريل) ودورة بالفرنسية من آب (اغسطس) الى كانون الاول ، وتستوعب كل دورة ٥٠ متدربا. وقد تخرج من المعهد ٢٢٣٣ متدربا من ٨٥ بلدا في الحقول النقابية والتنمية والتعاون ولغاية ١٩٦٨(١٧). وبالاضافة الى المعهد المذكور ، أنشأت اسرائيل معاهد اخرى خاصة بتدريب الطلاب الاجانب . وجميعها ثابتة ، مستمرة ، يتخصص كل منها في وظيفة ، ضمن اطار العمل على تدريب الطلاب الافريقيين والاسيويين وتدريبهم في حقول خاصة(١٨). وهذه هي : مركز التدريب للمدربين في حقل الارشاد المهني (في ناتانيا) ، مركز تدريب المدرسات في حقل التنمية الاجتماعية المحلية (في حيفا) ، معهد « ونجيت » للمدرسين في حقل التربية الوطنية ، مركز الدراسات العمالية والتعاونية لاميركه اللاتينية .

وهناك ايضا برامج في الجامعات ومؤسسات التعليم

العالي ، خاصة بالطلاب من البلدان النامية ، تقدم كجزء من نشاطها العادي العام واهمها : ١ — برنامج الجامعة العبرية الطبي ، في كلية هداسا في القدس ، لتدريب برنامج الطب الذي يستغرق سبع سنوات باللغتين الانكليزية او الفرنسية ، كما يستلزم من الطلاب الاجانب معرفة اللغة العبرية ، لذلك يلتحق الطلاب بحلقة خاصة لتعليم اللغة العبرية تستغرق ثمانية اشهر ، لانها « ضرورية » لهم في دروسهم واعمالهم. ٢ — برنامج كلية التكنيون (معهد اسرائيل للتكنولوجيا) في حيفا لتدريس الهندسة المعمارية والهندسة الزراعية . ٣ — برامج علمية تقدم في معهد وايزمان للعلوم ، ومعظم الطلاب الاجانب يتابعون دراساتهم العليا لنيل الدكتوراه وهم حوالي ٢٠ بالمائة من مجموع الطلاب ويقبل الطلاب الاجانب في الدروس العادية بعد دراسة العبرية في حلقة خاصة تستغرق ثمانية اشهر[١٩]. هذا وفتحت اسرائيل ابوابها للطلاب الافريقيين في المعهد البيطري ومركز الطاقة الذرية[٢٠] ومعهد باد ناتان الزراعي بعكا، كما تقوم الوزارات ايضا بتدريب الطلاب من البلدان النامية في دورات خاصة[٢١].

وقد تخرج من المعاهد والمؤسسات والحلقات المذكورة عدد كبير بلغ ١٣٠٢٥ بين ١٩٥٨ و١٩٦٩ ، كان منهم ١٢٩٣ متدربا في عام ١٩٦٩ وحده . ويستفاد من المعطيات الاحصائية الرسمية بأن نصف المتدربين (٥١ بالمئة) اتوا من البلدان الافريقية ، يلي ذلك البلدان الاسيوية (١٧ بالمئة) فبلدان منطقة البحر المتوسط (١٦ بالمئة) فأميركه اللاتينية (١٥ بالمئة) . ويلاحظ ان عدد الطلاب الافريقيين بلغ ٤٧٥ ، في عام ١٩٦٩ مقابل ٥٩ فقط في ١٩٥٨ ، اي بزيادة ثمانية اضعاف . ومقارنة توزيع الطلاب حسب فروع الدراسة والتخصص للعام ١٩٦٩ توضح ان ٣٠ بالمائة يدرسون زراعة و٢٥ بالمائة تعاون و١٩ بالمائة تنمية المجتمع و٨ بالمائة دروسا اكاديمية و٥ بالمائة طب وصحة و٤ بالمائة ادارة و٤ بالمائة ايضا خدمة الشباب[٢٢]. ومما يذكر ان المتدربين المذكورين تلقوا دروسا تدريبية في اكثر من ١٠٠ درس وحلقة في اسرائيل في فترات تراوحت بين شهرين وثلاثة اشهر (حلقات) الى سنوات عديدة (دراسات اكاديمية)[٢٣]. هذا وان عدد الطلاب الذين يتلقون تعليما اكاديميا ومهنيا لفترة طويلة قليل جدا بحيث بلغ ٤٢٠ طالبا للعام ١٩٦٤ مقابل ٢٠٠٠ متدرب للذين التحقوا بالبرامج القصيرة المدى . وقدر بأن حوالي ٣٠٠ طالب (ثلثي الطلاب) كانوا ملتحقين في معاهد التعليم العالي والباقي في البرامج المهنية او الدروس الخاصة الفردية[٢٤].

والسؤال الذي لا بد من طرحه الان هو : من يمول تعليم وتدريب الطلاب من البلدان النامية ؟ في الواقع لا تكشف اسرائيل بالضبط عن توزيع كل ما يتعلق بنفقات برنامج التدريب ، الا ان الدلائل المتوفرة تشير الى ان المال يأتي مباشرة من حكومة اسرائيل الى برنامج المساعدة الفنية والثقافية ، ومن الحكومات الاجنبية المعنية والمنظمات الدولية والاقليمية والمؤسسات الصهيونية واليهودية في الخارج وفي بعض الحالات من مصادر خاصة . ويبدو ان نصف مجموع تكاليف البرامج يمول من قبل مصادر غير اسرائيلية . فحكومة الولايات المتحدة ، مستعملة كلمة عبارة « البلد الثالث » اي اسرائيل ، تساهم بالمشاريع الفنية والثقافية الاسرائيلية فالارقام عن المساعدة الاميركية لا تكشف بالضبط[٢٥]. ومن الملاحظ ان المؤازرة الاميركية الى المعهد الافرو آسيوي ، مثلا ، تأخذ بشكل « منح دراسية » يقدمها اتحاد العمل الاميركي للهستدروت[٢٦].

هذا وتقدم اسرائيل منحا لا حصر لها سنويا . وتؤكد مصادر اليونسكو ان اسرائيل تقدم منحا بواسطة دائرة التعاون الدولية في وزارة الخارجية الاسرائيلية بالقدس ويبلغ عددها بحوالي ٢٠٠٠ منحة تعرض الى مواطني البلدان النامية ، الى الخريجين في الجامعات ومعاهد الدراسات العليا الذين يعرفون الانكليزية او الفرنسية او الاسبانية لكي يقوموا بأبحاث في الدراسات العليا في حقول متعددة ، او ينخرطوا في احدى البرامج التي تقدم في المعاهد والجامعات . وتستمر مدة المنحة حسب البرنامج ، من عدة اسابيع ، في حلقات ودروس اضافية (قصيرة المدى) الى عدة سنوات (برامج طويلة) . وتشمل المنح تكاليف الصيانة والاقساط فضلا عن المال للمصاريف الشخصية. بالاضافة الى ذلك تقدم وزارة التربية والثقافة منحا لمواطني جميع الدول في حقل البحث العلمي وكذلك الحال لمعهد وايزمان للعلوم . وهناك عدد آخر من المؤسسات التي تقدم منحا للطلاب الاجانب ، منها وزارة التربية والثقافة ومعهد وايزمان للعلوم والجامعة

العبرية وجامعة بارايلان والهستدروت ووزارة الزراعة والمنظمات الصهيونية(٢٧).
والحديث عن التمويل والمنح الدراسية يقودنا بطبيعة الحال الى البحث عن نوع الطلاب الذين تستقدمهم وتستهدفهم اسرائيل للدراسة والتدريب . فمن الواضح ان اسرائيل تتجه بقوة الى استقطاب عناصر الشباب وابناء القادة والمسؤولين من الطبقة الحاكمة ومحرري الصحف والمسؤولين عن الاعلام وكذلك الشبان في مراكز القيادة في الحركات العمالية والنقابية وفي الادارات الحكومية والموظفين من ذوي المستويات الوسطى. وغني عن البيان ان تركيز اسرائيل على عناصر الشباب يعود الى أنهم يؤلفون نخبة المستقبل ورجال الغد في بلدانهم والقادة الموجهين في مجتمعاتهم . وفي هذا المجال جاء في ملحق صحيفة « الجروزليم بوست » الاسبوعي في ذكرى تأسيس المعهد الافروآسيوي بتل ابيب : « ان الطلاب هم اجمالا رجال النخبة والطليعة في اقطارهم ، حيث سيصبحون ، بعد عودتهم ، المعلمين والقادة . وهكذا ينتقل التأثير الاسرائيلي الى الاجيال التي لم تر اسرائيل شخصيا والتي تعرفها فقط من طرف ثان»(٢٩). ويتألف طلاب المعهد الافروآسيوي من الشباب الاسيويين والافريقيين الذين ينتمون عادة الى فئة الموظفين من الرتب المتوسطة في الحركات العمالية والنقابية وفي الادارات الحكومية(٣٠). وجاء في دراسة مؤخرا حول الدورة الدولية السادسة عشرة لطلاب المعهد الافروآسيوي ان ثلث الطلاب ارسلوا من قبل النقابات وثلثا آخر من الحركات التعاونية والثلث الاخير من كبار الرسميين والمسؤولين في وزارات التنمية والتعاون والعمل والزراعة . هذا ويشمل الفريق الاخير عددا متزايدا من الموظفين الاكاديميين من الكليات التي تعطي دروس تخصص في الدراسات النقابية . ومن حيث العمر كان معظمهم بين ٣٠ و٤٥ سنة اي في السنوات الاكثر انتاجا وحيوية ونشاطا وخبرة واسعة في العمل ، مما يجعلهم جديرين ان يكتسبوا اشياء كثيرة من دراساتهم في اسرائيل ليطبقوها في بلدانهم(٣١). ومما يجب ذكره ان طلاب كلية الطب في الجامعة العبرية بالقدس يتدربون كي يصبحوا اساتذة طب في المعاهد الطبية الحالية او المستقبلة في بلدانهم الاصلية(٣٢). وقد كشفت احدى الدراسات ان اكثر من ٨٠ بالمائة من خريجي المعهد الافروآسيوي احتلوا مراكز قيادية في بلدانهم ، بعضهم وصل الى مراكز الوزراء ، ونذكر على سبيل المثال ، وزير المواصلات والاشغال العامة في داهومي ، ثم وزير الاقتصاد ووزير الزراعة في الكونغو (كنشاسا)(٣٣). وهكذا يتضح ان اسرائيل تختار الطلاب والمتدربين من بين الشباب الذين يأملون ان يحتلوا مراكز قيادية في بلدانهم في المستقبل .
ولعل من ابرز ما يلاحظ من خلال درس الحقائق المتعلقة ببرامج التعليم والتدريس في اسرائيل انها هادفة ، اي مدروسة ومخططة وموجهة نحو هدف معين : خدمة اسرائيل والاعلاء من شأنها في اعين البلدان النامية والاكبار من تجاربها في الزراعة والصناعة والعمل . ومعنى ذلك ان اسرائيل تنظر الى معالجة مشاكل البلدان النامية من خلال منظارها الخاص ، وتفسر الامور من وجهة نظرها. فتظهر امام البلدان النامية بأنها هي بلد نام مثلهم ، تحل مشاكل مماثلة لمشاكلهم ، فتجتذبهم لتحقيق هذه التجارب في بلادهم ، ويفتحون بذلك ابواب التسلل الاسرائيلي . ففي برامج التدريب القصيرة المدى ، مثلا ، نجد انه من بين المواضيع التي اختيرت في المؤتمر الذي انعقد في معهد وايزمان في سنة ١٩٦٠ « طريقة اسرائيل في التنمية الزراعية » وتبع المناقشات طبعا رحلات ميدانية الى التعاونيات الزراعية ومناطق التنمية في الاقاليم(٣٤). وفي مجال الزراعة والتعاون الزراعي ، يزعم مخططو سياسة اسرائيل انها تستطيع ان تخدم البلدان النامية في الزراعة . ومن هنا يقدم المعهد الافروآسيوي برنامجا يستغرق من ثلاثة الى اربعة أشهر ، بحيث يركز على تجارب اسرائيل في كل من الكيبوتز والموشاف (القرى التعاونية)(٣٥). وعلى الصعيد النقابي ، نظم الهستدروت حلقة في ١٩٦١ استمرت اسبوعين حضرها ٧٣ قائدا من افريقيه كما نظم حلقة الى ٢٥ قائدا نقابيا من ١٢ بلدا من اميركه الجنوبية في ١٩٦٢ . ومما يجب التشديد عليه هو ان الحلقتين ركزتا بشكل قوي على تفهم الهستدروت الاسرائيلية . ومن جهة ثانية نجد أن وزارة العمل الاسرائيلية نظمت برنامجا دوليا لمدة شهرين في العلاقات الصناعية ، خصيصا لقادة حركات العمال الافريقية . واستغرق البرنامج ٢٥ يوما من المحاضرات و١٧ يوما من الاعمال العملية والرحلات الميدانية الى المؤسسات الاسرائيلية و١٠ ايام دراسة منظمة تحت اشراف

اساتذة لمعالجة مشاكل العمال(٣٦). وفي قطاع تنمية الشباب والرواد انشأت وزارة الدفاع برنامجا خاصا لتدريب الشباب على غرار مبادىء منظمتي «الجادناع» و« النحال » شبه العسكريتين . ويقام التدريب في مخيمات «الجادناع» وهو نظري وعملي. وبلغ عدد الذين تدربوا بين ١٩٥٩ و١٩٦٧ اكثر من ٥٠٠ شاب وشابة من اكثر من ١٢ برنامجا جميعها ركزت على التدريب في مختلف أوجه نشاط الجادناع والنحال(٣٧). ويشمل البرنامج الذي يسير وفق مبادىء الجادناع والذي يستمر حوالي اربعة اشهر ونصف المواضيع التاليـة : دور حركة الشبيبة العالمية ومنها الجادناع ،ورواد النحال،ومناقشات تتعلق باسرائيل ، وزيارات الى المعاهد ، وتعليم بعض مبادىء اللغة العبرية(٣٨). وفوق ذلك تتطلب الجامعة العبرية من طلاب الطب والتمريض معرفة اللغة العبرية لانها ضرورية على حد زعمهم ، في المرحلة ما بعد التحضيرية على اعتبار انها ضرورية للتخاطب مع المرضى . فتقام لهم دورات لغوية خاصة تستمر ثمانية اشهر(٣٩). والاغرب من ذلك تحاول اسرائيل ان يحتفل الطلاب الاجانب بأعياد خلقتها لهم . ففي عام ١٩٦٩ حضر الى القدس ٣٥٠ طالبا من البلدان النامية كـي يحتفلوا بما يسمى بـ «يوم القدس» على طريقتهم الخاصة(٤٠).

بعد هذا العرض الموجز للتعليم والتدريب الموجه بقوة نحو كل ما هو اسرائيلي ، السؤال الذي لا بد من ان يطرح هو : ما فائدة هذا التدريب ونتائجه ؟ فلناخذ بعض الامثلة من كتابات المتدربين انفسهم . صرح احد الطلاب : « في الوقت الذي يفتخر فيه الاسرائيليون بانجازاتهم نجدهم ينتقدون بحماس بالغ ومكرسين وقتا كبيرا جدا لاسرائيل وشعبها . فمـن المفروض ان تكون هذه الحلقة (حلقة نقابية) عن نقابات العمال وليس عن مشاكل اسرائيل وقضاياها » . ويعلق « كرنين » على ذلك بقوله : « ان المعلمين يشعرون بقوة ان التركيز على اسرائيل ومشاكلها يعطي الطلاب شعورا قويا في اهميتها ــ كما لو كان الطلاب استقدموا الى اسرائيل كي يتغـيروا (يهتدوا) الـى الجانب الاسرائيلي من الحياة » . وجدير بالذكر ان المسألة استفحلت الى درجة ان احد الطلاب هدد بأن ينشي « كل شيء يريد » عن اسرائيل اذا لم تتحقق مطالبه(٤١). وكتب احد المتدربين يقول : « لـم ندرس شيئا ابدا كان له تطبيق او منفعة مباشرة . وهناك عدد كبير من المتدربين ايضا تدارسوا هذه المشكلة وهم يشعرون نفس الشعور » . وكتب ايضا احد الخريجين من الارجنتين العاملين في الحقل الزراعي : « ان الدروس التي تعلمناها لا تطبق في اميركه اللاتينية . فالكيبوتز الاسرائيلي موجود على ارض حكومية والوكالة اليهودية هي منظمة اسرائيلية صرفة . ولا شيء من هذا ولا مما درسناه له معنى لعملنا هنا او في اي مكان في الارجنتين»(٤٢).

ويمكن تلخيص الاهـداف الظاهرة لبرامج التعليم والتدريب لطلاب البلدان النامية في اسرائيل بما يلي : ١ ــ كسب « الاصدقاء » : فمما لا ريب فيه ان من اهم فوائد تدريب الطلاب الاجانب من البلدان النامية في اسرائيل هو كسب « الاصدقاء » لها في الكتلة الافروآسيوية ، وذلك لفك الحصار الاقتصادي والسياسي التي تفرضه الدول العربية على اسرائيل . ٢ ــ تسويق الانتاج : ان الطالب او المتدرب الذي يأتي الـى اسرائيل ويتعلم او يتدرب يعود الى بلاده الاصليـة وربما يستخدم المصنوعات الاسرائيلية ومنتوجاتها ، وبذلك تفتح اسواقا جديدة لبضائعها ولمنتوجاتها . ٣ ــ ايجاد اعمال للخبراء والفنيين . فمن المعلوم ان اسرائيل بلد محدود في مساحتـه ولا يستطيع استيعـاب الطاقات البشرية المتعلمة والمدربة ضمن الاقتصاد المحلي ، لذلك نجد ثمة تضخم في بعض القطاعات ومنها الهندسة ، وخاصة في اواسط الستينات الماضية ، حيث اصبح المهندسون يعملون كفنيين ، نتيجة للبطالة التـي تفشت بين صفوف المهندسين والمتعلمـين(٤٣). ٤ ــ مساعدة البلـدان التي ساعدتها في عام ١٩٤٧ : وتدعي اسرائيل انها تساعد البلدان التي ساهمت في انشائها في عام ١٩٤٧ ، امثال ليبريا وعدد مـن بلدان اميركه اللاتينية(٤٤). وكانت هذه ابرز الاهداف الظاهرة للبرنامج المذكور . ولكن الغايات المبطنة ، غير المبـاشرة ، والخفية ، تتخطـى تلك الاهداف الظاهرة ، وتتلخص بما يلي : ١ ــ خط دفاع ضد العرب : لعل من اهم الغايات غير المباشرة لبرنامج التعليم والتدريب هذا وخاصة في افريقيه السوداء هو في كونه ليس الا خط الدفاع ضد العالم العربي، هذا ما تقوله صحيفة « الغارديان » البريطانية(٤٥). ٢ ــ قتل الروح الثورية في الشباب : ومن الغايات المبطنة من التعليم والتدريب قتل الروح الثورية وذلك بتغيير الميول والافكار ووجهات نظر المتدربين

والطلاب وزرع افكار جديدة تتفق وسياسة اسرائيل وفلسفتها في الحياة . لذلك تعمل السلطات الاسرائيلية على التركيز في برامج التدريب ليس على التغيير الثوري في بلاد الطلاب الاصلية لان البرامج الثورية معرضة للفشل والسقوط ، على حد زعمها . وتدعي هذه السلطات ان التغيير والتطور والتقدم يأتي نتيجة الانماء الطبيعي في اقتصاد البلاد . ومعنى ذلك ان الاقتصاد يتطور من جراء التركيز على الزراعة اولا وليس على الصناعة والتصنيع ، وذلك حتى الزراعة نفسها تمهد السبيل امام الصناعة(٤٦). ٣ — محاولة لاستعمار البلدان النامية : ومما لا يختلف فيه اثنان ان قيام اسرائيل ، أساسا ، كان خطة استعمارية ، فهي تلعب دورهم في السابق ، منذ السنوات الاولى لوجودها . وهذا هو اساس سياسة اسرائيل . وفي هذا المجال ، صرح احد كبار الاستعماريين الفرنسيين ، رولاند بايرفي ، في حلقة دراسية نظمتها صحيفة «الارش» الفرنسية الصهيونية ، بعد توقيع معاهدة ايفيان ، قبل منح الجزائر استقلالها ، قال : « يجب ان نعتبر بأن التسلل الاسرائيلي هو التغلغل الغربي في المناطق التي دارت ظهرهـا للقوى الغربية . ويجب ان نعتبر اسرائيل وسيلة لتغلغل النفوذ الغربي في العالم المتخلف في افريقيه وآسيه»(٤٧). ومن جهة ثانية علق كاتب صهيوني على انشاء المعهد الافروآسيوي بأن اسرائيل « انتقلت الى نوع جديد من انواع العمل شبه الدبلوماسي ، وشرعت في تنفيذ برنامج خاص بالمعونة الفنية للبلدان النامية ، وذلك تدعيما لبرامج الحكومة في هذا الحقل »(٤٨). ويرى الدكتور فايز صايغ ان برنامج المعونة الفنية هو « جزء من غرض واسع يتصل باعتزام اسرائيل عن التغلغل في الدول الناميـة وشعوبها لاهدافها الموروثة »(٤٩).

ولا يقتصر نشاط اسرائيل علـى تعليم وتدريس الطلاب والوافدين فقط ، ثم تركهم وشأنهم ، بل تسعى لمتابعة نشاطهم بعد تخرجهم وعودتهم الى بلدانهم الاصلية ، وذلك كجزء من حملتها لتعبئتهم لصالحها الخاص . وفي هذا الصدد يؤكد « لوفر » : « ان ميول ووجهة نظر الطالب الشخصية تجاه اسرائيل ، بعد عودته الى بلاده ، تأتي في مقدمة الامور التي يهتم بها المسؤولون الاسرائيليون . لذلك تسعى اسرائيل لتوطيد اواصر « الصداقة » بينها وبينهم مـن خلال الاتصالات الدائمـة بين المدرسين والمعاهد من جهة وبين الخريجين في بلادهم من جهة ثانية . ومن ابرز الوسائل التي تستخدمها في هذا السبيل اصدار مجلـة خاصة بالخريجين وتأسيس نوادي خاصة بهم . وتدعى المجلة المذكورة « شالوم » (السلام) وتوزع مجـانا الى كل الخريجين من برامج التعليم والتدريب . ومما يذكر ان المجلة بدأت في الصدور عام ١٩٦٢ كوسيلة لاطلاع الخريجين على نشاط الحيـاة اليومية في اسرائيل ، والدروس الجديدة ، والتطورات التي جرت ، والاساليب الجـديدة في التدريس ، كما تستلم اخبار الخريجـين ونشاطاتهم وافكارهـم وتبادل المعلومات والخبرة والافكار . وتطبع المجلة في الانكليزية ٦٥٠٠ نسخة وفي الفرنسية ٢٦٠٠ وفي ١٩٦٤ اصدرت طبعة بالاسبانية (٢٠٠٠ نسخة) وتظهر مرتين في السنة فقط . وتعتبر المجلة حلقة وصل بين انجازات اسرائيل في حقل المساعدةالفنية في الخارج وانجازات الخريجين ، كما انها وسيلة لتبادل المعلومات والخبرات بين الطرفين . وكان اثر المجلة استمرار الروابط الشخصية بين اسرائيل والمتدربين وتشجيـع انشاء نوادي للخريجين في بلدانهم المختلفة . والنوادي هذه بدأت اولا في جمهورية افريقيه الوسطى في عام ١٩٦٢ ، تحت رعاية الرئيس السابق للجمهورية السيد « دافيد داكو » ، كما نظمت نواد اخرى في بلدان افريقية وفي آسيه وفي اميركه اللاتينية . وتسمى النوادي المذكورة « نوادي السلام » . الا ان بعض البلدان، ومنها غانا ، في عهد الرئيس نكروما ، لم تسمح لاسرائيل في تأسيس هذه النوادي ، وذلك لانه قد شك في اغراضها . ورغم ذلك فقد تابعت اسرائيل في دعمها المادي والمعنوي للنوادي واتصالاتها مع الخريجين»(٥٠).

ولا بد لنا في معرض المناقشة عن الطلاب الاجانب في اسرائيل من ان نتطرق بعض الشيء الى ذكـر بعض أهم المشكلات التي تواجه الطلاب الاجانب ، وخاصة الافريقيين ، نظرا للون بشرتهم ، ولانهم يعيشون في مجتمع عنصري للغايـة . ورغـم ان أجهزة الدعاية الاسرائيلية وخـاصة تصاريـح الرسميين التي تزعم بان الطلاب الاجانب يلاقون بالغ الترحيب ، وربما هذا صحيح على الصعيد الرسمي والحكومي ، ولكن ما هو الوضع بالضبط بالنسبة للصعيد الشعبي . فجميع الدلائل تشـير الى ان الطلاب الافريقيين يعانون من مشكـلات

اكاديمية ولغوية واجتماعية ونفسية .

١ ـ المشكلات الاكاديمية واللغوية : تواجه هذه المشكلات طلاب الطب والتمريض في الجامعة العبرية . ويعود ذلك الى ان الجامعة تتطلب من الطلاب معرفة اللغة العبرية كجزء من دراساتهم دون علم مسبق بذلك ، فلا غرابة ان نجد بعض الطلاب يرفضون تعلم العبرية في الدراسات العليا بكلية الطب وكذلك في الدراسات الاخرى . ومن ناحية البرامج ، يعاني الطلاب من محتوياتها ومضمونها واهدافها واغراضها وبالتالي بقيمة التدريب نفسه بوجه عام. فمن المعلوم ان البرامج مشحونة بالمحاضرات وبالزيارات الى اماكن محدودة في البلاد ، والى المستوطنات التعاونية والى البيوت الاسرائيلية بقصد التعرف على مختلف اوجه الحياة باسرائيل . ويتخلل ذلك اغان شعبية ورقص ومحاضرات عن كافة اوجه الحياة في الارض المحتلة (٥١).

٢ ـ المشكلات الاجتماعية : ويعاني الطلاب الافريقيون السود من مشكلات اجتماعية لا حصر لها ، اهمها : التمييز العنصري والتفرقة وما ينتج عنها من متاعب والام . اذ ان الافريقيين السود باسرائيل ينادون بـ « كوشى » وذلك من قبل الكبار والصغار ، وتعنى « عبد » . وتثير الكلمة في نفوس الافريقيين الغضب الساطع لانها دليل التحقير والازدراء ، اذ ان اليهود ينادون كلابهم السوداء « كوشى » ايضا . وتجسد عداء الاسرائيليين للافريقيين في ١٩٦٦ عندما ظهرت مناشير معادية لهم في الجامعة العبرية في القدس والمدرسة التقنية في ناتانيا ، حيث وزعت المناشير في صناديق البريد ووضعت في المراحيض . وذكرت « الجروزليم بوست » ان المناشير جاءت في اعقاب حوادث حصلت للافريقيين في الاشهر التي سبقتها، مما يدعو الى ان المناشير كانت كجزء من حملة مركزة ضد الطلاب الافريقيين . وهاجمت المناشير التي كانت مكتوبة على الالة الكاتبة باللغة الانكليزية الطلاب الافريقيين بأنهم « يطاردون البنات الاسرائيليات ويستغلون ضيافة وكرم الاسرائيليين كما انهم يهتمون بامور اللهو التسلية والرفاهية اكثر من الدرس »(٥٢).

ما هي ردود الفعل ؟ فعلى الصعيد الرسمي اعلن ليفي اشكول رئيس الوزراء انذاك في حديث اذاعي خاص ان المناشير « عمل اجرامي » وطلب من الشعب ان يعامل « ضيوفنا الافريقيين » كما يريدون هم ان يعاملوا(٥٣). واصدرت وزارة الخارجية بيانا ذكرت فيه ان المناشير كانت من « اعمال عناصر معادية للدولة ، تسعى لتسميم العلاقات الاسرائيلية الافريقية»(٥٤). ولكن ردود الفعل للطلاب الافريقيين كانت عكس ذلك تماما . وهم ادرى بالتمييز من غيرهم . وفي هذا المجال كتبت « الجروزليم بوست » تحقيقا عن وضع الطلاب الافريقيين ركزت فيه على اوجه التمييز العنصري وما يعانيه الطلاب من مشكلات مؤلمة . ومن بين القصص المثيرة التي ذكرها احد الطلاب انه كان في « بار » حيث سأل احدى الاسرائيليات لترقص معه ، فهاجمه فورا ثلاثة من اليهود ورموه أرضا . وفي حالة اخرى ذكر طالب ان احد الافريقيين دخل الى ناد ليلي ليشتري علبة سجاير ، فرأى فتاة يعرفها جالسة على الطاولة، فحيته ، فذهب باتجاهها . فهاجمه رجلان كانا في المقهى . واما الحادثة الثالثة فقد حصلت في الشارع العام حيث ان احد الطلاب الافريقيين كان يسير مع فتاة اسرائيلية فهاجمه جماعة من المراهقين وجرحوه جرحا بليغا . وصرح ناطق باسم ٦٥ طالبا افريقيا في معهد التكنيون في حيفا بانه « لا يكاد يمر يوم دون حوادث اهانات »(٥٥). وتجدر الاشارة هنا الى ان الاسرائيليين يظنون بانهم يدفعون ضرائب كي يتعلم الافريقيون باسرائيل ، الا ان احد الطلاب الحاصلين على منحة منظمة الصحة العالمية صرح ، مخاطبا الاسرائيليين ، بان « حكومتكم تقدم منحا لانها تشعر بانها تربح سياسيا منها اكثر مما تعمل لافريقية»(٥٦). ومن جهة ثانية نجد ان البوليس والصحافة تقفان موقفا عدائيا من الافريقيين . فقد تظاهر الطلاب ضد حكومة روديسيا العنصرية الا ان البوليس قابلهم بعنف وشراسة وبدون رحمة . وفي مجال الاعلام صرح احد الافريقيين بان الصحف والراديو تنقل انباء مخطئة عن الافريقيين وتفسر اعمالهم بشكل لا يتفق والحقيقة . فالصحافة تحبك الحوادث التي يقوم بها الافريقيون بشكل تجعل منها قصصا تقدم للشعب . ومما يذكر ان الصحف واجهزة الاعلام الاخرى لا تنشر انباء الحوادث المؤلمة عن سوء معاملة الافريقيين ومنها المناشير المذكورة التي استهدفت الافريقيين والنيل منهم .

٣ ـ المشكلات النفسية : بالاضافة الى المشكلات

الاكاديمية والاجتماعية ، ثمة مشكلات نفسية ، منها مشاكل الوحدة والعزلة عن الاخرين وموقف اللامبالاة . وفي هذا المجال اعترفت « الجروزليم بوست » « ان الطلاب الافريقيين متعزلون في اسرائيل »، ومما يزعج المتدربين الافريقيين حقا الوضع الذي يجد فيه الطلاب انفسهم ، اما يحدقون بهم او لا يكترثون لوجودهم فيتحاشونهم(٥٧). وفي نهاية الاسبوع مثلا يجد الطلاب انفسهم عادة في « جزيرة » معزولة في مجتمع صاخب ، يجوبون الشوارع والساحات في تل ابيب او يتجمهرون امام صالات السينمات والمسارح . ويتذمر الافريقيون من جهل اليهود بهم وببلادهم . فالطلاب يتذمرون مثلا من الاسئلة التي توجه اليهم او تطرح عليهم والتي هي ليست بذات معنى . ونذكر على سبيل المثال بان الناس تستغرب ان الافريقيين يستعملون الساعات ، مثلا . وصرح احد الافريقيين : «ان الاشخاص الذين لم يسافروا الى الخارج محدودو الافق ، ينظرون نظرة احتقار ويعاملوننا كاشخاص متأخرين ، عوضا من ان يحاولوا ان يعرفوا شيئا عن بلادنا وتجاربنا»(٥٨). ويجدر بنا ان نقف قليلا لنسلط بصيصا من النور على مدى تأثير التعليم والتدريب على سياسة الدول النامية تجاه اعمال اسرائيل . فعلى الرغم من المعونات الفنية والثقافية نجد ان معظم الدول في العالم النامي ما زالت تدين اسرائيل في سياستها العدوانية والتوسعية . ففي ايار (مايو) ١٩٦٤ صرح دافيد بن غوريون ان « الشعب الوحيد الذي يوثق به في افريقيه هو الشعب الاسرائيلي». ولكن قبل بضعة اشهر من هذه الكلمات كانت الدول غير المنحازة (٤٦ دولة ، منها ٢٩ دولة افريقية) قد اصدرت اعلانا في القاهرة ، طالبت فيه اسرائيل باعادة كامل حقوق الشعب الفلسطيني في ارضه . وكانت الضربة الكبرى فعلا في مؤتمر الشعوب للقارات الثلاث الذي انعقد في هافانا في سنة ١٩٦٦ ، حضره مندوبون من ٨٠ بلدا وقطرا . فاصدر المؤتمر قرارا يعد من اعنف القرارات التي اتخذت ضد اسرائيل . ودعا المؤتمر الى قطع العلاقات السياسية والمحاصرة الاقتصادية والثقافية ومواجهة التغلغل الصهيوني والغاء المعاهدات مع اسرائيل ومساندة منظمة التحرير الفلسطينية ، كما حذر مما يسمى بالمساعدة الفنية والمعونة الاقتصادية الاسرائيلية، معتبرا المساعدات وسيلة جديدة وقحة للامبريالية والاستعمار الجديد للولايات المتحدة . وفي اعقاب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ كان ثمة ٤٢ بلدا من البلدان النامية ، ومنها غانا واثيوبيا ، صوتت في الجمعية العامة للامم المتحدة ، ضد العدوان، ومؤيدة قرار الجمعية بالانسحاب الكامل من الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل (٥٩). يعني هذا ان اسرائيل لم تستطع ، رغم المعونات الفنية والثقافية ، ان تكسب ثقة حكومات معظم الدول النامية واجتذابهم اليها للتصويت الى جانبها ، وجعلها تساند العدوان والتوسع . صحيح ان اسرائيل استطاعت ان تجعل من بعض الاشخاص « اصدقاء » وعملاء لها ، الا ان معظم الدول النامية ما انفكت تقف ضد اسرائيل في عدوانها على حقوق الشعب العربي في فلسطين والاراضي المحتلة الاخرى .

---

١ — Ministry of Foreign Affairs *Israel's Program of International Co-operation* (Jerusalem, 1970), pp. 56-58.

٢ — هآرتس ١٩٧١/١/١١ . انظر ايضا : Simon N. Herman, *American Students in Israel* (Ithaca: Cornell University Press, 1970).

٣ — Abdel - Wahab M. El-Missiri, *Israel: Base of Western Imperialism* (Prepared by the Committee to Support Middle East Liberation, New York, May 1969), p. 11.

٤ — Leopold Laufer, *Israel and the Developing Countries: New Approaches to Cooperation* (New York: A Twentieth Century Fund Study, 1967), p. 201.

٥ — *Jewish Observer* (London), Vol. XV, No. 20, May 20, 1966, pp. 12-16.

٦ — رياض القنطار ، **التغلغل الاسرائيلي في افريقيه وطرق مجابهته** (سلسلة « دراسات فلسطينية » ٤٣ ، مركز الابحاث ، م. ت. ف.، بيروت ، ١٩٦٨) ، ص ١٠٣ .

٧ — **نفس المصدر** ، ص ٤٤—٤٥ .

٨ — Mordechai E. Kreinin, *Israel and Africa: A Study in Technical Cooperation* (New York : Frederich A. Praeger, 1964), pp. 282, 120.

٩ — *Ibid.*, pp. 33, 37.

١٠ — Laufer, *op. cit.*, p. 207.

١١ — Kreinin, *op. cit.*, p. 77.

١٢ — Laufer, *op. cit.*, pp. 152-153.

١٣ — ج. هـ. جانسن ، **اسرائيل والدول الافرو-اسيوية** (سلسلة « حقائق وارقام » ، رقم ١٤ ، مركز الابحاث ، م.ت.ف. ، بيروت ، ١٩٧٠) ص ٤٠ .

١٤ — Laufer, *op. cit.*, pp. 22-23.

١٥ — Kreinin, *op. cit.*, pp. 22-23.

١٦ — انظر الدكتور فايز صايغ ، **المعهد الافرو-آسيوي في تل ابيب** (سلسلة « حقائق وارقام » ، رقم ١٠ ، مركز الابحاث ، ١٩٦٧) .

١٧ — *Europa: The World of Learning 1969 - 1970* (London: Europa Publications Ltd.,) p. 768.

١٨ — الدكتور فايز صايغ ، **نفس المصدر**، ص ٧.

وانظر ايضاً :

Israel Government Yearbook 5723 (1962/63), (Jerusalem: Government Printer), p. 217.

١٩ — *The Israel Digest* (Jerusalem), December 15, 1967, p. 5.

٢٠ — صحيفة «**الاحرار**» (بيروت) ١٩٦٥/٦/٣٠.

٢١ — African Research Group, *David and Goliath Collaborate in Africa* (Cambridge, Mass., 1969), p. 6 (pamphlet).

٢٢ — Ministry of Foreign Affairs *op. cit.*, pp. 58-59.

٢٣ — Frank Micahel, *Cooperative Land Settlements in Israel and their Relative to African Countries* (Basel: Kyklos, 1968), p. 8.

٢٤ — Laufer, *op. cit.*, p. 188.

٢٥ — African Research Group, *op. cit.*, p. 15.

٢٦ — رياض القنطار ، **نفس المصدر** ، ص ٤٩-٥٠ .

٢٧ — UNESCO, *Study Abroad*, XVIII, 1970-1972 (Paris, 1969), pp. 351-354.

٢٨ — *Ibid.*, pp. 498-499.

٢٩ — *The Jerusalem Post Supplement*, January 3, 1966, p. 12.

٣٠ — Kreinin, *op. cit.*, p. 128.

٣١ — *Work* Magazine, No. 23 (no date available), pp. 11-12.

عثرنا على اربع صفحات من هذه المجلة في احدى الملفات في مؤسسة الدراسات الفلسطينية ولم يستطع احد معرفة مصدر المجلة ، ولكن من المرجح انها تصدر في اسرائيل .

٣٢ — *The Israel Digest*, December 27, 1968, p. 7.

٣٣ — Kreinin, *op. cit.*, p. 63.

٣٤ — Laufer, *op. cit.*, pp. 152-153.

٣٥ — Laufer, *op. cit.*, p. 162.

٣٦ — Kreinin, *op. cit.*, p. 130.

٣٧ — Laufer, *op. cit.*, p. 168.

٣٨ — Laufer, *op. cit.*, pp. 170-171.

٣٩ — *The Israel Digest*, December 27, 1968, p. 7.

٤٠ — *The Israel Digest*, Vol. XII, No. 11, May 30, 1969, p. 4.

٤١ — Kreinin, *op. cit.*, p. 132.

٤٢ — Laufer, *op. cit.*, p. 183.

٤٣ — انظر مؤلفنا : **هجرة الادمغة والهجرة المضادة من اسرائيل** ، (مركز الابحاث ، سلسلة « دراسات فلسطينية » ، رقم ٧٨ ، ١٩٧١) ، ص ٦١-٦٧ .

٤٤ — Kreinin, *op. cit.*, pp. 15-16.

٤٥ — Kreinin, *op. cit.*, pp. 11-12.

٤٦ — *The Jerusalem Post Supplement*, January 3, 1966, p. 12.

٤٧ — *Israel — A Spearhead for US Imperialist Penetration into Africa* (edited by Secretariat of the Afro-Asian Journalists, Association, Peking 1966), pp. 2-4.

٤٨ — **الاحرار** ١٩٦٥/٦/٣٠ .

٤٩ — الدكتور فايز صايغ ، **نفس المصدر** .

٥٠ — Laufer, *op. cit.*, 183-185.

٥١ — Laufer, *op. cit.*, pp. 189-197.

٥٢ — *The Jerusalem Post*, January 7, 1966, p. 15.

٥٣ — Laufer, *op. cit.*, p. 178.

٥٤ — *The Jerusalem Post*, January 7, 1966, p. 15.

٥٥ — *Ibid.*

٥٦ — *Ibid.*

٥٧ — *Ibid.*

٥٨ — Kreinin, *op. cit.*, pp. 160-161.

٥٩ — Laufer, *op. cit.*, pp. 201-206.

٦٠ — *The Israel Digest*, Vol. XXII, No. 11, May 30, 1969, p. 4.

(٤) صناعة الطائرات في اسرائيل : ابراهيم صوص

اشتركت اسرائيل بمعرض الطائرات الدولي لسنة ١٩٧١ في مطار البورجيه قرب باريس وعرضت طائرتين من صنعها : العرفا والكومودور جت . وكانت طائرة عرفا قد طارت لاول مرة في ٩ نيسان ١٩٧٠ ، واشارت جولدا مير في خطابها خلال الحفلة الانتتاحية ان العرفا تؤكد ارادة اسرائيل على ان تكون مستقلة حتى عن اصدقائها وانها لخطوة هامة في نمو شركة صناعة الطائرات الاسرائيلية (صحيفة « نوفو جورنال » الفرنسية بتاريخ ١١/٤/١٩٧٠) . ومشروع القيام بصناعة طائرات محلية مشروع قديم يرجع الى سنة ١٩٤٨ . ارتبط المشروع منذ البداية بالصهيوني الامريكي ال شويمر الذي كان قد مكث في البلاد خلال حرب ١٩٤٨ وخدم في القوات الاسرائيلية حينئذ . عاد شويمر بعد الحرب الى الولايات المتحدة حيث اسس شركة لتصليح وتشحيم الطائرات في كليفورنيا وهناك التقى خلال سنة ١٩٥٠ بشمعون بيريز الذي كان في تلك الفترة ممثلا لوزارة الدفاع الاسرائيلية في الولايات المتحدة . كان بيريز قد تابل شويمر خلال حرب ١٩٤٨ وتأثر بحماسه لمشروع صناعة طائرات في اسرائيل . ويصف بيريز حماس شويمر لمثل هذا المشروع في كتابه « مقلاع داود » كحماس « تعصبي » كما انه يشير الى هدف شويمر بان تصبح صناعة الطائرات في اسرائيل على مستوى يشابه صناعة الطائرات في الولايات المتحدة من حيث الادارة والتنظيم والنوعية. وزار بن غوريون الولايات المتحدة في سنة ١٩٥٠ والتقى بشويمر بناء على توصية من بيريز واتفقا على تأسيس شركة لصناعة الطائرات في اسرائيل . وفي سنة ١٩٥٣ عاد شويمر الى اسرائيل ليصبح مديرا لشركة « بدك » للطائرات التي اسستها الحكومة، عدد موظفيها ٧٠ ورأسمالها التأسيسي ١٦٨ مليون ليرة اسرائيلية . وحددت لها ثلاثة اهداف: ١ — الحد من اعتماد اسرائيل على الخارج بالنسبة لتصليح الطائرات وقطع الغيار ، ٢ — تعزيز قوة اسرائيل في تكنولوجيا صناعة الطائرات، ٣ — صنع طائرات متقدمة كي تتمكن اسرائيل بالمستقبل ان تصنع طائرات وقطع غيار لها للاستهلاك الذاتي وللتصدير . اما الجانب الذي لم تذكره اسرائيل هو ان الشركة سوف تعمل بتنسيق منذ البداية مع وزارة الدفاع الاسرائيلية كي تلبي اغراض اسرائيل العسكرية بشكل اساسي ، كما اكدته صحيفة «الفايننشل تايمس» البريطانية بتاريخ ٥/٥/١٩٧٠ .

ركزت الشركة خلال الاربع سنوات الاولى على العمل في مجال صيانة الطائرات فقط . اما في سنة ١٩٥٧ فقررت الحكومة الاسرائيلية بان قواتها الجوية بحاجة الى طائرات تدريب نفاثة من صناعة محلية . فباشرت شركة « بدك » بالمباحثات مع شركة « بوتز » الفرنسية للحصول على امتياز يخول لها صناعة طائرة « فوجا مجستير » النفاثة ذات المحركين في اسرائيل ولكي تحقق هذا الهدف باشرت الحكومة بتغييرات هامة في جهاز الشركة واصبح اسمها « شركة صناعة الطائرات الاسرائيلية ». فتوسعت الشركة وتشعبت الى ثلاثة اقسام : قسم هندسي وقسم صناعي وشركة « بدك » التي اصبحت قسما في هذا الاطار . كل من هذه الاقسام يلبي اغراضا تحدد مركزيا كما ان كل قسم يحتوي على اقسام ثانوية مختصة تسمى دوائر .

القسم الهندسي يستخدم مهندسين مختصين بتحليل التصاميم ، بالرسم والتخطيط التمهيدي ،بالرسم والتخطيط المفصل وبتركيب النماذج الاصلية . كما انه يستخدم عددا كبيرا من الفنيين والرسامين الهندسيين . وقد قام هذا القسم بتصميم طائرتي عرفا وكومودور جت . وتتوجه مجهودات القسم حاليا نحو تقوية امكانيات الشركة وتعزيز مركزها في مجال صناعة الطائرات التجارية . ويتوقع القسم نموا سريعا خلال السنوات القادمة باضافة عمال وكوادر مختصة واستخدام احدث الالات الاوتوماتيكية للتصميم ولتنسيق المعلومات والمدلولات. (صحيفة «لزيكو» الفرنسية بتاريخ ٢٦/١/١٩٧٠). اما القسم الصناعي فهو يعمل حاليا في انتاج الطائرتين كما يقوم بصناعة قطع غيار محركات للاستهلاك الداخلي والتصدير . ويبلغ عدد موظفيه ٤٢٠٠ موظف كما بلغ رأسماله في اوائل هذه السنة حوالي ٢٤ مليون دولار .

بالنسبة لشركة « بدك » يبقى اختصاصها في مجال تصليح وصيانة المحركات . وتدعي « الاسرائيل

اكونوميست » (عدد نيسان ١٩٧٠) في مقال لها عن الشركة ان مستوى الشركة في هذا الحقل معترف به من قبل سلطات الطيران في بلاد كثيرة ، منها ادارة الطيران في الولايات المتحدة ومجلس التسجيل للطيران في بريطانيا ، كما انها تقوم بصيانة طائرات عدد من الخطوط الجوية الدولية التي تحط بمطار اللد وبالاضافة الى ذلك فهي تقوم باعمال تحويل وتجديد طائرات السلاح الجوي الاسرائيلي . وتضيف المجلة بان طاقة الشركة في مجال ترميم الطائرات واسعة جدا بحيث انها قادرة على فحص وترميم كافة الطائرات من اصغرها الى البوينغ ٧٠٧ .

هناك عدة دوائر في شركة بدك ، بعض منها مختص بمحركات البستن والمحركات النفاثة وبعض اخر يعمل في حقول مختلفة كالالكترونية والهيدروليكية ودائرة مختصة بالهليكوبتر . ولكل دائرة في الشركة جماعة هندسية وجماعة تصميم انتاج وجماعة مراقبة للنوعية وغيرها من الجماعات المختصة التابعة لها مباشرة . كما ان الشركة عقدت اتفاقيات ترميم مع كثير من الشركات الغربية كرولس رويس وتربوميكا وهسبانو سويزا وبرات ووتني وجنرال الكتريك . ومنذ عام ١٩٥٧ قامت الشركة بتوسيع انتاجها في الحقل الالكتروني فكونت شركة جديدة تابعة لها باسم « ألتا الكترونكس » تقوم بدورها بتصميم وتركيب اجهزة لمراكز الرقابة الارضية واجهزة رادار . ومن جانب اخر فقد دعا نمو شركة صناعة الطائرات الاسرائيلية الى تأسيس صناعات اخرى مرتبطة بها : مصنع الات ارضية للطيران في بئر السبع ، ومصنع لقطع غيار للاليات الهيدروليكية المختصة بالطائرات ، ومصنع للاليات الدقيقة الجوية والبحرية ، ومصنع اخر لقطع البلاستيك للطائرات وكذلك للشاحنات والسفن .

فقد اصبحت اليوم بعد مضي ١٧ سنة من تأسيسها ، أول شركة اسرائيلية من حيث حجمها الصناعي ورأسمالها ومن حيث الدور الذي تلعبه في الاقتصاد الاسرائيلي (مجلة « الاكسبرس » الفرنسية بتاريخ ١٩٧٠/١/٦) ، فهي تزود اكثر من ١٥٠ شركة اسرائيلية اخرى باعمال تتعلق بميدان التكنولوجيا ، وقد بلغت وارداتها في سنة ١٩٦٨ ٤٠ مليون دولار كما بلغ الربح حوالي ٣ ملايين دولار . وحاليا بالاضافة الى رأسمالها تملك الشركة اكثر من ٣٠ مليون دولار مستثمر في املاك وآليات انتاج يضاف اليها مباني الشركة الصناعية . وتتوقع الشركة ان يبلغ تصديرها خلال السنوات الثلاث القادمة ٢٥ مليون دولار اما مبيعاتها الاجمالية فهي تتجاوز ٢٠٠ مليون ليرة اسرائيلية حاليا وستبلغ ٥٠٠ مليون بعد هذه السنوات الثلاث (صحيفة « لوموند » الفرنسية بتاريخ ١٩٧٠/١/٦).

طائرة عرفا : اعلنت الشركة في اوائل سنة ١٩٦٧ عن نيتها لانتاج طائرة من تصميم وصناعة اسرائيلية . فكانت العرفا اول طائرة صممها القسم الهندسي . وجرى التركيز خلال التصميم على قدرة الطائرة على نقل الركاب والبضائع لمسافات قصيرة بشكل اقتصادي.وأدت الدراسات التصميمية البدائية الى صنع طائرة ذات جناحين عاليين وهيكل كبير وواسع مع باب خلفي للبضائع. وأكدت نتائج التجارب الاولية بان الطائرة صالحة للاستخدام في مناطق وعرة ومسافة الاقلاع لا تزيد على ٦٠٠ قدم ، وزنها ٥٦٧٠ كغم ذات محركين من طراز برات ووتني بت٦ أ٢٧ . تستطيع ان تحمل ٢٠ راكبا و ٢٠٠٠ كغم من البضائع وسرعتها ٣٧٥ كم بالساعة (مجلة « افياسيون » بعددها الخاص بمعرض البورجيه لسنة ١٩٧١ بتاريخ حزيران ١٩٧١). وتقول الاسرائيل اكونوميست بان العرفا صالحة لحمل المرضى والجرحى ولنقل جنود المظلات ولاغراض عسكرية اخرى ، كما انه يمكن استعمالها لاحتياجات زراعية كرش المواد الكيماوية وحصر الحرائق . ومنذ بداية انتاجها استرعت الطائرة انتباه بعض الاسواق وخاصة لان سعرها لا يتجاوز ٤٠٠،٠٠٠ دولار . وتشير بعض المعلومات ان الطلبات التي واجهتها الشركة خلال معرض البورجيه كانت عديدة .

الكومودور جت : طائرة نفاثة صغيرة تستطيع ان تنقل ١٠ ركاب بسرعة ٥٠٠ ميل بالساعة وعلى ارتفاع ٤١،٠٠٠ قدم . لكن بعكس العرفا فان هذه الطائرة ما هي الا اعادة تصميم لطائرة اميركية معروفة باسم « كوماندر جت » كانت تصنعها شركة روكويل فاشترت اسرائيل منها اليات الانتاج وأجرت تحويلات عديدة على الطائرة .

على صعيد انتاج الطائرات العسكرية فليس هنالك اية معلومات دقيقة سوى ان صحيفة « فرانس

سوار » الفرنسية كتبت بتاريخ ٦/١٠/١٩٧٠ ان اسرائيل تصنع الان طائرة من طراز «سوبر ميراج» وترفض ان تكشف عن مميزات هذه الطائرة . ولكن من المعروف ان انتاج هذه الطائرة العسكرية النفاثة يجري بالاستفادة من نموذج الميراج ٣ س الفرنسية مع تغييرات لكي تحمل الطائرة اكثر وقودا وتصبح صالحة لاستعمالها كطائرة سند تكتيكية . سرعتها تبلغ الماخ ١ (الماخ هي سرعة الصوت : ١٠٠٠ كم بالساعة تقريبا). على ارتفاع منخفض وماخ ٢،٢ على ارتفاع ٤٠،٠٠٠ قدم ، اي انها ستكون اسرع من الميراج التي يستعملها حاليا سلاح الجو الاسرائيلي . وكتبت المجلة الصهيونية الفرنسية « لارش » حول الموضوع نفسه بان اسرائيل سوف تبدأ انتاج هذه الطائرة بشكل تجاري في سنة ١٩٧٣ وانها حتى الان قد نالت اهتمام بلاد كثيرة ومنها رومانيا.

(٥) اليهود الشرقيون في اسرائيل : عودة ابو ردينة

تؤكد لنا التظاهرات التي قام بها « الفهود السود » في اذار (مارس) ونيسان (ابريل) وايار (مايو) من هذه السنة في اسرائيل ان « الدولة اليهودية » ليست الحل الصحيح لـ « المسألة اليهودية » ، فالفهود السود يهود من اصل شرقي يتظاهرون ليس فحسب ضد حالة البؤس التي يعانون منها ، بل ايضا ضد ما يعتبرونه هم ، كيهود غير اوروبيين ، تمييزا عنصريا . وتثبت الاحصاءات التالية حقيقة هذا التمييز الذي يمارس ضد اليهود الشرقيين في اسرائيل في مختلف المجالات بشكل عام .

ففي مجال **التعليم** ، هناك ٨٠ بالمئة من شبيبة اسرائيل الذين تتراوح اعمارهم بين ١٤ و ١٧ سنة ممن ليسوا تلاميذ ينتسبون لعائلات يهودية اسرائيلية كانت تعيش في الاصل في البلاد العربية. (هذه المعلومات مأخوذة عن بيان رسمي صادر عن وزارة التربية والتعليم الاسرائيلية في نيسان ١٩٧١ ومنشورة في صحيفة **جروسالم بوست** (العدد الاسبوعي لما وراء البحار ، رقم ٥-٤٧ ، ٢٧ نيسان ١٩٧١ ، ص ٥) . وفي الوقت الحاضر ، ٦٠ بالمئة من الاطفال الذين يدخلون المدارس الابتدائية بشكل الزامي هم من الشرقيين ، اما في المرحلة الثانوية فينخفض هذا الرقم الى ٢٥ بالمئة ، وفي المرحلة الجامعية يتدنى الى ١٠ بالمئة. (**نيويورك تايمز** ، ٢٧ ايار ١٩٧١ ، ص ٨) . وقد اوضح روفن ابرجل ، أحد زعماء الفهود السود انه « يوجد في مدارسنا مدرسون ليست لديهم المؤهلات المطلوبة ، ويدرسون في بنايات متصدعة ، وفي مستوطنة بيت هكارم لا يوجد مختبرات في المدارس » . (**جويش بوست اند أوبنيون** (نيويورك) ٢ نيسان ١٩٧١).

وفي مجال **الوظائف** ، تظهر الاحصاءات التالية عن اواسط الستينات ان ٧ بالمئة فقط من العمال في المجالات العلمية والفنية هم من اليهود الشرقيين (صحيفة **هآرتس** الاسرائيلية ، ٤ حزيران ١٩٧١)، في حين ان ثلثي القوة العاملة غير الفنية من الشرقيين . وبين اعضاء الكنيست البالغ عددهم ١٢٠ كان هناك ١٦ من الشرقيين قبل ١٩٦٥ و ٢١ فقط بعد ذلك . (**نيوليفت ريفيو** — لندن — عدد ٦٥ ، يناير — فبراير ، ١٩٧١ ، ص ٦). وفي الوزارة الاسرائيلية البالغ عدد اعضائها ١٨ وزيرا لا يوجد سوى وزير واحد من اصل شرقي هو شلومو هليل (**ايفننج ستار** — واشنطن — مايو ٢٩ ، ١٩٧١ ، ص أ ٥). يقول مردخاي بن بورات ، اليهودي الشرقي ، واحد اعضاء مؤتمر حزب العمال الاسرائيلي (نيسان ١٩٧١) ان « ٢،٩ بالمئة فقط من الوظائف الحكومية في الدرجات الثلاث العليا يشغلها الشرقيون ، و ٨ أو ٩ من الاعضاء التنفيذيين في الحكومة او في الشركات الحكومية ، والبالغ عددهم ٢٠٠ ، هم من الطوائف الشرقية » (**نيو ميدل ايست** — لندن — عدد ٣٢ ، ايار ١٩٧١ ، ص ٩).

اما بالنسبة **للدخل** ، فالفارق في الدخل بين اليهود الغربيين وأولئك الذين هم من اصل اسيوي وافريقي آخذ في الازدياد ، بشكل اصبح معه اليهود الشرقيون اكثر فقرا والغربيون اكثر

غنى . والاحصاءات التالية تظهر الفرق في المداخيل بين اعلى خمس من السكان (الاوروبيين) وادنى خمس من السكان (الشرقيين). فقد « بلغ مدخول الخمس الادنى ٧ بالمئة من المدخول العام في ١٩٥٤ ، و ٥ بالمئة في ١٩٦٣ و ٤،٧ بالمئة في ١٩٦٨ . في حين ان نصيب الخمس الاعلى ارتفع خلال هذه الفترة من ٣٨ الى ٤٢،٧ بالمئة ». (**ها آرتس** ، ٤ حزيران ١٩٧١). وتظهر اهمية هذه الاحصاءات عندما نعلم ان اليهود الشرقيين يشكلون حوالي ٦٠ بالمئة من سكان اسرائيل ، ولكن يظهر انه ليس للارقام اهمية في اسرائيل ، اذ ان بروفسور طلمون ، الاستاذ في الجامعة العبرية ، يقول بان اسرائيل هي « امتداد مباشر للمجتمع اليهودي والثقافة اليهودية في اوروبه الشرقية » (**نيو ميدل ايست** — عدد ٣٣ ، حزيران ١٩٧١ ، ص ٣٦) وذلك رغم ان هؤلاء اليهود الاوروبيين لا يشكلون سوى اقلية في اسرائيل .

وفي حقل **الاسكان** يعتبر اسحق بن اهرون ، السكرتير العام للهستدروت ، احد القلائل المهتمين بهذا الموضوع الحيوي ، فهو يقول : « اذا كانت هناك اموال تنفق في مجالي الامن والهجرة فيجب ان تكون هناك مبالغ كافية للانسان العامل لكي يعيش كانسان في اسرائيل » . (**اميركان اكسامينر جويش ويك** — نيويورك — ٣ حزيران ١٩٧١ ، ص ٣). وفي الحقيقة هناك عدم اهتمام حقيقي بحالة اليهود الشرقيين ، فابتداء من بنحاس سابير ، وزير المالية ، مرورا بزيف شاريف ، وزير الاسكان ، وانتهاء بناتان بيليد ، وزير الاستيعاب ، تراتا نسمع الجواب نفسه : « الاولوية للامن والهجرة ، وكل ما عدا ذلك يجب ان يوضع على لائحة الانتظار ». (المصدر نفسه). وان اكثر ما يشكو منه اليهود الشرقيون هو ان المهاجرين الجدد القادمين من « الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يحصلون على مساكن حكومية فور وصولهم الى اسرائيل ، في حين ان يهود المغرب الذين ما زالوا يعيشون في هذه الاحياء الفقيرة منذ سنوات لا يتمكنون من الحصول على مثل هذه المساكن ». (**لوك** — **نيويورك** — ١٥ يونيو ١٩٧١ ، ص ٢٦). ويقدر المسؤولون الاسرائيليون انفسهم ان اليهود الشرقيين « يشكلون اكثر من ٧٠ بالمئة من اولئك الذين يقيمون في بيوت دون المستوى ... » (**نيوزويك** — ١٩ نيسان ١٩٧١ ، ص ٦٠). ويقول احد عمال الكاراجات في حي القطمون بالقدس : « يحصل اليهود الروس على مساكن جيدة فور وصولهم ، اما انا فما زلت انتظر منذ عشرين سنة للحصول على مسكن افضل من الذي اقيم فيه ». (**نيويورك تايمز** — ٢٤ ايار ١٩٧١ ، ص ٨). وتتساءل السيدة شوشانا الموسلينو ، رئيسة اللجنة العمالية في الكنيست : « كيف يمكن لعائلة من ٨ انفار ان تقيم في بيت من غرفتين في حين انهم يشاهدون بأم اعينهم المساكن الجديدة وهي تشاد للاخرين . حقا انه لوضع قابل للانفجار ». (**نيوزويك** — ١٩ نيسان ، ١٩٧١ ، ص ٦٠). وتدل جميع البينات على ان سياسة التمييز هذه ضد اليهود الشرقيين كانت ولا تزال تتبع عن سابق وعي وتصميم . وتقول **نيوزويك** انه « لكي تتمكن اسرائيل من جذب اليهود من البلدان المتقدمة تكنولوجيا ، فانها تزود المهاجرين القادمين من الغرب ببيوت جديدة . ونتيجة لذلك ، وضعت حالة ... اليهود الشرقيين من شمال افريقية والدول العربية ... في اسفل سلم طويل من الافضليات ». (المصدر نفسه). وبعد لقاء عاصف بين جولدا مئير ، رئيسة الحكومة الاسرائيلية ، ووفد من خمسة من طلبة الجامعة العبرية (اربعة منهم من اليهود الشرقيين) ، قال هؤلاء الطلاب « انها لم تظهر اي اهتمام بمشاكل اليهود الشرقيين » (**جروسالم بوست** الاسبوعية — ١٨ ايار ١٩٧١ ، ص ١٥). اما بالنسبة **للاضطرابات** ، ففي ١٨ ايار ١٩٧١ شهدت القدس اسوأ اضطرابات منذ ان احتلها الاسرائيليون ، وذلك عندما سار الفهود السود في تظاهرة تجاه الوسط التجاري في المدينة وعرقلوا السير في شارع بن يهودا وهم يهتفون « دولة بوليسية » (**نيوزويك** ، ٣١ أيار ، ١٩٧١ ، ص ٣٣). وفورا تحول الشارع الى ساحة معركة ، اذ بدأ المتظاهرون يرشقون رجال الشرطة الذين يعتمرون الخوذات بالحجارة والزجاجات الفارغة وقنابل المولوتوف . وقد رد رجال الشرطة على ذلك بعنف لم يسبق له مثيل ، فقد كانوا يضربون المتظاهرين وكل من يؤيدهم بالهراوات على رؤوسهم وظهورهم . وقد حاول المارة الذين روعهم هذا المشهد ابعاد رجال الشرطة الهائجين عن الشبيبة الذين كانوا قد طرحوا ارضا وهم

يتزفون دما ». (المصدر نفسه). وما ان انتهت التظاهرة بعد خمس ساعات ، حتى كانت الشرطة قد اعتقلت اكثر من مئة شاب . وفي احياء القدس الفقيرة الكئيبة حيث يقيم الفهود السود كنا نسمع عبارات « السن بالسن والعين بالعين ». (المصدر نفسه). وقد دفع هذا الوضع الذي قد يصبح خطيرا برئيسة الحكومة جولدا مئير لتعلن انه « ما لم تعالج اسرائيل مشاكلها الاجتماعية بكل حزم ، فان هناك خطر وقوع حرب بين الذين يملكون والذين لا يملكون — اشارة الى اليهود الاوروبيين واليهود الشرقيين — ستكون ذات مضاعفات اكثر خطرا من اي حرب يمكن ان تخوضها اسرائيل مع اعدائها في الخارج . » (**كليفلاند جويش نيوز** — كليفلاند — ١٦ نيسان ١٩٧١ ، ص ١٤) . وفي اعقاب التظاهرات الاخيرة في القدس اعلن احد زعماء الفهود السود ان هناك « ٣٠٠٠ عضو مسجل في حركة الفهود السود » (**نيو ميدل ايست**، عدد ٢٢ ، ايار ١٩٧١ ، ص ٢٠) في اسرائيل ، وان التأييد في تزايد . ويقول ايلي ابلياكار ، الشرطي اليهودي الشرقي المتقاعد وأحد انصار حركة الفهود السود البارزين : « انني اؤيد كل ما يقوم به هؤلاء الشباب — فمنذ زمن طويل ونحن كيهود شرقيين نعيش على وعود لم تتحقق . » (**نيويورك تايمز** — ٢٤ أيار ١٩٧١ ، ص ٨) . وهنا تجدر الاشارة الى ان النزاع في الشرق الاوسط قد ساعد ، ولو بشكل غير مباشر ، على المحافظة على الامتيازات الخاصة التي يتمتع بها اليهود الاوروبيون .

وكلما اصبحت فرص التوصل الى تسوية سلمية مع الدول العربية افضل ، ستزداد مطالبة اليهود الشرقيين بحقوق مساوية لتلك التي يتمتع بها اليهود الغربيون ، الامر الذي سينجم عنه حرب اهلية عنيفة . ويقول ابلياكار « ما أن يتحقق السلام في الشرق الاوسط ، ستنشب حرب اهلية في بلادنا .» (المصدر نفسه) . كل هذا الوضع في اسرائيل يدل على ان « اللبن اصبح اكثر حموضة والعسل اكثر مرارة » (**اميركان اكسامينر جويش ويك** — ٣ حزيران ١٩٧١ ، ص ٣) . ولكن يهودا نيني ، احد رجال التربية في اسرائيل ، فهو اكثر صراحة في انتقاده عندما يقول ان مسألة الفهود السود لا تؤكد « فقط اخفاق دولة اسرائيل بل ايضا اخفاق الحركة الصهيونية . » (**تادميت نيوزليتر** — تل ابيب ، المجلد الاول رقم ٢٤ ، حزيران ١ — ١٩٧١ ، ص ٢) . وعلى أي حال ، فان ظهور حركة الفهود السود لا يعني انهم على استعداد للمشاركة في الكفاح العربي ضد الصهيونية . بل بالعكس ، يظهر بأنهم ليسوا مهتمين سوى في الحصول على قطعة من الجبنة الصهيونية في اسرائيل . وبكل تأكيد ، يعلم اليهود الشرقيون ان العرب الذين يعيشون في ظل الاحتلال الاسرائيلي يعانون من اوضاع أسوأ بدرجات من تلك التي يثيرها هؤلاء اليهود ، ولكننا رغم ذلك لم نسمع أيا من هؤلاء الفهود قد رفع صوته ولو مرة تضامنا مع العرب المضطهدين (بفتح الهاء) والمستغلين (بفتح الغين) . وبدلا من ذلك ، نرى ان اليهود الشرقيين يرفضون ان يصنفهم اليهود الاوروبيون كـ « عرب وسود ومواطنين من بلدان مختلفة يعتبرون أدنى من هؤلاء المستوطنين — اي اليهود الاوروبيين — » (**نيو ليفت ريفيو** ، عدد ٦٥ ، يناير — فبراير ١٩٧١ ، ص ٦) .

صدر عن مركز الابحاث

التابع لـ م. ت. ف.

التمييز ضد اليهود الشرقيين

في اسرائيل

بقلم

هلدا شعبان صايغ

٢٠٦ صفحات ٣ ل.ل.

شهد الاقتصاد الاسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ تطورات ارتبطت بصورة مباشرة بالتطورات السياسية والعسكرية الاسرائيلية ، كما تميزت تطوراته بتسجيلها لمعدلات نمو مرتفعة نسبيا شملت جميع القطاعات . ورغم ذلك فقد واجه الاقتصاد العديد من المشاكل التي ارتبطت بتزايد معدلات الانفاق العسكري التي انعكست على زيادة حدة مشاكل العجز فيميزان المدفوعات وعجز الموازنة الاسرائيلية العامة . وقد لجأت ادارة السياسة الاقتصادية الاسرائيلية الى مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بهدف مواجهة مشاكل الاقتصاد وتحقيق الملاءمة بين متطلبات نمو الاقتصاد والحد من الضغوط التضخمية بهدف تحقيق نمو اقتصادي يحقق الاهداف وينمو بشكل متوازن .

الاقتصاد الاسرائيلي (١٩٦٧ — ١٩٦٩)

سبق ان مر الاقتصاد الاسرائيلي بفترة تراجع عام اصابت معظمقطاعاته خلال الفترة١٩٥٥ الى منتصف ١٩٦٧ ، وقد ارتبطت هذه الموجة من الركود بالاسباب الرئيسية التالية[١] : أ) السياسات الانكماشية التي لجأت اليها السلطات الاقتصادية للحد من موجة التضخم والانتعاش التي أصابت الاقتصاد في الفترة السابقة ، ولتخفيف حدة عجز ميزان المدفوعات الاسرائيلي فأدت هذه السياسة الى نتائج عكسية . ب) انخفاض معدلات الهجرة اليهودية وتراجع نشاط البناء مما انعكس على معظم الصناعات الاسرائيلية (تزود صناعة البناء ١٠ ٪ من القطاع الصناعي باحتياجاته) . ج) انخفاض معدلات تدفق رأس المال الاجنبي سواء منه القروض او الهبات (التحويلات بدون مقابل) والتي ارتبطت بتراجع حماس اليهودية العالمية في تمويل اسرائيل خلال تلك الفترة .

وقد استمرت فترة الركود الى منتصف عام ١٩٦٧، حيث قامت اسرائيل بعدوانها علىالدول العربية[٢]. وبدأ الاقتصاد منذ حلول النصف الثاني من عام ١٩٦٧ ، اي بعد حرب حزيران مباشرة يسترد نشاطه ونموه بفعل العوامل الرئيسية التالية : — أ) السياسات المالية والنقدية التوسعية التي لجأت اليها السلطات الاقتصادية الاسرائيلية . ب) الزيادة الحادة في الانفاق العام التي ارتبطت بتزايد الانفاق على الشؤون العسكرية ، وما تطلبته عملية احتلال الاراضي العربية . ج) التخفيض في قيمة الليرة الاسرائيلية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ بنسبة ١٤٫٣٪ . حيث اصبح الدولار يعادل ٣٫٥ ليرات اسرائيلية بدلا من ٣ ليرات .

وقد لوحظ ان معدل الانفاق المحلي خلال عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩ والمسبب الرئيسي لرواج الاقتصاد كان اعلى من معدل الزيادة في الانتاج المحلي الاجمالي ، مما كان يتوقع معه ان ينعكس ذلك على ارتفاع كل من مستوى الاجور والاسعار . ولكن مستوى الاجور بقي ثابتا كنتيجة للاتفاقية التي وقعت بين كل من الحكومة والاتحادات التجارية واصحاب العمل خلال عام ١٩٦٧ ، والتي جمدت بموجبها الاجور . ونتيجة لها لم ترتفع الاجور ، كما لم ترتفع الاسعار بمعدل ملحوظ ، وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في حجم المستوردات التي غطت الفجوة بين الانتاج المحلي والطلب . وكانت النتيجة الطبيعية لذلك تزايد العجز في حساب السلع والخدمات لميزان المدفوعات الاسرائيلي، مما ادى الى انخفاض حجم الاحتياطات من الذهب والعملات الاجنبية خلال عام ١٩٦٨ بما قيمته ٥٠ مليون دولار واستمر هذا الانخفاض وبشدة في عام ١٩٦٩ ، ووصل حجم هذا الاحتياطي في حزيران (يونيو) ١٩٦٩ الى ما قيمته ٥٤٣ مليون دولار (وهو ما يمول واردات ثلاثة شهور فقط من السلع والخدمات) ثم وصل في نهاية عام ١٩٦٩ الى ما قيمته ٤١٢٫٤[٣] مليون دولار . وتفسير هذا الانخفاض المتزايد الذي تعرض له الاحتياطي الاسرائيلي من الذهب والعملات الاجنبية، ان حركة التحويلات الاجنبية من القروض والهبات والتي كانت قبل ذلك تغطي العجز في ميزان المدفوعات وتسمح بتكوين فائض يضاف الى رصيد الاحتياطي ، ان حركة التحويلات هذه قصرت الى حد كبير عن تغطية عجز ميزان المدفوعات . فبينما بلغ حجم هذه التحويلات خلال عام ١٩٦٩ ما قيمته ٦٣٠ مليون دولار فقد بلغ عجز حساب السلع والخدمات ما قيمته ٨٩٤ مليون دولار[٤]. وكان الانخفاض السريع في الاحتياطي من الذهب والعملات الاجنبية مصدر قلق كبير في اسرائيل ، لاعتبارات تتعلق بالمركز المالي الدولي وسمعتها المالية الدولية، خاصة فيما يتعلق بالمقدرة على الاقتراض ، وذلك من الوجهة

الاقتصادية البحتة . فقد كان هذا الانخفاض السريع في حجم الاحتياطي يعني زيادة صعوبات الحصول على القروض الاجنبية ، حيث افادت التقارير بأن المقرضين ليسوا مستعدين دائما لقبول الضمانات التي تقدمها حكومة اسرائيل ويسألون عن مزيد من الضمانات من المصادر الدولية(٥).

وتعكس الاحصائية التالية النمو الذي اصاب الانتاج القومي الاسرائيلي خلال سنتي ١٩٦٨ و١٩٦٩ بالمقارنة مع الاعوام السابقة ، بالاضافة لنمو مختلف القطاعات ، ويلاحظ منهما تراجع نمو قطاعات الاقتصاد المختلفة خلال الفترة ١٩٦٥ — ١٩٦٧ ، بينما اتجه النمو للتصاعد بعد ذلك . ويلاحظ التراجع اكثر ما يكون وضوحا فيما يتعلق بنشاط البناء ، بالاضافة لتراجع معدلات نمو قطاعات الصناعة والخدمات .

الجــدول رقم (١)

الانتـاج القومي الاجمالي (بسعر الكلفة)

(بملايين الليرات الاسرائيلية)

	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
الزراعة	٧٠٣	٧٤٦	٨٤٩	٩١٩	٩٩٠
الصناعة والتعدين والتحجير	٢،٠٩٧	٢،١٠٠	٢،٢٦٥	٢،٨٥١	٣،٤١٢
البناء والماء والكهرباء	١،٠٣٢	٩٢٨	٧٩٩	١،٠١٥	١،٣٤٢
النقل والمواصلات	٤٧١	٨٦٨	٨٩٦	١،٠٦١	١،١٦٦
المالية والتأمين	٤٥٥	٥٢٩	٥٦٦	٦٩٩	٧٩٢
الحكومة والمؤسسات الخاصة التي لا تهدف الى الربح	١،٦٣٥	٢،٠٥٠	٢،٢١٢	٢،٣٧٢	٢،٥٨٧
التجارة والخدمات	٨٤٨	٩٤٩	٩٦٠	١،٠٩٠	١،٢٤٨
الدخل القومي الصافي	٨،٥٧١	٩،٣٤٢	٩،٧٢٦	١١،٥٠٦	١٢،٩٨٤
معدل نمو الدخل القومي الصافي		٩٪	٤٪	١٨٪	١٣٪

المصدر : — IMF, *Israel Recent Economic Developments*, SM/71/17, Feb. 1971, Table 3, p. 65.

الاقتصاد الاسرائيلي خلال عام ١٩٧٠(٦)

التطورات الاقتصادية العامة : يلاحظ ان الانتاج القومي الاجمالي الحقيقي في اسرائيل ، والذي سجل معدلا مرتفعا نسبيا للنمو خلال عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩ (١٥،٤٪ و١٠،٩٪ على التوالي) قد سجل معدلا للنمو بلغ ٨،٥٪ . بينما ارتفع الانتاج الصناعي بما نسبته ١٠٪ ، مع ملاحظة تحقق توسع ملحوظ في الصناعات العلمية الكيماوية والالكترونية والكهربائية والمعدنية ، رغم ان اهميتها النسبية في الانتاج الصناعي الاجمالي لا زالت محدودة . كما توسع نشاط البناء وسجل رواجا مثل السنتين السابقتين فبلغ حجم الزيادة في نشاطه ما نسبته ٣٠٪ ، واهم فرع في نشاط البناء هو نشاط المساكن . كما ارتفع حجم الانتاج الزراعي لعام ١٩٦٩/١٩٧٠ (تشرين الاول ٦٩ — أيلول ١٩٧٠) بما نسبته ٧٪ رغم انتشار حالة عامة من القحط ، فقد لوحظ ان المنتجات المروية والمنتجات من الحمضيات والمنتجات الحيوانية قد ساهمت في تعويض النقص الذي اصاب انتاج الحبوب والعلف. اما نشاط الاستثمار فقد سجل كذلك ارتفاعا سريعا خلال عام ١٩٧٠ بلغ ما نسبته ١٣٪ من العـام الماضي بالاسعار الثابتة . ويرجع السبب الرئيسي في ذلك الى الاستثمار في الصناعـات العسكرية وانتعاش نشاط الهجرة وما استتبعه من استثمار في انشطة البناء ، حيث تضاعف معدل الهجرة بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٠ . بينما يلاحظ ان الاستثمار الخاص اصابه نوع من التراجع في معدل نموه بسبب انخفاض معدلات الاربحية التي يسجلها ، كما اصاب النمو في الاستثمار الراسمالي بعض التراجع ، بينما استمرت سياسة الحكومة في عدم

انقاص حجم الاستثمار في البناء لتوفير المساكن للمهاجرين وحرصا على عدم رفع الايجارات .

وبالنسبة للطلب العام الداخلي فقد سجل خلال عام ١٩٧٠ ارتفاعا بما نسبته ١٢٪ ، الا انه اختلف عن العامين الماضيين فيما يلي : — ١ — حدوث تغيرات في معدل نمو الطلب خلال العام وبدأ ضغط الطلب يقل تدريجيا . ٢ — حدوث تحول كبير في تركيب الطلب من الاستهلاك الخاص الى الاستهلاك العام . فقد ارتفع الانفاق الاستهلاكي العام بما نسبته ٢٦٪ بسبب زيادة حجم الانفاق العسكري التي انعكست على كل من زيادة المستوردات وتنشيط نمو الصناعة العسكرية المحلية . وارتفع حجم الدخل القابل للتصرف فيه بما نسبته ١٢٪ خلال عام ١٩٧٠ بالمقارنة مع عام ١٩٦٩ ، بينما سبق ان سجل نموا بما نسبته ١٣٪ خلال عام ١٩٦٩ و١٨٪ خلال عام ١٩٦٨ . مما يعكس الزيادات التي استحدثت في معدلات الضرائب والقروض الاجبارية الجديدة التي فرضت ، والتي سنشير اليها لاحقا .

اما مستوى الاسعار العام فقد ارتفع بما نسبته ٦٪ ، ساهمت الضرائب في هذه الزيادة بما نسبته ٤٪ ، كما ارتفعت الارقام القياسية للاستهلاك بما نسبته ١١٪ ، كانت الضرائب غير المباشرة مسؤولة عن ما نسبته ٦٪ . وهكذا يرجع ارتفاع مستوى الاسعار خلال عام ١٩٧٠ في معظمه الى الضرائب غير المباشرة ، بينما لم تساهم الزيادات المتحققة في الاجور (والتي سنشير اليها لاحقا) سوى بنسبة ضئيلة . وقد ساهمت العمالة العربية من المناطق العربية المحتلة نتيجة حرب حزيران ١٩٦٧ مساهمة واضحة في تحقيق هذه النتيجة ، وذلك لانخفاض مستويات اجورها بصفة عامة ، علما بأن عدد العاملين العرب من هذه المناطق في اسرائيل بلغ في آذار ١٩٧٠(٧) (٣٠،٠٠٠) عامل .

اما التطورات التي شملت ميزان المدفوعات الاسرائيلي خلال عام ١٩٧٠ فقد سجلت بعض التحسن بالمقارنة مع العام الماضي . فبينما سجل صافي ميزان السلع والخدمات والتحويلات (الهبات) وحركة رأس المال طويل الاجل عجزا بلغ ما قيمته ١٨٠ مليون دولار خلال عام ١٩٦٩ ، فقد سجل فائضا بمقدار ٤٣ مليون دولار خلال عام ١٩٧٠ . وقد ازداد حجم احتياطي بنك اسرائيل من الذهب والعملات الاجنبية بما قيمته ٣٦ مليون دولار (ويشمل ذلك الموقف المالي مع صندوق النقد الدولي) ليصل الى ما قيمته ٤٤٩(٨) مليون دولار ، بينما كان قد سجل هذا الرصيد من الاحتياطي انخفاضا بما قيمته ٢٥١ مليون دولار خلال عام ١٩٦٩ . وتشمل الزيادة المتحققة خلال عام ١٩٧٠ رصيد اسرائيل من الاحتياطي الجديد المعروف باسم حقوق السحب الخاصة S D R'S بما قيمته ١٥ مليون دولار . وبينما زاد حجم العجز في حساب السلع والخدمات بما قيمته ٤٠٠ مليون دولار ليصل الى ما قيمته ١٤٣ بليون دولار ، فقد زادت التحويلات بدون مقابل (الهبات) بما قيمته ٢٠٠ مليون دولار والتحويلات من رؤوس الاموال متوسطة وطويلة الاجل ارتفعت بما قيمته اكثر من ٤٠٠ مليون دولار . اما التغيرات الاساسية في ميزان العمليات الجارية خلال عام ١٩٧٠ فترجع الى ما اصاب حساب الخدمات ، الذي زاد عجزه بما قيمته اكثر من ٣٠٠ مليون دولار ليصل الى ٧٠٠ مليون دولار . ومعظم هذه الزيادة مرتبطة بزيادة الانفاق الحكومي ، ويعكس ذلك تزايد الانفاق العسكري في الخارج ، والذي يدخل تحت هذا البند .

وساهمت التحويلات بدون مقابل بتغطية نصف العجز المذكور، وقد بلغت قيمتها حوالي ٦٧٥ مليون دولار بالمقارنة مع ٤٨٩ مليون دولار للعام الماضي . وهذه الزيادة تعود لزيادة تحويلات اليهود وتحويلات التعويضات الالمانية الفردية . كما مكنت القروض متوسطة وطويلة الاجل من مواجهة الواردات العسكرية المتزايدة ، وذلك بالاضافة لتغطية الجزء الباقي من عجز العمليات الجارية .

وبينما سجلت الصادرات نموا بسيطا بما نسبته ٤٪ بسبب الظروف السيئة التي أحاطت بصادرات الماس والحمضيات ، فقد سجلت الواردات ارتفاعا بما نسبته ٨٪ ، بالمقارنة مع العام الماضي ، وهي أقل نسبة منذ عام ١٩٦٧ . وسجل العجز في الميزان التجاري زيادة بسيطة (انظر الجدول رقم ٣).

السياسات الاقتصادية الاسرائيلية (١٩٦٩ — ١٩٧٠) : — استمرت السياسات الاقتصادية التي وضعت خلال عام ١٩٧٠ في التزامها بنفس الاهداف التي وضعت لها خلال عام ١٩٦٩ والهادفة الى تحقيق الاستقرار في نمو الاقتصاد وضبط توازنه واتجاهاته التوسعية وتشجيع قطاع التصدير بهدف

تحقيق النمو المتوازن ، وقد انعكس ذلك على كل من السياسة المالية والنقدية والدخلية وسياسة التجارة الخارجية ، مع ملاحظة استحداث بعض الاجــراءات خلال عــام ١٩٧٠ ، وكانت هــذه السياسات كما يلي :

السياسة المالية : ــ واجهت السياسة المالية متطلبات الانفاق الكبـــير الملتزم به على الشؤون العسكرية وتشجيع الصادرات والهجرة ، وتمت مواجهة ذلك عن طريقين : ــ أ) في جانب النفقات، عملت على الحد من جميع بنود الانفاق الاخرى ، فخفض الانفاق المخصص للميزانية الراسمالية بنسبة ١٤٪ ، بينما شهدت البنود الاخرى زيادة بسيطة . ب) في جانب الايرادات ، عملت السلطات على زيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة والقروض الاجبارية ، كما خططت للاقتراض من بنك اسرائيل بما قيمته ٦٥٠ مليون ليرة مقابل اقتراضها لما قيمته ١٨٦٠ مليون ليرة اسرائيلية خلال عام ١٩٦٩ / ١٩٧٠ .

هذا وقد لوحظ اثناء عام ١٩٧٠ ان الانفاق سيزيد كثيرا عن المقرر ، ويرجع ذلــك بالدرجة الاولى للانفاق العسكري المتزايد، لذلك فقد قدمت الحكومة في آب (اغسطس) ١٩٧٠ ميزانية اضافية لتمويل النفقات الاضافية التي تبلغ ١٢٤٠، مليون ليرة ، مولت عن طريق ضرائب اضافية تقدر بحوالي ٤٧٠ مليون ليرة ، وقروض جديدة من الخارج بما قيمته ٧٦٠ مليون ليرة، وشملت الضرائب الجديدة ضرائب مباشرة علــى الشركات وبعض الضرائب غــير المباشرة ، بالاضافة لرفع نسبة الضريبة الاضافية على معظم المستوردات بنسبة ٢٠٪ . ونتيجة لذلك سيزداد انفاق ميزانية ١٩٧٠/١٩٧١ بما نسبتــه ٢٧٪ ليصل الى ما قيمتــه ١٠٤٢ بليون ليرة ، وسيزداد الايراد بما نسبته ٣١٪ ليصل الى ما قيمته ٦٤٣ بليون ليرة ، وعليه فسيزيد عجــز الميزانية من ٣٢١ بليون ليرة الى ٣٤٥ بليون ليرة ، وسيجري تمويله بعدة طرق منها القروض الاجبارية والاقتراض من بنك اسرائيل (المركزي) بما قيمته ٦٥٠ مليون ليرة .

السياسة الائتمانية : ــ اتخذت منذ مطلع عام ١٩٦٨ سياسة ائتمانية تقييدية تهدف الى كبح جماح السيولة الزائدة في الاقتصاد ، خاصة مع تزايد العجز في ميزان المدفوعات ، وسجل عرض النقد بين كانون الثاني ١٩٦٧ وكانون الثــاني ١٩٦٨ ارتفاعا بنسبة ١٤٪ . بينما ارتفع عرض النقد خلال عام ١٩٦٩ بما نسبته ٢،٥ ٪ فقط بسبب العجز الكبير الذي سجلــه ميزان المدفوعــات الاسرائيلي ، مما ادى الى امتصاص جزء كبير من السيولة في الاقتصاد ، مما ادى الى قيام السلطات المالية والنقدية بالعمل على زيادة السيولة خلال النصف الثاني من عام ١٩٦٩ . لكن تحسن وضع ميزان المدفوعات خلال عام ١٩٧٠ وزيادة الطلب على الائتمان ادى الى لجوء السلطات لتقييد عملية التزايد في عرض النقد .

سياسة الدخل : ــ وفقت سياسة الدخل التي لجأت اليها السلطات الاقتصادية الاسرائيلية خلال عام ١٩٧٠ بين اعتبارات ضرورة زيادة الاجــور المجمدة وبين اعتبــارات السياسة الانكماشيــة الرامية الى امتصاص جزء مــن القوة الشرائية الفعالة . فبينما بقيت الاجور مجمدة خلال عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩ وذلك طبقا للاتفاقية التي وقعت في منتصف عــام ١٩٦٧ بين كــل مــن الحكومــة والهستادروت واصحاب العمل ، فقد وقعت اتفاقية جديدة في مطلع عام ١٩٧٠ تغطــي عامي ١٩٧٠ و١٩٧١ سمحت بمنح العمال زيادة في الاجور بنسبة ٤٪ تسلم لهم نقدا ، بالاضافة لزيادةبنسبة ٤٪ تدفع على شكل سندات ادخار اجباري يشتريها اصحاب العمل ، كما اجبر اصحاب العمل على شراء سندات اجبارية بما نسبته ٤٪ من مدفوعاتهم للاجور مع التعهد بعدم رفع الاسعار ، واتفق كذلك على رفع ضريبة الدفاع من ١٠ ٪ الى ١٥ ٪ من ضريبة الدخل ، بالاضافة لقرض دفاع اجباري بما نسبته ٧٪ من الدخل الخاضع للضريبة . وتعهدت الحكومة بعدم زيادة الضرائب غير المباشرة وعدم تخفيض المساعــدات علــى السلع الضروريــة والخدمات . كما اتفق على ان ترتفع الاجور في ١٩٧١/١/١ بما نسبته ٢٪ تدفع نقدا او بشكل سندات حسبما يقرر في ذلك الوقت ، مع رفع نسبة تعويضات غلاء المعيشة بمــا نسبته ٣٪ ، وزيادة حجم المنافع الاضافية . ونتيجة للاتفاقية ولتحريك الاجور فقد ارتفعت تكاليف الاجور بما نسبته ١٦٪ ، ولا تتوقع السلطات ان تنجم مشكلة عن زيادتها وذلك لان هنــاك زيادات تحققت في الانتاجية خلال عام ١٩٦٨ و١٩٦٩ دون ارتفــاع الاجور .

السياسات التجارية : ــ لا زالت نظريات تشجيع

الصادرات تطبق مع زيادة نطاق المساعدات للصادرات خلال عام ١٩٧٠ ، وذلك فيما يتعلق بالتخفيضات على الرسوم الجمركية لاغراض التصدير والرسوم على الصادرات وتقديم القروض بشروط سهلة ، بالاضافة لتقديم خصومات على الضرائب غير المباشرة وتضاعفت هذه الخصومات منذ شباط ١٩٧٠ . كما شددت القيود المالية على السفر حيث خفض حجم المبلغ المسموح بتحويله للمسافر من ٣٧٥ دولارا الى ٢٥٠ دولارا ، ورفعت نسبة الضريبة على تذكرة السفر بنسبة ١٠٪ بالاضافة لرسم يبلغ ٥٥٠ ليرة للسفر بالبحر و٥٩٥ للسفر بالجو ويعتقد المسؤولون بأن هذه الاجراءات ساهمت مساهمة فعالة في تخفيض حجم الانفاق على السفر .

الاقتصاد الاسرائيلي خلال عام ١٩٧١(٩)

تحكم اتجاهات الاقتصاد الاسرائيلي خلال عام ١٩٧١ ضوابط السياسة الاقتصادية الانكماشية في جوانبها المالية والنقدية والدخلية ، وهي نفس السياسة التي صممت خلال عام ١٩٧٠ بهدف الحد من الاثار التوسعية التي تتركها السياسة الانفاقية على الاقتصاد وبسبب التوسع الكبير في النفقات العسكرية وما لها من آثار على عرض النقد وميزان المدفوعات . وتتوقع السلطات الاقتصادية نتيجة لهذه السياسات ولطبيعة التطورات التي يتحرك في اطارها الاقتصاد الاسرائيلي ان يتراجع معدل النمو في الانتاج القومي ليسجل نموا بنسبة ٧٪ مقارنا بنسبة ٨٫٤٪ خلال عام ١٩٧٠ . كما تتوقع ان يرتفع معدل نمو الاستهلاك الخاص بما نسبته ٤٪ مقارنا بما نسبته ٥٪ للعام الماضي ، وذلك انعكاسا لزيادة الضرائب غير المباشرة والضرائب الاضافية على الواردات ، كما يعتقد الاسرائيليون الرسميون بأن الزيادة في الاجور لن تنعكس بصورة ملحوظة في رفع مستوى الاسعار . كما يتوقع ان يرتفع معدل نمو الاستهلاك العام (بالشروط الحقيقية) بما نسبته ٥٪ خلال عام ١٩٧١ ، وذلك على ضوء توقع تحسن الاوضاع السياسية في المنطقة وسرعة تحقق هذا التحسن مما سينعكس على الحد من تصاعد الانفاق العسكري . ويتوقع ان يرتفع معدل الاستثمار بنسبة ١١٪ وهو منخفض عن معدل نموه خلال العام الماضي ، وذلك راجع لكون معدل نمو الاستثمار كان مرتفعا كثيرا خلال ثلاثة الاعوام الماضية بالاضافة لانخفاض حجم الاستثمار في الزراعة والمساكن ، ولكون العديد من المشاريع سينتهي انجازها بصورة نهائية تقريبا . ويتوقع ان يرتفع الطلب الكلي المحلي بما نسبته ٦٪ بالشروط الحقيقية ، واذا صحت التوقعات فسيكون عام ١٩٧١ هو العام الاول منذ عام ١٩٦١ الذي ينخفض فيه معدل الطلب العام عن معدل نمو الانتاج القومي الاجمالي مما يسمح بارتفاع اقل في عجز حساب السلع والخدمات لميزان المدفوعات . كما يتوقع ان ترتفع الاسعار بما نسبته ٤٪ مقارنة بـ ٨ — ٩٪ خلال عام ١٩٧٠ .

اما بالنسبة لميزان المدفوعات الاسرائيلي فيتوقع ان يسجل حساب السلع والخدمات تزايدا في عجزه يقارب نفس مداه خلال عام ١٩٧٠ وهو في حدود ٧٠ — ٨٠ مليون دولار (تزايد العجز) ليسجل ما قيمته ١٫٣ بليون دولار ، وهناك توقعات متفائلة بالنسبة للصادرات من الحمضيات والماس بالاضافة الى ان الواردات، رغم انها ستشهد تزايدا في بعض البنود خاصة السفن والطائرات ، الا انها لا يتوقع ان تشهد زيادة في الواردات العسكرية بنفس معدل الزيادة المتحققة خلال عام ١٩٧٠ مما يعني ان ميزان الخدمات سيسجل عجزا اقل في معدله من معدل العام الماضي . خاصة وان نظام الودائع على الواردات سيستمر فرضه خلال عام ١٩٧١ وتقرر ان يستمر لعام ١٩٧٢ ، وذلك رغم ان نسبة الودائع على الواردات قد انخفضت من ٥٠٪ الى ٤٠٪ منذ كانون الثاني (يناير) ١٩٧١ ، ويتوقع ان تنخفض بنسبة اخرى خلال عام ١٩٧٢ . وقد خضع لتأثير هذا النظام ٢٠٪ من الواردات الاسرائيلية كما فرضت ضريبة اضافية على الواردات بنسبة ٢٠٪ في آب (اغسطس) ١٩٧٠ ساهمت وتساهم في تخفيض حجم المستوردات . ويتوقع ان يصل عجز حساب السلع والخدمات مستواه في العام الماضي ، كما سبق بيانه ، ليصل الى ١٫٣ بليون دولار ، ويتوقع ان تبلغ التحويلات بدون مقابل ما قيمته ٦٥٠ مليون دولار ، والقروض بنفس القيمة تقريبا ، ويتوقع ان يشهد مركز الاحتياطي تغيرات طفيفة .

تقييم لتوقعات عام ١٩٧٠ : —

يلاحظ ان اتجاهات الاقتصاد الاسرائيلي خلال عام ١٩٧١ وفق توقعات السلطات الاقتصادية الاسرائيلية تسجل اتجاهات ايجابية متفائلة بالنسبة للاقتصاد وزيادة احكام السيطرة على اتجاهاته التوسعية

عن طريق السياسات الانكماشية ، والتي ستنعكس على معدلات تزايد الانفاق الاستهلاكي العام والخاص بالاضافة لبعض التفاؤل بالنسبة لميزان المدفوعات الاسرائيلي . خاصة مع توقعات تراجع معدلات تزايد الانفاق الاستهلاكي العام (خاصة العسكري) بسبب الهدوء النسبي للاوضاع العسكرية على الجبهات مع الدول العربية . وقد تعاملت التقارير الدولية مع هذه التوقعات الرسمية الاسرائيلية بكل تحفظ ، وقد وصفتها بأنها متفائلة ، ولا يتوقع ان يخضع الاقتصاد لعوامل الضبط التي اعلنت ، فسيرتفع كل من معدل تزايد الاستهلاك الخاص وحجم المستوردات والاجور ، مما سينعكس في النهاية على ميزان المدفوعات لزيادة حدة مشاكله . وتدعو هذه التقارير الى اخضاع الاقتصاد لضوابط السياسة المالية والنقدية التقييدية .

الجدول رقم (٢)

مصادر الموارد واستخداماتها

	بالمليون ليرة اسرائيلية بالاسعار الجارية	نسبة الزيادة بالاسعار الثابتة				
	١٩٧٠(١)	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠(١)	١٩٧١(٢)
الموارد						
الانتاج القومي الاجمالي	١٩،١٢٨	٢،٠	١٥،٤	١٠،٩	٨،٤	٧
الواردات من السلع والخدمات	٨،٩٩٤	١٢،٢	٣٠،٦	١٠،٥	٦،٩	٧
الاجمـــــالي	٢٨،١٢٢	٤،٥	١٩،٧	١٠،٨	١١،٠	٧
الاستخدامات :						
الاستهلاك الخاص	١١،٨٣٧	١،٤	١٢،٠	١١،٧	٥،٠	٤
الاستهلاك العام	٦،٨٧٠	٣٦،١	١٤،٩	١١،٣	٢٥،٩	٥
الاستثمار الاجمالي	٤،٧١٢	—٢٢،١	٤٥،٩	١٥،١	١٣،١	١١
الطلب المحلي	٢٣،٤١٩	٣،٧	١٧،٨	١٢،٢	١٢،٠	٦
الصادرات من السلع والخدمات	٤،٧٠٣	٨،٤	٢٧،٣	٩،٩	٦،٩	١٢
الاجمـــــالي	٢٨،١٢٢	٤،٥	١٩،٧	١٠،٨	١١،٠	٧

المصدر : IMF, *Israel-Staff Report and Proposed Decision for the 1970, Article XIV Consultation* SM/71/23 Feb. 2, 1971, Table No. 1 p. 4.

١ — تقديرات اولية .
٢ — تنبؤ .

الجـــدول رقم (٣)

تقديرات البنود الرئيسية لميزان المدفوعات الاسرائيلي

(بملايين الدولارات الامريكية)

	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠(١)
الصادرات (فوب)	٥٣٣	٥٩٧	٦٧٩	٧٠٣
الواردات (سيف)	—٦٧١	—١،٠١٦	—١،١٩٩	—١،٢٩٥
الميزان التجاري	—١٣٨	—٤١٩	—٥٢٠	—٥٩٢
صادرات الخدمات	٣٧٦	٥٣٢	٥٥٢	٥٩٠
واردات الخدمات(٢)	—٧٦٨	—٨٢٦	—٩٣٨	—١،٢٩٠
ميزان الخدمات	—٣٩٢	—٢٩٤	—٣٨٦	—٧٠٠
ميزان السلع والخدمات(٣)	—٥٣٠	—٧١٣	—٩٠٦	—١،٢٩٢
التحويلات بدون مقابل	٥١٩	٤٤٨	٤٨٩	٦٧٥
ميزان تحويلات رأس المال طويل الاجل	٣٠١	٢٦٠	٢٣٧	٦٦٠
الميزان الرئيسي(٤)	٢٩٠	—٥	—١٨٠	٤٣
التغير في الاحتياطي الرسمي(٥)	—٩٤	+٥٢	+٢٥٠	—٣٦

١ — تقديرات اولية .

٢ — تشمل المشتريات العسكرية .

٣ — المعاملات مع المناطق العربية المحتلة مستبعدة.

٤ — يمثل ميزان السلع والخدمات والتحويلات بدون مقابل والقروض الطويلة الاجل .

٥ — الاشارة (—) تشير الى تحقق زيادة .

المصدر : *Ibid*, Table 2, p. 6.

١ — فؤاد بسيسو ، **المحتوى الاقتصادي الاسرائيلي لحرب حزيران ١٩٦٧** ، دائرة الابحاث الاقتصادية ، البنك المركزي الاردني ، ١٩٦٩ ، ص ١ — ٢ .

١ — يعتقد البعض — ونحن نشاركهم — في ان أحد الاسباب الرئيسية لحرب حزيران ، هو حالة الركود التي أصابت الاقتصاد الاسرائيلي بفعل العوامل السالف ذكرها ، والتي رؤي ان الحرب لا بد وان تؤدي الى استئناف انشطتها. وهذا السبب يشكل احد الاسباب التي تشكل في مجموعها الدافع الاقتصادي للحروب الاسرائيلية، والذي يعني ضرورة توفير الظروف الطبيعية السلمية لنمو الاقتصاد الاسرائيلي .

٣ — Economist Intelligence Unit, *Quarterly Economic Review*, "Israel" No. 2, 1971, Appendix 1.

٤ — IMF, *Israel, Recent Economic Developments*, SM/71/17, Feb. 1971, Table 39, p. 101.

٥ — Economist Intelligence Unit, *Quarterly Economic Review* "Israel", No. 1, 1970 , London.

٦ — رجعنا هنا الى تقرير صندوق النقد الدولي (IMF) سابق الاشارة اليه .

٧ — *Financial Times*, 3/6/1971

٨ — تعادل هذه قيمة الواردات من السلع والخدمات لشهرين فقط ، وبه لا زالت اسرائيل متخطية لحد الامان من الاحتياطي . والذي يعادل واردات ثلاثة شهور من السلع والخدمات .

المصدر : IMF, *Israel - Staff Report and Proposed Decision for the 1970 Article XIV Consultation* Feb. 2, 1971.

٩ — المصدر : تقارير صندوق النقد الدولي السابق الاشارة اليها .

موفدو " شؤون فلسطينية " يغطون اربعة مؤتمرات فلسطينية وعربية وعالمية

اشتركت شؤون فلسطينية في أربعة مؤتمرات عقدت في الصيف وعالجت المواضيع الفلسطينية المختلفة : احدها كنسي مسيحي ، واثنان فلسطينيان نقابيان (عمالي وطلابي) ورابعها مختص في جغرافية الوطن العربي . وفيما يلي تقارير الموفدين الاربعة . وسيغطي موفدون آخرون لشؤون فلسطينية في العدد القادم مؤتمرات أخرى عقدت وتعقد في فصل الخريف الحالي .

مؤتمر الكنيسة الميثودية لبحث مشاكل العالم الثالث (كولورادو)

منذ انطلاق الثورة الفلسطينية بدأت قضية فلسطين تطرح نفسها على قطاعات كبيرة من شعوب العالم عامة ، وعلى الضمير المسيحي خاصة ، وتستقطب نفس العناصر التي استقطبتها وتستقطبها منه حركات التحرر الوطني في العالم الثالث . بدأت المشكلة الفلسطينية تأخذ مكانها في المحافل والاوساط المسيحية كقضية شعب يدافع عن حقوقه في وجوده الوطني بقوة السلاح ويناضل ضد قلعة متقدمة من قلاع الاستعمار والعنصرية ، وليست كقضية شعب بحاجة الى الشفقة والاحسان ، « الفلسطينيون ليسوا بحاجة الى شفقتنا ، هم بغنى عن معطياتنا . لقد مضى زمن الاستعطاء » . مع نمو المقاومة الفلسطينية والتفاف الجماهير الفلسطينية والعربية حولها بدأ نضال الفلسطينيين من أجل الحرية يعني للمسيحيين الشيء الكثير . واشار لهذه الظاهرة الجديدة الكاردينال دوفال رئيس اساقفة الجزائر في رسالته الى الندوة العالمية للمسيحيين من اجل فلسطين التي عقدت في بيروت العام الماضي : « ان عقد هذه الندوة يلبي حاجة ملحة ، نظرا لان قطاعات كثيرة اقلعت عن موضوعيتها وانه لا مفر من تنبيه الضمير الى مقتضيات العدالة في هذه القضية المأسوية ، تمهيدا للسلام العالمي » . كما نجد ان المجلس العالمي للكنائس (يضم الكنيستين البروتستانتية والارثوذكسية) أعلن في آب ١٩٦٩ « ان الدول الكبرى بمساعدتها على خلق دولة يهودية في فلسطين ، دون الاعتراف بحقوق الفلسطينيين ، ارتكبت ظلما فادحا في حق العرب الفلسطينيين » . كما ان عديدا من الكنائس والمنظمات المسيحية في العالم لم تستطع الا ادانة عنصرية وجرائم اسرائيل من مذابح وعمليات تعذيب وهدم للقرى ونسف للمنازل واغتصاب للاراضي وطرد للسكان ...

ان تزايد الوعي بالمخططات الصهيونية وكشف طبيعة الاضاليل التي طالما لجأت اليها الصهيونية لاجتذاب الرأي العام المسيحي الى صفها ، أحبط الكثير من محاولات اسرائيل المتكررة لتحوير رغبة المسيحيين في الانفتاح على مختلف الديانات ومحاولاتها لدفع الاوساط المسيحية الى تأييد مآرب اسرائيل في توسيع رقعة التهويد وتشريد شعب فلسطين .

---

١ — من تقرير جورج مونتارون ، رئيس تحرير مجلة « الشهادة المسيحية » الذي قدمه الى الندوة العالمية للمسيحيين من اجل فلسطين ٧—١٠ ايار ١٩٧٠ .

يرجع لفضل كبير في ذلك الى المبادرات الفذة التي قام بها عدد من رجال الدين المسيحيين العرب ولجان انبثقت عن المؤتمر العالمي للمسيحيين من أجل فلسطين الذي أوصى في مقرراته متابعة الاتصال من أجل «ايصال الحق لوجدان البشرية .» ولقد استطاعت هذه المبادرات في اخراج القضية الفلسطينية من مجالها السياسي الضيق — الذي أرادته الصهيونية — الى المجالات الانسانية ، حيث طرحت عبر الفكر الغربي والدعوة المسيحية القائمة على احقاق الحق ومناصرة المظلوم . والمبادرات التي قامت بها « لجنة نصرة فلسطين » في الجزائر تعتبر من اهم المبادرات لايصال حقيقة المواجهة العربية مع الصهيونية الى وجدان المسيحيين في العالم باعتبارها « مواجهة تمت الى صميم القيم ، كما تمت الى النضال من اجل التحرير . » انبثقت « لجنة نصرة فلسطين » في الجزائر عن المؤتمر العالمي للمسيحيين من اجل فلسطين الذي عقد في بيروت ، وتضم عددا من المسيحيين المقيمين في الجزائر من الذين عملوا مع الثورة الجزائرية ابان حرب التحرير الجزائرية . وتولت اللجنة ، بالتعاون مع حركة المقاومة الفلسطينية ، ترتيب الاتصالات مع الكنائس والجمعيات المسيحية في أوروبا والولايات المتحدة . وجاءت زيارة الدكتور يوجين بليك الامين العام لمجلس الكنائس العالمي الى الجزائر في شهر حزيران من هذا العام نتيجة الجهود التي بذلتها لجنة نصرة فلسطين مع أجهزة مجلس الكنائس في جنيف والاتصالات التي أجرتها حركة المقاومة ، التي قابل وفد منها الدكتور بليك وعددا من المسؤولين في مجلس الكنائس في شهر أيار من هذا العام . وفي الجزائر قابل الدكتور بليك الرئيس هواري بومدين والاخ قائد احمد وعددا من المسؤولين الجزائريين ، كما اجتمع الى وفد حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) . وأصدر الدكتور بليك في نهاية زيارته الرسمية الى الجزائر بيانا أشاد فيه بالدعم الذي تقدمه الجزائر الى حركات التحرر في العالم « مساهمة منها بدعم نضالها [حركات التحرر] ضد العنصرية » . وتحدث في بيانه عن الشعب الفلسطيني وحقه في الكفاح من أجل تقرير مصيره وبناء دولة ديمقراطية تتعايش فيها جميع الاديان بدون تفرقة . كما تقرر خلال المناقشات التي جرت ان يضع مجلس الكنائس العالمي جميع امكاناته لنشر المعلومات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في أوساط الجمعيات والكنائس المسيحية في العالم وأن يساهم في بلورة الحوار بين منظمات المقاومة الفلسطينية والكنائس المسيحية في أوروبا والولايات المتحدة .

بناء على المناقشات التي جرت بين وفد يمثل المقاومة الفلسطينية و« لجنة نصرة فلسطين » من جهة ووفد مجلس الكنائس العالمي في كل من بيروت وجنيف والجزائر ، تقرر دعوة عدد من الفلسطينيين الى الولايات المتحدة لاجراء اتصالات وحوار مع ممثلي الكنائس والمنظمات المسيحية هنالك . وبالفعل ، فقد سافر وفد يمثل حركة المقاومة الى نيويورك واجتمع بعدد من المسؤولين المسيحيين والمهتمين بشؤون الشرق الاوسط ، كما حضر الوفد مؤتمرا للكنيسة « الميثودية » في دينفر (كولورادو) بحثت فيه مشكلات دول العالم الثالث وقضايا التحرر في العالم . وجرت جميع المناقشات في جو من الصراحة وتم التركيز على النقاط التالية : أولا — ان قضية العدل والحرية والسلام قضية واحدة في العالم كله ، هي قضية الانسان في سعيه من أجل التقدم والسعادة . ثانيا — ان السلام الحقيقي لا يمكن ان يتحقق الا بمحاربة كل الاتجاهات الاستعمارية والعنصرية والتسلطية ، لانها منافية لكرامة الانسان وحريته ولحقه في الحياة . ثالثا — ان الصهيونية فلسفة عنصرية توسعية تحاول بناء وطن قومي يضم جميع يهود العالم ، كما انها لا تشكل خطرا على الشعب العربي وحده ، بل على اليهودية واليهود ايضا . رابعا — ان الكفاح المسلح هو الحل الوحيد الذي يعيد للشعب الفلسطيني حقه وحريته ، واذا كانت القوة المسلحة وقوة الظلم والعدوان تعمل للسيطرة على العالم ، فليس أمام قوى الحق الا ان تقاتل بالسلاح . خامسا — ان الشعب الفلسطيني يقاتل الصهيونية التي تحتل أرضه، ويسعى الى بناء دولة ديمقراطية تتيح للجميع بغض النظر عن دياناتهم أو لونهم أو جنسهم العيش بسلام على أرض فلسطين ، الا انه ليس هناك من امكانية لقيام دولة ديمقراطية قبل سقوط دولة الاحتلال . سادسا — ان اسرائيل التي قامت على الظلم والعدوان تمارس سياسة قمع تعسفية ضد السكان في الاراضي المحتلة فتجردهم من ممتلكاتهم وتهدم بيوتهم وتعتقل الالاف وتدوس حرمة الاماكن المقدسة .

ان اهتمام أوساط مسيحية متعددة بالقضية

الفلسطينية وبنضال الشعب العربي الفلسطيني ، والتفاف العديد من المؤيدين والانصار داخل المنظمات والاندية والمؤسسات المسيحية ، حتى تحولت الى تيار قوي استنفرت له الصهيونية كل طاقاتها أملا في الحد من تعاظمه ، يعود في رأيي الى ٣ اسباب رئيسية : أولا — انها نتيجة شعور الضمير المسيحي بثقل جديد ، لا يقل وطأة عما شعر به من عقدة الذنب تجاه اليهود ، ومحاولة التكفير عن هذا الذنب . ثانيا — انها نتيجة لفهم الانسان المسيحي المدرك للاثم الصهيوني للدور الاعلامي الذي يمكن ان يلعبه في مجتمعه في تصحيح المفاهيم المتعلقة بالقضية الفلسطينية . ثالثا — انها نتيجة بروز حركات يسارية وتقدمية في اوروبا والولايات المتحدة تناصر حركات التحرر في العالم وعلى رأسها الثورة الفلسطينية ، مما حث المسيحيين التقدميين الى ان يضموا اصواتهم الى الاصوات التقدمية الاخرى لدعم نضال شعب فلسطين وشعوب العالم الثالث .

ف . ب .

المؤتمر الرابع للاتحاد العام لعمال فلسطين (دمشق)

عقد الاتحاد العام لعمال فلسطين مؤتمره الرابع في مدينة دمشق مساء ٢٠ اب ١٩٧١ واستمر انعقاد المؤتمر اربعة ايام ، وكان من حيث الشكل ناجحا ، اما من حيث المضمون فهناك انتقادات عديدة توجه الى المؤتمر ، لان الاوان قد آن لنعيد النظر بالبناء النقابي الفلسطيني ، والعمل لارسائه على قواعد ذاتية متينة ، وليس على الدعم السياسي الخارجي ، من قبل هذا الحزب او ذاك التنظيم الفدائي .

لقد عقد المؤتمر في ظرف سياسي بالغ الخطورة ، اذ كان النظام الاردني يوجه ضرباته التكتيكية الصغيرة لاكمال الحصار حول قواعد الفدائيين في احراج عجلون . وكان من الواضح تماما ان معركة كبيرة قادمة على الطريق . كذلك كان الوضع في قطاع غزه ملتهبا الى حد يستدعي الوقوف عنده بعد الاضراب الشامل الذي نفذ احتجاجا على مخططات ترحيل اللاجئين الى مناطق متباعدة ، لتمكين القوات الاسرائيلية من مراقبة نشاط الفدائيين والسيطرة عليها . اما على الصعيد العربي فقد كانت احداث السودان وخاصة في جانبها النقابي الذي اسفر عن اعدام الشفيع أحمد الشيخ زعيم الحركة العمالية ، يثير نقاشا عاصفا في اوساط الحركة النقابية العالمية كلها .

ازاء هذا الوضع السياسي المتفجر فلسطينيا وعربيا ، كان مفروضا في مؤتمر الاتحاد العام لعمال فلسطين أن يكون اكثر تجاوبا مع الاحداث ، باعتباره مؤسسة من اهم المؤسسات النقابية الفلسطينية ، واكثرها قدرة على البقاء . وهذا يعني ان يعقد المؤتمر وهو يسعى سلفا لتركيز الاضواء على جوانب معينة ، يريد عامدا ان يشد لها انظار اعضاء المؤتمر ، وانظار الوفود العربية والاجنبية التي لبت دعوته . وهذا يعني ايضا ان يعقد المؤتمر تحت شعارات معينة تكشف الهدف الكبير الذي سيكون محور النقاش ومن ثم التوصيات والقرارات . وعلى ضوء الوضع السياسي الذي ذكرناه فان الشعارات المناسبة لان يعقد المؤتمر في ظلها هي : ١ — مناقشة الوضع في الاردن ، ورسم سياسة واضحة للاتحاد ازاءها. ٢ — مناقشة الوضع في الاراضي المحتلة ، وخاصة في قطاع غزه ، ورسم الخطوات الكفيلة بنقل اصداء اضراب غزة الى كافة الاوساط العمالية في كل انحاء العالم . ٣ — مناقشة احداث السودان ، من زاوية الحريات النقابية ، والالتزام بموقف واضح ازاءها .

وبالنسبة للنقطة الثالثة ، من المهم ان نشير الى ان الاتحاد العام لعمال فلسطين كان الاتحاد الوحيد الذي ابرق للاتحاد العالمي للنقابات مستنكرا اعدام الشفيع في السودان . وانعكس هذا الموقف « النقابي المستقل » في حرارة كلمات الوفود الدولية التي حضرت المؤتمر ، وفي قرارات الدعم التي اتخذتها ازاء الاتحاد ، ماديا ومعنويا. الا ان هذا الموقف الواعي لعمال فلسطين ، لم يعلن عنه بشكل كاف ، اذ رفض الاتحاد نشربرقيته في الصحف ، مكتفيا بتسجيل موقفه على الصعيد

النقابي الرسمي .

ازاء هذه القضايا الثلاث ، ماذا كان جدول اعمال المؤتمر ؟ لقد كان جدولا روتينيا لا ينطوي على اي دلالة سياسية . لم يطرح بشكل مركزي موضوعا اساسيا ليدور حول البحث والنقاش ، مكتفيا بترتيب اعماله على الشكل التالي (كلمة الافتتاح — التقرير الاداري — كلمات الوفود — اجتماعات اللجان ... الخ) . بينما كان من الممكن ان يكون عقد المؤتمر مناسبة لان تناقش الطبقة العاملة الفلسطينية من خلال ممثليها كافة القضايا الراهنة التي تواجه العمل الفلسطيني ، فيصبح المؤتمر بذلك مناسبة تاريخية ، وليس قضية تنظيمية روتينية فقط .

هذا النقد الاول الذي نوجهه للمؤتمر ، برز بشكل واضح تماما في التقرير الاداري الذي قدمته الامانة العامة للاتحاد ، والذي كان في الجزء الاغلب منه استعراضا لنشاطات الاتحاد على الصعيدالدولي، ذاكرا بشكل عابر فقط ، بداية جهوده لدعم العمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، مبتعدا تماما عن طرح اي تحليل او موقف على المؤتمر للمناقشة . ونحن نعرف تماما ان السبب وراء ذلك ليس العجز،فالقرارات السياسية الصادرة عن المؤتمر، مست كافة القضايا الاساسية التي تواجه الثورة (من خلال مناقشة اللجنة السياسية لها) ، ولكن السبب الكامن وراء ذلك هو نوع التصور السائد لدى قيادة الاتحاد حول مهمة المؤتمر كمؤتمر عمالي يمثل قاعدة من قواعد ثورة مسلحة . فبهذه الصفة لا يفترض باتحاد عمال فلسطين ان يعقد مؤتمرا « تنظيميا » ، بل أن يستفيد من هذه المناسبة التنظيمية ليعمق القضايا والمفاهيم السياسية المطروحة ، محددا موقفه منها، وراسما الخطط لبلورتها وتنفيذها ، لانه اكثر الاتحادات الفلسطينية تأهيلا للعب هذا الدور ، ولان صوته ايضا مسموع بشكل كاف في الاوساط النقابية الدولية ،وبمقدار ما يستطيع الاتحاد ان يجعل لكل مؤتمر من مؤتمراته قضية سياسية مركزية يتركز حولها البحث والنقاش ، بمقدار ما يستطيع ان يعمق من ثورية الاتحاد وفعاليته وتأثيره في مجرى حركة المقاومة الفلسطينية .

القضية الثانية التي لم تلق الاهتمام الكافي في جلسات المؤتمر ، هي قضية « البناء النقابي » للاتحاد . ان الاتحادات الفلسطينية حتى الان تتسم بصفة البيروقراطية حيث يتم تركيب الاتحاد من اعلى ، بمبادرة افراد ، او منظمات ، او احزاب ، وليس تعبيرا عمليا عن تواجد اجتماعي ما . والخطأ في هذه العملية البيروقراطية ليس في ان تبدأ من اعلى . ففي مرحلة التأسيس لا بد من ان تبادر جهة ما للعمل ، انما يبرز الخطأ بعد انتهاء مرحلة التأسيس ، حيث تبقى المؤسسة النقابية عبارة عن قيادة متواجدة يوميا ، وجسم هلامي من مجموع الاعضاء مهمتهم الاساسية حضور الانتخابات لاختيار القيادة او اختيار الممثلين في نهاية كل عام . اما اثناء ذلك فليس هناك سعي لبناء اي جسم نقابي ترسم له مهمات محددة ، وليس هناك لقاءات دورية بين العمال لمناقشة مشاكلهم والسعي لحلها ، وكذلك ليس هناك خدمات اجتماعية او اقتصادية يؤمنها الاتحاد لاعضائه بحيث يرتبطون به ، ويشعرون ان مصالحهم تتحقق من خلاله (مكاتب تشغيل — مكاتب احصاء — مدرسة نقابية — تعاونيات بيع او انتاج — منح تعليمية — نوع من الضمان الصحي ... الخ) .

والصفة الثانية التي تتسم بها الاتحادات الفلسطينية حتى الان انها تعبر عن الانحياز التنظيمي لتيار سياسي معين ، اكثر مما تعبر عن تواجد التيارات المتعددة فيها (مع تقدير ضرورة وجود تيار قائد) ، حتى يمكن جذب كل هذه التيارات للعمل على اسس نقابية . وفي ظل السعي للسيطرة التنظيمية على الاتحادات، تأخذ التيارات الاخرى موقفا سلبيا من نشاطات اي اتحاد ، فيخسر الاتحاد بذلك الشيء الكثير من الحيوية . صحيح ان السيطرة التنظيمية لتيار ما نابعة من تأييد الغالبية لممثليه ، والنتائج في هذا الاطار تكون شرعية تماما ، الا ان هذا الاهتمام بالشكل، يفقد المؤسسة النقابية عنصرا هاما من عناصر تكوينها ، وهو التفاف الجميع حولها ، وليس انصار هذا التيار او ذاك فقط . ويمكن حل هذه المشكلة بالاصرار على عقلية الانفتاح على كافة التيارات مع التمسك بحق التيار السائد في ان تكون له الاغلبية ، وهذا يقتضي منه ان لا يستعمل اغلبيته لابعاد الاخرين . ولكن الحل الاعمق لهذه المشكلة يأتي عن طريق بناء الجسم النقابي ، واداء مهمات نقابية تربط كل عضو في المؤسسة لانه يرى فيها تعبيرا عن مصالحه .

ان اداء المهمات النقابية قضية ليست غائبة عن

ذهن الاتحاد العام لعمال فلسطين . وفي التقرير الاداري بند خاص يتحدث عن سعي الاتحاد لبناء « مؤسسات انتاجية » مثل مشاغل خياطة ومشاريع زراعية صغيرة ، تكون ميدانا لتشغيل أيد عاملة فلسطينية ، وتأمين ارباح مالية للاتحاد تمكنه من مواجهة مسؤوليات اخرى . ومن الضروري تشجيع وتنمية هذا الاتجاه ، ولكن الاقتصار عليه امر غير كاف على الاطلاق ، لان مشاريع الاتحاد مهما بلغت لا تستطيع مواجهة المشكلات الاقتصادية للعمال الفلسطينيين ، ولا بد الى جانب ذلك من استكشاف وممارسة كل الوسائل الاخرى التي تساعد في حل هذه المشكلات ، والتي ذكرنا بعض الامثلة عليها .

ومن المهم في هذا النطاق تذكير الاتحاد بضرورة انشاء مكتب خاص للاحصاء ، يأخذ على عاتقه معرفة كافة الاوضاع المتعلقة بالعمال الفلسطينيين (اعدادهم — مهنهم — البطالة بين صفوفهم — مستوى دخولهم — مشاكلهم الاجتماعية) حتى يتمكن من خلال الاطلاع « العلمي » على هذه المشكلات ان يبادر لوضع مطالب محددة لحلها في كل بلد عربي على حدة . وبعمل من هذا النوع ، يمكن فعلا ان يخطو الاتحاد العام لعمال فلسطين خطوات كبيرة الى الامام ، وان يبني مؤسسة نقابية ثابتة ، لا تتأثر بالمد او الجزر السياسيين ، ولا بالخصومات والمنازعات التنظيمية بين اعضائه. ولكون الاتحاد يعبر عن الطبقة العاملة الفلسطينية، اي عن اكثر الطبقات الفلسطينية ثباتا وتماسكا ومصلحة مشتركة ،يستطيع اكثر من غيره ان يؤدي هذه المهمة ، وان يصبح عمله نموذجا تقتدي به الاتحادات الاخرى .

عقد المؤتمر تحت رعاية رئيس الجمهورية العربية السورية الفريق حافظ الاسد ، الذي اناب عنه وزير العمل السوري السيد مروان صباغ . وشارك في حفل الافتتاح السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير ، والسيد فاروق القدومي رئيس دائرة التنظيم الشعبي في المنظمة ، وعدد اخر من اعضاء اللجنة التنفيذية. ولبى دعوة الاتحاد لحضور المؤتمر ٢٧ وفدا عربيا واجنبيا يمثلون نقابات العمال في بلدانهم . منهم ١٥ وفدا عربيا ، و ١٢ وفدا اجنبيا في مقدمتهم وفود من الاتحاد السوفياتي وفيتنام الجنوبية ، واتحاد عموم عمال افريقيا . وكان عدد اعضاء المؤتمر العاملين حوالي ٩٦ عضوا (وستة اعضاء مراقبين) يمثلون ٢٧ الف عامل فلسطيني تقريبا موزعين على ثمانية فروع في لبنان وسوريا والعراق ومصر والكويت والمانيا الغربية والسويد ، وعمال قطاع غزة في الاردن . ووجهت دعوة خاصة لوفد يمثل النقابيين الفلسطينيين القدماء ، حيث حضر وفد منهم برئاسة السيد عبد الحميد حيمور الذي اسس اول نقابة عمالية في فلسطين عام ١٩٢٣ وعرفت باسم «جمعية العمال العربية الفلسطينية». وتكريما للنقابيين القدماء جرى اختيار السيد حيمور رئيسا فخريا للاتحاد .

وقد القى السيد ياسر عرفات كلمة في المؤتمر حيا فيها اتحاد العمال « الذي اعطى للثورة الفلسطينية الشيء الكثير » ، وقال انه يعتبر الاتحاد « اهم الاماكن قدسية للثورة بعد حملة البنادق » . كما ألقى السيد فاروق القدومي كلمة تحدث فيها عن ازمة العمل الفدائي في الاردن ، وارتباط النظام الاردني تاريخيا بالامبريالية قائلا « ان من صفى وجودنا العلني لن يسمح لنا مطلقا ان نعود لنقيم مثل هذا الوجود مرة اخرى . ان من سذاجة الرأي وحماقة الرؤيا ان نعتقد ان الوساطة العربية ستعيدنا الى مواقعنا التي فقدناها في الاردن . فليس هناك غير الصراع الدامي وسيلة لاستعادتها » . كذلك ألقت كافة الوفود المشتركة في المؤتمر كلمات اعربت فيها عن تأييدها للاتحاد العام لعمال فلسطين ، ولحركة المقاومة الفلسطينية ، واستنكارها لموقف النظام الاردني ومحاولاته المبذولة لضربها وتصفيتها .

وانبثق عن المؤتمر سبع لجان ناقشت القضايا الاساسية واتخذت توصيات ووفق عليها بالاجماع. وتم انتخاب امانة عامة جديدة من خمسة اعضاء هم (فتحي الراغب امينا عاما ، سعيد الخمره للشؤون الخارجية ، حيدر ابراهيم للشؤون الداخلية ، علي السعدي للاعلام ، موسى ابو حطب للمالية) .

ب . ح .

المؤتمر الوطني السادس للاتحاد العام لطلبة فلسطين (الجزائر)

تحت شعار « تحرير عمان خطوة على طريق تحرير فلسطين » انعقد في مدينة الجزائر في الفترة ٣٠/٧ — ١٩٧١/٨/٧ المؤتمر الوطني السادس للاتحاد العام لطلبة فلسطين . ولقد شارك في أعمال المؤتمر ٨٤ عضوا يمثلون ما يقرب من ٧٠ فرعا للاتحاد ، واعضاء الهيئة التنفيذية التسعة . كما شارك في المؤتمر بالاضافة الى الاعضاء العاملين ، عدد من الضيوف منهم الدكتور فايز صايغ والدكتور كلوفيس مقصود ورؤساء الاتحاد السابقون وممثلون عن حركة المقاومة والصحف العربية ، بالاضافة الى ممثلي الاتحادات الطلابية العربية . ومن الاصدقاء الاجانب شاركت وفود عديدة منها وفد اتحاد الطلاب العالمي واتحاد الشبيبة الديمقراطي العالمي ، وممثلون عن حركات التحرر في آسيا وافريقيا ومندوبو ما يقارب من ١٥ اتحادا طلابيا تقدميا .

ولقد جاء انعقاد المؤتمر في ظرف سياسي يختلف جذريا عن الجو السياسي للمؤتمر الخامس الذي عقد في عمان (٣٠/٧ — ١٩٦٩/٨/٥). ففي الوقت الذي عقد فيه المؤتمر الخامس في ظرف سياسي تميز بمد ثوري متنام يعم المنطقة العربية بصورة عامة والساحة الاردنية الفلسطينية بصورة خاصة ، وبانتصارات متنامية تحققها حركة المقاومة على اعدائها ، وبحالة من الارتفاع في معنويات الجماهير والتفافها حول الثورة مما مكن من فرض عقد المؤتمر لاول مرة في عمان على ارضنا ووسط شعبنا فان المؤتمر الوطني السادس عقد في ظرف سياسي يختلف كليا يتميز بمد رجعي يميني يعم المنطقة العربية كلها مقابل انحسار وتراجع القوى الوطنية العربية ، وبحالة من اليأس والضياع تعيشها الجماهير العربية تشل — ولو لفترة — قدرتها على الرؤية الواضحة وعلى التصدي لكافة المؤامرات . ان المؤتمر الوطني السادس قد عقد بعد أقل من شهر واحد من تنفيذ مجزرة جرش وعجلون التي حقق بها النظام الاردني تصفية وجود حركة المقاومة العسكري في الاردن . كما ان المؤتمر عقد بعد حوالي سنة من مجزرة أيلول ، تميزت بالتراجعات التي ادت الى هبوط في معنويات الجماهير والتفافها حول الثورة . ذلك كله تواقق مع تقدم واضح احرزته الحلول السلمية على طريق وضعها موضع التنفيذ ، وتذليل الكثير من العقبات التي واجهتها .

في مثل هذا الظرف السياسي عقد المؤتمر الوطني السادس . وكان لا بد أن يترك ذلك تأثيره الواضح على المؤتمر بصورة عامة ، اذ تميز في ايامه الاولى بمستوى جيد من الوعي السياسي ، قادته بصورة واضحة عناصر واعية من بعض الفروع بهدف الارتفاع بالمؤتمر، سواء في مناقشاته او في قراراته، الى مستوى خطورة المرحلة ، وبهدف تخليص المؤتمر من اي قيد رسمي يحد من قدرته على ابداء آرائه الصريحة في جميع القضايا فلسطينيا وعربيا وعالميا. لقد أوضحت الحالة التي تعيشها الثورة منذ أيلول لقطاع الطلاب وممثليهم بصورة خاصة الاسباب التي ادت بالثورة الى مأزقها الحالي كما جعلتها تتلمس خطوط التوجه الذي يمكن ان يخرجها من ذلك المأزق . وكان المؤتمر هو المجال الطبيعي الذي يستطيع من خلاله القطاع الطلابي ان يعبر عن رأيه بعلمية وصراحة في مجمل قضايا الثورة وتحالفاتها ، كما كان المجال الطبيعي لتوحيد وتعبئة جهود ذلك القطاع من أجل ممارسات عملية ، يضع فيها آراءه موضع التنفيذ . كل ذلك كان يبشر بمؤتمر طلابي يشكل علامة في تاريخ العمل الطلابي الفلسطيني ، وبداية الطريق امام الاتحاد ليلعب دورا حقيقيا في مجمل مسيرة الثورة . وقد استمر ذلك الجو طيلة الايام التي سبقت بداية المؤتمر الايام الثلاثة الاولى منه . بعد ذلك بدأت عملية الضبط التنظيمي تفرض نفسها لضبط خط سير المؤتمر وابقائه ضمن الاطار والخط الرسمي لحركة المقاومة وخصوصا فيما يتعلق بالموقف من الانظمة العربية . وقد نجحت عملية الضبط في حصر المؤتمر في مناقشاته وقراراته ضمن عملية النقد السطحي والعتاب الرقيق والخجل الشديد من معظم الانظمة العربية ، ورفض اي تلميح بالادانة لاي نظام عربي رجعي متآمر باستثناء نظام الاردن الذي وقف في ادانته له عند الحدود الرسمية لحركة المقاومة .

استمع المؤتمر في الايام الثلاثة الاولى الى محاضرات

من الاخ « أبو اياد » والدكتور فايز صايغ والدكتور كلوفيس مقصود . قدم الاخ « ابو اياد » عرضا سياسيا عن الاحداث والتطورات التي مرت بها الثورة الفلسطينية ، وتصوراته للمستقبل . وتبع ذلك العرض مناقشة تميزت بطابع النقد العلمي لمسيرة الثورة وقياداتها ، وتركزت تلك الانتقادات حول سلسلة التراجعات التي مارستها قيادة الثورة ، وحول تغليب قيادة الثورة علاقتها مع الانظمة العربية على علاقتها مع الجماهير . وقد وضع الاخ « ابو اياد » امام اعضاء المؤتمر المهام التالية : ان يكون المؤتمر نموذجا ثوريا في مسيرة الثورة بحيث يستطيع أن يكون اداة ضغط وتصحيح للمسيرة ، النضال بحزم للارتفاع بمستوى الالتزام الثوري من مرحلة النظرية الى مرحلة الممارسة ، ان يأخذ الطلاب بزمام المبادرة في العمل الثوري في كافة المجالات وان يتولوا مسئولياتهم في معركة المواجهة التي تخوضها الثورة الفلسطينية الان ضد الجبهة العدوة بفروعها الثلاثة (العدو الصهيوني، النظام الاردني وحلفاؤه والامبريالية الامريكية ومصالحها في المنطقة) ، تحقيق الوحدة الوطنية للحركة الطلابية الفلسطينية ووضع خط وبرنامج سياسي واضح يعمل به الاتحاد في المرحلة القادمة ويكون مقياسا اساسيا لمدى جدية الالتزام به .

وتحدث الدكتور فايز صايغ في محاضرته عن علاقة الثورة الفلسطينية بحركات التحرر في العالم الثالث، وارتباط الصهيونية واسرائيل بظاهرة الاستعمار والتفرقة العنصرية والعنف ، مركزا على الطبيعة الاستيطانية للحركة الصهيونية . اما الدكتور كلوفيس مقصود فقد كانت محاضرته حول أوضاع الثورة الفلسطينية ، مبينا ضرورة اللقاء بين ما أسماه بـ « اليسار المذهبي » و« اليسار الوطني » للخروج بحركة المقاومة من أزمتها الراهنة .

افتتح المؤتمر في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الجمعة ١٩٧١/٧/٣٠ في قصر زيروت يوسف بحضور قايد أحمد عضو مجلس قيادة الثورة الجزائرية ومسئول جهاز حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري ، وعدد من كبار المسئولين الجزائريين . كما حضر حفلة الافتتاح وفد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي كان يزور الجزائر. ثم استمع في جلسته المسائية الى محاضرة أبو اياد ، والى كلمات بعض الوفود المراقبة ، وبعدها انتخب لجنة الاعتمادات . وفي اليوم الثاني استمع المؤتمر الى عدد من الوفود المراقبة ، وارسل برقية شكر الى الرئيس بومدين يحيي فيها موقف الجزائر حين وافقت على مذكرة منظمة التحرير وقطعت علاقاتها مع النظام الاردني . كما أرسل برقية استنكار لاعدام الاردن فدائيين ثلاثة . وفي اليوم الثالث الاحد وافق المؤتمر على تقرير لجنة الاعتمادات ، وقام بانتخاب مكتب الرئاسة . بعد ذلك قدمت الهيئة التنفيذية تقاريرها الادبية والمالية والتي عرضت من خلالها صورة عن نشاطاتها خلال سنتين وعن علاقاتها الداخلية مع الفروع والخارجية مع الاتحادات الشقيقة والصديقة وعن الدور الاعلامي الذي مارسته ، كما عرضت لاهم المشاكل التي واجهتها . وكان واضحا ان مستوى التقارير ضعيف ، وان الهيئة التنفيذية قد قصرت في كثير من مجالات عملها وبالذات في مجال العلاقات الداخلية، وفي تصديها لمشكلة ابعاد الطلاب من جامعات ج. ع. م. بالاضافة الى أنها لم تقدم تقريرا سياسيا كما جرت العادة في جميع مؤتمرات الاتحاد، مما أثر سلبا على تنظيم النقاش السياسي والقرارات السياسية . وقد استمرت مناقشة التقارير حتى مساء يوم الثلاثاء ٨/٣ حيث وافق عليها المؤتمر ومنح الهيئة التنفيذية الثقة .

بعد ذلك توزع اعضاء المؤتمر على خمس لجان هي : لجنة العلاقات الداخلية وتعديل الدستور، اللجنة السياسية والتوعية والاعلام ، لجنة الكفاح المسلح وشئون الثورة الفلسطينية، لجنة العلاقات الخارجية ، اللجنة المالية . وقد انهت اللجان عملها ظهر يوم الخميس ٨/٥ . وعاد المؤتمر الى الجلسات العامة لمناقشة توصيات اللجان واصدار قراراته النهائية وقد استمر ذلك حتى مساء السبت ٨/٧ ، قام بعدها المؤتمر بانتخاب المجلس الاداري للاتحاد مكونا من سبعة وعشرين عضوا منهيا بذلك اعماله . وقد عقد المجلس الاداري اول اجتماع له يوم ٨/٩ وانتخب من بين أعضائه الهيئة التنفيذية للاتحاد التي ستتولى قيادة الاتحاد للسنتين القادمتين .

ملاحظات حول اعمال المؤتمر :

الى أي مدى ارتفعت نقاشات وقرارات المؤتمر لتلم بالوضع الذي تعيشه الثورة لتفعل فيه ؟ هل استطاع المؤتمر ان يعمق ويدعم فعالية الاتحاد كجزء من الحركة الطلابية التقدمية العربية والعالمية ؟ وهل خرج المؤتمر بتحديد اعطاه دور

سياسي ونقابي واضح للمرحلة القادمة ؟ بصورة عامة ودون الخوض في التفاصيل فقد كان بعض اعضاء المؤتمر السادس اكثر وعيا من المؤتمر الوطني الخامس من الناحية السياسية ، وذلك يعود بالدرجة الاولى الى اختلاف الظرف السياسي عند انعقاد كل منهما . فقد عقد المؤتمر الخامس في فترة « شهر العسل » التي عاشتها حركة المقاومة الرسمية مع جميع الانظمة العربية وفي فترة النمو الثوري المتصاعد ، وفي وقت كان التناقض مع النظام الاردني العميل معيبا لدرجة سمحت لان يقوم الملك حسين بنفسه بافتتاح المؤتمر ، وان يقوم رئيس وزرائه باختتامه . بينما عقد المؤتمر السادس في حالة انحسار جماهيري وفي وقت بدا التناقض المصيري مع النظام الاردني أوضح ما يكون ، وبدت المواقف الحقيقية للانظمة العربية اكثر وضوحا . وكان لا بد لذلك الاختلاف ان يفرض نفسه على المؤتمر السادس . ولكن الاقرار بأن المؤتمر السادس كان اكثر وعيا من المؤتمر الخامس من الناحية السياسية ، لا يعني ان ذلك المؤتمر استطاع ان يلم بصورة جيدة بالوضع الذي تعيشه الثورة . لقد طغت اوضاع المقاومة السياسية والتنظيمية بكل خصائصها التراجعية المترددة بعد ايلول على جو المؤتمر . وبدل ان يضع المؤتمر الاتحاد في مكانه الطبيعي كحصان يشد عربة المقاومة الى الامام ، غرق المؤتمر نفسه او اغرق في اجواء حركة المقاومة وعلاقاتها وتكتيكاتها وحساباتها . ولقد كان ضروريا لضمان سير المؤتمر ضمن الخطوط المتصورة له سلفا بحيث لا يشكل اي احراج في العلاقة مع اي نظام عربي مهما كان اتضاح رجعيته وتآمره ، لقد كان ضروريا الحد من الجو الديمقراطي فيه وقد تجلى ذلك في منع حق الكلام عن بعض الاشخاص عند نقاش بعض المواضيع بالذات او فرصة تقفل باب النقاش او رفع الجلسة عند الشعور بعدم القدرة في السيطرة عليها . وقد اعطى ذلك انطباعا سيئا عند الوفود المراقبة والاجنبية منها بالذات ، خصوصا وان بعض الاجراءات اللاديمقراطية قد اصابت بعض تلك الوفود مثل منع ممثل اتحاد الطلاب العالمي مثلا من توزيع بعض المنشورات عن مجازر السودان منعا للاحراج ، ومثل منع نشر وتوزيع برقية الى الملوك والرؤساء العرب استنكارا لمجازر السودان بعد ان اقرها المؤتمر باغلبية كبيرة لمدة ثلاثة ايام ، منعا للاحراج ايضا .

لقد عكس ذلك نفسه بصورة واضحة على القرارات التنظيمية منها والسياسية بشكل خاص . فقد رفض المؤتمر ادخال اي تعديل جوهري على دستور الاتحاد ولوائحه الداخلية ، رغم ان معظم التعديلات التي اقترحت كانت تهدف بالدرجة الاولى الى دفع الاتحاد خطوات لكي يصبح فعلا قاعدة من قواعد الثورة كما ينص دستوره، ولكي يستطيع ان يعبىء جميع الطلبة المؤمنين والملتزمين بأهداف النضال الوطني الفلسطيني ليمارس دوره الحقيقي في الثورة .

اما القرارات السياسية فقد جاءت متناقضة في بعض الحالات ، وغامضة في حالات ثانية وعامة يمكن اعطاؤها اكثر من تفسير في حالات ثالثة . وكمثال على التناقض سنورد نص القرار السياسي الاول : « ١ — ان تأمين **حقوق شعب فلسطين الوطنية في الاردن** يتطلب قيام جبهة وطنية اردنية فلسطينية تعبر عن ارادة الجماهير في التزام اهداف الثورة الفلسطينية وحماية قواعدها ومساندتها من خلال حكم وطني ديمقراطي يحول السلطة من كونها اداة قمع للثورة الفلسطينية الى سلطة تجعل الاردن متفقة مع ارادتها ، وذلك بتحويلها الى قاعدة ارتكاز ثورية لجماهيرنا . ٢ — ان الحسم بهذا الموضوع يوجب على الثورة الفلسطينية بأن تحمي الجماهير الفلسطينية من الوقوع في شرك الانفعال الاقليمي وان تؤكد التزامها المطلق بوحدة مصالح الجماهير الاردنية الفلسطينية وما ينتج عن هذه الوحدة من ضرورة ترجمتها الى واقع ملموس ، يؤمن استمرارية وفاعلية هذه الوحدة في المرحلة الراهنة والمراحل المقبلة من نضال هذه الجماهير . ان الكلام عن تأمين الحقوق الوطنية لشعب فلسطين في الاردن ، ينبع من كون هذا الموضوع الملح ضرورة اساسية لمواجهة حملة التصفية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني من جهة ، وعن كون هذا الطرح هو الداعم الاساسي في هذه المرحلة لحقوق جماهير الاردن الديمقراطية والتقدم في نضالها ضد النظام الاردني القائم » .

فهناك في القرار اصرار عجيب على «تأمين الحقوق الوطنية لشعب فلسطين في الاردن » مما يوحي بأن هناك شعبين مختلفين في الاردن . ويؤكد ذلك

بل ويصل به الى حد القول ان النضال الوطني الديمقراطي ضد النظام الاردني هو نضال الاردنيين فقط : « ... كون هذا الطرح (يعني تأمين الحقوق الوطنية لشعب فلسطين في الاردن) هو الداعم الاساسي في هذه المرحلة لحقوق جماهير الاردن الديمقراطية والتقدم في نضالها ضد النظام الاردني القائم » . ذلك في الوقت الذي ينص فيه نفس القرار على ضرورة توفر الايمان الكامل «بوحدة مصالح الجماهير الاردنية الفلسطينية ... » .

ويعطي القرار حول الحلول السلمية اوضح مثال لغموض القرارات . فبعد ان يؤكد رفض الحلول السلمية بشكل قاطع ، يبدأ بعدها في عرض نظرية « التلكؤ » ومشتقاته في فقرات القرار الثلاث : اولا : « ان استمرار التلكؤ في رفض قرار مجلس الامن اصبح يشكل خطرا سياسيا اضافيا يضاف الى المخاطر الملقاة على القضية الفلسطينية...». ثانيا : « ... يبقى ان ندرك ما استجد نتيجة المحادثات مع يارنغ وشتاير وروجرز وسيسكو ، وما يقود اليه التلكؤ في رفض الحلول السلمية ... » ثالثا : « ان التلكؤ في رفض قرارات مجلس الامن قد رافقه بكل اسف القبول بمبادرات جزئية مثل مشروع روجرز واوراق العمل ... » .

ورغم ان القرار يحوي كما قلنا في طياته رفضا لمشاريع الحل السلمي وتنبها لخطورتها ، الا ان الاصرار على لفظة « التلكؤ » هذه ، شيء لا يمكن فهمه الا على اساس الاعتبارات الرسمية لعلاقة حركة المقاومة مع الانظمة العربية .

فمن هي الدول او الجهات التي « تتلكأ » في رفض الحلول السلمية . ان مواقف الجميع واضحة تماما وليس فيها ذرة تلكؤ فاما قبول مستميت وباي تنازلات ، واما رفض يتفاوت بين كونه رفضا لفظيا مزايدا او كونه رفضا ينبع من موقف ثوري حقيقي .

وأما عن عمومية القرارات فيتمثل في انه ولاول مرة في مؤتمرات الاتحاد تم الهروب من اتخاذ قرارات سياسية حول كل دولة عربية على حدة، باستثناء المغرب لاسباب تبدو واضحة اهمها بعد المغرب عن اي تأثير حقيقي على الثورة الفلسطينية.

واستعيض عن ذلك بقرار عن جامعة الدول العربية اقحم دون مبرر بارز . كذلك يتمثل ذلك في قرارين عن احداث السودان وعن الثورة في الخليج العربي . بالنسبة للاول فمع ان المؤتمر طالب « بايقاف حملات الارهاب والقمع الجماعي الموجة ضد الاحزاب الثورية والمنظمات الديمقراطية في السودان » ، وحيا « شهداء الشعب السوداني ونضالهم المشروع لحماية مكتسبات الشعب الثورية وعلى رأسهم الشفيع احمد الشيخ وعبد الخالق محجوب » . الا أنه أصر على شطب جميع مقدمة القرار التي كانت تشكل ارضيته والتي كانت تحدد بوضوح الجهات التي تتحمل مسئولية حملات الارهاب والقمع الجماعي مشيرة الى تدخل دول ميثاق طرابلس عسكريا . وبقي هو القرار الوحيد المعلق دون مقدمة تبرره .

اما بالنسبة للقرار الثاني حول الثورة في الخليج العربي فقد رفضت اي اشارة الى محاولات الرجعية اجهاض تلك الثورة والقضاء على النظام الثوري في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

شريف الحسيني

حلقة الخبراء العرب لتوحيد اسماء المواقع الجغرافية في الوطن العربي (بيروت)

عقدت في بيروت في الفترة ما بين ٢٣ و٣١ آب (اغسطس) ١٩٧١ حلقة دراسية لعدد من الخبراء العرب لتوحيد اسماء المواقع الجغرافية في الوطن العربي بأشراف الادارة الثقافية في جامعة الدول العربية، وقد انقسمت الحلقة الى ثلاث لجان انيط بالاولى مناقشة قوائم أسماء المواقع الجغرافية الواردة من الحكومات العربية والنظر في اصدار مصور جغرافي للبلاد العربية مثبت فيه أسماء المواقع الجغرافية ، وحصرت مهمة اللجنة الثانية في وضع قواعد موحدة لكتابة أسماء المواقع الجغرافية العربية بالحروف اللاتينية اما اللجنة الثالثة وسميت لجنة فلسطين فكانت مهمتها مناقشة ما تقوم به اسرائيل من تغيير لاسماء المواقع الجغرافية في الاراضي المحتلة . هذا وقد شارك مركز الابحاث في أعمال هذه الحلقة وقدم مذكرة تتضمن قائمة شاملة للمواقع الفلسطينية التي غيرت السلطات الاسرائيلية المغتصبة اسماءها الى أسماء عبرية مع ذكر الاسم العربي الاصلي لهذه المواقع ، كما قدم المركز مجموعة من الدراسات والكتب والخرائط التي صدرت عنه بهذا الخصوص فكانت المرجع الوحيد تقريبا للجنة الثالثة في أعمالها . والجدير بالذكر ان لجنة فلسطين قامت بالتحقيق في (لائحة) أسماء المواقع الجغرافية في فلسطين التي قدمتها الادارة الثقافية للجامعة نقلا عن الخريطة المليونية الدولية وتضم ٢٥٥ موقعا جغرافيا . وقد وجدت اللجنة عيوبا كثيرة في هذه اللائحة كوجود أسماء لجبال تقع خارج فلسطين (بحدودها المعروفة زمن الانتداب البريطاني) ، كما وجدت فيها أسماء لبعض القرى والوديان التي لا اهمية تذكر لها ، بينما اختفت منها أسماء الكثير من المدن والقرى والمواقع الهامة . هذا عدا عن الاخطاء في تسمية بعض المواقع. وبعد الفراغ من عملية التدقيق هذه اعيد طبع اللائحة مع ذكر الاحداثيات الهامة عن كل موقع . ومن المفيد ان نذكر في هذا النطاق ان اسرائيل كانت قد تقدمت في « المؤتمر الدولي لتوحيد المصطلحات الجغرافية » الذي عقد في جنيف ما بين الرابع والثاني والعشرين من شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧ وضم ٤٤ دولة بينها ٣ دول عربية بمذكرة تضمنت محاولاتها لاحلال اسماء عبرية محل الاسماء العربية الاصلية للمواقع العربية في فلسطين . وقد قامت الدول العربية الثلاث في حينه برد هذه المحاولات مبينة ان تغير الاسماء التاريخية يتعارض مع اهداف المؤتمر . وفيما يلي خلاصة لاهم توصيات الحلقة :

١ ــ قوائم أسماء المواقع الجغرافية في العالم العربي : أوصت الحلقة الدول العربية بوجوب اعداد قوائم جديدة غير التي سبق وقدمتها الى الامانة العامة (الادارة الثقافية) بحيث تتضمن أسماء المعالم الجغرافية الطبيعية والبشرية الهامة ، على أن يكتب الاسم الرسمي بالعربية الفصحى مع ذكر الاسم الخاص المحلي ويكون كل منهما مشكولا تشكيلا تاما . ثم كتابة الاسم الرسمي بالحروف اللاتينية بالطريقة التي انتهت اليها الحلقة . كما أوصت ان تتولى (الادارة الثقافية) بأمانة الجامعة طباعة القوائم النهائية ، طبقا لما انتهت اليه الحلقة في كتاب واحد يكون مرجعا رئيسيا في هذا المجال .

٢ ــ توحيد كتابة الحروف العربية بما يقابلها باللاتينية : رأت الحلقة ان الاصل في أسماء الاعلام الجغرافية هو النطق العربي الفصيح بها ، فأوصت بأن يتم نقل الحروف الهجائية العربية الى ما يقابلها من الحروف اللاتينية طبقا لجدول أعدته لهذه الغاية بحيث تصبح كتابة الاسماء والاعلام بالحروف اللاتينية موحدة على الصعيدين العربي والعالمي نطقا وكتابة . وقد اختارت في هذا الجدول لكل حرف عربي ما يقابله من الحروف اللاتينية مع اضافة اشارات خاصة للحرف اللاتيني الذي لا ينطق به ، كما ينطق بالعربية ، كما جعلت اشارات خاصة للفتحة والضمة والكسرة وال التعريف والتاء المربوطة (حسب لفظها) .

٣ ــ النظر في ما تقوم به اسرائيل من تغيير لاسماء المواقع الجغرافية في الاراضي المحتلة :
أ ــ أوصت الحلقة بالتحقيق بالاسماء العربية الدقيقة للاعلام الجغرافية في فلسطين حتى منتصف ايار / مايو ١٩٤٨ وبالاسماء الحالية المحرفة نتيجة

للاحتلال الصهيوني بعد الاستعانة بالخرائط والكتب الموضوعة في هذا المجال والصادر معظمهــا عن (مركز الابحاث الفلسطيني) . مع تشكيل لجنــة تضم خبراء الجغرافيا والخرائط واللغويــــات وشؤون فلسطين تتولى هذه المهمة على ان تحال نتائج عملها الى منظمة التحرير الفلسطينية لابداء الرأي . وبعد ذلك تقوم الامانة العامة لجامعــة الدول العربية بنشر هذه النتائج على الصعيدين العربي والدولي . كما أوصت الحلقة الحكومات العربية بضرورة تقديم مساهمات مالية عاجلة الى الامانة العامة للجامعة لتتمكن من تنفيذ هـــذه المهمة على الوجه الاكمل .

ب ــ تسجيل الاعلام الجغرافية المحققة على خريطة مليونية ثم خريطة بمقياس (١ : ٢٥٠،٠٠٠) ثم ثالثة منفصلة بمقياس (١ : ١٠٠،٠٠٠) بحيث تصبح هذه الخرائط مرجعا علميا وتراثيا وجغرافيا لفلسطين العربية على أن تسجل جميع هذه الاعلام بالحروف العربية واللاتينية .

جـ ــ أن تقوم (الادارة الثقافية) بتعميم قوائم الخريطة المليونية ــ التي كانت (لجنة فلسطين) قد راجعتها وصححتها ــ على البلاد العربية بعد كتابة أسماء المواقع الجغرافية بالحروف اللاتينية (طبقا لما انتهت اليه الحلقة) ثم بعد ذلك ارسال نسخ عنها الى (المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة) والى منظمة اليونسكو لتثبيت الاسماء العربية الاصيلة وما يقابلهــا بالحروف اللاتينية وبخاصة ما يتصل منها بالتراث الانساني سواء أكان ذلك من الناحية التاريخية ام الناحية الدينية ام الناحية الثقافية .

٤ ــ النظر في اصدار مصور جغرافي (خريطة) للبلاد العربية : أوصت الحلقة بتشكيل لجنة فنية دائمة من الجغرافيين والكرتوغرافيين تتولى اعداد مصور جغرافي (مليوني) للبلاد العربية او متابعة تنفيذه بالتعاون مع الاتحاد الجغرافي العربي . وتثبت في هذا المصور أسماء المواقع الجغرافية في صورتها النهائية التي رسمتها الحلقة على أن تكون طريقة الاثبات باللغة العربية وبالحروف اللاتينية بحيث يكون المرجع الرسمي الذي يعتمد عليه ، كما يكون ردا علميا أصيلا على ادعاءات اسرائيل ومحاولاتها لتضليل الرأي العالمي باستبدال الاسماء العربية باخرى عبرية .

٥ ــ اختيار مرشح عربي للجنة الــدائمة لخبراء الجغرافيا (الامم المتحدة) : اوصت الحلقــة أن تمثل (المنطقة العربية) في المؤتمر الجغرافي الدولي الثاني (الذي سيدعــو اليــه المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة ــ والذي تقرر عقده في شهر أيار / مايو ١٩٧٢) بممثل يختاره الاتحاد الجغرافي العربي ، وكذلك ان توفد الدول العربية مندوبين عنها ، من خبرائهــا الجغرافيين ، الى لجنة خبراء الامم المتحدة هذه ، بالاضافة الى ممثل المنطقة العربية .

٦ ــ وضع خطة عربية مشتركة في اجتماعـــات المؤتمر الدولي الثاني : أوصت الحلقة بأن تقوم الامانة العامة للجامعة بالكتابة الى الحكومـــات العربية لارسال مندوبين عنها الى هذا المؤتمر حتى يكون التمثيل العربي فيه شاملا فيتمكن بمعاونة الدول الصديقة والمناصرة للحق من مجابهة ايـــة خطة تحاولها اسرائيـــل لاستبدال الاسماء العربية الاصيلة باخرى عبرية . كما أوصت الحكومـــات العربية ان تتقدم فورا الى سكرتارية المؤتمر بالامم المتحدة بطلب لادراج شكواها مـــن التعديـــلات والتغييرات التي تقوم بها اسرائيل حماية للقيـــم الانسانية التي تعبر عنها هذه الاسماء الجغرافية وخاصة اماكن العبادة وتلك التي تعكس مظـــاهر تاريخية او تراثا حضاريا .

قسطنطين خمّار

رسالة من الارض المحتلة :
تأملات في ذكرى وعد بلفور

أ . ت .

تلقت « شؤون فلسطينية » الرسالة التالية من مراسلة خاصة في الارض المحتلة . ونحن ننشرها دون ان نتبنى بالضرورة جميع الملاحظات والمقترحات. وستظهر الرسالة ، التي تنفرد « شؤون فلسطينية » بنشر ترجمتها ، بالانجليزية (وربما بلغات اخرى) في صحف اوروبية في ذكرى وعد بلفور في الثاني من نوفمبر .

منذ ما يناهز الثلاث سنوات نشرت بعض الهيئات الفلسطينية اعلانا في عدد من الصحف الغربية الكبرى يقول : « المطلوب : بلفور جديد ليؤسس وطنا قوميا في فلسطين لحوالي مليون ونصف المليون من اللاجئين العرب . » ولم يوقت نشر هذا الاعلان مع ذكرى وعد بلفور في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) ولكن مع الخامس عشر من أيار (مايو) ذكرى قيام دولة اسرائيل في فلسطين . وبالفعل ظهر بلفور جديد ولكن ليس الذي طلبه الفلسطينيون في اعلانهم المذكور ، اذ خلافا لما فعل عمه ، بلفور الاول ، الذي قدم للصهيونيين بلادا ليست ملكه بل ملك شعب اخر، لم يهب بلفور الثاني لاغاثة الفلسطينيين المضطهدين (بفتح الهاء) ، وحتى لم يكلف نفسه عناء كتابة « وعد » يؤيد فيه قضية الفلسطينيين ولو شكليا . وبدلا من ذلك ، بعث برسالة حاقدة الى صحيفة « تايمز » اللندنية ينحي فيها باللائمة للحالة التي يقاسي منها الفلسطينيون على الفلسطينيين أنفسهم ، وذلك بسبب رفضهم ان يقبلوا شاكرين قرار التقسيم ويتنازلوا بذلك عن جزء من بلادهم . وكأني به يقول لهم ان يظلوا تابعين أبدا في خيام اللجوء .

بالطبع لم يكن الغرض من الاعلانات التي نشرت في الصحف الغربية هو مناشدة بلفور جديد ليزيل الحيف الذي ألحقه بلفور الاول بالفلسطينيين (فقد قال أحد الفلسطينيين مؤخرا : « الحاجة لبلفور هي لخلق أشياء غير موجودة ، وما دامت فلسطين قائمة بالفعل فليست هناك حاجة لمن يخلقها . »). وفي الحقيقة كان النداء يرمي ، بدلا عن ذلك ، الى لفت انتباه العالم لقضية الفلسطينيين في وقت كان فيه قطاع كبير من الرأي العام العالمي يقف مشدوها ومعجبا بالمنجزات الضخمة التي حققتها اسرائيل في ١٩٦٧ في حين كان الاف الفلسطينيين يرغمون او « يشجعون » على مغادرة بلادهم لفسح المجال أمام الاف المهاجرين اليهود الجدد الذين كان من المتوقع ان يتدفقوا على اسرائيل « المحاصرة » و« الصغيرة » رغم توسعها. وهكذا كانت الهيئات الفلسطينية المختلفة تأمل من وراء اعلانها الى لفت انتباه العالم الى قضيتها وتوضيحها وكسب ولو بعض التأييد لمواطنيهم النازحين . وبالفعل نجح النداء في تحقيق هذه الاهداف الثلاثة ، ولو بشكل محدود .

لقد سارت « قضية الفلسطينيين » خلال السنوات الثلاث الاخيرة من سيء الى اسوأ . فاسرائيل ما تزال تحتل فلسطين كلها وتنشىء فيها المستعمرات — طبعا ليس فقط في المنطقة التي قدمها بلفور للصهيونيين لاقامة « وطن قومي

لليهود » . انهم يحتلون مناطق عازلة عامة من بلدين مجاورين هما مصر وسورية وينشئون فيهما مستعمرات جديدة ، مما قد يشكل مصدر خطر لا يمكن التقليل منه . وكل ذلك يتم تحت سمع ونظر العالم كله والامم المتحدة ومباركتهما له . وبالمقابل رأى الفلسطينيون خلال هذه السنوات الثلاث ومن خلال تجاربهم المريرة ، انهم عوضا عن الحصول على التأييد لكفاحهم من اجل استرداد بلادهم، يتلقون الطعنات من الخلف، ليس فقط من اعدائهم في اسرائيل وخارجها ولكن ايضا من أقرب واعز « أشقائهم » ، وبالتحديد الاردنيين، ومن بعض اشقائهم العرب الاخرين الذي اكتفوا بالتفرج من بعيد على ما يجري . وهكذا نرى أن فصائل حركة المقاومة الفلسطينية التي هلل لها الزعماء العرب والشعب العربي بعد هزيمة ١٩٦٧ واعتبروها كمنقذ للشرف العربي والكرامة العربية التي تمرغت في وحول الهزيمة ، أصبحت أقل ما يمكن أن يقال مصدر احراج لهؤلاء الزعماء وخاصة عندما ظهرت في الافق المبادرات الذليلة والاقتراحات لوقف اطلاق النار التي جاءت لتحفظ ماء وجوههم بتأجيلها الى اجل غير مسمى « الوعود لتحرير كل شبر من الارض العربية » وجعل هذا التأجيل ليس أمرا صائبا ومقبولا فحسب بل وضروريا . فمن المعروف ان للدولة او المؤسسة تفكيرا يعجز تفكير المواطن العادي عن فهمه . ولقد كان من المنطقي في مثل هذه المرحلة من التفكير العربي الرسمي العمل للتخلص من هؤلاء «المتعصبين» و«المشاغبين» الذين يخوضون غمار حرب تحريرية نجحت في جعل الجماهير العربية تلتف من حولها . وفي حزيران ١٩٧٠ وفي الاردن بالذات نفذت أول مرحلة جدية — وقعت قبلها محاولات صغيرة عدة — في استراتيجية القتل التدريجي ضد الفلسطينيين ، ورغم انها لم تدم اكثر من خمسة أيام ، فقد سقط نتيجتها مئات القتلى والجرحى الذين كان معظمهم من الفلسطينيين . اما الهجمة الثانية ، في ايلول ١٩٧٠ ، فقد كانت أشرس واكثر دموية ، كما انها استغرقت مدة أطول لدرجة اضطرت معها الحكومات العربية التي لزمت الصمت في الايام الاولى للقتال ، باستثناء سورية ، ان تتحرك خشية ان تتهم علنا بالتواطؤ مع السلطات الاردنية . ولقد قدر عدد الضحايا في هذه المجزرة التي دامت احد عشر يوما بحوالي خمسة الاف شهيد واحد عشر الف جريح (باستثناء المفقودين والجرحى الذين عولجوا خارج المستشفيات) ، وكانت النسبة الكبرى من الضحايا من المدنيين ، الفلسطينيين بشكل خاص ، وذلك لان السلطات الاردنية كانت قد عممت سرا على الكثيرين من الاردنيين « الاقحاح » بأن يغادروا عمان قبيل نشوب القتال.

ولقد اكسبت مأساة ايلول الفلسطينيين عطفا كبيرا ، في حين خرج نظام الحكم ملطخ اليدين بدماء الابرياء ، ولكن تم تصحيح ذلك بحملة دعائية متقنة عن طريق اجهزة الاعلام الدولية الكبرى. ورغم ان المئات من الاهالي قد قضي عليهم الا ان الفدائيين لم يهزموا الامر الذي كان يتطلب تنفيذ مرحلة ثالثة في استراتيجية النظام الاردني ضدهم . ولتجنب اخطاء المرحلة السابقة من الدعاية السيئة، قرر النظام هذه المرة أن تتم « المعركة الاخيرة » بعيدا عن المدن وعن متناول الصحافة ومحطات التلفزيون الفضولية والسريعة . وهكذا تم تنفيذ حملة تموز ١٩٧١ بكل دقة ودراية . فالمعروف انه بموجب اتفاقية القاهرة في ايلول ١٩٧٠ تم وضع الفدائيين بعيدا عن الاضواء ، خارج المدن والقرى في الجبال التي تقع الى الشمال الغربي من عمان حيث كان عليهم ان يحفروا قبورهم بأيديهم في انتظار المجزرة الجديدة . وفي غضون ذلك تسببت الاشتباكات المتقطعة والمتواصلة التي سبقت الصدام النهائي في كشف مواقعهم وتعويد الرأي العام على وجود « الاضطرابات في الجبل » . وفي الليلة التي سبقت الهجمة الكبيرة في ١٣ تموز طوق الجيش الاردني المنطقة بشكل كانت معه جميع الطرق المؤدية اليها مغلقة وتم نشوب القتال على نطاق واسع . وكذلك فقد نفى الناطق الرسمي الاردني جميع الاشاعات التي انتشرت في الخارج عن وقوع قتال ضار في جرش وعجلون واكد للمراسلين ان ما كان يحدث ليس سوى «اشتباكات عادية» . وقد نتج عن هذه المعركة القضاء على آخر معاقل الفدائيين وحرق الاحراج وأسر حوالي الفي فدائي وقتل المنسحبين منهم . وقد تمكن بعض الفارين من الفدائيين من عبور نهر الاردن الى الضفة الغربية حيث سلموا انفسهم للاسرائيليين!! ولم يسمح للصحفيين بزيارة المنطقة الا بعد ان كان كل شيء قد انتهى ، واعلن وصفي التل انه « لم يعد للفدائيين اي وجود في الاردن » .

اما لماذا سمحت القيادة العسكرية لحركة المقاومة

الفلسطينية بحدوث هذا ، فهو أمر خارج نطاق فهم اناس غير متخصصين في الامور العسكرية ، ككاتبة هذا التحليل . ومع ذلك ، فان الامر يشكل مصدر حيرة وقلق علما بأن بعض الدوائر في عمان كانت على علم مسبق بأن الهجوم سيقع وانه سيكون واسع النطاق هذه المرة . كما أن الفدائيين في الجبل كانوا يتوقعون حدوثه قبل أيام . وهنا لا يسع المرء الا ان يسأل : هل كانت القيادة العسكرية للفدائيين تعتقد أن بامكان عناصرها الصمود في وجه الجيش الاردني المزود بأحدث الاجهزة الامريكية ؟ وهل كانت التضحية بمئات الارواح والاستسلام الذليل للعدو ذات فائدة لقضية الفلسطينيين ؟ بالطبع ان من يستطيع الاجابة على مثل هذه الاسئلة هي القيادة العسكرية للفدائيين .

وهكذا تمر الذكرى الرابعة والخمسون لوعد بلفور المشؤوم والفلسطينيون لا يزالون يعانون من البؤس ومن مشاكل يصعب الخروج منها . فحوالي مليون ونصف المليون منهم يعيشون كالاسرى في ظل الاحتلال الاسرائيلي ، كما ان الـ ٧٥٠ الفا الاخرين الذين يعيشون في الاردن ويشكلون حوالي ثلثي سكانه أصبحوا يعتبرون « العدو رقم واحد » ، و« الانشقاقيين » و« مغتصبي الوطن الاردني » . ومعظم الدول العربية الاخرى تقبل بوجود الفدائيين على اراضيها و« تساندهم » فقط في حال « تدجينهم » وقبولهم بسياستها . وقد عبر عن ذلك احد الفلسطينيين عندما قال بكل سخرية : « نوصف بأننا أمل هذه الامة عندما يهتز التأييد الشعبي للانظمة او عندما يكون في ذلك منفعة سياسية » . أضف الى ذلك ان اكثر من مليون فلسطيني يعيشون مشردين في مختلف ارجاء العالم ، منهم عدة مئات من الالاف يعيشون كلاجئين في لبنان وسورية والدول العربية الاخرى ، ويقيم الباقون في المنفى خارج الوطن العربي . وفي هذه السنة الخامسة للاحتلال الاسرائيلي لاراضي ثلاث دول عربية رئيسية تحولت مسألة « تحرير كل شبر من الاراضي العربية » الى معركة ديبلوماسية لفتح قناة السويس في وجه السفن الاوروبية . وهكذا اصبح الشعار الجديد هو عدم السماح للاسرائيليين بالبقاء « على الضفة الشرقية لقناة السويس . » وبطرح هذا الشعار اصبحت مسألة اعادة فتح القناة فورا او عدم فتحها هي المسألة الرئيسية في الازمة كلها . لذا يجب ان لا يلام الفلسطينيون اذا ما هم شعروا بنوع من الاضطراب والتمزق والتشويش والقلق عندما يرون قضيتهم وقد تحولت من جديد الى ملفات الامر الواقع كما حدث بعد ١٩٤٨ . وتعهد بعض المسؤولين العرب بأن اعادة فتح القناة ليس سوى المرحلة الاولى في نطاق تسوية عامة تأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، لا يشكل مصدر اطمئنان للفلسطينيين الذين رأوا بلادهم خلال الثلاثة والعشرين عاما الماضية يتم التنازل عنها ، قطعة قطعة ، مقابل اتفاقيات وقف اطلاق النار والهدنة مع اسرائيل ، كما أنهم — على يقين بأن رسم الخريطة النهائية للمنطقة لا يزال يتم في واشنطن وغيرها من عواصم الدول الكبرى .

أما بالنسبة لذكرى وعد بلفور في العام ١٩٧١ ، فاننا سنرى التظاهرات المعتادة تنظم في العواصم المختلفة في العالم ، كما سنسمع النداءات الموجهة الى العرب في الاراضي المحتلة للاضراب، مما سيجعل هؤلاء العرب يدفعون الثمن عندما تلجأ الشرطة الاسرائيلية الى الاعتقالات وربما ختم المحلات التجارية المغلقة بالشمع الاحمر كما حدث في قطاع غزة مؤخرا . وعندما كنا في معرض مناقشة ذكرى وعد بلفور مؤخرا تساءل بعض الفلسطينيين : « ولكن ما الفائدة من التظاهرات والاحتجاجات ». من سيهتم بذلك ؟ من سيستجيب ، ولن نقول من سيعمل شيئا ما ؟ أساسا من يلقي بالا « للفلسطينيين ؟ » وفي سياق الحديث ذكر احدهم ان يو ثانت قال مؤخرا انه تدخل شخصيا لدى الحكومة السوفياتية للسماح لاربعمئة يهودي بالهجرة من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل . وهنا تساءل احد الحاضرين : « لماذا لا يتدخل يوثانت لمساعدة ٤٠٠ فلسطيني للعودة الى بلادهم؟ لماذا ، بدلا عن ذلك ، يساعد ٤٠٠ مواطن سوفياتي ليذهبوا ويقيموا في بيوتنا وعلى اراضينا في حين انه يسمح ببقائنا مرغمين خارج بلادنا ؟ » نعم ، « لماذا ؟ لماذا ؟ لماذا ؟ » هو واحد من ملايين الاسئلة التي يطرحها الفلسطينيون ولا جواب لها ولا من يجيب عليها . ولكن الاسئلة ، حتى التي لا جواب لها ، والتي تتكرر دائما لدرجة ان المرء يتمنى عدم سماعها من جديد ، تدفع المرء الى التساؤل والتأمل . وبالفعل ، يتساءل المرء ،

لماذا لا يتحرك يوثانت او غيره لمساعدة روحي الخطيب ، أمين القدس ، على سبيل المثال ، للعودة الى وطنه ؟ علما بأن الاسرائيليين ابعدوه في ١٩٦٨ ، كما أن عائلته تعيش في فلسطين وفي القدس منذ حوالي ٨٠٠ عام . او تلك العائلة التي تقطن في مخيم الوحدات في الاردن وارتني صورة منزلهم في حيفا ، لماذا لا يساعدهم احد على العودة الى وطنهم ؟ وفي حين أنه ربما يكون للمواطنين السوفيات الذين يطالبون بالهجرة الى فلسطين صلة بفلسطين منذ الفي سنة او يزيد ولا يكون ، وبكل تأكيد ليس صلة قريبة ، نرى ان لعائلة أمين القدس او لتلك العائلة من حيفا « جذورا » في فلسطين . ولكن بعد مرور ٢٣ سنة من التشريد أصبح الفلسطينيون على يقين رغم صدور ما يزيد على ٤٠ قرارا من الامم المتحدة حول حق الشعب الفلسطيني في العودة الى بلاده ، ان الامم المتحدة لا تنوي تنفيذ هذه القرارات او « مساعدة » الفلسطينيين في العودة الى بلادهم . وكذلك اصبح واضحا ان أية دولة عربية ليست اليوم او غدا على استعداد لتكرار تعهدها بأن « هدفنا الاول هو استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . » فقد أصبح هذا مجرد شعار للاستهلاك يجد حيزا له في كل خطاب او بيان او اتفاقية تتعلق بالشرق الاوسط . ولم يعد يثير اهتمام الفلسطينيين او غيرهم من العرب . وهكذا نرى ان الفلسطينيين باتوا يرددون بكل كآبة : « اننا وحيدون ، والعالم كله يقف ضدنا ، بمن في ذلك أشقاؤنا العرب . لذلك يجب ان نحارب لوحدنا . » ومع هذا ليس بالضرورة أن تعكس هذه الجملة الواقعية اعتقاد الفلسطينيين الراسخ بالوحدة . فرغم النكسات والفشل والخيانات والدروس القاسية من الماضي ، كثيرا ما يأمل الفلسطينيون في أن يهب احد الانظمة العربية الى تقديم نوع من المساندة الحقيقية والخالصة لحركة التحرير ، وانهم ما يزالون يشعرون بحاجة وبرغبة الى زعيم يكون بمثابة الاب لهم . فحتى رغم النكسات التي مني بها جمال عبد الناصر في ١٩٥٦ و١٩٦٧ ظلت الجماهير الفلسطينية تعتبره بمثابة الزعيم الاب الذي سيهب لانقاذها ، بأي شكل من الاشكال . ومن المشاهد المؤثرة حقا التي شهدها المرء في مخيمات اللاجئين المنكوبة في الاردن في اعقاب هجمة أيلول ١٩٧٠ منظر آلاف الاعلام السوداء التي كانت تخفق فوق الاكواخ المخربة أو المهدمة . فمن قلب المأساة التي كان الفلسطينيون لا يزالون يعيشونها ومن جحيم الالم الذي كانوا يعانون منه وهم يدفنون موتاهم ويعالجون جرحاهم ويبحثون عن ذويهم المفقودين ويحاولون اعادة نوع من النظام الى حياتهم المحطمة ، وجدوا متسعا من الوقت ليبكوا زعيمهم الراحل ويرفعوا تلك الاعلام السوداء الصغيرة تعبيرا عن حزنهم وحبهم العميق له .

وكل هذا يؤكد أنه بمرور الذكرى الرابعة والخمسين لوعد بلفور يعيش الفلسطينيون في عزلة لم يعرفوها من قبل . وعدا عن الاسباب المعروفة ، فان احد اسباب ذلك هو أن الدول العربية الاخرى ألفت نفسها تواجه المشكلة ذاتها وهي تحرير أراضيها هي . فبالنسبة لمصر فهي منهمكة بمواجهة المشاكل السياسية الداخلية واعادة تنظيم الدولة والانفتاح على العالم الخارجي ومحاولة جذب رؤوس الاموال والسياح من الخارج وخوض معارك على الصعيدين الديبلوماسي لاعادة فتح قناة السويس لتوجد لنفسها موطىء قدم على الضفة الشرقية للقناة . وكذلك فالاردن منهمك ايضا بقضاياه الداخلية وباعادة الحالة الاقتصادية الى وضعها السابق وكسر الطوق العربي من حوله وحماية العرش الهاشمي من اخصامه الفلسطينيين. وقد قال عدد من الزعماء العرب مؤخرا ان الاردن يقف « خارج المعركة مع اسرائيل » فهو منهمك بتعزيز انتصاره على الفدائيين واعادة صورته الى وضعها الطبيعي . أما بالنسبة لسورية ولبنان فهما البلدان الوحيدان في المنطقة حيث لا يزال الفدائيون يتمتعون بدرجة من الحصانة ، وبالاضافة لذلك كله، فان حركة المقاومة الفلسطينية منقسمة على نفسها ، اما لاسباب عقائدية ليست في طبيعتها قابلة للانقسام ، واما لان الفلسطينيين ، كغيرهم من غالبية الشعب العربي ، اعتادوا ، عبر تاريخ طويل من الاحتلال الاجنبي والانظمة القمعية ، على عدم الثقة بأحد ، وعلى أن يقعوا فريسة سهلة للاشاعات والاقاويل . ولسوء الطالع ، هناك جماعات عدة ، او كما يسمونهم « مراكز قوى » تعمل على اضعاف حركة المقاومة عن طريق « الحرب النفسية » ونشر الاقاويل والاشاعات عن مختلف افراد وفصائل حركة المقاومة .

والتفكير بكل هذه الامور : بوضع الفلسطينيين ، وشكوكهم ومخاوفهم ، يدفع المرء كما يفعل

الكثيرون الى التساؤل : ما العمل ؟ ماذا يمكن ، وماذا يجب القيام به ؟ ماذا يتوجب عليهم القيام به لتحقيق هدفهم في العودة الى بلادهم والتمتع بحقوق متساوية مع غيرهم من السكان ؟ هناك عدد كبير من الفلسطينيين ينحون باللائمة على بريطانية ووعد بلفور لضياع فلسطين وتشريدهم منها . ولكن عندما يتمعن المرء في نص الوعد يدرك انه لا يفعل ذلك : « ان حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، وستبذل جهدها لتحقيق هذه الغاية مع البيان الجلي بأنه لن يفعل شيء يضر الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين الان ؟ ولا الحقوق أو المركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الاخرى . » وبشكل حرفي نرى ان الوعد يعلن فقط ان حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن في فلسطين ... أضف الى ذلك ، ما هو وعد بلفور ؟ انه مجرد رسالة موجهة من السيد بلفور الى البارون روتشيلد الذي لم يكن سوى مواطن بريطاني عادي يعتنق الديانة اليهودية . حقا انه لوعد غامض ذلك الذي لا يشغل الحكومة او يلزمها سوى بـ « النظر بعين العطف » . انه لوعد غامض يتعلق بمصير بلاد لم تكن على الاطلاق تحت سلطة بريطانية . قيمته هي كقيمة رسالة يوجهها أي وزير خارجية لزعيم احدى الاقليات في بلده « ينظر فيها بعين العطف ... » لتحقيق امال هذه الاقلية في بلد طرف ثالث ، لذا فان مساهمة الوعد في مساعدة الصهيونيين للسيطرة على فلسطين لا تعود الى قيمته بحد ذاته او الى قانونيته بل الى الطريقة التي استعملها الصهيونيون واتباعهم للاستفادة منه . فكما نجحوا في اقناع العالم بأن فلسطين أرض بلا شعب ولا ثقافة سوى الثقافة اليهودية — مع ان اقتناع العالم بذلك ، نظرا لتاريخ فلسطين ، أمر من الصعب فهمه — نجحوا في اقناع هذا العالم ايضا ان رقعة الورق التي كتب عليها وعد بلفور هي بمثابة صك ملكيتهم لفلسطين . والحقيقة ان نجاح الصهيونيين لا يعود الى حصولهم على وعد بلفور بل الى الحملات الدعائية التي غطت العالم والى حشد الرأي العام اليهودي والمترددين من اليهود حول فكرة « الوطن اليهودي » في فلسطين . وبشكل تدريجي تحولت

الدعاوة وسياسة جمع الانصار الى حملات من الضغط المنظم والمدروس ومن ثم الى ارهاب وغزو مسلح تمكن من التغلب على « العقبة » التي كان يشكلها وجود البريطانيين والفلسطينيين في فلسطين ، ومؤخرا العقبات التي يشكلها الوجود العربي المحاذي للدولة الصهيونية . أما بالنسبة للانظمة العربية التي وجدت بفضل بريطانية في هذه المنطقة « المبلقنة » فقد كانت منهمكة جدا في ترسيخ اوضاعها الاقليمية الضيقة وفي بناء حكم سلالي لدرجة منعتها من توحيد صفوفها وحشد طاقاتها في سبيل قضيتها المشتركة . ولصد قوة اسرائيل العسكرية او التغلب عليها بكل ما تمدها به الدول الغربية من أسلحة ومساعدات كان يتطلب من العرب حشد جميع امكاناتهم ، تماما كما هم الصهيونيون في حالة تعبئة دائمة وشاملة ، او على الاقل على استعداد للتعبئة في غضون ساعات قلائل . ومنذ ان نالت الدول العربية استقلالاتها لم تشعر بدرجة كافية من الارتياح داخليا لتولي الشعب مهمة الدفاع عن حدودها . فالجيوش العربية كانت دائما تحشد ، أولا واخيرا ، لحماية هذا النظام او ذاك الحاكم . أما الصهيونيون فقد تخطوا احلام اولئك الخياليين الذين كانوا في القرن التاسع عشر يحلمون بمستعمرات في فلسطين ... كخطوة نحو أرض اسرائيل . وبالنسبة للشعوب العربية تميزت فترة الخمسين سنة الاخيرة من تاريخهم بسلسلة طويلة من الامال الجياشة للاستقلال الحقيقي ، اما منذ ١٩٤٨ فتميز تاريخهم بسلسلة من الهزائم عندما توسعت الدولة الصهيونية من مجرد « وطن في فلسطين » لتصبح امبراطورية صغيرة تشمل اراضي ثلاث دول مجاورة ولديها الاستعداد لمزيد من التوسع . وهكذا فليس امام العرب في الاراضي المحتلة القيام بشيء حيال قضيتهم سوى انتظار تحقيق المعجزة الامريكية بانسحاب جزئي للقوات الاسرائيلية ، او في حال فشل ذلك ، القبول بالامر الواقع الاسرائيلي ، وذلك ما لم تتحقق المعجزة الكبرى وهي اتخاذ قرار قمة عربي بحشد كافة القوى العربية لارغام القوات الاسرائيلية على الانسحاب الى حدود ما قبل الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ . وهكذا نرى انه ليس الغرب فحسب هو الذي ينظر شزرا الى الوطنيين العرب . وعلى أي حال ،

فالقضية بالنسبة للفلسطيني تختلف عن ذلك تماما. فهو يشعر ان مستقبل بلاده في خطر ، فهي اصبحت بمثابة قطعة النقود التي يستخدمها الاخرون للحصول على اراضيهم المحتلة ، او اجزاء من هذه الاراضي . وهو يشعر انه وحيد في المصيبة التي تواجهه . فبعد ان سلبته اسرائيل ، بموافقة دول العالم المختلفة وتواطؤها،حقوقه المدنية والسياسية ومن بلاده وهويته ، وبعد ان تحول الى مستوى « الخارج عن القانون » اصبح يشعر بأنه لا يدين بالولاء والطاعة لاحد . والمعروف ان الصهيونيين اتخذوا خطوتهم الاولى نحو الاستيلاء على فلسطين اعتمادا على رقعة الورق المكتوب عليها وعد بلفور. وقد تمكنوا من ذلك نظرا لان المنظمة الصهيونية العالمية ، بعد ان عقدت العزم على اقامة دولة صهيونية في فلسطين ، ركزت علـى ذلك الهدف بالذات ولم تسمح لاي كان ، ولاي شيء ، ولاي اعتبار بأن يحرفها عن سيرها . وبالمقابل نرى انه منذ حزيران ١٩٦٧ غرق العـرب والفلسطينيون الحيارى في مناقشات مؤلمة وعمليات تقييم واعادة تقييم للوضع ، وفي تحليلات وانتقادات وانتقادات ذاتية والبحث عن اخطائهم السابقة وعن الاسباب التي جعلتهم يهزمـون في جميـع معاركهم التـي خاضوها ضد اسرائيل . وبالنسبة للشعوب العربية عليهم ان يعتمدوا في اجاباتهم المتعلقة بذلك على اقوال زعمائهم الذين كان دورهم يشمل ايضا وصف العلاج ، اذا كان هناك من علاج ، او الاعتراف بالعجز عن طريق القبول بتسويـة مؤقتة . اما بالنسبة للفلسطينيين فان اعـادة التقييم والنقد الذاتي فيجب ان تؤدي الى مواصلة الكفاح مـن نقطة انطلاق جديدة — استراتيجية جديدة وتكتيكات جديدة — او القبول بالاختفاء الكلي بأن يصبحوا « شعبا بدون وطن » الى ما شاء الله . وفيما يتعلق بالوطنين الفلسطينيين الملتزمين قلبيـا بمـا يوصف بـ « الثورة الفلسطينية » نرى انهم على اطلاع واسع على الايديولوجيات الثورية في العالم وكذلك على تاريخ الثورات الكبرى : الفرنسية والروسية والصينية والكوبية والفيتنامية . ويحاول معظمهم ان يصوروا تحرير فلسطين علـى اساس هذه الثورات وفي نطاقها .

وهنا لا بد ان تدفعنا ذكرى وعد بلفور الى التفكير باعادة تخطيط حركة التحرير الفلسطينية ربما على اساس الخطوط « الصهيونيـة » . فقـد نجح الصهيونيون تمامـا فيمـا يسمونه « تحريرهم لفلسطين » . لذلك بدلا من درس الايديولوجيات والاستراتيجيات والتكتيكـات التـي مكنت ثورات الصين وكوبه وغيرها من تحقيق اهدافها يتوجب على الفلسطينيين ان يدرسـوا ويستفيدوا مـن الاساليب والتكتيكات والاستراتيجية التي اتبعها الصهيونيون واوصلتهم حيث هم الان ، كمـا ان على هؤلاء الفلسطينيين ان يضعوا على الرف ، ولو للوقت الحاضر على الاقل ، جميع الايديولوجيات باستثناء « الوطنية الفلسطينيـة » ، وان يدركوا انهـم يخوضون أولا واخيرا كفاحا تحريريا من اجل العودة الى بلادهم . لقد بدأ الصهيونيون عملهم برقعة من الورق تقر بشكل مبهم حق اليهود في الاستيطان في فلسطين ، حيث يزعم البعض انها ملكهم على اعتبار ان الغزاة العبرانيين احتلوا جزءا منها لفترة من الوقت منذ ما يزيد على الفي سنة خلت . انها لوثيقة ، بين امور اخرى ، ترسخ وجود فلسطين وليس « اسرائيل » . وهنا تجدر الاشارة الى انه يوجد في متناول يد الفلسطينيين ملف ضخم مـن القرارات والاتفاقيات التي تؤكد حقوقهم الوطنية في فلسطين ، منها : اتفاقية سايكس — بيكـو (١٩١٦) ، وعد بلفور (١٩١٧) ، وتقارير لجان التحقيق المختلفة مثل لجنة كينج — كرين (١٩١٩) ، والانتداب البريطاني الذي اقرته عصبة الامم على فلسطين (١٩٢٢) ، واكثر من ٤٠٠ اقتراح وقرار ومشروع قرار وتعديلات ، وما الى ذلك ... قدمت الى الامم المتحدة او تبنتها هذه الهيئة في الفترة ما بين ١٩٤٧ و١٩٧٠ ، وذلك على سبيل المثال لا الحصر ، اذ انه صدرت في هذه الفترة الاف الوثائق التي تعترف بدولة فلسطين وبوجود شعب فلسطيني. ومن اهم هذه الوثائق قرار الجمعية العمومية للامم المتحدة ١٩٤ الصادر في ١١ ديسمبر ١٩٤٨ الذي ينص على السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة الى بلادهم في أسرع وقت ممكن . ويمكن اعتبار هذا القرار ، الذي اعيد تأكيده ٢٤ مرة في الفترة ما بين ١٩٤٨ و١٩٦٧ كما تأكد في عدة قرارات حول اللاجئين الفلسطينيين منذ ١٩٦٧ ، اعترافا دوليا رسميا بوجود وطنية وهوية فلسطينيـة وبحقوق الفلسطينيين في ان يتواجدوا في وطنهم . وبالاضافة لذلك ، هناك اتفاقية جنيف الرابعة والاعلان العالمي لحقوق الانسان وشرعة الامم المتحدة وغيرها من ضمن قائمة طويلة من الوثائق الرسمية والحكومية

التي تؤيد وجهات نظر الفلسطينيين . وجميع هذه الوثائق تقر حق الفلسطينيين في العودة الى فلسطين — هذا الحق الذي أيدته واكدته الاسرة الدولية ، والذي لا يستطيع اي انسان تجاهله . وعلى ما اذكر ، وضعت في ١٩٦٨ خطة تقضي بأن يقوم حوالي مئة ألف فلسطيني بمسيرة تنطلق من شرقي الاردن نحو فلسطين . وقد تألفت لجنة لذلك في عمان ، كما نوقشت المسألة على الصعيد الحكومي وتم الاتصال بالانروا وبالصحف ، ولكن الخطة لم تعرف طريقها الى حيز التنفيذ ، دون اي توضيح ، علما بأن موظفي الانروا الذين تم الاتصال بهم في عمان كانوا متحمسين للفكرة التي اثارت كذلك اهتمام الصحافة . في حين كانت مخيمات الانروا في منطقة اريحا جاهزة لتكون مراكز لتأمين ارسال النازحين الى بيوتهم . أضف الى ذلك، فان قيام الفلسطينيين في الزحف نحو وطنهم متسلحين بأحد القرارات الرسمية الصادرة عن الامم المتحدة كجواز مرور يعتبر أمرا مشروعا لن يسمح اي مناهض للعرب لنفسه ، مهما بلغت درجة مناهضته لهم ، من ان ينتقده أو يشجبه . ومن الصعب على الرأي العام العالمي ان يناقض القرارات التي يتخذها ، فلو حاول الاسرائيليون منع عودة المدنيين الفلسطينيين العزل من السلاح الى بيوتهم،فمن المشكوك فيه ان يقابل العالم ذلك بالاستحسان . وفي الوقت نفسه ، يقنع مثل هذا العمل العالم بعزم الفلسطينيين على العودة الى وطنهم ، اذ ان رؤية اللاجئين يقبعون في مخيماتهم يمكن ان يثير الشفقة والعطف ، امـا رؤية آلاف الفلسطينيين يجابهـون المحتل سيقنع العالم بأنهم ليسوا فحسب مدركين لحقوقهم بل انهم مصممون على استرداد هذه الحقوق . وعندمـا صمم الصهيونيون على ارسال اليهود الى فلسطين لم يطلبوا اذنا من احد كما لم يجلسوا وينتظروا صدور قرارات في هذا الشأن . فبكل بساطة كانوا يهربونهم بطرق غير مشروعة الى البلاد، ويستخدمون العنف حيثما كانوا يواجهون بأية معارضة . ولذكر مثال على تصميم الصهيونيين لا بد ان نشير الى انه في العام ١٩٤٦ عندما حاولت سلطات الانتداب البريطاني منع دخول حوالي الف يهودي ايطالي الى فلسطين بطريقة غير مشروعة، نسفت الهاجاناه السفارة البريطانية في رومه وبدأت حملة اغتيالات ضد البريطانيين في فلسطين مما ادى الى مقتل ٧٣ موظفا وجنديا بريطانيا في تلك السنة، وكذلك هددوا ايطاليه بالقيام بحملة ارهابية مماثلة . كل هذا ناجم عن كون الاستراتيجية الصهيونية كانت خلال الفترة السابقة تركز على هدف واحد هو السيطرة على فلسطين . فقد حشدوا يهود العالم واموال هؤلاء اليهود وكل ما هو يهودي من اجل ذلك الهدف . ولجأوا الى اقسى الوسائل لازالة العراقيل من طريقهم مستخدمين في ذلـك الرياء والرشـوة والابتزاز ، واذا « اقتضى الامـر » يستخدمون الارهاب والقتل الافرادي والجماعي للوصول الى هدفهم . وعندما شعـروا ان مصلحتهم هي في التعاون مع بريطانية، لم يترددوا في ذلك، وتعاونوا مع البريطانيين في الحـرب العالميـة الاولـى واستحصلوا على وعد بلفور . ولكن عندما كانت السياسة البريطانية تسـير في اتجاه معـاكس لاهوائهم ، او لم تكن تتطابق مع المخطط الصهيوني للاسراع في السيطرة على فلسطين ، لم يتورعوا عن مقاتلة « اصدقائهم البريطانيين » بكل شراسة . وكان الشعار الذي رفعته الارجون في « ثورتهـا ضد البريطانيين » هو : « انا احارب ، اذا انا موجود » . وبشكل مماثل ساروا مع الامم المتحدة الى أن انتزعوا قرار تقسيم فلسطين في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ . ولتحقيق هذا الهدف مارسوا كافة اشكال الضغوط الممكنـة . وفي كتاب « سنوات التجربة والامل » يشير هاري ترومـن ، الرئيس الاميركي الاسبق ، الى التكتيك السياسي الصهيوني بقوله : « ... لقد مارس زعماء اليهود في الولايات المتحدة كافة أشكال الضغوط علي لوضع النفوذ الاميركي وقوة اميركه في خدمة الاهداف الصهيونية في فلسطين ... واؤكد انني لم اتعرض وانا في البيت الابيض الى مثل هذه الضغوط او الدعاوة. ولقد كان الحاح قلة مـن الزعماء الصهيونيـين المتطرفين الذين تحركهم دوافع سياسية ويقومون بتوجيه تهديدات سياسية مصدر ازعاج وقلق بالنسبة لي ... » . وكذلك ابلغ جيمس فورستال ، وزير الدفاع الاميركي ، الرئيس فرانكلين د. روزفلت في ٣ شباط ١٩٤٧ ان « ... الاساليب التي اتبعها أناس من خارج الادارة كادت تصل الـى درجة الفضيحة . » ولقد عبر الصهيونيون عن تهديداتهم السياسية بالاغتيال وذلك عندما تقدم الكونت فولك برنادوت ، الوسيط الدولي ، بتقريره الى الجمعية العمومية للامم المتحدة (الملحق رقم II A/648) والذي ، بين امور اخرى ، يقول فيه : « على اي

حال ، انه لامر مؤكد بأن اية تسوية لا يمكن ان تكون عادلة وتامة ما لم يتم الاعتراف بحقوق اللاجىء الفلسطيني بالعودة الى وطنه الذي طرد منه نتيجة لاهوال استراتيجية النزاع المسلح بين العرب واليهود في فلسطين . »

لقد اغتيال الكونت برنادوت في ١٧ ايلول ١٩٤٨ رجال يلبسون زي الجيش الاسرائيلي ، ولكن رغم ذلك لم يتم بعد اعتقال القتلة . وقبل ذلك بأربع سنوات ، في ٦ نوفمبر ١٩٤٤ ، اغتيل في القاهرة اللورد موين ، المقيم البريطاني العام في الشرق الاوسط ، على يد اثنين من عصابة شتيرن ، المنظمة الصهيونية الارهابية التي كانت تؤمن بأن الاعمال الارهابية التي تستهدف كبار الشخصيات البريطانية ستضعف الحكم البريطاني في فلسطين وبالتالي تضطر قوات الانتداب للجلاء نهائيا عن فلسطين . ومن هذا يتضح ان السياسة الصهيونية كانت الضرب في كل مكان ، وضرب كل شيء ، وكل انسان يقف حجر عثرة في سبيل تحقيق الاهداف الصهيونية ، وحتى اقرب اصدقائهم لم ينجوا من ذلك ، ففي العام ١٩٥٤ كانت الولايات المتحدة التي تعتبر من اعز اصدقاء اسرائيل وحلفائها واصدقائها هدفا للهجمات الارهابية الصهيونية . ففي ذلك الحين كانت علاقات من الصداقة قد بدأت تنمو ما بين مصر والولايات المتحدة ، وقد اعتبرت الزمرة العسكرية الحاكمة في اسرائيل ذلك « تهديدا » للدولة الصهيونية ، لذلك سارعت الى عرقلة هذا النمو في العلاقات المصرية — الاميركية. فتم تجنيد اليهود المصريين لنسف الممتلكات الاميركية في مصر — مثل المكاتب والمحلات التجارية وما الى ذلك ، بقصد اظهار هذه العمليات الارهابية وكأنها من عمل المصريين . وفي نوفمبر ١٩٥٤ تم نسف مكتب المعلومات الاميركي والمكتبات الاميركية والمحلات التجارية الاميركية في القاهرة والاسكندرية . وقد حملت الاوامر الصادرة للمخربين توقيعا مزورا لبنحاس لافون ، وزير الدفاع الاسرائيلي آنذاك . وقبل ذلك بحوالي ثماني سنوات ، أي في تموز ١٩٤٦، نجح الصهيونيون بازاحة « عقبة بريطانية » وذلك عندما نسفوا فندق الملك داود في القدس الذي كان مركزا لسكرتارية الحكومة ، مما ادى الى مقتل حوالي مئة من موظفي الحكومة . وبعيد الحرب العالمية الثانية تمكنت المنظمات الارهابية الصهيونية في المانيه من قتل مئات من الالمان الذين ادانهم الصهيونيون لدورهم المزعوم في قتل اليهود في المانيه.

وقد سارت احدى المنظمات الارهابية الصهيونية المسماة « دن » ابعد من ذلك عندما خططت لقتل حوالي مليون الماني بتسميم مياه الشرب في احدى نواحي المانيه . ولم تنفذ الخطة فقط لان الهاجاناه في فلسطين كانت تخشى ان تؤدي عملية القتل على هذا النطاق الواسع الى ردة فعل معاكسة لدى الرأي العام العالمي في وقت كانت فيه الصهيونية بأشد الحاجة لكسب مزيد من التأييد في معركتها السياسية من اجل فلسطين .

ولا اشعر انه من الضروري ان استفيض في سرد سلسلة الاعمال الارهابية والقتل الجماعي التي ارتكبها الصهيونيون لازالة « العقبة العربية » في فلسطين وخارجها، ولكن لتوضيح الالتزام الصهيوني العنيد والمتعصب والقاسي والذي مكن الصهيونيين من تحقيق هدفهم ، أول ما يتبادر الى ذهن المرء مذبحة دير ياسين في ١٠ نيسان ١٩٤٨ عندما قتلت عصابة مناحيم بيجن المسماة الارجون ٢٥٤ عربيا من الرجال والنساء والاطفال في قريتهم بدير ياسين غربي القدس . وفعلا نجحوا في تحقيق هدفهم من وراء ذلك وهو ارغام الفلسطينيين على الفرار . ومن المجازر الاخرى التي ارتكبها الصهيونيون الهجوم على قبيه في ليلة ١٣ — ١٤ اكتوبر ١٩٥٣ عندما قتل ٧٥ عربيا ودمرت القرية بكاملها . وايضا مذبحة كفرقاسم في ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ — في اليوم الذي قامت فيه اسرائيل بغزو مصر — وقد نتج عن ذلك حصد عدد من الشباب والنساء والاطفال بنيران الرشاشات اثناء عودتهم من اعمالهم في الحقول . ويقدر عدد المصابين بـ ٥٣ شهيدا و١٧ جريحا . وتعتبر اسماء هذه القرى وغيرها من امثال يالو وبيت نوبا وعمواس وقلقيليه حيث مارس الصهيونيون القتل والدمار والنهب عناوين لعمليات خطط لها بهدوء ونفذت بدقة كجزء من الخطة الصهيونية العامة ذات الهدف الواحد وهو خلق دولة يهودية خالصة في فلسطين . وكلها بيئات عنيفة ودموية على الاخلاص المفرط والالتزام المطلق بقضية ما . ولم يكن هناك اي صوت نشاز في صفوف اولئك الرجال الذين اقاموا «ارض اسرائيل» في فلسطين . وان من اكثر الجوانب اثارة في الانجاز الصهيوني هو ان اولئك الذين يحكمون اسرائيل في هذه الايام قاموا بسلسلة من عمليات القتل والجرائم التي ادانها العالم المتحضر — بما في ذلك

الغزو المسلح الذي ليس فقط لم يدانوا بسببه ولكن نالوا الاعجاب عليه — والاحتلال العسكري لاراضي الغير ، وسياسة الضم والابعاد وطرد السكان المحليين ، والهزء بل وتحدي قرارات الامم المتحدة المتعلقة بأزمة الشرق الاوسط . طبعا لا يعود ذلك كله الى ان الدول الغربية ومعظم الرأي العـــام الغربي يؤيد اسرائيل ، فحتى في هذه الاوساط التي تعتبر مؤيدة لاسرائيل ، يكون للجرائم والظلم اثر الصدمة في النفوس . والمثل على ذلك هـــو الشكوى العربية المتكررة من ان الرأي العام العالمي يستجيب بل ويحتج لاقل اساءة ترتكب في حق اي يهودي في حين يتجاهل بل حتى يهلل لابشع الجرائم التي ترتكب ضد العرب. والنقطة هنا هي ان «أقل» اساءة في حق اي يهودي « تعرض » للعالم عن طريق منظمة صهيونية دائمة النشاط لها اتباعها الذين يغطون هذا الحادث علــى اوسع نطـــاق ويركزون عليه بشكل يصبح من المستحيل وحتى من الغباء على السياسيين والرأي العام تجاهله . وكذلك فان « الاساءات » الصهيونية — كالمجازر والحروب والاعتداءات المتكررة — تعرض عن طريق اجهزة الاعلام هذه على اســـاس الصورة التـــي رسختها اسرائيل لنفسها بمرور الايام بأنها «الدولة المسكينة ، الضعيفة والصغـــيرة » التي تتخـــذ اجراءات امنية ضد تهديد جيرانها لها . ولماذا لا ؟ ففي الحرب كل شيء مقبول . ولم يتعلم العرب والفلسطينيون بعد فن عرض المظالم والاساءات التي تلحق بهم بطريقة يكسبون فيها عطف العالم، ، مع انه من المفروض ان يكونوا قد اتقنوا ذلك خلال هذه الفترة . والحقيقة انه يمكن تلخيص الامر كله بأن اسرائيل تضرب وتصرخ : النجدة ، وتتمادى في القتل في حين لا يزال العرب ، حتى بعد مرور خمس سنوات من الدرس القاسي الذي تلقوه في ١٩٦٧ ، يطلقون صرخات التهديد بالقتل دون ان يرافق ذلك اي نية للضرب . ونتيجـــة ذلك نجح الاسرائيليون حتى الان في تنفيذ هجماتهم الخاطفة واستراتيجية الامر الواقع كـــ « ضربات دفاعية استباقية ضد اعداء اكثر عدة وعددا » ، ورغم ذلك ينالون التأييد . أضف الى ذلك ، انه في الوقت الذي يتنازع العرب فيما بينهم لدرجة القتال مقللين بذلك فرص كسب التأييد العالمي ، نرى ان الصهيونيين يعملون بكل دقة وتماسك للمحافظة على مكاسبهم وتعزيزها . ومن اهم الميزات التي اتصف بها الصهيونيون الذين « حرروا فلسطين » هي : التصميم والتماسك ، الاخلاص ونكران الذات ، الدقة في التخطيط والتوقيت ومن ثم السرية والعنف. وبعد كل ما تقدم ، فان الانطباع الاخير الذي يمكن للمرء الاحساس به بعد مرور خمس سنوات من الوضع المظلم بسبب الانتصار الاسرائيلي الاخير ، هو انه في الذكرى الرابعة والخمسين لوعد بلفور اذا ما اراد الفلسطينيون حقا أن يخططوا للعودة الى بلادهم عليهم انيدرسوا بعناية فائقة كيفتحققت « معجزة اسرائيل » وبالتالي يتمكنون من الانتصار.

Published by the P. L. O.
Research Center

GAZA

By

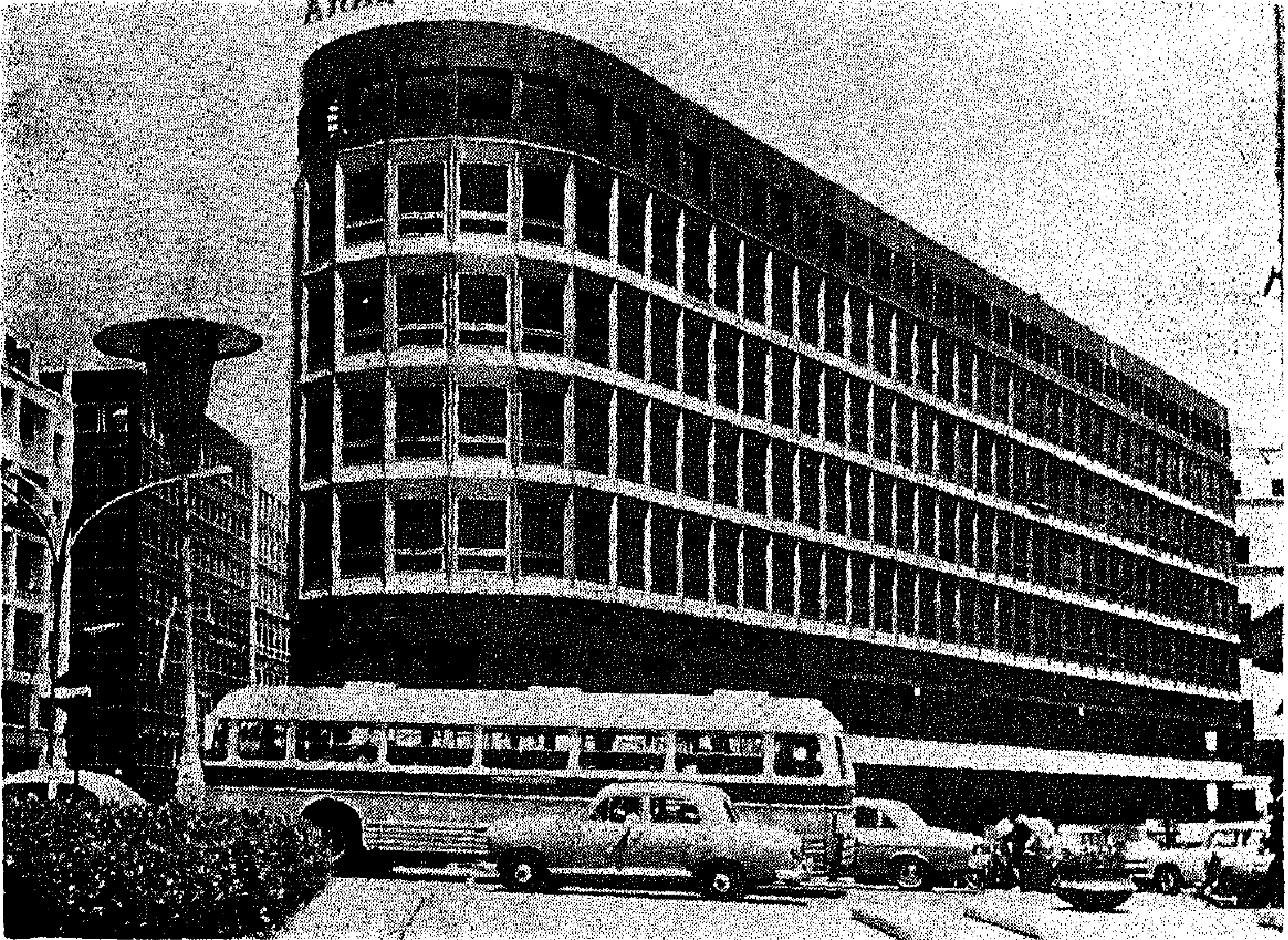
Arlette Tessier

38 Pages — 1 L. L.

سوليكو

الشركة اللبنانية للبناء والمقاولات ش.م.ل

* *



* *

شركة

ستراند الفندقية ش.م.ل

بيروت

٤٥ شقة :

مؤثثة بمفروشات فخمة مؤلفة من غرفة او غرفتين للنوم ، غرفة طعام وصالة استقبال ، بار ، مطبخ ، حمام مع دوش ، موسيقى ، تلفون ، وتلفزيون عند الطلب .

٦٠ غرفة للمنامة :

مع جميع التسهيلات المطلوبة، مطعم، سناك بار ، كويك ميل ، حلويات وبار اميركاني .

★

كل هذا تجدونه في

شركة ستراند الفندقية

وباسعار معقولة

شارع الحمراء ــ بيروت ــ لبنان

تلفون : الفندق : ٣٤٠٩٩٠/١/٢

الريزيدانس : ٣٤٠٩٧١/٢



محلات

عطاالله فتريج

بيروت ـ تلفون: ٢٢٣٠٨٢

ملبوسات جاهزة للرجال والأولاد

قرب سينما	قرب سينما	بناية سينما	بناية اوتيل	شارع
بيبلوس	ريڤولي	متروبول	ريجنت	عبد العزيز

PHOTO

Kodak

CINE

KODAK (Near East) INC. Tels. 297495

P. O.Box 761 237836

BEIRUT — LEBANON

شركة التوريد والتعهدات ش.م.م.

شركة هندسة ومقاولات متخصصة بأعمال تكييف الهواء والتبريد والتدفئة والتمديدات الصحية وغيرها من أعمـــال الهندسة الميكانيكية

بناية الغانم ــ شارع الحمرا ــ بيروت

تلفون ٣٤٥٥٤٠ ــ ص.ب ٣١٤٦

برقيا : سكلب ــ بيروت .

المؤسسة العربية للدراسات والنشر

شارع كليمنصو ــ بناية جفينور ــ الطابق السادس (شقة ٦٠٣ ب)

ص. ب. ٥٤٦٠ ــ بيروت

تلفون ٣٤٤٠٨٥ ــ برقيا : موكيالي

صدر حديثـــا :

ــ النضال الفلسطيني : دروس وعبر	للدكتور عبدالوهاب الكيالي
ــ معركة الخامس من حزيران	صابر ابو نضال
ــ تطور الايديولوجية العربية الثورية	الدكتور الياس فرح
ــ رحلات الامام محمد رشيد رضا	جمع وتحقيق الدكتور يوسف ايبش
ــ ازمة الدولار	الدكتور هاشم حيدر
ــ سد اسوان العالي (بالانكليزية)	الدكتور يوسف شبل
ــ تاريخ الثورة الروسية	ليون تروتسكي .

مع أطيب التمنيات

شركة بوارشي للتجارة

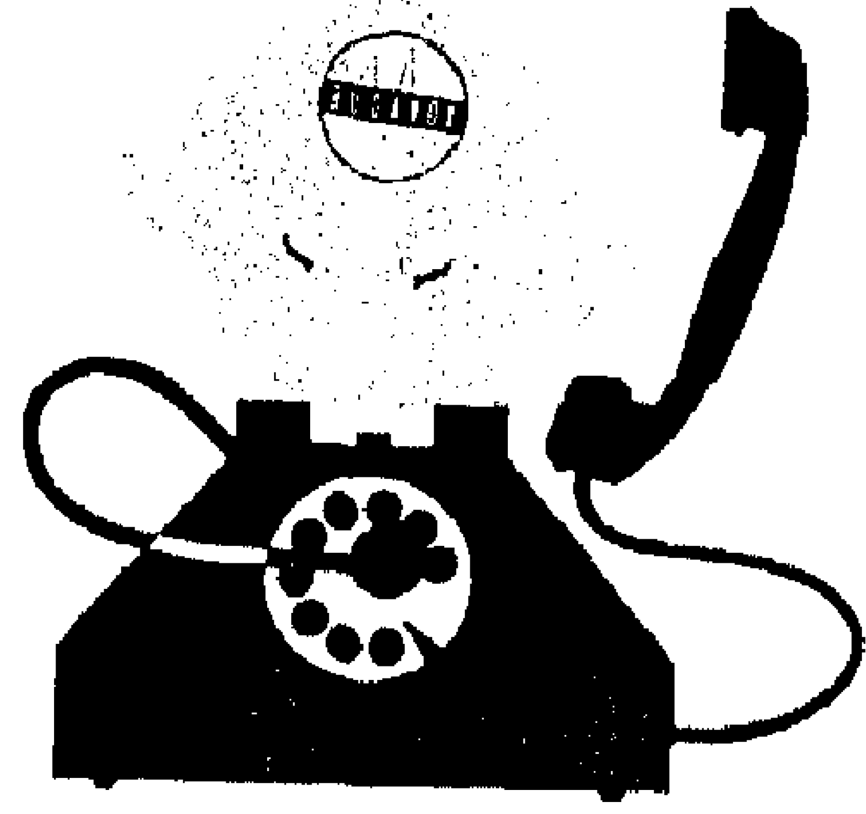
قرطاسية ومطبوعات

٧٣٤ شارع الحمراء — ص. ب ٣٩٠٠ — تلفون ٣٤٤٨٦٠ — بيروت — لبنان

محمد عبد الرحيم واولاده

انتاج جميع انواع الموبيليا الخشبية
والموبيليا ذات الانابيب المعدنية
ومفروشات التنجيد بانواعها
تصدير واستيراد الموبيليا

العنوان:
١١٦٠ شارع بلس - راس بيروت
برقيا: رحيمصن - هاتف ٣٤٤٣٥٩



شركة
لوازم
الشرق الاوسط
ش . م . ل .

اختصاصيون ببيع وتركيب وصيانة جميع الاجهزة الهاتفية واللاسلكية

شارع البطريرك حويك — صندوق البريد ٢٧٣٦ — تلفون رقم ٢٤٤٧٢٠ — ٢٥٨١٢٣ بيروت

شركة الألبان اللبنانية "فورموست" ش.م.ل.



السعر ٤ ل.ل. في الوطن العربي او ما يعادلها
٢½ دولار في الخارج (بريد جوي)

